

الإطيان والاضطرار

في

الاضطرار

بقلم

جرجس حنين بك

أحد مديري الاموال المقررة بتظارة المالية

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

بالمطبعة الكبرى الأميرية بيولاقي مصر المحمية

١٣٢٢ هجرية
١٩٠٤ ميلادية

OL 28560.27

✓



مقدمة

إن فكرة تأليف هذا الكتاب كانت تجول في خاطري منذ أكثر من خمس سنوات بأسباب ما عانيته من مشاق البحث والتنقيب في الاوامر واللائح القديمة المختصة بمسائل الاطيان وقواعد الملكية والتمويل لتحضير مستندات الدفاع عن صوالح الحكومة في بعض القضايا التي رفعت ضدها من الافراد . وكان منوطا بي بموجب شؤون وظيفتي في خدمة الحكومة جلاء حقائق تلك القضايا . وأخذت تزداد هذه الفكرة عندي كلما تحقق لي سوء تأويل الافراد لمعنى الاوامر واسناد مزاعمهم في قضاياهم ضد الحكومة على أساس فاسد واعتقادي في أن كتابا كهذا يشتمل ايضا وافيا عن أصول المعاملات بين الحكومة والاهالي في مسائل الاطيان والضرائب يغنيهم مؤنة المخاصمات والمنازعات على غير جدوى - وزادني اضطرابا ورغبة في وضع هذا الكتاب أنه عهد الي في أثناء الثلاث السنوات الاخيرة بتدريس هذه المواضيع بعينها في المدرسة التي أنشأتها الحكومة في بولاق لاعداد الشبان الذين ترشحهم لوظائف الادارة والبوليس فتأهبت هذه الفكرة للبروز في تلك الاثناء وشرعت فعلا في انشاء هذا الكتاب .

شرعت في أن أكتب - لارسالة الى صديق حيث لا يقف القلم الا بقدر ما ينتظر املاء الخاطر - بل موضوعا متراعى الاطراف كثير الاذئاب معقدها لا أكاد أسطر نصف صحيفة منه الا بعد الرجوع الى ما لا عديد له من الاوامر العالية النامخ منها والمنسوخ والقرارات والتقارير واللائح والمنشورات والتعليمات والمكاتبات واطهار مكنونات المحفوظات القديمة والحديثة وما يقتضيه العثور على كل منها وخصه من العناية الشديد . ذلك كله فضلا عن ضرورة الاستعانة ببعض كتب الفقه والتاريخ وغيرها والرجوع الى الذاكرة فيما يتعلق بالاجراآت التي انتهت اليها الاختبار ولم ينص عليها في الاوامر وكثيرا ما هي .

ورأيت عدا ذلك أن أضم اليه كثيرا من الاحصائيات المهمة للدلالة على حالة

(الاطيان والضرائب)

البلاد المالية والقياس على الماضي لاستنتاج ماوصلت اليه البلاد من الارتقاء والنجاح في الوقت الحاضر وليس الوصول الى تلك الاحصائيات بالامر اليسير بالنظر الى صعوبة الحصول على مفرداتها من أنحاء شتى وعمل حساباتها وترتيب أشكالها بحيث يسهل للمطلع ادراك مايريده منها بمجرد النظر اليها .

وقد افتتحته بتمهيد بدأت فيه بوصف حدود البلاد الخاضعة لاحكام الاوامر المشتمل عليها وذلك تميزا لها من حكومة السودان المصرية الانجليزية الجديدة - وبيان التقسيم الادارى للبلاد وما طرأ عليه من التغيير منذ عهد المغفورة محمد علي باشا للآن - وايضاح نظام هيئة الحكومة التى من شؤنها سن الاوامر والموائح وما طرأ عليها من التغيير أيضا من عهد دولة المماليك للآن - وتاريخ نظارة المالية التى ينسب اليها هذا الكتاب وأسماء من تولى نظارتها من الوزراء ووكلائهم بالتسلسل والتعاقب . وكذلك المراقبون العموميون والمستشارون . وأقسام النظارة واختصاص وأسماء كبار موظفى كل قسم منها وفى جملة ذلك ادارة صندوق الدين العمومى الذى رأيت عند الاتيان على ذكره أن أتى على شرح ديون الحكومة مبينا أسبابها ونتائجها من البداية الى النهاية حتى تم الاتفاق البريطانى الفرنساوى وصدر بناء عليه الامر العالى فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ ونشر رسميا فى أول ديسمبر سنة ١٩٠٤ فأزال كل العقبات المالية التى كانت قائمة زمنا طويلا فى سبيل اصلاح وبه أيضا عدت سنة ١٩٠٥ بداية عصر جديد ينتظر أن يكون مبين الطالع لهذه البلاد .

قسمت المجلد الى كتابين الاول فى موضوع الضرائب العقارية . والثانى فى موضوع الضرائب الغير العقارية .

وابتدأت الكتاب الاول بتفصيل أنواع إيرادات الحكومة وقيمة مايجبى من كل نوع منها بحسب تقدير ميزانية سنة ١٩٠٤ وتاريخ وحدة النقود - وبيان التاريخ الرسمى فى حسابات الحكومة - وبيان الضرائب والاموال والرسوم التى تجاوزت عنها الحكومة نوعا ونوعا وقيمة ما كان يجبى من كل نوع من الضرائب التى ألفت - وأنواع الضرائب العقارية والقواعد العلمية الاقتصادية فى أسباب وكيفية تقديرها وتحصيلها - وضرائب الاطيان وطريقة تعيين مقادير الاراضى وتاريخ المقاييس وأقسام أراضى كل بلد وتاريخ مساحة فلك الزمام

(في القطر المصري)

وقوانين المساحة في الوقت الحاضر وأشكال الدفاتر والمطبوعات المستعملة لها واختصاصات مراقبة الاموال المقررة في تسوية تلك المساحة وانشاء دفاتر المكلفات وكل ما يتعلق بها من تغييرات الملكية ووضع اليد وأشكال الدفاتر المخصصة لها وطرق التنفيذ - وكيفية خدمة الاراضي والزراعة والأسماء المعينة لكل نوع من تلك الخدم والعدد والمنافع المستعملة فيها ومواسم زراعة وجنى كل صنف - وبلى ذلك معنى الخراج وتاريخه وقاعدة وضعه - وطريقة الالتزام - وتاريخ الاوامر والرزق - والعهد - وأطيان العربان والخيران - واستثناء أهالي العريش والصغير من أداء الضرائب - وأطيان البرلس - وتاريخ الواحات وسموه - وتاريخ الضرائب العشورية وكل ما طرأ من التغيير على الضرائب لغاية سنة ١٨٧٩ وقوانين وضع الضرائب منذ سنة ١٨٨٠ والأوامر واللوائح الخصوصية الصادرة في شأن نوع أو قسم خاص من الاطيان كالتجارة الزمام والنوبارية - وتاريخ مصلحة الدومين والدائرة السنية وضرائب أطيانها وشروط بيع أملاك الدائرة وشروط شركة اصلاح الجزر والكثبان وقوانين تعديل الضرائب - وغرس الغابات والأحراش - وتاريخ وادى الطميلات - هذا كله فيما يختص بقوانين وضع الضرائب أما ما يختص بقوانين تسديد وجباية الضرائب فقد بدأ به بتعريف عام عن أنواع التسديدات يتبعه تفصيل الأوامر المعمول بها في ذلك ومن أهمها الأئحة الاطيان السعيدية بحسب وضعها الأصلي ومؤثر على هامشها عن كل ما طرأ على كل بند منها من المحو والألغات - ود كريتو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ الخاص بتحقيق الاطيان التالفة - ولأئحة الاطيان الشراقي مسبقة بتاريخ واف عن الشراقي ومجموعة بجدول عن الشراقي وفيضان النيل في السنوات الأخيرة - بلى ذلك كيفية المعاملات في كل نوع من التوالف وأمثلة من المشاكل التي لم ينص عليها في الأئحة السعيدية في موضوع أكل وطرح البحر بأطيان الجزائر - وبلى ذلك ما يؤخذ للنافع العمومية وكيفية شراء الاطيان اختيارياً أو نزاع ملكيتها ونصوص لوائح السكك الزراعية والترع العمومية والجبانات - وتاريخ المقابلة والتعويض عنها هذا كله فيما يجوز رفع أمواله . وبليه قوانين التحصيل مبدوءة بصفات وواجبات عمال الخراج يليها قوانين التحصيل في أوائل عصر المغفور له محمد علي باشا (المرخص فيها بالضرب بالكرباج) وما صدر بعدها بالتسلسل والتعاقب للآن - وقوانين الخبز الجبيري - والخبز الامتيازى - والمراقبة على التحصيلات وأشكال الدفاتر

والمستندات التي بين الحكومة والممولين - وتاريخ ضريبة مصاريق التركة ابراهيمية
- وتاريخ ابطال زراعة الدخان والتبناك - وتاريخ عشور الخيل وقواعد عدته وتمويله
وتاريخ ضريبة عوائد المباني بالمدن والقواعد المرعية في شأنها

أما الكتاب الثاني فيتضمن شرحا وجيزا عن الضرائب الغير العقارية كإيرادات الكمارك
والمخ والنظرون والسكة الحديد وغير ذلك من بقية أنواع الإيرادات

وقد توخيت الاسهاب في التعليق والتفسير عند اقتضاء المقام كافي موضوع أكل وطرح
الجور والامور العالية الصادرة في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ و ٣ فبراير سنة ١٨٩٢
وأول مارس سنة ١٨٩٤ ورسمت ووصفت أشكال الدفاتر والمطبوعات بحالة لا يداخلها
أدنى التباس ووضعت في شكل لائحة عن كل موضوع جميع الاجراءات التنفيذية الخاصة به
كفي مواضع تحقيق ومساحة اطيان الجزائر والاطيان التالفة وتعديل الضرائب
وقواعد تعيين الصيارف ومعاملاتهم والواجبات المفروضة عليهم والتحصيلات والحجوزات
وعدو تمويل الخيل وجود وتقدير عوائد المباني الى غير ذلك مستخلاصا كل منها من الاوامر
والمشورات المتبعة فيها ومما حفظته بالاختبار والممارسة زماما طويلا في كثير من المديريات
وفي نظارة المالية - وأوردت كثيرا من الاوامر واللوائح بنصوصها الاصلية حرفيا لكي
أجعل الكتاب وافيًا بالحاجة في موضوعه ناظرًا في ذلك الى ثلاثة أمور الاول أن لا يبقى شك
في أي معنى يتعد معرفة الغرض من أصل وضعه في أي لائحة بغير معرفة مقدار العلاقة التي
بينه وبين ما قبله أو ما بعده من الالفاظ والمعاني - الثاني أن بعض اللوائح وان لم يكن بينها
وبين موضوع الكتاب علاقة جزئية في مادة أو مادتين منها كلائحة الترع والجسور ولائحة
السكك الزراعية إلا أن حاجة الجمهور بل حاجة مصالح الحكومة ماسة الى الرجوع الى
نصوصها في كثير من الاوقات - الثالث أن في ايراد نصوص بعض الاوامر القديمة شيئا
من الفكاهة لميل النفس وارتياحها لمطالعة الكتابات القديمة فضلا عما في ذلك من الدلالة
على مقدار ارتفاع صناعة القلم في الوقت الحاضر عنها بكثير جدا في الماضي

وبتعيين على أن أبين هنا في قد استعنت في بعض المواضع ببعض نصوص تقرير صاحب
العطوفة بطرس باشا على المقدم لقوم ميسيون تعديل الضرائب في سنة ١٨٨٠ وكتاب
صاحب السعادة يعقوب باشا رتبة المسمى الاحكام المرعية في شأن الاراضي المصرية
المطبوع في سنة ١٨٨٨ وكتاب تاريخ المدن الاسلامي للورخ الفاضل جورجي
أفندي زيزان

ما فرغت من مسودة هذا الكتاب الا وأنا فعم مسرة وارتياحاً ناس ما عانيت من مشقة
إنشائه وبالاخص في اوقات فراغى القصيرة وذلك لما تحققت من أنى قد أعمت به واجبا على
للهيئة الاجتماعية التى أنسب اليها وظهر لى بل الكثيرين من أهل النقد الذين اطلعوا عليه
أنه سيؤدى وظيفة عمومية نافعة - وأنه ليجوز أن أثق بأنه سيلقى محلا رحيبا بين
المطبوعات وبأنه سيبقى زمنا طويلا مرجعا لجمهور الباحثين فيقول عليه الحاكم
والمتشرع والاقتصادى والمؤرخ والكاتب والزارع والتاجر وكل محبى الاطلاع
وقبل أن أختم هذه السطور لأمندوحة لى من الاشارة الى الذكرى التى كثير ا ما أثارته
فى نفسى بعض المواضع التاريخية من هذا الكتاب فبعثتني على مقارنة الحاضر بالماضى
والتأمل فى الخطوة الواسعة التى خطتها هذه البلاد فى خلال الثلاثين سنة الماضية فى طريق
الارتقاء المالى والاجتماعى والادبى الذى تناول نشر العدالة والتساوى أمام القوانين
واكتساب الثقة المالية وانتشار وسائل الصحة العمومية وازدياد عدد السكان ونمو
الصناعة والتجارة وارتقاء الزراعة وتوفير طرق الرى وامتناع الشراقة فى كثير من الجهات
وكفى بتنبه الناس اليوم لطلب المزيد من كل ما تقدم دليلا على ديب روح الحياة فى صدورهم
وليس هذا محل الشناء على دعاة هذه النهضة فللتاريخ أن يقفهم حقهم بالقسط
العادل .

واذا لى القارئ شيئا من الغلط أو القصور فليذ كر أن الكمال لله وحده وهو الموفق الى
كل خير .

استلغات

- ١ - تسميلا للبحث والاطلاع قد أنشأنا فهرستين أولهما يشتمل المواد التى احتواها
الكتاب مرتبة على الحروف الهجائية والثانى يشتمل على أبواب الكتاب بحسب تعاقب
ورودها وبيان الفصول وأقسامها التى تدخل تحت كل من تلك الأبواب
- ٢ - لما صدر الأمر العالى فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ فى شأن الديون ونحدد
اختصاص صندوق الدين العمومى قارنت صورته الرسمية بصورة مشروعة التى أدرجت فى
صحيفة ٨٧ فوجدت بينهم بعض الاختلاف ومعظمه لفظى يرجع الى اختلاف الترجمة
وقليل منه معنوى ولكنه غير جوهري ولعله ينسب لما طرأ من التعديل فاقتضى التنبويه
للمرجوع الى الصورة الرسمية عند اللزوم

صحيفة	صحيفة
التألف - قواعد رفع ماله بمقتضى	البرلس - أطيانها ٢٠٠
د كريتو ١٧ ديسمبر	بسنديله - الاطيان التي أعطيت بها
سنة ١٨٨٩ ٤١٧	لربية دودة الحرير ٢٦٤
» - المبيع من الحكومة -	البطننة ١٠٣
تحقيقه على مقتضى المادة	بنك نوت - انظر صراف
الخامسة من د كريتو أول مارس	بواخر البوستة الخديوية - يبعها ٢٥
سنة ١٨٩٤ ٤٤٧	بور - الابوار العشوية ٢٥٩
» - المجيه بماله (انظر أيضا	» - ربط نصف ضريبة عليه بمقتضى
ضرائب) ٤١٥ و ٤٢٨	منشور ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩١ ٤٢٧
» بتقلب الرمال ٤١٣ و ٤١٨	البونات ٣٦
» بالرمال بالجزائر - مساحته	بونات حليم باشا - الغاوها ٤٩
ورفع ماله سنويا بمقتضى	البوستة - مصلحة - ايراداتها ٧١٧
د كريتو ١٨ يونيو سنة ١٨٩٨ ٤٢٠	» ت »
» - من أطيان العلويته ايل الرمال ٤٩٩	التاريخ الرسمي للحكومة ١٠٠
» - بالجزائر - أكل البحر -	تاريخ محمد علي ١١٤
تألف الرمال ٤٤٩	التاريخ العمومي - مصلحة ١١٥
» - تعليمات مساحة الجزائر ٤٥٢	التألف - تحقيقه بمقتضى د كريتو
» - بيان زيادة وعجز الجزائر من	١٠ أغسطس سنة ١٨٧٩ ٤١٥
سنة ١٨٩٦ لغاية سنة ١٩٠٣ ٤٥٧	» - تحقيقه بمقتضى قرار مجلس
التحصيلات النقدية (انظر أيضا	النظار الصادر في ١٦ مايو
صايف) ٥٣٥	سنة ١٨٨٨ ٤١٦
» - المبادئ الممول	» - القواعد العمومية المعمول
عليها في جباية الضرائب ٥٣٧	بها في تقديمه وتحقيق الشكوى
» - قوانين التحصيل	الخاصة به ٤٧٥
التي كان معمول بها في	» - أعمال لجنة الجشني ٤٨٩
صدر حكومة محمد علي ٥٣٧	» - رفع المال عنه بمقتضى قرار
» - قوانين امتياز	مجلس النظار الصادر في ١٠
الحكومة في الحصول	ابريل سنة ١٨٨١ ٤١٦
على الاموال ٥٤٠	
» - تقسيط سداد	
الضرائب على مواعيد	
تناسب مواسم المحصولات ٥٤٦	

صحيفة	صحيفة
تكليف - كيفية درج أصحاب التكليف وواضعي البدق أعمال المساحة ١٢٣ و ١٢٤	التحصيلات النقدية - جداول أقساط الاموال وعشور النخيل وايجارات أملاك الميرى من ٥٤٨ الى ٥٥١
تمهيد عمومي جغرافي تاريخي ١ - ٩٧	الترع والجسور - ذكر يتو ٢٢
التنبال - انظر الدخان	فبراير سنة ١٨٩٤ ٤٣١
« ج »	تسديدات الضرائب ٣٦٥
الجبانات - الصمجة الجديدة -	التصفية ٩٤
ذكر يتو ٢٩ يناير	» - الوطنية - لجنتها ٤٨
سنة ١٨٩٤ ٤٢٩	» - قومسيونها ٤٩
» - التالف بها ٥١٦	» - ملخص قانونها ٥١
جداول احصائيه (انظر أيضا	» - تعديل قانونها ٦٩
احصائيات) ٥٩٤	» - نتيجة حسابها ٧٢
جدول أراضى الحياض وأراضى	التطعيم - انظر صيارف
الجزائر وأراضى الصبغى ٦	تعديل فيات الضرائب التى تفل عن
جدول الاطيان المربوطة بضرائب	عشرة قروش ٢٤١
نهائية وموقته والغير المربوطة ٧	تعديل الضرائب ٢٧٤
جدول ايرادات ومصروفات	» - ذكر يتو ١٠ مايو
الحكومة فى خمسين سنة ١٦	سنة ١٨٩٩ ٢٧٧
جدول حصر الاطيان والنخيل	» - جدول القيات الجديدة ٢٩٠
سنة ١٨٧٤ ١٥	» - الاستئناف ٢٩٥
جدول الضرائب الخراجية التى	» - معانة الاطيان التى
تجبي فى عصر محمد على ١٤	قدرت لها ضرائب موقته
جدول الممولين الوطنيين والاجانب	جديدة ٣٠٢
ومتوسط ما يملكون ١١ و ١٠ و ٩	» - تنفيذ ٣٠٦
جدول موقع وزمام مناطق الوجه	» - انشاء المكلفات
القبلى ٨	الجديدة بعده ٣١٠
	التقاسيط الرزناجيه ٢٣٠
	التقسيم الادارى فى البلاد من زمن
	محمد على ٢

صحيفة	صحيفة
الحجز الادارى - القواعد المتبعة في سير اجراآت الحجز ٦٠٢	الجرون - التجاوز عن أموالها ١٤٧١ و ٥٢٢
» - الحجز على المحصولات والانما والموائى والمقولات ٦٠٣	» - مقدار مالها الذى حصل التجاوز عنه ٥٢٤
» - تعيين الخراس ٦٠٧	الجريدة - انظر الصيارف
» - محضر بيع المقولات ٦١٢	الجزائر ١٣٩
» - الحجز على العقار ٦١٤	الجزائر والكشبان والخيران -
» - محضر جلسة المزايده ٦٢٢	امتياز الشركة المصرية الجديدة في اصلاحها ٣٢٤
» - جدول الجوزات الادارية التى عملت في الاحدى عشر سنة الماضية ٦٢٧	الجزائر - انظر ايضا نائف » - وضع قوائم حديدية كعدد ثابتة ٤٦٦
الحجز الامتيازى - دكرينو ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ٦٢٨	» - مساحة المرتفعات التى وضعت بها العلامات الحديدية ٤٦٧
» - دكرينو ٢٢ أغسطس سنة ١٨٨٥ ٦٣١	الجارك - ايراداتها ٧٠٥
» - دكرينو ٢٤ ابريل سنة ١٨٨٨ ٦٣١	الجمعية العمومية - تشكيلها واختصاصاتها ٢١
» - قواعد اجرائه ٦٣٤	جنائن التزهة - اعفاؤها من الضرائب ٣٨٦
الحربية - نظارة - تغيير اسمها ٢٤ حريق المحصولات - انظر المرفوعات الغير المقررة	جوشن وجوير - مجيئها الى مصر ٣٨
حسابات الحكومة - اصلاحها ٢٩	« ح »
الحسابات - ادارة عموم - اختصاصاتها وكبار موظفيها ٣١	الحجز الادارى - دكرينو ٢ مارس سنة ١٨٨٠ ٥٩٢
حسين باشا كامل - البرنس ٤٦٩٠	» - دكرينو ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ ٥٩٦
الحشيش - انظر المخان	» - دكرينو ٨ أغسطس سنة ١٨٩٢ ٥٩٨
الحكومة - انظر نظام	» - دكرينو ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ ٥٩٩
حلقا - ضرائب أطيانها ٢١٠	» - الفرقيدين كل من هذه الاموال الآخر ٦٠٠
حليم باشا - البرنس - تسوية مرتباته (انظر ايضا فوات) ٦٤	

صحيفة

الدائرة السنوية - تشكيل ادارتها - مجلس

الادارة - المجلس الاعلى ٥٩

» » دينها - فرزديونها ٤١٩٣٩٢

» » - مجلس ادارتها ٤٥

» » - مراقباها ٤٤

» » ملخص تاريخها وتأليف

شركتها وتحديد أموالها ٣٣٢

الدخان - ابطال الزراعة ٦٤١

الدومين - تنازل العائلة الخديوية -

عقد سلطته - ادارة المصلحة ٤٧ و ٤٦

» » أطيانه ٢٦٥

» » - أموال أطيانه ٢٦٩

» » - تحويل دينه ٨٤ و ٨٣ و ٨٢

» » دينه ٩٣ و ٩٢

الدواوين - أنظر نظام هيئة الحكومة

دوفرين - اللورد - مجيئه الى مصر

ووضع تقريره الشهر ٢٠

ديون الحكومة ٣٢ - ٩٧

» » - الديون السائرة ٦٠

» » - الدين العمومي ٨٧

» » - الدين الممتاز ٥٢

» » - الدين الممتاز الجديد ٧٧

» » - الدين المنتظم والغير

المنتظم ٣٦ و ٣٥

» » - الديون المنتظمة وحسابها

لغاية سنة ٩٠٣ ٨٦

» » - الدين الموحد ٥٢

» » - الدين الموحد والدين الممتاز

والدين المضمون ٩١ و ٩٠ و ٨٨

» » - تحويل الديون ٧٧

» » - توحيد الديون ٣٩

صحيفة

الجملة - عوائدها ١٠٣

الحياض ١١٢

» - شروط قسمة أراضي البلاد

الى حياض ١٢٢ و ١٢١

» خ »

خارج الزمام - اعطاء أطيانه

وقبولها ٢٥٠ و ٢٣٩ و ٢٣٣

الخراج - معناه ١٨٦

» - تاريخه وقاعدته وضعه ١٨٧

» - التغييرات التي طرأت على

الضرائب الخراجية لغاية

سنة ١٨٨٠ ٢١١

» - شذرات تاريخية من جهة

تقديره ١٨٩

» - قيمته وأنواعه في الازمنة

الغابرة ١٨٧

الخزائنات - ضريبة الاطيان التي

انتفعت من انشائها - د كريتو ١٧ مارس

سنة ١٩٠٢ ٣٥٨

الخزينة - مجلسها الاعلى ٢٧

الخيزان - معاملة أطيانها (انظر

أيضا الجزائر) ١٩٩

» د »

الدائرة السنوية - أملاكها وديونها ٥٦

» » - تحديد أموالها د كريتو

أول نوفمبر سنة ١٩٠١ ٣٤٣

» » - تحويل ديونها ٨٠

» » - تسوية ديونها بمعرفة

جوشن وجوير ٤٣

صحيفة

- السرايات التي اعتبرت ملكا
للحكومة ٦٦ و ٥١
- السفن - احصاء عددها ومائلها
عن سنة ١٩٠٤ ٧١٤
- السكر المكرر - عوائده (انظر
أيضا الجمارك) ٧١٩
- سكر تارية المالية - اختصاصاتها
ومديروها ٣٠
- السكة الحديد - ايراداتها ومصروفاتها ٧١٥ و ٧١٦
- » - تشكيل قوميونها
واختصاصه وقوريد
ايراداتها للصندوق
الدين ٤٢
- » - وهن ايراداتها على
سداد الدين الممتاز ٤١
- السكك الزراعية - ذكريتو ٣ نوفمبر
سنة ١٨٩٠ بإنشائها ٤٢١
- » - مايتلف بها ٥١٥
- السمك - مالمصايد ٧١٣
- السنط - اعفاء الاراضي المشغولة به
من الضرائب ٣٨٦
- السودان - انفصالة من مصر ٢
- » - حكومته المصرية
الانجليزية الجديدة ٢
- السويس - أطبانها ٢٠٢
- سيوه - واحد ٢٠٢ و ١

صحيفة

- الدمغة - أوراقها - تاريخ
وتحديد أثمانها ٧١٥
- دمغة المصوغات - عوائدها ٧١٥
- » - » - مصلحة
- ايراداتها ٧١٧
- دمياط - رسوم تحصل لبلديتها ٧٠٨
- » ذ »
- الذراع ١٠٨ و ١٠٧
- » ر »
- الرزق - تاريخ أطبانها ١٩٤
- الرزق الجح - ديوان ١٧
- » - تنبذ لادارة الخزينة
العمومية ٢٥
- الرسالة - مالها ٧١٣
- رسوم هندسية ٧١٦
- رشيد - الغاء محافظتها ١
- رفع المال - انظر مرفوعات ونالف
- الرمال - انظر تالف
- الرهون المسجلة - احصاؤها ١٧٣ و ١٧٢
- » ز »
- الزراعة - أصنافها ومواسمها ١٧٩
- زيادة المساحة ١١٥ و ١١٤
- » - اعطاؤها محانا ١٩٦
- » - انظر أيضا مساحه
- الزيوت - ضربيتها ١٠٢
- » س »
- السياخ - الاطيان التي تلتف به ٥١٨ و ٤١٨ و ٥١٨

صحيفة

٥٩١	صيارف البلاد - التحصيل الجبرى
٥٥٦	» - ترشيحهم للخدمة
»	» - التصديده للصيول ونظرائه
»	» - المديريات والخزينة
٥٧٥ و ٥٧٤	المالية
٥٦٣	» - تسليم أوراقهم ودفاترهم
٥٦٠	» - تعيين أقرانهم
٥٥٨	» - تنقلاتهم وتثبيتهم
»	» - توريد المتحصلات
٥٨٠	» - للخزينة
»	» - جزائهم وإيقاف
٥٦٠	المختلصين
٥٥٩	» - حركات انتقالهم
٥٧١	» - حواظ توريد النقدية
٥٥٥	» - درجات الصرافيت
»	» - الدفاتر والادوات التي
٥٧٢ و ٥٧١	تصرف لهم
٥٦٣ - ٥٦٦	» - دفاتر الجريدة
٥٧١	» - دفتر قيد المحركات
٥٨٩	» - دفتر المقاصد
٥٧٠	» - دفتر اليومية
٥٦١	» - صرف ماهياتهم
٥٥٧ و ٥٥٦	» - ضماناتهم
»	» - عدم التعويل على
٥٧٥	إبصالات غير الورد
٥٦٢	» - عمل حسابهم
٥٧٥	» - فتح حساب نوى باليومية
٥٧٧	» - قبول البنك نوت
٦٣٩	» - القرعة العسكرية
٥٦٠	» - قيد قوتهم

صحيفة

»	» - «ش»
٣٦٨	الشراقي - رفع ماله (انظر مرفوعات)
»	» - الاوامر القديمة التي
٣٦٩	صدرت بشأنه
»	» - تعليمات تفصيلية عن
٣٧٥	تحقيقه ورفع ماله
»	» - لائحة الاطيان الشراقي
»	الصادرة في ٢٨ أكتوبر
٣٧٠	سنة ١٩٠٢
»	» - مقادير الشراقي وأموالها
٣٨٥	التي وضعت في سنى الشراقي الشهيرة
شورى	- انظر مجلس
»	» - «ص»
صراف	
صيارف البلاد	- (انظر أيضا
٥٥٢	التحصيلات النقدية)
»	» - (انظر أيضا الحجز
»	الاداري والامتيازى)
»	» - الصفات التي تلحق
٥٣٥	بالعمال الموكلين بالخراج
»	» - القواعد المعمول بها
»	في شؤون الصيارف
٦٤٠ - ٥٥٣	والتحصيلات
»	» - اثبات التغيرات بالدفتر
٥٧٣	» - اجازاتهم
٥٩٩	» - اخلاء طرفهم
٥٦٣	» - امتحانهم
٥٥٥	» - انشاء اصول حسابات
»	المولين
٥٧٢	» - انشاء دفاترهم
»	ومراجعتها واحصاؤها
٥٦٣	

صحيفة

الضرائب - التي كانت تجري في مصر محمد

على (انظر جدول)

» - التي تجاوزت عنها الحكومة ١٠٠

» - ضرائب الاطيان ١٠٦

» - تحديد القيان الخارجية

والعشورية ٢٤١

» - الاطيان التي كانت أموالها

مجمعة بالموازن ٢٤١

» - اعادتها على الاطيان التي

كانت مرفوعة عنها -

د كريتو أول مارس سنة

١٨٩٤ وتفسيره ٢٥٥

» - العقارية والمبادئ المقررة

في تقديرها وتحصيلها ١٠٥

الضرائب الغير العقارية ٧٠٥

« ط »

طواحين الهدير - عوائدها ٧٠٢

« ع »

العائلة الخديوية - استبدال

مرتباتها ٧٣

» - تنازلها عن أملاك

الاستانة وغيرها ٧٣

عجز المساحة - التعويض عنه من

أطيان الميري المجاورة

٢٧٣ و ٥٢٦

» - رفع ماله ٥٢٥

» - مقداره في المديرية

التي تم فك زمامها ٥٢٨

» - انظر أيضا مساحة

العربان - الاطيان التي أعطيت لهم ١٩٧

صحيفة

صيارف البلاد - قيد سقط تعويض

المقابلة ٥٧٤

» - قيد المتحصل الحساب

المديرية ٥٧٦

» - قيد المتحصل الحساب

المصالح ٥٧٧

» - قيد المواليذ والوفيات

وعمليات التطعيم ٦٣٨

» - مراجعة الجرائد

والاوراد ٥٧٣

» - المراقبة على حركة

التصميمات ٥٧٧

» - المراقبة على حساباتهم

مرتباتهم ٥٥٤

» - منع المحو والاثبات

بالدفتر ٥٧٤

» - الورد ٥٦٨ و ٥٦٧ و ٥٦٤

٥٦٩

» - الورد استمارة فترة ٨٦ ٥٧٦

صندوق الدين العمومي - ٣٨ و ٣٢

٨٨ و ٨٩ و ٩٠

» - تقديم حسابات

بعض المديرية والسكة الحديد والجمارك

اليه ٥٦

صيد - انظر السمك

« ض »

الضرائب - انظر خراج وعشور

وتعديل الضرائب

أنواعها ٢٣١

» - في مصر - أقوال بعض

المؤرخين من جهة مقدار

ما كان يجبي منها ١٢

صحيفة	صحيفة
فلان الزمام - تاريخه (انتظر أيضا	العريش والقصور - اصفاء أهاليهما
١١٣ مساحه	من الضرائب ١٩٩
الفنارات والبيانات - مصلحه	العشور - ضرائب الاطيان العشوريه ٢٢١
٧١٧ ايراداتها	» - درجات الضرائب
٥٣٣ فوائض التسديدات	العشوريه ٢٢٨
» ق»	» - فيات الضرائب
القبالات -	العشوريه ٢٣١
١١٣	عقود تغييرات وضع اليد المسجلة ١٧٣
٦٩ القرض المضمون	و ١٧٤
الفرقة العسكرية - أنظر ميارف	» » » » »
البلاد	(انتظر أيضا مكلفه)
قسم قضايا المالية	الهدم - المال المسموح لهم ٥٢٠ و ٤٤٦
٣٢ القصبة	العهد والمتعهدون ١٩٥
١١٠ و ١٠٩ و ١٠٨	عوائد الدخولية ١٠٢
القطر المصري - حدوده وأقسامه ١	العوائد الشخصية ١٠١
قنال السويس - انشاؤه ونفقاته ٣٣	عوائد العربات ودواب النقل ١٠٤
القبيديه - رسم ١٠٢	عوائد الغنم والماعز ١٠٣
» ل»	» المباني - انتظر مباني
كسور المليم وكسور السهم ١٣٩	عوائد صحية ٧١٥
الكشوف الرسمية - استنساخها	العونه ١٠٣ و ٧٣
١٦٨ لمصلحة الافراد	» غ»
كوبرى قصر النيل - عوائد المرور	الغابات والاحراش - فرسها وتحويل
١٠٤ نفقه	أراضيها ٣١٢
» ل»	غرق المحصولات - انتظر المرفوعات
لائحة الاطيان السعبيده ٣٨٩	الغير المقرره
اللجنة الدائمة - انتظر البرارى	» ف»
» م»	الغدان ١٠٧
المال الاحتياطى ٧٥	» - أجزاؤه وعلاماته القديمه ١١١
	الفرد ١٠٣

صحيفة

المباني - الكشف المقرر تقديمها	٧٠١
البلدية فيما يختص بعوايد المباني	٦٦٣
» - المدن التي تحصل فيها العوايد	١٣٨
متوسط ضرائب الاسم الواحد	١٩
مجلس - الاحكام - نظره في	١٩
الايرادات والمصروفات	١٩
» - الخصوصى تشكيكه واعادة	١٩
تشكيكه	٢٠
» - شوري الحكومة - مشروع	٢٤
تشكيكه	٢١
» - شوري القوانين - تشكيكه	١٩
» - شوري النواب - تشكيكه	»
» - » - اعادة تشكيكه	٢٠
ثم انقضائه	»
» - المديرية - تشكيكه	٢٢
واختصاصاتها	١٩
» - المشورة - تشكيكه	١٩
» - النظر - تشكيكه	٢٠
» - » - الغاؤه واعادة تشكيكه	٤٦
» - تشكيكه	٧١
المحاكم المختلطة	٧١٨
المحاكم الاهلية والمختلطة	٢٨
والشرعية - رسومها	٢١١
المراقبة الشائبة	٤٤٩
معرض مطروح - ضرائب اطيائها	٣٦٦
المرفوعات - انواعها	٣٨٦
» - غير المقررة	١١٧
» - المقررة	
المساحة - انشاء ادارة العموم	

صحيفة

المالية - تاريخها واختصاصاتها	٢٤
» - نظارها	٢٥
» - وكلائها	٢٦
» - بانكاتها	٢٦
» - اقسامها	٢٩
مأمورو المالية - الغاء وظائفهم	٢٧
المباني - رفع الملك من الاراضى التي	
تقام عليها	٥٢١ و ٤١٦
» - مواعيد المعلن - ذكر يتو	١٣ مارس سنة ١٨٨٤
» - الاجراءات الجزئية للتصميم	٦٥٧
من يتأخرون في التسديد	٦٩٦
» - احصاء عدد المباني وعدد	
أبيائها وعوائلها	٧٠٢
» - الانتخابات لتعيين أعضاء	
البلدان	٦٧٠
» - تصميم عوايد المباني	٦٩٤
» - تسجيل ما يصرف من دفتر	
عوايد المباني	٧٠١
» - تصميم وتوقيع شكاوى	
الممولين من جهة فلو التقدير	
والنقرب أو الخلو	٦٨٦
» - تغييرات الملكية في المباني	٦٩١
» - التمويل وتحرير الدفتر	
ونشرها وعلان الممولين	٦٨٢
» - خلاصة الاوامر والقرارات	
والتعليمات المختصة بعوايد المباني	٦٦٩
» - رد العوائد التي تحصل بغير حق	٧٠١
» - الرسوم الاضافية على مباني	
مدينة الاسكندرية	٦٦٦
» - الفروقات المقررة على المباني	
التي يقصر اربابها في الاخبار عنها	٧٠٠

صحيفة	صحيفة
المصالح الادارية - ايراداتها ٧١٨	المساحة - تعليماتها - ما يختص منها
» ذات الايراد - انتظر ايرادات	بادارة المساحة العمومية ١١٨
المصلح والنظرون - الغاء المصلحة ٢٥	» - الاطيان المنقولة من بلاد
المطربة - مصلحة - الغاؤها ٢٥	لاخرى ١٣٦ و ١٢٩
مظاهرة الجندية أمام نظارة المالية ٤٧	» - اختصاصات مراقبة الاموال
المعادي - عوائد ٧١٤	المقررة في نسوية مساحة فكت
معاش - الموظفين المخصوص له من مرتبات ٧١٩	الزام ١٣١
» - لائحة الاطيان التي أعطيت	» - تحرير الدفاتر ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٨
معاش المرفوق بالحكومة ٢٢٤ و ٢٢٧	» - زيادة المساحة (انتظر أيضا
المقتشان العموميان ٢٧	زيادة) ١٤٠ و ١٤٧
» - الايرادات	» - الشكوى التي تقدم ضد
والمصروفات ٤١	المساحة وتحققها ١٤٣
المقابلة - ١٠١ و ٩٥	» - عجز المساحة (انتظر أيضا
» - احصاء تسديداتها ٥٣٠	عجز) ١٤١ و ١٤٧ و ١٤٨
» - الغاؤها وتسويتها ٣٩ و ٦٦	» - فروقات المساحة المسموحة ١٢٦
» - تعويضها ٥٢٩	» - المثلثات - الترافرس -
» - لائحتها ٢١٦	المساحة التفريديدة ١١٨
المقاصدة - انتظر سيارف البلاد	» - الميزانية ١٢٨
المقاطع - الاطيان التي تتلف بها في	» - انتظر أيضا تاريخ
الوجه القبلي ٥١٧	» - مديرتي بني سويف والقيوم
المقاييس - تاريخها ١٠٧	في سنة ١٨٥٤ ومديرتي
المكلفات - تحرير دفاتها ١٤٩	الغربية والمنوفية في سنة ١٨٥٦ ١١٤
» - انتظر أيضا تكليف وتعديل	» - مديرتي الشرقية والبحيرة ١١٦
الضرائب	المستبعدات - اعطاؤها للعساكر
» - اثبات انتقال حقوق	الاتراك ٢٢٧
الانتفاع من شخص لآخر ١٥٢	المستشار المالي ٢٨
» - اجراءات تنفيذ العقود	مسموح المساطب ١٩٦
بالمكافئة ١٦٠	» - العمد (انتظر العمد)
» - عوائق تنفيذ العقود	مشروع الاصلاح المالي -
بالمكافئة ١٦٥	تشكيل اللجنة العليا ٤٥

المكلفات - طريقة العمل في دفتر	المكلفات
١٥٤	المكلفة
١٥١	» - وظيفة دفتر المكلفة
	ملاحظة - انظر رساله
١٠١	الملح - ضريبة (انظر ايضا ص ١٠١)
٧٠٩	» - تلويح التزامه
٧١٠	» - الجبلي - تهريبه
٧١١	» - اعطاء التزاما للشركة
	ملكية العقارات - اعطاء الاجانب
٥٤٢	حقها في الممتلكات العثمانية
	الملكية - تحويلها في الاطيان
٢٤٠ و ٢٦٤	الحراجية
	ممولين - انظر جدول احصائية
	المنافع العمومية - قانون نزع الملكية
	الصادر في ١٧ فبراير
٥٠٣	سنة ١٨٩٦
	» - الاجراءات الادارية
٥٠٧	المتبعة في اخذ الاطيان لها
	» - الاطيان التي تتلف بها
	لائحة مجالس تفتيش
٤١٤	الزراعة
	» - الاطيان التالفة
	بأسبابها - منشور
٤٢٧	٢٠ ديسمبر سنة ١٨٩١
٥٠٠	» - التالف بها
	» - التميز بينها وبين
٥٠٠	المنافع الخصوصية
	» - كيفية المعاملة فيها
	كان يؤخذ لها من الاطيان
	الحراجية قبل وبعد
	ذكر يتو ١٥ ابريل
٥٠٢	سنة ١٨٩١
ميزانية سنة ١٢١٣ (١٧٩٨) ١٢	صحيفة
	» ن
	ناظر - انظر مجلس
٦٤٦	النخيل - مشوره
	» - ذكر يتو ٢٨ مايو
٦٤٩	سنة ١٨٨١
٦٥٠	» - تعليمات مدوقو بل النخيل
	» - جدول احصاء النخيل على
٦٥٦	أنواعه
	» - عدده في سنة ١٨٧٤
	انظر جدول
	» - منحصات ماله في العشر
٦٥٥	السنوات الاخيرة
٧١١ و ٧٠٩	النظرون
	نظار المالية - انظر المالية
١٩	النظارات - تشكيل هيئة الحكومة
١٧	نظام هيئة الحكومة
١٧	» تشكيل الدواوين
	النظامي - القانون - صدره
٢١	نفقات الحكومة
٥٣	النقود - وحدتها
١٠٠	التوبارية - أطيانها
٢٣٥	النيل - فيضانه
١٧٨	» - جدول مقياس الفيضان في
٣٨٤	العشر السنوات الاخيرة
	» ه
٣٦٧	هيف المحصول

صحيفة	صحيفة
وضع اليد - انظر تكليف ومكلفة ومساحة	« و »
الوفيات - انظر صيارف البلاد	وادى الطميلات - ضرائب أطبانه ٣١٨
الاوقاف - فصل ديوانها من تطارة المعارف	الواحات الداخلة والخارجة ٢٠٧ و ٢
٢٤	الواحات البحرية ٢٠٥
وكلاء المالية - انظر المالية	واحة سيموه - انظر سيموه
٨٥	الوجه البحري - ما فيه من المديرية والمحافظات
ويركوا الاسنانة	١
« ي »	الوجه القبلي - « » « »
اليومية - انظر صيارف البلاد	٢٠١
	الورد - انظر صيارف البلاد

فهرست

مرتب بحسب ترتيب الابواب والفصول

صفحة

٩٧ - ١

تمهيد عمومي جغرافي تاريخي

حدود القطر المصري - قسما البحرى والقبلى وما فى كل منهما من المدير يات
والمحافظات - الغاء محافظة رشيد

١

انفصال السودان الاصلى عن مصر - حكومة السودان المصرية الانجليزية
الجديدة - فصل عشر من قرى مصر العليا وضمها للسودان

٢

تاريخ التقسيم الادارى فى القطر - الغاء مديرية اسنا - انشاء مديرية اصوان
جدول عما فى كل مديرية من الاطيان وما هو منها للادويين والحيايات وما هو منها
للاهل والاقاق والدائرة السنية والدومين وعدد السكان وما يخص كل من السكان
الذكور وعدد المولدين وما يخص كل منهم والنخيل وعدد اربابه كل ذلك مديرية
مديرية

٥٥٤

جدول اطيان كل مديرية وما هو منها فى منطقة الجزائر وما هو فى الحياض وما يزرع
صيفى لغاية سنة ١٩٠٣

٦

جدول اطيان كل مديرية وعدد المولدين وما يدفع عنه مال وما لا يدفع عنه واطيان
الحكومة

٧

جدول اطيان بلاد الوجه القبلى وما يدفع وما لا يدفع عنه مال والكائن شرق النيل
وغرب النيل فى الجزائر وفى الحياض العمومية وفى حوش الصينى واقليم الفيوم

٨

جدول عدد المولدين مقسمة الى درجات وما يملكه مول كل درجة فى كل سنة من
سنة ١٨٩٨ لسنة ١٩٠٢ من اطيان ونخيل

٩ و ١٠ و ١١

أقوال بعض المؤرخين عما كان يجبي من مصر من الضرائب - ميزانية سنة ١٢١٣

١٢ و ١٣

جدول الاطيان وما كان يجبي عنها من الضرائب فى أوائل عصر محمد على باشا

١٤

مقدار الاطيان والنخيل فى سنة ١٨٧٤ - ١٥٩٠

١٥

صحيفة

كبة ايرادات ومصرفات الحكومة المصرية بوجه الاجال من سنة ١٨٥٢ لغاية

١٦

سنة ١٩٠٤

نظام هيئة الحكومة قبل دخول الفرنسيين - نظامها في أوائل عصر محمد علي -

١٨٩ ١٧

اختصاص كل من دواوين الحكومة السبعة

تشكيل مجلس المشورة واختصاصاته - تشكيل المجلس الخصوصي الاول

واختصاصاته - تشكيل الجمعية العمومية الاولى - اختصاص مجلس الاحكام

بتقرير موازين الحكومة - تشكيل مجلس شوري النواب - تشكيل المجلس

الخصوصي المرة الثانية - تشكيل مجلس وهيئة نظار لأول مرة - تشكيل

١٩٩

النظارات السبع

تقرير تشكيل مجلس شوري للحكومة لم يتم تنفيذه - الغاء مجلس النظار واستقلال

كل من النظار - اعادة تشكيل مجلس النظار - انقضاء مجلس شوري النواب

٢٠

لاخر مرة - مجيء اللورد دوفرين الى مصر ووضع تقريره الشهير

تشكيل مجالس المديرات الجديدة - تشكيل مجلس شوري القوانين واختصاصاته

- تشكيل الجمعية العمومية - تقرير تشكيل مجلس شوري الحكومة الذي لم

٢١

يشكل الآن - اختصاصات الجمعية العمومية

٢٢

اختصاصات مجالس المديرات

٢٤

تسمية نظارة الجهادية باسم نظارة الحربية

فصل الاوقاف العمومية من هيئة النظار وجعلها ادارة تابعة للديوان الخديوي العالي -

٢٤

أصل تاريخ نظارة المالية وبداية تشكيلها وما طرأ عليها من التغيرات واختصاصاتها

الغاء مصلحة الرزامة والحقاقها لادارة الخزينة العمومية بالمالية - الغاء مصلحة

المطرية والحقاقها لادارة الاموال الغير المقررة - بيع البواخر الخديوية والغاء

المصلحة - الغاء مصلحة المصلح واعطائه الملح والنظرون التزاما لاحدى الشركات -

٢٥

أسماء نظار المالية لغاية سنة ١٩٠٤

أسماء وكلاء المالية لغاية سنة ١٩٠٤ - أسماء باسكتاب المالية لغاية الغاء

٢٦

الوظيفة

صحيفة

- مجلس الخزانة الاعلى - المفتشان العموميان - الغاء وظائف مأموري المالية
بالاقليم ٢٧
- المراقبة الثنائية الانكليزية الفرنسية لغاية الغائها - المستشار المالي ٢٨
- اصلاح حسابات الحكومة على يد المستر قنجرالد مدير عموم الحسابات - اقسام
نظارة المالية ٢٩
- اختصاصات ادارة السكرتارية العمومية وكبار موظفيها - اختصاصات ادارة عموم
الحسابات وكبار موظفيها ٣٠
- اختصاصات مراقبة الاموال المقررة وكبار موظفيها - اختصاصات مراقبة
الاملاك وكبار موظفيها - الغاء مراقبة الاموال الغير المقررة ٣١
- اختصاصات قسم قضايا المالية وكبار موظفيها - ادارة صندوق الدين العمومي -
ديون الحكومة ٣٢
- اسباب الديون وعلة ازديادها - حفر برزخ السويس ٣٣
- الاعمال التي قام باجرائها المرحوم اسمعيل باشا ولاجلها توزط في الديون - اخراج
حليم باشا من حقوقه في مصر ٣٤
- اختلال مركز مالية الحكومة - بلوغ الدين الى ٩١ مليوناً - وصف الدين
المنتظم ٣٥
- وصف الدين الغير المنتظم - وصف البنونات - مفردات السلف التي تكون
منها الدين ٣٦
- بداية الازمة المالية في الحكومة ٣٧
- مجيء المستر جوشن والموسى جويبر معتمدين من قبل الدائنين لفحص حالة مصر ٣٨
- شروع الحكومة في تسوية الارتباعات المالية - صدور كريتو ٢ مايو سنة
١٨٧٦ بتشكيل صندوق الدين ٣٨
- صدور كريتو ٧ مايو سنة ١٨٧٦ بتوحيد الديون وتسوية تسديدها - صدور
ذكر كريتو ٢٥ مايو سنة ١٨٧٦ ٣٩
- رفت ونفى ووفاء اسمعيل صديق باشا ناظر المالية - اسناد نظارة المالية لعهدته ٣٩

صحيفة

- ٤٠ الامير حسين باشا
- ٤١ ذكريتو ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦
- ٤٢ ذكريتو ٦ ديسمبر سنة ١٨٧٦
- ذكريتو ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٧ في تسوية ديون الدائرة الحنية بالاتفاق مع المستر جوشن والمسيو جوبير
- ٤٣ ذكريتو ١٥ ديسمبر سنة ١٨٧٧ - اقتراح دولتو حسين باشا كامل تشكيل لجنة الاصلاح العليا - صدور ذكريتو ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ - صدور ذكريتو ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ بتسمية أعضاء اللجنة العليا - مجمل أعمال اللجنة العليا
- ٤٥ ذكريتو ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ بتشكيل مجلس النظار لاول مرة - استقالة دولتو البرنس حسين باشا من نظارة المالية وتعيين السرر فرس ويلسن ناظر لها - ذكريتو ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٧٨ بتنازل العائلة الخديوية عن أملاكهم للحكومة - عقد سلفة الثمانية الملايين ونصف مليون الجنيه برهن أطيان العائلة الخديوية - ذكريتو ٣٠ يناير سنة ١٨٧٩ وقرار مجلس النظار في ٧ ابريل سنة ١٨٧٩ عن كيفية ادارة مصلحة الدومين
- ٤٦ تظاهر الجنود حول نظارة المالية في ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ واهانة هيئة النظار مساعي الخديو اسمعيل باشا في عمل تصفية الديون باسم الامة - ظهور تقرير اللجنة العليا في ٨ ابريل سنة ١٨٧٩ - صدور ذكريتو ٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩ بتسوية الديون بحسب مطالب الامة - صدور ذكريتو ٣١ مايو سنة ١٨٧٩ بتشكيل قوميون التصفية الوطنية - اقامة اللجنة على الحكومة من مديري صندوق الدين - تنازل الخديو اسمعيل لولي عهده - صدور اعلان من الخديو المغفور له توفيق باشا بطلان ذكريتو ٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩ - تقديم مشروع المراقبين العموميين عن طلب تنظيم لائحة عمومية للاحوال المالية
- ٤٨ - الغاء بونات حلیم باشا - ايقاف استهلاك بقية سلفة سنة ١٨٦٤ - اقرار الدول على تشكيل قوميون التصفية - ذكريتو ٣١ مارس سنة ١٨٨٠

صحيفة

- بتشكيل القوميسيون - ذكرينو ٥ ابريل سنة ١٨٨٠ بتسمية أعضائه -
 ٤٩ ذكرينو ١٤ ابريل سنة ١٨٨٠ بين الحكومة وبين روتشيلد
 ذكرينو ٢٦ ابريل سنة ١٨٨٠ - ذكرينو ١١ مايو سنة ١٨٨٠
 ٥٠ من جهة بعض السلف
 ذكرينو ١٦ يونيو سنة ١٨٨٠ باعتبار السرايات الحديدية ملكا
 للحكومة - ذكرينو ١٧ يوليو سنة ١٨٨٠ على قانون التصفية ولحقاقه ٥١ - ٦٨
 - اقامة الحجّة من بعض الدول على الحكومة بسبب توقيف استهلاك الديون - اعادة
 الاستهلاك - مشروع عقد القرض المضمون - ذكرينو ٢٧ يوليو سنة
 ٦٩ ١٨٨٥ بعقد القرض المذكور وتعديل بعض أحكام قانون التصفية
 - الترخيص لمديرى صندوق الدين بتشغيل الزائد من المال فى الصندوق
 واستغلاله - ذكرينو ٢٢ يونيو سنة ١٨٨٦ - ذكرينو ١٢ ابريل سنة
 ٧٢ ١٨٨٧ فى شؤون الدين
 - ذكرينو ١٤ يوليو سنة ١٨٨٧ - ذكرينو ٢ ابريل سنة ١٨٨٨ فى شؤون
 الدين - ذكرينو ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٨ فيما يخص تنازل الحكومة للعائلة
 الحديدية عن أملاك الاستانة والقصر العالى وسراى الجزيرة واستبدال مرتباتهم
 ٧٣ بأطيان ونقود
 - ذكرينو ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٨ باصدار سندات بقيمة مليونى جنيه
 ٧٤ - ذكرينو ٢٢ يوليو سنة ١٨٨٨ بتكوين مال احتياطى فى خزانة
 صندوق الدين
 ٧٥ - ذكرينو فى ١٥ اكتوبر سنة ١٨٨٨ بعدم جواز التنازل عن شئ من
 الأطباء الموقوفة على أعضاء العائلة الحديدية المعطاة لهم بدل مرتباتهم ولا يجوز شئ
 ٧٦ من ذلك الا لتحصيل الاموال الاميرية
 - ذكرينو ٦ يونيو سنة ١٨٩٠ بتحويل الديون
 ٧٧ - ذكرينو ٧ يونيو سنة ١٨٩٠ بتحديد فائدة الدين
 ٧٩

صحيفة

- ٨٠ - ذكريتو ٩ يوليو سنة ١٨٩٠ بتحويل دين الدائرة السنوية
 - ذكريتو ٢٥ مارس سنة ١٨٩٣ بتحويل دين مصلحة الدومين -
 ذكريتو ١٠ مايو سنة ١٨٩٣ باستبدال مرتبات وريثة المرحومة توحيد هانم
 بأطيان ونقود - ذكريتو ٢٩ مايو سنة ١٨٩٣ بأن دين الدومين لا يجوز ايقاؤه
 قبل أول يوليو سنة ١٩٠٨ - ذكريتو ١٦ ابريل سنة ١٨٩٤ بجواز التنازل
 أو المحجز على ريع الاطيان الموقوفة المعطاة لأعضاء العائلة الخديوية بدل مرتباتهم
 ولكن ليس بأكثر من الثلث
 ٨٢ - ذكريتو ١٥ مايو سنة ١٨٩٥ من جهة نفقات ادارة صندوق الدين -
 ذكريتو ١٣ نوفمبر سنة ١٨٩٩ في حدود مديري صندوق الدين - ذكريتو ٢٠
 يناير سنة ١٩٠٠ من جهة الاموال المتوفرة لدى مصلحة الدومين
 ٨٣ - ذكريتو ١٢ يوليو سنة ١٩٠٠ باصدار سندات بقيمة ١,٧٠٠,٠٠٠
 جنيه الباقية من أصل الخمسة ملايين جنيه المرخص من الباب العالي بعقد قرضها
 ٨٤ - ويركو الاستانة - تاريخه وقيمه والفرمانات الصادرة عنه وكيفية تسديده
 ٨٥ - حساب الديون لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٣
 ٨٦ - مشروع الامر العالي الذي صدر بناء على الاتفاق البريطاني الفرنسي الجديد
 المصدق عليه في لندره بتاريخ ٨ ابريل سنة ١٩٠٤
 ٨٧

الكتاب الاول

في الضرائب العقارية

الباب الاول

مسائل تمهيدية

- ٩٨ الفصل الاول - ايرادات الحكومة أنواعا وبوجه الاجال
 ١٠٠ » الثاني - في وحدة النقود في معاملات الحكومة

محتوى

- ١٠٠ الفصل الثالث - التاريخ الرسمي في حسابات الحكومة
- ١٠٠ » الرابع - الضرائب والرسوم التي تجاوزت عنها الحكومة
- » الخامس - في أنواع الضرائب العقارية والمبادئ المقررة في تقديرها وتحصيلها
- ١٠٥ » السادس - في ضرائب الاطيان
- ١٠٦ » السابع - طريقة تعيين مقادير الاراضى والمقاييس المستعملة لها - تاريخ المقاييس
- ١٠٧ جدول العلامات القديمة المستعملة لاجزاء الفدان ومدلولاتها
- ١١١ » الثامن - قسمة اراضى كل بلد الى قبالات وأحيضان
- ١١٢

١١٣ الباب الثانى

فك الزمام العمومى أو التاريخ وهو أساس حصر مساحة الاطيان

- ١١٣ الفصل الاول - تاريخ فك الزمام
- » الثانى - في اختصاصات ادارة المساحة العمومية - القانون المعمول به في شؤنها
- ١١٨ » الثالث - في اختصاصات مراقبة الاموال المقررة في تسوية مساحة فك الزمام
- ١٣١ » الرابع - الشكاوى التي يقدمها الافراد ضد أعمال فك الزمام
- ١٤٣

١٤٩ الباب الثالث

تحرير دفاتر المكلفات - أشكال دفاتر المكلفات - كيفية نقل التكليف -

العوائق التي تعادى العمل

١٦٨ استخراج الكشف الرسمية لمصلحة الافراد

صحيحة

١٧٢

احصاء الرهون المسجلة

جدول الرهون المسجلة سنة من سنة ١٨٩٦ لسنة ١٩٠٢ - عدد عقود

١٧٣

تغييرات وضع اليد سنة من سنة ١٩٠٠ لسنة ١٩٠٣

١٧٤

الباب الرابع

في منافع الاراضى وما يتعلق بهامن الزراعة وخدمها المتنوعة

١٧٤

الفصل الاول - في منافع الاراضى فى مصر -

١٧٥

» الثانى - فى مراتب أراضى الزراعة

١٧٦

» الثالث - فى الخدم المتنوعة للاراضى والمزروعات

١٧٨

» الرابع - فى فيضان النيل ومواسم الزراعة وجنى المحصولات

» الخامس - فى بعض الاسماء الشهيبة لاجزاء الاراضى وما يتعلق بهامن

١٨٢

وسائل الرى والصرف

١٨٥

» السادس - فى الاسماء العمومية لاقسام الاراضى -

١٨٦

الباب الخامس

فى تاريخ الخراج وجه عام وطرق معاملة بعض الاطيان الخراجية وبعض الاقاليم

بوجه خاص

١٨٦

الفصل الاول - فى معنى الخراج

١٨٧

» الثانى - فى قاعده وضع الخراج وتاريخ وضعه

» الثالث - فى قيمه وأنواع الخراج فى الازمنة الغابرة - بعض نصوص من

١٨٧

كتب الفقه عن الخراج

١٨٩

شذرات تاريخية من جهة نقد الخراج

١٩٠

» الرابع - فى طريقة الالتزام وصفه وفوائده الملتزمين

صحيفة

- ١٩١ الفصل الخامس - في أطيان الاواسى
- » السادس - في أطيان الرزق وأصل اعطائها وأساس وضع الضرائب
- ١٩٤ الخراجية عليها
- » السابع - اعطاء البلاد بصفة عهد لتعهدين وإبطال ذلك في سنة
- ١٩٥ ١٨٦٦
- » الثامن - مسموح المساطب والغاؤه سنة ١٨٥٨
- ١٩٦ التاسع - اعطاء زيادات المساحة الجزئية والاخراس والفساد محجاً على
- عهد سعيد باشا
- ١٩٦ العاشر - الاطيان التي أعطيت للعربان وما أعقب ذلك من المعاملات
- ١٩٩ الحادى عشر - المعاملة في أطيان الخيران
- » الثاني عشر - اعفاء أهالى العريش والقصير من الضرائب بوجه عام
- ٢٠٠ الثالث عشر - في أطيان البرلس
- ٢٠٢ الرابع عشر - في أطيان السويس
- ٢٠٢ الخامس عشر - في واحة سيوه التابعة لمديرية البحيرة
- ٢٠٥ السادس عشر - في الواحات البحرية التابعة لمديرية المنيا
- » السابع عشر - في الواحات الداخلة والخارجة التابعة لمديرية أسبوط
- ٢٠٧ الثامن عشر - في ضرائب أطيان وادى حلفا
- ٢١٠ التاسع عشر - في ضرائب أطيان مرسى مطروح
- ٢١١ العشرون - في التغييرات التي طرأت على الضرائب الخراجية لغاية سنة
- ١٨٨٠ التي فيها أٌبطل وضع الضريبة العشورية
- ٢١١
- ٢٢١ الباب السادس
- في ضرائب الاطيان العشورية
- ٢٣١ الباب السابع
- قوانين ربط ضرائب الاطيان من ابتداء سنة ١٨٨٠
- الفصل الاول - في أنواع الضرائب النهائية والموقته وتعريف كل منهما
- ٢٣١

صحيفة

الفصل الثاني - لائحة ١٤ اكتوبر سنة ١٨٨٠ المختصة ببيع أملاك الميرى ٢٣٢

» الثالث - منشور المالية في ٢٦ يونيو سنة ١٨٨١ المختص بتحويل

٢٣٣ ما يباع من اطيان الميرى

» الرابع - دكرينو ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ الخاص باعطاء الاراضى

٢٣٣ الخارجة الزمام

» الخامس - اطيان النوبارية ٢٣٥

» السادس - دكرينو ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ الخاص بتقدير الضرائب

٢٣٧ على ما يباع من اطيان الحكومة

» السابع - دكرينو ١٧ يناير سنة ١٨٨٨ الخاص بتعديل دكرينو ٩

٢٣٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤

» الثامن - دكرينو ١٥ ابريل سنة ١٨٩١ بتحويل حقوق الملكية في

٢٤٠ الاطيان الخارجة

» التاسع - منشور المالية في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩١ بتعديل فيات

٢٤١ بعض الضرائب

» العاشر - دكرينو ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٩١ بتحديد فيات أموال

٢٤١ الاطيان

» الحادى عشر - منشور ٢٤ يوليو سنة ١٨٩٢ بربط نصف ضريبة لمدة

٢٤٦ سنتين على الاطيان التى كانت أموالها محجبة بالموازين

» الثانى عشر - دكرينو ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ الخاص بتقدير الضرائب

٢٤٦ على ما يباع من اطيان الحكومة معلقا عليه شرح واف

» الثالث عشر - لائحة البرل والمستهفعات الصادرة في ٢١ فبراير سنة ١٨٩٤ ٢٥٤

» الرابع عشر - دكرينو أول مارس سنة ١٨٩٤ باعادة وضع الضريبة

على الاطيان التى كانت مرفوعة ضرائبها معلقا عليه شرح واف ٢٥٥

صحيفة

- الفصل الخامس عشر - ذكر يتو ٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦ بتحويل حقوق الملكية
في الاطيان الخراجية ٢٦٤
- » السادس عشر - الاطيان التي أعطيت في بسنديلة لتربية دودة الحرير ٢٦٤
- » السابع عشر - في أطيان مصلحة الدومين وفيه ذكر يتو ١٦ يوليو
سنة ١٨٩٧ بتحديد أموال أطيانها ٢٦٥
- » الثامن عشر - تعليمات ١٥ ابريل سنة ١٨٩٩ عن جواز تعويض عجز
المساحة من أطيان الحكومة المجاورة وطريقة تمويل العجز
والبدل ٢٧٢
- » التاسع عشر - في تعديل الضرائب وفيه ذكر يتو ١٠ مايو سنة ١٨٩٩
وجميع التعليمات وأشكال المطبوعات وطرق التقدير
والشكاوى والتحقيقات وكل الاجراءات المتبعة في شؤنه ٢٧٤
- » العشرون - غرس الغابات والاحراش - ذكر يتو ٢٢ ابريل سنة
١٩٠٠ ٣١٢
- » الحادى والعشرون - ضرائب وتاريخ أطيان وادى الطميلات بالشرقية ٣١٨
- » الثانى والعشرون - امتياز شركة نيو ايجشيان كيانى ليمتيد فى اصلاح
أطيان الجزر والكتبان بمقتضى اتفاق ١٦ جونيوسنة
١٩٠٠ ٣٢٤
- » الثالث والعشرون - ملخص تاريخ الدائرة السنية وتاليف شركتها وتحديد
أموال أطيانها وفيه ذكر يتو أول نوفمبر سنة ١٩٠١
والاتفاق المبرم بين الحكومة والشركة فى ٢١ جونيوسنة
سنة ١٨٩٨ ببيع أملاك الدائرة اليها الخ ٣٣٢
- » الرابع والعشرون - الضريبة الاضافية التى وضعت بمقتضى ذكر يتو
١٧ مارس سنة ١٩٠١ على الاطيان التى تحولت الى
رى صيفى بفائدة انشاء الخزانات والأعمال التابعة لها ٣٥٨
- » الخامس والعشرون - فى الضرائب التى يجب وضعها على منسحات البرارى
بعد قسمتها الى حياض ٣٦٠

صحيفة

٣٦٥

الباب الثامن

في تسديدات الضرائب

٣٦٥

الفصل الأول - في أنواع التسديدات

» الثاني - المرفوعات الغير المقررة - النوع الأول ضرائب الاطيان التي

٣٦٦

تصاب بالحريق أو بالغرق

٣٦٧

ضرائب الاطيان التي يهيف زرعها

النوع الثاني - ضرائب الاطيان الشراقي وفيه كل ما مصدر

من جهة الشراقي لغاية صدور لائحة ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٠٢

٣٦٨

والتعليمات المنفذة لها

٣٨٤

جدول أعلى درجة ارتفاع النيل من سنة ١٨٩٤ لسنة ١٩٠٣

جدول مقدار ما تخلف شراقي وقيمة أمواله في أهم سني الشراقي

٣٨٥

من سنة ١٨٧٧ لسنة ١٩٠٢

الفصل الثالث - في المرفوعات المقررة - ما كان من اعفاء أرض السنت -

٣٨٦

ما كان من اعفاء بنائن التزهة

٣٨٧

قواعد رفع المال عن الاطيان التالفة وفيه ما يأتي

١ - اللائحة السعيدية الصادرة في ٢٤ احدى سنة ١٢٧٤ - سنة ١٨٥٨

بحسب أصل وضعها مؤشرا بالهامش أمام كل بند مما طرأ عليه من المحو

والاثبات

٣٨٧

٢ - الأمر العالي الذي كان صدر في ١٦ محرم سنة ١٢٨٥ برفع مال ما يتلف

٤١٢

بسبب الرمال

٣ - المواد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ من لائحة مجالس تفتيش الزراعة فيما يختص

٤١٤

بالمنافع العمومية

٤ - ذكرينو ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٩ بتحقيق الاطيان التالفة - كيفية

صحيفة

- ٤١٥ التوالف المجيه بأموالها
- ٥ - قرار مجلس النظاري ١٠ ابريل سنة ١٨٨١ برفع أموال الأفيان الثالثة ٤١٦
- ٦ - « » « » في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٦ باعفاء أراضي البناء المربوط
- ٤١٦ عليها عوائد المباني بالمدن
- ٧ - « » « » في ١٦ مايو سنة ١٨٨٨ بتحقيق الأفيان الثالثة ٤١٦
- ٨ - ذكر يتو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ وهو القانون المعمول به في تحقيق ورفع أموال الأفيان الثالثة ٤١٧
- ٩ - ذكر يتو ١٨ يونيو سنة ١٨٩٠ بمساحة الأفيان الثالثة بالمال في الجزائر ورفع أموالها سنويا ٤٢٠
- ١٠ - ذكر يتو ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ بإنشاء السكك الزراعية وإجرائاتها ٤٢١
- ١١ - منشور المالية الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩١ بربط نصف ضريبة لمدة سنتين على الأراضي الضعيفة ٤٢٧
- ١٢ - منشور المالية الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٩١ من جهة الأراضي الثالثة في أسباب المنافع العمومية (أي مواضع أخذ الأتربة ووضع الأدوات ونحوها) ٤٢٧
- ١٣ - منشور المالية الصادر في ٢٤ يوليو سنة ١٨٩٢ من جهة الأفيان الغير المزروعة المربوطة بالمال ٤٢٨
- ١٤ - ذكر يتو ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ بإنشاء الجبانات الصحية الجديدة ٤٢٩
- ١٥ - ذكر يتو ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ - لأتحة الترعة والجسور العمومية ٤٣١
- ١٦ - الماذنان الخامسة والسادسة من ذكر يتو أول مارس سنة ١٨٩٤ - معاملة الأفيان الثالثة من جهة الضرائب ٤٤٥
- ١٧ - ذكر يتو ١٩ مارس سنة ١٨٩٥ - باعفاء كل من المعدم من مال خمسة أفدنة سنويا ٤٤٦

صيفة

- ١٨ - منشور ١٢ جونيوس سنة ١٨٩٥ فيما يخص بتحقيق الاطيان التالفة
لحدتاريخ صدوردهمما سبق بيعه من اطيان الحكومة ٤٤٧
- ١٩ - منشور أول يناير سنة ١٨٩٩ برفع المال عن مقتنيات الاجران ٤٤٧
- أنواع المرفوعات المقررة العشرة ٤٤٩
- النوع الأول - تالف الجزائر بأكل البحر وتالف الرمال وفيه كيفية المعاملة فيهما
والتعليمات التي وضعتها المالية لمساحة الجزائر السنوية وشكل قائمة
المساحة استمارة نمرة ٣١ والجدول استمارات نمرة ٢٢ و ٢٤
و ٧٨ وتعليمات مساحة المرتفعات التي وضعت بها العلامات
الحديدية الثابتة الخ الخ ٤٤٩
- الطريقة المتبعة في التعويض عن أكل البحر من طرح البحر ٤٦٨
- المشاكل التي لم ينص عنها من جهة اطيان الجزائر في اللائحة
السعيدية ٤٦٩
- جدول بما ظهر زيادة أو عجز في اطيان الجزائر من سنة ١٨٩٦
لسنة ١٩٠٣ ٤٧٥
- التعليمات المعمول بها في قبول شكاوى الاطيان التالفة وكيفية
تسجيلها وتحويلها على اللجان وتحقيقها وأشكال المطبوعات
والسجلات المستعملة لذلك ٤٧٥
- النوع الثاني - أكل البحر من اطيان العلو ٤٩٨
- » الثالث - التالف بنهايل الرمال من اطيان العلو ٤٩٩
- » الرابع - التالف في المنافع العمومية ٥٠٠
- التمييز بين المنافع العمومية والمنافع الخصوصية ٥٠٠
- كيفية المعاملة فيما كان يؤخذ في المنافع العمومية من الاطيان
انطراجية قبل وبعد ذكره في ١٥ ابريل سنة ١٨٩١ ٥٠٢
- قانون نزع الملكية للنفعة العمومية الصادر به الامر العالي في ١٧
فبراير سنة ١٨٩٦ ٥٠٣

صحيفة

الاجراآت الادارية المتبعة فى أخذ الاطيان

- ٥٠٧ للنفقة العمومية
- ٥١٥ التالف بالسكك الزراعية
- ٥١٦ التالف بمواضع الجبانات الصحية الجديدة
- ٥١٧ النوع الخامس - الاطيان التى تلف بالمقاطع فى الوجه القبلى
- ٥١٨ » السادس - الاطيان التالفة بالسباح
- ٥٢٠ » السابع - مسموح عمد البلاد
- ٥٢١ » الثامن - رفع المال عن الارض التى تقام عليها المباني بالمدن
- ٥٢٢ » التاسع - رفع المال عن مقننات الاجران
- ٥٢٥ » العاشر - المعوزات التى تظهر فى مساحة فلك الزمام العمومى
- ٥٢٨ الفصل الرابع - تعويض المقابلة
- ٥٣٣ » الخامس - فوائض التسديدات
- ٥٣٥ » السادس - فى التحصيلات التقديرية وفيه ما يأتى
- ٥٣٥ ١ - الصفات والواجبات التى تليق بالعمال الموكلين بأموال الخراج
- ٥٣٧ ٢ - المبادئ المعول عليها فى جباية الضرائب
- ٥٣٧ ٣ - قوانين التحصيل التى كان معمولاً بها فى صدر حكومة محمد على
- ٥٤٠ ٤ - قوانين امتياز الحكومة فى الحصول على الاموال
- ٥ - تقسيط سداد الضرائب على مواعيد متناسبة مع مواسم المحصولات وفيه جداول أقساط الاموال وعشور النخيل وبيعارات أملاك الحكومة
- ٥٤٦ ٦ - عمال التحصيلات - صيارف البلاد وفيه جميع القواعد التى يرجع اليها فى شؤون الصيارف والتحصيلات
- ٥٥٢ - ٦٤٠
- ٥٦٣ انشاء دفاتر الصيارف السنوية ومراجعتها واحصاؤها
- ٥٧٧ المراقبة على حركة التحصيلات
- ٥٨٠ توريد المتحصلات الى الخزينة
- ٥٨٤ المراقبة على حسابات الصيارف

صحيفة

- ٥٩١ التحصيل الجبرى
- ٥٩٢ الجز الادارى وفيه الاوامر العالية التى صدرت فى شأنه
- ٦٠٢ قواعد اجرا آت الجز الادارى وفيها ما يأتى
- ٦٠٣ - الجز على المحصولات والائمار والمواشى والمنقولات
- ٦١٤ - الجز على العقار
- ٦٢٧ - جدول الجوزات الادارية التى عملت فى الاحدى عشرة سنة الاخيرة
- ٦٢٨ الجز الامتيازى وفيه الاوامر العالية التى صدرت فى شأنه
- ٦٣٢ - قواعد اجرا آت الجز الامتيازى
- ٦٣٦ احصاء أصناف الزراعة بانحاء البلاد فى كل سنة
- ٦٣٨ قيد المواليذ والوفيات وعمليات التطعيم بمادة الجدرى
- ٦٣٩ أعمال القرعة العسكرية

٦٤٠ 'الباب التاسع'

مصاريف الترخمة الابراهيمية

٦٤١ 'الباب العاشر'

ابطال زراعة الدخان والتنبالة والحشيش البلدى

٦٤٦ 'الباب الحادى عشر'

فى عشور النخيل

- ٦٤٩ الامر العالى الصادر فى ٢٨ مايسنة ١٨٨١
- ٦٥٠ تعليمات عذوتعمويل النخيل
- ٦٥٦ جدول احصاء النخيل المربوط عليه العشور بحسب آخر تعداد

الباب الثاني عشر

عوائد المباني بالمدن

- وفيه جميع الاوامر العالية وقرارات مجلس النظارة الصادرة في شأنها وفيما يختص
بالرسوم الاضافية في مدينة الاسكندرية
قواعد سير الاجراءات المنفذة لذكره ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ وماتلا من الاوامر
والقرارات وفيها ما يأتي
٦٦٩ قيمة العوايد والمدن المقررا أخذها فيها والحدود المعينة لكل مدينة
٦٦٩ الانتخابات لتعيين أعضاء لجان التقدير ومجلس المراجعة
٦٧٠ الجرد والتقدير
٦٧٣ التمويل وتحرير الدفاتر ونشرها وعلان الممولين
٦٨٢ تسجيل وتحقيق شكاوى الممولين من جهة غلوا التقدير ومن جهة التخرب أو الخلو
٦٨٦ تغييرات الملكية في المباني
٩٩١ تحصيل عوايد المباني
٦٩٤ الاجراءات الجبرية للحصول ممن يتأخرون في التسديد
٦٩٦ الغرامات المقررة على المباني التي يقصر أربابها في الاخبار عنها
٧٠٠ الكشف عن المقررة تقديمها المالية فيما يختص بعوايد المباني
٧٠٠ رد العوايد التي تحصل بغير حق
٧٠١ تسجيل ما يصرف من دفاتر عوايد المباني
٧٠١ احصاء عدد المباني التي تدفع عنها العوايد وعدد أصحابها وقيمة العوايد
٧٠٢

الباب الثالث عشر

٧٠٤

عوائد طواحين الهدير بمديرية الفيوم

صفحة

الكتاب الثاني

الضرائب الغير العقارية
الباب الاول

٧٠٥

ايرادات الجمارك

الباب الثاني

٧٠٩

ايرادات الملح والنظرون

الباب الثالث

٧١٣

في مال مصايد الاسماك

الباب الرابع

٧١٣

في عوائد الملاحة المعروفة بجمال الرسالة والمعادي

الباب الخامس

٧١٥

نمن ما يباع من الورق المدموغ بدمغة الحكومة

الباب السادس

٧١٥

ايرادات عوائد متنوعة

الباب السابع

٧١٦

ايرادات المصالح ذات الايراد

الباب الثامن

٧١٨

ايرادات المصالح الادارية

تم

تصحيح خطأ

صواب	خطأ	سطر	صفحة
ضرائب الاطيان في الوقت الحاضر	ضرائب الاطيان في الوقت الحاضر	١٤	١٠٦
أربع	خمس		
بالفقرة الاولى من المادة ٧٧	بالفقرة الاولى من المادة السابقة	٨	١٣٥
بالبند (٨٢)	بالبند (٨١)	٤	١٣٦
بالفقرة الاولى من البند ٧٨	بالفقرة الخامسة من البند ٧٧	١٥	١٣٨
بالفقرة الثانية من البند ٧٨	بالفقرة السادسة من البند ٧٧	٢٧	١٣٨
بالفقرة الثالثة من البند ٧٨	بالفقرة السابعة من البند ٧٧	١٤	١٣٩
بالفقرة الخامسة من البند ٧٨	بالفقرة الخامسة من البند ٧٧	٢٠	١٤١
مليم جنبه ٢٣١ ٣	مال أطيان الدائر السنية بناحية دير أبوحنس مدرج مليم جنبه ٢٣١ ٣	٢٥	٣٥٤
الاجتزاز	الاجتزاز	٢٢	٤٧١
أطيان الحكومة المجاورة	أطيان الحكومة	١١	٥٢٦

الاطيان والضرائب في القطر المصري

تمهيد عمومي جغرافي تاريخي

حدود وأقسام القطر المصري

ان بلاد القطر المصري الخاضعة لاحكام اللوائح المشتمل عليها هذا الكتاب هي الواقعة في أقصى الشمال الشرقي من قارة افريقيا يحدها في الشمال البحر المتوسط وفي الشرق بلاد الشام وبلاد العرب وخليج العقبة والبحر الاحمر وفي الغرب صحراء ليبيا وفي الجنوب نهاية الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض الشمالى التى تفصله عن السودان المصري وهي تنقسم بحسب موقعها الجغرافي الى قسمين عظيمين طبيعيين وهما

أقسام القطر
المصري الادارية
الوجه البحرى
وما فيه من المديريات
والمحافظات وعواصم
الحكومة فيها

الاول - المبرعنه بالوجه البحرى وهو الذى يمتد من مدينة مصر الى البحر الابيض المتوسط ويشتمل في الوقت الحاضر على ست مديريات وست محافظات فالمديريات هي (١) مديرية القليوبية وعاصمتها مدينة بنها (٢) مديرية الشرقية وعاصمتها مدينة الزقازيق (٣) مديرية الدقهلية وعاصمتها مدينة المنصورة (٤) مديرية الغربية وعاصمتها مدينة طنطا (٥) مديرية المنوفية وعاصمتها مدينة شين الكوم (٦) مديرية البحيرة وعاصمتها مدينة دمهور والمحافظات هي (١) محافظة مصر (٢) محافظة الاسكندرية (٣) محافظة عوم القنال ومركز الحكومة بها مدينة بورسعيد وكانت فيما مضى تشتمل على ثلاث محافظات هي بورسعيد والاسماعيلية والسويس فانفصلت منها السويس مستقلة بذاتها منذ سنة ١٨٨٩ وبقيت هي على بورسعيد والاسماعيلية فقط (٤) محافظة السويس (٥) محافظة دمياط (٦) محافظة العريش

وكانت توجد محافظة سابعة في مدينة رشيد ولكنها قد ألغيت بأمر عال في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٥ وألحقت بمديرية البحيرة

اعتباروا حسيوه
من ملحقات البحيرة
الوجه القبلى وما فيه
من المديريات
والمحافظات وعواصم
الحكومة فيها

ويدخل في تكوين الوجه البحرى أيضا واحه سيوه وهي احدى ملحقات مديرية البحيرة
الثاني - المبرعنه بالوجه القبلى وهو الواقع شمال الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض ويمتد الى الشمال من بداية الهيكلين الاثريين الكائن أحدهما في ناحية ألدنان شرق النيل والثاني في ناحية قرى غرب النيل وينتهى هذا القسم الى مدينة مصر

ويشتمل على ثمان مديريات وهي (١) مديرية أصوان وعاصمة الحكومة بهامدينه
أصوان (٢) مديرية قنا وعاصمتها مدينه قنا ويدخل في دائرة اختصاصها محافظة القصير
الواقعة على ساحل البحر الاحمر (٣) مديرية جرجا وعاصمتها مدينه سوهاج (٤) مديرية
أسيوط وعاصمتها مدينه أسيوط ويدخل في دائرة اختصاصها الواحات الداخلة والواحات
الخارجة (٥) مديرية المنيا وعاصمتها مدينه المنيا ويدخل في دائرة اختصاصها الواحات
البحرية التي في ماضي كانت تابعة لمديرية الفيوم لغاية سنة ١٨٩٣ (٦) مديرية
بنى سويف وعاصمتها مدينه بنى سويف (٧) مديرية الفيوم وعاصمتها مدينه الفيوم (٨)
مديرية الجيزة وعاصمتها مدينه الجيزة

اعتبار الواحات
الداخلة والخارجة
في دائرة اختصاص
مديرية أسيوط
اعتبار الواحات
البحرية بدائرة
اختصاص مديرية
المنيا

انفصال السودان الاصلى عن مصر

انفصال السودان
الاصلى عن مصر

وكانت بلاد السودان من جلة أجزاء الحكومة المصرية ولكن في أوائل سنة ١٨٨٤
قررت جلاءها عنها السبب ما حصل فيها من العصيان وانتشار الثورة المهدوية واختلال النظام

حكومة السودان المصرية الانجليزية الجديدة

حكومة السودان
الجديدة المصرية
الانجليزية

ولما أعيد اخضاع بلاد السودان واستئصال شأفة المهدوية منها قد أبرم وفاق في
١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بين الحكومة الخديوية وحكومة دولة برتانيا العظمى بأن تكون بلاد
السودان حكومة مصرية انجليزية وتحدد تخومها في الشمال الى نهاية الدرجة الثانية
والعشرين من خطوط العرض فمنها الى الجنوب يكون تابعاً الى حكومة السودان ومنها
الى الشمال يكون تابعاً الى الحكومة المصرية وبناء على ذلك قد دخلت في حكومة السودان
عشرة بلاد من قرى مصر العليا وهي (١) سره شرق (٢) فرس (٣) جزيرة فرس
(٤) ذبيره (٥) سره غرب (٦) أشكيت (٧) أرقين (٨) أدغيم (٩) عنقش
(١٠) دبوسه وهي المعروفة الآن بالتوفيقية

حدود السودان
الجديدة وحدود بلاد
مصر المتاخمة لها

دخول عشرة بلاد
من بلاد مصر في
حدود السودان

تاريخ التقسيم الادارى في البلاد من زمن المرحوم محمد علي باشا

قد تغير التقسيم الادارى مراراً في أوائل ولاية المرحوم محمد علي باشا كان للبلاد أربعة
وعشرون مديراً كما يأتي وهو (١) مدير منهور (٢) مدير شبراخيت (٣) مدير

التقسيم الادارى
للبلاد من زمن المرحوم
محمد علي باشا

الرجانية (٤) مدير النجيلة (٥) مديرنطا (٦) مدير المنوفية (٧) مدير المحلة الكبرى (٨) مدير المنصورة (٩) مديربداويه (١٠) مديرميت غمر (١١) مدير صهرجت (١٢) مدير فارسكور (١٣) مدير الزقازيق (١٤) مدير كفورنجم (١٥) مديرهيا (١٦) مدير منيا القمح (١٧) مدير العرين (١٨) مديرميت العز (١٩) مدير القليوبية (٢٠) مدير أول وسطى (٢١) مديرنافى وسطى (٢٢) مدير أسبوط (٢٣) مديرقنا (٢٤) مديراسنا ثم بعد ذلك عملت تعديلات تدريجية أصبح بها عدد المديريات ست عشرة

ثم ضمت مديريتا قنا واسنا وصارتا واحدة وأسبوط وجرجا أيضا وكذلك المنيا وبنى مزار وكانت كل منهما مديرية مستقلة حتى سنة ١٢٧٧ وبني سويف والفيوم واحدة كذلك حتى سنة ١٢٨٤ والجيزة وأطفيح واحدة أيضا والشرقية والقليوبية واحدة والغربية والمنوفية واحدة سميت مديرية روضة البحريين ثم عادت كل من هذه المديريات فاستقلت بذاتها ماعدا مديريتي المنيا وبنى مزار فانهما بقيتا مديرية واحدة الى الآن كانت تسمى مديرية المنيا وبنى مزار واختصرت أخيرا على اسم مديرية المنيا وكذلك الجيزة وأطفيح وكانت تسمى باسم مديرية الجيزة وأطفيح واستمرت مديرية اسنا لغاية سنة ١٨٨٧ وكان مركزها اسنا ولما تفاقمت مخاطر الثورة المهدوية في داخلية بلاد السودان وكادت أن تعتمد الى الحدود ارتأت الحكومة تحصين الحدود بقوة عسكرية وجعل البلاد هناك تحت الاحكام العسكرية فصدر قرار مجلس النظاري ٢٦ ابريل سنة ١٨٨٨ بقسمة مديرية اسنا الى قسمين الاول المشتمل على الاقسام الكائنة بين وادى حلفا وجبل السلسلة تتكون منه مديرية جديدة تسمى مديرية الحدود ويكون مركزها في أصوان وأما الاقسام التي في شمال جبل السلسلة فتضم الى مديرية قنا وبناء على ذلك ألغيت مديرية اسنا وتكونت مديرية الحدود من مرا كز أدفو وأصوان وكروسكو (الآن الدز) وحلفا وضمت بقية البلاد الى مديرية قنا واستمرت مديرية أصوان باسم مديرية الحدود الى أوائل سنة ١٨٩٩ حينما تحددت التخوم بين السودان ومصر وانفصلت العشرة بلاد الجنوبية من قسم حلفا وضمت الى حكومة السودان كما مر الايضاح وسميت تلك المديرية باسم مديرية أصوان من سنة ١٨٩٩

الغاء مديرية اسنا

تشكيل مديرية
الحدود وتسميتها
أخيرا باسم مديرية
أصوان

جدول

الجدول الآتي قد تضمنت عدد البلاد والمراكزي في كل مديرية وعدد السكان ومجموع
لادفع عنه أموال وقبة الاموال السنوية وغير ذلك من الايضاحات

الجدول

يتضمن احصائيات اجمالية

أطيان	الاطيان الزراعية				عدد السكان		عدد البلاد	عدد المدن	أسماء المديريات
	مقدار الاطيان	مقدار الاطيان	مقدار الاطيان	مقدار الاطيان	ذكور	إناث			
عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد
١٤٠٦١	١	٤	٤٦٩٩٣	٢٠٠٧٩١	١٢٢٥	١٨٥٢١٥	١٨٦٢٥٠	١٦٣	٤
٤١٩٧٨	٢	٩	٨٥٨٦٦	٧٨٦٠٦٨	٢٩٥١	٣٧٤٣٧٨	٣٧٤٧٥٢	٣٦٣	٦
٦٦٠٦٤	٢	٨	٧٦٢٥٨	٥٨١٢٣٤	٢١٤٢	٣٦٩٠٦٥	٣٦٧٦٤٣	٤٣٠	٦
١٧٦٠٥٦	٢	١١	١٤٠٤٧٠	١٥٢٧٣٧٢	٣١٩٩	٦٤٥٩٢٥	٦٥١٧٣١	٥٠٤	١١
٢٠١٠٦	١	٣	١٤٧٦٥٥	٣٥٦٥٠٣	١٨٥٠	٤٣٠٤٠٨	٤٣٣٧٩٨	٣٠٥	٥
١٨٩٧٤١	٣	١٦	٦٦٦٣٧	١٠٥٧٢٦٧	٢٠١٩	٣١٢٣٤١	٣١٨٨٨٤	٣١٥	٧
٥٠٨٠٠٦	٢	٨	٥٦٣٨٣٩	٤٥٠٩٢٣٥	١٣٣٨٦	٢٢١٧٣٣٢	٢٢٣٣٠٥٨	٢٠٨٠	٣٩
٩٦٥٧	١	٥	٤٧٨٠٤	٢٢٧٣٨٨	٩٢٢	١٩٧١٠٦	٢٠٤٥٢٨	١٥٢	٤
٢٥٤٣	٢	٦	٤٠٨١١	٢٥٧٣٧٧	٩٥٧	١٥٤٦٥٥	١٥٩٧٩٩	١٧٣	٣
١١٣٩٣	٢	٦	٦٣٩٩٨	٣٩٨٢٨٩	١٠٨٧	١٨٢٩٥٨	١٨٨٠٤٨	٨٥	٣
٢٦٣٥٥	١	١٢	٣٧١٥٤	٤٣٣٥٣٧	١٤٨٨	٢٦٨٦٣٧	٢٧٩٩٩٥	٢٦٥	٦
٢٣١٤٧	١	٥	١٠٥٢٤٣	٤٨٠٧٠٢	١٤٢٧	٣٨٨٤٦٣	٣٩٤٢٥٧	٢٨٨	٧
٨٦٩١	١	٤	٩٩٨٤٠	٣٧٠٠٨٨	١٣٢١	٣٣٨٣٨٦	٣٤٩٦٢٥	٢٢٦	٥
١٧١٦٦	٤٥ /	٦	٥٧٢٣٣	٣٦٩٨٦٣	٩٥١	٣٣٦٩٧٣	٣٧٤٤٨٤	١٣٨	٦
٨٤٣	١	٤	٢٢٣٢٠	٨٨٥٩٣	٣٧٩	١٢١٦٤٣	١١٨٧٣٩	٧٤	٣
٩٩٧٩٥	١	٦	٤٧٤٤٠٣	٢٦٢٥٨٣٧	٨٥٣٢	١٩٨٨٨٢١	٢٠٦٩٤٧٥	١٤٠١	٣٧
٣١٢٣	٢٠	١٤٣	٢٠٧	٣٧١١٠	٤	٢٠٣٠	١٨٨٣	١	٠٠
١٦٣٣	٣٣ /	١٣	٢٣٨	٣٠٢٩	٧	٧٨٨١	٩٢٩٢	١	٠٠
٦١٢٥٥٧	٢	٦٩	١٠٣٨٦٨٧	٧١٧٥٢١١	٢١٦٢٩	٤٣١٦٠٦٤	٤٤١٣٧٠٨	٣٤٨٣	٧٦

(تنبيه) لا يعزب عن ذهن القارئ أن عدد السكان الواضح في هذا الجدول هو عدد سكان الاسكندرية ومصر ومدينتي

الجدول الثاني

عن بيان أراضي الحياض وأراضي الجزائر وأراضي زراعة الصفي لغاية سنة ١٩٠٣

أسماء المديريات		صفي	حياض	جزائر	الجملة
		فدن	فدن	فدن	فدن
الصفي لغاية سنة ١٩٠٣	الجيزة	٦١٠٠	١٩٨٥٠١	٢٢٧٨٧	٢٢٧٣٨٨
« سنة ١٩٠٢ »	بني سويف	٥٢٨٠٠	١٨٧٩٤٠	١٦٦٣٧	٢٥٧٣٧٧
	الفيوم	٣٩٨٢٨٩	٠٠	٠٠	٣٩٨٢٨٩
الصفي لغاية سنة ١٩٠٤	المنيا	٢٨٧٤٠٠	١٠٨٣١٠	٣٧٨٢٧	٤٣٣٥٣٧
	أسيوط	٨٢١٠٠	٣٤٣١١٤	٥٥٤٨٨	٤٨٠٧٠٢
	جرجا	٠٠	٣٤٤٤٤١	٢٥٦٤٧	٣٧٠٠٨٨
	قنا	٠٠	٣٤٦٩٣٦	٢٢٩٢٧	٣٦٩٨٦٣
	اصوان	٠٠	٧٤٣٤٥	١٤٢٤٨	٨٨٥٩٣
	جملة وجه قبلي	٨٢٦٦٨٩	١٦٠٣٥٨٧	١٩٥٥٦١	٢٦٢٥٨٣٧
	القليوبية	١٩٤١٠٧	٠٠	٦٦٨٤	٢٠٠٧٩١
	الشرقية	٧٨٦٠٦٨	٠٠	٠٠	٧٨٦٠٦٨
	الدقهلية	٥٧٧٧٣١	٠٠	٣٥٠٣	٥٨١٢٣٤
	الغربية	١٥١٩٧٨٨	٠٠	٧٥٨٤	١٥٢٧٣٧٢
	المنوفية	٣٥٢٧٣٨	٠٠	٣٧٦٥	٣٥٦٥٠٣
	البحيرة	١٠٤٨٨٥١	٠٠	٨٤١٦	١٠٥٧٢٦٧
	جملة وجه بحري	٤٤٧٩٢٨٣	٠٠	٢٩٩٥٢	٤٥٠٩٢٣٥
	الجملة العمومية	٥٣٠٥٩٧٢	١٦٠٣٥٨٧	٢٢٥٥١٣	٧١٣٥٠٧٢

المجدول الثالث

يتضمن الاطيان التي في سنة ١٩٠٣ تدفع ضرائب نهائية أو مؤقتة والتي لا تدفع سواء كانت معفاة من الضرائب بالكلية أو هي تالفة وكذلك اطيان الحكومة

اسماء المديريات	الجملة	عدد المولدين	اطيان مبروطة		اطيان موفوفة على خيرات		اطيان تالفة		اطيان الحكومة	اطيان مقام عليهم اسيان بالاردن
			انصرائب نهائية	انصرائب مؤقتة	مبروطة بالمال	مفوفة بالمال	للغاينة سنويا	تقابل بالمال لا اولى من ذكره في ازل مارس سنة ١٨٩٤		
القليوبية	٢٠٠٧٩١	٤٦٩٩٣	١٨٠٢٢٢	١١٤٠٥	٣٩	٢١٦٦	٢٠٦٠	٠	٤٠٤٣	٢٠١
الشرقية	٧٨٦٠٦٨	٨٥٨٢٦	٤٤٣١٤٤	٩٦١١٧	١٤٧٢١	٢١٢٤	٨٧٤٣٨	٨٥٥٧٨	١٨١١١٧	١١
الدقهلية	٥٨١٢٣٤	٧٦٢٥٨	٤٦٥٨٠٨	٣٨٧٥٨	٨٣٠	٣٤	٥٣٠٥	٦٦	١٨٥١٦	٤
الغربية	١٥٢٧٣٧٢	١٤٠٤٨٠	٨٣٩٠٠٦	١٣٧٨١٤	١٨٤٠	١٣١	٢٤٩٢	١٦٩٨٧٣	٤٧٦٩٠	٥
المنوفية	٣٥٦٥٠٣	١٤٧٦٥٥	٣٤٤٠٥٧	٦٨٥٣	١١٠	٤٦	٢٦	٣٧	٦٨٥٧٨	٠
الجيزة	١٠٥٧٢٦٨	٦٦٦٣٨	٣٩٨٤١٣	٣٢٧٥١٥	١١٤٣٤	٨٧	٦٠١٠	٤٧٤٥	٢٧٢٩٠	١
جملة محرى	٤٥٠٩٢٣٥	٥٦٣٨٣٩	٢٦٧٠٦٥٥	٦١٦٢٥١	١٦٠٣٩	٦٠٧٧	١٠٧٤١١	٧٢١٩٣	١٠٠٣٦٥	٦٦
الجيزة	٢٢٧٣٨٨	٤٧٨٠٤	١٦٥٠٣٣	١٣٥٦٧	٣٧٠٠	٤٤٠	٢١٣٥	٠	٤٢٣٩١	١٢٢
بنى سويف	٢٥٧٣٧٧	٤٠٨١١	٢٢٩٩٠٩	٢٣٤٩	٤٨٢٦	٣٠٢	١٣٩٧	٠	١٨٥٩٣	١
الفيوم	٣٩٨٢٨٩	٦٣٩٩٨	٢٤٠٥٣٩	٥٧٩٧٤	٢٦٨	٣٧٥	١٣١٤٩	١٧٨٧١	٦٧٨٧١	٠
المنيا	٤٢٣٥٣٧	٣٧١٥٤	٣٧٧٣٦٤	١٤٣٠٠	٢٠٠٦	١٥٤	١٠٤١٧	٠	٣٢٧٤٤	٢٢
اسيوط	٤٨٠٧٠٢	١٠٥٢٤٣	٤٠٧٨٤٥	٧١١٨	٢٣٦٩	٨٣٠	٥٠٢٣	٤	٥٥١٦٦	٢٧
جرجا	٣٧٠٠٨٨	٩٩٨٤٠	٣٢١١٥١	٤٥٦٤	٦١٨	٥٤٤	٧٦١٧	٠	٣٥٥٩١	٢
قنا	٣٦٩٨٦٣	٥٧٢٣٣	٣٣٢٥٤٧	٦٧٦٦٦	١٥٠٧	٥٣٨	٩٦٤٩	٥٧٨	١٩١٠١	٢
اصوان	٨٨٥٩٣	٢٢٣٢٠	٦٧٨٦٤	٢٣١٩	٥٤٤	٦	٨١٥	٠	٣٣٤٣١	٠
جملة قبلى	٢٦٢٥٨٣٧	٤٧٤٤٠٣	٢١٤٢٥٤	١٠٨٩٨٧	١٥٨٠٨	٩٤٦٤	٣٩٢٠٤	١٩٣٢٢	٢٩٠٦٢٢	١٧١
نقبه بمحاظلة القنال	٣٧١١٠	٢٠٧	١٥٤٦	٥٣٨٥	٠	٠	٣٦٢	١٢٢٧	٢٨٥٩٠	٠
السويس بمحاظلة السويس	٣٠٢٩	٢٣٨	٧٣١	٠٠	٠	٠	٢٢٧٨	٠	٢٢	٠
جملة عمومية	٧١٧٥٢١١	١٠٣٨٦٨٧	٤٨١٥١٨٦	٧٣٠٦٢٤	٣١٨٤٧	١٥٥٤١	١٤٩٣٣٣	٩٢٧٤٤	١٣٣٩٥٩٩	٣٣٩

(تنبيه) - الأرقام المستعمل عليها هذا الجدول كلها بالقدان عدا عدد المولدين

الجدول الرابع

بعضين موقع ومقدار زمام أطباء كل منطقة في أقاليم الوجه القبلي شرق النيل وفي بلاد الوسط غرب النيل وغرب البحر المتوسط وفي أقاليم الفيوم

مواقع الأطباء	أطباء مبروطة		أطباء متوقفة على خبرات		أطباء تالفنة		أطباء انحرافهم من		ملاحظات
	نظير	عدد	نظير	نظير	نظير	نظير	نظير	نظير	
بالجزء شرق النيل	٨٦٩٨٤	١٤٦٤٣	٤٣٠٠٩	١٤٢٨	٢٠٣	١٩٠	٢٦٧٣	٠	٣٩٤٨١
بالخوش والحضان شرق النيل	٤٠٧٤٩٧	٨٥٤٢٤	٣٤٤٩٣٣	١٠٢٠٧	٦٧١	١٧٧٦	٥٤٤٠	١	٤٤٤٠٦
بالجزء غرب النيل شرق البحر المتوسط	١٠٨٥٧٧	١٨١٩٧	٥٥٣١٧	٢٩٢٥	٦٠٣	٢٤٢	٤٢٠٩	٧٤	٤٥٢٠٧
بالخوش والحضان غرب النيل	١٤٧٢٦٩	٢٧٧٥٢٩	١٣٣٢٠٨٤	٢٣٥١٤	١٢٣٨٦	٦٤٨٢	١١١٥٨	٥٠٦	٧٧٠٢٦
غرب البحر المتوسط	١٥٢٢١	١٤٦١٢	١٢٦٣٧٢	٢٩٣٩	١٦٧٧	٣٩٩	٢٥٧٥	٠	١٧٢٥٩
بأقاليم الفيوم	٢٩٨٢٨٩	٦٣٩٩٨	٢٤٠٥٢٩	٥٧٩٧٤	٢٦٨	٣٧٥	١٣١٤٩	١٨٧٤١	٦٧٢٤٣
الجملة	٢٦٢٥٨٣٧	٤٧٤٤٠٣	٢١٤٢٢٥٤	١٠٨٩٨٧	١٥٨٠٨	٩٤٦٤	٣٩٢٠٤	١٩٢٢٢	٢٩٠٦٢٢
									١٧٦

ومن الجداول الخمسة الآتية يرى بيان عدد المولدين من وطنيين وأجانب مقصدا على ست فئات

(الأطباء والضرائب)

المجلد ٢٠ عن سنة ١٨٩٩

(5)

المجلد اول حرف د عن سنه ۱۹۰۱

[illegible]

[illegible]

أقوال بعض المؤرخين من جهة مقدار ما كان يجبي من الضرائب في مصر

أما ما كان يجبي من الأموال في بلاد وادي النيل في الأزمنة البعيدة فقد كان بوجه الأجمال كما سيأتى وهو

قال المؤرخ ابن حوقل ان عمرو بن العاص جباها ١٢,٠٠٠,٠٠٠ دينار وكانت مساحة الأرض المزروعة على تقديرهم ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ فدان

وقال المؤرخ ذاته ان عبدالله بن سعد جباها في أيام عثمان ١٤,٠٠٠,٠٠٠ دينار ولكنه استعمل العنف في تحصيلها

وفي أيام بنى أمية لم تزد عن ثلاثة ملايين من الدنانير وانحطت في بعض سنى القرن الثالث للهجرة الى ٨٠٠,٠٠٠ دينار وفي سنة ٢٥٧ هجرية لما تولاها ابن طولون جباها ٤,٠٠٠,٠٠٠ دينار وكان القمح في تلك الايام كل عشرة أراذب دينار (هكذا قال المقرئى المؤرخ) وفي سنة ٣٦٣ هجرية جباها جوهر القائد ٧,٠٠٠,٠٠٠ دينار

وفي كتاب التحفة السنية للقاضى ابن الجيعان ان الضرائب في سنة ٧٧٧ هجرية زمن الاشرف شعبان بلغت ٩,١٣٩,٣٠٢ دينار على ٣,٣٣٥,٠٨٤ فدان

وذكر المقرئى أن خراج مصر في سنة ٨١٣ هجرية بلغ ٤,٢٥٧,٠٠٠ من الدنانير وكان مقدار الجباية من مصر يرتقى وينحط تبعاً لتناوب الدول الى أيام الأمراء المماليك حيث تنهاى الانحطاط في قيمة أموالها لان ميزانية سنة ١٢١٣ (١٧٩٨) كانت هكذا

الاراد

مبداه وأصناف فضه

د

٨٠,٤٦٠,٠٦٨ مال الميرى على القرى والاقواق

١٠,٨٧٠,٧٧٣ « « « الاراد

٢٢,٨١١,٨٠٥ « « « الصنائع والمأكولات

٢,٥٠٩,٠٨١ « « « الرؤوس

١١٦,٦٥١,٧٢٧ يساوى ١,٥٠٠,٠٠٠ فرنك أو جنبه مصرية بمعدل كل فرنك ١٦٠٠,٨٦ نصفاً

المنصرف
ميداً وانصاف فضه

عدد

نفقات كبار الموظفين	٢,٩٣٩,٢٤٧
« الجند	٢٩,٨٧٢,٦٥٧
« مختلفة	٢,٦٥٣,٥٨٥
« العلماء والتعليم ووقفيات	٨,٤٣٨,٩٩٤
« رجال الدين والجوامع ونحوها	١٣,٨٩٢,١٣٩
« الحج	٤٢,٠٧١,٦٥٤
<hr/>	
يساوى ٣,٥٦٦٧٢٤ فرنك أو ١٣٧٥٨٦ جنيه مصرى	٩٩,٨٦٨,٢٧٦
والزائد في الايراد هو ١٦,٧٨٣,٤٥١ هو ما كان يرسل سنوياً الى الاستانة ولكنهم	
بعد ذلك أنقصوه الى أقل من النصف وذلك بأنهم أضافوا الى المنصرف ما يأتي وهو	
نفقات ترميم القلاع بالقاهرة	٣,٠٠٠,٠٠٠
« « ببقية بلاد القطر	١,٥٠٠,٠٠٠
أثمان سكر وخلافه	٢,٠٠٠,٠٠٠
نفقات أخرى بأمر بها شيخ البلد	٢,٧٨٣,٤٥١
<hr/>	
	٩,٢٨٣,٤٥١

أما في أوائل عصر المغفورة محمد علي باشا فكانت الضرائب التي تجبيها والاطيان
التي تؤدبها كالجداول الاخرى . ومن المعلوم ان ذلك كان قاصراً على الاطيان الخراجية
الضرائب التي كانت
تجبي في أوائل عصر
محمد علي باشا

وقد وقفت على احصائية عملت عن سنة ١٥٩٠ (سنة ١٨٧٤) تشمل على مقدار الزمام
عن الاطيان وعدد النخيل فقط فأوردتهم هنا أيضا لانها لا تخلو من الفائدة وهاهي
احصائية عن اطيان
بلاد مصر وعدد نخيلها
في سنة ١٨٧٤

مقدار الاطيان	عدد النخيل	أسماء المدير يات
فـدـن	مـدـد	
١٨٢٦٥٦	١١٠٦٤٩	مديرية القليوبية
٤٢٥٢٠٧	٤٩٩٨١٥	» الشرقية
٣٥٨٢٥٣	٢١٩٤٩	» المنوفية
٧٦١٩٣١	١٢٨٦٦٤	» الغربية
٤٤٣٢٣١	١١٨٩٤٧	» الدقهلية
٣٨٦٥٤٦	١٥١٨٧١	» البحيرة
٢٥٥٧٨٢٤	١٠٣١٨٩٥	وجه بحري
١٧٢٧٤٣	٣٨٤٣٩١	مديرية الجيزة
٢٢٩٦٥٢	٨٧٧١٥	» بني سويف
٢٢٨٦٩٩	٤٠٨٠٥٢	» الفيوم
٣٩٥٦٠٦	١٩٢٤٣٤	» المنيا
٤١٨٨٧٨	٦١٦٨١٣	» أسيوط
٣٣٠٠٠٧	٣٨٩٤١٣	» جرجا
٢٦٥٨٦٤	٥٥٨٠٣١	» قنا
٢٢٥٤٣	٨٠٨٣١٧	» اسنا
٢٠٦٣٩٩٢	٣٤٤٥١٦٦	وجه قبلى
٤٦٢١٨١٦	٤٤٧٧٠٦١	الجملة العمومية

والجدول الآتي يشتمل على مجموع إيرادات ومصروفات الحكومة
في مدة الخمسين سنة الماضية وهي

مجموع إيرادات
ومصروفات الحكومة
في كل من السنوات التي
ابتدأواها سنة ١٨٥٢
لغاية سنة ١٩٠٤

مصرقات	إيرادات	مصرقات	إيرادات
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
سنة ١٨٧٩ ٨٢٩٩٩٦٤	٨٤٦٧٨٣٨	سنة ١٨٥٢ ١٩٦٣٠٠٠	٢١٤٣٠٠٠
سنة ١٨٨٠ ٨٣١٩٢٩٢	٨٥٦١٦٢٢	سنة ١٨٥٣ ١٩١٥٠٠٠	٢١٩٢٠٠٠
سنة ١٨٨١ ٨٣٠٨٨٧٠	٨٤١٩٤٢١	سنة ١٨٥٤ ٢٨١٧٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠
سنة ١٨٨٢ ٨٤٦٣٩٦٨	٨٩٤٦٥٥٦	سنة ١٨٥٥ ٢٣٨٣٠٠٠	٢٠٧٨٠٠٠
سنة ١٨٨٣ ٨٥٨١٩١٨	٩٠٠٤٦٢٧	سنة ١٨٥٦ ٢٦٣٧٠٠٠	٢٤٧٤٠٠٠
سنة ١٨٨٤ ٨٥٤٦٧٨٧	٩٣١٤٧٣٤	سنة ١٨٥٧ ٢١٢٧٠٠٠	٢٢١٤٠٠٠
سنة ١٨٨٥ ٩٦١٩٩٠٢	٨٨٩٦٥١٥	سنة ١٨٥٨ ٢٢٠٥٠٠٠	٢٠٢٥٠٠٠
سنة ١٨٨٦ ٩٢٣٢٧٤٦	٩٢٤١٥٨٦	سنة ١٨٥٩ ٢١٧١٠٠٠	٢١٢١٠٠٠
سنة ١٨٨٧ ٩٦٢٨٩٦١	٩٩١٥٢٤٧	سنة ١٨٦٠ ٢٩٨٤٠٠٠	٢١٥٤٠٠٠
سنة ١٨٨٨ ٩٥٧٦٠٠٠	٩٩٥٠٠٠٠	سنة ١٨٦١ ٥١٨٤٠٠٠	٢١٥٤٠٠٠
سنة ١٨٨٩ ٩٥٥٩٠٠٠	٩٥٦٧٠٠٠	سنة ١٨٦٢ ٨٨٦٨٠٠٠	٣٧٠٧٠٠٠
سنة ١٨٩٠ ٩٥٠٠٠٠٠	٩٦٥٠٠٠٠	سنة ١٨٦٣ ١٤٣٩٥٠٠٠	٦٠٩٤٠٠٠
سنة ١٨٩١ ٩٣٢٠٠٠٠	٩٨٢٠٠٠٠	سنة ١٨٦٤ ١٣٥٥١٠٠٠	٦٩٧٢٠٠٠
سنة ١٨٩٢ ٩٤٠٠٠٠٠	٩٩٥٠٠٠٠	سنة ١٨٦٥ ١٠٧٨٥٠٠٠	٥٣٥٦٠٠٠
سنة ١٨٩٣ ٩٥٥٠٠٠٠	١٠٠١٠٠٠٠	سنة ١٨٦٦ ١٠٢٧٨٠٠٠	٥٠٥٨٠٠٠
سنة ١٨٩٤ ٩٥٤٥٠٠٠	١٠٠٧٥٠٠٠	سنة ١٨٦٧ ١٠٨٥٤٠٠٠	٤١٢٩٠٠٠
سنة ١٨٩٥ ٩٦٠٠٠٠٠	١٠٢٦٠٠٠٠	سنة ١٨٦٨ ١٦٦٣٧٠٠٠	٥٠١١٠٠٠
سنة ١٨٩٦ ٩٦٣٠٠٠٠	١٠٢٦٠٠٠٠	سنة ١٨٦٩ ١٠٥٣٠٠٠٠	٥٢٥٥٠٠٠
سنة ١٨٩٧ ٩٩٦٠٠٨٨	١٠٢٣٥٠٠٠	سنة ١٨٧٠ ١٢٣٠٩٠٠٠	٥٣٨٩٠٠٠
سنة ١٨٩٨ ١٠٤٤٠٠٠٠	١٠٤٤٠٠٠٠	سنة ١٨٧١ ١٥٠٨٤٠٠٠	٥٧١١٠٠٠
سنة ١٨٩٩ ٩٨٧٩٠٠٠	١٠٦٠٠٠٠٠	سنة ١٨٧٢ ٦٤١٩١٤٥	٧٢٩٣٦٤٥
سنة ١٩٠٠ ٩٧٨٩٠٠٠	١٠١٦٤٠٠٠	سنة ١٨٧٣ ٨٨١٥٦٣٩	٩٩١١٩٦٨
سنة ١٩٠١ ١٠٦٣٦٠٠٠	١٠٧٠٠٠٠٠	سنة ١٨٧٤ ٨٨١٥٦٣٩	٩٩١١٩٦٨
سنة ١٩٠٢ ١٠٨٥٠٠٠٠	١١٠٦٠٠٠٠	سنة ١٨٧٥ ١٠٥٢٦٤٧٦	١٠٥٤٢٤٦٨
سنة ١٩٠٣ ١٠٩٧٥٠٠٠	١١٠٠٠٠٠٠	سنة ١٨٧٦ ٧٨٤٠٩٥٧	٧٦٤٨٧٧٨
سنة ١٩٠٤ ١١٤١٠٠٠٠	١١٥٠٠٠٠٠	سنة ١٨٧٧ ٨٥٥٢٥٣٠	٩٥٢٦٢٤٢
		سنة ١٨٧٨ ٧٧٧٨٥٠٣	٧٥١٨٤٧٨

نظام هيئة الحكومة

تظامها فى زمن
دخول الفرنسيين

كانت حكومة مصر قبيل دخول الفرنسيين اليها فى أواخر القرن الثامن عشر تتألف من رئيسها وهو الوالى المرسل من الاستانة وبليه ٢٤ بيكاً منهم ١٢ يتولون المصالح الكبرى فى القطر وهم (١) الكتخيا وهو وكيل الوالى وكانم أسرار (٢) الدقتر دارو كان اختصاصه تقريباً كناظر المالية الآن (٣) أمير الخزنه وهو الذى يحمل الى الاستانة زائد المال (٤) أمير الحج وهو الذى يتولى قيادة الحج الى الحجاز (٥) ثلاثة قبطانات لقيادة نفور الاسكندرية والسويس ودمياط (٦) خمسة مديريين لاقليم الغربية والمنوفية والبحيره والشرقية وجرجا وهناك أربعة كشاف لاقليم القليوبية والمنصوره والجيزه والفيوم وأعمالهم كاعمال مديري الاقاليم الاخرى.

ومن رؤساء المصالح الاخرى القاضى وأمين الضربخانه والمحاسب وكان الجندم مؤلفا من ست فرق تسمى وجاقات احداها منوطة بحماية الاموال

وكان لكل فرقة منها ضابط يسمى أغا يصعبه كتخيا وباش اختيار ودقتر دارو وخزندار ورزناجى.

تظامها فى أوائل
عصر المغفور له
محمد على

فلما تولاها المغفور له محمد على باشا كان ينظر بنفسه فى كليات الامور وجزئياتها ثم أنشأ الديوان العالى وكان اليه المرجع فى كافة شئون الحكومة ورئيسه كان يلقب بلقب كتخد ايبك أو الافندى وكان كغيره من جماعة محمد على الذين استظهروا على دولة المماليك ولم يكونوا قد حصلوا على شئ من المعارف التى تؤهلهم لتولى الاحكام وسياسة الجمهور فبالغوا فى الاستبداد بالرعية والاستغال بصوالجهم وبلغ الكتخد ايبك مبلغا من السؤدد تصرف فيه فى فعل ما يشاء ويهوى

ولم يكن يوجد فى البلاد أقدم من ديوان الرزناجى وديوان الضربخانه

وفى سنة ١٢٥٣ (١٨٣٥) وضع الوالى قانوناً عاماً للبلاد وسماه قانون السياسة

أحاط فيه بجميع الشؤون التى وصل علم اليها وحصر السلطة فى سبعة دواوين وهى

اختصاصات
الديوان العالى
(الخديوى)

أولاً - الديوان العالى وكان أشبه شئ بالمحافظة فيما يختص بمدينة مصر من اجراءات الضبط والربط والفصل فى الخصومات وعدا ذلك قد كان مأمور هذا الديوان رئيسا على مصلحة الابنية وفروعها والنخب الملكى وتوابعه والكبار العامر والسلكانة والقوافل وديوان المواشى وتعلقاته وترسانة بولاق والاستناليات والرزناجى وبيت المال والاوقاف (٢)

المصرية والتمرنه الملكية وجبال المرمر وطره ومهمات وأشغال المحمودية وخزينة الامتعة وادارة الضرب بخانه ومصالح الاحتساب والبوستات ومجلس التجار وخازن الخزينة وهي التي كانت تقدم اليها حسابات هذه المصالح كلها وكان اليه مرجع النظر في دعاوى والعرضات وأمور الاحكام بمدينة الاسكندرية

اختصاصات ديوان
الارادات

ثانيا - ديوان الارادات وهو قسمان أحدهما يختص بحسابات كافة المديرين وجزيرة كريد والحجاز وبلاد السودان والثاني يختص بإيراد مدينتي مصر والاسكندرية والكرار والمقاطعات وورشة الترميمات وكان لهذين القسمين مفتشون يعرفون بمفتشي الاقاليم للتنقيب على المصالح

اختصاصات ديوان
الجهادية

ثالثا - ديوان الجهادية واليه يرجع النظر في نظام العساكر البرية وضبط وربط حركاتها وتعليماتها ومهمات الأرادى والقشلاقات ومواضع الخيام والقلاع والاستباليات العسكرية وخدمة صحتهم وورش ومخازن المهمات الحربية والبارود وحنانات وتعلقاتها وأشوان تعيينات العسكرية والمخازن وعلى العموم كافة المصالح العسكرية

اختصاصات ديوان
البحر

رابعا - ديوان البحر واليه كان يرجع النظر في ادارة ونظام الدونائم وضبط وربط حركاتها والترسانة والمخازن والخزينة البحرية وتجهيز مهمات وما كولات وسائر لوازمات الدونائم والاستباليات البحرية

اختصاصات ديوان
المدارس

خامسا - ديوان المدارس واليه كان يرجع النظر في أمور المدارس الابتدائية والتجهيزية والخصوصية والكتبخانات ومخازن الآلات والقناطر الخيرية ومطبعة بولاق وادارة الوقائع المصرية ومصلحة الأمور الهندسية وادارة المارينوس والاصطبلات الكبرى في شبرى

اختصاصات ديوان
الامور الافرنكية

سادسا - ديوان الامور الافرنكية والتجارة المصرية واليه كان يرجع النظر في معاملات الأهالى مع الأجانب في التجارة وفي بيع متاجر الحكومة ومشترواتها وحسابات مصالح إيرادات مدينة مصر

اختصاصات ديوان
القابريقات

سابعا - ديوان القابريقات واليه كان يرجع النظر في ادارة قابريقة الطرايش في فوه وكافة القابريقات التي كانت توجد في مدينة مصر وبقية مدن الاقاليم وكان مفروض على رئيس كل من هذه الدواوين أن يقدم للوالى تقريراً في يوم الخميس من كل اسبوع عن أحوال ديوانه وكشفاشهره بحساباته الى مفتش الحسابات وميزانية سنوية عن الابراد والمصرف

تشكيل مجلس
المشورة واختصاصاته

وبأمر محمد علي باشا تشكلت جمعية عمومية كانت تعرف بمجلس المشورة تتألف من مديري هذه الدواوين السبعة ومن بعض العلماء ومن الذوات الذين يعينهم الوالي للنظر في المسائل الكبرى والمصالح الكلية وكانت تعرض قراراتها على الوالي للتصديق على ما يراه فيها

تشكيل المجلس
الخصوصي في
سنة ١٢٦٣

تشكيل الجمعية
العمومية في عصر
محمد علي

وفي ٢٤ محرم سنة ١٢٦٣ صدر أمر بالإنشاء بتشكيل مجلس سمي بالمجلس الخصوصي مؤلفاً من سموا إبراهيم باشا نجل الخديو وكتخدا باشا وأجد باشا يكن وبرهان بيك وحسن بيك رئيس جمعية الحفانية وتشكيل جمعية عمومية بديوان المالية مؤلفة من مدير المالية ووكيل ديوان خديو وباسيليوس بك مدير الحسابات وأدهم بك مدير المدارس ولطيف بك مفتش الفاريقات وحافظ بك مفتش الحفالك وينضم إليها رؤساء أقلام دواوين الحكومة وأن تنعقد هذه الجمعية على الأقل مرتين في الأسبوع لتقرير المسائل وعرضها على المجلس الخصوصي وتشكيل جمعية عمومية أخرى باسكندرية

اختصاص مجلس
الاحكام بتقرير
ايرادات ومصرفات
الحكومة

وفي ١١ ربيع الثاني سنة ١٢٧٣ صدر أمر بالإنشاء بالنظر في مصروفات جميع الدواوين وإيراداتها على مجلس الاحكام فكان هو الذي يقررها

تشكيل مجلس
شورى النواب في
سنة ١٨٦٦

ومهما كان الحال من وجود الدواوين والمأمورين وبعض دوائر المشورة فقد كانت الحكومة المصرية مطلقة بل كانت هي كلمة أو مشيئة كل من الولاة والخديويين إلى عهد المغفور له الخديو اسماعيل باشا الذي بأمره في ١٠ رجب سنة ١٢٨٣ (سنة ١٨٦٦) تشكل لأول مرة المجلس المعروف بمجلس شورى النواب مؤلفاً من خمسة وسبعين عضواً منتخبين من الأقاليم والمحافظات للدأولة في المنافع الداخلية وعرض ما يقر عليه الرأي في شئ منها للخديو

إعادة تشكيل المجلس
الخصوصي في
سنة ١٨٧٢

وفي ٩ ديسمبر سنة ١٨٧٢ (٨ شعبان سنة ١٢٨٩) تشكل المجلس الخصوصي ثانية بأمر الخديو ولكنه كان مؤلفاً من ناظر المالية وباشمعاون الجتاب الخديو ورئيس مجلس الاحكام وناظر الجهادية ومحافظ مصر وسردار الجيش وكانت تعرض عليه أمور الحكومة كافة فيفحصها ويعرضها على الخديو للتصديق

تشكيل هيئة نظار
برئاسة المرحوم
نوبار باشا لأول مرة
في سنة ١٨٧٨

وفي ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ صدر أمر الخديو إلى نوبار باشا بتشكيل مجلس نظار تحت رئاسته لتعرض عليه أمور الحكومة وتكون واجبة التنفيذ بعد تصديق الخديو عليها

تشكيل هيئة
الحكومة من سبع
تطارات

فتشكلت الحكومة من سبع نظارات هي (١) نظارة الخارجية (٢) نظارة المالية (٣) نظارة الجهادية والبحرية (٤) نظارة الاوقاف والمعارف العمومية (٥) نظارة

الداخلية (٦) نظارة الحفائية (٧) نظارة الاشغال العمومية فيلثم نظارها تحت رئاسة الخديو أورئيس النظار

وفي ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ صدر أمر عال به تحددت دائرة اختصاص كل من النظارات

صدور كريتو يتضمن تحديد اختصاصات كل من النظارات

وفي ٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩ صدر أمر المغفوره اسماعيل باشا بتشكيل مجلس باسم مجلس شوري الحكومة يكون رئيسه هو ذات رئيس مجلس النظار وله وكيلان أجنبيان وثمانية مستشارين أربعة من الاهالي وأربعة من الاجانب وأربعة عرضا لحيه اثنان من الاهالي واثنان من الاجانب واختصاصاته هي ابداء الرأي في مشروعات القوانين العمومية والفصل فيما يحصل من الخلاف بين النظارات والنظر والفصل فيما ينسب للموظفين ولكن هذا المجلس لم يشكل ولم يظهر في الوجود لانه لم يعض شهران على تاريخ صدوره هذا الامر حتى تخلى الخديو عن مسند الخديو

مشروع تشكيل مجلس شوري الحكومة واختصاصاته

فلما رقي عرش الخديو به المغفوره محمد توفيق باشا ارتأى إلغاء مجلس النظار واستقلال كل ناظر بشؤون نظارته وصدرا أمره بذلك في ٣٠ شعبان سنة ١٢٩٦ (سنة ١٨٧٩)

إلغاء مجلس النظار في أوله صدر المغفوره توفيق باشا سنة ١٨٧٩

وفي ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ صدر منه أمر آخر بإعادة تشكيل مجلس النظار

إعادة تشكيل مجلس النظار

وفي ١١ ذي القعدة سنة ١٢٩٨ (٤ أكتوبر سنة ١٨٨١) صدر أمر عال بإعادة انتخاب وتشكيل مجلس شورى النواب بذات الطريقة المينة في لائحة ٢١ رجب سنة ١٢٨٣

إعادة تشكيل مجلس شورى النواب في مصر المغفوره توفيق باشا

وفي ١٨ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ (سنة ١٨٨٢) صدر أمر آخر بتعديل لائحة انتخاب وتشكيل مجلس شورى النواب وتشكل فعلا ولكن لم تفض خمسة شهور على تشكيله حتى قامت قيامة الثورة والعصيان العسكري واختل نظام الحكومة وانفض المجلس

انفض مجلس النواب لاخر مرة عند استعارة الثورة العربية

ولما زالت الثورة العسكرية به جاء الى مصر المرحوم اللورد دوفرين من كبار ساسة الدولة البريطانية مندوبا لفحص أحوال القطر المصري وابداء رأيه عما يستلزمه نظام الحكومة وقرار وسائل العدالة ووسائل ارتقاء البلاد فوصل الى الاسكندرية في ٧ نوفمبر سنة ١٨٨٢ ثم تجول في أنحاء البلاد وقابل كثيرين من الوجوه والمظاهر وبحث في شئون الحكومة ووضع تقريره العظيم الشأن الذي اتخذته الحكومة أساسا في ترتيب النظام العمومي ليس فقط في هيئة الحكومة بل وفي وضع القوانين واللوائح

جئ اللورد دوفرين الى مصر على أثر زوال الثورة العربية ووضع تقريره المشهور عن الإصلاحات

صدر القانون
النظامي والانتخابي
في أول مايو سنة
١٨٨٣

ومما ارتأت تشكيل مجالس المديرين ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ومجلس شورى الحكومة وطريقة الانتخاب لعضوية هذه المجالس وصدر بذلك أمران عالبيان في أول مايو سنة ١٨٨٣ (٢٤ جادى الثانية سنة ١٣٠٠) سمي الأول القانون النظامي والثاني قانون الانتخاب .

تشكيل مجلس
شورى القوانين

فتشكل مجلس شورى القوانين من ثلاثين عضوا منهم أربعة عشر عضوا دائما ويكون منهم رئيس المجلس وأحد وكيله وستة عشر عضوا مندوبون بالقرعة من أعضاء مجالس المديرين ويكون منهم الوكيل الثاني وهذا المجلس من اختصاصه النظر وابداء الرأي في كافة القوانين ولوائح الادارة العمومية وموازنين وإيرادات ومصر وفات الحكومة على أن الحكومة لا تكون مقيدة بأرائه ولكن ان لم تعول على شئ منها فعليها فقط أن تعلنه بالاسباب و يلتزم هذا المجلس اعتياديا في أول فبراير وأبريل وجونيو وأغسطس وأكتوبر وديسمبر

تشكيل الجمعية
العمومية

وتشكلت الجمعية العمومية من النظار ومن رئيس ووكيل وأعضاء مجلس شورى القوانين الثلاثين ومن ستة وأربعين مندوبا من الاعيان وجوه المديرين والمحافظات (انظر المادة ٤١ من القانون النظامي)

اختصاصات الجمعية
العمومية

ويكون رئيس الجمعية هو ذات رئيس مجلس شورى القوانين وتعد هذه الجمعية مرة على الاقل في كل سنتين واختصاصاتها مبينة في المادتين ٣٤ و ٣٥ من القانون النظامي وهي عدم جواز ربط أموال أو رسوم جديدة على عقارات أو منقولات أو عوائد شخصية في القطر الا بعد مباحثة الجمعية العمومية في ذلك وقرارها عليه ثم استشارة الجمعية عن كل سلفة عمومية وعن انشاء أو ابطال أى ترعة أو أى خط من خطوط السكك الحديدية ما زالا بهما في جلة مديريات وعن فرز وتقدير درجات أموال أطيان القطر بوجه عمومي

وهاهونص كل من المادتين المذكورتين :

المادة ٣٤ - لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية في القطر المصري الا بعد مباحثة الجمعية العمومية في ذلك وقرارها عليه

المادة ٣٥ - تستشار الجمعية العمومية عما يأتى (أولا) عن كل سلفة عمومية (ثانيا) عن انشاء أو ابطال أى ترعة أو أى خط من خطوط السكة الحديدية ما زالا بهما في جلة مديريات (ثالثا) عن فرز عموم أطيان القطر بتقدير درجات أموالها وعلى الحكومة أن تخطر

الجمعية العمومية بالاسباب التي دعتها لعدم التعويل على ما أبدته من الآراء ولكن لا يترتب على تبليغ هذه الاسباب لها جواز المناقشة فيها وتشكلت أيضا مجالس المديريات وهذه هي اختصاصاتها كلها مبنية بالمواد من ١ لغاية ١٢ من القانون النظامي المذكور (المادة الاولى)

تشكيل مجالس
المديريات
واختصاصاتها

يتشكل

- أولا - مجالس مديريات في كل مديرية بمجلس
- ثانيا - مجلس شورى القوانين
- ثالثا - جمعية عمومية
- رابعا - مجلس شورى الحكومة

(المادة الثانية)

لمجلس المديرية أن يقرر رسوما فوق العادة لصرفها في منافع عمومية تتعلق بالمديرية انما لاتكون قرارات مجلس المديرية في هذا الشأن قطعية الا بعد تصديق الحكومة عليها

(المادة الثالثة)

- يجب استمراج رأي مجلس المديرية في المسائل الآتية قبل الحكم فيها وهي
- أولا - اجراء تغييرات في زمام المديرية أو زمام البلاد
 - ثانيا - اتجاه طرق المواصلات بر أو بحر أو الأعمال المتعلقة بالرى
 - ثالثا - احداث أو تغيير أو ابطال الموالد والأسواق في المديرية
 - رابعا - الامور التي تفضى القوانين أو الأوامر أو اللوائح باستمراج رأيه فيها
 - خامسا - المسائل التي تستشير فيها جهات الادارة

(المادة الرابعة)

يجوز لمجلس المديرية أن يبدى رأيه فيما يأتي

أولا - في عمليات الطرق والملاحة والرى وفي كل أمر ذي منفعة عامة يكون للمديرية شأن فيه

ثانيا - في مشترى أو بيع أو ابدال أو انشاء أو ترميم المباني والأماكن المخصصة للمديرية أو للمجالس أو للسجون أو لمصالح أخرى خاصة بالمديرية وفي تغيير استعمال تلك المباني أو الأماكن

(المادة الخامسة)

لمجلس المديرية أن يبدى رغباته من بادئ نفسه في المسائل التي تتعلق بتقديم المعارف العمومية والزراعة كتجفيف المستنقعات وتحسين الزراعات وتصريف المياه ونحو ذلك

(المادة السادسة)

لا يجوز التثام مجلس المديرية الا عند ما يطلب المدير انعقاده بمقتضى أمر منابته فيه ميعاد الاجتماع ومدته

ويجب انعقاد مجالس المديرية مرة في كل سنة بالاقبل وفي اليوم المحدد لاجتماع مجلس المديرية يتلو المدير عليه أمر الانعقاد ويحلف أعضاء المجالس المذكورة المستجدون أمام المدير بين الصداقة لنا والطاعة للقوانين

وينوب عنا المدير في افتتاح المجلس والمدير هو الرئيس لمجلس المديرية وله رأى معدود في مداوالاته وعلى باشمهندس المديرية الحضور في جلسات المجلس ويكون له رأى معدود

(المادة السابعة)

لا تكون جلسات مجلس المديرية علنية ولا تجوز المداولة فيه الا اذا كان حاضرا فيه أكثر من نصف أعضائه

(المادة الثامنة)

الاعمال أو المداولات التي تصدر من مجلس المديرية وتكون مختصة بأموالها است داخله ضمن حدوده القانونية تكون لائمية ولا يعمل بها وإبطال كل عمل أو مداولة من هذا القبيل يكون بقرار يصدر من اللجنة الخصوصية المنوّه عنها في المادة الثانية والخمسين من أمرنا هذا

(المادة التاسعة)

مداولات مجلس المديرية خارجا عن اجتماعه القانوني تكون باطلة بطبيعتها ويقرر المدير بطلان هذا الاجتماع وبطلان أعماله ويتخذ الوسائل اللازمة لفضه في الحال ويجوز لأعضاء مجالس المديرية أن يناقضوا فيما أجراه المدير أمام ناظر الداخلية

(المادة العاشرة)

مجلس المديرية ممنوع من مخابرة غيره من مجالس المديرية ومن تحرير أو نشر محاضر أو منشورات

(المادة الحادية عشرة)

لا يجوز فض مجلس المديرية الا بأمر من اصدار بناء على عرض مجلس النظار وعند ذلك يشرع في انتخابات جديدة في خلال الثلاثة شهور التالية لتاريخ فض المجلس

(المادة الثانية عشرة)

تنتخب الاعضاء المندوبون لمجلس شورى القوانين الآتى ذكره في الباب الرابع من ضمن أعضاء مجالس المديرية

أما مجلس شورى الحكومة فلم يتشكل إلا أن

وفي سنة ١٨٨٣ تغير عنوان نظارة الجهادية والبحرية باسم نظارة الحرية

وفي سنة ١٨٨٤ صدر أمر عال بتاريخ ٢٣ يناير بفصل ادارة الاوقاف العمومية عن نظارة المعارف وجعلها ادارة مستقلة تابعة للديوان الخديوى مباشرة هذه هي هيئة الحكومة منذ عهد المغفورة محمد علي باشا إلا أن وعليه فالجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين تؤخذ آراؤها في المشروعات والقوانين واللوائح العمومية بالكيفية التي ذكرت اجمالاً وهي مبينة تفصيلاً في القانون النظامي

تاريخ نظارة المالية

كانت المالية فيما مضى من الزمن قلياً من جملة أقلام الديوان الخديوى يعرف بقلم الخزينة ودامت كذلك الى سنة ١٢٣٧ (١٨٢٠) ثم استقلت في ديوان خاص سمي بديوان الخزينة المصرية وفي سنة ١٢٥٠ (١٨٣٣) أنشئ ديوان آخر جديد سمي باسم ديوان الإيرادات وفي سنة ١٢٦٠ (١٨٤٣) ألغيا وأنشئ بدلاً منهما ديوان سمي بديوان المالية وفي سنة ١٢٧١ (١٨٥٤) ألغى وبقي بعض موظفيه لتصفية حساباته باسم فلم تنظيفات المالية وأنشئ فلم جديد تابع لمحافظة مصر باسم فلم الخزينة ولم يلبث أكثر من سنة حتى عادت تشكيل ديوان مستقل باسم ديوان الخزينة المصرية واستمر لغاية شهر جادى الثانية سنة ١٢٧٣ وفي أول رجب سنة ١٢٧٣ (١٨٥٦) أعيد تشكيل ديوان المالية واستمر هكذا الى الآن

أما اختصاصات هذه النظارة فقد كانت تحدت بالامر العالى الصادر فى ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ كالاتى وهي :

الادارة العمومية بمركز النظارة - الدين العمومى ومربيات الحضرة الخديوية وعائلاتها

مدم تشكيل مجلس شورى الحكومة للآن

تغير عنوان نظارة الجهادية والبحرية باسم نظارة الحرية فصل الاوقاف العمومية من نظارة المعارف واستقلالها

أصل تشكيل نظارة المالية

اختصاصات نظارة المالية

- المعية السنية - صندوق الدين - ادارة المالية بالاقاليم والمحافظات - الشون
والمخازن - عموم البوستان المصرية ووابورات البوستان الخديوية - الكمارك
الضربخانه - حلقات الاسماء - المطرية - قلم المعاشات - مينا الاسكندرية -
جميع المأمورين في مواد تحصيل الابرادات بابه مصلحة كانت يكونون تحت أو امر ناظر
المالية

الغاء مصلحة
الرزناجه والحقها
لادارة الخزينة
العمومية بالمالية

وبعد ذلك قد ضم الى نظارة المالية قلم صرف المعاشات وهو المعروف من قبل باسم
«ديوان الرزناجه» وكانت مصلحة مستقلة تابعة لنظارة الداخلية فاختصرت بصفة قلم
وألحقت بادارة الخزينة العمومية بالمالية بمقتضى قرار فى ٢٦ مارس سنة ١٨٨٨
وبعد ذلك حصل أيضا ما سأتى وهو

الغاء مصلحة المطرية
والحقها للاموال
غير المقررة

(١) ألغيت مصلحة المطرية فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٨ وألحقت أعمالها بادارة
الاموال غير المقررة (يومئذ)

بيع بواخر البوستان
الخديوية والغاء
المصلحة

(٢) ألغيت وابورات البوستان الخديوية بمقتضى قرار من مجلس النظارة فى ٣٠ يناير
سنة ١٨٩٨ ذلك لسبب بيع البواخر الى احدى الشركات

اعطاء الملح
والنظرون التزاما
لاحدى الشركات
والغاء ادارته
المخصصة

(٣) ألغيت مصلحة الملح والنظرون بمقتضى أمر عال فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٧ -
ذلك لسبب اعطاء هذه المصلحة التزاما لحدى الشركات بمقتضى قرار من مجلس النظارة
فى ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧ الذى بناء عليه عقدت المالية شروط الالتزام مع الشركة فى
١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٧

نظار المالية

اسمه نظار المالية
منذ تشكيلها

أسندت نظارة المالية أولا الى عهدة المرحوم عبد الله باشا عزت الاناوطى وخلفه فيها
محمد مختار باشا وبعده محمود باشا ثم راغب باشا فأجد رشيد باشا وبعده حافظ باشا ثم راغب
باشا ثانية وبعده اسماعيل باشا صديق ثم عمر باشا الطنقى وبعده اسماعيل صديق باشا ثانية
فدولتو البرنس حسين كامل باشا فجناب السرشا رلس ريفرس ويلسن وبعده راغب
باشا مرة ثالثة وبعده اسماعيل أيوب باشا وبعده على حيدر باشا وبعده دولتو مصطفى
رياض باشا وبعده على حيدر باشا ثانية وبعده على صادق باشا وبعده عبد الرحمن رشدى
باشا وبعده على حيدر باشا مرة ثالثة وبعده صاحب العطوفة مصطفى فهمى باشا وبعده
(٤)

صاحب السعادة محمد زكي باشا وبعده عبد الرحمن باشا رشدي مرة ثانية وبعده صاحب السعادة بطرس باشا غالي والآن صاحب السعادة السيد أحمد مظلوم باشا وقد أسندت لعهدته من أوائل سنة ١٨٩٤

وكلاء المالية

أسندت وظيفة وكيل نظارة المالية أولاً الى محمد مختار باشا وبعده محمد شحني بك وبعده مصطفى ماهر بك وبعده حنا باشا مباردي وبعده محمد رفعت بك وبعده مصطفى ماهر بك مرة ثانية وبعده محمد سعيد بك وبعده أحمد بك كمال وبعده محمد بك سعيد مرة ثانية وبعده دولتو منصور باشا يكن وبعده محمد بك سعيد مرة ثالثة وبعده عمر باشا وبعده محمد بك سعيد مرة رابعة وبعده عمر باشا وبعده محمد بك سعيد مرة خامسة وبعده محمد توفيق باشا وبعده السيد محمد مظلوم باشا وبعده محمد بك صالح وبعده صالح باشا شرمي وبعده محمد مختار باشا مرة ثانياً وبعده حسن راسم باشا وبعده جعفر مظهر باشا وبعده محمد رستم باشا وبعده مراد باشا غالب وبعده السيد محمد مظلوم باشا مرة ثانية وبعده أحمد صادق باشا وبعده محمد ثابت باشا وبعده سعادة بلوم باشا وبعده خليل باشا بياعى وبعده اسمعيل باشا أيوب وبعده صالح شرمي باشا مرة ثانية وبعده سعادة بلوم باشا مرة ثانية من ابتداء ٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ وقد طالت مدته فيها أكثر من غيره إذ قام بها الى سنة ١٨٩١ حيث تخلى عنها وسافر الى فينا عاصمة بلاده التي يقيم بها الآن وقد خلفه جناب اللورد المير الذي عين في آخر سنة ١٨٩٢ حاكماً عمومياً على رأس الرجاء الصالح في جنوب أفريقيا خلفه فيها جناب السير ايلدن جورست وهذا الماعين مستشاراً لنظارة الداخلية في آخر سنة ١٨٩٥ قد خلفه بها جناب السير كلنتون دوكنس وأقام بها لغاية شهر مارس سنة ١٨٩٩ حتى دعي للتوظيف بوظيفة أسمى في حكومة بلاده في الهند وبأنقضه قد خلفه بها جناب وكيلها الحالي وهو المال المدقق المستر متشل انس

أسماء وكلاء المالية
منذ تشكيلها
لأن

باشكيب المالية

وكانت توجد بالمالية وظيفة رئيسية عمومية ثالثة هي وظيفة باشكاتب عموم المالية تقلدها أولاً عمر بك أحمد وخلفه فيها على بك الزيني وبعده بشاي بك ميخائيل وبعده وهبه بك رزق الله

أسماء باشكاتب
المالية تقلدها
هذه الوظيفة

الجيزاوى وبعده دميان بك جاد وبعده عريان بك تادرس وألغيت الوظيفة قطعياً عند حالته
على المعاش في سنة ١٨٨٤

مجلس الخزينة الأعلى

بداية وكيفية
تشكيل مجلس
الخزينة الأعلى

في ١١ مايو سنة ١٨٧٦ صدر أمر عال بتشكيل مجلس بالمالية سمي بمجلس الخزينة
الأعلى تألف من رئيس وعشرة مستشارين نصفهم وطنيون والنصف الآخر من الأورباوين
وينقسم هذا المجلس إلى ثلاث دوائر الأولى تسمى تفتيش عموم الإيرادات وخزائن مالية
الحكومة والثانية مراقبة الإيرادات والمصروفات . والثالثة مراجعة عموم الحسابات وفي
١٩ مايو سنة ١٨٧٦ صدر أمر آخر بتعيين الكومندور شالويه أحد أعضاء مجلس
السناتو في حكومة إيطاليا رئيساً لهذا المجلس ولم يلبث هذا الترتيب أن تغير كما سيبيء

المفتشان العموميان

بداية تعيين المفتشين
العموميين

في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ صدر أمر عال جاء به في المادة السابعة تعيين اثنين مفتشين
عموميين أحدهما للإيرادات والثاني للحسابات والدين العمومي وقد عيّنا فعلاً وهما الميسور ومين
للإيرادات بأمر عال في ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٧٦ ومعه جناب المسند فرج الدوكيلا
بأمر عال في ١٨ يناير سنة ١٨٧٧ والبارون دومالارى للحسابات والدين العمومي
بأمر عال في ١٤ يناير سنة ١٨٧٧ ومعه جناب البارون دولاوس وكيسلا بأمر
عال في ٢٣ فبراير سنة ١٨٧٧

وكان من نتيجة هذا النظام أن إدارة الأقاليم تجزأت في كل مديرية إلى قسمين أحدهما
مالى وعين رئيساً عليه موظف كبير من نظارة المالية بعنوان مأمور مالية والثاني إدارى
تحت رئاسة المدير غير أنه مع ذلك كان للمدير حق الإشراف على الأمور المالية وقد بقيت
الحال على هذا النظام إلى سنة ١٨٨٨ حيث توطدت دعائم نظام الأعمال المالية في البلاد
وشعرت الحكومة بعدم الحاجة لاستمرار بقاء مأمورى المالية فاستغنت عنهم بالكليّة وكما
خلت وظيفة من وظائفهم برفت أو نقل أو وفاة عاملهم لم يتعين بدله حتى انقرضوا عن
آخرهم في أواخر سنة ١٨٨٩

الغاة وظائف
مأمورى المالية
بالمديريات

وفي ١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٨ صدر أمر عال بإبطال العمل مؤقتا بما في المواد من ٧ لغاية ١٧ من دكر بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وهي المختصة بالتفتيش والمفتشين

إبطال التفتيش
العمومي

المراقبة الثنائية الانكليزية الفرنسية

وفي ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ صدر أمر عال به تعدلت اختصاصات التفتيش العمومي على الكيفية الآتية وهي

اختصاصات
المراقبة الثنائية

أولا - أن يكون للمفتشين التفويضات التامة في التفتيش على كافة المصالح العمومية وفي جلتها المصالح المخصصة إرادتها الشيء معين بمقتضى أوامر عالية

ثانيا - أن يكون التفتيش بينهم بوجه عام يتفقان على اجرائه بغير تقييد

ثالثا - أن يكون لهم الحق الحضور في مجلس النظارة ولهم فيه رأى شورى

رابعا - أن يكون تعيينهم من دولتي بريطانيا العظمى وفرنسا

هذه هي المراقبة الثنائية وقد عهد بها من قبل دولة بريطانيا العظمى الى رجل الاصلاح الوزرير الخطير اللورد كرومر وكان يعرف يومئذ باسم المسترايقلن بارنج وعهد بها من قبل دولة فرنسا الى المالى الشهير المسيد دويلينير

أسماء المراقبين
العموميين

واستمرت هذه المراقبة الى أوائل سنة ١٨٨٣ وفي ١٨ يناير سنة ١٨٨٣ صدر أمر عال بالغائها والاستعاضة عنها بمستشار مالى

الغاء المراقبة
الثنائية

المستشار المالى

بمختص المستشار المالى بالاشراف على المصالح المالية بوجه عام وله ذات الاختصاصات التى كانت لمن تقدمه من المفتشين العموميين وله حق الحضور في جلسات مجلس النظارة

اختصاصات
المستشار المالى

وأول من تقلد هذه الوظيفة هو جناب السير اوكلن كولفن اذ عين بها بأمر عال في ٤ فبراير سنة ١٨٨٣ على أثر الغاء المراقبة الثنائية فلم يلبث بها غير بضعة شهور حيث دعى لتقلد وظيفة أسمى في الهند فخلفه بها جناب السير ادجار فنتسنت وفي سنة ١٨٨٩ عين مديرا عموميا للبنك الملو كى العثمانى بالاستانة وخلفه بها جناب السير الوين بالمر الذى استمر بها حتى سنة ١٨٩٩ ثم عين محافظا للبنك الاهلى بمصر وخلفه بها جناب المالى الادارى السير ايلدن

أسماء الذين تقلدوا
هذه الوظيفة

جورست وهذا لما رقى لوظيفة وكيل لنظارة الخارجية في لندن قد خلفه فيها جناب المال الاداري المسترفنت كوربت المستشار المالي الحالي

اصلاح حسابات الحكومة

عين جناب المسترفنجر المدير اعموم الحسابات الحكومة بأمر عال في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٧٨ بعد أن كان وكيلًا لتفتيش عموم الإيرادات والمسترفنجر الدالشار اليه هو ذلك العلامة الخطير والمالي الشهير الذي أسس نظامات حسابات الحكومة المصرية الاخيرة وبالغ في تحسين ترتيبها وبسط أوضاعها حتى أصبحت مرآة وضاعة يرى بها كل طالب ما أراد من موارد ومصارف الخزينة مفصلة ومجملة بحسب حقائقها وأصول المعاملات المالية على أدق نظام وأضمن وأعدل أسلوب وكان عضده في ذلك سعادة المالي الماهر فيتا هراري باشا الذي هو الآن مدير عموم الحسابات والمرحوم ميخائيل بلجناد الذي كان ناظرًا لإدارة عموم المحاسبة

وكان قد استقال المسترفنجر الدمن وظيفته في ٩ ابريل سنة ١٨٧٩ غير أنه أعيد اليها في ٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ وأقام بها حتى استقال أخيرًا في ٢٠ مايو سنة ١٨٨٥ وخلفه فيها جناب السير ألوين بالمر في ١١ سبتمبر سنة ١٨٨٥ وفي سنة ١٨٩٠ رقى جنبه لوظيفة مستشار مالي وخلفه فيها جناب السير القريدملتر الذي لما رقى لوظيفة وكيل المالية في سنة ١٨٩١ خلفه فيها سعادة هراري باشا بعنوان مراقب حسابات مصرية وفي سنة ١٨٩٩ أعطى جنبه ذات عنوان سلفه الأعلى وهو مدير عموم الحسابات

اقسام نظارة المالية

كانت نظارة المالية تنقسم منذ سنة ١٨٨٠ الى أربعة أقسام وهي أولاً - قسم عموم الإيرادات وقد كان يحتوي على الاموال المقررة والغير المقررة ثانياً قسم ادارة عموم الحسابات ثالثاً قسم أملاك الميرى الحرة رابعاً قسم السكرتارية العمومية غير أنه في ٢٣ مارس سنة ١٨٨٣ قرر مجلس النظارة إلغاء قسم الاملاك وضمه الى قسم الإيرادات وفي ١٦ مايو سنة ١٨٨٣ صدر قرار مجلس النظارة بإلغاء قسم الإيرادات وتقسيمه الى ادارتين احدهما تختص بالاموال المقررة وأملاك الميرى والثانية تختص بالاموال غير المقررة

الاصلاحات التي
أدخلت على نظام
حسابات الحكومة
على يد المسترفنجر الد

الاقسام التي كانت
تتكون منها نظارة
المالية في سنة ١٨٨٠

والدخوليات وفي سنة ١٨٨٤ فصل قسم الاملاك من الأموال المقررة وضم لإدارة عموم التاريخ وفي ١٠ يناير سنة ١٨٨٧ قرر مجلس النظارة فصله من إدارة عموم التاريخ وضمه ثانية لإدارة الأموال المقررة ومنذ سنة ١٨٩٢ استقل بذاته وأصبح إدارة مخصوصة تعرف بإدارة أملاك الميرى الحرة

وفي ١٦ ابريل سنة ١٨٨٥ صدر قرار من مجلس النظارة بقسمة اختصاصات نظارة المالية الى أربعة أقسام وهي (١) قسم الادارة العمومية (٢) ادارة عموم الحسابات (٣) ادارة الأموال المقررة (٤) ادارة الأموال غير المقررة والدخوليات وهذا بيان اختصاصات كل من الاقسام الاربعة المذكورة وأيضا اختصاصات القسم الخامس وهو قسم أملاك الميرى الحرة الذي صار مستقلا من سنة ١٨٩٢ كإلى

الاقسام التي تتكون منها نظارة المالية منذ سنة ١٨٨٥

أولا - قسم ادارة عموم المالية يختص بكافة المخبرات المالية العمومية أى غير المختصة بواحدة من الادارات الاخرى والتي تكون موضوعا خاصا بنظر عطفة الناظر أو حضرة المستشار بالمالى أو وكيل المالية وهو الواسطة بين ادارات المالية ومجلس النظارة ومن شؤونه النظر فى المسائل المختصة بالمجلس التأديبى بذات النظارة أو المجلس المخصوص المنوط بفحص ما يعرض بصفة استئناف لاحكام مجالس التأديب بالمصالح المتفرقة التابعة للمالية ومن اختصاصه أيضا التواصى على مرتبات الاقطار الجازية الشريفة وأدوات الكتابة مع بقية لوازم المصالح التي ترد على مخزن المالية العمومى والاشراف على مصلحة الكسوة الشريفة وبمناسبة إلغاء ادارة الأموال غير المقررة والدخوليات من ابتداء سنة ١٩٠٣ قد أضيف لاختصاصات هذا القسم مما بقى من اختصاصات الادارة الملقاة أولا الاشراف على مصلحة دمغة المصوغات والمشغولات ثانيا الاشراف على مصلحة التزامات المعادى ثالثا على مصلحة الاسماء

اختصاصات ادارة السكرتارية العمومية

ومدير هذه الادارة هو حضرة أنيس بيك نيو بار وكان قبله فيها مساعدة قلبنى باشا فهمى وكان قبلهما فيها المرحوم نخلة بيك يوسف مقار

مدير ادارة السكرتارية العمومية

ثانيا - ادارة عموم الحسابات وتختص هذه الادارة بتخصيص وتسوية موازين إيرادات ومصروفات الحكومة السنوية وتقدير وصرف واستبدال المعاشات القانونية ومرتببات الاحسان والمراجعة والمراقبة على حسابات كافة مصالح الحكومة والاقواق وادارة الخزينة العمومية وحصر موجودات مخازن المصالح كافة والاشراف على دفتر خانات مصالح الحكومة ووضع القوانين واللوائح العمومية المختصة بهذه الشؤون كلها والمختصة أيضا بشروط الاستخدام فى مصالح الحكومة وكل ما يتبع ذلك من أصول المعاملات

اختصاصات ادارة عموم الحسابات

المدير العام لهذه
الادارة ومن معه من
مديرى الادارة
ووكلائها

اختصاصات مراقبة
الاموال المقررة

ومديرها العام هو سعادة فيثا هارارى باشا ومعه من مديرى الادارة حضرات جورجى
بيك طلاماس وبطرس بيك مشاقه وأوجست أديب بيك وبستر وقتش بيك ومن
وكلاء الادارة حضرات باسيلي بيك عطالله وحبيب بيك زنابيرى وزكى بيك عفيف

ثالثا - مراقبة الأموال المقررة وتختص هذه المراقبة بوضع وتنفيذ كافة القوانين
والقوائم المختصة بتقدير وتعديل وجباية ضرائب الأطنان والنخل ومباني المدن وعميون مياه
الواحات وطواحين الهدير بالفيوم والقوانين المختصة برفع الضرائب غير المستحقة التحصيل
والمراقبة على صيارف البلاد (جباة الاموال) واجراء المساحات السنوية على أطنان
الجزر والمعائنات السنوية على أطنان الحكومة المؤجرة وغير المؤجرة وتنفيذ نتائج أعمال
مساحة فك الزمام العموى وكل ما يتبع ذلك من الاعمال المختصة بالتفتيش العموى على الشؤون
المالية في أنحاء البلاد واحصاء الزراعة بالقطر المصري

ومن ابتداء سنة ١٩٠٣ أضيف لاختصاصات هذه الادارة من اختصاصات إدارة
الاموال غير المقررة الملغاة عوائد الملاحة بالنيل وفروعه المعروفة بمال الرسالة

وكان مكتب المراجعة والتفتيش على أعمال الصيارف لغاية سنة ١٨٩٣ تابع الادارة
عموم الحسابات ومن ابتداء سنة ١٨٩٤ تبع لادارة الاموال المقررة

أسماء مراقبي هذه
المراقبة

ومراقب هذه الادارة هو جناب المستر كنج ليوس وقد عين بها خلفا لجناب المستر
أرثر شيني بيك الذى هو الآن مدير عموم الجمارك وكان قبله فيها جناب السير ليلدن
جورست وكان قبله فيها حضرة طوبيا بيك كامل

أسماء مديرى
هذه الادارة ووكلائها

وفي هذه الادارة من المديرين حضرة أحمد زكى بيك وصاحب هذا الكتاب جرجس بيك
حنين ومن وكلاء الادارة حضرة فرج بيك إبراهيم وحضرة نقولا بيك حكيم

اختصاصات مراقبة
أعمال الميرى الحرة

رابعا - مراقبة أملاك الميرى الحرة وتختص هذه المراقبة بوضع وتنفيذ كافة
القوانين والقوائم المختصة بمحصر وتأجير وبيع أطنان وأملاك الحكومة

أسماء مراقبي هذه
المراقبة
مدير ووكيل ادارة هذه
المراقبة

ومراقب هذه الادارة هو حضرة طوبيا بيك كامل وكان فيها قبله حضرة يوحنا
بيك باخوم وفي هذه الادارة مدير أورباوى هو جناب المستر هنرى مونتسكيو انثونى ووكيل
ادارة هو حضرة بسطوروس بيك صليب

ادارة الاموال الغير
المقررة التى ألغيت

أما القسم الخامس وهو ادارة الاموال غير المقررة والدخوليات فقد ألغيت من ابتداء
سنة ١٩٠٣ بمناسبة إلغاء الدخوليات بمصر والاسكندرية

مراقب هذه الادارة وكان مراقب هذه الادارة سعادة الفاضل قليني فهمى باشا وكان بها قبله الميسر مازول
الفرنساوى

قسم قضايا المالية
اختصاصاته وأسماء
كبار موظفيه
ويوجد قسم آخر هو قسم قضايا نظارات المالية والاشغال العمومية والمعارف العمومية
برئاسة جناب الاستاذ الميسر وكاسيرا بعنوان مستشار خديوى ومعه نائبان هما جناب
السيور مولتينى وجناب الموسيوفرانسوا بينيرى ومعه أيضاً مديران هما حضرة حبيب
بيك كامل وحضرة قسطندى بيك كامل

ويختص هذا القسم بتشريع اللوائح والمطالبة بحقوق الحكومة أمام جهات
الاختصاص والدفاع عن مصالح الحكومة أمام الدوائر القضائية

ادارة صندوق الدين العمومى

تشكيل ادارة
صندوق الدين العمومى
تشكلت ادارة صندوق الدين العمومى بأمر المغفورة له اسماعيل باشا الخديو فى ٢ مايو
سنة ١٨٧٦ لمراقبة وقبول الإيرادات التى تخصصت لايفاء الديون المطلوبة من الحكومة
والدائرة السنوية مع فوائدها واجراء كل ما يختص بسدادها وتحويلها وتسويتها تنفيذاً
للاوامر التى صدرت والمحتمل صدورها بشأنها

هيئة هذه الادارة
وهذه الادارة تتألف من ستة مديرين عموميين أورباويين كل واحد منهم من دولة من دول
بريطانيا العظمى والروسيا والمانيا وفرنسا والنمسا والمجر وابطاليا
ولها مفتش عموم أورباوى وسكرتاريان ومكتب مراجعة به رئيس وستة وثلاثون
عاملاً وخزينة بها أمين عمومى وطنى ومساعدون وكتبة

ديون الحكومة

تمهيد
أما ديون الحكومة والدائرة السنوية فهمى من أهم مطالب التاريخ المالى السياسى فى هذه
البلاد ولما كان استيفاء الكلام على كل أدوارها وأسبابها ونتائجها بعد زائد عن وظيفة
هذا الكتاب قد اقتصرنا على إيضاح مجمل الأحوال فى ذلك لتمام الفائدة وهو يتلخص
فيما يأتى :

أسباب تأخر البلاد
المصرية قبل عصر
محمد على
هوت البلاد المصرية الى أخط درجات الاضمحلال والهجينة فى أواخر القرن
الثامن عشر ذلك لسبب ما توأ الى عليها من تأثيرات الحروب الخارجية والانقسامات الداخلية
وانتشار الاوبئة ونقصان فيضان النيل فى سنوات كثيرة وفوق ذلك كله فساد الحكومة من

سيوء تصرف واستبداد ومظالم الحكماء حتى عم الحراب واختل الأمن وساد الجهل وقل عدد الناس

منابة المغفورة
محمد علي بتقريبها

فلما تولاه المغفورة محمد علي باشا اهتم بتأسيس وسائل انتشالها من وهيدة الدمار والبوار ثم تابعه في ذلك خلفاؤه ولكن حتى عصر المرحوم عباس باشا الاول كانت لم تزل البلاد في دور النقاها مما كان قد ألم بها من مصارع الفقر

اقدام المرحوم سعيد
باشا على الشروع
في عمل الإصلاحات

ولما جلس بعده المغفورة محمد سعيد باشا ابتدأت البلاد في نهضة العمران ولكن كان من مستلزمات نمو وتقدم هذه النهضة اجراء أعمال كثيرة مهمة مثل مد السكك الحديدية وخطوط التلفراف لتسهيل المواصلات وحفر السورع واقامة الجسور لتحسين وتعمير الري وانشاء المدارس لتأسيس التربية غير أن ايرادات الخزينة حينئذ كانت أقل مما يكفي لتفقات الحكومة الضرورية وكان الفرنسيون قد كثر زرددهم على مصر سعياء وراء المشروع القديم الذي هو حفر برزخ السويس وايصال البحر الاخر بالابيض فتقرر بوامن الخديو وأظهره استعدادهم للمال لتنفيذ مشروعاته العمومية النافعة فابتدأ الخديو في استمداد المال وعقد أول سلفة مع بنك ساكس موننج بقيمة أربعين مليوناً من الفرنكات أي مليوناً وستمائة ألف جنيه انكليزي بفائدة ٧ في المائة سنوياً وهي التي عرفت بسلفة سنة ١٨٦٢ وتعدلت قيمتها فيما بعد الى مليونين وأربعمائة ألف جنيه لمدة ثلاثين سنة من ابتداء ٨ مارس سنة ١٨٦٢ وبعد ذلك بمدة وجيزة انتقل المغفورة سعيد باشا للدار الباقية تاركا على الحكومة من الدين نحو الثلاثة ملايين جنيه

أول سلفة مقدت
للحكومة على يد
سعيد باشا سنة ١٨٦٢

جلوس اسماعيل باشا
تاريخ اعداد قتال
السويس لمرور البواخر
التفقات التي
تكلفتها
الحكومة في انشاء
القيال

وفي ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ جلس على أريكة الخديوية المغفورة اسمعيل باشا ولم يمض أكثر من سبع سنوات على تاريخ جلوسه حتى تم حفر برزخ السويس وأعد رسمياً لمرور البواخر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٦٩ وقد تكلفت خزينة الحكومة في تيار انشائه نحو ستة عشر مليوناً ونصف مليون جنيه هذه مفرداتها «١» ثلاثة ملايين ونصف مليون قيمة السهام التي كان اشتراها المغفورة سعيد باشا «٢» ثلاثة ملايين قيمة الترضية التي حكم بها على الحكومة الامبراطور نابليون تعويضاً لشركة القنال عما ألم بها من الضرر بسبب ما نسب للحكومة من أنها منعت تشغيل الانفار بالترعة «٣» أربعمائة ألف جنيه تمن أراضى ومباني رأس الوادي التي أخذتها الحكومة من الشركة «٤» أربعمائة ألف جنيه تعويضاً للشركة عن أعمال قيل ان الشركة قامت باجرائها في الترععة الحلوة «٥» ثمانمائة ألف جنيه صرفت الى المقاولين الفرنسيين لإتمام انشاء الترععة الحلوة «٦»

(٥)

أربعمائة ألف جنيه أنفقتها الحكومة في إنشاء التربة الحلوة «٧» مليون جنيه نفقات
المهرجان الذي أعد للاحتفال بفتح القنال رسميا ويتبع ذلك نفقات أسفار إلى أوروبا والاستاءة
في شؤون التربة «٧» سبعة ملايين جنيه فائدة هذا المال لتنام استهلاكه

وبمقتضى الاتفاق المبرم في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ بين الحكومة وبين شركة قنال
السويس تنتهى مدة امتياز الشركة على القنال بمضى ٩٩ سنة آخرها ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٨
وكان رجه الله تعالى شغفا بالاستقلال ميا للمضارعة الممالك الكبيرة في أكثر الاعتبارات
بعيد النظر إلى مصير هذه البلاد من الارتقاء السريع فتوسع في وسائل إعلاء شؤون الزراعة
والتجارة والعمران ولذلك ابتاع الأراضي الواسعة في الوجه القبلى وفي بعض جهات الوجه
البحرى وأنشأ التربة الإبراهيمية بنبوع سعادة الأقاليم الوسطى والتربة الاسماعيليه في الوجه
البحرى وأنشأ فاريقات السكر العديدة في الوجه القبلى ومعامل حلج الاقطان وعصر الزيتون
ومعمل صناعة الورق المعروف بالكاغد خاله ببولاق وشيد الممارات الفخيمة مثل قصر عابدين
وقصور الجزيرة والجيزة والاسماعيليه وبولاق الدكرور والعتبة الخضراء والقبة وتيارو
الابرا وقصر التزهة موضع المدرسة التوفيقية الآن والقصر العالى وقصر مدرسة البنات
موضع نظارتي الاشغال والحربية الآن ومدرسة الانجال بعابدين ومدرسة درب الجمايز
بمصر وقصر الرمل وقصر رأس التين والقصر المعروف بعمرة ٣ باسكندرية وفتح
الشوارع ونظم المنزهات وأنشأ حديقة الأزبكية وكوبرى قصر النيل وكوبرى البحر الاعمى
وجامع حلاوان وملحقاتها ومد خطوط السكك الحديدية بأنحاء عديدة في داخلية البلاد
وأنشأ جملة مدارس وساعد على إنشاء شركتى جلب الماء والنور وهما من أجل المآثر على
مدينتى مصر والاسكندرية وأنشأ المحاكم المختلطة وأنشأ معمل تشغيل المدافع والبنادق ثم أنه
حول على الحكومة ديون الفلاحين الناشئة من معاملتهم مع بنك كان يعرف ببنك السودان
في سنة ١٨٦٨ وبمقتضى حجتين أحدهما في ١٤ ابريل سنة ١٨٦٦ والثانية في ١١
يوليو سنة ١٨٧٠ ابتاع من عمه البرنس محمد حليم باشا كافة أطيابه وحقوقه بالقطر
المصرى وما يمتثل أن يؤول له بالارث من العائلة وأن لا يرجع للقطر كل ذلك في مقابل
٢٤٠٠٠٠٠٠ جنيه تدفع له في مدة أربعين سنة بيونات على الحكومة أقساطا سنوية كل منها
ستون ألف جنيه فهذه الاعمال وغيرها مما كانت تهيبه له آماله في سعادة المستقبل دعتة الى
تكليف أهالى البلاد بضرائب اضافية ثقيلة وتكليفات غير محتملة فن ذلك ما أضيف الى ضرائب
الاطيان كالأعانة والسدس والمرتى وما تقرر على المباني مثل غوائد الاملاك المؤجرة وذات

أميال المرحوم
اسماعيل باشا
الاعمال العظيمة
التي قام اسماعيل
باشا بأعمالها في
البلاد

اخراج حليم باشا
من حقوقه في مصر
احداث الضرائب
الاضافية الثقيلة
على البلاد

الاراد في المدن والقرى على وجه العموم وعوائد معاصر الزيتون وعوائد معامل الدجاج وما تقرر على الدواب مثل عوائد الاغنام والشعاري بالقرى وعوائد دواب الركوب وحر العربات بمصر واسكندرية وعوائد العربات أيضا وعلى الأشخاص مثل الفردة وبعدها الوير كومع العوائد الشخصية وعوائد الدخولية وضريبة الملح فضلا على ذلك كله ارتأى أخيرا أن يطلب من أصحاب الاطيان أن يدفعوا علاوة على الضريبة السنوية بمجموع ضرائب ست سنوات إما مرة واحدة أو تدريجيا وهو ما سمي بالمقابلة

النققات التي كان
الاهالي يؤدونها
لاعمال دائرة الخديو
الخصومية
تورط اسماعيل باشا
في الديون وفوائدها
الثقيلة

وهذا اعد اما كان الاهالي يؤدونه من نفقات شراء واستئجار الجبال والابقار لمصالح دائرته الخاصة حتى بلغ ما دفع على القدان الواحد في بعض السنين ستة جنيهات وقيل أكثر من ذلك واضطر كثير من مظاهر البلاد لالتجاء الى حيازة بعض الدول الاور وباوية فرارا من تلك المكاره والمغارم ولم يكن ذلك كله كافيا للقيام بنفقات تلك الاعمال والمشروعات الهائلة بل مذيده أو يده الحكومة الى المالين بواسطة شركة كانت تعرف بينك أو بنهايم نوفو واستدان منهم الاموال الطائلة واغتم المرابون فرصة اضطراره للئال الى المبالغه في أسعار الفائدة فأخذ منهم بسعر ٧ و ٩ و ١٠ و ١١ في المائة سنويا في الديون المنتظمة وبأكثر من ذلك في الديون غير المنتظمة ولم يأخذ على العموم بأقل من ٧ في المائة هذا اعد اما كان يؤخذ بصفة آتاعاب ومكافآت وسمسرة ونفقات نقل وما لا يحلونه كل حساب من الغلط والتعريف خصوصا في مثل تلك الظروف فلم تأت سنة ١٨٧٦ وبعبارة أخرى لم تض أربعم عشرة سنة على تاريخ جلوسه الا وكان مركز مالية الحكومة قد اختلف أركانه وتداعى بنيانه لجسامة الديون وتعدد الدائنين وقصر آجال بعض السلف وحلول مواعيد بعض السلف في حالة خلل الخزينة فشعر الدائنون بهجر الخزينة عن القيام بوفاء تعهداتها والتجأ بعضهم الى المحاكم المختلطة وأقاموا القضايا على الحكومة وحجز بعضهم فعلا على الخزينة هذا كله كان السبب في انشاء ادارة صندوق الدين العمومي وكانت قيمة الديون قد بلغت مبلغا يستوقف النظر وهو ٩١ مليوناً

اختلال مركز مالية
الحكومة بتعاظم
الديون

بلوغ الدين العمومي
الى ٩١ مليوناً

معنى الدين المنتظم وغير المنتظم

وقبل أن نأتى على بيان ما وقفنا على معرفته من أمر هذه الديون لابد من تفصيل الفرق بين الدين المنتظم وغير المنتظم

وصف الدين المنتظم

أما الدين المنتظم فهو قيمة من المال يطلب الا ككتاب على تقديمها بواسطة أحد البنوك بفائدة مقررة في مواعيد مقررة بتأمين معين أو ضمانه معينة وبشرط اتمام استهلاك الدين كله في

مدة مقررة بواسطة الاقتراع على السندات التي يلزم استهلاكها بسداد قيمتها في كل مدة معينة وعند تمام الأكتاب تكتب سندات الدين بقيم مختلفة ويوقع عليها من الشخص أو الأشخاص المقوضين بذلك ويخصص قسم في ورقة كل سند للكوبونات التي بمقتضاها يحصل حامل السند على قيمة الفائدة في موعد الدفع وهذه السندات تنتقل من الأيدي لبعضها بالبيع والشراء بأسعار معلومة في البورصة ولا يجوز لحامل السند أن يقدم ذلك السند للقرينة ليحصل على قيمته في أي وقت أراد بل تبقى السندات تحت أيدي أربابها حتى تصيبها قرعة الاستهلاك. وحينئذ يمكن الحصول على قيمتها وهي في يد من تكون

وصف الدين غير المنتظم

أما الدين غير المنتظم فهو ما قد عرف أخيراً عند العموم باسم الدين السائر الناشئ عن الاستعجالات والمعاملات المدنية والمستروات والتوصيات والأحكام القضائية غير أنه قد اشتمل على نوع من الدين شبيه بالمنتظم وهو ما كان يكنى عنه بالبونات المالية أو بونات الرزنامة أو بونات الدائرة السنية

وصف البونات

هذه البونات هي عبارة عن كيالات كانت تكتب بقيم مختلفة مسحوبة تحت الأذن موقعاً عليها من ناظر المالية أو من الشخص المقوض بالتوقيع تسحق الدفع في ميعاد محدد بكل منها وهي مسحوبة على المصالح التي ذكرت وكانت مودعة بالخزائن فيأتي الراغبون ويطلبون الشراء منها وبعد مساومتهم على سعر الفائدة والاتفاق معهم عليها يدفعون صافي القيمة للقرينة ويستلمون الكميالات ويتاجرون فيها وعند حلول موعد الدفع يقدمونها للقرينة يأخذون قيمتها

(مفردات السلف المنتظمة التي تكون منها دين الحكومة)

وقد أوردنا فيما يلي ما وقفنا على معرفته من قيمة الديون المنتظمة الأصلية وهو
أولاً - سلفة سنة ١٨٦٢ التي عقد الاتفاق عليها المرحوم سعيد باشا بقيمة ٢,٤٠٠,٠٠٠ جنيه لمدة ثلاثين سنة بسعر ٧ في المائة سنوياً
ثانياً - سلفة سنة ١٨٦٤ التي عقد الاتفاق عليها المغفور له اسمعيل باشا بقيمة ٥,٧٠٤,٢٠٠ جنيه لمدة ١٥ سنة بسعر ٧ في المائة
ثالثاً - سلفة سنة ١٨٦٥ التي عقد الاتفاق عليها المغفور له اسمعيل باشا بقيمة ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه لمدة ١٥ سنة بسعر ٧ في المائة
رابعاً - سلفة سنة ١٨٦٦ التي عقد الاتفاق عليها المغفور له اسمعيل باشا بقيمة ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه لمدة ١٥ سنوات بسعر ٧ في المائة

مفردات السلف
وقية كل منها وسعر
فائدة

خامسا - سلفة سنة ١٨٦٧ التي عقد الاتفاق عليها المغفورة اسمعيل باشا بقيمة ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه لمدة ١٥ سنة بسعر ٩ في المائة
سادسا - سلفة سنة ١٨٦٨ التي عقد الاتفاق عليها المغفورة اسمعيل باشا بقيمة ٢٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه لمدة ٣٠ سنة بسعر ١١ في المائة
سابعا - سلفة سنة ١٨٦٩ وسنة ١٨٧٠ التي عقد الاتفاق عليها المغفورة اسمعيل باشا بقيمة ١٦,٢٨٧,٠٠٠ جنيه لمدة ٢٥ سنة بسعر ١٠ في المائة
ثامنا - سلفة سنة ١٨٧٣ التي عقد الاتفاق عليها المغفورة اسمعيل باشا بقيمة ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه لمدة ٣٠ سنة بسعر ٧ في المائة

هذا ما فوق إلى الوقوف على معرفته من مفردات السلف وهو يبلغ ٩١ مليوناً وكسور ومع أنى لأحكام يحنه تمام لتقديم العهد وضياع الحقائق في كثير من الأحوال بسبب التغيرات الدائمة وعدم الاهتمام في هذا الموضوع بما كان سابقاً على ذكره بتو ٧ مايو سنة ١٨٧٦ الذي به تمت تسوية وتوحيد الديون وتنويعها غير أنى أرجح صحة هذه الأرقام وذلك لتوافق مجموعها الذي هو ٩١ مليوناً مع مجموع الديون الذي كان موضوعاً للتسوية في سنة ١٨٧٦ حسب ما في الأوامر ولا يمكن العلم بقيمة ماسدته الحكومة قبل سنة ١٨٧٦ من رأس مال وفائدة كل سلفة غير أننا اطلعنا في صور بمحاضر لجنة التحقيق الآتى الكلام عليها فيما بعد على جدول واضح به قيمة الباقي لغاية ٣١ مارس سنة ١٨٨٠ من الثلاث سلف الآتية وهي

جنيه

٢٩٩٧٠٠ من سلفة سنة ١٨٦٤ استحقاق أول ابريل سنة ١٨٨٠
٥١٥٨٨٠ من سلفة سنة ١٨٦٥ استحقاق سنة ١٨٨١ وسنة ١٨٨٢
٦٥٣١٠٠ من سلفة سنة ١٨٦٧ استحقاق سنة ١٨٨٠ وسنة ١٨٨١ وسنة ١٨٨٢
١٤٦٨٦٨٠

وسأنى فيما يلى في نص الأمر العالى الصادر في ٦ ديسمبر سنة ١٨٧٦ أنه الى ذلك التاريخ كان الباقي من سلفة سنة ١٨٦٢ ٢,٥١٧,٠٠٠ ليرة والباقي من سلفة سنة ١٨٦٨ هو ١٠,٦٢٧,١٦٠ والباقي من سلفة سنة ١٨٧٣ هو ٣١,١٢٦,٧٩٨ ليرة مجموع ذلك ٤٤,٢٧٠,٩٥٨ ليرة أما بقية السلف فلم نهد إلى معرفة حسابها

ولابد من الاطاحة بأنه عند عقد سلفة سنة ١٨٧٣ كان قد حصل الاتفاق مع

بداية الازمة
المالية في الحكومة

المتعهدين بها على أن يدفعوا قيمة نصفها للحكومة مجعلا والنصف الثاني في مواعيد مقبلة و بناء على تلك الاتفاقات ارتبطت الحكومة بمجملتها تعهدات في استعمال تلك السلفة في تسوية وسداد بعض ديونها لتبعها للو اعيد المتفق عليها

ولكن لأسباب مجهولة الآن قصر المتعهدون في الوفاء بدفع النصف الثاني في المواعيد المتفق عليها وتبع ذلك قصرت الحكومة في الوفاء بتعهداتها فاشعر الدائنون بالخطر المحدق بأموالهم وعجزت الخزينة مع ذلك عن القيام بدفع رواتب المستخدمين والجنود فساد أضلح وعم الاضطراب وغلب على أفكار الدول التي لرعاياها أعظم شأن في الديون أن الأرقام التي كان اسمعيل باشا ينشرها عن إيرادات ومصر وفات الحكومة السنوية كانت كلها مجرد تضليل وتغريب بالماليين فانتدبوا جناب المستر جورج جوشن معتمد انكليز ياو الموسيو آدمون جوير معتمدا فرنسا وياوجا آ الى مصر لفحص حقائق المسئلة

وكانت الحكومة قد شرعت من نفسها باعظم الارتباك المتغلب على الادارة المالية فأصدرت الأوامر الآتية وهي

أولا - أمر عال في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ بتشكيل ادارة صندوق الدين العموي بصفة خزينة فرعية للخزينة العمومية يديرها أعيان أوربا ويون بصفة موظفين مصريين يعينون بأمر عال لمدة خمس سنين ولكن يجوز استمرار بقائهم بعد هذه المدة ويجوز لهم تقليد أحدهم بالرئاسة وتكون اختصاصاتهم استلام النقود المخصصة للديون - واعطاء ايصالات بها للذريعات والمصالح والدائرة البنية - واستهلاكها وصرفها - واستلام النقود المخصصة لسداد فائدة أسهم قنال السويس المطلوبة لدولة بريطانيا العظمى - وطلب واستلام كالة قيمة أي قسطنطين الخزينة العمومية اذا لم تكف الإيرادات المخصصة للقيام بوفائه - واقامة الدعوى على الحكومة أمام المحاكم المختلطة لوقاية حقوق أرباب الديون - على أن تكون مصاريف هذه الأعمال على طرف الحكومة ولناظر المالية وحده الرأي في ارسال النقود للخارج بحالات أو نقود مضرورة - ولا يجوز استعمال أموال الديون في عمليات الاعتماد أو في التجارة أو الصناعة أو غير ذلك - وليس للحكومة أن تجرى شيأ من التغيير أو التعديل في أصل تقدير الأموال المخصصة للديون إلا بعد مصادقة مديري صندوق الدين العموي مصادقة أغلبية - غير أنه يجوز للحكومة اعطاء ما تريد اعطاءه بالالتزام المضمون الفائدة ويجوز لها أيضا عقيد معاهدات تجارية لتعديل رسوم الجمارك - ومخطور على الحكومة والدائرة السنية اصدار بونات على الخزينة أو عقد سلف جديدة إلا بعد مصادقة مديري صندوق الدين بشرط عدم التعدي على شيء من الإيرادات

تعاطم اختلال المالية
الحكومة ومجي
المسترجونين
والموسيو جوير
معتمدين من قبل
الدائنين لفحص
الحالة

شروع الحكومة في
تسوية الارتباك
المالية

صلورد كرنتو ٢
مايو سنة ١٨٧٦
بتشكيل ادارة
صندوق الدين
اختصاصات صندوق
الدين

لزوم استحصا
الحكومة على اقرار
مديري صندوق
الدين في شؤون
مخصوصة

المخصصة للديون - ويجوز للحكومة أن تنقح مع أحد البنوك حسابا جاريًا لترد قيمته في السنة الواحدة عن خمسين مليونًا من الفرنكات لتجمل وفاء ما يكون عليها من المستحقات وعلى إدارة صندوق الدين تقديم حساباتها المراجعة

ثانيا - أمر عال في ٦ أبريل سنة ١٨٧٦ بتأجيل سداد المستحق سداد من الديون في شهرى أبريل ومايو سنة ١٨٧٦ لمدة ثلاثة شهور ومنع أربابها فائدة عنها بحساب ٧ في المائة سنويا

ثالثا - أمر عال في ٧ مايو سنة ١٨٧٦ بتوحيد ديون الحكومة والدائرة السنية المنتظمة التي هي ساف سنى ١٨٦٢ و ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ و ١٨٦٨ و ١٨٧٠ و ١٨٧٣ المقدرة كينها الأصلية بقيمة ٦٥,٤٩٧,٦٦٠ ليرة استرلينة وكان الباقي منها إلى أن صدر الأمر ٥٤,٧٩٣,١٥٠ فأفرغت هذه السلف العديدة في دين واحد منتظم بفائدة ٧ في المائة لمدة خمس وستين سنة (وذلك ما عدا الديون الأخرى المتفرقة غير المنتظمة) وتحددت قيمة سندات الدين الموحد الجديد عن السند الواحد ٢٠ أو ١٠٠ أو ٢٠٠ أو ٥٠٠ ليرة استرلينة وأن يكون استهلاك الدين بطريقة الاقتراع مرة في كل ستة شهور - وأن تلغى المقابلة - وأن يعطى لمن دفعوها الحقوق والامتيازات التي كان يتوقف نيلها على دفع المقابلة بتماها - وأن أموال المقابلة يعوض عنها الأربابها - وأن تخصص لسداد الديون إيرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط ودخوليات مصر واسكندرية والجمارك ورسوم الدخان وإيرادات السكك الحديدية وإيرادات الملح والتمزام أسمالك المطرية ورسوم الهويسات ورسوم الملاحة في النيل ورسوم كوبرى قصر النيل والمخصص على الدائرة السنية

رابعا - أمر عال في ١١ مايو سنة ١٨٧٦ بتشكيل مجلس الخزانة الأعلى خامسا - أمر عال في ١٩ مايو سنة ١٨٧٦ بتعيين رئيس للمجلس المذكور هو الكومندور شالويه أحد أعضاء مجلس السناق بحكومة إيطاليا

سادسا - أمر عال في ٢٥ مايو سنة ١٨٧٦ به تقرر طريقة تنفيذ ذكرى ٧ مايو سنة ١٨٧٦ على الوجوه الآتية وهي احتساب فوائد الدين الموحد من ابتداء ١٥ يوليو سنة ١٨٧٦ - وتحرير السندات باللغتين الإنجليزية والفرنسية وأن توضع عليها اللغة الإنجليزية أو الفرنسية بحسب اختيار أرباب السندات وكل سند تكون له كوبونات بمقتضاها تدفع الفائدة مرتين في كل سنة في ١٥ يناير وفي ١٥ يوليو لمدة خمس وستين سنة على أن أول كوبون يستحق في ١٥ يناير سنة ١٨٧٧ - وأوراق السندات

ذكرى ٧ مايو سنة ١٨٧٦ بتوحيد ديون الحكومة والدائرة معا وإرفاقها في دين واحد منتظم بفائدة ٧ في المائة سنويا لمدة ٦٥ سنة

الغاء المقابلة أول مرة

تخصيص إيرادات بعض المديريات والمصالح المصلحة الديون

ذكرى ٢٥ مايو سنة ١٨٧٦ المتضمن طريقة تحرير سندات توحيد الديون مواعيد سداد كوبونات الفائدة

تكون بأربع فئات مختلفة وهي ٥٠٠ فرنك و ٢٥٠٠ فرنك و ١٢٥٠٠ فرنك و ٢٥٠٠٠ فرنك أوليرة استرلينه ٢٠ و ١٠٠ و ٥٠٠ و ١٠٠٠ - وتكون هذه السندات ممضاه من نائبين عن الحكومة يكون أحدهما على الأقل من مديري صندوق الدين - ولا تؤخذ رسوم الحكومة على هذه السندات - والاقتراع لاستهلاك السندات يعمل بجلسة علنية في أول مرة في ١٥ أكتوبر سنة ١٨٧٦ ويتكرر كل ستة شهور في ١٥ أبريل و ١٥ أكتوبر - وتسديد قيمة السندات التي تخرج بالقرعة يكون في ميعاد دفع الكوبون التالي للقرعة - وقيمة السندات والكوبونات تدفع ذهباً في باريس ولندره بغير حجز شيء منها - استبدال سندات السلف القديمة بسندات الدين الموحد يكون باعتبار المائة مائة عن سلف سن ٦٢ و ٦٨ و ٧٠ و ٧٣ التي كانت فائدتها بقيمة ٧ في المائة وتكون باعتبار مائة من السندات الجديدة بدلا من خمسة وتسعين من السندات القديمة عن سلفتي سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٥ المحسوبة فائدتها بقيمة ٧ في المائة وسلفتي سنة ١٨٦٧ المحسوبة فائدتها بقيمة ٩ في المائة وتكون باعتبار ٨٠ في المائة عن الدين السائر - وتحسب فائدة بقيمة ٧ في المائة على السندات القديمة التي كان ميعاد استحقاقها سابقا على ١٥ يوليو سنة ١٨٧٦ ميعاد سداد أول كوبون وذلك عن المدة التي بين تاريخ الاستحقاق الأصلي وبين ١٥ يوليو أما السندات القديمة التي كان سدادها يستحق بعد ١٥ يوليو سنة ١٨٧٦ فيخصم من قيمتها أسكونت ٧ في المائة عن المدينين ١٥ يوليو سنة ١٨٧٦ وبين تاريخ الاستحقاق - الكسور بين قيمة السندات الأصلية والجديدة تعطيها وصولات مؤقتة - تبسدي عملية الاستبدال في ٣١ مايو سنة ١٨٧٦ بمعرفة بنك الكونتوارديكونت بباريس وتنتهي في الميعاد الذي تقرره الحكومة باعلان يصدر عن ذلك

تفاقت هذه الاضطرابات وناظر المالية يومئذ هو اسمعيل صديق باشا الشهير بالمفتش الذي شغل هذه الوظيفة ثمان سنوات من سنة ١٨٦٨ لسنة ١٨٧٦ ماعداسنة ١٨٧٣ التي فيها كان ناظر المالية المرحوم عمر باشا الطنقي وقد خبر الخديو أخيراً من اسمعيل باشا صديق فعزله من وظيفته في ٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ثم أبعده الى السودان وقيل انه توفي هناك وقيل غير ذلك

وفي ٩ نوفمبر سنة ١٨٧٦ أسندت هذه النظارة الى عهد الامير الجليل صاحب الدولة حسين كامل باشا وهو الذي في عصره أنشئت الادارة الاورباوية بنظارة المالية

الفئات التي تقررت لكل من السندات المفوضون بالتوقيع على السندات من معتمد الحكومة وصندوق الدين كيفية استهلاك السندات بالقرعة النصف سنوية

استبدال سندات سلف سنة ١٨٦٢ وسنة ١٨٦٨ وسنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٧٣

رفت ونسي ووفاة اسمعيل صديق باشا المعروف بالمفتش الذي كان ناظر المالية

اسناد نظارة المالية لعهد دولتلو الرئيس حسين باشا كامل وبمسانة عهد الادارة الاورباوية

دكرتو ١٨ نوفمبر
سنة ١٨٧٦ بتعديل
أحكام دكرتو ٧
مايوسنة ١٨٧٦
اغادة المقابلة

وضع ايرادات السكه
الحديد ومينا
اسكندرية ترهنا
على سداد ١٧
مليوناً من الدين
فرزدون الدائرة
السنة
بقية ديون الحكومة
وطريقة العمل في
سدادها

تقرر تعيين مفتشين
عموميين لمراقبة
ايرادات ومصروفات
الحكومة

سابعا - أمر عال في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ بتعديل أحكام دكرتو ٧ مايو سنة ١٨٧٦ وذلك بأن ديون الدائرة السنبة لا تدخل في توحيد ديون الحكومة بل تجري تسويتها بطريقة مخصوصة - وأنه بناء على طلب مجلس شورى النواب يستمر تحصيل المقابلة وتوريد هذا الصندوق الدين ولكن لا يخصم شئ من الامتياز لاربابها الا من ابتداء سنة ١٨٨٦ وتعطى لهم فائدة بقيمة ٥ في المائة على ما كان يلزم خصمه لهم من الامتياز لغاية سنة ١٨٨٥ - وأن محصلات المقابلة تستعمل في سداد سلف سنى ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ والدين الموحد - وأن يتشكل قوميسيون مخصوص للسكك الحديدية ومينا اسكندرية - وأن تُخصص وترهن ايرادات السكك الحديدية ومينا اسكندرية لسداد ١٧ مليوناً ليرة استرلينه ديناً ممتازاً بفائدة ٥ في المائة من سلف سنى ١٨٦٢ و ١٨٦٨ و ١٨٧٣ - وأن فائدة الدين الممتاز تدفع سنوياً على قسطين - وأن سلف سنى ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ التي مجموعها ٤,٣٩٢,٦١٦ لا تدخل في توحيد الدين بل تستمر بفوائدها لغاية تمام سدادها - وأن دين الدائرة السنبة يقدر بقيمة ٨,٨١٥,٤٣١ جنبها وأن بقية الديون التي توحدت تقدرت بقيمة ٥٩ مليوناً ليرة استرلينه (هذا ما عدا ١٧ مليوناً الدين الممتاز و ٤,٣٩٢,٦١٦ سلف سنى ٦٤ و ٦٧,٦٥٥ و ٨,٨١٥,٤٣١ دين الدائرة السنبة) - وأن فائدة الدين الموحد تحددت بقيمة ٧ في المائة سنوياً ابتداء من ١٥ يوليو سنة ١٨٧٦ تدفع على قسطين - وأن الايرادات المخصصة للديون تبقى مخصصة لها كما وضعت بدكرتو ٧ مايوسنة ١٨٧٦ ماعدا التعديلات التي نشأت عن هذا الدكرتو - وأن يحجز في صندوق الدين لغاية سنة ١٨٨٥ واحد في المائة سنوياً من أصل ٧ في المائة فائدة الدين الموحد ويضم الى محصلات المقابلة ويستعمل في شراء سندات من سندات الدين واذا نقصت كمية الدين الموحد الى ٤ مليوناً فالفائدة تصرف بقيمة ٧ في المائة كاملة - واذا نقصت الايرادات غير المخصصة للديون عما يكفي لسداد مصروفات الحكومة فالفرق يؤخذ من محصلات المقابلة ولذلك يجب استبقاء ٦٠٠,٠٠٠ جنيه منها سنوياً في صندوق الدين لهذا الغرض - وفي كل سنة بعد أداء دفعات الديون ومصاريف الحكومة اذا وجدت زيادة في الايرادات فهي مع الواحد في المائة المحجوز من الفائدة تستعمل في الاستهلاك سواء كان بشراء سندات بسعر أقل من خمسة وسبعين أو بالقرعة بسعر ٧٥ ويزاد سعر الاستهلاك الى ٨٠ عندما تبلغ الزيادة في الايرادات الى ١٥٠,٠٠٠ ليرة سنوياً - ويعين مفتشان عموميان لمدة خمس سنين أحدهما انكليزى والثانى فرنساوى يختص أحدهما بالايرادات والثانى بالحسابات والدين العموى ويكونان

تابعين للخدمة مباشرة ويعين مأمورون وطيون للتحصيلات بالأقاليم يكونون تحت إدارة مفتش عموم الإيرادات المنوط بالمراقبة على كافة فروع الإيرادات - وأن مفتش عموم الحسابات عليه مع ذلك أن يؤدي وظيفة مستشار مالي ومن اختصاصه مراقبة الخزينة العمومية وعدم التجاوز في المصروفات عن الاعتمادات المقررة وتنفيذ لوائح الديون والتفتيش على حسابات الحكومة والاتحاد مع زميله في تحضير موازين الحكومة بالاشتراك مع ناظر المالية - وأن كافة المراتبات التي يترتب عليها صرف زيادة عن أصل المقرر السنوي أكثر من $\frac{1}{3}$ في المائة أو $\frac{1}{4}$ يلزم الاقرار عليهما من كوميونية المالية المؤلفة من ناظر المالية والمفتشين العموميين - وأن قوميسيون صندوق الدين يستمر حتى تسدد الدين بالاستهلاك ولمديره أن يرسلوا الديون مباشرة إلى بنكي انكرا وفرنسا غير أنه يلزم اتفاقهم على ذلك ابتداء مع ناظر المالية والمفتشين العموميين - ولا يسوغ لمديره أن يشتغلوا بوظائف أخرى بالقطر المصري - وإن إدارة السكك الحديدية تتشكل من خمسة مديرين منهم اثنان انكليزيان يقبل أحدهما الرئاسة وواحد فرنساوي وهؤلاء الثلاثة يعينون بأقرار حكوماتهم لمدة خمس سنين وأثنان وطنيان وتكون هذه الإدارة تابعة للخدمة وتسمى هذه الإدارة بهذه الهيئة حتى يتم سداد الدين الممتاز - وأن مينا الاسكندرية تخرج من الرهن متى تم سداد مليونين من ذلك الدين - وأن مديري السكك الحديدية مفوضون في تعيين وتوقيف وعزل الموظفين والمستخدمين ماعدا أصحاب الوظائف العليا فإنه يلزم العرض عنهم للخدمة - ولهم أيضا حق التعديلات في تعريقات ولوائح المصلحة - ولهم أيضا عقد شروط شراء الادوات والمهمات المتحركة والثابتة واصلاح خطوط السكك الحديدية وصيانة الميناء بعد الاستحصال على تصديق الخديو - وأن المصاريف غير الاعتيادية للسكك الحديدية تؤخذ من إيرادات الحكومة - وأن إيرادات السكك الحديدية تورد لصندوق الدين - وأن صندوق الدين يفتح حسابا مستقلا للدين الممتاز - وأن يرسل إلى بنكي إنجلترا وفرنسا حسابا بما يربيه من إيرادات السكة الحديد - وأن إيرادات السكة الحديد إذا لم تكف لوفاء أقساط الدين الممتاز فالكافة يدفعها صندوق الدين من بقية الإيرادات المخصصة للدين

نامنا - أمر عال في ٦ ديسمبر سنة ١٨٧٦ يتضمن بعض تعديلات في أحكام دكرينو ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وهي أن فائدة الدين الموحد يتبدل استحقاقها من ١٥ يوليو سنة ١٨٧٦ والدين الممتاز من ١٥ أكتوبر سنة ١٨٧٦ - وأن استهلاكهما يكون بطريق الأمور تسثمان المائة مائة بواسطة قرعة تعمل كل ستة شهور وبنوع خاص في الدين الموحد يمكن الاستهلاك بشراء

تقرير تعيين مأموري
المالية بالمديريات
اختصاصات مدير
عموم الحسابات

استمرار قوميسيون
صندوق الدين
إلى أن يتم سداد
الدين بالاستهلاك
تقرير تشكيل
قوميسيون السكة
الحديد وأعضاؤه
وجنسياتهم

اختصاص مينا
الاسكندرية وحدها
بقية مليونين من
الدين

اختصاصات مديري
قوميسيون السكة
الحديد

توريد إيرادات
مصلحة السكة
الحديد لصندوق
الدين

دكرينو ٦ دسمبر
سنة ١٨٧٦ بتعديل
بعض أحكام
دكرينو ١٨
نوفمبر سنة ١٨٧٦

سندات وبالقرعة الاحتمالية عند عدم الشراء وأن سندات الديون تكون حق حاملها وفيما قيمة السندات تكون أربع مائة ٢٠ ليرة و ١٠٠ ليرة و ٥٠٠ ليرة و ١٠٠٠ ليرة فيختار حاملوها ما يشاءون من هذه الفيات وتحررها يكون باللغتين الانجليزية والفرنساوية وتوضع على كل منها الدفعة التي يريد حامل السند انجليزية أو فرنساوية - وكل سند يكون به كوبونات نصف سنوية لمدة خمس وستين سنة بمقتضاها يحصل حامل السند على قيمة الفائدة في ١٥ يناير ١٥ يوليو والدين الموحد وفي ١٥ ابريل و ١٥ اكتوبر للدين الممتاز وفي هذه المواعيد عينها تعمل قرعة استهلاك السندات جهارا بمعرفة مديري صندوق الدين في الوقت الذي يخص لذلك - وأن السندات التي تخرج في القرعة تدفع قيمتها في ذات وقت سداد كوبون الفائدة الذي يستحق عقب الاقتراع - وأن السند الذي يكون عملة ذهب في مصر وباريس ولندن باعتبار كيو الليرة الاسترلينة ٢٥ فرنكا وبدون استقطاع شيء غير الواحد في المائة من الفائدة المقرر بحججه بمقتضى المادة (٦) من دكرينو ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ - وان استبدال السندات يكون باعتبار المائة مائة عن سندات سلف سنة ١٨٦٢ و ١٨٦٨ و ١٨٧٣ - وأن طريقة تحرير سندات الدين الممتاز المقرر تخصيصه من هذه السلف الثلاث تكون باعتبار ٤٠ في المائة تدخل في الدين الممتاز و ٦٠ في المائة في الدين الموحد ذلك لأن الباقي من سلفه سنة ١٨٦٢ هو ٢,٥١٧,٠٠٠ ومن سلفه سنة ١٨٦٨ - ١٠,٦٢٧,١٦٠ ومن سلفه سنة ١٨٧٣ - ٣,١٤٦,٧٩٨ ليرة يكون مجموع ذلك ٤٤,٢٧٠,٩٥٨ فالسبعة عشر مليون المقررا صدور سندات ممتازة بقيمتها تكون بنسبة ٤٠ في المائة من أصل ٤٤,٢٧٠,٩٥٨ بكية هذه السلف

دكرينو ١٠ سبتمبر
سنة ١٨٧٧
بالتصديق على
التسوية التي عملها
المسترجعون
والمسيحون
ديون الدائرة السنوية

تاسعا - أمر عال في ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٧ بالتصديق على الشروط المبرمة مع المسترجعين جوشن والموسيواد مون جوي بريتاريخ ١٢ و ٣١ يوليو سنة ١٨٧٧ فيما يختص بديون الدائرة السنوية وهو أن ديون وبونات الدائرة تقدرت بقيمة ٨٨١٥٤٣٠ ليرة استرلينة وأن هذه الديون توحد وتستبدل بدين واحد ينتج فائدة سنوية لأقل من خمسة ولا أكثر من سبعة في المائة يتبدل استحقاقها من ١٥ اكتوبر سنة ١٨٧٧ وتدفع مرتين في ١٥ ابريل و ١٥ اكتوبر من كل سنة وإذا زاد اصداف ايرادات الدائرة عما يلزم لوفاء الفائدة على قيمة ٥ في المائة فيستعمل من تلك الزيادة قيمة ١ في المائة للاستهلاك وان زادت الايرادات أكثر من ذلك فيوزع على حاملي السندات علاوة يمكن ابلاغها الى ١ في المائة - وعندما تنكفي الايرادات لقيمة ٨ في المائة على نسبة الديون فالامور تسمان يزداد الى قيمة ٢ في المائة والخمسة في المائة فائدة والواحد في المائة يكون علاوة فائدة - وكل ما يزيد بعد

ذلك وبعد كل ما تحتاجه الاصلاحات الزراعية والصناعية يضاف الى معدل الاستهلاك -
وترهن أملاك الدائرة السنية والدائرة الخاصة تأميناً على تسديد فائدة واستهلاك هذه الديون
أما هذه الاملاك فهي ٣٤٩٧٥ فداناً بمحقاتها ملكاً للدائرة السنية و ٥٠١٥٦
بمحقاتها ملكاً للدائرة الخاصة بحيث تبطل كافة الرهونات السابقة على هذه الاملاك -
وأن تعطى علاوة قيمتها ١٠ في المائة لحاملي بونات الدائرة عن مبلغ ٢٩٠٦١٥٠ ولحاملي
بونات الدائرة على المالية عن مبلغ ٤٠٦٨٣٩٢ وتكتب سندات مخصوصة بهذه العلاوة
تستحق عنها الفائدة من ابتداء سنة ١٨٧٨ وتدفع كل ستة شهور وأنه تخصص لسدادها
نخسون ألف جنيه من مخصصات الجنب الخديوي وأنه من ابتداء سنة ١٨٧٨ يدفع
الخديو سنوياً من مخصصاته على سبيل الاعانة مبلغاً يوازي واحداً في المائة من الدين ولا يتمتع
سدادها الا في حالة كون ايرادات الدائرة توجد كافية لوفاء ٨ في المائة سنوياً - وعدا ذلك
قد تعهد الخديو أنه اذا لم تكف ايرادات الدائرة لوفاء فائدة الدين على سعره في المائة فهو يدفع
من نفسه سنوياً بغاية ٢٥٠٠٠٠ جنيه داخلها الواحد في المائة المتقدم القول عنه -
مجلس الدائرة الاعلى يجب عليه أن يفحص حالة محصول السكر في كل سنة وأن يبدى
لمحوظاته عن ذلك للخديو في آخر شهر مارس وفي آخر شهر سبتمبر من كل سنة ليتمكن بالخبر مع
أحد البنوك الحكم على حالة الاعانة المطلوب سدادها منه - وان الخديو عدا ما ذكر يجب
أن يدفع سنوياً ٥٠٠٠٠ جنيه قيمة الضمان المعقود بها كونها اوتخصصى مع الدائرة
الخاصة وأن مجلس الدائرة يجب أن يعلن قبل بخمسة عشر يوماً من ميعاد استحقاق كل
كوبون استعداداً للسداد - وأنه في السنة التي تكون حالة الايرادات في حاجة لتكميل
الفائدة على حساب ٥ في المائة بكمية الواحد في المائة بتماها المتعهد بها الخديو حينئذ
لا يمكن استهلاك شئ من الديون أما في السنين التي يستغنى الحال فيها عن الواحد في المائة كلها
أو بعضها فقيمة الزيادة تستعمل في الاستهلاك - وأن ما يدفع من مخصصات الخديو زيادة عن
واحد في المائة للاعانة على تكميل فائدة الديون يعتبر سلفة ويعاد دفعه لسموه عندما توجد
زيادة في ايرادات الدائرة - عندما ينقص مجموع الدين حتى يصير خمسة ملايين جنيه تسدد
الفائدة باعتبار ٧ في المائة والاستهلاك إما أن يعمل بطريقة شراء سندات لا تزيد قيمتها عن
٧٥ في المائة أو بواسطة القرعة وتدفع قيمة السندات باعتبار ٧٥ في المائة - وأنه لأجل الثقة
من تنفيذ هذه الاتفاقات يعين للدائرة مراقبان أحدهما انكليزي والثاني فرنساوي يستمران
لغاية اتمام سداد الدين ويكون لهما الحق المطلق في الملاحظة والتفتيش للتحقق من أن
ايرادات الدائرة على وجه العموم قد حصلت واستعملت فيما هي مخصصة له - وأنه بالنضمام

تقرير تعيين اثنين
مراقبين للدائرة
السنية أحدهما
انكليزي والاخر
فرنساوي
واختصاصهما

تقرير تشكيل مجلس
ادارة الدائرة السنوية

ناظر الدائرة الى المفتشين يتكون منهم هيئة مجلس أعلى تكون قراراته بأغلبية الآراء وتكون اختصاصاته فحص حالة المحصولات والاعلان عن سداد كوبونات الديون قبل بخمسة عشر يوما وفحص المصروفات والمستروقات الاعتيادية - وأن ناظر الدائرة ينشر تقريراً سنوياً عن حالة الدائرة في السنة الماضية

ذكر بتاريخ ١٥ ديسمبر
سنة ١٨٧٧
بتعديل مواعيد
سداد فائدة الدين

عاشراً - في ١٥ ديسمبر سنة ١٨٧٧ صدر أمر عال بتعديل مواعيد سداد فائدة الدين الموحد وجعلها في أول مايو وفي أول نوفمبر بدلاً من ١٥ يناير و ١٥ يوليو وذلك لان المواعيد الاولى تختلف عن المواعيد المحددة لسداد أقساط الاموال - وأن يتبع ذلك أداء الاستهلاك فيكون أول مرة في أول مايو سنة ١٨٧٨ وأن الاموال التي تدفع لخزينة صندوق الدين من يوم ٢٦ ابريل لغاية ٢٥ اكتوبر تكون لحساب قسط أول نوفمبر والتي تدفع من ٢٦ اكتوبر لغاية ٢٥ ابريل تكون لحساب قسط أول مايو

بداية مشروع الإصلاح

اقترح دولتلوالبرنس
حسين كامل باشا
تشكيل لجنة عليا
لفحص موارد
ومصارف الخزينة
وتقرير مواد الإصلاح
ذكر بتاريخ ٢٧ يناير
سنة ١٨٧٨
بالموافقة على تشكيل
اللجنة العليا
ذكر بتاريخ ٣٠ مارس
سنة ١٨٧٨
بتسمية أعضاء اللجنة
العليا

حادى عشر - بعد ذارفع دولتلوالبرنس حسين باشا كامل تقرير الخديوي في ٢٣ يناير سنة ١٨٧٨ يتضمن شدة الحاجة الى تشكيل لجنة عليا للنظر والبحث في كافة موارد ومصارف الخزينة وعلى العموم في كافة الامور المالية وفي نظام المصالح وتقرير ما يكفل الإصلاح

وفي ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ صدر أمر عال بالموافقة على تشكيل اللجنة المشار اليها

وفي ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ صدر أمر آخر بتعيين اعضاءها وهم جناب المسيو فرديناند دوليسبس رئيسا وله وكيلان هما صاحب الدولة المشير مصطفى رياض باشا و جناب المستر يفرس ولسن وأربعة أعضاء وهم جناب المستر بارنج (الآن اللورد كرومر) والموسيو بارافلي والمسيودو بلنيير والمسيودو كرمير فعدوا أول جلسة في ١٣ ابريل سنة ١٨٧٨ وبها اتفقوا بمصادقة الخديوي على أن يشاوروا والمسترجوشن والموسيو جوبير نائبى الدائنين فيما يرى له لزوم لذلك من مهام أعمال اللجنة وقد تابعوا اجتماعاتهم بمصر وفي بعض المديرية وأخذوا أقوال بعض النظار وكلاء النظارات ورؤساء المصالح والمديرين ومفتشى العموم الاورباويين والوطنيين ومديرى الادارات وغيرهم من أصحاب الرأى والسلطة ومن كان لهم شأن في معاملات الحكومة واطلعوا على كثير من الدفاتر والمستندات حتى تمت لهم

مجل أعمال اللجنة
العليا

سنة كاملة في هذه التحقيقات التي توجد مجموعة ومفصلة في مجلدين ضخمين مطبوعين في
سنة ١٨٨٧ باللغة الفرنسية عنوانهما

Règlement de la situation financière du Gouvernement
Egyptien 1876-1885.

ثاني عشر - وفي ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ صدر أمر عال بتشكيل مجلس
نظار وهو أول عهد تشكيل مجلس نظار للحكومة المصرية فشكل تحت رئاسة المرحوم نوبار

باشا

ذكر يتو ٢٨
أغسطس سنة ١٨٧٨
بتشكيل مجلس نظار
لأول مرة

ثالث عشر - وفي تلك الاثناء استقال صانعب الدولة البرنس حسين كامل باشا من
نظارة المالية فخلفه فيها جناب المستر ريفرس ولسن بأمر عال في ٣١ سبتمبر سنة
١٨٧٨

استقالة دولتو
البرنس حسين باشا
من المالية وتعين
المستر ريفرس ولسن
خلفه

رابع عشر - وقد توصلت اللجنة الى اكتشاف أكثر الحقائق بالرغم عما صادفته من
الصعوبات وما أقيم في سبلها من العقبات وكان من نتائج أعمالها أن الخديو (المغفور له
اسماعيل باشا) بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن حضرات أعضاء عائلته قد تنازل للحكومة
بمحالة دائمة عن جميع أطيانهم التي تحت تصرفهم وهي ٤٢٥,٧٢٩ فدانا التي عرفت أخيرا
باسم مصلحة الدومين أو قومسيون الاراضي الاميرية وصدر الامر العالي بذلك في ٢٦ أكتوبر
سنة ١٨٧٨ نص به عدا ما ذكر أن توضع تلك الاطيان تأمينا على سداد سلفة جديدة تؤخذ
الحكومة بقيمة ثمانية ملايين ونصف مليون ليرة استرلينه

ذكر يتو ٢٦ أكتوبر
سنة ١٨٧٨ بتنازل
العائلة الخديوية
للحكومة عن أطيانهم
التي عرفت بالدومين

خامس عشر - وفي ٣١ أكتوبر سنة ١٨٧٨ عقدت الحكومة شروط توريد سلفة
الثمانية ملايين ونصف مليون ليرة استرلينه من بيت روتشيلد بقائدة ٥ في المائة سنويا
ووضعت أملاك الدومين رهنا للتأمين على سدادها وفي ٣٠ يناير سنة ١٨٧٩ صدر
أمر عال آخر وفي ٧ ابريل سنة ١٨٧٩ صدر قرار من مجلس النظار فيما يخص بادارة
هذه الاملاك وسداد هذه السلفة تلخص فيما سياتي وهو

هذه سلفة الثمانية
ملايين ونصف
مليون جنيه
أطيان وأملاك
الدومين

لأنه اذا لم تف ايرادات هذه الاملاك بقيمة السلفة فالعجز يدفع من ايرادات الحكومة
- وأن يشكل قومسيون لادارة هذه الاملاك يكون بأعجال مجلس النظار ويؤلف من ثلاثة
أعضاء . أحدهم وطني والثاني انكليزي والثالث فرنساوي يعينان بعرفة دولتيهما
ويعزلان برضا دولتيهما وأن استهلاك هذا القرض يكون مما يربى من ايرادات الاملاك
وأثمان ما يباع منها - وان أعضاء القومسيون يكون لهم حق التصرف ابتاعا وشروط

ذكر يتو ٣٠ يناير
سنة ١٨٧٩ وقرار
مجلس النظار في
٧ ابريل سنة
١٨٧٩ من كيفية
ادارة مصلحة الدومين
وسداد السلفة
المرونة عليها

الكونتراكو المؤرخ في ٣١ أكتوبر سنة ١٨٧٨ واللوائح التي تصدر من مجلس النظار في شأن مبيع كل أو بعض الاملاك المهرونة - وأن الاثمان تدفع للوقعين على شروط السلفة لتخصيصها لاستهلاك السلفة الى أن يتم سدادها - وللقومسيون المصالح الحكومية من الامتيازات والمعافاء - ويعين القومسيون رئيسه ويحدد وظائفه - ويجوز للقومسيون أن يضم لهيئته بصفة مأمور مساعد عضوا واحدا أو عضوين يحضرون جلساته ويكون لهما فيه رأى شوروى وله أن يخصهما بجزء من وظائفه - وللقومسيون تعيين ورفق المستخدمين - واجراء كافة الاعمال الادارية التحفظية وتحصيل الإيرادات والتوقيع على المقاولات والسلف وصرف المصروفات وتأجير الاطيان والتوقيع على سندات البيع والمبادلة والشراء والمصالحات وأن ينوب عن المصلحة أمام المحاكم غير أنه يلزم التصديق من مجلس النظار على تأجير الاملاك اذا كان لمدة تزيد عن تسع سنين - وعلى البيوع والمشتريات اذا كانت تزيد عن عشرين ألف ليرة أو اذا كانت بضمها الي بعضها تتجاوز هذه القيمة - وعلى السلف اذا كان ميعاد تسديدها أكثر من سنة أو كانت قيمتها أكثر من مائة وعشرين ألف جنيه مصري أو كانت بضمها الى السلف السابق عقدها تتجاوز هذه القيمة - وأن المحاكم المختلطة تنتظر فيما يحصل من المنازعات في تنفيذ أو تأويل الكونترات التي تعقد هاهذه المصلحة - وأن قرارات القومسيون تؤخذ بأغلبية الآراء وتفيد بحسب نوابيها في دفتر من الصفحات وعليها علامة من يكون في أول شهر يناير قائما بأموال الرئاسة - وأن ميزانية المصلحة بعد المداولة فيها بالقومسيون تعرض على مجلس النظار قبل أول يناير من السنة المختصة بها - وفي كل ثلاثة شهور يعرض رئيس القومسيون لمجلس النظار كشفا بإيرادات ومصروفات المصلحة وأنه في ظرف الثلاثة شهور التالية لنهاية السنة تقدم حسابات المصلحة لمراجعتها وتحقيقها لحسابات النظارات

ظهور الصاكر
حول نظارة المالية
في ١٨ فبراير سنة
١٨٧٩ بمظهر
السراة والاهانة
هيئة النظار

وقد بقيت أحوال المالية مرتجة في أثناء اشتغال اللجنة العليا بالتحقيق والتظاهر أن الخديو كان قد استامن تصرفاتها في يوم ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ ظهرت الصاكر والضباط حول نظارة المالية بمظهر التآمر والانتقام لعله تأخير صرف مرتباتهم مدة ٢١ شهرا وتقابل زعماءوهم مع رئيس النظار ومن كان معه من النظار وأهالوا هيئة نظار الحكومة وكاد أن يستعز لهيب هذه الثورة ولأن جاء الخديو بنفسه الى ديوان المالية وبكلمة منه انصرفت الجنود وهدأت الاحوال ولكن هذه الحادثة الثورية قد علمت الضباط والجنود شيئا لم يكن يخطر لا حد منهم على بال من التمرد والعصيان وكانت هذه المظاهرة مقدمة

لثورة العسكرية العظيمة والعصيان الهائل الذي حصل في سنة ١٨٨٢ بزعامه أحمد عرابي كانت اللجنة تستغل في أعمالها ومباحثها وكان الخديو من طرف آخر يستغل في تدبير تسوية ديون الحكومة على ما كان يحبه ويتمناه ليدفع عن نفسه وعن حكومته وعن بلاده شبهات الطمع أو العجز في وفاء الديون أو العجز بإيرادات الحكومة

فلم يكذب يظهر تقرير اللجنة الذي رفعته في ٨ ابريل سنة ١٨٧٩ الى الخديو عن نتيجة أعمالها حتى ظهر أمر عال في ٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩ ظاهره مبنى على المحضر والتقارير التي عرضت على الخديو من مجلس النظار ومن الامة المصرية وبه ارتأى الخديو تنفيذ الطريقة التي اقترحتها الامة في تسوية ديون الحكومة

ومما في صورة التقرير المشار اليه والجدول المرفقة به يظهر أن مشروع الامر العالي كان قد وضع على أساس تقدير الإيرادات الثابتة السنوية بقيمة ٨٣٥١٧٧٦ جنهما مصر ياوتقدير المصروفات السنوية بقيمة ٤١٠٢٥٦٤ جنهما مصر يا فالزائد هو أكثر من نصف الإيرادات كان يكفي مع متحصلات المقابلة لسداد معظم الديون في وقت قريب حتى انه لغاية سنة ١٨٨٦ لا يبق منها غير ٣٢ مليوناً من الدين الموحد وعشرة ملايين من الدين الممتاز

وفي ٣١ مايو سنة ١٨٧٩ صدر أمر عال آخر بتشكيل لجنة لتصفية ديون الحكومة وكل ما عليها من الطلبات وهي التي عرفت (بالتصفية الوطنية) فتألفت هذه اللجنة من الموسيوا أنطون ماري بييتري والموسيوارا والموسوبر وينير والموسيوجوب ونسيم بك شحاته وعلى أثر ظهور هذه المشروعات أقام اللجنة على الخديو مديرو صندوق الدين بأمر حكوماتهم تمسكاً بأن ذلك من شأنه الإخلال بالتعهدات المبرمة بين الخديو وبين الدائنين وإخراجها بهذه الطريقة من دائرة المحاكم المختلطة بغير رضا الدول التي خولت ما خولته لتلك المحاكم من الاختصاصات

وفي ٢٦ يونيو سنة ١٨٧٩ تنازل المغفور له اسمعيل باشا عن مسند الخديوية لولي عهده المغفور له محمد توفيق باشا فتبدلت الأحوال وكتبت نظارة المالية لحضرات مديري صندوق الدين في ٧ اكتوبر سنة ١٨٧٩ اعلاناً ببطالان بمفعول ذكره في ٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩ واعتباره كأنه لم يكن

وفي ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٧٩ قدم المراقبان العموميان تقريراً للجناب الخديو يطلبان به تنظيم لائحة عمومية فيما يخص بالحالة المالية

مساعي الخديو اسمعيل في ترتيب تسوية ديون الحكومة باسم الامة

ظهور تقرير اللجنة العليا في ٨ ابريل سنة ١٨٧٩ وصدور ذكره في ٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩ بعده بنصف شهر بنسوية الديون بحسب رأي الامة

أساس تقديرات الإيرادات والمصروفات في مشروع الامة

ذكره في ٣١ مايو سنة ١٨٧٩ بتشكيل لجنة للتصفية الوطنية وأسماء أعضائها اقامة اللجنة على الحكومة من مديري صندوق الدين ضد ذكره في ٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩

تنازل الخديو اسمعيل عن مسند الخديوية لولي عهده المغفور له توفيق باشا

الغاء ذكره في ٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩ تقرير المراقبين العموميين في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٧٩ بلزوم تنظيم لائحة عمومية

وفي أول يناير سنة ١٨٨٠ قدما تقريرا آخرأ كثر ايضا

وفي ٨ يناير سنة ١٨٨٠ كتب الجنب الخديو جوابا على تقريرهما

وفي ٢١ يناير سنة ١٨٨٠ صدر أمر عال بتأييد ما قرر مجلس النظاري ١٥ ديسمبر سنة ١٨٧٩ وذلك بإلغاء البونات المعروفة ببونات حلیم باشا التي يستحق دفعها بعد ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨١ وبأن تكون مرتبات حلیم باشا سنويا خمسة عشر ألف جنيه فقط

وفي ٣ مارس سنة ١٨٨٠ صدر أمر عال بإيقاف استهلاك الباقي من سلفة سنة ١٨٦٤ لعدم إمكان الخزينة القيام بذلك على أن فائدة تلك السلفة يجب أن تدفع من عموم إيرادات الخزينة

وبعد ذلك قدم الجنب الخديو الى دول بريطانيا العظمى والمانيا وفرنسا والنسوا واطاليا مشروع أمر عال بتشكيل لجنة يكون أعضاؤها من طرف الدول الخمس لوضع قانون تصفية عومية نهائية

ففي ٣١ مارس سنة ١٨٨٠ أجابت الدول المشار اليها بقبول ذلك المشروع على شرط أن تكون قرارات تلك اللجنة معتبرة لدى المحاكم المختلطة كقانون نافذ وتعهدت بتبليغ ذلك الى بقية الدول التي اشتركت معها في تأسيس المحاكم المختلطة بمصر وأن تدعوها لقبوله والموافقة عليه

وفي ٣١ مارس سنة ١٨٨٠ صدر الامر العالي بتشكيل قوميسیون التصفية وتحديد اختصاصاته وكيفية تشكيله بان يتألف من عضوين تعينهما دولة بريطانيا العظمى وعضوين تعينهما دولة فرنسا وعضوا واحد من كل من دول المانيا والنسوا واطاليا

وفي ٥ ابريل سنة ١٨٨٠ صدر أمر عال بتسمية أعضاء القوميسيون وهم جناب السير ريتس ولسن و جناب الموسيو بارافلي والموسيو بليج والمسيودونوجاس والمستر كولفن والمسيودو كيريمو والمسيوليرون دي رول والموسيو دوتريسكو أعضاء من قبل الدول وصاحب السعادة بطرس باشا غالى من قبل الحكومة

وفي ١٤ ابريل سنة ١٨٨٠ صدر أمر عال بالتصديق على الكونتراتو المنعقد بين الحكومة وبين عاقدي سلفة الاملاك الاميرية وهو أولا أن كافة الاطيان والاملاك المخصصة لخدمة سلفة الدومين تكون خاضعة في دفع الضرائب للقوانين الموجودة والمحتمل وجودها كبقية القطر بغير امتياز ثانيا أموال الاطيان الكاثنة منها بمديريات الغربية

(٧)

إلغاء بونات حلیم
باشا التي كانت
تستحق بعد ٣١
ديسمبر سنة ١٨٨١
وجعل مرتباته
سنويا ١٥٠٠٠
جنيه

إيقاف استهلاك
الباقي من سلفة
سنة ١٨٦٤ بأمر
عال في ٣ مارس
سنة ١٨٨٠

مشروع تشكيل
قوميسیون التصفية

موافقة الدول على
تشكيل قوميسیون
التصفية

ذكريتو ٣١
مارس سنة ١٨٨٠
بتشكيل قوميسیون
التصفية

ذكريتو ٥ ابريل
سنة ١٨٨٠
بتسمية أعضاء
قوميسیون التصفية

كونتراتو ١٤ ابريل
سنة ١٨٨٠ بين
الحكومة وأصحاب
سلفة الدومين

والمنوفية والبحيرة وأسبوط يدفع منها النصف في ١٥ ابريل والنصف الآخر في ١٥ اكتوبر أما أموال الاطيان الكائنة في بقية الجهات فتدفع في آخر كل سنة ثلثا ايرادات الدومين تستعمل في أداء المصروفات الاعتيادية والغير المنظورة بالمصلحة تدريجيا بما فيها فوائد واستهلاك سلفة الاميرة توحيد هانم وفي دفع أموال اطيان الدومين بالمديريات المخصصة للدين في ١٥ ابريل و ١٥ اكتوبر وفي دفع قسط معين في كل ستة شهور قدره ٢١٢٥٠٠ ليرة في أول يونيو وأول ديسمبر بعد تنزيل ما يخص السندات التي أبطلت بسبب بيع الاطيان رابعا وفي آخر كل سنة تدفع قيمة الاستهلاك السنوي وتدفع أيضا أموال اطيان الدومين في بقية المديريات أما ما يزيد من الايرادات بعد ذلك كله فيستعمل أيضا في الاستهلاك خامسا حساب مصلحة الدومين يجري تسويته سنة بسنة ويصير توقيفه بالكثير في ١٥ ابريل من السنة التالية بمعرفة لجنة مؤلفة من ناظر المالية ومن المراقبين العموميين ومن أعضاء قوميون الدومين الثلاثة - ولايسوغ خصم شيء في اختصاص سنة من أموال تختص بسنة أخرى سواء كان لسداد الضرائب أو لسداد الفوائد المضمونة سادسا وفي حالة عدم تنفيذ نص المادة (٧) من عقد ٣١ اكتوبر سنة ١٨٧٨ يكون الخواجات وتشيلد مرخصين بأن يأخذوا من أول نقود ترد اليهم من الدومين مبلغا يوازي قيمة العجز الذي تتأخر الحكومة في وفائه وفي هذه الحالة فأموال مديرية قنا يجرى توزيعها في المستقبل وبصفة دائمية الى قوميون الدومين لغاية قيمة الكوبون التالي لتكون ضمانه على دفع الكوبون المذكور وبالنتيجة أن أموال مديرية قنا مخصصة بطريق الاولوية لحدمة هذه السلفة عند اللزوم وما يزيد من ايراداتها عن كالة الكوبون يكون تحت تصرف الحكومة سابعا اطيان الدومين التي دفعت المقابلة عنها تعامل كبقية الاطيان في رفع ما يجب رفعه عنها تطبيقا على الامر العالي الصادر في ٨ يناير سنة ١٨٨٠

وفي ٢٦ ابريل سنة ١٨٨٠ صدر أمر عال بأن كوبون الدين الموحد الذي يستحق في أول مايو سنة ١٨٨٠ يدفع باعتبار فائدة قيمته أربعة في المائة سنويا على القيمة الاسمية لسندات هذا الدين

وفي ١١ مايو سنة ١٨٨٠ صدر أمر عال بإيقاف دفع فائدة سلفة سنة ١٨٦٧ وتوقيف استهلاكها أيضا الى أن تتم أعمال اللجنة التصفية

ذكر يتو ٢٦ ابريل
سنة ١٨٨٠ بمجل
كوبون اول مايو
سنة ١٨٨٠ للدين
الموحد بقيمة بالمائة

ذكر يتو ١١ مايو
سنة ١٨٨٠ بتوقيف
فائدة سلفة سنة

١٨٦٧

وفي ١٦ جوفيو سنة ١٨٨٠ صدر أمر عال من جهة السرايات والمباين التي كانت تحررت حجج ملكيتها باسم بعض أعضاء العائلة الخديوية حالة كون انشائها وشراء البعض منها كان بمال الحكومة فتضمن هذا الامر اعتبارها من أملاك الحكومة وهي

« ١ » سراي عابدين وملحقاتها « ٢ » سراي الاسماعيليه وملحقاتها « ٣ » سراي القصر العالي وملحقاتها « ٤ » المكان المعروف بمخزن الموبيليات بمصر « ٥ » مطبعة بولاق وملحقاتها وعندها ولايتها « ٦ » اسطبلات بولاق « ٧ » سراي الجزيرة وملحقاتها والجنينة التي مسطحها ٦٢ فداناً والاراضي التابعة لها التي مسطحها ٣٥٦٥ فداناً « ٨ » سراي الجيزة وملحقاتها والجنينة التي مسطحها ٥١٧ فداناً « ٩ » حمامات ولو كسند وكسك حلاوان « ١٠ » جنينة التزهة الكبيرة الكائنة على ترعة المحمودية باسكندرية « ١١ » سراي الرمل وملحقاتها « ١٢ » سراي المنصورة وملحقاتها « ١٣ » سراي الروضة « ١٤ » سراي المنياء وملحقاتها

وفي ٥ يوليو سنة ١٨٨٠ صدر أمر عال بإيقاف بايقاف فائدة واستهلاك المستحق من حقة سنة ١٨٦٥ وسلفه سنة ١٨٦٦ حتى تتم أعمال التصفية

وفي ١٧ يوليو سنة ١٨٨٠ صدر الامر العالي بالتصديق على قانون التصفية وكان لشئ ذلك القانون دورى أفراح من مشارق البلاد الى مغاربها اذ قد تضمن تسوية الديون المنتظمة وغير المنتظمة وطرق المعاملات المالية وترتيب مستقبل البلاد على أعدل تقويم وأكمل نظام

أما قانون التصفية فيتلخص فيما يأتى

(١) - تسديدات الدين المنتظم تكون في المستقبل بالشروط الآتية (مادة ١)
(٢) - تخصيص صافي إيرادات السكك الحديدية والتلغرافات ومينا الأسكندرية لسداد فوائد واستهلاك الدين الممتاز فان نقصت هذه الإيرادات لزم إيفاء المطلوب مما هو مخصص لسداد الدين الموحد وان زادت لزم استعمال الزيادة في استهلاك الدين الموحد (مادة ٢)

(٣) - المصاريف العادية اللازمة لحفظ وصيانة وتشغيل السكك الحديدية ومينا الأسكندرية تصرف دون غيرها من إيرادات المصلحتين - ومصاريف النقل الخاصة بمصلحة الحكومة التي لا تدفع في وقت النقل يجب أن تدفع نقداً في آخر كل شهر لمصلحة السكة الحديد (مادة ٣)

ذكر بتاريخ ١٦ جوفيو سنة ١٨٨٠ باعتبار السرايات الخديوية ملكاً للحكومة

إيقاف فائدة واستهلاك سلفى ١٨٦٥ و ١٨٦٦

ذكر بتاريخ ١٧ يوليو سنة ١٨٨٠ على قانون التصفية

فيما يخص إيرادات ومصروفات مصالح السكة الحديد والتلغرافات ومينا الاسكندرية

(٤) - أما المصاريف غير الاعتيادية فتدفع من إيرادات الحكومة العمومية وهذه المصاريف هي مثل شراء أراض أو عقارات أو أدوات أو سكك حديد سبق الترخيص بها أو ازدواج خطوط أو إنشاء أبنية أو أرصفة أو جسور فهذه المصاريف كلها تصرف بناء على طلب مديري المصلحة بعد تصديق مجلس النظار - أما إذا حصل خلاف بين الحكومة والمصلحة في اعتبار شئ منها من نوع المصاريف الاعتيادية جاز للحكومة بناء على موافقة رأى إدارة صندوق الدين أن تصرح للمصلحة بصرفها من إيراداتها (مادة ٤)

قيمة فائدة الدين
الممتاز والمدة
المعينة لاستهلاكه

(٥) - فائدة الدين الممتاز تستمر بقيمة ٥ في المائة على القيمة الاسمية وتدفع على قسطين الاول في ١٥ ابريل والثاني في ١٥ اكتوبر - واستهلاك السندات يكون في ظرف خمس وستين سنة من ١٥ اكتوبر سنة ١٨٧٦ باعتبار المائة مائة على طريق القرعة في أول يناير وفي أول يوليو من كل سنة بمعرفة مديري صندوق الدين بجلسة علنية وتسديد السندات يكون من تاريخ استحقاق كوبون الفائدة التالي للقرعة (بند ٥)

(٦) - النصريح لناظر المالية بأن يصدر أولا فأولا سندات مساوية تماما لسندات الدين الممتاز ولكن لا يزيد مجموعها عن ٥,٦٠٠,٢٠٥ جنيه مصرى قيمة اسمية تحسب فائدتها من ابتداء ١٥ ابريل وذلك لسداد الديون السائرة المنصوص عنها بالمادة ٦٨ وما بعدها وتدخل هذه السندات في أول قرعة تحصل للاستهلاك عقب صدورها (مادة ٦)

(٧) - الديون المقتضى دفعها بسندات هذه بمجرد تصفيتيها يجب أن يعطى لأربابها في مدة ستة شهور من تاريخ نشر هذا القانون سندات مؤقتة لحاملها - والديون التي يحصل تسويتها فيما بعد تعطى بها سندات قطعية من أول وهلة والسندات المؤقتة تستبدل بسندات قطعية في مدة سنة من تاريخ نشر هذا القانون - وناظر المالية يصدر من تلقاء نفسه سندات قطعية ويضعها أمانة في صندوق الدين على ذمة مستحقيها بدلا من السندات المؤقتة التي لم تتقدم في الميعاد (مادة ٧)

(٨) - القيمة السنوية اللازمة لسداد فائدة واستهلاك الدين الممتاز هي

١٥٧,٧٦٨ و ١٠٥٧,٧٦٨ جنيه مصرى (مادة ٨)

(٩) - الفائدة السنوية للدين الموحد تحددت بقيمة ٤ في المائة ابتداء من أول مايو سنة ١٨٨٠ على قيمتها الاسمية وتدفع على قسطين الاول في أول مايو والثاني في أول نوفمبر من كل سنة (مادة ١٠)

قيمة الفائدة
السنوية للدين
الموحد ومواعيد
سدادها

الارادات المخصصة
لسداد فائدة الدين
الموحد

(١٠) - سداد الفائدة يكون مضمونا بتخصيص الارادات الآتية بعد لتسديدات الدين الموحد وان لم تكف فبايرادات خزانة الحكومة العمومية وهذه الارادات هي (مادة ٩ و مادة ١١)

(١) - ايرادات عموم الكرك وفي جملتها عوائد الدخان واردمالك الاجنبية وذلك بعد خصم مصاريف الادارة

(ب) - ايرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط على اختلاف أنواعها ماعدا ما يتحصل من ثمن الحنظل ومن عوائد زراعة الدخان البلدى وبعد خصم ٧ في المائة من مجموع الارادات في نظير مصروفات الادارة

اخراج بعض ايرادات
كانت تخصصت
لدين بدكريتو
٧ مايو سنة ١٨٧٦

(١١) - بقية أنواع الارادات التي كانت تخصصت لتسديدات الدين الموحد يقتضى ذكره ٧ مايو سنة ١٨٧٦ تكون خارجة من التخصيص للدين (مادة ٩)

(١٢) - الاموال التي تخصصت للدين الموحد يجرى احصاء ما يتحصل منها فعلا في المدة من ٢٦ اكتوبر لغاية ٢٥ ابريل ويدفع منه قسط أول مايو ويدفع قسط أول نوفمبر مما يتحصل فعلا في المدة من ٢٦ ابريل لغاية ٢٥ اكتوبر واذا كانت متحصلات أى مدة لا توجد كافية لسداد القسط فالمالية تدفع الكالة حال الصندوق الدين (مادة ١٢)

(١٣) - الكالة التي تدفعها خزانة المالية لوفاء قيمة قسط مايو هذه يلزم ردها اليها عندما توجد من محصلات الستة شهور الاخيرة زائدة عن قيمة القسط (مادة ١٣)

تحديد نفقات
الحكومة السنوية

(١٤) - قد تقررت قيمة سنوية قدرها ٤٨٩٧٥٨٨٨ جنيها مصريا للقيام بما سيذكر وهو (١) مصاريف مصالح الحكومة (٢) ويركو الاستانة (٣) سداد فوائد أسهم قنال السويس المطلوبة للحكومة الانكليزية (٤) سداد ديون الدائرة الخلية (٥) سداد قسط تعويض المقابلة السنوى وكل ما يتحصل زيادة عن هذه القيمة من ايرادات المصالح غير المخصصة للدين يعتبر من حقوق الحكومة (مادة ١٦)

(١٥) - صافي ايرادات المصالح المخصصة للدين اذا لم يزد بقيمة ٢٨٣,٠٠٠ جنيهم عن قيمة المخصص للدين خزانة المالية تدفع لصندوق الدين كالة هذا المبلغ الذي هو بقية نصف في المائة من مجموع الدين الموحد (مادة ١٦)

(١٦) - استهلاك الدين الموحد يكون بطريقة شراء سنداته بالسعر الجارى وتخصص للاستهلاك الاموال الآتية وهي

(١) - ما يزيد في ايرادات السكك الحديدية والتلغرافات ومينا اسكندرية بعد مصاريفها وبعد سداد أقساط الدين الممتاز (مادة ٢ و مادة ١٤)

- (ب) - ما يزيد في ايرادات المصالح المخصصة لتسديدات الديون بعد تسديد الكوبونين سنويا وبعد سداد ما تكون المالية قد دفعت له كإحدى بعض الاقساط (مادة ١٤)
- (ج) - قيمة ٢٨٣٠٠٠ جنيه مصرى التى ذكرت قبل عند التحقق من عدم لزومها لسداد الديون السائرة (مادة ١٤ و مادة ١٥)
- (د) - ما يؤول للحكومة من سقوط حق المطالبة بمضى خمس سنين على قيمة فائدة السندات وبمضى خمس عشرة سنة على قيمة ما يخرج بالقرعة للاستهلاك من نفس سندات الدين الموحد والممتاز بمقتضى المادة ٢٢ من هذا القانون (مادة ١٤)
- (هـ) - ما يؤول للحكومة من سقوط الحق بمضى خمس سنين على قيمة فائدة السندات وبمضى خمس عشرة سنة على قيمة السندات التى خرجت بالقرعة من سلف سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٧ بمقتضى المادة ٢٩ من هذا القانون (مادة ١٤)
- (و) - ما يزيد من نقود تصفية الديون السائرة بعد سداد تلك الديون بمقتضى المادة ٩٥ (مادة ١٤)
- وتلغى طريقة الاقتراع لاستهلاك الدين السائر التى كانت مقررة بالمادة (١) من دكرينو ٧ مايو سنة ١٨٧٦ (مادة ١٥)
- (١٧) - الاستهلاك الذى كان واجبا اجراؤه بطريق الشراء فى استحقاقات أول نوفمبر سنة ١٨٧٨ وأول مايو وأول نوفمبر سنة ١٨٧٩ وأول مايو سنة ١٨٨٠ يصرف النظر عنه وعن دفع باقى الفوائد التى لم تدفع فى الثلاثة أقساط الاخيرة (مادة ١٧)
- (١٨) - يسقط الحق فى السندات والبونات القديمة التى لغاية مارس سنة ١٨٨١ لايجرى تقديمها لاستبدالها بسندات من الدين الموحد (مادة ١٨)
- (١٩) - سلف سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٧ تلغى تسديداتها والاستهلاك الذى كان واجبا حصوله فى أول ابريل سنة ١٨٨٠ من سندات سلفة سنة ١٨٦٤ يصرف النظر عنه وعن دفع قسطى ٢٢ مايو و ٧ يوليو سنة ١٨٨٠ من سلفى سنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٧ (مادة ٢٥)
- (٢٠) - سندات السلف المارذ كرها تستبدل بسندات من الدين الموحد على اعتبار ٨٠ فى المائة من قيمتها الاسمية بقيمة ٦٠ فى المائة من سندات الدين الموحد تدفع عنها الفائدة من أول مايو سنة ١٨٨٠ (مادة ٢٦)
- (٢١) - لاجل استبدال سندات السلف الثلاث المارذ كرها مرخص لناظر المالية باصدار سندات جديدة من سندات الدين الموحد بقيمة ١٩٠٩,٢٨٠ جنيه م

قيمة اسمية وتكون هذه السندات حاصلة على شروط المساواة الكاملة لسندات الدين الموحد بغير فرق (مادة ١٩)

(٢٢) - الكوبونات والسندات تدفع بالعملة الذهب في القطر المصري ولنسدة وباريس بدون حجز ثمنها والدفعات التي تحصل في باريس تكون بسعر الليرة الاسترلينة ٢٥ فرنكا (مادة ٢٠)

(٢٣) - لا يجوز وضع رسوم أو عوائد للحكومة على سندات الدين الممتاز والدين الموحد (مادة ٢١)

(٢٤) - يسرى على فائدة سندات الدين الممتاز والدين الموحد حكم المادتين ٢٧٥ و ٢٧٢ من القانون المدني بسقوط الحق في المطالبة بقيمة الفائدة بعد مضي خمس سنين وفي المطالبة بقيمة ذات السندات التي تخرج بالقرعة بعد مضي خمس عشرة سنة بحساب السنوات الافرنكية وقيمة ما يؤول للحكومة بسقوط الحق يستعمل في استهلاك الدين الموحد (مادة ٢٢)

(٢٥) - الاموال التي تخصصت للديون يعتبر تخصيصها من ابتداء يناير سنة ١٨٨٠ وعلى صندوق الدين أن يدفع لحساب تصفية الديون السائرة ٥٠,٠٠٠ جنيه م وبدفعها لا يبقى بين صندوق الدين والتصفية أدنى حساب من جهة التسوية الجديدة (مادة ٢٣)

(٢٦) - أحكام الاوامر العالية الصادرة في ٢٥ مايو سنة ١٨٧٦ و ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ الغير المخالفة لاحكام هذا القانون فيما يختص بتسديدات سندات الدين الممتاز والدين الموحد تبقى مرعية الاجراء (مادة ٢٤)

(٢٧) - سلفة سنة ١٨٦٤ وسلفة سنة ١٨٦٥ وسلفة سنة ١٨٦٧ عند استبدال سنداتهن بسندات من سندات الدين الموحد المقرر احتساب الفائدة عليها من أول مايو سنة ١٨٨٠ يعطى لاربابها فائدة نقدا عن المدة لغاية ابريل سنة ١٨٨٠ على اعتبار معدل فائدة كل من هذه السلف وذلك من ابتداء أول ابريل سنة ١٨٨٠ عن سلفة سنة ١٨٦٤ ومن ابتداء ٧ يناير سنة ١٨٨٠ عن سلفة سنة ١٨٦٥ ومن ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٧٩ عن سلفة سنة ١٨٦٧ - وعدا ذلك فالكسور التي توجد أقل من اثني عشر جنيها تصرف قيمتها نقدية (مادة ٢٧)

(٢٨) - استبدال سندات الثلاث سلف المذكورة تكون بغير تكليف اربابها بشئ من المصاريف وعليهم تقديمها لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٠ والسندات التي لا تقدم

لغاية هذا الميعاد تستبدلها الحكومة من نفسها وتضع السندات الجديدة أمانة في صندوق الدين على ذمة من له الحق فيها والسندات القديمة بعد ابطالها تسلم لنظارة المالية (مادة ٢٨)

(٢٩) - يسقط حق المطالبة في فائدة السلف الثلاث المذكورة بمضى خمس سنين وفي قيمة ذات سندات السلف بمضى خمس عشرة سنة والمال الذي يؤول للحكومة من سقوط الحق في ذلك يستعمل في استهلاك الدين الموحد (مادة ٢٩)

(٣٠) - الاموال المخصصة لتسديد فوائد واستهلاك الديون ترد مباشرة لادارة صندوق الدين ليستعملها بحسب أحكام هذا القانون (مادة ٣٠)

(٣١) - المأمورون الكبار المنوطون بالتحصيلات في المديريات والمصالح المخصصة ايراداتها للديون مكلفون بتسليم هذه الايرادات لصندوق الدين والاستحصال على محالصات (مادة ٣١)

(٣٢) - المديريات الاربع المخصصة ايراداتها للديون مكلفة بان تقدم الى ادارة صندوق الدين بواسطة نظارة المالية حسابا شهريا ببيان التأخر لغاية السنة الماضية والمقرر في السنة الجارية من الاموال والرسوم نوعا نوعا والذي يتحصل نقدا والذي رفع على طرف الحكومة والذي حجز في نظير مصاريف الادارة والذي تسلم في صندوق الدين والباقي بالخزينة لغاية آخر يوم من الشهر فضلا عن هذه الحسابات الشهرية تقدم حسابات خصوصية في ٢٥ ابريل وفي ٢٥ اكتوبر من كل سنة (مادة ٣٢)

تكليف المديريات
المخصصة للدين
بتقديم حسابات
شهرية لصندوق
الدين

(٣٣) - مصلحة عموم الجمارك ومصلحة السكة الحديد والتلغرافات ومينا اسكندرية تقدم لادارة صندوق الدين شهريا مثل الحسابات المفروض تقديمها من المديريات الاربع وعدا ذلك تقدم مصلحة الجمارك كل سنة أشهر مجموعا في ٢٥ ابريل وفي ٢٥ اكتوبر أما السكة الحديد ولحققتها فتقدم حساب الستة شهور في ١٤ ابريل و ١٤ اكتوبر (مادة ٣٣)

تكليف مصالح
الجمارك والسكة
الحديد بتقديم
حساب لصندوق
الدين شهريا

(٣٤) - تعيين وعزل مستخدمى ادارة صندوق الدين وتسوية علاقته مع عملائه تكون بمعرفة مديري ادارة الصندوق (مادة ٣٤)

(٣٥) - مصاريف ادارة صندوق الدين من ثمن أدوات وكومسيونات وممرات عملائه ومصاريف الكاميو والسيكورتاه ونقل النقود وغيره تكون على طرف الخزينة ويعمل لها ميزانية سنوية بمعرفة قوميسيون صندوق الدين يتصدق عليها من مجلس النظارة

ونظارة المالية تعطى لإدارة الصندوق سلفة مستديمة بنسبة الجزء اللازم صرفه مباشرة من الصندوق من هذه المصاريف (مادة ٣٥)

يقدم قوميسون
صندوق الدين
تقرير اسنويا
عن اجرا آت
لا يجوز للحكومة
مقد أي سلفة
بغير اقرار صندوق
الدين

(٣٦) - قوميسون صندوق الدين يجب أن يعلن تقرير اسنويا عن اجرا آت ويقدم حسابا للجهة المنوط بها النظر والحكم في حسابات مصالح الحكومة (مادة ٣٦)

(٣٧) - لا يجوز للحكومة عقد أي سلفة جديدة مهما كان نوعها الا بموافقة رأي قوميسون الدين ومع ذلك يجوز لناظر المالية أن يأخذ بحساب جار مبلغا لا يتجاوز اثنين مليون جنيه مصري (مادة ٣٧)

(٣٨) - كوميسارية الدين باعتبار كونهم النائبين الشرعيين عن أرباب الدين العمومي لهم أن يقيموا أمام المحاكم المختلطة دعاويهم على ناظر المالية النائب عن نظارة المالية فيما يخص بتنفيذ النصوص المتعلقة بالإيرادات المخصصة للديون وبسعر فائدة الدين وبالضمانة المكلفة بها الحكومة وبالجملة بشأن كافة التعهدات المفروضة على الحكومة بمقتضى هذا القانون (مادة ٣٨)

(٣٩) - جميع أحكام الامرين الصادرين في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ و ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ المختصة بوظائف قوميسون الدين تبقى مرعية الاجراء اذالم تكن مخالفة لاحكام هذا القانون (مادة ٣٩)

أملك الدائرة
السنة والدائرة
الخاصة تكون
ملكاً للحكومة

(٤٠) - تكون ملكا للحكومة أملك الدائرة السنية والدائرة الخاصة بالمينة بالشروط المؤرخة في ١٢ يوليو سنة ١٨٧٧ أو في كشف الرهونات العقارية المسجلة بمقتضاها (مادة ٤٠)

املاك الدائرة
السنة مخصصة
لضمانة دونها
ولا يجوز الخبز
عليها

(٤١) - أملك الدائرة السنية والدائرة الخاصة مخصصة لضمانة دين الدائرة السنية العمومي فلا يجوز توقيع الخبز عليها لغاية تمام استهلاك الدين ولا يترتب على هذا التخصيص اخلال بمقتضيات الرهن العقاري المعطى بموجب العقد المؤرخ في ١٩ أغسطس سنة ١٨٧٨ كما أنه لا يجوز الخبز على إيراداتها ومحصولاتها الا بشأن الديون الخصوصية التي عقدتها الدائرة لإدارة أشغالها بعد كونتراو ١٢ يوليو سنة ١٨٧٧ (مادة ٤١)

(٤٢) - اثمان ما يباع من الدائرة السنية تخصص لاستهلاك دينها العمومي دون غيره (مادة ٤٢)

(٤٣) - تدفع الحكومة للدائرة السنية من أموال التصفية أربع مائة وخمسين ألف جنيه مصري لأفراغ ما بينهما من الحسابات والحقوق المتقدمة على سنة ١٨٨٠ فلا يعود

لأحدهما طرف الأخرى شئ من الحقوق المذكورة غير أنه يخصم من هذه القيمة ما يستحق على الدائرة من أموال أطيانها عن سنة ١٨٧٩ (مادة ٤٣)

(٤٤) - فائدة سندات دين الدائرة السنية تقررت بقيمة ٥ في المائة على القيمة الاسمية منها أربعة تكون مقررة ومضمونة بالإيرادات العمومية التي للحكومة تدفع على قسطين في ١٥ ابريل و ١٥ اكتوبر بعد تسليم الكوبونات أما الواحد في المائة فيكون فائدة تكميلية تدفع بوصول خصوصي في ١٥ ابريل عندما يوجد صافي إيرادات الدائرة أزيد من المبلغ اللازم لتسديد ٤ في المائة على القيمة الاسمية التي للسندات المتداولة فإذا وجدت زيادة ولكن أقل من قيمة ١ في المائة فالذي يصرف يكون بقدر مبلغ الزيادة فقط (مادة ٤٤)

(٤٥) - حذرا من أن صافي إيرادات الدائرة يوجد أحيانا غير كاف لسداد فائدة الدين بقيمة أربعة في المائة يلزم تكوين مال احتياطي بقيمة ٣٥٠,٠٠٠ جنيه مصري وهذا الاحتياطي يتكون من (١) مبلغ ١٨٠,٠٠٠ جنيه مصري يؤخذ من أصل ٤٥٠,٠٠٠ جنيه مصري الذي ستدفعه الحكومة (٢) مما يزيد في صافي إيرادات الدائرة بعد سداد الفائدة بقيمة ٥ في المائة وهذا الاحتياطي يشتري به سندات من سندات الديون وعند اللزوم يباع أو يرهن منها بقيمة كالة ما يلزم لوفاء الفائدة بعد اقرار ادارة مجلس الدائرة (مادة ٤٥ و مادة ٤٨)

(٤٦) - تدارك الدائرة بواسطة الاستقراض كالة المال الذي يلزم لسداد قسط الفائدة بمعدل ٤ في المائة عند استحقاق كل قسط وذلك عند ما توجد إيرادات السنة الحسابية مضافا اليها المال الاحتياطي غير كافية لذلك (مادة ٤٦)

(٤٧) - الفرق الناقص بين مجموع صافي إيرادات الدائرة مضافا اليه المال الاحتياطي وبين ما يلزم لسداد ٤ في المائة قيمة الفائدة بمقتضى الحساب الذي تقدمه الدائرة للحكومة في آخر كل سنة هذا تدفعه الحكومة في ظرف خمسة عشر يوما ولا يجرى مطالبة الدائرة بشئ من أموال أطيانها بالمديريات غير المرهونة ما لم تدفع الحكومة قيمة الفرق المذكور (مادة ٤٧)

الزام الحكومة
بسداد ملصاء
أن يلزم كالة
قيمة فائدة ديونها

(٤٨) - الفرق الزائد بين مجموع صافي إيرادات الدائرة بعد دفع الفوائد باعتبار ٥ في المائة وبعد تكوين المال الاحتياطي هذا يستعمل في استهلاك الدين (مادة ٤٨)

(٤٩) - الاستهلاك يكون بطريقة شراء سندات اذالم يزد سعرها عن ٨٠ في المائة أما اذا زاد فالاستهلاك يكون بطريقة القرعة والسداد يكون بقيمة ٨٠ في المائة (مادة ٤٩)
 (٥٠) - تشكل مصلحة الدائرة من ناظر عمومي ومجلس ادارة ومجلس أعلى (مادة ٥٠)
 (٥١) - يعين الناظر العمومي بأمر من الجانب الخديوي ويكون له اجراء التصرفات الادارية بالنقد والأتى ذكرها (مادة ٥١)

كيفية تشكيل
ادارة الدائرة السنوية

كيفية تشكيل
وأختصاصات
مجلس ادارة الدائرة
السنوية

(٥٢) - يتألف مجلس ادارة الدائرة من ناظر الدائرة ومن الاثنين المراقبين الاجانب ويختص به النظر فيما اذا كان أو لم يكن محصول صنف السكر السنوي يكفي لسداد ٥ في المائة عن الدين والاعلان قبل بخمسة عشر يوما عن استعداد الدائرة لدفع الكوبون وشراء سندات الدين للاستهلاك والاتفاق مع المالية على ارسال النقود للخارج ككيالات أو صرا والنظر أيضا في الاجراءات التي يترتب عليها مصاريف فوق العادة والتي يكون القصد منها ايجاد تصليحات أو تعديلات في كيفية الاستغلال والعرض عنها لسمو الخديو والنظر أيضا فيما يختص بالمبيعات والمشروعات (مادة ٥٢)

(٥٣) - ويختص مجلس ادارة الدائرة بالنظر في تعيين ورفع كبار موظفي الدائرة وفي تأجير الاطيان التي تكون أقل من ثلاثة آلاف فدان عن مدة لا تتجاوز ست سنين فلا يعتمد شئ من ذلك الا بعد التصديق من هذا المجلس

والمجلس أيضا التصريح للناظر العمومي بالمرافعة أمام المحاكم في الدفاع عن صوالح الدائرة وأن يحكم بنفسه في المسائل الادارية التي يرى لزوم توسطه فيها (مادة ٥٣)

(٥٤) - مراقبا الدائرة يعينان بأمر سمو الخديو ولكن ينتخبان بعرفة حكومتى بريطانيا العظمى وفرنسا وعند عدم حصول انتخابهما بعرفة الحكومتين المشار اليهما ينتخبهما سمو الخديو من كبار موظفي الدولتين مستخدمين كانوا أو متقاعدين (مادة ٥٤)

مجلس الدائرة الاعلى

(٥٥) - يتشكل مجلس الدائرة الاعلى من ناظر المالية والمراقبين العموميين بالمالية وأعضاء مجلس ادارة الدائرة وعند عدم وجود المراقبين العموميين يحل محلها مأمورا صندوق الدين اللذان من جنسيتها

ويختص بفحص الميزانية السنوية والافرار عليها وكذلك حساب الدائرة السنوى والتصريح بعقد السلف - واعتماد التأجيرات الزائدة عن حدود المخصص به لمجلس ادارة الدائرة واعتماد البيوع وفي هاتين الحالتين يلزم الاستحصال على تصديق مجلس النظر ويختص أيضا بتقدير المبلغ الذى لا يمكن تجاوزه في الحساب الجارى وتعيين نوع السندات اللازم شراؤها بالمال الاحتياطى (مادة ٥٥)

- (٥٦) - ويختص بالحكم في قرارات مجلس ادارة الدائرة التى يقدمها له أحد أعضاء المجلس (مادة ٥٦)
- (٥٧) - مراقبا الدائرة يعتبران نائبين شرعيين عن حاملى سندات دين الدائرة ويسوغ لهما بهذه الصفة المطالبة بتنفيذ تعهدات الحكومة للدائنين (مادة ٥٧)
- (٥٨) - سندات سلفة سنة ١٨٧٠ وبونات الدائرة التى لم يسبق استبدالها يسقط حق المطالبة بها اذ لم يجر تقديمها للاستبدال قبل أول ابريل سنة ١٨٨١ ولا يجوز اقامة دعاوى بشأنها (مادة ٥٨)
- (٥٩) - تطلب مصلحة الدائرة جميع السندات المستبدلة والمستهلكة ممن هى مودعة عندهم وتعطى لهم بها ايصالات (مادة ٥٩)
- (٦٠) - يسقط الحق فى مطالبة الدائرة بقيمة الكوبونات التى يمضى عليها خمس سنين بغير مطالبة من تاريخ استحقاقها وقيمة السندات التى تدخل فى قرعة الاستهلاك التى يمضى عليها خمس عشرة سنة بغير مطالبة وتعتبر هذه السنوات شمسية افرنكية (مادة ٦٠)
- (٦١) - دين الدائرة الخاصة تستبدل سندات بمعرفة المالية بسندات من دين الدائرة السنية باعتبار المائتين مائة محسبة عليها الفائتة من ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠ والسندات التى لاتقدم للاستبدال لغاية مارس سنة ١٨٨١ يسقط الحق فيها - وتدفع المالية للدائرة سنويا ٣٤,٠٠٠ جنيه مصرى قيمة قسط دين الدائرة الخاصة النصف فى أول ابريل والنصف الثانى فى أول اكتوبر والكوبون المستحق فى أول يناير سنة ١٨٨٠ يدفع من نقود التصفية لحاملى السندات عند تقديمها للاستبدال - أما فائدة الدين من أول يناير سنة ١٨٨٠ لغاية ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠ فتدفع من عموم ايرادات الحكومة على اعتبار خمسة فى المائة
- (٦٢) - الكونتراتو المبرم فى ١٢ يوليو سنة ١٨٧٧ بين المستر جوشن والموسيو جوير تبنى شروطه مربية الاجرام اذ امت لانتخالف هذا القانون

(فى الديون السائرة)

الديون السائرة

- (٦٣) - تصفية وتسوية الديون السائرة تكون من الاموال الآتى بيانها وهى
- (أ) الاموال الباقية من سلفة أملاك الميرى
- (ب) الاموال الباقية لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٩ فى خزائن النظارات والمديريات والمصالح غير المخصصة للدين

- (ج) - الزائدين دفعات المقابلة وموجود نقدية في صندوق الدين
- (د) - كل ما يمكن تحصيله من التأخرات لغاية سنة ١٨٧٩ في عموم المصالح والمديريات
- (هـ) - أثمان العقارات الجائز للحكومة التصرف فيها وهي الغير المرهونة والغير المخصصة للمنافع أو المصالح العمومية
- (و) - ما ينتج من تغيير البونات أو السندات التي تسلمت أو تسلم للخزينة من بعد أداء قيمتها على منطوق الاحكام الصادرة من المحاكم
- (ز) - من سندات الدين الممتاز المقرر اصدارها بقيمة ٥,٦٠٠,٢٠٥ جنيه مصري على مقتضى المادة ٦ من هذا القانون
- (ح) - الاموال الزائدة عن حاجة الديون المنتظمة من الزيادات التي توجد في المتحصلات عن المقدّر بالموازن وذلك فيما يختص بالحالة المنصوص عليها بالبند ٧٠ من هذا القانون (مادة ٦٣)
- (٦٤) - غير جائز الجز على العقارات المشار اليها بالفقرة الخامسة من المادة ٦٣ للصالح مداني تصفية الدين السائر لغاية ٣١ مارس سنة ١٨٨١ ولا تغيرهم من مداني الحكومة لغاية تمام التصفية (مادة ٦٤)
- (٦٥) - تؤخذ سلفة بقيمة ٦٥٠,٠٠٠ جنيه مصري لتصفية الدين السائر ويرهن للتأمين عليها كل أو بعض العقارات المشار اليها بالفقرة الخامسة من المادة ٦٣ وهذه العقارات يجوز بيعها وأثمانها تخصص لسداد هذه السلفة ولا يجوز الجز عليها الا بعد سداد قيمة السلفة أولغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ على الاكثر (مادة ٦٥)
- (٦٦) - الدين السائر اللازم تصفيته هو
- (أ) - الدين الناشئ من أحكام المحاكم في القضايا المقامة الآن على الحكومة
- (ب) - الدين الناشئ عن حقوق مكتسبة قبل أول يناير سنة ١٨٨٠ أقرت أو تقر عليها الحكومة في أثناء التصفية هذا ما عدا السلف العمومية المنعقدة في الخارج أو في القطار المصري (مادة ٦٦)
- (٦٧) - تدفع بتمامها نقد جميع المطلوبات الآتية ايضاحها وهي
- (أ) - التأخر من ويركو الاستانة
- (ب) - الديون المضمونة برهونات عقارية مسجلة قبل ٢ و ٣ فبراير سنة ١٨٧٩ على الاملاك المخصصة لضمان سلفة الاملاك الاميرية

(ج) - المتأخر من الماهيات والمعاشات والاجر

(د) - المبالغ المطلوبة من بيت المال وصندوق الائتام (راجع البند ٧٤)

(هـ) - المبالغ الموضوعة في خزانة الحكومة على سبيل الامانة (مادة ٦٧)

(٦٨) - ما عدا ما ذكر بالمادة السابقة من ديون الحكومة السائرة تكون تصفيتها باحتساب قيمتها الاصلية وما يلحقها من مصاريف وفوائد قانونية لغاية ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠ بالقيود المبينة في مادة ٧٤ والمواد التالية لها وتدفع منها نقدا كافة المبالغ التي من عشرين ليرة استرلينة (١,٩٥٠ غرشا) فأقل أما ما يزيد عن ذلك فيدفع منه نقدا بقيمة ٣٠ في المائة وتعطى بالباقي سندات الدين الممتاز محسوبة فائدتها من ابتداء ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠ ويراعى عدم اضافة فائدة على شئ من المبالغ التي تدفع نقدا (مادة ٦٨)

(٦٩) - الديون التي تنشأ من أحكام المحاكم في القضايا المقامة الآن بخصوص الحقوق المكتسبة قبل أول يناير سنة ١٨٨٠ تجرى تسويتها عن أصل قيمتها وما يتبعها من مصاريف وفوائد قانونية لغاية حلول استحقاق كوبون الدين الممتاز الذي يسبق تاريخ التسوية أما سدادها فيكون بدفع قيمة ٣٠ في المائة نقدا وتعطى بالباقي سندات من سندات الدين الممتاز باعتبار المائة مائة ويكون لها الحق في الكوبون الذي يكون جاري وقت التسوية ويستثنى من ذلك المبالغ التي تكون أقل من عشرين ليرة استرلينة (١,٩٥٠ غرشا) فانها تدفع نقدا ولا تحسب فائدة على كل ما يدفع نقدا (مادة ٦٩)

(٧٠) - الاموال المخصصة للديون السائرة يخصص منها بقيمة ٦٥٠,٠٠٠ جنيه اسمية من سندات الدين الممتاز لتسوية الديون المارذ كرها وان لم تكف فتكملها يكون من :

(١) - أملاك الحكومة التي تبقى بغير بيع من الاملاك المرهونة تأمينا على سلفة ٦٥٠,٠٠٠ جنيه مصري المصرح بعقدتها في مادة ٦٥ بعد تسديد السلفة المذكورة

(ب) - جميع أملاك الحكومة الاخرى الجائز ايجز عليها

(ج) - الاموال الزائدة في المتحصلات عن المقدّر بالموازين من المخصص لاستهلاك

الدين على الكيفية الواضحة في المادة ١٥ (مادة ٧٠)

(٧١) - قد تصدق على المطالبات الآتي بيانها لان الغرض منها كان تسوية بعض

ديون مرهونة برهونات أو امتيازات أو فسخ كونترات كانت معقودة بتوريد أصناف ولم

يجر تنفيذها بتمامها وهذه المطلوبات هي ١٠٩,٥٠٠ جنيه مصري باسم جرينفيلد وشركائه و ٣٩,٠٥٨ جنيه مصري باسم جورجى زورو وشركائه و ٧,٢١٦ جنيه مصري باسم اشيل باريزو و ١٣,٧٨٧ باسم كوبيل وجرسبرج وكريشاوم و ٦٣,٢٧٥ باسم رمنتون و ٢٣,٤٠٠ جنيه مصري باسم اريسترونج و ١٩٣,٩٩١ جنيه مصري باسم يانوفه و ٧٢,٢٩٧ باسم اخوان روسو المجلة ٨٢٢,٦٢٤ (مادة ٧١)

(٧٢) - تعطى سندات من سندات الدين الممتاز باعتبار المائة مائة بقيمة مبلغ ٢٩٠,٩٧٩ جنيه مصري بالديون الاوقاف عن المطلوبه وبقيمة ١٣,٣٤٣ جنيه مصري بالديون المكتاتب الاهلية عن المطلوب لها - أما المطلوب لاربابه من صندوق الائتم فيضاف اليه فائدة باعتبار ٤ في المائة وبصرف نقدا إمامن موجودات الصندوق أو من أموال التصفية (مادة ٧٢)

(٧٣) - الدائنون الحاصلون على أحكام من المحاكم وعملت تسويات خصوصية لحقوقهم تدون في مادتي ٦٧ و ٧٢ يكون لهم حرية الخيار للتسلك بتلك التسويات أو للعاملة بمقتضى المادتين ٦٨ و ٦٩ (مادة ٧٣)

(٧٤) - الحوالات التي بأيدي بعض الدائنين على مخصصات الخديو السابق والاحكام الصادرة من المحاكم تأييدا لحقوق البعض يجب اربابها الى طلب اعتبارهم في جملة مداني الحكومة ويعاملون في حقوقهم بمقتضى المادتين ٦٨ و ٦٩ ولهم اعلان ما يقصدونه في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ صدور هذا القانون إما برغبتهم اعتبارهم كدائني الحكومة أو برغبتهم في التسلك بمسنداتهم وأحكامهم على أن لا يكون لهم حق الرجوع على الحكومة بشئ من الحقوق إذا لم تكف الرهونات لوفاء كل مالهم ومن يريد الانضمام لدائني الحكومة فحقوقيه في الرهونات تنتقل للحكومة (مادة ٧٤)

(٧٥) - تستبعد من ديون الحكومة المتأخرات المطلوبة عن سنة ١٨٧٨ من مخصصات دولتا اسمعيل باشا الخديو السابق وأصحاب الدولة والدنه والاميرات كريماته والامراء أنجاله وزوجاتهم وأولادهم والاميرات كريماته وأزواجهن وأولادهن ويتجاوز لهم عما عليهم أو على دوائرهم من الاموال والهوائد المتأخرة لغاية أول يناير سنة ١٨٧٩ - ويخصص من أموال التصفية ٢٥٥,٠٠٠ جنيه لتسوية الديون المطلوبة من العائلة الخديوية عدا المنصوص عنها بالمادة ٧٤ ونظارة المالية تجري في التوزيع على الغرباء بمجري القانون المعمول به في المحاكم المختلطة (مادة ٧٥)

(٧٦) - يخصص من أموال التصفية ١٢٧,٨١٦ جنيهًا مصريًا لصرف المتأخر عن سنة ١٨٧٩ من مخصصات أعضاء العائلة الخديوية المذكورين في المادة السابقة (مادة ٧٦)

(٧٧) - باقى أعضاء العائلة الخديوية تصرف لهم مخصصاتهم بتمامها عن سنة ١٨٧٩ أما المتأخر لغاية سنة ١٨٧٨ فيدخل في المعاملة تحت حكم المادة ٦٨ (مادة ٧٧)

(٧٨) - المرتب السنوى المقرر لدولتو البرنس حليم باشا بقيمة ٦٥,٠٠٠ ليرة استرلينه قد جرى تنزيله الى ١٥,٠٠٠ جنيه من ابتداء أول يناير سنة ١٨٨٠ بالتطبيق للامر العالى الصادر فى ٢١ يناير سنة ١٨٨٠ وهذا المرتب غير جائز تحويله ولا توقيع الجز عليه وقد عييت من دفاتر الحكومة بونات الخزينة المعبر عنها ببونات حليم المحررة من المالية فى ٢ اكتوبر سنة ١٨٧٠ (٧ رجب سنة ١٢٨٧) ومنمرة من غرة ٢٣ ومايتلوها من التبرغاية غمرة ٨٠ قيمة كل منها ٣٠,٠٠٠ ليرة استرلينه استحقاق ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ والسنوات التالية لها فى ١١ يناير و ١١ يوليو ولا تدفع قيمة أى بون منها فى أى يد وجدت (مادة ٧٨)

نسوية مرتبات
البرنس حليم باشا

(٧٩) - يدرج فى جملة الدين السائر ١٥٠,٠٠٠ ليرة استرلينه قيمة الخمس بونات التى استحققت من ١١ يناير سنة ١٨٨٠ لغاية ١١ يناير سنة ١٨٨٢ لاسم البرنس حليم باشا مع احتمال بيعها قبل حلول ميعادها وتدخل فى التسوية تحت حكم المادة ٦٨ وذلك علاوة على المرتب السنوى (مادة ٧٩)

(٨٠) - تعود للبرنس حليم باشا حقوقه فى التركات التى تؤول اليه من ابتداء أول يناير سنة ١٨٨٠ ويبطل التنازل السابق صدور منه عنها فى الشروط المبرمة بينه وبين اسمعيل باشا الخديوى فى ١١ يوليو سنة ١٨٧٠ (مادة ٨٠)

(٨١) - يلغى القيد المثبوت فى نفس الكونتراتو المؤرخ ١١ يوليو سنة ١٨٧٠ الذى بمقتضاه تنازل البرنس حليم باشا عن طلب أى مرتب له أو لاولاده بعد استحقاق القسط الاخير من الاقساط السنوية التى عبرة كل منها ١٥,٠٠٠ جنيه مصرى المدونة فى بند ٧٨ (مادة ٨١)

(٨٢) - تتعهد الحكومة بجماعلى تركه اسمعيل صديق باشا من الديون المعترف بها والتى يحتمل أن تنشأ من الدعاوى المقامة عليها الآن فتدفع الحكومة هذه الديون بتمامها

تركة اسمعيل
صديق باشا وديونها

ولا يبيح للحكومة ولا لفرقة ولا مستحقها مطالبة بعضهم بعضاً بشئ ولا طلب عمل حسابات ولا إقامة دعاوى ولا استرداد شئ مما بأي سبب كان وهذه الديون هي

أولاً - ديون مشبوتة أمام المحاكم الشرعية ولا يتبعها شئ من المصاريف ولا القوائد ومجموعها ٦٢٨٠ جنيناً مصرياً تتكون من (١) ٤٦٨٤ جنيناً باسم مصطفى صديق باشا (٢) ٧٧٦ جنيناً باسم فريدة هانم (٣) ٣٢٩ جنيناً باسم سان موريس (٤) ٢٦٥ جنيناً باسم روشن (٥) ١٠٧ جنيناً باسم كورنكو (٦) ١١٩ جنيناً باسم محمد افندي بروتو

ثانياً - ديون مشبوتة أمام المحاكم المختلطة تحبب عليها الفائدة لغاية تمام سدادها ويتبعها المصاريف ومجموع هذه الديون ٣٠٠٩٩ جنيناً مصرياً تتكون من (١) ٢٦٣٢٥ جنيناً لبنك الانجولوا جسيان عن حسابه لغاية فبراير سنة ١٨٨٠ (٢) ٢٣٤٥ جنيناً باسم البارون ايساوردنس (٣) ٥٢٣ جنيناً باسم اخوان شيلان (٤) ٦٣٤ جنيناً باسم ادوار كبراره (٥) ١٨٨ جنيناً باسم شركة فيفيل (٦) ٨٤ جنيناً باسم أوريك

ثالثاً - دعاوى متنازع فيها وهي (١) دعوى عائده وشركائهم عن فرق ثمن بونات يدعون شراءها لذمة اسمعيل باشا (٢) عائده وشركائهم عن رأس مال يدعون أنه تعهده ولم يقيم بوفائه (٣) دعوى السيد حسن موسى العفاد عن سلفة يدعى أنه أقرضها له نقدية (٤) دعوى مارتيلي عن أشغال وأشياء أخرى أجرى توريداتها اليه (٥) دعوى يوسف كحيل عن دين محمول اليه

رابعاً - أجرة محام (مادة ٨٢)

(٨٣) - انه بنسوية ودفع الديون بالقيود والشروط المدونة في هذا القانون تصبح ذمة الحكومة ومصالحها بريئة براءة كلية وقطعية من جهة مدايني التصفية ومن يقوم مقامهم مهما كان مالهم من أوجه الاولوية من غير احتياج لعمل حسابات أخرى أو إقامة دعاوى أو للطالبة بحقوق أو استرداد من كلا الطرفين فيما يختص بالحقوق المكتسبة قبل سنة ١٨٨٠ ويتنازل على ذلك فالمدانيون الذين يستولون على حقوقهم يجب الاستحصال منهم على اقرارات كتابية بقبولهم شطب ومحو أي رهن عقارى وغيره من الحقوق التي تكون قد سجلت لصالحهم على أملاك الحكومة واذا لم يقدموا هذه الاقرارات فالمحاكم تأمر بمحوها وإبطالها ويعمل كذلك في حق الاجراءات القضائية والتنفيذية التي يكون اجراءها

أو يجبرها بعض مدايني التصفية ضد الحكومة قبل أو بعد نشر هذا القانون - وذلك
لايمس الحقوق العينية المكتسبة بمقتضى تسجيل رهونات عقارية علمت باتفاق الطرفين
أما مصاريف التسجيل أو المحو فتكون على طرف التصفية (مادة ٨٣)

(٨٤) - أملاك الحكومة الميينة في الامر العالى الصادر في ١٦ جونيو
سنة ١٨٨٠ تعتبر في جلة الاملاك الاميرية العمومية الغير الجائز توقيع الحجز عليها
أو امتلاكها بمضى المدة الطويلة غير أن سرايى النيا والروضة يبقيان في جلة الاملاك
المخصصة لضمان دين الدائرة السنية بمقتضى بند ٤١ - أما الحقوق المكتسبة بمقتضى
رهونات مسجلة على الاملاك المذكورة قبل نشر كريتو ١٦ جونيو سنة ١٨٨٠
فتكون مرعية ولا يجوز بيع تلك العقارات الا اذا صدر كريتو بادخالها ضمن
العقارات الجائز للحكومة التصرف فيها (مادة ٨٤)

(٨٥) - حقوق الحكومة طرف مدايني التصفية يجب خصمها بمالمهم من الديون
بغير اخلال بالمقاصات الخصوصية المنصوص عنها بهذا القانون (مادة ٨٥)
(٨٦) - من تاريخ نشر هذا القانون لا يقبل من أى شخص كان اقامة دعوى على
الحكومة أمام أية محكمة ولا ي سبب كان وبأية صورة كانت عن شئ من الحقوق المكتسبة
قبل أول يناير سنة ١٨٨٠ مالم تكن الدعوى بشأن منازعة في تحديد قيمة الديون
المنصوص عنها في مادة ٦٦ وبالقيد الميينة في مادة ٦٧ والمواد التالية لها
(مادة ٨٦)

(٨٧) - تأييد الغاء المقابلة قطعاً بالتصريح الميينة بالمادة الخامسة من الامر العالى
الصادر في ٦ يناير سنة ١٨٨٠ والغاء المادة الثالثة من الامر المشار اليه وهو
(تنزيل جزء من الضرائب لمن دفعوا المقابلة بتمامها أو جزء منها على نسبة ما دفعه كل منهم
وذلك عند اتمام الاعمال التاربعية)

مالكو الاطيان المقيدة أسماءهم بدفاتر الاموال عليهم أن يثبتوا حقوقهم فيما دفعوه من
المقابلة بطلب يقدمونه كتابة أو شفاه قبل أول يناير سنة ١٨٨١ للديرين أو المأمورين
المنوطين من طرف ناظر المالية ويتحصلون على وصل بذلك ودفعات المقابلة التي تثبت
صحتها تعطى حقاً في التعويض للاشخاص الذين يكونون مالكين للاطيان في وقت اجراء
التسوية (مادة ٨٧)

(٨٨) - بعدمضى الميعاد المحدد لتقديم الطلبات يعتبر الطالبون مداينين وتعمل
حساباتهم الشخصية أولاً في قيمة ما دفع على أطيانهم من المقابلة سواء كانت منهم أو من

السرايات
والاماكن التي
دخلت في ملك
الحكومة غير جائز
الحجز عليها وسراي
النياوسراي والروضة
دخلتا في ضمانه
ديون الدائرة السنية

عدم جواز اقامة
دعوى على الحكومة
من حقوق قبل
سنة ١٨٨٠ غير
المنصوص عليها
في المادة ٦٦

تأييد الغاء المقابلة

تسوية المقابلة

المالكين السابقين لها ثانيا في فائدة بقيمة ؛ في المائة على جميع مادفعوه ويعتبرون كذلك مدينين أولا في قيمة الامتياز الذي كان قد خصم من أموال أطيانهم في تطير دفع المقابلة ثانيا فيما عساه أن يكون باقيا عليهم من الاموال والرسوم من أى نوع كانت والديون المطلوبة للحكومة قبل أول يناير سنة ١٨٨٠ ثالثا في فائدة قيمتها ؛ في المائة على الامتياز وبقياء الاموال والرسوم والديون المطلوبة منهم

ولا يدخل في مال المقابلة المدفوع حقيقة قيمة بونات الخزينة أو الرجوع غير الحقيقية التي حسبت في جملة تسديدات المقابلة وكذلك المبالغ التي تكون قيدت بأوامر عالية ولم يعقبها تسديد

والباقي بعد ذلك كله يكون هو صافي مطلوب كل من أصحاب الحقوق ويكون أساسا لتوزيع التعويض (مادة ٨٨)

(٨٩) - يخصص سنويا للتعويض عن صافي المقابلة ١٥٠,٠٠٠ جنيه مصري من زيادات الإيرادات المخصصة للديون بمقتضى المادة ١٦ من هذا القانون اعتبارا من أول يوليو سنة ١٨٨٠ وهذا المبلغ يجري توزيعه على مالكي الاطيان أقساطا سنوية بنسبة ما يبقى لكل منهم من المقابلة وإذا عاق اتمام التسوية حتى لم يتيسر خصم نصف سنوية سنة ١٨٨٠ من أموال السنة الجارية فيصير احتساب ذلك للمولين في سنة ١٨٨١ (مادة ٨٩)

(٩٠) - أقساط المقابلة يستمر سدادها مدة خمسين سنة ويخصص لحسابها في كل بلد قدر مستقل يدرج به حساب خاص لكل من أرباب الحقوق تتوضعه قيمة الاقساط على التوالي والقسم التابعة له وبيان الاطيان وجباضها وضرائبها والاطيان التي تنتقل ملكيتها يتبعها ما يخصها من المقابلة (مادة ٩٠)

(٩١) - عند اتمام أعمال التاريع العمومي وحصر الاطيان وتوزيع الضرائب يلاحظ عدم الاخلال بأقساط المقابلة السنوية (مادة ٩١)

(٩٢) - يعطى لكل من ذوى الحقوق شهادة بقيمة قسط المقابلة السنوى وهكذا عند انتقال الملكية تعطى شهادة للمالك الجديد والا قساط السنوية تنقيد في الأوراد وتخصم سنويا كدفعة مقبوضة من أصل أموال الاطيان في الميعاد الذي تحدده المالية - أما أقساط المقابلة التي تخص المديرين المخصصة للدين العمومي فانه يجب سداد قيمتها سنويا الى صندوق الدين العمومي على قسطين أحدهما في ٢٦ ابريل والثاني في ٢٦ أكتوبر (مادة ٩٢)

(٩٣) - نظارة المالية تضع لائحة لتسوية حسابات تعويض المقابلة وتعرض لمجلس
النظار للتصديق عليها (مادة ٩٣)

(٩٤) - مصاريف أعمال التصفية تؤخذ من ٤ يوم موجودات التصفية
(مادة ٩٤)

(٩٥) - بعد تمام تسديد الديون السائرة فالأموال التي تزيد عن المخصص للتصفية
يجرى توزيعها للصندوق الدين العمومي وتخصيصها لاستهلاك الدين الموحد (مادة ٩٥)

(٩٦) - قبل ٣١ مارس من كل سنة تقدم نظارة المالية لسماو الخديو حسابا عن
أعمال التصفية لغاية ٣١ مارس من السنة الماضية وهذه الحسابات تنشر في جريدة
المونيتير ايجسيان (مادة ٩٦)

(٩٧) - لا يترتب على هذا القانون الاخلال بأى شئ من الشروط المبرمة
في ١٤ ابريل سنة ١٨٨٠ بين الحكومة وبين عاقدى سلفة الاملاك الاميرية وبمقتضى
هذه الشروط ايرادات مديرية قنا مخصصة بوجه الاحتياط لضمانة السلفة المذكورة
(مادة ٩٧)

(٩٨) - ينشر هذا القانون في جريدة المونيتير ايجسيان ويكون مرعى الاجراء
من تاريخ نشره ولو كان هناك نصوص مغايرة في القوانين أو اللوائح أو الاوامر السابقة
أو العوائد المتبعة (مادة ٩٨)

(٩٩) على نظار الحكومة تنفيذ هذا القانون

وفي ١٣ فبراير سنة ١٨٨٣ قررت الحكومة قفل تصفية صندوق الإيتام نهائيا
لغاية ١٥ مارس سنة ١٨٨٣ (٦ جادى الأولى سنة ١٣٠٣) فلا تقبل طلبات بعد
ذلك التاريخ ضد تصفية الصندوق

وفي ١٥ مارس سنة ١٨٨٣ قرر مجلس النظار منع قبول طلبات جديدة عن شئ
من الدين السائر المنصوص عنه بالمادة (٦٦) من قانون التصفية أما ما سبق تقديمه من
الطلبات فيجوز في شأنه مقتضى القانون

وفي ٢ ابريل سنة ١٨٨٣ صدر قرار مجلس النظار من جهة المطالبات التي جرى
حصرها بالتصفية بمقتضى الفقرة الثانية من المادة (٦٦) من قانون التصفية مقتضا
اعلان أربابها بأنهم ان لم يقدموا في ظرف ستة شهور من تاريخ اعلانهم مالدبهم من
المستندات المثبتة لحقوقهم ويطلبون تسويتها لحقوقهم تسقط ماعدا الديون المنظورة

تحديد ميعاد ستة
شهور لتقديم
الطلبات من
الدين المنصوص
عنها بنند ٦٦
من قانون التصفية

بشأنها قضيا أمام المحاكم وكذلك الديون التي تقدمت عنها الطلبات ولكن لم تتم تسويتها والديون التي بعد تسويتها كان تأجل صرف قيمتها

إقامة المحجمن
بعض الدول على
الحكومة بسبب
توقيف استهلاك
الدين

وفي أوائل سنة ١٨٨٤ كانت الحكومة قد أوقفت استهلاك الدين والسبب في ذلك أن حوادث الثورة العسكرية العراقية التي حصلت في سنة ١٨٨٢ ونقصان النيل عن درجة فيضائه الاعتيادية سبب ذلك أحدث تأثيرا سيئا في أحوال البلاد وفي مالية الحكومة فحصل عجز في الميزانية استمر لغاية سنة ١٨٨٤ وترتب على ذلك التوقيف إقامة المحجة على الحكومة من حكومات روسيا وفرنسا والنمسا وإيطاليا

إعادة استهلاك
الدين كما كان

وفي ٤ أكتوبر سنة ١٨٨٤ أجابت الحكومة على اعتراضاتها بالوعود إلى الرجوع لاستمرار استهلاك الدين - وفي ١٦ أكتوبر عادت فكتبت الحكومة إليها بأنها في ١٥ أكتوبر ابتدأت فعلا بعبادة استهلاك الدين - وفي ٢٥ أكتوبر كتبت ثانية بأنها قد آتت وعدها بنجاسة لاستهلاك الدين

مشروع الحكومة
في عقد قرض
جديد بقيمة ٩
ملايين ليرة فضمما
الدولة وهو المشهور
بالقرض المضمون

وقد رأت الحكومة نفسها مضطرة للقيام بدفع التعويضات لاربها عن الخسائر التي نتجت بأفعال الثورة العسكرية ومضطرة أيضا لتسوية المعجزات التي كانت قد طرأت على ميزانية الإيرادات ولإجراء أعمال ذات منفعة عمومية في إصلاح حالة الري والاستبدال ما يمكن استبداله من المعاشات والمرتبات التي تنمو من سنة لآخرى ولا بد لذلك كله من عقد قرض جديد بقيمة لا تنقص عن ٩ ملايين جنيه إنكليزي فحصلت على إقرار الخضره السلطانية وانفتحت مع دول بريطانيا العظمى والروسيات والمانيات وفرنسا وأستراليا وإيطاليا على أن تتعهد هذه الدول بضمانة هذه السلفة - وفي ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ عمل مشروع الاتفاق على عقدها بين معتمدى هذه الدول وبين سعادة بلوم باشا وكيل المالية يومئذ بصفته مندوبا معتمدا من قبل الحكومة

إيقاف ٥ في المائة
من مجموع فائدة
الدين حتى يصدر
تعديل قانون التصفية

وفي ١٢ أبريل سنة ١٨٨٥ صدر أمر عال بإيقاف ٥ في المائة من فائدة الدين التي تستحق في ١٥ أبريل وأول مايو وأول يونيو ذلك إلى أن يصدر أمر آخر بتعديل قانون التصفية

وفي ٢٥ يوليو سنة ١٨٨٥ تصدق نهائيا على عقد سلفة التسعة ملايين جنيه إنكليزي بفائدة سنوية لا تتجاوز $\frac{1}{3}$ في المائة

التصديق نهائيا
على عقد السلفة
وتعديل بعض أحكام
قانون التصفية

وفي ٢٧ يوليو سنة ١٨٨٥ صدر الأمر العالي بعقد السلفة التي هي بقيمة ٨,٧٧٥,٠٠٠ جنيه بفائدة سنوية لا تزيد عن $\frac{1}{3}$ في المائة وقد تضمن أمورا أخرى عدت تعديلا لقانون التصفية وها هو مضمون الأمر المشار إليه

أولا - ان مجموع الفائدة السنوية على هذه السلفة المقدر بقيمة ٣١٥,٠٠٠ جنيه انكليزى أى ٣٠٧,١٢٥ جنيهامصريا هذا يؤخذ سنويا من الإيرادات المخصصة للدين الممتاز والدين الموحد ويبدأ بسداد الفائدة كل ستة شهور في أول كل من شهرى مارس وسبتمبر سنويا بعد أن ينشر في الجريدة الرسمية من مديري صندوق الدين بإيضاح حالة الإيرادات المخصصة لسداد هذه السلفة والذي يزيد بعد ذلك يستعمل للاستهلاك بطريقة شراء سندات من سنداتهما بالسعر الجارى في السوق واذا كان سعر السوق زائدا عن المائة مائة فيقترح على سندات الاستهلاك وهذا معناه طبعا ان السندات التى تصيبها قرعة الاستهلاك تدفع قيمتها من النقود المخصصة للاستهلاك المارذ كرها ثم يحصل اعدامها

تخصيص المال
اللازم لاستهلاك
هذا القرض

طريقة استهلاك
هذا القرض

ثانيا - أنه بعد أداء كافة المطالبات التى عقدت هذه السلفة للقيام بسدادها ان زاد شئ من أصل مال السلفة يجرى استعماله فى شراء سندات من سنداتهما واعدامها

استعمال ما رجا
يزيد من رأس مال
السلفة الجديدة
فى استهلاكها

ثالثا - انه فى سنة ١٨٨٥ وسنة ١٨٨٦ عند دفع كوبونات الفائدة لحاملى سندات الدين الموحد والدين الممتاز يجب أن يحجز ٥ فى المائة من قيمة الكوبونات بصفة رسم وتعطى بذلك شهادات لارباعها واذا ارتأت الحكومة لزوم الاستمرار على ذلك الحجز بعد سنة ١٨٨٦ فذلك لا يكون الا بعد عقد قومسيون دولى مثل قانون التصفية للنظر فى توزيع إيرادات القطر توزيعا جديدا

حجزه فى المائة
من مجموع الفائدة
بصفة رسم مؤقتا

رابعا - انه فى سنة ١٨٨٥ وسنة ١٨٨٦ اذا طلب من الحكومة تكميل شئ من عجز إيرادات الدائرة السنية والدومين فيجرى مفعول حجز الخمسة فى المائة أيضا من كامل فائدة دين المصلحين بشرط أن مجموع الخمسة فى المائة لا يزيد عن قيمة العجز الذى يطلب من الحكومة سداده

تحديد مصروفات
الحكومة وطريقة
استعمال ما يزيد
فى الإيرادات بعد
المصروفات وفوائد
الدين

خامسا - ان إيرادات المديرين والمصالح المخصصة للدين العمومى بعد أن يؤخذ منها أولا ٣٠٧,١٢٥ جنيه التى تخصصت للسلفة الجديدة وثانيا قيمة فائدة الدين الممتاز بحساب ٥ فى المائة وثالثا قيمة فائدة الدين الموحد بحساب ٤ فى المائة اذا زاد شئ فيها انضم الى إيرادات بقية المديرين والمصالح غير المخصصة للدين وبعد أن يؤخذ من مجموع ذلك أولا مصاريف الحكومة المقررة بقيمة ٥,٢٣٧,٠٠٠ جنيه ثانيا ما عساه أن يلزم لمصروفات السكة الحديد بزيادة على ٥٥٠,٠٠٠ جنيه المقررة لها الداخلة فى تكوين

تحديد مصروفات
السكة الحد يد
بقية ٤٥ في المائة
من مجموع ايراداتها

كيفية توزيع
الزيادات التي توجد
في الايرادات

تحديد ميعاد ٢٥
اكتوبر لقطع
حساب الزيادات
سنوياً

سقوط الحق في
الدون السائرة التي
لا تحصل المطالبة
بها قبل أول يناير
سنة ١٨٨٦
سندات الدون
المخصصة لسداد
دون التصفية
وما يجري فيها
الترخيص لناظر
المالية بفتح حساب
جار بقيمة مليون
جنيه

عدم الاباحة
للمحاكم المختلطة
في تقرير الدومى
الرفوعة على
الحكومة من
صندوق الدين في
سنة ١٨٨٤

٥٠٠٠٠٠ ٢٣٧٠ جنيهه بشرط أن مجموع الاصل والكافة لا يزيد عن قيمة ٤٥ في المائة من مجموع ايراداتها ، فالثاقمة ما عساه أن يطلب لسداد العجز المحتمل حصوله في ايراد مصلىحى الدائرة السنية والدومين اذا زاد شئ في مجموع الايرادات فيجوز ان يورد له صندوق الدين واذا كان ذلك المجموع لا يكتفى فعلى صندوق الدين أن يئدى كماله الا لازم

سادسا - ان الزيادات التي توجد في الايرادات بالكيفية المأز ذكرها بحساب سنة ١٨٨٥ وسنة ١٨٨٦ تبقى كبلغ احتياطي في صندوق الدين لغاية ١٥ ابريل سنة ١٨٨٧ وحينئذ يجري توزيعها بين حاملي شهادات الخمسة في المائة السابق خصمها من الكوبونات واذا زاد شئ بعد ذلك يجري تخصيصه لسداد الاستقطاع الحاصل الذي هو بقية نصف في المائة على فوائد أسهم قنال السويس أما اذا لم تكف فيتخصص ذلك زيادات السنوات التالية وان كل ما لم يستعمل في تلك التسديدات من الزيادات المذكورة يعطى منه قيمة النصف لميزانية مصروفات الادارة وقيمة النصف الآخر لميزانية الاستهلاك التي يجب أن يتخصص منها ٩٠,٠٠٠ جنيه انكليزى أى ٨٧,٧٥٠ جنيه مصرى بالاستعماله في استهلاك هذه السلفة المضمونة ويتخصص الباقي لاستهلاك الدون الأخرى

سابعا - وأن قطع حساب هذه الزيادات في كل سنة يكون في ٢٥ اكتوبر

ثامنا - وأن الدون السائرة المنصوص عنها بالمادة ٦٦ من قانون التصفية هذه يسقط حق المطالبة بها اذا لم تحصل هذه المطالبة قبل أول يناير سنة ١٨٨٦

تاسعا - وأن السندات المودعة في صندوق الدين من سندات الدين الموحد والدين الممتاز التي هي من حقوق التصفية يجب أن تسدد منها قيمة الباقي على التصفية من الدون والذي يزيد من تلك السندات يستعمل للساعدة في سداد الطلبات التي لاجلها جرى عقد قرض هذه السلفة الاخيرة أو في شراء سندات من سندات الدون واعدادها

عاشرا - وأن الترخيص المفوض لناظر المالية بموجب المادة (٣٧) من قانون التصفية باستقراض نفود بحساب جار قد تحددت قيمته بمليون جنيه مصرى

حادى عشر - وأن المحاكم المختلطة لا تنظر في الدعوى المرفوعة من مأمورى صندوق الدين العمومى على الحكومة ورئيس مجلس النظار وناظر المالية والمديرين ورؤساء المصالح المختصة ايراداتها لسداد الدون بصفتهم الرسمية والشخصية لتكليفهم بسداد المبالغ المخصصة للاستهلاك التي يكون قد جرى توريد بها مباشرة لخزينة المالية في شهرى سبتمبر واكتوبر سنة ١٨٨٤

وفى ٢٨ يوليو سنة ١٨٨٥ صدر أمر عال آخر بقرير سندات هذه السلفة وتقدير فائدها السنوية بقيمة ٣ فى المائة فقط وبأن الاكتاب عليها يكون فى ٣٠ يوليو سنة ١٨٨٥ بلوندره وباريس وفرانكفورت على معدل ٩٥ ليرة ونصف ليرة نقدية عن كل مائة ليرة قيمة اسمية تحسب عليها الفائدة من أول جونيوس سنة ١٨٨٥

النصر على الاكتاب
على السلفة الجديدة
المقدمة بقرير
فى المائة

وفى شهر مايو سنة ١٨٨٦ رفع ناظر المالية تقريراً للجناب الخديوى عن حالة الديون السائرة عملاً بالمادة ٩٦ من قانون التصفية أوضح فيه أن هذه الديون بعد أن كانت لغاية سنة ١٨٧٩ ١٨٧٤, ٨٧٤, ٠٦٠, ١٢, ١٣, ١٣, ٤٧٠, ٧٧٦, ١٨٨٥ جنبها تسدد منها لغاية سنة ١٨٨٥ ١٨٨٥, ٠٠٣, ٣٢٦, ١٣, ١٤, ٧٧٣, ١٤, ١٤, ٧٧٣ جنبها وأن للتصفية فى صندوق الدين ما قيمته ٥١٧, ٨٩٦, ٥١٧ جنبها

لثبينة حساب
التصفية لغاية
سنة ١٨٨٥

وفى ٢٢ جونيوس سنة ١٨٨٦ صدر أمر عال من جهة الاموال التى توجد فى صندوق الدين من أصل السلفة الجديدة والتى تكون من زيادة الإيرادات المخصصة للدين بالكيفية المشار إليها فى ذكره ٢٧ يوليو سنة ١٨٨٥ والاموال التى توجد فى صندوق الدين وتكون غير لازمة من ذات الاموال المخصصة لسداد الديون - هذه كلها قد ترخص لصندوق الدين باستغلالها بالفائدة على الطريقة التى يحصل الاتفاق عليها مع نظارة المالية وأن لا تسرى أحكام القانون المصرى العمومى على صندوق الدين فيما يخص بالسندات التى يجرى رهنها به من طرف المستلفين تأميناً على النقود التى يجرى استغلالها بالقطر المصرى وأن لا يلتفت لاي حيز أو عمانية أو معارضة تحصل من أرباب السندات أو من غيرهم فيجوز لصندوق الدين أن يبيع كل أو بعض السندات المرهونة - وأن فوائد استغلال هذه الاموال يجرى ضمها الى الزيادات المحدث عنها بد كريتو ٢٧ يوليو سنة ١٨٨٥ وتستعمل فى ذات الشئون المخصص لها استعمال الزيادات

الترخيص لصندوق
الدين باستغلال النقود
بالفائدة على حدود
واضحة

وفى ٢٢ جونيوس سنة ١٨٨٦ صدر أمر عال آخر بعدم قبول أى معارضة فى دفع قيمة كوبونات الدين أو فى سداد قيمة سندات الدين ومع ذلك يجوز للصالح أو البنوك المنكفة بتسديدات السلف اذا ثبت لديهم فقدان أو سرقة السندات أو الكوبونات المذكورة أن توجهل مؤقتاً دفع قيمتها

وفى ١٢ ابريل سنة ١٨٨٧ صدر أمر عال بأن تدفع فى برلين كوبونات الدين الممتاز والدين الموحد بالعمل الذهب وأن كوبونات ١٥ ابريل وأول مايو تدفع بسفر الكامبيو ٢٠ مارك و ٣٤ بفينج عن كل جنيه انكليزى

وفي ١٤ يوليو سنة ١٨٨٧ صدر أمر عال بالترخيص لصندوق الدين بأنه بالاتحاد مع ناظر المالية يحدد سعر الكامبيو بالعملة الفرنسية والالمانية لكوبونات وسندات الدين الموحد والدين الممتاز الجاري دفعها في باريس وبرلين بشرط أن لا يزيد سعر الكامبيو عن قيمة الليرة الانكليزية ولا ينقص عن قيمة الخمسة وعشرين فرنكا أو العشرين ماركا و ٢٥ بفنيغ والترخيص للصندوق بتحديد سعر الكامبيو بالاتفاق مع ناظر المالية اذا تعينت بلاد أخرى للدفع فيها

نفقات الاعمال
التي كانت تعمل
بالمونة

وفي ٢ ابريل سنة ١٨٨٨ صدر أمر عال جاء به ضمنا تخصيص متحصلات بدل العونة في سنة ١٨٨٨ مع تخصيص ٢٥٠,٠٠٠ جنيه أخرى للاعمال المعتاد اجراؤها بالعونة وأن مجموع المبلغين يضاف على ميزانية كل سنة لتكون ميزانية نظارة الاشغال بقدر الميزانية التي تقررت لها سنة ١٨٨٧ وان صندوق الدين يراجع سندات صرف ما يصرف على ميزانية الاشغال ليتحقق من انها صرفت للغرض المعينة هي به

تنازل الحكومة
للعائلة الخديوية
من أملاك الأستانة
والقصر العالي
وسراى الجزيرة

وفي ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٨ صدر أمر عال بالتصديق على الوفاق المبرم بين الحكومة وبين الخديو الاسبق اسمعيل باشا والامراء والاميرات أنجاله وحليلاته بصفة تسوية نهائية لما كان قائما بينهم وبين الحكومة من القضايا والدعاوى والمطالبات وقد تضمن ذلك الوفاق (أولا) تنازل الحكومة للعائلة الخديوية عن سراى ارمرجان وباقي الاملاك الكائنة بالآستانة وعن سراى القصر العالي وملحقاتها وسراى الجزيرة وملحقاتها القائمة في الجنيحة على ٦٢ فدانا (ماعدا أطيان وأملاك تفتيش الجزيرة والجزيرة الذي يبقى للحكومة) (ثانيا) استبدال مرتبات حضراتهم بأطيان من أطيان الدومين قيمتها ١,٢١٠,٠٠٠ و ١٠٢,٤٠٠ جنيه منها ٥٦,٠٤٠٠ جنيه للخديو الاسبق والاميرات وحليلاته الثلاث و ٢١٠,٠٠٠ جنيه للامير حسن باشا والاميرة خديجة هانم حرمه و ١٦٨,٠٠٠ جنيه لصاحب الدولة الامير حسين كامل باشا و ١٢٦,٠٠٠ جنيه لصاحب الدولة الامير ابراهيم حلى باشا و ٨٤,٠٠٠ جنيه لصاحبتي العصمة الاميرتين أمينة هانم ونعمت هانم و ٣٦,٤٠٠ جنيه لصاحب الدولة الامير فؤاد باشا والدته و ٢٥,٢٠٠ جنيه للامير علي بيك (ثالثا) أن يعطى لهم عدا ذلك ١٠٠,٠٠٠ جنيه بدلا من اثمان ما كان في أملاكهم من التقاوى والنقود والمحصولات وغيرها (رابعا) أن يعطى لهم من أصل رأس مال الاستبدال المقدر بقيمة ١٢١,٠٠٠ جنيه مبلغ من النقدية لا يزيد عن ١٨,٠٠٠ جنيه يوزع عليهم بنسبة الاصل (خامسا) أن يجري وقف الاطيان المعطاة (١٠)

التصديق على
استبدال مرتبات
الخديو اسمعيل باشا
والامراء والاميرات
أعضاء عائلته
بأطيان ونقود

بقية ثلثي قيمتها على ذمة أربابها ونسألمهم على عموماً النسب بحيث تعود للحكومة بعد انقراض الذرية (سادساً) ان الخديو الاسبق له أن لا يوقف أكثر من نصف أطيانه وله أن يتصرف كيف شاء في ربيع هذا الوقف لصالح ذريته (سابعاً) ابراء ذمة الحكومة بعد هذا الاتفاق من كل حق ومن كل دعوى ومن كل مطالبة من قبل حضرات المشار اليهم (ثامناً) تنزيل ٨٦٧٣ جنبها قيمة مرتباتهم السنوية التي استبدلت من أصل المقرر للعائلة الخديوية هذا كان مضمون الوفاق ولاجل استحصاها الحكومة على المال اللازم لتنفيذ الاتفاق المأز ذكره كانت قد تحصلت على اقرار الباب العالي بالترخيص بعقد قرض جديد بقيمة خمسة ملايين جنيه

وفي ذات يوم ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٨ الذي فيه تصدق على الوفاق المأز ذكره صدر أمر آخر يتضمن

أولاً - الترخيص لناظر المالية باصدار سندات بقيمة مليوني جنيه بفائدة لا تتجاوز ٥ في المائة سنوياً وذلك ليدفع منه (١) ١,٢٧٥,٠٠٠ جنيه في تنفيذ الوفاق (٢) ٤٥٠,٠٠٠ جنيه في استمرار استبدال المعاشات (٣) ٢٧٥,٠٠٠ جنيه في اصلاح الري وبقية الشؤون المشار اليها بدكرينو ٢٧ يوليو سنة ١٨٨٥

ثانياً - تخصيص ١٣٠,٠٠٠ جنيه مصري بقيمة ١٣٣,٣٣٣ جنبها انكليزياً سنوياً لسداد هذه السلفة وذلك بأن يضم هذا المبلغ الى المصروفات الادارية المقررة بمقتضى المادة (٨) من دكرينو ٢٧ يوليو سنة ١٨٨٥ وتدفع المالية هذا المبلغ لصندوق الدين أقساطاً شهرية كل منها ١٠,٨٤٣ جنبها مصرياً من ابتداء يناير سنة ١٨٨٩ واذا حصل تأخير في دفع شيء من هذه الاقساط يجب على مأمور دائرة بلدية مصر توريده لصندوق الدين ويجب على الحكومة ملاحظة عدم اجراء تعديل في أنواع الإيرادات التي تحبها هذه الدائرة البلدية لكي لا ينقص إيرادها السنوي عن ثلثمائة ألف جنيه

ثالثاً - مبلغ ١٣٠,٠٠٠ جنيه التي ذكرت تدفع من الفائدة على قسطين في ٢٠ يونيو و ٢٠ ديسمبر من كل سنة والباقي يخص للاستهلاك بواسطة شراء سندات السلفة بسعر اليوم أما اذا كان السعر يزيد عن قيمة المائة مائة فيستهلك بالقرعة من السندات بهذه القيمة

رابعاً - تسديدات هذه السلفة تجري بعرفة صندوق الدين بغير رسوم على السندات وبدون أدنى فرق في الشروط المتبعة في سداد الدين الممتاز والدين الموحد والقرض المضمون

أولاً لولة الاطيان
للحكومة بعد
انقراض الذرية
ابراء ذمة الحكومة
من كل طلب من قبل
العائلة الخديوية

الاستحصاها على
اقرار الباب العالي
بعقد سلفة جديدة
بقيمة ٥ ملايين
جنيه

دكرينو ٣٠ ابريل
سنة ١٨٨٨

الترخيص لناظر
المالية باصدار
سندات بمليون
جنيه من أصل
الخمس ملايين
المصرح بها

أبواب استعمال
المليون جنيه
تخصيص المال اللازم
لاستهلاك المليون
جنيه

ضمانة إيرادات
دائرة بلدية مصر
لسداد هذا المال

تجديد ٢٠ يونيو
و ٢٠ ديسمبر لسداد
فائدة هذا الدين
وتعين طريقه
استهلاكه

عدم أخذ رسوم
على هذه السلفة

خامسا - عندما يتم استهلاك ربع السندات المتداولة يجرى تنقيص ربع قيمة القسط السنوي تعال ذلك

سادسا - يدفع صندوق الدين مباشرة بتحويل من المالية قيمة مرتبات العائلة الخديوية وبديل المعاشات التي يحصل استبدالها بالأول أما مبلغ ٢٧٥,٠٠٠ جنيه المخصص لاصلاحات الري وغيره فلهذا يجب أن يدفع للمالية

سابعا - أطيان وأملاك الحكومة المندرجة بجداول الحصر هذه كل ما قد بيع منها منذ أول يناير سنة ١٨٨٨ وما يباع منها في المستقبل يجب توريده للصندوق الدين مرة في كل ثلاثة أشهر وترسل المالية لإدارة الصندوق مع كل دفعة كشفا تفصيليا ببيان ما حصل بيعه - وتخصص أثمان هذه الاملاك (أولا) لسداد ما يبق من الاعمال المأخوذ لاجلها مبلغ ٢٧٥,٠٠٠ جنيه وذلك بعد أن يتم صرف هذا المبلغ (وثانيا) في تسديد ذات مبلغ ٢٧٥,٠٠٠ جنيه من أصل هذا القرض (وثالثا) في استهلاك السلفة المضمونة

وفي ٢٢ يوليو سنة ١٨٨٨ صدر أمر عال بأن يجرى تكوين مال احتياطي في خزانة صندوق الدين العمومي تكون قيمته مليونين من الجنيهات المصرية ويتكون من (١) الجزء المخصص للاستهلاك من الزيادات التي ظهرت بغيرانية سنة ١٨٨٧ والتي تظهر في السنوات التالية (٢) من ثمن ما يباع من أراضي وأملاك الحكومة غير المندرجة في جداول الحصر سنة ١٨٨٠ (٣) مما يفيض من أموال التصفية المودعة في صندوق الدين (٤) من مبلغ ٣٤٠,٠٠٠ جنيه الذي يتوفر من المصروفات من ابتداء سنة ١٨٨٨ بسبب التعديلات التي أدخلت في كيفية دفع مرتبات العائلة الخديوية وبقية المرتبات والمأهيات وأيضا في كيفية تكميل ما ينتج من العجز في إيرادات مصلحتي الدومين والدائرة السنية - غير أنه فيما يخص بمبلغ ٣٤٠,٠٠٠ جنيه قد اشترط عدم استعمال شيء منه في وفاء شيء من عجز الإيرادات غير المخصصة للديون

وأن المال الاحتياطي المذكور يستعمل في التسديدات الآتية وهي (١) في تكميل ما يطرأ من عجز الإيرادات المخصصة لسداد الديون (٢) في تكميل ما يطرأ من عجز الإيرادات المخصصة لمصروفات الحكومة المقررة والتي يحتمل حدوثها فيما بعد (٣) في سداد النفقات التي تنس إليها الحاجة بعد الاتفاق عليها مع صندوق الدين

وهذا الاحتياطي يشتري بجمته سندات من سندات ديون الحكومة وتوضع في خزانة صندوق الدين ويبيع منها كلما مست الحاجة لاداء شيء من النفقات الموقوفة عليها

تنقيص الربع من
قيمة المال المخصص
لاستهلاك عندما
يتم استهلاك ربع
السندات

كيفية صرف
هذا المبلغ
صندوق الدين

تخصيص اثمان
ما يباع من أطيان
وأموال الحكومة
من أول سنة
١٨٨٨ لاستهلاك
الديون وكيفية
توزيعها وتقديم
حساباتها للصندوق
الدين

تكوين مال احتياطي
بقيمة مليوني جنيه
في صندوق الدين

الابواب الجسائر
أخذ ما يلزم لها من
المال الاحتياطي

شراء سندات
بقيمة المال
الاحتياطي

وانه في اثناء استهلاك الديون بحسب الترتيب المقرر بدكره ٢٧ يوليو سنة ١٨٨٠ يلزم دوام وجود قيمة المال الاحتياطي كاملة بالخزينة أما اذا انقصت فيجوز إيقاف الاستهلاك وكلما كانت كاملة يستمر الاستهلاك

وان ادارة صندوق الدين العمومي يجب أن تشترك مع الحكومة في كافة الدعاوى المقامة لغاية الآن التي يترتب عليها الزام الحكومة بدفع شيء من نفود التصفية في تكوين المال الاحتياطي

وفي ١٥ اكتوبر سنة ١٨٨٨ صدر أمر عال بمصادقة الدول مقتضاه ان الاطيان الموقوفة على أعضاء العائلة الخديوية وذريتهم المعطاة لهم بدلا من مرتباتهم هذه لا يجوز التنازل عن ريعها ولا حجزه الا لتحصيل الاموال الاميرية

وفي ١١ مارس سنة ١٨٨٩ صدر أمر عال بالتصديق على الوفاق المبرم بين الحكومة وبين دولتو البرنس محمود جدى باشا وعصمتلو البرنيس والدته باعطائهما أطيانا ونقودا قيمتها لغاية ١٢٦,٠٠٠ جنيه بدلا من مرتباتهما السنوية التي قيمتها ٩,٠٠٠ جنيه واستغزال هذه المرتبات من المخصص سنويا للعائلة الخديوية

وفي ٢ يونيو سنة ١٨٩٠ صدر أمر عال بأن تقلل حساب المبالغ الباقية من الإيرادات المخصصة لخدمة الديون يكون اجراؤه في يوم ٣١ ديسمبر من كل سنة ابتداء من سنة ١٨٩٠ وذلك بدلا من يوم ٢٥ اكتوبر وحيث ان المدة من ٢٦ اكتوبر لغاية ٣١ ديسمبر ستدخل طبعا في الحساب الجديد فتحصلاتها تقدرت بقيمة ١٢٥٣٩١٤ جنيها وتقرر في المادة الثانية من هذا الامر بأن بدل هذا المبلغ يجري نقله على حساب السنة التالية خصما من الباقي في خزينة صندوق الدين لغاية ٣١ ديسمبر بعد دفع الكوونات واذا كان الذي يوجد باقيا في صندوق الدين لم يبلغ هذه القيمة فالفرق تدفعه الحكومة أو يؤخذ من المال الاحتياطي

استمرت الحكومة بعد صدور قانون التصفية في الاهتمام بقصد الوصول الى طريقة بها يمكن تنقيص الفائدة السنوية في ديون الحكومة وفي منتصف سنة ١٨٩٠ توفقت الى تحويل الديون الا في ايضاحها بفائدة أقل من القديمة وذلك بعد مصادقة الدول الست العظام وصدر بذلك أمران عاليان وهما

إيقاف استهلاك الديون اذا نقصت قيمة رأس مال الاحتياطي
اشترائه صندوق الدين مع الحكومة في الدفاع من الزام الحكومة بدفع شيء يترتب عليه نقص في المال الاحتياطي
مدم حوازل التنازل عن موقوفات الخديوية على شيء من ريع الاطيان المعطاة للعائلة الخديوية الا لتحصيل الاموال
استبدال مرتب الامير محمود جدى باشا والاميرة والدته

استبدال يوم ٢٥ اكتوبر المحدد لتقليل حسابات الاموال الباقية من الإيرادات المخصصة للديون بيوم ٣١ ديسمبر

مشروع الحكومة في تحويل الديون بفائدة أقل من الاصلية

الاقرار نهائيا على
تحويل الديون

(١) - أمر عال في ٦ جونيوس سنة ١٨٩٠ يتضمن ماسياتى وهو
أولا - احدث ديون جديدة بدلا من الانواع الآتى بيانها من الديون القديمة على أن
لا تكون فائدتها الجديدة أكثر من ٤ فى المائة سنويا وهذه الديون هي

(١) الدين الممتاز المحسوب عليه فائدة قيمتها ٥ فى المائة

(ب) سلفة ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٨ المحسوب عليها فائدة $\frac{1}{4}$ ٤ فى المائة

(ج) دين مصلحة الدومين المحسوب عليه فائدة ٥ فى المائة

(د) دين مصلحة الدائرة السنية المحسوب عليه فائدة ٥ فى المائة

شروط التحويل

وكل من هذه الديون الجديدة يكون مشابها مشابهة تامة وحالا محل نوعه من الديون
القديمة على أن ذلك لا يبنى عليه شئ من التغيير فى كافة الاعتبارات والرهنيات والضمانات
والمعاملات المختصة بالديون القديمة الا ما ينص عنه فى هذا الامر وأن سداد قيمة المتداول
من سندات هذه الديون القديمة يكون باعتبار مائة فى المائة ما عدا سندات دين الدائرة السنية
ف تكون باعتبار ٨٥ فى المائة

احداث دين ممتاز
جديد قيمته
١٣٠٠٠٠٠٠
بفائدة لا تزيد من
٤ فى المائة وبيان
المصالح اللازمة لها
هذه السلفة

ثانيا - احداث دين ممتاز جديد بقيمة ١,٣٠٠,٠٠٠ جنيه بفائدة سنوية لا تزيد
عن ٤ فى المائة وهذه القيمة يخص منها ٣٩٠,٠٠٠ جنيه لاستبدال المعونات والمرتببات
ويصرف من صندوق الدين لارباب الحقوق مباشرة بمقتضى حوالات من المالية وبقية
القيمة تخصص لاصلاحات الرى اللازمة لتقليل السراقى في دفعها صندوق الدين للمالية
بحسب الطلب أولا بأول

تعيين المال اللازم
لسداد هذه السلفة
الجديدة

ثالثا - ان الفائدة السنوية التى تستحق على السلفة الجديدة المار ذكرها يجرى
تقديرها وضمها الى ١٣٠,٠٠٠ جنيه المخصصة لاستهلاك سلفة ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٨
ومجموعهما يخص من أصل المبلغ المقرر فى دكرينو ٢٧ يوليو سنة ١٨٨٥ لمصروفات
الادارة وتلك القيمة يجب اعتبارها من حصة المصلحة الدين الممتاز الجديد

قيمة ما يزيد بسبب
التحويل من أصل
الاموال المخصصة
لسداد الدين الممتاز
القديم

رابعا - ان المال السنوى المقدر بقيمة ١,٠٨٦,٩٦٩ جنيه المخصص لمصلحة
الدين الممتاز القديم المستحق أخذه من الايرادات المخصصة للدين الممتاز وتكميله عند مساس
الحاجة من الايرادات المخصصة للدين الموحد - هذا المبلغ بواسطة ضمه الى المخصص
لسلفة ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٨ والمخصص للسلفة الجديدة - فالفرق بين مجموع
ذلك كله وبين قيمة المال الذى يلزم لمصلحة الدين الممتاز الجديد بعد التحويل هذا يحفظ امانة
فى صندوق الدين وكذلك يحفظ امانة قيمة الفرق الذى ينتج من تحويل دين الدائرة السنية

اداع تلك الزيادة
فى صندوق الدين

ودين مصلحة الدومين وتستعمل هذه الامانة فيما يحصل عليه الاتفاق بين الحكومة وبين الدول الست

ويجوز لصندوق الدين أن يشتري من سندات الديون بقيمة المبالغ المودعة أمانة وقبة فوائده تلك السندات تضم الى أصل الامانة

خامسا - الدين الممتاز الجديد ودين الدائرة السنوية ودين الدومين الجديد لا يجوز تسديدها قبل مضي خمس عشرة سنة

سادسا - لا يجوز أن تباع مصلحة الدومين أو مصلحة الدائرة السنوية من أطبائها في السنة الواحدة بأكثر من ثلثمائة ألف جنيه ولكن اذا باعت في احدى السنوات بأقل من ذلك فديجوز لها أن تباع في السنة أو السنوات التالية بأكثر من القيمة المحددة على شرط أن لا يزيد متوسط البيع السنوي عن ثلثمائة ألف جنيه

سابعا - أثمان ما يباع من أملاك الدومين والدائرة السنوية يخصص لاستهلاك ديونهما وكذلك يخصص لاستهلاك تلك الديون كل ما يزيد في صافي ايراداتهما السنوية بعد سداد الكوبونات وأيضا يخصص لاستهلاك دين الدومين خاصة قيمة ١٠ في المائة مما يزيد من الاموال المخصصة للاستهلاك بمقتضى المادة الرابعة من دكريتو ١٢ يوليوسنة ١٨٨٨ وذلك بعد سداد ٨٧٧٥٠ جنيها المخصصة منها لاستهلاك القرض المضمون

ثامنا - استهلاك الديون يكون بطريقة شراء سنداتهما من السوق اذا كان سعرها في السوق لا يزيد عن مائة في المائة أما اذا زاد فالاستهلاك يكون بطريقة القرعة

ثاسعا - حاملو سندات الديون القديمة يجب أن يحدد لهم ميعاد لا يكون أقل من عشرة أيام ليطالبوا في أثناءها سداد قيمة سنداتهم واذا مضى الميعاد ولم يطلبوا السداد فتحويل سنداتهم يحصل حتما بقوة القانون

عاشرا - سندات ديون الحكومة التي توجد مودعة عند غير أصحابها بمقتضى أحكام القوانين هذه مفوض لمن هي تحت أيديهم أن يطلبوا تحويلها وذلك ما لم يحصل اعلانهم من قبل أصحابها بأنهم مستعدون للسداد في مدة خمسة أيام قبل نهاية الميعاد المحدد بالفقرة السابقة

حادى عشر - يدخل تحت حكم التحويل أيضا سندات الدين الممتاز المودعة في صندوق الدين على ذمة حسابات التصفية فيجوز تحويلها ومن جهة الحقوق المقررا إعطاء سندات بقيمتها بمقتضى المادة ٦٩ من قانون التصفية فهذه يعطى بها الاربابها سندات من سندات

شراء سندات بقيمة
أموال الزيادة

عدم جواز تسديد
الدين الممتاز ودون
الدومين والدائرة
السنوية قبل مضي
خمس عشرة سنة

تحديد ثمن ما يباع
من أملاك الدومين
والدائرة السنوية
بمتوسط ٣٠٠
ألف جنيه سنويا

تخصص أثمان
ما يباع من أملاك
المصالحتين لسداد
ديونهما

كيفية استهلاك
الديون

سندات الديون التي
لا يطلب سداد
قيمتها في الميعاد
الذي يتحدد لذلك
يجب تحويلها
لسندات جديدة
بقوة القانون

طريقة المعاملة
من جهة السندات
المودعة من
أصحابها عند آخرين
بصفة قانونية

تحويل السندات
القديمة المخصصة
لديون التصفية

الدين الممتاز الجديد بسعر اليوم السابق على اليوم الذي يسلم فيه صندوق الدين تلك السندات لأربابها كلما كان السعر أقل من مائة في المائة والافتدفع هذه الحقوق نقدا

ان التعويل في
المواعيد المشتر
اليهابد كريتو ٦
جونيو سنة
١٨٩٠ يكون على ما
يعلم منه بأوامر
مخصوصة

ثاني عشر - نهاية مدة الخمس عشرة سنة المحددة لعدم جواز تسديد الديون الجديدة قبل مضيتها - وكذلك المواعيد التي من ابتدائها ينقطع جريان الفوائد بقيمة أسعارها القديمة وأيضا أسعار السندات وشروط وتواريخ صدورها وسعر فائدة كل من الديون الجديدة وكيفية إنجاز عمليات التعويل وغيرها كل ذلك تصدر به أوامر مخصوصة - وبعد مضي خمس عشرة سنة من تاريخ نشر تلك الأوامر يسقط حق حاملي السندات الأصلية في المطالبة بالمبالغ أو السندات الجديدة التي يمكن أن تكون مستحقة اليهم بسبب سداد قيمة سنداتهم القديمة أو تحويلها

الأرباح التي تنتج
من سقوط الحق
في بعض السندات

ثالث عشر - الأرباح التي تنتج من سقوط الحق تستعمل في استهلاك الدين الموحد (٢) - الأمر العالي الصادر في ٧ جونيوس سنة ١٨٩٠ وقد تضمن ما سأتى وهو

تحدد فائدة الدين
الممتاز الجديد بقيمة
٣ ١/٢ في المائة

أولا - ان فائدة الدين الممتاز تكون من ابتداء ١٥ يوليوس سنة ١٨٩٠ بقيمة ثلاثة ونصف في المائة

تحدد يوم ١٥
من شهري أبريل
واكتوبر لسداد
الفائدة

وأن هذه الفائدة تدفع سنويا على قسطين في كل ستة شهور واحد منهما الأول في ١٥ إبريل والثاني في ١٥ أكتوبر

البيوت المفوض
اليها إجراء عملية
التحويل

ثانيا - أن بيوت الخواجات روتش-لميد في لوندرة وباريس وفرانكفورت وإدارة درديسكونتوجسلساقت في برلين والبنك العثماني بالآستانة وفرعه بمصر المفوض اليها إجراء عمليات تحويل الدين الممتاز تدفع قيمة سندات هذا الدين التي فائدتها خمسة في المائة لمن يقدمها من حاملها هذه البيوت في الميعاد الذي تحدده هذه البيوت انما لا يكون قبل ١٥ يوليوس سنة ١٨٩٠ وتسديد قيمة تلك السندات يكون في الميعاد الذي تحدده هذه البيوت انما لا يكون قبل ١٥ يوليوس سنة ١٨٩٠ فتدفع في الميعاد القيمة الاسمية لرأس مال كل سنة وفائده باعتبار ٥ في المائة لغاية اليوم المحدد للسداد بشرط أن كل سند يكون مصحوبا بكوبونات التي لم تستحق آجال دفعها أما الكوبونات التي لا توجد مرفقة بالسند فان قيمتها تخضع من أصل قيمة السند

تحويل السندات
التي لا يطلب سداد
قيمتها إلى سندات
جديدة بقوة القانون

ثالثا - السندات التي لا يجري تقديمها للحصول على قيمتها لغاية الميعاد المحدد يجري تحويلها بقوة القانون في ذات اليوم المحدد للسداد إلى سندات الدين الممتاز التي فائدتها ٣ ١/٢ في المائة

والسندات التي لم يطلب تسديد قيمتها بحري ايداعها من ابتداء ١٥ يونيو سنة ١٨٩٠ مع جميع كوپوناتها التي لم تحل آجال سدادها في البيوت المالية المازد كرها المراجعة وحجز الكوبون الذي يستحق في ١٥ اكتوبر سنة ١٨٩٠ بعد دفع قيمة الفائدة

رابعا - في يوم ١٣ يونيو سنة ١٨٩٠ يفتح اكتاب بالنقود في الاماكن المالية المعينة قبل في لوندرة وباريس وبرلين وفرانكفورت عن سندات الدين الممتاز التي فائدتها $\frac{1}{4}$ في المائة بقيمة ٥١ جنبها عن كل مائه جنبه قيمة اسمية وفائدة هذا المال من ١٥ يونيو لغاية ١٥ اكتوبر تدفع للكاتبين بناء على الشهادات التي تعطى لهم بأيديهم عند الاكتاب وتسدل بشهادات نهائية بذات شكل سندات الدين الممتاز التي كانت فائدتها بقيمة ٥ في المائة

تعيين ميعاد ومحللات
الاكتتاب لتحويل
الدينون

خامسا - من جهة سلفة ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٨ يجري تسديد قيمة سنداتهما ودفع الكوبون المستحق عنها في ٢٠ يونيو سنة ١٨٩٠

سادسا - فوائد الدين الممتاز بحساب ٥ في المائة عن المدة من ١٥ ابريل لغاية ١٥ يوليو سنة ١٨٩٠ المقدرة بقيمة ٢٧٨,٧١٠ جنبه انكليزي يدفعها صندوق الدين الى بيت الخواجات روتشليد واولاده بلندره مع ٦,١٧٧ جنبها انكليزيا فائدة بحساب ٤ في المائة من ٢٠ يونيو لغاية ١٥ يوليو على سلفة ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٨

تسديد قيمة سندات
سلفة ٣٠ ابريل
سنة ١٨٨٨
وكوپوناتها في ٢٠
يونيو سنة ١٨٩٠
تسديد فائدة الدين
الممتاز في سنة
١٨٩٠ قبل وبعد
التحويل

وفي ٩ يوليو سنة ١٨٩٠ صدر أمر عال من جهة تحويل ديون الدائرة السنية بالخص فيما سياتي وهو

تحويل ديون
الدائرة السنية

أولا - تحديد رأس مال دين الدائرة السنية العمومية بقيمة ٧,٢٩٩,٣٠٠ جنبها انكليزيا أو ٧,١١٦,٨٧٦ جنبها مصريا وتحدد فائدة هذا الدين الجديد بقيمة ٤ في المائة سنويا يتبدى جريانها من ١٥ اكتوبر سنة ١٨٩٠

تحديد رأس مال دين
الدائرة السنية
تحديد الفائدة
بقيمة ٤ في المائة
من ١٥ اكتوبر
سنة ١٨٩٠

ثانيا - تدفع قيمة سندات دين الدائرة القديم الى حاملها باعتبار ٨٥ في المائة بشرط أن يقدموا تلك السندات في ظرف عشرة أيام من يوم ١٨ يوليو سنة ١٨٩٠ في لوندرة الى محل الخواجات ايسترن وفي باريس الى بنك دو بارى وروبيني با وفي برلين الى محل الخواجات روبرت فينهور وفي فرانكفورت الى محل الخواجات جاكوب . س . ه . ايسترن وفي مصر الى محل الخواجات اخوان سوارس فتقوم هذه البنوك بالسداد في الميعاد الذي يحصل الاعلان عنه منها بحيث لا يكون قبل أول أغسطس سنة ١٨٩٠ ولا بعد ١٥ اكتوبر سنة ١٨٩٠ ويشمل السداد قيمة الفائدة بحساب ٤ في المائة من ١٥ ابريل الى اليوم الذي يعين للسداد

كيفية وميعاد سداد
قيمة سندات دين
الدائرة القديم

ويخص من رأس مال السندات قيمة الكوبونات التي لا تقدم مع سنداتهما مما لم يكن قد حلت مواعيد سداده

ثالثا - السندات التي لا يطلب تسديد قيمتها بحري تحويلها بقوة القانون الى سندات جديدة باعتبار ٨٥ في المائة من قيمة رأس مالها الاسمية فيقدمها حاملوها للبنوك الماز ذكرها ويأخذون بدلها منها سندات جديدة

رابعا - يفتح اكتب عمومي بنقود في يوم ١٨ يوليو سنة ١٨٩٠ بلوندره وباريس وبرلين وفرانكفورت وبالقطر المصري عن سندات دين الدائرة السنبة العمومي بحسب الشروط التي تحددها بنوك التحويل الماز ذكرها

خامسا - تدفع كوبونات السندات التي لا يطلب تسديد قيمتها عن استحقاق ١٥ اكتوبر سنة ١٨٩٠ بحسب ٤ في المائة عن المدة من ١٥ ابريل سنة ١٨٩٠ لغاية ٨ أغسطس سنة ١٨٩٠ على نسبة قيمتها الاسمية القديمة وعن المدة من ٨ أغسطس سنة ١٨٩٠ الى ١٥ اكتوبر سنة ١٨٩٠ على نسبة رأس مال السندات الجديدة

سادسا - فوائد السندات الجديدة واستهلاك رأس مالها يدفعان بالتطبيق لاحكام المواد ٧ و ٨ و ٩ من دكريتو ٦ جونيوس سنة ١٨٩٠ بسعر كامبيو ثابت قيمته خمسة وعشرون فرنكا عن كل ليرة انكليزية

سابعا - تبطل سندات دين الدائرة القديمة وتوضع تحت أمر مصلحة الدائرة بميعاد غايته ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٠

وفي ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٠ صدر أمر عال بتحديد الخمس عشرة سنة المعينة لعدم جواز تسديد الدين الممتاز قبل انقضائها وقد تضمن ماسياقي وهو

أولا - مدة الخمس عشرة سنة التي لا يجوز تسديد الدين الممتاز قبل انقضائها تنتهي في يوم ١٥ يوليو سنة ١٩٠٥

ثانيا - مدة الخمس عشرة سنة المحددة لدين الدائرة السنبة تنتهي في يوم ١٥ اكتوبر سنة ١٩٠٥ ولا يترتب على ذلك اخلال بشئ من أحكام المادتين ٨٧ و ٨٩ من دكريتو ٦ جونيوس سنة ١٨٩٠

وفي ١٧ فبراير سنة ١٨٩١ صدر أمر عال الخا فاد كريتو ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٨ وذلك بالتصديق على عقد الوفاق المبرم بين الحكومة وبين صاحبي العصمة الرئيسيين باطيان ونفعية (١١)

تحويل السندات
القديمة لسندات
جديدة اذا لم يطلب
سداد قيمتها في
الميعاد المحدد

تحدد ميعاد
وتضمن أمان
الاشتراك على
دين الدائرة الجديد

سداد فائدة دين
الدائرة قبل وبعد
التحويل في سنة
١٨٩٠

تحدد يوم ١٥
سنة ١٩٠٥ نهاية
لخمسة عشرة سنة
المحددة لتسديد
الدين الممتاز

تحدد يوم ١٥
اكتوبر سنة ١٩٠٥
نهاية لخمسة عشرة
سنة المحددة
لسداد دين الدائرة

استبدال مرتب
الاميرة جميلة هانم
والاميرة والدتها
باطيان ونفعية

جيلة هانم والبرنيسيس والدتها باستبدال مرتباتها السنوية التي قيمتها ٩,٠٠٠ جنيه م
 رأس مال قيمته ١٢٦,٠٠٠ جنيه مصري تؤخذ بها أطيان من أطيان الدومين ونقود
 وفي ١٨ مارس سنة ١٨٩٣ صدر أمر عال فيما يخص تحويل دين مصلحة الدومين
 بلخص فيما سياتي وهو

تحويل دين الدومين

(أولاً) - تحددت الفائدة للدين الجديد بأربعة وربع في المائة بدلاً من خمسة في المائة
 (ثانياً) - لا يجوز تسديد دين الدومين قبل مضي خمس عشرة سنة يتعین تاريخ ابتدائها
 بأمر آخر

(ثالثاً) - يجب أن ما يباع في سنة ١٨٩٣ من أطيان الدومين لا يتجاوز مجموع ثمنه
 ٧٤١,٨١٦ جنبها ولا مجموع ما يباع سنوياً أكثر من ٢٦٢,٠١٤ جنبها في متوسط
 السنوات

ثم صدر أمر عال في ٢٥ مارس سنة ١٨٩٣ فيما يخص تحويل دين مصلحة الدومين
 تضمن ما سياتي وهو

تحديد سعر الفائدة
 لدين الدومين
 الجديد وموايد
 سدادها

أولاً - ان فائدة دين الدومين يبتدئ جريانها على سعر $\frac{1}{4}$ ٪ من ابتداء أول جونيو
 سنة ١٨٩٣ وتدفع في أول جونيو وفي أول ديسمبر من كل سنة (ثانياً) تحديد
 يوم ١٠ ابريل سنة ١٨٩٣ لتقديم سندات الدين القديم لحالات الخواجات وتسجيل
 بلوندره وباريس ولمصلحة الاراضى الاميرية بمصر ليطلبوا قيمتها ان شاءوا (ثالثاً) أن
 السندات التي لا يطلب سداد قيمتها في الميعاد تتحول بقوة القانون الى سندات جديدة

ثم صدر أمر عال في ١٠ مايو سنة ١٨٩٣ بالتصديق على الوفاق المبرم بين الحكومة
 وبين أصحاب الدولة منصور باشا يكن والاميرات كريماته من حليلته المرحومة توحيد هانم
 وهن وحيدة هانم وسنية هانم وجميلة هانم باستبدال مرتباتهن السنوية بأطيان ونقود
 وخضم قيمتها من أصل ١٠٥,١٢٧ جنبها الباقية من المرتبات السنوية للعائلة الخديوية
 وفي ٢٩ مايو سنة ١٨٩٣ صدر أمر عال بأن دين الدومين لا يجوز سداده قبل خمس
 عشرة سنة نهايتها أول يوليو سنة ١٩٠٨

استبدال المرتب
 السنوى المقرر
 لـ لولتو منصور
 باشا يكن وكرامته
 بأطيان ونقود
 تحديد يوم أول يوليو
 سنة ١٩٠٨ نهاية
 الخمس عشرة سنة
 المحددة لسداد دين
 الدومين

وفي ١٦ ابريل سنة ١٨٩٤ صدر أمر عال من جهة مرتبات بعض أعضاء العائلة
 الخديوية بأنه لا جمل منع ما يحصل من الضيق الشديد على من ينال منهم عن مرتبه
 بالكامل أو من يحجز على مرتبه ولكون هذه المرتبات تعد من قبيل الاموال المخصصة
 للنفقة اقتضت الارادة السنية منع الحجز والتنازل بأكثر من ثلث المخصص لصاحب المرتب

عدم حواز الحجز
 على ثمن أو التنازل
 عن ثمن أكثر من
 الثلث من المرتب
 المخصص لأحد
 من العائلة الخديوية

وفي ١٥ مايو سنة ١٨٩٥ صدر أمر عال من جهة المادة ٣٥ من قانون التصفية بأن
تسبديل كالاتي

أن مصاريف مستخدمى صندوق الدين وأدواته والعمولات والمرتبات المتنوعة التي
تصرف الى عملائه ومصاريف الكاميو والسيكورتاه ونقل النقود وبالجملة كافة
المصاريف اللازمة لإدارة عملية الدين المضمون والدين الموحد هذه تؤخذ من الإيرادات
المخصصة للدين وفي كل سنة تعمل عنهما ميزانية بمعرفة إدارة صندوق الدين

أخذ المصاريف
والعمولات
وغيرها اللازمة
لإدارة عملية الدين
من الإيرادات
المخصصة للدين
بميزانية سنوية
مخصصة

وفي ١٣ نوفمبر سنة ١٨٩٩ صدر أمر عال يتضمن ماسياتى وهو
أولا - أن قوسيون صندوق الدين يبت حكمه بأغلبية آراء أعضائه المطلقة في سائر
الأحوال التي بمقتضى الاتفاقات الدولية يحق له التدخل فيها سواء كان بإصدار قرار
أو بصفة إبداء رأى وذلك بغير إخلال بالمادة الثامنة والثلاثين من قانون التصفية
أما إبداء رأيه مقدما كما هو منصوص عليه بالفقرة الثالثة من المادة الثالثة من ذكر يتو
١٢ يوليو سنة ١٨٨٨ فينبغى أن يكون استثنائيا بإجاء آراء أعضائه كلما دعت الحالة
لطلب نفقات عسكرية فوق العادة

ثانيا - أنه لا يجوز لصندوق الدين التصديق في أى حال من الأحوال على صرف أية
نفقة غير اعتيادية مهما كان نوعها من النقود الاحتياطية الا اذا كان الباقي بعد خصم
هذه النفقة وما يكون مخصصا للصرف في شؤون أخرى من تلك النقود الاحتياطية يزيد على
ثلاثة ألاف جنيه مصرى

وفي ٢٠ يناير سنة ١٩٠٠ صدر أمر عال يتضمن ماسياتى وهو
أولا - أن الاموال المتوفرة من تحويل سندات دين الدومين التي فائدتها ٥ في المائة
الى سندات فائدتها ٤ في المائة - هذه لا تورد الى صندوق الدين العمومى الامتى
زادت إيرادات المصلحة المذكورة عن المبالغ اللازمة للقيام بوفاء كل ما هو مكلف به فتورد
اليه قيمة تلك الزيادة فقط

ثانيا - أن كافة المبالغ التي دفعت الى صندوق الدين العمومى من حين تحويل دين
مصلحة الاراضى الاميرية الى الآن والمبالغ التي ستدفعها اليه المصلحة المذكورة بمقتضى
المادة الخامسة من هذا الامر من المتوفر من تحويل دينها وكذلك الفوائد المستحقة وألتي
تستحق عن المبالغ المذكورة أو عن الافراطيس المالية التي تشتري بتلك المبالغ - هذه كلها
تخصص الى أن تنفذ بأكلها الدفع عجزا براد المصلحة المذكورة بما فيه الاموال المطلوبة عن
أراضي الكائنة في المديرية غير الموهونة

ثالثا - وأن المبالغ المذكورة هي وفوائدها تبقى على سبيل الامانة في صندوق الدين بالشروط المقررة بالمادة ٥ من ذكريتو ٦ جونيوس سنة ١٨٩٠ وعلى صندوق الدين أن يبين حساب الفوائد السابق تحصيلها وأن يحضر في آخر كل سنة حساب الفوائد المتحصلة في أناتها

رابعا - وأن صندوق الدين يجب أن يدفع لهذه المصلحة في كل سنة قيمة عجز ايراداتها بعد تقدير هذا العجز بمعرفة اللجنة المنوطة بتقرير حسابات المصلحة ويستمر صندوق الدين على تسديد هذا العجز الى أن تنفذ المبالغ أو القراطيس المالية السالف ذكرها ومخصص لصندوق الدين أن يبيع من القراطيس المالية الموجودة أو التي ستوجد عنده على سبيل الامانة وذلك بقدر ما يلزم من المبالغ الواجب دفعها للمصلحة المذكورة

خامسا - وأنه اذا ظهر من حسابات المصلحة وجود زيادة في ايراداتها تسمح بدفع قيمة المتوفر من تحويل الدين أو جزء منه فالمبلغ الذي يلزم توريده من هذا القليل الى صندوق الدين العمومي تدفعه المصلحة بعد انتهاء اللجنة من تقرير حساباتها

سادسا - وأنه اذا بقي بعد تصفية دين المصلحة بأ كلة جزء من المبالغ المتوّه عنها بالمادة الثالثة مودعا بالامانة في صندوق الدين فهذه المبالغ يجري عليها ما يتقرر بشأن الوفورات الناتجة من تحويل الدين الممتاز

سابعا - وأنه لا يسوغ سداد دين الدومين قبل مضي خمس عشرة سنة من ابتداء أول يناير سنة ١٩٠٠

ثامنا - وأن استهلاك دين الدومين يكون بالطرق الاتية فقط وبلغ كل ماعداها من طرق الاستهلاك أما هذه الطرق فهي (أ) بواسطة الناتج من بيع الاملاك بالشروط المحددة بذكريتو ١٨ مارس سنة ١٨٩٣ (ب) بواسطة ما يزيد في ايرادات المصلحة عن القيمة التي تلام لدفع الكوبون بحساب ٥ في المائة وأنه يجوز البيع بشرط دفع نصف الثمن فورا والنصف الآخر على أقساط سنوية بفائدة قدرها $\frac{1}{4}$ ٪ في المائة وبشرط أن لا يزيد عدد الاقساط عن خمسة عشر قسطا

وفي ١٢ يوليو سنة ١٩٠٠ صدر أمر عال باصدار سندات من سندات الدين الممتاز الذي فائدته $\frac{1}{4}$ ٪ في المائة بقيمة ١,٧٠٠,٠٠٠ جنيه الباقية من أصل خمسة ملايين جنيه السابق الحصول على اذن الباب العالي باصدار قرض بها وهذا مضمون الامر العالي أولا - الترخيص لناظر المالية باصدار سندات بقيمة ١,٧٠٠,٠٠٠ جنيه مصري سوى المصاريف

١٠ ثانيا - السندات المذكورة تكون مماثلة تمام السندات الدين الممتاز المتداول الآن وبناء على ذلك فالقسط السنوي المخصص الآن لدفع فوائد الدين الممتاز يضاف عليه مبلغ يعادل الفائدة السنوية التي قدرها $\frac{1}{4}$ ٣ في المائة عن السندات التي تصدر بمقتضى المادة الأولى

١١ ثالثا - يخص هذا المبلغ لامتداد وتحسين الطرق الحديدية التي تديرها مصلحة سكة حديد الحكومة ولزيادة أدائها النخركة وبودع هذا المبلغ في صندوق الدين رابعا - عند نفاذ صرف هذا المبلغ تقدم إدارة الدين لسمو الخديو تقريراً ببيان وجوه استعماله وينشر ذلك التقرير في الجريدة الرسمية

هذه مجموعة حوادث ديون الحكومة والدائرة السنية والدومين وكل ما صدر من الأمر والقرارات المشتملة على كل نظاماتها وقواعد استهلاكها وسداد فوائدها

وقبل أن نورد حساب الباقي من الديون لغاية سنة ١٩٠٣ الماضية لا بد لنا من التكلم على المرتب السنوي المقرر على حكومة مصر للدولة العلية المعروف بويركومصر وذلك لما له من العلاقة بالديون بسبب التعهدات التي تعهدت بها الحكومة المصرية في طريقة سداد

ويركوالاستانة

أما الويركوأوالخراج المقرر على الحكومة المصرية للدولة العلية فقد كانت تقدرت قيمته بثمانين ألف كيس بمقتضى فرمان الملوكي الصادر للغفور له محمد علي باشا في شهر مايو سنة ١٨٤١ وزيده من ابتداء محرم سنة ١٢٨٣ إلى مائة وخمسين ألف ليس أو سبع مائة وخمسين ألف جنيه عثمانى سنوياً وذلك بمقتضى فرمان الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ للغفور له اسمعيل باشا وكان قد زيد على ذلك خمسة عشر ألف جنيه عثمانى في مقابل الحاق مينا زيلع بالحكومة المصرية بمقتضى فرمان أول يوليو سنة ١٨٧٥ ولكن في فرمان شعبان سنة ١٢٩٦ الصادر للغفور له محمد توفيق باشا تقدر الويركوب بقيمة سبع مائة وخمسين ألف ليرة عثمانية (أو ٦٥٨١٢٥٠ جنيه مصرياً) وكذلك في فرمان ٢٧ شعبان سنة ١٣٠٩ الصادر لسمو الخديو الانخم عباس باشا حلى الثاني

وفي ٢٠ مارس سنة ١٨٩١ صدر أمر عال ببناء على ما صدر من الباب العالي في ٢٥ رجب سنة ١٣٠٨ باعلان تعهد الحكومة المصرية بأن تدفع سنوياً من أصل ويركومصر المقرر للباب العالي مبلغاً قدره ٢٠٨٦٢٢٢ جنيه انكليزيا للخواجات روتشيلد وأولاده بلوندره وتستمر على دفع هذه القيمة مدة ستين سنة من ابتداء ١٠ ابريل

سنة ١٨٩١ وذلك لتسديد القرض المعقود في ٥ مارس سنة ١٨٩١ بينهم وبين الدولة العلية

وفي ٣٠ مايو سنة ١٨٩٤ صدر أمر عال آخر بناء على ما صدر من الباب العالي في ٣ مايو سنة ١٨٩٤ باعلان تعهد الحكومة المصرية بأن تدفع سنويا لمدة ٦١ سنة نهايتها ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٥ مبلغا قدره ٣٢٩٢٤٩ جنيها انكليزيا بالبنك انكليزي بلوندره وذلك لسداد القرض المعقود بين الدولة العلية والخواجات روتشيلد وأولاده في ٤ مايو سنة ١٨٩٤

أما حساب الدين لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٣ فهو كالآتي

الدين المتقطعة

سندات مستدانة لزيادة آخري ديسمبر سنة ١٩٠٣	سندات مستدانة بالمال الاجنبي على العمري والخصم صري في ذوات الفوائد	جنيها الدين في الميزانية السنوية الى آخر شهر ديسمبر سنة ١٩٠٣	جنيها السنة السنوية في سنة ١٩٠٣	جنيها الدين في الميزانية السنوية الى آخر سنة ١٩٠٣	
جنيها ٧٠٦٩٨٠٧٠٠	جنيها ٣٧٩٢٠٠	جنيها ٨٠٠٧٧٠٩٠٠	جنيها ٨٧١٠٠	جنيها ٨٠١٦٥٠٠٠	القرض المضمون بفائدة في المائة
٢٧٠٩٦٧٢٦٨٠	٣١٦٠١٠٠	٣١٢١٢٧٧٨٠	٠٠	٣١٢١٢٧٧٨٠ ^(١)	الدين الممتاز بفائدة ٣/١ في المائة
٥٠٠٩٩٠٠٢٩٤٠	٤٠٩٨١٠٠٢٠	٥٥٠٩٧١٩٦٠	٠٠	٥٥٠٩٧١٩٦٠	الدين الموحد بفائدة ٤ في المائة
٢٠٠٥٥٠٢٠	١٢٤٠٠	٢٠٠٥٦٢٤٢٠	٢٨٧٢٤٠٠	٢٠٣٤٣٠٨٢٠	قرض الدولتين بفائدة ٤/١ في المائة
٤٠٦٧٠٠٨٨٠	٢٨١٢٩٨٠	٤٠٩٥٢٠٨٦٠	٩١٤٢٣٨٠	٥٠٨٦٧٢٤٠	قرض الدائرة السنوية بفائدة ٤ في المائة
٩٣٢٣٨٣٢٢٠	٨٢٠٣٧٠٠ ^(٢)	١٠٢١٨٦٩٢٠	١٢٨٨٢٨٠	١٠٣٤٧٥٨٠٠	الجملة العمومية

(١) بما في ذلك ١٧٣٤٢٠٠ ليرة استرلينة جرى اصداره بمقتضى ذكرين

١٢ يوليو سنة ١٩٠٠

(٢) يوجد في صندوق الدين بمختلف ذلك مبلغ قدره ٥٠٠٠٠٠ ليرة استرلينة من

سندات الدين الممتاز الموحد وهي من الاموال المخصصة لتصفية الدين السائر

وقد مزا الايضاح أن الدين السائر كان قد بلغ لغاية سنة ١٨٨٥ ١٣٤٧٠٧٧٦ جنيها م

تسدد منها ١٣٣٢٦٠٠٣ جنيها وكان الباقي فقط ١٤٤٠٧٧٣

هذا وقد حصل أخيراً أن انتهت دولتا بريطانيا العظمى وفرنسا على تسوية مسائل الخلاف السياسية والاستعمارية التي كانت معلقة بينهما فعقدتا بذلك وفاقاً عظيم الشأن في مدينة لندره بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ كان من أهم أركانه حل المسألة المالية المصرية وإطلاقها من معظم القيود الثقيلة التي لبنت مقيدة بها الآن . فأنشئ مشروع أمر عال أرفق بالوافق المشار إليه ولا يزال تحت مصادقة الدول الموقعة على اتفاقية لندره .

ولما كان هذا الأمر قد أحاط بكل دقائق المسألة المالية المصرية وبسطها بسطاً وافقاً وحلها من كثير من القيود والارتباكات واستخلص زبدة كل ما تقدمه من الأوامر والقواعد المرعية مما يجب أن يعتبر مرجعاً يعول عليه من الآن فصاعداً في كل ما يتعلق بالمالية المصرية وكان مرجحاً أن لا يطرأ عليه شيء من التعديل الأهم إلا ما كان عرضياً فقد جئنا به هنا وإن كان لم يصدر رسمياً بعد ليحسن به ختام هذا الموضوع .

مشروع أمر عال

بعد الاطلاع على الاوامر العالبة الصادرة وبعد موافقة الدول الموقعة على اتفاقية لندره وبناء على ما عرضه علينا ناظر ماليتنا وموافقة رأى مجلس النظار أمرنا بما هوأت

الباب الاول

في الدين العمومي

المادة الاولى - يشمل الدين العمومي : الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد ودين الدومين ودين الدائرة السنية العمومي
المادة الثانية - يوضع لكل هذه الديون سندات لحاملها معصوبة بكوپونات عن كل ستة شهور

المادة الثالثة - تدفع الكوپونات وأثمان السندات ذهباً دون أقل تخفيض
المادة الرابعة - يصير اجراء الدفع والتسديد السابق ذكره فيما يختص بالدين المضمون والممتاز والموحد في القاهرة ولندره وباريس وبرلين وبعين القطع للدفع في باريس وبرلين بنقود فرنساوية وألمانية بمعرفة قوميسيون صندوق الدين بالاتفاق مع

ناظر المالية بدون أن يزيد هذا القطع على ثمن الجنيه الانكليزي ولا ينقص عن ٢٥ فرنكا أو ٢٠ ماركا و ٢٥ بفينينج

المادة الخامسة - أما فيما يتعلق بدين الدائرة السنوية والدومين فإن دفع كوبوناتها وتسديد سنداتهما يبقى مستمرا في نفس المدن وبالسعر عينه حسب المتبع الآن

المادة السادسة - لا تقبل المعارضة في دفع الكوبونات وتسديد السندات على أنه في حالة ما إذا ثبت تمام اصدق البلاغ يفقد أو سرقة السندات أو الكوبونات فالمصالح والبنوك المكلفة بأعمال القروض الحق في إيقاف دفع الكوبونات و ثمن السندات مؤقتا

المادة السابعة - ان الفائدة السنوية لسندات الدين المضمون هي ٣ في المائة تدفع كل ستة أشهر مرة عند الاستحقاق في أول مارس وأول سبتمبر - وتبلغ فائدة سندات الدين الممتاز ثلاثة ونصف في المائة تدفع في ١٥ ابريل و ١٥ اكتوبر - وفائدة الدين الموحد ٤ في المائة تدفع في أول مايو وأول نوفمبر - وفائدة سندات الدائرة السنوية ٤ في المائة تدفع في ١٥ ابريل و ١٥ اكتوبر

المادة الثامنة - لا يجوز وضع ضريبة مما على سندات الدين المذكورة لصالح الحكومة المصرية

المادة التاسعة - تتحول لسندات الدين المضمون الضمانة الناشئة عن الاتفاق الدولي بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ وتتحول للسندات المذكورة مع سندات الدين الموحد والممتاز بخلاف ذلك الضمانات الناشئة عن مادتي ٣٠ و ٤٣ من أمرنا هذا

المادة العاشرة - يبقى سريان نصوص الاتفاقيات والقوانين والوامر العالية السابقة على قرض الدومين وعلى قرض الدائرة السنوية الا ما كان منها ملغى أو معدلا بمقتضى أمرنا هذا وتسرى أيضا عليها أحكام الباب الثالث من أمرنا هذا

الباب الثاني

في الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد

تشكيل قومسيون الدين العمومي

المادة الحادية عشرة - ان قومسيون الدين العمومي المشكل بمقتضى الامر العالي الصادر في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ يبقى مكلفا بشئون الفوائد والاستهلاك للدين المضمون والممتاز والموحد طبقا للشروط المذكورة بأمرنا هذا

المادة الثانية عشرة - يبقى هذا القومسيون مستديما الى أن تستهلك أو تسدد كافة هذه الديون

المادة الثالثة عشرة - يتألف القومسيون من ستة مديرين أجانب ألماني وانكليزي وفرنساوي ونمساوي وإيطالي وروسي

المادة الرابعة عشرة - ويعين المديرون بأمر عال كوظفين مصريين بعد ترشيح كل منهم من حكومتهم بناء على طلب الحكومة المصرية ويشترط أن يكون كل منهم قادرا على القيام بادمهمته

المادة الخامسة عشرة - لا يجوز عزل المديرين من وظائفهم إلا بعد موافقة حكوماتهم

المادة السادسة عشرة - لا يسوغ لهؤلاء الموظفين أن يشتغلوا بوظيفة أخرى في مصر

المادة السابعة عشرة - يكون محل إقامتهم في القاهرة

المادة الثامنة عشرة - لهؤلاء المديرين أن ينتخبوا واحدا منهم لرئاسة القومسيون وعلى الرئيس أن يعلن نظارة المالية بذلك

اختصاصات القومسيون الادارية

المادة التاسعة عشرة - يستلم صندوق الدين العمومي الاموال المخصصة لدفع فوائد واستهلاك الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد ويجب أن يتصرف في هذه الاموال طبقا لاحكام امرنا هذا

المادة العشرون - للقومسيون الحق في توظيف ورفع مستخدمى صندوق الدين

المادة الحادية والعشرون - وله تسوية المواصلات بينه وبين مراسليه

المادة الثانية والعشرون - ان رواتب الموظفين وأثمان معدات الصندوق ونفقات القومسيون وأجور المراسلين ومصاريف القطع والتأمين ونقل النقود وبالجملة كافة المصاريف اللازمة لقيام بأعمال الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد تؤخذ من الاراد المخصص بمقتضى المادة الثلاثين ويعمل عنها ميزانية سنوية يقرها القومسيون ولكن ان زادت عن خمسة وثلاثين ألف جنيه يجب أن يصدق عليها مجلس النظار

المادة الثالثة والعشرون - كل المبالغ التي تكون تحت تصرف صندوق الدين

طبقا لاحكام امرنا هذا يجوز ان تستخدم بصفة سندات مصرفية حتى يوم التصرف فيها
ويمكن ان تستخدم بالفوائد على طريقة تقرير بالاتفاق بين القوميسيون وناظر المالية

المادة الرابعة والعشرون - اذا استعملت في مصر المبالغ التي في قبضة صندوق الدين
مقابل اخذه وهنأ من السندات المالية فلا تسرى على القوميسيون احكام القانون المصري
المختصة بالتاريخ الثابت وبالتنفيذ بخصوص الاسهم المرهونة وبناء عليه فيكون
للقوميسيون في جميع الاحوال المنصوص عليها في عقد الرهن الحق في بيع جميع أو بعض
تلك الاسهم بدون الزامه بعمل اجراءات قضائية أو غير قضائية وبدون توقف على ما يجبر به
أصحاب السندات أو غيرهم من المحرز والمدافعة أو المعارضة

المادة الخامسة والعشرون - ان الفوائد الناتجة عن استخدام المبالغ حسب المقرر
في المادة ٢٣ تضاف اذا لم يوجد نص آخر بشأنها الى المبالغ التي في قبضة القوميسيون
المخصصة للفوائد والدين المذكورة آنفا

المادة السادسة والعشرون - ليس للقوميسيون الحق الا في الحالات المذكورة آنفا
في استخدام مبلغ من المبالغ الموجودة في قبضته أو غيرها في فتح اعتماد أو تجارة أو صناعة
أو غيرها

المادة السابعة والعشرون - يعطى لصندوق الدين مبلغ مليون وثمانمائة ألف
جنيه لجعلها مبلغا احتياطيا ومبلغ خمسمائة ألف جنيه ليستخدم في حاجاته
المادة الثامنة والعشرون - ان قرارات القوميسيون تعتبر بالاغلبية المطلقة
لأصوات الاعضاء الذين يتألف منهم

المادة التاسعة والعشرون - ينشر صندوق الدين سنويا تقريراً عن أعماله ويعرض
حسابات أعماله على السلطة المختصة بمراجعة حسابات المصالح العمومية

ادارة وضمانات الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد

المادة الثلاثون - ان دخل الضرائب العقارية (ماعدا ضرائب النخيل)
المربوطة على مديريات القطر المصري ماعدا قنا ومع مراعاة ما ذكر في المادة الثالثة والستين
مخصصة لشؤون الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد حتى تبلغ الاموال الناتجة من
هذا الدخل في كل سنة الكفاية اللازمة لما يطلبه صندوق الدين حتى نفقائه الخصوصية
وكل ما زاد عن ذلك يدفع مباشرة لتظارة المالية . والمقرر عند ظهور هذا الامر ان ايرادات

الضرائب المحكى عنها تبلغ سنوياً أربعة ملايين و ٢٠٠ ألف جنيهه وان ما يطلب للقيام بأعمال الصندوق مع نفقاته هو ثلاثة ملايين وثمانمائة ألف جنيهه

المادة الحادية والثلاثون - وبناء على ما تقدم يدفع لصندوق الدين مديرو المديرية المخصص دخلها لجميع الأموال التي تصل لايديهم حتى تبلغ الأموال المدفوعة المبلغ اللازم في كل سنة للاقساط المقررة للدين المضمون وفوائد الدين الممتاز والدين الموحد ونفقات ميزانية صندوق الدين ولا تعتبر هذه المبالغ مدفوعة الا بعد أخذ الايصال بها على صندوق الدين

المادة الثانية والثلاثون - على المديرين أن يقدموا للقومسيون مباشرة الميزانية الشهرية لمديريةاتهم مبينين فيها ما يأتي وهو (١) ما تقرّر من الضرائب العقارية وأوقات تحصيلها في السنة الحالية والمتأخرات من السنة الماضية (٢) الأموال المتحصلة والتي أعني منها الأهلالي (٣) المبالغ التي أرسلت لصندوق الدين (٤) الباقي بالخرزينة في آخر يوم من الشهر

المادة الثالثة والثلاثون - تقرّر أن يجعل للدين المضمون قسط سنوي محدد وقدره ٣٠٧١٢٥ جنهما مصر ياؤخذ قبل كل شيء من مجموع الأموال المخصصة للدين المضمون والممتاز والموحد والجزء الزائد من هذا القسط عن الفوائد المطلوبة يخصص لاستهلاك الدين المضمون

المادة الرابعة والثلاثون - وتؤخذ فوائد الدين الممتاز بعد استيفاء قسط الدين المضمون وبعد ذلك تؤخذ فوائد الدين الموحد

المادة الخامسة والثلاثون - اذا كان الدخل المخصص لا يفي بالمطلوب فالقومسيون يعتمد على المال الاحتياطي للقيام بأعمال الدين الموحد والمضمون والممتاز مع مراعاة الأفضلية بين هذه الديون كما توضّح آنفاً وبشرط أن يعيد المال الذي أخذه من المال الاحتياطي بواسطة الإيرادات التي تسلم اليه ويكون الاحتياطي تحت تصرفه وزيادة على ذلك فان ما يلزم للدين المضمون والموحد والممتاز يكون مضموناً بإيرادات الخزينة العمومية المصرية

المادة السادسة والثلاثون - ليس للحكومة الحق في تعديل الضرائب العقارية في المديرية المذكورة بالمادة ٣٠ الا بعد تصديق الدول اذا كان هذا التعديل يجعل الإيرادات تنقص عن أربعة ملايين جنيهه

المادة السابعة والثلاثون - لكل من أعضاء صندوق الدين الحق في أن يقاضى أمام المحاكم المختلطة بصفته نائباً شرعياً عن حملة السندات المصرية نظراً للمالية التي يمثلها ناظر المالية بشأن تنفيذ واجبات الحكومة التي يفرضها عليها أمرنا هذا على كل ما يختص بأعمال الدين المضمون والممتاز والموحد

الاستهلاك ودفع قيمة السندات

المادة الثامنة والثلاثون - لا يمكن دفع أى جزء من الدين المضمون والممتاز والموحد قبل المواعيد الموضحة بالمادة التالية مع مراعاة ما يختص بالدين المضمون الوارد في المادة (٣٣)

المادة التاسعة والثلاثون - أنه من ابتداء ١٥ يولييه سنة ١٩١٠ للحكومة الحق في أن تدفع المبلغ المحررة به سندات الدين المضمون والممتاز سواء كان في وقت واحد أو في أوقات مختلفة . ويسرى ذلك على الدين الموحد من ١٥ يوليوسنة ١٩١٢

المادة الأربعون - ومن هذا التاريخ يكون للحكومة الحق في أن تدفع لصندوق الدين كل المبالغ التي يمكنها أن تدفعها لاجل استهلاك أى دين من هذه الديون

المادة الحادية والأربعون - كل استهلاك ذكر بالمادة ٣٣ والمادة ٤٠ يعمل بعرفة القوميسيون فإذا كان غن السندات في السوق أقل من الثمن الاصلى تشتري هذه السندات بثمن السوق وجين يكون غن السوق أكثر من الثمن الاصلى يكون التسديد على حسب الثمن الاصلى وبطريقة السحب

المادة الثانية والأربعون - ان السحب يكون بجلسة علنية وفي حالة الاستهلاك حسب المقرر بالمادة ٤٠ يجب أن يعلن ذلك في الجريدة الرسمية قبل السحب بشهرين

المادة الثالثة والأربعون - ان دفع قيمة السندات المسحوبة يكون من ابتداء استحقاق الكوبون التالى

الباب الثالث

دين الدومين والدائرة السنية

المادة الرابعة والأربعون - تسدد نظارة المالية كل عجز في إيرادات الدومين للقيام

بخدمة الكوبون طبقا لاتفاق المبرم بين الحكومة وبين الخواجات روتشيلد

المادة الخامسة والاربعون - يستخدم في استهلاك دين الدومين (١) حاصل مبيع أراضي الدومين (ب) زوائد الايرادات الصافية للدومين بعد دفع الكوبونات بالسعر الحاضر وضرائب الاطيان للحكومة ولا تقبل طريقة أخرى للاستهلاك

المادة السادسة والاربعون - ففي حالة ما يكون سعر السوق أقل من القيمة الاصلية يجري الاستهلاك بواسطة الشراء على حسب سعر السوق وبخلاف ذلك يجري الاستهلاك على حسب القيمة الاصلية بطريق الاقتراع

المادة السابعة والاربعون - لا يجوز تسديد الدين العمومي قبل أول يناير سنة ١٩١٥ ماعدا الاستهلاك المنصوص عنه بالمادة (٥٠) ومن ذلك الجين يصير التسديد على حسب القيمة الاصلية

المادة الثامنة والاربعون - يجوز بيع أملاك الدومين بدفع نصف الثمن نقدا والنصف الآخر على أقساط بفائدة ٤ وربع في المائة ولا يزيد عددها عن خمسة عشر المادة التاسعة والاربعون - ان حاملي سندات الدومين القديمة المصرية المخصص لها من خمسة في المائة يسقط حقهم بعد مضي ١٥ سنة من تاريخ صدور كريتو ٢٥ مارس سنة ١٨٩٣ المتعلق بتحويل هذه السندات في طلب المبالغ أو السندات الجديدة التي يستحقونها بناء على التسديد أو تحويل سنداتهم القديمة - وكل مبلغ يتحصل بواسطة سريان تلك المدة يعتبر جزءا من إيرادات الدومين السنوية

الدائرة السنوية

المادة الخمسون - تسري أحكام المادتين ٤٥ و ٤٦ على دين الدائرة السنوية

المادة الحادية والخمسون - مع مراعاة الاحكام السابقة المتعلقة بالاستهلاك فلا يصير تسديد دين الدائرة السنوية قبل ١٥ اكتوبر سنة ١٩٠٥ ويكون قبل الدفع على حسب القيمة الاصلية منذ ذلك التاريخ

الباب الرابع

أحكام متنوعة

في نقل المال الاحتياطي وتوفير التحويلات

المادة الثانية والخمسون - ان سندات الدين العمومي والمبالغ النقدية المودعة الآن بصندوق الدين وهي عبارة عن المال الاحتياطي المكون طبقا للامر العالى الصادر في ١٢ يوليو سنة ١٨٨٨ - والتوفيرات المتحصلة من تحويلات الديون الممتازة القديمة ودين الدومين والدائرة السنوية طبقا للامر العالى الصادر في ٦ يونيو سنة ١٨٩٠ تكون خالصة مما خصصت لاجله الآن وتدفع لنظارة المالية بعد أن يؤخذ منها المبلغ اللازم للاحتياطي ولخدمة صندوق الدين المنصوص عنه في المادة (٢٧) من امرنا هذا

المادة الثالثة والخمسون - ويدفع أيضا لنظارة المالية جميع الاموال الاخرى الموجودة الآن تحت يدقوميسيون صندوق الدين مع مراعاة أحكام المادة (٥٦) - وعند تطبيق هذه المادة والمادة السابقة يعمل حساب السندات المحجوزة لدى صندوق الدين على حسب قيمتها الاصلية

تصفية سنة ١٨٨٠

المادة الرابعة والخمسون - كل محاسبة قضائية ناشئة عن مطالبة الحكومة بحقوق مكتسبة قبل أول يناير سنة ١٨٨٠ ومؤيدة قبل سنة ١٨٨٦ سواء كانت بحكم من المحاكم المختلطة أو بوصول استلام معطى من المصلحة المختصة أو بعقد محضر يصير دفع قيمتها بتمامها نقدية

المادة الخامسة والخمسون - يصير أخذ هذه المبالغ المحكوم بها من مبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه المودع الآن بصندوق الدين من سندات الدين الممتاز لغاية انتهائه وهو عبارة عن باقى أصل تصفية سنة ١٨٨٠ - وعند عدم كفاية هذا المبلغ يصير دفعها بعرفة الحكومة

المادة السادسة والخمسون - ان مبلغ الخمسين ألف جنيه المذكور أعلاه يبقى مودعا في صندوق الدين لدفع المبالغ المحكوم بها بناء على الطلبات الحاصلة

المادة السابعة والخمسون - تضم قيمة كوپونات السندات الى المال الموجود في

قبضة قومسيون صندوق الدين والمخصص لخدمة الديون المضمونة والممتازة والموحدة - وما يزيد عن دفع الطلبات الحاصلة يدفع لنظارة المالية

المقابلة

المادة الثامنة والخمسون - تبقى لغاية ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٠ وعلى حسب التقسيم السابق اجراءه الاقساط التي تقدر بقيمة ١٥٠٠٠٠ جنيهه مصرى سنويا والموافق عليها الا ان لتنقيص الضرائب العقارية على الاراضى التي دفعت عنها المقابلة قبل سنة ١٨٨٠

المادة التاسعة والخمسون - يبقى من أجل ذلك مسلك الدفاتر الموجودة بالقرى المفتوح بها حسابات أصحاب الشأن مع تعيين الاقساط المتتالية والبيانات المفصلة عن الامكنة ومشتلاتها وقيمة ضرائب الاراضى التي تدفع عنها تلك الاقساط

المادة الستون - تسجل الاقساط سنويا على الورد والاوراق المستخرجة من جداول الممولين بشأن تنقيص الضرائب العقارية

المادة الحادية والستون - وعند نقل التكليف يحذف جزء الاقساط المقابل للاراضى المباعة من حساب المالك السابق في دفتر وتوضع في حساب المالك الجديد - ويسلم المدير للمالك الجديد شهادة موضحا بها قيمة الاقساط المقيدة باسمه في دفتر البلد - وتوضع اشارة على شهادة المالك السابق أو تسحب منه تلك الشهادة على حسب الاحوال

المادة الثانية والستون - عند تنفيذ الرسم المختص بتحديد وتعيين الاراضى وقيمتها لاجل تقدير وضع الضريبة يصير تقدير قيمة الاراضى وتوزيع الضرائب بدون مراعاة الاقساط السابق ذكرها

المادة الثالثة والستون - الاقساط المنصوص عنها في هذا الفصل تعتبر نقصا من الضريبة العقارية بنص المواد ٣٠ و ٣١ و ٣٦ من امرنا هذا

في مضي المدة

المادة الرابعة والستون - ان أحكام مضى المدة بخمس سنوات و ١٥ سنة المنصوص عنها في المادتين ٢٧٢ و ٢٧٥ بالقانون المدنى المنطبقة على الدين الموحد والممتاز بمقتضى الامر العالى الصادر فى ١٧ يولييه سنة ١٨٨٠ يجرى العمل عليها

فمضى المدة بخمس سنوات ينطبق على فوائد سندات الدين المضمون والممتاز والموحد ومدة ١٥ سنة تنطبق على رؤوس أموال هذه السندات التي تعينت بالسحب لأجل استهلاكها ومضى المدة يكون بحساب النتيجة الشمية وان الفوائد ورؤوس الاموال التي مضت عليها المدة تضاف الى الاموال التي في قبضة صندوق الدين المخصصة للديون المذكورة آنفا

المادة الخامسة والستون - ان حملة السندات القديمة للدين الممتاز والدائرة السنية يسقط حقهم بمضى خمس عشرة سنة من تاريخ اصدار الذكر يتوالمؤرخ ٧ يونيو سنة ١٨٩٠ أو ٥ بوليه سنة ١٨٩٠ على حسب الاحوال المختصة بتحويل هذه الديون ولا يكون لهم حق طلب المبالغ أو السندات الجديدة التي خصصت لهم بسبب دفع الدين أو تحويل سنداتهم القديمة وأن جميع المبالغ أو السندات التي تتوفر بسبب مضي المدة ترسل لنظارة المالية

الفئات

المادة السادسة والستون - تلغى الاوامر العالية المذكورة بالحق الاول لامرنا هذا وأيضا المواد المذكورة بالحق الثاني مع مراعاة نص الفقرة الثانية من هذه المادة ومع ذلك يستثنى من هذه الالغآت ما يأتي

(١) لا يمكن أن ترفع على الحكومة دعوى تكون ملغاة بالامر العالى الموضع أعلاه أو اذا كانت مرفوعة الآن قبل العمل بأمرنا هذا وتكون مضت عليها المدة أو سقطت بسبب انقطاع المرافعة

(٢) لا يكون لأى محكمة حق الاختصاص في نظر دعوى تكون قبل العمل بأمرنا هذا غير مختصة بالنظر فيها

(٣) ولا يجب العمل بأى نص قديم على القانون الذى ألغته الاوامر العالية المذكورة

(٤) لا يوقف سريان المدة بخصوص أى تملك بمضى المدة

العمل والتنفيذ

المادة السابعة والستون - يجب العمل بمقتضى أمرنا هذا بعدمضى ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

المادة الثامنة والستون - على نظارنا تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه
 هذا هو نص مشروع الأمر العالي المتضمن تعديل أحكام الأوامر التي تقدم صورها
 من جهة تسوية وسداد الديون واختصاصات وتصرفات إدارة صندوق الدين العمومي وإذا
 دخل عليه تعديل أو صدرت أوامر أخرى فيما يخص بالديون قبل تمام طبع هذا الكتاب
 سنأتي بهاذيلاله

اتمنى التمهيد

الكتاب الاول

في الضرائب العقارية

الباب الاول

مسائل تمهيدية

الفصل الاول

ايرادات الحكومة بوجه الاجال

تستند خزينة الحكومة ايراداتها في الوقت الحاضر من ستة أصول رئيسية من موارد الاموال وهي

- الاول - مندرج بميزانية الحكومة تحت عنوان « أموال مقررة » مكوّنة من السبعة الفصول الآتية وهي أهم ما تشتمل عليه مباحث هذا الكتاب جنبه
- | | |
|--|---------|
| (أ) أموال أطيان وقيمة ما يحصل منها في سنة ١٩٠٤ | ٤٦٣٣٠٠٠ |
| (ب) عشور ونخيل « « « | ١٢١٧٣٠ |
| (ج) عوائد التربة الابراهيمية « « « | ٢٩٥٠ |
| (د) أموال عيون الواحات « « « | ١٢٤٠ |
| (هـ) أموال سيوه « « « | ١٧٥٠ |
| (و) عوائد طواحين الهدير بالفيوم « « « | ١٠٣٠ |
| (ز) عوائد المبانى بالمدن « « « | ١٤٣٣٠٠ |

الثاني - مندرج بميزانية الحكومة تحت عنوان « أموال غير مقررة » وهي سبعة فصول أيضا هذا بيانها

(أ) رسوم الجمارك وقيمة ما يحصل منها الآن جنبه مصرى

١١٥٠٠٠٠

جنيه مصري	
١١٣٠٠٠٠	(ب) رسوم الدخان والتبأك وإيراد المالك الاجنبية
١٦٠٠٠٠	(ج) التزام احتكار الملح والنظرون
٤٨٠٠٠	(د) التزام صيد الاسماك
٢٧٠٠٠	(هـ) عوائد الملاحة المعروفة بمال الرسالة على المراكب والمعادي
٣٧٠٠٠	(و) أثمان ما يباع من الورق المدموغ بتهمة الحكومة
٣٢٠٠٠	(ز) عوائد متنوعة
الثالث - إيرادات المصالح ذات الإيراد وهي سبعة فصول أيضا هذه مفرداتها جنيه مصري	
٢٢٥٠٠٠٠	(أ) إيرادات السكك الحديدية وقيمة ما يحصل منها
٧٠٠٠٠	(ب) إيرادات مصلحة التلغراف وقيمة ما يحصل منها
١٥٠٠٠٠	(ج) إيرادات مصلحة البوستة « «
١٨٠٠٠٠	(د) إيرادات ميناء الاسكندرية « «
٨٠٠٠٠	(هـ) إيرادات مصلحة القنارات « «
٣٠٠٠	(و) إيرادات « الليمانات « «
	(غير ميناء الاسكندرية)
٧٠٠٠	(ز) إيرادات مصلحة دمنغة المصوفات وغيرها
الرابع - إيرادات المصالح الإدارية وهي أربعة فصول هذا بيانها جنيه مصري	
٧١٨٠٠٠	(أ) إيرادات المحاكم التابعة لنظارة الحقاينة وقيمة ما يحصل منها
١٠٠٠٠٠	(ب) البدل النقدي للتخلص من الخدمة العسكرية « «
٤٦٠٠٠	(ج) فائدة النقدية الجارية استغلالها لمعرفة صندوق الدين
٤٠٠٠٠	(د) إيرادات نظارة المعارف وغيرها من بقية النظارات
٩٠٠٠٠	الخامس - إيجارات الاطيان الزراعية وأراضي البناء والاماكن ملك الحكومة
٦٧٤٠٠	للسدس - قيمة ما يستقطع من رواتب المستخدمين لخدمة المعاش
هذه هي إيرادات خزانة الحكومة وقد بلغت كمتها بحسب تقدير ميزانية إيرادات سنة ١٩٠٤	
١١٢٨٤٤٠٠	جنيه مصري أما أثمان ما يباع من أطيان وأملأك الحكومة فانه تدفع
لصندوق الدين بناء على المادة ٦٥ من قانون النصفية والمادة العاشرة من الامر العالي	
الصادر في ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٨ فيما يختص بالاملاك الواردة في جداول الحصر	
والامر العالي الصادر في ١٢ يوليو سنة ١٨٨٨ فيما يختص بالاملاك غير المندرجة	

في جداول الحصر سنة ١٨٨٠ ولها ميزانية مخصوصة وكذلك ايرادات مطبعة بولاق
الاميرية فانها ميزانية مخصوصة

الفصل الثاني

في وحدة النقود في معاملات الحكومة

ان تقدير الاموال في معاملات الحكومة كان لغاية سنة ١٨٨٦ على وحدة القرش
الصاغ واحاذه الصغرى البارات « واحدها باره » والجدد « واحدها مبدى اوجديد »
فكل عشرة جدد تساوى باره واحده وكل أربعين باره تساوى قرشا وكل مائة قرش
تساوى جنيها مصريا وكل خمسة جنيها تساوى كيسا
ومن ابتداء سنة ١٨٨٧ قررت الحكومة الغاء وحدة القرش والاستعاضة عنها بوحدة
الجنيه المصرى على أن تكون آحاده الصغرى مليمات واحدها مليم وكل ألف مليم تساوى
جنيها مصريا كما أن كل عشرة مليمات تساوى قرشا من الوحدة القديمة
وهكذا حددت الحكومة وحدة العملة النقدية بأمر عال في ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥

الفصل الثالث

التاريخ الرسمى في حسابات الحكومة

لقد كانت الحكومة تؤرخ حساباتها وكافة معاملاتها بالتاريخ القبطى (على شهور
وبابه الخ) وحدث في سنة ١٨٥٨ وسنة ١٨٥٩ أنها كانت تؤرخ الشهور بالقبطى
والسنوات على التاريخ الافرنكى الميلادى مثال ذلك ١٠ نوت سنة ١٨٥٩ وكان
المستخدمون يأخذون روايتهم عن الشهر الاخير من السنة بقيمة شهر كامل عن مسرى
ونحسة أو سنة أيام عن النسي وودامت الحال كذلك لحد آخر سنة ١٥٩١ (١٠ سبتمبر
سنة ١٨٧٥) ومن ابتداء ١١ سبتمبر سنة ١٨٧٥ ألقى التاريخ القبطى بالكلية وأبدل
بالتاريخ الافرنكى الميلادى

الفصل الرابع

« الضرائب والرسوم والاموال المتنوعة التى تجاوزت عنها الحكومة في عصر الاصلاح »
لا يغبين عن ذهن القارئ أن انتظام الاعمال المالية أنتج نوا طبعيات تدريجيا في مقدار

الضرائب والرسوم المختلفة حتى وصلت الآن الى الارقام التي ذكرت في الفصل الاول على أن هذا النمو لا يقارن في الحقيقة بمقدار النقص الذي طرأ من سنة لآخرى منذ سنة ١٨٨٠ التي هي غرة الاصلاح الآن بسبب ابطال أو تخفيض كثير من الرسوم الثقيلة المختلفة والتجاوز عن كثير من متأخرات الاموال

والبيان هذه المراحل بالتفصيل

أولاً - بأمر عال في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٩ ألغيت ضريبة الملح التي كانت قد تقررت على الرؤس أي أفراد الرعايا في القرى بأمر في ١٤ رجب سنة ١٢٩٠ وكانت متحصلاتها لا تنقص عن ٢٠٠٠٠٠ جنيه فأصبح الملح بعد ذلك يباع لمن يطلب اختيارياً ثانياً - وبأمر عال في ٦ يناير سنة ١٨٨٠ ألغيت المقابلة وهذه المقابلة هي عبارة عن رأس مال يساوي ستة أضعاف مجموع الضرائب الخراجية والعشورية السنوية كان المغفورة اسماعيل باشا الخديو قد فرض على أصحاب الاطيان أن يدفعوها علاوة على الضريبة السنوية إما مرة واحدة أو تدريجياً في طرف اثنتي عشرة سنة في مقابل تنقيص نصف الضريبة السنوية تنقيصاً دائماً بالكيفية التي توضح تفصيلاً بالأمر العالي الذي صدر بشأنها في ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١، وكان ظاهر الغرض من جمع هذا المال استخدامه في التخلص من الديون التي كان قد تورط في اقتراضها ولغاية سنة ١٨٧٩ كان قد تم تحصيل سبعة عشر مليون جنيه منها ولكنها ذهبت كغيرها من الاموال في مهاوى المصارف فصدر هذا الأمر بالغائها وبأن الذي دفع منها يخص منه ما عساه أن يكون مطلوباً للحكومة من أصحابه مثل بقايا الاموال أو الديون أو غيرها والباقي بعد ذلك يرد إلى أصحابه مقسطاً على مدة خمسين سنة مضافاً اليه فائدة سنوية قيمتها ٤ في المائة وهكذا عملت تسوية هذه الاموال وأقساطها من ابتداء سنة ١٨٨١ وهي تخصم الآن في أول السنة بحسب كل من المولين باسم (تعويض مقابلة) ومجموع القسط السنوي مائة وخمسون ألف جنيه وذلك بحسب المقرر في قانون التصفية ولكنه قد نقص الآن الى مائة وثلاثة وأربعين ألف جنيه والفرق هو قيمة ما كان دفع عن أطيان تلفت ورفعت أموالها ورفعت كذلك حصتها من مال المقابلة ثالثاً - وبأمر عال في ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ حصل التجاوز عن كافة متأخرات الاموال الخراجية والعشورية والعوائد على اختلاف أنواعها لغاية سنة ١٨٧٥ وكانت أكثر من تسعة عشر مليوناً من الجنيهاً المصرية

رابعاً - وبذات الأمر العالي الصادر في ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ ألغى أحد وثلاثون صنفاً من أصناف العوائد منها العوائد الشخصية وقد كانت مربوطة على كل رأس أي فرد

من أفراد الرعايا الذكور المكلفين بمقتضى أمر في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٧٥ على ثلاث درجات الاولى بقيمة ٤٥ قرشاً سنوياً على كل رأس من أهل الطبقة الاولى من الناس وثلاثين قرشاً على كل رأس من الطبقة الثانية و ١٥ قرشاً على كل رأس من الطبقة الثالثة وكانت تعطى بهانذا كرمطبوعة ومختومة بختم الحكومة ومنها عوائد الرخص التي كانت تعطى سنوياً لكل من الصيارف والوزانين (القباينة) بتعاطى صناعهم ومنها عوائد للدخولية والتنظيم وعوائد الحمل بالقرى وعوائد الدلالة على ما يباع من المصوغات ومنها عوائد دخولية الصوف وأصناف أخرى قليلة القيمة

خامساً - وفي ٢١ يونيو سنة ١٨٨٣ قرر مجلس النظار التجاوز عن المتأخر من سنة ١٨٧٦ لغاية سنة ١٨٧٩ من إيجارات أطيان وأملال الحكومة وعشور النخيل وعوائد المواشى والوبركو والحل وبقي العهد والذمات وعجوزات المخازن وغير ذلك وهي بمبالغ كلية

سادساً - وفي ٢١ يونيو سنة ١٨٨٣ قرر مجلس النظار أيضاً التجاوز عن متأخرات أموال الاطيان من سنة ١٨٧٦ لسنة ١٨٧٩ وكانت قد بلغت يومئذ ٥٦٠٠٠٠ جنيه سابعاً - وبأوامر عليية صدرت في ١١ يناير سنة ١٨٨٥ و ٤٠ ديسمبر سنة ١٨٨٨ و ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩٣ و ١٩ ديسمبر سنة ١٩٠١ و ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ ألغيت عوائد الدخولية التي كانت تؤخذ بقيمة ٩ في المائة على أثمان كل فئة أصناف المأكولات والمشروبات البلدية التي كانت ترد على مدن القطر المصرى والنغور ومجموعها لم يكن أقل من ٣٥٠٠٠٠ جنيه مصرية منها ٤٥٠٠٠٠ جنيه بمصر والاسكندرية والباقي في بقية البلاد

ثامناً - وفي ١١ نوفمبر سنة ١٨٨٦ قرر مجلس النظار إلغاء رسم القيدية الذي كان يؤخذ بقيمة عشرين قرشاً على كل عرض يقدم لاحدى دوائر الحكومة بناء على الأمرين العاليين للصادر أحدهما في ٢٠ رجب سنة ١٢٨٨ والثاني في ١٥ صفر سنة ١٢٩١ تاسعاً - وفي ١٨ ابريل سنة ١٨٨٩ قرر مجلس النظار التجاوز عن ١٦٨٠٠٠ جنيه من متأخرات الإيرادات المتنوعة منها ١٤٤٠٠٠ من الوبركو و ٢٤٠٠٠ من عوائد زراعة الدخان

عاشراً - وبأمر عال في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ألغيت العوائد السنوية التي كانت تؤخذ منذ سنة ١٨٥٣ على معامل الزيتون البلدية بالقطر المصرى ولم يكن يحصل منها سنوياً أقل من ٣٠٠٠ جنيه مصرية

حادى عشر - وبأمر عال فى ٩ يناير سنة ١٨٩٠ أُلغيت العوائد السنوية التى كانت تعرف باسم الفرضية أو الفردية أو الويركو وكانت مقررة منذ سنة ١٨٦٠ على كل فرد من أفراد المصريين المشتغلين بالحرف والصنائع ومجموع ما كان يحصل منها لم يكن ينقص عن ١٢٠٠٠٠ جنيه مصرى سنويا

ثانى عشر - وبأمر عال فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٩٠ أُلغيت العوائد التى كانت تعرف باسم (عوائد الجملة) أو عوائد الحبل بالمدن وقد كانت مقررة منذ سنة ١٨٥٧ وكان لا ينقص مجموع ما يؤخذ منها عن ٥٠٠٠ جنيه مصرى

ثالث عشر - وبأمر عال فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٠ أُلغيت العوائد السنوية التى كانت تؤخذ منذ سنة ١٨٦٧ بعموم القطر المصرى بقيمة ثلاثة قروش ونصف قرش على كل رأس من الغنم والماعز يبلغ سنهاتها أكثر ومجموع ما كان يحصل من ذلك لم يكن أقل من ٤٠٠٠٠ جنيه مصرى سنويا

رابع عشر - وبأمر عال فى ٣١ مارس سنة ١٨٩١ جرى تنقيص ١٣٠٠٠٠٠ جنيه مصرى سنويا من أموال الاطيان الخراجية والعشورية المقررة على اطيان مديرتى قنا واصوان وعلى اطيان بلاد شرق اطفح بمديرية البحيرة

خامس عشر - وبأمر عال فى ٢٨ يناير سنة ١٨٩٢ أُلغيت العوائد المسماة بالباطنة التى كانت تقررت فى سنة ١٨٩٠ على كل أرباب الصنائع والمتاجر والحرف ومجموع ما كان يحصل منها لم يكن ينقص عن ٦٠٠٠٠ جنيه مصرى

سادس عشر - وبأمر عال فى ٢٨ يناير سنة ١٨٩٢ أُلغيت ضريبة العونة التى كانت تقدرت بقيمة $\frac{1}{4}$ ٤ قروش على كل فدان بأمر عال فى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ومجموعها ١٥٠٠٠٠ جنيه

سابع عشر - وفى ٢٩ فبراير سنة ١٨٩٢ قرر مجلس النظار التجاوز عن كافة متأخرات أموال الاطيان الميؤس من تحصيلها من أموال المسددة من سنة ١٨٨٠ لسنة ١٨٨٩ وقيمتها ٦٢٣٨٥٥٠ جنيها

ثامن عشر - وبأمر عال فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩٢ جرى تنقيص ١١٤٠٠٠ جنيه مصرى سنويا من أموال الاطيان الخراجية والعشورية المربوطة على بلاد مديرية جرجا وبقيّة بلاد مديرية البحيرة

تاسع عشر - وبأمر عال فى ٨ ابريل سنة ١٨٩٣ جرى تنقيص ١٣٢٠ جنيها سنويا

من أموال الاطيان الخراجية والعشورية بثلاثة بلاد تابعة لمديرية أسبوط وهى النواورة
والعثمانية وعزبة الاقباط بحيث ان أعلى ضريبة بها لا تزيد عن تسعين قرشا

عشرون - وبأمر عال فى ٢٧ ابريل سنة ١٨٩٤ جرى تنقيص ٦٧٦٦١ جنيهها
سنويا من أموال الاطيان و ٢٨٥٠ جنيهها سنويا يضاف من مصاريف التبعة الابراهيمية
وذلك كله بلاد مديرية أسبوط

حادى وعشرون - وبأمر عال فى ٢٧ ابريل سنة ١٨٩٤ جرى تنقيص ٢١٦٧٩
جنيها من ضرائب الاطيان و ٨٩١٩ جنيهها من مصاريف التبعة الابراهيمية سنويا
ببلاد مديريات المنيا وبني سويف والفيوم

ثاني وعشرون - وبأمر عال فى ٢٩ ابريل سنة ١٨٩٤ جرى تنقيص ١٦٨٠ جنيهها
سنويا من أموال عيون مياه بلاد الواحات التابعة لمديرية أسبوط

ثالث وعشرون - وبأمر عال فى ٧ نوفمبر سنة ١٨٩٥ حصل التجاوز بصفة منحة
استثنائية عن ٢٤٥٣٥٣ جنيهها من أموال سنة ١٨٩٤ بمديريات الوجه البحرى والفيوم
وذلك بسبب ما ألم بزراعة القطن من تأثيرات الدودة وهبوط أثمان القطن هبوطا غير
اعتيادى

رابع وعشرون - وبأمر عال فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٩٨ حصل تنقيص ٢١٦٠٠٠
جنيه سنويا بصفة مؤقتة من ضرائب الاطيان التى وجدت قيمة ضرائبها أكثر من قيمة ثلث
ماتساوية من الاجار

خامس وعشرون - وبأمر عال فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٩٨ ألغيت العوائد التى كانت
تؤخذ على العربات ودواب النقل بصبر والاسكندرية ومجموع ما كان يحصل منها ٥٣٠٠
جنيه سنويا

سادس وعشرون - وبأمر عال فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٩٨ ألغيت العوائد التى
كانت تؤخذ على مرور السفن تحت كوبرى قصر النيل ومجموع ما كان يحصل منها
٢٠٠٠٠ جنيه سنويا

سابع وعشرون - وبأمر عال فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠١ ألغيت عوائد الصاورة
التي كانت تؤخذ بمصلحة الجمارك على المراكب وثمان التساريح التى كانت تعطى للراكب
عند السفر وقيمة ما كان يحصل من ذلك سنويا ٣٠٠٠ جنيه

ثامن وعشرون - وبأمر عال فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٣ ألغيت العوائد التى كانت

تحصل على المباني بمدن انجم التابعة لمديرية جرجا والمحمودية وشبراخيت بمديرية البحيرة وهي من جلة المدن التي كانت تؤخذ بها هذه العوائد بمقتضى دكرية ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ وقبة ما كان يحصل من هذه المدن الثلاث سنويا ٣٦٧ جنها

هذه هي أنواع الضرائب والرسوم ومبالغ الاموال التي تجاوزت الحكومة عنها الفائدة الاهالى عموما فعادت على البلاد بالخير العميم ولم تذكرم من أنواع الضرائب التي أبطلت ضريبة عوائد زراعة الدخان والتبناك التي ألغيت بأمر عال في ٢٤ يونيو سنة ١٨٩٠ لانه حصل ابطال زراعة هذين الصنفين بالكلية وتبعالا بطل زراعتهما قد ألغيت عوائدهما وعدا ذلك تجاوزت الحكومة عن جلة أموال تشمل فائدتها بعض الافراد وأهم شيء من ذلك هو مجموع الديون التي كان كثيرون من أهالى البلاد قد تورطوا في اقتراضها من الشركة التي كانت توجد بمصر في عهد المغفور له اسمعيل باشا وكانت تعرف بينك السودان فابتاع هذه الديون من الشركة لخدمة الحكومة التي قسطنها على المدينين لآجال طويلة منذ سنة ١٨٦٨ وكانت بمبالغ كابة منها في مديرية الغربية وحدها أكثر من أربع مائة ألف جنيه مرهون عليها من أطيان الاهالى ثلاثة عشر ألف فدان وهكذا في بقية المديرية ووضعت لذلك لائحة تصدق عليها بأمر عال في ٣ رجب سنة ١٢٨٢ (٢٢ نوفمبر سنة ١٨٦٨) ووضعت أملاك المدينين تحت الرهن الحكومة ولكنهم طمعوأ خيرا في الحكومة وماطلوا في السداد حتى صولح بعضهم على أن يدفع ١٠ في الالف وتجاوزت الحكومة عن ٩٩٠ جنبا في ترقية شؤون الاهالى وعمران وسعادة البلاد

الفصل الخامس

في أنواع الضرائب العقارية والمبادئ العمومية المقررة في تقديرها وتحصيلها

- الضرائب العقارية أربعة أنواع وهي
- أولا - ضرائب على الاطيان
- ثانيا - ضرائب على النخل
- ثالثا - ضريبة على المباني في المدن والنفور

(١٤)

رابعا - ضريبة على طواحين الغلال التي يديرها هدير اندفاع تيار الماء في ترع مديرية الفيوم

وفي تقدير وجباية الضرائب لابد من دقة المحافظة على مبادئ أربعة وهي
أولا - اجراء العدالة في توزيع أو تقدير الضرائب بطريقة لا يداخلها شيء من
التفاضل أو المحاباة

ثانيا - اعلان بيان قيمة المال السنوي الى كل من الممولين لكي لا يجهل مقدار
ما يجب عليه دفعه للحكومة وأوقات استحقاق السداد

ثالثا - ترتيب مواعيد جباية الاموال في الاوقات التي يكون الممولون فيها مبسورا
لهم سهولة السداد تبعاً للمواسم المحصولات

رابعا - ترتيب جباية الاموال بطريقة المساواة التي لا يمتاز بها البعض على البعض
الآخر

الفصل السادس

في ضرائب الاطيان

ضرائب الاطيان في الوقت الحاضر خمس وهي

أولا - الضريبة الخراجية وهي الضريبة الاصلية في البلاد منذ القدم

ثانيا - ضريبة باسم عشورية وقد حدثت في البلاد منذ سنة ١٢٧١
(سنة ١٨٥٥) على عهد المغفور له سعيد باشا ولكن من ابتداء سنة ١٨٨٠ أ بطل
وضعها على شيء من الاطيان

ثالثا - ضريبة باسم مصاريف التربة الابراهيمية في الوجه القبلي فقط وهي مما كان
أحدثه المغفور له اسمعيل باشا وقد رفعتها الحكومة عن كثير من الاطيان ولكنهم الآن تدفع
فقط على الاطيان العشورية التي لاها الى بالحوشات الصيفية بالاقليم الوسطى

رابعا - ضريبة أموال عيون بلاد الواحات ولتقديرها طريقة مخصوصة تختلف
اختلافا كبيرا عن الطريقة المتبعة في بقية بلاد القطر

الفصل السابع

طريقة تعيين مقادير الاراضى والمقاييس المستعملة لها

ان تعيين مقادير الاراضى في هذه البلاد جار منذ عهد بعيد على وحدة الفدان وهي التى على موجبها تحبى الاموال وتنصب الحدود

وكلمة الفدان معناها لغة المحراث أو آلة الحرث (انظر قاموس المصباح صحيفة ٦٠)
أما اصطلاحا فانه يدل على مسطح من الارض يقدر في الوقت الحاضر بمقدار ثلاثمائة وثلاث وثلاثين قصبة وثلاث قصبة مربعة أو ٤٢٠٠ متر مربع و ٨٣٣ جزأ من ألف جزء من المتر أو هو مسطح من الارض يمتد في كل من جهاته الاربع بمقدار ثمان عشرة قصبة وربع قصبة تقريبا

وللفدان آحاد أى أقسام صغيرة واحدها قيراط وكل أربعة وعشرين قيراطا يتكون منها فدان وكل قيراط يقسم الى أربعة وعشرين قسما أيضا يسمى الواحد منها سهما وتقسم الاسهم الى أقسام أقل منها تسمى سحايت ولكنها لا تستعمل في تعيين مقادير الاطيان ولذلك نضرب صفحا عن التكلم عنها

تاريخ المقاييس

ان تاريخ منشأ استعمال المقاييس عند الامم القديمة لا يزال محفورا بكثير من الغموض وهو من الابواب التى يتسع فيها للباحثين مجال الظنون حتى ان أكبر الثقات الذين اختصوا بالبحث في هذا الموضوع لم يسلموا من بعض التعويل على محض الاستنتاج في أبحاثهم

والمرجح أن أقدم المقاييس التى اضطر الانسان لاستعمالها في قضاء مهام حياته نقلها عن أعضاء جسمه كالقدم والاصبع والفر والشبر والذراع والخطوة الخ

والظاهر أن وحدة مقاييس الطول عند قدماء المصريين كانت بالذراع . جاء في الانسكلوبيديا البريطانية نقل عن بعض المحققين من علماء الآثار أن الذراع المصرى المستنتج من أطوال الهرم الكبير بالجيزة يعادل ٢٠,٦٢٠ بوصة انجليزية تماما أو ٥,١٥٥ متر وإن مباني العائلات الرابعة والخامسة والسادسة المصرية يختلف

طول الذراع فيها ما بين ٥١٢٨ م. و ٥١٧٨ م. وان بعض أقيسة الذراع التي وجدت باقية للآن مما كان مستعملا قبل الميلاد بنحو عشرة قرون بلغ متوسط طولها ٥١٦٣ م. وكان الذراع في مقياس النيل بجيزة قبليه في عصر الرومان يعادل ٥١٩٠ م. وهذه الوحدة وجدت مينة أيضا على أحد القبور القديمة بناحية بني حسن وقد حوفظ عليها في أطوال قبر رمسيس الرابع .

وحاول العالم جومار على ما جاء في الخطط التوفيقية للرحوم على باشا مبارك أن يثبت نسبة ثابتة بين أطوال الهرم الكبير بالجيزة وبين وحدة مقياس الطول والمساحة فقال ان الذراع القديم الذي استعمل في بناء الهرم يعادل ٤٦٢ م. وان هذا الذراع يساوي جزأ من خمسمائة جزء من طول ضلع قاعدة الهرم البالغ ٢٣٠,٩٠٢ مترا أو جزأ من أربع مائة جزء من ارتفاع أحد وجوهه البالغ ١٨٤,٧٢٢ مترا وقال انه لما كان هذا الارتفاع يعادل (بفرق طفيف جدا) جزأ من ستمائة جزء من مقدار الدرجة الأرضية البالغ ١١٠٨٢٧,٦٨ مترا حسب قاسها المتأخرون فلا يبعد أن يكون المصريون القدماء قد قاسوها وجعلوها مرجعا ثابتا لأقيستهم وخلدوا ذلك بالمحافظة على نسبة صحيحة وهي $\frac{1}{16}$ بين ارتفاع وجه الهرم وطول الدرجة الأرضية

والأقيسة الذراعية التي اتفق عليها مؤرخو العرب لابعاد الهرم المختلفة اذا قورنت بالأقيسة المسترية الناتجة من حساب الفرنسيين يظهر أن الذراع الذي عول عليه مؤرخو العرب يوازي ٤٦٢ م. وهو حسب ما ذكره جومار

وجاء في رسالة المختار باشا المصري ان طول الذراع المصري القديم يبلغ ٤٤٤,٧٧٦ م. والفرق طفيف بين ذلك وبين الأرقام التي قال بها جومار على ما تقدم وكانت وحدة مقياس السطوح تسمى بالاورور على ما ذكره هيرودوت المؤرخ قالوا ان ضلعه كان معادلا لثلاثة أذراع أو خمس طول قاعدة الهرم وعلى ذلك تكون مساحة الاورور ٢١٣٤,٤٤ مترا أو نحو نصف مساحة القدان الحالي

ولوحظ أن القصبة الديوانية التي وجدت في الجيزة عند دخول الفرنسيين وطولها

٣,٨٥ متر تساوى جزءاً من ستين جزءاً من طول قاعدة الهرم بلا كسر ولعل ذلك من قبيل الاتفاق وأما القصة المصرية القديمة فقليل أنها كانت بمقدار ٣,٠٨ متر أو جزء من خمسة وسبعين جزءاً من طول ضلع قاعدة الهرم أو جزء من خمسة عشر جزءاً من طول ضلع الاورور

والقصة لغة نبات ذو أنبوبة أما اصطلاحاً فقد استعملت للدلالة على مقياس طولى لقياس الاراضى وسبب تسميتها كذلك هو أنها كانت تؤخذ دائماً من قصب الغاب خلفته واعتمده

وطراً على مقدار طول القصة كثير من العبث والتغيير فوجدت في بعض البلاد عند دخول القرنين بطول ثلاثة أمتار وثمانية سنتيمترات وأحياناً بطول ثلاثة أمتار وخمسة وستين سنتيمتراً على أن ذلك لم يؤثر على استمرار المحافظة على اعتبار القصة الديوانية بطول ٣,٨٥ متر

ووجد الفدان في بعض البلاد بمقدار ٣٢٤ قصبه مربعة وفي أكثر البلاد بمقدار ٤٠٠ قصبه مربعة وفي بعض البلاد بمقدار ٣٢٤ و ٣١٠ و ٢٠٠ قصبه فأراد المغفور له محمد علي باشا تقرير وحدة جديدة لأقبسة الاطيان في البلاد فعدت بأمره جمعية في سنة ١٢٥٥ (سنة ١٨٣٨) تألفت من بعض مشاهير المهندسين وهم لينان باشا وأدهم باشا و بهجت باشا وأزهري أفندي وإبراهيم أفندي وهبي ومحمد بيك عبد الرحمن وقررت القصة بمقدار ثلاثة أمتار وخمسة وخمسين جزءاً من مائة جزء من المتر وكان قد تقرر من قبل ذلك في وقت اجراء المساحة العمومية على اطيان بلاد القطر اعتبار الفدان بمقدار ثلاثمائة وثلاث وثلاثين قصبه وثلاث قصبه مربعة وبذلك أصبح الفدان كما ذكرنا قبل عبارة عن مسطح من الارض يمتد بمقدار ثمان عشرة قصبه وربع قصبه تقريباً في كل من جهاته الاربع وأنه وإن لم يعلم في الوقت الحاضر على أى أساس بنوا إبراهيم في جعل مسطح الفدان بمقدار $\frac{1}{4}$ ٣٣٣ قصبه مربعة الا أن ذلك في الغالب كان على متوسط الاقبسة المختلفة التي كانت متداولة وهو ما يقرب الى الحقيقة لان الخمسة المعدلات المار

ذكرها التي هي ٤٣٢ و ٤٠٠ و ٣٢٤ و ٣١٠ و ٢٠٠ يتكون من جمعها ١٦٦٦
 بقسمتها على خمسة ينتج $\frac{1}{5}$ ٣٣٣ فعدلو الكسر بجعله ثلثا بدلا من خمس لسهولة الحساب
 وجعله كقاعدة راسخة في الذهن بأن كل ألف قصبة ثلاثة أفدنة وقد أخرجت الحكومة
 من حكم هذه القاعدة جميع الاراضى التي في بعض جهات لم تنف مسطحاتها من الاصل
 بهذا المعدل فأمرت بالتعويل فيها على المقاسات المثبتة في مستندات الملكية أما تقدير
 طول القصبة على معدل ثلاثة أمتار وخمسة وخمسين سنتيمترا فواضح في أمر صدر بعد ذلك
 من المرحوم سعيد باشا الى مدير الفيوم في ١٥ ذى القعدة سنة ١٢٨٧ بأنه لما طلبت
 جملة قصبات من جهات مختلفة وجدت أطوالها مختلفة ولذلك أخذ متوسط هذه الأطوال
 المختلفة فكان بمقدار ٣٥٥ سنتيمترا والظاهر في نفس الامر أن القصبة بمديرية جرجا كانت
 بطول ٣٥٠ وبمديرية الغربية كانت بطول ٣٥٥ وطبعا كانت في جهة أخرى بطول
 ٣٦٠ حتى ان المتوسط بلغ ٣٥٥ وتأيد بأمر عال آخر في ٢٨ ابريل سنة ١٨٩١ على
 أن ذات مقياس القصبة قد أبطلت نظارة المالية استعماله في أعمالها المساحية من ابتداء
 سنة ١٨٩٩ منشور في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٨ قررت فيه استبدال ذلك المقياس
 بسلسلة حديدية تسمى جنزير أطوله مثل طول خمس قصبات
 وكانوا يصطلحون على كتابته أجزاء الفدان بالعلامات المينة في الصحيفة الآتية

جدول العلامات القديمة لأجزاء الفدان ومدلولاتها

شكـ العلامة	اسـم الـعلامة	قـيـمـة العلامة	شكـ العلامة	اسـم الـعلامة	قـيـمـة العلامة
١	دائق	أى	٤	ربع وعن	٩
٥	حبة	»	٨	ربع وسدس	١٠
١١	نصف قيراط	»	١٢	ثلث وعن	١١
١٢	حبتان	»	١٦	نصف	١٢
١٣	نصف قيراط وحبـه	»	٢٠	ربع وسدس وعن	١٣
١٤	قيراط واحد	»	٢٤	ثلث وربع	١٤
١٥	نصف الثنـ	»	$\frac{1}{2}$ قيراط ونصف	نصف وعن	١٥
١٦	نصف الثنـ وحبـه	»	$\frac{2}{3}$ واحد ونصف وثلث	ثلثاى	١٦
١٧	قيراطان	»	٢	ثلث وربع وعن	١٧
١٨	عنـ	»	٣	نصف وربع	١٨
١٩	سدس	»	٤	ثلثاى وعن	١٩
٢٠	خمسـه قيراط	»	٥	نصف وثلث	٢٠
٢١	ربع	»	٦	نصف وربع وعن	٢١
٢٢	سدس وعنـ	»	٧	ثلثاى وربع	٢٢
٢٣	ثلث	»	٨	نصف وثلث وعن	٢٣

وقد أبطل استعمال هذه العلامات واستعـيـض عنها بوضع عدد الاسهم والقراريط

والنتيجة مما تقدم بيانه هي

أولاً - ان الاراضى الزراعية في القطر المصري تقدر بالفدان

ثانياً - ان الفدان هو سطح من الارض يمتد بقدار ثمان عشرة قصبة وربع
قصبة تقريباً في كل جهة من جهاته الاربع أو يتكون من مقياسه ثلاثمائة وثلث وثلثون
قصبة وثلث قصبة مربعة

ثالثاً - ان القصبة بمقياس طولى تقدر بثلاثة أمتار وخمسة وخمسين جزءاً من

مائة جزء من المتر وهي باقية في اعتبار تقدير المساحة ولكن ذات المقياس قد أبطل استعماله بفروع المالية منذ سنة ١٨٩٩ واستبدل بسلسلة حديدية طولها خمس قصبات
 رابعا - ان أجزاء القدان قراريط (واحد هاقيراط) وأجزاء القيراط أسهم (واحد هاسهم) فكل أربعة وعشرين سهم ما يتكون منها قيراط وكل أربعة وعشرين قيراطا يتكون منها فدان كامل

الفصل الثامن

قسمة أراضي كل بلد الى أقسام يسمى الواحد منها حوضا في بعض المديریات

وقبالة في البعض الآخر

تقسم أراضي كل بلد الى أقسام يسمى الواحد منها حوضا في مديريات الوجه البحري ومديرية الفيوم ويسمى قبالة في بقية المديریات وكل من تلك الحياض يتميز عما سواه باسم خاص به كحوض الساحل أو قبالة الجرف

والمبادئ العادلة المعول عليها في اجراء ذلك التقسيم هي أن يكون الحوض أو القبالة قسما واحدا من الارض متساويا في كافة اعتباراته من جهة مشابهة تربة الارض وطرق الري والتجفيف والمواصلات لكي توضع عليه الضريبة بقيمة واحدة متساوية

أما ما شوهه من تكوين الحياض والقبالات في الزمان الماضي فقد كان مجرد اعن هذه الملاحظة اذ فيه وضعت فيات مختلفة من الضرائب في حوض واحد مع أن اطيان الحوض كلها لا تختلف في شيء مطلقا وبالعكس ذلك قد وضعت فية واحدة من الضرائب على حوض يشتمل على أجزاء مختلفة من الارض

وقد كانت هذه الاختلافات سببا في صعوبة اجراء تعديل الضرائب المقصود به ايجاد المساواة وتقدير العدالة في تقدير الضرائب على كل قسم من الارض حسبما يستحق واستمرت هذه الصعوبات حتى تيسر للحكومة تجديد مساحة فدان الزمام العمومي ومراعاة المبادئ العادلة في تقسيم حياض أو قبالات كل بلد وشرعت فعلا في تعديل الضرائب في أوائل ما يوسنة ١٨٩٩

الباب الثاني

فك الزمام العمومي والتاريخ وهو أساس حصر مساحة الاطيان

الفصل الاول

تاريخ فك الزمام

ان حصر مساحة الاطيان فيما سلف من الزمان كان عملا سنويا لانه لما لم يكن لاحد من الناس حق في ملكية شئ من الاراضي حتى ولا باستمرار وضع اليد على شئ منها فكانت الحكومة قبل فيضان النيل في كل سنة تطرح اطيان كل بلد للراغبين في ميعاد يعين له وفيه يأتون الى موضع المزاد فيترايدون حتى يرسو المزاد على من يرسو عليه في مقدار الاطيان بالقيمة التي انتهى اليها المزاد ومتى تصرح لهم يذهبون ويرزعون الارض وبعد تمام الزراعة ينطلق المساحون في البلاد بأمر الحكومة ويعملون المقاس على زراعة كل شخص ويقيدونها في دفاترهم تحت عنوان (قبالة فلان) وربما كان ذلك سبب تسمية القبالات بأسمائها المختلفة وعلة تفاوت مقاديرها - وبعد اتمام المقاس كانت تنجي منهم الاموال عن المقادير التي دلت عليها المساحة بحسب القيات التي انتهى اليها المزاد (هذا ما يؤخذ من رواية المقرئ المورخ المشهور)

فلما ولاها المغفورة محمد علي باشا رأى من مصلحة عمران البلاد وضع ضرائب ثابتة سنوية على الاطيان فأمر باحصائها مساحة في أبدي من توجد في أيديهم وقت المساحة ذلك هو التاريخ المشهور ابتداء عمله محمد علي باشا في سنة ١٨١٣ وقبل انه أتمه في ظرف خمس سنوات ولم يكن ذلك بالأمر العسير والمستغرب لقلة ما كان يزرع من الاطيان في صدر حكمه بسبب عدم اقبال الناس على الزراعة الا بقدر ما كانت البلاد في حاجة اليه من ضروريات القوت للبشر والدواب حتى كانت قيمة الاطيان قليلة وكانت ظروف تلك الازمنة المدلهمة من الاسباب المساعدة على اعراض الناس عن ترقية الزراعة لان الارزاق والمحاصيل كانت عرضة لاطماع الكثيرين من الموكلين بأموال الحكومة

ومن يعنى النظر فى بعض دفاتر تاريخ محمد على يرى أنه كان يعتمد من أهم الأعمال يومئذ نظرا لتأخر البلاد فى العلوم والمعارف وكان مؤسسا على سبع قواعد مهمة هي
 أولا - الدلالة على الحدود الثابتة الفاصلة بين كل بلد وما يجاورها من البلاد
 ثانيا - الدلالة على الحدود الاربع لكل حوض أو قبالة
 ثالثا - الدلالة على النقطة الثابتة التى يبدئ منها بعمل المقاس فى كل حوض أو قبالة
 ودرج أسماء واضعى اليد بالتعاقب على الاتجاه الذى اتخذته المساح
 رابعا - الدلالة على مقدار أطوال قواعد وارتفاعات كل قطعة واستنتاج مقدار المساحة بالعملية الحسابية من ضرب نصف طول القاعدة فى نصف طول الارتفاعين
 خامسا - الدلالة على بعض أطيان الحكومة التى لم يضع أحد عليها يد ودرجها باسم أبعادية أو مستبعدات

سادسا - الدلالة على مساحة دائرة سكن كل بلد
 سابعا - الدلالة على مساحة الاراضى المستعملة للثناغ العمومية كالترع والجسور والطرق والمدافن

وكانت الاعداد فى الغالب لا تكتب بالارقام الهندية بل تكتب باللغة القبطية ولم تكن تعمل يومئذ خرائط ولا رسومات ولا سواها مما يعمل الآن من الأعمال الفنية العصرية وقد استمر ذلك التاريخ زمانا طويلا أساسا لخصر مساحة الاطيان ولم يفكر أول يوفق أحد من الخديو بين الذين قبل المغضورة توفيق باشا العمل مساحة عمومية جديدة إلا المرحوم محمد سعيد باشا الذى أمر فى ١٠ ربيع أول سنة ١٢٧١ (سنة ١٨٥٤) بمساحة أطيان مدير بى بنى سويف والفيوم وكانت حينئذ مديرية واحدة وبأمر آخر منه فى غاية رجب سنة ١٢٧٢ (سنة ١٨٥٦) عملت المساحة العمومية أيضا على أطيان مدير بى الغربية والمنوفية وكانت مديرية واحدة أيضا تعرف كاتقدم القول باسم «روضة البحرين» وبعد ذلك لم تعمل المساحة العمومية على أطيان مديرية كاملة بل كانت تعمل على بعض بلاد فى مديرية واحدة أو على بعض حياض فى بلد واحدة لأنظار زيادات المساحة التى كان صدر أمر عال فى ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٧٣ (سنة ١٨٥٧) بأن تعطى لمن يخبر عنها أو يدل عليها وذلك كان قد كثرت اقبال الناس على تقديم المطاعن للحكومة فى حق أصحاب الاطيان بنسبتهم الى وضع اليد على أطيان أزيد مما يدفون عنه الاموال ولم يكف الناس عن الطعن بعضهم فى البعض من جهة زيادات المساحة الا عند

ما صدرت لأئحة الاطيان المعروفة بالأئحة السعيدية وجاء بها في البند (٢٦) أنه اذا وجدت زيادة المساحة بمقدار $\frac{1}{4}$ أى أربعة وسدس في المائة فتكون من حقوق من توجد في أطيانه وتوضع الضريبة عليها في اسمه من سنة ظهورها أى من سنة المساحة أما اذا وجدت بأكثر من هذه النسبة فتعطى لمن أخبر عنها ودل عليها

وبعد ذلك صدر أمر عال في ١١ جادى الاولى سنة ١٢٧٨ (سنة ١٨٦١) بأن زيادات المساحة تباع عينا وترتبط عليها الضريبة العشورية مهما بلغ مقدار مساحتها أما الذى أخبر عنها فيعطى مكافأة نقدية

وفي ٢٧ شوال سنة ١٢٨٠ (١٥ ابريل سنة ١٨٦٤) صدر أمر عال بأن لا يفلت زمام بلد الا بأمر عال وبأنه اذا وجدت زيادة مساحة فتكون من حقوق الحكومة وبعد ذلك صدر أمر عال آخر لتفتيش عموم الاقاليم في ٢٨ صفر سنة ١٢٨٣ بالتصريح بفلك زمام أى بلد عند الاقتضاء بغير توقف على صدور أمر عال هذا كل ما صدر من الاوامر المختصة بعمل المساحة العمومية الى أن جلس على أريكة الخديوية المغفولة توفيق باشا وعلى أثر جلوسه أصدر أمر فى ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٩ بإنشاء مصلحة تاريع عمومية تابعة لنظارة المالية لعمل مساحة أطيان الاقاليم عموما وخراطة (رسومات) عنها وفرز درجاتها بشرط أن لا تكون أعمالها حكما في مشا كل الملكية ولا يترتب عليها أساس بحقوق الافراد

وانشئت هذه المصلحة فعلا وعهدت رئاستها الى مهندس امير كانى يسمى ميسون بيل وباشرت أعمالها في جلة مدير يات وبعد مضى سبع سنين على وجودها ظهر أن أعمالها ليست وافية بالغرض الذى أنشئت لاجله فأوقفت الاعمال وبأمر عال في ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٧ تحولت من نظارة المالية على نظارة الاشغال العمومية

غير أن المالية لم تزل تنظر بعين الاهمية الى ما واء فلك الزمام من النتائج العظيمة التى هى أولا فرز درجات الاطيان والتمكن من توزيع الضرائب بطريفة المساواة والعدالة ثانيا استئصال الغبن الناشئ عن عدم ضبط مقادير مساحة كثير من الاطيان بتقديرها بأكثر من حقيقتها واضطرار واضعي اليد لسداد أموال على أطيان لاحقيقة لوجودها وتقديرها بأقل من حقيقتها واضياع أموال الفرق على خزينه الحكومة ثالثا اظهار وحصر الاطيان ملك الحكومة التى كانت في غابر الزمان من الارض الموات وأصبحت من الاطيان ذات القيمة بفضل الاصلاحات التى عملت في أنحاء البلاد كتعميم الري وتسهيل طرق المواصلات مع وسائط

تجفيف الاراضى المنخفضة المتسلطة عليها مياه الاراضى الاخرى أو الترع أو المصارف المجاورة لها
وفى سنة ١٨٩٢ وُقعت لمعاودة تنفيذ مشروع سنة ١٨٧٩ الذى كان صدر
به الامر العالى فى ١٠ أغسطس من تلك السنة فابتدأت بعمل فك الزمام ببلاد مديرية
الشرقية فى أوائل سنة ١٨٩٢ و ببلاد مديرية البحيرة فى أواخر سنة ١٨٩٢ ذاتها ولكن
بغير رجوع الى تشكيل مصلحة التاربع العمومى

ولقد قامت المسألة باحياء ذلك المشروع العظيم واعتمدت فى اجرائه على القواعد الآتية

وهى

أولا - فرز وتعيين الحدود الفاصلة بين المديرية الواحدة وما يجاورها
ثانيا - فرز وتعيين الحدود الفاصلة بين البلد الواحدة وما يجاورها ومراعاة جعلها
من الحدود التى تكون بقدر الامكان غير قابلة للتغيير كالترع أو المصارف العمومية أو خطوط
السكك الحديدية أو غيرها

ثالثا - عمل مساحة فنية هندسية لرسم شكل شبكة الحدود التى تحيط بدائرة البلد
لتكون أساسا فى المساحة التفريديّة وهذه المساحة هى المعروفة بمساحة المثلثات

رابعا - قسمة أراضى كل بلد الى حياض يراعى فيها أن تكون أطيان كل حوض منها
على أقرب ما يمكن من وحدة النوع وتماثل الاعتباران

خامسا - اجراء المساحة التفريديّة وتحرير دفتر يمتوى على مقادير أطوال ووصف
حدود كل قطعة من كل اسم فى كل حوض وحدود كل حوض وأن تعطى القطع غمرة متسلسلة
فى كل حوض وتبين اسم مالكيها واسم واضع اليد عليها ونوعها خراجية كانت أو عشورية أو
أطيانا أميرية أو منافع عمومية وفى نهاية دفتر كل بلد يعمل مجموع عمومى يعرف باسم
« ميزانية » لبيان أصل مقدار ما يملكه كل شخص ومقدار ما وجد عنده بالمساحة
ومقدار ما ظهر عجز أو زيادة

سادسا - أن يعمل رسم عمومى أى خريطة لكل بلد بقياس $\frac{1}{10000}$ أى كل مليةتر على
الخريطة يساوى عشرة أمتار فى الارض ولذلك كان لا يظهر على الخريطة شئ من القطع التى
تكون أقل من عشرين فدانا

سابعا - أن زيادة المساحة اذا وجدت بمقدار خمسة فى المائة أو أقل من ذلك فى أطيان
الشخص الواحدة تضاف الى ملكه واذا زادت عن تلك النسبة تباع اليه باعتبار كونها من
أملاك الحكومة وان أبى شراءها تفرز من ملكه لتباع الى غيره

ثامنا - عجز المساحة برفع ماله من ابتداء سنة الشروع في عملية فك الزمام اذ لم يوجد بأطيان الجيران زيادة توازي مقدار العجز كله أو بعضه أما اذا وجدت زيادة في أطيان الجار فيدرج منها بالمساحة في وضع يد ذلك الجار من حقوق صاحب العجز ما هو بقدر العجز أو كل الزيادة ان كانت أقل من العجز بشرط أن لا تتداخل الحكومة في أمر تسليم الارض عنها لصاحب العجز

تاسعا - أن يتخذ دفتر خصوصي يعرف بدفتر التجنيد لحصر أطيان وأملاك الحكومة قطعة قطعة غرة غمرة في كل حوض بمحدودها وأوصافها وماتساويه من الثمن وماتساويه من الاجار ويتأثر بالدقة المذكور عن كل ما يباع أو لا فأولا

وقد استمر العمل على هذه القواعد أربع سنوات في أكثر بلاد مديرتي الشرقية والبحيرة والى أواخر سنة ١٨٩٦ كان لم يتم عمل فك الزمام في بعض بلاد هاتين المديرتين وكان قد جاء الى مصر بدعوة من الحكومة جناب العلامة الرياضى الاستاذ فولر الذى جرت على يده مساحة أراضي بلاد الهند وقد طاف في كثير من بلاد القطر شرقا وغربا وشمالا وجنوبا باحثا في كل ما يؤدى الى سرعة إنجاز المساحة العمومية مع الضبط وأخيرا وضع تقريرا جامع لكل ما رآه فأحلتها الحكومة محلا عظيما من الاعتبار وببحث معه في كل نقطة من ملاحظاته وآرائه ونم الاتفاق على الطريقة التى حصل الاجماع على اتباعها في اتمام المساحة العمومية واستقال هو راجعا الى بلاده تاركا خلفه المستر دانييل ليسانرا تمام اقتراحاته ولم يلبث هذا قليلا من الزمان حتى استقال أيضا وعاد الى بلاده

وكان هذا العمل العظيم في دور حدائه معرضا لاحتكاك الافكار واتجاه الانظار الى مقصد اقراره على أمن دعائم العدالة وأجل مظاهر النظام فدام فترة من الزمان بين سلب وإيجاب وقلب واضطراب حتى توفقت الحكومة أخيرا الى انتخاب جناب الكابتن ليونس وهو من نوابع المهندسين فعهدت اليه برئاسة ادارة عموم المساحة وقام بتأسيس طرق السير فيها على أحسن المبادئ العلمية الفنية العصرية وعاونته الحكومة في تلبية طلباته بالمال والرجال حتى لم تنته سنة ١٩٠٣ الا وكانت أعمال فك الزمام قد عنت نهائيا في مديريات الشرقية والبحيرة والغربية والمنوفية والجيزة والفيوم والقليوبية وأكثر بلاد مديرية الدقهلية وفي سنة ١٩٠٤ الجارية يتم فك زمام بقية بلاد الدقهلية ومديرية قنا ومديرية أصوان ولا يبقى بعد ذلك غير أربع مديريات في الوجه القبلي يتم العمل فيها على الكثير لغاية سنة ١٩٠٧

وبعد كل التجارب والتعديلات التي دخلت على قواعد أعمال فلك الزمام وأوضاع الكشوف والدفاتر قد جمع جناب مدير عموم المساحة كافة التعليمات المختصة بها وأفرغها في كتاب وضعه باللغة الانجليزية في سنة ١٩٠٣ يحتوى على ٢٨٦ بنداً وقد ترجم الى اللغة العربية فاستخلصنا منه ما يختص بإدارة عموم المساحة من أعمال مساحة فلك الزمام وأضافنا اليه ما يختص بمراقبة الأموال المقررة وفروعها من نسوية هذه المساحة وما يتعلق بهامن طرق المعاملة على اختلاف أنواعها ولخصنا ذلك كله فيما يسأتى

الفصل الثانى

فى اختصاصات ادارة المساحة العمومية

ان لأعمال مساحة فلك الزمام ثلاثة أصول عظيمة يرتبط كل منها بالآخر هى
أولاً - عملية المثلثات وهى انتخاب نقطة ثابتة فى حدود البلد واتخاذها محورا لاتجاه وتحديد زوايا على أبعاد ودرجات مقررة توضع على نهاية امتداد كل زاوية منها علامة للدلالة على موقعها بحيث يراعى أن لا تكون فى مواضع أقامتها عرصة للعبث بها

ثانياً - عملية مساحة الترافرس (خطوط التقاطع) التى هى الرابط بين عملية المثلثات وبين عملية المساحة بالجئزير (انظر بند ٧٥) وهى عبارة عن ضبط مقاس المسافات المحصورة بين الزوايا سالفة الذكر

وفى هذه الحالة فالخطيط الذى ترسمه تلك الزوايا المحيط بالحدود الجديدة للبلد تبعاً للأبعاد والدرجات المقررة هذا اذا أحدث تغييراً فى حدودها الأصلية ولزم لذلك ضم شئ اليها من أطيان البلاد المجاورة أو فصل شئ من أطيانها وضمه الى البلاد المجاورة يجب أن يعمل لذلك رسم كروكى ويعرض على نظارة المالية للحصول منها على التصديق على ضم ماوجب اتصاله وقفل ماوجب انفصاله (بند ٧٤ وبند ١٠٧)

ثالثاً - عملية المساحة التفريديية وهى مقاس ما يوجد تحت يد كل شخص فى وقت المساحة مما لا يكون وضع اليد عليه بصفة مؤقتة كالأطيان المؤجرة وقيد ذلك فى دفتر المساحة قطعة قطعة بغير بيان حدود ولا اطوال كل قطعة وبالمثل الأراضى ملك الحكومة وفى جلتها الأراضى المشغولة بالمنافع العمومية وغير ذلك من كل ما يشتمل عليه زمام البلد بحيث ان مجموع ذلك كله يطابق تماماً المجموع ما ينتج من مساحة الترافرس الاجمالية وقد أفاض مدير عموم المساحة فى كل ما يكفل ضبط هذه الأعمال من الارشادات العلمية

والشروعات الهندسية مما لا يحتاج اليه الاجماعه المهندسين وبمكتهم الرجوع اليه في الكتاب الاصلى أما ما يهم الجمهور ومعرفة من الأمور الجامعة لطرق العدالة في معرض صيانة الحقوق على حد الامكان فذلك يلخص فيما سأتى

(١) - ارسال اعلان من تفتيش المساحة على نسخة من استمارة غرة ٥٤ الى عمدة ومشايع البلد المشروع في فلت زمامها التعريفهم بوعود الشروع في العمل وتكليفهم باجراء ما يمكن منه احاطة علم أصحاب الأطيان بذلك (بند ٩٠)

(٢) - لإنشاء المديرية بذلك كتابة واطار ادارة عموم المساحة أيضا (بند ٩٠) وقد اعتادت ادارة عموم المساحة على نشر ذلك بالجريدة الرسمية لتعميم الاعلان

(٣) - ارسال اعلانات من استمارة غرة ٥٣ لكل من أصحاب الأطيان المقيمين خارج البلد قبل البدء في العمل بثلاثين يوما ان أمكن (بند ٩٠)

(٤) - مراجعة علامات المثلثات ونقط الترافرس قبل البدء بالمساحة التفريديّة وذلك للتحقق من وجودها بالغيط في ذات مواضعها المرسومة بالخارطة (بند ٩٠ وبند ١١٨)

(٥) - تفهيم عمدة ومشايع البلد طريقة المساحة وكيفية درج أسماء واطيان البلد وكيفية تقسيم الحياض (بند ٩٠)

(٦) - الحصول من المديرية على كشف من استمارة غرة ٢٢ تختوما بمختها على كل صحيفة منه يحتوي على صورة ما في دفتر المكلفة اسمها حوضا حوضا (بنود ٩٠ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٦٤)

والكشف المذكور يعمل الشكل الآتى وهو

الخامسة غرة ١ غمرة متسلسلة (٢) اسم الحوض (٣) اسم صاحب التكليف (٤) اسم واضع اليد (٥) جلة مقدار الأطيان المكلفة في البلد (٦) جلة مقدار الأطيان المكلفة في كل حوض (٧) قيمة الضريبة ونوعها خراجية أو عشورية نهائية أو مؤقتة (٨) مقادير الأطيان التابعة والمستعملة للنافع العمومية كل منهم على حدة (٩) مقادير أطيان الحكومة

تدرج به أسماء واطيان المديرية متسلسلة - ويعمل له فهرست مرتب على الحزوف الهجائية

(٧) - المستندات التي يقدمها الافراد لعمال المساحة لا يلزم ابقاء شئ منها لدى العمال المذكورين بل يلزم اعادتها لاربابها (بند ٢٦)

- (٨) - يطلب من مصلحة السكة الحديدية ارسال من يلزم الارشاد عن حدود أملاكها (بند ١٠٠)
- (٩) - اعتبار كل ترعة أو مصرف مستعمل لمنفعة أكثر من بلدين في جلة المنافع العمومية طبقاً للمادتين الأولى والثالثة من الامر العالى الصادر فى ٢٤ فبراير سنة ١٨٩٤ (بند ١١١)
- (١٠) - كل ترعة أو مصرف كانت قبل المساحة مندرجة بالمكلفة في نوع المنافع العمومية تدرج كذلك بالمساحة في جلة المنافع العمومية ولولم تكن مستعملة لمنفعة أكثر من بلدين (بند ١٠٣)
- (١١) - كل ترعة مستعملة لمنفعة أكثر من ألف فدان تعتبر عمومية (بند ١١١)
- (١٢) - كل مصرف مستعمل لمنفعة أكثر من ألف فدان يسوغ اعتباره عمومياً اذا طلب أصحابه ذلك أو أثبتوا بالبرهان كونه عمومياً من قبل (بند ١١١)
- (١٣) - اذا كان نهر النيل أو أحد فروع حدها فاصلا بين بلدين فهناك حد كل منهما تعتبر في متوسط عرض النهر (بند ١٠٢)
- (١٤) - مسطح نهر النيل ذاته لا يدخل في المساحة (بند ١٦٧)
- (١٥) - الاراضى المخصصة للبحر تدرج في المساحة بوصف «رولك الاهالى» وهي مع المنافع العمومية تدرج في نوع الغير مربوط بالمال (بند ٩٢ وبند ١٦٦)
- (١٦) - تعتبر في جلة مسطحات سكن البلد كافة المباني التى تكون قد أنشئت على شئ من أرض البحر اذا كانت متصلة ببقية مساكن البلد - واذا كانت أراضى البحر قد أقيمت عليها كلها مبان وانصلت بالمساكن فيكتب تنبيه في خانة المحفوظات بأخر دفتر المساحة يدل على أنه لم يبق أثر للبحر (بند ١٦٨ وبند ١٦٩)
- (١٧) - أراضى مصلحة الدومين المختلطة بالاراضى المجاورة سواء كانت ملك الحكومة أو الافراد لا بد من فرز وتعيين حدودها في ذات البلد بحضور أرباب الشأن وبالاغما على مستنداتهم (بند ١٤٤)
- (١٨) - تعتبر من أملاك الحكومة الاراضى « طرح البحر » التى توجد في وقت المساحة اذا لم يكن قد سبق اعطاؤها لاحد تعويضاً عن المفقود بها كل البحر (بند ١٤٥)
- (١٩) - تعتبر أيضاً من أملاك الحكومة الاراضى البور « الفضاء » التى توجد في دائرة

السكن بكل بلد التي لا يمكن لاحد من الافراد اثبات ملكيتها له وتدرج في دفتر المساحة بعنوان «منافع سكن» (بند ١٤٣)

(٢٠) - الترع العمومية وجسورها والطرق العمومية وجسور السكك الحديدية لا تدخل في تكوين الحياض التي هي ممتدة في حدودها بل تعطى لكل منها غرة مخصوصة تكتب ضمن دائرة مرسومة في الخارطة على خط امتدادها (بند ٩٢)

(٢١) - البلد التي تكون تابعة لمديرية لم يكن قد بدئ بعمل فك الزمام في أنحائها ويكون تخطيط فك الزمام باحدى البلاد المجاورة لها قد استوجب ضم شئ اليها أو فصل شئ منها فالجزء المضاف أو المنفصل يجب ضبط مقاسه على حدة لتعيين موقعه بالدقة (بند ٩٩)

(٢٢) - الاجزاء المتداخلة من ملك الافراد في مسطحات المنافع العمومية هذه يجب أن تدرج في المساحة تبعاً لأقرب حوض وتعطى غرة متسلسلة تابعة لمر الحوض الملحقة به ولكن يؤشر عليها بالخارطة (تبع حوض كذا) (بند ١٩٣)

(٢٣) - يبدأ في عمل المساحة التفريديية من نقطة سكن البلد ومنها يجري مساحة وتخطيط كل قطعة بحسب ارشاد واضع اليد والدليل (بند ١١١)

(٢٤) - تبين كل قطعة باسم صاحبها أما إذا كانت مشتركة بين جملة أشخاص فتدرج في الخارطة قطعة واحدة بغيرتها اما بدقتر فك الزمام فتبين حصة كل ذى حق فيها (بند ١١٥)

(٢٥) - جنزير المساحة يعمل عليه جنشني في كل يوم للتحقق من ضبط مقاسه (بند ١١٨)

(٢٦) - تقسيم وتعيين الحياض الجديدة في كل بلد يكون اجراؤه بالاتفاق مع عمدتها ومشايخها ويكتب محضر بذلك ويرفق مع دفتر المساحة (بند ١١٢)

(٢٧) - كل حوض أو قبالة هو عبارة عن قطعة أرض هي جزء من الاجزاء المكونة لزمام البلد (بند ١٧٩)

(٢٨) - في قسمة أراضي كل بلد الى حياض جديدة يلزم مراعاة الشروط الآتية وهي «أ» أن لا يكون مقدار كل حوض أقل من خمسين فداناً ولا أكثر من مائة فدان الا في أحوال استثنائية

«ب» أن يكون شكل الارض المكونة للعرض منتظماً بقدر الامكان

«ج» أن تكون تربة الارض من نوع واحد لا يختلف به أكثر من ٥ في المائة عند عدم امكان اجتناب ذلك بمعنى أن تكون خمسة أفدنة جيدة متخللة مائة فدان فاسدة أو بالعكس

«د» أن تكون طريقه واحدة

(٢٩) - قاعدة تعيين الحياض الجديدة لا تسرى على أطيان مصلحة الدومين إذا كان سبق تقسيمها بمعرفة المصلحة ذاتها وفي هذه الحالة يجب أن تدرج في المساحة على ذات التقسيم الذي علمته المصلحة (بند ١٨٥)

(٣٠) - ولا تسرى قاعدة تعيين الحياض الجديدة أيضا على القطع التي تكون كلها مربوطة بضريبة مؤقتة أو غير مربوط عليها شيء من المال بالكلية فهذه تدرج بالمساحة كمحوض واحد (بند ١٤٦)

(٣١) - وتدرج أيضا بالمساحة كمحوض واحد بعنوان «محوض خارج الزمام» أطيان خارج الزمام المملوكة لعدة أشخاص التي لا توجد فيها أحجار ولا علامات واضحة على حدود أطيان كل منهم أما من توجد لحدود أطيانه أحجار وعلامات واضحة فهو لاء تدرج أطيان كل منهم في المساحة على اعتبار تلك الحدود والميزات وعلى العموم فكل ما يوجد زيادة يدرج باسم الحكومة (بند ١٤٦)

(٣٢) - وتدرج أيضا بالمساحة كمحوض واحد منسعات البرارى بحسب حدودها الطبيعية (بند ١٨٩)

(٣٣) - الاراضى المغروسة نخلا وملكيتها شائعة بين الاهالى فليس لاحد حق القرار فيها على جزء معين ولذلك جاز قسمتها في كل سنة بين أصحابها لأجل الزراعة هذه تقسم الى أجزاء لا يزيد مسطح الواحد منها عن ستين فدانا بحيث يراعى أن تكون لها حدود ثابتة (بند ١٦٥)

(٣٤) - الاطيان الواقعة خارج جسر طراد نهر النيل وهي المحصورة بين مجرى النيل وبين جسرى الطراد شرقا وغربا هذه تقسم الى حوضين أحدهما يسمى حوض الساحل يشمل الاراضى التي لا تغمرها عادة مياه الفيضان قهريا والثانى حوض الجزيرة ويشمل الاراضى التي تغمرها مياه الفيضان حتما غير أن أطيان حوض الجزيرة تدرج بالخارطة كقطعة واحدة أما مقدار مال كل شخص فيها فهذا يبين فقط في دفتر المساحة وتسرى هذه القاعدة الاخيرة على أراضى الجزر الواقعة في وسط نهر النيل (بند ١٨٧)

(٢٥) - ترسم كل قطعة من الارض على الخارطة بخطوط دقيقة متصلة بعضها ببعض (بند ١١١) وترسم الترع والمساقى والمصارف ملونة باللون الازرق ويرسم في قلب كل منها سهم للدلالة على اتجاه مجرى الماء (بند ٩٧) أما حدود المنافع العمومية فتكون بهيئة خطوط متصلة بعضها ببعض (بند ١١١)

(٣٦) - وترسم على الخارطة بمنزلة الاعتناء كل العلامات الثابتة كالابنية المنفصلة عن السكن ونقط المثلثات والاشجار الموضوعة للدلالة على الحدود وأضرحة الاولياء والاشجار المنفردة واشارات السكك الحديدية والقناطر والكبارى وقناطر الموازنة والسجارات ووابورات المياه والسواقي الخ الخ (بند ١١١)

(٣٧) - وتبين على الخارطة أيضاً علامات الروبيرات (نسبة ارتفاع الارض عن سطح البحر المتوسط) (بند ١١٣)

(٣٨) - المنافع الخصوصية أو ملك الافراد ترسم حدودها على الخارطة بهيئة أشعة (بند ١١١)

(٣٩) - الاراضى الفضاء المتسعة الموجودة في دائرة السكن تبين على الخارطة (بند ١١١)

(٤٠) - اجراء المساحة التفريديية يكون بحسب الحالة التي نشاهد واقعية في وقت اجرائها (بند ٢٨)

(٤١) - بمقتضى تعليمات نظارة المالية الصادرة لادارة عموم المساحة قد صرف النظر عن الفرق الذى كان موجودا بين (صاحب تكليف) وبين (واضع يد) وبناء على ذلك فكل قطعة من الارض يجب أن تدرج في المساحة على اسم واضع اليد عليها ماعدا في بعض احوال استثنائية فانه لا بد من اثبات اسم صاحب التكليف - وهذه الاحوال هي «١» عندما يكون وضع اليد بصفة الرهن «٢» اذا كانت الاطيان الموضوع اليد عليها أصلا من أطيان الدائرة السنبة التي بيعت بشرط سداد أثمانها على أقساط ولم يتم السداد «٣» اذا كانت الاطيان موضوع نزاع ولها قضايا منظورة «٤» أو كانت الاطيان موقوفة وواضع اليد هو مجرد ناظر على الوقف «٥» أو كانت الاطيان من أملاك الحكومة واغتصبها بعض الافراد ولا يدفعون عنها شيئا من الاجبار

(٤٢) - يجب أن يفهم أن حقيقة المعنى المقصود بعبارة (صاحب تكليف) هو الدلالة على الشخص الذى كانت الاطيان مقيمة باسمه في مساحة فل الزمام السابقة أو حاز

الاطيان وامتلكها بالشراء أو بالهبه أو بالمبادلة بمسندات مسجلة تسجيلاً رسمياً ثانياً وهو الواضع اليد عليها وضعا دائماً لا وضعا وقتياً كالمتأجر (بند ١٢٥)

(٤٣) - وبمقتضى تعليمات المالية لإدارة عموم المساحة في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩٩ أطيان الورثة التي لم تقسم بينهم هذه يجب أن تدرج بالمساحة باسم (ورثة فلان) في المفردات والاجالى حتى ولو كان أصل التكليف على اسم أرشد العائلة كما كان جارياً أحياناً فبما مضى من الزمان واسم (فلان) الذي ينسب إليه الورثة يكون هو اسم الوالد الأكبر أى المورث الاصلى (بندى ١٢٦ و ١٦٢)

(٤٤) - من يوجد واضعا يده على أطيان كانت غير مكلفة على اسمه من قبل يجب أن تذكر أسباب وضع يده بالخانة نمرة ١٤ من دفتر المساحة وعلى العموم فقد أعدت خانة مخصوصة (نمرة ١٢) في ذلك الدفتر لتبين صفة وضع اليد المقيدة بدفتر المكلفة من قبل (بند ١٢٥)

(٤٥) - كل قطعة تكون قد نقلت على زمام البلد من زمام بلد أخرى يلزم التأشير بذلك أمامها في خانة المحفوظات بدفتر المساحة (بند ١٢٥)

(٤٦) - حدود البلد يجب أن لا تختلف في شئ ما بين ما في خارطتها وما في خرائط البلاد المجاورة (بند ١٧٣)

(٤٧) - متوسط كل ترعة الذي يكون حداً فاصلاً بين بلدين يلزم دقة الاعتناء في جعله مطابقاً لما في خريطة البلدين المتجاورين (بند ١٠٤)

(٤٨) - كل لوحة من خارطة كل بلد يجب أن يكون لها نمرة متسلسلة مع بقية لوحات خارطة البلد ومع ذلك يجب أن يكتب على هامش كل لوحة اسم المديرية واسم المركز واسم البلد (بند ١٠٤)

(٤٩) - يعمل جشنى على أعمال الخارطة في الغبط للتحقق من صحتها (بند ١٠٩)
(٥٠) - يكتب دفتر مساحة فلان الزمام مما في الخارطة وكشف تقسيم الحياض أولاً بصفة مسودة تدرج بها الحياض بالترتيب من نمرة ١ بمفرداتها قطعة قطعة واسماً ومقداراً مسطوحاً كل قطعة وحصه كل واحد من واضعى اليد المشتركين في قطعة واحدة واسم الخوض القديم الذي كانت كل قطعة تابعة لزمame على قدر الامكان وفيات الضرائب (بند ١٢٥)

ومسودة دفتر المساحة تتمثل في اثنتى عشرة خانة هذه هي « ١ » اسم ونمرة الخوض

الجديد « ٢ » غمرة كل قطعة حسبما درجت بالخارطة « ٣ » مقدار مسطح كل قطعة « ٤ » نوع الاطيان مربوطة بالمال خراجية أو عشورية أو غير مربوطة لكونها من المنافع العمومية أو غير ذلك « ٥ » اسم الخوض القديم التي كانت كل قطعة من أصل زمامه بالمكلفة « ٦ » قيمة الضريبة « ٧ » اسم صاحب التكليف « ٨ » اسم واضع اليد حسبما بالمكلفة « ٩ » اسم واضع اليد وقت المساحة « ١٠ » نوع وضع اليد « ١١ » مقدار ما يخص كل شريك في قطعة مملوكة لجملة أشخاص « ١٢ » ملحوظات

وقد توخيت القاعدة المعمول عليها في اعتبار صاحب التكليف وواضع اليد فيما مر بالنود ٤٢ و ٤٣ و ٤٤

(٥١) - بعد ذلك يكف صيارف البلاد بادخال كل ما طرأ من التغيرات على كشف التكليف استمارة غمرة ٢٢ من وقت تحريره الى وقت انتهاء المساحة لجعل مفرداته مطابقة تماما للحقيقة الحالية في وقت اتمام المساحة وكيفية ذلك هي أن يضاف على كل اسم كل ما زاد على اطيانه بطريق الشراء أو غير ذلك ويخصم من كل اسم كل ما نقص من اطيانه بطريق البيع أو للنافع العمومية أو غيرها ويؤشر أمام اسماء الذين يكون قد نقل شئ من اطيانهم على زمام بلاد أخرى أو الذين يكون قد أضيف لاسمائهم شئ من زمام بلاد أخرى ومقدار المربوط من ذلك بالمال وفيات ضرائبه (بند ١٤٣)

ولأجل الحصول على هذه الايضاحات من الصيارف يجب على مفتشى المساحة أن يتفقا مع مأموري المراكز على الاوقات التي فيها يمكن للصيارف أن يحضروا المصلحة المساحة تبعاً لأوقات تفرغهم من بقية أعمال وظائفهم (بند ١٤٧)

(٥٢) - بعد اتمام تحرير مسودة دفتر المساحة تراجع الاسماء المدرجة به على الاسماء المدرجة بالفهرست المنصوص عنه هنا بالبند ٦ وذلك للتحقق من عدم سقوط قيد أحد (بند ١٢٣)

(٥٣) - يراعى في قيد اطيان الحكومة المبادئ الآتية وهي

« ١ » - مراجعة مفرداتها التي وجدت بالمساحة على مفرداتها المدرجة بالكشف الخاص المحرر عنها من المديرية حتى لا يسقط حصر شئ منها مما كان محصورا قبل ذلك الزمام (بند ١٤)

« ٢ » - القطع التي تكون كلها أو بعضها مملوكة للحكومة يجب أن تدرج في دفتر المساحة أو صافها بالدفعة في خانة الملحوظات وإذا ادعى أحد بشئ في شأنها تنقيد أقواله

أيضاً تعرضها تحت نظر المديرية أما إدارة عموم المساحة فليس من اختصاصها تحقيق شئ من هذه النواحي (بند ١٤٢)

«٣» - الأطيان التي اغتصبها بعض الافراد من أملاك الحكومة يجب مع درجها في وضع اليد بأسمائهم أن ندرج في قسم الميراثية باسم الحكومة (بند ١٣٣)

«٤» - الأطيان التي كلها بوراً وبعضها منزرع وهي تحت أيدي أشخاص من زمن بعيد وتوجد أكثر بكثير مما كان مندرجاً بالمكلفة قبل فك الزمام فالزيادة عن أصل المكلفة هذه ندرج باسم الحكومة ويؤشر عن حالة وضع اليد ويترك لنظارة المالية الفصل في الملكية (بند ١٥٣)

(٥٤) - يضاف الى الفهرست أولاً أسماء واضعي اليد المستجدين بمساحة فك الزمام مرتبة على الحروف الهجائية ثانياً بيان عمر نصف دفتر المساحة المقيدة بها أطيان كل شخص لسهولة الاستدلال عند الحاجة (بند ١٢١)

(٥٥) - عند الانتهاء من قيد مفردات المساحة حوضاً وحوضاً قطعة قطعة بحرر جدول تفريغ يعرف باستمرار عمدة ٢٣ يلتقط به من كل حوض ما يختص بكل اسم قطعة قطعة عمدة عمدة وذلك لأجل حصر مجموع ما وجد لكل اسم في كل حوض وفي عموم البلد (بند ١٢٧)

وكشف التفريغ المذكور مرسوم بشكل احدى عشرة خانة تتمثل فيما سياتى وهو الخانة عمدة «١» عمدة متسلسلة «٢» اسم واضع اليد «٣» اسم صاحب التكليف «٤» عمدة الحوض «٥» عمدة القطعة «٦» مقدار مسطح القطعة «٧» أصل التكليف «٨» مقدار الزيادة «٩» مقدار العجز «١٠» قيمة الضريبة ونوعها خراجية أو عشورية نهائية أو مؤقتة «١١» ملحوظات

(٥٦) - ولا بد من دقة النظر لمعرفة الأسباب التي يكون قد ترتب عليها وجود عجز أو زيادة في أى اسم يزيد عن نسبة ٥ في المائة وذلك فراراً من أن يكون منشأ العجز أو الزيادة وجود غلط في عملية المساحة (بند ١٥٦)

وهنا لا بد من إيراد الأمور التي تعتبر كقواعد أساسية في مقدار الفروقات التي تعد مسموحة

أولاً - نص بالمادة ٢٦ من اللائحة السعيدية الصادرة في سنة ١٨٥٨ (١٢٧٤هـ)

أن زيادة المساحة اذا وجدت بنسبة قيراط في كل أربعة وعشرين قيراطا يسامح فيها واضع اليد وانما يربط المال على تلك الزيادة ونسبة $\frac{1}{4}$ هي تقريبا كنسبة ٤ في المائة
ثانيا - بالأمر العالي الصادر في ٨ صفر سنة ١٢٧٧ - ٢٦ أغسطس سنة ١٨٦٥
نص أن فرق المساحة بين الحقيقة وبين ما يكون قد درج بالمساحة يكون مسموحا
اذا لم يتجاوز نسبة ٣ في المائة زيادة أو عجز

و بمقتضى حكم صادر من محكمة الاستئناف المختلطة في ١٩ فبراير سنة ١٨٩١ أصبحت
هذه القاعدة سارية على الأجانب كما هي على الوطنيين بناء على البند الثاني من القانون نامه
العثمانية الصادر عليها الامر في ٧ صفر سنة ١٢٨٤

ثالثا - وصدر منشور من ادارة الأموال المقررة بالمالية في ٧ أغسطس سنة ١٨٩٠
مفاده عدم الاصغاء للشكاوى المختصة بالفرق في مقادير التالف اذا كان الفرق لا يزيد عن
٤ في المائة

رابعا - وصدر منشور آخر من الادارة المشار اليها في ٦ ابريل سنة ١٩٠٢ من جهة
الشكاوى التي يقدمها الافراد ضد اعمال مساحة فل الزمام الجديدة نص فيه أن الفرق
المعروض عنه اذا كانت نسبته لا تزيد عن ٣ في المائة من أصل أطيان المتشكي فلا يلتفت
لشكاوى

(٥٧) - اذا وجد بين أسماء واضعي البدا الجدد المندرجين بالمساحة من لم يكن يوجد شيء
من الأطيان مقيده باسمه في كشف التكليف فلا بد من تبين الاسم الأصلي الذي كانت
الاطيان مقيده عليه (بند ١٢٧)

(٥٨) - وعند نهاية تجريد كشف التفريغ وحصر ما وجد في المساحة لكل اسم
يكتب لكل منهم اعلان من استمارة نمرة ٥٣ لاحاطة علمه بمقدار ما وجد باسمه حتى اذا وجد
فيها ما يستوجب اعادة التحقيق فيه قرر شكواه بالكتابة الى مفتش المساحة في ظرف ثلاثين
يوما من تاريخ الاعلان (بند ١٢٨)

(تنبيه) اذا مضت الثلاثون يوما قبل أن تقدم الشكاوى لتفتيش المساحة يجوز
تقديمها الى المديرية ولكن بعد دفع تأمين نقدي (انظر الفقرة ٩٠ صحيفة ١٤٣)

(٥٩) - الشكاوى التي تقدم لتفتيش المساحة يجب عليه فحصها ومعاودة اجراء
المساحة فيما يترجح وجود الخطابه واثبات التصحيحات اللازمة عنه في مسودة دفتر المساحة
وفي كشف التفريغ (بند ١٣٠)

(٦٠) - بعدمضى الثلاثين يوما المحددة لقبول الاستئناف كما مر هنا بالبند ٥٨ يكتب تبييض دفتر مساحة فلك الزمام ويراعى لزوم كتابة اسم البلد برأس كل صحيفة من صحائفه (بندى ١٣١ و ١٦٣)

ودفتر مساحة فلك الزمام هذا يعرف باستمارة نمرة ١ ويتمثل شكله بالرسم الآتى التعريف عنه وهو

تقسم كل صحيفة منه الى أقسام رأسية يعبر عنها بخانات وأقسام أفقية فالأقسام الرأسية أربعة عشر مرتبة بنمرة متسلسلة كالاتى

«١» اسم الحوض ونمرته «٢» نمرة كل قطعة فى كل حوض «٣» مجموع زمام أى مساحة كل قطعة «٤» مقدار ما يوجد فى كل قطعة من أطيان خراجية أو عشورية أو منافع عمومية أو أطيان ملك الحكومة «٥» نوع الأطيان خراجى أو عشورى الخ الخ «٦» اسم الحوض الذى كانت الاطيان قبل فلك الزمام تابعة اليه «٧» الاطيان المربوطة بضرائب نهائية وهو منقسم الى خانتين احدهما معنونة (قيمة الضريبة) والثانية معنونة (مقدار الاطيان المربوطة بكل ضريبة) «٨» الاطيان المربوطة بضرائب موقته وهو منقسم الى خانتين احدهما لاثبات (قيمة الضريبة) والثانية لاثبات (مقدار الاطيان المربوطة بكل ضريبة) «٩» و «١٠» أسماء الممولين المدرجة أصلا فى دفتر المكلفة فالخانة نمرة ٩ لاثبات (أسماء أصحاب التكليف) والخانة نمرة ١٠ لاثبات (أسماء واضعى اليد) ثم نمرة ١١ لاثبات (أسماء واضعى اليد فى وقت المساحة) ونمرة ١٢ لاثبات (نوع وضع اليد) ونمرة ١٣ لاثبات (تقسيم القطع المشتركة) ونمرة ١٤ لاثبات (ملحوظات) والأقسام الأفقية تسعة واحد منها الحساب كل اسم واحد يحتوى على خمسة أسطر كل منها النوع من الاطيان كالتخراجى والعشورى وأطيان الحكومة والمنافع العمومية الخ الخ

(٦١) - وفى آخر دفتر المساحة تكتب نتيجة المساحة وهى التى تعرف بالميزانية استمارة نمرة ٢٥ لحصر مجموع أطيان كل شخص ومفرداتها حوضا وحوضا قطعة قطعة نمرة نمرة وما قد ضم اليها من بلاد أخرى وما انفصل منها الى بلاد أخرى ومقدار ما وجد زائدا أو ناقصا من أطيان كل شخص بالنسبة لاصل ما كان مقيدا باسمه قبل فلك الزمام (بند ٣٢) أما قسم الميزانية بدفتر المساحة فكل صحيفة منه تنقسم الى ست عشرة حالة رأسية تتمثل فيما يأتى وهو

الخانة غمرة ١ لاثبات (غمره التكليف) وغمره ٢ لاثبات (اسم وغمره الحوض) وغمره ٣ لاثبات (غمره كل قطعة) وغمره ٤ وغمره ٥ لاثبات (أسماء واضع اليد) منهما غمرة ٤ لاثبات (اسم واضع اليد بالوقت الحاضر) وغمره ٥ لاثبات (اسم واضع اليد حسبما بالمكفة) ونحس خانات تجتمع تحت عنوان (مقدار الزمام) منها غمرة ٦ لقيد (مجموع زمام كل قطعة) وغمره ٧ لقيد (مقدار الخراجي في كل قطعة) وغمره ٨ لقيد (العشوري في كل قطعة) وغمره ٩ لقيد (مقدار تالف المنافع العمومية في كل قطعة) وغمره ١٠ لقيد (مقدار أطيان الميرى في كل قطعة) وخانتان يجمعهما عنوان (الضرائب) منها غمرة ١١ (مقدار المربوط بضرائب نهائية وفيه كل ضريبة) وغمرة ١٢ (مقدار المربوط بضرائب موقفة وفيه كل ضريبة) والخانة غمرة ١٣ (زمام المكلف على كل اسم بكل حوض) وخانتان يجمعهما عنوان واحد (نتيجة الفروقات) منها غمرة ١٤ (مقدار الزيادة بالزمام عن أصل المكلف) والخانة غمرة ١٥ (مقدار العجز بالزمام عن أصل المكلف) والخانة غمرة ١٦ (ملحوظات)

(٦٢) - بعد انعام قيد الاسماء بترج كاسم أحد الممولين كل نوع من الأنواع الآتية وهي «١» الأطيان المستعملة في المنافع العمومية «٢» سكن البلد «٣» الارض المخصصة للجرون «٤» أطيان الميرى الحرة «٥» مجموع زمام البلد (بند ١٣٤) (٦٣) - يتحرر كشف من استمارة غمرة ١٤ ويرفق مع دفتر المساحة يتضمن مفردات الأطيان المنقولة من البلد وألها اسمها اسمها حوضا وحوضا قطعة قطعة بنهرها (بند ١٢٢) ويتمثل كشف المناقل استمارة غمرة ١٤ بالوصف الآتي

ثلاث خانات يجمعها عنوان (أسماء) احداها غمرة ١ (اسم البلد) وغمرة ٢ (اسم صاحب التكليف) وغمرة ٣ (اسم واضع اليد بالمكفة) وخانتان يجمعهما عنوان (غمر) احداها غمرة ٤ (غمره الحوض) وغمرة ٥ (غمره القطعة) وخانتان يجمعهما عنوان (المسطح المنقول) احداها غمرة ٦ (مقدار المنقول من ٠.٠٠٠) والثانية غمرة ٧ (مقدار المنقول الى ٠.٠٠٠) وغمرة ٨ (نوع الأطيان) وغمرة ٩ (ملحوظات)

وفي حالة عدم وجود أطيان منقولة من البلد وألها فلا بد من أن يرفق دفتر مساحة فك الزمام بكشف غمرة ١٤ مؤشر عليه بعدم وجود مناقل (بند ١٢٣)

- (٦٤) - الكشوفات استمارة نمرة ١٤ يلزم مقارنة ماددج بكل منها بين البلاد للتحقق من مطابقة المضاف والمخصوم بين كل بلد وأخرى (بند ١٢٤)
- (٦٥) - ويكتب جدول خاص بمفردات أطيان الحكومة يرفق بدقتر المساحة ويعرف باستمارة نمرة ٤٧ ورسمه يمثّل بالوصف الآتى (بند ١٣٤)
- الخانة نمرة ١ (نمرة القطعة) ونمرة ٢ (نمرة الحوض) ونمرة ٣ (مقدار الأطيان) ونمرة ٤ (محصورة أو مستجدة المحصر) ونمرة ٥ (ملحوظات عن الأطيان اذا كانت منزرعة أو بورا وأسماء واضى اليد عليها وغير ذلك)
- (٦٦) - بمقتضى تعليمات المالية لادارة عموم المساحة فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩٩ يجب أن يكتب فى كل من دفاتر المساحة فوق الهامش فى رأس أول صحيفة تاريخ البدء فى عمل المساحة بالبلد (بند ١٣٦ و بند ١٥٩)
- (٦٧) - يلزم التوقيع من مفتش المساحة على كل من خارطة البلد ومسودة فكل الزمام وتبسيط دقتر فكل الزمام والتفريغ والميزانية وكشف التكاليف وكشف المناقيل والفهرست وجدول أطيان الحكومة وكشف تقسيم الحياض الجديدة وترسل لادارة عموم المساحة (بند ١٣٦)
- ودقتر المساحة يختم بختم ادارة عموم المساحة على كل ورقة منه فى الزاوية اليمنى العليا
- وكل لوحة من لوحات الخارطة يختم عليها بختم أبيض بحروف بارزة مخصوص لادارة عموم المساحة
- (٦٨) - ممنوع بالكلية احداث أى محو أو ائبات فى الاوراق بطريقة اللبس أو الكشط أو غيرها أما الاغلاط فيضرب عليها بخط أفقى فى وسطها وتوضع الصحة فوق الاصل ولا بد من التوقيع بازاء هذه التصحيحات من مفتش المساحة (بندى ١٥٧ و ١٥٨)
- (٦٩) - ترسل ادارة عموم المساحة الى ادارة الاموال المقررة دقتر مساحه فكل الزمام بعد التوقيع عليه من مدير عموم المساحة مرفقا بخمس نسخ من خارطة البلد مطبوعة وملصوقة على قماش وكشف التكاليف وكشف المناقيل والفهرست ومحضرة تقسيم أطيان البلد الى الحياض الجديدة (بند ١٣٧)
- (٧٠) - وترسل ادارة عموم المساحة فى الوقت ذاته الى ادارة أملاك الميرى الحره جدول أطيان الحكومة مرفقا بنسخته من الخارطة (بند ١٣٩)

الفصل الثالث

اختصاصات مراقبة الاموال المقررة في تسوية مساحة فلك الزمام

(٧١) - عند ما يراد لهذه المراقبة دفتر مساحة فلك الزمام مرفقا بخمس نسخ من الخارطة مع بقية الاوراق كما في بند ٦٩ تحفظ احدى نسخ الخارطة بمخزنها الخصوصي وترسل الدفتر مع بقية النسخ والاوراق الى المديرية بأمر من النظارة يتصرح فيه بتسوية الزمام وضم مال ما يظهر من زيادة المساحة ورفع مال ما يظهر من الهجر اعتبارا من ابتداء السنة التي فيها بدئ بفلك زمام البلد وتحرر دفتر المكلف الجديدة

(٧٢) - عند وصول الدفتر ومرفقاته للمديرية تسلم في الحال المدير قسم الاملاك فيستخرج منها كافة الايضاحات التي لها علاقة ببيع اطيان واملاك الحكومة ويرد هافي طرف اربع وعشرين ساعة الى رئيس القسم الرابع (قسم المكلفات) بمقتضى اصال وانما يحجز نسخة من الخريطة لحفظها بمكتب قسم الاملاك

أما الدفتر مع بقية مرفقاته فيحفظ مؤقتا بمكتب القسم الرابع الى أن ينتهي تحرير دفاتر المكلفات الجديدة وتتم أعمال تعديل الضرائب وعند ذلك يحفظ في دفتر خزانة المديرية بصفة دائمة

(٧٣) - ترسل المديرية الى مأمور المركز نسخة من الخارطة لحفظها في ذات البلد عند الهمدة خلفا عن سلف المكلف منها هناك عند اللزوم وهذه النسخة تسلم للعمد بايصالات تؤخذ منهم يتعهدون بها بصيانتها ومع ذلك فانهم يحاكون أمام مجلس التأديب اذا فقدوها فضلا عن الزامهم برسوم استنساخ بدلها (منشور ٢٤ يوليو سنة ١٩٠١)

(٧٤) - تشرع المديرية في تسوية مساحة فلك الزمام لاجل تحرير دفتر المكلفة الجديدة ولذلك تدعو صراف البلد وتعجبه باثنين من صيارف البلاد الاخرى ومن يلزمهم كتابة القسم الرابع

(٧٥) - يتأكد المكلفون بتسوية فلك الزمام بادئ بدء من أن دفتر المكلفة القديمة هو الى وقت الشروع في التسوية تام العمل ولم ينقصه شيء من كل ما حدث قبل ذلك من التغييرات الناشئة عن البيع والشراء والهبة والوصية والرهن والتبادل ونزع الملكية للنفع

العمومية وغير ذلك من كل ماوردت عنه للديرية عقود مسجلة أو صدرت به قرارات نافذة واستيفاء ما عساه أن يوجد ناقصاً من هذه الاعمال لجعل المكلفة القديمة متطابقة متوافقة مع جريدة الصراف (حساب كل من الممولين بالتفصيل) ومع جريدة الاموال المقررة بالديرية (حساب أموال كل بلد اجاليا) ومع السجل نمرة ٣ (حصر الاطيان التالفة والمربوطة بضرائب موقته)

(٧٦) - المراد بتسوية مساحة فلك الزمام هو اجراء العمليات الحسابية لاستنتاج مقادير الاطيان التي توجد مقيدة في المساحة باسم كل من الممولين وتقدير قيمة مالها السنوي بحسب قيات الضرائب المعينة لكل خوض أو قبالة مأخوذة عن دفتر المكلفة القديمة

(٧٧) - يلزم لتسوية مساحة فلك الزمام اجراء العمليات الاتية وهي

«١» استخراج كشف عن واضعي البذل الذين لم تكن أسماءهم مقيدة بالمكلفة القديمة وهم الذين عند المساحة ثبت وضع أيديهم بعقود غير مسجلة على اطيان كانت مقيدة على أسماء آخرين واعتمادا على ذلك أدرجت أسماءهم بالمساحة واجراء اللازم لمعرفة صفة وضع يد أسماء الذين من المحتمل أن يكون دفتر المساحة قد تجرد من وصف كيفية وضع يدهم بالشراء أو بالميراث أو غيره والغرض من تحرير هذا الكشف هو نقل الاطيان على أسماء واضعي البذل الجدد بالمكلفة القديمة لجعلها مساوية لدقتر المساحة

«٢» استخراج كشف عن الاطيان التي نقلت من زمام البلد الى زمام بلد أخرى بحسب تخطيط حدود البلد في مساحة فلك الزمام والغرض من تحرير هذا الكشف هو نقل تلك الاطيان أيضا بحسب المكلفة القديمة من زمام البلد الى زمام البلاد التي نقلت اليها

«٣» استخراج كشف بمقادير الاطيان التي قد انتقلت ملكيتها من أسماء لآخرى بعقود مسجلة تنفذ فعلا بالمكلفة القديمة في المدة من وقت البدء بعملية المساحة الى وقت الشروع في تسوية المساحة بعد ورود الدقتر والغرض من ذلك هو

«أ» ضم الاطيان التي انتقلت اذا كانت خصمت أو خصمها اذا كانت قد ضمت على صافي ما يوجد الآن بالمكلفة القديمة ليكون الحاصل هو نفس المقدار الذي جرت عليه مساحة فلك الزمام وبمقارنته على مقدار ما وجد بالمساحة يمكن استنتاج العجز أو الزيادة

«ب» اجراء التحريات الموصلة لمعرفة هذه التغييرات حدثت في أي قطعة وأي نمرة وأي حوض من القطع والحياض المندرجة بمساحة فلك الزمام حتى بعد ذلك يمكن قبذل

التغيرات في دفتر المكلفة الجديدة بعد أن تكون قد أنشئت بحسب المقادير المينة بدقتر فك الزمام

« ٤ » استخراج كشف من السجل غرة ٣ « قيد الاطيان التالفة المرفوعة أموالها والمربوطة بضرائب موقته » بيان مفردات هذه الاطيان اسما اسما حوضا حوضا قبل مساحة فك الزمام والغرض من ذلك هو

« ١ » التحرى عن الحياض والقطع والنمرا التي أصبحت تابعة لزامها بحسب علمية فك الزمام واعادة تسجيلها وقيدها بحسب وضعها الجديد في فك الزمام

« ب » التحرى عما اذا كان قد دخل أو لم يدخل شئ منها في حيازة واضعى اليد الجدد المشار اليهم بالوجه الاول وقيدما يكون قد دخل منها في حيازة أحد منهم على اسمه

« ج » عند تصفية نتيجة المساحة اذا وجد شئ من العجز وكان لصاحب العجز شئ مرفوعا بطريق الاستنتاج كتالف الرمال أو غرين بركة قارون أو أكل البحر أو غير ذلك من أنواع التوالف التي يكون تحقيقها عادة بطريقة مساحة الاطيان الموجودة وطرح مقدارها من أصل التكليف واعتبار الفرق تالفا فالعجز الذي يظهر بمساحة فك الزمام في اطيان الشخص المقيد باسمه شئ من التالف من هذه الانواع يجب اعتباره من التالف لان مساحة فك الزمام حصلت فعلا على اطيان موجودة

« ٥ » استخراج كشف من الخارطة بما « في بلاد الجزائر » من مقادير الاطيان الواقعة شرق جسر طراد النيل في بلاد غرب النيل أو غرب جسر الطراد في بلاد شرق النيل حوضا حوضا قطعة قطعة غرة غرة وبمعرفة مندوب التسوية تتوضح أسماء أربابها من دفتر المساحة وهذه الاطيان هي التي عدت تابعة لزام الجزائر بحسب ترتيب فك الزمام ويتوضح قرين كل اسم مقدار المرفوع له من الاطيان « أكل البحر » لغاية السنة السابقة للمساحة حوضا حوضا والغرض من ذلك هو

« ١ » أسماء الذين لم يكن يوجد شئ مقيد عليهم في زمام مساحة الجزائر السنوية يعتبر مقدار ما وجد لهم في فك الزمام بهذه المنطقة أساسا لزامهم بالجزائر تعمل عليه المساحة السنوية الواجب المعاملة فيها باحكام اللائحة السعيدية ولو يكون قد وجد عندهم شئ من الزيادة في مساحة فك الزمام

« ب » أسماء الذين عدا اطيانهم التي في منطقة الجزائر تو جد لهم اطيان أخرى في

منطقة العلو ومن نتيجة فك الزمام عن عوم أطيانهم توجد عندهم زيادة مساحة فهذه الزيادة تضاف عليهم ويخصم بدلا منها من مقداراً كل الجرارمرفوع لغاية السنة السابقة على المساحة - أما الذين يوجد عندهم عجز فهذا العجز يجب اعتباره ناقصاً من أطيان العلو أما مقداراً كل الجرار فلا يلزم منه الا عند ظهور ما يوجب ذلك من نتيجة المساحة السنوية على أطيان الجزائر

«ج» - أسماء الذين تكون كل أطيانهم تابعة لزمام الجزائر اذا وجد عندهم عجز مساحة من نتيجة فك الزمام يجب أن يرفع ماله ويضم الى مقداراً كل الجرار المثبت بالمساحة السنوية لغاية السنة السابقة لسنة مساحة فك الزمام - أما اذا وجدت عندهم زيادة مساحة فيجب اعتبارها مع غيرها من الزيادات التي يجب توزيعها تعويضاً عن كل الجرار بحسب اللامحة

«د» - أسماء الذين كان المفقود من أطيانهم بأ كل الجرار غير معروف من زمام أى حوض قبل مساحة فك الزمام يجب فيها اعتبار ذلك المفقود تابعاً لزمام الحوض الأكبر مقداراً من الحياض الماسة للنيل

(٧٨) وبعد ذلك تعمل التسوية على الكيفية المبينة بالشكل حرف «ا» وفي اجرائها يلزم أيضاً

«١» - استخراج قيمة ضريبة متوسطة لاطيان كل من الاشخاص الذين كانت أطيانهم قبل فك الزمام مربوطة بقيات متعددة من الضرائب النهائية وأصبح من المستحيل الحكم لأى فيه يجب أن ينسب كل جزء من الاطيان بعد فك الزمام وذلك لسبب ما حصل فيه من تغيير تكون الحياض بطريقة مزج الزمام وقسمة كل بلد الى حياض جديدة أما طريقة استخراج الضريبة المتوسطة فهي جمع قيمة المال السنوى عن أطيان الممول الواحد المر بوطه بضرائب نهائية وفي جلتها المنقول من بلاد وقسمتها على مجموع الاطيان المر بوطه عليها واعتبار خارج القسمة قيمة متوسطة لجميع الاطيان في أى حوض كانت كتعليمات المالية الصادرة فى ٢٩ يناير سنة ١٩٠٠

«٢» - استخراج كشف بقيمة الكسور اللازم ضمها أو تنزيلها في مجموع المال السنوى من حساب كل شخص بسبب جبر الكسر في قيات الضرائب على قاعلة أن لا يكون في آحاد الاسهم أقل من سهمين كتعليمات المالية المعلنة بنشور ١٣ أغسطس سنة ١٨٩٨

«٣» - استخراج كشف عن كسور الاسهم اللازم ضمها أو تنزيلها مع ماله السنوى

في حساب كل شخص بسبب جبر الكسر في مقدار الاطيان على قاعدة أن لا يكون في أحد الاسهم أقل من سهمين كتعليمات المالية المعلنة بنشور ١٣ أغسطس سنة ١٨٩٨ « ٤ » - استخراج كشف بمقدار ما يوجد زيادة مساحة من نتيجة فك الزمام اسما اسما وقيمة مالها السنوي من ابتداء السنة التي بدئ فيها بفك الزمام

« ٥ » - استخراج كشف بمقدار ما يوجد عجز مساحة من نتيجة فك الزمام اسما اسما وقيمة مالها السنوي من ابتداء السنة التي بدئ فيها بفك الزمام

(٧٩) يتعين على مندوبي التسوية عند الشروع في استخراج كشف وأضعى اليد الجدد المشار اليه بالفقرة الأولى من المادة السابقة بان يتأكدوا من أن صفة وضع اليد المنسوبة لكل منهم لم يدخلها شيء من الصفات الوقتية مثل التأجير أو المعاوضة الزراعية وغير ذلك مما لا يكسب حق وضع اليد الحقيقي وأن اسم واضع اليد مقرون باسم صاحب التكليف في الاحوال المخصوصة المنب عنها تعليمات ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٩٩ وهي الاطيان المبيعة بالتقسيم من اطيان الدائرة السنوية والاطيان المغتصبة من اطيان الحكومة والاطيان الموقوفة الاعتبار فيها ناظر الوقف بصفة واضع يد والاطيان المرهونة والاطيان المتنازع فيها أمام المحاكم

ويكتب الكشف المذكور بالشكل الآتي وهو (١) مقدار الاطيان (٢) أسماء وألقاب واضعي اليد الجدد (٣) صفة وضع يد كل منهم (٤) أسماء أصحاب التكليف (٥) أسماء واضعي اليد الذين كانت الاطيان مقيمة عليهم قبل فك الزمام (٦) أسماء الحياض التابعة لها الاطيان في فك الزمام (٧) غمر القطع المكونة لها في فك الزمام (٨) أسماء الحياض التي كانت تابعة لها قبل فك الزمام (٩) نوع الاطيان خراجي أو عشوري (١٠) فئة الضريبة (١١) نوع الضريبة نهائية أو موقفة (١٢) قيمة المال السنوي (١٣) قيمة ما يخص الاطيان بالتوزيع النسبي من متأخر المال لغاية السنة الماضية (١٤) مجموع المال (١٥) المستحق خصمه من مجموع المال عما يخص الاطيان بالتوزيع النسبي من قيمة المسد من المال في السنة الجارية (١٦) صافي المال اللازم نقله مع الاطيان في جريدة الصراف على أسماء واضعي اليد الجدد وتنزيله من حساب واضعي اليد الاصليين (١٧) قيمة ما يخص الاطيان من رأس مال تعويض المقابلة (١٨) قيمة ما يخص الاطيان من قيمة القسط السنوي لتعويض المقابلة (١٩) مقدار التالف من هذه الاطيان المرفوعة أمواله (٢٠) نوع التالف (٢١) مقدار الاطيان المربوطة بضريبة موقفة

فالثانية غمرة ٣ اذا تجرد منها دفتر الزمام في بعض أسماء فبواسطة العدة والمشايج والصراف يجري ملؤها في هذا الكشف بعد اثباتها في دفتر الزمام والخانات غمر ١٩ و ٢٠ و ٢١ يجري ملؤها من نتيجة الكشف اللازم استخراجها من سجل غمرة ٣ الآتي الكلام عليه بالبند (٨١)

وبعد استيفاء الكشف المذكور والتوقيع عليه من مندوبي التسوية ومراجعته على المكلفة القديمة وعلى دفتر الزمام وجريدة الصراف والسجل غمرة ٣ يتصدق عليه من هيئة المديرية بتنفيذه فعلا بالدفاتر التي ذكرت وبأوراد الممولين

(٨٠) - أما كشف الاطيان التي نقلت من زمام البلد الى بلد أو بلاد أخرى المشار اليه بالفقرة الثانية من البند (٧٧) فتحريه يكون بالشكل الآتي وهو (١) أسماء واضعي البلد (٢) أسماء أصحاب التكليف (٣) مقادير الاطيان (٤) أسماء الحياض (٥) نوع الاطيان خراجي أو عشوري (٦) فية الضريبة (٧) نوع الضريبة نهائية أو مؤقتة (٨) قيمة مال السنة الحاضرة (٩) قيمة ما يخصها بالتوزيع النسبي من الاموال المتأخرة لغاية السنة الماضية (١٠) مجموع الخاتين غمرة ٨ وغمرة ٩ (١١) قيمة اللازم خصمه وهو ما يخص الاطيان بالتوزيع النسبي من تسديدات السنة الحاضرة في البلدة الاصلية (١٢) قيمة صافي المال وهو اللازم تنزيله من زمام البلدة الاصلية ونقله الى البلدة الجديدة (١٣) قيمة ما يخص الاطيان المنقولة من رأس مال المقابلة (١٤) قيمة ما يخصها من قسط تعويض المقابلة السنوي (١٥) اسم البلد المنقول اليها وإذا كانت الاطيان نقلت الى عدة بلاد فالمنقول الى كل بلد يكتب به كشف خاص اسماء اسما ومجموع كل كشف يدرج في كشف عمومي بصفة اسم واحد وبعد جمعه ومراجعته على دفتر الزمام وعلى المكلفة القديمة وعلى جريدة الصراف والتأشير من مندوبي التسوية بصحته يصدر عليه اذن من هيئة المديرية وبمقتضاه يجري تنفيذه بالمكلفة القديمة ويجري دة الاموال المقررة بالمديرية وبجريدة الصراف وبأوراد الممولين

(٨١) - أما الكشف المشار اليه بالفقرة الثالثة من البند (٧٧) عن مقادير الاطيان التي نقلت من أيد لاخرى بعقد مسجلة تنفذت فعلا بالمكلفة القديمة في المدة من وقت البدء في المساحة الى وقت الشروع في التسوية فتحريه يكون بالشكل الآتي وهو (١) أسماء المنقول منهم (٢) أسماء المنقول اليهم (٣) غمرة صحيفة المكلفة عن كل من الخاتين غمرة ١ وغمرة ٢ (٤) مقدار الاطيان (٥) أسماء الحياض الاصلية القديمة (٦)

أسماء الحياض الجديدة في فك الزمام (٧) غرة كل قطعة في فك الزمام (٨) نوع الاطيان خراجي أو عشوري (٩) فية الضريبة (١٠) نوع الضريبة نهائية أو مؤقتة (١١) قيمة رأس مال المقابلة (١٢) قيمة قسط تعويض المقابلة السنوى (١٣) تاريخ تسجيل العقود غرنه (١٤) المحكمة التي تسجل بها (١٥) ملحوظات

وملءات هذا الكشف كلها يكون مما في العقود ودقتر المكلفة القديمة معاً الخانتين غرة ٧ وغرة ٨ فلوها يكون بواسطة أحد الرسامين أو بالامتداد من العدة والمشايج والدليل والرجوع في ذلك إلى الخارطة وفك الزمام سواء كان في البلد ذاتها أو في ديوان المديرية أن تبهر - وهذا فيما إذا كان المقدار المحرر به العقد جزءاً من أصل الملك أما إذا اشتمل العقد على ملك كامل فطبعا ينقل كل ما اشتمل عليه مساحة فك الزمام من القطع بحسب غرها والحياض بحسب غرها وتسكونها

وعند اتمام تحرير هذا الكشف واستيفائه يتصدق عليه من المديرية لتقيده بالمكلفة الجديدة ذلك لأن تحريرها يجب أن يكون بحسب الاسماء والمقادير المقيسة بدقتر فك الزمام أي قبل حدوث هذه التغيرات

(٨٢) - وأما الكشف المشار إليه بالفقرة الرابعة من البند (٧٧) عن الاطيان المرفوعة أموالها والمربوطة بضرائب مؤقتة فبسبب استخراجها هو أن عملية مساحة فك الزمام لم تتميز بها الاطيان الثالثة من الاطيان المعنوية بل أدرجت بها اطيان كل محمول بغير فرز ولا تمييز بين المنزرع وغير المنزرع والمربوط بضريبة نهائية والمربوط بضريبة مؤقتة ولما كان من الهتم معرفة القطع والحياض التي أصبحت تابعة لها في عملية فك الزمام للتحقق من مقدار ما وجد وما لم يوجد منها عند المساحة وإيجاد أساس متين للدلالة على مواقع تلك الاطيان للرجوع إليه في عمليات المعاينة كلما مست الحاجة هذا مع سهولة العلم بكل ما يطرأ عليه تغيير منها في وضع اليد لتنفيذ العقود التي تصدر عنه وبناء على ذلك فتحريره يكون مما في السجل المعروف بنمرة ٣ على النمط الآتي وهو « ١ » أسماء أصحاب التكليف « ٢ » أسماء واضعي اليد « ٣ » غرة جمعية دقتر المكلفة القديم « ٤ » اسم وغرة الحوض الجديد في فك الزمام « ٥ » غرة القطعة في فك الزمام « ٦ » اسم الحوض القديم « ٧ » أصل مقدار الاطيان الثالثة المرفوعة أو المربوطة بضرائب مؤقتة « ٨ » اللازم خصمه منها عمادخل في جلة عجز المساحة « ٩ » اللازم نقله من اسم لآخر « ١٠ » المقدار الثابت وجوده تحت يد كل اسم عند فك الزمام « ١١ » نوع الاطيان تالف أو مبيع من الحكومة

(١٨)

أو غير ذلك « ١٢ » الدكرينو ومادة الدكرينو الجارية الاطيان في المعاملة تحت أحكامه « ١٣ » الضريبة الاصلية « ١٤ » نوع الضريبة الاصلية نهائية أو مؤقتة « ١٥ » الضريبة المؤقتة الحالية « ١٦ » المدة المقررة للضريبة الحالية وهذه الايضاحات كلها تؤخذ مما في سجل غرة ٣ والمكلفة القديمة ما عدا الخانات غرة ٤ وغرة ٥ وغرة ٩ الذي يلزم الاعتماد في ملثها على معلومات عمدة ومشايخ ودليل الناحية مع الرجوع الى الخارطة عند الحاجة وأما الخانة غرة ٨ ففى كان التالف أصله من نوع تالف الرمال أو كل البصر أو غريق بركة قارون فالمقدار كله يدرج في هذه الخانة بصفة عجز مساحة اذا كان العجز الذى ظهر بالمساحة أكثر من ذلك أما اذا كان العجز الذى ظهر بالمساحة أقل من التالف فالذى يجب أن يدرج في هذه الخانة هو فقط بمثل مقدار العجز - ويجب أن يفهم أن السبب في ذلك هو أن أصل رفع التالف بهذه الأنواع كان بطريقة الاستنتاج على قاعدة مقياس مقدار الاطيان الموجودة وطرحهما من أصل المقياس باسم الممول واعتبار الباقي مفقودا أو تالفا وهكذا مساحة فلك الزمام عملت على اطيان موجودة حقيقة فالفرق أى العجز يكون من التالف تحت الرمال أو تحت الماء أو من المفقود بتأثير تسلط جريان النيل

(٨٣) - وأما استخراج متوسط جلة ضرائب اطيان الاسم الواحد المنصوص عنها بالفقرة الخامسة من البند ٧٧ فسبب ذلك هو أن عملية فلك الزمام قد أحدثت تغييرا كبيرا في تكوين الحياض فالبلد التى كانت اطيانها موزعة مثلا على ثلاثين حوضا أو قبله أصبحت موزعة على أقل أو أكثر من هذا العدد كما أن اطيان جلة بلاد ضمت على بعضها والشخص الذى كانت اطيانه تابعة لزمام حوضين مثلا أصبحت اطيانه تابعة لزمام حوض واحد أو أربعة حياض وكان لكل حوض فية أو أكثر من فيات الضرائب فأصبح من المستحيل معرفة كيان الفية الواحدة في أى حوض فرأت المالية انه ما عدا الأشخاص الذين اطيانهم كلها مربوطة بفية واحدة من الضرائب فالممول الذى كانت اطيانه مربوطة بجلة ضرائب نهائية يجب تكوين المال السنوى الناتج عن الضرائب النهائية وقسمته على مقدار الاطيان المربوط عليها وحاصل القسمة يكون هو ضريبة متوسطة لاطيانه المذكورة في عموم الحياض وجلى أن الاطيان المربوطة بضررائب نهائية هي غير الاطيان المربوطة بضررائب مؤقتة المنوّه عنها بالبند السابق وذلك كما هو واضح بالتفصيل في تعليمات المالية العلنة منشور ٢٩ يناير سنة ١٩٠٠

(٨٤) - وأما الكشف المشار اليه بالفقرة السادسة من البند ٧٧ عن قيمة الكسور

اللازم ضمها أو تنزيلها في مجموع المال السنوي من حساب كل ممول بسبب جبر الكسر فسبب ذلك هو أن المالية أصدرت تعليمات في ٢٦ مارس سنة ١٨٩٩ وفي ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٠ مقتضاها أن فيات الضرائب يجب أن لا يكون في أرقامها أقل من خمسة مليمات على قاعدة أن كل مليم ونصف مليم تكمل إلى خمسة مليمات وما نقص عن ذلك يصرف النظر عنه فإذا نتج في حساب متوسط ضريبة أي ممول مثلا ٧٧١ مليم أو ٧٧٢ مليم و $\frac{٤٩}{١٠٠}$ تعتبر هذه الضريبة بقيمة ٧٧٠ مليم فقط أما إذا بلغت $\frac{١}{٢}$ ٧٧٢ مليم أو ما هو بين ذلك وبين ٧٧٥ مليم فتكمل إلى ٧٧٥ مليم

وتحريز ذلك الكشف يكون بالشكل الآتي وهو «١» أسماء الممولين «٢» غرة صحيفة دفتر المكلفة «٣» مقدار مجموع أطيان كل ممول «٤» مقدار مجموع المال السنوي لكل ممول «٥» متوسط الضريبة من نتيجة الحساب «٦» متوسط الضريبة على قاعدة جبر الكسر «٧» الفرق اللازم ضمه «٨» الفرق اللازم تنزيله وبعد مراجعة هذا الكشف والتحقق من صحته يصدر قراران من هيئة المديرية بإضافة الزيادة وخضم العجز وتنفيذ ذلك بجريدة المديرية والمكلفة وجريدة الصراف والاوراد

(٨٥) - وأما الكشف المشار إليه بالفقرة السابعة من البند ٧٧ عن كسور السهم فسبب ذلك هو أن المالية في سنة ١٨٩٨ وضعت قاعدة وأعلنتها بمنشور ١٧ أغسطس سنة ١٨٩٨ مقتضاها أنه يصرف النظر في حساب مقادير الأطيان عن كل ما كان أقل من سهمين وأن ما يزيد عن سهمين وينقص عن أربعة أسهم يعتبر بمقدار سهمين وما يزيد عن أربعة ولا يبلغ ستة يعتبر بمقدار أربعة أسهم وما يزيد عن ستة ولا يبلغ ثمانية يعتبر بمقدار ستة أسهم وهكذا وبناء على ذلك فالأسهم الواجب اغفالها من أحاد الأسهم في مقادير الأطيان تحريزها جدول أسما أسما بالشكل الآتي وهو «١» أسماء أصحاب الأطيان الذين في حساب كل منهم شيء من أحاد الأسهم الواجب اغفالها «٢» مقادير أطيانهم بحسب مساحة فك الزمام «٣» المقادير الواجب اعتبارها «٤» مقادير الأسهم الواجب اغفالها «٥» في الضريبة «٦» قيمة المال السنوي اللازم رفعه وبعد تحرير هذا الكشف ومراجعته والتصديق على صحته يصدر قرار المديرية بتنفيذه بالرفع في الجرائد والاوراد

(٨٦) - وأما الكشف المشار إليه بالفقرة الخامسة من البند ٧٧ عن أطيان الجزائر فتحريزه يكون بالشكل الآتي وهو «١» غرة متسلسلة «٢» أسماء المولين «٣»

أسماء الحياض أو القبالات الماسة بالنيل مباشرة «٤» أسماء الحياض أو القبالات الغير الماسة بالنيل مباشرة «٥» غرة كل قطعة «٦» زمام كل قطعة «٧» مجموع أطيان كل امم (وهي كمية مفردات الخلة غرة ٦ كأنها كمية الخانات غرة ٨ و ٩ و ١٠) «٨» أطيان أشخاص لم يسبق «حصر أطيان بأسمائهم في مساحات الجزائر قبل فلك الزمام «٩» أطيان أشخاص كانت ولم تزل لهم بالجزائر وبالعلو أيضا قبل وبعد فلك الزمام «١٠» أطيان أشخاص كلها بالجزائر ولم يكن لهم شيء بالعلو لا قبل ولا بعد فلك الزمام «١١» مقدار المفقوداً كل البحر لغاية السنة الماضية من نتيجة مساحات الجزائر السنوية وهنا يجب أن يلاحظ أن كل البحر المجهولة الحياض التي هو من زمامها يجب أن يدرج تباع زمام الحياض الأكبر زماماً من الحياض الماسة بالنيل «١٢» عجز في أطيان الجزائر من نتيجة مساحة فلك الزمام يضاف إلى كل البحر «١٣» جملة المفقوداً كل البحر بمجموع الخانتين غرة ١١ وغرة ١٢ «١٤» زيادة مساحة وجدت بفلك الزمام في مجموع أطيان الأشخاص الذين لهم أطيان في العلو وفي الجزائر ومن اللازم وضعها على أصحابها خصماً من أكل البحر «١٥» صافي أكل البحر بواسطة طرح الخانة غرة ١٤ من الخانة غرة ١٣ «١٦» صافي أطيان كل شخص بواسطة طرح الخانة غرة ١٥ من الخانة غرة ١٦ «١٧» مقدار ما كان مندرجاً في آخر مساحة سنوية من أطيان الجزائر على كل اسم «١٨» زيادة وجدت بفلك الزمام في مجموع أطيان الأشخاص الذين كل أطيانهم هي بالجزائر ومستحق توزيعها تعويضا على أرباب المفقوداً كل البحر بحسب اللائحة

وبعد نحر بهذا الكشف ومراجعتها وثبوت صحتها يتصدق بدرجة ما في الخانة غرة ١٢ في جملة العجز الواجب دفع ماله ودرج ما بالخانة غرة ١٤ في جملة الزيادات اللازم إضافة أموالها وتوزيع وتعويل وإضافة المندرج بالخانة غرة ١٨

(٨٧) - وأما الكشف المشار إليه بالفقرة الرابعة من البند ٧٨ عن مقدار ما يوجد زيادة عند كل من المولين من نتيجة المساحة وقيمة مالها الواجب إضافته من ابتداء سنة المساحة فتحريه يكون بالشكل الآتي وهو (١) أسماء المولين (٢) أصل مقدار الزيادة التي وجدت تحت يد كل عمول (٣) اللازم استبعاد منها وذلك يعتبر في أطيان الجزائر من طرح البحر المستحق توزيعه نسبياً على عموم أصحاب الحق في أكل البحر (راجع الفقرة ج من النوع الخامس من بند ٧٧) (٤) صافي مقدار زيادة المساحة الجزائر ضمنها على أطيان الممول (٥) قيمة الضريبة المربوط بها أكبر قسم من أطيان الممول (مثال ذلك أن أطيان

زيد ٥٠ فداناً منها ٣٠ فداناً مربوطة بضريبة ٥٠٠ مليم و ١٠ أفدنة مربوطة بضريبة ١٠ و مليم ١٠ أفدنة مربوطة بضريبة ١٠ و مليم وعند المساحة وجدت الاطيان بمقدار ٥٢ فداناً فالزيادة البالغة فدانين تضاف بضريبة ٥٠٠ مليم المربوط بها التسلان فداناً التي هي أكبر قسم من أطيان المول) وهنا يلاحظ أنه إذا كانت أطيان المول مربوطة كلها بضرائب نهائية فالضريبة التي تربط على زيادة المساحة تكون طبعاً نهائية كما أنها تكون موقفة إذا كانت أطيان المول كلها مربوطة بضرائب موقفة أما إذا كان بعضها مربوطاً بضرائب نهائية والبعض الآخر بضرائب موقفة فالضريبة التي توضع على زيادة المساحة يجب أن تكون مثل ذات الضريبة النهائية المربوط بها أكبر قسم من أطيان المول النهائية (٥) قيمة المال باعتبار سنة واحدة (٦) قيمة المال في السنوات السابقة على سنة التسوية من ابتداء السنة التي بدئ فيها بمساحة فلك الزمام فالسوية إذا حصلت في سنة ١٩٠٤ وكانت المساحة قد بدئ بها في سنة ١٩٠٢ فالمال الذي يدرج بالخانة نمرة ٥ يكون هو مال ذات سنة ١٩٠٤ والذي يدرج بالخانة نمرة ٦ يكون مجموع مال سنتي ١٩٠٢ و ١٩٠٣ السابقتين ويلاحظ هنا لزوم الاسراع بقدر الامكان في تسوية المساحة فراراً من صعوبة تحصيل أموال عدة سنين في وقت واحد واجتناباً للدواعي سقوط حق المطالبة بمال أكثر من ثلاث سنين افرنكية بمقتضى المادة الثامنة من دكريتو ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ (٧) جملة المال الواجب اضافته وتحصيله وهو مجموع الخانتين نمرة ٥ ونمرة ٦ (٨) بيان الاطيان اللازم اعتبارها تعويضاً عن المفقود باكل البصر المسجل من أطيان الجزائر ولذلك يلزم خصم مقدارها من أصل مقدار الاطيان أكل البصر المطلوب التعويض عنها

(٨٨) - أما الكشف المشار اليه بالفقرة الخامسة من البند ٧٧ عن مقدار ما يوجد عجزاً من نتيجة فلك الزمام في أطيان كل من المولين وقيمة أموالها الواجب رفعها من ابتداء سنة المساحة فتعبر به يكون بالشكل الآتي وهو (١) أسماء المولين (٢) جملة مقدار عجز المساحة (٣) مقدار ما يعده من مفقود باكل البصر الواجب التعويض عنه من طرح البصر في أطيان الجزائر (٤) بقية عجز المساحة (٥) قيمة الضريبة المربوط بها أكبر قسم من أطيان المول (٦) قيمة المال في سنة التسوية (٧) قيمة المال في السنوات السابقة من ابتداء السنة التي بدئ بالمساحة فيها (٨) جملة المال الواجب رفعه وهو مجموع الخانتين نمرة ٦

وغرة ٧ وفي البند السابق ما يكفي من البيان عن تعيين فيه الضريبة وعن المسدة اللازم
تحصيل المال عنها وذلك هو نفس ما يلزم مراعاته في طريقة رفع مال عجز المساحة
(٨٩) - ان ظهور مقادير الاطيان في مساحة فل الزمام بمقادير أقل أو أكثر مما كانت
عليه من قبل ينسب لعدة أسباب يرجع بعضها الى فعل المساحة نفسها وبعضها يرجع الى
فعل أصحاب الاطيان أنفسهم وبعضها يرجع الى فعل الطبيعة
فالذي يرجع منها الى فعل المساحة هو

أولا - ما ينتج عن استعمال مقاييس كانت في وقت المساحة أطول أو أقصر من المعدلات
المحددة لها وذلك بتأثير ما تحدثه الحرارة والرطوبة في المعادن من التمدد والانكماش
ثانيا - ما تكون أسبابه حدوث غلطات في العمليات الحسابية
ثالثا - ما ينتج عن قيد أطيان من حقوق أحد الممولين على اسم شخص غيره عمدا
أو بغير عمد

والذي يرجع الى فعل أصحاب الاطيان هو

أولا - تعدى البعض على حدود أطيان البعض الآخر من أصحاب الاطيان
ثانيا - تعدى البعض على أراضي الحكومة المتصلة بها والتسبب في اثباتها من جهة
أعمالهم سواء كان باصلاحها وزراعتها من موضع جسر أو مصرف قديم أو ترعة أو سكة
قدية أو من الاراضي التي جفت من مياه البرك والمصارف وغيرها - أو باستعمالها في فائدة
أنفسهم باقامة جسور أو مباني عليها أو حفر مساق أو مصارف خصوصية بها
ثالثا - اهمال بعض الممولين في تبليغ جهة الاختصاص عن أرض أخذت من
أعمالهم للنافع العمومية واستمرار بقائها على أسمائهم لعدم رفع المال عنها حال كونها
دخلت فعلا بالنافع العمومية

والذي يرجع الى فعل الطبيعة هو

أولا - انهيار رمال الجبل على أرض متصلة بها أو اصلاح وزراعة شئ من أرض
الجبال المتصلة بالمزارع

ثانيا - طغيان مياه بركة فارون على بعض الاراضي المتصلة بها أو انكشاف مياهها
عن بعض الاراضي وجفافها واصلحها وزراعتها بغيره بعض أصحاب الارض المجاورة
ثالثا - اندفاع تيار ماء نهر النيل على الاراضي الماسة به على ضفتيه أو بالجسائر
واجتذاز واستئصال بعضها وهو ما يعبر عنه باكل البحر أو تكون أراضي من طمي النيل
متصلة بصفته أو بارض الجزائر وهو ما يعبر عنه بطرح البحر

الفصل الرابع

الشكاوى التي يقدمها الافراد ضد أعمال فلك الزمام

(٩٠) - تحقيق المقصد الحكومة من اجراء مساحة مضبوطة لحصر مقادير الاطيان وقيد هاعلى أسماء واضعى اليد الحقيقيين وتحصيل الضرائب عن مقدار لا يكون أقل ولا أكثر من حقيقة ماتحت يد كل منهم قد أفصحته الحكومة لأصحاب الأطيان بمجالا للشكوى ضد أعمال فلك الزمام

فادارة عموم المساحة صرحت في البند ١٢٨ من قانونها بتقديم شكاوى أصحاب الشأن الى مفتشى المساحة في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ وصول اعلانات نتيجة المساحة اليهم وهم أى المفتشون مكلفون بأن يفحصوها بحاجانا ويصححون ما عساه أن يكون قد وقع من القلط

والمالية أصدرت تعليمات للمدريات من جهة الشكاوى التي تعرض عليهم ضد أعمال فلك الزمام بعد وصول دفاتر مساحة فلك الزمام والخرائط من طرف مصلحة المساحة وهذه هي تعليمات المالية المشار اليها

أولا في ٨ مايو سنة ١٩٠٠ (٩ محرم سنة ١٣١٨) أصدرت تعليمات تضمنت ما سياتى

(١) الشكاوى التي يقدمها ذوو الشأن قبل مضى ستة شهور كاملة من ابتداء الشهر التالى للشهر الذى فيه يتصرح الصيارف بانبات نتيجة فلك الزمام بدفاترهم وأوراد المولين هذه يجرى تحقيقها بحاجانا ولكن ذلك يتعلق على شرط أن لا تكون الحكومة قد تصرفت فى شئ من زيادة المساحة (اذا كانت الشكاوى من جهة أطيان زيادة بالمساحة)

«ب» الشكاوى التي تقدم بعدمضى السنة الشهور المارذ كرها يكلف مقدموها بأن يدفعوا تأمينا للخزينة لا تنقص قيمته عن جنيه مصرى واحد ولا تزيد عن قيمة عشرة قروش على كل فدان من مجموع أطيان المتشكى في البلد اذا كانت أطيانه أكثر من عشرة فدادين

«ت» يصير التأمين حقا للحكومة اذا وجدت الشكاوى غير صحيحة

«ث» اذا كانت كمية أطيان المتشكى في البلد المعروضة الشكاوى ضد مساحتها أكثر من خمسين فدا نايجب الحصول على تصريح من المالية يفحص تلك الشكاوى

«ج» يجوز لحضرات المديرين في أحوال خصوصية استثنائية لصالح الحكومة التصريح بعمل تحقيق عن شكوى بغير تأمين أو قبول شكوى تكون مضت عليها مدة أكثر من سنة بعد الشهر الذي تصرح فيه بأثبات نتيجة عملية فك الزمام بدفتر الصيارف والاوراد

«ح» الشكاوى التي تقدم للمالية من هذا القبيل ترسل للمدير بات ذات الشأن داخل ظروف يجري في شأنها مجرى أمثالها بحسب هذه التعليمات
ثانيا - في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٠١ (٧ رجب سنة ١٣١٩) صدرت تعليمات أخرى ونشرت بالجريدة الرسمية تضمنت تعديل تعليمات ٨ مايو سنة ١٩٠٠ بالكيفية الآتية وهي

(١) ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٠١ لا تقبل شكوى ضد أعمال فك الزمام الا اذا تسدد عنها تأمين وعند ذلك يكلف أحد مندوبي تحقيق الشكاوى بفحصها مهما كان مقدار اطيان الممول والمديرية عليها مراقبة عدم وقوع تأخير في اتمام التحقيق والنتيجة تعرض للمالية

«ب» قيمة التأمين لا تنقص عن جنيه مصرى مهما كان مقدار الاطيان قليلا ولا تزيد عن حساب عشرة قروش على كل فدان من مجموع اطيان المتشكى في البلد اذا كانت اطيانه فيها أكثر من عشرة فدادين

«ت» اذا رأى المدير في أحوال استثنائية عدم لزوم أخذ تأمين بحسب عليه أن يعرض لمخوفاته للمالية ويطلب التصريح منها بما تراه

ثالثا - وفي ٦ ابريل سنة ١٩٠٢ (٢٧ المحلة سنة ١٣١٩) صدرت تعليمات أخرى ونشرت بالجريدة الرسمية تضمنت ما سياتى وهو

(١) قبل الذهاب لتحقيق الشكاوى في موقع الاطيان يجب مراجعة الخارطة إمامى ديوان المديرية أو بطرف عمدة البلد واذا تبين الحقيقة بأن الفرق المقدم الشكاوى بشأنه هو مجرد غلط في حساب تقدير الافدنة فلا حاجة للذهاب الى موقع الاطيان ويكتفى في ذلك بتوضيح التفصيلات في تقرير من المندوب

«ب» اذا ظهر أن الفرق ناشئ عن غلط في ذات عمل المساحة فالمندوب مكلف بعمل رسم يشتمل على أشكال الارض وأطوال الاضلاع ونتيجة المساحة ومقدار الفرق وهذا الرسم يرفقه بتقرير يعرض على المالية لاجراء اللازم عنه بالمخبر مع إدارة عموم المساحة

«ت» اذا كانت الشكوى هي عن اطميان ليست في المساحة قطعة بنمرة مستقلة بل هم الممول ولكنهما قسم من قطعة مستقلة بأسماء جلة ممولين فاذا وجدت الشكوى صحيحة يجب على المديرية أن تبين في نتيجة التحقيق التي تعرضها للمالية مقدار زمام وغرة القطعة الأصلية

«ث» الشكاوى المختصة بأطيان يقال انها قيدت بالمساحة على غير أسماء واضعي اليد لا يلتفت اليها الا اذا كانت مستندات وضع اليد مسجلة تسجيلاً رسمياً قبل فلك الزمام «ج» اذا كان مقدار الفرق المعروض الشكوى عنه أقل من ٣ في المائة (*) من مجموع اطميان المتشكي في زمام القطعة أو القطع الحاصل عنها الشكوى فلا يلتفت اليه الا اذا كانت لذلك أسباب استثنائية تستوقف النظر والنتيجة ان الشكاوى التي يجب فحصها هي التي يوجد مقدار الفرق فيها بنسبة ٣ في المائة فأكثر من زمام الاطيان سواء كانت قطعة واحدة أو أكثر

هذه هي التعليمات التي صدرت في موضوع قبول وفحص الشكاوى التي يقدمها الافراد ضد أعمال فلك الزمام وقد أرادت المالية أن تضع حداً لنهاية تقديم تلك الشكاوى فجرت على طريقة تحديد سنة واحدة في كل مديرية بعد نهاية أعمال فلك الزمام فيها وهي أي المالية قبل نهاية هذه المدة بشهرين أو ثلاثة تستلفت الانظار الى نهاية ميعاد قبول الشكاوى وذلك بأن ترسل اعلاناً في كل بلد يعلق على باب دار العدة حتى لا يبقى لأحد عذر في جهله بالتاريخ الذي تحدّد لقبول باب الشكوى

واحتمالاً من الاحتيال بواسطة هذه الشكاوى على التهام شيء من أراضي الحكومة أو التوصل للفرار من رسوم تسجيل عقود حصلت بعد فلك الزمام بدعوى أنها كانت حصلت قبل فلك الزمام أو اغفال مندوبي التحقيق شيئاً من واجبات التحري قد وضعت المالية أنموذجاً يعرف باستمارة غمرة ١٣ ضمنته كل ما يلزم تحقيقه - وهذا الانموذج عنوانه « نتيجة تحقيق شكوى معروضة ضد أعمال فلك الزمام » وفيه أولاً اسم المديرية والمركز والبلد ثم اسم واقب المتشكي ومحل اقامته ومضمون شكواه واسم الخوض الواقعة فيه الشكوى وقيمة التأمين التي

(*) بمقتضى أمر عا في ٨ صفر سنة ١٢٧٧ الفرق في المساحة بمقدار ٣ في المائة زيادة أو عجزاً بعد مسموحاً لا يلتفت اليه

والاجانب كالوطنيين خاضعون لهذا القانون أو لا بمقتضى البند الثاني من القانون ونظامه الشمائية وانيا - بمقتضى حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ١٩ فبراير سنة ١٨٩١

دفعها وتاريخ وغرة سداده وبعد ذلك مواضع البحث في صورة أسـئلة (١) مقدار
 أطيان المنشكى قبل وبعد فـك الزمام وإذا كان الفرق أقل أو أكثر من ٣ في المائة (٢) هل
 الحدود التي اعتمد عليها فـك الزمام هي نفس الحدود المتسلـك بها المدعى (٣) هل الفرق هو
 غلط في حساب التقـدير وما هو مقدار الزمام كل قطعة في فـك الزمام وزمامها الذي ظهر عند
 التحقيق (٤) إذا كانت الحدود التي اعتمد عليها فـك الزمام غير صحيحة فهل توجد بيد
 المنشكى مستندات رسمية تثبت أن مقدار وـدود أطيانـه كـما يزعم وليست كما أدرج في فـك
 الزمام وفي هذه الحالة يجب على المندوب معاودة المساحة وعمل رسم نظري والحصول على
 اقرار الجيران إن أمكن وبتين أصل زمام كل قطعة ومقدار زمامها حسب ما ظهر من
 التحقيق ومقدار الفرق وبيان أسماء المجاورين اللازم ضم أو تنزيل الفرق في حسابهم -
 وإذا كانت الشكوى هي عن جزء من قطعة مقيدة في المساحة بأسماء عدة أشخاص والمنشكى
 واحد منهم فتوضح غرة القطعة وأصل زمامها وإذا كان أولئك بـقية الشركاء فيها مصادقين
 على أحقية المنشكى في شكواه (٥) وإذا كان للشكوى علاقة بشئ من أطيان الحكومة
 من قبيل دعوى المنشكى بأن أطيانا من حقوقه أدرجت باسم الحكومة وبالعكس فهل قيمة
 أطيان الطرفين متـساوية أو أن أطيان الحكومة أعلى قيمة ولذلك يحتال المنشكى على أخذها
 وترك بدلها من أطيان عدة القيمة للحكومة وهل لم يسبق للحكومة وضع اليد على الاطيان
 ولا تأجيرها ولا سبق التصرف في شئ منها بالبيع أو بغيره قبل الشكوى (٦) وإذا كانت
 الشكوى هي عن درج أطيان في المساحة باسم شخص آخر مع أنهم من حقوق المنشكى فهل
 امتلاكها ثابت وبأى كيفية وهل يعقود مسجلة قبل فـك الزمام وهل الشخص الذى
 كانت أدرجت باسمه مصادق على نقلها لاسم المنشكى (٧) وهل في موضوع الشكوى
 نزاع مع مصلحة الدومين أو الدائرة السنية أو المعارف العمومية أو الاوقاف العمومية (٨)
 وهل توجد أراض للحكومة أو منافع عمومية واقعة على حدود أطيان المنشكى (٩) وفي
 أى سنة حصل فـك زمام هذه الناحية (١٠) وهل اقتنع المنشكى وأرباب الشأن وإذا
 كان أحد منهم لم يقتنع فما السبب - وبعد انعام هذه المباحث واثباتها بالمحضر أمام كل منها
 والتوقيع على المحضر عـلا المندوب خانات جدول التجميع بالصيغة التالية للمحضر ويقدم
 الاوراق للديرية وهي بعد المراجعة تعرض المسئلة للمالية مشفوعة برأيها فيها وحينما يصدر
 أمر المالية يتبع الاجراء في تصحيح الخطأ بالمكافئة بدفع فـك الزمام والميزانية أمام كل قطعة
 (٩١) - وقد فرض على كل مديرية احصاء الشكاوى وتقديم كشف شهري للمالية عما

استجبد وما انتهى منها والباقي وكذلك التأمينات التي حصلت وما قدر منها لأربابه وما أضيف للإيرادات والباقي تحت التحقيق

(٩٢) - ولم تجر حكومة الوقت الحاضر بحرى الحكومة الماضية من جهة اختزال زيادات المساحة التي تظهر بأطيان المولين وضمها الى أملاكها كما كان صريح نص الامر العالى الصادر فى ٢٧ شوال سنة ١٢٨٠ ولا الا كتنفاء برفع الضرائب عما يظهر من العجز بل قررت أخيرا أن زيادة المساحة مادامت لم تنشأ عن تعدى المولى على أطيان من ملك الحكومة متصلة بأطيانها فأنها تضاف الى أطيانها وتوضع عليها الضريبة من ابتداء السنة التي بدئ فيها به بل فكل الزمام فى البلد وقررت أيضا امكان التعويض الاختيارى من أطيانها عن العجز اذا كانت أطيان المولى ملاصقة لشيء من أطيان الحكومة وجرت على طريقة وضع الضريبة على ما يعطى من بدل العجز بقيمة أعلى ضريبة خراجية نهائية بالخوض ذاته أو بالحياض المجاورة عن مدة ثلاث سنين ماضية غير سنة الاعطاء على أنه لا يوجد من القوانين أو القواعد الاساسية ما كان يوجب عليها تعويض شيء من العجز غير اتمها بتوسيع وسائل التقدم والعمران

وقد وضعت تعليمات خاصة بهذا الموضوع بتاريخ ١٥ ابريل سنة ١٨٩٩ وهى مطبوعة فى صحيفة ١١٤ من كتاب القوانين العقارية المطبوع فى سنة ١٩٠١ وهذه صورها

أولا - اذا ظهرت عند المساحة زيادة فى ملك أحد المولين عن المقدار الوارد فى المكلفه فتضاف هذه الزيادة الى الملك المذكور وتحصل عليها ضريبة اعتبارا من ابتداء السنة التي جرت فيها المساحة

ثانيا - اذا اتضح أن أحد المولين الذى وجدت فى أرضه الزيادة عن المقدار المكلف عليه قد تعدى على شيء من أطيان الحكومة المجاورة له - فيعطى له الخيار فى شترى المقدار المتعدى عليه من أملاك الحكومة وواضع يده عليه وذلك بمن تقدره الحكومة

ثالثا - لا يؤخذ من الزيادة الا اذا كان مقدارها فدا واحد على الأقل

رابعا - اذا اتضح عند المساحة أن أطيان أحد المولين أقل من المقدار المكلف عليه فيصير تعويض العجز بدون مقابل من أطيان الحكومة المجاورة ان كان يوجد للحكومة أطيان مجاورة لها

وهذه التعليمات بحرى وفها واردة فى قانون أملاك المبرى الحرة المطبوع فى سنة ١٩٠٢

بصيفتي ٢٦ و ٢٧ بالمواد ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ ووردته في المادة ٧١ أنه لا يجوز تعويض العجز من أطيان الحكومة المجاورة الا بمقتضى تصريح خصوصى من نظارة المالية بناء على ما يعرض لها من المديرية وكل طلب يقدم للمديرية من هذا القبيل تعمل عنه المباحث اللازمة حسب استمارة نمرة ٦٨ وتقدم أوراقها للفنش المالية لاخذ الحشنى عن الاعمال الميئنة بها

وقد علفت المالية جواز اعطاء شئ من أطيانها المجاورة بدلا من عجز المساحة على شروط أربعة صدرت بها تعليمات في تاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٩ مطبوعة بصحيفة ١١٤ من القانون العقارى وهى

أولا - اذا كانت ارض الحكومة المطلوب اعطاؤها بدل العجز هى من الابوار فيلزم مراعاة احكام الاتفاق الحاصل بين نظارة المالية ونظارة الاشغال بشأن بيع الاراضى البور
ثانيا - اذا كانت الاراضى مؤجرة فيلزم مراعاة ما اذا كان يحتمل اطلب المستأجر أن تعطى اليه الأولوية فيها - فوجود منزل مثلا أو أشجار للاستأجر على الارض يتخوله الحق بان يراعى بصفة خصوصية وكذلك ما يكون أجراه من التحسينات في حالة الارض أو ثبوت كونه وضع يده زمنا طويلا

ثالثا - يصير مراعاة نفس هذه الاعتبارات متى كانت الارض موضوعا عليها يد الغير بلا سوية حتى ولولم يكن سبق عقد ايجار عنها

رابعا - وتوجد نقطة ذات أهمية يجب أن لا تبرح عن الفكر وهى أنه لا يصح فى أى حال من الاحوال اعطاء جزء من قطعة ارض اذا كان انفصال هذا الجزء عن بقية القطعة يترب عليه الاضرار بالجزء الباقي أو تنقيص قيمته أو تقليل الرغبة فى استجاره
أو شرأته

(٩٣) - وتوسعا للفائدة على الاهالى رأت الحكومة من جهة ذات أطيانها الباقية باسمها التى تكون شائعة فى أطيان الافراد مما لا يزيد مقداره عن فدان واحد أن يضم الى ملك الشخص الشائعة الاطيان فى أطيانه ويكلف بدفع المال عنه مسددة معلومة من السنين على ضريبة الحوض الخراجية

هذا كل ما يختص بعمل مساحة فكل للزمام وتسوية الزمام وكيفية المعاملة فى شأن الزيادة أو العجز الذى يوجد بالمساحة وفى الفصل التالى كيفية انشاء الدقتر المعروف بالمكفة الذى هو عمدة العمل بعد فكل الزمام الى أن يتجدد عمله

الباب الثالث

تحرير دفاتر المكلفات

دفتر المكلفة أو دفتر التكليف أو دفتر الغنداق هو السجل الذي ينشأ أولاً من دفتر مساحة فلك الزمام لحصر أطيان كل من المولين حوضاً حوضاً ضريبة ضريبة ويضاف إليها كل ما زاد ويخصم منها كل ما نقص إلى أن يتجدد عمل فلك الزمام أما الدفتر ذاته فيتجدد مرة في كل خمس سنوات (انظر الفقرة الخامسة من منشور المالية الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٨٩٨)

وقد تغير شكل هذا الدفتر خمس مرات فكان في حداته عهده بشكل البقعة وهو أن يكتب حساب الاسم الواحد بجانب الثاني سطوراً أفقية ثم تغير بشكل الجزير وهو أن يفتح به خانة لحساب الجملة ثم يقيد حساب الاسم الواحد تحت الثاني سطوراً رأسية ثم تغير بطريقة تبويب الأنواع الخرجي على حدة والعشوري على حدة في أصل أطيان الشخص الواحد وفي قسم خاص للمستجدات وفي قسم آخر خاص بالتزيلات وكانت تترك بعض أسطر بعد حساب كل اسم لقيده ما يطرأ من التغيرات ثم تغير بشكل آخر يعرف باسمارة غرة ١٤ بكيفية تخصيص صحيفة مستقلة لكل اسم وفيها تفصيل الأطيان القائم بدفع مالها فأوردت به خانة مستقلة لأطيان الخصوصية وخانة مستقلة أيضاً للأطيان الواضع يده عليها من أطيان كل شخص آخر على حدة وبيان الضرائب والإضافات والتزيلات وقد تغير آخر مرة بالشكل الآتي تفصيله وهو

أولاً - طبعت في رأس كل صحيفة بحروف عظيمة الوضوح (مكلفة الأطيان بناحية ... بمركز ... من سنة ...)

ثانياً - طبع دون ذلك في رأس كل صحيفة (اسم الممول غرة متسلسلة)

ثالثاً - تشمل كل صحيفة على ثلاثين سطراً من غرة على الهامشين الأيمن والأيسر من الأعلى من غرة ١ إلى غرة ٣٠

رابعاً - وتشمل كل صحيفة على سبع وعشرين خانة رأسية لكل منها عنوان خاص بها وهذه الخانات تبدي من اليسار بـ ١ وتنتهي إلى اليمين بـ ٢٧ ويلها خانة للتصويكات خامساً - وتقسم كل صحيفة إلى سبعة أقسام مبتدئة من اليسار كالآتي

(١) - القسم الاول عنوانه (حساب الاطيان التي تحت يد الممول) يشتمل على تسع خانات منها الخانات غرة ٩ و ٨ و ٧ و ٦ عنوانها (جمله الاطيان التي تحت يده مجموع الخانات من غرة ١ لغاية غرة ٥) فكل من الخانات من غرة ١ لغرة ٤ تشتمل على مقدار الاطيان وقيمة مالها السنوي الواضع اليدها من اطيان شخص آخر وصفه وضع يده ان كان بالشراء بعقد عرفي أو بالرهن أو بالارث هذا على فرض أنه واضع يده على اطيان من ملك أربعة أشخاص مختلفين مع بيان ما تستحقه كل اطيان من صافي تعويض المقابلة وما يخصها من قسط تعويض المقابلة السنوي وعنوان كل من الخانات الاربع موضوع في خمسة أسطر الاول به (من تكليف) والثاني به بصفة (غرة المكلف) والثالث والرابع بهما (قسط المقابلة السنوي أصل صافي التعويض ملزم جنية)

والخامس به (قيمة مال الاطيان - مقدار الاطيان) أما الخانة غرة ٥ فهي لبيان الاطيان الواضع يده عليها من ذات ملكه وعنوانها (من تكليف ذات الممول الخصوصي) ورسم عنوانها كبقية الخانات من جهة قسط المقابلة وأصل صافي المقابلة ومقدار الاطيان وأما الجلة العمومية التي وضعت بالخانات من غرة ٦ لغرة ٩ فعنوانها في خمسة أسطر منها السطران الاول والثاني ممتدان فوق الخانات الاربع وفيهما بالسطر الاول (جمله الاطيان التي تحت يده) وبالثاني (مجموع الخانات من غرة ١ لغاية غرة ٥) والثالث والرابع في الخانة غرة ٩ وفيهما بالثالث (قسط المقابلة السنوي) ثم (أصل صافي التعويض) وتحت بالاربع تحت كل من القلين ملزم جنية والخامس بالخانة غرة ٩ وأولا (قيمة مال الاطيان) ويليهما مقدار الاطيان أما الخانات غرة ٦ و ٧ و ٨ فالاسطر الثالث والرابع والخامس بها في الخانة غرة ٦ (نهائي أو موقت) وغرة ٧ (خراجي أو عشوري) وغرة ٨ (فية الضريبة)

(ب) - القسم الثاني عنوانه (تحت أيدي آخرين من تكليفه الخصوصي) أي الاطيان التي من ملكه ولكنها تحت أيدي أشخاص آخرين ومقيدة بحساباتهم (المينة صحتها بالخانة غرة ١٠) وهو يشمل الخانات من غرة ١٠ لغرة ١٥ وهذا بيانها غرة ١٥ (مقدار الزمام) غرة ١٤ (قيمة الاموال) غرة ١٣ (فية الضريبة) غرة ١٢ (خراجي أو عشوري) غرة ١١ (نهائي أو موقت) غرة ١٠ (غرة المكلف)

(ت) - القسم الثالث عنوانه (اطيان غير مربوطة من تكليفه) أي اطيان غير

مربوط عليها شيء من المال ويشمل خانتين أحدهما غرة ١٧ عنوانها (مقدار الاطيان) والثانية غرة ١٦ عنوانها (غرة صحيفة السجل غرة ٣) وهو السجل المخصص لقيد الاطيان التالفة والاطيان الغير مربوط عليها أموال مع كل تفصيلات معاملاتها

(ث) - القسم الرابع عنوانه (اطيان كل بحر من تكليفه) أى الاطيان المفقودة بأكل البحر من ملكه ويشمل خانتين أحدهما غرة ١٩ عنوانها (مقدار الاطيان) والثانية غرة ١٨ عنوانها (غرة صحيفة السجل غرة ٢) وهي كالتى سبقتها

(ج) - القسم الخامس عنوانه (بمجموع الاطيان المكلفة على اسمه) مجموع الخانات غرة ٥ و ١٥ و ١٧ و ١٩ ويشمل فقط الخانة غرة ٢٠

(ح) - القسم السادس عنوانه (أسماء الحياض أو القبالات) ويشمل خانة واحدة فقط غرة ٢١

(خ) - القسم السابع عنوانه (قسم التغيرات) أى اثبات ما يضاف وما يخصم في حساب الممول مما ينشأ عن البيع والشراء والهبة والارث وغير ذلك ويشمل ست خانات وهي غرة ٢٢ عنوانها (غرة المكلفة) أى غرة الصحيفة المنقول منها وألها وغرة ٢٣ عنوانها (اسم البائع أو المشتري) وغرة ٢٤ عنوانها (أسباب التغيرات) وغرة ٢٥ عنوانها (تأشيرات المحوزات وحقوق الاختصاص) و ٢٦ و ٢٧ لهما عنوان يشملهما معا وهو (نواريج وغر الاوامر الصادرة بالتغيرات) ولكل منهما عنوان خاص وهو لثورة ٢٧ (ناريج) ولثورة ٢٦ (غرة) ويلى ذلك خانة عنوانها (ملحوظات)

ووظيفة هذا الدفتر لدى الحكومة هي ضبط حساب المال السنوى ومقدار الاطيان التى يدفع أموالها كل ممول وفيات الضرائب واطرافه وتنزيل كل ما يطرأ من الزيادة والنقص أما فى عرف العموم فقيمة هذا الدفتر أكثر كثير اجداد من ذلك لانه معتبر بمنزلة سجل لاثبات الملكية ووضع اليد فكل من آل اليه شيء من الاطيان يسعى جهدها المستطاع ليقيد الاطيان على اسمه فى دفتر المكلفة ويسمى هذا العمل (نقل التكليف) وهو بالديريات محصور فى قسم خاص يسمى قسم رابع الارادات وعماله ينتقون من أفضل وأكفاء العمال لانه من الجهة الواحدة عرضة للشبهات بالنظر لعلاقته الكلية بمصلحة الافراد ومن الجهة الثانية موضع أعمال شاقة لكثرة ما به من الدفاتر رجسامة ما يرد عليه من عقود ونقل التكليف وطلبات البكشوف الرسمية من السجلات وما يتكلفه من مشقة مراجعة وتسوية مساحة

فك الزمام وغير ذلك مما له علاقة بهذه الاعمال ولهذا الاسباب المراقبة على أعماله وعمله
أشد تأثيرا من سواه

ودفاتر المكلفات معدودة من الدفاتر التي يجب حفظها على الدوام

وكان الجاري في اثبات انتقال حقوق الانتفاع من يد شخص لشخص أن يقدم المتنازل
طلباً بذلك المديرية وهي تحيله على مأمور المركز (وكان يسمى ناظر القسم في الزمن الماضي)
ليتحقق من صحة الطلب باقرار الطالب ثم يتأكد من صحة وضع يد الطالب على الاطيان المراد
التنازل عنها وأنها لم تكن من حقوق الحكومة ولا من حقوق الاوقاف ولا شيء عليها من
الدعاوى أو المشاكل التي تمنع قبول انتقال حق المنفعة فيها ويعمل بمقاس وتحدد لاثبات
موقعها بالدفترو هذا كله يعرض على المديرية وفيها يجري تسجيله في سجل مخصوص بوقع
عليه المدير أو وكيله والمتنازل والمتنازل اليه والشهود ويصدر بعد ذلك اذن المديرية الى
القاضي الشرعي ليكتب له الحجة الشرعية وعند كتابتها وتسليمها للنقل اليه يكتب القاضي
كتاباً للمديرية وفيه يبين مقدار الاطيان المنقولة وتاريخ كتابة الحجة والمديرية بناء على ذلك
تكتب للمأمور المركز وهو يكتب للصراف بنقل التكليف وهذا كله كان بناء على أمر عال
صدر في ١٩ جمادى الاولى سنة ١٢٨٣ على قرار من المجلس الخصوصي في ٧ من
الشهر المذكور وكانت حجج الملكية يومئذ على قيمة من الجواهر الكريمة اذ كانت مأمونة
العاقبة من خطر التزوير

ولكن في ١٧ يونيو سنة ١٨٨٠ صدر الامر العالي على لائحة المحاكم الشرعية
وبمقتضى المادة ٥٥ منها بطل العمل على القاعدة المار ذكرها لانها أباحت للمحاكم
الشرعية توقيع صيغة العقود مجرد اثبات اقرار طرفي العقد بالبيع والشراء بغير تحقيق
ثبوت صحة الملكية وبغير انتظار لاذن المدير وأنها بعد اجراء ذلك تعلن جهة الادارة
لنقل التكليف ومنع ذلك قضت هذه المادة بترتيب نظام جديد وهو لزوم تسجيل العقد
ليس فقط بالمحكمة التي كان صدور ملابها بل وفي المحكمة التابعة الاطيان لادارة اختصاصها
وكانت قبل ذلك قد تشكلت المحاكم المختلطة في ٢٧ يونيو سنة ١٨٧٥ وأنشئ
في كل منها قسم لتسجيل الرهون وتقرر نظامه بالمواد من ٧٥٠ لغاية ٧٧٤ من القانون
المدني المختلط وجاز للاحاقدن تسجيل مستنداتهم هناك فاستسهل الناس تسجيل
مستنداتهم العرفية بها أو الحضور لديهم مباشرة لتوقيع صيغ الانتقال بصفة
سرعية وبعزت هذه المحاكم بعد التسجيل بها على قاعدة ارسال لمخضات العقود لتسجيلها
أيضا بمحاكم المديرية الشرعية وبمحاكم المرا كرتسهل على كل طالب معرفة التسجيلات

الواقعة على أى عقار بواسطة الاستكشاف من السجلات والحصول على صورة رسمية منه وصارت صور أو لمخصات العقود ترسل من محكمة المديرية الشرعية بعد تسجيلها بها الى المديرية لتنفيذ مفعولها فيما يختص بنقل التكليف

واستمرت دفاتر المكلفات الى نهاية سنة ١٨٩١ في عهدة الصيارف في ذاب البلاد ولكن جناب السيرايلدن غورست وكان يومئذ مراقب الاموال المقررة نظرا لقيمة هذه الدفاتر وما يتهدها من العبث وعدم النظام بسبب وجودها بأيدى الصيارف وما يضيع من الزمن عندما تدعو الحاجة لمعرفة شئ مما فيها حيث يكتب عنه من المديرية الى المركز ومنه الى الصراف وبالعكس فرأى ما أنقذه فعلا بحفظها في أقلام الارادات بالمديريات ورتب لها عمالا مخصوصين

وكانت تلك الدفاتر قد احتوت على كثير من الاسماء التى كانت أطيانها قد انتقلت كلها أو بعضها زمانا بعد زمن الى غيرها بالميراث أو بالهبة أو بالبيع أو بالتبادل أو غير ذلك ولكنها لم تزل مدرجة باسماء أصحابها الاصليين لان الذين آلت اليهم تلك الأطيان لم يكونوا قد سجلوا مستنداتهم وكانوا يدفعون المال فى حساب من هى باقية على أسمائهم وشعرت المالية بما يتكبده الصيارف من صعوبات تحصيل ما نأطيان الالام الواحد من عشرة من واضهى اليد والارتبا كالتى وولت فى سيرا جرات التحصيل الادارية من سوء القصد أو سوء الارشاد فى الحجز على أطيان أو محصول شخص لتحصيل أموال مطلوبة على أطيان شخص آخر فرأى السيرايلدن غورست استئصال هذه الصعوبات بطلب اقرارات من عمد ومشايخ وصيارف البلاد وما ذوفى الشرع فيها عن بيان الأطيان التى تحت أيدى أشخاص من المكلف أى المقيدين فى المكلف على أسماء آخرين وأن يفرد بمكلفه كل بلد بحساب مستقل لكل واضع يد يتوضح به مع ذلك أصل الاسماء المقيمة من قبل فى حساباتهم وصفة انتقال وضع اليدان كان بالأرث أو الهبة أو البذل أو البيع أو غير ذلك مما هو ثابت حقا ولم يحصل تسجيل مستنداته وكتب دفتر لكل بلد بتوقيعات العمدة والمشايخ والصيارف والاعيان وما ذوفى الشرع وهو الذى عرف عند الفلاحين وأكرار باب الأطيان باسم استمارة نمرة ٩ واعتبر أساسا لتحرير دفاتر المكلفات فى سنة ١٨٩٢

وكان قد تقرر تقديم كشف سنوى بتوقيعات من ذكر وفى شهر اكتوبر من كل سنة يتضمن بيان تغييرات وضع اليد التى حصلت بعقود غير مسجلة لتقلها فى حساب الأشخاص الذين آلت اليهم من أول السنة الجديدة (انظر المنشور الصادر فى ١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٢) ولكن

بعض العقد والمشايع والصيارف استعمالوا هذه الكشوف بطرق غير شرعية لابتزاز فوائد مادية أو للتشكيل والنكايه ببعض الافراد وكثرت الشكاوى من جراء ذلك فاوقفت المالية تحرير تلك الكشوف ثم أبطلتها قطعيا عند الشروع في عمل فل الزمام العمومي (انظر منشور المالية الصادر في ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩٧)

أما طريقة العمل في هذه الدفاتر فقد أتينا على بيانها فيما يلي مع بيان ما توصلنا الى جمعه من أصول المبادئ المعمول بها بمجرى التجارب فيما وقع من الاشكالات المتنوعة في مسائل تنفيذ العقود وهو

(١) - يفضل تحرير بدقتر المكلفة بمعرفة صراف البلد ذاتها الوفرة خبرته بمحققاتي أسماء المولين وفيات الضرائب ولكن يجب مراعاة أن لا يكون تكليفه بذلك الا في أوقات فراغه من مشاغل التحصيل

(٢) - يبدأ بالكتابة في دفاتر المكلفات من اليسار الى اليمين

(٣) - يكتب اسم البلد والمركز في رأس كل صحيفة استيفاء لرسمها

(٤) - تفرد صحيفة مستقلة لحساب كل دافع مال سواء كانت الاطيان التي هو واضع

يده عليها وجار على دفع أموالها حاضرة أو غير حاضرة لصفة الملك الصريح تماما

(٥) - تكتب الاسماء والارقام بغاية الانتظام والوضوح والجلاء المانع لكل إبهام أو التباس

(٦) - تدرج الاسماء على ترتيب الحروف الهجائية فالاسماء التي أول حرف منها هو

حرف (الاف) تدرج متتابعة للنهاية وبعدها حرف الباء فالتاء الخ هذا ومن المعلوم أن النعوت والالقب التي تسبق بعض الاسماء مثل البرنس والشيخ والخواجا والست والحاج والورثة لا عبرة بها في ترتيب الحروف

(٧) - يكتب فهرست منتظم يرفق بدقتر المكلفة يفتح فيه باب خاص لكل حرف يرد به

كل اسم ونمرة صحيفة حسابه بالمكلفة ويترك به قسم أبيض في نهاية كل حرف لدرج ما يستجد من الاسماء بسبب تغيرات الملكية ووضع اليد

(٨) - الاسماء المستجدة بعد تحرير المكلفة تدرج بحسب ترتيب حدوثها بدون

التفات لحروفها الاوائل اذ يكفي في ذلك درجها بالفهرست تبع حروفها

(٩) - يوجد في كل صحيفة قسمان أحدهما لتوضيح الاطيان الواضع يده عليها الممول

من أطبائه الخصوصية ومن أطبان آخرين والثاني لتوضيح طبائه التي تحت أيدي أشخاص

آخرين فاذا كانت كلها من النوع الاول فالثاني توضع به أصفار دلالة على خلوه واذا كانت من الثاني فتوضع أصفار بالاول

- (١٠) - يجب مراعاة عدم اعطاء أوراد سنوية الى الممولين الذين تكون كل أطيانهم تحت أيدي آخرين لان الاوراد لا تعطى الا لواضعي اليد الذين يدفعون المال
- (١١) - الاطيان المستعملة في المنافع العمومية والاطيان ملك الحكومة يفرد لكل نوع منها حساب مستقل بالمكلفة تدرج مفرداته كلها في الخانة غرة ٨ المعنوية (من تكليف ذات الممول الخاص) وتبقى به خانة المال السنوي بيضاء
- (١٢) - الاطيان ملك مصلحة قوميسيون الاراضي الاميرية تدرج بالمكلفة بعد فلك الزمام حوضا حوضا بغير ضرائب اما قبل فلك الزمام فكانت تدرج بغير ايضاح الحياض
- (١٣) - الاطيان ملك كل من الدائرة السنية والاقاق العمومية والمعارف العمومية والكبتخانه الخديوية في كل بلد تدرج في حساب خاص تاحد الممولين
- (١٤) - الاطيان الموقوفة وقفها خيرا كان أو أهليا يجب التأشير عنها بالمكلفة
- (١٥) - يخص بكل مديرية كراس مستديم لحصر الاطيان الموقوفة ببلد ابدا ونوع وقفها وتواريخ ونعرا الخجج الصادرة بايقافها ويضاف اليها ويخصم منها كل ما يزيد وكل ما ينقص

(١٦) - يوجد بكل صحيفة الآن أربعة أبواب مخصوصة كل منها للاطيان الواضع يده عليها الممول من اطيان شخص آخر وهذا على فرض أن كلام الممولين غير واضع يده على شيء من اطيان أكثر من أربعة ممولين آخرين لكن اذا تصادف وجود من هو واضع يده على اطيان مما لا أكثر من أربعة ممولين فحسابه يدرج في صحيفة بقدر ما يكفي لذلك بشرط ملاحظة أن يكون العمل في هذه الصحف العديدة كأنه في صحيفة واحدة بسطت بهامفردات وضع اليد العديدة وذلك هو علة وضع غرة سلسلة للاسطر الافقية على هامشي الصحيفة

(١٧) - كل سطر من الاسطر الافقية مخصص اقية يدية واحدة من فئات الضرائب فأطيان الحوض الواحد تدرج في سطر واحد اذا كانت كلها من ضريبة واحدة وتدرج مجزأة في جملة أسطر بحسب تعدد الضرائب في الحوض الواحد

(١٨) - صحيفة المكلفة هي في الحقيقة صحيفتان من صحف الدفتر وسبب ذلك هو أن كثرة أبواب وخانات وأقسام الاطيان والضرائب لم تكن صحيفة واحدة تكفي لبسطها الا اذا كانت من قطع من الورق أكبر مما يقبله الذوق وأصعب وأثقل مما يحسن في حركة الكتابة

ونقل الدفتر من مكان الى آخر ولذلك وزعت أبواب وخانات وأنواع الايضاحات على صحيفتى المكلفة يمينا ويسارا فيكونان والدفتر مفتوح صحيفة واحدة ولا بد فى هذه الحالة من مراعاة النظام فى استيفاء خانات الصحيفة المزدوجة فى كل عملية ووضع أصفار بالخانات التى لا وظيفة لها فى العملية وتسلسل ذلك النظام فى الصحف التالية اذا كان حساب الممول تناول أكثر من صحيفة واحدة

(١٩) - بعد قيد مفردات حساب الاسم الواحد تجمع بسطر واحد تحتها ويضاف اليها كل ما يستجد فيه حوضا وحوضا وبجمع الاصل والمستجد بسطر آخر ويخصم منه كذلك كل ما ينقص وهكذا تتكرر عملية الجمع فى كل ما يضاف وعلمية الطرح فى كل ما يخصم ليكون السطر الاخير على الدوام مرآة لصفى حساب الممول الواحد

(٢٠) - يعترف عن أنواع الضريبة بحرف (خ) للغراجى وحرف (ع) للعشورى ويزول هذا التعريف نهائيا عند تنفيذ تعديل الضرائب حيث لا يبقى ثم فرق بين عشورى وخراجى (٢١) - الحياض أو القبالات الغير المفروزل لكل منها ضريبة مخصوصة بمناسبة كون الضرائب كانت موضوعة على مجموع أطيان الممول بغير تعيين ما يخص منها بكل حوض هذه بندرج أو لازمام كل حوض منها وبعد جمعها يعطى لها بيان فى فية

(٢٢) - حساب تعويض المقابلة له خاتمان مخصوصستان تبع كل نوع من وضع يد الممول من أطيانه أو من أطيان آخرين وهما فى رأس حساب كل من هذين النوعين احدهما لمجموع التعويض التابع للأطيان والثانية لقيمة القسط السنوى فكل ما بطرأ من التغير بالزيادة فى كل مارقم رأس الحساب يؤثر عنه بخانة المحوطات وكلما امتلأت صحيفة تعمل تصفية لحساب المقابلة بها لينقل الى الصحيفة التالية حقيقة صافى الحساب

(٢٣) - الاطيان المفقودة بأكل البحر من أطيان العلوهى فقط التى تدرج بالمكلفة فى حسابات المولين ولها خاتمة مخصوصة تحت غمرة ١٩ أما المفقودة بأكل البحر من أطيان الجزائر هذه يكنفى لحصرها درجها بالجدول المعروف باستمارة غمرة ٧٨ (تسوية مساحة الجزائر السنوية)

(٢٤) - الاطيان المعروفة بمواطئ الجزيرة تدرج بالمكلفة كحوض واحد وفى خاتمة أسماء الحياض يكتب هكذا (مواطئ الجزيرة)

(٢٥) - الممول الذى مات وقسمت أطيانه بين ورثته واستقل كل منهم بقسم منها ولكنها باقية فى المكلفة باسم الممول الاصلى يفتح لها حساب خاص بالمكلفة فى القسم المعنون

(تحت يد آخرين من تكليفه المخصوص) وكل من الورثة يفترقه حساب خاص بمقدار ما هو واضع يده عليه

(٢٦) - المول الذي مات وأطيانه باقية بغير قسمة تحت أيدي ورثته يكون عنوان صحيفة حسابه في المكافئة باسمه ولكن القسم المضمون (حساب الاطيان السقي تحت يد المول) يصح هكذا (حساب الاطيان التي تحت أيدي ورثة المول)

(٢٧) - الاطيان المملوكة على الشيموع لجهة أشخاص تدرج في حسابه واحده بأسمائهم جميعا إذا أرادوا أما إذا شاؤوا أن يستقل كل منهم بحساب خاص فالطريقة في ذلك هي أن نفسه الاطيان كلها بحساب أحد الشركاء بإيضاح ما هو تابع منها لكل حوض وما هو مربوط في كل حوض بكل ضريبة وما هو غير مربوط ثم يوزع مجموع المال والاطيان على الشركاء كل منهم بنسبة حصته ويسبقه بما يخص بقية الشركاء ليكون الصافي هو حصته الشريك المغنوحة صحيفة حسابه أما في حساب بقية الشركاء فتدرج الاطيان اجمالا ولا يؤثر في خاتمة المحفوظات هكذا (حصته على الشيموع من أطيان واحدة مفرداتها في صحيفة نسمة ...)

(٢٨) - مجموع الاطيان المربوطة بقية واحدة إذا وجد فيها كسور أقل من مهمين تركت بالكلية أما إذا كانت أكثر من سهمين وأقل من أربعة فتكمل الى أربعة أو أكثر من أربعة وأقل من ستة تكمل الى ستة وهكذا

(٢٩) - يستثنى من قاعدة كسور السهم المار ذكرها مسطحات أراضي المباني الباقية في جلة المربوط بالمال التي لا يكون المول الواحد ممتلكا غيرها من الاطيان ومقدارها سهمان أو ثلاثة أو أقل من ذلك فهذه تدرج على حقيقة مقدارها

(٣٠) - الاراضي المخصصة للبرون على حدود مساكن القرى المعبر عنها بجفن الجرن المرفوعة أموالها بناء على منشور المالية الصادر في أول يناير سنة ١٨٩٩ هذه تدرج في حساب خاص بأخر المكافئة عنوانه (جرن الاهالي)

(٣١) - الاطيان المرهونة رهن استغلال المعبر عنه برهن الغارقة هذه تدرج في وضع يد الرهن بإيضاح اسم صاحبها الاصل وصفة الرهن في الخانات المخصوصة المعدة لذلك ولا يلتفت لما يتضمنه العقد أحيانا من أن الاطيان نصير ملكا للرهن اذ المزدالية قيمة الرهن في ميعاد معين - وإذا بيعت الاطيان المرهونة من الرهن لشخص آخر فهذا البيع يكون باطلا لانه باع ما لا يملكه وذلك عملا بالمادة ٢٦٤ من القانون المدني الأهلي ولكن يصح هذا البيع إذا أقر عليه المالك الاصل وعند هذا يجوز نقل التكليف

(٣٢) اذا كانت للمول المفتوح له حساب اطيان بالشرك مع آخر فتدرج في حساب مستقل باسمهما ولو تعددت الشركة مع أكثر من شخص واحد

(٣٣) بعد الفراغ من تحرير المكلفة بشرع في عمل حساب اجمالي عمومي لكل فية من فيات الضرائب ولكل حوض من حياض البلد وذلك بأن يلتقط مقدار الاطيان والمال السنوي بكل فية في حوض واحد من حسابات جميع المولين وتجمع مع بعضها وهكذا بقية الفيات في الحوض ذاته ثم الغير المربوط ويكون ذلك مجموع الحوض واحد وهكذا في بقية الحياض ثم يلتقط من مجموع كل حوض مقدار الاطيان والمال السنوي بكل من الفيات المتماثلة ويضم بعضها الى بعض فيكون مجموع المربوط من كل فية بعموم البلد وتدرج هذه الاجاليات بالدقة المعدل ذلك الا في الكلام عنه بالبلد التالي

(٣٤) قد أعد دفتر عقضى منشور في ٢ نوفمبر سنة ١٨٩٨ يعرف باستمارة نمرة ١٤ مكررة كل صحيفة منه أعدت لحساب خمس سنوات والفراغ المخصص لكل سنة اثنا عشر سطرا واحدا منها لكل شهر وقد طبعت أسماء الشهور بإزائه والدقة رقمان الاول لحساب كل من الحياض مفصلة به فيات الضرائب كل منها في باب خاص والثاني في آخر الدقة لحساب اجمالي كل حوض عن المربوط بالمال والغير المربوط كل منهما على حدة فيبدأ في القسم الاول في أول صحيفة يكتب برأسها اسم الحوض ودون ذلك خانة مخصوصة لحساب كل فية يدرج في رأسها قيمة الفية ومقدار المربوط بها ودون ذلك في خانة الفية ذاتها بابان أحدهما عنوانه (زيادة) والثاني عنوانه (عجز) ليدرج بهما أمام كل شهر في كل سنة مقدار ما يزيد من الاطيان على زمام الفية في خانة الزيادة وفي خانة العجز مقدار ما ينقص وبعد أن ينتهى درج فيات الضرائب كل حوض تبعا يدرج الحوض الثاني والثالث وهكذا حتى ينتهى حساب جميع الحياض ومن ثم يؤخذ في حساب اجمالي الحياض وقد أعدت صحيفة مستقلة لكل حوض بها في رأسها اسم الحوض واجمالي الاطيان المربوط بالمال والغير المربوط كل منهما على حدة وفي حساب المربوط بالمال قسم الزيادة على خاتين احدهما المربوط بالمال السنوي والثانية لمقدار الاطيان وهكذا قسم العجز أما الاطيان غير المربوط بالمال فهي على خاتين احدهما المقدار الزيادة والثانية لمقدار العجز ثم اجمالي المكلفة وكل تغيير في كل شهر من كل سنة يدرج به على هذا الترتيب ويوقع عليه في النهاية من الكتبة المسؤولين ومن رئيس القسم الرابع

(٣٥) عند الفراغ من تحرير المكلفة واجماليها يدرج بالصحيفة التالية للصحيفة آخر حسابها اجمالي يشتمل على مجموع زمام اطيان كل حوض من الاطيان الموضوع عليها

أيدي الممولين ثم مجموع أطيان المنافع العمومية وأطيان الميرى وأراضى الجرون ومجموع زمام البلد ويوقع عليه من حرر المكلفة ومن مراجعها ومن رئيس القسم الرابع ومن رئيس قلم الإيرادات ومن الباشكاتب ويختتم عليها من المدير أو وكيل المديرية هذا بعد أن ينتدب الباشكاتب من يعتمد عليه في مراجعتها للتحقق من مطابقة ما فيها للسجل فك الزمام إذا كانت منقولة عنه أو للمكلفة السابقة إذا كانت منقولة عنها ومن أن كمية المال السنوى ومقدار الاطيان المربوطة مطابق لما في جرائد الاموال المقررة استمارة غرة ١ وأن الاطيان الغير المربوطة والمربوطة بضرائب موقفة مطابقة للتدرج بالسجل غرة ٣ وأن كمية زمام كل حوض مطابقة للتدرج بدقتر الاجالى استمارة غرة ١٤ مكررة كهاى مطابقة لسجل فك الزمام وأن مع تضريب مقدار الزمام بكل فئة في قيمتها مجموع الحساب يوجد مطابقة لقيمة المال السنوى

(٣٦) يوزع العمل في دفاتر المكلفات على كتبة القسم الرابع ليختص كل منهم بدفاتر بلاد معينة يكون مسؤولا عما يقع بها

(٣٧) ممنوع قطعيا اجراء كل عملية في دفاتر المكلفات بغير أمر بالكتابة من رئيس المصلحة أو من ينوب عنه

(٣٨) ممنوع قطعيا تخجير مستخرجات من دفاتر المكلفات لمصلحة الافراد بغير أمر رسمى بعد دفع الرسوم أو بعد ثبوت استحقاق المعافاة كإسائى فيما بعد

(٣٩) ممنوع اجراء أى محو أو اثبات بطريقة الكشط أو الحس وذلك يعتبر من الأمور الاولى الواجب مراعاة اثباتها عند التسليم والاستلام بين عاملين فالعامل المرفوق أو المنقول يلزمه الحصول من حل محله على اثبات خلو دفاتره من كل ذلك لحد افراغ عهده منها والعامل الجديد اذا قرط في اثبات ما يوجد من ذلك بالدفاتر قبل استلامها فيكون قد أخذ على نفسه المسؤولية

(٤٠) التغييرات في المكلفة تنشأ عن (١) انتقال الاطيان من يد الى أخرى إما بالبيع النهائى اختياريا كان أو اجباريا وإما بالبيع الوفاى المعلق على شرط لمدة معينة وإما بالارث أو الوصية أو الهبة أو بالرهن الاستغلاى المعروف برهن الغاروقه (٢) تغيير فى الضرائب بسبب تلف الاطيان ورفع الضرائب عنها ثم إعادة بطها فالتغييرات التى تنشأ عن الاسباب الميئنة بالوجه الاول لا يعول فى تنفيذها الا على العقود الشرعية الحضورية أو الاحكام أو العقود العرفية المسجلة وبغير هذه العقود لا يصح اجراء تغيير بالمكلفة الا فيما يؤخذ

الحكومة في خدمة المنافع العمومية وفي جميع الاحوال فتتخذ العقود أو الاحكام أو زيادة أو نقص أو رفع الضرائب لا يكون الا بأمر بالكتابة من المدير

(٤١) عقود السلف أو المعاملات المتضمنة اقرار بعض ارباب الاطيان بانهم وضعوا اطيانهم كلها أو بعضها تحت الرهن لعمالئهم أو مدائبنهم تأمينا على حقوقهم هذه لا ينفي عليها نقل تكليف الاطيان من أسماء أصحابها ولكن فقط اذا كانت في صالح أحد من تبعة الدول الاجنبية يؤثر بها في المكافأة بالخانة نمرة ٢٥ المخصصة لذلك ويؤثر بها أيضا في جريدة الصراف أما اذا كانت في صالح تبعة الحكومة المحلية فيمكن في شأنها أن تدرج بالسجل نمرة ٢٦ المعدل لخصر الرهون بوجه عام

(٤٢) أحكام الحجر القضائي وحقوق الاختصاص المعمول في صالح تبعة الدول الاجنبية يؤثر بها أيضا في الخانة نمرة ٢٥

(٤٣) العقود بعد تسجيلها بالمحاكم المختلطة ترسل صورها في الحال الى المديرين والمحافظات من طرف مأموري التحريات الشرعية بتلك المحاكم وهي أي المديرين والمحافظات في ظرف عشرة أيام من تاريخ وصول تلك الصور تستخلص مضمون كل عقد على قسمة من الدفتر المعروف باستمارة نمرة ١٢ المتضمنة تاريخ العقد ونمرة وجهة تسجيله واسم وصفة الصادر منه واسم وصفة الصادر له واسم النقص المكافأة الاطيان باسمه ومقدار الاطيان واسم البلد ومفردات الجباية التابعة لزمائها كل جزء من الاطيان وقيمة الثمن وأهم ما في العقد من الشروط وترسل تلك القسائم الى صياف البلاد بواسطة مأموري المراكز وتعيد صور العقود الى المحاكم المختلطة في ختام العشرة الايام لكي ترسل منها الى محكمة المديرية الشرعية ومنها المحكمة المركز التابعة الاطيان لادارة اختصاصها لتسجيل ملفاتها بها واعادتها بعد ذلك الى المديرية لاجل ضم كل منها الى القسمة استمارة نمرة ١٢ المختصة به

(٤٤) اذا لاحظت المديرية على المحاكم المختلطة وقوع تأخير منها في ارسال صور العقود على أثر تسجيلها تبادر بتبليغ ذلك للمالية

(٤٥) يخصص بالمديرية لكل صيرافية دفتر من القسمة نمرة ١٢ سواء كانت الصيرافية مركبة من بلد واحد أو أكثر ويعطى لكل قسمة نمرة متسلسلة وفي كل يوم بعد قيدا ما يمكن قيده من العقود بالقسمتين الثابتة والمنفصلة تفصل القسائم المنفصلة وتوضع في ظرف يكتب عليه نمرة التسلسلة وعدد ما يتبع كل منها من الاوراق وبعد ختم الطرف تدرج هذه البيانات بحافظة مخصوصة وترسل لأمور المركز منظر وفات وحوافظ بلاد مركز في ظرف واحد موصى عليه

بالوسطة لكي يسلم لكل صراف ما يختص به ويحصل منه على إيصال باستلامها على ذات الحافظة المرسله اليه ويبعد الحواظ كلها للمديرية

(٤٦) عند وصول القسائم غرة ١٢ لكل صراف يجب عليه أن يقيد بها بنبرها المتسلسلة في باب مخصوص بدفتر قيد الوارد وإذا سقطت إحدى التمر يبادر بالأخبار عنها كتابه بواسطة المركز لارسالها اليه إذا كانت متأخرة أو تصحج التمر إذا كان قد وقع غلط في العدد

(٤٧) ممنوع التأخير من الصراف أكثر من عشرة أيام في إعادة الاستمارات غرة ١٢ للمديرية وإذا تأخر فيجازي بقطع خمسة قروش من مرتباته عن كل عقد يكون قد تأخر مدة خمسة أيام أو أقل من خمسة أيام فضلا عن معاملته بالجزات التأديبية إذا تكرر وقوع ذلك منه

(٤٨) العقود التي لا توجد عوائق لتنفيذها يبادر الصراف بتقييدها عنده في جرائد حسابات المولين وفي أورادهم وذلك بأن يجري تقدير قيمة المال اللازم نقله من اسم المنقول منه وما يتبع ذلك من تعويض المقابلة ويضيف ويخصم ذلك فعلا بالجرائد والأوراد ويرسل العقود في الميعاد إلى المديرية بواسطة مأمور المركز ولازم لقيد شئ من ذلك بدفاتر المركز

(٤٩) قد تقررت طريقة تقدير المال اللازم نقله عند تنفيذ العقود في منشور ٢٦ مايو سنة ١٨٩٨ كما سيأتي وهو

« أ » في ذات يوم تنفيذ العقد عند الصراف إذا كان المنقول هو جميع المكلف فالباقي من المال بغير سداد إلى يوم التنفيذ هو الذي ينقل في أصول ورد المنقول اليه وهو الذي يخصم من أصول ورد المنقول منه أما إذا كان المنقول هو جزء من أصل المكلف فمعملة التسديدات والمرفوعات المقيمة بخصوم حساب المنقول منه يجري توزيعها على أصل قيمة المكلف توزع تناسبيا لاستنتاج ما يخص القسم المنقول

« ب » مجموع المال السددي على الاطيان المنقولة يقدر بضرب مقدار الاطيان في فيات الضرائب والحاصل يخصم منه قيمة المسدد المينة بالفقرة السابقة والصافي مع ما يخص الاطيان من المتأخرات ينقل بأصول ورد المنقول اليه

« ت » لاجل تقدير حساب الاقساط الشهرية يجب أن ينظر لقيمة المال المسدد من المنقول منه قبل النقل فإذا كان بقيمة الاقساط الماضية فالذي نقل باسم المنقول اليه يكون طبعاً بقيمة الاقساط الباقية ويدرج ما يخص كل شهر منها بالحالة الخصوصية المعدلة وإذا كان المسدد أقل مما كان ينبغي أن يسدد فالتأخر من الاقساط الماضية يوزع على عموم

الاطيان والذي يخص المنقول منها يدرج في خانة الشهر الذي كان يستحق فيه القسط الاخير وبقيّة المال يكون هو قيمة الاقساط الكاملة الباقية وكل منها يدرج في خانته الخصوصية «ث» واذا كان المنقول منه قد سدّد قبل النقل أكثر مما كان ينبغي أن يسدّد فالزيادة توزع على الاطيان والذي يخص الاطيان المنقولة ينقل من القسط أو الاقساط الاولى في الاستحقاق

(٥٠) في حالة ما يكون البيع جبريا لا ينقل من التأخرات شيء مع الاطيان لانها في هذه الحالة تحصل من ثمن المبيع

(٥١) في ذات وقت ارسال الاستمارات غرة ١٢ المنفذة من طرف الصراف للديريّة ترسل أيضا الاوراد الجديدة التي تحررت بأسماء الممولين الذين لم توجد لهم أوراد قديمة وعلى الديريّة عند وصول تلك الاوراد أن تراجعها وتختتمها بختم الديريّة وتعيدها للمركز لتسليمها لاربابها بواسطة الصراف

(٥٢) عند ورود الاستمارات المنفذة غرة ١٢ يصدر على كل منها اذن المدير لقسم رابع الإيرادات بتنفيذها بالمكلفات والسجلات وفي الحال يعمل ماسيا تي وهو «ا» تخصم الاطيان بأموالها وما يخصها من تعويض القابلة من اسم المنقولة منه وتضاف باسم المنقولة اليه

«ب» اذا كان العقد يتضمن الرهن فيدرج في الحال في سجل الرهون غرة ٢٦

«ت» اذا كان من الاطيان شيء من الغير المربوط أو المربوط بضرائب موقّعة فينقل لاسم الممول الجديد في سجلات التوالف غرة ٣

«ث» اذا كان في جملة المنقول شيء من التخييل يجري نقله أيضا بالسجل استمارة غرة ٧٩ المعدل للتخييل

«ج» اذا كانت الاطيان قد دخلت في عداد الاوقاف أو نقلت منها فيؤشّر عنها بالمكفّة وتضاف أو تخصم بجدول الاطيان الموقوفة

«ح» اذا وجد في جملة المبيع شيء من المباني بالمدن المربوط فيها عوائد على المباني فيجبري اعلان قسم خامس الإيرادات لأجل ملاحظة نقل ذلك على اسم من آلت اليه أخيرا

«خ» تدرج الاطيان المنقولة في * سجل تغييرات خارطة البلد استمارة غرة ٢٥ في

* هذا السجل كان أنشئ لغرض حصر التغييرات التي تحصل في كل قطعة من القطع المشتمل عليها الزمام ولكنه وجد أخيرا غير وافي بالفرض فصدر أمر المالية في شهر مارس سنة ١٩٠٤ بإبطاله وعدم الرجوع لاستعماله

صحيفة البلد الخصوصية بإيضاح كمية مقدارها واسم وغرة الحوض وغر القطع واسم المنقول منه والمنقول اليه وأسباب وتاريخ النقل وإذا كانت القطعة أزيد من ثلاثين فدأنا في رسم شكلها بالدقذاته بالقسم المخصص للرسومات

« د » التأشير بالقسيمة الثابتة غمرة ١٢ عن تاريخ إعادة الاستمارة من طرف الصراف (ذلك للتحقق من أن الصراف لم يتأخر في أعادتها زيادة عن الميعاد المحدد) وتاريخ اذن التنفيذ بالمكلفة وغمرة صحيفة المكلفة المنقول منها أو المنقول إليها وامضاء الكاتب الذي عمل التنفيذ

(٥٣) الاطيان المأخوذة للنافع العمومية تنتقل من أسماء أصحابها وتضاف الى نوع المنافع العمومية في ذات الوقت الذي يرفع فيه مالها بناء على القرارات التي تصدر برفع المال ولا يتوقف ذلك على ورود عقد البيع

(٥٤) الاطيان المبيعة من اطيان الحكومة أو المبيعة بالمراد الجبري لا يتوقف نقل تكليفها للاسم الشاري على ورود عقد عنها بل تنقل بمجرد ثبوت البيع

(٥٥) يخصص لكل بلد في كل سنة محفظة مستقلة لحفظ العقود التي تنفذت ويكتب بيانها على الغلاف بالتسلسل والتعاقب وعدد ما يتبع كل منها من الاوراق

(٥٦) العقود التي توجد عوائق لنموها يقدم الصراف المديرية استماراتها غمرة ١٢ بتأشير منه على ذات الاستمارة يبين فيه وجوه العوائق مفصلة بالقسم المخصص لذلك بالاستمارة والمديرية اذا تحققت من أن تلك العوائق وجيهة ولم تكن لغرض التحويل والاحتيال لا يقاوم مفعول العقد تؤشر أولاً في قسيمة غمرة ١٢ الثابتة بما يدل على تاريخ ارجاع الاستمارة غمرة ١٢ من طرف الصراف وأنه وجدت عوائق لتنفيذها ثم تأخذ في تذليل صعوبات التنفيذ ما أمكن

(٥٧) في نهاية كل شهر يستخرج كشف من دفاتر قسائم استمارة غمرة ١٢ الثابتة يشتمل على ماسيأتي وهو

« ا » العقود التي وردت من المحاكم المختلطة ولم تبلغ للصارف

« ب » العقود التي بلغت للصارف ولكن لم يأت ردّها على نوعين (١) الذي يتجاوز ميعاد تقديمه وبيان مدد التأخير عند كل صراف (٢) الذي لم يتجاوز ميعاد تقديمه

« ت » العقود التي بلغت للصارف وتنفذت عندهم وتنفذت كذلك بجميع المكلفات والسجلات

« ث » العقود التي أعيدت منفذة من طرف الصيارف ولكن لم تنفذ بالمكافآت والسهلات وأسباب ذلك

« ج » العقود التي وجدت عوائق لتنفيذها ببيان ما كان متأخرا منها لغاية الشهر الماضي وما استجد في الشهر الحاضر وما تنفذ فعلا والباقي وبيان سنوات تسجيله

« ح » صور العقود التي وردت من المحاكم المختلطة ولكن لم يجز تلخيصها باستمارات نمرة ١٢ ولم ترد للمحاكم المختلطة وهذا الكشف بعد أن راجعه وبفحصه رئيس القسم الرابع يوقع عليه مع العمال ويقدمه للباشكاتب بواسطة رئيس قلم الإيرادات والباشكاتب بعد أن يتخذ ما يلزم من احتياطات المراقبة يعرضه على المدير ثم يرسله لمختص النظارة المالية في اليوم العاشر من الشهر التالي مشفوعا بالهypotheses وأتم من الاجراءات والمقارنة بين حالة العمل في هذه المدة والمدة المقابلة لها من السنة الماضية

(٥٨) يلاحظ من جهة العقود العرفية المسجلة بالمحاكم المختلطة لزوم تحصيل رسوم الايلولة التي تستحق للحكومة من الممول المنقول اليه وذلك غير رسم التسجيل الذي دفعه طبعاً للمحكمة وتلك الرسوم هي بقيمة ٢ في المائة من مجموع الثمن اذا كانت الاطيان قد آلت بالارث الشرعي ولم يسبق عمل صيغة ايلولة عنها ولكن يستثنى من ذلك ما ثبت أن أربابه أو مورثيهم أو وكلاءهم كانوا قد طلبوا حجة ايلولة محجاة ببناء على الأمر العالي الذي كان صدر بذلك في ١٧ جونيو سنة ١٨٩٠ ولم تعط لهم لغاية صدور الأمر العالي الذي صدر بالغائه في ٨ يوليو سنة ١٨٩٢

(٥٩) الاطيان التي تجردت عقود انتقالها من ايصاح قيمة الثمن ويستحق فيها تحصيل رسوم هذه تعتبر قيمة ثمن الفدان منها يمثل قيمة مالها عشرين سنة واذا كانت من الاطيان الغير مربوط عليها ضرائب فتعتبر كأنها بضريبة قرشين

(٦٠) اذا لم تدفع الرسوم عند الطلب فتضاف في الورد باحدى الخانات الخالية باسم (رسوم نقل تكليف) وتخصم من أول دفعة يسددها الممول عقب نقل التكليف ولا يجوز تأجيل ولا تقسيط هذه الرسوم الا بتصریح خصوصي من نظارة المالية واذا حصل توقف في سدادها فيعاد التكليف الى ما كان عليه ويحفظ العقد حتى تسدد - هذا من جهة دعايا الحكومة المحلية أما اذا كان البائعون من تبعة الدول الاجنبية الذين يلجئون في اثبات مواريتهم وأحوالهم الشخصية الى المحاكم الفئصلية فهؤلاء لا يلزمون بشئ من الرسوم غير ما دفعوه بالمحاكم المختلطة

(٦١) الرسوم التي تدفع عند نقل التكليف أو التي تضاف بالاوراد يجب على الصراف أن يبين قيمتها بالاستمارة نمرة ١٢ عند تقديمها للمديرية وعلى كتبة القسم الرابع أن يلقطوها ببلد البلد أو بينوها في جدول يحصلون على قرار من هيئة المديرية باعتماده وإضافة ما به في جرائد الاموال المقررة بالمديرية لمقارنة حساب اجمالي المال في البلد بالمديرية كما عند الصراف

(٦٢) تنحصر عوائق تنفيذ العقود على الغالب في الأسباب الآتية ايضا كما مع ما يجب أن يعمل في كل منها وهذه الاسباب هي

« ا » الطعن في العقد بالة ويرأى أمام جهات الاختصاص - في هذه الحالة يجب حفظ العقد الى أن يحكم نهائيا

« ب » تسجيل العقد بعد وفاة الصادر منه وحصول الطعن فيه من الورثة - لا ينفذ العقد الا بعد التصديق على ذلك من المالية

« ت » صدور العقد من وصي أو قيم بعيد عن الوارثة في أطيان من حقوق أحد من القصر أو السفهاء أو المعتوهين المحجور عليهم بغير تصديق على ذلك من الدوائر الحسبية المختصة بها للحفاظ على حقوق أولئك المحجور عليهم - لا بد لتنفيذ ذلك العقد من الحصول على اقرار الدوائر الحسبية في ظرف أربعين يوما ولا يحفظ العقد

« ث » صدور العقد في شئ من أطيان الغائبين غيبة مستمرة التي يؤول بعضها للحكومة - وفي هذه الحالة يحفظ العقد

« ج » صدور العقد في شئ من الاطيان التي لا يملك واضع اليد عليها سوى منفعة استغلالها بحسب أصل شرط اعطائها من الحكومة على أن ترجع اليها في يوم ما - وفي هذه الحالة يجب حفظ العقد

« ح » صدور العقد في شئ من أراضى الجرون التي لبس لأحد من الاهالي فيها حق معين - وفي هذه الحالة يلزم حفظ العقد

« خ » صدور العقد في شئ من أراضى المنافع العمومية - وفي هذه الحالة يحفظ العقد

« د » صدور العقد في شئ من الاطيان الموضوعه بصفة تأمين للحكومة على ضمانه الصيارف أو أرباب العهد وأن يكون صاحبها ضامنا لأحد من العساكر الهرباين - وفي هذه الحالة يؤجل تنفيذ العقد الى ما بعد انقضاء مدة الضمانة وخلو طرف المضمون ما لم يكن الباقي من أطيان البائع كافيا لوفاء الضمانة فإنه ينفذ

« ذ » صدور العقد في شئ من الاطيان الموقوفة وقفاً أهلياً كان أو خبيراً - وفي هذه الحالة يحفظ العقد حتى يحصل الاقرار الشرعي بصحة العمل

« ر » صدور العقد في شئ من الاطيان المباعة على شرط سداد أثمانها أقساطاً وهي مرهونة على سداد بقية الاثمان التي بغير سدادها لا يكتسب واضح اليد حق الملك والتصرف فيها - وفي هذه الحالة يوجب تنفيذ العقد الى ما بعد سداد بقية الثمن

« ز » صدور العقد العرفي المسجل من شخص لا يملك حق صدوره كمن يدعي الوراثة وهو ليس من ذريها أو يدعي التوكيل المفوض وهو ليس حاصلاً عليه - وفي هذه الحالة يحفظ العقد اما اذا كان حضور بار سميافينفذ

« س » صدور العقد من واحد من جملة ورثة بأكثر من نصيبه الظاهر في الارث - وفي هذه الحالة ينقل التكليف متى ثبت أن المنقول اليه واضح يده على الاطيان أما اذا لم يثبت وضع اليد الذي هو دعامة التكليف فيحفظ العقد

« ش » صدور العقد في أطيان نسبت فيه لزمام بلد وهي في الحقيقة تابعة لغيرها ولزمام حوض وهي في الحقيقة من زمام حوض آخر أو تجرد العقد بالكلية من اسم الحوض أو البلد - فعن اختلاف الحوض يعلن صاحب الشأن بأن يقدم اقراراً من طرفي المتعاقدين بالتصادق على الحقيقة وأن الذي درج بالعقد كان غلطاً واذا مضت أربعون يوماً ولم يقدم التصديق يحفظ العقد وعن اختلاف اسم البلد فلا بد من عمل عقد مسجل بالتصحيح مالم يكن الاختلاف ناشئاً من تعديلات فلك الزمام

« ص » وجود اختلاف بين ما في ذات العقد وما في صورته - وفي هذه الحالة يرجع الى حقيقة ما في العقد لان الصورة تكون قد كتبت غلطاً وذلك بعد المخاطبة مع الحاقانية بواسطة المألية

« ض » وجود فرق زيادة أو نقصان بين مفردات الاطيان ومجموعها في ذات العقد ذلك بأن توجد كمية المفردات أقل أو أكثر من كميتها المذكورة بالعقد - وفي هذه الحالة اذا كان المنقول هو كل المكلف على اسم المنقول منه ومنصوص عن ذلك صريحاً بالعقد فالمعول يكون على المفردات الصحيحة التي بدقها المكلفة

« ط » صدور عقود مكررة في أطيان واحدة لأسماء مختلفة - وفي هذه الحالة ينفذ العقد الاسبق تسجيلاً

« ظ » صدور العقد في أطيان مفقودة بأكل البحر من أطيان الجزائر الغير المقيدة بالمكافة - وفي هذه الحالة يحفظ العقد

« ع » صدور العقد في أطيان واقعة تحت رهن مسجل لشخص غير من ألت ملكيتها اليه - وفي هذه الحالة يقترن تنفيذ العقد بآثبات كونها رهونة

« غ » صدور العقد من أحد شركيين بغير مصادقة وإقرار الشريك الآخر - وفي هذه الحالة يحفظ العقد

« ف » صدور العقد عن أطيان في حوض واحد توجد به عدة فيات من الضرائب بغير تعيين القية المتفق على اعتبار الأطيان تابعة لها - وفي هذه الحالة إذا لم يتفق المتعاقدون في نقل من كل قية بقدر نسبة مقدار المبيع إلى مقدار أصل مجموع المكلف

« ق » صدور العقد برهن أطيان كانت مرهونة من قبل رهن غاروقه - وفي هذه الحالة يحفظ العقد حتى يشطب الرهن بعقد آخر أما إذا كان الرهن السابق بعقد غير مسجل فالعقد الجديد ينفذ

« لـ » صدور العقد برهن أطيان رهن غاروقه على شرط أن تكون ملكاً للرهن بعد مضي مدة متفق عليها إذا لم يرد إليه قيمة الرهن في نهاية تلك المدة - فتل هذه الاتفاقات الغير الشرعية لا يلتفت إليها دام العقد هو بالرهن لا بالمبيع

« ل » صدور العقد بالاهاب على خلاف الشرط المقرر بالمادة ٤٨ من القانون المدني الاهلي وهو أن يتصف العقد بعقد آخر - وفي هذه الحالة يحفظ العقد « م » صدور العقد في أطيان واقع عليها حجز قضائي - وفي هذه الحالة يطلب رأي المالية

« ن » صدور العقد في أطيان مات صاحبها وهي مرهونة لشخص آخر فسد ببعض ورثة الميت قيمة الرهن وتحصلوا على عقد بردها الخاصة أسمائهم دون بقية الورثة - وفي هذه الحالة يجب أن يكون رد الأطيان لاسم المورث الذي كانت مرهونة منه

« هـ » صدور العقد بالوعد بالمبيع عند سد ابقية الثمن - في هذه الحالة يحفظ العقد

« و » صدور العقد من شخص لم تكن الأطيان مقيدة باسمه ولكنه يدعي أنه امتلكها بحكم نهائي أو بالمبيع الجبري - وفي هذه الحالة لا بد من تقديم صورة رسمية من الحكم أو محضر المراءاة الجبري وعندها ينفذ العقد ولو كانت غير مسجلة و بغير ذلك يحفظ

تلك هي أهم العوائق من مواضع النظر وأعمها من وقائع الخلاف وأدعائها إلى دقة الاستقصاء وعدالة المعاملة ولا بد من أن يطرأ غير ذلك مما لم يخطر على البال وبوجه عام تطارة المالية (مراقبة الاموال المقررة) هي مرجع الحكم في هذه المشاكل كلها وعلى جهات الادارة أن تعرضها عليها بالجللاء والتفصيل

ولا يفوتنا التنبيه هنا بأنه كقاعدة عمومية يجب اعلان عمدة ومشايخ وصرف كل بلد من البلاد التي يردلديريات عقوداً واعلانات قضائية عن عقارات تابعة لها بما تضمنته تلك العقود أو الاعلانات ولو كانت عن عقارات من الغير المقيدة في دفاتر الحكومة كالمباني التي في القرى وكذلك أحكام الجزو حق الاختصاص وغيرها ليكونوا مسؤولين عن التنبيه عن عند مسبب الحاجة

(٦٣) لا عبرة بما رجا يتضمنه العقد من جهة تقدير قيمة الضريبة اذا وجدت تختلف عن الضرائب الموضوعة على الاطيان بمعرفة الحكومة

(٦٤) البيع الوفاقي وهو الذي لا يعتبر نهائياً فاذا المفعول الا اذا لم يقم البائع باعادة الثمن للشترى في الميعاد المتفق عليه بينهما هذا يجب أن تراعى فيه الشروط الآتية وهي

« أ » ان عقد البيع يجب أن يتضمن الاقرار صريحاً بالبيع (لا بالرهن)

« ب » أن المدة التي يجوز اعتبارها مسموحة لاعادة الثمن ورد التكليف لاسم البائع هي فقط سنتان بين الاهالي والاجانب وخمس سنوات بين الاهالي وبعضهم

« ت » أن يؤثر بالمدة في حانة المحفوظات عن تاريخ وكيفية البيع والميعاد المحدد لجواز لقائه

« ث » اذا مضت المدة المسموحة ولم ترد للديريه عقوداً أخرى تدل على بطلان البيع فهي تعتبر المشتري مالكا لا طيان وله حق التصرف فيها (راجع منشور ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٣)

استنساخ الكشوف الرسمية لمصلحة الافراد

(٦٥) كل من يريد الحصول على صورة رسمية من دفاتر المكلفات أو دفاتر فك الزمام خصه وصادق دفاتر الاموال المقررة وما يجب أن يقدم طلباً بذلك على نسخة من المطبوع الخصوصي استمارة نمرة ٣٣ (منشوري ٥ مارس سنة ١٨٩٦ و ٣ مايو سنة ١٩٠٤)

(٦٦) على المديرية والمحافظات اعطاء ايصال لكل طالب منفصل من ذات الاستمارة نمرة ٣٣ وفيه يحدد ميعاد ثلاثين يوماً لاجابة أو رفض الطلب واذا انقضى الميعاد قبل اعطاء أو رفض اعطاء الكشف فيطلب الايصال ويؤشر عليه بميعاد آخر (منشور ١٨ أغسطس سنة ١٨٩٦)

(٦٧) تقييد تلك الطلبات في دفتر خاص تخصص به صحيفة مستقلة لتقييد الطلبات المقدمة من بلاد كل مركز وبعد قيد كل طلب يترك تحت السطر المقيد به أربعة أسطر بيضاء لتقييد الاجراءات التي تعمل بشأنه الى النهاية (منشور ٣ مايو سنة ١٩٠٤)

(٦٨) يودع عدد كاف من الاستمارات نمرة ٣٣ بطرف رئيس القسم السادس بكل مديرية وبطرف مأمور كل مركز وعند كل صراف ليكتب الطالبون دائماً طلباتهم على تلك الاستمارة ويرفقون كل طلب بورقة دمغة من فئة ٣٠ مليماً (منشور ٣ مايو سنة ١٩٠٤)

(٦٩) اذا قدمت طلبات على غير الاستمارة نمرة ٣٣ فترسل الى أصحابها بالبوستة الموصى عليها أو بواسطة مأموري المراكز مؤشراً عليها بلزوم تحريرها على تلك الاستمارة ولزوم تسديد قيمة الرسم التي يجب تقديرها والتبنيه اليها في ذات التأشير - أما الطلبات المجهول مقر أصحابها هذه يؤشر عليها المدير أو المحافظ بالحفظ (منشور ٣ مايو سنة ١٩٠٤)

(٧٠) يؤخذ الرسم بقيمة أربعين قرشاً عن صورة حساب واحد في بلد واحد سواء كان مختص بشخص واحد أو عدة أشخاص شركاء أو عن سنة واحدة أو عدة سنوات أو كان من دفتر واحد أو عدة دفاتر من نوع واحد كالكفالت أو جرائد الصيارف - وعدا ذلك يؤخذ ثلاثة قروش بدل ثمن ورق دمغة عن كل صحيفتين فأقل من صحف الكشف الرسمي ويدفع ذلك كله مقدماً اذا أمكن احصاؤه عند تقديم الطلب والا فيدفع مبلغ تقريره بصفة أمانة (منشورات ١٨ يوليو سنة ١٨٩٩ و ٢٥ جويلية سنة ١٩٠١ و ٣ مايو سنة ١٩٠٤)

(٧١) تعتبر الحساب واحد يؤخذ عنه رسم واحد الاطيان التي وان كانت قبل فلك الزمام مقيدة في حسابات جلية أشخاص الا أن الطالب كان قد اشترىها ولذلك أدرجت باسمه في مساحة فلك الزمام (منشور ١٠ يناير سنة ١٩٠٣)

(٧٢) كل كشف رسمي يجب أن يختم على كل صحيفة منه بختم المصلحة ويؤشر عليه عند تسليمه بهذه العبارة (مسلم بناء على طلب بغير مسؤولية الحكومة لدى أي انسان كان عما يتعلق بالوارد فيه أو بحقوق الغير)

(٧٣) عند تسليم كل كشف يعمل الحساب النهائي عن قيمة الرسم ويخصم الايرادات من أصل الامانة واذا زاد شيء من الامانة يصرف لصاحبها - واذا حاول الطالب الاستغناء عن أخذ الكشف فالامانة كلها تضاف للايرادات (منشور ٢٥ جويلية سنة ١٩٠١)

- (٧٤) تجوز المعافاة من رسوم استنساخ الكشوف الرسمية في الحالتين الآتي ذكرهما
(١) اذا كان الطالب لا يملك عقارا بالكلية أو كان الذي يملكه أقل من فدان (منشور ٢٨ ابريل سنة ١٨٩٧)
- (ب) اذا كان طلب الكشف هو لغرض الحصول على رخص وإبورات الري من مصلحة الري (منشور ١٤ يناير سنة ١٩٠٣)
- (٧٥) المستندات التي يقدمها الطالبون أحيانا لاثبات شؤنهم في طلب الكشف الرسمية لا يجوز حفظ شئ منها لدى المصالح بل يجب اعادتها اليهم في الحال (منشور ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٧)
- (٧٦) للمصالح أن ترفض اعطاء الكشوف التي تتحقق أن لاشأن فيها الطالبينها وذلك بغير استئذان من المالية (منشور ٧ فبراير سنة ١٨٩٩)
- (٧٧) للمصالح أن تتخابر مباشرة مع الدفترخانه المصرية للحصول منها على الكشوف التي تطلب من دفاتر كان سبق ارسالها اليها (منشور ٧ فبراير سنة ١٨٩٩)
- (٧٨) الكشوف الرسمية يجب أن لا يتناول تحريرها شيئا من تأشيرات الرهونات أو الجوزات لان ذلك مما يجب على أرباب الشأن اثباته بصورة أخرى رسمية من جهات الاختصاص (منشور ٣ فبراير سنة ١٩٠٤) ويستثنى من ذلك الكشوف التي تطلبها مصلحة الدومين
- (٧٩) للمصالح أن تسلم بغير استئذان المالية في الكشوف الرسمية اذا كانت من الاحوال الآتية وهي (منشور ٧ فبراير سنة ١٨٩٩)
- (١) الكشوف المحررة من المكلفات القديمة والجديدة أو من دفاتر التاريخ سواء كان التكليف الآن أو كان قبل الآن باسم الطالب خاصة أو بشركته مع غيره أو باسم والده أو والدته أو جده أو جدته أو زوجته أو أخيه أو أخوته بالارشدية أو مورثه خاصة أو مورثه بالاشتراك مع آخرين
- (ب) الكشوف المستخرجة من جرائد الاموال ببيان أصول الاموال وخصومها لأي طالب كان
- (٨٠) للمصالح اجابة طلبات قضاة المحاكم الأهلية في اطلاعهم على الدفاتر المعتمدة عمومية والاوراق من أي نوع كانت اذا كان التحقيق المطلوب اجراؤه في قضية جنائية ومع ذلك يجوز ارسال الاوراق والدفاتر صحيحة مندوب من المصلحة للاطلاع عليها في مركز المحكمة واعادتها في الحال (منشور ٩ فبراير سنة ١٩٠٤)

(٨١) وللصالح اجابة طلبات القضاة أيضا في الاطلاع على الدفاتر بذات مركز المصلحة اذا كان التحقيق هو في مسألة مدنية بشرط أن لا يتعدى مضاهاة الامضات والاختام أما اذا تعدى مضاهاة الاختتام أو أريد الاطلاع على شيء من الاوراق فلا بد من تبليغ التفاصيل للمالية وطلب التصريح منها (منشور ٩ فبراير سنة ١٩٠٤)

(٨٢) يجوز اطلاع الخبراء المتدوين من قبل المحاكم على الدفاتر المعين اطلاعهم عليها في أمر القاضي أو في حكم الانتداب اذا كانت من الدفاتر العمومية الآتي الكلام عليها - ويجوز لهم أيضا الحصول من المصالح مباشرة على كشوف رسمية اذا كانت من الاحوال المصرح بها فيما مر ايضاحه والا فيطلب رأي المالية في ذلك (منشور ٢٨ يناير سنة ١٩٠١)

(٨٣) الدفاتر المعتبرة عمومية هي ثمانية عشر نوعا وهي (١) المكلفات لغاية سنة ١٨٨٤ تاريخ افتتاح المحاكم في الوجه البحري ولغاية سنة ١٨٨٩ تاريخ افتتاحها في الوجه القبلي (٢) الجرائد (٣) سجلات فلك الزمام (٤) الخرائط المصدق عليها (٥) المقاصدات (٦) دفاتر تحقيق الاثورات (٧) دفاتر التاريخ (٨) سجلات حصر الديون المطلوبة من الاهالي (٩) سجلات قيد التقاسيط بالرزناجة (١٠) سجلات المقابلة (١١) سجلات قيد محاضر جلسات البيع الجبري عن الاطيان نظير المال (١٢) سجلات قسمة أطيان العائلات (١٣) سجلات طلب المعافاة من رسوم الايول (١٤) قوائم مساحة أطيان الجزائر المصدق عليها (١٥) محاضر بيع المحصولات نظير المال (١٦) محاضر توقيع ومحاضر بيع المحجوزات الامتيازية (١٧) قوائم مساحة الاطيان الثالثة (١٨) قوائم توزيع أطيان الاشخاص الذين كانوا مديونين للحكومة في الزمن الماضي (منشور ٩ فبراير سنة ١٩٠٤)

(٨٤) تعتبر بمنزلة الصور الرسمية المنصوص عنها بالامر العالي الصادر في ٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦ الخرائط المصدق عليها من ادارة المساحة العمومية (منشور ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٠)

(٨٥) مصرح للجهات قبول الطلبات التي تقدم من ذات مصالح الدائرة السنية والدومين والاقواف (دون غيرها من الفروع التابعة اليها) واعطاء الكشوف التي يطلبونها عن أملاك مديونتهم (قرار مجلس النظار في ٤ مارس سنة ١٨٨٦ فيما يختص بالدائرة السنية والدومين ومكاتب رئاسة مجلس النظار للداخلية في ٢٦ يوليو سنة ١٨٩٤ فيما يختص بالاقواف)

(٨٦) ماعدا ما تقدم بيانه من الاحوال يلزم فيه أخذ رأى نظارة المالية

احصاء الرهون المسجلة

(٨٧) كافة الرهون المعمولة على اطيان أو عقارات بعقود مسجلة يلزم قيدها بالسجل الخصوصي المعروف باستمارة غمرة ٢٦ بإيضاح أسماء الدائنين والمدنين وتابعياتهم واسم صاحب التكليف ومقدار اطيانه ومقدار الاطيان المرهونة أو المبانى المرهونة وقيمة الدين ونوع الرهن وتاريخ وغمرة تسجيل العقد واسم المحكمة المسجل بها وكذلك يقيد بالسجل ذاته بيان ما تسدد وشطب من هذه الرهون بإيضاح غمرة وتاريخ غمرة عقد الشطب واسم المحكمة المسجل بها والباقي لغاية كل سنة (منشور ٦ فبراير سنة ١٨٩٦)

(٨٨) الرهون التي لا تجدد بعد مضي عشرين سنين وثلاثة أشهر عليها يجب شطبها وتشطب كذلك الرهون التي بطلت بأسباب قضائية والباقي لا آخر كل سنة يتجر به عن كل بلد كشف خاص ويسلم لصراف البلديت مع عدة ومشايع البلديت تحقيقه ومعرفة ما عساه أن يكون قد تسدد بعقود غير مسجلة بعد الاطلاع على ذات العقود وتوضيح تواريخها على الكشف ذاته وهذه التسديدات تخصم بالسجل من أصل الباقي وصافي الباقي يرحل للسنة التالية وفي أوائل شهر مارس من كل سنة يقدم للمالية كشف يحتوى على أصل المتأخر لغاية السنة الماضية وما قد جدد في السنة التي بعدها وما قد شطب وما تسدد والباقي على ست درجات وهي الاولى عن المولين الذين يملكون لغاية خمسة أفدنة والثانية عن الذين يملكون أكثر من خمسة أفدنة لغاية عشرة أفدنة والثالثة أكثر من عشرة أفدنة لغاية عشرين فدانا والرابعة أكثر من عشرين فدانا لغاية ثلاثين فدانا والخامسة أكثر من ثلاثين فدانا لغاية خمسين فدانا والسادسة عن كل ما يزيد عن خمسين فدانا وفي كل درجة بيان ما هو رهون من الاهالى للاهالى ومن الاهالى للاجانب ومن الاجانب للاهالى (منشورات ٧ نوفمبر سنة ١٨٩٤ و ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٢)

(٨٩) يستثنى من شطب الرهون التي مضى عليها عشرين سنوات ولم تجدد رهون وضع اليد المعروف بالغارقة وكذلك الرهون المعبر عنها في الفرنساوية بكلمة (جاج) (منشور ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٢)

(٩٠) من الواجب في نهاية كل سنة أن ينظر رؤساء المصالح في الاقاليم الى ما يكون قد زاد في حساب الرهون عن السنة الماضية وخص أسبابه للعلم بحالة البلاد المالية ومن الجدول الآتى تعلم قيمة الرهون الباقية بغیر سداد لا آخر كل سنة

والجول الإتي يستعمل على عدده قود فيزيات وضع البد السجاة التي وردت على الميريات في مدة الأربع السنوات الماضية.

[illegible]

فجمل ماورد من العقود مدى الأربع السنوات في جميع المدير يات هي كاسياتي
عـدد

١٠٦٧٣٩ في سنة ١٩٠٠

١١٤٥٧٦ في سنة ١٩٠١

١٢٥١١١ في سنة ١٩٠٢

١٥٢٧٥٤ في سنة ١٩٠٣

الجملة ٤٩٩١٨٠

الباب الرابع

في منافع الاراضى وما يتعلق بها من الزراعة وخدمها المتنوعة

قبل أن نشرع في الكلام على ضرائب الاطيان أتى على ايضاح بعض مقدمات لها
علاقة مهمة بمسائل الضرائب وهي

الفصل الاول

في منافع الاراضى في مصر

الاراضى في هذه البلاد الآن على ثلاثة أنواع بالنسبة لمنافعها الرئيسية وهي

الاولى - أراضى الزراعة والغرس

الثانية - أراضى للمنافع العمومية فيها مجارى الماء وخطوط السكك الحديدية
والزراعية والجسور والقناطر والمدافن وما شابه ذلك

الثالثة - أراضى لبناء المساكن فى المدن وفى القرى وما يتبع ذلك من مستلزمات
العمران كالورش والمعامل والحوانيت وغيرها

هذا غير ما يخص من الاراضى لضرب الطوب وصناعة الآنية الخرفية ونقل الاسبجة
الاثريه وغير أراضى الملاحات المستعملة لاستخراج الملح والنطرون

وما عدا ذلك فهو أرض موات لم تستعمل الى الآن فى شئ من هذه المنافع وهي كالبرارى
والجبال ومجمعات المياه ومنابت الاحطاب والاعشاب

وقد لا تسلم الأرض من الانتقال من حال لاخرى بحكم التقلبات التي تطرأ عليها من وقت لاخر فتكون مثلاً زراعية ثم تؤخذ للبناء أو للنفعة العمومية الى غير ذلك وعسى أن المباحث التي تقوم بها الشركات المختلفة الآن في انحاء البلاد تنهى باكتشاف شئ من المعادن حتى يصح أن يكون ذلك نوعاً رابعا رئيسيا من منافع الأراضي

الفصل الثاني

في مراتب أراضي الزراعة وأسمائها

- (١) - تسمى شراقي كل أرض لم يصلها الماء لارتفاعها وقصر درجة فيضان النيل عن ريحها أو لسد طريقه اليها
- (٢) - وتسمى مستجرا كل أرض منخفضة اذا دخل الماء اليها لا يجده مصرفا عنها فينقضي وقت الزراعة قبل زواله عنها
- (٣) - وتسمى خرسا أو أخرسا كل أرض فسدت بما استحکم فيها من موانع الزرع كالخلفاء الطبيعية وغيرها ولذلك تستعمل أحيانا مراعى للواشى
- (٤) - وتسمى سبانا أو ملجا كل أرض ملحت فانقطعت منها المنفعة من زراعة الحبوب ولكن يزرع في بعضها أحيانا نصف الأرز أو الدنيبة والبرسيم لامتصاص الأملاح
- (٥) - وتسمى بالوسخ كل أرض تأصل فيها من النباتات المختلفة ما أعجز المزارعين اقتلاعه فتموت تلك النباتات الخبيثة مع كل زرع يزرع بها وتضعفه
- (٦) - وتسمى رى شراقي كل أرض قد ظمئت في سنة ماضية فاستراحت من الزراعة واشتدت حاجتها الى الماء فلما رويت حصل لها من الرى بمقدار ما حصل لها من الظما
- (٧) - وتسمى باقا كل أرض كان آخر زراعتها برسيماً قرطه أى رعاها الدواب أو شياً من الفول أو العدس أو الحنظل أو الترمس أو البسلة أو اللوبيا أو الجلبان وهي خير الأرض وأغلاها قيمة في السنة التالية لأنها تكون قابلة للزرع القمح والكتان وغيرها
- (٨) - وتسمى شماهة أو برباب أو برويه كل أرض كان آخر زراعتها قمحاً أو شعيراً أو غيرهما من أصناف الشماهة التي سترج مفضلة في الجدول التالي وهي دون الباقي لان الأرض تضعف بزراعة هذه الأصناف فاذا زرعت قمحا على قمح أو شعيراً موضع شعير

أوأحدهما موضع الآخر تزداد ضعفا ولا ينوزر عها جيداً ولذلك يجب أن تزرع برسياً أو فولا
لتصير باقاً في السنة التالية

(٩) - وتسمى شق شمس كل أرض رويت وبارتنتهم حرت وعطلت وهي تجرى
في غلاء القمح مجرى الباق

الفصل الثالث

في الخدم المتنوعة للأراضي والمزروعات

- (١) - الري أو السقية هو اطلاق الماء على الأرض ويسمى ريّ راحة إذا كان سيجاً
أى من التربة للأرض مباشرة ويسمى عمالة أو ريّ آلات إذا كان وصول الماء للأرض بواسطة
الآلات كالشواذيف والمضخات
- (٢) - التليل هو اطلاق الماء على الأرض في موسم النيل
- (٣) - التطويب هو اطلاق الماء على الأرض في شهر طوبه (يناير)
- (٤) - التقصيب أو الجرف أو التجريف هو استعمال الآلة المسماة قصابية أو
جرافة في تمهيد الأرض أى تسوية العالى منها بالواطى
- (٥) - الحرث هو استعمال المحراث البلدى أو البخارى في شق جوف الأرض وقلب
الطبقة الظاهرة منها في الباطنة وممرات الحرث تسمى وجوهاً فيقال أرض محروثة وجهين
أو ثلاثة وجوه الخ
- (٦) - البرش هو حرث أرض كانت محروثة من قبل ثم اريت وجفت فاعادة
حرثها بعد الجفاف تسمى برشا
- (٧) - التنعيم هو استعمال الفأس أو الطورية في دق كتل الطين المتماسكة التي
تعرف بالقليل
- (٨) - التزخيف هو استعمال الزحافة وهي عارضة ثقيلة من الخشب تجرها البهائم
زحفاً على الأرض وهي جافة لتحسين تمهيدها
- (٩) - التلويط هو التزخيف بعينه غير أن التزخيف يعمل والأرض جافة أما التلويط
فيعمل والأرض مشبعة بالماء بعد أن تكون مغبورة بالماء

(١٠) - الفج أو التغطيط أو التغطيع هو شق خطوط زراعة القطن أو القصب والارض جافة

(١١) - الف أو المسح هو ف نواصي الخطوط لجريان الماء

(١٢) - الملس هو استعمال محراث ثقيل يسمى بالجبان في خطوط الارض وهي مقشعة باليونة لتلبس جانبيها وسهولة وانتظام مرور الماء

(١٣) - التبتين هو استعمال الآلة المسماة بتانه لعمل جسور في الارض المزروعة خضرا وذررة لترتيب دبريها بالحوض

(١٤) - الصرف هو اطلاق الماء عن الارض لتجفيفها

(١٥) - النقر هو حفر الحفرات أو البرك الصغيرة أو الجورات أو البورات التي توضع بها حبوب الذرة أو برز القطن عند الزراعة

(١٦) - التقطير هو رمي بذار الذرة بالقطارة خلف المحراث

(١٧) - التخضير هي كلمة عامة للدلالة على الزراعة ولكنها تستعمل خاصة للدلالة على احدى طرق زراعة القمح وهي القاء بذار القمح في أرض محروثة ومروية بعد جفافها ثم تحرث على البذار وترحف ولا تروى ثانية الا بعد أن ينمو النبات ويطول

(١٨) - العفج هي كلمة للدلالة على احدى طرق زراعة القمح وهي أرض تحرث وهي جافة ثم يبذر بها القمح ثم ترحف وتروى

(١٩) - اللوق هو في الوجه القبلي فقط احدى طريقتي زراعة الحبوب الشتوية في أراضي الملق كالقمح والفول والشعير والحبلة والبرسيم الخ فيتم عدم الزارع بالتقاوى وبيذرها عندما يكاد أن يتم انكشاف الارض من ماء الفيضان وفي أثره اللواقسة وهم رجال يحملون الملاوق (المفرد ملوقة) وهي ألواح لها ماسك طويلة يقبلون بها روبة الطين على حبوب التقاوى حتى غوت في الارض وتختفي عن عيون الطيور - وضد هذه الطريقة الحراث هو بذر التقاوى وقب الارض بالمحراث وكلاهما لا يستقي

(٢٠) - زراعة القطن لها عدة طرق بأسماء مختلفة منها البعلج والمساوى والفريك والبساوى والمخير

(٢١) - التخفيف أو الخل أو التسليط هو انتقاء العدد المقرر تريته من نباتات القطن أو الذرة في كل بركة واستئصال الباقي

(٢٢)

- (٢٢) - العراق والعراق أو العزق هو استعمال الفأس والطورية في تخديش وجه الأرض المزرعة لفتح مسام الأرض وجريان الماء في جذور النباتات واستئصال ما يراحم الزراعة من النباتات الخبيثة وتعرض الأرض لتأثيرات الشمس والهواء
- (٢٣) - الترقيع هو تفقد الزراعة ومعاودة بذارها في الأماكن التي لم تكن قد غدت نباتاتها أو ترقيعها بطريقة الشتل وهونقل نباتات من الزائدة في أماكن أخرى
- (٢٤) - الضم أو الحصاد لجمع زراعة القمح والشعير والرز والحلبة والبرسيم عند استوائها
- (٢٥) - الكسر والقطع لجمع زراعة الذرة والفول
- (٢٦) - الجنى والجمع لجمع محصول القطن
- (٢٧) - القلع للكتان والخضر
- (٢٨) - الدراس والذراوة للحبوب لتصفية الحب من التبن
- (٢٩) - الدق للذرة « « « القشور
- (٣٠) - القرط والحش للبرسيم

الفصل الرابع

في فيضان النيل ومواسم الزراعة وجنى المحصولات

فيضان النيل

النيل هو سر حياة البلاد الزراعية ويبدأ فيضانه من يوم ١٧ يونيو والمعروف بليلة النقطة الموافق ١٠ بؤونه ويستمر في الارتفاع تدريجياً ويعظم ارتفاعه في شهر أيار (مايو) ويتم في شهر مسرى (أغسطس) ويتبدى بالانحدار في النصف الأول من سبتمبر وقد لا تكون الأراضي مضمونة الري تماماً من أقصاها إلى أدناها إلا إذا بلغ النيل بمقياس أصوان سبعة عشر ذراعاً ونصف ذراعاً

وفي كل سنة يعين يوم يكون على الأكثر من العشرة الأيام الثانية من شهر أغسطس للاحتفال رسمياً بوفائه ثم يكتب القاضي الشرعي أعلاماً شرعياً يثبت فيه وفاء النيل واستحقاق جباية الخراج اتباعاً للعوائد القديمة التقليدية

أصناف الزراعة ومواسم زرعها وجنيها

أصناف باق *	أصناف شياهة *	بداية موسم الزراعة	بداية موسم الجني أو الحصاد	أنواع الزراعة
	ذره تباري بلدى صفراء رفيعة	اغسطس	يناير	أصناف زراعة تباري
	ذره شامى أو امرى كانى	يوليو	نوفبر	
	أرز سبعينى	اغسطس	اكتوبر	
	دخن	اغسطس	يناير	
	لفت	اغسطس	نوفبر	
	دنية	اغسطس	نوفبر	

* (تنبيه) كل من الباق والشياهة تقدم الايضاح الكافى عنه فى بندى ١٠ و ٩
من باب مراتب الزراعة وأسمائها

(تابع) أصناف الزراعة ومواسم زرعها وحبها

أنواع الزراعة	أصناف باق	أصناف شماهة	بداية موسم الزراعة	بداية موسم الخريف أو الحصاد
أصناف شتوية		قمح	أكتوبر	مايو
	فول بلدى		أكتوبر	أبريل
		شعير	أكتوبر	مارس
	حص (الملاذه)		أكتوبر	أبريل
		حلبة	أكتوبر	مايو
	برسيم بلدى		سبتمبر	ديسمبر
	عدس		أكتوبر	مايو
		كثان	أكتوبر	مايو
		فرام	نوفمبر	جوانيو
		خس	نوفمبر	جوانيو
		بصل	أكتوبر	مارس
		كون	أكتوبر	مايو
		أنسون	أكتوبر	مايو
	ترمس		أكتوبر	مايو
	بسلة		أكتوبر	أبريل
	اللوبيا (القشر نجيح)		أكتوبر	أبريل
		قلقاس	سبتمبر	يناير
		بطاطه	نوفمبر	أبريل
		خردل	سبتمبر	أبريل
		جلبان	أكتوبر	مايو

(تابع) أصناف الزراعة ومواسم زرعها وجنيها

أصناف باق	أصناف شماهة	بداية موسم الزراعة	بداية موسم الجني أو الحصاد	أنواع الزراعة
	ثوم	أكتوبر	مارس	شتوى
	قصب	مارس	ديسمبر	
	قطن	مارس	سبتمبر	
	سمسم	مايو	سبتمبر	
	فول سودانى	مايو	سبتمبر	
	أرز سلطانى	مايو	أكتوبر	
	ذره نبارى قبطى صينى بيضاء رفيعة	مارس	أغسطس	
	ذره شامى أمريكى كفى صينى	مارس	جونيئو	
	نيل	مارس	أكتوبر	
	برسيم حجازى	جونيئو	أغسطس	
	بنجر	جونيئو	أغسطس	
	بطاطس	جونيئو	أغسطس	
	نيلة	مارس	سبتمبر	
بطيخ		فبراير	مايو	
قشاه		يناير	مارس	
شمام		فبراير	مايو	

بداية موسم الجني أو الحصاد

وما عدد اذلا ف هو مما يزرع في أكثر أوقات السنة بغير تحديد موسم كالباذنجان الاسود والابيض والقوطة (أى الطماطم) والبامية والملوخية والخرشوف والقرع والسبانخ والخبيرة والجزر والفجل والرجلة والنليل وتكون أرضها في الغالب أجود تربة وأعلى قيمة في الاجرة .

الفصل الخامس

في بعض الاسماء الشهيرة لأجزاء الارض وما يتعلق بهامن وسائل الري والصرف

(١) - الحوض هو اسم لمنطقة عظيمة من الارض في بلاد الصعيد تشمل أطيان عدة بلاد تحيط بها جسوراً عدت بها منافذ لورود ماء النيل ومصارف لصرفها عنها فيرد اليها ماء النيل في شهر أغسطس من كل سنة ويغمرها كلها ويبقى عليها من أربعين الى خمسين يوماً ثم ينحدر عنها بحسب الترتيب الهندسى الخاص بكل حوض إما للحوض التالى له شمالاً أو للبحر الاعظم أو للبحر اليمنى

(٢) - الملقه وهى ذات الحوض بغير فرق وصحبه القاعة ملقى وهو ما استوى من الارض

(٣) - البجة هى اسم للحوض أو الملقه في زمن غمرها بماء النيل

(٤) - الترعة أو البحر هو أحد فروع الري المستمدة ماءها من نهر النيل مباشرة أو من أحد فروع الكبرى

(٥) - القنطرة هى بناء يقام في عرض ترعة أو بحر ذات عيون وأبواب لحجز الماء وإطلاقه بحسب الحاجة

(٦) - الكوبرى هو بناء يقام في عرض ترعة أو بحر لا يختلف عن القنطرة في شئ غير أنه يكون له في الغالب درابزينات من الحديد أو الخشب لوقاية المارة

(٧) - الخليج أو الفخل أو المسقاة أو المروى أو القناة أو الجرفه أو العارضة أو الرئيس أو النشوش أو الملال أو البن أو السوفة كلها بمعنى واحد وهو مجرى الماء لفائدة الري وتختلف هذه الاسماء باختلاف البلاد

(٨) - الجفاده هى مسقاة أو مروى مشقوفة في قبة جسر عال لرى أراض عالية

(٩) - الجنايهه هى مسقاة محفورة في سفلى جسر ممتد مع امتداده كله أو بعضه

- (١٠) - السحارة أو الصرود هي مجرى بها بالبناء تحت قاع مسقة أو ترعة فالمرور مياه مسقة أو ترعة أخرى متقاطعة مع الأولى في الاتجاه
- (١١) - التركيب أو البدالة أو الماسورة هي طريق لتوصيل ماء الري فوق إحدى الترع من جانب للآخر فتسمى تركيباً وبدالة إذا كانت صندوقاً من الخشب مسنداً على قوائم من الخشب وله أخزمة من الخشب متفرقة في امتداده وتسمى ماسورة إذا كانت قناة اسطوانية من الحديد موضوعة على عرض التربة
- (١٢) - البرنج هو فتحة تشق في إحدى ضفتي ترعة أو بحر لتكون في القناة أو مروي تستمد ماءها من تلك التربة أو ذلك البحر ويقام بناء في فرش وجانب ذلك القم ويوضع به باب لاطلاق وجر الماء بحسب الحاجة
- (١٣) - البر ينبوع ماء عميق يقام حوله بناء من قاعه إلى سطح الأرض ويرفع الماء منه للري بواسطة السواقي والمخضات
- (١٤) - الحسى (الجمع حسيان) هي آبار وقتية يحفرها بعضهم على عمق قريب ويضفرون على جوانبها نباتات وأعشاب وأحطاب يسمنونها لبشة لمنع تأثير ملامسة الماء للطين وصيانة جوانبها بهذه الطريقة من الانحلال والتهاليل ويرفع الماء منها للري بواسطة السواقي والسواقي
- (١٥) - ساقية المواشي ويقال لها أيضاً تبعاً لاختلاف الجهات تآبوت وحلوفة وطمبورة ونقالة هي عذ ترفع الماء العميق بواسطة قواديس من الفخار أو علب من الخشب أو الصاج مركبة على طارة رأسية ماسة بالماء تسمى طونس تتصل في محورها بطارة ثانية رأسية ذات تروس تشبك مع تروس طارة ثالثة أفقية تديرها المواشي فتدور العدة بأكلها تبعاً لها وتنغمس القواديس أو العلب في الماء فتملئ وترتفع مع الطارة في دورانها فتصب ما بها من الماء في حوض ينصرف منه الماء إلى المساقى
- (١٦) - القطوة أو النطالة هي رخوم الخوص له مسكان من الليف يمسك بكل منهما رجل ويجلسان تجاه بعضهما على جسر ترعة ثم ياقبان ذلك الرخو في التربة حتى يمتلئ بالماء ثم يدلفانه في الخليج المعد لقبول الماء وصرفه للزراعة ولا تستعمل هذه القطوة إلا في الماء القريب جداً
- (١٧) - الجرافة هي رخوم الخشب يستعمل لرفع الماء بالأيدي من المسافات القريبة جداً بذات الطريقة المتقدم ذكرها عن القطوة

(١٨) - الشادوف أو العود هو عود من الخشب يعلق في أحد طرفيه وعاء من الخوص أو من الجلد أو من الصفيح الخفيف ويوصل به في الطرف الثاني حجر ثقيل بحيث يزبد مقدار ثقله عن مقدار ثقل الوعاء وهو ملائماً ما يستند العود في منتصفه على عارضة متينة من الخشب ويقام على حافة الماء قائمتان متقابلتان من خشب النخل أو غيره على مسافة مبتر ونصف بين أحدهما والاخرى ويبنى حول سفلى كل قائمة منهما بالطين المتناسك وبعض الحصى لتمكينها ويوضع طرف العارضة الواحد على قبة إحدى القائمتين والطرف الثاني على قبة القائمة الأخرى فيتعلق العود بين القائمتين ويكون طرفه الاسفل هو المتصل به الحجر وطرفه الأعلى هو المعلق به الوعاء أما استعماله فهو بكيفية أن يقف رجل على مسطبة في متوسط المسافة بين سطح الماء ووسط الارض القائم عليها الشادوف ويمسك بالوعاء فيدليه الى الماء حتى يمتلئ ويرتفع من نفسه بقوة ثقل الحجر الموضوع بالطرف الثاني وحينئذ يذلق الرجل ما بالوعاء من الماء في الخليج أو المسقى أو الحوض

وقد يكون الماء أحياناً أعنى من أن يمكن انتشاله بشادوف واحد فينصب شادوفان أو ثلاثة أو أربعة بالتدريج فالشادوف الواصل لماء البحر يصب في حوض أو نقرة بأخضمها الشادوف الأعلى وهكذا حتى يصل الماء للارض

(١٩) - ساقية الهدير هي طارة من الخشب مربوطة بها قوايس من الفخار وهي تدور بدفع تيار الماء المنحدر من أعلى فترفع الماء من غير ما شبة ولا بخار ولا توجد الا في بلاد الفيوم

(٢٠) - التوربين محرك مائي شهير يديره تيار الماء استعمل أخيراً في بعض بلاد الفيوم لرفع الماء كسواقي الهدير

(٢١) - الخور هو مجرى ينحدر اندفاع ماء النيل أو ماء السيل فينطلق الماء فيه بغير اعتدال ولا نظام وهو كثير الوجود في الجزائر وقد يجف ماؤه في زمن الصيف وقد لا يجف

(٢٢) - السبالة هي منخفض من الارض في أطراف حياض الري العمومية وفي بعض الجزائر تنبثق مستودعاً للمياه لصعوبة أو عدم إمكان تجفيفها

(٢٣) - الصندوق هو صندوق مكشوف من الخشب يقرب طوله من مترين يكون عرضه في أحد طرفيه أوسع منه في الطرف الثاني ويوضع على مرتفع من الطين في حافة

الترعة وله مسكان من الخشب في رأسه الضيق فيجلس رجلان متقابلان وبينهما الصندوق ورأس الضيق لناحية الماء عيسكان به ويميلانه الى الماء فيغرف منه ثم يميلانه الى ناحية الارض فيندلق مابه من الماء في المسقة أو الخليج الموزع الارض

(٢٤) - السرب هو صلة صغيرة بالبناء لا يصل الماء في عرض أحد الجسور من جانبه الواحد لجانبه الآخر

(٢٥) - المصرف أو الرشاح أو النزاز أو النشاعة أو الوادي هو منخفض من الارض لامتصاص الماء الزائد عن حاجة الارض المجاورة له العالية عنه وتخفيفها

(٢٦) - البركة أو النقرة أو المعطنة هي مجتمعات للماء الراكد المنصرف من الارض العالية المجاورة لها وتسمى بالمعطنة حينما تستعمل لتعطين عيذان النكان أى تليينها وتحولها الى خيوط

(٢٧) - المقطع هو موضع قطع جسر الحوض لصرف مابه من ماء النيل

(٢٨) - الجسر أو الحزام هو حاجز قائم من التراب لمنع الماء عن الارض القائم في امتدادها أو ليكون طريقا لسلطانها أى عمومياً أو غير ذلك

(٢٩) - الصلية هي جسر فاصل بين حوضين من حياض الرى العمومية

(٣٠) - الكعكة هي جسر بشكل نصف دائرة يعمل تجاه مسافة من امتداد جسر طرأ عليها طارئ أصبحت به غير نافعة لخدمتها الاصلية ويحدث ذلك في الغالب من تسلط الماء

(٣١) - التحويلة هي أشبه شئ بالكعكة ولا تختلف عنها في شئ غير الشكل

الفصل السادس

في الاسماء العمومية لأقسام الاراضى

لأقسام الاراضى أسماء عمومية وهي

أولا - أراضى الحياض العمومية في الوجه القبلى فقط وهي التى تغمرها مياه النيل مرة واحدة فى السنة وتزرع مرة واحدة أيضاً أصنافاً شتوية ولكن فى الصيف يزرع بها مقادير جزئية من صنف الذرة القبطى الصيقى والمقائى على مياه الآبار والحسيان وهذه الحياض توجد فى

(١) شرق النيل

(٢٤)

«ب» غرب النيل شرق البحر اليوسفى

«ج» غرب البحر اليوسفى

ثانيا - أراضى الحوش الصيفية وهى كل الاراضى التى تزرع أصنافا صيفية فى كل أنحاء البلاد

ثالثا - أراضى حوش النبارى وهى أراضى فى بعض مرتفعات الحياض العمومية والسواحل يقيم أصحابها حولها جسورا لوقايتها من غمرها بماء الفيضان ويخصصونها للزراعة الذرة

رابعا - أراضى الجزائر وان كان معنى الجزيرة أرض يحيط بها الماء من كل جانب الا أن هذه الكلمة أطاقوا فى مصر ليس فقط على مسماها الحقيقي الذى هو الجزائر الواقعة فى وسط النيل بل وأيضا على كل الاراضى الواطئة المنحدرة الماسة بالنيل

خامسا - أراضى السواحل تشمل أراضى الجزائر المرتفعة أى التى تزرع زراعة شتوية وتشمل أيضا أراضى العلوالقريبة من البحر على امتداده

سادسا - أراضى الحواجر هى الاراضى الماسة للجبال

سابعا - أراضى البرارى هى المتسعات العظيمة الواقعة على حدود الصحارى كبيرة بليس وبرارى بلفاس وبرارى البوطة وغيرها

ثامنا - أراضى الوديان وهى منخفضات متسعة جدا من الارض يبدأ الانحدار فيها على أقله من أطرافها ويرتفع ويصعد الى أن يصل الى غايته فى وسطها مثل وادى الريان الواقع بين الفيوم والواحات ووادى الطميلات فى التل الكبير

الباب الخامس

فى تاريخ الخراج بوجه عام وطرق معاملة بعض الاطيان الخراجية وبعض الاقاليم بوجه خاص

الفصل الاول

فى معنى الخراج

الخراج لغة هو ما حصل من ربيع الارض أو كرائها أو أجرة غلام أو نحوه أما اصطلاحا فهو ما يوضع من الضرائب على الارض أو محصولاتها - وأطلق الخراج فى هذه البلاد على

ضرائب الاطيان التي تعرف بالخراجية تميزها المان الاطيان غير الخراجية التي عرفت باسم اطيان عشورية التي سيأتي الكلام عليها في فصل خاص

الفصل الثاني

في قاعدة وضع الخراج وتاريخ وضعه

أما قاعدة وضع الخراج فهي المساحة وأما تاريخ وضع الخراج فبعد العهد جد يرجع الى زمن يوسف عليه السلام فقد جاء في الاصحاح السابع والاربعين من سفر التكوين ما نصه فاشترى يوسف كل أرض مصر لفرعون اذ باع المصريون كل واحد حقله لان الجوع اشتد عليهم فصارت الارض لفرعون وأما الشعب فنقلهم الى المدن من أقصى حد مصر الى اقصائه الا أن أرض الكهنة لم يشتريها اذ كانت للكهنة فريضة من قبل فرعون فأكلوا فريضتهم التي أعطاهم فرعون لذلك لم يبيعوا أرضهم فقال يوسف للشعب اني قد اشتريتكم اليوم وأرضكم لفرعون هوذا لكم بذار فرعون الارض ويكون عند الغلة أنكم تعطون خمسا لفرعون والاربعة الاجزاء تكون لكم بذار الحقل وطعاما لكم ولبن في يسوتكم وطعاما لاولادكم فقالوا أحييتنا يا ربنا نجدة نعمة في عيني سيدى فنكون عبيد الفرعون فجعلها يوسف فريضة على أرض مصر الى هذا اليوم لفرعون الخمس الا أن أرض الكهنة وحدها لم تصر لفرعون

الفصل الثالث

في قيمة وأنواع الخراج في الازمنة الغابرة

بعض نصوص من كتب الفقه عن الخراج

جاء في الكتاب الثالث من حاشية العلامة السيد محمد أمين المعروف بابن عابدين وفي الفتاوى الهندية وفي كتاب الخراج لابي يوسف ما يأتي تلخيصه وهو الخراج نوعان أحدهما خراج مقاسمة والثاني خراج موخف وهنالك نوع ثالث من الضرائب وهو العشر

فيؤخذ الخراج اذا كانت الارض تسقى بماء الخراج لأن النماء بالماء وماء الخراج هو ماء

أنهم ارحفرتها الاعاجم وكذا سيمون وجيمون ودجلة والفرات وما قارب الشئ يعطى حكمه
ولذا يجوز احياء ما قرب من العاصم باذن الامام ويعطى حكمه خراجيا كان أو عشوريا ويؤخذ
العشر اذا كانت الارض تسقى بماء السماء أو بماء بئر أو عين أو كانت الارض قد فتحت عنوة
وقسمها الفاتح بين جيشه

وخراج المقاسمة هو واجب يؤخذ من غلة الارض بحسب تقدير الامام لأقل من الخمس
ولأكثر من النصف والتنصيف هو الانصاف

ويتكرر أداء العشر بتكرار الخراج من الارض ومثله خراج المقاسمة وكلاهما غير واجب
اذا لم تستمر الارض

أما الخراج الموقوف فهو قيمة معينة سنوية من الدراهم على مساحة من الارض تختلف
باختلاف البلاد فالجريب في بلاد هوبطول مائة ذراع في عرض مائة ذراع وفي أخرى ستين
أو خمسين ذراعا والواجب لا يختلف ولو اختلفت معدلات القياس في عرف البلاد
والتقدير في عرف مصر هو بالقدان والخراج الموقوف واجب بالذمة حتما لمجرد الانتفاع
بعين الارض لا بعين الخراج منها ولا يتكرر ولو تكرر زرع الارض في سنة واحدة

ومصر معتبرة كالشام من البلاد التي فتحت عنوة اذ فتحها عمر بن العاص في يوم الجمعة
أول محرم سنة ٢٠ هجرية في خلافة عمر بن الخطاب ثاني خلفاء الاسلام الذي توفي في
٢٦ الحجة سنة ٢٣ بعد أن أقر أهل مصر عليها بالخراج ولم يجز عليها القسمة ولذا فهي
أرض خراج

وتختلف قيمة الخراج باختلاف وظيفة الارض فلا يؤخذ على أرض الحب أو البقول أو
الرباط مثل ما يؤخذ على أرض الزعفران أو الكرم والبستان ولكن اذا قلع صاحب الكرم
كرمه لينقل به الى زرع الا دنى منه فيستمر تكليفه بخراج الكرم اذ جاء في الفتاوى الهندية
من انتقل الى أخس الامر من غير عذر فعليه خراج الاعلى

أما الرباط (مفرد هارطبة) فهي البطيخ والقناء والخيار والباذنجان وما يجرى مجراه
والحب هو القمح والشعير وما يجرى مجراهما والبقول كالكرث والبصل والبستان هو
أرض تحاط بسور أو سياج وتشتمل على أشجار متفرقة يمكن الزرع تحتها أما الكرم فهو أرض
اشتملت على أشجار ملتفة متصلة ولا يمكن زرعها

وروى عن القاضي أبي يوسف أنه قال إذا كان الثفل ملتفا جعلت عليه الخراج بقدر ما يطيق

ويترتب الخراج على الأرض الوقف وتبقى وتطيقها بعد الوقف كما كانت قبله ولا تكلف أرض واحدة بخراج وعشر معا فهما لا يجتمعان

ونقل بعض الشراح عن شمس الأئمة الحلواني أنه من سيرة الأكراد إذا أصاب زرع بعض الرعيمة آفة عقوضه ما أنفقته في الزراعة من بيت مالهم وقالوا التاجر شريك في الخسران كما هو شريك في الربح فإذا لم يعطه الإمام شيئا فلا أقل من أن لا يكلفه الخراج - ولا خراج ولا عشر إذا غلب على الأرض الماء الذي تصير به صالحة للزراعة ولا أن انقطع الماء ولأن أصاب الزرع آفة سماوية كالحرير أو شدة البرد إذا كان باقيا من السنة ما يمكن الزرع فيه ثانياً ويقدر بثلاثة أشهر والمراد بالآفة السماوية هو كل آفة يستحيل الاحتراز منها

شذرات تاريخية من جهة تقدير الخراج

من دليل التوراة المار ايضاحه يؤخذ أن الخراج في أيام يوسف عليه السلام كان من نوع المقاسمة بقيمة ٢٠ في المائة من المحصول

أما بعد الفتح الإسلامي فالخراج في أول الأمر كان يؤخذ بصفة جزئية على الاقباط أهل البلاد يومئذ قد ذرهاب بعض المؤرخين بقيمة دينارين على كل رجل ذكر عمره اثنا عشر سنة فأكثر لغاية ستين سنة وكان الأهالي يوزعون هذه الأموال على القرى ويحصلونها من كل منها بقدر ما تنقوى على القيام بدفعه على نسبة ما يوجد فيها من الأرض العامرة وأرباب الصنائع والأجراء

وقال المقرئ عن أيام دولة الفاطميين أنهم كانوا يأخذون ضريبة الفدان الواحد في بلاد الوجه القبلي بمقدار ثلاثة أراذب قح وفي سنة ١١٧٦ خفضت هذه الضريبة إلى اربين ونصف وكان محصول الفدان عشرة أراذب ومساحته ٤٠٠ قصبة

أما في الوجه البحري فالضرائب كانت تحبى نقد الاعينا ولم يذكر قيمتها الا عن صنفي العنب والكمكان فانه قال ان ضريبتها تختلف بين ثلاثة وخمسة دنانير أما أصناف القطن والقصب والخضراوات فكان مفروضا عليها ضريبة مخصوصة هذا إلى الآن في بلاد الرز

يقدر محصول الفدان من هذا الصنف بالضريبة ومقدارها يعادل ثلاثة أرباب فيقولون مثلاً ان الفدان جاء بضربتين اذا كان محصوله ستة أرباب وأمر السلطان سليم الفاتح بعد أن عملت مساحة عمومية في أيامه على أطيان القطر فوضعت الضريبة على عموم القطر بقيمة ستمائة ألف قرش وبعد ذلك خصصوا ضريبة سنوية على الفدان الذي مساحته أربع مائة قصبه مربعة وهذه الضريبة كانت تختلف بين أربعين فضة على الأقل وأربع مائة فضة على الأكثر ولكن جاء يوم فيه هجرت الحكومة عجزاً كلياً عن تحصيل ذلك المال فالتجأت الى طريقة التلزم وهي طريقة قديمة العهد جددت اجرت عليها شعوب كثيرة فوضعتها الحكومة المصرية وعولت عليها بالشكل الذي كانت عليه في أوائل القرن التاسع عشر

الفصل الرابع

في طريقة الالتزام وصفة وفوائد الملتزمين

هذه الطريقة هي أن يتكفل من يشاء من أكابر البلاد بتحصيل الخراج للحكومة كل منهم في بلدة واحدة أو عدة بلاداً بالمرابذة وأما بالاتفاق فيدفع للخرينة مال سنة واحدة بمجمل وبعد اقرار وتصريح كبير أمراء مصر من المماليك الذي كان يعرف باسم شيخ البلد كان يعطى لللتزم من مصلحة الروضات سند التزام يعرف باسم تقسيط ويعطى أيضاً أمر يسمى فاميك وهو خطاب للإلهالي القاطنين في بلاد الالتزام بأن يؤدوا لللتزم واجب الطاعة والخضوع وكانت لللتزم فوائد أربع وهي (١) حلاؤه محل الحكومة في السيادة والامارة على دائرة الالتزام (٢) انتفاعه بغلات قسم مخصوص من أراضي البلد أو البلاد التي التزمها بغير ضرائب بالكلية وهي الأراضي التي عرفت باسم وسية أو أوسية كان الإلهالي يفلحونها ويرزونها بأموالهم ويأتون بغلاتها لللتزم غنمة باردة (٣) منحه من الحكومة تعويضاً مالياً في مقابلة مسؤوليته عن جباية الاموال (٤) تصرفه في جباية ما يشاء جبايته من الإلهالي بدلاً من ثمن الالتزام وهذا الثمن هو الذي كان يطرح للزيادة بين الراغبين وكانت القيمة التي يفتح المزاد بها تحد بمثل خمسة أضعاف قيمة ضريبة الأرض المخصصة أوسية لللتزم - وفي بداية الامر

كان يعطى الالتزام لمدة محدودة ولكن آل أخيرا الى اعطائه لمدى العمر فلا تؤول بلاد الالتزام للحكومة ثانية الا اذا مات الملتزم - واغتنم بعضهم هذه الفرصة فأوقفوا أراضي البلاد على ذرارهم وذلك بواسطة الاتفاق مع الحكومة على دفع مبلغ من المال (قيمته مجهولة الآن) وأمنوا بذلك على بقاء تلك البلاد والاراضى بأيدي أعقابهم مع تعاقب الزمان

الفصل الخامس

في أطيان الاواسى

فلما جلس المغفور له محمد على باشا على عرش الخديوية وشعر بالمضار العظيمة الملة بالبلاد من مظالم الملتزمين واختصاصهم بقسم عظيم من أطيان البلاد بغير ضرائب أبطل الالتزامات بالكلية واستعاد للحكومة كافة الاطيان من أيدي الملتزمين غير أنه أنبى أطيان الاواسى لاكثر الملتزمين في الوجه البحرى ورتب لهم مرتبات بالروزناجحه باسم فايض الالتزام تعويضا عما فقدوه من فوائد الالتزام أما فى أقاليم الوجه القبلى فلم يبق منها شيئا للملتزمين لانهم كانوا قد تردوا على الحكومة واضطرت لاختضاعهم بقوة السلاح

أبقى محمد على باشا ما أبقاه من أراضي الاواسى بأيدي بعض الملتزمين على شرط أن ينتفعوا بهامدى حياتهم وبوفاتهم تؤول للحكومة ودامت المعاملة بهذه الكيفية الى عهد المغفور له محمد سعيد باشا ففي ١٨ محرم سنة ١٢٧١ (١١ اكتوبر سنة ١٨٥٤) صدر منه أمر بأن أطيان الاواسى يضرب عليها مال بقيمة عشرين حاصلاتها فدخلت من ذلك اليوم فى عداد الاطيان العشورية بعد أن كانت من جملة الاطيان الخراجية ولما وضع القانون الثانى للاطيان فى ٨ جمادى الاولى سنة ١٢٧١ (٢٥ يناير سنة ١٨٥٥) تعدى بالقانون الاول الذى كان قد وضعه محمد على باشا فى ٢٣ ربيع الثانى سنة ١٢٦٣ رأت الحكومة فى البند الثامن من القانون الثانى المذكور أن أطيان من يتوفى من الاهالى تؤول منفعته الى ذريته من الذكور فقط أما الاناث فلا يعطى لهم الا ما يتحقق امكان قيامهم بزراعتة بعد تقديم الضمانة الوثيقة أما بالنسبة لأطيان الاواسى فقد أبطلت انحلالها عند وفاة الملتزم ولم تقتصر على ذلك بل أباحت وضع أيدي ذرية الملتزم عليها ذكورا كانوا أو إناثا وكذلك أقاربه كإجاء بنص البند السابع من القانون ذاته وهو (عن الاطيان الاواسى التى

تفعل بوفاة أصحابها إذا كان لهم ذرية أو أقارب ويلتمسون تكليفها عليهم لأجل زراعتها وتأدية أموالها إلى جانب الميرى فهذه الاطيان إذا كان بعد انحلالها يعرض ذرية أو أقارب من انحلت عنه تلك الاطيان أو ذرية أو أقارب من يكون واضح اليد على الاطيان لكونه من ذرية من انحلت عنه بالتماس تكليفها بالمال عليهم ليزرعوها أو يؤدوا ما عليها إلى الميرى فبمعرفة المديرية يصير تحقيق أمرهم ومتى اتضح أنهم ذرية أو أقارب الذي كان صاحب الاوسية أو ذرية أو أقارب من كان واضح اليد على الاطيان كما ذكر وفيهم اقتدار على ادارة زراعتها وتأدية أموالها فيسلم لهم في ذلك انما يكون ذلك مع ملاحظة تقديم الذرية على الاقارب فإذا استدعوا أقاربه ولم يكن له ذرية فيعاملون بما ذكر وأما إذا اتضح عدم اقتدارهم على الاطيان بأكلها فيعطى لهم منها على قدر اقتدارهم وتعيشهم ويؤدون ما عليها إلى الميرى كسائر المزارعين الذين في تلك الناحية أما إذا كان العرض منهم بطلب ذلك بعدمضى خمس أو ست سنوات ويكون الطين تكلف على الاطيان بعد وفاته والداهم أو بعد مضي عشر سنوات فيصير معاملتهم في ذلك بمقتضى المنصوص في البند الثالث وإذا كان الماضي مدة خمس عشرة سنة فلا يسمع فيه دعوى

وبعد ذلك صدر أمر عال للرزنا بجهة في ١٣ رمضان سنة ١٢٧١ غمرة ١ بأن أطيان الاواسى لا تزول للحكومة الا بعد انقراض نسل من كانت له الاوسية

وبعد ذلك لما صدرت لائحة الاطيان المعروفة باللائحة السعيدية في ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٤ (٥ أغسطس سنة ١٨٥٨) جاء فيها بنص المادة ٢٤ ما يأتي (من حيث ان أطيان الاواسى على مقتضى أصول الشريعة هي في حال الاصل أطيان خراجية أميرية وكانت أعطيت إلى الملتزمين نظير جباية الخراج وتأديته لبيت المال وادامات الملتزم تعود أطيان الاوسية المذكورة إلى جهة بيت المال وكان جارياً العمل على هذا المنوال بمقتضى أصول الشريعة وبعد ذلك اقتضت الارادة السنية بأن الاوسية التي يتوفى صاحبها وتكون له ذرية من الذكور أو الإناث لا يجري عليها الانحلال بل تنقيد بأسماء من يعقبه من الذرية ولا تنحل الا عند انقراض نسلهم وأما من يتوفى من أصحاب الاواسى ولا يكون له ذرية فهي التي تنحل وصدر بذلك الأمر العالى للرزنا بجهة العامرة في ١٣ رمضان سنة ١٢٧١ غمرة ١ فعلى مقتضى ذلك كل من يتوفى من أرباب الاواسى سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً ولم توجد لهم ذرية من الذكور أو الإناث يصير انحلال أوسيتهم إلى جهة بيت المال وأما الاطيان الاواسى

التي توفي أربابها وانخلت سابقا وصارت بأيدي مزارعين فهذه تبقى تحت أيديهم ويجري فيها كالمفوض بالبند الخامس وتصبح أثرا لهم ويصير الاجراء في حقها بموجب البنود التي في حق الاطيان الخراجية)

ولما صدرت لأئحة المقابلة بأمر عال في ١٣ جمادى الثانية سنة ١٢٨٨ (٢٠ أغسطس سنة ١٨٧١) جاء في نص المادة التاسعة منها ما يأتي وهو (أطيان الاواني المربوطة على أربابها بالعشور وموجودها تقاس بيط ديوانية تحت أيديهم بما أنه لم يكن جائزا لهم التصرف فيها كاطيان الابعاد العشورية وكل من مات منهم ولم يعقب ذرية تفصل أطيانه لليرى فالآن تسمح الحكومة لأربابها بدفع المقابلة عنها كغيرها من أطيان الابعاد العشورية ومن يؤدي منهم المقابلة على أطيانه بالتمام تعطى له الرخصة اللازمة بالتصرف فيها بالبيع والهبة والوصاية والابقاف ونحوها من سائر التصرفات المصرح بها لأرباب الابعادات العشورية ويحصر له بذلك التقييد اللازم باسمه في هيئة التقاسيم الجارية اعطاؤها لأرباب الابعادات انما من حيث أطيان الابعاد العشورية لم يكن مرتبها فوائض بالرتب الناجمة كالمرتب لأرباب الاواسى فلاجل مساواة الاواسى بالابعاد العشورية بكل أوجه المساواة بدون استثناء يصير قطع الفوائض المقيمة بالرتب الناجمة لأرباب الاواسى مقابلة حيازتهم فملكها والتصرف فيها على وجه ما ذكر)

وكان من الاطيان الاواسى ما قد وقفه أصحابه وأرادوا نيل شيء من امتيازات المقابلة فصدر قرار من المجلس الخصوصي مؤيدا بأمر عال في ٨ ربيع الاول سنة ١٢٩٢ (١٤ ابريل سنة ١٨٧٥) بأن الذي يدفع عنه المقابلة منها تخفف ضرائبه الى نصف قيمتها وذلك لا يترتب عليه انتقال الاطيان في المستقبل الى غير رتبته في الوقف ولا قطع فائض الالتزام المرتب لها وموقوف معها

وفي ٨ ربيع الثاني سنة ١٢٩٢ صدر أمر عال من جهة أطيان الاواسى غير الموقوفة بأن فائض الالتزام المرتب لأربابها بالرتب الناجمة يخصم تدريجيا في طرف مئسدة المقابلة لمن يتعهد منهم بسدادها ففي كل سنة يرفع من المرتب بنسبة ما يتسدد من المقابلة حتى عند تمام سداد المقابلة يكون قد تم انقراض الفائض

بعد ذلك صدر الأمر العالي في ٦ يناير سنة ١٨٨٠ بإلغاء المقابلة وجاء به في نص المادة الخامسة قطع فائض الالتزام المقيده بالرتب الناجمة عن تمتعوا بحقوق ملكية أطيان الاواسى بمقتضى قانون المقابلة

وفي ٨ يناير سنة ١٨٨٥ صدر حكم من محكمة الاستئناف المختلطة بأن أطيان الاواسى التى دفع أربابها عنها كامل المقابلة أو جزأ منها وانقطع صرف فائض الالتزام المقيد اليهم فى الرزناجة زالت عنها صفة الوسية وصارت كالاطيان العشورية التى يجوز لأربابها التصرف فيها بكافة الوجة الشرعية

وفي ٤ مارس سنة ١٨٨٩ صدر أمر عال بالتصريح باستبدال فوائض الالتزام غير الموقوفة التى تكون قيمتها الشهرية أقل من خمسة جنيهاً المرتبة بالرزناجة التى من شروطها الانتقال للذرية وهى على نوعين أحدهما المرتب بالرزناجة ولم يكن لأربابها أطيان أو واسى هذا يستبدل بنقدية بمثل عشرة أضعاف قيمته السنوية والثانى المرتب للذين تحت أيديهم أطيان أو واسى هذا يستبدل بمثل ثمانية أضعاف وثالث ضعف قيمته السنوية وبعد الاستبدال تصير الاطيان ملكاً مطلقاً لأربابها ولا بد من احاطة علم المطاع بأن فوائض الالتزام المرتبة بالرزناجة التى ليس لأربابها أطيان أو واسى هى التى استردت الحكومة كل أطيان الاواسى التى كانت بأيدى أربابها وقيمة الباقي من هذه الفوائض فى أول سنة ١٩٠٣ ٤٤١ جنيهاً سنوياً

أما فوائض الالتزام التى لأربابها أطيان أو واسى فهى التى رتبها الحكومة لبعض الملتزمين تعويضاً عن الفرق الذى كان يعود عليهم - هم بحكم من سداد قيمة الضرائب للحكومة أقل مما كانوا يحصلونه من الأهالى وأبقت لهم علاوة على ذلك أطيان الاواسى التى كانت تحت أيديهم ومجموع الباقي من هذا النوع الآن ٨١٣ فرداً يتبعها فائض قيمته ٢٧ جنيهاً سنوياً هذا ماعداً فائض التزام الاواسى الموقوفة الذى هو من جملة ٢١٩٣٧ جنيهاً سنوياً مرتبات أوقاف

وفي ١٦ يونيو سنة ١٨٩٠ وفى ٥ ابريل سنة ١٨٩١ صدر أمران عاليان باستبدال كافة فوائض الالتزام (غير الموقوفة) المرتبة بالرزناجة التى تكون قيمتها الشهرية أقل من ثلاثمائة مليم بذات الطريقة التى مر ايضاحها

الفصل السادس

فى أطيان الرزق وأصل اعطائها وأساس وضع الضرائب الخراجية عليها

وعدا أطيان الاواسى كانت توجد أطيان أخرى معفاة من الضرائب وهى التى كانت تعرف باسم رزق (احد اها رزقة) وكانت فضلاً عن ذلك تختلف عن بقية أطيان البلاد بأنها

ملك حرلاً لأربابها بغير شرط ولا تقييد اذ هي من بقايا الاقطاعات أو الارصادات التي كان السلاطين قد أنعموا بها على بعض المقرين اليهم ومنحهم حقوق التصرف المطلق فيها بمقتضى التقاسيط (عقود التملك) التي أعطيت اليهم من مصلحة الرزناجة بنص صريح فيها أن تكون رزقة بلا مال الى ما شاء الله تعالى وهم بناء على ذلك أوقفوا ما أوقفوه منها على العابد وغيرهما من الاماكن الخيرية هذه رأى محمد على باشا من اللازم مساواتها ببقية أطيان القطر من جهة الضريبة فوضع عليها الضرائب الخراجية ما عدا بعض الاطيان الموقوفة على الخيرات وهي الى الآن معفاة بالكلية ولكنه رتب لارباب تلك الاطيان في مقابل ذلك مرتبات بالرزناجة باسم فائض الالتزام ونزع منهم حق التصرف في وقفها

ولما صدرت لائحة الاطيان المعروفة بلائحة سعيد باشا في ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٤ جاءها في نص المادة ٢٥ من جهة أطيان الرزق ما يأتي وهو

(بما أن الاطيان التي تسمى رزقة هي اقطاعات وارصادات من الاطيان الخراجية ويصير دفع خراجها ومن حيث ان الحكومة ضربت عليها الخراج ورتبت عوض ذلك لأربابها فائضا في الرزناجة وصاروا يستولون الفائض من مدة مديدة فهذا صار من الاطيان المذكورة خراجية ولا يعتبر فيها الوقف بل تكون أطيانا خراجية مبرية كسائر الاطيان الخراجية كما هو من مقتضيات أصول الشريعة والجهة الموقوفة عليها الرزقة لم يكن لها الا الفائض الذي رتبته الحكومة ولم يبق لها حق في الارض شرعا وكل من كان تحت يده شيء من أطيان الاراضي المذكورة سواء كان من جهة الوقف أو خلافه ويدفع عليها الخراج لجانب الميرى فنقيده لآثر منفعة كسائر الاراضي الخراجية باعتبار المدة المحددة في البند الخامس وأما الاطيان التي تسمى أبعاديات وكانت من دون خراج وأعطيت رزقة انعاما بلا مال الى من أعطيت لهم وصارت بيد أربابها وأصلحوها وزرعوها حسب الاوامر والتقاسيط الديوانية فليست من هذا القليل بل هي مملوكة لأربابها يتصرفون فيها بالبيع والشراء والوقف والهبة وغير ذلك من التصرفات الشرعية السائغة للسلاك في أملاكهم ويجرى في حقها كما ذكر في تعليق أربابها)

الفصل السابع

اعطاء البلاد بصفة عهد للتعهدين وإبطال ذلك في سنة ١٢٨٤ (سنة ١٨٦٦)

وفي ١٩ محرم سنة ١٢٥٦ (سنة ١٨٤٠) صدر أمر عال بالترخيص باعطاء

القرى الى من يتعهد من الاعيان وكبار المأورين بحماية الاموال فأعطى معظم البلاد باسم عهد الى المتعهدين وألقى على مسئوليتهم وضمناتهم وفاء ما قد تأخروا يستحق من الاموال على البلاد التي تعهدوا بها وكانت هذه العهد شبيهة على نوع ما بالالتزامات القديمة وفي سنة ١٨٥٠ أيام ولاية المغفور له عباس باشا الاول صدر أمر عال باسترجاع البلاد من المتعهدين ولكنه بيع ذلك فقد أنعم على بعض المتعهدين بما كان في أيديهم من العهد وجعلها لهم رزقة بلا مال يملكون منفعتها ورقبتها ملكا مطلقا وسمح لآخرين من المتعهدين بأن يتمتعوا لمدى حياتهم بمنفعة العهد التي كانت في أيديهم وفي أيام المغفور له اسمعيل باشا أعطيت عهد أخرى وأخير صدر قرار من مجلس شورى النواب في ١٦ شعبان سنة ١٢٨٣ بفتح عهد البلاد من ابتداء سنة ١٢٨٤ لمساواة الاهالى ببعضهم

الفصل الثامن

في مسموح المساطب والغائث في سنة ١٨٥٨

لمبارأى المغفور له محمد علي باشا احصاء أطيان البلاد ونفذ رأيه فعلا في سنة ١٨١٣ (سنة ١٢٢٨) وزع أطيان البلاد على الفلاحين القادرين على الاستعمار والفلاحة وبأمره أعطى لكل منهم ثلاثة أو أربعة أفدنة أو على الأكثر خمسة وأعطى مشايخ كل بلد قسم من الارض يستثمرونه وينتفعون بغلاته ومجاثها وهو ما كان قد عرف باسم مسموح المساطب أو مسموح المشايخ كان مقدار في الغالب أربعة أفدنة عن كل مائة فدان من مجموع زمام البلد هذا اعدا ما رتب له بعضهم ليصرف لهم نقدية وذلك كله في مقابل أتعابهم في خدمة الحكومة وما كانوا ينفقونه على ضيافة من يأتيهم من العمال ووفود الجباية ولكن ساءت تصرفاتهم واستبدادوا في تسخير الفلاحين في خدمة وزراعة أراضي المجموع فاستاء من سماع ذلك المغفور له سعيد باشا وألحد أمره في ٢٤ محرم سنة ١٢٧٤ (سنة ١٨٥٨) بإبطال ذلك المسموح وضم تلك الاراضي على أسمائه زارعها من الفلاحين بأعلى ضريبة في كل بلد وتم ذلك فعلا

الفصل التاسع

في اعطاء زيادات المساحة الجزئية والاخراس والفساد مجاثا على عهد المرحوم سعيد باشا في ٨ شوال سنة ١٢٧٢ صدر أمر عال بأن أطيان الميرى المنزقة من مقادير جزئية

في أراضي الحياض تضاف الى حساب اسماء اصحاب الاراضى ويربط المال عليها بصفة
ضريبة الحوض

وقد تضمن الامر العالى الف الف الذي كثر أن الاطيان الاخراس والفساد غير المعمورة
تعطي لمن يتعهد باصلاحها على شرط إعفائها ثلاث سنوات من المال كاملا وثلاث سنوات
أخرى بنصف ضريبة الحياض التابعة لزمامها وألحياض التي تكون أطيانها متماثلة
بها وبعد هاتر بظريبة كاملة

الفصل العاشر

في الاطيان التي أعطيت للعربان وما أعقب ذلك من المعاملات

مما ذكره المرحوم محمد علي باشا من وسائل توسيع نطاق العمران انما سبب بكثيعة من
الاطيان على قبائل عربان البادية المنتشرين في أطراف البلاد ومتابعة أو امره في سنة
١٨٣٧ و ٢٩ ذى القعدة سنة ١٢٦٤ بالزمام بأن يشتغلوا بأنفسهم في فلاحها
واصلاحها وتحريجه عليهم أن يشاركوا أحد من الفلاحين وذلك ليلهم بالزراعة
عن ارتكاب الجرائم المحتملة بالأمن العام ويؤهلهم للترقي في المدينة وتوسيع موارد الارزاق
ومصدرا آخر من المرحوم عباس باشا في ١٣ ذى القعدة سنة ١٢٦٧ تأييدا لتلك
الاولى وللنواهي ويظهر من فحوى أمر عال تاريخه ٨ جمادى الاولى سنة ١٢٥٥ أنهم
كانوا يدفعون نصف ضريبة على تلك الاطيان على أن لا يكون لهم حق التصرف في ملك
الارض

أما للعربان فلم يقدروا تلك النعمة قدرها وخالفوا الاوامر وتغلبوا على ضعفه الفلاحين
بالقرى وكانوا يأخذون ما يجههم من الارض الجيدة فيكون للاهالي الاراضى العاطلة ولا
يدفعون شيئا من الضرائب ويطلقون مواشيهم وأغنامهم في زراعة الاهالي تزعها وتوطوا
في التعرض لحماية المجرمين من الفلاحين والذود عن المعاطلين في سداد المال فتبنت
الحكومة الى ذلك واستقرت ما كانوا قد أخذوه في بعض الجهات ولما عادوا للتظاهر
بالخضوع للحكومة أصدر أمران عليان أحدهما في ٨ جمادى الثانية سنة ١٢٤٩
والثاني في ٢٣ صفر سنة ١٢٥٧ بأن الاراضى التي تعطى لهم تكون في حوزة الجبال
ببلاد التي يفضل بها من الاطيان زائد عن حاجة الاهالي من الاراضى المعمورة

أو المستعبدات وأن لا يرخص لهم بنقل شئ من غلات زراعتهم الا بعد أن يسددوا كل الاموال المطلوبة منهم ولكن عادوا الى ارتكاب ما كانوا قد ألفوه من التمرد والعصيان والتمادي في الغزو والسلب والقتل والنهب في داخلية البلاد فاقتل الأمن اختلالا متناهيا واضطر المغفور له سعيد باشا الى البطش بهم في سنة ١٢٧٢ (سنة ١٨٥٦) فأعمل في قتل الكثير منهم بحمد السيف ومقدن وفات نيران المدافع والبنادق والشنق والخنق والحازوق والتجأ من نجابهم فرارا الى الصحراء الغربية المعروفة بالجبل الاخضر وصودرت أملاكهم وعقاراتهم وأطيانهم وأمتعتهم للحكومة وبعد فترة من الزمن عاد من بقي منهم حيا الى مصر وطلب كبارهم العفو من قبل الحكومة فعفي عنهم وتألفت جمعية من نواب منهم ومندوبين من الحكومة ووضعت لائحة لطريقة المعاملة معهم وصدر عليها أمر عال لمفتش أقاليم الوجه البحري في ٢٨ جادى الاولى سنة ١٢٨٠ (١٠ نوفمبر سنة ١٨٦٣) وبعدها صدر أمر عال آخر لمفتش عموم الاقاليم في ١٧ ربيع آخر سنة ١٢٨٣ (٢٩ أغسطس سنة ١٨٦٦) غرة ٢٩ باحصائهم ومعرفة مشايخ الفرق وعمد القبائل والداخل من الافراد في شياخة كل شيخ وكل عمدة وتحرير دفاتر رسمية بذلك وتعيين مأمور عال من قبل الحكومة ليعين لكل جماعة الجهة التي يقيمون فيها ويلاحظ تصرفاتهم وأن يعطى من أطيان الحكومة فدانان لكل نفر لا يزيد عدد نفوس عائلته عن خمسة وباعتبار فدانين لكل خمسة أنفس اذا وجدت العائلة أزيد من خمسة ولكل من مشايخ الفرق بحسب فدان عن كل نفرين من جماعة قبيلته على نسبة قلة أو كثرة عددها على أن لا يزيد ما يأخذه في أية حالة عن خمسين فدانا أما عمد القبائل فلا ينقص ما يعطى لكل منهم عن خمسين فدانا ولا يزيد عن مائة تبعا لقلة أو كثرة عدد أنصار القبيلة وبشرط أن لا تعطى تلك الاطيان الا لمن تجرد من موارد الرزق وأن لا يكون له حق التصرف في شئ منها واعفائهم ثلاث سنوات من المال وأن يربط المال عليهم من السنة الرابعة بمثل احدى الضرائب العشورية وأن يرد اليهم ما يكون باقيا في حيازة الحكومة من أطيانهم الا باعد والا واسبى السابق مصادرتها وفي ٦ الحجة سنة ١٢٨٣ صدر أمر عال لمفتش عموم الاقاليم باعطائهم ٢٥٠٠٠ فدان من أطيان العائلة الخديوية ببرارى الشرقية لتكونها مكنونة في منطقة واحدة وأن يعطى بدلها للعائلة الخديوية من أطيان الحكومة وفي ١٧ محرم سنة ١٢٨٤ (٢١ مايو سنة ١٨٦٧) صدر أمر عال بالترخيص باعطاء العسبان كبقية الاهالى أطيانا من أراضي البرارى الصادر عنها قرار مجلس شورى النواب في ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٣ (سنة ١٨٦٧) لاصلاحها واستعمارها

وفي ٧ صفر سنة ١٢٨٨ صدر أمر نظارة المالية لمفتشى الاقاليم غرة ٤٥٦ بأن الخمسة والعشرين ألف فدان المصر ح باعطائهم العربان في مديرية الشرقية مما كان ملكا للعائلة الخديوية هذه تربط بالمشور بحسب الامر العالى السابق صدوره وأن لا تعطى لهم ماستندات ملكية لانهم عطلة لانفاق بزراعتهم فقط
وفي ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٨ صدر قرار مجلس النظار من جهة بعض عربان العبادة الذين علم الحكومة انضمامهم للعصاة السودانيين فرأت الحكومة مصادرة أملاكهم واعطاءها للمهاجرين الوافدين من السودان

الفصل الحادى عشر

معاملة أطيان الخيران

في أول رمضان سنة ١٢٨٥ صدر منشور من مفتش أقاليم الوجه القبلى الى مديريات الوجه القبلى من جهة الخيران التى توجد في بعض الجهات وضح به أن تفتيش عموم الهندسة قرر عدم وجود مانع للترخيص لمن يشاء بسد ما يرسده من الخيران بنفقات من طرفه بغير واسطة الحكومة وبناء على ذلك تصرح باجابة الطلبات التى تعرض عن ذلك وأن الذى يصلح من تلك الأطيان يضاف لملك الشخص الذى عمل السد على نفقته ويربط عليه بالمال من ابتداء زراعته وأن براعى تفضيل أهالى البلاد في ذلك بطريق الاولوية

وفي ٢١ سبتمبر سنة ١٨٩١ صدر منشور من ادارة أملاك الميرى بالمالية بلزوم فرض كافة الطلبات المقدمة من الافراد عن شئ من الاخوار وملاحظة عدم التسليم في شئ منها بالكلية وذلك لسبب حصول الاتفاق بين نظارتي المالية والاشغال العمومية على أن سد تلك الاخوار يكون بعرفة الحكومة والذي يصلح منها يجرى العمل فيه بجرى أطيان الحكومة

الفصل الثانى عشر

اعفاء أهالى العريش والقصير من الضرائب على اختلاف أنواعها

في ٢٥ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ (١٥ مايو سنة ١٨٨٢) صدر أمر نظارة المالية

لمحافظة العريش نمرة ١٤ (أموال مقررة) بالتصديق على الاستمرار على اعفاء جهة العريش من ضرائب الاطيان والتخيل بالكلية تأييدا لأمر المالية السابق صدوره في ١٣ ربيع الاول سنة ١٢٨٥ نمرة ١٤٢ والأمر العالي الصادر للداخلية في ١٩ جادى الثانية سنة ١٢٩٣ نمرة ١٠٢ وذلك لكون أهالى تلك الجهة من عرب البادية الذين لم يعودوا الالتزام بتلك هذه الضرائب عذاما هم عليه من الفقر وما هي عليه الاطيان من الضعف

وقد ذكر بالأمر المشار اليه أن الأمر العالي الصادر في ١٩ جادى الثانية سنة ١٢٩٣ المار ذكره قد تضمن اعفاء أهالى القصير من الضرائب كأهالى العريش على السواء على أن اعفاء أهالى العريش من الضرائب لم يتناول أهالى قاطية وقطية التابعة لها الذين يؤدون للحكومة عشور ونخيلهم

الفصل الثالث عشر

في اطيان البرلس

ومن الجهات القاصية التابعة للقطر المصرى جهة البرلس كانت معطاة التزاما للرحوم حسين بك طوبوزاده الشهير بلقب (دبوس اوغلى) وبأمر عال في ١٣ رمضان سنة ١٢٧١ أعطيت لعائلته عند وفاته وحل محله في التزامها أكثر أنجاله المرحوم محمود جدى باشا الذى كان أخيرا وكيلًا لنظارة الداخلية وهذا تنازل عنها الحكومة فأجيب التماسه وأعيدت البلاد المذكورة للحكومة ورث به وبقية أفراد العائلة مرتب نقدى سنويا بالرزناجة بمقتضى أمر عال في ٤ صفر سنة ١٢٨٥ وربطت الاطيان بصفة ايجار بقيمة الضريبة الخراجية بقيمة $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{10}$ عن كل فدان على أسما من زراعتها ونظر الان زراعتها على ماء المطر وأكثر ما يزرع هناك هو من صنف الشعير والبطيخ فقد كانت تعمل مساحة سنوية تزيد وتنقص بمقادير الزراعة بها في كل سنة عن الأخرى وكانت الاموال تضاف على نوع الضريبة الخراجية واستمرت الحال كذلك لا تتحسن سنة ١٨٨٠ أما من ابتداء سنة ١٨٨١ فأمر المالية الصادر لديرية الغربية في ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٠ نمرة ٣٦٩ تصرح برفعها بالكلية من نوع المال وربط الأيجار بمقتضى المساحة السنوية بقيمة $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{10}$ على كل فدان مما يوجد من زراعت من صنف الشعير وبقية بقيمة

الضريبة الاصلية أى $\frac{1}{3}$ $\frac{2}{3}$ على كل فدان مما يوجد من زرع اذراعة صيفية غير أنه قد استمر هناك في نوع الضريبة الخراجية ٩٠ فدانا وكسور قبل انهما من زرع أشجارا وأخيرا رفعت هذه أيضا من نوع الاطيان الخراجية وضمت الى بقية الاطيان وعوملت بمثل معاملتها من ابتداء سنة ١٨٩٧ بمقتضى أمر من المالية لمديرية الغربية في ٦ ديسمبر سنة ١٨٩٦ مرة ١٢٤٩

وتنقسم جهة البرلس الى قسمين أحدهما يسمى شرق البرلس وفيه من الاطيان أربعون ألف فدان كلها للحكومة وكان قد بيع منها ١٠٠٧٢ فدان بأسعار الفدان عشرين قرشا الى الكونت مارك دوتيليه والمسيو أوجين كلوزيت الفرنسيين بعقد مسجل بمحكمة اسكندرية المختلطة في ٣٠ يونيو سنة ١٨٧٩ مرة ١٥٨١ لأجل اصلاحها واستثمارها وأمهلتها الحكومة في وضع الضريبة عليها مدة من الزمن وأخيرا وضعت عليها ضريبة خفيفة جدا ومع ذلك فقد أهمل اصلاحيها وتوقفوا في سداد المال عنها فحجزت الحكومة عليها وعرضتها للبيع بمقتضى أحكام الامر العالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ ورسا مزادها على الحكومة بمجلسه ٢ نوفمبر سنة ١٨٩٥ وهكذا نزع ملكيتها منها مواعدا للحكومة كما كانت

وفي سنة ١٨٩٦ انتدبت لجنة للذهاب الى هناك لتقدير قيمة أساسية مناسبة لايجار كل فدان من الاطيان التي يزرعها أهالى البرلس من اطيان الحكومة وذلك لانها لا توضع في المزاد كغيرها من الاطيان بل يزرع الاهالى ما تغمره مياه المطر وينتقلون في زراعتهم سنويا تبعال منازل المطر وقد ردت هذه اللجنة في شرق البرلس ثمانين قرشاً لما يزرع زراعة صيفية ونصفها أربعين قرشاً لما يزرع زراعة شتوية وفي غرب البرلس ٧٥ قرشاً لما يزرع زراعة صيفية و ٣٥ قرشاً لما يزرع زراعة شتوية على أن يتجدد هذا التقدير مرة في كل خمس سنوات وفي شهر مارس من كل سنة تذهب الى هناك لجنة لمساحة الزراعة على أسماء زارعها وتعيين مقدار الصنف ومقدار الشتوى وبناء على ذلك تحصل الايجارات على حسب التقدير الذى مر ذكره

الفصل الرابع عشر

في أطيان السويس

وفي جهة السويس لم يكن للاهالى شئ من الاطيان فطلبوا من الحكومة اعطاءهم ما يمكن اصلاحه من اطيانها الكائنة هناك لاستثمارها واستثمارها رغبة في ترقية حالة تفر السويس وبناء على ذلك انتدبت الحكومة المرحوم نقولا بلحجار والمرحوم حسن أفندى موسى من مفتشى الداخلية وباشمهندس مديرية الشرقية وخسنة من عمد تلك المديرية وأحد معاونيها وهناك بالاتحاد مع محافظ السويس قيسن الاطيان التي طلبها الاهالى فوجدت بمقدار ٦٨٨ فدانا وعد ذلك ٢٠٣ أفدنة قابلة للاصلاح أيضا وقرر والتك الاطيان ضريبة خراجية قيمتها ٨٠ قرشا تربط من ابتداء سنة ١٨٨١ على الاطيان المتزرعة ومن ابتداء سنة ١٨٨٢ على الاطيان القرية الاصلاح ومن ابتداء سنة ١٨٨٣ على الاطيان التي يحتاج اصلاحها لمشاق كبيرة ووقت أطول هذا عدا ٣٩٤ فدانا منطقة مستقلة تعرف بحوض الجسر بعضها أجود من بقية الاطيان تقرر ربطها على ثلاث درجات منها ١٨٦ فدانا صالحة تربط من ابتداء سنة ١٨٨٢ بغية الفدان ٩٠ قرشا و ١٠٣ أفدنة غير صالحة تربط بغية ٧٠ قرشا الفدان والباقي ١٠٥ أفدنة تربط بغية الفدان ٦٠ قرشا وفي ١٥ يونيو سنة ١٨٨١ قرر مجلس النظار اعطاء تلك الاطيان وربط الضرائب عليها بالموافقة لما قرره اللجنة وكتب من مجلس النظار المالية في ٢٦ رجب سنة ١٢٩٨ غرة ١٢٨ باعتماد وتنفيذ ذلك وفي ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٣ قرر مجلس النظار تعليق الاطيان لمن تحدت اليه -م واعطاهم حجج شرعية بها يشترط فيها قبولهم اعطاء ما عساه أن يلزم منها الاستحكامات العسكرية بغير مقابل

الفصل الخامس عشر

في واحة سيوه

التابعة لمديرية البحيرة

ومن ملحقات الحكومة المصرية واحة تعرف باسم سيوه تابعة لمديرية البحيرة وتتبعها قرية صغيرة تعرف بناحية أم الصغير ومعظم أراضيها كلها قائم عليها نخيل وأشجار زيتون

وأهلها كلهم من العربان والسيد محمد المهدي السنوسي صاحب الطريقة السنوسية نفوذ كبير في تلك الواحة وهو يملك بها كثيرا من الاشجار والخيول وكانت قيمة خراجها للحكومة على عهد الخديو اسماعيل باشا ألفي جنيه مصري على ناحية سيوة وثلاثين جنيها على ناحية أم الصغير ولا يعلم الآن أساس تقدير هذه القيمة وكل ما يمكن الوصول الى معرفته من أمر هذه الواحة هو أن قانون ادارة شؤونها وضع لأول مرة بعرفة المجلس الخصوصي في ٢٢ ذى القعدة سنة ١٢٨٧ نمرة ٦٩ وتصدق عليه بأمر عال للداخلية في ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٨٧ نمرة ٦٤ وبعد ذلك صدر أمر عال في ١٠ صفر سنة ١٢٩٠ نمرة ١٥٤ باعفاء الشيخ السيد محمد المهدي السنوسي من الاموال التي عليه هناك التي قدرت حينئذ بقيمة ٤٠٣٥ قرشا ولما أدخلت المالية جهة سيوة في جملة الاقاليم التي كان أضيق على أموالها سدس المربوط السنوي عجزت تلك الجهة عن القيام بسدادها فنظرت المسئلة بالمجلس الخصوصي وصدر منه قرار في ٢٢ رجب سنة ١٢٩١ نمرة ١٠٨ باعفاؤها من تلك الزيادة وتصدق على ذلك بأمر عال للداخلية في ٣ شعبان سنة ١٢٩١ نمرة ١

ويظهر أن الحكومة بعد ذلك أحصت الخيول والاشجار هناك فبلغ في سيوة عدد ٨٧٥٠٧ قدرت على كل منها تسعين فضة بمبلغ ١٩٦٨٩١ قرشاً أي مبلغ ١٩٦٨٩١ جنيه وفي ناحية أم الصغير قدرت على كل منها ثلاثة وأربعين فضة بمبلغ ٢٩٤٩ قرشاً أي مبلغ ٢٩٤٩ جنيه جملة ذلك مبلغ ١٩٩٨٤٠٠ جنيه وكانت هذه الاموال تدفع عند المقدرة ويتوقفون في دفعها عند العجز فلذلك نظرا لبعدها هذه البلاد وصعوبة المواصلات بينها وبين بلاد القطر واختلاف أخلاق وعوائد أهلها اختلافا كبيرا انتدبت الحكومة أخيراً حضرة مصطفى ماهر بك (الآن باشا) حين كان وكيلا بديرية البحيرة فذهب الى تلك الجهة وتفاوض مع أكابرها ووضع لها قانونا صدقت المالية على اعتماده فيما يختص بتقدير وتحصيل المال وصدر أمرها بذلك لديرية البحيرة في ٢٠ ابريل سنة ١٨٩٧ نمرة ٥٩٨ وهو يتضمن ما سيأتي

أولا - ان قيمة المال السنوي تخفض الى ١٧٥٠ جنيها بدلا من ١٩٩٨ جنيها والفسوق وهو ٢٤٨ جنيها يختص منه أهالي سيوة بقيمة ٢٠٨ وأهالي أم الصغير بقيمة ١٠ جنيهات والشيخ السيد السنوسي بقيمة ٢٠ جنيها والشيخ ظافر بقيمة ١٠ جنيهات

ثانيا - تحصل هذه الاموال على الترتيب الآتى وهو الثمن أى مبلغ ٧٥٠ جنيه فى موسم البلج الفريجي من ١٥ سبتمبر لآخر أكتوبر وستة أثمان أى مبلغ ١٣١٢ جنيه فى موسم البلج الصعدي والودى من ١٥ ديسمبر لآخر يناير والثمن الثامن أى مبلغ ٢١٨ جنيه فى موسم الزيتون من ١٥ فبراير لآخر مارس

ثالثا - هذه الاموال توزع على عائلات سيوة الاثنى عشرة وهى المجموعات والشراطة والجواسيس والمجادات والعوينات والعوران والمخالف والعساكرة وأولاد موسى والسراخنة والسحائم وعزمى وعلى عائلات أم الصغير كل منها بحسب ما عندها من الخيل والاشجار ما عدا النخل المعروف بالودى فإنه يعنى من المال

رابعا - يقدم شيخ كل عائلة للمأمور سيوة كشفا بعدد ما يملكه كل من أفراد عائلته من الخيل والاشجار ليحجر قيدها على اسم ذلك الشيخ وبضمانته وفى أول يوم من كل سنة هجرية يقدم كشفا آخر بما يكون قد طرأ من التغير

خامسا - فى ١٥ يوليو من كل سنة أى قبل موسم البلج الفريجي بشهرين يسلم مأمور سيوة الى شيخ كل عائلة كشفا بمقررات المطلوب من عائلته مقسما على الثلاثة الاقساط المقررة وكلما سدد قسطا يؤثره على الكشف من صراف خزينة مأمور به سيوة بما يدل على سداده سادسا - كل مبلغ يحصله أحد المشايخ لى يسدده للخزينة يجب أن يقدم به كشفا بختمه مينا به أصناف النقدية و بعد توريد القيمة يقيد المبلغ بالحسابات خصما للمطلوب من ذلك الشيخ وهذا الكشف يقدم للدبيرة مع المستندات

سابعا - كل من يتأخر فى سداد ما عليه بحجر ويباع من ثمار أملاكه ومن نفس أملاكه اذا لزم الحال ما يكتفى لسداد المطلوب غير أن البيع يكون بأمر المأمور بالمرزاد العلنى وأجرة الحرام تكون على الممول المتأخر

ثامنا - كل شيخ هو ضامن للحكومة تحصيل كل ما على عائلته واذا أهمل يحاكم أمام مجلس تأديب المشايخ وبمساعدة باقى المشايخ تعمل ضده شخصيا اجراآت الحجز والبيع من محصولاته وأملاكه لوفاء مال الحكومة

تاسعا - كل شيخ يجترئ على تحصيل شئ زيا دة عن المطلوب أو يحصل شيئا ولا يسدده للخزينة أو يحرص أحدا من عائلته على التوقف أو التأخر فى سداد أموال الحكومة بحال على مجلس تأديب المشايخ لحاكمته وعزله وتتخذ ضده شخصيا اجراآت الحجز والبيع من محصولاته وأملاكه لوفاء أموال الحكومة

عاشرا - كل شيخ يستعفى أو يعزل أو يموت يحتم عليه في الحالتين الاولى والثانية وعلى ورثته في الحالة الثالثة اثبات خلق طرفه بواسطة عمل حسابه وتسديد ما ينظر طرفه وتسليم أوراقه الى الخلف بمحضر يوقع عليه من الطرفين ويسلم للمورسيه

حادى عشر - أموال الحكومة ممتازة ومقدمة على غيرها فى التحصيل الاختيارى أو الاجبارى يجب سد ادمال الحكومة قبل ديون التجار وغيرهم

ثانى عشر - مشايخ العائلات مكلفون أو لا بتعيين الخفر اللازم لحراسة محل خزانة الحكومة وموافقة النقدية المرسلة للديرية بدمهور بذهب شيخين منهما أو نائبين عنهما مع العمال المنوطون بتوصيلها ولهم فى مقابل ذلك أجرة جلين ذهابا وإيابا

ثالث عشر - يسمح كل من أعضاء مجلس سيوه بقيمة جنهين سنويا من الأموال المطلوبة منه ويسامح كل من مشايخ سيوه وأم الصغير بقيمة اثنين فى المائة من الأموال المطلوبة منه وإذا جمع أحدهم بين الوظيفتين أى شيخ وعضو بالمجلس فيسامح فى احدى القيمتين التى تكون أكثر رجحانا

هذا هو مضمون قانون أموال سيوه المتفق عليه بين مندوب الحكومة وأعيان تلك الجهة فى يوم ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٣١٤ (٢٨ أكتوبر سنة ١٨٩٦) وهو المعمول به الى الآن

الفصل السادس عشر

فى الواحات البحرية التابعة لمديرية المنيا

ومن أعمال الحكومة الواحات البحرية المعروفة بواحات القرافرة وهى واقعة على نهاية درب من دروب الجبل يعرف بدرب عصص يتعدى عند ناحية القايات تجاه ناحية مغاغة غرب البحر البوسنى فى مسيرة خمسة أيام بسير الابل وفى نهاية ذلك الدرب ناحية البايطى مقر عمال الحكومة هناك ويلها القصر متجاورين وبعدهما ناحية منديشة فناحية الزبو متجاورين أيضا وعلى مسافة أربعة أيام بسير الابل من ناحية البايطى موقع ناحية القرافرة وكانت هذه البلاد تابعة أصلا لمديرية الفيوم ولكنها ألحقت بمديرية المنيا من سنة ١٨٩٥ وتروى أراضي الواحات المذكورة بمياه الابار وهى آبار ارتوازية قديمة العهد جدا ولا يزرع فيها الا بعض الأرز والقمح والشعير أما الأشجار ففيها شئ كثير من النخيل وثمره من أجود

أصناف البلح وكذلك أشجار الزيتون والشمس ومسطح ما فيها من الأرض العامرة بالزراعة والغرس ٩٦٠ فداناً بحسب المساحة التي عمت سنة ١٨٨٨ ونتج من حساب كمية الأموال السنوية هناك أن ضريبة الفدان كانت على متوسط ستين قرشاً وكانت تعمل في كل سنة مساحة سنوية لاحصاء الزراعة وتحصيل المال بمقتضاها ولكن المالية رأت اجراء هامر في كل ثلاث سنوات وصدر بذلك أمرها المديرية الفيوم في ٣٠ يناير سنة ١٨٩٠ غرة ٢١ أموال مقررة وبعد ذلك تصرح من المالية لمديرية الفيوم في ٢٦ ابريل سنة ١٨٩٣ غرة ١٩٣ أموال مقررة بأن تعفى من المال أرض البساتين القائم عليها النخل والزيتون وفي سنة ١٨٩٥ انتدب مهندس يسمى ابراهيم أفندي عوف لمساحة أرض الزراعة واحصاء العيون والأشجار والتخيل فقام باجراء ذلك وكانت نتيجته كما سيأتي

	مقدار أرض الزراعة			أشجار النخل			عدد العيون		
	سهم	ط	فدان	الجملة	كبير	صغير	الجملة	العيون	العيون
ناحية منديشة	٨	١٤	٢٠٨	٢٣٨١٩	٢٢٤٧٦	١٣٤٣	٣٧٣	٢٨٥	٧٠
« الزبو »	٠	٤	٨٥	٢١٠٤٨	١٧٦٠٦	٣٤٤٢	٣٠٥	٢١١	٤٧
« القصر »	١٦	٢٠	١١٨	٢٨٣٢٢	٢٥٠٤١	٣٢٨١	١٤٦٠	١٧٨٢	٣٨
« الباويطى »	٤	٥	١٦٧	٢٨٥٤٤	٢٣٩٤٤	٤٦٠٠	٢٤٨٥	٢٩٥٣	١٤
« القرافره »	١٦	٠	٩٥	٤٨٤٩	٣٥٠٦	١٣٤٣	٦٧٨	٢٥١	١٩
الجملة	٢٠	٢٠	٦٧٤	١٠٦٥٨٢	٩٢٥٧٣	١٤٠٠٩	٥٣٠١	٥٤٨٢	١٨٨

الفصل السابع عشر

في الواحات الداخلة والخارجة التابعة لمديرية أسبوط

وتوجد واحات أخرى تابعة من قديم الزمان لمديرية أسبوط وهي قسمان أحدهما يسمى الواحات الداخلة ومركز عمال الحكومة فيها بناحية موط ويتبعها إحدى عشرة بلدة وهي القصر وبدخلو والموشية والجديدة والقلبون وزلة الراشدة والهنداو والمعصرة واسمنت وبلاط وزلة اتنيدة هذا عدد سبع عشرة عزبة متفرقة بالبلاد والثاني الواحات الخارجة ومركز عمال الحكومة فيها بناحية باريس ويتبعها ثلاث بلاد وهي الخارجة وبولاق وجناح هذا عدد إحدى عشرة عزبة متفرقة في البلاد والوصول إلى كلهما هو من درب في الجبل الغربي يتبدى عند ناحية بني عدى التابعة لمركز منفلوط بمديرية أسبوط متجها إلى الجنوب على مسافة ثلاثة أيام بسير الأبل إلى باريس مركز الواحات الخارجة ومنها على مسافة خمسة أو ستة أيام إلى ناحية موط مركز الواحات الداخلة وهي بلاد أوسع زراعة وتجارة وأكثر سكانا وأرق حضارة من الواحات البحرية وهناك يزرع القمح والشعير وعندهم شئ كثير من أجود أصناف النخل والزيتون والشمس والبرتقال والليمون وأراضيها كلها تروى من مياه الآبار الارتوازية وهي آبار بعضها قديمة العهد وبعضها يحفرونها بواسطة عمال مخصوصين والآلات مخصوصة بمهجرة بمعرفة الحكومة وهذه الآبار على أعماق بعيدة جدا بلغت في بعضها ستمائة قدم يشتهلون في حفر الواحدة منها من أربعة أشهر إلى ستة وعشرين شهرا وتبلغ نفقات البئر الواحدة على الأقل سبعين جنيها وعلى الأكثر ثلاثمائة جنيها

وفي كل من الواحات الداخلة والخارجة مأمور وكاتب من قبل الحكومة وصياري فلباية الأموال ولهما كلتيهما مأمور واحد ميكانيكي لحفر الآبار وفي عهده الآلات والعدد ومعه ضناع متمرنون على العمل وماهيات عمال حفر الآبار توزع على أصحاب الآبار التي يكونون مشغولين بها فكل من يريد حفر بئر يقدم طلبا بالكاتب إلى المأمور الإداري فيسجله في السجل الخاص بنمرة متسلسلة وهو يستحب معه مأمور حفر الآبار وأربعة عمال إلى الموضع المشروع للحفرة وإذا ثبت أولا أن البقعة هي في حدود ملك الطالين وثانيا أنه لا يتوقع من إجراء الحفر فيها حدوث شئ من الضرر بتابع الآبار الأعلى منها موقعا أو القرية منها يعمل محضر بذلك ويرسل بتصریح من مأمور الإدارة للمأمور الحفر فيسجله ويحفظه

عنده حتى يجي عدوره في العمل وحينئذ تنقل الالة وبقيّة العدد الى موقع الارض ويشرع في الحفر الى أن يتم وينبع الماء فوق سطح الارض

وأساس ربط الضريبة هناك ليس على قاعدة مساحة الارض كبقية جهات القطر بل على قاعدة مقياس ارتفاع ماء النبع عن سطح الارض فانهم يضعون أداة خشبية في عرض القناة المستمدة الماء من فوهة البئر على مسافة معلومة وهذه الاداة عبارة عن لوح مشقوق عاليه بحيث يمثل مستطيلا ناقصا ضلعه الاعلى هكذا ـــــ فيجري الماء بين الخشب وهناك يقاس ارتفاع الماء بمقياس عندهم يسمى طابة مقسم الى ثمانية خطوط بمقدار ثمانية سنتيمترات وذلك بأن يطوا هذه الخطوط بالطين ويوقفوا الطابة عامودية في وسط المقياس فالخطوط التي يعمو الماء طلاءها تعتبر هي مقياس ارتفاع الماء فان بلغت ٤ مثلا وكان فارغ طول المقياس ٢٠ سنتيمترا وجب اعتبارها ٨٠ سنتيمترا مرة كل ٢٤ منها بمقدار قيراط فتكون ثلاثة قراراتيط وثلاث قيراط فيعمل محضر بذلك وعليه يعتمد في ربط الضريبة على البئر بأسماء أربابها واحدا كان أو أكثر ولغاية سنة ١٨٩٣ كانت الضريبة المقررة على القيراط الواحد ١٥٦ قرشاً في الواحات الداخلة و ١٥٤ قرشاً في الواحات الخارجة ويقال ان هذه الطريقة قديمة العهد تقررت بأمر من المرحوم ابراهيم باشا بن المرحوم محمد علي باشا حين كان متصرفا على أفالم أسسيوط وجرجا في سنة ١٢٢٩ ومن ابتداء سنة ١٨٩٤ تخففت تلك الضريبة في الجهتين الى ٥٠ قرشا بمقتضى أمر عال في ٢٩ ابريل سنة ١٨٩٤

وفي تقرير للاحدمهرة الجيولوجيين الذي بحث أحوال الواحات قال ان متوسط معدل القيراط الواحد في جريان مياه الآبار حسب ما دل عليه الاختبار في أربع منها يساوي على الأقل ١٤٨ وعلى الأكثر ٣٦٠ لتر في الدقيقة وبناء على ذلك فالقيراط الواحد يكفي لري فدان واحد على حساب أقل جريان وفدانين على حساب أسرع جريان

أما الامطار هناك فتادرة لانها لم تصل غير مرة واحدة في مدة عشرين سنين وتقسم ماء العين بين أصحابها العددين على مدة أقصاها خمسة عشر يوما بالساعات والدقائق على نسبة حصصهم المتفاوتة ولهم اصطلاحات في تقسيمها ففي الواحات الداخلة يكفي عن مدة اثنتي عشرة ساعة باسم أميلة وتقسم الأميلة الى خمسين قسما صغيرا واحدا يسمى قدما وفي الواحات الخارجة يكفي عن مدة الأربع والعشرين ساعة باسم وجبة وعن مدة ست ساعات باسم ربع وتقاس هذه المدد بالضبط على اتجاه ظل الشمس نهارا ومواقع

النجوم ليلا وهذا القياس يستدعى معرفة فلكية ليست باليسيرة بتناقضها ولا شئ الخلف عن السلف بالتلقين ويقال انهم في الواحات الخارجة يستعملون الساعات الرملية لهذا القياس

ولهم في توزيع المياه لرى زراعة الرز طريقة أخرى هي أن يضعوا حجازا خشبيا في عرض القناة الكبرى المستمدة الماء من النبع وفي هذا الحجاز فوهات بعدد المالكين سعة كل منها على نسبة حصته في العين وتنصب المياه من الفوهات في أقنية فرعية واحدة منها خلف كل فوهة

وكأن الآبار لها طرق ملكية خاصة فكذلك للأراضي طريقة ملكية خاصة بها ولكنها على قواعد معقدة وان كانت محكمة الضوابط وبها يعرف الأهالي حق المعرفة أسماء مالكي كل قطعة أرض حتى غير المزرعة أما الحكومة فليس لها أراض هناك ولكن لها بعض العيون

والجدولان الآتيان يتضمنان ما يختص ببلاد الواحات

الواحات الخارجة

أسماء النواحي	عدد التخييل	عدد قراريط المياه	عدد العيون	عدد السكان
الخارجة	٤٥١١٠	١٩٤	١٠٤	٤٥٣٩
باريس	٤٧٣٣	٥٤	٦٠	١٤١١
بلاق	٨٤٤٠	٣٧	٣١	٨٣٨
جناح	٣٢٧١	٢٠	٨	٤٣٢
الجملة	٦١٥٥٤	٣٠٥	٢٠٣	٧٢٢٠

جملة الضرائب ملية خفيه
١٦ ١٠٧٧

الواحات الداخلة

أسماء النواحي	عدد التخيل	عدد قراريط المياه	عدد العيون	عدد السكان
القصر	٣٧٣٤١	٢١٤	٩٠	٣٧٥٩
بدخلو	١٠٣٩٦	٦٢	٢٧	٥٨٣
الموشية	١٩٦٨٦	٣٩	٠٠	٩٢٧
الحديدة	٢٠٨٢٨	٤١	٠٠	٢٣٩٢
القلون	٢٦٣٧٨	١٥٤	٥٠	٢٧٠٤
نزلة الراشدة	٠٠	٠٠	٠٠	١١٩١
الهنداو	٤٣٩٦	٩٣	٤٩	٦٤٣
موط	٢٨٩٢	٨٨	٧١	١٣٤١
المعصره	٢٥٢٧	١١٦	٧٥	١٠٧٨
اسمنت	٢٤٦٣	٣٥	١١	١٠٣٧
بلاط	٢١٠٢	٢٠٥	١٦٣	٧٨٧
نزلة اتنيده	٠٠	٠٠	٠٠	٨٤٣
الجملة	١٢٩٠٠٩	١٠٤٧	٥٣٦	١٧٢٨٥

جملة الضرائب مليون حقه
٥٧٦ ٢٦٤١

ولم يذهب أحد من مديري أسبوط لزيارة تلك البقاع على تعاقب الزمن غير سعادة أحد
حشمت باشا فقد زارها في شهر مارس سنة ١٩٠١ ووضع عنها تقرير اقترح فيه على الحكومة
بعض وسائل اصلاحات لفائدة تلك البلاد ونفذت الحكومة بعضها

الفصل الثامن عشر

في ضرائب اطيان وادي حلفا

كانت الضرائب هناك مربوطة على السواقي والشواذيف بغير التفات الى مقدار الاطيان
التي تزويها كل ساقية أو كل شادوف وكان المقرر من الضريبة مائتي قرش سنويا على الساقية

وتسعين قرشا على الشادوف وفي سنة ١٢٧٦ (سنة ١٨٦٠) حصر الزمام ووزع عليه مجموع ضرائب السواقي والشواذيف على أن يضاف اليه بالتوزيع ضريبة كل ساقية وشادوف مما ينشأ بعد ذلك وفي سنة ١٢٨٢ (سنة ١٨٦٦) أبطلت هذه القاعدة وتقدرت على أطيان العلو ضرائب على الفدان حسبما قر عليه الرأي بنسبة أطيان كل جهة وتقدرت ضريبة ثلاثين قرشا على الفدان في أطيان الجروف بوجه عام وبعد ذلك عوملت أطيان تلك الجهة كغيرها من بقية أطيان القطر

الفصل التاسع عشر

في ضرائب أطيان مرسى مطروح

مرسى مطروح هي على ساحل البحر المتوسط في أقصى الحدود الغربية الشمالية للقطر المصري وقبل سنة ١٩٠٢ لم تكن تؤخذ ضرائب على شيء هناك من الاطيان ففي تلك السنة اقترح على المالية جناب مدير عموم خفر السواحل تخصيص ٣٠٠٠ فدان هناك كستعمرة للهاجرين الذي يؤتمن تلك البلاد والتعويض للعربان الذين كانوا قد أصلحوا شيئا من هذه الثلاثة آلاف الفدان من قبل لتكون جميعها تحت يد الحكومة غير محفوفة بشيء من نزاع العربان الذين قد استوطنوها أكثر من مائة سنة فصرحت المالية بذلك وبرتبط ضريبة قرشين سنويا بصفة مؤقتة على كل فدان واعداد سجل مخصوص لذلك بإدارة عموم خفر السواحل واعطاء أرواد للزارعين وتسديد المتحصلات للمالية على أن الضريبة المذكورة قابلة للزيادة عند ما ترى المالية ذلك هذا مضمون ما كتبه مدير خفر السواحل للمالية في ١٥ مارس سنة ١٩٠٢ وتصريح له في ٧ ابريل سنة ١٩٠٢ باعتماده وكتب بمضمونه لمديرية البحيرة في ١٠ يوليو سنة ١٩٠٢

الفصل العشرون

في التغييرات التي طرأت على الضرائب الخراجية لغاية سنة ١٨٨٠

التي أبطل فيها وضع الضريبة العشورية

تقدم القول أن الضريبة الخراجية كانت على كل فدان في زمن الملتزمين بقيمة أربعين فضة على الأقل وأربعمائة فضة على الأكثر

فلما تولى المغفور له محمد علي باشا وعملت بامر مساحه عمومية على اطيان القطر المنزرعه في سنة ١٢٢٨ (سنة ١٨١٣) تقدرت الضريبة أيضا على كل فدان بقيمة مشطين أو أربع قروش ونصف على الأقل في عموم القطر بقيمة عشرين مشطا أو خمسة وأربعين قرشا على الاكثر في بلاد الوجه البحري بقيمة اثنين وعشرين مشطا وتسعة وأربعين قرشا ونصف قرش في بلاد الوجه القبلي

ويظهر أنه بين سنة ١٢٢٨ وسنة ١٢٤٠ عملت تقديرات أخرى زيدت بها قيمة الضرائب وذلك بدليل أنه في سنة ١٢٣٦ صدر أمر عال للمدير الشرقية بتحصيل فرق الضرائب على أن أعلى في من الضرائب كانت بقيمة سبعة وعشرين مشطا أو ستين قرشا وثلاثين فضة

وفي سنة ١٢٤٠ (سنة ١٨٢٤) زيدت أعلى ضريبة الى سبعة وستين قرشا ونصف قرش على اطيان الرتبة الاولى

وبين سنة ١٢٤٠ وسنة ١٢٥٠ زيدت على الضرائب العقارية ضريبة أخرى كانت تعرف بضريبة الصناعة وقيمتها الآن مجهولة

وفي سنة ١٢٥٥ (سنة ١٨٣٩) زيدت الضريبة الخراجية بقيمة بارتين على كل قرش أو خمسة في المائة وذلك بدلا من ضريبة الصناعة المقدم ذكرها

وفي سنة ١٢٦١ (سنة ١٨٤٤) زيدت الضريبة الخراجية بقيمة الثمن أو $\frac{1}{4}$ في المائة من أصل مجموعها

وفي ١٩ ذى القعدة سنة ١٢٦٧ صدر أمر المرحوم عباس باشا الاول من جهة الاراضى ملك الحكومة غير المحصورة في الزمام بان تطرح في المزايا العلنى وتعطى لمن يقبل أن يدفع من الضريبة أكثر مما قبل به غيره من الراغبين فبلغت ضريبة الفدان الواحد في بعض الاطيان عشرة جنيهات مصرية

وفي ١٣ صفر سنة ١٢٦٩ (سنة ١٨٥٢) صدر أمر عال بان زيادة الضريبة التي كانت تقدرت في سنة ١٢٦١ بقيمة الثمن تزداد الى السدس وفي مقابل ذلك تجاوزت الحكومة عن كافة المتأخرات على اختلاف أنواعها وكان مجموع الزمام يومئذ ٣٥٢٥١٦٩ فدانا ومجموع المال ٣٣٨٣٨٨٥ جنيها

وفي ٨ جادى الثانية سنة ١٢٧١ (٢٧ يناير سنة ١٨٥٥) صدر أمر عال يتضمن أن تساوى الاطيان الخراجية من أى نوع كانت وفي أى حوض وجدت بأن تدفع

عنها أعلى ضريبة وفي جلتها الاطيان التي كان لا يدفع عنها الا نصف ضريبة فاتهمت تدفع عنها ضريبة كاملة وكذلك مسموح المشايخ أو مسموح المساطب الذي كان لا يدفع عنه شئ من المال بالكلية

وفي ٨ شوال سنة ١٢٧٢ صدر أمر عال بأن الضرائب التي قيمتها أقل من خمسة وعشرين قرشا تزداد الى هذه القيمة والتي قيمتها أكثر من مائة قرش تخفض الى مائة قرش وتخفض كذلك الى ٩٠ قرشا ضريبة القرى الضعيفة مثل كفر بركات وبني سلامة التابعتين لديرية الجيزة ولا يدخل تحت حكم هذا التعديل ضرائب الاطيان المقررة بالمرايضة ولا أطيان الجنابين ولا أطيان الجزائر

وفي ٧ صفر سنة ١٢٧٣ (١٧ أكتوبر سنة ١٨٥٦) صدر أمر عال بأن الويركو الذي كان مفروضاً على الاراضي الخراجية نظير ضريبة على الصنائع بغير مساواة يوزع بطريق المساواة على جميع الاراضي المذكورة

وفي ٧ محرم سنة ١٢٧٤ (٢٨ أغسطس سنة ١٨٥٧) صدر أمر عال بترتيب درجات الاراضي ونقير الضرائب عليها بصورة عادلة لا تنقص عن ٦٠ قرشا ولا تزيد عن ٧٠ قرشا كل فدان

وفي ١٧ جادى الآخر سنة ١٢٧٤ (٣ مارس سنة ١٨٥٨) صدر أمر عال من جهة أطيان الحكومة التي تباع بأن المزا فيها يكون عن قيمة الضريبة وأن العطاآت تقدم في ظروف ولذلك سميت ضريبة هذه الاطيان بضريبة المطروف وبلغت قيمتها في بعض الجهات ستة جنيهات على كل فدان ولكن تخفضت الى مثل قيمة ضريبة الحوض بأمر عال في ديسمبر سنة ١٨٩١

وفي ٩ محرم سنة ١٢٧٨ صدر أمر عال بعلاوة بارين على كل قرش من فيات الضرائب أى خمسة في المائة

وفي ١٢ جادى الثانية سنة ١٢٨١ صدر أمر عال بعلاوة قيمة $\frac{1}{4}$ في المائة على أصل مربوط الضرائب في مقابل أتعاب جباة التحصيل أى الصيارف وهي ما قد عرف باسم خدمة صراف كان يعطى منها ١ في المائة للصيارف والباقي للحكومة

وفي ١٨ رجب سنة ١٢٨١ صدر أمر عال بالتصديق على قرار من المجلس الخصوصي يتضمن ماساأتى وهو

أولاً - ان الضرائب الخراجية في كافة أنحاء الوجه البحرى تكون على ترتيب منتظم بقيمة ٥٤ قرشا على الأقل و ١١٥ قرشا على الأكثر

ثانيا - وأن الضرائب الخراجية في كافة أنحاء الوجه القبلي ماعدا مديرية الجيزة تكون بقيمة عشرين قرشاً على الأقل و ١٠٠ على الأكثر
ثالثا - وأن الضرائب الخراجية في مديرية الجيزة تكون بقيمة ٢٠ قرشاً على الأقل و ١١٠ قروش على الأكثر

رابعا - وأن ضرائب المزارد التي قيمتها ٢٠٠ قرش لغاية ٥٠٠ قرش التي وضعت على الاطيان المبيعة من الحكومة على مقتضى الامر العالي الصادر في ١٩ ذى القعدة سنة ١٢٦٧ هـ تم خفض الى مائة قرش في المديريات ماعدا مديرية الجيزة ١١٠ قروش وفي ١٩ ذى القعدة سنة ١٢٨٢ (٧ ابريل سنة ١٨٦٦) صدر أمر عال بأنه من ابتداء سنة ١٥٨١ قبطية يعاد ربط الضريبة الاصلية على الاطيان التي بيعت بالمزاد العلني وهي التي كان صدر قرار المجلس الخصوصي بتنزيلها الى ١٠٠ قرش وفي ٩ رمضان سنة ١٢٨٣ صدر أمر عال بالتصديق على قرار صادر من مجلس شوري النواب في ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٣ تضمن ماسياتي وهو

أولا - ان ما يباع من اطيان الميري بالجزائر غير الرمال الفسادية بقدر ثمنه بمثل ثلاثة أضعاف قيمة الاجار وترتبط عليه الضريبة الخراجية بمثل ضريبة الحوض المائل ايجاره لا يجار اطيان الجزائر

ثانيا - الاطيان الزيادة بأطيان بعض أشخاص بالحياض العمومية تعطى بنسب معادل لثلاثة أضعاف قيمة ايجار الاطيان المجاورة لها ويضاف المال عليهما من تاريخ الاخبار عنها

ثالثا - الاطيان البور الصالحة للزراعة تعطى لمن يطلبها بغير ثمن وترتبط عليها الضريبة بعدمضي ثلاث سنوات على الاكثر من تاريخ اعطائها

رابعا - الاطيان الخرس والمستجرة والمالحة فيما عدا الضواحي والبنادر وأطرافها تعطى بلا ثمن وترتبط في نهاية ست سنوات على الاكثر من تاريخ اعطائها فمن ذلك اطيان الخرس والمستجرة تضاف بالضريبة الخراجية اذا كانت متداخلة بالاطيان الخراجية وبالضريبة العشورية اذا كانت متداخلة بأطيان عشورية أما المالحة فترتبط بالضريبة العشورية غير أن المتداخل بالاطيان الخراجية يرتبط بضريبة العال اذا كان الحوض معدودا في الخراج من الدرجة الاولى أو بضريبة الأوسط أو بدون اذا كان كذلك

خامسا - أطيان البرارى تعطى بلائعن وتعفى خمس عشرة سنة من الضرائب وفي الخمس السنين التالية تربط بضريبة عشورية من درجة الدون وفي السنة الحادية والعشرين تعين وتقدر عليها الضريبة المناسبة لحالتها - هذا عدا أطيان الحواجر فضرائبها في كل سنة تكون تبعا لنوع زراعتها وتكلف بالضريبة الخراجية في السنة التي توجد فيها منزعة مقائى وبالضريبة العشورية في السنة التي توجد فيها منزعة زراعة شتوية

وفي ١٠ رجب سنة ١٢٨٤ (٧ نوفمبر سنة ١٨٦٧) صدر أمر عال بالتصديق على قرار من مجلس شورى النواب في ٢٠ جمادى الثانية من السنة المذكورة من جهة الاراضى المغروسة أن تجار غير النخيل بأن تكلف بإداء الضريبة العقارية على الاطيان فقط أما الاراضى المغروسة فنخيل فتكلف بعشور النخيل علاوة على ضريبة الاطيان

وفي أول محرم سنة ١٢٨٥ (٢٤ ابريل سنة ١٨٦٨) صدر أمر عال بالتصديق على قرار صادر من مجلس شورى النواب باعتماد درجات ترتيب الضرائب التي عملت في كل مديرية بتعرفة مندوبى الحكومة ومن رافقهم من العمدة والوجه وتنفذت فعلا

وفي ٤ صفر سنة ١٢٨٥ (٢٢ مايو سنة ١٨٦٨) صدر أمر عال بزيادة قيمة السدس على أصل المربوط من المال بصفة مؤقتة لمدة أربع سنين وتأيد اعتبار اضافة قيمة السدس بصفة دائمة بمقتضى قرار من مجلس النواب في ١٤ جمادى الاولى سنة ١٢٨٨ (أول أغسطس سنة ١٨٧١)

وفي ٢٠ محرم سنة ١٢٨٧ (٢٢ ابريل سنة ١٨٧٠) صدر قرار من المجلس الخصوصى بمنع اعطاء شئ من أطيان الحكومة على مقتضى قرار شورى النواب الصادر في ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٣ وان أطيان الحكومة يجب أن تباع وصدر بعد ذلك عدة منشورات وأمر عال في ٢٩ ربيع أول سنة ١٢٩١ (١٦ مايو سنة ١٨٧٤) بتأييد ذلك

وفي ٨ شوال سنة ١٢٨٧ (١١ يناير سنة ١٨٧١) صدر منشور من تطلوة المالية بعلاوة عشرة في المائة على مربوط المال للقيام بنفقات الري

وفي ١٣ جمادى الثانية سنة ١٢٨٨ (٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١) صدرت لائحة المقابلة وقد لخصنا أهم ما فيها مما يعلق بالضرائب وحقوق الملكية فيما سياتى وهو

(١) - رأت الحكومة تحصيل رأس مال من أرباب الاطيان قيمته بمثل قيمة مجموع أموال ست سنوات عن اطيان عموم القطر المصرى ليدفع فى سداد ما على الحكومة من الديون وسمى هذا المال باسم (مقابل) ثم عرف فيما بعد باسم (مقابلة) وان دفع هذه المقابلة يكون إما مرة واحدة أو تدرجاً فى مدة لا تزيد عن ست سنوات وفى مقابل ذلك يخفض مجموع المال السنوى الى قيمة نصفه تخفيضاً مؤبداً فيما عدا الأحوال القهرية كالجذب (الشرافى) أو الغرق الذى ينشأ عنه عجز فى إيرادات الحكومة فانه فى سنة حدوث ذلك الطارئ ينتظر فى توزيع ما يلزم لسداد العجز (بنود ١ و ٢ و ٣ و ٣٨٠)

(٢) - فى حالة تسديد قيمة المقابلة تدرجاً يخضم للدافع سنوياً من أصل مربوط أموال اطيانه ما قيمته $\frac{1}{4}$ ٨ فى المائة عن قيمة ما سده من المقابلة فائدة باسم (امتياز) وهذا على مبدأ يتحدد ست سنين لسداد المقابلة وفى نهايتها ينحط أصل مربوط المال العقارى السنوى الى قيمة نصفه فالمول الذى يدفع سنوياً ١٠٠ جنيه يستفيد فى نهاية الست السنوات التخلص من قيمة النصف وهى ٥٠ جنيهاً ومن قسمتها على ٦ يحصل $\frac{1}{6}$ ٨ (بندي ٤ و ٥)

(٣) - بدفع المقابلة على الاطيان الخراجية يجوز ما لم يكن جائزاً من قبل وهو التوارث والهبة والاسقاط والوصايا والايقات فيها ويعطى بدل أو ثمن ما يؤخذ منها للذافع العمومية غير أنه فيما يخص بالايقات يلزم الحصول على أمر عال (بندي ٦)

(٤) - الضريبة السنوية المربوطة على الاطيان العشورية الجارية فى ملك أربابها تخفض الى قيمة النصف أيضاً اذا دفع أربابها قيمة المقابلة ويؤثر لهم من الرزناج به بذلك على تقاسيط الملكية (بندي ٧)

(٥) - اطيان الاواسى التى كان محظوراً على أربابها التصرف فيها هذه اذا دفعوا المقابلة عنها يحكون حقوق الملكية المطلقة فيهاهم وأعقابهم من بعدهم غير أن المرتبات المقيدة لهم بالرزناج باسم فايز تقطع عنهم (بندي ٩)

(٦) - الاطيان العشورية التى كان محظوراً على أربابها التصرف فيها هذه اذا دفعوا المقابلة عنها يحكون حقوق الملكية المطلقة فيهاهم وأعقابهم من بعدهم (بندي ١٠)

(٧) - الإطيان العشورية التي يدخل فيها أطيان من المستبعدات والمعطاة للإصلاح بمقتضى قرار شورى النواب إذا طلب أربابها في أثناء الست السنوات المحددة لدفع المقابلة أن يدفعوا المقابلة عن المستبعدات وعن أطيان البرارى المذكورة لتربط بالضريبة العشورية بدرجة الدون بلا فرز ولا زيادة يجاب التماسهم الى ذلك ولكن اذا لم يطلبوا فلا يجاب التماس آخرين في امتلاك المستبعدات الا اذا كانوا من أهالى البلد ذاتها (بنود ١١ و ١٦ و ١٧)

(٨) - زيادة المساحة بأطيان الاهالى تعطى لمن يتعهد بدفع المقابلة عنها ممن دفعوا أو تعهدوا بدفع المقابلة عن أطيانهم من أهالى البلد ذاتها سواء كانت تلك الزيادة موجودة بأطيان الطالب ذاته أو بأطيان أخرى مجاورة لأطيانه والمزرع أو الصالح منها يربط عليهم بضريبة حوضه الخراجية وغير الصالح يربط بالضريبة العشورية بدرجة الدون ولا يقبل طلب في هذه الزيادة بعدمضى الست السنوات المحددة لدفع المقابلة ولا من أهالى بلد أخرى بل تبقى ملكا للحكومة (بنود ١٢ و ١٦ و ١٧)

(٩) - زيادة المساحة التي توجد بأطيان الجفالك والابعديات التي لم يتعهد أصحابها بدفع المقابلة عنها يجوز اعطاؤها لمن دفع أو تعهد بدفع المقابلة من أهالى البلد ذاتها اذا تعهد بدفع المقابلة عنها أيضا ويربط الصالح للزراعة منها بضريبة حوضه العشورية وغير الصالح بدرجة الدون ولا يجوز اعطاؤها لأحد من أهالى بلد أخرى ولا قبول الطلب عن أخذها بعدمضى الست السنوات المحددة لدفع المقابلة (بنود ١٣ و ١٦ و ١٧)

(١٠) - زيادة المساحة التي توجد بأطيان الجفالك التي دفع أو تعهد أن يدفع أربابها المقابلة عنها اذا طلب أرباب الجفالك اضافتها للملكهم وتعهدوا أن يدفعوا المقابلة عنها أيضا يجابون الى ذلك فيربط عليهم المزرع أو الصالح منها بضريبة الحوض العشورية وغير الصالح بضريبة الدون العشورية بشرط أن لا يتأخروا في طلبها الى ما بعد الست السنوات المحددة للمقابلة واذا لم يطلبوها هم أنفسهم ولكن طلبها آخرون من أهالى البلد ذاتها الذين دفعوا أو تعهدوا أن يدفعوا المقابلة يجابون الى ذلك أما اذا طلبها آخرون من بلد ثانية فلا يجابون وتبقى على ذمة الحكومة (بنود ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧)

(١١) - لا يجوز اعطاء شئ من الاراضى المعدة للأجران ولا التسلول والكيان المعدة لاستخراج السباخ في حلة المستبعدات والزيادات المصرح باعطائها ذهي لمنفعة الأهالى العمومية بغير مقابل (بند ١٨)

(١٢) - الإطيان التي لا تدفع عنها المقابلة تبقى خاضعة في فرز وتعديل الضرائب

لأحكام الأوامر واللوائح والقرارات كما كان جارياً من قبل أما التي تدفع عنها فتمتاز بأن تبقى ضريبةها على الدوام بقيمة نصف ضريبةها الأصلية (بند ٢٠)

(١٣) - يجوز تقديم أوراق بونات من بونات الخزينة أو بونات سهام القومبانية العزينة أو سندات طلب على المالية من أصل المقابلة (بند ٢٣)

(١٤) - لمجرد البدء في تحصيل أموال المقابلة تمتنع الحكومة كلياً من إصدار بونات على الخزينة ومن إجراء أى عملية مالية تستدعى فوائده وقومبسيونات (بند ٢٩)

(١٥) - يتعين على النظار ورؤساء المصالح والمديرين تقديم موازين سنوية للمالية عن إيرادات ومصرفات المصالح المعهودة اليهم وعلى المالية تقديمها لمجلس المحاسبة مع تقديم حساب ختامي سنوي منها للأجلس المشار اليه عن الإيرادات والمصرفات ولا يجوز تعديل شئ من قيمة اعتمادات الميزانية إلا بأمر عال (بنود ٣٠ ٣١ و ٣٢)

(١٦) - مجلس محاسبة المالية يتألف من رئيس ووكيل له يعينان بأمر عال وأربعة أعضاء ينتخبون بمعرفة مجلس النواب مرة في كل ثلاث سنوات ويتصدق على تعيينهم بأمر عال (بند ٣٣)

(١٧) - مجلس المحاسبة يفحص الموازين ويقررها ويقدم عنها مجموعاً للمجلس الخصوصي الذي يجب عليه بعد فحصها أيضاً أن يقدمها إلى مجلس النواب وبعد الإقرار منه عليها يصدر أمر عال باعتمادها (بند ٣٥)

(١٨) - إذا طرأت أحوال من شأنها إجراء مصرفات غير اعتيادية فيطلب من المجلس الخصوصي النظر فيها والحصول على أمر عال باعتمادها (بند ٣٦)

(١٩) - يأمر مجلس المحاسبة بالزام من يكون قد أضر من رؤساء المصالح بصرف مصاريف غير مقررّة برّتها مصرف بغير قبول أى عذر (بند ٣٧)

(٢٠) - تحصيلات المقابلة تستعمل في سداد الديون فقط (بند ٤٣)

وفي أول رجب سنة ١٢٨٨ صدر أمر عال يتضمن أحكاماً تكميلية للأئحة المقابلة وهي

(٢١) - أطيان العائلات إذا دفعت المقابلة عنهما من أرشد العائلة فتعتبر من حقوق كل العائلة (بند ٤٦)

(٢٢) - المقابلة التي تدفع على الاطيان المرهونة رهن غاروقة تكون المعاملة فيها بحسب اتفاق الراهن مع المرتهن (بند ٤٧)

(٢٣) - أطيان المهاجرين (المتسحين) الذين لم تمض على غيابهم مدة الثلاث سنوات

التي يجوز لهم استرداد أطيانهم إذا عادوا البلادهم قبل انقضائها هذه إذا رغب أقرباؤهم أو مستأجروا أطيانهم أن يدفعوا المقابلة عنها يجب التماسهم إلى ذلك بحيث تصير الأطيان وامتيازاتهم من حقوقهم إذا لم يعد أربابها الغاية المدة المحددة ويجوز أيضاً دفع فائض إيجار أطيان التسميين من أصل ما يستحق عليها من المقابلة على ذمة صاحبها (بند ٤٨) هذا هو الملخص لأئحة المقابلة والملحق الصادر لها

وفي ٨ محرم سنة ١٢٨٩ صدر قرار من المجلس الخصوصي بأن الأطيان الخراجية التي تدفع عنها المقابلة تعطى حجب تعليق شرعية بها والعشورية تؤثر من الروزناجة على حجب وتقاسيط تعليقها الأصلية بما يدل على ذلك

وفي شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٩ صدر منشور من المجلس الخصوصي بأن أطيان الاوقاف المؤجرة بالمساهنة يجوز قبول دفع المقابلة عنها لاجل تنزيل ضريبةها إلى قيمة النصف على أنهما مع ذلك تبقى على ما هي عليه من الوقف

وفي ١٤ ربيع الثاني سنة ١٢٨٩ صدر أمر عال بأن أطيان المستبعدات التي هي عدا النصوص عنها بالأئحة المقابلة يجوز الاعطاء منها لمن يتعهد بدفع المقابلة عنها بمن دفعوا أو تعهدوا بدفع المقابلة عن أطيانهم الخاصة - وفي ٨ جادى الثانية سنة ١٢٨٩ صدر منشور من المجلس الخصوصي بأن أطيان المستبعدات التي في البنادر لا تدخل في حكم الاعطاء الصادر عنه الأمر العالى في ١٤ ربيع الثاني بل تبقى على ذمة الحكومة

وفي ٧ رجب سنة ١٢٨٩ صدر منشور من المجلس الخصوصي بأن الزيادات المصرح باعطائها لأصحاب الأطيان العشورية والخراجية هذه لا تعطى حجب ولا تقاسيط ملكية بها ما لم تدفع المقابلة بتمامها عنها وعن بقية أطيان من أخذوها

وفي ١٠ صفر سنة ١٢٩٠ صدر أمر عال من جهة زيادات المساحة غير المعلومة وأطيان المستبعدات المثبتة بالتواريخ بأنه يجوز اعطاؤها لمن يتعهدون بدفع المقابلة عنها وعن أطيانهم الخاصة وكذلك الأطيان الأبوار الواردة تقاسيط أربابها يجوز إجابة أربابها في ربطها عليهم بدرجاة الدون الثاني من الضرائب العشورية وذلك كله إذا قدمت الطلبات قبل مضى ستة شهور من تاريخ النشر وبعد هذه المدة لا تقبل طلبات والأطيان تكون من حقوق الحكومة

وفي ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٢٩٠ صدر أمر عال بأن الباقي من مال المقابلة يدفع في ظرف اثنتي عشرة سنة من سنة ١٢٩٠

وفي ٨ ربيع الاول سنة ١٢٩٢ صدر أمر عال من جهة أطيان الاواسى الموقوفة بأنه يجوز دفع المقابلة عنها وتنقيص مالها السنوى الى قيمة النصف مع استمرار دفع المرتب المقيد لاربابها فى الروزناجة بصفة فائض اذ هو تابع لها فى الوقف

وفي ٨ ربيع الثانى سنة ١٢٩٢ صدر أمر عال من جهة أطيان الاواسى غير الموقوفة بأن من يتعهد بدفع المقابلة عنها يعامل من جهة القائض المقيد بالروزناجة بأن ينقص تدريجاً فى كل سنة على نسبة الذى يدفع من المقابلة حتى عند تمام دفع المقابلة يكون ثم انقراض قيمة القائض المقيد بالروزناجة أيضاً

وفي ١٨ شوال سنة ١٢٨٨ صدر أمر عال بالتصديق على لائحة ترتيب مجالس تفتيش الزراعة وفيها ورد بالبند ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ ما يأتى وهو

(البند ٢١) ان نفقات العمليات العمومية السنوية كانشاء واصلاح الجسور والترع وغيرها لا يترتب على مداركتها أدنى مساس بضرائب الاطيان التى دفعت عنها المقابلة اذ هى ممتازة كل الامتياز بما نص عنه فى لائحة المقابلة

(البند ٢٢) الاطيان التى تؤخذ للمنافع العمومية والمشاركة يلزم أن تعمل عليها المساحة ويتندب فى كل مديرية أربعة عمداء لخدمة وتقدير أثمانها فى حضور أصحابها أو من ينوب عنهم والذي يختص بالمنافع العمومية يضاف على نفقاتها أماناً يختص بالمنافع المشتركة فيؤديه أصحاب المنفعة فيه

(البند ٢٣) الاطيان التى أخذت للمنافع العمومية مما دفعت عنه المقابلة هذه تقوم الحكومة باعطاء بدل منها أو بأداء قيمة ثمنها لاربابها أما غير المدفوع عنها المقابلة فتحصل المعاملة فيه بمقتضى أحكام لائحة الاطيان

(البند ٢٤) أموال وعشور الاطيان التى تؤخذ للمنافع العمومية والمشاركة ترفع وتستزل من الزمام ولكن اذا كان رفع ذلك يترتب عليه نقص شئ من ميزانية الإيرادات فالمالية يجب عليها مداركة ذلك النقص

وقد قسمت العمليات بين عمومية ومشاركة وخصوصية فى البند ١٩ من اللائحة ذاتها كما يأتى وهو

أولاً - العمليات العمومية هى التى يعود نفعها على بلاد مديرية واحدة أو أكثر من مديرية وفى جملة ذلك ما يختص بالنيل وجسوره وهذه تقوم الحكومة بأداء نفقاتها

ثانيا - العمليات المشتركة هي التي تعود منفعتها على بلاد مركز واحد أو أكثر من مراكز وهذه توزع نفقاتها على أهالي البلاد المنتفعة توزيعا نسبيا

ثالثا - العمليات الخصوصية هي التي تعود منفعتها على بلدين أو بلدة واحدة أو بعض أطيان في بلد وهذه تحصل نفقاتها من أصحاب الانتفاع

وفي ١٣ شعبان سنة ١٢٩٠ صدر منشور من المالية بزيادة قرش صاع على ضريبة كل فدان أو جزء من فدان وذلك بدل عن قائمة الحساب السنوية التي تعطى من الحكومة لكل من المولين لبيان ما عليهم وما لهم وهي التي عرفت باسم ورد (جمعه أو راد) وكانت تعرف باسم جزير أو غلاق وقد أضيفت ومرتجت هذه الزيادة مع اتعاب الجباه (خدمة الصيارف) في جملة أجزاء الضريبة بمقتضى منشور آخر من نظارة المالية في ١٥ فبراير سنة ١٨٨٠

هذه هي القواعد الأساسية من جهة ضرائب الاطيان الخراجية فيما قبل سنة ١٨٨٠

الباب السادس

في ضرائب الاطيان العشورية

سميت هذه الضريبة بالعشورية لان أصلها كان بمقدار ١٠ في المائة أى بمقدار العشر أما البلاد التي اختصت بالضريبة العشورية فهي بلاد العرب وهي تهامة والجزاز واليمن والطائف وعمان والبحرين ومكة المكرمة والبصرة وذلك لانها تروى طبيعة من أنهار عربية بخلاف بلاد القطر المصري فان أطيانها تروى من نهر النيل وهو نهر غير عربي والخليفة الاعظم أو النائب المطلق عنه مثل سمو الخديو له بحكم الشريعة الغراء حق الانعام بأراض خراجية أو اعفائها كلها أو بعضها من الضريبة أو وضع الضريبة الخراجية أو العشورية

فلما عملت المساحة العمومية في سنة ١٨١٣ ورأى سمو محمد علي باشا أن قسما عظيما من الاطيان غير منتفع به بالكلية أنعم بما أنعم به منها البعض قبائل العرب ليستوطنوها ويستعبروها وأنعم بقسم عظيم منها أيضا على أصحاب الثروة والوجاهة وجاعة الحكام واللاذين بهم وكان غرضه من ذلك اصلاحها واستثمارها ولذلك لم يأمر بربط شئ عليها من الضرائب بالكلية

وفي ٢٧ شوال سنة ١٢٥٢ صدر أمر عال لمصلحة الرزنامجة على خلاصة من مجلس ملكية بأن تعطى تقاسيط من الرزنامجة لأصحاب الاطيان الذين أنعم بهم عليهم على أن تكون

تلك الاطيان رزقة بلا مال بخرت مصلحة الرزنامة في اعطاء التقاسيط ولكنها قيدتها بشرط أن لا يكون لاحد حق الملكية في الاطيان اذ هي لمجرد استعمارها والانتفاع بغلاتها

فصدر أمر عال آخر في ٥ محرم سنة ١٢٥٨ الى غيطاس أفندي رئيس مصلحة الرزنامة بالغاء قيد عدم الملكية من التقاسيط التي تقدم تحريرها والمزمع تحريرها عما أعطى فعلا وما سيعطى من الاطيان المعطاة رزقة بلا مال ليكون لاربابها حرية التصرف فيها والوصول بذلك الى غرض اصلاح واستعمار الاراضي

وكان المغفور له محمد علي باشا شديد الميل الى عمار البلاد وسعادة الاهالي وتعويدهم على أن يشتغلوا بأنفسهم في اصلاح الاراضي فأصدر أمر في سنة ١٢٥٤ (سنة ١٨٣٨) ينهى أصحاب الاطيان الابعاديات عن أن يؤجروها أو يأمرهم ويؤكد عليهم بأن يشتغلوا بأنفسهم في تغليحها

سميت الاطيان العشورية لاول عهد لها بأبعاد وأبعاديات ذلك لانها كانت بعيدة أو مستبعدة من مساحة فل الزمام التي عملت في سنة ١٨١٣ وكان قسم منها يسمى چفالك وهو خاص بما كان قد أعطى لاعضاء العائلة الخديوية وبعض اكابر البلاد والفرق بينها وبين الابعاد هو أن كلمة (چفالك) تدل على قسم عظيم من الارض أما كلمة أبعادية فأطلقت على أي قسم من الارض

واستمرت تلك الاراضي معفاة من الضرائب بالكلية مع اطيان الاواسي أيضا الى أوائل عصر المغفور له محمد سعيد باشا حيث صدر منه أمر في ٧ محرم سنة ١٢٧١ (سنة ١٨٥٤) بأن اطيان الابعاديات والچفالك كافة الاراضي التي لم تكن تدفع مالا على وجه العموم يجب أن يؤدي عنها عشر حاصلاتها عيناً من ابتداء سنة ١٢٧٠ اذ هي تستفيد من المنافع العمومية التي تعمل بعرفة الحكومة كما تستفيد بقية الاطيان المعمورة التي تدفع عنها الاموال الخراجية وبعد ذلك صدر أمر آخر في ١٨ محرم سنة ١٢٧١ بتحصيل العشور أيضا عن كافة اطيان الاواسي وأن يكون تقدير ذلك كله اعتمادا على كشوف يقدمها أصحاب الاطيان ببيان محاصيل اطيانهم ومن هذا الوقت أخذت هذه الاطيان اسم اطيان عشورية

وليسهل للحكومة التوصل لجمع العشور عيناً وذلك لمرأعة وأمتناع بعض أصحاب الاطيان عن تقديم الكشوف فأمر المرحوم سعيد باشا بعقد لجنة لتقدير ضرائب نقدية على تلك الاطيان وانهقدت مؤلفة من مديري الجيرة والقلوبية والبحيرة والشرقية والمنوفية

والغربية ومفتش عموم أقاليم قبلى وقد رت محمولات مائة فدان من ثلاث درجات عال ووسط ودون في جهات الوجه القبلى ومثلها في جهات الوجه البحرى وقررت عشر محمولات كل درجة كما سيأتى وهو

	درجة العال	درجة الوسط	درجة الدون
	<u> </u>	<u> </u>	<u> </u>
بجهات الوجه البحرى	٢٦	١٨	١٠
بجهات الوجه القبلى	٢٠	١٤	٨

واقترحت فرز الاطيان الى الثلاث الدرجات ووضع الضريبة التى تقدرت لكل درجة على اطيانها بوجه عام لا يستثنى منه غير الاطيان الآتى بيانها وهى
أولا الاطيان المسموحة والمتروكة للسائب وخدمة المشايخ
ثانيا الاطيان المرتبة ايراداتها احسانا على المساجد لاقامة الشعائر الدينية وبناء على هذا القرار صدر أمر عال فى ٢٩ ربيع الثانى سنة ١٢٧١ غرة ٨ باعتماد وتنفيذ ما تضمنه

وفى سنة ١٢٧١ وفى ٢٦ صفر سنة ١٢٧٢ وفى ١٥ جمادى الاولى سنة ١٢٧٢ صدرت أوامر عالية بالتصريح لمن يشاء أن يترك ما يشاء من اطيانه الخراجية الغير القادر على القيام بزراعتها وأداء أموالها فتركت الاهالى اطيانا كثيرة جدد للحكومة منها فى مديرتى الشرقية والدقهلية وحدهما ٦٦٨٦٦ فداناً وهى التى عرفت باسم متروك كما عرفت بقية الاطيان التى بقيت للاهالى باسم (مرغوب) وقد نشأ عن ذلك نقص عظيم جدا فى مجموع ضرائب الاطيان الخراجية بالنسبة للحكومة فضلا عن نقص ثروة صغار الممولين الذين تركوها اذ تحوالت للملك العائلة الخديوية وأكابر البلاط من وطنيين وأجانب بالبيع والانعام وتحولت لاطيان عشورية لانه فى ١٥ جمادى الاولى سنة ١٢٧٥ (سنة ١٨٥٩) صدر أمر عال آخر تأييدا لقبول ترك الاطيان وزيد فيه أن تباع تلك الاطيان بالمراد وتربط بالضريبة وقد أبيع للمستخدمين أن يشتروا من تلك الاطيان كما قد أبيع للاورباوين أن يشتروا منها أيضا وكان ذلك محظورا عليهم من قبل اذ كان غير مباح لاحد من الاورباوين امتلاك شئ بالقطر المصرى بمقتضى العهد ونامات الدولية على ان ترك الاطيان قد بطـل مفعوله بأمر عال فى ٢٥ رجب سنة ١٢٨٢

وفى ٢٥ شعبان سنة ١٢٧٢ (أول مايو سنة ١٨٥٦) صدر أمر عال بعدم تحصيل الضريبة العشورية على أراضي جنائن الزهة باسكندرية

وفي ٢٠ رجب سنة ١٢٧٦ و ١٣ و ٢٦ شوال سنة ١٢٧٦ وفي ٢٢ محرم سنة ١٢٧٧ وفي ٢٩ صفر سنة ١٢٧٧ وفي ٧ ربيع الثاني سنة ١٢٧٧ صدرت أوامر عالية باعطاء جلة أطيان لرفوق الحكومة الذين انفصلوا من الخدمة واستحقوا شيأ من المعاش ولكن لم يكن تقيد لهم المعاش بالرتب الناجمة
وفي ٢٦ جمادى الاولى سنة ١٢٧٧ (سنة ١٨٦١) صدر أمر عال على اللائحة التي تقررت لاعطاء تلك الاطيان وهي

بند ١ - المرفوتون في سنة ١٨٥٩ والذين رفقوا في أول سنة ١٨٦٠ ولم تربط معاشاتهم بالرتب الناجمة تعطى لهم أطيان على قدر ما يستحقونه من المعاش ومن لا يقبل أن يأخذ أطياناً يسقط حقه في المعاش بأي نوع كان

بند ٢ - المرفوتون المارذ كرههم يعاملون في تقدير مدة الخدمة وقيمة المعاش بطريقة استثنائية وهي أن عشر سنوات في الخدمة يعطى عنها قيمة ربع معاش وخمس عشرة سنة يعطى عنها ثلث معاش وعشرين سنة يعطى عنها نصف معاش وخمسا وعشرين سنة يعطى عنها ثلثا معاش وخمسا وثلاثين سنة معاشا كاملا ومدة الخدمة بالسودان والحجاز يضاف لاربابها نصفها بمعنى أن السنتين تعتبر ثلاثا

بند ٣ - دقة الحذر من اعطاء أطيان تكون مرفوعة عنها دعاوى وكيفية المعاملة في المؤجر منها وتوزيعها

بند ٤ - الاستخدام في غير مصالح الحكومة في خلال مدتين في خدمة الحكومة لا ينبنى عليه الحرمان من حسابان مدة الخدمة السابقة أما مدة الاستخدام في دوائر العائلة الخدمية فلا تحسب في المعاش والمرفوتون لاسباب غير مرضية لا يكون لهم حق في المعاش

بند ٥ - يعتمد احصاء مدة الخدمة بصفة موقته على كشف يقدمه المرفوت متعهدا فيه بقبول العقوبة اذا ظهر عند تحقيق الخدمة ما يخالف ذلك

بند ٦ - الزيادة التي توجد عند أحد أرباب المعاش عما يستحقه من الاطيان تؤخذ بطريقة القسمة والاقتراع

بند ٧ - مساواة الغلبان السقط المقيد لهم معاشات بالرتب الناجمة في المعاملة باعطاء أطيان لمن يريد ذلك منهم

بند ٨ - اعطاء أطيان بدل معاش لمن يريد ذلك من أرباب المعاشات المقيدة بالرتب الناجمة

بند ٩ - اعطاء تقاسيط رتب الناجمة بهذه الاطيان

بند ١٠ - اعطاء التقاسيط يحفظ لأصحاب الأقطان حق التصرف المطلق فيها وكذلك ورثتهم من بعدهم أما الذين لا يأخذون تقاسيط فهو لا عند وفاتهم تبقى أقطانهم لورثتهم حتى يبلغ القاصر من الذكور وتزوج الاناث ثم تعود للحكومة وتلك الأقطان تربط بالعشور وإذا أراد بعض الورثة استبقاء الأقطان فتربط عليهم بالضريبة الخراجية

بند ١١ - الذين ماتوا وهم في خدمة الحكومة أو بعد انفصالهم منها ولكن لم ينالوا معاشا تعطى أقطان لمن يطلب ذلك من ورثتهم تربط عليهم بالعشور حتى يبلغ القاصر من الذكور وتزوج الاناث ثم تعود للحكومة أو تبقى لهم ولكن بالضريبة الخراجية

بند ١٢ - تنفيذ هذه اللائحة بمعرفة الدواوين المختصة

وقد ربطت كل تلك الأقطان بالضريبة العشورية

وفي ١٩ ربيع الثاني سنة ١٢٧٧ (سنة ١٨٦١) صدر أمر عال بالترخيص للأورباوين بإنشاء وابورات الخليج القطن في الأراضي التي استحوذوا عليها

وفي ٩ محرم سنة ١٢٧٨ (سنة ١٨٦٢) صدر أمر عال بزيادة بارتين على كل قرش أى خمسة في المائة في كافة الضرائب الخراجية والعشورية في نظير مصاريف الضباط المستودعين بالعسكرية

وفي ٤ جادى الأولى سنة ١٢٧٨ صدر أمر عال بتقدير ضرائب درجات الأقطان العشورية حسب استحقاق الأقطان على نسبة حالتها بعد الاصلاحات التي حصلت عليها بعد التقدير الأول

وفي ١١ جادى الأولى سنة ١٢٧٨ صدر أمر عال بأن الأراضي التالفة والمالحة تباع وتربط عليها بضريبة عشورية

وفي ١٢ جادى الأولى سنة ١٢٧٨ صدر أمر عال آخر فيما يختص بتقدير ضرائب الأقطان العشورية أكثر أيضا من الأول

وفي ٩ جادى الثانية سنة ١٢٧٩ صدر أمر عال بأن تعدل ضرائب الأقطان العشورية يكون بعد اتمام الزراعة الشتوية لسهولة معرفة حالة كل درجة من الأقطان

وفي ٥ شعبان سنة ١٢٧٩ على إثر جلوس المرحوم اسماعيل باشا على الأريكة الخديوية أصدر أمر ابصر في النظر عما كان قد أمر به المرحوم سعيد باشا من جهة تعديل ضرائب الأقطان العشورية ولم يقتصر على ذلك بل قضى بتزيل العلاوة السابق اضافتها بقية ٥ في المائة بمقتضى أمر ٩ محرم سنة ١٢٧٨

وفي ٢٠ محرم سنة ١٢٨١ صدر أمر من باشمعاون جناب خديوي بأن الاراضي الكائنة على امتداد جسر السكة الحديدية يلزم المحافظة على أن ما يباع منها يكون على مسافة خمس أقدام بعد كل حذف وعلى العموم اجتناب المساس بجسر السكة الحديد والجنابيتين والجسرين اللذين في امتداده

وبمقتضى الامر العالى الصادر في ١٢ جادى الثانية سنة ١٢٨١ زيدت خدمة الصراف على الضرائب العشورية كما على الضرائب الخراجية بحساب $\frac{1}{3}$ على كل تسعين

وفي ٢٤ شعبان سنة ١٢٨١ (٣ فبراير سنة ١٨٦٤) صدر أمر عال بالتصديق على قرار صادر من المجلس الخصوصى في ١١ من الشهر المذكور به تقدرت الضرائب على درجات الاطيان العشورية كالآتى

درجه عال	درجه وسط	درجه دون
<u>ص</u>	<u>ص</u>	<u>ص</u>
٢٥	٢٥	١٨
٣١	٢١	١٤
	في جهات الوجه الجبرى	في جهات الوجه القبلى

وفي ١٢ نى الحجة سنة ١٢٨٢ (سنة ١٨٦٦) صدر أمر عال بأن الاطيان العشورية التى تباع والتي تعطى انعاما يلزم فرز درجاتها في وقت التعديد واذا كان وجودها اطيان بورقيتين في قائمة التعديد

وفي ٩ رمضان سنة ١٢٨٣ صدر أمر عال بالتصديق على قرار مجلس النواب الصادر في ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٣ باعطاء اطيان البرارى والمستبعدات ووضع الضريبة العشورية عليها (انظر صفحات ٢١٤ و ٢١٥)

وفي ٧ صفر سنة ١٢٨٤ (سنة ١٨٦٧) صدرت ارادة شاهانية بجواز الترخيص للادورباوين بامتلاك أملاك في سائر ارجاء المملكة العثمانية ما عدا الحجاز وأن يعاملوا في أداء الضرائب عليها كباقي الاهالى وأنه يجوز لهم التصرف بالابقاف والهبة والايضاء وان تقسم مابقى بعد وفاتهم يكون بحسب الشريعة العثمانية

وفي ٢٢ جادى الاولى سنة ١٢٨٤ (٢١ سبتمبر سنة ١٨٦٧) صدر أمر عال بالتصديق على قرار من المجلس الخصوصى تقدرت فيه الضرائب على درجات الاطيان العشورية كالآتى من ابتداء سنة ١٥٨٤ (قبطية)

درجة عال	درجة وسط	درجة دون
ح	ح	ح
٦٥	٤٥	٢٠
٥٠	٣٥	٢٠
٤٥	٣٥	٢٠

وقد بلغت كية الضرائب العشورية باعتبار سنة واحدة على مقتضى هذا التعديل ٤٦٧٢٢٥ جنيها

وفي أول رمضان سنة ١٢٨٤ (٢٧ ديسمبر سنة ١٨٦٧) صدر أمر عال بإعطاء أطيان من أملاك الحكومة المعروفة بالتزول والمستبعدات المؤجرة وغير المؤجرة إلى العساكر الأتراك الذين انفصلوا من خدمة الحكومة ليزرعوها ويعيشوا من إيراداتها وأن تعفى من كل ضريبة في مدة الثلاث السنوات الأولى وتربط بالضريبة العشورية بدرجة الدون مدة الثلاث السنوات التالية وفي السابعة تعان وتربط عليها الضرائب حسبما تستحق بحيث يكونون ممنوعين من التصرف فيها * وتقررت طريقة الاعطاء بأن الشخص المتزوج ذا الذرية يعطى له ثلاثون فدانا والمتزوج المجرد عن الذرية عشرون فدانا وغير المتزوج عشرة أفدنة واعطاء كل منهم عدة طاحون ومساعدته بما يلزم من الطوب والاختساب لبنائها وبناء بعض الأماكن للسكن في الأطيان مع مساعدتهم أيضا بما يلزم من التعاوى على سبيل السلفة التي يجب ردها في طرف سنتين وأن يعين على كل جماعة منهم شيخ باسم مختار من اعطى لكل منهم ثلاثون فدانا ويعطى له عشرون فدانا أخرى في مقابلة خدمته

وفي ٤ صفر سنة ١٢٨٥ صدر أمر عال بالتصديق على قرار من مجلس النواب في ٢٩ محرم سنة ١٢٨٥ (٢٢ مايو سنة ١٨٦٨) بعلاوة قيمة السدس على كافة الضرائب الخراجية والعشورية مدة أربع سنوات من سنة ١٥٨٤ (قبطية) لسنة ١٥٨٧ وبعد ذلك تأيد استمراره مؤيدا بمقتضى أمر عال في ١٦ جادى الأولى سنة ١٢٨٨ على قرار من مجلس النواب في ١٤ منه

وفي ١٣ صفر سنة ١٢٨٥ (٥ يونيو سنة ١٨٦٨) صدر قرار من المجلس الخصوصي بالتصريح بإعطاء أطيان لمن يريد من مرفوقى الحكومة الذين لم تكسبهم مدة

* هذه الأطيان بقيت ممنوعة التصرف فيها حتى صدر أمر عال في ٢٧ مارس سنة ١٨٩٤ بإباحة ملكها والتصرف فيها وذلك عن الأطيان التي لم يسبق ضبطها منها لخدمة الحكومة

خدمتهم بالحكومة شيأ من المعاش بذات الطريقة المينة في قرار المجلس الخصوصي الصادر في أول رمضان سنة ١٢٨٤

وفي ٩ محرم سنة ١٢٨٦ (٢١ ابريل سنة ١٨٦٩) صدر قرار المجلس الخصوصي بأن من يتوفى من الذين أخذوا الاطيان المارذ كرها ولم يعقب زوجة ولا أولاد فأطيانته تعود مباشرة للحكومة ومن يترك زوجة بغير أولاد فيترك للزوجة حقها الشرعي والباقي يرجع للحكومة ومن يترك زوجة وأولاد فأطيانته تبقى لورثته ليعيشوا منها ولكنهم يكونون ممنوعين من التصرف فيها

وفي ٢١ ربيع الاول سنة ١٢٨٧ صدر أمر عال لنظارة الداخلية على قرار صادر من المجلس الخصوصي في ١٧ الشهر المذكور غرة ٧٩ بتقدير الضرائب للاطيان العشورية على ست درجات كالاتي

عال أول عال ثاني وسط أول وسط ثاني دون أول دون ثاني

٦٠	٥٠	٤٠	٣٥	٢٠	١٠
٤٠	٣٥	٣٠	٢٥	١٥	١٠

وانتدبت الحكومة بعض كبار أموريهم الفرز درجات الاطيان العشورية في ذات المدير بات وهم شاهين باشا ناظر الجهادية لمدير بني الشرقية والقلوبية . وعبد الله باشا عزت رئيس مجلس النواب لمدير بني الغربية والجيرة . وراتب باشا من أعضاء المجلس الخصوصي لمديرية المنوفية . وحسن باشا راسم ناظر الدائرة السنية لمديرية الدقهلية . وجعفر صادق باشا من أعضاء المجلس الخصوصي لمدير بات الجيرة وبني سويف والفيوم . وحافظ باشا رئيس مجلس الاحكام لمدير بني أسسوط والمنيا . ولطيف باشا من أعضاء المجلس الخصوصي لمدير بات جرجا وقنا واسنا وأتموا هذا العمل فعلا وتحررت قوائم الفرز وأمضيت من مندوب الحكومة والاعيان الذين اتحدوا معه ولم يعمل ذلك بطريقة المعانينة في الغبط ولكن بصفة اتفاق مع أصحاب الاطيان وفي كثير من الاحوال لم تعين الدرجات عن أطيان كل حوض أو قبالة حسبما تستحق بل عن كمية ما يملكه الشخص الواحد بوجه عمومي وترتب على ذلك صعوبات كلية فيما بعد بسبب عدم معرفة الدرجة التي ينسب اليها كل حوض أو قبالة لنقل ما يباع وما يشتري وما يؤخذ للنافع العمومية وغير ذلك مما اضطر الحكومة أخيرا الى توزيع مجموع المال السنوي عن جميع القيات على مجموع أطيان الشخص الواحد واستنتاج المتوسط واعتباره ضريبة لكل حوض

وفي ٨ شوال سنة ١٢٨٧ صدر منشور من نظارة المالية بعلاوة ١٠ في المائة على ضرائب الاطيان العشورية والخراجية كافة

وفي ١٦ جمادى الثانية سنة ١٢٨٨ صدر الامر العالى على لائحة المقابلة وقد تضمنت التصريح باعطاء ما يطلب اعطاؤه من زيادات المساحة المعلومة والمجهولة ومن اراضى المستبعدات واطيان البرارى وربط الضرائب العشورية عليها وتنزيل نصف الضرائب السنوية مؤبدا عن الاطيان العشورية التي تدفع عنها المقابلة وغير ذلك مما تقدم تفصيله في باب الضريبة الخراجية (راجع صحيفة ٢١٧)

وفي ١٨ جمادى الاولى سنة ١٢٨٨ (أول سبتمبر سنة ١٨٧١) كتبت نظارة المالية لنظارة الداخلية بمعنى أن فيات الضرائب العشورية التي كانت قبل فبراير سنة ١٥٨٧ (قبطية) تستمر كما كانت مضافا اليها ما يزيد على الضرائب بمقتضى الاوامر أما الفرز الذي عمل في سنة ١٥٨٧ (قبطية) فإنه لا يسرى الا على الاطيان التي دفعت المقابلة عنها

وفي ١٨ شوال سنة ١٢٨٨ صدر الامر العالى على لائحة ترتيب مجالس تفتيش الزراعة وقد تضمنت بعض أحكامها ما تحصل المعاملة به من جهة ما يؤخذ من الاطيان للنافع العمومية وقد سبق تفصيل ذلك في باب الضريبة الخراجية (راجع صحيفة ٢٢٠)

وفي ١٥ ربيع أول سنة ١٢٩٠ - ١٣ مايو سنة ١٨٧٣ صدر امر عال للمجلس الخصوصى مقتضاه لزوم اعطاء تقاسيط رزناجية بتملك ما يعطى من البرارى أو مستبعدات القيوم لارباب المعاشات أسوة بما يعطى من الابعاد الانعام وبمقتضى امر من نظارة المالية في ١٣ شعبان سنة ١٢٩٠ زيدت ضرائب الاطيان العشورية كالخراجية بقيمة قرش واحد على كل فدان أو جز من فدان في مقابل ثمن قائمة الحساب السنوية المعروفة بالورد

وفي ٩ اكتوبر سنة ١٨٧٩ صدر قرار مجلس النظاريان لا تعطى اطيان بطريقة الانعام لان الحالة المالية لا تسمح بذلك

وفي ١٨ يناير سنة ١٨٨٠ صدر امر عال بزيادة مائة وخمسين ألف جنيه مصرى على كية الضرائب العشورية بوجه عام فخص المائتين جنيه من أصل المربوط تسعة وعشرون جنيها من العلاوة وأضيفت فعلا من ابتداء سنة ١٨٨٠

وفي ١٥ فبراير سنة ١٨٨٠ صدر منشور من المالية من جهة ثمن الورد وخدمة الصراف بانهما يضافان ويعتزبان قطعيا بالضريبة وتأيد ذلك بامر عال في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٩١

وكانت الاطيان العشورية لغاية سنة ١٨٨٠ غير داخله في حسابات صيارف البلاد وأربابها كانوا يدفعون العشور لخزائن المديرية أو نظريته المالية مباشرة وكانت حساباتهم في المديرية بدفاتر مخصوصة تسمى جرائد العشور ولكن في ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٠ صدر منشور من نظارة المالية بالخافها الى أعمال الصيارف ودرجها بحساباتهم وبأوراد المولين وتنفذ ذلك فعلا من ابتداء سنة ١٨٨١

وكانت تعطى تقاسيط (مستندات ملكية) من مصلحة الرزناجة بالاطيان العشورية كلما انتقلت من يد لاخرى وذلك غير ما كانوا يأخذونه من الخجج الشرعية وهذا كله كان من أوتق وسائط الامن من عوامل الغش والتزوير ولكن في ٢٩ مايو سنة ١٨٨٠ قرر مجلس النظار ماجرى نشره من المالية في ١٢ رجب سنة ١٢٩٧ (جونيوسنة ١٨٨٠) بإبطال اعطاء التقاسيط والاكتفاء بالتأشير في سجلات الرزناجة بما ينتقل من يد لاخرى على أن يكون ذلك كله قابلا للحو والتغير اذا صدرت أحكام انتهائية تدل على فساده وفي ٥ صفر سنة ١٢٩٨ (٦ يناير سنة ١٨٨١) صدر منشور من المالية بنقل تكليف الاطيان العشورية بناء على الخجج الشرعية والعقود وأن لا يتوقف ذلك على اجراء التأشير في سجلات التقاسيط بالرزناجة ومن ذلك التاريخ أغفل التأشير بالكلية في تلك السجلات وفي ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٠ صدر قرار مجلس النظار بعدم وضع ضرائب عشورية جديدة بالكلية على ما يباع من اطيان الحكومة بل تربط الضريبة الخراجية من ذلك التاريخ على ما يستجد ربطه من الاطيان ما عدا الاطيان التي سبق اعطاؤها بشرط أن تربط بالضريبة العشورية هذه يجب أن تربط عليها تلك الضريبة بعد فرزها وتقرير درجاتها بمثل الارض التي من جنسها في الخوض ذاته أو في البلد

وكان الباقي بغير ربط الضريبة من الاطيان العشورية الى صدور ذلك القرار هو

أولا - الاطيان المعطاة بشرط اعفائها من الضريبة لمدة مقررة بالاوامر ولم تنته تلك المدة

ثانيا - الابوار المندرجة في تقاسيط أربابها لو كان تأجل ربط الضريبة عليها إلى أن يتم اصلاحها وبقي الكثير منها معني من الضريبة حتى صدر الامر العالي في أول مارس سنة ١٨٩٤ كما سيجي وفيما يلي

وفي ٦ يناير سنة ١٨٨٠ صدر أمر عال بالغاء المقابلة بالكلية وجاء بالمادة الثانية منه

اعادة أموال وعشور الاطيان الخراجية والعشورية الى قيمتها الاصلية التي كانت عليها قبل
الحصم الناشئ عن دفع المقابلة
والى هنا انتهت أدوار الاطيان العشورية من عهد نشأتها الى وقت ابطالها
وقد امتزجت الضرائب الاصلية مع ما استجد عليهما من الاضافات بمقتضى الاوامر
فصارت كما سيأتى

الوجه القبلى	الوجه البحرى	الوجه القبلى	الوجه البحرى
مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه
٣٤٠	٠	٠	١١٠
٠	٣١٠	٢٠	٢٠
٣٠٠	٠	٠	٨٦٠
٢٧٠	٠	٨٥٠	٨٥٠
٢٦٠	٠	٧٧٠	٧٧٠
٢٥٠	٠	٧٥٠	٠
٠	٢٢٠	٦٩٠	٦٩٠
٢١٠	٠	٦٥٠	٠
٢٠٠	٠	٦١٠	٠
١٨٠	١٨٠	٦٠٠	٦٠٠
١٦٠	٠	٥٢٠	٥٢٠
١٤٠	٠	٤٥٠	٠
١١٠	٠	٤٣٠	٠
٨٠	٠	٣٥٠	٣٥٠

وبنهاية سنة ١٨٧٩ انتهت أدوار التفتن في تكليف الاهالى بأنواع المغارم المختلفة وزيادة
ونقص ضرائب الاطيان على غير مبدإ ولا قاعدة وتحويل الخراج الى عشورى أو العشورى
الى خراجى بمحض ارادة فرد أو بعض أفراد ممن كانت بأيديهم مقابل الامور بغير فائدة
المصلحة العمومية ودخلت الحكومة في دور جديد من ابتداء سنة ١٨٨٠ فتقررت نظمات
عادلة لتكون أساسا فى وضع أو رفع الضرائب العقارية

الباب السابع

قوانين دبط ضرائب الاطيان من ابتداء سنة ١٨٨٠

الفصل الاول

فى أنواع الضرائب

الضرائب بمقتضى النظامات الجديدة نوقان أولهما الضرائب النهائية والثانى

الضرائب الموقته فالضرائب النهائية منها ما هو مربوط على الاطيان الأصلية التي لم تزل قادرة على القيام بأدائها وتستمر غير قابلة للتغيير الا اذا حصل تعديل عمومي في الضرائب بكافة جهات القطر المصري - ومنها ما كان مربوطا ولكن حصل رفعه لسبب ما طرأ على الاطيان من التلف فيعادر بطله عليها عندما تصلح وترجع لحالتها الأصلية من الجودة - ومنها ما يوضع على اطيان جديدة يبيع من الحكومة أو كانت معفاة من الضرائب في ملك بعض الأفراد والضرائب الموقته منها ما يوضع على اطيان جديدة لم يسبق ربط شيء من الضرائب عليها لأنها كانت في عداد اطيان الحكومة وعند بيعها وجدت على حالة من الضعف أو عدم تكامل معدات المنافع تجعلها غير قادرة على تحمل الضرائب النهائية ومنها ما يوضع على اطيان كانت مربوطة أصلا بالضرائب النهائية ونظراً لتلفها رفعت عنها المدة معينة فاعيد ربطها بعد انتهاء تلك المدة ولكن بالضرائب الموقته لعدم تحملها الضرائب النهائية الأصلية

الفصل الثاني

لائحة ١٤ اكتوبر سنة ١٨٨٠ المختصة ببيع أملاك الميرى

هي أول لائحة وضعتها الحكومة بعد سنة ١٨٧٩ لبيع اطيان وأملاك الميرى جاء في نص المادة الثانية عشرة منها ما يأتي « الاطيان التي تباع تكون جميعها خراجية ومع ذلك تعطى بها حيج بتملك العين وتربط عليها ضريبة خراجية قياسا على ضريبة اطيان الجهة التي من جنسها ومن نوعها ويصير احتساب الضريبة المذكورة عليها من ابتداء يوم التوقيع على عقد البيع »

فتضمنت هذه المادة شروطا أربعة وهي (١) أن لاتباع من تاريخ صدور اللائحة اطيان لتكون عشورية بل كل ما يباع يكون خراجيا (٢) ان الاعتبار الأصلي في أن الاطيان الخراجية بوجه عام هي ملك الحكومة وأن واضعي اليد عليها لا يملكون فيها غير حق المنفعة هذا لا يسرى على ما يباع من اطيان الحكومة بل يرخص لمن يشتريها بالتمتع بحقوق الملكية التامة (٣) أن تربط عليها ضريبة خراجية وهذا تأييد للشرط الأول في عدم اعطاء اطيان بصفة عشورية وعدم ربط ضريبة عشورية أيضا وأن تكون الضريبة الخراجية التي تربط عليها تمثل قيمة ضريبة الاطيان التي من جنسها ومن نوعها بالجهة ذاتها (٤) ان الضريبة يستحق دفعها على الاطيان من ابتداء يوم التوقيع على عقد البيع

ولم يخطر بالبال عند وضع هذه اللائحة ما كان لابد من وقوعه من الصعوبات في تنفيذ الشرط الرابع لان اعتبار الارض ملكا للشترى لا يتم الا عند تسليم الارض فعلا لا عند التوقيع على عقد البيع ولا يمكن أن يتم التسليم في ذات يوم التوقيع على العقد وكان الارض لا تعتبر ملكا للشترى الا عند التسليم فلا يصح الزامه بدفع الضريبة الا من يوم التسليم ولذلك أصدرت المالية منشورا لتعديل هذا الشرط واعطاء تعليمات أكثر وضوحا وهي الآتية ذكرها

الفصل الثالث

منشور المالية الصادر في ٢٦ جونيوس سنة ١٨٨١ المختص بتحويل ما يباع من أطيان المبرى

قد تضمن هذا المنشور ستة أمور وهي (١) ان تقدير قيمة الضريبة على الاطيان التي تباع من أطيان الحكومة تختص باجرائه لجنة مؤلفة من أمورا المركز وعدة البلد التابعة لها الاطيان وعمد بعض بلاد أخرى بصفة آل خبرة (٢) ان ربط الضريبة على الاطيان يكون من تاريخ تسليمها للشترى (٣) ان قيمة الضريبة التي تربط يجب أن تكون بمثل ضريبة الاطيان التي من جنسها ومن نوعها ولو كانت بمثل أية ضريبة خراجية أو عشورية أو أية قيمة ولو كانت تختلف عن فئات ضرائب الاطيان الخراجية والعشورية (٤) ان الضريبة يجب أن تكون باسم ضريبة خراجية (٥) ان الاطيان البور غير المزروعة التي تباع من أنواع الاخراس والتول التي تحتاج للاصلاح هذه تعفى من الضريبة مدة خمس سنوات في جملتها سنة التسليم وفي السادسة توضع عليها الضريبة حتى لو لم تكن زرعت كلها أو بعضها (٦) ان تلك الضريبة تعتبر موقفة الى حين تعديل الضرائب ودامت المعاملة بأحكام هذا المنشور الى أن صدر الامر العالي في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ وسيأتي الكلام عليه فيما بعد

الفصل الرابع

الامر العالي الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ الخاص باعطاء الاطيان

الخارجية الزمام

نظرت الحكومة الى ما يوجد في داخلية البلاد من متسع أراضي البراري وحواجر
(٣٠)

الجبال ومنابت الاخراس والاحطاب الطبيعية القابلة للاصلاح والاستعمار والاستثمار من كل ما لم يسبق له حصر في المساحات العمومية ولم يدخل بوجه من الوجوه في جملة ماسبق احصاؤه من أملاك الحكومة ولذلك يسمى (خارج الزمام) ورأت اعطاءه بلائعن ومصدر بذلك أمر عال في ٩ دسمبر سنة ١٨٨٤ تضمن أن الاراضى التى تدخل تحت أحكامه ويجوز الاعطاء منها بما جازها هي ماعدا (١) أراضى الجزائر (٢) شواطئ النيل (٣) شواطئ الترع (٤) أراضى الحكومة الناشئة من زيادة المساحة الغير المربوط عليها مال (٥) كافة الاراضى المحصورة ضمن زمام البلاد (٦) الاراضى ملك الحكومة المخصصة لسداد الدين (٧) جميع تلال السباح المنتفع منها الاهالى منفعة عامة مادامت التربة المنتفع بهما للسباح باقية فيها - وكل ماعدا هذه الأنواع وهو طبعاً من الاراضى الموات عديعة القيمة يعطى لمن يريد

وقد قسمت هذه الاطيان الى ثلاث درجات وهى

- الاولى - الاراضى غير المزروعة التى لا يترتب على استغلالها تكلف صعوبات أو نفقات كلية هذه تعطى وتسامح من الضريبة مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات
- الثانية - الاراضى المأخوذة والاراضى المستنقعة التى يستغرق اعدادها للزراعة مصاريف باهظة هذه تعطى وتسامح من الضريبة مدة لا تزيد عن ست سنوات
- الثالثة - الاراضى البرارى التى يترتب على استغلالها تكلف مصاريف كلية فضلاً عن النفقات التى يستلزمها انشاء المصارف والجسور وغير ذلك هذه تعطى وتسامح من الضريبة مدة لا تزيد عن عشر سنوات

وأما فى نهاية المدة المحددة فى كل درجة للمأخوذة من الضريبة ترتبط الضريبة على الاطيان بالكيفية الآتية ايضاحاً وهى

- أولاً - ان وضع الضريبة لا يتوقف على أن تكون الاطيان زرعت أو لم تزرع كلها أو بعضها بل يستحق وضع الضريبة من ابتداء السنة التالية للسنة الاخيرة من مدة المعافاة مهما كانت حالة الارض

ثانياً - ان تقدير الضريبة يكون بالقيمة التى تناسب حالة الارض

* ثالثاً - تقدير الضريبة تخضع باجرائه لجنة تحت رئاسة المدير مؤلفة ممن يلزم من

تنبيه * (يراجع التعديل المنصوص عنه بذكرينات ١٧ يناير سنة ١٨٨١ و ٣ فبراير سنة ١٨٩٣ وأول مارس سنة ١٨٩٤ و ١٩ أبريل سنة ١٩٠٣)

الهد ومن مندوب من مصلحة التاريخ (مصلحة التاريخ كانت منوطة بالمساحة العمومية وألغيت في سنة ١٨٨٧)

رابعا - وان اعتماد وضع الضريبة لا يكون الا بعد التصديق عليها من مجلس النظار وبناء على هذا الامر كانت قدمت طلبات باكثر من مليون فدان فرأت الحكومة أن مجموع الطلبات هو أكثر كثير اجدامما يمكن اعطاؤه ولذلك صدر أمر عال في ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٤ بعدم قبول طلبات بالكلية غير التي قدمت وبما لا يلزم اغفال ذكره أن الأتبان التي أعطيت من خارج الزمام هي فقط بمديريات البحيرة والشرقية والفيوم وجزء قليل بمديرية البحيرة

الفصل الخامس

أطيان النوبارية

في جملة ما أعطى من الاطيان الخارجة الزمام بناء على الامر المشار اليه ٤٩٠٠٠ فدان في برارى حوش عيسى والبوطة بمديرية البحيرة وقد عرفت أخيرا بمنطقة النوبارية بمناسبة التركة التي أنشئت لريهما وصميت بالترعة النوبارية على اسم المرحوم نوبار باشا رئيس النظار يومئذ بمقتضى أمر عال في أول ديسمبر سنة ١٨٨٦ ورأينا تمام الفائدة أن نأتى على تلخيص ما جرى في أطيان النوبارية وهو

ان الامر العالى الصادر في أول ديسمبر سنة ١٨٨٦ تضمن (١) ان الشركة المؤلفة برئاسة السيد قسطنطين زرفودا كي يجب أن تدفع بصفة سلفة كافة النفود التي تلزم لحفر وانشاء التركة النوبارية (٢) توزع هذه النفقات على الاطيان التي أعطيت فعلا والتي ستعطى تنفيذ الدكر يتو ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ والتي ستباع بالثمن وتحصل أقساطا سنوية مضافا اليها فائدة سنوية بقيمة خمسة في المائة في المدة الباقية من العشر السنوات المحددة للعاقبة من الضريبة بدكر يتو ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ وأن يحجز ويباع من الاطيان بقدر ما يكفي لسداد المطلوب ممن يتوقف عن السداد بذات الطرق الادارية المقررة في تحصيل الاموال وعدا ذلك قد جاء في نص المادة السادسة منه ما يأتى وهو (أراضى الحكومة التي لم يصراعطاؤها لغاية الآن ولم تطلب قانونا بمقتضى أحكام أمرنا الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ويمكن ربحها بالتركة النوبارية يصير بيعها مع معافاتها من دفع الاموال أثناء السنوات الباقية لغاية مضى ميعاد العشر السنوات المذكورة أعلاه بشرط أن يقوم

أربابها بأداء التكاليف والتعهدات الناجمة عن الاحكام المدونة بالمواد الثالثة والرابعة والخامسة من أمرنا هذا)

وفي ٧ ابريل سنة ١٨٨٧ قرر مجلس النظارة تخصيص ٢٥٠٠٠ جنيه سنويا بعمريانية نظارة الاشغال العمومية ليتمكن للحكومة أن تدفع منها ما يهجر عن دفعه أصحاب الاطيان في مقابل تحصيله منهم

وفي شهر ديسمبر سنة ١٨٨٩ صدر قرار من نظارة المالية (انظر صحيفة ٤٣ من كتاب القوانين العقارية) يتضمن اعتبار اتمام حضرو أعداد التركة النوبارية من أول شهر ديسمبر سنة ١٨٨٨ وأنه يجب أن يشرع في تحصيل نفقاتها من ابتداء شهر يناير سنة ١٨٩١ أما قيمة المال التي صرفت على انشاء هذه التركة فهي مبلغ ٤٣٤ ٧٣٤٨٧ جنيه منها ٢٠٠٠٠ حكم بها غرامة على أحد المقاولين والباقي وهو ٧١٤٨٧ جنيه دفعت منه الحكومة ١٩٨٧ جنيه ودفعت الشركة الباقي وهو ٦٩٥٠٠ جنيه ولكن قيمة المال التي تقرر توزيعها التحصيلها من المتفعين باضافة الفوائد بحساب ٥ في المائة قد بلغت مبلغ ٢٦٢ ٩٦١٦٣ جنيه

بعد ذلك اتفقت المالية مع السير زرفودا كي بمقتضى مكتبة صدرت منها الجنبه في ٢٣ يوليو سنة ١٨٩٠ غرة ٧٠٢ وأرسل هو جوابا في ٢٨ من الشهر المذكور بالصادقة عليها أن تحل الحكومة محلها

وبلغت اطيان النوبارية ٧٦١٢٨ فدان منها ٤٦٠٣ للسير زرفودا كي و ٢١٧٧٨ للحكومة والباقي وهو ٤٩٧٤٧ لمن أعطى لهم بمقتضى الامر العالي ويقسمه النفقات وهي ٩٦١٦٣ جنبها على ٧٦١٢٨ فدان اخص الفدان مبلغ ١ ٦٦٣ جنيه تقسط على ستة أقساط سنوية قيمة كل منها ١١٣ جنيه

ثم رأت المالية بعد ذلك اطالة مدة الاقساط فخص الفدان ١ ٢٤٠ جنيه وفي المدة من سنة ١٨٩١ لغاية سنة ١٨٩٦ حصلت الحكومة من الاهالي على ١٤٠٧٥ جنيه نقدية وأخذت منهم اطيان بقيمة ١٦٥٦٥ جنيه وخص اطيان السير زرفودا كي ٥٨٨١ جنيه وخص اطيان الحكومة ٢٧٧٨٨ جنيه جلة ذلك ٦٤٣٠٩ جنيه وتأخر الاهالي في سداد ٣١٨٥٤ جنيه فاضطرت الحكومة أن تدفعها

وكان في تلك الاثناء صدر أمر عال في ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٠ (انظر كتاب القوانين العقارية صحيفة ٣٧) مقتضاه أنه ابتداء من أول يناير سنة ١٨٩٧ تربط ضريبة على الاطيان البوراء الخارجة عن الزمام التي تروى من التركة النوبارية الصادبة بانشاءها اكريتو

أول ديسمبر سنة ١٨٨٦ وأن تتبع أحكام المادة الثالثة من ذكر يتوه سبتمبر سنة ١٨٨٤ فيما يتعلق بتقدير هذه الضريبة على الأقطان المذكورة التي سبق إعطاؤها والتي يجوز إعطاؤها فيما بعد بناء على طلبات صحيحة قدمت بشأنها قبل صدور ذكر يتوه نوفمبر سنة ١٨٨٤

وفي ٢٩ مايو سنة ١٨٩٧ صدر أمر المالية لمديرية البحيرة غرة ٨٦٢ مفاده أن الحكومة قد دفعت كماله نفقات الترخية لهجر المنفعين عن القيام بذلك وأنه بالنظر لأن أقطان تلك المنطقة لم تزل على حالة من الضعف تجعلها غير قادرة على القيام بما ينبغي بالتأخر من النفقات مع ما يستحق منها فضلا عن الاموال السنوية قدرات المالية فرز أقطان النوبارية وتقدر ضريبة واحدة لكل قسم منها بقدر ما يستحق واعتبار هذه الضريبة بصفة مصاريف نوبارية الى أن تستوفي الحكومة بدل ما دفعته - وكانت المالية قبل ذلك قد صرحت برفع ما تأخر من أموال تلك الأقطان لغاية سنة ١٨٩٦ فاشارت في الامر غرة ٨٦٢ سالف الذكر بأنه عدا ذلك كل ما يوجد عند فرز الأقطان تالفارفع أيضا ما يستحق عليه لالغاية سنة ١٨٩٧ فقط بل لغاية سنة ١٩٠٠ التي هي نهاية مدة العشر السنوات المقسط عليها تحصيل نفقات الترخية النوبارية وقد اعتبرت الترخية ذاتها من المنافع العمومية بأمر عال في ٦ ديسمبر ١٨٨٦ وعينت الأقطان تعلق الأهالي فوجد منها ١٤٧٣٩ فدانا تالفه خصها من مصاريف النوبارية ١٣٥٥٥ جنبها رفعت على طرف الحكومة و ١٧٩٤٦ فدانا تقدرت لها ضرائب مختلفة منها ١٠١٥١ فدانا بضريبة ٢٠ مليم والباقي بضرائب تتفاوت بين ٥٠ مليم على الأقل و ٤٠٠ مليم على الاكثر لمد مختلفة تنتهي بنهاية سنة ١٩٠١ ثم تعاد معايتها

وفي ١٥ أكتوبر سنة ١٨٩٨ صدر أمر المالية لمديرية البحيرة بأنه ابتداء من سنة ١٨٩٩ لانعرف الضرائب التي تحصل في منطقة النوبارية باسم مصاريف نوبارية كما كانت من قبل بل باسم أموال أقطان كبقية الأقطان المربوطة بالمال هذا كل ما جرى في أقطان النوبارية

الفصل السادس

الأمر العالي الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ الخاص بتقدير الضرائب على

ما يباع من أقطان الحكومة

اشتمل هذا الامر على أربع مواد وهي

المادة الاولى - الاراضى البورالى تباع من طرف الحكومة يربط عليها ابتداء من يوم تملكها ضريبة قرش واحد فى السنة عن كل فدان فى السنتين الاولين وخمسة قروش فى الثلاث السنوات التالية وعشرة قروش فى الخمس السنوات الاخرى - وبعد انقضاء السنة العاشرة تربط عليها الضريبة المقررة على الاطيان المماثلة لها الكائنة بجوارها - مجموع الاراضى المبعة تكلف بدفع الضريبة سواء كانت لم تزرع بكاملها أو لم يزرع جزء منها

المادة الثانية - الاراضى المؤجرة التى يصير بيعها بسوغ أن يربط عليها من ابتداء يوم تملكها المشتري ضريبة توازى قيمة ايجارها الاخير بدون أن يتجاوز مقدار هذه الضريبة أعلى قيمة من الاموال المعروفة بالخراجية المقررة على الاطيان المجاورة لها

المادة الثالثة - يصير بيع الاراضى المذكورة على حسب الكيفية المنصوص عنها باللائحة العمومية المتعلقة ببيع أملاك الميرى الحرة الصادرة بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة

١٨٨٦

المادة الرابعة - الاراضى التى ستباع بمقتضى مانص بالمادة السادسة من أمرنا الصادر فى ٥ ربيع أول سنة ١٣٠٤ (أول ديسمبر سنة ١٨٨٦) تتبع فيها أحكام أمرنا المشار اليه

وأحكام هذا الامر من جهة ربط الضريبة تلخص فيما سأتى

أولاً - استبدال طريقة اعفاء الاراضى البور من الضريبة بمدة خمس سنوات التى كان معمولاً بها على مقتضى منشور ٢٦ جونيوس سنة ١٨٨١ بأن تربط عليها ضريبة تدريجية متفاوتة مدة عشر سنوات وواضح أن أداء قرش واحد على الفدان لا يصح اعتباره بصفة ضريبة حقيقية ولكن سداد القرش فى كل سنة يذكّر الممول بما مضى من فترة الضريبة الخفيفة وذلك ليستنهض همته طبعاً الى المبادرة باستعمار الارض ليجنى منها فائدة قبل مجيء زمن وضع الضريبة الحقيقية كما أنه واضح أن مدة عشر سنوات هى كافية لاصلاح الاراضى اذا أراد أصحابها ذلك

ثانياً - الحكم قطعياً بأن توضع على الاطيان من ابتداء السنة الحادية عشرة ضريبة بمثل قيمة ضريبة الاطيان الخراجية المماثلة لها الكائنة بجوارها وهذا الجوار لا يفيد الملاصقة لانه لو قال الملاصقة لها لترتب على ذلك تقييد الشرط بقيد ضيق يعسر تطبيقه فى أحيان كثيرة ولكنه قال المجاورة لها بمعنى القرية منها بشرط التشابه والتماثل وعبارة القرية منها لا تقف عند حد أن تكون من زمام البلد التابعة لها الاطيان المراد وضع الضريبة

عليها بل يجوز أن توجد بالقرب منها أطيان مماثلة لها ولكنهما من زمام بلد أخرى
ثالثا - ظن الشارع أن إيجارات الاطيان المؤجرة تكون في الغالب أزيد من أعلى فية
من فيات الضرائب الخراجية فقرر أن الاطيان المؤجرة تربط عليها ضريبة بمثل قيمة
إيجارها بشرط أن لا تزيد عن أعلى فية من الضرائب الخراجية المربوطة على الاطيان المجاورة
لها وكان ذلك من حسن حظ بعض الذين اشتروا أطيانا من أجود الاطيان وربطت عليها
ضريبة عشرة قروش أو عشرين قرشاً لأنها كانت مؤجرة حينئذ بمثل هذه القيمة وكانت
تبقى كذلك زمنا طويلا ولم يعاجلها تعديل الضرائب العمومي

رابعا - ان الضريبة تستحق في كل حال من ابتداء يوم التملك وهو يوم اعتراف
المشتري بأن الاطيان تسلمت اليه

خامسا - استثناء الاطيان التي تباع في منطقة النوبارية من هذه المعاملة لانها داخله
تحت أحكام المادة السادسة من ذكر يتو أول ديسمبر سنة ١٨٨٦

الفصل السابع

الامر العالي الصادر في ١٧ يناير سنة ١٨٨٨ بتعديل ذكر يتو ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤

هذا نص الامر

المادتان الثالثة والثامنة من أمرنا الصادر في ١٩ ذى القعدة سنة ١٣٠١ (٩ سبتمبر سنة

١٨٨٤) المتعلقة بالاراضي الغير المزروعة المعطاة من الحكومة تعدلتا على الوجه الآتي

المادة الثالثة (النص الاصل)

تعطى أراضى الدرجة الاولى بدون تقرير
أموال عليها المدة لا تتجاوز ثلاث سنوات
وتحدد تلك المدة يكون بمعرفة مندوب
يعين من مصلحة التاريخ بناء على أمر
من رئيس مجلس النظار ويرفق مع المندوب
عمد من آل الخبرة وبعد انقضاء هذا
الميعاد تربط على هذه الاراضى سواء كان
مزرعاً أو كلها أو بعضها الضريبة الملائمة

المادة الثالثة (التعديل الجديد)

الاراضى التى صار طلبها بمقتضى أحكام
أمرنا الصادر في ١٩ ذى القعدة سنة ١٣٠١
(٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤) ولم يجز
تحديد هالغاية الآن تعطى بدون تقرير
أموال عليها المدة بتحديد بمعرفة مندوب من
المديرية أو من نظارة المالية ويرفق مع
المندوب المذكور عمداً من آل الخبرة -
وبعد انقضاء هذا الميعاد تربط على الاراضى

لحالتها حسب تقدير قوميسيون يؤلف
من العمدة ومن مندوب من التاريخ
تحت رئاسة المدير بعد أن يصدق مجلس
النظار على التقدير المذكور

المذكورة سواء كان مزروعاً كلها أو
بعضها الضريبة الملائمة لحالتها حسب
تقدير قوميسيون يؤلف من مندوب من
نظارة المالية ومن العمدة أو الخبرة
تحت رئاسة مندوب خصوصي من قبل
المدير بعد أن يصدق مجلس النظار على
التقدير المذكور

المادة الثامنة (النص الاصلى)
ينبىء رئيس مجلس النظار على مدير
التاريخ بتعيين مندوب من قبله لمساحة
الارض المطاوعة وتحديدها بمحدود من
حجر وعلان الكيفية لرئاسة مجلس
النظار

المادة الثامنة (التعديل الجديد)
تعين المديرية أو نظارة المالية مندوباً
ومعه مساح يكلف بمساحة الاراضى
وتحديداتها بمحدود من حجر وبحرر المندوب
المذكور تقريراً فى شأن ذلك لنظارة المالية
وهي ترفعه الى رئاسة مجلس النظار
والقرض من اصداره هذا الامر هو

أولاً - استبدال مندوبى مصلحة التاريخ المشار اليهم فى النص الاصلى بمندوبين من
المالية أو المديرية وسبب ذلك هو أن مصلحة التاريخ كانت قد ألغيت
ثانياً - تكليف المالية أو المديرية بالنظر فى ما كان الذكر يتوالى قد خص به
رئيس مجلس النظار من أمر تحديد ومساحة الاراضى
ثالثاً - تأييد الامر الاصلى من جهة لزوم الحصول على تصديق مجلس النظار بتبليغ
الارض بعد تحديدها واعتماد قيمة الضريبة بعد تقديرها

الفصل الثامن

الامر العالى الصادر فى ١٥ ابريل سنة ١٨٩١ بتحويل حق الملكية
الصربية فى الاطيان الخراجية

المادة الاولى - اعتبارا من تاريخ أمرنا هذا يكون لارباب الاطيان الخراجية التى
لم تدفع عنها المقابلة حقوق الملكية التامة أسوة بأرباب الاطيان التى دفعت عنها المقابلة بتمامها
أو جزء منها

المادة الثانية - تلغى جميع الاوامر والقوانين السابقة المخالفة لاحكام أمرنا هذا

وبناء على هذا الأمر أصبحت جميع الاطيان الخراجية ملكا صريحا لاربابها وليست كما كانت من قبل ملكا للحكومة وواضعوا الايدي عليها لايملكون فيها الامنفعتها وقد صدر أمر عال آخر بهذا المضمون في ٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦ انظر صحيفة ٢٦٤

الفصل التاسع

منشور المالية الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩١ بتعديل فيات الضرائب

التي تقل عن عشرة قروش

وفي ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩١ صدر منشور من نظارة المالية تضمن ما سياتي وهو

(١) ان ضريبة $\frac{1}{2}$ الموضوعه على بعض الاطيان بناء على الامر العالى الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ يصير ابلاغها الى $\frac{1}{2}$ وضريبة $\frac{1}{4}$ الى $\frac{1}{2}$ وضريبة $\frac{1}{8}$ الى $\frac{1}{4}$ وذلك لانه كان منظورا اصدار أمر عال بتثبيت ضم ثمن الورد وخدمة الصراف الى الضريبة ومن المعلوم أن ثمن الورد وحده هو $\frac{1}{2}$ على كل فدان

(٢) انه عند عمل حساب التمويل فالكسور التي تنتج بسبب كسور الفدان يترك منها كل ما كان أقل من مليم واحد

الفصل العاشر

الامر العالى الصادر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٩١ بتحديد فيات أموال الاطيان

وفي ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٩١ صدر أمر عال هذا نصه

المادة الاولى - يضاف في المستقبل ثمن الورد وأجرة الصيارف على أصل قيمة أموال الاطيان

المادة الثانية - كسور الجنيه المصري التي تكون أقل من ١٠ مليمات لا تدخل في المستقبل ضمن فيات أموال الاطيان

المادة الثالثة - تحدد فيات أموال الاطيان بحسب الارقام المينة في الجداول المحقة بهذا

جداول أموال الاطيان

مديرية الشرقية						مديرية القليوبية					
عشوري		خراجي				عشوري		خراجي			
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
١	١١٠	٠	٥٠٠	١	٤٥٠	١	١١٠	١	٥٥٠	١	٦٤٠
١	٢٠	٠	٤٠٠	١	٣٩٠	١	٢٠	٠	٩٢٠	١	٥٩٠
٠	٨٦٠	٠	٣٠٠	١	٣٨٠	٠	٨٦٠	٠	٨٦٠	١	٥٨٠
٠	٧٧٠	٠	٢٠٠	١	٣١٠	٠	٧٧٠	٠	٧٩٠	١	٥٤٠
٠	٦٩٠	٠	١٥٠	١	١٣٠	٠	٦٩٠	٠	٧٤٠	١	٥١٠
٠	٥٢٠	٠	١٠٠	١	١٢٠	٠	٥٢٠	٠	٦٨٠	١	٤٥٠
٠	٣٥٠	٠	٥٠	١	٠	٠	٣٥٠	٠	٦٠٠	١	٤٢٠
٠	١٨٠	٠	٠	٠	٨٦٠	٠	١٨٠	٠	٥٠٠	١	٣٥٠
٠	٠	٠	٠	٠	٧٣٠	٠	٠	٠	٤٠٠	١	٣١٠
٠	٠	٠	٠	٠	٦٦٠	٠	٠	٠	٣٠٠	١	٢٩٠
٠	٠	٠	٠	٠	٦٠٠	٠	٠	٠	٢٠٠	١	٢٣٠
٠	٠	٠	٠	٠	٥٣٠	٠	٠	٠	١٠٠	١	٢٣٠
٠	٠	٠	٠	٠	٥٣٠	٠	٠	٠	٥٠	١	١٨٠

مديرية الدقهلية						مديرية الغربية					
عشوري		خراجي				عشوري		خراجي			
ج	مليم	ج	مليم	ج	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
١	١١٠	٠	٩٦٠	١	٣٤٠	١	١١٠	٠	٩٤٠	١	٦٣٠
١	٠٢٠	٠	٩٢٠	١	٣١٠	١	٠٢٠	٠	٨٧٠	١	٥٩٠
٠	٨٥٠	٠	٨٦٠	١	٢٩٠	٠	٨٥٠	٠	٨٥٠	١	٥٦٠
٠	٧٧٠	٠	٧٩٠	١	٢٨٠	٠	٧٧٠	٠	٨١٠	١	٥٢٠
٠	٦٩٠	٠	٧٣٠	١	٢٥٠	٠	٦٩٠	٠	٨١٠	١	٤٦٠
٠	٦٩٠	٠	٦٠٠	١	٢١٠	٠	٦٩٠	٠	٧٤٠	١	٤٢٠
٠	٥٢٠	٠	٥٠٠	١	١٨٠	٠	٥٢٠	٠	٦٨٠	١	٣٩٠
٠	٣٥٠	٠	٤٠٠	١	١٦٠	٠	٣٥٠	٠	٦٠٠	١	٣٣٠
٠	١٨٠	٠	٣٠٠	١	١٢٠	٠	١٨٠	٠	٥٠٠	١	٢٠٠
٠	٠	٠	٢٠٠	١	٠٨٠	٠	٠	٠	٤٠٠	١	١٥٠
٠	٠	٠	١٥٠	١	٠٥٠	٠	٠	٠	٣٠٠	١	١٣٠
٠	٠	٠	١٠٠	١	٠٠٠	٠	٠	٠	٢٠٠	١	٠٧٠
٠	٠	٠	٥٠	٠	٩٩٠	٠	٠	٠	٥٠	١	٠٠٠

تابع جداول أموال الاطيان

مديرية البصرة						مديرية المنوفية					
عشوري		خراجي				عشوري		خراجي			
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
١	٠٢٠	٠	٨٢٠	١	٣٩٠	١	١١٠	٠	٩٢٠	١	٦٥٠
٠	٨٥٠	٠	٧٢٠	١	٣١٠	١	٠٢٠	٠	٨٢٠	١	٦٤٠
٠	٦٩٠	٠	٦٦٠	١	٢٦٠	٠	٨٥٠	٠	٧٢٠	١	٦٣٠
٠	٦٠٠	٠	٦٠٠	١	٢٥٠	٠	٧٧٠	٠	٦٠٠	١	٦١٠
٠	٥٢٠	٠	٥٠٠	١	١٨٠	٠	٦٩٠	٠	٥٠٠	١	٥٨٠
٠	٣٥٠	٠	٤٠٠	١	١١٠	٠	٥٢٠	٠	٣٠٠	١	٥١٠
٠	٣١٠	٠	٣٠٠	١	٠٥٠	٠	٣٥٠	٠	٢٠٠	١	٤٢٠
٠	٢٢٠	٠	٢٠٠	١	٠١٠	٠	١٨٠	٠	١٠٠	١	٣١٠
٠	١٨٠	٠	١٥٠	٠	٩٩٠	٠	٠	٠	٠٥٠	١	٢٣٠
٠	٠	٠	١٠٠	٠	٩٢٠	٠	٠	٠	٠	١	١٨٠
٠	٠	٠	٠٥٠	٠	٨٨٠	٠	٠	٠	٠	١	٠٥٠
٠	٠	٠	٠٢٠	٠	٨٦٠	٠	٠	٠	٠	١	٠٣٠

مديرية بني سويف						مديرية الجيزة وأطفيح					
عشوري		خراجي				عشوري		خراجي			
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
٠	٧٧٠	٠	٦٠٠	١	٥٧٠	١	٠٢٠	٠	٧٥٠	١	٦٤٠
٠	٦٩٠	٠	٥٠٠	١	٣٢٠	٠	٨٥٠	٠	٧٠٠	١	٥٠٠
٠	٦٠٠	٠	٤٠٠	١	١٩٠	٠	٧٧٠	٠	٦٥٠	١	٤٨٠
٠	٥٢٠	٠	٣٠٠	١	١٢٠	٠	٦٩٠	٠	٦٠٠	١	٣٧٠
٠	٤٣٠	٠	٢٠٠	١	٠٦٠	٠	٦٠٠	٠	٥٥٠	١	٣٥٠
٠	٣٤٠	٠	١٠٠	٠	٩٩٠	٠	٥٢٠	٠	٥٠٠	١	٢٥٠
٠	٢٦٠	٠	٠٥٠	٠	٩٣٠	٠	٣٥٠	٠	٤٥٠	١	٢٤٠
٠	١٨٠	٠	٠	٠	٩١٠	٠	١٨٠	٠	٤٠٠	١	٢٢٠
٠	٠	٠	٠	٠	٨٦٠	٠	٢٦٠	٠	٣٠٠	١	١٠٠
٠	٠	٠	٠	٠	٧٩٠	٠	٢١٠	٠	٢٥٠	١	٠٥٠
٠	٠	٠	٠	٠	٧٣٠	٠	١٦٠	٠	٢٠٠	١	٠٠٠
٠	٠	٠	٠	٠	٦٦٠	٠	١٤٠	٠	١٥٠	٠	٩٥٠
٠	٠	٠	٠	٠	٦٦٠	٠	١١٠	٠	١٠٠	٠	٩٠٠
٠	٠	٠	٠	٠	٦٦٠	٠	٠٨٠	٠	٠٥٠	٠	٨٥٠
٠	٠	٠	٠	٠	٦٦٠	٠	٠٨٠	٠	٠٢٠	٠	٨٠٠

تابع جداول أموال الاطيان

مديرية المنيا					
عشوري		خارجي			
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
•	٧٧٠	•	٦٠٠	١	٣٣٠
•	٧٥٠	•	٥٠٠	١	٢٢٠
•	٦٩٠	•	٤٠٠	١	٢٠٠
•	٦٠٠	•	٣٠٠	١	١٢٠
•	٥٢٠	•	٢٠٠	١	٠٧٠
•	٤٣٠	•	١٠٠	•	٩٨٠
•	٣٥٠	•	٠٥٠	•	٩٤٠
•	٢٦٠	•	•	•	٨٧٠
•	١٨٠	•	•	•	٨٣٠
•	•	•	•	•	٨١٠
•	•	•	•	•	٧٤٠
•	•	•	•	•	٦٨٠

مديرية الفيوم					
عشوري		خارجي			
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
•	٧٧٠	•	٧٩٠	١	٣٦٠
•	٦٩٠	•	٧٢٠	١	٢٣٠
•	٦٠٠	•	٦٩٠	١	٢١٠
•	٥٢٠	•	٦٦٠	١	١٢٠
•	٤٣٠	•	٦٠٠	١	١٠٠
•	٣٥٠	•	٥٠٠	١	٠٨٠
•	٢٦٠	•	٤٠٠	١	٠٥٠
•	١٨٠	•	٣٠٠	•	٩٧٠
•	•	•	٢٠٠	•	٩٥٠
•	•	•	١٠٠	•	٨٩٠
•	•	•	٠٥٠	•	٨٦٠
•	•	•	•	•	٨٤٠

مديرية جرجا					
عشوري		خارجي			
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
•	٧٧٠	•	٦٠٠	١	٤٥٠
•	٦٩٠	•	٥٠٠	١	٣٨٠
•	٦٠٠	•	٤٠٠	١	٣١٠
•	٥٢٠	•	٣٠٠	١	٢٥٠
•	٤٣٠	•	٢٠٠	١	١٨٠
•	٣٥٠	•	١٠٠	١	١٢٠
•	٢٦٠	•	•	١	٠٥٠
•	١٨٠	•	•	•	٩٩٠
•	•	•	•	•	٩٢٠
•	•	•	•	•	٨٦٠
•	•	•	•	•	٨٠٠
•	•	•	•	•	٧٠٠

مديرية أسبوط					
عشوري		خارجي			
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
•	٧٧٠	١	٠٥٠	١	٤٦٠
•	٦٩٠	•	٩٩٠	١	٣٩٠
•	٦٠٠	•	٩٦٠	١	٣٨٠
•	٥٢٠	•	٩٢٠	١	٣٧٠
•	٤٣٠	•	٨٦٠	١	٣٥٠
•	٣٥٠	•	٧٩٠	١	٣١٠
•	٢٦٠	•	٧٠٠	١	٢٦٠
•	١٨٠	•	٦٠٠	١	٢٥٠
•	١٤٠	•	٥٠٠	١	٢٤٠
•	•	•	٤٠٠	١	٢٢٠
•	•	•	٣٠٠	١	١٨٠
•	•	•	٢٠٠	١	١٢٠
•	•	•	١٠٠	١	٩٠

تابع جداول أموال الاطيان

مديرية اصوان					مديرية قنا				
عشوري		خارجي			عشوري		خارجي		
مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
٦٩٠	٠	٢٥٠	٠	١	٦١٠	٠	٣٥٠	٠	١
٦٥٠	٠	٢٠٠	٠	٩٠٠	٦٠٠	٠	٣٠٠	٠	٩٥٠
٦٠٠	٠	١٥٠	٠	٨٠٠	٥٢٠	٠	٢٠٠	٠	٩٠٠
٥٢٠	٠	١٠٠	٠	٧٠٠	٤٣٠	٠	١٠٠	٠	٨٠٠
٤٥٠	٠	٥٠	٠	٦٥٠	٣٥٠	٠	٥٠	٠	٧٥٠
٤٣٠	٠	٠	٠	٦٠٠	٢٧٠	٠	٠	٠	٧٠٠
٣٥٠	٠	٠	٠	٥٥٠	٢٦٠	٠	٠	٠	٦٥٠
٣٠٠	٠	٠	٠	٥٠٠	١٨٠	٠	٠	٠	٦٠٠
٢٦٠	٠	٠	٠	٤٥٠	٠	٠	٠	٠	٥٥٠
٢٥٠	٠	٠	٠	٤٠٠	٠	٠	٠	٠	٥٠٠
٢١٠	٠	٠	٠	٣٥٠	٠	٠	٠	٠	٤٥٠
٢٠٠	٠	٠	٠	٣٠٠	٠	٠	٠	٠	٤٠٠
١٨٠	٠	٠	٠	٢٥٠	٠	٠	٠	٠	٣٥٠
١٤٠	٠	٠	٠	٢٠٠	٠	٠	٠	٠	٣٠٠

وهنا يجب أن يلاحظ أن الفيات العشورية الواطية بمديرية الجيزة لا يوجد مثلها في بقية المديرية وسبب ذلك هو أن بعض العساكر الباشوزق الذين كانت أعطيت لهم أطيان عشورية معاشنا بحيث المنصورة وبرقاش تظلموا المالية من ضعف أراضهم وتعذر وفائها بالضريبة العشورية المربوطة عليها وجزت عن ذلك جملة تحقيقات وأخيرا علمت عليها المعاينة وتقررت لها ضرائب استثنائية تختلف عن الضرائب العشورية وصدرت ثلاثة أوامر من المالية باعتماد ذلك الأول في ٢١ شوال سنة ١٢٩٨ نمرة ٣٧٤ والثاني في ١٣ يوليو سنة ١٨٨١ نمرة ٢٤ إرادات دعاوى والثالث في ١٩ ذي القعدة سنة ١٢٩٨ نمرة ٣٩ - هذا هو سبب الاختلاف وقد فاتت المديرية أن تعتبر تلك الضرائب موقته وتعيد المعاينة على الاطيان من سنة لآخرى لتأكد صلاحها وامكان علاوة ضرائب الفيات الأصلية ولكنها أدخلتها في عداد الضريبة النهائية وبقيت الاطيان بهذه الضرائب الزهيدة غير أن هذه الاطيان دخلت في تعديل الضرائب الذي عمل في سنة ١٩٠١ وسيجري تنفيذه من ابتداء سنة ١٩٠٦

الفصل الحادى عشر

منشور المالية الصادر فى ٢٤ يوليوسنة ١٨٩٢ الخاص بربط الضريبة

على الاطيان التى كانت أموالها مبيعة بالموازين

فى ٢٤ يوليوسنة ١٨٩٢ صدر هذا المنشور بناء على قرار صدر من اللجنة المالية فى ٢٧ جونيوسنة ١٨٩٢ من جهة الاطيان التى كانت أموالها مبيعة (أى موقوفة مؤقتا) بالموازين السنوية من سنة ١٨٨٠ لسبب كونها تالفة وقد قررت اللجنة أن الذى تمت عليه المعاينة فعلا والمزعم معاينته اذا وجد منه شئ لا تنطبق حالته على أحكام الامر العالى الصادر فى ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ فاعادة ربط الضريبة عليه تكون من ابتداء السنة التالية لسنة التصريح الذى يصدر من المالية وان ربط الضريبة يكون بقيمة نصف الضريبة الاصلية لمدة سنتين ثم يعاد ربط الضريبة الاصلية بالكامل على أن نصف الضريبة يجب أن يكون بمثل احدى الضرائب المدرجة بجداول الفيات القريبة من نصف الضريبة وأن الاطيان التى تدخل تحت هذه المعاملة هى التى توجد غير مزرعة بالكلية ويلزم لاصلاحها مصاريف

الفصل الثانى عشر

الامر العالى الصادر فى ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ الخاص بتقدير الضرائب على ما يباع

من اطيان الحكومة

قد أصبح هذا الامر من أرفع القواعد التى يجرى العمل بمقتضاها فى تقدير الضرائب وهو يشمل على ثمان مواد أدرجناها فيما يأتى مقرونة بالنسخ الوافى للمادة الاولى - يلقى الامر الصادر فى ١٦ ربيع الاول سنة ١٣٠٤ الموافق ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ ويستعاض عنه بالأحكام الآتية والمعنى فى ذلك أن أحكام ذكرهتو ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ لم تعد تسرى على ما يجرى فى موضوعه من تاريخ ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ المادة الثانية - تنقسم الاطيان المزرعة والبور الصالحة للزراعة التى يبيعها الحكومة الى ثلاث درجات فيما يتعلق بالضريبة كما يأتى

أولا - الاطيان التي يمكنها تحمل فية الضريبة الخراجية المربوطة على الاطيان المعمورة الكائنة في حوضها - تربط عليها هذه الفية

ثانيا - الاطيان التي لا يمكنها والحالة هذه تحمل فية الحوض انما يمكن بواسطة التصليح والخدمة مساواتها فيما بعد بعمور الحوض - تربط عليها ضريبة موقته تناسب حالتها لمدة معينة لا تزيد في أى حال من الاحوال عن ست سنوات وعند انتهاء المدة المعينة تربط عليها فية الحوض بدون اجراء معانية جديدة

ثالثا - الاطيان التي لا يمكنها تحمل فية الحوض الا بعد حصول تغييرات في حالتها الخارجية بواسطة اجراء أعمال ذات منفعة عمومية مثل ترعري ومصارف وسماحي وجسور وغير ذلك - تربط عليها ضريبة موقته تناسب حالتها المدة معينة لا تزيد عن خمس سنوات ولدى انقضاء المدة المعينة تعان الاطيان فاذا اتضح أنه لا يزال في غير الامكان تحملها فية الحوض فتتقدر لها ضريبة أخرى موقته لمدة ثانية وفي انقضاء هذه المدة تعان الاطيان مرة ثانية وهلم جرا الى أن تصل الضريبة الى فية الحوض انما لا يسوغ أن تتجاوز كل مدة معينة خمس سنوات

هذا هو نص المادة الثانية وقد تضمنت عدة أمور جديدة بالالتفات وهي

أولا - وصف الاطيان البور التي تدخل تحت أحكامها بالاطيان البور الصالحة للزراعة وذلك تميزا لها من الاطيان البور الآتى الكلام عليها بالمادة الثالثة

ثانيا - تحديد أعلى ضريبة نهائية توضع على الاطيان عند بلوغها أقصى درجة التحسين بمثل ضريبة الحوض الخراجية وذلك لغرض المحافظة على مبدأ المساواة في تقدير الضرائب غير أنه لم يخطر على بال الشارع أن كثرة الحياض توجد بها عدة ضرائب مختلفة كلها نهائية وأن بعض الحياض لا يوجد بها شئ من الضرائب الخراجية بالكلية لأن أطيانها كلها عشورية وأن بعض الحياض لا يوجد بها شئ من الاطيان مربوط بالمال بالكلية أو أن فيها بعض أطيان مربوط بالمال ولكن بضرائب موقته والذي اتبعته المالية في ذلك هو (١) - وضع أعلى ضريبة خراجية في الحوض على الاطيان المبيعة فيه اذا كانت توجد به عدة ضرائب خراجية نهائية

(٢) - ان الحياض التي تكون أطيانها كلها غير مربوطة أو بها بعض أطيان مربوط ولكنها عشورية أو خراجية ذات ضرائب موقته هذه تربط عليها أعلى ضريبة خراجية مربوطة على الاطيان المشابهة لها بالحياض التابعة للبلد ذاتها وللبلاد المجاورة

ثالثا - اعتبار الاطيان المنزرعة التامة الاصلاح مستحقة لأعلى ضريبة خراجية بالحوض اذا وجدت به اطيان خراجية أو بالحياض المشابهة لها كما امر الايضاح

رابعا - اعتبار الاطيان التي لا يحتاج كمال اصلاحها الى تكلف عناء كبير أو زمن طويل بل بمجرد تمهيدات بسيطة تتم بالحرق والجرف وحفر المساق والتنيل والتصفية مما يدخل حتما تحت مقدرة صاحب الاطيان شخص 'مستحقة لضريبة موقته في مدة معينة لا تنقص عن سنة واحدة ولا تزيد عن ست سنوات وفي أول السنة السابعة تربط عليها الضريبة النهائية ولا يجوز في هذه الحالة معاودة معاينتها ولا اطالة مدة الضريبة الموقته

خامسا - من جهة الاطيان التي يتوقف صلاحها على اجراء أعمال ذات منفعة عمومية كانشاء ترع الري أو مصارف التخفيف أو غير ذلك مما يعمل عادة بمعرفة الحكومة هذه لا بد من وضع ضريبة موقته عليها لمدة لا تزيد عن خمس سنين وكلما وجدت غير قابلة للحمل الضريبة النهائية يتكرر ربطها بضريبة موقته بحسب ما تستحق لمدة واحدة ولعدة مدد أخرى بشرط أن لا تزيد كل مدة منها عن خمس سنين - وفي النوع الثالث من المادة العاشرة من قانون أملاك الميرى قررت المالة أن لا يدخل في عداد هذه الاطيان كل ما كان مقداره عشرة أفدنة فأقل اذ يلزم ادخاله في المعاملة تحت أحكام الدرجة الثانية واجتنباً لوقوع العبث في تقدير الضريبة جهلاً أو عمداً من المكلفين بتقديرها وضعت المالة لذلك القاعدتين الآتي ذكرهما وهما

أولاً - بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٧٧ من قانون أملاك الميرى المطبوع في سنة ١٩٠٢ يجب أن يكون تقدير الضريبة الموقته بقيمة ٣٠ في المائة من قيمة ما تساويه الاطيان من الايجار وطبعاً اذا كانت قيمة ٣٠ في المائة من الايجار تساوى أو تزيد عن قيمة أعلى ضريبة خراجية بالحوض فالضريبة تكون نهائية لاموقته وقيمتها يجب أن تكون مساوية تماماً لأعلى ضريبة خراجية بالحوض أما اذا كانت قيمة ٣٠ في المائة توجد أقل من أعلى ضريبة خراجية بالحوض فالضريبة تكون موقته ويتعين على المندوب أن يختار من جدول فيات الضرائب بالمديرية احدى تلك الفيات مثال ذلك اطيان تساوى من الايجار الفدان ٣ جنبهات وقيمة ١ في المائة ٩٠٠ مليم فاذا كانت أعلى ضريبة خراجية بالحوض هي ٨٠٠ مليم وجب حتما اعتبار الضريبة نهائية بقيمة ٨٠٠ مليم أما اذا كانت أعلى ضريبة قيمتها مثلاً جنبه واحد وجب اعتبار ٩٠٠ مليم ضريبة موقته ولكن اذا لم توجد بين فيات الضرائب بالمديرية ٩٠٠ مليم ولكن وجدت فيه ٨٥٠ مليم أو ٩٥٠ مليم فالمندوب يختار احدى الفيتين التي تكون حالة الاطيان أكثر ملاءمة لاحتماها

ثانيا - ان تقديرات الضرائب بوجه عام يلزم مراجعتها معرفة مفتشى المالية والتصديق عليها منهم وذلك بجمعتى منشور من مراقبة الاموال المقررة في ١٦ يناير سنة ١٨٩٩

المادة الثالثة - تربط على الاطيان البور التي تبيعها الحكومة ضريبة قدرها قرشان في السنة على الفدان مدة السنتين الاوليين وخمسة قروش في الثلاث السنوات التالية وعشرة قروش مدة خمس سنوات أخرى ويدخل ضمن هذه الفيات ثمن الورد وخدمة الصراف وفي انتهاء السنة العاشرة تعين المديرية الاطيان وتدرجها فيما يختص بالضريبة في احدى الثلاث الدرجات المبينة بالمادة الثانية ومدلول هذه المادة يلخص فيما سأتى وهو

أولا - ان الاطيان البور التي تدخل في المعاملة تحت أحكام هذه المادة هي التي يحتاج املاحها لاكثر من عشر سنوات

ثانيا - ان الاطيان التي يحتاج اصلاحها لاكثر من عشر سنوات طبعاتكون مقاديرها كلية من الجهة الواحدة ووسائط اصلاحها عشرة من الجهة الثانية فلا يصح أن يعامل بأحكام هذه القاعدة جزء من فدان أو فدان واحد أو بضعة أفدنة لان اصلاح مقادير كهذه ميسور في أقل بكثير من عشر سنوات

ولزوال الالتباس عرضت المالية على مجلس النظارت اب تحديد مقدار الاطيان التي يجب أن تدخل تحت حكم هذه المادة فقررت في جلسة يوم أول مارس سنة ١٩٠٢ ماورد عنه نص صريح في النوع الرابع من المادة العاشرة من قانون أملاك الميرى أن الذي يجوز تطبيق هذه المادة عليه هو ما كان مقداره خسين فداناً كراً ما ما كان مقداره أقل من خسين فداناً فدخل تحت حكم المادة الثانية وأن مفتشى المالية يجب أن يقرروا ما يجب تقديره من الضريبة

ثالثا - احتاط الشارع على عدم المساس بقيمة الضريبة المقرروضعها في مدة العشر السنوات وبالاخص لان منهافية ٢٠ مليماً اذا زيد عليها ١٠ مليماً وكسور ثمن الورد وخدمة الصراف تكاد أن تكون مضاعفة فأشار الى أن الضريبة المذكورة معينة لا يضاف اليها ثمن الورد أو خدمة الصراف

رابعا - ان الاطيان وان كانت عاطلة قاحلة وقد لا ينتفع منها بشئ في أوائل امتلاكها إلا أن الحكومة أرادت أن يكون المشتري على الدوام منذ كرا بدفع هذه الضريبة الجزئية في كل سنة مقدار ما انقضى من فترة الاعفاء من الضرائب الحقيقية

والفيات التي تقدرت في هذه المادة هي كالتي كانت مقررّة بالمادة الاولى من ذكر يتو ١٢
 ديسمبر سنة ١٨٨٦ بلافق في غير السنتين الاوليين اذ تقدر في كل منهما على الفدان قرشان
 بدلا من قرش واحد

خامسا - انه في نهاية العشر السنوات المعينة للضرائب التدرجية تعان الاطيان
 وتدرج من جهة الضريبة في احدى الدرجات المبينة بالمادة الثانية من هذا الامر فاما ان
 توضع عليها الضرائب النهائية اذا وجدت مستحقة لها واما ان توضع عليها ضرائب مؤقتة
 في مدة واحدة أو مدد مكررة كل منها لا يزيد عن خمس سنوات حتى تستحق الضريبة النهائية
 المادة الرابعة - تنبع في حق الاطيان الخارجة الزمام الاحكام السابقة مع استبدال
 فية الحوض بفية الاطيان الكائنة بالحوض المجاور

هذه المادة جاءت تعدل المادة الثالثة من ذكر يتو ١٧ يناير سنة ١٨٨٨ التي كانت
 قد جاءت تعدل المادة الثالثة من ذكر يتو ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ومن المعلوم أن
 الاطيان الخارجة الزمام هي البراري والمستنقعات وغيرها من الاراضي البورالموات التي
 أعطيت مجانا بقضى ذكر يتو ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ وبقضى المادة الثالثة منه
 بحسب كل من نصها الأصلي والتعديل الذي صدر لها كان يتعين حتما وضع الضريبة على
 تلك الاطيان لمجرد انقضاء المدة المحددة للاعفاء من الضريبة سواء زرع أو لم تزرع كلها أو
 بعضها فالنعت هذه الطريقة بتحقيق المبادئ العدالة واستبدال المعاملات في شأنها من جهة
 الضريبة بحسب أحكام المادتين الثانية والثالثة من هذا الأمر

ولكن عوملت بطريقة استثنائية من جهة اعتبار ضريبة الحوض الخارجة النهائية
 الواجبة البلوغ هي ضريبة الحوض المجاور

وتعدلت هذه المادة بأمر عال آخر في ٩ ابريل سنة ١٩٠٣ تضمن التعديل الآتي
 المادة الرابعة من أمرنا الصادر في ٤ رجب سنة ١٣٠٩ (٣ فبراير سنة ١٨٩٢)
 تعدلت كإسبأى « تنبع في حق الاطيان الخارجة الزمام الأحكام السابقة مع استبدال
 فية الحوض بفية أحد الحياض المجاورة التي تكون أطيانه مماثلة لها سواء كان ذلك
 الحوض من جهة حياض البلاد ذاتها أو بلدة أخرى » فترب على ذلك اطلاق الحرية في
 اختيار الحوض التابع للبلد ذاتها أو لأي بلد من مجاوراتها التي توجد أطيانه مشابهة
 في كل اعتباراتها الاطيان المراد وضع الضريبة عليها وتقدير ضريبة تلك الاطيان بمثل
 ضريبة ذلك الحوض

ومن المعلوم أن السبب في ذلك هو أن معظم الاطيان الخارجة الزمام كانت غير تابعة
لحياض أصلية اذهى كحقيقة اسمها كانت خارجة عن زمام كل حوض وكانت في الغالب
بعيدة عن الاراضى العامرة أو منعزلة عنها

ومهما كان الحال فأول ضريبة توضع على الاطيان الخارجة الزمام نهائية كانت أو
موقفة لا يمكن التعويل على اعتمادها الا بعد تصديق مجلس النظار وذلك بحسب نص الامرين
العاليين الصادرين في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ و ١٧ يناير سنة ١٨٨٨
وهناك أمر جدير بالالتفات وهو أن بعض الاراضى الخارجة الزمام قد أقيمت فيها مبان
وعرب ودواوير ومساكن وواورات وأعدت بها أماكن للاجران ونحو ذلك من المنافع
الخصوصية التى بسببها لا تكون فى عداد الارض الزراعية التى فى حاجة للعلاج والاصلاح
وبناء عليه يجب اعتبار اراضى المبانى والاجران تامة المنافع ومستحقة للضريبة النهائية
المادة الخامسة - تستحق الضريبة على كامل الاطيان المباعة حتى اذا كان كلها
أو بعضها لم يجر زراعتها وتربط من ابتداء يوم التسليم أما فيما يتعلق بالاطيان التى تربط
عليها ضرائب للمدعمة فبحسب سنة التسليم بسنة كاملة من مدة الضريبة الموقفة
وهذه المادة تضمنت ثلاثة أمور وهى

الاول - ان الضريبة تعتبر مستحقة على مجموع مقدار الاطيان المباعة سواء كانت كلها
غير منزوعة أو بعضها فقط غير منزوع فلا يقبل عذر ولا تسع شكوى من جهة وضع الضريبة
على الاطيان بتماهمها كانت حالتها

الثانى - ان الضريبة تعتبر مستحقة من ابتداء يوم التسليم وقد جاء فى قانون أملاك
الميرى فى نص المادة ٣٨ أن تسليم الاطيان المباعة يجب اثباته فى محاضر تكتب على مطبوع
مخصوص يعرف باستمارة نمرة ٦٧ أو على ظاهر صحيفة عقد البيع وهذه هى الطريقة
الرسمية لاثبات حصول التسليم وتعيين تاريخ التسليم

ومن الامور التى تستلزم كمال العناية سرعة تسليم الاطيان المباعة فراراً من مضى المدة
التي اذا انقضت قبل اثبات التسليم بالصفة الرسمية يسقط حق المطالبة بالضريبة
أما طريقه فتربط المال من ابتداء يوم التسليم فالعملية الحسابية فيها هى أن يضرب عند
الافدنة المباعة فى قيمة الضريبة فالحاصل يكون هو قيمة المال عن سنة كاملة تعدد أيامها
٣٦٠ وبقسمة ذلك الحاصل على ٣٦٠ فالحاصل يكون هو قيمة المال عن يوم واحد
يضرب فى عدد الايام الباقية من السنة داخلها ذات يوم التسليم والحاصل يكون هو قيمة

المال الواجب دفعه في أول سنة مثال ذلك عشرة أفدنة ضريبة الفدان ١٣ تسلت في ١٢ سبتمبر ففقد الاطيان وهو ١٣ مضر وبافي ١٢٠ يساوى ١٣٠٠ بقسمته على ٣٦٠ يوما يحصل ٣٦٠ مليم وبضرب هذا المقدار في ١٠٩ وهو عدد الايام الباقية من السنة بما فيها ذات يوم ١٢ سبتمبر يحصل ٣٦٠ مليم جنبه وهو المطلوب الثالث - ان التسليم اذا حصل في آخر السنة أو في أولها أو في أى تاريخ منها فالسنة ذاتها تحسب سنة كاملة من المدة التى تعين للضريبة الموقته فاذا تحددت خمس سنوات يجب اعتبارها أربعا مضافا اليها سنة التسليم لكاملة الخمس فاذا كان التسليم قد حصل في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٠٣ والمدة التى تحددت خمس سنوات فسنة ١٩٠٧ تكون هى نهاية الخمس السنوات

المادة السادسة - يكون بيع الاطيان بحسب الشروط والقيود المنصوص عنها فى اللوائح والقرارات والمنشورات المتبعة الآن أو التى يصدرها ناطر المالية فيما بعد المادة السابعة - جميع الشروط المتعلقة بتقدير الضريبة والمواعيد التى تعطى يلزم اعلان العموم بها قبل البيع

لكل من هاتين المادتين ارتباط بالآخرى وينتج من ذلك أولا - ان المالية مسؤولة عن اعلان العموم قبل البيع بجميع الشروط المتعلقة بتقدير الضريبة والمواعيد وهذا الاعلان يكون بطريقة النشر بالجريدة الرسمية العربية والفرنساوية ست مرات وتعميم النشر ببلد المديرية التابع لها العقار والنداء فى ذات البلد التابعة الاطيان لزاما لها (انظر المواد ٩٣ ٩٤ و ٩٥ من قانون الاملا)

ثانيا - ان ثبوت اجراء النشر فعلا يكتفى لاعتبار المشتري عالما بجميع الشروط والقيود المختصة بالبيع سواء كان من جهة قيمة الضريبة أو المدة المحددة لها أو طريقة المعاملة فيها أو غير ذلك

ثالثا - ان الشروط والقيود اللازم مراعاة المعاملة بها فى اجراء البيع هى التى صدرت أو تصدر بها اللوائح أو قرارات أو منشورات من نظارة المالية التى هى صاحبة الشأن فى ذلك

المادة الثامنة - أحكام الامر المؤرخ ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ تبقى سارية على الاراضى المباعة لحد الآن انما يجوز لاصحابها أن يطالبوا معاملتهم بمقتضى أحكام أمرنا هذا - أما الاراضى الخارجة الزمام السابق اعطاؤها والمزمع اعطاؤها بالتطبيق للامر العالى

الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ قسّم تحت أحكام الامر المشار اليه المؤرخ ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤

وهذه المادة قد تضمنت ثلاثة أمور وهي

أولا - ان الاطيان التي كانت قديمت قبل صدور هذا الامر تبقى خاضعة في المعاملة للأحكام المنصوصة بالامر العالي الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ ولم يقصد الشارع طبعاً أن تبقي جميع الاطيان التي بيعت قبل صدور دكرينو ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ خاضعة لأحكام دكرينو ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ لان مناهما كان قديمت على مقتضى لائحة ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٠ أو منشور ٢٦ يونيو سنة ١٨٨١ ولكنه أراد أن الاطيان التي بيعت من تاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ الى صدور دكرينو ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ تبقى خاضعة لأحكام دكرينو ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ وبديهي أن كل الاطيان التي سبق بيعها تبقى خاضعة لأحكام اللائحة التي بيعت على مقتضاها

ثانياً - انه مع ذلك فأصحاب الاطيان المباعة قبل صدور هذا الامر لهم حرية الارادة في استمرار معاملتهم بأحكام اللائحة التي بيعت لهم الاطيان على مقتضاها أو معاملتهم بأحكام هذا الامر وأن يجاب التماسهم اذا طلبوا المعاملة بأحكام دكرينو ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ ثالثاً - ان أحكام الامر العالي الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ تستمرارية على الاطيان التي قد أعطيت أو ستعطى من الخارجة الزمام وعبارة المادة التي هي (السابق اعطاؤها والمزعم اعطاؤها) معناها الاطيان التي أعطيت من الخارجة الزمام سواء كان تم تسليمها فعلاً أو لم يتم تسليمها فلا يجب أن يفهم من ذلك أن الاعطاء كان أمراً مستمراً لانه قد امتنع قبول طلبات جديدة منذ صدر الامر العالي بذلك في ٥ نوفمبر

سنة ١٨٨٤

وكذلك عبارة (تسّم تحت أحكام الامر المشار اليه المؤرخ ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤) قد جاءت براء لان أحكام ذلك الامر فيما يختص بالضريبة والتعديده قد تعدلت بأحكام دكرينو ١٧ يناير سنة ١٨٨٨ ثم تعدلت بأحكام المادة الرابعة من ذات دكرينو ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ - و-د ١٠ فان أحكام الضريبة تعدلت أخيراً بدكرينو ٩ ابريل سنة ١٩٠٣

الفصل الثالث عشر

لائحة البرك والمستنقعات المصدق عليها من مجلس النظاري ٢١ فبراير سنة ١٨٩٤

لما كانت البرك والمستنقعات ومجموعات المياه الرائدة من أردل الأسباب تأثيرا على الصحة العمومية قد صرحت الحكومة بأن كل من يتعهد بردم وتجفيف أى شئ من تلك البرك والمستنقعات ويقوم فعلا بوفاء تعهده بحسب الشروط التى يقرها مندوبو الحكومة تصير أرض تلك البركة ملكا صريحا له فى مقابل ما يتكافئه من نفقات ردمها وتجفيفها ووضعت لذلك لائحة تحتوى اثنتى عشرة مادة تصدق عليها من مجلس النظاري ٢١ فبراير سنة ١٨٩٤ تضمنت كل ما يختص بطرق المعاملة فى هذا الموضوع ومنها ما يختص بربط الضريبة على الارض ما قد جاء فى نص المادة الحادية عشرة من اللائحة وهو

إذا اتضح من محضر المهندس اتمام الردم فيخطر المحافظ أو المدير نظارة المالية عن ذلك فتصدر له الامر بتحرير رجعة الملكية باسم المعطى اليه وتعفى حينئذ أرض المستنقع أو البركة من دفع ضريبة عنها مدة عشر سنوات اعتبارا من اليوم التالى لانقضاء مدة الردم

هذا هو نص المادة الحادية عشرة من اللائحة وطريقة تنفيذها تلخص فيما يأتى وهو

(١) ان اكتساب حق الملكية يتعلق على اتمام الردم وبمقتضى نص اللائحة لا يجوز أن يزيد ميعاد اتمام الردم عن سنتين

(٢) ان اثبات اتمام الردم لا يعول فيه إلا على اقرار المهندس المنوط بمراقبة العمل وتقديم محضر بالكتابة يدل على ذلك

(٣) انه فى هذه الحالة يجب التصريح بتحرير رجعة ملكية

(٤) انه يلزم اعفاء الارض من الضريبة مدة عشر سنوات

(٥) ان مدة العشر السنوات تبدئ من اليوم التالى لانقضاء مدة الردم وفى نهاية هذه المدة توضع على الارض أعلى فى الضريبة التراجعية بالحوض من ابتداء الشهر التالى للشهر الذى انتهت فيه مدة العشر السنوات وذلك بحسب قيمة الاقساط المستحقه لبحسب قسط اليوم

الفصل الرابع عشر

الامر العالى الصادر فى أول مارس سنة ١٨٩٤ بتقرير طريقة إعادة ربط الضرائب

على الاطيان التى كانت مرفوعة ضرائبها

بمقتضى الاوامر الاساسية كان لابد من اجراء المعاينة فى كل سنة على الاطيان المرفوعة أموالها التالفة بالسباح والاطيان الغير مربوط عليها شئ من المال لكونها غير صالحة للزراعة أو غير منزرعة للأسباب المتنوعة وكان اجراء تلك المعاينة فى كل سنة يتعدراً ويستحيل اتمامه كالواجب لان ذلك كان حتماً يستلزم الاكثار من العمال والنفقات بما هو أكثر من امكان تحمل الميزانية ولذلك كانت تلك المعاينات مهددة بالفشل لأسباب عديدة

فلما بدأت تظهر ثمرات اصلاح طرق الري والتجفيف بالبلاد وكان وراء ذلك ما وراءه من سرعة اصلاح أكثر الاطيان التالفة أو القابلة للتلف وبدأت تزول تبعاً لذلك الأسباب التى بنى عليها حرمان الحكومة من أموال تلك الاطيان أزمنة طويلة قد استصدرت المائبة هذا الامر العالى متضمنة ما رأت أنه من ابطال المعاينات السنوية والاستعاضة عن ذلك بوضع ضرائب تدريجية زهيدة فى مدد مختلفة الى أن يتحقق أن الاطيان أصبحت على حالة من العمار والصلاح تجعلها قابله لأداء ضريبتها الأصلية التى كانت تدفع عنها قبل تلفها وراعت المالية فى وضع تلك الضرائب الزهيدة أن تجعل ذلك من باب المساعدة والتشجيع لأصحاب الاطيان التالفة حتى يسارعوا فى اتمام اصلاحها فى الزمن الذى تكون فيه مربوطة بالضرائب الزهيدة لكي يحصلوا من الجهة الواحدة على بدل النفقات التى بذلوها فى اصلاح الاطيان ومن الجهة الأخرى يحصلوا على فائدة غير اعتيادية من إيرادات الاطيان قبل أن تنقص الفائدة بزيادة الضريبة وكل ذلك من أجل وسائل تنشيط وترقية الزراعة وفى الواقع أن المالية قد وصلت بواسطة هذا الامر الى نتيجة عظيمة جداً من غناء الإيرادات والفضل من صرف المصاريف السنوية الطائلة فى اجراء المعاينات على الطريقة القديمة واستئصال الأسباب المساعدة على استعمال الغش وتغلب الخلل فى اجراء تلك المعاينات

و يحتوى هذا الامر عشر مواد كالاتى

المادة الاولى - الاطيان التى سترفع أموالها اعتباراً من تاريخ صدوره هذا الامر للأسباب المبينة بالمادة الخامسة من الامر العالى الصادر فى ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ يعاد ربط الضريبة عليها اعتباراً من ابتداء السنة الثانية التى تلى سنة التصريح بالرفع بحسب التعريفة الآتية

السنة الثانية باعتبار قرشين
 » الثالثة » خمسة قروش
 » الرابعة » عشرة قروش
 » الخامسة » نصف ضريبة موقتا

واعتباراً من السنة السادسة بعد اجراء المعاينة تربط على الاطيان ضريبة تناسب حالتها وتدرج في احدى درجات المادة الثانية من الامر العالى الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ بحيث ان آخر غمويل لا يتجاوز ضريريتها الاصلية النهائية فتضمنت هذه المادة أربعة أمور وهي

الاول - ان الاطيان السباح الذى يرفع عنها المال بمقتضى المادة الخامسة من الامر العالى الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٩ يجب اعفاؤها من المال بالكلية في سنة التصريح برفع مالها وفي السنة الاولى التالية لسنة الرفع

الثاني - انها في مدة الاربع السنوات المكتملة الخامسة تدفع عنها ضرائب تدريجية جزئية متفاوتة ففي الثانية قرشان على كل فدان وفي الثالثة خمسة وفي الرابعة عشرة وفي الخامسة نصف ضريريتها الاصلية

وقد حدث فعلاً أن اطيانا كانت ضريريتها الاصلية النهائية ١٨ قرشا وربطت عليها في السنة الرابعة عشرة قروش وهي طبعاً أكثر من ٩ قروش قيمة نصف الضريبة التي يجب أن تربط بها في السنة الخامسة ولكنها بقيت في الخامسة بضرريبة ١٠ قروش لان الغرض هو زيادة الضريبة تدريجياً حتى تصل لضريريتها الاصلية الا اذا دلت المعاينة في السنة السادسة أنها لا تستحق الضريبة ولا نصف الضريبة فعند ذلك يعمل طبعاً بما ينقرر في المعاينة

الثالث - انها في السنة السادسة تعين وتدرج في احدى الثلاث الدرجات المنصوص عنها في المادة الثانية من الامر العالى الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢

الرابع - انها عندما تستحق أن توضع عليها الضريبة النهائية يجب أن لا تزيد تلك الضريبة عن قيمة ضريريتها النهائية الاصلية وهنا يجب أن يلاحظ أن نص الامر ولو قضى صريحاً بوضع الضريبة النهائية الاصلية التي كانت موضوعاً عليها عند رفعها الا أن ذلك لا يترتب عليه حرمانها من تنقيص الضريبة اذا كانت قد نقصت في جملة ما أجرت الحكومة تخفيضه وفي هذه الحالة فهي ترجع لالضريريتها الاصلية ولكن الى صافي ضريريتها الاصلية بعد التخفيض

وهذه المسئلة فيها عدا ذلك ما يدعى الى الاعتراف بتناهي تطارة المالية في اجراء العدالة لان الاطيان التي توضع عليها الضريبة الموقته هي من أحد نوعين إما من أطيان الحكومة المبيعة بشروط ربط الضريبة التدريجية عليها وإما من الاطيان الثالثة التي رفعت أموالها وسوحت من الضريبة سنتين ووضعت عليها الضريبة التدريجية بحسب التعريفة المقررة في هذه المادة وصاحب الاطيان ان كان اشتراها من الحكومة أو اشتراها من مشتر آخر فقد اشتراها وهو متأكد بأنه سيدفع عنها الضريبة التدريجية حتى يأتي الوقت المعين لمعابنتها وان كانت أطياناً أصلية فصاحبها عالم بأن الضريبة التدريجية ليست بذات قيمة تدل على اعتماد الحكومة بأنها صالحة للزراعة بل هي ضريبة جزئية تشجيعية وكان في كائنا الحالتين لا يصح أن تقبل شكوى لرفع شيء من هذه الضرائب التدريجية ولكن المالية لكي لا تبقى سبيل الشكوى شاكاً بأبحث قبول طلبات رفع تلك الضرائب بعد التحقيق وذلك على فرض أن التلف قد طرأ على الاطيان بعد ربط تلك الضرائب عليها وأصدرت بذلك منشور في ١٢ جونيوس سنة ١٨٩٥ سيجرء فيما بعد بياض المرفوعات

المادة الثانية - الاطيان السابق رفع أموالها بالتطبيق للمادة الخامسة من الامر العالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ واتضح من المماينة الاخيرة أنهم لم يزل يورعوا بربط الضريبة عليها ابتداء من سنة ١٨٩٥ طبقاً للتعريفة والكيفية المبينة بالمادة السابقة

قد قضت المادة الاولى أن اعاد ربط الضريبة يكون بعد مضي سنة واحدة غير سنة الرفع ولكن لكون الاطيان التي رفعت قبل صدوره كان قد مضى على البعض منها وقت طويل أريد بهذه المادة تعيين السنة التي يلزم اعاد ربط الضريبة من ابتدائها وتقرر أن تكون سنة ١٨٩٥ ولم يتقرر اعتبار سنة ١٨٩٤ بداية اعاد ربط المال لغرض المساواة في المعاملة هذا على فرض حصول رفع أموال اطيان من هذا النوع في سنة ١٨٩٣ ف سنة ١٨٩٤ تكون هي الاولى التالية لسنة الرفع وسنة ١٨٩٥ تكون هي الثانية الواجب اعاد ربط الضريبة فيها كامراً

المادة الثالثة - الاطيان المرفوعة أموالها بالتطبيق للمادة الخامسة من الامر العالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ وأعيد ربطها بضمريبة موقته يستمر سداد الاموال عنها باعتبار هذه الضريبة لحد انتهاء السنة الرابعة التي تلي سنة التصريح بالرفع - ومن

ابتداء السنة الخامسة يدفع عنها ضريبة تعادل نصف ضريبتها الاصلية مؤقتا - ومن ابتداء السنة السادسة تدرج في احدى درجات المادة الثانية من الامر العالى الصادر فى ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ بعد تقرير الضريبة التى تناسب حالتها بحسب المعاينة

الفرق بين هذه المادة والى قبلها هو أن المادة السابقة تختص بالاطيان التى لحد صدور هذا الامر كانت أموالها تزل مرفوعة لان المعاينات دلت على أنها تالفة أما هذه فتختص بالاطيان التى لحد صدور هذا الامر كانت ضريبتها تزل أقل من ضريبتها الاصلية والذى حكمت به عليها هو أنه اذا كان قدمضى على سنة ودفعها أربع سنوات أو أكثر لغاية سنة ١٨٩٣ فهى من ابتداء سنة ١٨٩٤ تستحق أن يوضع عليها نصف ضريبتها الاصلية واذا لم تكن لغاية سنة ١٨٩٣ (السابقة لسنة صدور الامر) قدمضت أربع سنوات فتبقى بتلك الضريبة الى أن يكمل لها أربع سنوات ثم يوضع عليها نصف الضريبة فى السنة الخامسة وتعاين فى السادسة.

المادة الرابعة - الاطيان البورالواردة فى تقاسيط أربابها تربط الضريبة عليها ابتداء من تاريخه بحسب التعريفة الآتية

المدة الباقية من سنة ١٨٩٤ باعتبار قرشين	
سنة ١٨٩٥	» خمسة قروش
سنة ١٨٩٦	» عشرة قروش
سنة ١٨٩٧	دون ثلثى
سنة ١٨٩٨	دون أول موقتا

واذا كانت درجة الدون الاول ليست هى أعلى درجة الحوض أو الحياض الغير المفروزة درجاتها فن ابتداء سنة ١٨٩٩ تعاين وتربط عليها ضريبة تناسب حالتها وتدرج فى احدى درجات المادة الثانية من الامر العالى الزقيم ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ بشرط أن آخر تمويل لا يتجاوز الدرجة العشورية بالحوض أو بالحياض الغير المفروزة درجاتها

والابوار التى من هذا النوع السابق تمويلها قبل الآن بدرجة الدون الثانى تستمر بضريبتها الحالية لنهاية سنة ١٨٩٧ وتربط فى سنة ١٨٩٨ بدرجة الدون الاول مؤقتا وهى مع ما سبق ربطه بالدون الاول أو بأكثر من الواجب استمرار ربطه لغاية سنة ١٨٩٨ بدرجة الحالية تجرى عليه المعاينة من ابتداء سنة ١٨٩٩ وتربط عليه ضريبة تناسب

حالتيه بشرط أن آخر تمويل لا يتجاوز درجة الحوض أو الحياض الكائنة بهما الغير المفروزة درجاتها

الابوار العشورية التي نصت عنها هذه المادة هي أجزاء لم تعين لها درجات عند ربط الضرائب على الاطيان العشورية وذلك لسبب ما كان قيل عنها في وقت الفرز من أنها بور غير مزرعة وقد بقيت بلا مال زمان طويلا صدرت فيه عدة أوامر ولوائح ومنشورات وقرارات وتحددت مواعيد لاصلاحها وكان آخر ميعاد لتحديد ذلك نهاية سنة ١٨٧٩ وبالرغم من كل ما ذكر فقد بقي قسم كبير منها بلا مال إلى أن صدر هذا الامر

وقد أريد اعطاه تعريف صريح عن نوع الابوار المقصودة بالذات فنص عنها بعبارة (الواردة في تقاسيط أربابها) أى الداخلة في مستندات تملك أربابها بعبارة أخرى هي جزء من الأجزاء المكونة للملكية وذلك تمييزا لها من المستبعدات ملك الحكومة التي تخلت بعض الاطيان العشورية ودخلت في مقاسها ولكن استبعدت من كمية الملكية

وليس في نص هذه المادة شيء من الغموض ولكن لكمال الايضاح لنخص مضمونها فيما سياتى وهو

أولا - بالنظر لكون سنة ١٨٩٤ كان قد مضى منها شهران فلم يقض الامر بربط قرشين على الفدان في سنة ١٨٩٤ لأن ذلك كان يستلزم توزيع القرشين على مدة السنة كاملة وتحصيل ما يخص بال عشرة الأشهر الباقية وفي ذلك تكلف عايات حسابية طائلة حالة كون القيمة جزئية ففضى الامر بان القرشين تعتبر مستحقة عن عشرة الأشهر الباقية من سنة ١٨٩٤ لاعتبار السنة كلها

ثانيا - وفي كل من الاربع السنوات التالية تقرر ربط ضريبة معينة على الاطيان الغير المربوطة

ثالثا - ولكي تتساوى المعاملة في الاطيان الابوار التي كانت تربط عليها ضريبة قبل صدور هذا الامر على الاطيان التي لم تربط قد نص بالمادة أن الاطيان التي كانت تربط تبقى بضريبتها التي هي بها نهاية سنة ١٨٩٧ المحددة لدرجة الدون الثاني لكي من ابتداء سنة ١٨٩٨ تربط مع بقية الاطيان كلها بدرجة الدون الاول

رابعا - ان درجة الدون تعتبر نهائية لها اذا كانت هي أعلى درجة بالحوض التابعة الابوار لزامه

خامسا - واذا كانت الابوار في حوض توجد به درجة أعلى من الدون الاول أو كان

الحوض التابعة الاوارلزامه ليست له ضريبة معينة ولكنه واحد من جملة حياض مقدر لمجموعها درجات مختلفة منها ما هو أعلى من الدون الاول في هذه الحالة تعابن الاطيان وتدرج في احدى الدرجات المينة بالمادة الثانية من ذكر يتو ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ الى أن يمكنها تحمل ضريبة أعلى درجة عشورية في الحوض أو مجموع الحياض التابعة لها وكان تنفيذ حكم هذه المادة خاتمة وضع ضرائب عشورية على اطيان كان أصل اعطائها بشرط أن تربط بالضرائب العشورية

المادة الخامسة - اذا كان عند اجراء العمل بحسب التعريفات المينة قبلا ينضم بناء على طلب الممول صاحب الشأن وبعد اقرار نظارة الاشغال العمومية ان سبب بوار الاطيان ناشئ من عدم كفاية أعمال المنافع العمومية فيستمر رفع مال الاطيان الى أن يصير اجراء الاعمال اللازمة لازالة الضرر ومن ابتداء اليوم الذي تتم فيه الاجراآت المذكورة تدرج الاطيان بعد المعاينة في احدى الدرجات المينة بالمادة الثانية من الامر العالي الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢

لم يغب عن نظارة المالية احتمال كون وسائل اصلاح الاطيان هي مما لا يدخل تحت مقدرة صاحب الاطيان لوجودها في منطقة كبيرة غير متصلة بمجاري الري العمومية أو مصارف التجفيف العمومية وان بقاءها نالفة أو غير منزرعة يكون حينئذ من الامور القهرية بالنسبة لصاحب الارض ولا يكون من العدة التي تكلفه بأن يدفع مالاً عنها ولذلك وضعت هذه المادة لتحفظ بها لاصحاب الاطيان حق المطالبة برفع المال ولكن علق ذلك على شرط اقرار نظارة الاشغال العمومية على أن عدم زراعة الاطيان مسبب عن عدم استكمال المنافع العمومية وفي هذه الحالة يلزم

- (١) رفع المال عن الاطيان من ابتداء يوم تقديم الطلب
- (٢) معاينة الاطيان في كل سنة للتحقق من أنها باقية لم تزرع
- (٣) الحصول سنوياً من نظارة الاشغال على تعريف رسمي ببيان أسماء البلاد التي تمت بها المنافع العمومية

(٤) معاودة ربط المال على الاطيان من ابتداء اليوم الذي تحقق فيه استكمال المنافع العمومية - والمعنى ان ربط المال يكون من ابتداء السنة التي تتم فيها المنافع العمومية

المادة السادسة - الاطيان المعطاة بقرار شورى النواب يستمر سد ادا الاموال عنها باعتبار الضريبة الحالية مدة خمس سنوات اعتباراً من ابتداء السنة التالية للسنة التي انتهت فيها مدة المعافاة الاصلية أو المدة الجديدة التي تكون منحت لها

وبعد انقضاء الخمس السنوات تدرج الاطيان في احدى الدرجات المينة بالمادة الثالثة من الامر العالى الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ والاطيان التى من هذا القليل يسوغ درجها من الآن كما سبق القول آنفاً والطلب أربابها ذلك - وما يكون منها بقى بورا يسوغ رفع ماله بالتطبيق للمادة الخامسة من الامر العالى الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ تحت اعادة الربط عليه كالمدة من المادة الاولى من هذا الامر

قرار شورى النواب الذى بمقتضاه أعطيت مجازاً الاطيان المنصوص عنها به - هذه المادة هو الذى صدر في ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٣ (سنة ١٨٦٧) وقد تضمنت هذه المادة ما سأتى وهو

أولاً - أنه اذا كان لغاية سنة ١٨٩٣ السابقة لصدر هذا الامر لم تكن قد مضت خمس سنوات كاملة على ربط الضريبة على هذا النوع من الاطيان بعد انقضاء مدة الاعفاء سواء كانت هي المدة التى تصرح فى وقت الاعطاء باعفاً فيها من الضريبة أو كانت تجددت بعد انتهاء المدة الاولى فانه يلزم أن يتم لها خمس سنوات بتلك الضريبة

ثانياً - اذا كانت مدة الخمس السنوات بالضريبة انتهت قبل سنة ١٨٩٣ أو تنتهى بنهاية سنة ١٨٩٣ يلزم معاينة الاطيان ودرجها فى احدى الدرجات المقررة بالمادة الثانية من الامر العالى الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٣ وهكذا تكون المعاملة عند ما تنتهى الخمس السنوات اذا لم تكن قد انتهت لغاية سنة ١٨٩٣

ثالثاً - ان درج الاطيان فى احدى درجات المادة المشار اليها ينتهى أخيراً بوضع أعلى ضريبة خراجية بالحوض عليها وهذا يخرجها من رتبتها العشورية الاصلية

رابعاً - ان درج الاطيان فى احدى تلك الدرجات لا يتوقف على مضى الخمس السنوات اذا كان أربابها يريدون ذلك حال نشر هذا الامر

خامساً - أن الاطيان البور من تلك الاطيان يسوغ تحقيقها بصفة تالف ورفع ماله كغيرها من التوالف التى تجرى فى المعاملة تحت حكم المادة الخامسة من ذكره بنو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ على أن تعود للمعاملة بحكم المادة الاولى من هذا الامر

المادة السابعة - الاطيان المبيعة من أطيان الحكومة بمقتضى منشور ٢٦ جوفى سنة ١٨٨١ وربطت عليها من تاريخ تسليمها وعند انتهاء مدة معافاتها ضريبة أقل من ضريبة الحوض بصير معاينتها فى سنة ١٨٩٤ ودرجها فى احدى الدرجات المينة

بالمادة الثانية من الامر العالى الصادر فى ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ - وما يكون منها بورا يسوغ رفع ماله حال درجه و بناء على طلب المالك وذلك بالتطبيق للمادة الخامسة من الامر العالى الرقم ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ بشرط اعادة الربط عليه كالمدة الاولى من هذا الامر - أما الاطيان التى تكون من هذا النوع ولم يجر تسليمها لغاية الآن فعند تسليمها يجرى درجها على حسب الكيفية السالف ذكرها - وكذلك الاطيان التى بيعت بشرط معافاتها لمدة الخمس السنوات بموجب منشور سنة ١٨٨١ - والتى بيعت أيضا بالشروط المدونة بالمادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ تدرج بعد انتهاء المدة المقررة لها فى احدى الدرجات المينة بالمادة الثانية من الامر العالى الصادر فى ٣ فبراير سنة ١٨٩٢

هذه المادة تضمنت ما سأتى وهو

أولا - اعتبار منشور ٢٦ جونيوس سنة ١٨٨١ واحدا من جملة اللوائح أو القواعد الاساسية فى تقدير الضريبة على اطيان الحكومة المبعة

ثانيا - اعتبار الاطيان المبعة من الحكومة مسهقة الدرج فى احدى الدرجات المقررة بالمادة الثانية من الامر العالى الصادر فى ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ اذا كانت الضريبة التى ربطت عليها أقل من أعلى ضريبة خراجية بالحوض وهذه الاطيان هى « ا » الاطيان التى تسلمت وربطت فعلا بمقتضى منشور ٢٦ جونيوس سنة

١٨٨١

« ب » الاطيان التى بيعت ولكن لم تسلم فعلا وذلك عند ما تسلم
« ج » الاطيان التى كان تقرر اعفاؤها خمس سنوات من الضرائب لكونها عاطلة
« د » الاطيان التى كانت ربطت عليها ضريبة تدريجية بمقتضى المادة الاولى من
ذكره بتو ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦

ثالثا - تحقيق التالف من هذه الاطيان ورفع ماله بالتطبيق على المادة الخامسة من الامر العالى الصادر فى ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩

رابعا - ان رفع مال التالف يلزم فيه تقديم طلب صاحب الاطيان ويشترط فيه رجوع الاطيان للعامل بمقتضى المادة الاولى من هذا الامر

المادة الثامنة - تدرج الاطيان الآتى بيانها فى احدى الدرجات المينة بالمادة الثانية من الامر العالى الصادر فى ٣ فبراير سنة ١٨٩٢

أولا - أطيان خارج الزمام التي لم تنته مدة معافاتها تدرج عند انتهاء تلك المدة
ثانيا - أطيان خارج الزمام التي هار ربطها بضريبة موقفة تدرج بعد مضي المواعيد
المعينة بقرارات مجلس النظار

كان أصل المقرر في شأن الاطيان الخارجة الزمام بمقتضى المادة الثالثة من الامر العالى
الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ انها تكلف بأداء الضريبة الملائمة لحالتها سواء كانت
زرعت أو لم تزرع كلها أو بعضها

بعد ذلك صدر دكرى بتو ١٧ يناير سنة ١٨٨٨ وفيه عدلت المادة الثالثة من جهة
المندوبين الذين يناط بهم تقدير الضريبة ولكنها نصت بربط الضريبة على الاطيان زرعت
أو لم تزرع

وبعد ذلك صدر دكرى بتو ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ وبه في المادة الرابعة أن ربط
الضريبة على تلك الاطيان يكون بذات الطريقة المقررة بالمادة الثانية عدا أن الضريبة
النهائية لها تكون بمثل ضريبة الحوض المجاور لا بمثل ضريبة الحوض ذاته

ثم صدر هذا الامر وبه في المادة الثامنة ان المعاملة في ربط الضريبة على الاطيان الخارجة
الزمام يكون بذات الطريقة المقررة بالمادة الثانية من دكرى بتو ٣ فبراير سنة ١٨٩٢
وظاهر هذه المادة أنها نقضت المادة الرابعة من دكرى بتو ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ من
جهة اعتبار الضريبة النهائية لهذه الاطيان مثل ضريبة الحوض المجاور ولكن لاشك في أن
عدم ذكر ضريبة الحوض المجاور جاء سهواً فقط عند وضع هذا الامر على أن وضع ضريبة
الحوض المجاور يعد من ألزم الامور في طريقة تمويل هذه الاطيان لأنها كلما سبق القول في
غير هذا الموضع كانت من البرارى والمجاهل البعيدة عن الارض العامرة وهذا كان سبب
تسميتها باسم خارج الزمام ومع ذلك فقد صدر امر عال آخر في ٩ ابريل سنة ١٩٠٣
بوضع ضريبة الحوض المجاور

المادة التاسعة - يجرى العمل بمقتضى أمرنا هذا اعتباراً من تاريخ صدوره وينفذ
مفعوله ولومع وجود ما يخالفه من سائر الاحكام الناشئة عن القوانين والذكريات والاوامر
الصادرة قبل الآن

المادة العاشرة - على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا
وقد نفذ مفعوله وهو الآن أساس المعاملة فيما نص به عنه من الاطيان

الفصل الخامس عشر

الامر العالى الصادر فى ٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦ بتحويل حق الملكية التامة فى الاطيان الخراجية بعد الاطلاع على المادة السادسة من القانون المدنى المتبع لدى المحاكم الاهلية المصدق عليه بالامر العالى الصادر فى ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣٠٠ (٢٨ اكتوبر سنة ١٨٨٣)

وبعد الاطلاع على المادة الخامسة من الامر العالى الصادر فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ بالغاء قانون المقابلة المصرح فيها بان تبقى جميع احكام القانون المذكور المتعلقة بمجعل حقوق ملكية الاطيان للذين دفعوا المقابلة عنهم رعية الاجراء والعمل وبأن دفع جزء من المقابلة يتحول حقوق الملكية التامة فى الاطيان المذكورة وبعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ١٥ ابريل سنة ١٨٩١ الذى جعل لارباب الاطيان الخراجية التى لم تدفع عنها المقابلة حقوق الملكية التامة فى اطيانهم أسوة ارباب الاطيان التى دفعت عنها المقابلة بتسامها وأجزء منها وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمر ناعما هوأت

المادة الاولى - عدلت المادة السادسة من القانون المدنى الاهلى بالكيفية الآتية
تسمى ملكا العقارات التى يكون للناس فيها حق الملك التام بما فى ذلك الاطيان الخراجية
المادة الثانية - على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا
ومن هذا الامر يعلم أن الاطيان التى كانت تعرف بالخراجية قد ألغيت طريقة استقلالها
وامتزجت ببقية الاطيان الموجودة بالقطر ملكا لاربابها بالافرق ولا تميز

الفصل السادس عشر

الاطيان التى أعطيت فى بسنديله لترتبة دودة الحرير

فى ٢٨ يناير سنة ١٨٩٧ أبرم وفاق بين المالية وبين خطار افندى ثابت وتنفذ فعلا باعطائه ١٧ ٢ ١٠٠ سهم ط فدن من اطيان الحكومة بمحوض أبوديب والرزقة بناحية بسنديلة

بصفة امتياز لتجربة زراعة شجر التوت وتربية دودة الحرير في مدة عشرين سنوات نهايتها ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٦ وبفلاح المشروع نصير الاطيان ملكا له بعد دفع الثمن المتفق عليه وبمقتضى نص البند الخامس أنه من ابتداء يوم امتلاكه لها يربط عليها أعلى ضريبة مرهونة على أحسن أطيان بسند به

الفصل السابع عشر

في أطيان مصلحة الدومين

أطيان الدومين هي التي كانت ملكا لعائلة المرحوم اسمعيل باشا الخديو وهو بالنيابة عن عائلته قد تنازل عنها للحكومة بمقتضى أمر عال في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٧٨ وكان مقدارها يومئذ ٤٢٥٧٢٩ فدانا (هذا فضلا عن القصور والمباني) ونيطت ادارتها بقوميسيون مخصوص مؤلف من ثلاثة أعضاء أحدهم من الحكومة المصرية والثاني من الحكومة الانكليزية والثالث من الحكومة الفرنسية ووضع الاطيان رهنا لبيت روتشيلد تأمينا على سلفة الثمانية الملايين ونصف مليون الجنيه الانكليزي التي أخذتها الحكومة بمقتضى شروط ٣١ أكتوبر سنة ١٨٧٨ لغرض سداد الديون السائرة وتعهدت الحكومة لأصحاب هذه السلفة بأن تفي لهم بمقدار ما عساه أن يطرأ من الهجر في إيرادات الاطيان عما يكفي لسداد أقساط هذه السلفة وأن الاطيان أصبحت خالية من كل رهن عن الماضي وغير جائز توقيع أى رهن عليها في المستقبل ثم تحددت اختصاصات القوميسيون وأعطى له عنوان قوميسيون الاراضى الاميرية أو (مصلحة الدومين) وترخص للقوميسيون في بيع تلك الاطيان واستعمال أثمان ما يباع منها مع ما يزيد من الإيرادات في استهلاك هذا القرض وتفصيلات ذلك كله واضحة في نصوص الاوامر العالية الصادرة في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٧٨ و ٣٠ يناير سنة ١٨٧٩ و ١٥ نوفمبر ١٨٧٩ وفي نص الشرط المبرم في ٣ أكتوبر سنة ١٨٧٨ وفيما كتبه مجلس النظار الرئيس القوميسيون في ٧ ابريل سنة ١٨٧٩ وقد تقدم ايضا ذلك كله في باب ديون الحكومة فاستمر القوميسيون على أداء أعماله من ذلك الوقت الى الآن ونجحت هذه المصلحة فحاجاهاها راو عمت فائدتها أهالى البلاد أولا - من استدرا الفوائد الجزيلة بواسطة استئجار الاطيان من الدومين وثانيا - بشراء الكثير من هذه الاطيان بأثمان هينة مقسطة على مدد طويلة بفوائد زهيدة جدا وثالثا - بالاعتداء بمصلحة الدومين في وسائط ترقية الزراعة وتربية المواشى وتربية السماد وتخفيف

وتمهيد واصلاح الاراضى وخدمة الزراعة وانتقاء التقاوى واستعمال أحدث المحترعات من العدد والمكينات البخارية وغيرها المستعملة فى الحرث والرى والزراعة والحصاد والدراس والدراسة ويضاف الى ذلك كله ترتيب الحسابات على أبجل وأبسط الطرق التى تنهى رؤساء هذه المصلحة فى اختيارها من اصطلاحات جهابذة الخبيرين الا كثر اهتماما بترقية الشؤون الزراعية والادارية والاقتصادية حتى أصبحت هذه المصلحة مثالا لحسن الادارة باب الزراعة فى هذه البلاد

وفى ١٢ مايسنة ١٨٨٧ أبرم اتفاق بين المالىة وبين المصلحة على مذكرة من جناب وكيل المالىة هذه صورة ترجمتها - اتفق غير مرة أن الحكومة السنية أدخلت ضمن الاراضى الحرة الجارى بيعها بعضا من أملاك الدومين التى تكون مجاورة لاراضها ومتداخلة بها ونشأت عن ذلك جملة مشا كل حتى انه أخيرا أخبرت مصلحة الدومين جناب الكولونيل سكوت مونكرى عن حصول بيع من هذا القبيل وأحاطت جنابه علما بذلك فاجتمعنا كلانا مع جناب الموسى بوزون لتتظرمعافى الطرق الممكن بها منع حصه - ول مثل ذلك فى المستقبل بما يتخذ من الاحتياطات

انما أردت قبل الدخول فى الموضوع بأن أفهم حضراتهم بأنه من عهد ما أحلت الى عهدة نظارة المالىة مباشرة بيع أملاك الميرى الحرة نشر للجهات بأنه لا يعلن عن مبيع أى أرض مالم يتحقق عندهم أنها ملك الميرى ملكا لا يعرضه شريك ولا منازع ولكن انضح من الاستعلامات التى حصلت أن هذا الاحتياط لم يكن كافيا للحصول على الثمرة المقصودة اذ أنه يتفق حصول مسائل يصعب فيها معرفة فصل الحدود المشتركة بين اراضى الميرى وأرض الدومين بصفة مؤكدة وبوجه الضبط فنعالحصول المشا كل المنوم عنها أنفاق حصل الاتفاق بيننا على المواد الآتية تحت التصديق عليهما من عطفوتكم

أولا - يجب على مندوبى الحكومة قبل اشهار مزايا اطيان أملاك الميرى المجاورة لاراضى الدومين أو اجراء أى شئ بخصوصها أن يتخاير وراع مندوبى مصلحة الدومين حتى يعلم اذا كان للمصلحة المذكورة حقوق فى ملكية تلك الارض أم لا وفى حال التباس الامر عليهم يقتضى على المندوبين المذكورين عدم اشهار بيعها ومخاطبة نظارة المالىة عن ذلك

ثانيا - فى هذه الحالة يصير الاتفاق بين نظارة المالىة ومصلحة الدومين بأن تحال على عهدة هذه المصلحة ادارة تلك الاطيان على ذمة الحكومة

ثالثا - كافة اراضى الحكومة المتداخلة بأراضى مصلحة الدومين بحرى تسليمها لتلك المصلحة لادارتها كذا كر بالبند السابق

رابعا - على مصلحة الدومين أن تؤجر أو تجرى زراعة تلك الاطيان على ذمة الحكومة وأن تقدم لتظارة المالية حسابها في آخر كل سنة وعليها أيضا أن تجرى توريد صافي ايراد الاطيان المذكورة لخزائن الحكومة

خامسا - يجوز لمصلحة الدومين اجراء بيع الاراضى المذكورة على ذمة الحكومة وتوريد الثمن الى الخزينة انما بشرط أن لا يحصل البيع في أى حال من الاحوال الا بعد التصديق من نظارة المالية وبالاجراء هكذا تحصل الحكومة على فوائد جمة منها أنها تجتنب المواد الآتية على الخصوص وهي أولا - المشاكل الحاصلة الآن في مسئلة الملكية بين مصلحة الدومين والحكومة ثانيا - المعارضات والمنازعات التي تحصل من المستأجرين في تسديد الاجار فانهم عندما يطالبون به من مصلحة الدومين يتوقفون في التسديد بدعوى أنه ليس لها الحق زاعمين أن الارض في ملك الحكومة لا ملكها كما أنهم يتوقفون أيضا اذا طالبتهم الحكومة متعللين أن تلك الارض هي ملك الدومين لا ملك الميرى ثالثا - لداعى وجود جلة قطع من أرض الميرى متداخلة في أراضى الدومين كثيرا ما حصل من الصعوبات والاشكالات في بيع أراضى الدومين أو ايقاف البيع بالفعل في بعض الاحيان فالمتظنون أن هذه الطريقة تحسم كل ذلك وتسهل لتلك المصلحة التصرف في أملا كما بدون مصادفة أى صعوبة

فالامل أنه بالنظر لتلك المشاكل نزول عطفو فتكم موافقة التصديق على الاتفاق هذه كانت صورة المذكورة التي أمضاها بلوم باشا وكيل المالية وتصدق عليها من المرحوم نوبار باشا رئيس مجلس النظار وعطفو فتلو مصطفى فهمى باشا ناظر المالية واستقلت هذه المصلحة في وضع الضرائب على أطيانها وفي سداد الاموال وما يتبع ذلك بطريقة مخصوصة اتفقت عليها مع المالية وذلك كما سأتى وهو

اتفقت المصلحة مع المالية أولا في ٢٣ جونيوس سنة ١٨٩١ على

أولا - أن لا تحرر أو راد عن أطيان الدومين من ابتداء سنة ١٨٩٢

ثانيا - مقادير الاطيان وقيمة الاموال المقيدة في أو راد سنة ١٨٩١ تبقى أساسا

للمستقبل

ثالثا - بمعرفة الدومين رفع أموال الاطيان التي يتحقق اتلافها

رابعا - بمعرفة الدومين تقدير الضرائب على الاطيان التي يجدد الدومين اصلاحها

مما لم يسبق ربط أموال عليه بالكلية وهذه الضريبة تكون بمناسبة ضريبة الاطيان المجاورة

خامسا - بمعرفة الدومين تربط الضريبة الاصلية على الاطيان التي تكون صلت من الاطيان التالفة السابق رفع أموالها

سادسا - في كل سنة يحجر الدومين كشفاً تتوضح به قيمة الاموال التي كانت مربوطة لغاية السنة الماضية والذي استجدها والذي خصم منها بالاسباب المبينة بالبند ٣ و ٤ و ٥ والصافي المستحق سداده بلداً بلداً وهذا الكشف يقدم للمالية في أول سبتمبر

سابعا - في ١٥ ابريل من كل سنة تدفع مصلحة الدومين لخزينة صندوق الدين العمومي نصف الاموال المستحقة على اطيانها الكائنة بالمديريات المخصصة لصندوق الدين قياساً على صافي المربوط لغاية السنة الماضية وفي ١٥ اكتوبر تدفع المصلحة لصندوق الدين بقية ما عليها من المال بمقتضى الحساب الحقيقي الذي يدبرج بكشف أول سبتمبر

ثامنا - عند الشروع في بيع شئ من اطيان الدومين اذا وجدت المصلحة أن الضريبة المقدرة على الجزء المشروع في بيعه هي أقل مما يستحق فعليها أن تعد المالية بالايضاحات الكافية عنها للاتفاق على تقدير الضريبة اللازم وضعها

تاسعا - عند الشروع في بيع اطيان بور من ملك الدومين يجب على المصلحة الاتفاق مع المالية على ما اذا كانت توضع عليها الضريبة المقررة للاطيان البور التي تباع من أملاك الميرى الحرة

عاشرا - الاطيان التي تباع تربط عليها الاموال بحسب مقدار مساحتها الحقيقية وعلى القوميسون اعطاء الايضاحات الكافية للمشترين

وفي ٢١ يناير سنة ١٨٩٢ اتفقت المالية مع الدومين على أن الاطيان التي تنصلح من التالف لا تربط عليها في السنتين الاوليين الا النصف الضريبة التي تقدر عليها

وفي ١٦ يوليو سنة ١٨٩٧ صدر أمر عال بتخصيص الاموال العقارية على نسبة ايجاراتها وهاهي مواد الامر

المادة الاولى - قدرت قيمة ايجارات زمام مصلحة الاراضى الاميرية الحالى البالغ قدره ٢١٩٧٨٨ فدانا و ١٥ قراطاً و ١٣ سهماً بمبلغ ٢٦٧٥٣٥ جنبها و ٤٠١ ملجم وقدرت أموال هذه الاطيان بمبلغ ٨٠٠٥٥ جنبها مصريا و ٥٢٠ ملجم فى السنة اعتباراً من أول يناير سنة ١٨٩٨ ويخصص هذا المبلغ على جميع قطع الزمام المذكور حسب الجدول المرفق بهذا الامر

المادة الثانية - المال السنوى المخصص لكل قطعة يبق لغاية سنة ١٩٠٧ حسب تقدير الجدول السالف ذكره مع مراعاة القيدى المدونين فى المادتين الرابعة والخامسة

المادة الثالثة - يسوغ لأعضاء مصلحة الاراضى الاميرية تعديل قيمة ايجار ومال كل قطعة لم يجر بيعها وذلك بعد تصديق مجلس النظار
 المادة الرابعة - عند شروع مصلحة الاراضى الاميرية فى تجزئة القطع بقدر مال كل جزء من قطعة باعتبار ٣٠ فى المائة من قيمة الايجار المقدرة لهذا الجزء
 المادة الخامسة - التقديرات الجديدة التى تعمل طبقا للمادتين الثالثة والرابعة تحل محل التقديرات المينة بالجدول المرفق بهذا الامر
 المادة السادسة - الاموال المقدرة بمقتضى هذا الامر أو التى تقدر بتنفيذ المادتين الثالثة والرابعة هى بمناسبة الحالة الراهنة لزاما كل قطعة فلا يجوز رفع مال أية قطعة الا فى حالة التنازل عنها للحكومة أو فى حالة اتلافها كلها أو بعضها بماه النيل أو الترع وهذا الامر يلخص فيما سأتى وهو

أولا - ان مجموع الضرائب على الاطيان الباقية بدون بيع من اطيان الدومين يكون سنويا بقيمة ٨٠٠٥٥ جنيها و ٥٢٠ ملما
 ثانيا - أن هذا التقدير هو على نسبة ٣٠ فى المائة من قيمة الايجار
 ثالثا - أن هذا التقدير يستمر عشر سنوات أولها سنة ١٨٩٨ وآخرها سنة ١٩٠٧
 رابعا - أنه بعد الحصول على تصديق مجلس النظار يجوز تعديل قيمة المال على الاطيان التى تبقى بغير بيع بحيث انها مع قيمة المال المقدرة للاطيان التى بيعت فعلا يحلان تماما محل التقديرات المينة بالجدول المرفق بالامر
 خامسا - أن لا يرفع من هذه الاموال الا ما يخص الاطيان التى تعطى للنافع العمومية أو غيرها مما يعطى للحكومة وما يحصل تلفه
 وهاهى صورة الجدول المرفق بالامر العالى (بعد جبر كسور الجنيه والفدان)

اسم الزراعة	الزمام	المال السنوى	اسم الزراعة	الزمام	المال السنوى
	فدان	جنيه		فدان	جنيه
نصف اول بيلة	٤٠٨٣	٤٩٠	بنى رافع	٧٩٦	٤٧٨
نصف ثانى بيلة	٣٣٠٢	٣٣٠	بنى قز	١٥	٥
الكفر الشرقى	٥٠٤٦	٤٥٤	أم القصور	٩٩٣	٥٩٥
الابعادية القبلية	١٩٦٣	٤٧١		١٨٠٤	١٠٧٨
كفر الجرايدة	٣٣٧٠	١٩٢	الزلة	٢٦٣٩٣	٦٣٣٤
المعصرة	٢٥٨٦	٢٣٣	أبو خندبر	٥٩٦٦	١٢٥٣
عزبة الحجر والحامول	٨٦٨٧	١٥٦٤	أبو حنشو	٢١٥٥	٦٤٧
			ابشاواى	٤٥٣٠	١٦٧٦
	٢٩٠٣٧	٣٧٣٤		٣٩٠٤٤	٩٩١٠

(تقريب من تاريخ الجبر)

(تقريب من تاريخ الجبر)

اسم الزراعة	الزمام	المال السنوى	اسم الزراعة	الزمام	المال السنوى
العلامية	فدن	جنيه	الحمايدة	فدن	جنيه
نصف اول بشيش	١٣٧١	٢٤٧	الجزاير	١٥٠٤	٢٦١
نصف ثانى بشيش	٤٢٥٥	١١٤٩	الجللاوامية	٢٦٢٤	٧٨٧
عزبة بهوت	٢٣٢٨	٥٥٨	كفرالوكالة	٢٩٤٥	٨٨٣
دمر ونجارة	١٩٦٩	٥٩١	كفر دملاش	٢٦٠٩	٤٧٠
ابشان	١١٣٧	٨٥٣	بسنديلة شرق	١٦٤٣	٦٠٨
كفر دمر و	٣٥٣٩	٨٤٩	بسنديلة غرب	١٤٥٠	٣٩١
كوم الحجنة	١٥٢٨	٦٨٨		٢٣٩٥	٦٤٧
سناارة	١٣٦٢	٢٠٤		١٥١٧٠	٤١٤٧
طنباره	٩٠٢	٤٦٩	شباس الملح	٥٣٤٦	٦٤٢
عزبة طنباره	١٧١٧	٧٧٣	عزبة عمرو	٥٠٠٩	٢٨٦
عطاف	٧٦٩	٢٠٨	القنى	٢٢٧٩	٧٥
	١٣	٠	المنصورة	٤١٦٥	٢١٣
	٢٠٨٩٠	٦٥٨٩	قبريط	١٨٦٤	٧٨
المربعين	١٩٨٥	٧٣٤	العاجوزين	١٥٠٠	٢٢٥
الوزيرية	١٨٥٦	٦٨٧	شابه	١٩٤٩	١٤٦
نصرة	٢٢٣٦	٦٧١	الاصفر	٤٧٤٨	٣٥٦
الشمارقة	٢٤٥٣	٥١٥	الحصة	٣٤٦	١٢٨
الكوم الطويل	٥٨٧٠	٤٤٠	عزب الغرب	١٣٠	١٣
دخيس	٢٠٠٢	٤٨١	بريدعة	٨٥	٤
الخادمية	١٧٧٤	٢١٣	عزب الوقف	٣٦٠	٥٤
	١٨١٧٦	٣٧٤١	معدية مهدى	٢٠	٢
				٢٧٨٠١	٢٢٢٢

(تفتيش)

(تفتيش)

(تفتيش)

(تفتيش)

اسم الزراعة	الزمام	المال السنوى	اسم الزراعة	الزمام	المال السنوى
فدين	جنيه	فدين	جنيه	فدين	جنيه
روينة	٢٩٣٥	١٥٢٦	سخا	١٥٨٩	١٤٣٠
نطاف	١٨٨٥	١٤١٤	الحراوى	٢٦٠١	١٩٥١
محلة موسى	٧٩٨	٤٧٩	قرضة	١٨٣٢	١٦٤٩
ميت الديبة	٣٦٣٢	٢١٧٩	محلة مسير	١٩١٢	٨٦٠
الطويلة	٤٨١	٢٨٩	الريانة	٩١٨	٥٥١
صندلا	٢٤٥٢	٥١٥	كفردفرة	٥٨٩	٣٠٦
بلشاشه	٧٢٢	٣٧٦	أميوط	١٤٦٧	١١٠٠
الخانيس	٨٣٦	٣٠٩	دفره	٨١٨	٤٩١
الحرا	٢٣٥٧	٧٠٧	العمه	٩٦٨	٧٢٦
برية الورق	١٦٣٤	١٠٣		١٢٦٩٤	٩٠٦٤
الدوبجات	٢٦١٦	٣١٤	مسير	٣٨١٥	١٧١٧
	٢٠٣٤٨	٨٢١١	البنوان	٢٩٢٨	٨٧٨
الهيانم	٢٠٣١	٢١٣٣	المنيا	١١١٠	٤١١
نصف أول سفت	١١٨٤	١٢٤٣	عزبة المنيا	٩٦٦	٣٥٧
نصف ثانى سفت	٧٢٠	٩٧١	الطابفة	١٣٣٣	٦٩٣
شيشير	١٠٠٩	١٣٦٣	سمطاي	٢٩٨٧	٥٣٨
الراكدية	٨٣٣	٨٧٤	عزبة مسير	١١٦٦	٢٨٠
محلة روح	٦٥٨	٩٨٧		١٤٣٠٥	٤٨٧٤
	٦٤٣٥	٧٥٧١	دسونس	١٤٢	١٤٩
نزع وجسور	٦٩	٠	سحالى	١٨٢	٩٤
			بستناوى	١١٣٠	٨٤٨
				١٤٥٤	١٠٩١

اسم الزراعة	الزمام	المال السنوى
	فدن	جنيه
السنطة	١٤٥٨	٢١٨٧
ميت ميمون	٦٤٥	١٠٥٧
شراق	٧٧٨	١٢٧٧
بلاى	٩٩٩	١٤٩٩
القرشية	٨٥١	١٣٩٧
البندرة	٩٢٧	١٢٥١
منية طوخ	٨٩٥	١٣٤٣
اشناوى	٩٥٣	١١٤٤
عزبة طوخ	١١٩٢	١٢٥١
شرا البحرية	٨٢٧	١٣٥٦
شندلات	٩٢٤	١٢٤٨
الجيرة	٨٦٣	١٢٩٤
طوخ	١١٨٤	١٤٢٢
كفر نقره البحرى	٥٦	٩١
اخناوى الزلاقه	٢	٣
ديرب هاشم	٦	٥
	١٢٥٦٠	١٧٨٢٥

الفصل الثامن عشر

تعليمات المالية الصادرة في ١٥ ابريل سنة ١٨٩٩

عن جواز تعويض عجز المساحة من اطيان الميرى المجاورة

هذه التعليمات تختص بكيفية المعاملة من جهة ما يظهر في الاطيان من العجز والزيادة عند المساحة العمومية وقد تقدم ايرادها بنصها حرفيا في باب تسوية مساحة فن الزمام صحيفة ١٤٧ وهى مع ذلك واردة في كتاب القوانين العقارية صحيفة ١١٤ (طبعة ثانية) والذي يختص منها بموضوع التمويل هو ما نص عليه بالبند الاول منها وهو

(إذا ظهرت عند المساحة زيادة في ملك أحد المولين عن المقدار الوارد في المكلفة فتضاف هذه الزيادة الى الملك المذكور وتحصل عليها ضريبة اعتبارا من ابتداء السنة التي جرت فيها المساحة)

ولما كان هذا النص لا يفيد شيئا أكثر من ان أول السنة التي جرت فيها المساحة بالبلد التي ظهرت بها الزيادة يعتبر بدءا لتاريخ وضع الضريبة على الزيادة ولم يذكر به شئ من جهة قيمة الضريبة ولا أساس تقديرها كما أنه لم ينص شيئا من جهة ما يظهر عجزا مع انهما سيان في المعاملة فالمالية وضعت تعليمات أخرى عن كيفية اضافة مال الزيادة ورفع مال العجز وهي

تعليمات ٢٩ يناير سنة ١٩٠٠

تضمنت هذه التعليمات ما سياتى وهو

أولا - أنه اذا كانت أطيان الشخص الواحد أصلها مربوطة بضريبة واحدة قبل فلك الزمام وعند تسوية مساحة فلك الزمام وجدت زيادة أو وجد عجز بالأطيان فوضع الضريبة على الزيادة ورفعها عن العجز يكون بذات الضريبة الاصلية الواحدة

ثانيا - واذا لم توجد زيادة ولا عجز ولكن في عملية فلك الزمام يكون قد حصل تغيير في تكوين الحياض بضم حوض كامل أو جزء من حوض أو جلة حياض بعضها الى بعض لجعلها حوضا واحدا في البلد ذاتها أو في بلد أو بلاد أخرى وتكون أطيان المالك أصلها مربوطة بمجملة فيات من الضرائب النهائية وأصبح من المستحيل معرفة مال كل ضريبة أصلية في أى حوض من الحياض الجديدة فمجموع المال السنوى الاصلى يوزع بالقسمة على مجموع الاطيان الاصلى والحاصل يعتبر ضريبة متوسطة لجميع الاطيان في أى حوض كانت من الحياض الجديدة

ثالثا - واذا وجدت زيادة أو عجز وكانت عملية فلك الزمام قد أحدثت تغييرا في تكوين الحياض وكانت أطيان الممول مربوطة بضرائب مختلفة بعضها نهائية وبعضها موقفة فالاطيان المربوطة بضرائب موقفة لا بد من معرفة وتعيين الحياض الجديدة التي أصبحت تابعة لزمامها أما الاطيان المربوطة بضرائب نهائية فالضريبة التي تكون موضوعها على أكبر قسم منها تعتبر هي ذات الضريبة التي يجب أن توضع على ما يظهر من الزيادة وترفع عما يظهر من العجز مثال ذلك ^{١١}فإن كانت قبل فلك الزمام مربوطة بضرائب نهائية وهي ^{١٠}فإن بضريبة ^{١١}بليم و ^{١٢}فإن بضريبة ^{١٣}جنبه و ^{١٤}فإن بضريبة ^{١٥}بليم جنبه وعند المساحة (٣٥)

وجدت بمقدار ١٠٠ فدان أو وجدت بمقدار ٩٠ فدان فالحصة الافدنة الفرق تعتبر بضريبة مبلغ
 المربوط بها كبر قسم وهو $\frac{١٠٠}{٩٠}$ الفدان
 وبعد اضافة الزيادة أو رفع العجز فالصافي من المال السنوي يوزع على مقدار الاطيان
 المربوطة بضرائب نهائية والحاصل يعتبر بضريبة متوسطة لكل تلك الاطيان
 رابعا - واذا كانت اطيان الممول كلها مربوطة بضرائب موقته فالزيادة أو العجز
 تحصل المعاملة في اضافتها أو رفعها بذات الطريقة المار ذكرها
 خامسا - أن الاطيان الغير المربوطة بالكلية مع المربوطة بضرائب موقته هذه لا بد
 من تعيين نقط وجودها في الحياض الجديدة قطعة قطعة حوضا حوضا حتى بذلك يسهل
 الاهتداء على موقعها عند لزوم معاينتها لتنفيذ أحكام الاوامر عليها الى أن تصل للضريبة
 النهائية

ولا يفوتنا التنبيه الى المدة التي يجوز قانونا المطالبة بها عن أموال الاطيان الزيادة وذلك
 أن تعليمات ١٥ ابريل سنة ١٨٩٩ تضمنت أن المطالبة بها تكون من ابتداء السنة
 التي بدئ فيها بعمل المساحة العمومية في البلد - ولكن اذا فرض وتأخرت تسوية المساحة
 أكثر من ثلاث سنين فلا تجوز المطالبة بأكثر من مال ثلاث سنوات وذلك لان المادة الثامنة
 من الامر العالي الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ قد نهت عن ذلك وهذا نصها
 « يسقط الحق في المطالبة بالديون المستحقة بسبب الاموال والعشور بعدمضى ثلاث
 سنوات افرنكية »

وانه وأن لم ينص صريحا في التعليمات من جهة التاريخ الذي من ابتداءه يلزم رفع
 المال عن الاطيان عجز المساحة الا أن الذي جرت عليه المالية ويعتمدن البديهيات هو
 رفع مال العجز من ابتداء السنة التي بدئ فيها بالمساحة قياسا على اضافة مال الزيادة فاذا
 جازت المطالبة برفع مال العجز عن مدد طويلة فقد يكون أكثر عدالة أن تطالب الحكومة
 بمال زيادة المساحة مددا طويلة أيضا ولكن كما أن حق الحكومة يسقط بمضى ثلاث سنوات
 فكذلك طبعه لا يبقى للأفراد حتى في المطالبة برفع المال عما سبق سنة العلم بوجود العجز أي
 سنة المساحة

الفصل التاسع عشر

في تعديل الضرائب - ذكره في ١٠ مايو سنة ١٨٩٩

يجعل هذا الفصل أن يسطر بحروف من الذهب لان اجراء العدالة في تقدير الضرائب

بعد خطوة عظيمة جدا في تقدم البلاد كما أنه من أوضح البراهين على ارتقاء الحكومة وزوال ما سبقت الإشارة اليه في بعض فصول هذا الكتاب من ضروب الجور وعدم المساواة التي وقعت في الأزمنة الماضية في وضع الضرائب على الاطيان بغير انصاف بل باعتبار ما كان للفريق من إعجاب الاطيان من عريض الجاه وسمو المنزلة واتساع النفوذ والصولة وما كان للفريق الآخر من حول الذكروا استحكام المذلة وانخفاض الجانب ولهذا السبب كان الفريق الاول حاصل على كل المساعدات في انتظام رى وتحجيف وتحسين أطبائه فيؤجر الفدان منها بأربعة أو خمسة جنيهاً في السنة غير محسوب عليه منها ضريبة للحكومة أكثر من عشرين أو ثلاثين قرشاً لا يدفع الا اليسير منها والباقي يدرج في عداد المتأخرات التي اضطرت الحكومة أخيراً للتجاوز عنها وكان الفريق الثاني على عكس ذلك محروماً من أنفع وسائل الرى والتجفيف فلا يؤجر الفدان الجيد من أطبائه بأكثر من جنيهاً يؤدي نصفها أو أكثر من نصفها ضريبة للحكومة يدفعها على التمام والكمال وان تأخر في شئ منها عومل بالمساواة من الضرب والحبس وغير ذلك هذا فضلا عما هو مكلف به من الاعمال الجبرية في حفر وردم الجسور (التي كان الكثير منها الفائدة ومصلحة كابر البلاد) وكذلك خفارة جسور النيل في زمن الفيضان حتى شمت الناس الحياة وترل الكثير أطبانهم وهاجر الكثير من أوطانهم وهم الذين عرفوا باسم المتسحين ومما يؤثر بذلك ما يرى بالاحصاء من وفرة مقادير أطبان المتسحين التي دخلت تحت يد الحكومة وما يرى من الجهة الاخرى من تفاوت النسبة بين ما كان لأهالى البلاد من الاطيان قبل وبعد سنة ١٨٧٠

أرادت الحكومة الماضية أن تبرأ من الملام فالت الى بحث موضوع الضرائب ولكن على غير مبدإ صحيح ولا أساس قويم فلم يكن يجري غير مظاهرات واجتماعات ضخمة في دور الحكومة أو في دور بعض الاعيان يحضرها كثيرون من أغنياء البلاد وتنتهى في الغالب بالتوقيع على كشوف الضرائب لكل بلد بمقدرة طبعاً من أفواه عد البلاد تقدير لا عن خبرة ولا عن معاينة بل عن غرضين واحين ومبدأين ظاهرين هما المحاباة لفائدة الذوات والاكتناز من مجموع الضرائب لارضاء الولاة والمتسلطين

دامت الضرائب على هذه الحال والحكومة الحاضرة ناظرة اليها بعين الاسف على صدعوبة أو استهالة تسويتها قبل أن تعمل مساحة عومسية لفل الزمام وقسمة أطبان كل بلد الى أقسام (أى حياض) يكون كل منها احتما متشابهاً متمائلاً في كل اعتباراته المادية والزراعية حتى يمكن تقدير ضريبة واحدة على كل أطبان الحوض الواحد ولكن

الامور العظيمة التي حدثت منذ سنة ١٨٨٠ كانت عقبة عظيمة في اجراء اصلاحات كثيرة في جلها تعديل الضرائب

فلما ابتدأت في سنة ١٨٩٢ بفك الزمام في مديرتي الشرقية والبحيرة رأيت من اللازم أن تتبعه بتعديل الضرائب ولكن بعد أن تتوصل الى وضع القواعد المتينة الكافلة بتعميم المساواة ولم ترأعدل من أن تقدير الضرائب يكون على نسبة ما تساويه كل أرض من الايجار ولذلك كلفت جناب السير ويلكوكس بتقدير ايجارات اطيان القطر المصري فطاق البلاد مع اللجان التي تشكلت لهذا الغرض في سنة ١٨٩٥ وستة ١٨٩٦ وأنم مأموريته

ولما كان من المتعين حتما على الحكومة المحافظة في الوقت الحاضر على عدم تنقيص قيمة مجموع ضرائب الاطيان التي تتقاضاها الآن اذهى التي عليها المعول في تسوية ميزانية المصروفات والديون وفيمتها نحو خمسة ملايين من الجنيهات وبالاخص بعد أن أبطلت الحكومة ما أبطلته بالكلية وما خففته من أنواع الايرادات الاخرى ومن ذات ضرائب الاطيان خمسة ملايين الجنيه وحدثت بنسبة ٢٨,٦٤ في المائة من مجموع الايجارات التي التي قدرتها اللجان المارذ كرها ولذلك عولت الحكومة على اعتبار هذه النسبة أساسا لتعديل الضرائب بوجه عام وبطريق المساواة

تم تقدير الايجارات واستنتاج هذه النسبة قبل أن تشرع الحكومة في تعميم اصلاحات الري العظيمة بإنشاء الترعة والمصارف والسكك الزراعية وغيرها وقبل أن تؤسس الشركات المالية الزراعية والتجارية في طول البلاد وعرضها ولم تكن قد انبعثت في القطر روح النهضة الزراعية العظيمة المشاهدة الآن مما كان سببا لزيادة ايجارات الاطيان بما لا ينقص الى الآن عن خمسين في المائة مما كانت عليه منذ عشر سنوات - فلو كانت تقديرات الايجارات عملت في الوقت الحاضر لكانت النسبة المنخفضت الى نحو ٢٠ في المائة أو أقل بدلا من ٢٨,٦٤

ولذلك لم تقصد الحكومة ان تنيط بلجان تعديل الضرائب الحالية اجراء تقدير جديد للايجارات وانما اقتصرت على تكليفها بان توزع على حياض كل بلد حسب تناسب حالة بعضها البعض الآخر في الوقت الحاضر كمية الايجارات التي قدرتها اللجان سنتي ١٨٩٥ و ١٨٩٦ والغرض من المحافظة على هذه الكمية عدم المساس بكمية المال لما بين هذه وتلك من النسبة الثابتة

وقد رتبته المالية مشروعا تعديل الضرائب وعرضته للناقشة مدة طويلة ثم انعقدت الجمعية العمومية ودرسته وتناقشت فيه وأقرت عليه وفي ١٠ مايسنة ١٨٩٩ صدر به الامر العالى وهذه هي صورته بناء على ما عرضه علينا ناطر المالية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى الجمعية العمومية أمر بانماهاوات

(المادة الاولى) - مرخص لناظر المالية أن يشرع في عمل تعديل الضرائب في كل مديرية عند ما تتم عمليات فلك الزمام في قسم من أطيانها كاف للعمل (المادة الثانية) - يحسب متوسط الضريبة في كل بلد على الاطيان المربوطة بضرائب نهائية بقيمة ٢٨,٦٤ في المائة من متوسط ايجار الاطيان المذكورة حسب ما تقدر بعرفة اللجان التي قامت باجراء ذلك التقدير في سنتي ١٨٩٥ و ١٨٩٦ (المادة الثالثة) - تقسم أطيان كل بلد الى حياض تكون أطيان الحوض الواحد منها متماثلة في النوع ولذلك يجب أن تعطى لكل من تلك الحياض ضريبة واحدة مخصوصة بحيث ان متوسط ضريبة البلديوازي المتوسط المقرر بالف ذكره بالمادة الثانية

(المادة الرابعة) - الاطيان التي لم تكن تالفة وانما هي في الحقيقة أقل من درجة باقى أطيان الحوض تربط عليها فيات ضرائب موقفة لخدم ما يمكنها تحمّل الضريبة المقررة للحوض وهذه الغيات الموقفة يجرى تقديرها في ذات الوقت الذي يحصل فيه تقدير الضرائب على الحياض انما تعين الاطيان في بحر السنة السابقة السنة التي يجرى فيها تنفيذ عمل تعديل ضرائب المديرية

(المادة الخامسة) - يجرى تعديل أموال كل بلد على القاعدة الميينة قبل بعرفة لجان مؤلفة من مندوب من قبل نظارة المالية ومن اثنين عمد يتدبان من ضمن أربعة عمد من المركز يعينون بعرفة عمد المركز ذاته ومن عمدة البلدياتها ومن اثنين مزارعين من البلديعينان بعرفة كبار مزارعي البلدياتها

وقرارات اللجان لا تعتبر صحيحة الا اذا كانت الهيئة مشككة من أربعة أعضاء على الاقل يكون منهم مندوب نظارة المالية وأحد العمدة المنتخبين

و ينشر اعلان في الجريدة الرسمية وفي البلديتين فيه تاريخ البدء في العمل ويكون النشر قبل ذلك بخمسة عشر يوما على الاقل وكل مالك يكون له الحق في الحضور وقت تقدير ايجار أطيانه

وتنشر نتيجة أعمال اللجان في البلد وكل مالك يكون له الحق في بحر شهر واحد من تاريخ هذا النشر أن يطلب استئناف التقدير والنظر في الطلبات والفصل فيها يكون بعرفة لجنة مؤلفة من وكيل المديرية بصفة رئيس ومن أحد مفتشي المالية ومن أحد عمد المركز ينتخب بعرفة اللجنة ومن عضوين من أعضاء مجلس المديرية يعينان بعرفة هذا المجلس وقرارات هذه اللجنة لا تعتبر صحيحة الا اذا كانت الهيئة مشكلة من الرئيس ومن عضوين بالاقل منهم مفتش المالية

(المادة السادسة) - بعد اتمام العمل في أية مديرية والتصديق النهائي من نظارة المالية على الضرائب الجديدة ينشر عن هذه الضرائب في البلاد مع الاعلان بأن الضرائب الجديدة يعمل بها ابتداء من أول يناير من السنة الخامسة التالية للسنة التي حصل النشر فيها ومتى انتهى العمل في جميع المديريات فلا يعمل تعديل ضرائب آخر قبل انقضاء مدة ثلاثين سنة وذلك بدون اخلال بما تقتضيه الاوامر الجارية العمل بها الآن أو التي ستصدر فيما يتعلق برفع الاموال - غير أنه عما يختص بأطيان الوجه القبلي التي تصير قابلة لزراعة الصنفي بواسطة انشاء الخزانة فبعد انتهاء الأعمال ستخضع نحوها لاجراءات خصوصية وتقدم في الوقت المناسب للجمعية العمومية

(المادة السابعة) - لا يسوغ في أي حال من الاحوال أن تزيد أعلى ضريبة عن ١٦٤ قرشاً عن الفدان الواحد

(المادة الثامنة) - على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

فصل المادة الاولى يفيد (١) الترخيص لنظارة المالية بتعديل الضرائب في كل مديرية (٢) تحديد اجرائه على إثر فلك الزمام اذ هو أساس تعيين مواقع كل جزء من الارض وتقدير مسطحاتها (٣) أن لا يشرع به في كل مديرية الا اذا كان القسم الذي تمت فيه أعمال فلك الزمام يستغرق من الزمن في تعديل الضرائب ما يكفي لاتمام عملية فلك الزمام في قسم آخر غيره وذلك لتستمر اللجان على متابعة ومواصلة أعمالها

ونص المادة الثانية يفيد تقييد التقدير بشرط لازم وهو أن يعمل فقط على الاطيان المربوطة بضرائب نهائية فلا تتعرض اللجان لتقدير شيء من الضرائب على الاطيان المربوطة بضرائب مؤقتة أو الغير المربوطة بالكلية وان مجموع ما يقدم من الاجارات لاطيان البلد الواحدة بعرفة اللجان المار ذكرها يحسب ما يساوي ٢٨,٦٤ في المائة منه ويعتبر هو

المال السنوي للبلد وهو الواجب التوزيع على الأطنان كل جزء بقيمة ما يساويه بحيث أن الكمية لا تزيد ولا تنقص عن هذه القيمة والمعنى في ذلك هو أنه ليس من المرحص اتخاذ مجموع الإيجارات في عموم القطر المصري أساساً للتوزيع على أي بلد ولا مجموع الإيجارات في مديرية واحدة أو في مركز واحد بحيث يجوز أن يزيد في البلد الواحدة ما ينقص في الأخرى مع تساوي الكمية بل لكل بلداً تقدر لها بالفرز والاختصاص بغير جمع ولا مزج غير أن لجان التقدير الجديدة تكون مطلقة الحرية في تقدير الضريبة لكل حوض ولكل قسم من الأطنان بقيمة ما تراه مستحقاً على نسبة إيجاراته بدون ارتباط بما كان تقدر في المفردات بعرفة لجان سنة ١٨٩٥ وسنة ١٨٩٦ ولكن كمية إيجارات وضرائب أطنان البلد بوجه عام هي التي يجب عدم الخروج عنها

أشارت المادة الأولى إلى أن تعديل الضرائب يعمل على إتمام عملية مساحة فلك الزمام وبالرغم مما هو يدهى من أن أطنان كل بلد تقسم في مساحة فلك الزمام إلى أقسام يسمى كل واحد منها حوضاً وقبالة وبالرغم عن أن المالية قبل فلك الزمام قد استلفتت إدارة عموم المساحة إلى أهمية مراعاة تكوين الحياض من أجزاء متشابهة في النوع قد احتاط الشارع من احتمال وقوع خطأ في تطبيق العمل في فلك الزمام على هذا المبدأ فوضعت المادة الثالثة للحكم قطعياً بلزوم وضع ضريبة واحدة متساوية على كل قسم من الأرض متماثل في نوعه أي في تربته وطبعاً يكون متماثلاً كذلك في كافة اعتباراته الزراعية كطريقة الري بالراحة أو بالآلات وطريقة الصرف أي التجفيف وطريقة المواصلات وغير ذلك من كل ماله علاقة بارتفاع أو انخفاض قيمة الأرض

وبناء على ذلك جرت المالية في عملية تعديل الضرائب على أن ترسل لجان ابتدائية لكي تنهي طريق العمل بالتطبيق على أحكام الأمر العالي وتسمى هذه اللجان (لجان تقسيم الحياض) تتألف كل منها من أحد المعاونين وأحد المساحين وينضم إليها عمدة البلد وأحد المشايخ والدليل والصرف (بند ٢ من تعليمات تعديل الضرائب)

أما كيفية السير في العمل فهي

(١) - تكتب المديرية الكشوف الآتية وهي

«١» كشف استمارة نمرة ٧ ببيان مفردات زمام البلد حوضاً حوضاً نقلاً عن دفتر فلك

الزمام وهذا هو شغل الكشف المذكور

فالمديرية تتلأبها الخانات من غمرة ١ لثمرة ٦ أما الخانات من غمرة ٧ لثمرة ١٤
فلؤها خاص بلجان تقدير الضرائب

«ب» كشف استمارة غمرة ٥ يتضمن بيان الاطيان التالفة المرفوعة أموالها حوضا
حوضا وهي مفردات الخانة غمرة ٥ من الاستمارة غمرة ٧ أسما أسما
وهذا شكل الاستمارة غمرة ٥ المذكورة

مديرية مركز ناحية

ملحوظات	غمرة كل قسم جد يد من	الزمام	غمرة غمرة صحيفة المكلفه	أسماء المالكين		الحياض
				واضع اليد	ساحب	
	حوض أصل إذا كان جرى عليه تقسيم		السجل استمارة غمرة ٣	واضع اليد	ساحب التكاليف	اسم كل غمرة كل حوض حوض
(٩)	(٨)	(٧) س ط فدن	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)
						(٢)
						(١)

«ت» كشف استمارة غمرة ٦ يتضمن بيان الاطيان المربوط عليها ضرائب موقنة حوضا
حوضا وهي مفردات الخانة غمرة ٤ من الاستمارة غمرة ٧ أسما أسما
وهذا شكل الاستمارة غمرة ٦ المذكورة

مديرية مركز ناحية

ملحوظات	غمرة كل قسم جديد	الزمام	غمرة غمرة صحيفة المكلفه	أسماء المالكين		الحياض
				واضع اليد	ساحب	
	من حوض أصل إذا كان جرى عليه تقسيم		السجل استمارة غمرة ٣	واضع اليد	ساحب التكاليف	اسم كل غمرة كل حوض حوض
(٩)	(٨)	(٧) س ط فدن	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)
						(٢)
						(١)

وتحرير هذه الكشوف يكون عن حساب زمام البلديات لاية آخر يوم من الشهر السابق على الشهر الذى تحررت فيه هذه الكشوف

وبعد كتابة الكشوف المذكورة توضع مع خارطة البلدة وقترن زمامها فى كيس تيل ويختتم بالشمع الاحمر ويكتب على الكيس اسم البلدة ويرسل الى مأمور المركز لى يحفظ بطرفه الى أن يطلبه المعاون المكلف بتقسيم الحياض (راجع البند ٨ من تعليمات تعديل الضرائب المطبوعة)

(٢) - يطوف المعاون المنوط بتقسيم الحياض على كافة الحياض ويعاينها حسبما هو فى الخريطة (بند ٩ من التعليمات)

(٣) - الاطيان المربوطة بضرائب نهائية فى كل حوض اذا وجدت كلها من نوع واحد أى معدن واحد فلا لزوم لاجراء تقسيم وكذلك لا لزوم لاجراء تقسيم اذا ظهر أن ما يختلف منها فى النوع هو أجزاء صغيرة لا يبلغ الجزء الواحد منها عشرين فدانا (بند ١٢ و ١٣)

(٤) - اجراء التقسيم فى كل حوض يكون عند توفر الاسباب الآتية (راجع بندى ١١ و ١٣ من اللائحة) وهى

(١) - ان الاجزاء التى تختلف عن بقية اطيان الحوض يبلغ مقدار كل جزء منها عشرين فدانا فأكثر

(ب) - ان تلك الأجزاء المختلفة تكون من الاطيان المربوطة بضرائب نهائية فى وقت المعاينة وليست من التوالف ولا من الاطيان المربوطة بضرائب موقفة

(ت) - ان الفرق فى قيمة ايجار كل منها لا يكون أقل من ٥٠ قرشاً فى كل فدان زيادة أو نقصاً

(٥) - أقسام كل حوض يجب أن تحفظ اسم الحوض الاصلى فاذا كان الحوض الاصلى اسمه مثلاً (حوض الساحل) فكل قسم منه يجب معرفته باسم حوض الساحل قسم أول أو قسم ثانى وهكذا على أن أول قسم يجب أن يكون أعلى قيمة فى ايجار ودونه الثانى فالثالث وهلم جرا (الفقرة ث من البند ١٣)

(٦) - من المعلوم أن كل حوض منقسم فى مساحة فذلك الزمام الى قطع لكل منها ثمرة متسلسلة فالاقسام الجديدة يجب أن يراعى جعل كل منها مشتملاً بقدر الامكان على قطع كاملة من القطع الأصلية حتى لا يدخل جزء من قطعة فى قسم والباقي منها فى قسم آخر (الفقرة ب من البند ١٣)

(٧) - اذا أوجبت الضرورة حتما تجزئة قطعة من القطع الاصلية بين قسمين فلا بد من عمل مساحة مضبوطة لمعرفة حقيقة مقدار ما دخل منها في كل من القسمين وتحرير قائمة مساحة بالاطوال والحدود ترفق مع الكشف استمارة نمرة ٤ الآتى الكلام عنه (الفقرة ث من البند ١٣)

(٨) - اذا قسم الحوض الى قسمين فأصغرهما زاما ما يكتب عنه كشف شامل لمفردات القطع التي يتكون منها واذا قسم الى أكثر من قسمين فأكثر الاقسام زاما ما يترك بلا كشف وبقية الاقسام يكتب عن كل منها كشف بمفردات زمامه كما تقدم وهذا الكشف أعدت لتحريره استمارة مخصوصة تعرف باستمارة نمرة ٤ مطبوعة على أربع صحائف منها الصحيفة الاولى تنقسم الى قسمين أفقيين الاول بالرسم الآتى وهو بحسب المقرر بالفقرة ١ من البند ١٣

تعديل الضرائب

استمارة تقسيم الحياض

مدبيرة مركز ناحية حوض

قسم نمرة مقدار زمام القسم س ط قدن
وصف حدود القسم وطول كل حد

الحد الشرقي

الحد الغربي

الحد البحري

الحد القبلي

وقسم الصحيفة الثانية معد لرسم نظري عن الحوض الاصلى مينا فيه التقسيم المستجد

أما الصحائف الثلاث الاخرى فكل منها بالرسم الآتى

بيان غر القطع وأسماء المالكين وواضع اليد ومقدار كل من القطع الداخلة في القسم المستجد

(يستخرج ذلك من دفتر المساحة قطعاً كاملة)

معلومات	أسماء المالكين وواضعي اليد حسبما في جريدة الصراف بالوقت الحاضر		نوع الاطيان خراجي أو عشوري أو من اطيان الميرى الحرة أو من النافع العمومية		أسماء المالكين وواضعي اليد حسبما في دفتر فلك الزمام		مقدار الزمام الوارد في دفتر المساحة	نمرة القطعة في دفتر المساحة
	أسماء واطعي اليد	أسماء المالكين	أسماء واطعي اليد	أسماء المالكين	أسماء واطعي اليد	أسماء المالكين		
(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	

(٩) - يجب على المعاون المنوط بالتقسيم ما يأتي (راجع الفقرة ج من البند ١٣)

« أ » أن يدقق جداً في ضبط مفردات القسم الجديد ومجموعها

« ب » أن يبين الأسباب التي بني عليها فكره في وجود اختلاف يستوجب التقسيم في

أجزاء الحوض

(١٠) - زمام القسم الذي لم تكتب عنه استمارة نمرة ٤ يستخرج بطرح زمام القسم

أو الأقسام الأخرى من كمية زمام الحوض الأصلي وهذا القسم يسمى بـ «الدرجة» ويجاز به بالنسبة للأقسام الأخرى (بند ١٣)

(١١) - المعاون المنوط بعمل تقسيم الحياض إذا لم ير موجبا لإجراء تقسيم يجب أن

يكتب محضراً يثبت ذلك به ويضعه هو أو أوراق التقسيم إذا كان عمل تقسيم مع الاستمارات

نمرة ٥ و ٦ و ٧ والخارطة ودفتر فلك الزمام في ذات الكيس المخصص لحفظها ويختتمه

بالشمع الأحمر ويسلمه إلى عدة البلديات في عنده حتى تحضر لجنة تقدير الضرائب

(بند ١٤)

(١٢) - مما يجب على معاون لجنة التقسيم الالتفات إليه

« أ » تقديم مذكرة لمفتش المالية إذا وجد بين الاطيان المربوطة بضرائب موقته

ما لا يصح اعتباره في عدد هذا النوع

« ب » إذا وجد أن بين الكمية المندرجة بخلاصة دفتر فلك الزمام المعروفة بالميزانية وبين

المفردات المندرجة بالدقتر اختلافاً فإلزاماً بهتد إلى حقيقة (تعليمات ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٩)

« ت » إذا وجد أن اطيان بلدين أو أكثر مختلطة اختلاطاً يجعلها في شكل بلدة واحدة

(تعليمات ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩)

(١٣) - معاون المنوط بعمل تقسيم الخياض عند ما يتم مأمور به يجب عليه في الحال أن يعلن مفتش المالية بذلك (بند ١٤)

(١٤) - تنتخب نظارة المالية من يتوفر لديهم شرط الأهلية والكفاءة والصدقة من معاوني المديرية ليعهد اليه بمأمورية تعديل الضرائب وإذا لم يكن هذا المعلن من موطن المديرية ذاتها فيكتب للداخلية يطلب نقله للمديرية المشروعة في تعديل الضرائب بها ويعطى كل من معاون لجنة تعديل الضرائب ولجنة تقسيم الخياض مكافأة شهرية قيمتها سبعة جنيهات نظير مصاريف سفرية واجرة ركوبه ويرفق معه كاتب أو مساح (انظر المادة ٥ من التعليمات)

(١٥) - يطلب من المديرية انتخاب الاربعة العمدة من عمد بلاد كل مركز الذين ينضم منهم اثنان الى لجنة تعديل الضرائب بمقتضى المادة الخامسة من الامر العالي (راجع منشور ١٤ ابريل سنة ١٨٩٩) ويعطى كل عمدة عشرين قرشا يوميا مكافأة عن مدة شغله في تعديل الضرائب (راجع مادة ٦ من التعليمات)

(١٦) - يطلب من المديرية تقديم كشوف على الاستمارة نمرة ٩ عن بيان زمام كل بلد أولا - عن أطيان الاهالى وغيرهم من الممولين ضريبة ضريبة ومقدار الاطيان المربوطة بكل ضريبة وكية أموالها السنوية ونوعها إذا كانت خراجية أو عشورية ونهاية أو موقفة ثانيا - أطيان الدائرة السنوية بالتفصيل ذاته ثالثا - أطيان الدومين عن كمية مقدارها بغير مال (لأنها كلها في الوقت الحاضر معتبرة ضرائبها موقفة مما لا يدخل في تعديل الضرائب) رابعا - الاطيان الغير المربوطة خامسا - أطيان الاوقاف المعفاة من المال سادسا - أراضي ممتلكات الاجران كمية واحدة

وفي خلة المحولات يبين أصل زمام البلد في أول سنة ١٨٩٥ حينما عملت التقديرات المشددا لها بالمادة الثانية من الامر العالي فالأطيان المربوطة بضرائب نهائية تبين لحدتها ومثلها المربوطة بضرائب موقفة والغير المربوطة وكذلك أطيان الدائرة السنوية ثم يضاف على كل نوع ما استجد عليه وبطرح منه ما استنزل منه وذلك لغاية تاريخ تحرير الاستمارة مع ايضاح أسباب الاضافة والتزويل حتى ينتج الصافي مطابقا لبيان الزمام الحالي لكل نوع المين بتم الاستمارة

وهذه الاستمارة توقع عليها من رئيس قسم رابع الإيرادات ومن رئيس قلم الإيرادات ومن الباشكاك بعد اجراء المراجعة الدقيقة والتفحص صحتها -

ويراعى أن يرفق بالاستمارة كشف تبين فيه أسماء الخياض الاصلية لمفردات المقادير

التي انتقلت من البلد والى الماهو مربوط بضرائب نهائية . - وهذا هو شكل الاستمارة
استمارة بيان فيات الضرائب الحالية على حسب الوارد بدفاتر المديرية لغاية . . .
مديرية مركز ناحية

ملحوظات	جولة المال السنى	الزمام	نهائى أو موقت	خراجى أو عشورى	فيات الضرائب
(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
	مليم جنيه	س ط فدن			مليم جنيه

(١٧) - مفتش المالية الداخلة المديرية فى دائرة اختصاصه يجب عليه أن يرسل
للمالية قبل يوم ١٥ من كل شهر كشفا بأسماء البلاد التى سيعمل تقدير الضرائب فيها من
ابتداء الشهر التالى لغاية ١٥ منه وكشفا آخر فى يوم ٢٨ من الشهر بأسماء البلاد التى
سيعمل تقدير الضرائب فيها فى النصف الثانى من الشهر التالى ميناقرين كل بلد التاريخ
المحدد لتقدير الضرائب بها (بند ١٥)

(١٨) - تراجع قلم تعديل الضرائب أسماء البلاد التى عين المفتش مواعيد تقدير
الضرائب فيها فى ذات يوم ورود الكشف من طرف المفتش ويكتب كشفين أحدهما بالعربى
والثانى بالفرنساوى ويرسلهما المدير المطبعة والجرائد ليديرجهما بأول عدد يصدر من الجريدة
الرسمية ويقتنى أثرهما فى المطبعة حتى لا يهمل طبعهما وذلك كله حرصا على ميعاد الخمسة
عشر يوما المحددة بالمادة الخامسة بين تاريخ النشر وتاريخ التقدير ويرسل فى الوقت ذاته
صورة للمديرية من ذلك الكشف بخطاب رسمى لكى يحصل الاعلان فى كل من البلاد
المشروع فى عمل تعديل الضرائب بها وذلك بواسطة تعليق اعلان على باب دار كل عمدة وفى
جولة ذلك البلاد التى ولوا أنها ضمت الى غيرها فى أعمال مساحة فلك الزمام الا أنهم لم يزل
مستقلة بعمدة مخصوص وسكن مخصوص (تعليمات ٥ مارس سنة ١٩٠١)

(١٩) - قلم تعديل الضرائب يفحص استمارة عمرة ٩ جيد ليستعين بالايضاحات
المينة بها على استخراج متوسط الايجار العمومى ومتوسط الضريبة العمومى للبلد اللذين
يتخذان أساسا لتقديرات لجان التعديل وطريقة العمل فى ذلك هى كما يأتى

يتخذ أصلا الزمام الذى كان مربوطا بضرائب نهائية فى سنة ١٨٩٥ أو سنة ١٨٩٦
الذى حصلت عليه تقديرات اللجان الاولى فتستخرج كية ايجاره من ضرب زمام كل حوض منه

في فية ايجاره الخصوصية التي قدرتها تلك اللجان ومتى نتجت كمية ايجار البلدة تقسم على مجموع الزمام المتقدم ذكره فينتج متوسط ايجار العمومي للبلد على أنه قبل اجراء القسمة يجب أن يلاحظ ماذا كان في البلد أطيان مقدر لها فيات ايجار تزيد عن ٥٧٥ قرشاً فيطرح من أصل مجموع ايجار ما يوازي الزيادة في ايجار هذه الاطيان بين فية ٥٧٥ قرشاً والفيات المقدرة لها وذلك لان فية ٥٧٥ قرشاً التي اعتبرت أعلى فيات ايجار لانها تقابل فية ١٦٤ قرشاً التي اعتبرت أعلى فيات الضريبة كنص الامر العالي .

ثم يلاحظ ماذا كان قد نقل من هذه الناحية الى بلاد أخرى ما يزيد عن ٥٠ فدانا من الاطيان المربوطة بضرائب نهائية فتطرح من الزمام المتقدم ذكره ويحسب ايجارها باعتبار الفيات التي كانت مقدرة لحياضها ثم يطرح هذا ايجار من كمية ايجار البلد فينتج صافي زمام البلد بعد المناقيل وصافي ايجاره يقسم الثاني على الاول فينتج متوسط ايجار العمومي

ثم ينظر الى الزمام الحالي المربوط بضرائب نهائية فاذا كان غير شامل شيئاً مما نقل من بلاد أخرى من عشرين فدانا فما فوق حصل الاعتماد على المتوسط السالف الذكر واستخرج من مقتضاه متوسط الضريبة باعتبار ٢٨,٦٤ في المائة أما اذا كان هذا الزمام شاملاً شيئاً من المناقيل فيقرده بيان لحدته توضع فيه مفردات هذه المناقيل فما كان منها من عشرين فدانا الى ما دون الخمسين احتسب بمتوسط البلد التي نقل منها وما كان من خمسين فدانا فما فوق احتسب بفيات الحياض التي نقل منها أما ما يقل عن عشرين فدانا فلا يلتفت اليه بالكلية لعدم تأثيره على المتوسط وما كان للدائرة السنية احتسب بفيات ايجار الخاصة به سواء كان باقياً باسم الدائرة أو انتقل لاسماء المشتريين والباقي بعد ذلك هو بالطبع ما كان من ذات زمام البلد يحسب بمتوسط البلد الذي تقدمت الاشارة اليه . ثم تضم هذه المقادير جميعاً وايجاراتها فينتج مجموع الزمام الحالي المربوط بضرائب نهائية ومجموع ايجاره يقسم الثاني على الاول فينتج متوسط ايجار العمومي الواجب التعويل عليه ويستخرج من مقتضاه متوسط الضريبة على نسبة ٢٨,٦٤ في المائة وبضرب هذا الاخير في مجموع الزمام تنجح قيمة المال السنوي اللازم توزيعه على عموم أطيان البلد بمعرفة لجان التعديل وينحصر كشف بذلك بلد ابداً ويرسل لمفتش المالية الذي يجب عليه أن يبلغه الى معاون لجنة التقدير وهذا يجب عليه أن يثبت في رأس استمارة نمرة ٧ فيلأ به الفراغ المخصص لذلك بالاستمارة وهو الذي يعتبر أساساً في توزيع الضرائب

(٢٥) - انه من اللازم قبل الشروع في تقدير الضرائب معرفة أسماء البلاد التي يكون فيها اطيان للعمد المندوبين في اللجنة وذلك لكي يندسحب العمدة عند العمل في تقديراتها (تعليمات صادرة في ٢٨ مايو سنة ١٨٩٩)

(٢٦) - تشرع لجنة التقدير بالعمل بكل بلد في اليوم المعين لذلك على المبادئ والتعليمات الآتية وهي

(٢٧) - انتخاب الاثنين من عمد المزارعين المقرر انضمامهم مع اللجنة انتخابا شافها بمعرفة من يحضر من المزارعين وتحرير محضر بذلك (تعليمات ٢٨ مايو سنة ١٨٩٩)

(٢٨) - التقدير يعمل عن اطيان كل حوض أو قسم من حوض اذا كانت لجنة تقسيم الحياض قد قسمت الحوض الاصل الى أقسام بعد تمييز درجات الاطيان ومعرفة ماهومنها عال أول وماهومنها عال ثان وهلم جرا وبمعنى أوضح أن التقدير لا يعمل عن اطيان كل شخص على حدة بل عن اطيان الحوض الذي تقرر أن اطيانه كلها على حالة متساوية (المادة الثالثة من الامر العالي) (والمادتين ١٨ و ١٩ من التعليمات)

(٢٩) - كمية المال المقدرة للعموم البلدة تقتضى الحساب الذي علمته المالية وأعلنته للفنش وهو أعلنه لمعاون التقدير الذي أنبته في الفراغ المخصص لذلك برأس كشف التقدير استمارة نمرة ٧ هو الذي يجزى توزيعه على حياض البلد كل منها بقدر ما يوجد قابلا لتحمله (المادة الثانية من الامر العالي)

(٣٥) - أن لا يدخل في التقدير شيء من الاطيان التابعة المرفوعة أموالها أو المربوط عليها ضرائب موقته بل يكون التقدير فقط عن الاطيان المربوطة بضرائب نهائية في وقت التقدير (المادة الثانية من الامر العالي)

(٣٦) - الاطيان المربوطة بضرائب نهائية في وقت التقدير ولكنها توجد غير قابلة لتحمل الضريبة التي تنقرر للعوض الكائنة فيه لكونها ضعيفة نوعا هذه تقدر لها ضرائب موقته حسبما تستحق وتدرج كبنها حوضا حوضا في الخانة نمرة ٧ من استمارة نمرة ٧ أمام مفرداتها اسما اسما فتدرج في كشف مخصوص يعرف باستمارة نمرة ٨ وكمية الاموال التي تقدر على هذه الاطيان تحسب من أصل المقدر للعموم اطيان البلد (المادة الخامسة من الامر العالي والمادة ١٨ من التعليمات)

وهذا هو شكل الاستمارة نمرة ٨ المذكورة

استمارة عن الاطيان المربوطة في الحالة الراهنة بضرائب نهائية وتراعى اللجنة التقدير عدم امكانها تحمل الضريبة الجديدة المقدرة للعوض

(مفردات المقدار الوارد بالحالة قنطرة ٧ من استمارة قنطرة ٧)

مديرية مركز ناحية

ملحوظات	التقدير		قنطرة قسم الحوض اذا كان الحوض الاصلي انقسم بعمق لجنة تقسيم الحياض	قنطرة القطعة في دقة المساحة	الزمام	أسماء المالكين وواضعي اليد		الحياض	
	فئة الضريبة	فئة الإيجار				أسماء واضعي اليد	أسماء أصحاب التكليف	اسم كل حوض	قنطرة كل حوض
(١٠)	مليم جنبه	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)
	مليم جنبه				س ط فدن				(١)

(٢٧) - اعتبار أقصى قيمة من فيات الضرائب ١٦٤ قرشا (المادة السابعة من الامر العالي)

(٢٨) - اعتبار أقصى قيمة من فيات الإيجار ٥٧٥ قرشا التي تقابل فئة ١٦٤ قرشا من الضرائب على نسبة ٢٨,٦٤ في المائة (المادة ١٨ من التعليمات)

(٢٩) - اعتبار فيات الضرائب وفيات الإيجار المقابلة لها بحسب الجدول الآتي والفرق بين كل منها والتالية لها ٢٥ قرشا في قيمة الإيجار و ٧ قروش في قيمة الضريبة - وعند كل خبير بالاطيان لا يمكن طبعاً تقدير الفرق بين نوعين من الاطيان بأقل من ٢٥ قرشا في قيمة الإيجار (المادة ١٨ من التعليمات)

فيات الضرائب	فيات الإيجار المقابلة لها
١٦٤	٥٧٥
١٥٧	٥٥٠
١٥٠	٥٢٥

(٣٧)

تابع فيات الضرائب	تابع فيات الايجار المقابلة لها
١٤٣	٥٠٠
١٣٦	٤٧٥
١٢٩	٤٥٠
١٢٢	٤٢٥
١١٥	٤٠٠
١٠٧	٣٧٥
١٠٠	٣٥٠
٩٣	٣٢٥
٨٦	٣٠٠
٧٩	٢٧٥
٧٢	٢٥٠
٦٥	٢٢٥
٥٧	٢٠٠
٥٠	١٧٥
٤٣	١٥٠
٣٦	١٢٥
٢٩	١٠٠
٢٢	٧٥
١٤	٥٠

(٣٠) - يجوز في حساب تقدير الضريبة زيادة أو نقص قرش واحد على كل من فيات الضرائب المنسوبة بالجدول الذي تقدم بيانه ماعدافية ١٦٤ قرشاً فإنه يجوز نقص قرش منها ولكن لا يجوز زيادة قرش عليها ذلك اذا وجدت اللجنة أن مجموع المال المخصص للبلد لا يمكن الوصول الى توفيقه مع الفيات التي تقدرت الا بواسطة زيادة أو نقص قرش على فئة واحدة أو بعض فيات ومع ذلك يعتبر من المسموح وجود فرق لا تزيد قيمته عن خمسة مليمات من الضريبة أو عشرين مليمات من الايجار في كل فدان من زمام الاطيان

التي عمل التوزيع عليها واذا كان مع ذلك يتعذر الوصول الى توفيق قدر مجموع القيمة المقررة لضرائب في عموم البلد فاللجنة تطلب رأى مفتش المالية (تعليمات ١١ يونيو سنة ١٨٩٩)

(٢١) - معاون لجنة التقدير يحرر كشفاجديدا من استمارة نمرة ٧ عن التقدير ويدرج فيه كل حوض أو قسم من حوض كحوض مستقل

(٢٢) - الاراضى المعروفة بمقننات الاجران تدرج في جملة المرفوع ماله بالخانة نمرة ٥ من الاستمارة نمرة ٧ بنوع مقنن اجران وتدرج كذلك في ذيل الاستمارة نمرة ٥ كية واحدة بدون أسماء بنوع اجران (تعليمات ٥ اكتوبر سنة ١٨٩٩)

(٢٣) - عندما يتم معاون لجنة التقدير أعماله في البلد يحصل على توقيعات أعضاء اللجنة على الاستمارة نمرة ٧ وفي الحال يرسلها مع الاستمارات نمرة ٤ ونمرة ٥ ونمرة ٦ والمحاضر المرفقة بها الى المالية مباشرة مع ملخص على مطبوع مخصوص يعرف باستمارة نمرة ١٠ يتضمن خلاصة ما جرى في كل بلد وفي الحال يعيد للركز دفتر فاك الزمام ونسخة الخارطة ليردهما للمديرية ويخطر مفتش المالية بذلك (المادة ٢١ من التعليمات)

أما استمارة نمرة ١٠ فشكلها كما يأتي

مديرية . . . مركز . . . ناحية . . .

(١) تاريخ دخول المعاون لاجل تقسيم الحياض

(٢) اسم المعاون والمساح

(٣) عدد الحياض التي جرى تقسيمها

(٤) تاريخ خروج المعاون

(٥) التاريخ المحدد للتقدير

(٦) تاريخ درج الاعلان المختص به بالجريدة الرسمية

(٧) قيمة المتوسط

(٨) الطريقة التي استنتج بها المتوسط

(٩) تاريخ اجراء التقدير فعلا

(١٠) أسماء الحاضرين في عمل التقدير

(١١) تاريخ ورود استمارات التقدير للمالية

(١٢) تاريخ ارسال الكشف للمديرية ببيان الضرائب للاعلان عنها بالبلد

- (١٣) تاريخ الاعلان فعلا
 (١٤) التاريخ الذي يلي نهاية الثلاثين يوما المحددة للاستئناف
 (١٥) عدد التשיكات التي تقدمت للجنة الاستئناف
 (١٦) تاريخ فحص التשיكات بلجنة الاستئناف
 (١٧) أسماء الاعضاء الذين كانوا موجودين بلجنة الاستئناف
 (١٨) عدد الذين رفضت طلباتهم
 (١٩) عدد الذين قبلت طلباتهم
 (٢٠) ملحوظات عمومية

وفي الاستمارة يوجد فراغ كاف أمام كل سؤال لاثبات الجواب عنه به على أن الجواب على الاسئلة نمرة ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من اختصاص لجنة تقدير الضرائب والجواب عن باقي الاسئلة من اختصاص قلم تعديل الضرائب

(٣٤) - يرتب المعاود دفتر لقيدهم بمبوبة أربعة أبواب الاول لقيدهم بمبوراتهم مع مفتش المالية عما يختص بعملية التقدير والثاني لقيدهم بمبوراتهم مع مأمور المركز في طلب العمد أو صرف مصروفات أو غير ذلك والثالث مع المالية عما يقدمه لها من أوراق الاعمال التي تمت والرابع مع بقية الجهات (المادة الرابعة من التعليمات)

(٣٥) - العمل يستمر من صباح يوم ٣ الى غروب يوم ٢٨ من كل شهر وما عدا ذلك من الايام فهي عطلة (المادة ٤ من التعليمات)

(٣٦) - يتعين على معاون لجنة التقدير أن يخبر مأمور المركز يوميا كتابة بواسطة دفتر الاحوال عن اسم البلدة الموجودة بها اللجنة والتي ستكون موجودة بها في اليوم التالي (المادة ٤ من التعليمات)

(٣٧) - يرتب المعاود دفتر بطرفه مخصص به نصف صحيفة لقيدهم أحواله في كل يوم فيقيده اسم البلد ومقدار الذي تم من العمل وأسماء من قد تم بحضورهم وما قد وقع من الأمور المهمة وفي آخر الدفتر يلصق الاوامر والتعليمات التي تكون قد وردت اليه ومفتش المالية عليه أن يؤثر بذلك الدفتر كلما امر على اللجنة (المادة ٤ من التعليمات)

(٣٨) - يقدم المعاود الى مفتش المالية في مساء كل يوم خميس كشفا مينا به ما جرى يوميا من ابتداء يوم الجمعة الماضي لغاية يوم الخميس الحالي وهذا الكشف يرسله المفتش

للمالية مشفوعا بمحفظاته ليكون موجودا بها في صباح يوم السبت في كل أسبوع (المادة الرابعة من التعليمات)

(٣٩) - أوراق تقدير الضرائب عند وصولها للمالية تسلم في قلم تعديل الضرائب فيراجع بكل دفعة ما قد اشتملت عليه من العمليات الحسابية وبعد التحقق من صحتها يحضر قبل مضي أربعة أيام من تاريخ وصولها اعلانا على نسخة مطبوعة من الاستمارة نمرة ١١ عن مفردات ضرائب كل حوض وهذا الاعلان يرسل من المالية الى المديرية بخطاب ميينابه التاريخ الذي يعتبر بداية الثلاثين يوما المحددة لجواز قبول الشكوى من أرباب الشأن بصفة استئناف بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من الامر العالى ويطلب من المديرية تعليق هذا الاعلان على باب دار عمدة البلد في مدة الاستئناف وتحرر بمحضربا ثبات ذلك وتقديمه للمالية لحفظه في محفظه البلد الخاصة بتعديل الضرائب الآتى الكلام عنها أما الكشف استمارة نمرة ١١ فهو بالشكل الآتى

الصحيفة الاولى هكذا

الاصناف

بناء على الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من دكرينو ١٠ ما يوسنة ١٨٩٩ نظارة المالية تعلن المللا وأصحاب الشأن في أطيان ناحية التابعة لمركز بمديرية بأن لجنة تعديل ضرائب الاطيان بالناحية المذكورة قد أتمت أعمالها وان النتيجة هي كما يأتى

أطيان تقدرت لها ضرائب موقته (انظر مفرداتها على الصحيفة الثانية)		أسماء الحياض	ضرائب نهائية	مليم جنية	مقدار الاطيان	فئة الضريبة الموقته
س ط فدن	مليم جنية					

أطيان تقدرت لها ضرائب موقته (انظر مفرداتها على الصحيفة الثانية)		أسماء الحياض	ضرائب نهائية	مليم جنية	مقدار الاطيان	فئة الضريبة الموقته
س ط فدن	مليم جنية					

وتحت هذا مطبوع بالخط العريض بالحبر الأحمر ما صورته

والصحفة الثانية من الاستمارة هي بالشكل الآتي

بيان الاطيان التي تقدرت لهاضرائب موقفة من ضمن الاطيان المربوطة في الحالة
الاهنة بضرائب نهائية وذلك عملا بالمادة الرابعة من ذكرينو ١٠ مايو سنة ١٨٩٩
مدرسة مركز ناحية

قسمه الضربيه الموقفة	(٥) ملحق جنبه س ط قدن	قسمه الضربيه الموقفة	(٥) ملحق جنبه س ط قدن
مفسد الزنم	(٤)	مفسد الزنم	(٤)
واضح البید	(٣)	واضح البید	(٣)
صاحب التكليف	(٢)	صاحب التكليف	(٢)
اسماء المالكين	(١)	اسماء المالكين	(١)

(٤٠) - يرتب فلم تعديل الضرائب محفظة خاصة لاوراق كل بلد ويحفظ بها بغاية الصيانة أوراق التقدير وأوراق الاستئناف مع المحاضر وغيره من كل ما يختص بتعديل الضرائب ويستوفى تدريجاً استمارات غرة ١٠ التي هي لمخص العمل في كل بلد

(٤١) - يحفظ بطرف كل مركز سجل مخصوص يفتح به صحيفة خاصة لكل بلد لتقيد ما يقدم من شكاوى الافراد من جهة التقدير التي يجوز قبولها على ورق عادة كما يجوز قبول طلب واحد عن أكثر من بلد واحدة ويعطى إيصال لمن يطلب ذلك من المتشككين (المادة ٢٣ من التعليمات)

(٤٢) - يجب على باشكاتب كل مديرية فيما يخص بالشكاوى التي تقدم للمديرية مباشرة وعلى مأمور كل مركز فيما يخص بالشكاوى التي تقدم للمركز أن يتحفظا على الظروف التي زدها الشكاوى بطريق البوسنة وذلك لأجل إثبات حقيقة تواريخ

تقديمها قبل أو بعد الثلاثين يوما المحددة للاستئناف بمقتضى الامر العالى وأن يؤشر على ذات ورقة الطلب عن تاريخ تسليم الطلب في البوسته (حسب ختم البوسته) وأن لا يعمل شئ في الطلبات المتأخرة عن الميعاد الا بعد التصريح من المالية (تعليمات ٢٤ سبتمبر ١٨٩٩)

(٤٣) - في صباح اليوم التالى لنهاية الثلاثين يوما المعينة للاستئناف في كل بلد يؤشر مأمور المركز على صحيفة البلد في السجل تحت قيد آخر طلب بما يدل على فصل الصحيفة وفي الحال يرسل الطلبات وصورة حربية من صحيفة السجل الى المديرية (تعليمات ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩)

(٤٤) - على المديرية في وقت وصول صورة صحيفة السجل اليها أن ترسل نسخة منها للمالية لتحفظ بها في محفظة البلد (تعليمات ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩)

(٤٥) - تستصدر نظارة المالية امرا عاليا لانتخاب أربعة من أعضاء مجلس المديرية لينضم اثنان منهم مع لجنة الاستئناف ويقوم الاثنان الآخرا مقامهما عند غيبتهما وإذا كان أعضاء مجلس المديرية أقل من أربعة كديرية الفيوم مثلا لان أعضاء مجلسها ثلاثة فقط (انظر المادة ١٣ من القانون النظامي الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣) فالانتداب يكون عن الثلاثة فيعين منهم اثنان أعضاء وواحد يكون نائباً لمن يتصادف غيابه وقرار مجلس المديرية في ذلك يجري تبليغه للمالية في الحال

(٤٦) - تشكل لجنة الاستئناف من وكيل المديرية بصفة رئيس ويعطى له بدل سفرية كامل عن كل يوم أو جزء من يوم يقضيه بالأمورية ومن مفتش المالية ومن العضوين المنتدبين من مجلس المديرية ويعطى لكل منهما أربعون قرشاً مصاريف وفي التامها لأول مرة تنتخب أحد عمداً وأحد أعيان بلاد المركز المشروع العمل فيه لينضم اليها ويعمل محضر بذلك (المادة الاولى والمادة ١٢ من تعليمات لجان الاستئناف)

(٤٧) - رئيس اللجنة بعد أخذ رأى مفتش المالية يعين مواعيد الجلسات والاماكن التي ستعقد بها ويعلن ذلك كتابة للأعضاء (المادة ٢ من تعليمات الاستئناف)

(٤٨) - ينتخب رئيس اللجنة سكرتيراً للجنة إيماناً من كتبه المديرية أو من كتبه لجان تعديل الضرائب ويعطى عشرين قرشاً عن كل يوم أو أقل من يوم (المادة ٣ والمادة ١٢)

(٤٩) - يتحصل السكرتير من الرئيس على بيان الجهات المشروع بالعمل فيها قبل

العمل بثلاثة أيام ويكون مسؤولاً عن تحضير كافة الايضاحات والاوراق اللازمة للجنة وعن اعادة الاوراق الى حيث كانت على اثر انتهاء العمل الخاص بها (المادة ٣).

(٥٠) - الاوراق التي تكون تحت طلب اللجنة هي (١) استمارات ٥ و ٦ و ٧ و ٨ المختصة بقسمة الحياض و بيان التوالف والاطيان المربوطة بضرائب موقنة وتقدير الضرائب والاطيان المربوطة بضرائب موقنة جديدة (٢) طلبات الاستئناف (٣) السجل المخصص بالمركز لتسجيلها (٤) دفتر مساحة فلك الزمام (٥) خارطة فلك الزمام (المادة ٤)

(٥١) - الشكاوى الجارية فحصها هي (راجع المادة ٥)

(أ) - الشكاوى المقدمة ضد توزيع متوسط الضريبة أى ضد ضريبة الضريبة التي تقدرت على حوض معين

(ب) - الشكاوى المقدمة من علو الضريبة التي تقدرت على أى ملك أو أى قطعة أو التي مفادها أن قطعة أطيانها من درجة أقل من درجة بقية أطيان الحوض

أما أعداد ذلك من الشكاوى التي هي ضد متوسط ايجار البلد العمومي أو متوسط ضريبتها أو الشكاوى العمومية التي لم يعين بها حوض أو أرض معلومة فهذه كلها ترفض

(٥٢) - الشكاوى المختصة بكل بلد يجب أن تتلى على اللجنة بالترتيب الذي سجلت به في سجل قيد شكاوى المركز وقرار اللجنة يكتب على المطبوع استمارة نمرة ١٣ ويجب امضاؤه من الرئيس ومن بقية الاعضاء الحاضرين (المادة ٦)

وهذا هو شكل المطبوع استمارة نمرة ١٣

تعديل الضرائب

قرارات لجنة الاستئناف

مديرية..... مركز..... ناحية..... تاريخ انعقاد الجلسة.....

قرارات لجنة الاستئناف					
خانة محفوظة لقرارات لجنة الاستئناف عن الطلبات التي يرى لزوم تعديل ضرائبها	الطلبات التي يرى فحصها بالبلد والتاريخ المحدد لذلك	الاسباب المبني عليها الرفض	بيان ما قد رفض من الطلبات	رقم الدسكوي	أسماء المستفيدين
(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)

فالطلبات المعروضة للاستئناف من كل بلد تدرج في كشف من استمارة نمرة ١٣ والتي
منها يتقرر قبولها ويجرى فحصها تعطى القرارات عنها في أول جلسة تلي تاريخ فحصها وتحرير
القرارات بكون على كشف آخر من استمارة نمرة ١٣ خاص بها

(٥٣) - رئيس اللجنة ومفتش المالية يجب حتما أن يكونا حاضرين في ذات الأرض
المراد معاينتها أما بقية الأعضاء إذا لم يشاءوا الحضور كلهم فلهم أن يستنيبوا منهم واحدا
أو أكثر (المادة ٧)

(٥٤) - إذا ثبت وجود موجب لإجراء أي تعديل في فية ضريبة حوض كامل
فيكتب للبلد كشف تقدير جديد من استمارة نمرة ٧ به تملأ الخانات الخاصة بزماد الحوض
الذي طرأ عليه التعديل - أما إذا كان التعديل قاصرا على قطعة من الحوض ففضلا
عن تحرير كشف جديد من استمارة نمرة ٧ يلزم تحرير كشف آخر من استمارة نمرة ٨
(المادة ٧)

(٥٥) - تعطى نمرة متسلسلة للتعديلات الجديدة على هامش الاستمارة نمرة ٧ و ٨
(٣٨)

وهذه التمر تدرج في الخانة نمرة ٦ من الاستمارة نمرة ١٣ مع بيان أصل ما كانت قدرته لجنة تعديل الضرائب وما قدرته لجنة الاستئناف (المادة ٧)

(٥٦) - قبل ذهاب اللجنة الى البلد بثلاثة أيام يجب على رئيس اللجنة التنبيه على عمدة البلد بأن يدعو المتشكين الذين قبلت طلباتهم بأن يحضروا هم أو من ينوب عنهم في الميعاد المحدد (المادة ٧)

(٥٧) - الشكاوى المقدمة عن أطيان حوض كامل اذا ظهر في فحصها أن الضريبة التي قدرتها لجنة تعديل الضرائب كانت أكثر مما تستحقه أطيان ذلك الحوض على نسبة ما تقدر لغيرهم من بقية حياض البلد بقيمة الفرق يجب توزيعها بغير رة اللجنة على زمام حوض أو أكثر من بقية الحياض حتى لا يترتب على ذلك حصول تغيير في مجموع ضرائب البلد العمومي (المادة ٨)

(٥٨) - الشكاوى المعروضة عن جزء من حوض مما تقدرت عليه ضريبة ذات الحوض أو عن جزء من حوض مما تقدرت عليه ضريبة مؤقتة جديدة هذه اذا ظهر من فحصها لزوم تنقيص الضريبة التي تقدرت سواء كان عن القطعة أو القطع المشتكى عنها أو عن عموم زمام أطيان الحوض فالفرق المستحق تخفيضه اذا لم يكن يؤثر بأكثر من خمسة مليمات عن كل فدان في متوسط البلد فلا بد من توزيع ذلك الفرق على زمام البلد كله لعدم المساس بقيمة المال المقدر للبلد (المادتين ٩ و ١٠)

(٥٩) - عند اتمام فحص الشكاوى المختصة بكل بلد بعرفة لجنة الاستئناف فالاستمارات وأوراق الشكاوى ترسل لمراقبة الاموال المقررة بالمالية (المادة ١١) وعند اتمام فحص الشكاوى المقدمة من بلاد المركز الواحد يرسل سجل ذلك المركز للولاية

(٦٠) - قلم تعديل الضرائب بعد مراجعة الاوراق واتضاح مطابقة العمل لاحكام الاوامر يكتب استمارة جديدة من نمرة ١٤ كالحق للاستمارة نمرة ١١ وترسل للديرية لتعليقها على باب دار عمدة البلد للمعلومية العموم وتحرر محضر ثبت ذلك وارساله للمالية لحفظه بحفظه البلد وهذا هو شكل الاستمارة نمرة ١٤

لمركز بمديرية بأن أعمال تعديل الضرائب قد تمت نهائياً وأن
الضرائب الجديدة النهائية التي تقدرت لاطيان هذه الناحية هي المبينة بالجدول الاول
مع العلم بأن هذه الضرائب سيعمل بهامن ابتداء أول يناير سنة
وأن الاطيان التي تقدرت بضرائب موقته هي المبينة حوضاً حوضاً اسماً اسماً بالجدول
الثاني وسيجرى معاينة هذه الاطيان في سنة طبقاً للمادة الرابعة من د كريتو
١٠ مايو سنة ١٨٩٩

الجدول الاول عن الضرائب النهائية التي سيعمل بهامن أول يناير سنة

أسماء الحياض	ضرائب نهائية	أسماء الحياض	ضرائب نهائية	أسماء الحياض	ضرائب نهائية
	مليم جنيه		مليم جنيه		مليم جنيه

الجدول الثاني عن الضرائب الموقته التي سيجرى معاينتها في سنة

أسماء المالكين وواضعي اليد			الزمام	فئة الضريبة الموقته
	صاحب التكليف	واضع اليد		
أسماء الحياض	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
(١)			س ط فدن	مليم جنيه

وهذه الكشوف يضم بعضها الى بعض الى أن يتم عمل تعديل الضرائب في المديرية كلها
(٦٢) - وكلمات أعمال لجنة الاستئناف نهائياً في بلد أو انتهت الثلاثون يوماً
المحددة لقبول طلبات الاستئناف فيها ولم تقدم طلبات يرسل قلم تعديل الضرائب

الى المديرية استمارة غرة ٤ ومرفقاتها المختصة بتقسيم الحياض لتنفيذها في دفاتر المديرية بحسب التعليمات التي صدرت في ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٩ وهي تلخص فيما سأتى وهو

(أ) - الحياض التي انقسمت يجب تنزيلها بزماتها ومربوطها من حساب كل اسم ومن اجمالى المكلفة واذا كان الاسم يشتمل على جملة فيات من الضرائب والقيسة العليا تنسب لقسم أول وهكذا بالترتيب حتى يستوفى زمام كل قسم

(ب) - الزمام المندرج لكل قسم جديد بالاستمارة غرة ٤ يستنزل من أصل زمام الحوض اجماليا وفي حساب كل اسم والباقي يكون هو زمام القسم الآخر فيضاف هو مع ما في استمارة غرة ٤ كل منها على حدة بالمكلفة في حساب كل اسم وفي الاجمالى كهوض مستقل

(ج) - الحوض الذى انقسم يؤشر عنه في صحيفة الخصوصية بالدقة استمارة غرة ١٤ مكررة بأنه انقسم وأقسامه الجديدة درجت في صحف خصوصية وتوضح غر هذه الصحف وزمام الحوض الاصلى يدرج بتمامه في خانة (عجز) بصحيفته الاصلية

(د) - تنشأ صحيفة مخصوصة لحساب مجموع القسم الجديد ويدرج زمامه بها في خانة (زيادة) أمام خانة الشهر الذى حصل فيه التنفيذ

(هـ) - اسم الحوض الاصلى المندرج بالسجل استمارة غرة ٣ يجرى تعحيحه بالخبر الاخر والتأشير بخانة المحوطات بما يفيد أن الحوض الاصلى قد انقسم هذا اذا كان المقدار الاصلى المندرج بالسجل استمارة غرة ٣ دخل بتمامه في أحد الاقسام الجديدة أما اذا كان قد تجزأ فالمقدار الاصلى يخصم كله من حساب البلد بالسجل غرة ٣ ويضاف ثانيا بحسب أجزائه الجديدة التى في الاقسام الجديدة

(و) - وتبعاً لذلك يجب تصحيح الاستمارة غرة ٦ (المختصة بالمعاينات السنوية) فيدرج بها المقدار واسم القسم وغرة المكلفة وغرة صحيفة السجل غرة ٣ بعد ما حصل التصحيح

(٦٣) - وكلمات أعمال الاستئناف نهائيا يلزم تسجيل مفردات البلد بالسجل الخصوصى استمارة غرة ١٢ وهذا هو شكل السجل المذكور

تعديل الضرائب

مديرية مركز ناحية

ملحوظات	(١٨)	
نتيجة أعمال تعديل الضرائب	٣٠	لم يجنبه
وهو الفرق بين الخانتين	٢٠	لم يجنبه
غرة ١٤ وغرة ١٥	١٠	لم يجنبه
جملة الاموال الاصلية المربوطة على الاطيان التي جرى فحصها وتقديرها	(١٥)	لم يجنبه
المال الجديد	(١٤)	لم يجنبه
	(١٣)	لم يجنبه
	(١٢)	لم يجنبه
الزمام	(١١)	لم يجنبه
فئة الضريبة	(١٠)	لم يجنبه
فئة الاجار	(٩)	لم يجنبه
الزمام	(٨)	لم يجنبه
فئة الضريبة	(٧)	لم يجنبه
فئة الاجار	(٦)	لم يجنبه
عدد القطع	(٥)	لم يجنبه
الزمام	(٤)	لم يجنبه
أطيان غير مربوط عليها شيء من الأموال بالكلية	(٣)	لم يجنبه
أطيان مربوط عليها ضرائب مؤقتة	(٢)	لم يجنبه
جملة زمام أطيان البلدي وقت تعديل الضرائب بتاريخ	(١)	لم يجنبه
أسماء الحياض		

(٦٤) - وعندما يتم عمل تعديل الضرائب بأية مديرية - شرفيات ضرائبها بلدا بلدا حوضا حوضا بالجريدة الرسمية بالعربي والفرنكي وفي الوقت ذاته يرسل للمديرية جميع الكشوف استمارة نمرة ١٥ بأمر من المالية يتضمن لزوم تسليمها الى عمد البلاد لحفظها بطرفهم بغاية الصيانة والاطلاع من يريد الاطلاع عليها وأخذ تعهدات قوية منهم بأن يسلموها سلفا لخلف وأن يحاكموا ناديبا اذا حصل فقدها أو العتب بها

(٦٥) - وفي أواخر السنة الثالثة التالية لسنة النشر عن تعديل ضرائب المديرية يكتب قلم تعديل الضرائب جدولا يعرف باستمارة نمرة ١٦ عن بيان الأطنان التي تقدرت لها ضرائب موقفة بمعرفة لجان تعديل الضرائب وهي من الأطنان التي كانت في وقت التعديل مربوطة بضرائب نهائية وكانها لم تكن تالفة فانها لم توجد قابلة لتعمل في الحوض فتقدرت لها تلك الغيات الموقفة لتجري عليها المعاينة في السنة التي تليها سنة تنفيذ عمل تعديل الضرائب عملا بالمادة الرابعة من الامر العالي وهذا هو شكل الاستمارة نمرة ١٦

كشف عن بيان الأطنان التي تراى اللجان تعديل الضرائب عند التقدير أنه في غير امكانها تحمل الضرائب التي تقدرت للحياض الكائنة بها وقدرت لها فيات ضرائب موقفة لحد ما يمكنها تحمل ضرائب الحياض المذكورة عملا بالمادة الرابعة من ذكر يتو ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ ونتيجة المعاينة الجديدة التي جرت عليها

نتيجة المعاينة سنة

ملاحظات	توقيع أمهال الشان	أطيان لا تستحق ضريبة الحوض ويلزم معاملتها بالمادة الثانية من ذكر يتو ٣ فبراير سنة ٩٢			أطيان تستحق ضريبة الحوض	فيما الضريبة النهائية المقدرة الحوض حسبها باستمارة نمرة ٧	فيما الضريبة الموقفة لكل قطعة كافي استمارة نمرة ٨	نمرة القطعة في دفتر مساحه شان الزمام	الزمام	واتبع البلد وقت الدائمة	واضع البلد كافي استمارة نمرة ٨	مباحب التكاليف	اسم الحوض والقسم (اذا كان الحوض مقسوما)	نمرة كل حوض
		الدرجة أو النقرة ٢ أو ٣	الدرجة التي تقدرت	فيما الضريبة التي قد تقررت	مقدار الأطنان	مطرقدن	مطرقدن	مطرقدن	مطرقدن	مطرقدن	مطرقدن	مطرقدن	مطرقدن	مطرقدن
(١٦)	(١٥)	(١٤)	(١٣)	(١٢)	(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)
														(١)

(٦٦) - وعند اتمام تحرير هذه الكشف ترسل للمديرية لاجراء المعاينة على الاطيان المدرجة بها في أوائل السنة الرابعة التالية لسنة الاعلان عن تعديل ضرائب المديرية وذلك حسب التعليمات الآتية

أولا - اجراء هذه المعاينة يكون بعرفة لجان المعاينات السنوية في كل مركز أما اخذ الجشني فيكون بعرفة جناب مفتش المالية

ثانيا - تدرج هذه المعاينة في جلة المعاينات السنوية للسنة المقرر اجراؤها فيها بالسجل غرة ٨ بالمديرية وبكل من المرا كز في اختصاص كل لجنة ولكن يقدم عنها كشف شهري خصوصي مع كشف المساحات والمعاينات المعتاد تقديمه وهذا الكشف الخصوصي يكون كالرسم المرفق بالتعليمات

ثالثا - قد ترك بين كل اسم وما بعده ثلاثة أسطر بيضاء احتياطاً لدرج ما عساه أن يكون قد طرأ من تغييرات وضع اليد المسجلة بالخانة المخصوصة غرة ٥ وألدرج فيات مختلفة وإذا كان قد طرأ شيء من التغيير أيضاً في اسم صاحب التكليف يلزم درجه بالخانة غرة ٣ في الاسطر البيضاء تحت اسم صاحب التكليف الاصلى

رابعا - الاطيان التي تكون قد استبعدت من المندرج باستمارة غرة ١٦ في المدة من وقت تعديل الضرائب الى وقت المعاينة سواء كانت رفعت بصفة تالف وبقيت في النوع الغير مربوط أو ربطت بضرائب موقته أو رفعت لدخولها في المنافع العمومية أو غير ذلك هذه يجب على اللجان أن تؤثر أمامها بالخانة غرة ١٦ بما يدل على ذلك دون أن تتعرض لاجراء أي عمل في شأنها

خامسا - يجب على اللجان دقة التروى في حالة كل قطعة ليكون تطبيقها عادلا في درجها في احدى الدرجتين الثانية أو الثالثة من الدرجات المبينة بالمادة الثانية من دكرينو ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ وأن تذكر أسباب درج كل قطعة في أي درجة بمحضير رفق مع استمارة غرة ١٦ ويوقع عليه من أعضاء اللجنة

سادسا - الفيات التي تنقذر لتلك الاطيان يجب أن تكون من بين فيات الضرائب المندرجة بالجدول المرفق مع تعليمات تعديل الضرائب أو تكون واحدة من ثلاث فيات وهي مائة مليم وخمسون مليمًا وعشرون مليمًا فقط

سابعاً - لا يفوت اللجان أيضاً أنه ستمضى سنة كاملة بين وقت المعاينة في سنة ١٩٠٤ ووقت ربط الضرائب في سنة ١٩٠٥ وطبعاً كتسب الاطيان شيئاً من التحسين في أثناء تلك السنة وهذا يلزم اعتباره عند المعاينة

ثامناً - يجب على اللجان الاعتناء التام في وضع أرقام فيات الضرائب ومقادير الاطيان لتكون في غاية الوضوح غير قابلة لأدنى التباس

تاسعاً - يلزم على اللجان الحصول على توقيعات أرباب الاطيان أو أصحاب الشأن فيها بالخانة المعدة لذلك بالاستمارة وإذا توقف أو لم يحضر أحد منهم في ذلك بالمحضر

عاشراً - الاطيان المذكورة المزعم معاينتها وان كانت في الوقت الحاضر مربوطة بضرائب نهائية الآن الذي يوجد منها غير قابل لتحمل ضريبة الحوض هذا سيدخل من ابتداء سنة ١٩٠٥ في أعداد الاطيان المربوطة بضرائب موقفة ولذلك يلزم أن يعطى اللجان عدد كاف من استمارة نمرة ٦ بيضاء لتحرير واحدة عن كل اسم في كل بلد بالإيضاحات الكافية ويعمل رسم نظري واف عن كل قطعة وتتوضح بالاستمارة نمرة كل قطعة وإذا كان لبعض الممولين استمارات نمرة ٦ قديمة عن أطيان أخرى فيجب أن تحرر استمارة جديدة نمرة ٦ عن الاطيان التي عويبت بمقتضى هذا المنشور

حادى عشر - يجب على اللجان في البلاد التي توجد عندها نسخة من خريطة البلد أن يستحضر تلك النسخة ليعتمدوا في المعاينة عليها وعلى ارشاد عمدة ومشايخ ودليل كل بلد وبالاخص في القطع المؤشر عليها باستمارة نمرة ١٦ أنها ليست نمرة كاملة بل جزء من نمرة

ثاني عشر - كلما انتهت اللجنة من أعمالها في كل بلد ترسل استمارات نمرة ١٦ وما يتبعها من الاوراق الى المركز مع بقية الاوراق المختصة بالبلد والمركز عليه أن يرسلها في الحال الى المديرية لترسل منها استمارات نمرة ١٦ وما يختص بهما من استمارة نمرة ٦ لجناح مفتش المالية لاخذ الجشنى

ثالث عشر - جناح المفتش يؤشر بالخانة نمرة ١٦ أمام كل من الاسماء التي عمل عليها الجشنى في البلاد التي يرى عمل الجشنى فيها ويتعين على المفتش حتماً معاينة أطيان الاشخاص الذين توقفوا عن التوقيع على محاضر اللجنة الابتدائية

أما البلاد التي يرى اعتماد العمل فيها بناء على صحة العمل في غيرها من أعمال اللجنة ذاتها فانه يؤثر بذلك في ذيل الاستمارة نمرة ١٦

رابع عشر - عند اتمام العمل في كل مركز يرجع بالمديرية للثقة من صحته ومطابقته لهذه التعليمات وعندئذ يعمل جدول بلد البلد يشتمل على بيان الاطيان المندرجة باستمارة نمرة ١٦ وبيان الذي وجد منها قابلا لتحمل ضرائب حياضه والذي وجد غير قابل لتحمل ضرائب حياضه وبيان الفبة الموقفة التي كانت مقفلة في تعديل الضرائب والفبة الموقفة التي قدرتها اللجان ويرسل ذلك الجدول للمالية مع الاستمارات نمرة ١٦

هذا هو ما يخص باجرا آت تعديل الضرائب غير أن المادة السادسة من دكر يتو ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ تضمنت أمرين آخرين وهما

أولا - انه عند ما يتم تعديل الضرائب بكافة المديريات فلا يعمل تعديل آخر قبل انقضاء مدة ثلاثين سنة وهذا مع عدم الاخلال بشئ من أحكام الاوامر المعمول بها الآن والتي تصدر فيما بعد عما يتعلق برفع الاموال

ثانيا - ان الاطيان التي تصير قابله لزراعة الصفي بواسطة الاصلاحات الناشئة من بناء الخرافات الجديدة هذه عند ما تتم تلك الاصلاحات ينظر فيما يلزم اجراؤه من جهة زيادة ضرائبها ويعرض للجمعية العمومية

(وقد تم ذلك فعلا وصدر به أمر عال آخر في ١٧ مارس سنة ١٩٠٢ سيأتي نصه في موضعه)

تهيئة تعديل الضرائب

لما كانت أعمال تعديل الضرائب قد تمت بمديرية الشرقية والبحيرة ونشرت نتيجتها بالجريدة الرسمية في سنة ١٩٠٠ وأصبح من المقرر بناء على دكر يتو ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ ربط وتحصيل الاموال بهاتين المديريتين من ابتداء سنة ١٩٠٥ طبقا للقياسات الجديدة التي قدرتها اللجان التعديل فقد أصدرت نظارة المالية في ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٤ التعليمات الآتية لاتباعها في تنفيذ هذا العمل وهذه صورتها :

من المعلوم أن سنة ١٩٠٤ الحاضرة هي السنة الرابعة التالية للسنة التي تم فيها عمل ونشر نتيجة تعديل الضرائب بمديرية ذالك الطرف وبمقتضى المادة السادسة من دكر يتو

١٠ مايو سنة ١٨٩٩ يلزم ربط وتحصيل الاموال من ابتداء سنة ١٩٠٠ المقبلة على حساب القيات المقدرة بمعرفة لجان تعديل الضرائب كما أن مكلفات البلاد قد مضت عليها أكثر من مدة الخمس السنوات المقررة لبقائها واستحق تغييرها

ولذا رؤى أن يكون تغيير المكلفات بعد تسوية نتيجة تعديل الضرائب وإثبات التغييرات التي تنشأ عن ذلك في المكلفات القديمة فأعدت التعليمات الآتية للعمل بمقتضاها وهي

أولاً - إذا كان الى وقت وصول هذه التعليمات يوجد شيء من المرفوعات أو الإضافات الناشئة عن تصعيد الضرائب الموقته بغير معاينة أو من نتيجة المعاينات والمساحات السنوية أو من بيع أطيان الحكومة فذلك كله يجب انجازه وإثباته في المكلفات والجرائد والاوراد والسجلات لغاية ١٥ يولييه على الأكثر وهذا لا يترتب عليه رفع أو إضافة شيء بتصرف المديرية مباشرة مما يلزم عادة طلب تصديق المالية عليه بمقتضى التعليمات المتبعة

ثانياً - إذا تصادف تقديم شكوى تستلزم تحقيقات ابتدائية أو استثنائية عن شيء من المساحات أو المعاينات التي تمت وتنفذ نتائجها فهذه يؤجل النظر فيها للسنة الآتية (سنة ١٩٠٥) حتى بذلك لا يطرأ شيء من أسباب التغيير على الزمام والمربوط اللذين ينتهي اليهما الحال بعد تنفيذ نتيجة الاعمال السالف ذكرها وفي أول يناير سنة ١٩٠٥ يرسل المالية كشف ببيان تلك الشكاوى للنظر فيها

ثالثاً - تعمل تسوية مضبوطة بمعرفة المديرية لحصر الزمام في كل بلد حوضاً حوضاً فن ذلك أطيان الممولين ببيان المربوط منها الآن بضرائب نهائية والمربوط بضرائب موقته كل منهما محدته وكذلك الغير المربوط ثم أطيان الحكومة والمنافع العمومية ليكون مجموع ما في كل حوض من هذه الأنواع أساساً لحصر الزمام في المكلفات الجديدة

رابعاً - الأطيان التي هي من المربوط الآن بضرائب نهائية وكانت في وقت تعديل الضرائب تقدرت لها ضرائب موقته جديدة وعوينت في السنة الحاضرة بمقتضى تعليمات المالية الصادرة في ٨ ديسمبر سنة ١٩٠٣ تنفيذ المادة الرابعة من ذكره في ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ وهذه المعاينة دلت على استحقاق بقاء قسم منها في نوع النهائي والقسم الآخر في نوع الموقت من ابتداء سنة ١٩٠٥ وتحررت عنه استمارات غرة ٦ وأرسلت للمديرية فجمع ما وجد في كل حوض من الأطيان التي تقر اعتبارها في نوع الموقت من سنة ١٩٠٥ حسب المدرج في استمارات غرة ٦ هذا يجب استبعاده من زمام الأطيان المربوطة

بضرائب نهائية بغيانه الاصلية وضمه على زمام الموقت واضافه في حساب بلاده باسمه
أربابه بالسجل غرة ٣ بالفيات التي تقدرت له وملاحظة تنفيذ ما يختص به من التصعيد أو
المعاينة في الاوقات المعينة له و ينتج من اجراء ما ذكر تصفية مجموع الزمام النهائي في كل
حوض أو قسم من حوض في كل بلد الذي يستحق تمويله بالضريبة النهائية المقررة في
تعديل الضرائب

خامسا - صافي الزمام النهائي المار ذكره يجب ضربه في فيه ضريبة الحوض المقدرة
له في تعديل الضرائب وتكون مجموع المال في كل حوض وفي كل بلد

وهذه التسوية يجب على المديرية بذل منتهى العناية في مراجعتها والقضاء مسؤولية أى
خلل يوجد فيها على رئيس قلم الإيرادات ورئيسي القسم الاول والقسم الرابع

سادسا - يشرع صراف كل بلد في تسوية الاموال اسما اسما في المكلفة وذلك
بضرب مقدار الاطيان النهائية التي للمول الواحد بكل حوض في فيه ضريبة الحوض الجديدة
ويحجر جدولاً مشتملاً على البيانات الآتية (١) أسماء الممولين بترقيم سلسلة (٢) أسماء
الحياض (٣) مقدار الزمام النهائي (٤) فيه الضريبة الجديدة (٥) قيمة المال
السنوى الناتج من تعديل الضرائب (٦) قيمة المال السنوى في الوقت الحاضر (٧)
قيمة المستحق علاوة من ابتداء سنة ١٩٠٥ (٨) قيمة المستحق رفعه من ابتداء سنة
١٩٠٥ (٩) مقدار الزمام الموقت (١٠) فيه الضريبة الموقته (١١) قيمة المال
الموقت السنوى (١٢) السنة التي يستحق التصعيد أو المعاينة من ابتدائها (١٣)
مقدار الاطيان الغير المربوطة (١٤) مقدار اطيان الحكومة (١٥) مقدار المنافع
العمومية

و بنهاية تكون الجدول المذكور على هذه الكيفية يستخرج من حساب مفرداته
بياناتاً بالاحواز وطبعاً أن ما يدرج في الخانة غرة ٥ يكون مطابقاً للكمية ما ينتج من
تضريب صافي الزمام النهائي بكل حوض في فيه المقدرة له بتعديل الضرائب ما عدا الكسور
الآتى الكلام عنها في الفقرة التالية . وهذه الكسور يلزم تبيانها في كية الحساب بإيضاح
قيمة أصل المال الناتج من تضريب زمام الحوض في فيه الضريبة على حدة وقيمة تلك
الكسور على - مدة أيضاً ومجموع هذين القلين يكون مطابقاً للكمية مفردات الاسماء كلاً أن
مقداراً مشتملاً عليه الخانتان غرة ٣ وغرة ٩ يكون مطابقاً تماماً للكمية الزمام المدرجة

الآن بجملة الاموال المقررة غمرة ١ وكية الجدول المذكور بوجه عام تكون مطابقة لمجموع زمام وأموال البلد حوضا وحوضا

سابعا - يلاحظ في عملية التصريب الحسابية من جهة كسور المليم ما يأتي

(١) كل ما بلغ نصف مليم فأكثر يكمل الى مليم وكل ما كان دون النصف يترك

(٢) الكسور المشار اليها بالفقرة السابقة هي التي تنشأ عند اعتبار فردان واحد بقيمة مليم جنبه مثلا بين أن يكون لمحول واحد وبين أن يكون موزعا على جملة ممثولين

ثامنا - تعمل مراجعة على اجماليات هذه الجداول بمعرفة عامل ينتدبه لذلك رئيس قلم الإيرادات يكون مسؤولا فيها عن مراجعة مقدار الزمام حوضا وحوضا وحساب المال الخ وإذا وجد فرق في اجمالي أى حوض بين ما في جدول الصراف وبين ما في حساب ذلك الحوض من السجل غمرة ١٤ مكررة قراجم مفردات التغييرات المندرجة بالسجل المذكور حتى تتجلى الحقيقة ولا يفوت المدير به تصحيح ما ربما يوجد من الغلط بمحصول نقل أطميان تنفيذ لبعض العقود أكثر مما يملكه البائع في الحوض المنسوب له البيع وعلاوة على ذلك يراجع بمعرفة العامل المذكور عشرة في المائة من مفردات الاسماء بصفة جشني ويعمل أيضا بمعرفة أحد رؤساء أقسام الإيرادات جشني فان عن مفردات حوض واحد اذا كانت بالبلد مكونة من عشرة حياض فأقل وعن مفردات حوضين اذا كانت البلد مكونة من أكثر من عشرة حياض واذا وجد فرق في حساب أى حوض فذلك يترتب عليه مراجعة حساب كل من بقية حياض البلد والى الشئ في صحتها وكذلك يعمل بمعرفة رئيس الإيرادات جشني ثالثا على مفردات الحياض بالمعدل المار ذكره (من جهة رئيس القسم) على خمس بلاد في كل مائة بلد

وهذه الاسماء أو الحياض والبلاد التي تعمل عليها المراجعة بصفة جشني يجب أن تنتخب بمعرفة جناب الباشا كاتب ويؤشر على ما يرى تكليف كل من ذكره وابعراجته منها وكذلك نتيجة المراجعة يؤشر بها كل من المكلفين باجرائها

تاسعا - بعد ثبوت صحة ما في الجدول المذكور يؤشر عليها بالاعتماد من حضرة المدير (أو الوكيل) وجناب الباشا كاتب ورئيس الإيرادات ومن مقتضاها تصدر قرارات اجمالية على استمارة غمرة ٤ مكررة عن المستحق اضافته وعلى استمارة غمرة ٤ عن المستحق رفعه وتنفذ ذلك في المكلفات الحالية بالمفردات قبل نهاية شهر سبتمبر المقبل ثم

في جرائد الاموال المقررة بالمديرية عند تقفيل حسابات سنة ١٩٠٤ بحيث يصير صافي كل اسم وكل حوض وكل بلد في المكلفات القديمة بقدر المزمع ربطه وتحصيله من ابتداء سنة ١٩٠٥

عاشرا - على أثر تنفيذ ما في الجداول المذكورة بالمكلفات الحالية كما تقدم بالفقرة السابقة يسرع في انشاء المكلفات الجديدة لمدة الخمس السنوات التي ابتداؤها سنة ١٩٠٥ وذلك نقلا عن المكلفات الحالية بملاحظة صرف النظر عن تبيان انحرارجي والعشوري والحنات التي كانت معدة لذلك تترك بيضاء بالدفاتر والاوراد ولا حاجة للتنبيه في أمر تحرير المكلفات الى شيء غير ما تضمنته التعليمات المتبعة في تحريرها الآن ولكن قبل تحرير اجماليات المكلفات غرة ١٤ مكررة يطلب رأي المالية لاجل تعديل شكلها بشكل آخر يدل على صافي زمام كل حوض بعد كل تغيير والذي يهم المالية هو اجراء تلك الاعمال بغاية الدقة والانتظام وأن تكتب المكلفات بخطوط جلية مقروءة وعلى الاخص أسماء الحياض يجب أن تكتب بحسب حقيقة نطقها المتداول بين الاهالي بعناية عدم الخروج عما في دفاتر الزمام

حادى عشر - عمليات الصبارف للسنة الجديدة من جرائد وأو راد يجب أن تنشأ مما في الجداول المصدق عليها وذلك على فرض عدم اتمام تحرير المكلفات قبل آخر ديسمبر وتعمل المراجعات اللازمة عليها بغاية الدقة والاعتناء

ثاني عشر - انه لاجل اثبات أن قيمة الاموال التي ستدرج بالاوراد والجرائد الجديدة هي بعد تنفيذ عمل تعديل الضرائب سيرسل للمديرية ختم منقوش عليه بحروف بارزة «الاموال المدرجة بهذا هي التي تقررت في عمل تعديل الضرائب تنفيذ الكريتنو ١٠ مانوسنة ١٨٩٩» وهذا الختم يقع به بالجبر الاجر على قسم الاصول في الورد وفي صحيفة الممول بالجريدة

ثالث عشر - بعد اتمام هذه الاعمال يرسل للمالية جدول بلد البلد ابيان كمية الاموال النهائي قلم والموقت قلم بايضاح قيمة أصل المربوط بكل بلد وما زاد عليه أو نقص منه

رابع عشر - الجداول المشار اليها في الفقرة السادسة تكتب كلها على ورق مسطر فولسكاب وتختتم بها بختم المديرية وعند نهاية العمل فيها واعتمادها يجري حبكها كدقير وتحفظ مع المكلفة بعد تنفيذ ما فيها

خامس عشر - يلاحظ عند تحرير ميزانية إيرادات المديرية أن يدرج في تقدير الإيرادات في نوع أموال الاطيان قيمة الأموال بما فيها صافي الزيادة الذي ينتج من تعديل الضرائب

كله حوض التي وردت بهذه التعليمات يراد بها كل حوض أصلي أو قسم من حوض ويجب أن يعلم أن المالبية ستكون كافية الصارف اذا تم تحرير المصروفات قبل آخر ديسمبر المقبل

ومرسل مع هذا جدول ببيان الضرائب الجديدة النهائية التي تقدرت بمقتضى ذكر يتو ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ لاطيان بلاد المديرية ببلد ابدا حوضا حوضا للتعويل عليه في اعتبار الفيات المدرجة به عند اجراء التسويات المنصوص عنها بهذه التعليمات وعدد من جدول تقسيم فيات الضرائب على القراريط والاسهم للتعويل عليه في التوزيع تسهلا للعمل الحسابي

وفي الجدول الآتي نتيجة تعديل الضرائب في المديرية التي تم بها هذا العمل
لغاية سنة ١٩٠٣

زيادة مجموع المال الحالي	مجموع المال الحالي	المال السنوي الجديد بحسب تعديل الضرائب	المال الأصلي السنوي وقت الشروع في تدوير الضرائب	مقدار الزيادة التي حصلت عليها نتيجة تعديلها	عدد البلاغات على مديرية	أسماء المديرين	السنون التي عمل فيها تعديل الضرائب	السنون التي حصل للنشر فيها تعديلات	سنون تنفيذ التعديل
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	فدان	د	الشرقية	١٨٩٩ و ١٩٠٠	١٩٠٠	١٩٠٥
٤٣٠٨١	٠٠	٤٣٣٦٨٢	١٠٦٩٩٦٥١	٤٢٧٢٠١	٣٦٣	البحرية	١٨٩٩ و ١٩٠٠	١٩٠٠	١٩٠٥
٤٨٠٤٩	٠٠	٥٨٩٤٤٧٥	٦٣٦٤٦٣٦	٣٨٤١٠٢	٣١٣	الغربية	١٩٠٠ و ١٩٠١	١٩٠١	١٩٠٦
٠٠	٤٠١٣٠	٧٤٤٩٩٦	٦٨٥١٢٦	١٠٩٥١٩٦	٤٨٦	الجزيرة	١٩٠١ و ١٩٠٢	١٩٠٢	١٩٠٦
٠٠	٧٥٥٧	١٠٩٩٣٥	١٦٧٤٩٢	١٦٦٢٢٤	١٥٢	المنوفية	١٩٠٢ و ١٩٠٣	١٩٠٣	١٩٠٧
١٩١٩٩	٠٠	٥٤٣٥٠٣	٢٠٤٣٥٤	٣٤٢٣١٩	٣٠٥	الفيوم	١٩٠٣ و ١٩٠٤	١٩٠٤	١٩٠٧
١٩٨٥	٠٠	٥٨٦٣١	١٤٣٣٦٠	٤٧٦٢٠٠	٨٥	القليوبية	١٩٠٣ و ١٩٠٤	١٩٠٤	١٩٠٧
٣٥٥٣٦	٠٠	٦٣٤٣٨٦	١٧٧٧٢٦	١٠٦٦٨١	١٤٦	الدقهلية	١٩٠٣ و ١٩٠٤	١٩٠٤	١٩٠٨
						قنا			
						جرجا			
						أسيوط			
						أصوان			
						المنيا			
						بنى سويف			

الفصل العشرون

غرس الغابات والاحراش

الامر العالي الصادر في ٢٢ ابريل سنة ١٩٠٠

صدر هذا الامر فيما يخص بالاراضي التي تخصص لغرس اوزراعة الاشجار في الغابات والاحراش وهذا نصه

(المادة الاولى)

الاراضى التى تخص فقط لغرس أو لزراعة أشجار الغابات والاحراش تعفى من كافة الضرائب مدة عشر سنوات ابتدى من السنة التى تلى صدور الرخصة المنصوص عليها فى المادة الثانية ثم يكون دفع المال عنها عن كل فدان سنوياً كىأتى

قرشان صاغ فى السنتين الحادية عشرة والثانية عشرة

ونخسة قروش صاغ فى الثلاث السنوات التى بعدها

وعشرة قروش صاغ فى الخمس السنوات التى بعدها

وبانقضاء السنة المتممة للعشرين تقدر الحكومة قيمة الاراضى المذكورة وتربط عليها ضريبة بنسبة ايرادها أسوة بباقى أراضى القطر بحيث لا يتجاوز المال السنوى الذى يربط على كل فدان فى أى حال من الاحوال خمسين قرشاً صاغاً

(المادة الثانية)

أصحاب الاراضى الذين يرغبون الانتفاع بأحكام المادة السابقة يجب عليهم أن يقدموا طلباً لتظارة المالية للحصول على رخصة بذلك

(المادة الثالثة)

الاراضى الصادرة بها الرخصة المذكورة بالمادة السابقة اذا تركت كلها أو جزء منها بدون أدنى زراعة أو خصصت لاية زراعة أخرى يسقط حق صاحبها فى الانتفاع بأحكام المادة الاولى سقوطاً كلياً أو جزئياً وتدخل الأرض تحت حكم القانون العام من حيث ربط المال ويكون سقوط الحق بمقتضى قرار من ناظر المالية بناء على معاينة مندوب من المديرية ومعه عمدة البلد واثنان من أرباب الأراضى بالناحية والقرار الذى يصدره ناظر المالية لا يقبل الطعن فيه مطلقاً ويبدى ج بالجرية الرسمية

(المادة الرابعة)

يسوغ لناظر المالية أيضاً بناء على طلب أرباب الشأن أن يصدر قراراً بسحب الرخصة فتدخ' الاطيان حتماً تحت حكم القانون العام من حيث ربط المال

(المادة الخامسة)

لاتسرى أحكام المادة الاولى من أمرنا هذا الا على الاراضى الآتى بيانها وهى

أولا - الاراضى البور الواقعة على حدود البرارى وفى البرارى

ثانيا - الاطيان الواقعة فى نفس الجهات المذكورة التى لا ينتج منها عند تقديم الطلب عنها الا محصول شتوى بسبب عدم توفر المياه فيها ويكون المال السنوى المربوط عليها أقل من خمسة قروش عن الفدان

ثالثا - الاطيان البور التى تبيعها الحكومة بشرط زرعها أو غرسها أشجار التكون غابات فقط

(المادة السادسة)

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا وتقرير اللوائح اللازمة لذلك ونشرها

(تعليمات ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٢ المختصة بتنفيذ دكرى ٢٢ ابريل سنة ١٩٠٠)

وبناء على المادة السادسة من دكرى ٢٢ ابريل سنة ١٩٠٠ صدرت التعليمات الآتية من نظارة المالية فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٢

قد ترا أى اصدار التعليمات الآتية فيما يختص بالاراضى التى تخصص لغرس أو زراعة أشجار الغابات والاحراش الصادر عنها الامر العالى فى ٢٢ ابريل سنة ١٩٠٠

أولا - الاراضى التى قد بيعت من الحكومة لاجل تخصيصها لغرس أو زراعة أشجار الغابات والاحراش يربط عليها المال من تاريخ تسليمها بحسب المقرر بالمادة الثالثة من الامر العالى الصادر فى ٣ فبراير سنة ١٨٩٢

وهو الاراضى المملوكة لأربابها من قبل التى قد تحصل أربابها على رخصة بغرس أو زراعة أشجار وغابات يستمر غرويلها بحسب أحكام الامر العالى الذى كان غرويلها فى وقت اعطاء الرخصة جاريا بمقتضاه

وفى كلتا الحالتين يتعين على أصحاب الاراضى المذكورة اخطار نظارة المالية بمحصول غرس أشجار فعلا وحينئذ تدخل الاطيان فى المعام - له تحت أحكام دكرى ٢٢ ابريل سنة ١٩٠٠ اعتبارا من ابتداء السنة التى من التحقيقات الادارية التى تجرئها نظارة المالية يثبت أنه حصل غرس الاشجار فيها

ولكن اذا ثبت أن مساحة الارض التي زعت أشجارا أقل من خمسة أفدنة فالطالب لا يكون له حق المعاملة من جهة المال بأحكام ذكره ٢٢ ابريل المشار اليه وكافة الاموال التي سبق سدادها عن الاطيان بموجب أحكام أو امر عالية أخرى تبقى حقا مكتسبا للتظارة

ثانيا - كافة الاراضي الداخلة تحت أحكام ذكره ٢٢ ابريل سنة ١٩٠٠ تجرى عليها المعاينة سنويا بعمر فمحنة مركبة من أحد المعاوين ومن عدة البلدواثنين من أصحاب الاطيان بالناحية ذاتها ينتخبها مأمور المركز

ثالثا - اذا اوضح في أى وقت كان أن أرضا من الاراضي الداخلة تحت أحكام ذكره ٢٢ ابريل سنة ١٩٠٠ خصصت لاي زراعة أخرى فتدخل الارض حالئحت أحكام المادة الثانية من ذكره ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ ويسرى مفعول ربط المال بمقتضاها من ابتداء السنة التي فيها توجد الارض منزرعة بهذه الصفة ويصدر بذلك قرار من نظارة المالية كنص المادة الثالثة من ذكره ٢٢ ابريل سنة ١٩٠٠

رابعا - القرارات المشار اليها بالمادة الثالثة سيجرى درجها بالجريدة الرسمية وهي غير قابلة للطعن بالكلية

خامسا - في حالة ما اذا كان صاحب الارض نفسه يطلب اعفاءه من الانتفاع بالرخصة فتاريخ ربط المال على الاطيان يجرى تحديده مثل ما تقرره في المادة الثالثة من هذه التعليمات

فالامل نعيم نشر و اعلان هذه التعليمات والتنبيه باجراء مقتضاها

وصدور هذا الامر العالي بعد من الاصلاحات العصرية الجزيلة الفائدة ذلك لان القطر المصري على ما فيه من سعة البرارى والوديان لم يكن يوجد به قبل سنة ١٨٩٥ قيد شبر من منابت الاشجار الباسقة كالبنديق والبلوط والسنديان وغيرها مما يؤتي به من البلاد الاجنبية لسد احتياجات البلاد في تشييد العمارات وتشغيل المصنوعات وغيرها ففكرت الحكومة في انشاء غابة على نفقاتها الخصوصية على سبيل التجربة وأنشأتها فعلا في قطعة من أراضي التل الكبير بمدينة الشرقية بعناية جناب المستر بردود مدير ادارة أملاك الميرى يومئذ ولما تحققت نجاحها أرادت تعميم فائدة انشاء الغابات فأصدرت هذا الامر العالي بأجابة طلب من يريد من الافراد غرس أو زراعة شئ من الاشجار والغابات وشغفته بتعليمات تنفيذية وكلها تلخص بجلاء تام فيما سأتى وهو

أولا - ان الاراضى التى يصح تخصيصها للزراعة أو غرس أشجار الغابات والاحراش هى الكائنة فى البرارى أو على حدود البرارى وبمعنى أصرح أن لا تكون من الاراضى العامرة القريبة من المساكن أو المحاطة بأراض زراعية وذلك طبعاً باحتساب الاحتمال وقوع مضار إتال لأرض المجاورة بسبب تكاثف ظل الاشجار الذى يضعف الأرض أو للامن العام من التجماع ذوى الشرور من البشر والوحوش فى تلك الغابات

ثانياً - ان الاراضى الكائنة فى البرارى أو على حدود البرارى التى يصح تخصيصها للزراعة أو غرس الاشجار يجب أن تكون من قبل ذلك ملكاً للطلاب لأن تكون من أراضى الحكومة وتعطى مجاناً كما كان قد ظن بعضهم لمقصود تعمير زراعة الاشجار - ويتوقف التصريح بإجابة الطلب فى الاراضى المذكورة على ما سأتى

أولا - أن لا تكون الى وقت تقديم الطلب قد زرعت شيئاً غير زراعة شتوية أى أن لا تكون زرعت زراعة صيفية لسبب عدم توفر الماء

ثانياً - أن لا تكون قد ربطت عليها ضريبة أكثر من خمسة قروش

ثالثاً - أو أن تكون قد بيعت من أملاك الحكومة على شرط زرعها غابات

والغرض من ذلك كله المحافظة على أن ما يستعمل للزراعة أو غرس الاشجار لا يكون الا من الاراضى القليلة الفائدة فيما عدا هذا النوع من الزراعة

ثالثاً - ان غرس أو زراعة أشجار الغابات والاحراش يستلزم الحصول على رخصة من نظارة المالية واعطاء الرخصة يتوقف على اجراء التحقيقات التى يثبت منها أن الاطيان هى فى البرارى أو على حدود البرارى وأنهم لم تزرع بالكلية أو لم تزرع الا زراعة شتوية وأنهم لا تدفع مالا أكثر من خمسة قروش وهذه الرخصة يجوز ابطالها بمعرفة الحكومة ويجوز لصاحبها التنازل عنها

رابعاً - مجرد الحصول على الرخصة لا يكسب الاطيان حق المعاملة بأحكام ذكره في ٢٢ ابريل سنة ١٩٠٠ من جهة المعافاة من الضريبة مدة العشر سنوات الاول الخ الخ بل يتوقف اكتساب ذلك الحق على زراعة أو غرس الاشجار فعلاً بمقدار لا ينقص عن خمسة أفدنة أى أن زراعة أقل من خمسة أفدنة من تلك الاشجار لا تجعل الاطيان مستحقة للمعاملة بأحكام ذكره في الغابات

خامساً - كلما غرس أو زرع صاحب الرخصة أشجاراً يجب عليه اخطار نظارة المالية

لتأمر بإجراء التحقيقات الادارية لاثبات مقدار مازرع وتاريخ زراعته ومتى ثبت اتمام زراعة خمسة أفدنة أو أكثر يتصرح بادخال مقدار الاطيان المرخص بها في المعاملة تحت أحكام دكرينو ٢٢ ابريل سنة ١٩٠٠ من ابتداء السنة التي ثبت أنه قد بدى فيها زراعة الاشجار

سادسا - تستمر الاطيان في المعاملة من جهة الضريبة على أحكام الأوامر التي تكون معاملة بها وقت صدور الرخصة وإذا كانت غير مرفوعة أي مما يدفع عنه أموال فهذه الاموال يستمر سدادها الى أن يثبت اتمام زراعة خمسة أفدنة على الأقل ولكن في حالة ما يكون حصل البسء في الغرس والزراعة فعلا قبل بسنة أو بسنتين من السنة التي تمت فيها زراعة الخمسة الافدنة فالأموال التي تكون دفعت من ابتداء سنة البسء في الزراعة أو التي ستكون هي بقاء المعاملة يدكرينو ٢٢ ابريل سنة ١٩٠٠ لغاية وقت اتمام زراعة الخمسة الافدنة هذم يجوز ردها وهذا الجواز يتوقف على ثبوت اتمام زراعة خمسة أفدنة على الأقل

سابعا - متى دخلت الاطيان في المعاملة تحت أحكام دكرينو ٢٢ ابريل سنة ١٩٠٠ يتعين على المديرية أو المحافظات التابعة لدايرة اختصاصها معايتها في كل سنة بعرفة لجنة مؤلفة من أحد معاونيها ومن عمدة البلد واثنين من أصحاب الاطيان بالناحية ذاتها ينتخبهما مأمور المركز في حضور صاحب الرخصة أو من ينوب عنه وذلك للتحقق من أنها لم تستعمل مطلقا لزراعة شئ من أصناف الزراعة غير أشجار الغابات والاحراش (لأشجار الفواكه والازهار) ولا زراعة الصنفي أو الشوى أو النيلي أو الخضراوات على اختلاف أنواعها ومقاس مقدار ما قدم غرسه بها سنويا

ثامنا - اذا وجد بالارض شئ من أصناف الزراعة التي مر ذكرها غير أشجار الغابات يتحرر محضر باثبات ذلك ويعرض في الحال للمالية لاجل استصدار قرار النظارة بالغاء الرخصة وادخال الاطيان في المعاملة تحت أحكام المادة الثانية من دكرينو ٣ فبراير سنة ١٨٩٢

تاسعا - قرارات نظارة المالية تنشر في الجريدة الرسمية العربية والافرنكية ولا يقبل ضدها طعن بأي نوع كان

عاشرا - ويجوز لصاحب الرخصة أن يطلب من المديرية أو من المالية التنازل عن الرخصة وفي هذه الحالة تدخل الاطيان في المعاملة تحت أحكام المادة الثانية من ابتداء

السنة التي تحددها المالية ويصدر قرار من النظارة بإلغاء الرخصة وينشر بالجريدة الرسمية أيضا

الفصل الحادى والعشرون

ضرائب أطيان وادى الطميلات

صورة مكتوبة المالية التي صدرت لمديرية الشرقية بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٠١
نمرة ٤٤٧ فيما يختص بتمويل أطيان تفتيش الوادى

ادارة عموم الحسابات بعثت لها مع اعلانها الرقم ٩ الحاضر نمرة ٧٠ افادة وردت
لها من جناب مفتش رى قسم أول مؤرخة ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٠ نمرة ٢٣ باللغة
الانجليزية ومعها ترجمتها باللغة العربية يرغبها جنابه تقدير مبلغ ٥٨٥٦ جنيتها
و ٤٠٩ مليات مالا سنويا لأطيان ونخيل جفك الوادى عملا بالاتفاق الذى عمل بين نظارتي
المالية والاشغال العمومية ووافق عليه سمو الخديو بتاريخ ٦ مارس سنة ١٨٩٩ نمرة ٢١
واستبعاد مبلغ ٢٩ جنيتها و ٢٣٨ مليات من مال سنة ١٩٠١ الجارية قيمة الباقي من
مبلغ ٣٧ جنيتها و ٧٩٨ مليات المستجد اضافته على أموال سنتي ١٨٩٩ و ١٩٠٠
علاوة ضريبة ومال أطيان مستصلحة في سنة ١٨٩٦ بعد استبعاد ٨ جنيتها و ٥٦٠ مليا
المستنزلة نظير فرق ضريبة الاطيان المحتسبة بمتوسط الضرائب عن سنة ١٨٩٩ وسنة
١٩٠٠ حتى يكون الصافي المستحق سداده في السنة المذكورة بمبلغ ٥٨٢٧ جنيتها
و ١٧١ مليا ورامت ادارة عموم الحسابات أخذت أى مراقبة هذا الطرف فيما يختص
بتلك التعديلات واخطار المديرية بها

وحيث ان المالية توافق على اعتماد تقدير المال سنويا بمبلغ ٥٨٥٦ جنيتها و ٤٠٩ مليات
حسب طلب جناب المفتش وبالمطابقة لما كان مربوطا من أول سنة ١٨٩٩ ورفع قيمة
الزيادة لحين صدور أمر آخر

وحيث ان المربوط الحالى حسب الموضح بالكشف الوارد بإفادة المديرية رقم ١٢
مارس سنة ١٩٠١ نمرة ٣٤٧ هو مبلغ ٥٨٨٩ جنيتها و ٥٩٣ مليا
فالإلزام هو رفع الفرق عن سنة ١٩٠١ الجارية ما بين هذا المبلغ ومبلغ
٥٨٢٧ جنيتها و ١٧١ مليا صافي المال بعد ٢٩ جنيتها و ٢٣٨ مليا السالف ذكره

ومع استمرار الربط على واقع مبلغ ٥٨٨٩ جنبا وكسور فله من ابتداء سنة ١٩٠٢ يصير رفع الفرق سنويا ما بين هذا الربط ومبلغ ٥٨٥٦ جنبا و ٤٠٩ مليات الذي صار الاقرار على اعتباره نظير مال الجفك المذكور فلزم تحريره لحضر تكم الاجراء - ولاتمام الفائدة للنخص تاريخ تفتيش الوادى وما جرى من جهة ربط الضرائب على أطبانه فيما يلي وهو

ان الوادى هو المعروف بوادى الطميلات نسبة الى اسم قبيلة من قبائل العرب كانت تسكنه في غابر الايام وهو موقع ارض جاسان التى افر فرعون يوسف وأخوته فيها عند بحافة ٣٤ كيلومترا وينتدئ من الشرق عند اورمان أبو بلح في نقطة ١٠٣ كيلومترات من امتداد التربة الاسماعيلية وينتهى في الغرب عند جسر ترعة البلعوم بجوار مساكن ناحية العراق ويختلف في عرضه من الشمال للجنوب بين خمسة كيلومترات و ٧٦٧ مترا في أعرض نقطة و كيلومتر واحد و ٨٢٥ مترا في أضيق نقطة على امتداد واحد وبه الآن خمس قرى وخمسون عزبة يزيد مجموع سكانها عن عشرة آلاف نسمة وفي امتداده خمس محطات للسكة الحديدية على خط السويس وهى أبو جاد والتل الكبير والحمة وأبو صوير ونفيسة ومركز ادارة مصالح هذه الاطيان هو فى التل الكبير ويعرف بتفتيش الوادى

وقد استعمره المغفورة محمد على باشا بفتة من العربان من عدة قبائل وكثير من المتشردين وأرباب السوابق من فلاحي البلاد وكان مجموع أطبانه قد بلغ قبيل حفر قتال السويس ٢٣٧٨٠ فدانا أخذتها شركة قتال السويس من الخديو اسماعيل باشا بليون وسبع مائة ألف فرنك ثم أعيدت بعد ذلك للحكومة في مقابل عشرة ملايين من الفرنكات بمقتضى شروط نهائية بين الخديو يومئذ وبين الموسى لى بس فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ تصدق عليها من الباب العالى فى ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ فاخص بقسم منها المغفورة اسماعيل باشا وهو ما قد عرف باورمان أبو بلح الذى آل للدائرة السنية والباقي وهو بمقدار ٢١٩٨٧ خصه لفائدة المعارف العمومية بالقطر المصرى واستمرت نظارة المعارف مشرفة على مصالح هذا التفتيش ولكن ساءت حاله ونضبت موارد غلاته لتسلط الاملاح بانتشار الليونة والرشح فى الاراضى لعدم وجود مصارف لتجفيفها ولغاية سنة ١٨٩١ لم يكن يزرع منه غير ٧١٧٦ فدانا على متوسط ٢٥٢ قرشا يجار سنويا مع أن أطبانه هى من أغنى الاطيان تربة وأسعدا حافظا بتوفراء الرى بالراحة قرعة الاسماعيلية وترعة الوادى بحريان فى

امتداده من الغرب الى الشرق والترعة السعيدية تجري في عرضه من الشمال للجنوب غربا ولم يكن ينقصه الا ايجاد المصارف واجراء نظامات كالية في طرق الري ولذلك اتجهت أنظار الحكومة اليه ابتداء من سنة ١٨٩١ وعرضت نظارة المالية لمحوظاتها عنه الى مجلس النظار فنظرت به وصدر فيها قرار بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩١ تبلغ للمالية بمكاتبه من رئاسة المجلس في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٩١ نمرة ٣٦٧ هذه ترجمتها

قد علم مجلس النظار في جلسته يوم الخميس ١٧ الجاري بما جاء في المذكرة المقدمة اليه من نظارة المالية في هذا التاريخ تحت نمرة ٤٠٦١ بطلب دفع مبلغ ١٧٠٠٠ جنيه مصري تقريبا الى نظارة المعارف حتى يتأتى لها اصلاح جانب من أراضي مصلحة المكاتب الاهلية بجهة وادى الطميلات (شرقية) غير صالح للزراعة تبلغ مساحته ٢٠٠٠٠ فدان وبعد الدلالة في ذلك رؤى لهيئة المجلس التصريح لنظارة المالية بصرف هذا المبلغ بالشروط الآتية

أولا - تدفع نظارة المعارف العمومية في سنة ١٨٩٢ من نقود المكاتب الاهلية ٧٠٠٠ جنيه حتى يمكن الشروع في اعمال التصافي وماشا كلها التي تقدر لها مبلغ ٢٤٠٠٠ جنيه مصري وتدفع نظارة المالية على حسب احتياج الاعمال كإلته المبلغ اللازم لاتمامها والذي تدفعه نظارة المالية تسدده نظارة المعارف من نقود المكاتب على عشرة أقساط سنوية متساوية بحيث ان مبلغ القسط السنوي يمكن أن يزيد مقداره بالشروط المبينة في الفقرة الرابعة المذكورة بعد

ثانيا - تربط الاموال على الاراضي التي تستصلح بالكيفية الآتية وهي أنه لا يدفع شيء من الاموال على الاراضي التي تستصلح في السنين الثلاث الاولى من زراعتها أما في السنة الرابعة فيدفع عن الفدان الواحد عشرة قروش وفي الخامسة عشرون قرشا وفي السادسة ثلاثون وفي السابعة أربعون وفي الثامنة خمسون وفي التاسعة ستون وفي العاشرة سبعون قرشا تربط على الفدان الواحد بصفة مال ثابت لا يعثر به تغييرا ومن المعلوم أن مصاريف التحصيل مثل أو راد وضياف وخلافه تدخل ضمن هذه الضرائب

ثالثا - تظهر المصارف اللازم انشاؤها يكون اجراؤه بمعرفة الحكومة وما ينفي عليه يحتسب من ميزانية نظارة الاشغال أما مصاريف ادارة الطلبات فتكون على مصلحة المكاتب وان كان نظرها و مراقبتها موكولين لنظارة الاشغال دون غيرها أما اذا ظهر في سنة من السنين العشر البنادي ذكرها أن صافي أرباح الاراضي المستصلحة لا تفي بمصاريف ادارة

الطلبات فتشتمل ميزانية نظارة الاشغال بقيمة العجز (والمعنى بلفظة صافي الارباح هو ايراد الاراضي المستصلحة بعد تسديد الاموال بحسب المين في الفقرة الثانية)

رابعا - اذا زادت في أى سنة من السنين أرباح الارض المستصلحة بعد تسديد الاموال ودفع مصاريف ادارة الطلبات عن مبلغ ألف جنيه فيدفع نصف ما يزيد عن الالف جنيه الى نظارة المالية علاوة على القسط المنؤه عنه في الفقرة الاولى حتى بذلك يجرى سداد المبلغ الذي دفعته المالية في أقرب وقت

وقد أرسلنا بهذا القرار الى نظارتي الاشغال العمومية والمعارف وهذا السعادة لكم لاجراء مقتضاه

عوملت أطيان هذا التفتيش بمقتضى القرار وفي سنة ١٨٩٦ بلغ المزرع من الاطيان والمربوط عليها من المال كالاتي

المال السنوي	مقدار الاطيان	فيه الضريبة
مليم جنيه	س ط فدن	مليم جنيه
٩٠٩ ٣٥٥٧	١٢ ٣ ٣٤٨٨	٢٠ ١
١٤٢ ١٧٣٤	٢٣ ٥ ٢٥١٣	٦٩٠ ٠
٩٤٨ ٠٤٠٦	١ ١٧ ١١٦٢	٣٥٠ ٠
٥٥٤ ٥٠	٨ ١٢ ١٦٨	٣٠٠ ٠

٥٥٣ ٥٧٤٩ ٢٠ ١٤ ٧٣٣٢

وبناء على تقرير وضعه المستر براون مفتش عموم الري عن أطيان وادي الطميلات قد تقدرت به أموال الاطيان بقيمة ٥٨٥٠ جنيه اسنويا تستمر لمدة احدى عشرة سنة في جلة ١٩٣٥٠ فيها هذا بيانها (١) ٢٠٠٠ جنيه للمستخدمين (٢) ٢٥٠٠ جنيه مصاريف الطلبات (٣) ١٠٠٠ جنيه اصلاح المساق والمصارف (٤) ٥٨٥٠ جنيه أموال الاطيان (٥) ٨٠٠٠ جنيه تدفع لنظارة المعارف وبعد الاتفاق بين المالية والاوقاف صدر أمر عال في ٢ مارس سنة ١٨٩٩ نمرة ١ هذه صورته

(أمر عال صادر لعطوفتاورئيس مجلس النظار في ٢ مارس سنة ١٨٩٩)

انه بناء على ما حصل به الاتفاق بين نظارة المالية وبين ديوان الاوقاف على أن تفتش الوادي الموقوفة أطيانه على المكاتب الاهلية والآن تحت ادارة نظارة المعارف يتبمع الى

(٤١)

ديوان الاوقاف وتتخذ الطريقة الموصلة لاصلاح اطيان التفتيش المذكور وقد وافق ارادتنا
انفاذ هذا الاتفاق على الوجه الآتى

أولا - يعتبر التفتيش المذكور من الآن تابعا لديوان الاوقاف ويفتح له حساب
مخصوص بحساباته

ثانيا - حيث ان هذا التفتيش لازم له اصلاحات هندسية جسيمة فى الزمن الذى
يستغرقه الاصلاح يبقى موقفا تحت ادارة نظارة الاشغال العمومية

ثالثا - يضع ديوان الاوقاف تحت طلب هذه النظارة على سبيل الاستدانة على وقف
تفتيش الوادى المذكور للقيام بالنفقات التى تلزم لما يجب اجراؤه من الاشغال لاتقان
طريقة الري وتصريف المياه ولاصلاح الاطيان مبلغ ٥٩٠٧٩ جنيه بحيث يكون طلبه
من الديوان موزعا على خمس سنين كالاتى

جنيه مصرى

١٧١٤٠ فى السنة الاولى

٢٠٤٥٠ فى السنة الثانية

١٦٣٥٠ فى السنة الثالثة

٠٤٣٥٠ فى السنة الرابعة

٧٨٩ فى السنة الخامسة

٥٩٠٧٩ الجملة

رابعا - بأخذ ديوان الاوقاف المبالغ المذكورة مما يوجد من النقود فى خزنته وتردها
اليه نظارة الاشغال من زيادة ايراد التفتيش فى بحر الزمن الذى يستغرقه الاصلاح وقد تقدر
لذلك احدى عشرة سنة وعليه فيكون السداد حسبما هو منظور كالاتى

جنيه مصرى

٥٦٥٠ فى السنة السادسة

٦٩٠٠ فى السنة السابعة

٨١٥٠ فى السنة الثامنة

٩٤٠٠ فى السنة التاسعة

١٠٦٥٠ فى السنة العاشرة

١٢٨٥٠ في السنة الحادية عشرة

الجملة ٥٣٦٠٠

وما يتبقى بعد ذلك وقدره ٥٤٧٩ جنيهًا إذا لم تسمح زيادة الإيرادات الحقيقية بوفائه في الست السنوات المذكورة وكذلك ما عسى أن يتأخر تسديده من السنة الاقساط السابق بيانها يسترده ديوان الاوقاف من زيادة إيرادات التفتيش بعد إحالة إدارته عليه

خامسا - في زمن الإصلاح تقوم نظارة الاشغال العمومية بإداء كافة مصاريف الادارة مما هو مقرر دفعه سنويا بالنظارة المعارف لأجل مصاريف التعليم من إيرادات هذا التفتيش وتقدم أيضا نظارة الاشغال الى ديوان الاوقاف حسابا سنويا شاملا جميع الإيرادات والمصروفات

سادسا - بعد مضي الاحدى عشرة سنة تسلم نظارة الاشغال التفتيش المذكور الى ديوان الاوقاف يديره بمعرفة وهو يدرج حيث يشاء إيرادات ومصروفات هذا التفتيش في ميزانية الديوان العمومية

وبناء على ما توضيح قد أصدرنا أمرنا هذا العطوفتكم للاحاطة واطلار نظارة المالية والاشغال والمعارف العمومية وديوان الاوقاف للعمل بمقتضاها

هذا ما جرى في أمر تفتيش الوادى فبناء عليه قررت المالية فيما كتب منها المديرية الشرقية بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٠١ غمرة ٤٤٧ الذى تقدم ايراد صورته بأن الاموال المربوطة على التفتيش المذكور تبقى بقيمة ٥٨٥٦ جنيهًا و ٤٠٩ مليمات بغير زيادة وذلك طمعا الى أن تنقضى الاحدى عشرة سنة التى تعتبر بدايتها سنة ١٨٩٩ تاريخ صدور الامر العالى أوسنة ١٩٠٠ التالية لها

أما أطيان هذا التفتيش فكلها تابعة لزام ناحية العباسية بمركز الزقازيق ومقدارها بحسب مساحة فكل الزمام الاخيرة ٢٠٥٤٢ فدانا

الفصل الثاني والعشرون

امتياز شركة نيو اجيشيان بمباني ليمتد

في اصلاح الجزر والكتبان

صورة الاتفاق المبرم في ١٦ يونيو سنة ١٩٠٠ بين الحكومة

المصرية وبين الشركة الانجليزية المعروفة باسم نيو اجيشيان

كبناني ليمتد أي الشركة المساهمة المصرية الجديدة وذلك

في ما يختص باصلاح الخيران والجزر

قبل ايراد صورة هذا الاتفاق لادمن الاشارة الى ما كانت تجرب به المعاملة مع من يطلب
التصريح بسد شئ من الخيران

صدر أول أمر من تفتيش عموم آقا ليم قبلي في غرة رمضان سنة ١٢٨٥ (سنة ١٨٦٩)
نمرة ٩٢ هذه صورته

مديرية جرجا كان سبق منها المخاطرة مع هنا عن وجود بعض خيران بالمديرية ومذ كورين
يرغبون سدها وما يستصلح من الاطيان بواسطة سد تلك الخيران بأخذونه بالعشور وبجربان
المكاتب ما بين هنا وتفتيش عموم الاقاليم وتفتيش الهندسة اتضح عدم حصول اضرار من
تلك السدود كما أفيد من تفتيش الهندسة ولما كتب لتفتيش العموم من هنا بموافقة
الاعطاء منهم لمن يرغب بحيث يكون اجراء السد بمصاريف من طرفه بدون واسطة الحكومة
وما يستصلح من الاطيان فيكون له أثرية ويربط عليه بالمال من ابتداء زراعته بشرط أن
يتلاحظ في ذلك تبدئة أهالي البلدة عن خلافهم فوردت لها افادات العموم بتاريخ ٦ ربيع
آخر سنة ١٢٨٥ وفي ٢٤ منه نمرة ٢٨٤ و ٣٠٠ بموافقة ذلك وبموجبهات تحرر
تلك المديرية بالاجراء ولانه لا يخالو الحال من أن بعض المدير يات بوجودها خيران
بهذه الكيفية فلماذا رأينا مناسبة التحري لباقي المدير يات بأنه اذا كان موجودا بها خيران
ووجود من يرغب لسدها وأخذ أطيانها فبعد المخاطرة عن ذلك مع تفتيش الهندسة اذا
ترا أي عدم حصول اضرار من سدها وعدم لزومها بمصلحة الري فيجوز سدها بمعرفة راعيها

بدون واسطة الحكومة والاطيان التي يصير اصلاحها بواسطة السد تنقيده على الراغبين اثرية لهم وتربط عليهم بالمال من ابتداء زراعتها بحيث يتلاحظ في هذا ابتداء أهالي البلدة الواقع بها ذلك عن غيرهم وقد تحرر في تاريخه لباقي المدير يات بما ذكره هذا الكم للاجراء على وجه ماوضح

وبعد ذلك صدر منشور من المالية (مراقبة أملاك الميرى) في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٩١ هذه صورته

قد حصل اتفاق نظاري المالية والاشغال العمومية على عدم إعطاء شيء من الاخوار ملك الميرى واتخاذ الوسائط الهندسية في سدها معرفة الحكومة شيئاً حتى ان كل ما يظهر فيها من الاطيان بواسطة اجراء تلك الاعمال يكون من حقوق الميرى وينتبع الاجراء فيه أسوة أطيان الميرى وبناء على ما رآه نظارة الاشغال من أن معرفة الاعمال اللازمة لذلك وتقدير تكاليفها يستوجبان اجراء مباحث هندسية وهذه تحتاج أيضاً المصاريف وطلبت من المالية فتح اعتماد خصوصي بمبلغ خمسمائة جنيه للصرف منه في ذلك - قد تحرر لها من ادارة الاموال المقررة بدرجة هذا المبلغ ميزانيتها سنة ١٨٩٢ كما جاء بالاعلان الوارد من الادارة لهذا القلم بتاريخ ٢٢ يوليو سنة ١٨٩١ غمرة ١٣٣ وحيث انه في هذه الحال يلزم أن الاخوار المقدم عنها طلبات سواء كانت عملت مباحثها أو لم تعمل للآن أو التي تقدم عنها طلبات من الآن فصاعداً يجري اعلان أربابها من طرف المديرية الكائن في دائرتها تلك الاخوار برفضها والتأشير بسجلها أمام غرها بذلك وإفادة المالية ببياناتها وغر تسجيلها بسجل المالية للتأشير به أيضاً ودوام الملاحظة بمعرفة المديرية بالدقة لعدم إعطاء شيء من الاخوار المذكورة لحين ما تعمل الاعمال السالف ذكرها فاقضى تحريمه لذلك الطرف بذلك وفي تاريخه تحرر لباقي المدير يات بما ذكر

بعد ذلك أبرم الاتفاق الذي تقدم القول عنه بين نظارة المالية والشركة (نيواجيشيان كومباني ليمتد) في ١٦ يونيو سنة ١٩٠٠ وهذه صورته ترجمته

بين كل من الحكومة المصرية النائب عنها سعادة محمد عباني باشا فاطر المالية بالنيابة المصرح له بعقد هذه الشروط بمقتضى قرار صادر من مجلس النظار بتاريخ ١١ يونيو سنة ١٩٠٠ من جهة - وبين الشركة الانجليزية المسماة (نيواجيشيان كومباني ليمتد) أي الشركة المصرية الجديدة التي مركزها بلونديرة النائب عنها بالقنصل المصري

السيرجون روجرس باشا مسديرها العام المفوض له ذلك بتصریح صادر من مجلس ادارتها بتاريخ ٧ يونيو سنة ١٩٠٠ من الجهة الاخرى
قد حصل الرضا والتوافق على ماهوآت

(البند الأول)

قد ترخص للشركة المصرية الجديدة بأن تبأسر على نفقتها ونحت مسؤوليتها الاعمال اللازمة لأصلاح الرمال (الكثبان) والجزر البور الكائنة في مجرى النيل وجعلها قابلة للزراعة من غير أن تتحمل الحكومة في أى حال من الاحوال أقل تبعة من جراء ذلك

(البند الثانى)

على الشركة المذكورة أن تقدم للحكومة كشفا بالاماكن التى تطلب اصلاحها وعلى نظارة الاشغال العمومية أن تعين بنوع قطعى لا يقبل المعارضة مكاتب أو أكثر يترخص باجراء العمل فيها على سبيل التجربة بحيث لا يكون من ذلك الامكان واحد فقط يجوز على التجربة فيه بسد الخور

(البند الثالث)

على الشركة أن تعرض مقدما على نظارة الاشغال العمومية الرسومات وكشوفات بمفردات المساحة والموازنة تليس فقط على كل من الاماكن المذكورة بل أيضا على كامل الجزء الواقع قبليه وبحريه على مسافة أربعة كيلومترات من كل جهة

(البند الرابع)

لا يجوز البدء فى الاشغال المرغوب اجرائها الا بعد ما تحصل الشركة على الرخصة عن ذلك كتابة من نظارة الاشغال العمومية

(البند الخامس)

على الشركة أن تبتدى فعلا فى الاشغال المذكورة قبل فيضان سنة ١٩٠١ فى مكاتبين على الاقل من الاماكن التى ستعين لها واذا تأخرت عن القيام بهذا الشرط يعتبر هذا

التصريح ملغى حتما لئلا يعمل له بدون انذارها بذلك ولا عمل اجراءات قضائية يا كانت وبدون أن يكون للشركة المذكورة حق في مكافأة أو تعويض ما

(البند السادس)

تكون الشركة وحدها دون سواها مسؤولة أمام الغير عن جميع الاضرار يا كانت التي يمكن حدوثها من الاشغال المذكورة وعمما ينشأ عن هذه الاشغال أيضا من كل تغيير يطرأ على الوسائط المستعملة الآن للرى ومن تحويل المياه عن مجراها وقد تعهدت أن ترضى مباشرة جميع أصحاب الطلبات التي تحصل وبأن تقوم مقام الحكومة عند اللزوم في جميع ما يحكم به عليها من أصل وفوائد ومصاريف

وعلى الشركة أن تجرى على نفقتها وبموجب ارشادات نظارة الاشغال العمومية ترميم أو استبدال ما يتلف أو يتخرب من طرق الرى بسبب اتخاذ الاعمال المحكى عنها

(البند السابع)

قد أعطى هذا التصريح مع حفظ حقوق الغير حفظا صريحا وبالاخص حقوق السكان في التعويض عن الاطيان التي يأكلها البحر وذلك بحسب قانون الاطيان (اللائحة السعيدية) واللوائح المتبعة

وعلى الشركة أيضا احترام الحقوق المكتسبة سابقا من الغير على الرمال الموجودة التي سبق زرعها واستغلالها بين ضفتى النيل

(البند الثامن)

اذا وجد في المنطقة المخصصة لعمل التجارب أطيان من أملاك الحكومة المستأجرة الآن لزراعة النخام أو غيره من المزروعات أو بالأجمال أطيان أميرية صالحة للزراعة فلا يسوغ للشركة التصرف فيها انما يمكنها استجبارها أو شراؤها اذا كانت محتاجة لها

(البند التاسع)

اذا اتصلت جريفة من الجزر التي تزرع الآن بفضة النيل وكان ذلك ناشئا عن أعمال

الشركة فلمحكومة الحق في أن تعمل سواء كان في نفس السد أو في وجهة أخرى من الخور
جميع الاعمال اللازمة لايصال المياه الى الجزيرة بدون أن تلزم بدفع مكافأة للشركة عن
الارض اللازمة لانشاء الترع التي تخصص لمرور المياه أو عن شئ آخر

(البند العاشر)

الأشخاص الذين يملكون الآن أطيانا واقعة على ضفتي النيل يجب أن يبقى لهم دائما
منفذ المياه ولهذا فعلى الشركة أن تحفظ لهم حق المرور الى النيل بلامقابل

(البند الحادى عشر)

الاطيان البور ملك الحكومة التي تصليها الشركة بالاعمال التي تعملها لذلك في
الاماكن التي تعين لها تصير ملكا للشركة المذكورة وتربط الحكومة الضرائب عليها متى
قررت أنها صارت صالحة للزراعة وأنها تستحق الربط فتفرض عليها الضريبة الخراجية
النهائية المربوطة على الاطيان المجاورة لها

(البند الثانى عشر)

قد تعهدت الشركة تعهدا صريحا بأنه في حال بيع الاطيان التي تصير ملكا لها يكون حق
الاولوية فيها للسكان الجهة الكائنة في دائرتها القطعة المطروحة للبيع ويجوز لهم سدادتها
على أقساط سنوية لا يتجاوز عددها عشر سنوات بفائدة لا تزيد عن خمسة في المائة سنويا
تحتسب على الجزء الباقي بدون سداد من أصل الثمن

(البند الثالث عشر)

قد أعطى هذا التصريح لمدة خمس سنوات اعتبارا من يوم تاريخه وتعتبر هذه المدة كدة
تجربة بحيث لو ظهر للحكومة بعد انقضاء هذا الأجل أو قبل ذلك أن التجارب قد أتت بنتائج
حسنة تعقد وقتئذ الالتزام المذكور بصفة قطعية لمدة خمس عشرة سنة بشروط لا تختلف
في جوهرها عن الشروط الحالية ولكن من حيث ان الشركة حق الاولوية عن غيرها
في الالتزام المتقدم ذكره فعليها أن تخبر في ظرف الثلاثة الشهور التالية لتاريخ البلاغ الذى

سيصدر لهما من نظارة الاشغال العمومية عما اذا كانت ترغب الحصول على ذلك الالتزام واذا تأخرت عن قبوله في أثناء تلك المدة بالقيود والشروط المقررة من نظارة الاشغال العمومية يجوز للحكومة حينئذ التصرف فيه بدون معارضة

(البند الرابع عشر)

أما اذا ترأى الحكومة أن التجارب لم تنجح فتسترد لنفسها بعد مضي الخمس السنوات حق التصرف الحرفي الجزر والكثبان المنصوص عليها في هذا التصريح بدون أن تلزم بمكافأة أو تعويض للشركة المذكورة

لكن من المعلوم أن الاجزاء التي تكون استصلحت للزراعة تبقى مع ذلك ملكا لهذه الشركة دون سواها طبقا للبند الحادى عشر

(البند الخامس عشر)

يسوغ للشركة المصرية الجديدة التنازل لغيرها عن هذا التصريح انما يقتضى ابتداء حصول الموافقة على ذلك كتابته من الحكومة

قد تحرر على نسختين بمصر في ١٦ يونيه سنة ١٩٠٠

وفي ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٢ صدرت تعليمات من المالية (مراقبة الاموال المقررة) في ما يختص بوضع الضرائب على اطيان الشركة المذكورة وهذه صورة التعليمات حيث ان شركة المساهمة المعروفة باسم (نيواچيشيان كيانى ليمتد) أى شركة المساهمة المصرية الجديدة قد شرعت في اصلاح الجزر التى تصرح لها باصلاحها عملا بالوافق المبرم بينها وبين الحكومة في ١٦ جونيوس سنة ١٩٠٠ فالعاملة في تمويل تلك الاطيان يجب أن تنبع فيها التعليمات الاتية وهى

أولا - ان تلك الاطيان تجرى عليها المعاينة سنويا

ثانيا - ان الاطيان التى توجد فاسدة غيرصالحة للزراعة ترفع أموالها في سنة المعاينة أسوة بغيرها من اطيان الجزر

ثالثا - ان الاطيان التى توجد منزرعة تربط عليها ضريبة الحوض اذا وجدت قابلة

لاحتمالها

أما اذا وجدت غير قابلة احتمالا فتربط عليها ضريبة موقته في السنة ذاتها على نسبة ما تساويه من الاجار

هذه هي التعليمات الواجب اتباعها في ما يختص باطيان هـ هذه الشركة ولكن يراعى أن هذه المعاملة يجب أن لا تسرى على الاطيان الا في زمن وجودها في ملك الشركة فقط اه والمعنى أن هذه التعليمات لا تسرى على ما يتبعه الشركة من الاطيان للافراد لانها عندئذ تسرى عليها المعاملة بمثل ما يجري في بقية اطيان الجزر

ثم صدرت بتاريخ ١٥ ابريل سنة ١٩٠٣ تعليمات أخرى لمديرية أسبوط عما يختص بقيد الاطيان باسم الشركة وطريقة المعاينة السنوية وهذه صورة التعليمات

مكتبة المديرية رقم ٣١ مارس سنة ١٩٠٣ غرة ٣٧٣ واضح بها أن شركة الجزائر المعروفة باسم (نيوا جيشيان كباي ليمتد) شكت للمديرية من أن المعاون المندوب لمساحة الجزائر قد أدرج في دفتر المساحة اطيانا وجدها من رعة من اطيان الشركة بناحية الشيخ عبادة على اسم اسماعيل عبدالله أحد مستأجرى اطيان الحكومة هناك فعولت هذه الشكوى على المالية لعدم علم المديرية بوجود اطيان للشركة في تلك الجزيرة

وحيث ان المادة الحادية عشرة من الشروط المبرمة بين الحكومة وبين الشركة في ١٦ يونيو سنة ١٩٠٠ السابق تبليغها للمديرية نص بها أن الاطيان البور ملك الحكومة التي تصلحها الشركة بالاعمال التي تعملها لذلك في الاما كن التي تعين لها تصير ملكا للشركة المذكورة وتربط الحكومة الضرائب عليها متى قررت قطعيا أنها صارت صالحة للزراعة وأنها تستحق الربط فتفرض عليها الضريبة الخراجية النهائية المربوطة على الاطيان المجاورة لها

وحيث ان جزيرة الشيخ عبادة هي ذات الخور المعروف بخور قلندول الكائن في حدود الروضة وقلندول والشيخ عبادة ومصرح للشركة من نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٠١ غرة ٦٩٢٠ بمباشرة أعمالها فيه

وحيث أن الاراضي الداخلة في منطقة الترام الشركة في تلك الجهة هي المينة على الرسم المرفق بهذا وكلها طبعا كانت من الاراضي البور الداخلة تحت حكم المادة الحادية عشرة من الشروط

وحيث ان ماصلح ويصلح من تلك الاراضى يجب أن يدرج باسم الشركة ويربط عليه ضريبة الخوض اذا كانت قابلة احتمالها أو ضريبة موقفة على نسبة مانساويه من الاجار وتجري عليها المعاينة سنويا عملا بمشور المالية الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٢

وحيث ان الرسم المذكور يلزم حفظه بالمديرية بغاية الصيانة للرجوع اليه عند اللزوم بعد اجراء ما سيندر

أولا - ينتدب معاون ومساح من الخبيرين النباء للذهاب الى تلك الجهة ومعهم الرسم وفرز ما يدخل منه في زمام كل من الثلاث البلاد ومعرفة مقداره بالمساحة وعمل محضر بذلك يرفق مع الرسم

ثانيا - ما وجد من زرع من تلك الاطيان في هذه السنة وما يوجد من زرع أيضا في كل سنة يجب درجه على اسم الشركة وتقدير الضريبة عليه وقبل الشروع في العمل وفي المساحة السنوية يجزى اعلان الشركة وهكذا في كل سنة يجزى اعلانها عن موعد البدء في مساحة الجزيرة التي يكون لها بها اطيان لكي تنتدب من تعنده وتعلن المديرية كلبه باسمه فتعنده المديرية في الحضور عن الشركة وفي التوقيع على محضر مخصوص بعمل عن نتيجة ما وجد من زرع من اطيان الشركة وقيمة الضريبة التي ربطت عليها

هذه هي الاجراءات الواجب على المديرية اتباعها في الحال وفي المستقبل وقد طلب من الشركة أن ترسل للمالية رسومات عن منطقة أعمالها في كل خور أو جزيرة والذي يوجد منها داخل في دائرة حدود المديرية يرسل لها الحاقا لهذه التعليمات ليجري في شأنه بمقتضاها

وفي ٢٠ يونيو سنة ١٩٠٤ صدرت تعليمات للمدريات بأن الاطيان التي دخلت في منطقة اصلاحات الشركة سواء كانت من البور أو المعمور يجب قيدها باسم الشركة في المكلفات والجراند والاوراد

وهذا بيان الجزائر التي تصرح للشركة باجراء أعمالها فيها

(١) جزيرة سلسول تجاه سوهاج بمديرية جرجا تصرح لها من نظارة الاشغال

في ١٧ يناير سنة ١٩٠١ غمرة ٣٤٣

(٢) « سرحان قرب ديروط (أسيوط) في ١٨ فبراير سنة ١٩٠١ ٩٥٨

(٣) « القصير » » في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٠١ ٦٣٩٨

(٤) خور بين جزيرة الكريبات التابعة لمديرية الجزيرة وبين جسر النيل الغربي

- تجاه الميرون بمديرية بنى سويف في ٥ يناير سنة ١٩٠٢ ٥٥
- (٥) خور تجاه ناحية الشيخ فضل بمديرية المنيا في ٣ مارس سنة ١٩٠٢ ١٢٥١
- (٦) جزيرة قلندول بمديرية أسبوط في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٠١ ٦٤٢٠
- (٧) جزيرة قلو صنه والسرارية بمديرية المنيا في ١٨ مايو سنة ١٩٠١ ٣٣٠٠
- (٨) جزيرة زاوية الاموات » » في ٢٢ يناير سنة ١٩٠٢ ٣٢٨
- (٩) » السعادات » أسبوط في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٠١ ٦٣٩٧
- (١٠) خور العياط الغربى بمديرية البحيرة في ٤ يونيو سنة ١٩٠٢ ٣٨١٩
- وفي ١٢ يونيو سنة ١٩٠٢ ٣٩٧٩
- (١١) الخور الشرقى أمام ترعة البرمون بمديرية أسبوط في ٨ يونيو سنة ١٩٠٢ ٣٨٥٦
- (١٢) تحويلة النيل بجهة قلندول » » في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٠٢ ٥٤٧٨
- (١٣) فرع رشيد بالخطاطبة بمديرية البحيرة في ١١ أغسطس سنة ١٩٠٢ ٥١٩٧
- (١٤) خور الفشن بمديرية المنيا في ٥ يونيو سنة ١٩٠٢ ٣٦٠٦
- (١٥) جزيرة اشمنت » بنى سويف في ٧ أغسطس سنة ١٩٠٢ ٥١٠٥
- (١٦) خور الخطبة » » في ٩ يونيو سنة ١٩٠٣ ١٠٩٥
- (١٧) خور جزيرة بيا » » في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٠٣ ٢٠٢٧

الفصل الثالث والعشرون

ملخص تاريخ الدائرة السنية وتأليف شركها وتحديد أموال أطيانها

الدائرة السنية هي الاطيان البالغة ٤٨٥١٣١ فدانا ولمحققاتها من الاملاك التى كان يملكها سمو الخديو اسمعيل باشا وأخير اوضعت تحت الرهن لسداد الديون التى اختصت بها المعروفة بديون الدائرة السنية والدائرة الخاصة التى تقدرت يومئذ بقيمة ٨٨١٥٤٣٠ جنيها حسب الشروط الخصوصية التى أبرمت فى ١٢ و ٣١ يوليو سنة ١٨٧٧ بين الحكومة وبين المستر جورج جوشن والموسى وأرمون جوير نواب الدائنين وتصدق عليها بأمر عال فى ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٧ غمرة ١١١ وكل ذلك سبق إرادته بالتفصيل فى الكلام على ديون الحكومة

وظلت أطيان وأملاك الدائرة تحت الرهن الى أواسط سنة ١٨٩٨ حينما حصل الاتفاق على بيعها للشركة التي تألفت لذلك بمقتضى الشروط التي أبرمت عن ذلك بتاريخ ٢١ جونيوس سنة ١٨٩٨ وهذه ترجمتها

بين جناب السير الوين بالمرستشار الى حكومة الجنب الخديو العالي بطريق النيابة عن الحكومة الخديوية بمقتضى قرار مجلس النظار من جهة

وبين جناب السير كاسل من لندن والموسيقطاوى من باريس والموسيو كرونييه من باريس والموسيو ر . سوارس (العامل في هذا الحساب اخوان سوارس وشركائهم بمصر) وهؤلاء الاربعة المتعاقدون المذكورون قد أطلق عليهم في هذا الاتفاق اسم المشترين وتعهداتهم فيه هي بنسبة حصص كل منهم الواضحة قرين أسمائهم في ذيل هذا العقد

حيث ان دين الدائرة السنوية قد بلغ لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٧ ٦٤٣١٥٠٠ جنيه انكليزى

وحيث ان الحكومة المصرية ترغب ببيع الاعيان المكونة للرهن المخصص للدين المذكور بما فيها من الفاريقات والسكك الحديدية والزراعية والمباني والمخازن والورش والمنازل وكافة المباني على اختلاف أنواعها والوابورات الثابتة والمتحركة والمحصولات التي لم تحصد والمواشى والنقود الموجودة بالخزينة والديون التي تحت التحصيل وبنوع عام كافة ما هو موضح بعد بوصف ممتلكات الدائرة السنوية

وحيث ان الحكومة المصرية قد تعهدت بأن لا تفي دين الدائرة السنوية قبل ١٥ اكتوبر سنة ١٩٠٥ وانما يمكنها أن تخصص لاستهلاك السندات فائض الإيرادات السنوية مع ما يحصل من بيع الاطيان بنسبة ٣٠٠٠٠٠ جنيه مصرى سنويا (سواء كان الاستهلاك بطريقة مشتري السندات حسب سعر اليوم أو بواسطة سحب السندات بالاقتراع وسداد قيمتها الاسمية متى كان سعر اليوم زائدا عن القيمة الاسمية)

بناء على ذلك حصل التراضى والاتفاق على ما هو آت

(البند الاول) - يتعهد المشترين بموجب هذا بشراء جميع ممتلكات الدائرة السنوية الجارية استغلالها وادارتها بنهن قدره ٦٤٣١٥٠٠ جنيه انكليزى وذلك بالشروط الموضحة بعد ويستزل من المبلغ المذكور قيمة السندات التي يكون قد حصل سداد قيمتها سواء كان بطريق المشتري أو السحب أو غير ذلك اعتبارا من يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٧ لغاية

اليوم الذي يصبح فيه البيع نهائياً ثم يضم لثمن المشتري المبالغ التي كان يجب على الحكومة أن تدفعها لمصلحة الدائرة السنوية اسدما عساه أن يطرأ من العجز في المبلغ اللازم لسداد فائدة دين الدائرة اعتباراً من ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٧

(البند الثاني) - قيمة الثمن تدفع على مقتضى حكم القانون للحكومة المصرية أو لمصلحة الدائرة السنوية في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٥ مقابل تسليم كافة الاعيان المملوكة للدائرة السنوية على حسب مقتضى القوانين المصرية تسليمها نهائياً للمشتري أو للشركة التي يؤسسونها حسب ما هو منصوص عنه بعد بحيث تكون تلك الاعيان خالية من كل حق عيني أو رهني عقاري أو غيره من الحقوق أياً كان نوعها حتى يكون للمشتري هم وأوال الشركة التي يؤسسونها سند نهائي بالملكية المطلقة

(البند الثالث) - تعمل قائمة مزايا يتوضع فيها ثمن كل غمرة (من القطع المكون مجموعها اعيان الدائرة السنوية) بنسبتها لمجموع قيمة القطع بحملتها بحيث تعتبر هذه القيمة الاجالية بقدر دين الدائرة السنوية الذي يكون مستحقاً وقت الثمين : وبعد أن يتم عمل قائمة المزايا المذكورة يسوغ للحكومة المصرية الزام المشتري أو الشركة التي يؤسسونها باستلام مقدار من الثمر المكونة لأملالك الدائرة السنوية حسب ما تختاره الحكومة نفسها بحيث لا يزيد مجموعها عن ٣٧٠٠٠٠٠٠ جنيه انكليزي وذلك في مقابل دفع هذا المبلغ على أقساط وهي ٢١٥٠٠٠٠ جنيه تدفع بعدمضي تسعة أشهر من تاريخ الاعلان الذي يرسل للمشتري أو الشركة التي يؤسسونها ومبلغ ٣١٠٠٠٠ جنيه تدفع في ٢ يناير من سنة ١٩٠١ و ١٩٠٢ و ١٩٠٣ و ١٩٠٤ و ١٩٠٥ غير أنه ليس للحكومة في أي حال اجبار المشتري أو الشركة التي يؤسسونها على استلام ما ذكر قبل أول يوليو سنة ١٨٩٩ : ومتى قام المشترون أو الشركة التي يؤسسونها بسداد النصف الاول من كل قسط من الاقساط الموضحة قبل يكون لهم الخيار في وضع النصف الباقي على أجزاء سنوية متساوية بحيث يكون تاريخ استحقاق آخر جزء منها الحد ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٥ على الأكثر : أما باقي أملالك الدائرة السنوية في دفع عنها الثمن الموضح بالبند الاول وبحسب الشروط المدونة فيه بعد استبعاد المبالغ التي تكون قد تسددت وفي حالة عدم حصول اعلان المشتري قبل أول يناير سنة ١٩٠٠ بطلب دفع ثمن بعض غمر من الاعيان المباعة على وجه ما هو موضح قبل يصبح غير ممكن مطالبتهم بدفع أي شيء كان قبل يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٥ حسب ما هو مذكور بالبند الاول عند مبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه انكليزي الا أن الكلام

عليه وللمشتريين أو الشركة التي يؤسسونها الحق في رفض استلام ما يطلب منهم استلامه من أملاك الدائرة مقابل دفع عن وفي هذه الحالة يسوغ للحكومة أن تبيع بطريق المزاد العلني لمن يرسو عليه أعلى عطاء القطع التي يكون المشترون أو استلامها وانما بشرط أن يكون ثمن هذه القطع معادلا على الأقل للثمن المقدّر بقائمة المزاد وأن يصير استئصال ثمنها من مجموع الثمن الذي حصل به البيع كما هو مبين بالبند الاول

(البند الرابع) - اذا سحقت لمجلس ادارة الدائرة السنية فرصة لبيع بعض اعيان الدائرة السنية لآخرين في أى وقت كان قبل يوم ١٥ اكتوبر سنة ١٩٠٥ فلا يسوغ للحكومة المصادقة على تلك البيوع الا بشرط تقرر بالاتفاق مع المشتريين أو الشركة التي يؤسسونها

(البند الخامس) - يتعهد المشترون أو الشركة التي يؤسسونها بأن يبيعوا في ظرف سبع سنوات من تاريخ استلامهم الاعيان المبعة اليهم كلها أو بعضها بشرط أن تحصل هذه البيوع في مقابل أثمان يكون مجموعها فيه ربح صاف يعادل عشرين في المائة على الأقل زيادة عن الثمن الذي أجرى دفعه المشترون أو الشركة عن كل جزء على حدة أو عن الاطيان جميعها جملة واحدة

(البند السادس) - للحكومة الحق في نصف صافي أرباح المشتريين أو الشركة التي يؤسسونها كالمين أدناه بعد سد اد جميع مصاريف فوائد السندات والسلف وبوجه عام كل النفقات التي يكون حصل دفعها فعلا بما فيها فوائد خمسة في المائة على المبالغ التي تصرف لاجل تكوين رأس المال سواء كان ذلك من الاسهم أو غيرها ويجب تقييد الحسابات بكيفية مستوفاة بالتفصيلات الكافية ويسوغ لنظارة المالية التفتيش عليها ومراجعتها بعرف من تنذبتهم لذلك في أى وقت لائق تشا فيه ذلك

(البند السابع) - على المشتريين أو الشركة ايداع تأمين قدره ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه لنظارة المالية في يوم أول أغسطس سنة ١٨٩٨ ضمانا على تنفيذ ما اشتمل عليه هذا العقد من القيود والشروط ويبقى هذا المبلغ مودعا بانتظاره المالية بفائدة على معدل ثلاثة ونصف في المائة سنويا تدفع في ٣١ ديسمبر و ٣٠ يونيو من كل سنة لغاية ١٥ اكتوبر سنة ١٩٠٥ واذا لم يقم المشترون بإيداع هذه الضمانة في التاريخ المحدد يصبح هذا العقد ملغى ولا يعول عليه حتما وبلا توقف على اجراءات أخرى

(البند الثامن) - اذ لم ينفذ المشترون تنفيذاً تاماً شراء الاعيان المحرر عنها هذا العقد في ١٥ اكتوبر سنة ١٩٠٥ أو اذ اقصر وافي سداد المبالغ التي تطلبها الحكومة منهم مقابل استلام بعض الاعيان على مقتضى البند الثالث من هذا العقد كان للحكومة الحق في أخذه ببلغ قدره ٥٠٠٠٠ جنيه انكليزي من أصل التأمين الذي قدره ٥٠٠٠٠٠ بحيث يصبح هذا المبلغ حقاً مكنسباً لها بمجرد حصول ذلك من المشتري ولا يسوغ للحكومة المطالبة بشئ عدا ما ذكر نظير تضمينات أو عطل أو أضرار عن عدم تنفيذ هذا العقد ولا خلاف ذلك لامن المشتري ولامن الشركة التي يؤسسونها وترد اليهم ٥٠٠٠٠٠ الجنيه الانكليزي الباقية بتمامها وبسوغ للحكومة مع ذلك عوضاً عن رد المبلغ المذكور اعطاء المشتري أو الشركة اعياناً فائضة بذاتها من ضمن أملاك الدائرة تكون قيمتها العمومية معادلة لمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه انكليزي حسب التمين الواضح بقائمة المزايا المنصوص عنها بالبند الثالث ويحصل تنازل الحكومة للمشتري أو للشركة عن تلك الاعيان خالية من كل رهن عيني أو أي حق آخر من الحقوق بحيث نصير ملكاً تاماً لهم واذا تم تنفيذ الشراء على حساب في هذا العقد فيحتسب تأمين ٥٠٠٠٠٠ الجنيه الانكليزي للمشتري أو الشركة مما يخص الحكومة من الارباح حسب ما ذكر قبل

(البند التاسع) - رسوم نقل الملكية التي تسحق على بيوع الدائرة السنية التي تحصل للمشتري أو الشركة تقيده على الحسابات أسوة بما هو جار في بيوع أملاك الحكومة

(البند العاشر) - للمشتري الحق في تأسيس شركة على مقتضى الشريعة الانجليزية ونقل هذا العقد اليها مع ما يترتب عليه من الحقوق والالتزامات ونصرح الحكومة المصرية لهذه الشركة باستغلال الاملاك المحدث عنها في هذا العقد وكل ما يلحق بها من الاعمال الجارية فيها كما ويسوغ لها الاشتغال بما يشابه هذه الاعمال سواء كان ذلك بواسطة توسيع نطاق الاعمال الموجودة والحالة هذه أو بتجديد أخرى من قبيلها تعود بالفائدة عليها ويكون لها الحق في توزيع سندات لاستلاف نقود بموجبها الفائدة هذه الاعمال وكذا يسوغ لهذه الشركة أن تؤسس شركات أخرى فائضة بذاتها حسبما تراه صاحباً لتعهد اليها باجراء كل أو بعض الاعمال وبكل أو بعض اعيان الدائرة أو غيرها من الاملاك التي تشترها فيما بعد : وانما يجب على كل حال أن لا ينقص رأس مال الشركة التي تؤسس عن ٥٠٠٠٠٠ جنيه انكليزي يكتب بها من أناس قادرين على السداد . . وبمجرد حصول تشكيل الشركة

المذكورة وانتقال هذا العقد اليها يصير المشترون خالين من كل مسؤولية أو تعهد التزام به في هذا العقد

(البند الحادى عشر) - للحكومة المصرية الحق في تعيين مدير لمجلس ادارة الشركة التى يؤسسها المشترون وفي حالة وفاته أو استقالته يسوغ للحكومة تعيين خلفه في أى وقت شاءت

هذه هي صورة الاتفاق المبرم بين الحكومة المصرية وبين العمدة التى تعهدت بشراء أملاك الدائرة السنية والممول في كل حال هو على الاصل الفرنساوى أما الامضات فهى هكذا (السيرالوين بالمر)

(السيركاسل بحق خمسين في المائة) (المسيو قطاوى بحق اثني عشر ونصف في المائة) (المسيو كرونييه بحق اثني عشر ونصف في المائة) (المسيو سوارس بحق خمسة وعشرين في المائة)

وفي ٩ يوليو سنة ١٨٩٨ تألفت شركة الدائرة السنية بمقتضى شروط هذه صورته ترجتها

تأليف

شركة الدائرة السنية ليمتد

وهي شركة مساهمة خاضعة لقوانين الشركات الصادرة من سنة ١٨٦٢ لسنة ١٨٩٣

(١) الشركة تسمى شركة الدائرة ليمتد

(٢) مكتب الشركة المسجل يكون في إنجلترا

(٣) الأغراض التى لاجلها أنشئت الشركة هي

(١) أن تشتري أو تمتلك بغير المشتري وأن تتعاقد أو تتفق على شراء أو امتلاك كل أو بعض أملاك أو حقوق الدائرة السنية بالشروط التى تراها صالحة وعلى الاخص أن تنقل لاسمها عقد الاتفاق المؤرخ في ٢١ يونيو سنة ١٨٩٨ الممول عن بيع الاملاك المذكورة ما بين السيرالوين بالمر طرف أول وكاسل وقطاوى وكرونييه وسوارس (بالنيابة عن سوارس اخوان وشركائهم محصر) المعبر عنهم في الاتفاق بالمشتريين طرف ثان (وقد أمضى على العقد المذكور بعلامات الموقعين على هذه الشروط لتمييزه) - وأن تنفذ هذا

(٤٣)

الاتفاق أو تدخل في اتفاق جديد لا متلاك هذه الأملاك بمقتضى أحكام الاتفاق الاول بدون تعديل أو بعد ادخال ما ترى موافقة ادخاله عليها من التعديلات وأن تنفذ هذا الاتفاق الجديد

(ب) أن تدير وتستغل وتنمي موارد وتبيع وتؤجر وتصرف في كل أو بعض أملاك أو حقوق الشركة بالشروط وبالقيمة التي تراها مناسبة سواء كانت نقداً أو سهاما من أى نوع أو ضمانات أو سندات أى شركة أو حكومة أو هيئة أو سلطة سواء كانت بريطانية أو أجنبية أو من المستعمرات

(ت) أن تدير بالكيفية التي تراها صالحة في إجراء أى الاشغال أو العمليات التي قد تكون في وقت امتلاك أملاك وحقوق الدائرة السنية المذكورة أو أى جزء منها جرت أوجارية على تلك الاملاك والحقوق أو فيها أو فيما له علاقة بها - وأن تدير في أو تقوم بأى الاشغال أو الأجزاء الأخرى سواء كانت زراعية أو تجارية أو صناعية أو خلاف ذلك بغير حدود ولا قيد فيما يختص بنوع هذه الاعمال على الاطلاق وذلك ما عدا اصدار ضمانات التأمين على الحياة البشرية اذا رأت أن هذه الاعمال ممكنة الاجراء وينتظر أن تؤدي الى الانتفاع بكل أو بعض هذه الاملاك والحقوق

(ث) أن تبنى وتنشئ وتصون وتغير وتوسع وتصلح وتهدم وتنقل وتستبدل أى شئ من المباني والمعامل والطواحين والمكاتب والخوانيت والمخازن والمراسي والموانئ والارصفة والطرق والسكك الحديدية وسكك الترامواي والآلات والادوات الكهربائية والوابورات والحوائط والاسوار وأعمال الري والشطوط والقناطر وبوابات المياه ومجارى المياه وأى عمل آخر عمومي أو خصوصي على الاطلاق وأن تشغل وتدير وتراقب كل ذلك وأن تقوم بتقديم ما يلزم من المال أو الاعانات المالية أو غيرها أو تشارك في انشاء واصلاح وصيانة وتشغيل وإدارة هذه الاعمال

(ج) أن تبحث عن وتحصل على وتكتسب وتشغل وتنجعل صالحا للسوق وتستعمل وتبيع وتصرف في الفحم والزيت والحديد الخام والمعادن الكريمة وغيرها والمواد والحصائل الأخرى التي تكون على أوفى أو تحت أى شئ من أملاك الشركة - وأن تمنح جوازات أو حقوق أو امتيازات التنقيب والتعدين عن ذلك

(ح) أن تدخل مع أى الحكومات أو السلطات البلدية أو المحلية أو غيرها سواء كانت

أجنبية أو بريطانية أو من المستعمرات في أى الاتفاقات التى يظن أن تؤدى الى كل أو بعض أغراض الشركة وأن تحصل من أى هذه الحكومات أو السلطات على أى الحقوق والامتيازات والالتزامات التى ترى موافقة الحصول عليها - وأن تنفذ وتقوم بمقتضى هذه الاتفاقات والحقوق والامتيازات والالتزامات

(خ) أن تشتري أو تملك بأى طريقة وتحمى وتطيل وتجدد سواء كان فى المالك البريطانية أو غيرها أى حقوق الاختراع والجوازات والحمايات والالتزامات التى يظن احتمال نفعها أو فائدتها للشركة وأن تستعمل وتنتفع وتسطع وتنفج جوازات أو امتيازات فيما يختص بكل ذلك - وأن تصرف المال فى اجراء التجربة والاخبار والتحسين أو محاولة التحسين فى أى شئ من هذه الاختراعات أو الحقوق التى تملكها الشركة أو تنسوى امتلاكها

(د) - أن تنبئ أو تساعد على انشاء أو تؤسس أو تؤلف أى شركة أو شركات أو جمعيات لغرض امتلاك كل أو بعض أملاك أو حقوق أو مطلوبات هذه الشركة أو اجراء كل أو بعض الاشغال القائمة بها هذه الشركة أو لأى غرض آخر يظن أن يعود بالنفع على الشركة مباشرة أو غير مباشرة وأن تكتب فى وتصدر وتأخذ وتحمل وتتعاين فى وتحول كل أنواع السهام والسندات والضمانات التى لأى هذه الشركات أو الجمعيات

(ذ) - أن تشتري على العموم أو تستأجر أو تبدل على أو تملك بغير ذلك أى عقار أو حق من الحقوق أو الامتيازات التى يصح الحصول عليها لتعلقها بأى الاملاك أو الحقوق الأخرى التى للشركة أو التى يظن بسببها احتمال ارتفاع قيمة هذه الاملاك أو التى تظن الشركة أنها ضرورية أو صالحة لكل أو بعض أغراضها - وأن تدخل فى أى العمليات المالية أو عمليات البنوك التى تظنها الشركة موافقة لكل أو بعض مصالحها

(ر) - أن تشغل وتستعمل أموال الشركة الغير المطلوبة فى الحال فى الضمانات وبالطرق التى تقر من وقت لآخر وأن تسلف أموالا بضمانة أو بغير بضمانة للأشخاص والشركات والحكومات والسلطات والهيئات والشروط التى ترى الشركة صلاحيتها

(ز) - أن تستلف أو تجمع أو تحصل على الاموال بالطرق التى تراها الشركة صالحة وعلى الاخص (ولكن لغير غرض تقييد الكلمات السابقة) باصدار بعض أنواع الاسهم الدائمة أو غير الدائمة والسندات على كل أو بعض أملاك الشركة الحاضرة والمستقبل بما فيها رأس مالها غير المدفوع

(س) - أن تسحب وتحرر وتقبل وتعتمد وتخصم وتنفذ وتصدر تعهدات دفع وفواتير وبواليس وغير ذلك من وسائل الاخذ والعطاء

(ش) - أن يبيع أو تصرف في كل أو بعض عمل الشركة بالثمن الذي تراه صالحا على الاخص بسندات وأسهم أو ضمانات أي شركة أخرى وأن توزع أي أملاك الشركة أو موجوداتها صفا

(ص) - أن تدفع جميع المصروفات المبدئية والناشئة عن تأليف وتأسيس وتسجيل الشركة أو أي شركة أخرى أو جمعية تؤلفها وتؤسسها وتسجلها هذه الشركة وكل مصاريف السمسرة والعمولة اللازمة لاصدار كل أو بعض سندات وسهام وتعهدات الشركة أو أي شركة أخرى تكون قد ألفتها وأسستها وسجلتها هذه الشركة

(ض) - أن تتخذ كل الاجراءات المؤدية للحصول على محل مختار قانوني للشركة في أي مملكة أجنبية أو مستعمرة أو أي محل آخر وأن تطلب أو تحصل على أي أمر ملوكي أو قرار برلماني أو أمر من ديوان التجارة أو قرار من أي سلطة تشريعية أجنبية أو محلية أو من المستعمرات أو أي مصلحة حكومية أجنبية أو محلية أو من المستعمرات بما يظن ضروريته أو موافقته لتمكين الشركة من تنفيذ كل أو بعض مقاصدها أو لتعديل أو تنفيذ تشكيل الشركة

(ط) - أن تتعاهد أو تتعاقد أو تغتزم مع أو تشتري أو تنضم إليها أي شركة أو جمعية أو متجر من أي نوع بذات أغراض الشركة أو أغراض مشابهة لها ولها أملاك صالحة لأي أغراض الشركة وذلك بالقيمة التي تراه مناسبة

(ظ) - أن تنشئ وتدبر عند اللزوم أي نوع من الشركات المعروفة باسم « ترست » لكل أو بعض أملاك أو حقوق الشركة

(ع) - أن تعمل على العموم كل الاجراءات التي تراه صالحة للانتفاع والربح من أي أملاك وحقوق الشركة والتي يظن أنها تؤدي لأي أغراض الشركة المتقدم ذكرها

(ف) - أن تعمل كل أو بعض الأمور المتقدم ذكرها في أي أجزاء العالم وأن تعملها بصفتها رئيس أو وكيل أو مفوض أو مقاول أو غير ذلك وأن تعملها أيضا بواسطة الوكلاء والمفوضين والمقاولين وغيرهم سواء كان لحزبها أو بالاشتراك مع الآخرين

(٤) مسؤولية الاعضاء المحدودة

(٥) رأس مال الشركة ٦٠٠٠٠٠ جنيه انجليزي مقسم الى ١١٨٠٠٠ سهم اعتبارى قيمة الواحد منها خمسة جنيهات و ١٠٠٠٠ سهم غير اعتبارى قيمة الواحد منها جنيه انجليزي ولكل من هذين النوعين الحقوق والامتيازات المبنية بمواد تأليف الشركة وذلك مع حق زيادة رأس المال واصدار سهام جديدة فى أى رأس مال جديد تكون لها أى أنواع الحقوق أو الامتيازات وخاضعة لاي الشروط والقيود والخصوصية فى ما يختص بالرجم السنوى ورأس المال وحق الاقتراع وغير ذلك وهذا مع التعيين الخاص أو بغير تعيين

نحن الموقعون على هذا نرغب أن تتألف -نا شركة على مقتضى هذه الشروط وكل منا يوافق على أخذ عدد الاسهم المبين قرين اسمه من رأس مال الشركة - وبلى ذلك سبع امضات وامام كل منها سهم واحد

فى ٢٧ أغسطس سنة ١٨٩١ قررت نظارة المالية بالاتفاق مع الدائرة السنية عما يختص بأموال اطيان الدائرة ما يأتى وهو

الحساب السنوى يصير تسويته بواسطة خصم أموال وعشور الاطيان التالفه والشراقي والاطيان البيعه نهائيا واطيان اضافة أموال وعشور الاطيان المستصلحة وجارى زراعتها التى لم يسبق ربط مال عليها والتي سبق رفع مالها موقتا وبناء عليه يجب على الدائرة أن تبعث سنويا للمالية جميع الايضاحات اللازمة لتسوية الحساب السنوى بالكيفية المذكورة وتتخذ مقادير أموال السنة الماضية أساسا لذلك

أما من جهة بيع اطيان الدائرة فالذى تراه المالية هو أنه قبل بيعها يلزم أن الدائرة تبعث عما اذا كان مال الاطيان التى سيصير بيعها ربط بالصفة اللازمة والا فيجب أن تعطى ما يلزم من الايضاحات لمساعدة المالية فى ربط المال وخصوصا فيما يتعلق بالاطيان الغير المتزرعة التى ما سبق ربط مال عليها والتي رفع مالها موقتا فتبدى الدائرة رأيا فى ما يناسب ربطه من المال عليها وذلك استنادا على الاصول المتبعة فى بيع أملاك المبرى الحرة والمالية فخطر الدائرة عما تقرره فى هذا الشأن حتى أن المشترين يتمكنون قبل المشتري

من معرفة الشروط التى بموجبها تربط الحكومة ضرائب على الاطيان الغير المتزرعة وفى ٢١ يناير سنة ١٨٩٢ قررت المالية بعد الاتفاق مع الدائرة السنية ما يأتى وهو

انه بناء على مراوأة حصلت بخصوص تطبيق المنشور الصادر من المالية في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩١ في شأن الاطيان التي تستصلح قد حصل التوافق بين مصلحة الدومين والدائرة السنية وبين نظارة المالية على أنه في مدة السنتين الاولين اللتين فيهما يحصل استصلاح الاطيان المنقوة عنها بذل المنشور لا يدرج القوميسيون والدائرة السنية في حسابهما سوى نصف الضريبة التي يكون صار تقديرها

وفي ٧ جونيوس سنة ١٩٠٠ حصل الاتفاق بين نظارة المالية والدائرة السنية على اضافة ٣٥٨٠٠ جنيه مصري سنويا على أموال اطيان الدائرة من ابتداء سنة ١٩٠١ ووردت مكتبة الدائرة للمالية (مراقبة الاموال المقررة) بتاريخ ١٢ جونيوس سنة ١٩٠٠ بالاقرار على ذلك وهذا مضمونها

قد قرر المجلس قبول علاوة مبلغ اجمالي قدره ٣٥٨٠٠ جنيه مصري على الاموال الجارية سدادها من الدائرة على كافة الاطيان الباقية الآن في حيازتها اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٠١

وفي مقابلة ذلك تلغى الضريبة السنوية الجارية سدادها من الدائرة تطهير مصاريف التربة الابراهيمية البالغ مقدارها ٩٣٠٠ جنيه مصري وترفع أموال الاطيان التي اتضحت اتلافها أو عدم صلاحيتها للزراعة وتفتش أرمنت والمطاعنة الموقوف النظر فيها الآن وفي المستقبل عندما تشرع الدائرة في بيع شئ من اطيانها يتعين عليها اخطار نظارة المالية عنه قبل البيع لكي يعرفها تقدر ما يخص القدر الذي سيباع من علاوة مبلغ ٣٥٨٠٠ الجنيه المقتضى علاوته عليه خصما من المستحق على الدائرة وفي ٥ يوليو سنة ١٩٠٠ كتبت الدائرة السنية للمالية (أموال مقررة) بضمون ما سبأ

قد قرر مجلس ادارة الدائرة أن يكون تكليف الاطيان المباعة بالتقسيم باسم المشتري وأن الحكومة تحصل أموال هذه الاطيان بدون تدخل الدائرة وأنه في حالة طرء صعوبات من طرف المشتري بالتقسيم ينقل التكليف باسم الدائرة حال طلبها ذلك وأن أموال تلك الاطيان لا يجري زيادتها بمعرفة المالية قبل انتهاء ميعاد البيع

هذه كانت مقدمات صدور الامر العالي الذي صدر في أول نوفمبر سنة ١٩٠١ بتخصيص أموال اطيان الدائرة السنية من ابتداء سنة ١٩٠١ وهذه صورة الامر

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس
شورى القوانين أمرنا بما هوآت

(المادة الاولى)

قذرت قيمة ايجار زمام اطيان الدائرة السنوية الحالى المربوط البالغ قدره ٢٦٨٠٥١
فدان اواربع سهم بمبلغ ٧٦٤٧٥٧ جنيه امصريا و ٨٣٩ مليم من واقع تقديرات
لجان تعديل الضرائب التى اشغلت فى سنتى ١٨٩٥ و ١٨٩٦ وذلك لاجل تقدير
ضريبة الاطيان

وقد رت اموال هذه الاطيان بمبلغ ٢١٩٠٢٦ جنيه امصريا و ٦٤٥ مليم فى السنة
اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٠١ ويخص هذا المبلغ على جميع بلاد الزمام المذكور حسب
الجدول المرفق بأمرنا هذا

(المادة الثانية)

المال السنوى المخصص لكل بلدينى حسب تقدير الجدول السالف الذ كر لغاية
تنفيذ أمرنا الصادر بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ المتعلق بتعديل ضرائب الاطيان

(المادة الثالثة)

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

جدول تخصيص الأموال العقارية على أطيان الدائرة السنبة

أسماء المديريات	أسماء البلاد	الزمام المربوط			المال	
		فدن	س	جنيه	مليم	
المنشآت	تلراك	٢٠	٠٠	٠٠	٨	٥٩٢
	تفتيش أورمان أبو بلج	١٦٤٦	٥	١٢	٤٩٣	٢٦٥
	الجملة	١٦٦٦	٥	١٢	٥٠١	٨٥٧
	محلة أنجاق	٥	١٠	٠٠	١	٨٨١
	شها	٣٩٤	٢٠	١٦	٢٠٤	٥٤١
	بحيرة طناح	٦٤٦٤	١٦	٢٠	٢٢٢٧	٥٢٧
	ميت جراح	١٢٠	٩	١٦	٤١	٤١٥
	ميت لوزة	٧٨٦	١٥	٨	٢٨٧	٨٢٥
	القطون	٠٠	٢١	٢٠	٠٠	٩٦٤
	ميت سويد	٣٩	١٩	٠٠	١٩	٥٩٠
الزراعية	الجملة	٧٨١٢	١٧	٨	٢٧٨٢	٧٤٣
	كفر الحنينة	٢٥	٢١	٨	٢٢	٤٩٦
	دمتنوا	٦	٥	١٢	٣	٧٣٠
	بنوفر	١٤	١٧	٠٠	٢	٦٤٧
	الجملة	٤٦	١٩	٢٠	٢٨	٨٧٣
	شبرازنجي	٣٠	٨	١٦	٥٠	٨٤٢
	سنترس	٢٥	٢٠	١٢	٤١	٢٨١
	سملاي	٢٨	١٨	٢٠	٤٣	٢٣٢
	الجملة	٨٥	٠٠	٠٠	١٣٥	٣٥٥
	كفر السابي	٥٢٤	١٧	١٢	٤١١	٢٦٥
الزراعية	أمرى	٢٠	١٩	٤	١٧	٩٢٧
	دنشال	١٤٥	١٠	١٢	١٢٩	٣٢٠
	القروى	٩	٠٠	٠٠	٣	٨١٧
	الجملة	٦٩٩	٢٣	٤	٥٦٢	٣٢٩
	زله مصطفى بيك	٥	٠٠	٠٠	٦	٨٠٨
	الحلاية	٤	١١	١٦	٥	٣٥٤
	باروط البقر	٨	١٩	٠	٥	٧١٠
الزراعية						

تابع جدول تخصيص الأموال العقارية على أطياف الدائرة السنية

أسماء المديريات	أسماء البلاد	الزمام المربوط			المال	
		س	ط	فدن	مليم	جنيه
	أهوه	١٢	١٧	٥١٥	٩٣٨	٨٠٥
	دموشه	٨	٢٢	٩	١٩٣	١١
	بني عفان	٢٠	٠٠	٦	٦٨٧	٦
	بني هارون	٨	٢٠	٢	٦٣٢	١
	الضباعنه	٢٠	١٥	٤٩	٥٤١	٦٢
	زاوية النابوية	١٢	١٤	١٣٣	١٧١	١٢٥
	سدس الامراى	١٦	١٨	٨٢٣	٧٢٨	١٠٣٥
	الفقاعى	١٢	١١	٥٤٢	٨٨٢	٦٧٦
	رزقة المشاركة	٤	١٣	١٥٩	٧٨٦	٢٠٤
	هلية	٨	٢٣	١٧	٥٩٤	٨
	نزلة على كيلافى	٨	٢٢	٢٠	٢١٤	٢٣
	ببالكبرى	١٢	١	٢١٤٠	٢٥٧	٢٦٢٠
	كفر المنثى	٢٠	٨	٢٨٢	٢٧٥	٣٩٥
	نزلة الديب	٨	١١	٠٠	٥٠٠	٠٠
	الفقاعى	١٢	١٥	٣١	٨١٦	٤٠
	العساكره	١٢	٠٠	١٥	٤٢٥	٩
	نزلة الزاوية	٠٠	٩	٨٥	٥٦٥	٨٣
	كوم الصعايدة	١٦	١٢	٢٨٩	٨٩٥	٤٣٣
	هرشفت	٤	٢	٨٧٦	٩٩٠	١٠٨٤
	جزيرة الوكلية	٨	١٠	٣٠٨	٦٢٧	٣٩٢
	بني أحمد	٤	١٤	٧	٣٥٨	٦
	طوه	٢٠	١٣	٩	٥٩٤	٦
	طنسباني مالو	١٦	١٨	٧٤٢	٩٨٩	١٠٠٨
	الرائقة	١٢	١٨	٤٧٢	٨٧٠	٥٩٤
	بني ماضى	١٢	٧	٢٢	٣٩١	٢٩
	قنيس الجراء	٨	٢٣	٤٤١	٣٧٨	٤٢٤
	بني حله	٤	١٥	٨٥	٥٤١	٦٣
	كفر جعة	١٢	١٠	٤٢٢	٦٦٣	٥٦١
	منية الجيد	١٦	١٩	١٩٠	٤٤٩	٢٧٣

(٤٤)

تابع في سونيف

تابع جدول تخصيص الأموال العقارية على أطيان الدائرة السنية

أسماء المديريات	أسماء البلاد	الزمام المربوط			المال	
		فدن	ط	س	جنيه	مليم
تابع بني سوس	طحا البشة	٣	٢١	٠٠	٥	٥١٧
	غياضة الغربية	٦	٠٠	١٦	٥	٥٣٩
تابع بني سوس	بني قاسم	٤٩٠	٣	٠٠	٤٩١	٦٩٧
	منشأة أبو مليح	١١٨	١٩	٢٠	٦٥	٨٤٦
تابع بني سوس	كوم أبو راضي	١٤	٨	٢٠	١٢	٣٠٠
	الجملة	٩٤٥٨	٢١	١٢	١١٢٩٤	٧٢٠
تابع بني سوس	نقالفة	٢٢٩١	١٨	١٧	٩٣٥	٦٣٤
	الكلايين	٣٥٧	٢٢	٢٢	١٦٣	٤٩٨
تابع بني سوس	السيلين	٩١٧	١١	١٨	٤٢٠	٩٢٩
	فدعين	٢٢٢٧	١٠	١٨	١٠٤٩	٢١٥
تابع بني سوس	أوكسا	٥٩٠١	١١	٥	٢٢٦٥	٩٤٠
	شهور	٩٣٢٦	٠٠	١٣	٣١٠٣	٣١٢
تابع بني سوس	ترسا	١٨٥٤	١٦	٢١	٣٣٨	٦٩٢
	الزاوية الخضراء	٦٠	١٥	٨	١٢	٧٦٢
تابع بني سوس	سنورس	١٩٣٣	٤	٢٠	٦١٧	٥٨٣
	بني عثمان	١٩١٠	٢	١٧	٥٧٦	٩٧٠
تابع بني سوس	بركة فارون	٣٣٩٨	٠٠	١٢	٥٩٩	٤٠
	معصرة دوده	٦٣٤١	١٤	٠٠	٣٢٩٧	٩٢
تابع بني سوس	طاميه	٥٧٧	١٩	٤	٢٤٦	١٨
	الروضة	٥٦٢	٢١	٤	١٢٨	٨٢٢
تابع بني سوس	الروبيات	٢٣٣١	٥	٧٥	٨٩٦	٥٨٤
	فرقص	٣٨٤	٢٣	٨	١٥٥	٢٧٧
تابع بني سوس	سرشنا	٤٧٠	١٧	٢٠	٢١٥	٥٠٤
	المقاتلة	٦٠٤	١٩	١٦	٢٩١	٦٨٧
تابع بني سوس	قلهانه	١٩٠	٣	٨	٥٧	٤٢٩
	منشأة ربيع	١٠١	١٦	١٢	٢١	٨٤١
تابع بني سوس	قلمشاء	٥١٧٢	١٣	١١	١٥٧١	٩٣٨
	نطون	٢٨٨٩	٥	٧	٨٤٧	٨٤٨

تابع جدول تخصيص الأموال العقارية على أطياف الدائرة السنية

أسماء المديريات	أسماء البلاد	الزمام المربوط			المال	
		س	ط	فدن	مليم	جنيه
تابع الف	شدموه	٣	٢	٨٩٩	٧٢٥	٢٥٨
	اطسا	٢٢	٨	٩٥١	٦٤	٥١٢
	أودنفاش	١٦	١٥	٦٢٥	٨١٨	٢٣٠
	جودوا	٢٠	٣	٢٣٦٧	٥٢٩	١٢٩٢
	أهرت الغربية	١٢	٧	١٠٦	٥٥	٧٦
	معصرة عرفة	٢٠	١٤	٤٤	٦١٤	٤٤
	سبروا	١	٦	٢٩١١	٨٩٤	١٧٢٠
	الزلة	٠٠	١٦	٣٨٥	٤١٧	٦٩
	سيلة	١٦	٤	٢٠٣٨	٧٣٦	٩١٠
	عز	٨	١	٤٨	١٩٦	٢٦
	الهمين	١١	١٩	٣٨٨	٥٥٢	٣٦٦
	زاوية الكرادسه	٦	٢٢	٢٠٧	٧٣١	٢٠٠
	بني صالح	٠٠	٦	٨٠	٤٨١	٥٧
	دار الرماد	٠٠	١١	٥٤	٣٤	٨٥
	الجملة	٢٠	٦	٦٠٩١٥	٤٦١	٣٦٦٥
	الشيخ حسن	١٢	٩	٧٦	٣٣٦	٢٤
	كوم والى	٤	٢٣	٨٣	٢٣٢	٥٤
	سيلة	٢	٢١	١١٧	٣٢٣	٩٣
	حلاوة	١٢	١٤	١٤	٧٥	١٨
	بردنوها	١٠	١	٢٥٩٥	٧١٣	٢٧٠٩
	منشاة مختار	٤	٣	٤١٨	٩٦١	٢٩٩
	ادفاق المسك	٤	١٦	٩٦٢	٦٨١	٨٢٧
	مطاي	٢٠	٣	١٦٦٢	٩٨	١٨٨١
	زلة ثابت	٠٠	٦	١٥١٥	٥٩٦	١٨٦٨
	زلة ابوشحاه	٠٠	١	٤٥٥	٤٢١	٥٤٣
	زلة أبو حسيبه	٠٠	٢٣	٢٨	٦٩٠	٣٥
	أوعز بنز	٤	١٥	٦٣٧	٩٢٦	٧٢٧
	بني سامط	٢٠	٦	٦	٧٢٧	٢

تابع جدول تخصيص الأموال العقارية على أطيان الدائرة السنينة

أسماء المديريات	أسماء البلاد	الزمام المربوط			المال	
		فدنة	ط	س	جنيه	مليم
تابع النيسا	كفور الصولية	٦١١	١٦	٢٠	٦١٢	٥٤٤
	نزلة عمرو	١١٧	١٩	١٢	١٢٩	٧٧١
	كوم مظاى	٥٧٧	١٤	٢٠	٦٣٣	٧٨٤
	كفر الشيخ ابراهيم	٦١	١٦	٨	٦٨	٢٢٧
	نزلة الدليل	٥٤٩	١٩	٨	٧٠٧	١٩
	القيس	٢٧٦٨	١٤	١٦	٣٤١٩	٧٧
	ابشاق الغزال	١١٠١	٢٣	٢٠	١٠٥١	٤١٢
	بنى على	٥٧	١٣	٢٠	٤٨	٥٩٨
	دير السنقورية	٤	٣	١٦	٢	٣٧٩
	بله المستجده	٤	٦	٠٠	٢	٦٦
	البهنسة الغربية	٢٠	٠٠	٠٠	٥	٧٢٨
	اشروبه	٦٦٠	١	٤	٥٧٨	١٩٦
	شلقام	٨٣	٦	٨	٧٤	٥٥٨
	الجرفوس	٢٧٥	١٨	٢٠	١٥١	٤٧٩
	اعطوا الوقف	٨٢٢	١٨	٠٠	٨٢٥	٢٧٦
	ابطوجه	٤٩٦	٢٠	٠٠	٤٢٧	٧٠٢
	جلف	٤٣٦	٧	١٦	٤٠٩	٧٢٦
	بردونة الاشراف	٦٠٧	٤	١٢	٤٦٦	١٧٨
	طنبو	٦٢٧	٨	٠٠	٦١٧	٩٢٨
	بنى مزار	١٨٧٦	١	٢٠	٢٢٢٨	٧٩٠
	أبو حرج	١٨٤٥	٢	١٢	٢٠٨١	٥٥٤
	صفط بوجرج	٢٢٠٥	٢٢	١٢	٢٤٨٤	٢٤
	الجنديه	٩٧٣	٣	١٦	٨٢٨	٧٤٤
	سلا قوس	١٤٤١	١٩	١٨	١١٩٨	٢٩٩
	صفانية	٧٩١	٨	١٢	٨٥٠	٤٠١
	الكنيسة	١٣٣	٢٠	٠٠	٨٩	٤٥٤
	نزلة البرقى	٣٤١	٠٠	٨	٢٩٧	٥٨٣
	كفر دويش	١٣٨	٢٢	١١	١٠٣	٧٠٢

تابع جدول تخصيص الأموال العقارية على أطيان الدائرة السنية

أسماء المديريات	أسماء البلاد	الزمام المربوط			المال	
		س	ط	فدن	جنيه	ليم
تابع التتبع	عزبة الفنت	١٢	٢	٣٧٤	٢٨٤	٤٣١
	الفنت	١٦	٢١	٢١١١	١١٤٨	٥٧٢
	نزلة النصارى	١٩	١١	١١٧٣	٦٦٢	٣٣٠
	البرقي	١٦	٢٢	١٠٣٦	٦٧٢	٩٧٥
	نزلة اقفهص	٠٠	١٧	١٠٧٤	١٠٠٣	٢١٧
	اقفهص	١٦	٦	١٢٩١	١٣٣٥	١٩٨
	بسفا	١٠	٩	١٦٤	٦٢	٩٩١
	القضاي	٢٠	١٠	٥٨١	٥٢٠	٩٤٣
	عزبة صفط	١٢	٢٣	٧٧٤	٦٥٧	١٤٨
	صفط الخرسه	٠٠	١٦	٦٩٣	٤٩٢	٨٣٠
	صفط العرفا	١٢	١١	١٣٩٤	١٣٨٩	٧٠٧
	عزبة الشقر	٨	٢٣	٤٣٧	٤٠٥	٤٦٧
	السناره	١٦	٢٢	٣٤٤	٣٩٥	٢٢٥
	القشن	٨	٢	٢٨١٧	٣٥٩٤	٩٤٧
	بنى صالح	١٢	١٠	٨٧٤	٨٢٧	٧٦١
	تلت	٢٠	١٥	٣٨٦	٣٣١	٤٦٩
	طلا	٨	٢	٥٨٢	٣٩٠	٧٣٦
	ابسوج	٠٠	١	١٤٨٥	١٥٣٢	٩٩
	نزلة البابا على	٠٠	١١	٣٤٧	٣٩٣	٥١٤
	الزاوية الخضرا	٤	١٥	٥٥٢	٥٤٠	٣٤٩
	نزلة خناخنا	٠٠	٢٣	٢٠١	٢٥٥	٩٧٧
	شرا	٤	١٣	٧	٦	٤٨٨
	منسفيس	١٢	٩	١٥٢٨	١٨٨٨	٣٨٧
	كفر الفقاعي	٣ هر	١٨	٩١٣	١٠٨٠	٧٠٦
	منشاة الحواصلية	١٦	٨	٥٣	٦٨	٧٨٥
	السجالة	٤	٠٠	٥٠	٦٤	٤٥٠
	منهرى	٨	٧	١١١٨	١٢٦٩	٦٧٦
	ابيوها	٩ ر	٢٠	١٢٥٢	١٣٨٣	٦٢

تابع جدول تخصيص الاموال العقارية على اطيان الدائرة السنه ١

أسماء المديريات	أسماء البلاد	الزمام المربوط			المال	
		فدن	ط	س	جنيه	مليم
تابع النسخ	أوقرقاص	٨٦٨	١٦	١٠	٨٧٩	٢٧٦
	نزلة أولاد جويد	١٠٧	٣	١٢	١٤٠	٢٥١
	بني عبيد	١٣١٧	١١	١٤	١٣١٠	٩٨٤
	نزلة عثمان	١٠٥	١٢	٠٠	١٢٠	٨٧٠
	جريس	٩٨٣	١٠	٨	١٠٧٠	٨٩٨
	منتوت	١٠	١٩	٨	١٢	٣٤٤
	كوم الزهير	٦٢٣	١٩	١٢	٧٢٣	٩٠٥
	بني محمد شعراوي	١٤٧	٨	٢٠	١٨٩	٩٢٠
	نزلة السرو	٢٦٨	٢٣	٤	٢٠٠	٧٤٧
	السنبلوين	٥٨٤	١٨	١٢	٦٥٠	٥٧١
	سفای	١٣١٩	٢٠	١٦	١٤٩٧	٦٤٨
	نزلة جريس	٣٠٤	١٨	٨	٣٤٩	٢٣٣
	الشيخ غني	٧	٠٠	٠٠	٨	٥٠
	مبالة الوقف	١٧٨٠	٢٢	٤	١٥٦٦	٦٣٨
	ملاطبة	١٦٩٢	١٨	٢	٩٨٩	١٩٠
	نزلة الأزهرى	٣٢	١	٢٠	٧	٧٤٨
	بان العلم	٧١٢	٢١	٢٠	٦٣١	٦٦٨
	دهمرو	٧٦١	٥	٢٠	٦٩١	٢٠٦
	كفر المداور	٤٠٣	١٤	٢٠	٤١٨	٩٥٩
	الكوم الاخضر	٤٠٧	١٢	٠٠	٤٤٠	١٣٦
	كفر مهدى	٢٥٠	٢	١٦	٢٠٨	٩١٤
	بلهاسه	١١٣٣	٥	٢٢	٨٩١	١٧٤
	نزلة بلهاسه	٣٦٨	٠٠	١٦	٣٥٣	٧٣
	أطنيه	٦٢٠	٧	١٢	٦٦٤	٦٦٤
	مغاغة	٤٣١	٢٢	١٥	٥٢٤	٣١٩
	الشيخ زياد	٢٠٦٥	٣	١٨	١٦١٨	٩٨٩
	بني خلف	٧١٣	٤	٤	٧٢٨	٢٣٧
	طنبدي	٣٠٨٠	١٨	١٠	٢٤٠٧	٥١٤

تابع جدول تخصيص الاموال العقارية على أطيان الدائرة السفينة

أسماء المديريات	أسماء البلاد	الزمام المربوط			المال	
		س	ط	فدن	مليم	جنيه
تابع	نزلة دهر ووط	٠٤	٠٠	٤١١	٩٨٥	٤٦٨
	عباد شارونه	٤	٢٠	٤٩٤	٣١٩	٣٠٤
	دهرو ووط	١٦	١١	١٧٦٩	٨١٦	١٨٩٥
	اشنين النصارى	١٢	١٧	١٠٧٣	٤١٤	١٠٥٤
	شم البصل	٠٠	١٣	٦٣٤	٣٦١	٤٢٦
	أنا الوقف	١٦	١٩	٤٠٠٥	٦٦	٣٧٨٢
	قفاده	٠٠	١٤	٧٤٧	١١١	٦٧٠
	العدوه	١٦	٨	٤١	٢١٣	٧
	البسلقون	٢٠	٣	١٢٦	٧٠٨	٩٠
	بنى عامر	٢	٠٠	١٨	٦٩٧	١٢
	العقلة	٤	٢٣	٤	٨٣٤	٤
	القايات	٨	١٢	٦	٥٩٣	٥
	الشيخ مسعود	٠٠	١٨	١٣	٤٧٤	٢
	أوبشت	٠٠	٨	٣	٨٣٣	٢
	جبل الطير	١٢	٢٣	١٠٦	٦١٠	٥٦
	اطسا	١٢	٢٣	٤٨٣	٤٧٣	٥٩٨
	السريه	١٦	٦	٥٦١	٤١١	٣٣٨
	طحا الاعمدة	٢٠	١٠	٤١٩	٩١٣	٤٩٨
	مهدنه	١٦	٩	٣٣١	١٣٤	٤٢٩
	عزبة القمادير	٠٠	١	٣٠٧	١٣٩	١٣٧
	الطبة	١٦	٩	٤٥	٩٠٠	١٥
	كوم الوفي	٠٠	٨	١٤٧	٧١٨	١٥٧
	الختاحنة	٢٠	١٩	٥٥١	٧٦٨	٧٠٠
	البيرو	٠٠	٢٣	٢٢١٨	٨٨١	٢٤٥٨
	الشرابنة	١٢	١١	١٦٤	١٦٨	١٨٣
	العوايسه	١٦	٦	١٤٣	١٨	١٥٨
	سمالوط	١٥	١٣	١٧١٧	٥٣٠	٢٠٣٠
	معصرة سمالوط	١٦	١٦	٤٤٥	٩٧٨	٥٢٨

تابع جدول تخصيص الاموال العقارية على اطيان الدائرة السنية

أسماء المديريات	أسماء البلاد	الزمام المربوط			المال	
		فدن	ط	س	جنيه	مليم
تابع النـ	منقطين	٣٧٠	١٧	٤	٤٤٢	٥٧٧
	منبال	٧٧٢	١١	٧	٧٧٢	١٧
	اسطال	٣١	١٧	٠٠	٣٢	٣٨٠
	ابوان	٢٠٠٠	١٠	٠٠	٢٢٧٦	١٩٦
	حواده	١٢٥١	١٤	٤	١٢٤٦	٩٦٥
	نزلة حنامسعود	٣١٩	١٦	١٦	٣٦١	٧٦٥
	أوبقرة	٣٨٦	١	٤	٤٤٠	٤١٥
	كفر الكوادي	٤٥٩	٨	١٢	٥٦٢	١٧٦
	قلوصنا	٢٩٤٣	١٩	١٢	٣٥١٢	٩٨٨
	نزلة قلوصنا	١٠٤٠	٧	٢٠	١٢٨٤	٩٥٧
	نزلة شادي	١٠	٣	٠٠	٦	٥٨٢
	بنى غنى	٤	٠٠	٠٠	٣	٥٠٢
	زهره	٧٤٠	١٤	٢٠	٩٣٨	٣٩٧
	صفط اللبن	٨٩٣	٨	١٦	١١٥٠	٥٨٧
	نزلة الفلاحين	١٨٧	١٣	٨	٢٤١	٧٣٥
	بنى محمد سلطان	٢٧٦	٢٠	٠٠	٣٦٣	٧٢٦
	الداودية	٤	١٤	١٦	٣	٩٨٠
	نزلة فرج الله متى	٨	٠٠	٠٠	٨	٢٥
	الحوارته	٥	٢١	١٢	٣	٨١١
	نزلة الحوارته	٢٠	٣	٢٠	١٩	٤٨٢
	الحواصلية	٢٤٩	٩	١٢	٣١٩	٢١٥
	نزلة قريده	٣٦٢	٢٢	١٦	٤٨٧	٨
	ربده	٤٢٣	٤	١٨	٥٤١	١١٢
	صفط الخمار	١١١٨	١٨	١٦	٥٨١	٧٠٦
	طهنشا	١٦٩	٢٢	٨	٢١٩	٨
	نزلة بنى أحمد	٢١٩	٢٣	٤	٢٩٣	٢٢٣
	كفر الصالحين	٤٢١	١٨	١٦	٥٦٢	١٢٦
	بنى أحمد	١١١٩	٤	١٢	١٥٠٠	٦٦١

تابع جدول تخصيص الاموال العقارية على اطيان الدائرة السنية

أسماء المديريات	أسماء البلاد	الزمام المربوط			المال	
		س	ط	فدن	مليم	جنيه
تابع المنى وط	ماقوسه	٨	١٣	٢٩١	٢٠٠	٤١٧
	كفر المنصوره	٤	١٧	٧٢٢	٥٤٥	٨٩٩
	منشاة محفوظ	١٢	١٣	٣٨٤	٤٢٨	٥٧٢
	المنيا	١٥	٢٣	١٦٢٤	٤٣	٢٤٩٨
	تله	٠٠	٣	٧٩٨	٩٠٥	١٠٥٣
	بهдал	٤	١٠	٤٣١	٦٢٢	٥٥٤
	دمشير	٠٠	١٦	١٢٧	١	١٣١
	الاخصاص	٨	١٤	١٥٥	٣١٩	١٩٩
	دماريس	٠٠	١٨	٢٨٦	٢٤٢	٣٨١
	البرجايه	٨	١	٢١٥٤	٩٤١	٢١٣٨
	الجملة	٢٢	٢١	١١٢٧٠	٢٧٤	١١٥٤٩١
	دلجا	٢٠	١٤	٢٥٠٦	٢٣	٢٠٤٧
	نزلة محمد سبهان	٠٠	٢٣	٠٠	٩٧	١
	بنى عمران	١٢	٣	١٥١	٧٨٧	١٦٥
	نزلة الحسايبه	١٢	٢٢	٤	٦٦٦	٥
	دير مواس	٠٠	٥	٢٤٠	٦٢٤	٢٨٢
	تل بنى عمران	٨	١٠	١٠٠	٤٩٩	٩٠
	البرشا	٤	١٧	٦٥	٣٦١	٤٩
	نزلة سعيد	٨	٥	١٢	١٠	١٤
	كفر خزام	٠٠	١٩	٥٨١	٣٩	٧٥٠
المعصرة	٠٠	١٨	٥٥٩	٩٩٩	٦٢٤	
الشيخ حسين	١٢	٦	٦	١٦١	٧	
طوخ	٨	٨	١١٦٧	٩٣٣	١٠٨٧	
أبو قلته	١٢	٢	٥	٣٩٣	٤	
هور	٢٠	١١	٦٤٤	٧٤١	٧٦٦	
مقطون	٠٠	١	٨٦٢	٦	١٠٣٣	
ابشاده بحري	٢٠	٠٠	٢٢٤	٨٥٨	٢٦٨	

تابع جدول تخصيص الاموال العقارية على اطيان الدائرة السنية

أسماء المديريات	أسماء البلاد	الزمام المربوط			المال	
		فدن	ط	س	جنيه	مليم
ط تابع ن	ابشاده قبلي	٢٣٠	٤	٠٠	٢٦٣	٦٤٦
	البراجيل	٥٥	١١	٠٠	٤٨	٦٢٤
	انقا	٥٥	١٢	١٦	١٨	٧٤٧
	نواي	٨٧٠	٦	١٢	١١٠٠	٧٤٤
	البركة	٥	٢٢	١٦	٨	٥١٣
	أم قمص	٤٠٣	١١	١٦	٣٧٥	٩٤٢
	سنجرج	٨٦٢	٢	٢	٧٩٨	٤٦٦
	الاشموين	٣٤٧٣	١٣	١٦	٥٠٢٠	٦٩٦
	ملوي	٢١٩٨	٦	٥	٣٣٦٧	٩٩٣
	قلبا	١١٢٢	٢٠	٤	١٧٦١	٩٢٤
	الزيرمون	١٦٠٥	١٨	٨	٢٢٢٣	٧٦٨
	البياضة	١١٣٣	١١	١٦	١٧٢٣	٢٠٢
	الروضة	١٥٢٣	١٩	٨	٢٣٨٤	٨٥٤
	قلندول	٣١٠٢	١٣	٤	٤٢٥٧	٥٧٧
	المحرص	١٦٥٠	٢	٤	٢١١٠	٨٧٧
	نزلة جزاوي	١٤٢	١٧	٨	١٣٣	٨٩٢
	» شرموخ	٣١٨	١٠	٢٠	٣٩٦	٩١٨
	» حوز	١٦٣	٢	١٢	٢٠٩	٩٣٩
	اتلديم	٢٩٣٥	٥	٤	٣٦٥٧	٧٠٧
	ساقية موسى	١٧٢١	١٥	٢٠	١٩٥٤	٦٧٠
	فزاره	٧	٨	١٦	٧	٨٩٧
	دير أبوحنس	٢	٢١	٨	٣	٣٢١
	الجملة	٣٠٧١٧	١٨	١٥	٣٩٠٢٩	١٤٤
	البياضية	٦٥٢	١٣	١٦	٤٠١	١٢٨
	الاقصر	٨٤	١٦	١	٦٦	٤٣٩
	الكرنك	١٥٤	١٤	٠٠	٧٨	٧٢٨
	العشي	٢٠	١٢	٢٠	١٠	٣١١
	خزام	١٠٣	٢١	٢٠	٥٠	٦١٠

تابع جدول تخصيص الاموال العقارية على أطياف الدائرة السنية

أسماء المديريات	أسماء البلاد	الزمام المربوط			المال	
		فدن	ط	س	جنيه	مليم
تابع	العقب	٩٣	٦	٢٠	٣٣	١٤١
	دمامل	٣	٧	١٢	١	٤٣١
	العباشة	١٤	١	٨	٦	٥٦
	الجمالية	٥	١	١٢	٢	٩١٢
	محازه	١٦٢	٨	٢٠	٧٠	١٢٧
	الخراقة	٢٠	١٧	٤	١١	٨٨٢
	جراجوس	١٥	٦	٢٠	٩	٥١٥
	جزيرة مطير	١٠	٢٣	١٦	٧	٨٧٢
	قوص	١٦	١٠	٤	٩	٤٢٢
	العليقات	٩٩	١٢	٢٠	٦٠	٣٧٩
	الضبعة	٢٧٥١	٢١	١٦	١٩٧٣	٨٢١
	الاقالة	٧٤٦	٨	٨	٤٦٥	٧٤٣
	البعرات	٧٧٩	٩	٢٠	٥٠٠	٥٥٢
	القرنة	٦٢٧	٣	٠٠	٤١٩	٧١
	القبلي قمولا	٤٦	٠٠	١٦	١٩	٦٩٩
	البحري »	١١٤	١٧	٨	٤٩	٥٢
	دنفيق	٧٨	١	٨	٣٨	٧٨
	زرنيخ والكلابية	٨٨	٧	٠٠	٦٠	١٩٨
	الدبر	٥٨	١	٤	٣٠	٨٥٤
	الشغب والمحلة	١٤٣	٤	٨	٨٦	١٩٤
	العضاية	٥٧	٦	١٢	٢٨	٥٢٥
	القرايا	٢٠	٧	٤	١٤	٧٧٣
	الصوع	٩٦	٦	٠٠	٤٣	٥٥٢
	أصفون المطاعة	١٠٦٩٩	١٨	٢٣	٥٧٨٦	٦٢٨
	السلمية	٧٩	١٦	١٦	٥٣	٨٢٢
	المريس	٤٠٨١	٠٠	٢٠	٢٦٨٧	٣٥٧
	أرمنت	١٠٩٩٧	٩	١٦	٦٦٤٨	٤٢٧
	الريانة	٣٤٥٦	٢٠	٤	٢٠٧٢	٧٣٣

تابع جدول تخصيص الاموال العقارية على اطيان الدائرة السنية

أسماء المديريات	أسماء البلاد	الزمام المربوط			المال	
		فدن	ط	س	جنيه	مليم
	الحامد	٢٣٠	١٠	٠٠	١٣٢	٥٤
	الرزقان	٣٦٥٧	١٤	٢٠	١٥٢٢	٤١٨
	الحراجة	٢٣	١٧	٢٠	١٣	٦١٦
	قفط	٥٤	١٦	١٢	٣١	٣٤٣
	الشخنة	٤٤٥	١	٠٠	٢٥٥	٤٥١
	البراهمة	٣	١٢	٠٠	٢	٨١٤
	الكلاحين	٥٩	١٣	١٦	٤٧	٦٣٢
	أنود	٦٠٨	١٨	٤	٨٧	٣٨٢
	الجمدات	٤٨	٢٣	٢٠	٣٥	١٥١
	المخادمة	٢٢٠	٢٢	٢	٦٩	٣٥
	طوخ	٢٤	١٧	٤	١٠	٥١٠
	القبلي سمهود	٢٥	١٩	٢٠	١٩	٦٣
	الايوسط سمهود	٣٦	٧	٨	٣٢	٩٠٥
	الرزقة	٩٦	٢٢	١٦	٧٠	٣٦٤
	بجانس	٨١	٠٠	١٢	٦٢	٦٣٥
	كوم الباجا	١٠٩	١٢	١٦	٧٦	٩٩٠
	القيينة والعسيرات	٨	١٨	٤	٦	٧
	العركي والدهسة	٢	١٢	١٢	١	٦٣٠
	أولاد نجم مجوره	٦٧	١٣	١٢	٤٤	١٢٥
	الشرقي مجوره	١٢١	٢٣	٨	٧٣	٨٢٨
	أبي مناع بحري	١٣	٦	٤	٥	٧١١
	فاوقلي	١٢	٦	٠٠	٧	٣٩
	القصر والصيد	١١٣	١٨	١٢	٦٧	٥٨٧
	السلمية بالقصر	٧٥	١٦	٤	٥٣	١٨٠
	القلمنية	٣٣	١٨	٤	٢٤	٢٠٠
	الوقف	١١١	١٣	١٦	٧٩	٩٣٠
	الجملة	٤٢١٦٧	١٥	٢٢	٢٤٣١	٦٤٤

تابع

تابع جدول تخصيص الاموال العقارية على أطياف الدائرة السنية

أسماء المديريات	أسماء البلاد	الزمام المربوط			المال	
		فدن	ط	س	جنيه	مليم
ج م	دراو	٢	٢١	٠٠	١	٣٢
	الطوسية	١٨٣	٩	٨	٦٧	٥٦٦
	الشراونة	٥	١٦	٠٠	١	٤٧٠
	الحجز وهلال	٥٨	٢٣	١٦	٣٣	٣٧٨
	الكلم والصعايدة	٤٨٣	١٣	٤	٣١٤	٣٢٣
	ادفوا	٩٦١	١١	١٦	٤٥٤	٥٦٦
	الرسيه	٢٢	٤	٠٠	١٣	٣٣١
	البصلية	١٣	١٤	١٢	٨	٧٧٢
	الجملة	١٧٣١	١٧	٨	٨٩٤	٤٣٨

اجالى المديريات

أسماء المديريات	الزمام المربوط			المال	
	فدن	ط	س	جنيه	مليم
مديرية الشرقية	١٦٦٦	٥	١٢	٥٠١	٨٥٧
» الدقهلية	٧٨١٢	١٧	٨	٢٧٨٣	٧٤٣
» الغربية	٤٦	١٩	٢٠	٢٨	٨٧٣
» المنوفية	٨٥	٠٠	٠٠	١٣٥	٣٥٥
» البحيرة	٦٩٩	٢٣	٤	٥٦٢	٣٢٩
مديرية بني سويف	٩٤٥٨	٢١	١٢	١١٢٩٤	٧٢٠
» الفيوم	٦٠٩١٥	٦	٢٠	٢٣٦٦٥	٤٦١
» المنيا	١١٢٧٢٠	٢١	٢٢	١١٥٤٩١	٢٧٤
» أسيوط	٣٠٧١٧	١٨	١٥	٣٩٠٢٩	١٤٤
» قنا	٤٢١٦٧	١٥	٢٢	٢٤٦٣١	٦٤٤
» اصفوان	١٧٣١	١٧	٨	٨٩٤	٤٣٨
الجملة	٢٦٨٠٢٣	٠٠	٠٠	٢١٩٠١٨	٨٣٨
محافظة السويس	٢٨	٠٠	٠٠	٧	٨٠٧
الجملة العمومية	٢٦٨٠٥١	٠٠	٠٠	٢١٩٠٢٦	٦٤٥

الفصل الرابع والعشرون

الضريبة الاضافية المستحقة على الاطيان التي انتفعت من انشاء الخزانات
الجديدة بأصوان وأسبوط

الخزانات الجديدة هي السدان العظيمان أو الاثران الفخيمان اللذان توفقت الحكومة
في هذا العصر العباسي السعيد لبنائهما في عرض النيل الاول عند شلال أصوان وهو من
المشاهد التي يندرج وجود مثلها في العالم والثاني بتجاه أسبوط والغرض من انشائهما حفظ
الماء ورائهما الاستعمال في انقاذ الزراعة الصيفية من مخاطر الشرق وقد استفادت البلاد
من هذا العمل فائدة أكثر من أن تقدر لانه لم تقتصر فائدته على سلامة الزراعة من مضر
العطش في أيام شدة القحط بل زادت به الزراعة الصيفية زيادة عظيمة وهي كما لا يخفى من أهم
موارد الثروة للبلاد - أما نفقات انشاء هذه الخزانات فقد بلغت ٣,٤٣٩,٧٦٤ جنيها
مصرياً تدفع على ستين قسطاً كل منها بقيمة ٧٦٦٤٨ جنيهاً مصرياً تدفع كل ستة شهور بما
في ذلك قيمة الفائدة التي بها يبلغ مجموع ما تدفعه الحكومة ٤,٥٩٨,٨٨٠ جنيهاً مصرياً
دفع القسط الاول منها في أول يوليو سنة ١٩٠٣ ويدفع القسط الاخير في أول يناير
سنة ١٩٣٣

وكانت الحكومة في ذكريتو ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ قررت أن تزداد ضرائب الاطيان
التي تنتفع من هذه الخزانات عند اتمامها فالتاقت فعلا قررت قيمة هذه الزيادة بعد مصادقة
الجمعية العمومية عليها وصدر بذلك الامر العالي في ١٧ مارس سنة ١٩٠٢ وهذه
صورته

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار
وبعد اقرار الجمعية العمومية

أمرنا بما هو آت

(المادة الاولى) - تزداد قيمة الضريبة السنوية على الاطيان المفروض عليها ضرائب
نهائية من التي تكون في داخل الحياض العمومية ويترتب على انشاء خزانات أصوان
والاعمال الاخرى المرتبطة بها جعلها قابلاً للرعى في الزراعة الصيفية فضلاً عن الزراعة
الشتوية وتكون هذه الزيادة باعتبار ٥٠٠ مليم عن كل فدان من الاطيان التي يتسرب منها
الصيفي بالراحة و ٣٠٠ مليم عن كل فدان من التي لا يتسرب منها الصيفي في الاواسطة
الآلات الرافعة

(المادة الثانية) - تكون اضافة هذه الزيادة بطريقة تدريجية كما يأتي
أولا - أن الاطيان التي من النوع الاول يضاف على الضريبة المفروضة على كل فدان
منها الان ٢٠٠ مليم في السنة الاولى و ٣٠٠ مليم في السنة الثانية و ٤٠٠ في
السنة الثالثة و ٥٠٠ مليم من ابتداء السنة الرابعة

ثانيا - الاطيان التي من النوع الثاني يضاف على الضريبة المفروضة سنويا على كل
فدان منها ١٠٠ في السنة الاولى و ٢٠٠ مليم في السنة الثانية و ٣٠٠ من ابتداء
السنة الثالثة

(المادة الثالثة) - لا يجوز في أى حال من الاحوال أن تتجاوز قيمة الضريبة السنوية
على الفدان الواحد بما فيها الزيادة السالف ذكرها مبلغ المائة وأربعة وستين قرشاً صاعاً التي
هي أعلى قيمة تحددت لضرائب اطيان القطر المصري بمقتضى أمرنا الصادر في ١٠ مايو
سنة ١٨٩٩

(المادة الرابعة) - لا يسرى مفعول أمرنا هذا الا من أول يناير من السنة التالية
للسنة التي يتسرف فيها انتفاع الاطيان بالزراعة الصيفية وتعين نظارة الاشغال العمومية هذا
التاريخ بطريقة نهائية لا تجوز المعارضة فيها وتعين كذلك الاطيان التي يجب فرض هذه
الزيادة عليها والنوع الذي يجب ادخالها فيه وتعلن ذلك بالجريدة الرسمية وفي كل بلد من
البلاد المنتفعة ويجوز اعتراض أولى الشأن على هذا التعيين في مدة ثلاثين يوماً من تاريخ
الاعلان ويقدم الاعتراض لمفتش الري فيفصل في ذلك بعد أخذ رأى مجلس المديرية وإذا
حصل خلاف بين رأى مجلس المديرية وما يراه مفتش الري يرفع الامر لنظارة الاشغال وهي
تفصل فيه نهائياً

(المادة الخامسة) - ما يخص كل بلد من بلاد المديرية التي لم تتم فيها الآن أعمال
تقدير الضرائب من الزيادة المنصوص عنها في المواد السابقة يضاف الى جلة الضريبة المقررة
على كل بلد حسب ما قدرته لجان تعديل الضرائب في سنتي ١٨٩٥ و ١٨٩٦ ويكون
المجموع هو قيمة الضرائب النهائية المقتضى توزيعها على جميع اطيان البلد عند اجراء
تعديل الضرائب طبقاً لاحكام المادة الثانية من أمرنا المشار اليه المؤرخ في ١٠ مايو
سنة ١٨٩٩ بحيث لا ينال أى فدان من هذه الزيادة الجديدة أكثر من ٥٠٠ مليم في
النوع الاول و ٣٠٠ مليم في النوع الثاني

(المادة السادسة) - على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

الفصل الخامس والعشرون

في الضرائب التي يجب وضعها على اراضي المتسعات الواقعة في البرارى

أو على حدود البرارى

في ٢٥ مارس سنة ١٩٠٣ صدر قرار من مجلس النظارة هذه صورته

مجلس النظارة بجلسته المنعقدة في يوم الاثنين ١٦ مارس سنة ١٩٠٣ الموافق ١٧ ذى الحجة سنة ١٣٢٠ قد صدق على ما قرره نظارة المالية وهو أن المتسعات العظيمة من الاراضى الواقعة على حدود البرارى أو في البرارى وبالاخص في منطقة النوبارية التي تدرج في عملية فلك الزمام بصفة حوض واحد ولم تحصل معاينتها ولا يمكن معاينتها قبل تعديل الضرائب لاجل تقسيمها كبقية الحياض لسبب وجود جزء قليل منها مربوط بضرائب نهائية أو بسبب عدم وجود شئ منها بالكلية مربوط بالمال هذه عندما ترى نظارة المالية أنها قد بلغت أقصى درجة من التحسين يجزى تقسيمها الى حياض كبقية الحياض بطريقة أن كل قسم منها يشتمل على أطيان من نوع واحد وتوضع عليها ضريبة خصوصية حتى انه اذا وجد في أحد تلك الاقسام شئ تقدرت له ضريبة بعرفة لجان تعديل الضرائب فلك الضرائب تعتبر ضريبة لأطيان القسم كلها

وفي ٩ ابريل سنة ١٩٠٣ صدر أمر عال من جهة الضريبة النهائية للأطيان خارج الزمام هذه صورته

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظارة وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين
أمرنا بما هوأت

(المادة الاولى) - المادة الرابعة من أمرنا الصادر في ٤ رجب سنة ١٣٠٩ (٣ فبراير سنة ١٨٩٢) عدلت كما سأتى

تتبع في حق الاطيان الخارجة الزمام الاحكام السابقة مع استبدال فية الحوض ببقية أحد الحياض المجاورة التي تكون أطيانه مماثلة لها سواء كان ذلك الحوض من بجهة حياض البلد ذاتها أو ببلد أخرى

(المادة الثانية) على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

وقد أصدرت نظارة المالية في ١٧ فبراير سنة ١٩٠٤ تعليمات تنفيذه للقرار والذكر يتوالى المتقدم ذكرهما هذه صورتها

أولا - يناط تقدير الضريبة النهائية للاطيان المذكورة بلجنة دائمة تشكل بكل مديرية لهذا الغرض مؤلفة من حضرة وكيل المديرية وجناب مفتش المالية وأحد الممدد آله الخبرة تنتخبونه حضرة تكلم من وجوه بلاد المركز الذي تكون الاطيان تابعة اليه وفي كل بلد يجب انضمام عدة ودليل البلد الى اللجنة للدلالة فقط

ثانيا - تعطى التعليمات اللازمة للجان المعاينات والمساحات السنوية بأنها عند ما تجد اطياناً من هذا النوع قد بلغت أقصى درجة من التحسين واستحققت وضع الضريبة النهائية عليها وهي في حياض لم توجد بها ضرائب نهائية في الحال تعيد للمديرية استمارة غرة ٦ أو الاوراق المختصة بتلك الاطيان - وعندئذ تحددون حضرة تكلم بالاتحاد مع جناب مفتش المالية التاريخ المناسب لذهاب اللجنة الى البلد وفي الوقت ذاته ترسلون الاوراق الى اللجنة بكتابة يتوضح بها الميعاد الذي تحدد وكذلك يجب اخطار مأمور المركز لاجل اعلان العمدة والدليل بأن يكونا في انتظار اللجنة بالميعاد المذكور

ثالثا - بالمديرية التي يعمل بها فكل الزمام لا ينبغي تقدير ضريبة نهائية واحدة لكل من هذه الحياض وطبعاً عند فكل الزمام سيجرى اللازم لقسمه الحياض وكذلك عند تعديل الضرائب

رابعا - وبالمديرية التي تمت بها أعمال فكل الزمام وتعديل الضرائب يجب اتباع التعليمات الآتية وهي

(١) - عند معاينة الاطيان يجب على اللجنة ليس فقط أن تقدر الضريبة التي تراها مناسبة للاطيان بل أيضاً الاقرار منها على ما اذا كانت تلك الضريبة تستحق أن توضع على اطيان الحوض أو قسم الحوض كلها أو على فصل منها فقط وفي حالة ما ترى لزوم فرز ذلك الفصل يجب عليها تعيين حدوده

(٢) - يجب أن يراعى أن اجراء القسمة لا يكون الا في حالة وجود اختلاف كلي في اطيان أجزاء مختلفة من الحوض أو من قسم الحوض

(٣) - كقاعدة عمومية فيماعد الاحوال الاستثنائية لا يجوز قسمة أى حوض أو قسم من حوض يكون زمامه ١٠٠ فدان فأقل ولا يجوز أن يكون مقدار زمام الفصل الواحد أقل من خمسين فدانا

(٤) - عند ما يرى أنه من الضروري فرز أى فصل بالقسمه من حوض أو قسم من حوض يجب تحرير استمارة نمرة ٤ (تعديل الضرائب) لعمل رسم نظرى عن الحوض أو قسم الحوض بالكامل وموقع الفصل الذى يكون قد تقرر فرزه وبيان الاسماء المشتمل عليها ذلك الفصل قطعة قطعة حسب شكل الاستمارة

(٥) - من الامور الواجب الالتفات التام اليها بقدر الامكان اجتناب قسمة قطعة بين فصلين من القطع الواردة بمساحة فك الزمام ولكن في حالة الاضطراب حتما القسمه أى قطعة فلا بد من مقاسها وتحرير قائمه مساحة عنها ترفق مع الاستمارة نمرة ٤

(٦) - ومن الامور المهمة أيضا لزوم الالتفات بقدر الامكان لجعل حدود أى فصل من الحدود الثابتة الطبيعية كالجسور والترع والسكك الزراعية وما شابه ذلك

(٧) - الاقسام التى تعمل بمعرفة لجنة التقدير المستديمة تسمى على العموم فصولا فاذا كانت في حوض لم تعمل عليه قسمة عند تعديل الضرائب فتسمى هكذا مثلا (فصل أول من حوض الساحل نمرة ١٢) واذا كان الحوض سبقت قسمة عند تعديل الضرائب فيسمى هكذا (فصل أول من قسم أول من حوض الساحل نمرة ١٢)

(٨) - في الاحوال التى ترى اللجنة فيها ضرورة اجراء مساحة تطلب لجنة الجشنى ومعها دفتر فك الزمام مع ما يرى لزمه من البيانات لاجراء ذلك

هذا مع العلم بأنه ستصدر قريبا تعليمات أخرى من جهة الحياض التى في وقت تعديل الضرائب كان يوجد بها بعض اطيان جزئية ومربوطة بضرائب نهائية وفي ٥ مارس سنة ١٩٠٤ أصدرت التعليمات التكميلية المشار اليها في ذيل المنشور السابق وهذا نصها

منشور المالية الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٩٠٤ حصل الوعد به عن اصدار تعليمات أخرى من جهة قسمة الحياض وتعيين الضرائب النهائية في متسع الاراضى الكائنة بالبرارى أو على حدود البرارى التى أدرجت بصفة حوض واحد في مساحة فك الزمام وكان في كل منها بعض اطيان جزئية مربوطة بضرائب نهائية في وقت تعديل الضرائب

وحيث ان الحياض التى كان المربوط منها بضرائب نهائية جزئيا جديا في وقت تعديل الضرائب تحررت عنها كشوف في كل من المديرىات التى تمت بها أعمال تعديل الضرائب بلبا بلدا حوضا حوضا فالكشف الخاص بالمديرية ادارة حضر تكم مرسل مع هذا التنبيه باجراء ما سيذكر في شأنها وهو

أولاً - تناط لجنة الجشني بهذا العمل إما في الشهر الجاري أو في وقت آخر تحدده حضرة تكمل لذلك حسبما ترونه مناسباً لظروف لجنة الجشني ولكن يلاحظ لزوم اتمام ذلك كله على الأكثر لغاية شهر سبتمبر وكل بلد من البلاد التي فيها شيء من تلك الاطيان يجب أن يحدد ميعاد مخصوص لاجراء هذا العمل به فيها ويعلن به عمدتها ليكون هو والدليل في انتظار اللجنة بالميعاد كما انه في الثلاث البلاد الاولى من عمل اللجنة يلزم أن ينضم الى اللجنة وكيل مفش المالية وذلك للمام به هذا العمل وخبرته بطريقه اجرائه حينما كان منوطاً بتعديل الضرائب هذا وبعد انجاز العمل بالثلاث البلاد الاولى سيعاود حضرته افتقاد أعمال اللجنة في هذا العمل كلما سمحت له الفرصة

ثانياً - تسلم الى اللجنة دفتر مساحة فل الزمام ونسخة من الخريطة وعددا كافيا من استمارات غرة ٤ (تعديل الضرائب) ومن استمارات غرة ٣١ (فائمة المساحة) وبيان الاطيان التابعة والمربوطة بضرائب موقفة بالحياض المختصة بهذا العمل اسما اسما حوضا حوضا

ثالثاً - مأمورية اللجنة هي أولاً معرفة موقع الجزء المربوط بالضريبة النهائية سواء كان في الوقت الحاضر أو كان كذلك في وقت تعديل الضرائب ثانياً معرفة الاطيان التي يصح اعتبارها حاصلة على كل اعتبارات المشابهة للاطيان المربوطة الآن أو التي كانت في وقت تعديل الضرائب مربوطة بضريبة نهائية وانها حينما تبلغ أقصى درجة من التحسين تكون قابلة لتحمل ذات الضريبة النهائية المربوطة على الاطيان المتصلة بها ثالثاً فرز أي تعيين مواقع بقية اطيان الحوض التي لا يمكن الحكم على حالتها في الوقت الحاضر من جهة تقدير الضريبة النهائية

رابعاً - عند معرفة مواقع الاطيان المربوطة أو التي كانت مربوطة بضرائب نهائية اذا تبين أنها مستتة أجزاء كثيرة جدا متفرقة في كافة أطراف الحوض ومتباعدة تباعداً ما نعامن امكان اعتبار شيء منها فصلاً أي قسماً مستقلاً فاللجنة يجب عليها في هذه الحالة أن تترك الحوض ولا تعمل فيه عملاً وتحرر بذلك محضراً وترفعه برسم نظري تبين به النقط الكائنة بها الاطيان المربوطة بالضرائب النهائية

خامساً - أما اذا كانت الاطيان المربوطة بضريبة نهائية سواء كان في الوقت الحاضر أو كانت مربوطة بضريبة نهائية في وقت تعديل الضرائب هذه توجد في الحوض الواحد (أو في قسم الحوض) كائنة في قطعة واحدة أو في جملة قطع ولكنها متقاربة بعضها من بعض تقارباً

يسهل معه تقسيم الحوض الاصلى أو قسم الحوض الى فصول يدخل في كل فصل منهما ما يوجد أكثر ائصاله ببعضه ففي هذه الحالة تعمل القسمة الى فصول بحسب ما تقتضيه حالة الاطيان سادسا - يلزم في اجراء التقسيم مراعاة الامور الآتية وهى أولاً أن تكون حدود كل فصل بقدر الامكان من الحدود الثابتة كالترع والجسور وما يماثلها مما ذكر بتعليمات ١٧ فبراير سنة ١٩٠٤ ثانياً أن لا يكون مجموع زمام الفصل الواحد أقل من خمسين فدانا ثالثاً الاهتمام بقدر الامكان لجعل الفصل الواحد مشتملاً على قطع كاملة من القطع المندرجة بمساحة فكل الزمام والمعنى في ذلك هو اجتناب تجزئة قطعة واحدة بين فصلين

سابعاً - أما اذا اقتضت الضرورة الى تجزئة قطعة أصلية بين فصلين فتعمل مساحة على تلك القطعة وتحرر عنها قائمة من استمارة نمرة ٣١ ترفق مع استمارة نمرة ٤ المختصة بالفصل وتلك القائمة يجب أن تشتمل على مساحة الجزء الذى دخل من القطعة في كل فصل وحدوده بالضبط

ثامناً - كل فصل يجب أن تحرر عنه استمارة نمرة ٤ ببيان مفردات اطيانه اسمها بحسب رسم الاستمارة ويعمل عليها رسم نظري لبيان موقع الفصل من الحوض أو قسم الحوض الاصلى

ويلتفت الى تعيين مواقع الاطيان التالفة والمربوطة بضرائب موقفة في زمام كل فصل قطعة قطعة نمرة نمرة بالاستمارة نمرة ٤ وذلك لكي يتيسر للدبرية ايضاح هذه البيانات بالسجل نمرة ٣ وبلاستمارات نمرة ٦

تاسعاً - يجب أن يفهم أن كلمة فصل أو فصول قد تعينت للدلالة على الاجزاء الجديدة التى تنقسم اليها الحياض أو أقسام الحياض في تنفيذ قرار مجلس النظارة المختص بمساعات الحياض وفي تسميتها يجب أن يضاف اليها كلمة أول أو ثانى (فصل أول) أو (فصل ثانى) بحسب ترتيب الفصول كالمردود بتعليمات ١٧ فبراير

عاشراً - كلمات اعمال اللجنة في بلد ترسل أوراقها للمالية في الحال للتظنر والتصرف بما يترأى

وفي ٦ جونيوس سنة ١٩٠٤ أصدرت أيضاً تعليمات ثالثة متممة لما تقدم هذه صورتها : تعديل الضرائب الذى جرى بمقتضى الامر العالى المؤرخ في ١٠ مايوسنة ١٨٩٩ لم يتناول جملة حياض في بعض السلاسلان اطيانهم لم يكن (وقتشذ) منها ثنى مربوطة بالضرائب النهائية التى قضى الامر المشار اليه باجراء التعديل عليها بل كان زمام هذه الحياض مكوناً من اطيان غير مربوطة بالكلية أو مربوطة بضرائب موقفة أو من كليهما معاً

ومن المعلوم أن أطيان تلك الحياض تنقسم الى نوعين (الاول) أطيان كانت مربوطة بضرائب نهائية ولكنها رفعت بسبب من أسباب الاتلاف وبقيت مرفوعة لحد الوقت الذي جرى فيه تعديل الضرائب (الثاني) أطيان بعضها مبيعة من الحكومة وبعضها من المعطى من خارج الزمام ولم يسبق ربط ضريبة نهائية عليها
وحيث انه في أثناء المدة بين الوقت الذي جرت فيه أعمال تعديل الضرائب والوقت الذي فيه سيجرى تنفيذ ذلك التعديل بكل مديرية طبعا يستحق ربط الضريبة النهائية على بعض تلك الاطيان

فقد رؤى اصدار التعليمات الآتية وهي

عن النوع الاول وهو الاطيان التي رفعت أموالها بسبب اتلافها هذه حيث انها بمقتضى الامر من العاليين الصادرين في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ وأول مارس سنة ١٨٩٤ يجب اعادة ربطها بضريبتها الاصلية التي كانت مربوط بها عند رفعها فالذي ربط أو يربط منها بهذه الصفة هذا يبقى مربوط بالضريبة النهائية الاصلية الى أن يأتي وقت تنفيذ تعديل الضرائب ولكن هذه الضريبة تعتبر موقته وتدرج بالسجل مرة ٣ وفي السنة السابقة على تنفيذ تعديل الضرائب تكلف اللجنة المستديمة المنصوص عنها بمشور ١٧ فبراير سنة ١٩٠٤ بتقدير الضريبة النهائية لتلك الاطيان بالتطبيق لما تضمنه المنشور وتعتبر تلك الضريبة نهائية وتضاف على تلك الاطيان من ابتداء سنة تنفيذ تعديل الضرائب
وعن النوع الثاني وهو أطيان الحياض التي لم توجد لها ضرائب نهائية هذه من المعلوم ان المعاملة فيها تكون على حسب ما تضمنه منشور ١٧ فبراير سنة ١٩٠٤ المختص بتشكيل اللجنة المستديمة ولكن اذا كان بالصدفة سبق أن بعض أطيان من هذه الحياض كانت تقدرت لها ضريبة نهائية بمعرفة أحد مفتشي المالية أو غيرهم فهذه الضريبة تعتبر ملغاة وفي الحال تحول على اللجنة المستديمة والضريبة التي تقدرها اللجنة تربط على الاطيان من ابتداء السنة التي تقدر فيها اللجنة تلك الضريبة

الباب الثامن

في تسديدات الضرائب

الفصل الاول

في أنواع التسديدات

التسديدات هي تعريف عام للانواع الآتي بيانها وهي

أولا - المرفوعات غير المقررة وهي الاموال التي يصح للحكومة أن تتجاوز عنها بصفة منحة اختيارية في ظروف اضطرارية كاموال الاطيان الشرائقي وما شابهها
ثانيا - المرفوعات المقررة وهي الاموال المتعين على الحكومة رفعها عن الاطيان التالفة وعيوزات المساحة بمقتضى الاوامر العالية الصادرة في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ و ١٨
جونيوس سنة ١٨٩٠ وأول مارس سنة ١٨٩٤ وقرار اللجنة المالية المعلن بنشور ٢٤
يوليوس سنة ١٨٩٢ والضرائب المقررة رفعها سنويا عن خمسة أفدنة بصفة مسموح لكل
من عمد البلاد

ثالثا - القسط السنوي المستحق على الحكومة للتعويض عن صافي مال المقابلة الذي
حصلته الحكومة بمقتضى لائحة ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١

رابعا - مايزيد في كمية تسديدات بعض الممولين سنويا عن أصل المستحق عليهم فيخصم
من أموال السنة التالية ويسمى فوائض تسديدات

خامسا - التسديدات النقدية وهي نوعان أحدهما اختياري وهو ما يؤديه الممولون من
تلقاء أنفسهم بغير حاجة لاتخاذ اجراءات تنفيذية والثاني جبري وهو ما يحصل نتيجة
الاجراءات التنفيذية

الفصل الثاني

المرفوعات الغير المقررة

وهي نوعان الاول فيما يخص بالحريق والفرق - الثاني فيما يخص بالشرافي

النوع الاول

ضرائب الاطيان التي تصاب بمحصولاتها بالحريق أو بالسيل أو بالفرق

لم تصدر في هذا الموضوع أوامر أولوية عمومية ولكن صدر أمران عاليان عن حوادث
مخصوصة وهما

الأول - الى كاشف الجيزة في ١٦ ربيع الثاني سنة ١٢٣٨ بناء على شكوى أحد
مشايخ أحد بلاد الجيزة من حصول احتراق محصول ^{فدان} ٣٦ كان بالجرن وقد تضمن الامر
اعفاءه من المال اذا تحققت صحة الشكوى

الثاني - الى كاشف الجيزة أيضا في ١٤ رمضان سنة ١٢٣٨ بناء على شكوى أحد

أهالى ناحية صفط اللبن التابعة لمديرية الجيزة من حصول احتراق نبات القمح تعلقه بالغيظ قبل الحصاد وقد تضمن الامر التجاوز عن المال اذا ثبتت صحة الشكوى

قياسا على ذلك حصل في سنوات كثيرة أن المالية بناء على الشكاوى التي تقدمت اليها في شأن ما احترق من النباتات القائمة على سوقها بالغيظان أو التي حصدت ونقلت للجرون قد تجاوزت عن كل أو بعض مال الاطيان التي احترقت محاصيلها في سنة الحريق فقط أو قسّطت سد ادها على بعض سنوات مقبلة ولكن شفت وقائع الاحوال عن اقدام البعض وبالاخص في السنوات الاخيرة على الاحتيال بثل هذه الدعاوى فرارا من دفع المال ونظرت المالية الى أن الحريق لا يحصل النتيجة اهمال ذوى الشأن واجبات المحافظة على الجرون أو تعتمد بعض أفراد الاضرار بغيرهم كما هو حاصل الآن من اقتلاع زراعة القطن وتسميم الدواب ولذلك امتنعت من قبول شكاوى من هذا القبيل - ومع ذلك فالتجاوز عن كل أو بعض المال هو منحة اختيارية يحق للمالية رفضها ويجوز لها قبولها اذا توفرت لديها من الادلة ما يدعوها الى اجراء أى اسعاف كما في حالة الزراعة التي أحيانا يجبر فيها السيل أو تصاب بالفرق بحيث لا يبقى أدنى ربحا في اجتناء شئ من محصولاتها وغير ذلك من الاسباب المشاهدة المحسوسة

(ضرائب الاطيان التي يهيف أى لا يتم تموز رعاها)

في ٢٠ جمادى الاولى سنة ١٢٣٩ صدر أمر الى صالح أغا كاشف قصر هور هذا نص ترجمته

انه كان جارى بالاقاليم الوسطانية على أنه اذا كان أحد من أهالى القرى له محصول خمسة عشر فداناً أو يهيف منهم خمسة فدانين فيصير العفوع عن مال ثلاثة فدانين من ذلك ويؤخذ منه مال فدانين وأنه اذا كان ذلك الهايف يكون زيادة أو نقصان عن خمسة فدانين فكان يصير العمل أيضا على هذا الاسلوب وبما أن هذه القاعدة هي منافية لاصولنا المقررة فقد صار نسخها اعتبارا من ابتداء زراعة سنة ١٥٣٧ وصار العفوع عن مال المحصول الهايف عما بقدر ما يكون فيه الفदन وهو أن اذا كان أحد المحصول في زمن ما يسبل ويربى الحب يهيف من تأثير ريح بسموم أو بغلب الهالول في بعد التحقيق انه صحيح هاف لاحد كم فدان بذلك فلا يؤخذ مالهم الا لازم وأما اذا كان هيفان تلك المحصول لم يكن من قبل الله تعالى على الوجه المحرر بل هو لا يعنى نقصان خدمة الارض كما يجب من اهمال صاحبها وصل درجة الكمال ولم حصل تحجب أى اعطاء ثمر وتلف فثقل هذا يلزم أن يؤخذ ماله حيث أنه لا يدخل حكم الهايف ولا يلزم العفوع عن ماله وها قد صار اصدار بيورادينا هذا من ديوان مصر ومن أوردى بنى عدى

بيان شروط الهايك فبمنه تعالى ينبغي منك الدقة في العمل والحركة على موجب مع التحاشي والمجانبة عن مخالفته - انتهى

وأنه وان لم يوجد الآن أمر آخر بالغاء هذا الامر الا أنه على كل حال أصبح غير معمول به لانه من المؤكد أنه منذ خمسين سنة لم يحصل التجاوز عن شئ من هذا النوع ولما كان صدوره قبل أن تترق شؤون الزراعة وتصير الى ما صارت اليه من التقدم والالمام بأصول خدمة الارض ور بها وتخير مواسم الزراعة الموافقة لكل نوع من البذور وانتقاء وتوحيد أنواع البذور مما أوقف مفاعيل « الهيف » على نوع ما فالمرجح أنه اذا لم يكن قد صدر فعلاً أمر بالغائه فالحكومة اعتبرته خاصاً بمن صدوره لاجه الزمن

النوع الثاني

ضرائب الاطيان الشراقي أي التي يقصر فيضان النيل عن ريهها

أول أمر صدر عن ذلك كان أمر اعاليا في ٤ محرم سنة ١٢٤٢ الى مأمور منوف واشمون جريس مقتضاه رفع مال الشراقي كالسنوات السابقة ولا يصير طلب مال شراقي وفي ٢٦ رجب سنة ١٢٥٨ صدر أمر عال على قرار من مجلس الشورى بهذه صورة القرار

انه على مقتضى الامر الكريم الصادر بشأن أخذ تقاسيط على حضرات المتعهدين بواقع شروط تعهدهم وذلك عن العهد المستعمل في سنة ١٢٥٧ وأما العهد الذي من قديم ومستحق تحصيل ما عليهم بصير لهم التأكيد بسرعة وفاء ما هو باق على عهدتهم وتطبيق الامر الكريم تحرر من الشورى باجراء ما ذكرنا كدبشأنه فورد من بعض المتعهدين افادات محتوية على خصم مال الشراقي الذي بالنواحي عهدتهم واراد تحييه الباقي عليهم وتكررت المخاطبة لهم بعدم درجه بكشفه التقسيط ولا كان يحصل فائدة فاجبر عرض ذلك للاعتاب الكريم وفي أثناء ذلك تصادف قدوم أمر شريف صادر على عرض من مشايخ شرق اطفنج بشأن الشراقي ويشير بالامر المشار اليه انه ينظر بالشورى ما يوافق في حق الشراقي بالنواحي العيانة فقط وأما النواحي المقتدرة لا يقبل منها ذلك وأن تصير المذاكر على ما يستصوب في حق ذلك ويعرض عنه للاعتاب الكريم بمقتضى الامر قد صارت عنه المذاكرة بالشورى بلا حطة ما يكون موافقاً في هذا الخصوص فقد روي أن الشراقي ليس بدير يتواحدة بل بجميع المديرات وتقدم عدة اعراضات من العهد في حق ذلك واذا كان بالجملة هذا يجري خه هم شراقي نواحي شرق اطفنج والجيزة وينفتح هذا الباب للجميع يتمثلوا بذلك، بعرض ارفع الشراقي وبما سبقت رفع هذا الى المديرين المذكور عنهم بلزم الرفع الى الجميع وان صار رفعه مرة واحدة يكون موجبا اضياع بالغ خسيمة واذا صار الرفع لجهة دون الاخرى لا يوافق العدالة واذا صار قبوله في ما يكون للنواحي العيانة لم يصرف قبول ما يكون للنواحي المقتدرة فلو أن النواحي العيانة معلومة للدير بات غير أنه لم يصرف خصمه لمن

يستحقه وذلك من أنواع الرشوة والتدخل وأما إذا قيل انه يجري البحث والتدقيق عن ذلك فقد لوحظ لا يخلو الامر من الشبهة بقوة التدخل والرشوة بحيث ان التحقيق يصير عمل الواقعة وزيادة على ذلك غالب النواحي صارت عهدا والشرافي الذي بهم صار ربطه بالتقسيط مع سائر الاموال والبقايا وجرى اعطاء مبرورة في التحصيل بموجب التقسيط وهذا الوجه يلزم تحصيل ذلك وبصرف النظر عن رفع الشرافي جميعه وبتمام هذا القرار عرض للاعتاب الكريمة فلا تكن ورد امره مال مؤرخ في ٢٦ رجب سنة ١٢٥٨ تركى العبارة مشيراه أنه عبار منظورا أمام الاعتاب القرار المعطى عن خصوص الشرافي فبناء على الامر الصادر عنه قد وافق الارادة السنية هذا القرار ويلزم نشره على المديرين كمرغوب الارادة السنية وتطبيقا لالامر الشريف قد تقرر هذا الحضر تكلم وموضع به ماصارفى حتى ذلك وما وافق للارادة الشريفة بصرف النظر عن عدم خصم الشرافي جميعه وتقرر عنه عموى ومن الجملة لحضر تكلم لى بوصوله يصير معلوم ما تقدم عنه الذكر ولا يقبل تحييه الشرافي المذكور عنه ويجرى تحصيله مع اعلان المتعهدين الذى داخل مديرية حضر تكلم الذى عهدته أنفسهم خلاف العهد السنية لكونه تحرر لهم بما ذكر فى تاريخه وهذا يعقضى الارادة السنية

وبالرغم عن هذا الرضى قد يظهر أن الحكومة بعد ذلك اضطرت للعطف على أرباب الاطيان والرئاء لئلا تهم بسبب ما كان يلزمهم من تأثيرات الشرافي وبالاخص فى الازمنة الماضية على نسبة عدم انتظام الري واعتياد زراعة الارض مرة واحدة أصنافا شتوية ورأت من واجباتها فى السنين الاعظم جدا لزوم اسعاف أهالى بلاد الوجه القبلى بحسب التقاوى فى السنة التالية لسنة الشرافي بصفة سافة

ولم نر من اللازم البحث عن معرفة القواعد التى كانت تجرى عليها الحكومة فى تحقيق ومساحة الشرافي لانهم من الامور البسيطة وأخر عهدنا بقواعد السير فى هذا العمل هو بحسب اعتقادنا من أحكم وأعدل الاصول الواجبة الاتباع غير أنه من المحتمل أن يرى البعض لزوما للرجوع الى شئ من القواعد القديمة ولذلك نشير الى الاوامر والمنشورات التى صدرت فى موضوع الشرافي وهى أمر عال الى مديرية البحيرة فى ٢٧ شوال سنة ١٢٤٩ وأمر آخر الى مدير المنوفية فى ١٥ ذى القعدة سنة ١٢٤٩ وأمر آخر للخزينة المصرية فى ٢٨ ربيع أول سنة ١٢٧٢ وأمر آخر لفتش أقاليم قبلى فى ٢٩ ربيع أول سنة ١٢٧٢ وأمران عاليان لعموم المديرين فى ٢٥ رجب سنة ١٢٧٤ و ٢٥ صفر سنة ١٢٧٥ وأمر عال للمدير الجيزة فى ٢٠ شعبان سنة ١٢٧٥ وأمر لمدير البحيرة فى ١٧ محرم سنة ١٢٧٧ والبند ٢١ من الحدود دنامه الصادر عليها الامر العالى للداخلية فى ٥ الحجة سنة ١٢٨٦ والبند ٣٨ من لائحة المقابلة وأمران

من مفتش أقاليم قبلى الى مدير الجيزة فى ١٠ و ١٩ القعدة سنة ١٢٩٤ ومنشور فى ٢٥ محرم سنة ١٢٩٥ وآخر فى ١٨ ربيع أول سنة ١٢٩٥ وأوامر من المالية فى ٢٦ القعدة سنة ١٢٩٥ وفى ٢٩ يناير سنة ١٨٨٥ و ١٣ اكتوبر سنة ١٨٨٥ و ٩ اكتوبر سنة ١٨٨٦ وأمر من مجلس النظار للمالية فى ٤ اكتوبر سنة ١٨٨٨ غرة ٣٨٨ وأمر آخر منه للمالية وللإشغال العمومية فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٨ ومنشور المالية الصادر فى ١٠ يناير سنة ١٨٨٩ وتعليمات المالية الصادرة فى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٨

وقد استوقف أنظار الحكومة جسامه ما تخسره الخزينة من نقص الإيراد بسبب الشراقى وتفهموا انحطاط حالة الفلاحين بهذا السبب عينه لأن أموال الاطيان التى بقيت شراقى فى سنة ١٨٧٧ بلغت ١١٢٠٠٠٠ جنيه مصرى ولم يشاهد مصر فى الحسين سنة الأخيرة سنة أشد ضنكاً من سنة ١٨٧٧ فقد بلغ ثمن اردب القمح ثلاثة جنيهات والذرة نحو جنيهين وأكل بعضهم الحشائش لاسد الرمق ومات بعضهم وكثرت وقائع القتل والسلب والنهب فجلس النظار فى جلسته المنعقدة فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٨ بحث فى هذه المسئلة ورأى أن متوسط ما تخسره الحكومة سنوياً من نقص الإيراد بسبب الشراقى يتراوح بين ٢٠٠ و ٢٥٠ ألف جنيه مصرى وأنه يعد رخيصاً كل ما تكلفه الحكومة من النفقات لاجراء الاعمال الهندسية المانعة لوقوع الشراقى أو التى من شأنها تقليل مقداره بقدر الامكان وقرر المجلس ماجرى تبليغه لنظارة الاشغال فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٨٨ بتحضير وعرض المشروعات الموصلة لهذا الغرض وقامت هذه النظارة بهذا الواجب حق القيام فى أثناء العشر السنوات التالية وجاءت بأعظم فائدة لأن سنة ١٨٩٩ وهى من أشد السنوات انحطاطاً فى درجة فيضان النيل لم تزد فيها كمية الاموال التى نقصت بسبب الشراقى عن ٢٢٠٦٢٠٠ جنيه وهى بنسبة الخمس أو ٢٠ فى المائة مما بلغتته سنة ١٨٧٧ وهذا من أظهر البراهين على ثمرات الاصلاح

أما طريقة المعاملة فى موضوع الشراقى الآن فقد تضمنتها اللائحة المعتمدة بتصديق مجلس النظار فى ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٠٢ والتعليمات التفصيلية المنفذة لها الصادرة من نظارة المالية فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٠٢ وهى كالتالى

لائحة الاطيان الشراقى

المصدق عليهما من مجلس النظار فى جلسة ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٠٢
قد صدق مجلس النظار فى جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٠٢ على

اللائحة الادارية التي وضعتها نظارة المالية للعمل بمقتضاها في تحقيق ورفع أموال الاطيان التي تختلف شرافي بسبب انحطاط درجة فيضان النيل وهذه هي اللائحة

(المادة الأولى) - مصرح لنظارة المالية بالتجاوز عن كل أو بعض أموال الاطيان التي تختلف شرافي بسبب قصر درجة فيضان النيل والاطيان التي لهذا السبب عنه يضطر أربابها الى التكلف بأروائها بالآلات بطريقة غير اعتيادية ويعتبر ذلك كله بصفة منحة اختيارية من قبل الحكومة

(المادة الثانية) - يتعين على أرباب الاطيان الشرافي أن يقدموا طلباتهم عنها الى المدير أو الى مأمور المركز التابعة الاطيان لدائرة اختصاصه ويكونون خاضعين في ذلك للشروط والآتية وهي

أولا - أن يكون تقديم الطلبات من أصحاب الاطيان أنفسهم أو وكلائهم ويعتبر في منزلة أصحاب الاطيان نظار الأوقاف والأوصياء والقوام أما المستأجرون والمستخدمون فلا يلتفت الى الطلبات التي تقدم منهم

ثانيا - لأجل اثبات تقديم الطلبات وتاريخ تقديمها يجب أن يكون تسليمها للبوستة بصفة موصى عليه أو لمأمور المركز بحيث يؤخذ منه إيصال

ثالثا - الطلبات المختصة بزراعة الذرة التي تكون قد عدمت بسبب عدم وجود مياه لكفاية تزيها يجب تقديمها في ميعاد لا يتجاوز ٢٥ اكتوبر الموافق ١٥ بابه من كل سنة بحيث يتوضح مقدارها بوجه التقريب والقبالة التابعة لزماتها

رابعا - الطلبات المختصة بالاطيان التي لم تر وبالكلية أو التي رويت بالآلات بطريقة غير اعتيادية يجب تقديمها في ميعاد لا يتجاوز ٨ ديسمبر من كل سنة ويتوضح بهما مقادير الاطيان قبالة قبالة بوجه التقريب والشرافي منها على حدة وري الآلات على حدة أيضا

خامسا - جميع الطلبات التي تقدم بعد يوم ٨ ديسمبر تعتبر كأنهم لم تكن ولا يكون لأربابها أدنى حق في استئناف الشكوى عنها إلا امام جهة الادارة ولا أمام المحاكم القضائية (المادة الثالثة) - الاطيان الشرافي أو التي رويت بالآلات التي يجوز اجراء المعالجة والمساحة عليها هي

أولا - نوع حرف (١) وهو يشمل الاطيان التي يجوز اعفاؤها من مال سنة كاملة بالحيضان العمومية أو بالسواحل أو بالجزائر أو بالحواجر المتصلة بالجبل وتنقسم الى ثلاث درجات وهي

(الدرجة الأولى) - الاطيان التي لا يتيسر ريهها بالكلية فتبقى شراقي طول السنة
 (الدرجة الثانية) - الاطيان المعتاد ريهها من الفيضان مباشرة ولكن أربابها في سنة
 الشراق لكي يتحصوا منها على فائدة ولو قليلة يضطرون للتكف بعشاق ونفقات رى ما يمكن
 ريه منها بصفة غير اعتيادية (من غير مياه النيل) بواسطة استعمال السواقي أو الشواذيف
 على الآبار القديمة التي كانت موجودة لرى أراضى الذرة القيسى أو بحفر آباراً وحسيان
 خصوصية ويدخل في ذلك الاطيان التي تكون قد تشربت بمياه النشع التي تتكون عادة
 بمجاورة جسور الصلايب وبعد ذلك يحصل اتمام ريهها من الآبار والحسيان
 (الدرجة الثالثة) - الاطيان التي تكون قد زرعت ذرة نيلي ولكن عدت الزراعة
 لسبب عدم وجود مياه لسقيتها ويستمر في ذلك ثبوت صحة اعدام الزراعة بواسطة التحقيق
 الادارى المفروض اجراؤه على أمور المركز كما سيحيى بالمادة (٦) *

ثانياً - نوع حرف (ب) وهو يشمل الاطيان التي يجوز اعفاؤها من نصف مال سنة
 وتنقسم الى ثلاث درجات وهي

(الدرجة الاولى) - الاطيان الكائنة بالحيضان العمومية أو بالجزائر المعتاد ريهها من
 مياه الفيضان مباشرة ولسبب قصر درجة النيل يضطر أربابها الى ريهها بالآلات (ولكن من
 مياه النيل) سواء كان ذلك بالشواذيف أو بالسواقي أو بالآلات بخارية ملكهم أو بالاجرة من
 ملك غيرهم وسواء اقتصرت الزراعة على صنف ذرة فقط أو زرعت بعد الذرة زراعة شتوية
 وسواء رويت تماماً من الترع العمومية أو من فروع خصوصية عمت بمعرفة مصلحة الرى أو من
 الخيران حتى لو كان أكل ريهها كلها أو بعضها من مياه الآبار

(الدرجة الثانية) - الاطيان المعتاد زراعتها مرتين في السنة احداها مذرة نيلي وبعدها
 زراعة شتوية وبسبب قصر درجة النيل لا يتيسر زرعها غير مرة واحدة إما ذرة واما شتوى
 سواء كانت تلك الاطيان بالحوش المخصصة للنبارى الكائنة بين جسر السكة الحديد وجسور
 السيلالات أو جسور الصلايب أو بوجه عام في السواحل أو في الحيضان العمومية العالية
 أو بالاجزاء المرتفعة ببعض الحيضان العمومية المعمول لها جسور خصوصية لمنع غمرها من
 مياه النيل أو بالحواجز المتصلة بالجبل

(الدرجة الثالثة) - الاطيان الكائنة بالحيضان العمومية أو بالجزائر أو السواحل أو

* (تنبيه) - وفي ٧ مارس سنة ٩٠٣ تصرح لنديرية أضوان وفي ٢٣ فبراير سنة ٩٠٤ لمديرية المنيا
 بأن تعتبر شراقي كاملة الاطيان التي مرت عليها مياه النيل ولكن انحسرت بسرعة كلية عنها فحقت ولم تزرع

حوش النبارى التى كان فى الامكان ريه بالآلات وزراعتها ولوزرة واحدة ولم يحصل ذلك لاي سبب كان

ثالثا - نوع حرف (ت) وهو يشمل كافة الاطيان الشراقى التى لم تدخل فى أى درجة من درجات نوعى الشراقى المارذ كرها ولا لجل تنسيبها لاي نوع وأية درجة من تلك الدرجات يجب على لجان المساحة التدقيق فى توضيح حالة كل نوع من تلك الاطيان على حدته بالوصف الكافى وعند ذلك تعرض هذه الايضاحات على اللجنة العليا لآتى الايضاح عنها بالمادة (٩) للحكم على اعتبار الاطيان فيما يناسبها من النوع والدرجة

(المادة الرابعة) - الاطيان الآتى بيعاتها لا يجوز رفع شئ من أموالها بالكلية بصفة شراقى

أولا - كافة الاطيان التى وان كانت لم تغمرها مياه الفيضان الا أنه قد تم ريهافها فعلا سواء كان بواسطة الآلات أو الواورات ملك الحكومة أو التى تستأجرها الحكومة أو بواسطة الحواشات التى عملت بمعرفة مصلحة الري فى السواحل

ثانيا - كافة أطيان السواحل التى فى سنة الشراقى تكون قد أنتجت محصولين
ثالثا - كافة الاطيان الكائنة بالجزائر أو بالحواجر المعتاد ريهها سنويا بالسواقي
رابعا - أراضي الجنائن والأراضي المزروعة قصباً وقطناً وأخضرأوات أو المجهزة لزراعة هذه الاصناف أو غيرهما من الاصناف الصيفية فى منطقة الشراقى
خامسا - أراضي النخيل التى لم تسبق العادة بزراعة شئ فيها بالكلية من أصناف الزراعة

سادسا - وعلى العموم كافة الاطيان التى لم تختلف طرق ريهها فى شئ عن العادة (المادة الخامسة) - أطيان مديريات الوجه البحرى ومديرية الفيوم لا يلتفت الى ما يقدم فيها من الطلبات عن شئ بصفة شراقى الا بعد التصديق على ذلك من نظارة الاشغال العمومية التى مع ذلك يجب عليها تقرير الحدود الواجب اعتبارها أساسا فى قبول وفحص ومقاس طلبات الشراقى لاجل رفع ما يمكن رفعه من أموالها

(المادة السادسة) - فى شهر نوفمبر من كل سنة يعمل تحقيق ادارى بمعرفة كل من مأمورى المراکز عن الشكاوى المقدمة عن زراعة الذرة النبلى التى عدمت لعدم وجود مياه لسقيتها بشرط أن يتم التحقيق قبل نهاية شهر نوفمبر أى قبل جنى الذرة حتى بعد ذلك لا يصعب التمييز بين الذرة التى عدمت والتى لم تجفت

(المادة السابعة) - على المدير تبليغ قرارات نظارة المالية التي تصدر بالتجاوز عن أموال الشرائق الى صيارف البلاذويحددميعاد الهم لا ثبات هذا التجاوز في دفاترهم وفي أورداد الممولين بحيث يجب عليهم أن يقيدوا تاريخ التنفيذ بالأوراد في الخانة المعدة لاثبات تاريخ سد ادكل دفعة من الاموال وفي الوقت ذاته ترسل المديرية الى عمدة كل بلد كشفا بأسماء الممولين الذين تكون طلباتهم قد رفضت بكامل أجزائها حتى ان العمدة يعلق ذلك الكشف على باب داره في اليوم الذي فيه يتم تنفيذ خصم الاموال بالأوراد ويرسل اخطارا بذلك للمديرية

(المادة الثامنة) - يجوز المعارضة من أصحاب الشأن أمام اللجنة العليا المشكلة بالمديرية المنصوص عليها بالمادة (٩) عما يختص بأطيانهم التي يزعمون أنها شراقي ولم يجز حصرها في مساحة الشراقي أو أنها من نوع أو من درجة ودرجت في خلافها

ويتعلق قبول هذه المعارضات على الشروط الآتية وهي

أولا - أن تقدّمها يكون في أثناء الثلاثين يوما التالية لتاريخ الاخطار الذي يرسله العمدة للمديرية بحسب المنصوص بالمادة السابقة

ثانيا - أن يدفع المستأنف بصفة تأمين قيمة مال السنة كاملة على الاطيان المستأنف عليها وفي حالة رفض الطلب يجري تسوية التأمين بحصمه لنوع المال *

وهذه الشكاوى تسجل بالمديرية في سجل مخصوص يتوضح به كافة اجراءاتهما من البداية للنهاية وتحققها يكون بمعرفة لجنة يقدّمها المدير بصفته رئيس اللجنة العليا ونتائج التحقيق تعرض على اللجنة المشار اليها لاصدار حكمها فيها

وكل شكوى تتقدم بعد الثلاثين يوما المحددة لجواز الاستئناف تعتبر كأنها لم تكن ويتأثر عليها من اللجنة برفضها وليس لصاحبها بعد ذلك أدنى حق في الاستئناف أمام الجهات الادارية ولا المحاكم القضائية

(المادة التاسعة) - تشكل بالمديرية لجنة عليا مؤلفة من المدير أو الوكيل بصفته رئيس ومفتش المالية وباشمهندس المديرية أو مندوب من قبله بعدم مصادقة مفتش الري واثنين من العمديكون أحدهما من المركز التابعة الاطيان لدائرة اختصاصه وتختص هذه اللجنة بالنظر والحكم في المسائل الآتية وهي

١- (تنبيه) - قيمة المال الذي يجب دفعه تكون باعتبار النصف عن نصف الشراقي وباعتبار مال سنة كاملة عن الشراقي الكامل كما كتب للمديرية قناني ٢٧ جوفيو سنة ١٩٠٣

أولا - في المعارضات المنصوص عنها بالمادة السابقة متى كان تصديقها في الميعاد والاموال مسددة عن الاطيان لآخر السنة
ثانيا - تنسيب الشراقى الذى من نوع حرف (ت) الى النوعين (ا) و (ب) المنصوص
عنها بالمادة الثالثة
ثالثا - فخص أى مسألة خصوصية ترى المالية موافقة احالتها على اللجنة لاختذ رأيها
فيها

قرارات اللجنة لا تكون واجبة الاعتبار الا اذا كان موقعاعليهما من ثلاثة على الاقل من
أعضائها يكون من جلتهم الرئيس ومفتش المالية ولا تكون قرارات اللجنة نافذة المفعول
الا بعد عرضها على نظارة المالية وحصول التصديق عليها منها
(المادة العاشرة) - قرارات نظارة المالية تكون نهائية غير قابلة الطعن أمام الجهات
الادارية ولا المحاكم القضائية
(المادة الحادية عشرة) - اللائحتان المصدق عليهما من المجلس احدهما في ٢٢
اكتوبر سنة ١٨٨٨ والثانية في ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٨ والتعليقات التى كانت
وضعت بمعرفة المالية تنفيذ الهما تعتبر كلهما ملغاة
وقد نشرت هذه اللائحة بالجريدة الرسمية بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٠٢ بالعدد دغرة

١٢٤

تعليمات تفصيلية

عن تحقيق ورفع مال الاطيان الشراقى

تنفيذ اللائحة المصدق عليهما من مجلس النظاري في ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٠٢

(المادة الاولى) - بخصص في كل مركز سجل سنوى لقيد شكاوى الشراقى

يفتح بالسجل صحيفة مخصوصة لكل بلد يتوضح بها ما يأتى وهو

(١) غمرة مسلسلة

(٢) تاريخ الطلب

(٣) تاريخ وصوله للمركز

(٤) اسم الطالب

(٥) اسم صاحب التكليف

(٦) مقدار الاطيان بوجه التقريب

(٧) اسم الحوض التابعة لزماته

(٨) نوع الشراقى سواء كان شراقى كامل أو زراعة ذرة عادمة أو رى آلات

يستمر قبول وتسجيل طلبات زراعة الذرة العادمة لغاية يوم ٢٥ أكتوبر أى ١٥ بابه

من كل سنة وبعد ذلك لا يقبل شىء منها بالكلمة

يستمر تسجيل طلبات الشراقى التى هى ماعدا زراعة الذرة العادمة لغاية يوم ٨ ديسمبر وفى مساء اليوم المذكور يجرى قفل السجل والتوقيع على آخر صحيفة كل بلد من مأمور المركز بعارة (قفلت هذه الصحيفة وآخر مذكر جها هو بنرة) وفى المدة بين يوم ٨ ديسمبر ويوم ١٥ منه يرسل المركز للمديرية السجل والطلبات بكشف مبين به كمية مقدار الشراقى فى كل بلد نوعا نوعا

(المادة الثانية) - فى اليوم الثامن والعشرين من شهر أكتوبر يرسل مأمور المركز الى المديرية كشفا يبين زراعة الذرة العادمة التى تقدمت عنها شكاوى للمركز وعلى أثر ذلك يشرع فى عمل التحقيق الادارى لمعرفة حقيقة ما قد تلف من زراعة الذرة المذكورة بحسب المنصوص بالمادة السادسة من لائحة الشراقى

وعند اتمام التحقيق يتأشرف فى سجل الشراقى أمام كل من الشكاوى الاصلية المختصة بالذرة عما ظهر من نتيجة التحقيق ثم ترسل محاضر التحقيق مع الطلبات الاصلية الى المديرية لحفظها بها الى أن تتقدم لها من المراكز طلبات بقية الشراقى فى آخر النصف الاول من شهر ديسمبر

(المادة الثالثة) - فى أوائل يناير من كل سنة يشرع من ابتداء اليوم الذى تحدده نظارة المالية فى تحقيق ومقاس وتعيين أنواع ودرجات الاطيان الشراقى

ويناط باجراء ذلك فى أنحاء كل مركز لجنة واحدة أو أكثر من لجنة تبعا لكثرة أو قلة الشراقى وتؤلف اللجنة الواحدة من أحد ماعاوى المديرية أو المركز وعمدة وصراف البلد التى تحل فيها اللجنة وعمدة بلد أخرى مجاورة لها ينتخبه مأمور المركز ويجوز لذلك العمدة المنتخب أن يستنيب عنه أحد مشايخ بلده ليحل محله فى اللجنة عند ما يطرأ عليه عذر مانع غير أنه يلزم على ذلك العمدة أن يقدم بلاغا منه بذلك بالكتابه لمأمور المركز وللعاون المنتخب باللجنة

ويستعاض عن العمدة الثانى بمندوب من طرف مصلحة الدائرة السنية عندما يكون العمل جاريا فى تحقيق الشراقى باطيان الدائرة وهذا المندوب ينتخبه مفتش الدائرة بالجهة ويخبر عنه مأمور المركز كلفة

تشتغل اللجان تحت مراقبة مأموري المرا كز مباشرة وإذا اكتشف أحد من المأمورين شيئاً من الخلل في أعمال أى لجنة ولم يبادر بأخبار المديرية عنه وباتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع سرعان ذلك الخلل يكون مستحقاً للعقوبات التأديبية الشديدة

(المادة الرابعة) - يكلف مأمور كل مركز من المرا كز التي يوجد فيها شراقي بان يحدد دائرة اختصاص اللجنة أو كل من اللجان التي ينط بها تحقيق الشراقي في دائرة المركز فيعمل لها خط السير بلد بعد أخرى بالتعاقب بحسب وضعها الجغرافي وذلك لمنع سقوط أو تكرار حصر شقي من الشراقي بسبب عدم انتظام السير وإذا كانت الشراقي في البلاد الواقعة غرب النيل أو شرقه فقط يعمل كشف واحد بترتيب السير أما إذا كانت في الجهتين أى شرقاً وغرباً فيعمل كشف مخصوص لكل منهما ويعطى الى كل لجنة نسخة من ترتيب خط سيرها وترسل للمديرية صورة من ذلك الترتيب العلم بها

(المادة الخامسة) - عمل المساحة يكون بالجنزير الذي طوله خمس قصبات تستغل كل من اللجان من ابتداء يوم ٣ لغاية غروب يوم ٢٨ من كل شهر بغير انقطاع ومدة الشغل يومياتكون ثمان ساعات وان غاب معاون اللجنة عن عمله لاي عذر مهما كان شديداً بغير سبق الاستحصال على اذن بذلك من مأمور المركز يحاكم أمام مجلس التأديب

(المادة السادسة) - في أوائل يناير ترضم طلبات الشراقي المختصة بكل بلد بعضها الى بعض ويرفق معها كشف يستخرج من دفتر المكلفة ببيان زمام أطيان البلديتوضح به مقدار زمام أطيان كل قبالة أو حوض (ماعد المنافع العمومية) ليكون دليلاً لدى اللجنة على معرفة زمام كل قبالة حتى تستغنى به عن عمل المساحة عند ما توجد القبالة كلها أو معظمها شراقي كما سيأتي تفصيل ذلك بالمادة التالية وهذه الطلبات والكشوف يرضم لها محاضر وأوراق تحقيق الذرة العادمة المنصوص عنها بالمادة (٢) وترسل للمركز الذي يجب عليه أن يرسلها تدريجياً الى اللجنة بواسطة عمدة كل بلد بحيث ان أوراق كل بلد تنسلم الى اللجنة قبل الشروع بالعمل فيها بثلاثة أيام

(المادة السابعة) - يجري اثبات أعمال المساحة في كشوف مطبوعة من استمارة نمرة ٣١ بختم بختم المديرية على رأس كل ورقة منها قبل العمل ولا يلزم إيضاح حدود أطيان كل اسم من أصحاب الاطيان بل يكتفى في ذلك بإيضاح حدود أطيان أول وآخر اسم وذلك لسهولة معرفة مواقع الاطيان عند تأسيس الحاجة وكشوف المساحة المختصة بكل بلد

يجب تمييزها بنمرة منسلسلة - لئلا يبرأى لزوم درج مقدار الشراقى فى كشف المساحة من كل نوع ومن كل درجة على حدة واجتناب درج أطيان من نوعين أو من درجتين بكمية واحدة ويتأثر أمام مقدار الشراقى الحرف المرموز به لنوعها والدرجة المنسوبة اليها سواء كانت الشراقى عملت عليها المساحة بالمفردات أو تقدرت استنتاجا من مقدار أصل زمام كل قبالة بالكيفية الآتية ايضاحها وهى

(١) كل قبالة توجد بتمامها شراقى من نوع واحد ودرجة واحدة لا يلزم عمل المساحة عليها ويدير زمامها فى كشف المساحة بالخانة نمرة ١٦ ويتوضح قرينها النوع والدرجة واذا اشتملت على جملة درجات من نوع واحد أى شراقى أو رى آلات فيجرب تقدير زمام كل درجة بوجه التقريب ويدير ج بكشف المساحة على حدة ويتأثر عنده بالخانة نمرة ٢٠ (منقول من كشف المديرية)

(٢) كل قبالة توجد بعضها شراقى وبعضها منزرعا فالمساحة تعمل على أطيان النوع الذى يوجد أقل مقدار اعن الاخر ويدير ج بكشف المساحة فى الخانة نمرة ١٨ اذا عملت المساحة على المنزرع وفى الخانة نمرة ١٦ اذا عملت المساحة على الشراقى فاذا عملت المساحة على المنزرع فكيفية مقداره تطرح من كمية زمام القبالة المندرجة بكشف المديرية والباقي يكون هو مقدار الشراقى استنتاجا ويدير ج بالخانة نمرة ١٦ غير أنه يجب أن يتأثر أمامه بالخانة نمرة ٢٠ هكذا (بقية الزمام كما بكشف المديرية)

(٣) أطيان الدائرة السنبة يتحرر كشف مخصوص عن مساحة ما يوجد فيها من الشراقى (٤) أطيان الحكومة تدرج مع أطيان الاهالى كاسم أحد الممولين (٥) كافة الاطيان التى تدخل فى النوع حرف (ب) والنوع حرف (ت) يلزم أن تعمل رسومات نظرية مستوفاة للدلالة على وصف مواقعها وطرق ردها وما يوجد أقرب اليها من البلاد أو النجوع أو الترع أو المصارف أو الجسور والنقط التى توجد بها الشوايد عند عمل المساحة والنقط التى كانت توجد بها قبل عمل المساحة واذا كانت الاطيان عملت عليها المساحة يتوضح أيضا بالرسم غمر القطع التى درجت بها فى دفتر المساحة

(المادة الثامنة) - يخصص دفتر لقيدها مجريات أعمال كل لجنة ويسلم الى معاون لكى يقيده حوادث كل يوم فى نصف صحيفة من صحف الدفتر ببيان ساعات شغل اللجنة ومقدار الاطيان التى عملت عليها المساحة وأسماء الاشخاص الذين حضر والديها والمفتشون أو الموظفون المنوطون بالتفتيش على أعمال تلك اللجان يجب على كل منهم أن يؤشر فى ذلك الدفتر بعد اجراء التفتيش فى كل مرة

(المادة التاسعة) - يجب على معاون كل لجنة أن يرسل لأموال المركز يوميا كشفا بالرسم الآتي

مساحة الاطيان الشراقي

مديرية مركز ناحية تاريخ شهر سنة ١٩٠

أسماء النواحي التي أرسلت أوراقها المديرية واسم الشخص الذي أرسلت معه	أنواع الشراق				الجملة	مقدار الشراق الذي تقدر استنتاجا من كشف الزمام	مقدار الشراق الذي علمت عليه المساحة بالقرودات
	ملحوظات	من نوع حرف (ت)	من نوع حرف (ب)	من نوع حرف (ا)			
		فدن	فدن	فدن	فدن	فدن	فدن

أقر بأن الاطيان الميينة أعلاه علمت مساحتها ومعاينتها في هذا اليوم بحضورى وسقيت اللجنة في هذا المساء بناحية وتنقل باكر الى ناحية ويجب على مأمور المركز أن يرسل ملخص هذه الكشوف للمديرية وصورتها الى مفتش المالية في غروب كل يوم خميس وكما يطلب منه ذلك في أوقات غير اعتيادية ويجب على المديرية أن ترسل للمالية في كل يوم سبت ملخص هذه الكشوف مركزا مركزا

(المادة العاشرة) - عند اتمام العمل في أي بلد واستيفاء التوقيعات اللازمة على أوراقها توضع في مغلف ويختم عليه بالشمع الأحمر بختم معاون ويسلمها الى ساعي مخصوص أو الى شيخ من مشايخ البلدي ينتدبه العمدة لتوصيله للمديرية بعد أخذ اتصال من أيهما بالاستلام (تنبيه) - وبالنسبة للبلاد البعيدة التي يعسر التوصيل اليها بواسطة السعاة قد نصرح للمديرية قناني ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٢ بأن ترسل أوراقها بالبوستة

وعند وصول المغلف للمديرية يجري فتحه بمعرفة الباشكاتب والتحقق من خلوا الأوراق من شوائب الشبهة والتأشير عليها بذلك وبتاريخ ورودها وعلى المدير اتخاذ الاجراءات اللازمة في حالة ما اذا وجدت شوائب والعرض للمالية عن الامور المهمة

(المادة الحادية عشرة) - ينتدب المدير لجنة لعمل الجشنى على أعمال اللجان الابتدائية ويجوز له أن يعين لجنة جشنى أخرى عندما يرى لزوماً لذلك
معاونو لجان الجشنى يكونون تحت أوامر المديرية مباشرة
يجب أن يكون بطرف معاون كل لجنة جشنى دفتر مثل دفتر بومية اللجان الابتدائية المنصوص عنه بالمادة الثامنة وعلى معاون كل لجنة من لجان الجشنى أن يرسل للمديرية في غروب كل يوم خميس من كل أسبوع كشفاً عما تم عمله من أعمال الجشنى في كل يوم من أيام الاسبوع بحيث تدخل أعمال يوم الخميس ذاته في الكشف

(المادة الثانية عشرة) - كلما كمل ورود أوراق أعمال كل من اللجان الابتدائية في ثلاث بلاد ينتخب المدير أحد الثلاث البلاد المذكورة ويؤشر على أوراقها بأخذ الجشنى فيها على أعمال اللجنة الابتدائية

أخذ الجشنى يكون بمعاونة تحقيق أو مساحه ١٠ في المائة من مفردات الدفتر للتحقق من صحة أو عدم صحة العمل في ثلاثة أمور وهى أولاً - صحة المساحه ثانياً - صحة التطبيق في نوع السراقى ثالثاً - صحة التطبيق في درجة السراقى وكل ما عمل عليه الجشنى وظهرت صحته يؤشر معاون اللجنة أمامه بامضائه بما يظهر من نتيجة الجشنى وبعد أوراقه الى المديرية في ظرف مختوم عليه بالشمع الأحمر بختم معاون

أما اذا وجدت اختلافات مهمة تستوقف النظر سواء كان في المساحه أو في تطبيق الانواع والدرجات فعلى معاون اخطار المدير بذلك لتغرافيا في الحال

وبناء على ذلك ترسل له أوراق البلدين الآخرين لفحصها بمعرفته وتقديم تقريره للمديرية عن نتيجة الجشنى في الثلاث البلاد وعلى المدير تبليغ ذلك للمالية في الحال مشفوعاً برأيه من جهة لزوم أو عدم لزوم إعادة العمل والمعاون الذى يظهر خلل في أعمال اللجنة المنتدب بها يجري استبداله بخلافه في الحال وحالته على مجلس التأديب كما سيحيى بالمادة الثالثة عشرة (المادة الثالثة عشرة) - مصرح للمديرين بتوقيع الجزاءات الآتية عن كل مخالفة تحصل ضد تنفيذ هذه التعليمات وهذه الجزاءات هي

أولا - خصم عشرة قروش من ماهية المعاونة عن كل يوم من الايام التي فيها يتأخر عن تقديم الكشوف اليومية لمأمور المركز المنصوص عنها بالمادة التاسعة

ثانيا - خصم عشرة قروش أيضا عن كل يوم من أيام التأخير من ماهية المستخدمين الذين يتسببون في تأخير تقديم كشوف أعمال الشراقي من المراكز المديرية والفتشين

ثالثا - وفي ما عدا ذلك من المخالفات يجب انذار من تقع منه مخالفة في أول مرة وإذا تكررت يجرى تحويل الشخص المخالف على مجلس التأديب

رابعا - وأما الممثل الجسيم الذي يظهر في أعمال أي لجنة فيجب على المدير أن يعقد لاجله مجلس التأديب في ظرف الخمسة الايام التالية لتاريخ وصول الاخطار اليه وبالمجلس يطلب المعاونة وينظر فيما وقع منه لترتيب العقوبة التي يستحقها

(المادة الرابعة عشرة) - عند التصديق على صحة أعمال اللجنة الابتدائية في كل ثلاث بلاد كما امر بالذكر تطلب المديرية في الحال حضور صيارف هذه الثلاث البلديات وان المديرية وتطلب منهم تحرير كشوف الاموال المستحق رفعها وتحديد لهم ميعاد ذلك

أما كشوف الاموال فتحررها يكون كالآتي

(المادة الخامسة عشرة) - كل كشف من كشوف أموال الشراق يجب أن يراجعه كاتبان للتحقق من صحته أولاً - بالنسبة لصحة المقادير المندرجة على ما في كشف مقاس الشراق وثانياً - بالنسبة لمطابقة الأسماء والضرائب بينه وبين ما في دفتر المكلفة وثالثاً - بالنسبة لصحة العملية الحسابية في تقدير المال المستحق رفعه كاملاً والمستحق فيه رفع نصف الضريبة فقط

وبعد التوقيع عليه من الكاتبين بما يدل على ذلك يراجعه الباشكاتب ورئيس الإيرادات بصفة جشنى لا ينقص معده عن خمسة في المائة ويتأشر عن الأسماء التي أخذت جشنى ويوقع عليه منهما

(المادة السادسة عشرة) - بمجرد اتمام هذه المراجعات يكتب كشف المال المستحق رفعه عن الثلاث البلاد على الصحيفة الأولى من الاستمارة نمرة ٤، ويعرض على هيئة المديرية المؤلفة من المدير والوكيل والباشمهندس والباشكاتب لتقرير قرار التجاوز عن المال والتوقيع عليه وعرضه على نظارة المالية وعند التصديق من المالية على رفع المال تجرى المديرية تبليغ القرارات في الحال إلى صيارف البلاد وتحدد لهم ميعاد التنفيذ في دفاترهم وفي أورااد المولين بحيث يثبتون في الأوراد وفي الجرائد تاريخ التنفيذ في ذات الحالة المعدة لتاريخ سداد كل دفعة من المال وتطلب المديرية من عمدة البلد تقديم شهادة دالة على حصول تنفيذ القرار فعلا وعن تاريخ تنفيذه وهذه الشهادة تحفظ بالمديرية

وعلى المديرية أيضاً أن ترسل إلى عدة كل بلد كشفاً بأسماء المولين الذين رفضت طلباتهم بكامل أجزائها حتى ان العدة يعلق ذلك الكشف على باب داره في اليوم الذي فيه يتم تنفيذ خصم الأموال بالأوراد ويرسل اخطاراً بذلك للمديرية مرفقاً بمحضر يثبت صحة حصول تعاقب الكشف المذكور

(المادة السابعة عشرة) - الشكاوى التي تتقدم للمديرية بالمعارضة في نتيجة تحقيق الشراق يجب تسجيلها في سجل مخصوص بقلم الإيرادات يتوضح به كافة اجراءاتهم من البداية للنهاية ويجب على المديرية دقة الملاحظة لتنفيذ المادة الثامنة من اللائحة

(المادة الثامنة عشرة) - باشكاتب المديرية مسؤول عن اسعاف اللجان بما يلزمها من الأوراق والاستمارات والكشوف في أوقات طلبها وعليه انشاء ما يرى لزوم انشائه من السجلات الموافقة لضبط العمل وانتظام طريقة سيره المدونة في هذه التعليمات

(المادة التاسعة عشرة) - في أول شهر يوليو من كل سنة يتعين على مأمور كل مركز

توجد فيه أطيان شراقي أن يتحصل على قرارات بالكثابة من عمد البلاد التي فيها الشراقي
انبثا بالبقاء الاطيان شراقي وعدم حصول زراعة شقي فيها بالكلية بعد حصول المساحة
وهذه القرارات ترسل للمديرية قبل نهاية شهر يوليو لحفظها بها
(المادة العشرين) - اذا أخبر أحد من العمدة بحصول زراعة شقي من الشراقي بعد
المساحة في الحال تعين لجنة لمقاسه وعلى المديرية اضافته وتحصيل أمواله

وانما الفائدة نورد الجدولين الآتيين وهما

(الجدول الاول)

يتضمن بيان أعلى ما بلغ فيضان النيل المبارك بمقياس اصوان
مدة العشر السنوات الاخيرة

المقاس بالذراع	المقاس بالمتر	منسوب الفيضان في اصوان من البحر الأبيض المتوسط	تاريخ اليوم الذي بلغت فيه الزيادة أقصاها
قيراط	متر	متر	
١٦	١٧	٩٣,٧٠	٢٦ أغسطس سنة ١٨٩٤
١٨	١٧	٩٣,٧٥	٢٢ أغسطس سنة ١٨٩٥
١٣	١٧	٩٣,٦٣	٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦
٠٠	١٦	٩٢,٨٠	أول سبتمبر سنة ١٨٩٧
١٣	١٧	٩٣,٦٣	٢٩ أغسطس سنة ١٨٩٨
٢٢	١٣	٩١,٦٨	٤ سبتمبر سنة ١٨٩٩
٥	١٦	٩٢,٩١	١٩ أغسطس سنة ١٩٠٠
١	١٦	٩٢,٨٢	٧ سبتمبر سنة ١٩٠١
٠٠	١٤	٩١,٧٢	١٨ سبتمبر سنة ١٩٠٢
٢٢	١٥	٩٢,٧٥	١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٣

(الجدول الثاني)

يتضمن بيان مقادير الاطيان التي تخلفت شراقي وقيمة أموالها
في السنوات الميمنة به

السنوات	قيمة المال	مقدار الاطيان	السنوات	قيمة المال	مقدار الاطيان
فدن	جنيه	فدن	فدن	جنيه	فدن
١٣٠٠٠٠٠	١١٢٠٠٠٠	سنة ١٨٧٧	٩٧٢٨	٨٥٦٠	سنة ١٨٩٩
٢٧٩٦٠٠	٣٤٢٥٣٧	سنة ١٨٨٨	٢٥٤٦٤١	٢٠٣٠٩٨	سنة ١٩٠٠
٧٨٣٠	٦٥٣٢	سنة ١٨٩١	١١٨٢٨	٨٥٨٩	سنة ١٩٠١
٧٠٥٩	٦٣٦٩	سنة ١٨٩٣	٧٤٥٣	٥٧٧٥	سنة ١٩٠٢
١١١٩٩	٨٧٧٤	سنة ١٨٩٧	١١٩٣٧٢	١٠٨٠٢٤	سنة ١٩٠٣

وقبل أن نختم الكلام في موضوع الشراقي لابد من التنبيه على المسألتين الآتيتين
ذكرهما

أولا - ان أحكام لائحة الشراقي سارية على ما يتخلف شراقي من أطيان الحكومة
المؤجرة ولو أنه لم ينص ذلك صريحا باللائحة
ثانيا - ان هذه اللائحة لا تسرى على الاطيان التي لا تروى الامن ماء السماء (المطر)
كبيرة مربوط وذلك لانه عند تقدير الضرائب هناك تراعى ظروفها الخصوصية من احتمال
عدم نزول المطر أو قلة نزوله أحيانا وهي لهذا السبب مقدرة بقيمة جزئية

تنبيه

- (١) - السنوات الواضحة في الجدول المتقدم هي سنوات رفع مال الشراقي المتسبب
من قصر درجة النيل في السنة التي قبل كل منها ما عدا سنة ١٨٧٧
- (٢) - أطيان الميرى المؤجرة التي ظهرت شراقي لم تدرج هنا لان المندرج هو
الاطيان المربوط عليها ضرائب
- (٣) - الاطيان المعتاد زراعتها زرعيتين في السنة الواحدة وبسبب الشراقي لم تزرع غير
زرعة واحدة ولذلك لرفع نصف مالها قد درج هنا قيمة نصف المال الذي رفع أما مقدارها فلم
يحسب في الشراقي

الفصل الثالث

في المرفوعات المقررة

قبل أن تأتي على ايضاح القواعد المختصة برفع المال عن الاطيان التالفة ومعجزات المساحة العمومية ومسموح عبد البلاد التي سمينها بالمرفوعات المقررة تأتي على ذكر ما كان يجري في الازمنة الماضية برفع المال عن أراضي السنط وجنان التزهة بالمدن وهو كما سيأتي اعفاء الاراضى المشغولة بأشجار السنط من الضرائب

أشجار السنط هي من الاخشاب الاكثر لزوما لمصلحة الزراعة بالقطر المصرى اذ منها تصنع أكثر الادوات الخشبية في المحارث والسواقي والنوارج والقصابيات والمدارى والاوتاد ومنها يصنع الفحم البلدى فلم يغيب عن فكر المغفورة محمد على باشا لزوم حث وترغيب وتنشيط الاهالى على الاكثر من غرس هذه الاشجار اللازمة وغيرها وارأى لذلك اعفاء غابات الاشجار من أداء شئ من الضرائب فصدرت الخلاصة من مجلس ملكية بهذا المعنى في ٨ صفر سنة ١٢٤٣ وهذه صورة ترجمتها

انه بناء على تقرير حضرة كتحدايل شفاهى قد أعطى قرار بالمجلس عن الاشجار السنط المنزعة بالأبعادية وبعدها قيل على أن الاراضى المنزعة سنط جرى مساحتها وادخالها في المعمور وتحصل منها مال ولهذا صارت المذاكرة بالمجلس واستقر الرأى على أنه من حيث أقصى مرام الجنب العالى تكثير أصناف الاشجار فصدر الامر العالى المقتضى بعدم مطالبة مال سواء كان من أراضى المعمور أو من أراضى الأبعادية المنزعة عن أشجار امثل هذا - انتهى ومع ذلك فلم يحصل اقبال كبير من الاهالى على غرس أشجار بكميات عظيمة كما كان الغرض بل غرس البعض لفائدته الخاصة قليلا من الاشجار على حافة الترع والمساقى وفي دوائر السواقي والجرون لتظليل الدواب والبشر الشغالبين في الغيطان ولذلك صدر أمر عال للمالية في ١٠ ربيع سنة ١٢٧١ (سنة ١٨٥٥) بربط ضريبة كاملة على أراض كانت

أعطيت لغرسها أشجارا ولم تغرس وهى ١٠٠ فدان بناحية المنية بمديرية القليوبية وقد عادت الحكومة وجددت وسائل ترغيب الاهالى في انشاء الغابات والاحراش وقررت اعفاء أرضها من الضرائب بالكلية زمن ما ووضع ضرائب خفيفة تدريجية عليها زمانا آخر وعلى العموم أن تكون ضريبة أرض الغابات نهائيا بقيمة ٥٠ قرش وهى أقل من ثلث أعلى ضريبة وصدر بذلك أمر عال في ٢٢ ابريل سنة ١٩٠٠ وقد سبق إرادته في بابه

اعفاء أراضى جنان التزهة بالمدن

في ٢٥ شعبان سنة ١٢٧٠ (سنة ١٨٥٥) كان صدر أمر المرحوم سعيد باشا بانه

بالنظر لكون الجنان المعدة للزهوة بالمدن هي من الامور الممتعة لحسن النظام فلا تؤخذ عليها
ضرائب

وفي ٢٨ صفر سنة ١٢٨٠ (سنة ١٨٦٤) صدر أمر عال على قرار من المجلس
الخصوصى بربط عشور على اراضى الجنان باسكندرية بحسب درجة كل أرض سواء كانت
عال أو وسط أو دون وأن يؤخذ عشر على نخيل الجنان المذكورة
وفي ١٠ ربيع الثانى سنة ١٢٨٠ (سنة ١٨٦٤) صدر أمر عال لمحافظة اسكندرية بنمرة
١١ على قرار من المجلس الخصوصى فى ١٠ ربيع الثانى سنة ١٢٨٠ نمرة ٢ بما سأتى
وهو (١) تؤخذ عشور بدرجة الوسط على الارض الزراعية الداخلة فى سورا الاسكندرية
سواء كانت تزرع قصباً أو سمماً أو غير ذلك (٢) وتؤخذ عشور بدرجة الدون على اراضى
الخصارات والغواكه (٣) وتؤخذ عشور على النخيل مضافة الى عشور الارض القائم عليها
(ومن ذلك الوقت قد عين مأمور لجباية هذه العشور والى الآن يسمى مأمور عشور اسكندرية)
وفي ١٠ رجب سنة ١٢٨٤ (سنة ١٨٦٨) صدر أمر عال لنظارة الداخلية على
قرار من المجلس الخصوصى فى ٢٠ جمادى الثانية سنة ١٢٨٤ نمرة ١٢ يفهم من
مضمونه أن المعاملة فى اراضى النخيل والاشجار وفى ضرائب ذات النخيل والاشجار كانت على
حالة مجردة من التساوى فى كل الجهات ففى بعضها كانت لا تؤخذ ضرائب على الارض وفى غير
جهة كان يحصل ثنين أو ثمان ومحصلات الاشجار ويؤخذ منها قيمة العشر للحكومة وأنه لاجل
زوال ذلك الاختلاف تقرر تحصيل ضرائب على الاراضى بحسب نوعها أى عشورية اذا
كانت الارض عشورية وأخرجية اذا كانت الارض خراجية وأنه عد ذلك تؤخذ عشور على
النخيل المغروس فى الجنان بكيفية النخيل المغروس فى مطلق الجهات
فبما يرفع من الضرائب عن الاطيان التالفة
القواعد التى يرجع اليها فى هذه المسائل هي

١

لائحة الاطيان التى صدرت بأمر عال فى ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٤ (سنة
١٨٥٨) وعرفت باللائحة السعيدية نسبة الى المرحوم محمد سعيد باشا الذى صدرت فى أيام
حكومته وهذه اللائحة ولوائها قد طرأت جلة تعديلات على موادها الا أننا قد فضلنا نقلها هنا
بحسب أصلها الحقيقى ونهنا على التغييرات التى طرأت على كل بند منها ذلك لان الحاجة الى
نصها الاصلى ماسة فى بعض الاحيان سواء كان فى تقديمها كمستندات أمام الدوائر القضائية
أو لجرد الاطلاع على تاريخ الاطيان وهما بنصها

(صورة الامر العالى الصادر فى ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٤ نمرة ١٤٥)

(لنظارة الداخلية)

لما تنوعت اشكالات وتداعيات قضايا الاطيان أمرنا بان ينظر فى ذلك وتعمل لاثمة مستوفية للشروط حاوية ما يلزم اجراؤه والتطبيق عليه بقطع النظر عن اللوائح السابق صدورها فى خصوص الاطيان بل تكون قائمة بذاتها مشتملة على الاحكام اللازم اتباعها وقد علمت بمجلس الاحكام ثم نظرت بالمجلس الخصوصى ثم بالمعية وبعدها بالخصوصى ايضا حتى وردت هذه اللائحة المحتوية على مقدمة وعثمانية وعشرين بندا وخاتمة وبما أن جل مقصودنا انما هو تنظيم تلك اللائحة والاقتداء بموجبيها فى بت الاحكام وعدم الاستشكال فيها وقد نظرت اللائحة المذكورة ثلاث دفعات آخرها بالمجلس الاخير العمومى وانتهت على الوجه الذى أوختم وبمناسبة ما سبقته الاشارة فى أوامرنا من التأكيدي فى دقة النظر ضرورة صارت التأمل والتفكير كما يجب حتى انه لم يكن شئ من المحفوظات الاورد على البال وأعطى عنه الحكم بما يناسبه فبناء على ذلك قد وافق لدينا اجراء موجب ما فيها وأصدرنا أمرنا هذا اليكم ليصير نشرها الى الجهات باتباعها واجراء مقتضياتها والقضايا الموقوفة بحرى تطبيق احكامها على حسب البنود الواردة فيها كما تعلقته به ارادتنا

(المقدمة) بما أنه صدرت الارادة السنية لمجلس الاحكام بترتيب لائحة لفصل مشاكل الاطيان بحيث بايجادها يلغى ما يكون سبق نشره فيما يتعلق بذلك من الاوامر واللوائح والمنشورات ويصير الاتباع والعمل بموجب هذه وقد كان المجلس أجرى أعمال اللائحة المرقومة وبعد أن عرضت للاعتاب السنية وأعيدت لقصد رؤيتها ايضا بالمجلس الخصوصى وقد نظرت وبعدا ثبات ما لزم علاوته ومحوما لزم محوه وعرضها صار استنباط لائحة منها بمعرفة المعية مع ما تلاحظ علاوته عليها ومحوه منها بحضور من استحضر بالمعية من حضرات مديرى بحرى وصدرت الارادة السنية للداخلية رقم غاية شوال سنة ١٢٧٤ تشير بنطوقها السامى عن حصول رؤية ذلك بالداخلية بحضور اثنين من مديرى الوجه القبلى وآخرين من مديرى الوجه البحرى واذا الاح شئ بخلاف الوارد باللائحة التى علمت بالمعية تصير المكاملة عنه بما يقتضى متى يستقر الامر على ما يرى استحسانه فبقضى الارادة السنية المشار اليها قد حضر من حضر من حضرات المديرين وبحضور حضرات ارباب المجلس الخصوصى صارت تلاوة ما ذكر وجرت المداولة فيما لزم استحسان محوه أو ثباته على حسب ما تراءى واستقر عليه الحال وقد علمت عنه هذه اللائحة كما هو آتى ذكره أدناه

(البند الاول) - بما أنه من المقرر في أصول الشريعة أن الاراضى الخراجية الميريه لايجرى فيها الميراث بحيث لومات شخص من أربابها عن ورثة لا تعطى لأحد من ورثته بطريق الميراث بل لبيت المال أن يوجهها لمن شاء لكن متى كان للبيت ورثة شرعية فإعادة تعيشتهم وعدم انحرامهم من انتفاعهم يكونون أحق وأولى من الغير فبناء على هذا يقتضى أن الاطيان التى يتوفى أربابها عنها يصير توجيهاها الى ورثتهم الشرعيين ذكورا كانوا أو إناثا بحيث يكون أخذهم لذلك بنسبة تقسيم الميراث الشرعى فيما يتركه المتوفى لكن بشرط أن يكونوا مقتدرين على زراعتها تأدية خراجها ولو بواسطة الوكلاء والأوصياء الذين يصير تنصيبهم عليهم بمعرفة القاضى عن يد الحكومة وأما من يتوفى ولم يترك ورثة ذرية ولا أفاار بفايتركه من الطين يصير محلولا للجهة بيت المال ويجرى العمل فيه كما يأتى ايضا في البند الثالث

حذف من هذا البند عبارة من يريد الانفصال الموضوعة بين قوسين وذلك لان قرار مجلس شورى النواب الصادر فى سنة ١٢٨٥ قضى بعدم الفرز

(البند الثانى) - من كون قديم وجد بالنواحى أشخاص من ذوى العائلات فن يتوفى منهم ويترك أولادا أو أقارب وجميعهم مقيمون فى معيشة واحدة ومجرى زراعة الاطيان سوية والقائم بتكليف الاطيان أرشدتهم قتل هؤلاء مادام زمام الطين يكون قريبا واحدا على جملة نفوس العائلة والتكليف على شخص واحد منهم بدون بيان حصة كل شخص على حدة فلاجل بيان حقوقهم تعمل لهم قائمة تقسيم بمعرفة كبير العائلة بالاسماء والمقادير التى تخص كل منهم ذكورا كانوا أو إناثا ويكون ذلك بحضورهم جميعا وبحضور مشايخ الناحية أيضا وبعده روية تلك القائمة بالمحكمة الشرعية وقراراتهم بصحة ما فيها وتحرير الاشهاد الشرعى عليها بذلك بعد الاعتراف وتسجيلها بالمحكمة الشرعية وبالمديرية أيضا والشرح عليها من المديرية بالاعتماد تحفظ تحت يد الارشد المكلف عليه الطين * ولا يعتبر فى ذلك مدة وضع يد الارشد على الطين وتكليفه باسمه فى هذا الباب عن المدة التى مضت سواء كانت المدة كثيرة أو قليلة بل يكون اعتبار مدة وضع اليد فى هذا الباب هو على مايجرى تقسيمه من الآن (ومن يريد الانفصال من العائلة يكون فرزه باستحقاقه فقط انما الفرز لا يكون الابعذر واضح بعد التحقيق وثبوت العذر لاجل عدم تشتت العائلة وعدم انحلال عمارية المحل خشية من تفرق باقى العائلة وخراب البيت) أما اذا كان بحسب الاجل المحتمل تحصل وفاة الارشد المكلف عليه الطين أو أحد العائلة فحصة المتوفى المخصصة له فى الطين يجرى فيها مقتضى البند الاول وباقى الحصص تكون باقية لأربابها يجرى زراعتها بواسطة أرشدتهم الذى يقدمونه لذلك بحسب رضاهم لاجل عمارية العائلة بدون تفرق اذ مادامت العائلة توجد فيها

* (تنبيه) - صدر أمر عالى فى ٩ يوليوسنة ١٨٨١ بإلغاء تكليف الاطيان على اسم أرشد العائلة

الارشد الذى يقوم بفراض الزراعة وفتح البيت لا يحصل تفرقه من البيت مادام جميع العائلة متراضين بذلك وأما اذا تأخر الارشد عن اعمال القسمة للعائلة فالعائلة ملزمون بالتشكى فى حقه وبحصول التشكى من أحد العائلة يترتب الجزاء على ذلك الارشد واذا لم يحصل تشكى من العائلة وصارت الكيفية معلومة للمديرية بواسطة حصول التشكى من غيرهم فع إجراء البحث بالدقة من المديرية يترتب الجزاء كالقانون على الارشد وعلى العائلة البالغين الراشدين فى مقابلة سكوتهم على تأخر الارشد عما ذكر وأما الغير الراشدين شرعاً منهم فلا يترتب عليهم جزاء وبعد ترتيب الجزاء السالف ذكره يصير اعمال القسمة فادامات الارشد قبل القسمة فيترتب من العائلة من يلقى بدله للارشدية برضا الجميع وباطلاع المديرية وبوقته يجرى القسمة كما ذكر وهذا بخلاف ما اذا كان الارشد أو خلافه من العائلة اكتسب طيناً من جهة أخرى ويريد اخراجه عن القسمة فهذا لا يدخل فى القسمة بل انه بعد التحقيق والاثبات متى اتضح أنه خارج عن الاكتساب الروكى فلا يدخل فى القسمة بل يكون خاصاً به

(البند الثالث) - الاراضى التى يصير انحلالها لجهة بيت المال بحسب المدون بالبند الاول يصير توجهها بمعرفة المديرية لمن يرغب فيها انما أهالى البلدة يكونون أحق من غيرهم كما اذا كان ناس من أهالى البلدة لم تكن لهم أطيان أو أطيانهم قليلة عن كفايتهم فهم يكونون مقدمين عن خلافهم والأهالى النواحى المجاورة أحق من الغير وعلى كل حال فلا يجوز الاعطاء الا بعد تحصيل مبلغ أربعة وعشرين غرساً عن كل فدان عوائد رسم السند الذى يعطى من المديرية بالانتقال ويلزم أن تكون السندات مطبوعة على موجب رسم الطبع الذى يعمل بمعرفة الحكومة واذا لم يوجد من يعطى له على هذه الكيفية فتعطى لمن يرغب فى زراعتها فقط بالمال المقرر مؤقتاً حين ظهور من يرغب أخذها مع ملاحظة الاولوية ويعتبر فى ذلك تحديد مدة خمس سنوات أعنى أنه فى بحر هذه المدة ان ظهر من يريد أخذها بالرسم المعين والذي تكون تحت يده لا يرغب فى أخذها بالرسم المذكور فتعطى لمن يريد الأخذ انما يصير الملاحظة للاولوية وأما اذا رغبت فيها من هى تحت يده مع دفع الرسم فهو يكون أولى ببقاء منفعتها وأما من بعد مضى الخمس سنوات وعدم وجود من يرغب فتبقى مع من هى تحت يده أثره من غير رسم فأما الميرى اذا أراد أخذها فى بحر تلك المدة ولومع ظهور من يرغب أخذها بالرسم فله الأخذ وكذلك اذا ألزمت للاشغال الموضحة بالبند العاشر فله الأخذ أيضاً بالتطبيق على البند المذكور انما من حيث ان الاراضى الميرية لا يجوز تعطيلها حتى يشذ بقضى أن

هذا البند حذف
بالكلية لان الاراضى
التي تؤول لبيت
المال وتعطى بالرسم
صدر عنها أمران
أحدهما فى سنة ١٢٧٨
والثانى فى سنة ١٢٩١
بما يجب اتباعه
فى شأنها

بوفاته أي شخص إذا كان غير موجود من يكون أحق بأخذ طينته بطريق الأولوية أو ليس يمكن حضوره في مدة يسيرة قبل فوات وقت الزراعة فتعطي لمن يكون موجودا من المستحقين بعده

(البند الرابع) - انه موجود في الحكومة المصرية نساء حريمات من الاهالي بأيديهن أطيان ومكلفة عليهن بحسب الجارى وهن قائمات بتأدية الخراج فكذا مثل هؤلاء يجري في حقهن حكم هذه اللائحة

(البند الخامس) - من حيث ان الاراضى الميرية الخراجية لاتملك للزراعين فيها بل ليس لهم فيها الا حق الانتفاع بها فقط ماداموا يتعهدونها بالزراعة فاذا تركوها اختيارا مدة تبلغ ثلاث سنوات سقط حقهم فيها وذلك بحسب أصول الشريعة الغراء ومع كون الحكم الشرعى قضى بتحديد الثلاث سنوات لكن بطريق العرف لما تلاحظ من واقعات حال الاهالى جوز علاوة سنتين آخرين على ذلك الميعاد لتكون المدة خمس سنوات وبمقتضى ذلك يلزم أن كل من كانت تحت يده أطيان من الاراضى الميرية الخراجية ذكرها كان أو أنثى ومكلفة عليه وواضع يده عليها خمس سنوات فأكثر وقائم بما عليهم من الخراج لجهة الميرى فلا تنزع من يده ولا تسمع فيه ادعوى ولا قول من أحد بوجه من الوجوه ولا طريقة من الطرق حيث كانت الارض خراجية ميرية تطبيقا على الاصول الشرعية وذلك ما عدا الاطيان التى بالغاروفة والايجار والشركة وأما تلك فسيأتى توضيح حكمها بالبند الآتية بعده ومن كون جملة قضايا موجودة باليد تتعلق بتداعى الاطيان وموقوفة بدواوين الحكومة انتظارا لنهوه هذه اللائحة فهذه متى كان وضع اليد على الطين يبلغ مدة خمس سنوات قبل حصول التداعى فيمضى حكمه على موجب هذه اللائحة وأما مدة وضع اليد التى حصلت على الطين فى مدة المرافعة والتحقيق التى لم يكن انقطع فيها الحكم فلا يعتبر احتسابها من مدة الخمس سنوات المحددة

(البند السادس) - ان مطلق الاطيان التى انقطع النزاع فيها على مقتضى اللوائح السابقة أو بمقتضى أوامر أو بعمل رابطة بقطع النزاع ما بين واضع اليد والمنازع بشروط معلومة وفصل الحكم فيها بما تم عليه الحال أو على مقتضى قانون الشرع المنيف بموجب سند شرعى لا يصير سماع قول فيها من أحد بل يصير الاجراء فيها على حسب ما تم عليه الحال بوقتها سواء كانت من الاطيان الخراجية أو كانت رزق ولا يلزم تجديد دعوى بالتالى على مقتضى هذه اللائحة وأما القضايا التى فى اليد ولم يتقدم فيها حكم وهى الآن فى بحر التحقيق من غير قطع حكم فيها بما ذكر فيكون الاجراء فيها على غط هذه اللائحة

هذا البند صار
السادس وحذف
منه القسم الاول
المحصول بين قوسين
لان اطيان المتسحبين
صدر عنها امر عال
في ٢٥ رجب سنة
١٢٨٢

(البند السابع) - ~~من حيث~~ حيث انه قد يوجد أشخاص متسحبون تركوا اطيانهم وبعد مدة يحضرون يطالبون بها هؤلاء يقتضى أن النخص المتسحب اذا ترك اطيانه ينظر في المدة التي تركها فيها فان كانت تبلغ مقدار خمس سنوات فأكثر وهي مع واضع يد فلا تعطى للمتسحب بل تصير حق واضع اليد بمقتضى البند الخامس وهذا فيما مضى وأما من الآن فصاعدا اذا تسحب أحد وعائلته من الناحية فالمشايع ملزمون أن يعرضوا عنه بوقته واذا كان وقت تسحبه أو ان زراعة فالاطيان أثر بتمه تعطى بالرسم لمن يرغب فيها به أو موقتا اذا لم يوجد من يرغب أخذها بالرسم كما هو مذكور بالبند الثالث وذلك ملاحظة لعدم تعطيل الاراضى من الزراعة واضرار بيت المال واذا كان تسحبه ليس في أو ان الزراعة فيصير انتظاره لاوان الزراعة كذا اذا كان أحدهم من الاهالى ترك بلده وهو في أشغال خصوصية متعلقة به بجهة أخرى ويداعى اشتغاله مكث مدة وأقام بدله من يقوم مقامه من ذوى الاقتدار على القيام بشعائر زراعتهم وأداء الاموال والمطالب قتل هذا لا يعذب من المتسحبين ولا يعامل بما يعاملون به أما اذا حصل عجز من المقيم بأشغاله عن أداء أشغال الزراعة ووفاء أموالها ومطالبها فمن حيث هو يعلم محل إقامة صاحب الاصل فتصير المخاطبة بمعرفة الحكومة عن احضاره ويحدد له ميعاد مناسب محل إقامته فان حضر أو عين بمعرفته من يقوم بالوفاء بها والا فالمديرية تتصرف في الطين بالرسم المقرر لمن يرغب أو موقتا اذا لم يوجد من يرغب لاخذها بالرسم كما سلف عنه الذي بالبند الثالث انما يكون ذلك من بعد تحقق محاولة صاحب الطين بمعرفة المديرية ومضى الميعاد الذي يحدده وأما اذا كان شخص غائبا وتسحب من غير عائلته قبل صدور هذه اللائحة وصار وضعه بالغير على اطيانه بسبب عدم التفاته الى زراعتها وعدم تعيين من ينوب عنه بها وبلغت مدة تركه فيها خمس سنوات حين صدور هذه اللائحة فلا تسمع له دعوى في تطلبه للاطيان بل ان الطين يكون حق واضع اليد بمقتضى الموضع بالبند الخامس وأما اذا لم تبلغ هذه المدة وكان المتسحب له أولاد أو أقارب ويقدر انهم على زراعتها وطلبونها فتعطى لهم) - واذا كان أحد المشايخ أو الاهالى أو خلافهم كائنا من كان له اطيان أثرية وبسبب جنائية منه حكم عليه بجزاء فيه ابعاد وتوجه الى محل جزائه بحسب جنحته فبمعرفة المديرية تعطى اطيانه لمن يقوم به من أولاده أو أقاربه لاجل زراعتها وتأدية أموالها ومطالبها حين انقضاء مدة مجازاته وبمعاودته تسلمه اطيانه كما كان ولا تعبر في ذلك مدة مجازاته سواء كانت كثيرة أو قليلة أما اذا مات المجنوح بمحل المجازاة فالاطيان التي تتخلف عنه يجرى فيها مقتضى البند الاول

هذا البند صابر
السابع

(البند الثامن) - من كون أن الاطيان الميرية الخراجية ~~التي~~ بموجب الشريعة المطهرة لم يكن لاحد فيها توارث ولا رهن لكن بالنظر لمراعاة العمارية والتمدن واستحصال التعيش وحسن التوطن قد نصرح بالبند الاول نحو بل انتفاع اطيان من يموت الى ورثته الشرعيين ذكورا واناثا كما أنه قد تجوز بالبند العاشر لاصحاب الاثر حصول افرار انتفاع الاطيان اثر بنهم لمن يريدون فبالطبيق على ذلك يتجوز في رهن الاطيان بالغاروقه من الآن فصاعدا من صاحب الاثر الى من يريد بشرط أن يكون ذلك باطلاع المديرية ويكون التكليف باسم الذي أخذ الاطيان بشرط أن يذكر في التكليف أن ذلك أثر فلان وأما عن الماضي الذي صار اجزاؤه من الرهنية فالذي مضى عليه مدة خمس عشرة سنة وكان الطين موضوعا عليه يد المرتهين فلا تسمع فيه دعوى وأما اذا لم تكن مضت عليه المدة المذكورة وكان اعطاء الطين بالرهن بدون اطلاع الحكومة فهذا يصير تجديدا يستند الى ديوانية له بالرهن باطلاع المديرية ويتحدد لاستكمال تجديده تلك السندات ميعاد سنة كاملة من وقت صدور هذه اللائحة لكل من رهن اطيان من السابق وباقية الى الآن مرهونه لاجل اعتماد المعاملة بموجبه واذا كان بعد هذا الميعاد احدى دعوى أنه رهن اطيان او يريد اداء رهنتها وحاصل توقف من المرتهين في تسليمها اليه ولم يكن بيده سند ديوانى باطلاع المديرية فلا تقبل له دعوى واذا كان اصحاب الاطيان يؤدون ما عليها من الغاروقه للرهن عند الطين فلهم أن يؤدوا الرهنه ويأخذوا الطين من المرتهين وذلك ايضا من بعد الاثبات وأما اذا كان الراهن توفى عن بيت المال فتبقى الاطيان تحت بدو اضع البدئية ولا يؤخذ منه رسم وأما المرتهين الذي يكون واضعا عليه على اطيان مرهونه وفيما بعد توفى عن بيت المال فن حيث ان مادفعه المرتهين المذكور الى الراهن صار حق بيت المال فيئذ اذا كان الراهن مقتدرا على أداء قيمة ما أخذه فيؤخذ منه الى بيت المال وترد الاطيان اليه وان كان غير مقتدر لاهو ولا أقاربه وموجود من يرغب لاختذ تلك الاطيان بقيمة الرهنه فيجبر رهنها عنده ويعقد أن الرهن من صاحب الاطيان لهذا المرتهين ومطلوب بيت المال يؤخذ منه وعند اقتدار صاحب الاطيان يؤدى الرهنه للمرتبه المذكور ويأخذ اطيانه واذا لم يوجد من يرغب وصاحب الاطيان أو أقاربه يرغبون في تخصيص قيمة الرهنه عليهم يأخذون الاطيان فلا مانع من تخصيصها عليه أو على أقاربه الذين يرغبون فيها بالسند والضمانه بميعاد مستقرب بحسب ما يتلاحظ لمدير الجهة واذا كانوا يرغبون في ذلك أو لم يكونوا مقتدرين على أداء قيمة الرهنه ولم يوجد راغب لارتهاها كما ذكر فن حيث ان هذا بعد

تعطيل للخراج وهو لا يجوز فحينئذ تكون الاطيان محلولة لبيت المال بوجهها لمن يشاء بالرسم المقرر خلاف صاحب الاطيان وعائلته

* (البند التاسع) - من حيث ان صاحب الاثر له أثرية منفعة الزراعة في الاطيان كما ذكر فيما سلف وجارى اعطاء الاطيان بالايجار من صاحب الاثر فله أن يؤجر لمن يريد بعرفته انما يكون عقد الايجار من الآن فصاعدا عن سنة واحدة الى ثلاث سنوات فقط وبعد مضي المدة المذكورة اذا أراد المؤجر باتفاقه مع المستأجر ابقاء الطين تحت زراعته مدة ثانية فبحسب تراضيه ما لم يمانع من اجراء تجديد عقد الايجار عن مدة أخرى من سنة الى ثلاث سنوات حسب ما ذكر بدون أن يجبر المؤجر والمستأجر على ابقاء أو أخذ الاطيان بعد انتهاء مواعيد هاتين اذا كان المؤجر بعد مضي مدة الايجار يريد أن يستولى على اطيانه أو يؤجرها لغير المستأجر الاول عن سنة أو سنتين أو ثلاثة كما ذكر فلا يمنع من ذلك مادامت الاطيان أثرية وله حق المنفعة فيها ولاجل ضبط واعتماد تحرير شروطات الايجارات ينبغي من الآن فصاعدا أن لا يصير عقد التأجير أو المشاركة إلا بموجب سند ديواني يصير تحريره بواسطة المديرية (أو بواسطة نظار الاقسام بحضور نواب الجهات المرتبين من الديوان لاجل عدم المشقة على الاهالي في الايجارات أو الشركات في الاشياء الجزئية التي بينهم وبين بعض بحيث ان الترخيص لنظار الاقسام خاصة في ذلك لا يكون الا عن الذي من فدان واحد لغاية عشرة أفدنة للامم الواحد المستأجر من بعد تحقيق أثرية الطين لصاحبه وما زاد عن هذا المقدار يكون اجراؤه بديوان المديرية) كما أنه لا يسوغ الترخيص من المؤجر للمستأجر في فعل غرس ولا بناء في الاطيان المؤجرة كلية بحيث ان المؤجر لو أراد الترخيص للمستأجر بذلك فالدبير أو ناظر القسم لا يقبل منه ما ذكر ولا يدبر حونه في سند الايجار وحاصل الامر أن ايجار الاطيان لا يكون الا مجرد زراعة الطين فقط في المدة التي يصير عقد الايجار أو المشاركة عليها والاطيان التي تحصل عليها المشاركة تكون تكليفها باسم صاحب الطين لا باسم الشريك ويكون الايجار خاليا عما سوى ذلك مما يوجب التعقيد والاشكال وقيام التساوي واذا حصل عقد ايجار بخلاف ما ذكر بدون واسطة الحكومة فالحكومة لها أن تعامل من قد أجرى ذلك بما يستحقه من المعاملة نظير المخالفة بموجب القانون

(البند العاشر) - الجارى من قديم الزمان أن المزارعين في الاراضى الميرية الخراجية يسقطون حقوقهم من اراضى الزراعة ويفرغونها لغيرهم بموجب حجج شرعية فن حيث ان

هذا البند صار
التاسع

* هذا البند صار الثامن وحذفت منه العبارة الموضوعة بين قوسين وذلك لان تحرير عقود الايجارات نيطة به المديرية فقط

المزارع فى الاراضى الميرية يسوغ له شرعا أن يسقط حقه فى الانتفاع منها غيره وأن يفرغ عنها غيره باختياره وأن أصول الشريعة المطهرة تقضى أن لا ملك للسقط ولا للسقط له فى الاراضى الميرية الخراجية بل الملك فيها للجهة بيت المال لكن من حيث ان المزارع فيها له أثر وهو حق منفعة الزراعة فبسوغ له اسقاط حقه فى تلك المنفعة والفراغ والتزول عنها شرعا فيقتضى أن من الآن فصاعدا اذا وقع افراغ أو نزول أو اسقاط من أحد لا حد يلزم أن يكون ذلك بموجب حجة شرعية من محكمة تلك الجهة أو من النواب المأذونين بسماع الدعاوى الشرعية وكتابة الحجج ويكون ذلك بعد الاستئذان من المديرية وصدور الاذن منها بتحرير الجهة من بعد التحقيق بأن الاطيان حقه على مقتضى ما هو مدون بهذه اللائحة مع استيفاء الشروط الآتى ذكرها وهو أنه بعد تمام الاسقاط والفراغ والتزول يكتب فى الجهة شروط على المسقط له أو المفرغ له بأنه اذا لزم الحال الى مصلحة الرى لعمل جسور أو ترع أو قناطر أو لزوم اعمال طرق أو بناء ونحو ذلك بحسب لزوم المصلحة ودخل فيما شئى من تلك الاطيان أى الاطيان الخراجية خلاف الاطيان الغير خراجية أى خلاف الاطيان المملوكة فلا يكلف الميرى شئ فى مقابلة ذلك خلاف رفع مال الاطيان التى أخذت فى تلك العمليات وأما اذا دخل فيما شئى من الاطيان المملوكة فيعطى لاربابها بدلهما أو قيمتها وكذلك يشترط على المسقط له أو المفرغ أو المباع لهما سواء كانت الاطيان خراجية أو مملوكة أن يكون ممثلا الى القوانين واللوائح والاوامر التى تصدر من الحكومة ويكون ملزوما بسداد الاموال وأداء المطالبات الميرية حسب ما يصير على أهالى الناحية وهكذا يشترط فى سائر الحجج التى تصدر من الآن فصاعدا واذا تبين فيما بعد أن المسقط له أو المفرغ له أجرى مخالفة شئى من الشروط المذكورة فيجبر على الاجراء بموجبها بدون مخالفة هذا مع الحذر من كتابة حجج اسقاط أو افراغ أو نزول على خلاف الشروط المذكورة من بعد التراضى من المسقط والمسقط له وإذا كان بعد هذا يظهر وجود حجة محررة من بعد تاريخ صدور هذه اللائحة وتكون مخالفة لهذه الشروط أو سندات عادة مكتوبة بالاسقاط والافراغ والبيع فلا تعتبر وترد الاطيان الى المسقط والنسب للسقط له مع ترتيب الجزاء عليهما وعلى القاضى بحسب القانون

هذا البند صار
العاشر

(البند الحادى عشر) - ان حجج الاطيان السابق كتابتها قبل هذه اللائحة من القضاة الذين بالمحاكم الكبار أو من النواب الشهيدين الذين كانوا مخصصين فى المرافعات والدعاوى الشرعية وكتابة الحجج يلزم اعتبارها والعمل بها حيث كانت مسجلة فى سجل أحد القضاة أو النواب المذكورين حسب ما هو مدون بلائحة القضاة الصادر عليها الامر المذكور بما لا إجراء على موجبها وأما الحجج التى من النواب الصغار الغير مشهورين مثل نائب شرع بلدة صغيرة أو

كفر فلا تعتبر بل يصير تغييرها بحجة من القضاة الذين بالحماكم الكبار أو النواب الشهيدين
 اذ لم تحض خمس سنوات على وضع اليد على الاطيان المذكورة وقد تحددت بمعاينة كاملة
 من وقت صدور هذه اللائحة لتغيير الحجج المماثلة لذلك أما اذا كان مضى على وضع اليد
 خمس سنوات فأكثر من بعد تكليف الارض عليه فلا يلزم تغيير تلك الحجج بل يكفي بوضع
 اليد مدة الخمس سنوات المذكورة عنها بالبند الخامس من هذه اللائحة وأما اذا لم يكن مضى خمس
 سنوات مع وازع اليد المشتري ولم تكن الحجة التي معه من النواب المأذونين بل من نواب
 صغيرين أو سندات شرعية فيما ذكر يلزم تغييرها من المحاكم الكبار بحضور الفريقين
 وان وجد أن البائع قد توفي أو تسحب ولا يستدل طوع الحجة مرة أخرى فقل ذلك يصير
 تحقيقه بالمديرية اذا ظهر مدعى ينزع وازع اليد وهذا عن الذي سبق ومن الآن فصاعدا
 تتحرر الحجج الامن المحاكم الكبار أو من النواب المأذونين في كتابه الحجج وسماع الدعاوى كما
 هو مصرح بالبند العاشر من هذه اللائحة وحيث أنه بحسب مستلزمات المصلحة لا يتخلو الحال
 من الاحتياج لأخذ اطيان من الاطيان الخراجية وادخالها في مصلحة الري في أعمال الجسور
 والترع والقناطر والابنية ونحو ذلك فهو وان كانت المصلحة مكلفة برفع المال عن تلك الاطيان
 وخصمه على جانب الميرى الآن الاراضى ميريه خراجية ومزارعوها بنوع الاثرية لهم فيها
 حق الانتفاع ماداموا يتعهدونها بالزراعة الا أنه ربما أن بعض أرباب الاطيان التي تدخل
 اطيانهم أو بعضها في العمليات المذكورة يحصل لهم ضيق معاش بسبب ما أخذ منها حيث
 كانوا متعيشين من الانتفاع بزراعتها وربما البعض منهم يكون في جملة نفوس من العائلة
 والمتبقي له من الطين بعد المأخوذ منه بالعمليات المذكورة لا يكفي لتعيشهم فرعاية لرفع تلك
 التضررات وملاحظة لحسن التوطن والعمارة يلزم أنه بمعرفة المديرية التي يقع ذلك في
 نواحيها اذا كان يتحقق لحضرة المدير ويتراعى له حصول تضرر وضيق معاش لاحد من
 المأخوذة اطيانهم أو بعضها من الآن فصاعدا بالعمليات المذكورة ويكون محتاجا لأخذ
 بدلها فادام توجد بالناحية اطيان أبعادية غير مملوكة سواء كانت نازلة في المزارع أو غير نازلة
 في المزارع اعد اطيان الجزائر فيعطى له منها ما يقضى اعطاؤه بدلا بمعرفة حضرة المدير واذا
 لم يوجد ذلك بالناحية وتوجد بها اطيان مملوكة عن أربابها فيعطى له منها البديل أو يقدر
 ما يحتاجه من ضمن البديل حسب رغبته وان لم توجد اطيان بالناحية من هذا القبيل وتوجد
 بها اطيان مملوكة من أربابها وصارت حق بيت المال فيعطى له منها بدون تأدية رسم السند
 حيث هو أحق بالأخذ منها عن سائر من يتقدم خلافا لأخذها من أهالي الناحية أو المجاورة

وأما إذا لم توجد تلك الناحية أطيان مما ذكر يعطى منها البدل ويرغب صاحب الطين أن يأخذ البدل من البلاد المجاورة فيعطى له على وجه ما توضح تفصيله والذي يستولاه من الطين البدل بأى وجه من تلك الوجوه يتقيد عليه بالضريبة المقررة يحوضه ويكون ذلك له بنوع الأثرية وأما إذا دخل بتلك العمليات أطيان من الغير خراجية أى المملوكة لأربابها فهذه يعطى بدلها لصاحبها أو قيمتها بحسب ما تساوى

هذا البند صدر
الحادى عشر

(البند الثانى عشر) - ان الاراضى الميرية الخراجية التى يصير فيها غرس أشجار وحفر سواقي وانشاء أبنية فخل هذه الاراضى التى تصير مشغولة بما ذكر يكون للغارس أو الباني الذى هو صاحب الاثر ولورثته من بعده حصول التصرف فيها بسائر التصرفات الشرعية من بيع وهبة وغير ذلك من سائر التملكات وهذا يكون اجراءه من ابتداء صدور هذه اللائحة وأما الماضى فاذا كان توجد شروط بين صاحب الاثر والمستأجر أو المشارك والذى أخذ بالهن وتلك الشروط تجوز البناء والغرس فى الارض فموجب الشروط المذكورة تتحرر الخراج اللازمة بتمليك ما يكون صار بناؤه أو غرسه فى تلك الارض أما إذا لم تكن توجد بينهم شروط ولم يحصل التصديق من صاحب الارض على ما صار غرسه أو بناؤه فالغارس أو الباني بغير اذن وبغير شروط سواء كان صاحب الاثر نظره وسكت عنه أو غير ذلك فهذا يرفع أمره الى الشريعة الغراء ويجرى فصل الحكم فيه بمقتضى اصول الشريعة وأما من الآن فصاعداً الذى يريد ايقاف ما ينبت له عليه بالوجه المقدمة سواء كان صاحب أثر أو من تصدق له من صاحب الاثر أو ورثتهم فله أن يوقف ما أنشأه من البناء والسواقي وجميع ما يملكه مما له فيه حق القرار كما هو من مقتضيات الشريعة انما ذلك يكون باذن من المديرية وإذا كان البناء والغرس فى جانب من الارض وليس هو فى جميعها فلا تكون جميع الاطيان تحت تصرف أربابها كما ذكر بل ذلك يكون عن الجانب الذى صار فيه الغرس أو البناء من الارض المذكورة والاطيان التى تكون مشغولة بالذى يصير ايقافه وهى عليها الخراج للميرى فاذا انظر وجه يحصل منه تعطيل الخراج المجعول عليها فبما أن ذلك لا يجوز تعطيله فيصير النظر فيها بالوجه الشرعى ويجرى فيها مقتضى اصول الشريعة لاجل عدم تعطيل الخراج وعلى أى حال فيشترط فى جميع هذه الالوجه أداء الاموال والمطالب الميرية والشروط المذكورة فى البندين العاشر والحادى عشر ويتوضح ذلك بالتحجج والوقفيات

* (البند الثالث عشر) - من كون أن أطيان الابعاديات والاطيان التى تظهر زيادة بالنواحى عن زمام المعمور الاصلى جارى جعلها فى المزارد ونشر الاعلانات عنها عموم الجهات

* هذا البند حذف بالكلية لسبب صدور أمرين فى ١١ جمادى الاولى سنة ١٢٨٨ و ١١ ربيع الاول سنة ١٢٩١ بمليح اجراءه فى مثل ذلك

ودواوين العمومات والمجالس بأن كل من كان له رغبة يعطى مزايدة فيها وباتهاء المزايد يجرى قيدها على من تنتهى عليه بحيث تكون أثرية له يتمتع بالانتفاع بها أو يؤدي أموالها حسب المزايد ولكونها من بعد قيدها على من تنتهى عليه ضرورة أنه يجتهد في تصليحها حتى تصير صالحة فإذا ظهر من رغب المزايدة في ابعادية يكون انتهى مزايدها كما ذكر سواء كان قبل هذه الاثثة أو بعدها بقصد أخذها من أربابها بزيادة شيء على أموالها السابق ربطها بواقع المزايد لا يقبل منه ذلك بل تبقى تحت أيدي الراسى عليهم المزايدة أثرية لهم كما ذكر يتمتعون بالانتفاع بها ماداموا مؤدين أموالها الميرية وأما إذا حصلت وفاة من رسا عليه المزايد بحسب انقضاء أجله المحتوم فيجرى في حقه حكم البند الاول وأما إذا أراد الراسى عليه المزايد أو ورثته بعده ترك هذه الابعادية فيجرى في ذلك مقتضى البند الرابع عشر

* (البند الرابع عشر) - أن أطيان الابعاديات التي تظهر زيادة عن الزمام وتجري فيها المزايدة وتنتهى على من تنتهى عليهم وتنقيد لهم أثرية قد شوهد أن بعض الأشخاص الذين أخذوا الاطيان بالمزايد بالزيادة عن قيمة ما تساوى يتظلمون ويريدون الرجوع عنها وبعضهم يتظلمون بعدم الاقتدار على زراعتها هؤلاء من حيث أن أخذهم كان برغبتهم فلا يسمع لهم قول بل على حسب ما رسا عليهم تحصيل منهم مال السنة التي وضعوا أيديهم عليها وبعد ذلك من يكون أخذ أطياناً بالمزايدة ويريد تركها بعد تحصيل ما عليه من المال مدة وضع يده بصير نزول الاطيان المذكورة بالمزايد بعرفة المديرية ولا يقبل مزايد من الذي تخفى عنها بل يكون المزايد مع غيره بشرط أن يجعل لها ميعاد ثلاثة أشهر وينشر الى الجهات عموماً بالاعلانات اللازمة وقبل انتهاء الثلاثة أشهر المذكورة بعشرة أيام كل من تظاهرها رغبة لاخذها يكون حضوره في المديرية بنفسه أو حضور وكيل من طرفه بدوان المديرية وتعمل جمعية بحضور المدير وتصدر المزايدة اللازمة والذي تنتهى عليه بوقتها تعطى له بحسب المدون في البند الخامس عشر وأما الذي لم يحضر للمديرية في الميعاد المذكور أو لم يرسل وكيله عنه لأجل حصول المزايدة فلا تعتبر مزايدته بعد ذلك ولا تنزع الاطيان من يد الذي رسا عليه العطاء بل تعطى لمن يرسو عليه المزايد ويكون العمل بموجب ذلك في كافة الاطيان التي تظهر زيادة وتعطى بالمزايدة على هذا الوجه وتكون أثرية لمن أعطيته وإذا دخل أو ان الزراعة قبل انتهاء المزايدة ويحتمل من بوار الارض فلاجل عدم بوارها تصير زراعة الطين بعرفة مشايخ الناحية وأهلها في سنتها بحسب ما تساوى باطلاع المدير وباتهاء المزايدة يجرى الاعطاء بحسب ما ذكر انما قبول المزايد لا يكون الا من الأشخاص الذين تعلم أحوالهم بالاقتدار على الزراعة

* هذا البند حذف بالكلمة أيضاً السبب المذكور عن البند السابق

وتأدية المال من بعددقة الاستفحاص عن حقائق أحوالهم وأما معدا مثل هؤلاء الاشخاص الغير معلوم أحوالهم بالمديرية فلا تقبل منهم من ايدة الا بالضمانة القوية قبل المزايدة * (البند الخامس عشر) - من حيث ان تظهر أطيان زيادة بالحيضان المزروعة وتلك الزيادة من الاقتضاء بطها بالمال والجارى في أطيان الاقاليم البحرية بغير تقسيم الاراضى بكل ناحية بلقطة حيضان حيث الحوض الواحد قد يمكن أنه يحتوى على كمية أطيان لأقل من خمسين فدانا فأكثر الى ما يقارب مائة وخمسين فدانا فأكثر وأقل وأما المعبر في استعمال التقسيم في أطيان أقاليم قبلى فإنه بدل لفظه الحوض المعبر بها عن مقدار أطيان من المقادير السالف ذكرها في أقاليم بحرى يعبر عنه بلقطة قبالة وأما اسم الحوض في قبلى فلا يطلق الا على مقدار وافر من الاطيان يبلغ ما ينوف على الخمسة عشر ألف فدان فأكثر وأقل وحيث كما سلف الذكر أن الزيادة التى تظهر في الاطيان من الاقتضاء بطها بالمال فالذى يظهر منها بأطيان الحوض الواحد من حيضان أطيان بحرى أو في القبالة الواحدة من قبالات أطيان قبلى اذا بلغت زيادته عن زمام الحوض أو القبالة المذكورة من فدان لغاية عشرة أفدنة فقل ذلك يعطى لارباب الاطيان أصحاب الاثر بالحوض أو القبالة التى ظهرت به حكم ضريبة الحوض أو القبالة وذلك خلاف الزيادة الناتجة بناء على الاعراضات كما هو موضح بالبند الثالث والعشرين وأما اذا بلغت الزيادة بالحوض أو القبالة من العشرة أفدنة فما فوقها فهذه الزيادة هى التى يصير جعلها في المزايد بموجب قوائم بحيث يتوضح بقائمة المزايد مقدار الزيادة ومساحتها واحد ودها الكائنة بها حتى ان المزايد والاعطاء عند انتهاء المزايد يكون بموجبها وبرسوا المزايد يصير الاعطاء ويجرى في ذلك مقتضى البند الثالث عشر والرابع عشر بحيث ان من يأخذ تلك الاطيان بالمزايد تكون أثرية له يتمتع بالانتفاع بها أما اذا كانت حين جعلها في المزايد لا يوجد لها رغب ويكون دخل وقت الزراعة فالذى يكون زارعا لها يجرى اعطاؤها له وقبدها عليه ليزرعها بحسب ما يساوى حوضها اذا رغب ذلك ولا تزال المديرية تعلن عنها بالمزايد حين اتمام الميعاد كما هو مذكور بالبند الرابع عشر وأما أطيان الابعاديات التى تكون أراضيا خرسا مانعا من الزراعة أو مستصلحة أو مستجرة ومحتاجة الى التصليح وتقدم أحد لاخذها لاجل اصلاحها وازراعتها وتأدية الاموال عنها فالارض المماثلة لذلك يصير اعطاؤها للرغب مدة ثلاث سنوات بلامال وبعدها تتمول عليه بنصف ضريبة حيضانها وقبلاتها الموافقة لها ويسرى ذلك مدة ثلاث سنوات أخرى وفي ختامها تتمول بالضريبة الكاملة وتنفيد له أثرية يتمتع بالانتفاع بها واذا تعرض لذلك أحد من

* هذا البند حذف بالكلية أيضا لسبب المذكور في البند الثالث عشر

الاهالى بزيادة شئ في المدة المذكورة أو بعدها عن المجمعول على الاطيان المرقومة لاتقبل منه حيث ان واضع اليد هو الذى أصح الارض المذكورة وما دام يؤدي المال المجمعول على تلك الاطيان فتكون له أثر او يجرى في حق ذلك ما هو مسدود عن الاطيان الخراجية بالنود السالف ذكرها وحيث قد يقع أن بعضا من الأشخاص الذين يأخذون الاطيان ثلاث سنوات بلا مال أو ثلاث سنوات بنصف ضريبة وبختمام المدة تكون بالضريبة الكاملة وبعد معرفتهم بحقيقة الاطيان يريدون التخلي عنها بعد عدم موافقتها للاستصلاح أو عدم اقتدارهم على اصلاحها ويرغبون في استبدالها من الاطيان المماثلة لها من ذات الاطيان المستبعدة بالناحية فثل ذلك ما دام يكون بالناحية أطيان مستبعدة ولم يكن جرى فيها المزاو ولم يحصل التقديم عنها من أحد ويكون معلوما ومحققا لى المديرية أيضا انه لم يوجد لها راغب بالزيادة عن شروط من يرغب الاستبدال فبعد الكشف عنها بمعرفة المديرية أيضا وادقة الوقوف على حقيقة ما ذكر لا مانع من استبدالها من الاطيان المذكورة أما اذا كانت المديرية تعطى الاطيان بدون وقفها على حقيقة ذلك وبدون كشف عليها بمعرفة فقها ويوجد من يرغب فيها المديرية تصبح تحت المسؤولية في ذلك انما يشترط على من يأخذ الاطيان بأن السنوات التى مضت من بعد تسليم الاطيان المرغوب استبدالها الى وقت استلام البدل تكون محسوبة عليه من أصل المشاركة بمعنى أنه اذا كان مضى مدة سنتين من الذى بلا مال ويكون واضعا يده على الاطيان الاولى وأراد تركها وأخذ بدلها فالبدل الذى يعطى له تكون شروطه سنة واحدة بدون مال وثلاث سنوات بنصف الضريبة وبعدها تكون الاطيان بالمال كاملا وما الذى يريد ترك الاطيان التى تكون بشروط الاجراء المحكى عنها فن حيث لا مانع من قبول تركه فيها الآن السنوات التى وضع يده فيها على تلك الاطيان وان كانت بأصل الشروط هى بدون مال ولكن نظرا لترك الاطيان ومخالفة الشروط بعد التسليم يلزم أن السنين الواضع يده فيها من المقرر عنها بدون مال يتحصل منه ربع مال تلك الاطيان سنويا عن مدة وضع اليد باعتبار كل فدان ربع الضريبة سنويا حتى لا يكون في ذلك غدر على الميرى والاطيان التى يتركها يجرى جعلها فى المزاو

هذا البند مكرر
الثاني عشر

(البند السادس عشر) - اذا لزم الحال المصلحة الرى العائد منها المنافع العمومية واصلاح الاراضى الى حفر ترع أو أعمال جسور أو انشاء قناطر أو نحو ذلك أو بحسب الاقتضاء جرى أعمال طرق عمومية أو انشاء أبنية تتعلق بلوازم المصلحة وأخذت ذلك أطيان خراجية واستوجب رفع مالها على جانب الميرى كما ذكر في البند الحادى عشر

فالأطيان التي يرفع مالها لا يكون الرفع الا بعد العرض والاستحصال على أمر الرفع وذلك من بعد أخذ مقاسات الأطيان المذكورة بمعرفة المهندسين واستيفاء مدها وحقيقتها بمعرفة المديرية قبل العرض وكذلك من الآن فصاعدا إذا كان يحصل لكل بحر بالأطيان الخراجية أو العشورية ولم تختلف جزيرة في مقابلة ما لكل البحر من الأطيان في البلدة الذي حصل بها ذلك فبعد المساحة يصير رفع مال أو عشور ما تلغه البحر على طرف الديوان من بعد العرض وصدور الامر وأما إذا اختلفت أطيان جزيرة متصلة بأطيان الناحية التي أكل البحر منها فينظر إقدار الذاهب من أكل البحر وتصير توفيته من المتخلف فإذا كان المتخلف أقل مما أكله البحر فيصير توزيعه بنسبة ما أكله البحر من أطيان كل انسان والباقي يرفع ماله على طرف الديوان بعد العرض وصدور الامر عنه ويعتبر الاجراء في ذلك من الآن فصاعدا ما ماسبق اجراؤه في مثل ذلك فاتباعا لما احكم فيه سابقا يعتمدوا إذا كانت تظهر زيادة بعد وفاء العجز فيصير اعطاؤها بالمراد لمن يرغب من أهالي الناحية المتصل بها ذلك بمقتضى المزايدة التي تجري بينهم على عموم أهالي الناحية جميعا حيث هم أحق وأولى من الغير

* (البند السابع عشر) - من حيث ان بعض الاهالي بائعون أطيانهم بالاسقاط أو الفراغ والتزول الى أشخاص بموجب حجج شرعية بعدة ما كانت الأطيان ليست مرغوبة والآن لما وجدوا الأطيان تحسنت عن الاول رجعوا يدعون بالقول أن البيع كان بالائتمان القليلة أو بالاكرام لزمهم الاستيلاء على الأطيان بالثاني فقل هذا متى كانت الأطيان مضي عليها مدة خمس سنوات فأكثر مع واضع اليد لا تسمع فيها دعوى أمان كانت أقل من الخمس سنوات فإن كانت الحجج محررة من المحاكم المصرح لها بتعريض الحجج المماثلة لذلك المعول على اعتمادها حسب لائحة القضاة لا تسمع فيها دعوى أيضا وأما ان كانت بخلاف ذلك فتقبل منهم الدعوى

* (البند الثامن عشر) - من حيث انه قد يوجد بعض النواحي أنهم ليسوا متبعين للتواريخ بداعي أن وقت مساحة الأطيان كانت مساحتها على أنفارقلائل وذات الانفار الموجودين لا يعتبرون في ذلك ما هو محدد بالتواريخ بل الذي مكتوب عليه والذي غير مكتوب عليه جميعه يزرعه ويقسمه على حسب القرار يربط سنويا من أهالي الناحية ثم يوجد أيضا بعض

* هذان البنودان حذفان بالكلية لان الاجراءات المتبعة في شأن من يكونون واضعا يده على أطيان خراجية بفيرجة تقررت بأمرين أحدهما في ٣ رجب سنة ١٢٨٢ والثاني في ١٩ جمادى الاولى سنة ١٢٨٣

نواحى ففقدت ثوار يعها وكان بعض أهاليها تشتتوا وحضر الى تلك النواحى بعض من اربعين
 خلافتهم من مدة مديدة تنوف على خمس سنوات وتوطنوا بها وصاروا من أهالى الناحية
 ولعدم وجود التواريع صاروا بالمثل يقسمون الاطيان على أثنى خاص بالناحية لكل واحد
 قدر ما تخصص له ويجرى التكليف بدفتر الصراف على اسمه حسب زراعته وبثدون المال
 على موجب التكليف السنوى فيقتضى أن أهالى هؤلاء النواحى تكون معاملتهم على
 وجهين الاول أن النواحى الغير جارى قسمة أطيانها بين أهاليها سنويا بالتخزين دفتر المكافاة
 باسم ناربع ومرتضين مشايخهم وأهاليهم بمعاينه فيعتبر فيهم دفاتر مكفاتهم والثانى عن
 النواحى الجارى قسمة أطيانها سنويا بحسب القرارت فاذا كانت مشايخهم وأهاليهم
 مرتضين بما يكون وارد بدفتر المكافاة الذى عمل عن السنة التى تصدر فيها هذه اللائحة فيها
 وفيما بعد لايجرى التقسيم سنويا خلاف ما مضى بل يستمر التكليف بحسب ما هو مكلف
 باسم كل شخص بدون تغيير ولا تبديل سنوى ويجرى فى حق ما خص كل منهم ماذ كرفى بنود
 هذه اللائحة مادام أن ما خص كل انسان صار معتبرا أنه أثروا ما اذا كانوا غير مرتضين بما
 هو وارد بدفتر التكليف الاخير فيصير اعمال دفتر تقسيم خلاف بحضور الجميع وعرفة المديرية
 ومتى أقر واعليه جميعا وخدم من المشايخ والعديد شرح عليه من المديرية بالاعتماد بعد
 تحرير الاشهاد الشرعى وعلى موجبته يجرى تكليف أطيان كل شخص وما توضع بدعليه
 يكون أثرية لصاحب اليد ويتقيد عليه أثرا بحسب التكليف كما ذكر وكل نفر يعرف حدوده
 وحين وقوع المساحة العمومية كذلك يتبع ذلك التقسيم ويتقيد عليهم لكل اسم ومن
 الآن فصاعدا لايجرى تقسيم خلاف ماذ ذكر بل يبقى كل منهم متبع ما هو مكلف عليه
 كما توضع

* (البند التاسع عشر) - انه فى المدد السابقة كان بعض أصحاب الاثري الاطيان
 يعطون أطيانهم أو جانباً منها لخالقهم بطريق الشركة أو لاجل المساعدة فى الزراعة وما
 يعطونه اليهم جارتكليفه باسم الشريك بدون تكليف على أصحاب الاثر وبداعى ذلك يزعم
 المكلف عليه أن الطين أثره ولعدم التسليم فى ذلك من صاحب الاثر الاصلى تحصل منازعة
 وشقاق فلاجل حسم ذلك يكون الاجراء فى هذا الباب على حسب الوجوه الآتى ذكرها
 (الاول) فيما يتعلق عن تكون زراعة أطيانه أثرية بينه وبين الشريك سوية والتكليف باسم
 الشريك خاصة ففى ظهور أمر مثل هذا وثبت بالتحقيق فيجربى قسمة الاطيان المذكورة

* هذا البند حذف بالكلية أيضا لسبب المذكور عن البندين السابقين

بين صاحب الارض والشريك كل منهما بحسب ما كان يخصه باعتبار مقسمة في المحصول مادام يكون مضي على ذلك خمس سنوات فأكثر حيث الشريك المذکور استمر في زراعتها تلك المدة وضرورة أصلح أراضيها والتكليف عليه كان باطلاع صاحب الاطيان بنوع الاختيار أما اذا لم يكن مضي عليه مدة الخمس سنوات فالاطيان تكون لصاحب الاثر (الثاني) فبين يكون من أصحاب الاثر أعطى أطيانه لشخص آخر بزراعتها وبتنفع بمحصولاتها ويسدد أموالها ومكلف باسمه دون صاحب الاثر وفي مقابلة ذلك يعطى شيئاً معلوماً سنوياً لصاحب الاطيان نقداً كان أو خلافاً فحينئذ انما يكون مبنياً على عجز صاحب الاطيان عن زراعة أثره حتى انه بسبب استمرار المزارع في زراعتها ضرورة صار استصلاح أراضيها وانتفع صاحب الاثر منها فانه متى ماضى على ذلك خمس سنوات فأكثر ولم توجد دلائل بيد صاحب الاطيان تدل على سبق المشاركة بأنه اذا أراد أخذ أطيانه بأخذها فحينئذ صار لا يحرم المزارع من تلك الاطيان ويجرى قسمتها بينهما وهو أن صاحب الاثر يكون حقه فيها الثلثان والمزارع يكون بحقي الثلث ومن الآن فصاعداً يجري تكليف ما يخص كلا منهما عليه لتكون أثرية اليه أما اذا كانت مدة وضع يد المزارع لم تبلغ الخمس سنوات فتكون الاطيان جميعها لصاحب الاثر (الثالث) فبين يكون من أصحاب الاثر وهو زارع أطيانه الخاصة نفسه وأجرى تكليفها على خلافه لغرض من الاغراض مع كون المكلف عليه لا تكون له زراعة ولا انتفاع بشئ منها فمن حيث ان المكلف عليه لا يكون له شئ كما ذكر في ثبت ذلك بالتحقيق فالاطيان تكون لصاحب الاثر ولا يعتبر فيها مدة التكليف ان كانت كثيرة أو قليلة ومن الآن فصاعداً يجري تكليف الاطيان على صاحبها الاصل (الرابع) فيما يتعلق بالشريك الذي يكون مشاركا لصاحب الاثر في أطيانه وتكون الزراعة بينهما مساوية والقسمة جارية بينهما وكل منهما مكلف عليه ما يخصه فان كان مضي على ذلك خمس عشرة سنة فأكثر فإدام الشريك مستمرا على الشركة وأصلح الاراضى وكان متمسكاً بالنتفعة وشركته ما كانت الالعدم اقتدار صاحب الاطيان والتكليف باسمه انما هو كان باختيار صاحب الاثر فحينئذ الشريك لا يحرم من تلك الاطيان بل يعطى له منها ما كان مكلفاً عليه وصاحب الاطيان يبقى بما هو مكلف عليه ولا تسمع في ذلك دعوى أما اذا لم يكن مضي على ذلك الخمس عشر سنة فالاطيان تكون لصاحب الاثر (الخامس) فيما يتعلق بالشريك الذي يكون مشاركا لصاحب الاثر في أطيانه وتكون القسمة جارية بينهما والتكليف جاري باسم صاحب الاثر فحينئذ ان شركته مع صاحب الاثر ما كانت الالانتفاع فقط فهو وان كان استمر على

الشركة أيضا فلا يعتبر في ذلك استمراؤه بل تكون الاطيان لصاحب الاثر مادامت مكلفة عليه ثم الاجراء في جميع ما توضح تلك الوجة بهذا البند يكون عن الارض السوداء أما اذا كان الشر كاء غرسوا أشجارا أو بنوا سواقي وأما كن فهذا مما يتعلق بالشرعية الغراء وفصله يكون بالاصول الشرعية

* (البند العشرون) - انه توجد أشخاص في بعض الاهالي واضعون أيديهم على أطيان معطاة اليهم من أطيان غيرهم بناء على اقتدارهم واحتياجهم لها ويرعونها بالشركة مع بعضهم والتكليف باسم أحدهم ومستمررون في الزراعة من ابتداء وضع اليد وجارين تأدية المطالب سوية وقد جعلوا التكليف على أحدهم فيما ذكر بالرضا لاجل حصر المطالب منهم في قلم واحد فاذا كان يوجد مثل ذلك ولا تكون الاطيان المذكورة أثرا ولا ملكا لاحد منهم فلا يعتبر التكليف في ذلك على أحدهم خاصة ولو مضى خمس سنوات بل يجري قسمتها بينهم بحسب الشركة المذكورة بموجب قاعة قسمة تعمل بينهم بقية ما يخص كلاً منهم في الاطيان وبعد ختمها منهم وتصديق المشايخ عليها وتسجيلها بالمحكمة ونحوه ير الاشهاد عليها بالاعتراف منهم بذلك وشرح المديرية عليها بالاعتماد بعد تسجيلها بها أيضا اذا كان المذكورون مازالوا راغبين في أنهم يكونون قومية في الزراعة ويكون المزارع واحدا منهم فتبقى قاعة التقسيم تحت يده ويتقيد اسمه بالمكلفة والجريدة ببيان حصه كل شخص لاجل حفظها لصاحبها أثرا وأما اذا كان كل منهم يريد تكليف حصته باسمه ويرعها فلما نفع لذلك يجري زراعة حصته بحسب التقسيم وتتقيد أثرا لكل شخص حسب زراعته حيث قد وضعوا أيديهم على ذلك من مدسلف واذا توفي أحد الشر كاء المذكورين يكون الاجراء في حق الاطيان الاثرية حسب المنصوص عليه بالبند الثاني من هذه اللائحة وأما اذا كانت تلك الاطيان أثرا لأحدهم ومكلفة عليه فتكون الارض خاصة لصاحب الاثر وحده ولا يكون الشر يلكه في الزراعة شر يكامعه في الارض

* * (البند الحادي والعشرون) - ان الجهادية الذين أعيدوا الى بلادهم وتوطنوا بها قبل اعمال هذه اللائحة أو بعدها سواء كانوا امسدادية أو من العساكر المحضرين من

* هذا البند حذف بالكلية أيضا للسبب المذكور عن البندين السابع عشر والثامن عشر

* * هذا البند سبار الثالث عشر وحذف منه العبارة المحصورة بين قوسين أما بقية البند فقد زيد عليها بعد كلمة «تعطى» هذه العبارة «لجهادية تكون من مستبعدات الميرى الجائر الا لاهطاعمتها وتعينها الحكومة» وسبب حذف ما حذف هو صدور الامر العالي في ٢٥ رجب سنة ١٢٨٢ منتهية نافوا هذا آخرى

السفر به إذا كانوا يريدون أخذ أطيان لتعيشهم منها فهو لأمن يكون منهم من أرباب الكارات أو تحت أيديهم هم أو والديهم أو أخوتهم أطيان والجميع في معيشة واحدة فلا يستحقون أخذ أطيان فأما الذين لم تكن لهم كارات وليس لهم ولا والديهم ولا أخوتهم أطيان فيعطى لكل واحد من الانفار فدائين ولكل واحد من ضباط الصف ثلاثة أفدنة والاطيان التي تعطى (ان كانت من أطيان المعمور سواء كانت من الاطيان التي تركها أربابها باختيارهم أو من الاطيان التي ألتصبت المال بسبب وفاة أربابها وعدم وجود ورثة لهم أو من الاطيان التي تظهر زيادة بالناحية المقيم بها الجهادى فهذه يكون اعطاؤها بالمال المربوط على المعمور وإذا أعطى لهم طين من الذي صار انحلاله الى بيت المال فلا يؤخذ منهم رسم عليه خلا فربط المال المخصص على المعمور وأما إذا كان المعطى لهم من الاطيان الابعادية فحيث ان تلك الاطيان مستبعدة من الزمام ولم تكن مقام المعمور ولا تستحق تمويلها بالمال المربوط كضرائب حيازتها نظير العدم استصلاحها مثل أطيان المعمور فيكون تمويلها عليهم حسب ما تساوى بملاحظة المديرية لاجل رفع مغدوريتهم ولتعيشهم منها وإذا لم توجد أطيان بهذه الكيفية بالناحية فيعطى لهم من النواحي المجاورة التي توجد بها أطيان بهذه الصورة لاجل تعيشهم ويكتفى الحال في حقهم بذلك وأما الجهادية الذين حضروا من الأليات وذهبوا الى بلادهم قبل صدور هذه اللائحة اذا ادعوا بأقارب لهم أو عن والديهم أو أجدادهم فحيث كان تركهم تلك الاطيان مضى عليه مدة الخمس سنوات الموضح عنها بالبند الخامس فلا تسمع لهم دعوى وتكفيهم الاطيان التي تعطى لهم حسب ما ذكر وأما الاشخاص الذين يتوجهون الى الجهادية من الآن فصاعدا ويركون أطيانا كانت بأيديهم قبل توجههم فاذا أمكن زراعتها على طرف الجهادى الغائب بواسطة أحد أقاربه أو خلافه ويؤدى أموال الميرى ومطالبه فتبقى على طرف الغائب وان لم يمكن زراعتها على طرفه فتعطى لمن يزرعها بالمال المربوط سواء كان اعطاؤها لأحد أقاربه أو الى الاهالى لكن الاقارب أولى من الاهالى وهم يفضلون في الاعطاء عن الاهالى وفيما بعد عند عودة الشخص من الجهادية بأخذ أطيانه ان كانت مع أقاربه أو خلافهم ولا يعتبر فيها طول المدة التي مضت عليها ولا قصرها)

• (البند الثانى والعشرون) - بما أنه صدرت ارادة سنية في سنة ١٥٧٤ الى كافة

الجهات عموما بتخير الاهالى فيما يقدر على زراعته من الاطيان التي تحت أيديهم وترك

* هذا البند حذف بالكلية أيضا لان ترك الاطيان أبطلته الحكومة بأمر من المرحوم اسماعيل باشا في سنة ١٢٨٢

مالا يطبقون زراعته برغبتهم والذي يتركونه يصير اعطاء لمن يرغب بأمر الحكومة وقد حضرت الكشوفات وصار رفع مال اطيان الذين قالوا بعدم مقدرتهم عليها فعن ذلك ما دامت الاطيان المتركة من الاهالي كان تركها برغبتهم واختيارهم وأعطيت الى غيرهم بالامر لزراعتها وتادية ما عليها من المطايب بشرط أن لا تكون أثرية الا اذا كان هناك صدور ارادة فيجبري بموجبها فان كان أحد الذين تركوا الاطيان باختيارهم عاد يطلب اطيانه أو يطلب شيئا منها فلا يصح لقوله وليس له استردادها شرعا بل يصير اعطاء ما يلزم اعطاؤه منها للجهادية المذكور عنهم بالبند الحادي والعشرين

* (البند الثالث والعشرون) - انه بحسب جريان النيل ونحو بل جريان المياه تارة من الشرق الى الغرب وأخرى من الغرب الى الشرق يتخلف أكل بحر في الاطيان من الجهتين وتحدث جزائر مستجدة وكان يصير في خصوص الجزائر المذكورة منازعات وجار فيها الاحكام بموجب رباط محددة لذلك من مدة سابقة فالاحكام التي سبقت في خصوص ذلك قبل هذه الاثنية لا تنقض بل يكون حكمها جاريا على ما كان عليه بدون نقض وأما من الآن فصاعدا فالجزائر التي تظهر يكون الحكم فيها على ثلاثة وجوه (الاول) انه اذا كان البحر أكل الاطيان العالو في بلد من البلاد وأظهر جزيرة متصلة بأطيان البلد ولو كانت تلك الجزيرة متصلة بحدود بلاد أخرى فيصير استيفاء كل البحر من تلك الجزيرة واذا كان المتخلف لا يوفي بما أكل البحر فالذي يتبقى بعد خصم المتخلف يصير رفع ماله على طرف الديوان كما تصرح بذلك في البند السادس عشر من هذه الاثنية وأما اذا كان المتخلف زائدا عن الذي ذهب فمن بعد استيفاء قدر الذاهب فالزيادة التي تبرز من المتخلف تعطى بالمزاد لمن يرغب من اهالي البلاد المتصل ذلك بحدودها وأما اذا كان المتخلف ظهر متصلا بأطيان بلد أخرى غير التي أكل منها البحر فهذه يصير دخولها في المزايا اذا لم يكن ظهر بحر بأطيان البلد التي ظهرت بها الجزيرة والذي تنتهي عليه تضاف على زمام بلده (الوجه الثاني) اذا كانت الجزيرة التي تظهر هي بين البحرين والبحر أكل اطيان من احدى النواحي التي ظهرت بينهم من الاطيان العالو المكلفة على الاهالي فبالحال يصير مقاس ما أكله البحر ويرفع ماله على طرف الديوان وأطيان الجزيرة المذكورة يصير زولها في المزايا بين اهالي البلاد التي ظهرت الجزيرة بمقابلة الحدود وأطيانهم وتعطى لمن تنتهي عليه المزايا وتلقى بزمام بلده (الوجه الثالث) انه من حيث تارة تحدث جزائر بالبحر من دون أكل بحر من اطيان المعور

* هذا البند صار الرابع عشر

فقل هذه الجزأ ترتعطي لاهالى البلاد التى ظهرت فيما بينهم بالمراد على الوجه المشر و ح
وتضاف على زمام بلد من تنتهى عليه وكل ما يوقعه البحر من تلك الجزيرة فيما بعد وينقصه
من أصلها فن بعد المساحة ومعلومية مقدار العجز يعرض عنه بالاستئذان عن رفع ماله
وبصدور الامر يجرى العمل بمقتضاه في رفع ماله عن الذى يكون مكلفا عليه وأما ما ظهر
زيادة فيها فينتقيد على من سبق قيد أطيان الجزيرة عليه بالقيمة السابق الاعطاء له بهادون
أن تنزل الزيادة المذكورة بالمراد وكل ما انتهى المراد فيه على أحد في جميع ذلك يتقيد
أثره به ويجرى فيه كما في بنود الأطيان الخراجية

* (البند الرابع والعشرون) - من حيث أن أطيان الاواسى على مقتضى أصول
الشريعة هي في حال الاصل أطيان خراجية مبرية وكانت أعطيت الى الملتزمين نظير جباية
الخراج وتأديته لبيت المال واذا مات الملتزم تعود أطيان الاوسية الى جهة بيت المال وكان
جاري العمل على هذا المنوال كمقتضيات أصول الشريعة وبعد ذلك اقتضت الارادة السنية
بأن الاوسية التى يتوفى صاحبها أو صاحبها ويكون له ذرية من الذكور أو الاناث لا يجرى
عليها الانحلال بل يتقيد بأسماء من يعقبه من الذرية ولا تخلل الا عند انقراض نسلهم وأما
من يتوفى من أصحاب الاواسى ولا يكون له ذرية فمضى التى تخلل وصدر بذلك الامر العالى
للعزامة فى ١٣ رمضان سنة ١٢٧١ غرة ١ فعلى مقتضى ذلك كل من يتوفى من
أرباب الاواسى سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً ولم توجد لهم ذرية من الذكور أو الاناث يصير
انحلال أو سينتم الى جهة بيت المال (والأطيان التى تخلل على هذا الوجه يصير توجيهها
بالسند اللازم من بيت المال كما هو مودون بالبند الثالث) وأما الأطيان الاواسى التى توفيت
أربابها وانحلت سابقاً وصارت بيد مزارعين فهذه تبقى تحت أيديهم ويجرى فيها كالمسودون
بالبند الخامس وتصير أثار الهم وبصير الاجراء فى حقها بموجب البنود التى فى حق
الأطيان الخراجية

* (البند الخامس والعشرون) - بما أن الأطيان التى تسمى رزقة فانها اقطاعات
وارصادات من الأطيان الخراجية وبصير رفع خراجها ومن حيث أن الحكومة ضربت
عليها الخراج ورتبت عوض ذلك لأربابها فانضاف الرزامة وصاروا يستولون الفائض من

* هذا البند تبارا الخامس عشر وقد حذفت منه العبارة المحصورة بين قوسين لأن اعطاء الأطيان بالرسم حصل

ابطاله بمقتضى الوجه الثانى من الامر الصادر فى ٢٥ رجب سنة ١٢٨٢

* هذا البند حذف بالكلية لأن ما يختص بأطيان الرزق انتضى أمره فى وقته

مدة مديدة فبذلك صارت الاطيان المذكورة خراجية ولا يعتبر فيها الوقف بل تكون اطيانا خراجية ميرية كساتر الاطيان الخراجية كما هو من مقتضيات اصول الشريعة والجهة المربوط عليها الرزقة لم يكن لها الا الفائض الذي رتبته الحكومة ولم يبق لها حق في الارض شرعا وكل من كان تحت يده شئ من اطيان الاراضى المذكورة سواء كانت من جهة الوقف أو خلافه ويدفع عليها الخراج لجانب الميرى فتتقبله أثر منفعة كساتر الاراضى الخراجية بلعتبر المدة المحددة في البند الخامس وأما الاطيان التى تسمى أبعاديات وكانت من دون خراج وأعطيت رزقة انعاما بلا مال الى من أعطيت اليهم وصارت بيد أربابها وأصلحوها وزرعوها حسب الاوامر والتفاسيط الدوائية فليست من هذا القليل بل هى ٤- لوكة لاربابها يتصرفون فيها بالبيع والوقف والهبة وغير ذلك من التصرفات الشرعية السائغة للمالك فى أملا كههم ويجرى فى حقها كما ذكر فى تعليق أربابها

* (البند السادس والعشرون) - تقدم صدور الارادة السنية بتاريخ ٢٨ القعدة سنة ١٢٧٣ بأن الاطيان التى توجد بالنواحي زيادة على الزمام بناء على اخبار من عرضوا بظهورها ويريد المخبر أخذها بالضريبة الكاملة تعطى له واذا كان واضع اليد أو غيره يظهر منه حصول الرغبة لاخذها فلا يسمع منهم بل من بعد التحقيق كل ما ظهر من زيادة بالمساحة يعطى للمخبر وأن يعطى قرار فى حق اجراء تأسيس اصول اضافية وقيد الاطيان التى سيصير ظهورها كما ذكر بالضريبة الكاملة باسم من هو السبب فى الاخبار بها واطهارها وعن ذلك تقدم حصول المذكرة بمجلس الاحكام وبحسب ما استتسب به صدر للديريات منه بما يقتضى لجمع مشايخ النواحي وأرباب ونظارا لابعاديات مع الذين يكون يسدهم اطيان بالغاروقة أو بالشركة أو بالاجار ويسأل منهم عن الاطيان الزيادة التى بطرفهم وكل من كان له رغبة فى أخذ الزيادة يفيد عنها بهذه الصورة تعطى له بالضريبة وترسل بذلك كشوفات الى المجلس لينظر فيها ويجرى ما يلزم عنها وأنه اذا كان فيما بعد واضع اليد أو خلافه يريد الاخذ عن الذى لم يخبر عنه فلا يعطى له شئ من تلك الزيادة بل تعطى الى المخبر بالضريبة الكاملة كما ذكر وأما اطيان الجزائر فن كونها لا تنقاس بذلك فكل ما ظهر فيها من الزيادة يصير جعله فى المزاو الذى يعجز يخضع من المكلف عليه ويعتضى ذلك صار العرض للاعتاب وصدرت أوامر سنية بالاجراء فعلى هذا الوجه يجرى مقتضى الاوامر وحيث ان الاطيان

* هذا البند حذف بالسلكية أيضا لأن حكمه أصبح ملغى بالأوامر العالية الصادرة فى ١١ جمادى الاولى سنة ١٢٧٨ و ٦ ربيع أول سنة ١٢٩٠ و ١٧ ربيع أول سنة ١٢٩١

التي تظهر زيادة بالضواحي أيضا لانقاس غيرها من أطيان الزيادة فيا يظهر فيها يصير جعله في المزد كاذ كر عن أطيان الجزائر وعلى هذا الوجه فان كل من أخبر بوجود أطيان زيادة بأى محل من بعد انكار أربابها بجمعية المديرية يعطى الى المخبر عند ظهور الزيادة بموجب المساحة بمعرفة المديرية ما خلا أطيان الجزائر وأطيان الضواحي يجري فيها كاذ كرقبله ولاجل ايضاح ما يجري من الآن فصاعدا في كيفية الاعطاء للمخبرين وتحديد المقادير التي تترك لأرباب الاطيان بسبب كونها جزئية والذي يعطى للمخبر هو أنه اذا عرض من أى شخص عن وجود أطيان زيادة من أطيان شخص آخر وبلغت مساحة الطين تعلق الشخص المذكور أربعة وعشرين قيراطا مثلا فاذا ظهر بها زيادة قيراط واحد فالقيراط يضاف على اسم صاحب الاطيان بحسب ضريبة أطيانها ولا يعطى منه شئ للمخبر لكونه جزئيا بالنسبة لظهوره في أربعة وعشرين قيراطا وأما اذا بلغ مقدار الزيادة أكثر من قيراط في كل أربعة وعشرين قيراطا فيكون جميع ما يظهر من الزيادة يعطى للمخبر الذي عرض عنها وهذا يتبع اجرائه واحتسابه بحسب قلة الاطيان وكثرتها في كل اسم ونسبة كل قيراط من الزيادة الى أربعة وعشرين قيراطا من الاصل في كل اسم وان لم يزد فهو لصاحب الاطيان وان زاد عن القيراط في الاربعة والعشرين قيراطا فتكون الزيادة بأجمعها أعنى القيراط وما زاد عليه للمخبر بحيث اذا كانت الاطيان التي تظهر زيادة يكون ظهورها في أطيان الاسم الواحد في جملة قطع بجملة مساح وجملة غيطان وجملة حيطان فيكون اعطاؤها للمخبر في عين ذات محلاتها التي ظهرت بها ولو أنها مقطعة بجملة قطع بجملة جهات متفرقة أما اذا كان المخبر يدعى ظهور تلك الزيادة مقطعة في جملة محلات يتنحى عنها ولا يرغب في أخذها بسبب تقطيعها في جملة محلات فتصير اضافتها على أصحاب الاثر المزارعين بالمحلات التي ظهرت فيها وتكون الاضافة بضرائب حيطانها واذا رغبت صاحب الاثر في أخذها كاذ كرقبعتى لمن يرغب بمعرفة المديرية حسب ما تساوى أولى من تعطيلها والاعراض بوجه ما ذكر من الآن يكون على سياق ما تقدم ذكره أما ماضى فيما سبق اجرائه وتوقيعه من الاحكام في شأن الاطيان الزيادة فهذا لا يصير نقضه وحصول الاجراء في جميع ما ذكره هو يكون بالمديرية التي لم تكن صارت عليها مساحة عمومية وأما المديرية التي صارت بها المساحة العمومية فاذا كان أحد يعلم زيادة أطيان بها عما يكون ظهر بالمساحة العمومية وصار ظهورها على الوجه السالف ذكره فكذلك تعطى الى المخبر المذكور بالضريبة الكاملة ولا تعطى لخلافه انما يلزم أن المديرية تجري محاكمة من أجرى المساحة بدون ضبط ولم يظهر الزيادة الحقيقية

على حقيقتها وتعامله بما يلزم اجراؤه في حقه بالتطبيق على القانون وكل من أخذ شيئا من هذه الاطيان يكون له أثر منفعة الزراعة ويجرى فيه الحكم بحسب البنود المصرحة في حق الاطيان الخراجية بهذه اللائحة وأما الزيادة أو النقصان الذي يحصل في اطيان الجزائر فيجبرى اللازم بخصوصه على طبق البند الثالث والعشرين من هذه اللائحة

* (البند السابع والعشرون) - بما أنه قد تقرر بالبند الثالث بأن رسم السند للاطيان التي بصيرتوجيها بعرفة بيت المال يكون باعتبار كل فدان أربعة وعشرين غرشا وحيث لا يتخلو الحال من أن الاطيان التي تنحل الى بيت المال كالمذكور بالبند الاول يكون فيها اطيان من اطيان الضواحي وتلك الاطيان لقربها من البنادر وتنوع زراعاتها ومحصولاتها فهي في حال التمييز بين الراغبين لما سواها من اطيان النواحي البعيدة عن البنادر وتعدد الراغبين فيها وطلبها من بيت المال فباعطائها لاحدهم يتضرر ويتشكى الآخر ويرغب أن تكون له خاصة ويحصل في شأن ذلك قال وقيل بالنسبة لرغبة كل من كان يرغب في ذلك فلاجل رفع الشقاق الذي يحصل بين الراغبين فيها وقطع النزاع يلزم أنه من الآن فصاعدا كلما انحلت اطيان الى بيت المال من اطيان الضواحي فلا يصير توجيهها لشخص ما لم يصير طرح رسم سند انتقالها المختص بها عيذان المزايدة ومهما بلغ الرسم من فوق الاربعة وعشرين غرشا على الفدان الى أن يصير كف الايدي والذي ينتهي عليه ذلك بعد كف أيدي سائر الراغبين يكون هو الاول بتوجيه تلك الاطيان اليه ويتحرره السند كما الموضح بالبند الثالث بعد تحصيل رسم السند منه بحسب ما يكون ثم عليه مزايدة هذا مع ملاحظة المديرية الواقع بها ذلك لكيفية اقتدار من يرغب أخذ زراعة الطين ومعاملته بحسب ما هو جار مع سائر المزارعين في الاطيان الخراجية

* * (البند الثامن والعشرون) - من حيث انه ذكر بالبند الثالث اقتضاء توجيه الاطيان من بيت المال عن الاطيان التي تنحل عن يتوفى ولم يكن له ورثة والذي يأخذها من بيت المال يدفع رسم سند الانتقال الذي تقرر عنها فاذا كان من الآن فصاعدا يتوفى أحد ولم تكن له ورثة شرعية يضعون أيديهم على الاطيان كالواضح بالبند الاول ولم يصير التعريف الى الحكومة من مشايخ وعمد الناحية التي بها الاطيان المحولة عن الميت الذي يترك ورثة ويصير وضع بدأ حد عليها خفية عن معلومية الحكومة لاجل عدم دفع رسم سند الانتقال

* هذا البند حذف بالكلية أيضا للسبب المذكور عن البند السابق

* * هذا البند حذف بالكلية أيضا للسبب المذكور عن البند السابق

وفيما بعد يظهر وجود من يخبر الميرى عنها فحق ظهر من يخبر عنها بعد وفاة الميت بمقتضى شهور وتحقق ذلك للمديرية فان كان المخبر محتاجا لاخذ تلك الاطيان لا تتفاعة بزراعتها ومنظور فيه للمديرية حصول الاقتدار للزراعة وسداد المال والمطالب فهو يكون أولى بتوجيهها اليه من الغير مكافأته في نظير اخباره ويدفع رسم السند اللازم عنها وأما اذا كان غير محتاج لها أو منظور فيه عدم الاقتدار على زراعتها وتأدية مالها ومطالبها فيصير توجيه الاطيان بمعرفة المديرية لمن يلزم بالسند اللازم كاذ كفيما يجري عن الاطيان الخراجية المحالولة ولاجل مكافأة المخبر نظير اخباره ينظر لما يبلغه مال ذلك الطين في سنة واحدة ويعطى له منه في سنتها من طرف الحكومة في كل مائة غرش غرش واحد مكافأة لاخباره ويخصم بالابعادية على طرف الديوان ثم بمعرفة المديرية ينظر لمن أهمل في عدم اخبارها عن وفاة صاحب الطين والتحلال أطيانه وبعد التحقيق بالاصول يجازى المتسبب في ذلك بموجب القانون

(الخاتمة) انه عملا بما تضمنه الامر العالي قد جرى تنظيم هذه اللائحة حسب اراء اى لدى الحاضرين وحيث ان ماورد بالبنود المسطرة بها هو على قدر ما علم وتلاحظ من وقائع مواد الاطيان ولكون أن مشا كل الاطيان تتعدد وتنوع عما لا يدخل تحت حصر بداعى ما يحدث بحال واقعة ظهور الاشياء بمحلاتها والمقصود أن تكون هذه اللائحة مستمرة العمل بموجبها وتتخذ قانونا واحدا للاطيان بما لا ينقض حكمه مما هو محرم بها فاذا كان بحالة الاجراء بمحلات الواقعة تحدث مواد ولم يوجد باللائحة ما يقتضى لفك مشكلها فبعد تحقيقها بمعرفة الجهة التي تكون واقعة بها واعطاء الرأى عنها من محلها بحيث يذكر فيه عدم وجود ما يقضى حكمه بها في اللائحة يعرض لمجلس الاحكام فان وجد أن ما باللائحة يكفى للفصل بها فتخطر المديرية بما تجزئ به والا اذا ظهر اليه حقيقة الحال من تجديد بسند آخر لفصل تلك المادة وأمثالها علاوة على اللائحة فبعد تسويته والمذاكرة فيه بالمجلس الخصوصى وحصول الاقرار عليه يعرض من الخصوصى للاعتاب ومتى استحسن اجراؤه بالارادة العملية التي تصدر فيجعل ذبلا لهذه اللائحة وينشر للجهات باجراء المعاملة بموجبها كما وان على هذا الوجه نلزم المعاملة بما تقرره وأحكامه بهذه اللائحة مع الجميع كائنا من كان بدون مخالفة لما بها وكل من تعدى حكمها في الاجراء يكون أوجب نفسه للمحاكمة والمجازاة بموجب القانون ويعامل بذلك وعلى وجه ما ذكر قد انتهى أمر تنظيم هذه اللائحة على ما تدون بها فبعضها على المسامع الشريفة متى قورنت بالقبول وصدر عليها الامر العالي

بالاجراء يصير طبعها ونشرها للمدريات والمحافظات والمجالس ودواوين العمومات ومن يلزم
ليجروا العمل بموجبها

فالمختص بالاطيان التالفة من أحكام هذه اللائحة هو مانص بالبند ١١ و ١٦ و ٢٣
ولما أنشئت المحاكم المختلطة في سنة ١٨٧٥ وأعلنت قوانين هذه المحاكم قد
أعلنت معها بأمر عال في ٧ شعبان سنة ١٢٩٢ (٨ ديسمبر سنة ١٨٧٥) مجموعة تشمل
على الاوامر الادارية المعمول بها في شؤون الاطيان وفي جعلها لائحة الاطيان المار ايرادها
بعد حذف ما حذف منها مما لم يبق معمولاً به في ذلك الوقت وفيها قد جاء البند السادس عشر
مرتبا الثاني عشر والبند ٢٣ ترتيبه الرابع عشر ولذلك لم يعد يذكر البندان ١٦ و ٢٣
الاجنبى ترتيبهما الجديد ١٢ و ١٤ - أما البند ١١ فقد أصبح ترتيبه ١٠

٢

الامر العالي الصادر في ١٦ محرم سنة ١٢٨٥ (سنة ١٨٦٨) بشأن ما يتلف بتقلب الرمال
وفي ١٦ محرم سنة ١٢٨٥ صدر أمر عال للنظارة الداخلية على قرار من مجلس شورى النواب من
جهة الاطيان التي تتلف بتقلب الرمال عليها وهذه صورتها

(صورة الامر العالي)

مرض لدني هذا القرار الصادر من مجلس شورى النواب رقم ١٢ محرم سنة ١٢٨٥ نمرة ٤ بما
ترأى في مسئلة الاطيان التي صارت اختلفا من تهابل الرمال عليها واحاط علمنا بمفصلات ما فيه ووافق ارادتنا
الاجراء بمقتضاها فاصدرنا هذا اليكم ثم رجاعليه لاعتماد الاجراء بموجبه
(صورة قرار مجلس شورى النواب)

ان الشيخ محمد الصيرفي من أعضاء المجلس أنهى بأنه موجود اطيان صار اختلفا من تهابل الرمال عليها حتى
صار رد مهو ويرغب اذا وافق أن تصير المداولة فيها بالمجلس واستقر رأي المجلس باستحسان المداولة عنها ونقرر
للدخيلة بتاريخ ١٢٨٤ نمرة ٩ وأرسلها بصورة الانهاء المذكور وجرى المداولة بالمجلس
ووردت فائدة الدخيلة بأن المجلس الخصوصى استحسن المذاكرة في هذا الخصوص وأنه سيجوز لمجلس الشورى
سعادة ناظر المالية ومفتش الاقاليم ما مور من طرف الحكومة لابداء لمخولظاتها في ذلك وبأثناء المداولة بالمجلس
تقرر من بعض الاعضاء بالتماس اعمال طريقة بعرفة الحكومة في منع تهابل الرمال وأن عند حضور سعادة
ناظر المالية للمجلس نصير المذاكرة معه في ذلك وقد حضر بتاريخ ٧ ذي الحجة سنة ١٢٨٤ وبلغ المجلس
لمحوظات الحكومة وقد تبلى على سعادته ما تقدم ايضاحه عن طلب اعمال طريقه وقال بأن الطريقه هي

ارسال مهندسين وما يمكن منع تمايل الرمال منه سواء كان يعمل خنادق أو جسور يصير أعماله وما لا يمكن
فهذا يكون الاجراء فيه مثل أكل البحر وبحسب ما قرع عليه رأى المجلس صار تخصيص قومسيون تطرق
ذلك وتقدم منه تقرير بأنه صار تلاوة ما في المحاضر وما قاله سعادة الباشا ناظر المالية ومفتش الاقاليم من ذلك
وجرت المداولة بالقومسيون والذي روى هو أن الاطيان التي غطتها الرمال اما أن تكون بالجهات القريبة
من سفح الجبل واما أن تكون باطيان الجزائر وقد يمكن أن اطيان الجزائر اذا ركبها الرمال وفسدتها فلا تستمر
مدة طويلة بل يحتمل في ثانی سنة أو في ثالث سنة ان يعثر بها الطمي فيحسبها وتعود لاصلها أو أجدود كذلك
الاطيان المجاورة للجبل ربما تتحول الالهوية فتتسلف الرمال عنها وتنكشف وتعود صالحا لكرز راعية وربما
استدرك على طرق هندسية لها من نحو احداث جسور أو خنادق أو غير هاتئذ وصول الرمال كما أوردى سعادة
ناظر المالية وهكذا الاطيان المذكورة منها ما تكون الرمال عليها خفيفة ويمكن زراعتها ومنها ما تكون
الرمال عليها كثيرة ولا يمكن زراعتها وما أن حقيقة هذه الاطيان معلومة لا سمحها أو لما يخفى بلادها والمديريات
لا تعلمها ولا تكون محصورة بها فاذا كان أحد من هندهم اطيان بهذه الكيفية يعرض عنها المديرية في معرفة
من تتقهم من عمداء ومعاونيها والمهندسين يصير معاينة وتحقيق ذلك وتبين لها جهة تمايل الرمال عليها
وعدم إمكان الانتفاع منها بالكلية فاما يمكن منع ورود الرمال له بالطرق الهندسية تعمل له الطرق اللازمة والذي
لا يمكن اعمل طريقه يجرى فيه مقتضى لائحة الاطيان كما المقرر في حق الاطيان أكل البحر بالبند الثاني عشر
من اللائحة المتلى عنها الذي مافيها ان من الآن فصاعدا اذا كان يحصل أكل بحر بالاطيان الخراجية أو
العشورية ولم تختلف خريفة مقابلة ما أكله البحر من الاطيان في البلعة التي حصل بها ذلك فبعد المساحة يصير
رفع مال أو عشور ما أكله البحر على طرف الديوان بعد العرض وصدور الامر واما اذا اختلفت جزيرته متصلة
باطيان الناحية التي أكل البحر منها فينظر لقدار الذهاب بأكل البحر ويصير توفيقه من المتخلف فاذا كان
المتخلف أقل مما أكله البحر فيصير توزيعه بنسبة ما أكله البحر من اطيان كل انسان والباقي يرفع ماله على طرف
الديوان بعد العرض وصدور الامر وان لم يكن بالبلدة أو بالجزيرة التي يوجد بها ما يماثل ذلك اطيان زيادة ما اذا
كان فيه زيادة يصير توفيقه التالف المذكور منها فاذا كان الموجود من الزيادة أقل من التالف فيصير توزيعه بنسبة
ما أكله الرمل والباقي يرفع ماله على طرف الديوان بعد العرض وصدور الامر عنه وبعد انتهاء أمر المعاينة
وما يقتضى لذلك حسب ما تقدم ذكره في ثانی سنة تصير المباشرة من طرف المديرية سواء كان بارز المعاوان
أو ناظر القسم أو خلائه لكشف الحقيقة ومعرفة ما يكون قد صلح للزراعة باستنساب الطمي ونحوه وكل ما
يوجد صالح للزراعة حالا يصير اخبار المديرية عنه لاجل أن تجري ما يلزم في اعطائه لمن يرغب ويربط عليه
المال بحسبه واذا كان المستصلح المذكور منه نقي من المرفوع عشوره ولم يكن سبق اعطائه ببله فربط العشور
على صاحب تلك الاطيان بحسبها هذا ما رآه القومسيون وقد صار تلاوة التقرير المذكور بالمجلس وجرى

ما لزم منه بحسب الحدود والنظامنامه ثم صار تلاوته لاخذ الاراء عنه وأقر المجلس على موافقة ما فيه وأن
يقرر القرار اللازم بعرض المحضرة الخديوية كما استقر عليه الرأي

٣

لائحة مجالس تفتيش الزراعة فيما يخص الاطيان التي تتلف

بالنفع العمومية

وفي ٨ شوال سنة ١٢٨٨ - ٢٩ دهمبر سنة ١٨٧١ صدر أمر عال على لائحة مجالس تفتيش
الزراعة وقد جاء بها في المواد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ ما يأتي

(المادة ٢٢) - الاطيان التي يصير اتلافها في العمليات العمومية والمشاركة بموجب هذه اللائحة تجري
مباحاتها وتخصص لتأمين ما تعطى قيمته على موجب المادة ٢٣ أربعة معتمدون آله خبرة في كل مديرية
من معتبري أهاليها ويكون انتخابهم بمعرفة رؤساء وأعضاء مجالس ادارة المشيخة بإطلاع مجلس تفتيش الزراعة
بحيث يكون التامين بحضور صاحب الطين أو وكيله على حسب قانونه والذي يخص العمليات العمومية يضاف
على مصروفاتها بموجب القرار الذي يصدر عنها من المجلس الخصوصي وما يخص العمليات المشتركة يكون على
العائد عليهم الانتفاع بحسب درجة المنفعة

(المادة ٢٣) - بعد اجراء مساحة الاطيان التي يصير اتلافها في العمليات وتخصيص أهل خبرة لتأمين
ما تعطى قيمته على موجب المادة (٢٢) ينظر لما يكون مدفوع عنه مقابلته ويعطى عنه أو بدله بناء على الصادر
من المجلس الخصوصي من اجراء العملية التي تتلف فيها الاطيان المذكورة وأما الاطيان التي لم توجد مدفوعا
منها مقابلته فيصير فيها مقتضى الاصول المتبعة في شأنها تطبيقا لما هو منصوص ومدون عن ذلك بلائحة
الاطيان

(المادة ٢٤) - مال وعشور الاطيان التي يصير اتلافها في العمليات العمومية والمشاركة المبينة
أقسامها في المادة ١٩ ولأنه يستلزم من الزمام ويرفع من على أربابه لكن حيث انه من الايرادات المقررة
التي ينظر الى ما يقابلها فعند تنزيله من الزمام ينظر الى ما يكون استبعادا أو اقتطاعا على الزمام سواء كان من تعديل
ضرائب وفيات الاطيان الغير مدفوع منها مقابلته أو من استبعاد اضافة أطيان بالزمام تكون استصلحت
بواسطة العمليات من المستبعدات الخارجة من الزمام وعن كمية التقاسيط الدوائية فان وجدت الزيادة من
هذا وهذا توازى تقريرا الى مال وعشور الاطيان التي صار اتلافها في العمومي والمشاركة كما ذكر فيها واذ لم توجد
فيها الكفاية فينظر بمجلس النواب الى ما يقابل ذلك من ايرادات مستبعدة بحيث لا يترتب على اجرائها في المنافع
للدخالية التي يقتضيها النظام أدنى مدخل لضرائب مال وعشور الاطيان التي يصير دفع المقابلته عنها كافي
المادة (٢١) وأما ما يخص العمليات الخصوصية فيستمر تحصيله من المنتفعين

٤

الامر العالي الصادر في ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٩ بتحقيق الاطيان الثالثة

وفي ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٩ صدر أمر حال هذه صورة

من حيث ان بعض اراض انتزعت ملكيتها سواء كان المصلحة السكك الحديدية الميرية أو إنشاء السكك والطرق أو إنشاء ترع المرور وترع الري أو إنشاء الجسور الموجودة على شاطئ النيل أو الترعة أو الترعة المربوط عليها أموال عقارية ومن حيث ترع الملكية البادية ذكرها التي أجريت بقصد المنفعة العمومية تسبب منها حرمان أصحاب الاملاك من حقوق ملكيتهم والانتفاع بها ومن حيث ان هذه الحالة تسبب منها تشكيكات مرعية وان تلك الحالة مخالفة للعدالة قطعاً

فقد أمر بانها هوائت وأشهرناه لاجراء العمل بمقتضا

(البند الاول) -- الاراضى المزروعة ملكيتها اما المصلحة السكك الحديدية الميرية أو إنشاء السكك والطرق أو إنشاء ترع المرور وترع الري أو إنشاء الجسور الموجودة على شاطئ النيل أو الترعة بصير تعيينها بحرفة مستخدمى مصلحة التاربع حالة عملتها أو لا بأول وتعفى من كافة الاموال العقارية

(البند الثانى) -- ممنوع اجراء أى زراعة كانت فى الاراضى التى بصير معافاتها من الاموال اغنا أصحاب الاملاك السككنة اراضهم على السواحل يمكن التصريح لهم لاجراء زراعات فيها معينة بموجب تصريح خصوصى من ناظر الاشغال العمومية مقابلة مبلغ معين يدفع مقدماً

(البند الثالث) -- جميع أحكام الكود والقوانين واللوائح والنظامات وجميع عوائد وطبائع قديمة أو حديثة مضافة لهذا الذكر بتوغير ملغية ولا عمل لها وكل من ناظر ديوان المالية وناظر ديوان الاشغال العمومية مكلف بتنفيذ هذا الذكر بتوكل منهما بما يتجئ به

التوائف المحبس باموالها

صدر ذكر بتو ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٩ المار ذكره بينما كانت المصالح تستعد لتحضير موازين الايرادات والمصروفات لسنة ١٨٨٠ ونظر الكونها كانت ميزانية أول سنة من سعى الاصلاح قد بالغت فى العناية بتجديدها وتقديرها على غاية الضبط حتى لا يدرج بها شئ من الايرادات الا ما يكون مضمون التحصيل ولذلك صرحت المالية للدير بات بتقدير قبة الاطيان الثالثة الميوس من تحصيل شئ من ضرائها وتنزيلها بصفة مؤقتة من أصل كبة الاموال الى أن تعمل عنها التحقيقات بمقتضى ذكر بتو ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٩ ويرفع ما يوجد مستحق الرفع ويتحصل ما يوجد مستحق التحصيل وهكذا حصل هذه الاطيان التى عرفت فيما بعد باسم الاطيان المحبس باموالها موقنات وتابعت

الاوامر والمنشورات بالحث على تحقيقها ولكن معظمها لم يتحقق الا بعد صدور ذكر يتو
١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩

٥

قرار مجلس النظار الصادر في ١٠ ابريل سنة ١٨٨١ برفع المال عن الاطيان التالفة
بالمجلس المنعقد في يوم الثلاثاء ٦ جادى الاولى سنة ١٢٩٨ الموافق ٥ ابريل
سنة ١٨٨١ نظرت الافادة المحررة لنظارة المالية من سعادة رئيس قوميسيون تعديل
الضرائب والاوراق المرفقة معها المختصة بالتعديل الوقتى للاموال وبالمذاكرة فى ذلك ترى
أنه والحالة هذه غير متيسر اجراء التعديل العام فى ضرائب كافة الاطيان لعدم استيفاء
الاعمال التاريخية وانما ننظر الماهوم معلوم من أن بعض الاطيان مربوط عليها ضريبة أزيد
مما يناسبها قد تقرر أن دولتنا نظار المالية مرخص بالنظر فى التسيكات التى تتقدم عن هذا
الشأن ومن بعد التعرى عن كيفية تلك الاطيان والتحقق من حالتها ومن وجوب تخفيف
الضرائب المقررة عليها فعلى حسب ما يترأى لدولته يأذن بتنقيص ضريبتها ورفع أموال
أو عشور ما يكون تالفاً وغير صالح للزراعة منها مع مراعاة عدم العجز فى الايراد بقدر الامكان
وتحرر هذا الاجراء مقتضاه

٦

قرار مجلس النظار الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٦

باعفاء أراضى البناء المربوط عليها عوائد مبانى بالمسكن من المال
قرار مجلس النظار أنه من أول يناير سنة ١٨٨٦ تربط عوائد الاملاك فقط حسب
ذكر يتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ على ما يكون مشغولاً من الاراضى بالبناء والمحقاته
ويكون داخل ضمن تقديرات اللجان

وأما الاراضى الغير المشغولة بالبناء والمحقاته مع ما يكون مشغولاً بالعشش وغيره المعافاة
فهذا يجرى تحصيل المال أو العشور عنه حسب ما هو مربوط عليه الآن وأن ذلك يكون
قاصراً على المدن وضواحيها ولا يسرى على البلاد والكفور وخلافها

٧

قرار مجلس النظار الصادر في ١٦ مايو سنة ١٨٨٨ بما يتبع فى تحقيق الاطيان التالفة
قد صدق مجلس النظار على ما تضمنته المذكرة المعروضة عليه من اللجنة المالية بما رآته

وقررته في ٨ مايو سنة ١٨٨٨ من جهة تحقيق الاطيان التوافق بالكيافة الآتية وهي

١ - ان لجان التحقيق تتألف من (١) معاون من المديرية (٢) أحد مهندسي التاريخ ومعه اثنان قصابه (٣) اثنين عمد من المركز (٤) مهندس المركز في حالة تفرغه من العمل (٥) القاضي أو مأذون البلد (٦) عمدة البلد ومشايجها ودليلها (٧) الصراف

٢ - يكون التحقيق بحضور المالك حتى اذا كانت له ملحوظات بصيردرجها بمحضر التحقيق ولا يترتب على ذلك سقوط حقه في العرض بشأنها
٣ - تقارير اللجان تفحص بمجلس بالمديرية مؤلف من

- | | |
|---------|--------------------------------|
| } أعضاء | (١) المدير رئيس |
| | (٢) وكيل المديرية |
| | (٣) مأمور المركز |
| | (٤) الباشكاتب أو رئيس الحسابات |
| | (٥) الباشمهندس |
| | (٦) رئيس الاموال المقررة |
| | (٧) اثنين عمد |

وقد نشرت المالية هذا القرار بنشور في ٢٨ مايو سنة ١٨٨٨ نمرة ٥٧ وفيه استثنت الصراف من أن يكون في جلة أعضاء اللجنة لوفرة أشغاله وعدم امكان تفرغه غير أنه مكلف بأداء ما يطلب منه من الايضاحات

٨

الامر العالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ المتضمن قواعد دفع مال الاطيان التالفة بعد الاطلاع على لائحة الاطيان السعيدية المندرجة بمجموع اللوائح الذي نشر مع قوانين المحاكم المختلطة الصادر عليه الامر العالي بنظارة الحقانية بتاريخ ٧ شعبان سنة ١٢٩٢ - ٨ ديسمبر سنة ١٨٧٥ نمرة ٨ وبعد الاطلاع على قرار مجلس شوري النواب الصادر عليه الامر العالي لاد اخلية رقم ١٦ محرم سنة ١٢٨٥ ٩ مايو سنة ١٨٦٨ نمرة ٥٥ والمحقق

(٥٣)

المختص به المسددرج بمجموع اللوايح السالف ذكره وبعد الاطلاع على القرارين الصادرين من مجلس النظار بتاريخ ١٠ ابريل سنة ١٨٨١ نمرة ٥٩ وبتاريخ ١٦ مايو سنة ١٨٨٨ نمرة ٤٢٠

وبعد الاطلاع على ما عرضه علينا ناطر المالية وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين وموافقة رأى مجلس النظار أمرنا بما هوأت

(المادة الاولى) - الاطيان الخراجية والعشورية التي تؤخذ للمنافع العمومية مثل السكك الحديدية الميرية والترع والجسور والمصارف العمومية والطرق العمومية وانشاء القناطر والابنية التي تتعلق بلوازم المصالح العمومية ترفع أموالها وأعوشارها لاربابها وفي كافة الاحوال لا يتصرح بالرفع الاعتبار من يوم الطلب

(المادة الثانية) - الاطيان التي يأكلها البحر تصير المعاملة فيها بمقتضى بندي ١٢ و ١٤ من لائحة الاطيان السالف ذكرها

(المادة الثالثة) - الاطيان التي تتلف من نهابل الرمال عليها ولا يمكن اعمال طرق هندسية لاصلاحها وكذلك الاطيان التي تفسدها الرمال من اطيان الجزائر ترفع أموالها أو عوشارها لاربابها من يوم الطلب وتصير معاينتها في كل سنة وما يظهر استصلاحها منها للزراعة تقدر له ضريبة بحسب ما يساوى وقت المعاينة بنسبة حوضه أو قبالة وتربط على أربابه من سنة المعاينة

(المادة الرابعة) - يجوز رفع أموال الاطيان التي تعطل زراعتها من المقاطع التي تجرى بها مصلحة الري عند صرف مياه النيل من فيضان الوجه القبلى عن سنوات بوارها من الزراعة وتصير معاينتها سنويا وكل ما استصلح منها للزراعة تقدر له ضريبة بحسب ما يساوى وقت المعاينة بنسبة حوضه أو قبالة وتربط على أربابه من سنة المعاينة وكذلك يكون الاجراء في الاطيان التي تعطل زراعتها بسبب المقاطع الجبرية التي تحدث من فيضان النيل

(المادة الخامسة) - يجوز أيضا رفع أموال أو عوشار الاطيان التي تصير سباحا وغير صالحة للزراعة بسبب ما يحصل لها من النشع من مجاورتها لترع العمومية ومن فيضان بركة قارون (بالفيوم) أو من استمرار تسلط مياه المصارف عليها أو من عدم وجود مصارف عمومية لها ويثبت من التحقيق الادارى أنه ما كان في قدره أربابها وقايتها من التلف بأى

وجه من الوجوه وتجري معاينتها في كل ثلاث سنين بالا كثر وما يوجد منها قابلا للزراعة تربط عليه الضريبة بحسب ما يستحق

(المادة السادسة) - الاطيان التي تحصل المطالبة من أربابها برفع أموالها بدعوى أنها صارت مسجحة ولا ينتفع بزراعتها ويثبت من التحقيق الإداري أن تلفها كان من أسباب غير التي ذكرت بالمادة السابقة ترفض التשיكات المختصة بها ولا يرفع شيء من أموالها

(المادة السابعة) - معاينة وتحقيق الاطيان التي تؤخذ للنافع العمومية والتي نصير سباحا يكون بمعرفة لجان تركب من مندوب من كل من نظارة المالية والمديرية واثني عمد أهل خبرة ينتخبهما المدير وفي الاحوال التي يكون المأخوذ فيها المنفعة عمومية تتعلق بمصلحة السكة الحديد أو الاشغال العمومية يجوز أن يضم الى اللجنة مندوب خصوصي من قبلهما وأما باقي الأنواع فتكون معاينتها وعمل تحقيقاتها بمعرفة لجان تعيينها المديرية

(المادة الثامنة) - التحقيقات التي تجريها اللجان تنظر في هيئة تتشكل بكل مديرية من المدير بصفة رئيس والوكيل والباشمهندس والباشكاتب وقراراتها تقدم لنظارة المالية وكل ما تراه أي لنظارة المالية أنه مستحق رفع أمواله تصدر عنه قرارات من ناظر المالية

(المادة التاسعة) - القرارات التي تصدر من ناظر المالية عن الطلبات التي ينقرر رفضها وعن الاطيان التي تستلخ للزراعة ويحكم بربط أموال عليها بصيرا اعلانها اداريا لاصحاب الشأن ويجوز لهم المعارضة فيها أمام نظارة المالية في مدة لا تتجاوز الثلاثين يوما اعتبارا من تاريخ الاعلان والقرار الذي يصدره أخيرا ناظر المالية يكون نهائيا ولا يقبل الطعن فيه مطلقا أمام الادارة ولا أمام المحاكم القضائية

(المادة العاشرة) - المعارضات التي تحصل في قرارات ناظر المالية يصير تقديمها الى نظارة المالية ويكون مر فقامعها الاعلان الصادر للمول من المديرية وكل معارضة تحصل بعد انقضاء الثلاثين يوما المتوعمها بالمادة السابقة أو لا يكون مر فقامعها اعلان المديرية وايصال معطى من خزينة المديرية دال على دفع التأمين المتكلم عنه في المادة الآتية تكون ملغاة لا عمل لها

(المادة الحادية عشرة) - يجب على مقدم المعارضة أن يدفع على سبيل التأمين مبلغا

نقد يوازي مقداره قيمة أموال أو عشور الاطيان المقدم بصدها المعارضة عن سنة واحدة حسب مقدار مساحتها المين في القرار الابتدائي وهذا التأمين لا يرد لصاحبه الا اذا ظهر من القرار النهائي الذي يعطى من ناظر المالية صحة المعارضة أما اذا كان القرار النهائي يؤيد القرار الاول بدون تعديل لصالح المعارض فيكون مبلغ التأمين حقا للحكومة في نظير مصاريف اعادة التحقيق

(المادة الثانية عشرة) - طلبات رفع الاموال والمنازعة في قيمة الضرائب لا يمكن في أى حال أن توقف دفع الاموال المطلوبة بل يلزم دفعها تحت استردادها اذا صدر أمر برفعها

(المادة الثالثة عشرة) - تعمل لائحة بمعرفة ناظر المالية شاملة للأجراآت التي يلزم اتخاذها لتنفيذ أحكام أمرنا هذا وبعد التصديق عليها من مجلس النظار يعمد العمل بها

(المادة الرابعة عشرة) - الطلبات الجارية فحسبها والحالة هذه يصير الاجراء فيها بالتطبيق لاحكام أمرنا هذا واذا تقرر رفع شئ لا يكون أيضا الاعتبارا من تاريخ الطلبات المذكورة

(المادة الخامسة عشرة) - كل ما كان مخالفا لاحكام أمرنا هذا من الاوامر والوائج يكون ملغى

(المادة السادسة عشرة) - على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

٩

الامر العالي الصادر في ١٨ جويس ١٨٩٠

بمساحة الاطيان التالفة بالرمال في الجزائر ورفع أموالها سنويا

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من أمرنا الصادر في ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧ (١٧ دسبر سنة ١٨٨٩) وعلى قرار مجلس شورى النواب الرقم ١٢ محرم سنة ١٢٨٥ (٥ مايو سنة ١٨٦٨) الصادر عليه أمر عال في ١٦ محرم سنة ١٢٨٥ (٩ مايو سنة ١٨٦٨)

وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت

(المادة الاولى) - الاطيان التي تفسدها الرمال من أطيان الجزائر تجرى مساحتها سنويا ضمن مساحة الجزائر وترفع أموالها وعشورها بدون لزوم لتقديم طلبات عنها من

أربابها وما يظهر استصلاحه منها للزراعة يربط على أربابه بضر بيته الأصلية كما كان جاريا بذلك قبل صدور أمرنا الرقيم ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧ (١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

(المادة الثانية) - تستمر مرعية الاجراء باقى أحكام أمرنا الرقيم ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧ (١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩)
(المادة الثالثة) - على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

١٠

الأمر العالي الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ بإنشاء السكك الزراعية

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأى مجلس النظر وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوأت

(المادة الاولى)

في ماهية السكك الزراعية

يراد بالسكة الزراعية في أمرنا هذا كل سكة أعدت لمنفعة أكثر من بلدين وتعتبر جميع السكك الزراعية عمومية ومن أملاك الحكومة سواء كان انشاؤها على مصاريف الحكومة خاصة أو بنقود فرضت على الاقليم الذى ينتفع بها وعلى النواحى كاهوميين في المادة الرابعة الاتى ذكرها ولذلك ترفع الاموال الاميرية عن الاراضى التى تستلزمها تلك السكك ويتناول السكة الزراعية المقامة على امتداد جسر زرع عمومية أو مصرف عمومى كل ما كان من أحكام أمرنا الصادر في (١٢ ابريل سنة ١٨٩٠) ٢١ شعبان سنة ١٣٠٧ منطبقا عليها

(المادة الثانية)

في الاجراءات التى تتخذ لانشاء سكة زراعية

اذا رأى المدير ضرورة انشاء سكة زراعية واحدة أو جملة سكك في دائرة مديريته فعليه أن يستشير مفتش الري لابداء رأيه في ذلك وكذا على مفتش الري اذا رأى وجوب انشاء سكك من هذا القبيل أن يعرض آراءه على المدير فاذا اتفقت آراؤهما فعلى المفتش أن يضع لذلك رسما ومقاييس عمومية بتكاليف انشاؤها ويصير عرضها على نظارنى الداخلية والاشغال العمومية من المدير ومن مفتش الري مشفوعين بمحوظاتهم فاذا اتفقت

النظاران على العمل تعرضان المشروع على مجلس النظار وهو يجري ما يلزم لالتزام مجلس المديرية للنظر في هذا المشروع فيقرر اذا اقتضت الحال المصاريف اللازمة لاجرائه بحسب أحكام المادة الثانية من القانون النظامي الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ (٢٤ جادى الثانية سنة ١٣٠٠) ويحضر مفتش الرى جلسات مجلس المديرية بنفسه لشرح المشروع للمجلس ويوقفه على مقدار التكاليف اللازمة لانشاء السكك المطلوبة انما لا يكون له قط صوت في المداولة فاذا اعتمد المجلس ذلك المشروع وقرر فرض ما يلزم من النقود لاجرائه فيبعث المدير حينئذ الى نظارتي الداخلية والاشغال العمومية بما يكون قد قررته المجلس في هذا الشأن وباتفاق النظارتين يعرض ذلك على مجلس النظار فان اعتمد المجلس ذلك فيصدر أمر عال بنزع ملكية الاراضى اللازمة وبتحصيل النقود التى تكون تقرر لتامم العمل طبقا لاحكام امرنا الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ فاذا اقتضى الحال لان تجتاز هذه السكك ارض من الاراضى الاميرية الحرة فهذه الاراضى تعطى مجانا وعند الاستحصال على النقود المذكورة بأكلها تخطر المالية نظارة الاشغال العمومية بذلك وهذه تصدر الاوامر اللازمة بانشاء السكة حالا

(المادة الثالثة)

في الاجراءات التى تتخذ فيما اذا كانت السكة الزراعية ينتفع بها أكثر من اقليم اذا كانت السكة الزراعية ينتفع بها اقليمان فيجوز للمديرية ذينك الاقليمين ومفتشى الرى فيهما أن يلتصقا فيقرر وامعا تقرر ايا ذلك يقدمونه الى نظارتي الداخلية والاشغال العمومية وبعد اتفاقهما يعرض على مجلس النظار وهو يجري ما يلزم لالتزام مجلسي الاقليمين ليعينامعا الانجباء الذى يجب أن تسير فيه السكة ثم يقدمان الى نظارتي الداخلية والاشغال العمومية ما يكونان قد قرراه في ذلك على ما هو مذكور في المادة الثانية المذكورة آنفا

(المادة الرابعة)

في الاجراءات التى تتخذ فيما اذا كانت السكة الزراعية لم يصادق على انشائها

الأفريق من أعضاء مجلس المديرية

اذا فرض مجلس المديرية طلب انشاء السكة الزراعية فلذوى الشأن من الملاك أن يقوموا بمصاريف انشائها متعهدين بدفع المبلغ اللازم للوفاء بهذه التكاليف فاذا بلغت التعهدات ما يكفي لانشاء السكة حسب التكاليف التى يكون قد قدرها مفتش الرى فالددير

يخطر نظارتى الداخلية والاشغال العمومية بذلك لعرض المسألة على مجلس النظارت كما تقدم في المادة السابق ذكرها فان صادق المجلس على ذلك فيصدر قراره مصرحاً باجراء العمل وتحصيل النقود المتعهد بها من المنفعين طبقاً لاحكام أمرنا الصادر في ٢٥ مارس

سنة ١٨٨٠

(المادة الخامسة)

في القناطر والبوايح

كل قنطرة تقام على ترعة عمومية أو مصرف عموى تكون مصاريفها على الحكومة أما القناطر والبوايح والسهارات التى يرى ضرورة اقامتها عند النقط التى فيها تقاطع السكك الزراعية مجارى المياه أو المصارف الخصوصية الموجودة قبل انشاء تلك السكك فتدرج مصاريف عملها فى المقاييس التى تعمل عن انشائها وتؤخذ هذه التكاليف مما يتحصل من النقود التى تفرض وأمانفة اقامة القناطر والسهارات والبوايح اللازمة لمجارى المياه وللصارف الخصوصية التى تعمل بعد انشاء السكك فيكلف بها أهالى التوايح أو الافراد الذين يكونون قد طلبوا اقامتها أو يقدمون من أجل ذلك طلباً الى المدير فاذا اعتمده يرسله الى مفتش الرى فان اعتمده هذا أيضاً أمر بعمل رسم ومقاييس بتقدير المصاريف ويرسلها الى المدير وهو بعد تحصيل قيمة تلك المصاريف يكلف الباشمهندس باجراء العمل أما اذا لم يعتمد مفتش الرى اجراء العمل المطلوب فيعرف المدير بمحوظاته فى ذلك لتبارة

(المادة السادسة)

في صيانة السكك

تعمل الترميمات الدورية اللازمة للسكك الزراعية والقناطر المقامة على الترع أو المصارف العمومية ولعلامات الكيلومترات على مصاريف الحكومة خاصة وعلى أرباب القناطر والبوايح أو السهارات المجعولة لمرور مجاراً ومصارف خصوصية اجراء الترميمات التى تلزم لها بملاحظة مصلحة الرى وإذا تبين للباشمهندس أن شيئاً من البوايح والقناطر والسهارات التى من هذا القبيل فى حالة سقيمة أو محدنة ضرراً للمالك الزراعية أو تسبب عنه ذهاب مياه الرى سدى فيقدم الى المدير تقريراً والمدير يكلف المالك باجراء الترميمات اللازمة فان لم يقم المالك بذلك فى ميعاد خمسة عشر يوماً فيجوز للمدير حينئذ أن يأمر الباشمهندس باجراء العمل ثم يجرى تحصيل المصاريف اذ ارباب من ذلك المالك طبقاً لاحكام أمرنا الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

(المادة السابعة)

في الاعمال المضرة بالسكك الزراعية

لايسوغ احدث عمل من الاعمال الآتية بيانها وهي

(١) احدث قطوع في السكة الزراعية

(ب) وضع مواسير أو انشاء براج تحت السكك بدون تصريح من مصلحة الري

(ج) استبدال مواسير أو براج مكسورة مما ينشأ عنه تعطيل المرور على السكة بدون تصريح قانوني من مصلحة الري

(د) أخذ أتربة السكة سواء كانت من مستويها أو من ميلها أو أخذ تلك الأتربة بكيفية أخرى يترتب عليها الاخلال بقطاعها

(هـ) التعدي على حد السكة الذي هو نهاية ميلها سواء كان ذلك بالمحراث أو بالقصاينة أو غيرهما من آلات الفلاحة

(و) نقل أو اتلاف أحجار العلامات المجمولة للكيلومترات أو الاشجار المغروسة على جانب السكة

(ز) تعطيل مرور المياه من القناطر والبراج والسحارات بكيفية ينشأ عنها ارتفاع المياه أمامها وغرق السكة الزراعية أو تلفها

(ح) اغراق السكة بمياه الري الا اذا دعت حاجة الري الى غمر الاراضي بالمياه بمستوى أعلى من سطح السكة فعلى أصحاب هذه الاراضي حينئذ أن يقيموا جسورا على امتداد جوانب السكك لوقايتها من الغرق

(ط) تعطيل المرور في السكة بوضع سباخ عليها أو فحم أو أخشاب أو بضائع أيا كان نوعها

(المادة الثامنة)

في تخريب القناطر

لايسوغ بآية كيفية كانت تخريب القناطر أو البراج أو السحارات المقامة تحت السكة الزراعية ولا إزالة أو مس أخشابها أو حديدتها أو غير ذلك من مهماتها بأى وجه من الوجوه

(المادة التاسعة)

في الاستبيانات الواجب اتخاذها للحفاظ على القناطر القائمة في السكك الزراعية لايسوغ مرور آلة لو كومبيل أو غيرها من الآلات الميكانيكية الثقيلة الوزن على قنطرة ترعة مارة بسكة زراعية الا بتصریح خصوصی من مصلحة الري فان الآلات التي من هذا القبيل يجب أن تنقل بعراكب تسير في الترعة كالعادة المألوفة

(المادة العاشرة)

في عدم جواز البناء على سكة زراعية لايسوغ إقامة منازل أو عيش من بناء أو خشب داخل حدود السكك الزراعية ولا إقامة سواق أو غيرها من الآلات الرافعة ولا مذاود (طوالات) للواشي

(المادة الحادية عشرة)

في العقوبات التي تقع على من يخالف أحكام هذا القانون من يخالف أحكام المادتين السابعة والتاسعة من أمرنا هذا يعاقب بغرامة من عشرين قرشا الى مائة قرش ومن يخالف أحكام المادة الثامنة منه يعاقب بغرامة من جنبه مصري واحد الى ٥ جنيهات ومن يخالف أحكام المادة العاشرة منه أيضا يعاقب بغرامة من جنبه مصري واحد الى ٣ جنيهات

ويكون تحصيل الغرامات بمقتضى أحكام أمرنا الرقم ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ وإن لم يكن تحصيلها من المحكوم عليه بها بحبس ٢٤ ساعة عن كل عشرين قرشا من مبلغ الغرامة وفضلا عن ذلك فمن يحدث عملا من الاعمال المذكورة يلزم بإعادة الشيء إلى أصله وإذا امتنع عمله الحكومة على نفقته وتحصل قيمة المصاريف منه بمقتضى أحكام أمرنا الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

(المادة الثانية عشرة)

في محاسبة المتعدي

الغرامات المقررة في المادة المار ذكرها يحكمها المدير بمجرد تقرير مخالفته يقدمه له بائمههندس الاقليم مستندافيه على تقرير موقع عليه من مهندس المركز والعمدة أو أحد مشايخ البلد الذي تكون المخالفة قد حصلت في دائرته أو من ينوب عن الشيخ أو العمدة المذكورين وعلى المدير أن يتأكد جديدا صحة ذلك التقرير وحكمه بتلك الغرامات لا يقبل

الاستئناف مطلقا واذا كان العمد والمشايج أو ثوابهم غائبين وقت تحرير التقرير فيصير التوقيع عليه من مهندس القسم أو من أحد رجال البوليس بناء على طلب المهندس المذكور

(المادة الثالثة عشرة)

في العقوبات التي تقع على من يأبى الشهادة في مسائل المخالفات

إذا أبى العمد أو الشيخ أو من ينوب عنهم التوقيع على التقرير المحرر بحضوره ولم يبد الأسباب الصحيحة لهذا الإباء أو لم يذكر في التقرير بدواي امتناعه يعاقب بغرامة قدرها جنيه مصري واحد أو بالحبس مدة أربع وعشرين ساعة عن كل عشرين قرشا من مبلغ الغرامة وذلك بموجب قرار إداري يصدره المدير ولا يقبل الطعن فيه بوجه من الوجوه

(المادة الرابعة عشرة)

في مسؤولية أرباب الاراضى

يكون أرباب الاراضى المجاورة للسكك الزراعية أو مستأجر وتلك الاراضى ومنسوبو مصلحة الاراضى الاميرية والدائرة السنية أو غيرهما من المصالح والعمد ومشايج البلاد ومشايج الخفر والخفراء مسؤولين شخصيا عن كل ضرر يحدث للسكك الزراعية أو للمهقاتها أو كل تعذر عليها ويعاقبون بالعقوبات المقررة بأمرنا هذا إذا لم يظهر من تكبو المخالفات المذكورة

(المادة الخامسة عشرة)

يقررناظر الداخلية في لائحة مخصوصة طرق المرافعة التي تتبع أمام المدير

(المادة السادسة عشرة)

يلغى كل ما كان من أحكام القوانين السابقة مخالفا لأحكام أمرنا هذا

(المادة السابعة عشرة)

على نظار الداخلية والمالية والاشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه

١١

مقرر المالية الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩١

يربط نصف ضريبة على الاطيان الضعيفة

* انه تسهيلات لارباب الاطيان البور التي تحت الربط والاطيان التالفة المرفوعة أموالها مؤقتا واقبالهم على استصلاح تلك الاطيان واستعدادها للزراعة قررت نظارة المالية أنه من الآن فصاعدا كافة الاطيان التي تكون من هذا القبيل لا يربط عليها أموال الامن ابتداء السنة التي ينتج فيها محصول جيد نوعا - هذا من جهة ومن جهة أخرى اذا كان أحد أصحاب الاطيان يقدم للمديرية طلبا بمينابه موقع الاطيان التي من هذا القبيل ومقدار مساحة ما يرغب استصلاحه فتربط عليه ضريبة مؤقتة لمدة سنتين اعتبارا من السنة السالفة ذكرها وهذه الضريبة تكون موازية لنصف الضريبة التي كانت مربوطة على الاطيان سابقا واذا كانت الاطيان من البور التي تحت الربط فيربط عليها نصف ضريبة الاطيان التي تعادلها بذات الحوض أو القبالة وبانقضاء السنتين تربط بالضريبة الكاملة بحيث أنه لا يلزم زيادة عدد فيات الضرائب بل ان فية الضريبة المؤقتة السابق الكلام عنها تؤخذ من ضمن الفيات الموجودة بالمديرية مما يقار بها سواء كان من الفية الأعلى أو الفية الأدنى

١٢

مقرر المالية الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٩١

بشأن الاطيان التالفة بأسباب المنافع العمومية

ان بعض المدير يات متوارد منها قرارات عن اطيان تالفة بالمنافع العمومية غير مبين فيها نوع التلف ان كان في ذات المنافع العمومية مثل انشاء أو توسيع نزع أو جسورا ومصارف ونحوه أو بأسبابها مثل أخذ أثر به أو وضع مهمات وما أشبه على أن يوضح ذلك ضروري اذ لكل من النوعين اجراآت مخصوصة وهي أن ما يكون متداخلا بذات الترع والجسور وميلها الحقيقي هذا الذي يلزم استزاله قطعيا من الزمام وقيده ضمن أملاك الميرى الداخلة في المنافع العمومية وكل ما استصلح منه بواسطة ابطال جسر أو ترعة أو اجراء زراعة بأعمال بعض الجسور يجري تأجيله حسب الاوامر والذي يكون اتلافه بأسباب أخذ أثر به منه أو

* هذا المنشور وان كان مختصا بالربط الا أنه أدرج هنا لعلاقته الكلية بالاطيان التالفة المرفوعة أموالها

لوضع بعض مهماته وما أشبه ذلك هذا يكون من حقوق أربابه وبعد دفع أمواله من الموازين يجري قيده بجرائد التوالف وكل ما يستصلح منه تربط أمواله أو عشوره عليهم ومع سبق المكاتبه هذا المعنى للجهات التي ورد منها قرارات من هذا القبيل فلم تزل تتوارد قرارات مجردة عن هذه الايضاحات بل مذكور في بعضها أن التالف هو في شؤون المنافع العمومية بالترعة الفلانية أو بأسباب المنافع بالجسر الفلاني على أن لفظتي (شؤون وأسباب) لا يفيدان الاتلاف في ذات التربة أو الجسر وعد ذلك قد وجدت أطيان تالفة بالمنافع العمومية ومؤشر بأن بعضها وجد من زرع من سنة الاتلاف أو من السنين التي بعدها وأنه جاري اللازم لربط إيجار ذلك من سنة الزراعة وتقرر برفع مال التالف بالكامل على أنه اللازم هو أن ما يوجد من زرع من التالف حال اجراء التحقيق فإذا كلن المنزرع هو من التالف بأسباب المتارب ونحوها فهذا يستبعد ماله من سنة الزراعة من مجموع مال التالف وإذا كلن المنزرع هو من التالف بذات المنافع العمومية فمع رفع أمواله لأربابه قطعيا كاذ كروا يستبعد من الزمام وقده ضمن أملاك الميرى الداخلة في المنافع العمومية يجري اللازم في ربطه بالإيجار عليه من سنوات الزراعة حسب الاوامر ولاجل مراعاة ذلك واجراء العمل بالمدير يات فيما يكون من هذا القبيل لزم اصدار هذا المنشور للإجراء بمقتضاه

١٣

فتور المالية الصادرة في ٢٤ يوليو ١٨٩٢

تنفيذ القرار اللجنة المالية الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٢

* بناء على قرار اللجنة المالية المؤرخ في ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٢ بأن الاطيان المجية بأموالها بالموازين من سنة ١٨٨٠ وسنة ١٨٨١ التي مع بقائها غير منزرعة لغاية تاريخ معايتها لا توجد منطبقة على أحكام الأمر العالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ويلزم رد الاموال عليها من تاريخ المعاينة فلا تربط عليها الاموال الا من السنة التالية لسنة تصديق نظارة المالية على قرارات هيئة المديرية وما تربط عليها في مدة السنتين الاوليين لا يكون الاواقع نصف ضرر يتها مع مراعاة الضرائب الجديدة التي تقررت لكل مديرية بمعنى أنه يصير اعتبار الضريبة الاقرب لنصف الضريبة الاصلية وبانقضاء مدة السنتين

* هذا المنشور سبق للاشارة اليه في صحيفة ٢٤٦ في جملة قواعد الربط وقد أدرج هنا بنصه لانه اشتمل على طريقة معاملة الاطيان الغير المنزرعة التي لا تنطبق حالها على أحكام ذكره في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩

الملة كورتيين تربط عليها الضرر بية الكاملة فصار الا لازم هو ملاحظة عدم تأخير لوساى النتائج والقرارات التى تعطى من هيئة المديرية الى نظارة المالية حتى لا يحصل تأخير في رد أموال تلك الاطيان ثم للاطيان الغير المقيمة بأموالهم بالموازين التى تقدمت عنها طلبات أنها تالفة وفي حال المعايضة وجدت غير متوزعة وصار رفضها لعدم انطباقها على ذكره بقا ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ فهذه أيضا تصير معاملتها بالتطبيق لما سبق أيضا حة ولكن معلوما أن هذا المفطور يشمل كلبة للاطيان التى سبق تحقيقها والتي سيصير تحقيقها بمعرفة لجان التوافق وانما لا يدخل في حكمه الاطيان التى يتضح حال معاينتها أنها غير متوزعة بل بالكلية ويلزم لاصلاحها لمصاوبه

١٤

الامر الصادر فى ٢٠٩ يناير سنة ١٨٩٤

بانشاء الجبانات الصحية الجديدة

حيث انه يوجد ببعض المدن والقرى جبانات أصبحت لاتصلح للغرض المقصود منها بدون أن تكون مضرّة بالصحة العمومية وحيث انه بهذه الحالة صار نقلها أمرا ضروريا جدا وحيث ان سكان تلك المدن والقرى هم مكلفون طبعا بهذا العمل نظر الانتفاع بهم به ولكن المصالح العمومية يقضى على الحكومة من جهة أخرى بالتجديد كافة المتدابير الموافقة التى تضمن اجتاز العمل المذكور وتسهيله

وبعد مصادقة حضرات اعضاء صندوق الدين العمومي

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافق رأى مجلس النظارة وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمر بانما هوآت

(المادة الاولى) - يجوز ناظر الداخلية بناء على التقرير الذى يقدمه اليه مدير عموم مصلحة الصحة أن يأمر بنقل الجبانة الكائنة فى مدينة أو قرية متى انتضت ضرورة ذلك النقل

(المادة الثانية) - يحدد ناظر الداخلية فى نفس القرار البادى ذكره ميعادا لذلك وبعد انقضاء هذا الميعاد لا يجوز الدفن فى الجبانة القديمة مطلقا ويعين أيضا بناء على طلب مدير عموم الصحة المحل الا لازم جعل الجبانة الجديدة فيه

(المادة الثالثة) - يعتبر هذا النقل من المنافع العمومية والارض الا لازم تخصيصها للجبانة الجديدة تنزع ملكيتها عند الاقتضاء بحسب القواعد المتبعة فى نزع الملكية

أما إذا كانت الحكومة تمتلك في ضواحي المدينة أو القرية أرضاً متوفرة فيها الشروط المطلوبة فيجب جعل الجبانة الجديدة فيها وتعطى هذه الأرض مجاناً وفي حالة ما إذا كانت الحكومة لا تمتلك أرضاً متوفرة فيها الشروط المطلوبة ولكن كان لها أرض أخرى حرة في ذات الجهة فتبيعها كلها أو جزءاً منها وتشتري بالثمن أرضاً تصلح لجعلها جبانة

(المادة الرابعة) - يجب أن تكون الجبانة الجديدة محاطة بسور ارتفاعه متر ونصف على الأقل وفيه باب

(المادة الخامسة) - إذا لم يتفق أهالي المدينة أو القرية اللازم نقل الجبانة فيها على إنجاز الأعمال الميمنة بالمادتين السابقتين قبل مضي الميعاد المحدد بالمادة الثانية بشهر واحد فللمدير أو المحافظ أن يجرى ذلك على مصاريفهم

ويكون الأمر كذلك إذا ابتدئ بالأعمال في الوقت اللازم ولكنهم لم يتم في الميعاد المذكور

(المادة السادسة) - في حال نزاع الملكية يصرف من خزانة المديرية أو المحافظة الثمن المطلوب لصاحب الأرض المزروعة ملكيتها

يخصص المبلغ المذكور والذي يكون صرف في الأعمال السابقة الذ كر على أهالي الجهة بنسبة حالة كل منهم ويكون التخصيص بمعرفة لجنة مؤلفة من المدير أو المحافظ بصفة رئيس ومن الباشمهندس ومفتش الصحة بالمديرية ومن اثنين من الاعيان ينتخبهما الرئيس ومن عمدة المدينة أو القرية ذات الشأن وعند تساوى الآراء يكون رأى المدير أو المحافظ هو المرجح

وتكون القرارات الصادرة من هذه اللجنة غير قابلة للطعن بأى وجه من الوجوه وتحصيل المبالغ المذكورة يكون طبقاً لاحكام الامر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

(المادة السابعة) - بمجرد اتمام انشاء الجبانة الجديدة يصير الدفن في الجبانة القديمة ممنوعاً مطلقاً ومن يخالف ذلك يعاقب بغرامة من مائة قرش الى خمسمائة قرش وتقرر هذه الغرامة على كل من يكون قد استترك بأية صورة في الدفن سواء كان يحمل الخسبة الى الجبانة القديمة أو لحدها أو أمر بالدفن

وفضلا عن ذلك تنقل الجنة الى الجبانة الجديدة على مصاريف مرتكبي المخالفة
(المادة الثامنة) - لا تسرى أحكام أمرنا هذا على الجبانات العمومية الموجودة في
القاهرة والاسكندرية ويصدر منا فيما بعد أمر بتحديد فيه الكيفية والشروط اللازمة لنقل
هذه الجبانات
(المادة التاسعة) - على ناظرى الداخلية والمالية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما
فيما يخصه

١٥

* الامر العالى الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ بشأن الترع والجسور
بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ
رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوأت
(المادة الاولى)

في الترع والجسور العمومية

يراد بالترعة مجرى معدّ لرى أراضي أكثر من بلدين كلها أو بعضها وتعتبر جميع الترع
التي من هذا القبيل عمومية ونفقة انشائها وصيانتها في الغالب على الحكومة وهي تعد من
الاملاك العمومية وليس التسويغ للأفراد باستعمال جسورها واشغال تلك الجسور الا من
باب التسهيل وذلك عملا بأحكام المادة الحادية والعشرين من أمرنا هذا
(المادة الثانية)

في المساقى الخصوصية

يراد بالمسقى قناة أو مجرى معدّ لرى أراضي بلد واحد أو بلدين فقط أو لرى أرض لمالك
واحد أو لعائلة مشتركة ولو تكون المسقى في زمام عدة بلاد
وتعتبر المساقى جميعها أملا كخصوصية والمنتفعون بها هم المكلفون بإنشائها وصيانتها
ويجوز للحكومة عند حصول التأخير في تطهيرها أن تطهرها هي على نفقة هؤلاء المنتفعين
والمبلغ الذي يصرف في هذا السبيل يوزعه المدير على نسبة المال الذي يدفعه كل منهم
ثم يحصل ذلك المبلغ بالكيفية المقررة في الامر العالى الصادر في ٢٥ مارس سنة

* الاوامر الثلاثة الخاصة بإنشاء السكك الزراعية وإنشاء الجبانات بالترع والجسور وان كانت
لا ترتبط بمناخ في صده الا بقدر ما تفيد وجوب رفع الاموال من الاطيان التي تؤخذ لهذه المنافع لكننا قد
رأينا الاتيان بنصها كاملا هنا لشدة الحاجة لرفع جوع البها في ظروف كثيرة

١٨٨٠ على أنه إذا كانت الأرض المعتاد رتبها من المسقى تزيد مساحتها عن ألف فسدان وكانت تلك الأرض لمالك واحد أو لعدة ملاك فيجوز مع ذلك اعتبارها ترعة عمومية إذا طلب الملاك ذلك

(المادة الثالثة)

في المصارف

يراد بالمصرف أخذوداً وحفر مستطيل معذل صرف مياه الاراضى سواء كانت مياهى أو مياه سيل أو مياه صرف وهو عموى إذا انصرف فيه مياه أكثر من بلدين وخصوصى إذا انصرف فيه مياه بلد واحد أو بلدين فقط إلا إذا كان الغرض منه صرف مياه أرض تزيد مساحتها عن ألف فدان ولو تكون في زمام بلد فيعتبر حينئذ عمومياً . وعلى الحكومة صيانة المصارف العمومية وعلى المنتفعين صيانة المصارف الخصوصية وتسرى أحكام الفقرة الثانية من المادة السابقة على المصارف الخصوصية المحكى عنها

(المادة الرابعة)

في الاعمال الواقعة من الفيضان

تشم على الاعمال الواقعة من الفيضان أعمال الجسور والرؤس والصلاب والطرايد وغيرها من الاعمال التى يراد بها وقاية الاراضى والبلاذ من طغيان المياه عليها وهذه الاعمال تعد عمومية ولذلك فالحكومة مكلفة بما جيعها أما الخوض الخصوصية التى على سواحل النيل أو الداخلة في الفيضان ويكون ملاكهاهم الذين أنشؤوها فصيانتها تكون على أولئك الملاك

(المادة الخامسة)

في اختصاصات مفتشى الرى والمهندسين

مفتشوا الرى هم النائبون عن نظارة الاشغال العمومية والباشمهندسون وجميع خدمة الرى الذين في دائرة نفاديتهم هم تابعون لهم واختصاصات هؤلاء المفتشين وعلاقاتهم مع المديرين هي مقرر في اللائحة الصادرة في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٥

(المادة السادسة)

في حقوق الارتفاق

مالك الأرض التى عليها حقوق الارتفاق بوجه قانونى كالمساقى والمصارف التى تمر فيها

وتنتفع منها الاراضى المجاورة لتلك الارض لايسوغ له بوجه من الوجوه اعداد هذه المساقى
أو المصارف للزراعة أو اتلافها أو ردمها بدون التراضى بذلك كتابة من أرباب الاراضى المنتفعة
بتلك المصارف أو المساقى

(المادة السابعة)

فى توقيف الآلات الرافعة أو سد الترع

لا تطلب الحكومة بتعويض ما عن خسائر نشأت عن قلة المياه فى احدى الترع أو عن
وقوف سيرها لأسباب فهرية أو لأصلاح أو تعديل تبين ضرورتها أو لأمرا آخر يرى مفتش
الرى ضرورة اتخاذ موازنة المياه فى تلك الترفة أو لحفظ منسوبها كسد احدى الترع مثلا
أو إيقاف الرى أو إياها فى جزء منها أو فى جميعها وذلك لسد العوز فى جهة أخرى أو كرافتقار المياه
أما اذا دعت الحال الى تظهير ترعة من الترع أو إصلاحها فعلى مفتش الرى أو باشمهندس
المديرية بالنيابة عنه أن يختار من أجل اجراء ذلك الوقت الذى يتيسر فيه الاستغناء عن المياه
اللازمة للرى أو السقى انما قبل مباشرة أى عمل من هذا القيل يجب على مفتش الرى أن يتفق
مع المدير عن ذلك عملا بأحكام اللائحة الصادرة فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٥ وهى اللائحة
المقر فيها اختصاصات مفتشى الرى والمديرين وعلاقاتهم ويجب على المدير أن يستدعى
أصحاب الاراضى أو وكلاءهم الرسميين ويستشيرهم فى الامر

(المادة الثامنة)

فى انشاء المساقى الصيفية

اذا أراد أرباب الاراضى أو أهالى البلد انشاء مسقى صيفية فى أراضيمهم خاصة يجب أن
يقدموا طلبهم الى المدير وهو يبلغه الى مفتش الرى مشفوعا برأيه وملحوظاته فاذا اتفق مفتش
الرى فى رأى مع المدير فعطى المدير حينئذ الرخصة أو لا يعطيها حسب مقتضى الحال
ويكون انشاء المسقى (اذا رخص بها) على نفقة الطالبين وتكون ملكا لهم على أن حق
ملكيتهم فيها لا يترتب عليه منع باقى أصحاب الاراضى المجاورة من استعمال المسقى لرى
أراضيمهم حتى فى زمن التحريق وذلك بعد أن يأخذ أصحاب تلك المسقى كفاية أراضيمهم منها
ولكن فى هذه الحالة يجب على أصحاب الاراضى المجاورة أن يشتر كوامع أصحاب المسقى فى
مصاريف الانشاء والصيانة على نسبة مساحة أراضيمهم المنتفعة بتلك المسقى

(٥٥)

(المادة التاسعة)

في اجتياز المياه بارض الغير اذا لم يمكن الرى الابه

اذا رأى أحد أرباب الاطيان أنه يستحيل عليه رى أرضه ربا كافيا الا بإنشاء مسقى في أرض ليست ملكه أو باستعمال ترع نيلية أو مسقى موجودة في أرض الغير وتعذر عليه التراضى مع أصحاب الاراضى ذوى الشأن أو وكلائهم الرسميين فيرفع شكواه للمدير وهو يبلغها المفتش الرى مشفوعة برأيه وملحوظاته

فينظر المفتش في المسألة في محل الواقعة ويصدر قراره فيها بعد سماع أقوال أصحاب الأراضى ذوى الشأن أو وكلائهم الرسميين اذا حضروا

وله أن يعين لذلك باشمهندس المديرية أو معاونه الخصوصى

وقبل الانتقال الى محل الواقعة بأربعة عشر يوما على الأقل يجب اخبار جميع أصحاب الاراضى ذوى الشأن أو وكلائهم الرسميين عن اليوم والساعة اللذين يحصل فيهما ذلك الانتقال

ولكن اذا كانت المسقى أو الترعة النيلية يراد استعمالها لطلب المياه الصيفية سمواء كان بالراحة أو بالآلات الرافعة وعارض أرباب الاراضى المجاورة في اقامتها لانهاتضر بالاراضى التى تحتاز فيها فينتقل مفتش الرى بنفسه الى المحل المقصود ويعتمد في تقريره في هذا الشأن على بحث دقيق في التسويات

فاذا كان التقرير مؤيدا للطلب وكان المدير بعد اطلاعه عليه يوافق المفتش في الرأى فيصدر المدير نفسه حينئذ عن ذلك قرارا موضحا فيه الاسباب ويعلن هذا القرار الى أصحاب الاراضى المعارضين اعلانا اداريا

ويجوز لكل من هؤلاء أن يعرض الامر على نظارة الاشغال العمومية في الخمسة عشر يوما التى تلى تاريخ ذلك الاعلان وهى تصدر حكمها النهائى في المسئلة

فاذا اختلف المدير ومفتش الرى فتعرض المسئلة أيضا على نظارة الاشغال العمومية وعلى كل يجب على الطالب أن يدفع ثمن الارض التى تشغلها المسقى الجديدة والمال المربوط عليها وتعو يضاعن الاضرار الناشئ والمبلغ الذى يقتضى دفعه تقرره اللجنة المتوء عنها في المادة ٢٧ من أمرنا هذا

أما هذه المادة (التاسعة) فتلقى المادة العاشرة من الامر العالى الصادر فى ٨ مارس

سنة ١٨٨١

(المادة العاشرة)

فى عدم كفاية المياه فى المسقى

اذا رأى صاحب الارض أن ليس له المقدار الكافى من المياه لرى مزروعاته فيقدم شكواه للدير وهو يبلغها لمفتش الرى مشفوعاً برأيه وملاحظاته لينظر المفتش فيما اذا كان ايراد المسقى المعدل لرى تلك المزروعات كافياً أو أنه يقتضى توسيع تلك المسقى معتمد فى ذلك على مقدار مساحة الارض التى تروى وعلى نوع المزروعات فاذا تقرر ضرورة توسيع المسقى وطاوع المالك المجاور فى ذلك قراعى حيثئذ أحكام المادة السابقة أما اذا كان الغرض من التوسيع مرور المياه الصيفية فيكون الاجراء فى ذلك بحسب القواعد المقررة فى الفقرات الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة من المادة التاسعة

(المادة الحادية عشرة)

فى استبدال المساقى

اذا طلب أحد أصحاب الاراضى تخصيص مسقى لرى أراضيه فى زمن الفيضان خلاف المسقى التى هو يستعملها قراعى فى ذلك القواعد والاجراءات المدونة فى المادة التاسعة أما فى زمن التحاريق فلا يسوغ مطلقاً استبدال احدى المساقى الا برضاء أصحاب الاراضى التى تحتاز فيها المسقى الجديدة

(المادة الثانية عشرة)

فى احداث فم فى احدى الترعى أو اقامة آلة رافعة عليها

اذا اراد أصحاب الاراضى احداث فم فى احدى الترعى أو اقامة ساقية أو آلة رافعة عليها لرى أراضيه المجاورة لتلك الترعى فيقدم طلبه للدير وهو يبلغه لمفتش الرى مشفوعاً برأيه وملاحظاته فيرسل مفتش الرى الطلب الى باشمهندس المديرية وهو اذا استصوبه وكان المراد اقامة ساقية فيعطى الرخصة اللازمة بذلك ما اذا كان المراد احداث فم فيعرض المسئلة على مفتش الرى وفى كلتا الحالتين يجب أن يبعث بصورة الرخصة الى المدير مع الاخطار بأن ايراد الترعى يأذن باحداث المسقى أو اقامة الساقية بدون الاضرار بأصحاب المساقى الاخرى الخلفية وعلى الباشمهندس أن يكلف الطالب قبل اعطائه الرخصة بأن يتعهد باجراء كل ما يلزم من الاعمال لموازنة ايراد المياه فى المسقى أو حفظ جسور الترعى بحالة صالحة على نفقته خاصة وهو

(أى الباشمهندس) يعين له النقطة التي يجب أن ينشأ فيها القم أو الساقية أما القواعد المختصة بتركيب الآلات الثابتة أو المتنقلة (لو كوميسل) التي يديرها البخار أو الهواء أو التيار فمقررة جميعها في الأمر العالي الصادر في ٨ مارس سنة ١٨٨١ ولا يجوز في أية حال من الأحوال إقامة ساقية أو تابوت الأبرخسة تعطى قبل ذلك وهذه الرخصة تعطى مجاناً

(المادة الثالثة عشرة)

في ابطال مسقى لمنع الضرر

إذا رأى مفتش الري (بناء على طلب أصحاب الاراضى ذوى الشأن أو وكلائهم الرسميين أو من تلقاء نفسه) أن مسقى لا منفعة منها للرى وهى مانعة للصرف أو محدثة رشحاً أو موجبة لذهاب المياه سدى أو أنها مضرة بالزراعة فعليه بعد الاتفاق مع المدير بشأنها وسماع المدير أقوال أصحاب الاراضى ذوى الشأن فيها أن يبلغ رأيه في ذلك الى نظارة الاشغال العمومية وهى تأمر بسد المسقى عند انتهاء الحصاد فترخص لأصحاب الاراضى المجاورة بردمها ذاتين أن الرى ممكن بمسقى أخرى بلا ضرر وفي هذه الحالة فأرض المسقى التى تكون قد أبطلت يتبع في شأنها أحكام اللوائح المرعية

(المادة الرابعة عشرة)

في توسيع أو تضيق برى مخم المسقى أو تعديل مستوى فرشه

إذا رأى مفتش الري أن برى مخم مسقى واسع جداً أو أن مستوى فرشه يدعو الى دخول مقعد ارض من المياه يفوق احتياج الاراضى التى تروىها تلك المسقى فعليه أن يحظر المدير ليستحضر أرباب الاراضى أو وكلاءهم الرسميين أمامه في يوم معين وبعد تبليغهم طلب مفتش الري والاسباب الموجبة لذلك فإن أقروا على رأيه فيتعين حينئذ الزمن الذى يتيسر فيه اجراء الاعمال وتكون الزراعة فيه غير محتاجة للمياه أما اذا ابداهم اعتراض على ذلك فترفع المسئلة الى نظارة الاشغال العمومية بواسطة المدير لتأمر بما تراه

وكذا اذا رأى توسيع برى مخم مسقى أو تخفيض مستوى فرشه ليكون فيه كمية وافية من المياه ويتعين أيضاً الزمن اللازم لذلك وفي كل الاحوال فالمصاريف على الحكومة

(المادة الخامسة عشرة)

في انشاء مصرف يصب في أرض الغير

إذا احتاج أحد أرباب الاراضى أن يحدث مصرفاً لتصريف مياه أرضه وكان المصرف يمر في أرض الغير فيمكنه اذالم يتيسر له التراضى مع صاحب الشأن أن يرفع شكواه الى المدير

وهو يبلغها المفتش الري مشفوعة برأيه ومحفوظاته والمفتش يعين حينئذ المحرر الذي يجب أن يسير فيه ذلك المصرف فإذا تعذر الحصول على الأرض اللازمة لمرور المصرف فيتشاور مفتش الري مع المدير في ذلك ومع اتفاقهما يصير تبليغ المسئلة إلى نظارة الأشغال العمومية فإذا اقررت على انشائه تتخذ التدابير اللازمة لذلك وتكون جميع النفقة والتعويض على المتفعين خاصة ويجب أن لا يحدث عن مرور المصرف أدنى ضرر للأراضي التي يمر فيها

(المادة السادسة عشرة)

في اصلاح مسقي أو مصرف لمنع الضرر

يجوز لصاحب أرض أصابها الضرر من مسقي أو مصرف ما فيها سواء كان ذلك من عدم التطهير أو من رداقة حالة الجسور في المسقي أو المصرف أن يرفع شكواه إلى المدير وهو بعد أن يتفق مع مفتش الري أو بائنه هندس المديرية يأمر بإبسا المسقي أو المصرف وأما بتطهيرهما إذا تراءى له أن ذلك كاف فان اتضحت ضرورة المسقي أو المصرف فيكلف المدير أصحاب الشأن بحفظهما بحالة جيدة وأبدفع تعويض لصاحب الأرض التي يصيبها الضرر بسبب تلك المسقي أو ذلك المصرف

(المادة السابعة عشرة)

في استبدال مسقي لعدم توفيتها بأغراض الري

إذا رأى صاحب الأرض أن موقع المسقي المارة في أرضه يجعل الري منها متعذرا أو أراد استبدالها بمسقي أخرى فله أن يقدم طلبا بذلك إلى المدير وهو يبلغه لمفتش الري مشفوعا برأيه ومحفوظاته ومتى اتفقا يصرح المفتش بإبطال المسقي واستبدالها بأخرى على نفقة صاحب الأرض بشرط أن تكون المسقي الجديدة وافية بالغرض المقصود وهي من كل الوجوه لا تقل اتقان عن المسقي الأولى وأن لا تسد المسقي الأصلية إلا بعد اعداد المسقي الجديدة وأما إذا كان لا ينتفع بالمسقي الأصحاب الأرض التي تمر فيها تلك المسقي فله أن يستبدلها بغيرها في أرضه بدون طلب رخصة ذلك

(المادة الثامنة عشرة)

في الصعوبات التي قد تحدث بشأن اصلاح مسقي

إذا شك أحد المديرين أن أصحاب الشأن معه في المسقي غير متفقين على اصلاحها فالمدبر يعين حينئذ البائنه هندس التحققي الشكوى في المحل المقصود فإذا اتضح أن اصلاح المسقي

ضرورى فعليه (أى المدير) أن يكلف أصحاب الشأن باصلاحها ولكن اذا تعذر عليهم ذلك سواء كان لعدم وجود أنفاق كفاية ببلادهم أو لعدم مقدرتهم فيمكن الحكومة أن تتكلف اجراء ذلك على نفقتها وتحصل قيمة النفقة منهم في عدة مواعيد تقررها المدير بحسب مقدرتهم وقد تجاوزا الحكومة عن تحصيلها منهم اذا تحقق عدم اقتدارهم ونظرا لداخلية تحكم قطعي في مسألة عدم المقدرة

(المادة التاسعة عشرة)

في ردم المسقى أو المصرف أو تدمير جسورها

اذا تقدمت للمدير شكوى من أحد أرباب الاراضى بأن أحد أصحاب الشأن معه في المسقى أو المصرف المكلف أربابها بصيانتها بحسب نص المادة الثانية قد دمر جسورها أو ردم جزأ منها أو احتكره لنفسه فيبلغ المدير الشكوى الى مفتش الرى مشفوعا برأيه وملحوظاته فيتوجه مفتش الرى بنفسه الى المحل المقصود أو يوجه اليه باشبه مهندس المديرية بعد أن يكون قد أخطر أصحاب الشأن قبل ذلك بأربعة عشر يوما على الأقل فاذا اتضح أنه قد حصل التدمير أو الردم فعليه (أى المفتش) أن يقدر الاعمال اللازمة لاعادة المسقى أو المصرف الى أصلها ويخطر المدير بذلك لى يلزم الفاعل الزاما اداريا باصلاح ما تلغى فان أبى يلزم حينئذ بنفقته واذا تشكى أحد أصحاب الاراضى أو أحد المستأجرين الى المدير بأن المياء قد حجزت عن المسقى التى يستخدمها الرى فالمدير يبلغ الشكوى الى مفتش الرى مشفوعا برأيه وملحوظاته كما تقدم القول في العبارة الاولى من هذه المادة فيعين المفتش محل الواقعة بنفسه أو ينتدب لذلك باشبه مهندس المديرية بعد أن يخطر أصحاب الشأن قبل ذلك بأربعة عشر يوما على الأقل فاذا تبين أن التشكى كان يروى حقيقة أطبانه من تلك المسقى في السنة الماضية فالمفتش يخطر المدير بذلك وهو يتخذ الاجراءات اللازمة اداريا لارجاع الشئ الى أصله ومنع حصول المعارضة مرة أخرى في استعمال المسقى ثم يشرع المدير حالا بتنفيذ هذه الاجراءات على نفقة الذى أو الذين يكونون قد حجزوا المياء عن المسقى وتحصل النفقة في جميع الاحوال المذكورة آنفا باليكيفية المقررة في الامر العالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

(المادة العشرون)

في قلع الاشجار المغروسة في الجسور وميول الترع

اذا ثبت أن لأحد الافراد اشجارا مغروسة على الجسور وميول احدى الترع أو مساطيحها

وكانت تلك الأشجار بسبب تشعبها تعوق سير مياه التربة أو تعطل الملاحة فيها أو تمنع السير على جسورها فعلى مفتش الري أو بائنه هندس المديرية أن يكلف صاحبها بإزالتها فإن لم يتثل في مدى ثمانية أيام فيأمر المفتش (بعد مصادقة المدير كتابة) بقطع تلك الأشجار أو اقتضاب (تقليم) فروعها وبيع الاحطاب وتسليم ثمنها الى صاحبها بعد خصم المصاريف

(المادة الحادية والعشرون)

في إباحة زرع الجسور وأقواغ الترع

تجوز زراعة الجسور الغير المعدة للمرور وأقواغ الترع النيلية على نحو العادة المألوفة غير أنه لا يجوز للزارع فيها مطالبة الحكومة بشئ عن التلف الذي يحصل لزراعته بسبب أعمال الإصلاحات والتطهيرات اللازمة ولذلك فعلى مفتشى الري أن ينهوا على الميعنين لأجراء تلك الاعمال بأن يحرموا بقدر الاستطاعة على منع كل ضرر عن الزرع النابت ولا يكلف مستأجر أرض من الاراضى الحرة الاميرية بدفع ايجار الارض التى تكون قد تلفت زراعتها بسبب اجراء عمل من الاعمال ذات المنفعة العمومية فيها قبل نضج تلك الزراعة بل تحسب له قيمة ما يكون قد تلف منها

(المادة الثانية والعشرون)

في تحويل جسر مزروع الى طريق عمومى

اذا دعت الحال الى جعل الجسر المعتاد زرعه طريقا للمارة أو اذا أريد منع الزراعة في ذلك الجسر لداع من الدواعى فعلى مفتش الري أن يطلب من المدير اخطار زارع الجسر بعدم جواز زرعه مرة أخرى بعد انقضاء الزراعة التى فيه فاذا أصرّ بعد هذا الاخطار على استعمال الجسر فليس له أن يطلب الحكومة بشئ فيما اذا أمر المدير بإزالة مزروعاته « انما اذا كان الجسر مفروضا عليه المال فعلى الحكومة أن ترفع ذلك المال وتجعل الجسر من المنافع العمومية »

(المادة الثالثة والعشرون)

في إقامة البرايح الخاصة بالافراد في جسر النيل أو جسر احدى الترع وزرعي تلك البرايح اذا ظهر لمفتش الري أن برائح من البرايح المقامة بجسر النيل أو بجسر احدى الترع أو غير من أعمال الوقاية سبى البناء أو متعرب أو هو لعله أخرى منبوع الخطر للجسور فيخطر المدير عنه هو يأمر صاحب بترميمه أو تجديد من الشتاء في ميعاد قدره أربعون يوما فان لم يفعل

فيطلب المفتش من المدير اجراء ذلك في ميعاد آخر قدره أربعون يوماً أيضاً فاذا أبقى صاحب البريخ بعد أن يكون المدير قد كلفه مرة أخرى باجراء الترميم أو التجديد فللمدير حينئذ أن يجري ذلك أما النفقة فتحصل اداريا من المالك بالكيفية المقررة بالامر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ فاذا اقترب الفيضان ولم يتم ذلك البريخ فللمفتش الرى أن يأمر بسده فوراً وازالته نهائيا فيما اذا كان الامن على الجسور يقضى بذلك وعليه أن يخاطر المدير بذلك ويجرى اللازم لتوصيل المياه بأية طريقة أخرى الى الاراضى التى كانت تروى من هذا البريخ

(المادة الرابعة والعشرون)

في أعمال الوقاية من غوائل المياه

اذا دعت الحال لاشغال قطعة أرض لاحد الافراد منزرعة كانت أو غير منزرعة أو هدم منزل أو غيره من الابنية المقامة في تلك الارض بقصد اجراء اعمال الوقاية من غوائل المياه فتقاس المساحة التى تؤخذ لذلك وتقدر اللجنة المنومعها في المادة ٢٧ قيمة تلك الارض بعد سماع ما يقوله صاحبها ومفتش الرى وعلى ذلك المفتش أن يوضح للمدير بوجه التقريب الفوائد التى تحصل من اجراء هذه الاعمال والقيمة التى تعين لذلك تدفعها نظارة الاشغال العمومية وكل ما تقرره اللجنة في ذلك لاتقبل فيه أدنى معارضة وفي حالة الخطر أثناء فيضان النيل يجوز للمدير أن يتخذ الاجراءات اللازمة على الفور فيستخدم أراضا منزرعة أو غير منزرعة ويهدم بيتا أو غيره من الابنية لاجراء اعمال الوقاية المستحيلة والخسائر في هذه الحالة يقدرها المدير أو من ينوب عنه بالاتحاد مع الباشمهندس أو مهندس المركز وأربعة من العمدة يختار اثنين منهم أصحاب الشأن واثنين المدير فاذا تساوت الآراء يكون رأى المدير أو من ينوب عنه مرجحا . أما قيمة تلك الخسائر فتدفعها نظارة الاشغال العمومية

(المادة الخامسة والعشرون)

في تحويل النيل عن مجراه

اذا تحول النيل عن مجراه حتى تكون عن ذلك جزيرة صغيرة أو أرض (طرح بحر) امام جسر مقام عليه آلة رافعة مرخص بهارسميا ورات الحكومة مناسبة ببيع الارض أو الجزيرة أو ايجارهما فلصاحب الآلة الحق المطلق في حفر مسقي في الارض الحادثة لايصال المياه الى تلك الآلة ولا يطلب منه شئ عن ذلك .

(المادة السادسة والعشرون)

في شحن المراكب وتفريغها

يسوغ لاصحاب المراكب في كل حين شحن مراكبهم وتفريغها في جميع الموارد المعدة لذلك سواء كانت على جسور النيل أو جسور الترغ بشرط أن لا يحدث من ذلك ضررًا لهذه الجسور ولا يمنع المسير عليها غير أنه إذا كانت الموردة منفصلة عن الماء بأرض لأحد الأفراد ولا يمكن الوصول لتلك الموردة من طريق آخر فعلى أصحاب المراكب الاتفاق مع صاحب تلك الأرض على تخطيط طريق لمرور شحنة مراكبهم بدفع أجرة مناسبة عن ذلك فإذا توقف صاحب الأرض فيلزم بقبول الإيجار الذي تقدره اللجنة المذكورة في المادة السابعة والعشرين ولا يجوز بوجه عام لاصحاب المراكب تعبير مراكب أو زعيمها الأعلى المسطح من جهة الماء

(المادة السابعة والعشرون)

في لجنة التقدير

أن لا يتفق المختصمان حيالاً على مقدار التعويض عن الأرض اللازمة لإنشاء مسقي أو مصرف أو عن غير ذلك مما هو مذكور في أمرنا هذا فتشكل لجنة لتقدير ذلك التعويض تؤلف من المدير أو من ينوب عنه بصفة رئيس ومن الباشمهندس واثنتين من عمد المديرية يختار كل من المختصمين واحدًا منهم فإذا تساوت الآراء تكون الأغلبية للفرق الذي منه الرئيس فإذا غاب الباشمهندس أو لم يتمكن من حضور اللجنة فيجوز لفنشن الرى أن يعين المهندس المعاون الرئيس بدلاً عنه

(المادة الثامنة والعشرون)

في عدم الحق لاصحاب المراكب بعطالة الحكومة

ليس لاصحاب المراكب أو أصحاب مشحوناتها أن يطالبوا الحكومة بتعويض ما عن تأخير يحصل من جراء أفعال رعة أو من نقص المياه فيها أو في النيل أما الأفعال فيعلن اليهم عنه بقدر ما يكون ذلك مستطاعاً

(المادة التاسعة والعشرون)

في غرق المراكب أو ارتطامها (تشميطها)

إذا غرق مركب في النيل أو في إحدى الترغ العمومية أو في أحد الخيضان أو ارتطم ونشأ عن ذلك عطل الملاحة أو توقف سير المياه فلى المحافظ أو المدير أن يأمر صاحب المركب

أو الرئيس (الذي عليه أن يخبر صاحب الشحنة بذلك) باخراجه فان لم يمثل لذلك في ميعاد ثمانية أيام من تاريخ الامر في مباشر المحافظ أو المدير حينئذ اخراجه على نفقة صاحبه فاذا حصل للركب أثناء الاخراج عوارقا أو تلف لمشحونه فليس لصاحبه أن يطالب الحكومة بتعويض ما عن ذلك فان لم يدفع صاحب المركب ما يكون قد صرف على اخراج مركبه في ميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بالدفع فله المحافظ أو المدير حينئذ أن يبيع المركب ومشحونه ويخصم من الثمن مصاريف الاخراج ويدفع الباقي الى صاحبه أما اذا كانت نفقة اخراجه أزيد من ثمنه وثمان مشحونه وكان صاحب المركب فقيرا فالزيادة تكون على الحكومة واذا غرق مركب في رعة ضيقة أو في هويس أو أمام فتحة هويس أو قنطرة أو ماشاكل ونشأ عن ذلك عطل الملاحة أو تعذرها أو نقص في ايراد المياه بالترعة أو من هويس أو قنطرة فيخذ مفتش الري الوسائل السريعة لاجراج المركب من الموضع الخطر ويخبر المدير بذلك في الوقت ذاته وتقوم الحكومة بنفقة اخراج المركب ولكن لا يحق لصاحبه مطالبتها بشئ عن الحسائر التي تحصل أثناء الاخراج سواء كان للركب أو للمحقاته أو لمشحونه أما الاجراءات التي يقتضى اتباعها بعد اخراج المركب من الموضع الخطر فتكون بحسب ما هو مدون في القسم الاول من هذه المادة

(المادة الثلاثون)

في وضع المعادى في الترع

لا يكتفى بتريخيص نظارة المالية بوضع المعادى في الترع بل يقتضى أيضا مصادقة مفتش الري على وضعها والنقطة التي توضع فيها أما المعادى القديمة فاذا رأى مفتش الري أن وجودها في محلها مضر بالرى أو الملاحة وكان في الامكان نقلها الى نقطة مجاورة بدون تعطيل المرور فعليه أن يطلب من المدير نقلها اما اذا كان النقل متهذرا فعلى مفتش الري والمدير أن يتفقا على ذلك ويعرضا المسئلة على نظارتى المالية والاشغال العمومية وهما تقرران اذا اقتضت الحال ابطال المعديّة وحينئذ ترفع عوائدها ويقام كوبرى عوضا عن المرور العام ولا يكون لارباب المعديّة الحق في مطالبة الحكومة بتعويض ما

(المادة الحادية والثلاثون)

لا يسوغ تكليف ارباب المراكب المرخص لهم بالشحن والتفريغ على جسور النيل والترع والمصارف العمومية بدفع شئ من العوائد عن مراكبهم أو اكرامهم على ذلك فن يقدم على هذا الامر يعاقب بالعقوبات المقررة في قانون العقوبات الاهلى

(المادة الثانية والثلاثون)

في المخالفات

من يعمل عملا من الاعمال الآتية يعاقب بالحبس من خمسة عشر يوما الى شهرين وبغرامة توازي بالاقل قيمة مصاريف اعادة الشيء الى أصله التي تقدرها نظارة الاشغال العمومية ولا تتجاوز هذه الغرامة ضعف تلك المصاريف

أولا - من يعمل عملا من الاعمال الآتية بغير ترخيص خصوصى
 « أ » - اقامة جسر أو القاء أحجار وغير ذلك مما ينشأ عنه تعطيل سير المياه
 « ب » - إقفال أبواب الاهوسة أو فتحها أو مس أى جهاز من الجهازات المعدة لوقاية القناطر

« ج » - ازالة جسر من الجسور القائمة فى الترع لسدها أو تقليل ايرادها
 « د » - اقامة بناء من الانبسة أو دولاب هدير أو ساقية أو طلمبة وما شاكل ذلك على جسور النيل أو الترع أو المصارف العمومية فكل بناء أو آلة تقام على هذه الكيفية تزال حالا (ويجوز اقامة الشادوف والنطالة والطنبورة بشرط أن لا تحدث أدنى قطع أو تلف فى الجسور)

« هـ » - احدات قطع فى جسور النيل أو احدى ترع الرى أو الصرف أو اقامة فم لمرور المياه

« و » - ازالة أثر بة الجسور

« ز » - احدات تغيير فى هويس أو فم من بناء سواء كان الهويس أو الفم عموميا أو خصوصا مقام على جسر النيل أو جسر ترعة عمومية

« ح » - أخذ أثر بة أو أحجار أو أخشاب أو غير ذلك من مهمات جسور النيل أو الترع أو مهمات أى عمل من أعمال الحفظ أو الاقدام على أمر يضر بالاعمال الصناعية ويكون مشايخ البلاد الذين بعهدتهم هذه الاعمال الصناعية مسئولين ازاء الحكومة اذ اربا اذالم يبلغوا تلك الافعال اليها بشرط أنها (الحكومة) تعين خفراء لذلك

ثانيا - من يدفن رمة فى الجسر

ثالثا - من يأخذ مياه من احدى الترع سواء كان ذلك بفتح فمها أو فم المسقى أو يحدث قطع فى جسورها أو يرفع المياه منها رفعا ضارعا فى الايام التى ينبه فيها مقتش الرى أو غيره من المندوبين بعدم استعمال مياه الترع للررى

(المادة الثالثة والثلاثون)

من يعمل علامات الاعمال الآتية يعاقب بغرامة قدرها ٢٥ قرشاً الى ٢٠٠ قرش
وبالحبس من خمسة أيام الى ثلاثين يوماً وهذه الاعمال هي
أولاً - تصريف مياه الصرف في ترعة عمومية بغير الترخيص كتابة من مفتش الري
ثانياً - اقامة قنطرة على ترعة سواء كانت تلك القنطرة دائمية أو مؤقتة أو وضع ماسورة
أو سحارة فيها بدون الترخيص بذلك ترخيصاً خصوصياً

(المادة الرابعة والثلاثون)

من يعمل علامات الاعمال الآتية يعاقب بغرامة قدرها عشرة قروش الى خمسين قرشاً
وبالحبس من ٢٤ ساعة الى ١٥ يوماً وهذه الاعمال هي
أولاً - وضع الطمي الناتج من التطهير أو من حفر مسقى أو من قناة ساقية أو وادى على
ميل واحد الترع أو جروفها

ثانياً - احداث ضرر بجروف مصرف عمومي باندفاع المياه المنصرفة من الاراضى أو
ردم قاع المصرف بالطين أو الرمل الآتين اليه من الخارج باندفاع المياه
ثالثاً - غرز أو تاد (خوازيق) في احدى الترع لربط شبك الصيد

(المادة الخامسة والثلاثون)

من يلقى رمة في النيل أو في ترعة أو مصرف عمومي أو غير ذلك من المواد التي تفسد المياه
يعاقب بغرامة قدرها ما توافر قرش وعلى أرباب الحفظ اخراج تلك الرمة ودفعها

(المادة السادسة والثلاثون)

يجوز تطبيق عقوبتي الغرامة والحبس المذكورتين في المواد ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ من
هذه اللائحة كل واحدة منهما على حدتها

(المادة السابعة والثلاثون)

فضلا عن مما كمة المخالف عن المخالفات المتقدم ذكرها يلزم في كل حال باعادة الشيء الى
أصله واذا امتنع فالحكومة تجرى الاعمال اللازمة على نفقته خاصة وتحصل قيمته منه
بالكيفية المقررة في الامر العالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

(المادة الثامنة والثلاثون)

تصدر الاحكام لجنة ادارية تشكل من المدير والباشمهندس أو من ينوب عنه وثلاثة من
عمد المديرية نفسها تعينهم نظارة الداخلية ويكون حكم تلك اللجنة بأغلبية الآراء

ولا تقبل أدلى معارضة إذا كان الحكم صادرا بالغرامة فقط وفي حالة صدور الحكم بالجس
يجوز للمحكوم عليه استئناف الحكم أمام لجنة مخصوصة تشكل في نظارة الداخلية من وكيل
هذه النظارة بصفة رئيس ومن مستشار خديوى ومن مندوب من نظارة الاشغال العمومية
ويرفع الاستئناف باعلان يقدم للديريه أو المحافظة في خلال الثلاثة أيام التالية لتاريخ صدور
الحكم ولا يقبل الا اذا أثبت المستأنف عند تقديم الاعلان أنه دفع ما حكم عليه به من
الغرامة ومصاريف اعادة الشئ الى أصله مع حفظ حقه بردها اليه اذا برئت ساحته

(المادة التاسعة والثلاثون)

تضع نظارة الداخلية لأئحة خصوصية تقرر فيها الاجراءات التى تتبع أمام اللجنة
الادارية

(المادة الأربعون)

منايح وخفراء البلاد والكفور ونظار جفالك وأعزب الدومين والدائرة السنية هم مسؤولون
عن المحافظة على الجسور والترع وجميع الاعمال الصناعية التى هي في دائرة كل منهم وفي
عهدته فاذا حصلت مخالفة فيلزمون شخصيا بنفقة اعادة الاعمال الى أصلها اذا لم يتيسر معرفة
الفاعلين

(المادة الحادية والأربعون)

تحصل قيمة المصاريف والغرامات بمقتضى أحكام الامر العالى الصادر فى ٢٥ مارس
سنة ١٨٨٠ وفى حالة عدم تحصيل الغرامة يجبس المحكوم عليه بها ٢٤ ساعة عن كل
ثلاثين قرشاً منها وهذا الجبس يحكم به المدير

(المادة الثانية والأربعون)

يلغى كل ما كان من الاحكام السابقة مخالفاً لمرنا هذا

(المادة الثالثة والأربعون)

على نظارة الداخلية والمالية والاشغال العمومية والمحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهم
فبما يخصه

١٦

الامر العالى الصادر فى اول مارس سنة ١٨٩٤

بعمالة الاطيان الثالثة من جهة الضرائب

هذا الامر ورد مفصلاً فى صحيفة ٢٥٥ وهنا تعيد ايراد المادة الخامسة والمادة السادسة

منه لاختصاص الاول برفع المال عن الاطيان التي يستمر انلا فيها العلة عدم استكمال المنافع العمومية والثانية برفع المال عن الاطيان الشالفة من المعطة بقرار شورى النواب وهما بنصهما

(المادة الخامسة)

اذا كان عند اجراء العمل بحسب التعريفات المينة قبل ان يتضح بناء على طلب الممول صاحب الشأن وبعد اقرار نظارة الاشغال العمومية أن سبب بوار الارض ناشئ من عدم كفاية أعمال المنافع العمومية فيستمر رفع مال الاطيان الى أن يصير اجراء الاعمال اللازمة لازالة الضرر ومن ابتداء اليوم الذي تتم فيه الاجراآت المذكورة تدرج الاطيان بعد المعاينة في احدى الدرجات المينة بالمادة الثانية من الامر العالي الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢

(المادة السادسة)

الاطيان المعطة بقرار شورى النواب يستمر سداد الاموال عنها باعتبار الضريبة الحالية مدة خمس سنوات اعتبارا من ابتداء السنة التالية للسنة التي انتهت فيها مدة المعافاة الاصلية أو المدة الجديدة التي تكون منتخب لها وبعد انقضاء الخمس سنوات تدرج الاطيان في احدى الدرجات المينة بالمادة الثانية من الامر العالي الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ والاطيان التي من هذا القبيل يسوغ درجها من الآن كما سبق القول أن نالو طلب أربابها ذلك وما يكون بقي منها بوارا يسوغ رفع ماله بالتطبيق للمادة الخامسة من الامر العالي الرقم ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ تحت إعادة الربط عليه كالمذكور بالمادة الاولى من هذا الامر

١٧

الامر العالي الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥

برفع مال خمسة أفدنة سنويا من أطيان عمدة كل بلد

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وبعد مصادقة مديرى صندوق الدين العمومي وموافقة رأى مجلس النظار أمر نائما هوأت

(المادة الاولى)

يعفى كل عمدة من دفع الاموال الاميرية عن خمسة فدادين من الاطيان التي يمتلكها ملكا

خاصا في قرى القطر اعتبارا من أول يوليو سنة ١٨٩٥ ويكون هذا الاعفاء قاصرا على الاطيان الكاشنة في نفس البلد المعين فيها وعن مدة قيامه بوظيفته
(المادة الثانية)

اذا انفصل العمدة في خلال السنة عن وظيفته بأي سبب كان في عا د ربط الاموال على الاطيان المعفاة بمقتضى المادة السابقة من ابتداء الشهر الذي انفصل فيه عن وظيفته
(المادة الثالثة)

اذا كانت الاطيان التي يمتلكها العمدة في نفس البلد الجارى تأديته وظيفته فيها مربوطا عليها أموال من فيات مختلفة فيكون حسب ان ما يرفع من المال بموجب المادة الاولى على واقع متوسط الاموال المربوطة على تلك الاطيان
(المادة الرابعة)
على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا

١٨

مقرر المالية الصادرة في ١٢ يونيو سنة ١٨٩٥

بأن الاراضى المبعة من الحكومة التي توجد غير صالحة للزراعة يجري تحقيقها على مقتضى المادة الخامسة من ذكر يتو أول مارس سنة ١٨٩٤

قد علم للمالية أن من جملة الاراضى البور التي بيعت من الحكومة بشرط المعاملة في تمويلها تدريجيا للمد مختلفة غايتها عشر سنين قد يوجد بعض أراضى لا تزال غير صالحة للزراعة وذلك لعدم قدره أربابها على اصلاحها من تغلب الاسباب القهرية المترتب عليها عدم صلاحيتها وحيث ان الاطيان التي من هذا القبيل اذا تحقق أنها غير صالحة للزراعة بالكلية يجب المعاملة في شأنها على مقتضى أحكام المادة الخامسة من ذكر يتو أول مارس سنة ١٨٩٤ فمن الآن وصاعدا كل مائة قدم للدبرية من الشكاوى المختصة بشئ من هذه الاطيان بصير تسجيله ومعاينة الاطيان وتبليغ المالية بما تظهره المعاينة بايضاح الحدود التي جرت المعاينة عليها للتجربة بشأنها مع نظارة الاشغال والتصريح للسديرة بما يترأى وقد كتب بذلك لباقي المدير بات

١٩

مقرر المالية الصادرة في اول يناير سنة ١٨٩٩

رفع المال عن أراضى الجرون

قد قررت نظارة المالية أنه من ابتداء سنة ١٨٩٩ لغاية صدور أمر آخر بصير التجاوز

سنوات عن أموال مقنن الاجران المجزأة والموزعة على تكليف الممولين واستزال هذه الاجزاء من تكليف أربابها وحصرها وتوريدها اجماليا في حساب مخصوص بالمكلفات وجرائد الصارف

وهذا التجاوز يكون عن عموم أموال الاجران بواقع ضرائبها الحالية ان لم يكن خصها شيء من التخفيض الموقت أما اذا كان خصها شيء من التخفيض فالتجاوز يكون عن الباقي من أموالها بعد الذي صار تخفيضه ويصير اخطار نظارة المالية قبل نهاية شهر يناير من كل سنة عن قيمة التجاوز المذكور وبحال وصول منشورنا هذا اليكم يجب التحقق من استيفاء الاجراءات الآتية بذات المديرية وعملية الصارف وهي

أولا - عند تحرير جرائد وأوراد سنة ١٨٩٩ الجديدة يلزم استزال اجزاء الاجران من أصول كل ممول بواقع الضريبة الاصلية

ثانيا - في حال اجراء هذه العملية اذا كانت ضريبة الجرن صارت تنزيلة لها موقتا فيصير درج قيمة التخفيض الذي يخص حصة الممول في الجرن بمخصوص حسابها حتى انه ينتفع بالتخفيض المصرح به في سنة ١٨٩٨

ثالثا - يصير جسر جميع اجزاء الجرن وتوريدها اجماليا بحساب مخصوص بالمكلفة وجريدة الصراف تحت عنوان (جرن الاهالي) وفيه الضريبة اذا كان صار تخفيضها تورد على حسب الطريقة التي صار اتباعها فيما يختص بباقي الاطيان التي صار تخفيضها أعني تورد الضريبة الاصلية وتحت منه ضريبة الضريبة الجديدة وفي هذه الحالة طبعيا يصير ضرب الزمام بالقيمة المخفضة ويقتضى أنه بأقرب وقت وعلى أي الحالات قبل يوم ٢٠ يناير الجاري يرسل لنا كشف مشتمل على ما يأتي

« أ » - جملة الزمام الذي صار تنزيلة من تكليف الممولين وصار درجها اجماليا في الحساب المخصوص تحت عنوان جرن الاهالي

« ب » - جملة مال الزمام المذكور بواقع الفيات الاصلية بالجهات التي لم يحصل تخفيض بها وبواقع القيمة الجديدة الموقفة بالجهات التي حصل فيها تخفيض

« ت » - قيمة التخفيض المندرج بمخصوص أوراد الممولين سنة ١٨٩٩ نظير تخفيض أموال الاجران خاصة سنة ١٨٩٨ المذكورة عنها بالبند الثاني أعلاه ومن المعلوم أن التجاوز بالكيفية الواضح عنها بهذا الابعس حقوق الملكية التي للاهالي على ذات أرض الاجران وهذا ما عدا أراضي الجرن ملك الميرى

ولم توجد أوامر أولوائى عمومية أساسية فيما يختص برفع المال عن الاطيان التى تظهر عجزا فى مساحة فك الزمام العموى ولكنهما مسألة تعد من البديهيات ولا بد من رفع المال عما يظهر من العجز

هذه هى الاوامر الاساسية التى يرجع اليها فى الوقت الحاضر فى تطبيق اجراءات رفع المال عن الاطيان التى يجب أن لا تؤخذ عن اضرائب ومما ذكره ينتج أن مرفوعات الاموال تنوع الى عشرة أنواع وهى

- (١) - التالف من أطيان الجزائر وهو نوعان
« أ » - أكل البحر من أطيان الجزائر
« ب » - تالف الرمال بأطيان الجزائر
 - (٢) - أكل البحر من أطيان العلق
 - (٣) - تالف الرمال من أطيان العلو القريبة من الجبال
 - (٤) - التالف فى المنافع العمومية
 - (٥) - التالف من قطع جسور الحيطان اختياريا أو جبريا فى زمن فيضان النيل بالوجه القبلى
 - (٦) - التالف بالسباح
 - (٧) - المسموح السنوى بقيمة مال خمسة أفدنة لكل من عمد البلاد
 - (٨) - الاراضى التى تقام عليها مبان بالمدن المقررة فيها تحصيل عوائد المباني
 - (٩) - الاراضى المخصصة لوضع الجرون وتعرف بعقن الجرون
 - (١٠) - العجوزات التى تظهر بمساحة فك الزمام العموى
- وفى ما يلى قد فصلت التعليمات المعمول بها تنفيذ تلك الاوامر الاساسية نوعا نوعا

النوع الاول

تالف الجزائر

أكل البحر - تالف الرمال

الجزائر بحسب معناها الحقيقى تدل على كل أرض يحيط بها الماء من كل جانب أما فى القطر المصرى فإنه يعرف بها ليس فقط عن الجزائر التى فى وسط نهر النيل بل أيضا عن الارض المائلة المتدرجة الواقعة على ساحلى النيل شرقا وغربا

والتالف بأطيان الجزائر هو مما يتعين على الحكومة تحقيقه سنويا بلا حاجة الى انتظار تقديم طلبات عنه من أربابه ولما كان الامر العالى الصادر فى ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ قد فرض (فى نص المادة الثالثة) على أصحاب أطيان الجزائر كغيرهم من أرباب الاطيان تقديم طلبات عن التالف منها بالرمال وبعد صدور هذا الامر قد تحققت الحكومة من صعوبة أو استحالة تقديم طلبات عن التالف من أطيان الجزائر فى الوقت اللازم فلذلك صدر الامر العالى فى ١٨ جونيو سنة ١٨٩٠ بأن تحقيقها يكون سنويا بلا حاجة لتقديم طلبات من أربابها

أما علة اعفاء أصحاب أرض الجزائر من تقديم طلبات فهم أن تأثيرات النيل على أطيان الجزائر باصلاح الفاسد أو افساد الصالح أو افقاد الموجود أو تجديد المفقود كل ذلك يعد من العوارض الطارئة سنويا التى يلزم اثبات حقائقها فى الفترة التى بين الفيضانين وهى فترة قصيرة من الزمن لا تكفى لانتظار تقديم طلبات من أصحاب أطيان الجزائر فى طول البلاد وعرضها وتحقيقها بعد ذلك قبل أن يفيض النيل الثانى ويغمر الارض ويلاشى كل أثر وهب أن ذلك ممكن للحكومة فليس فى امكان كل من الافراد أن يأتى بمساح خاص لمقاس أطيانة ومعرفة ما اذا كان أولم يكن النيل الماضى قد ذهب بشئ من أرضه حتى اذا كان قد أفسد شئاً منها جازله أن يقدم طلبه للحكومة لتتظرفى معاملته بأحكام الاوامر وبناء على ذلك استئنفت الحكومة أطيان الجزائر من تقديم طلبات

واجراء المساحة بمعرفة الحكومة فى كل سنة على أطيان الجزائر هو من الامور المقررة من قديم الزمان غير أن نظارة المالية بعد الاختبار الطويل قد لاحظت على قلة التغيرات السنوية فى أكثر الجزر الواقعة فى امتداد فرعى النيل الشرقى والغربى ببلاد الوجه البحرى فاعتبرتها لذلك مما لا يحتاج لتكليف نفقات ومشاق معاودة المساحة عليها فى كل سنة فأوقفت مساحة الجزائر سنويا فى أقاليم الوجه البحرى من ابتداء سنة ١٨٩٩ (منشور ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٨) وذلك لى ترى من شكاوى الافراد أو من ظروف أخرى ما يمكنها الاعتماد عليه فى تحديد الزمن الذى فيه تكون تأثيرات النيل قد أحدثت من التغيير فى جزر الأقاليم البحرية ما يستحق اجراء المساحة والتحقيق وقد فاتت خمس سنوات لغاية سنة ١٩٠٣ وفى كل هذه المدة لم ترد على المالية شكوى واحدة من أحد عن شئ فى أطيان جزائر الوجه البحرى ولم تزل المسألة موضوع النظر للحكم على ما اذا كانت معاودة مساحة الجزائر المذكورة تكون مرة فى كل خمس سنوات أو أكثر أو أقل - على أن الحكومة شأنها فى المسألة

كبقيّة الافراد لان أرض الطمى التى يكونها النيل تكون غنية لمن تصل أيديهم اليها بالمال ولا يجار وتبقى بغير المساحة مجهولة لدى الحكومة ما لم يكن عمدة البلد من أصحاب الشرف فينبى الحكومة عنها - أما فى الوجه القبلى من أصوان الى المناشى فمساحة الجزائر مستمرة فى كل سنة

وأكثر الجزائر فى الوجه القبلى كانت من الاملاك الشائعة بين الاهالى فى كل بلد فكانوا يتبعون الارض الصالحة أينما توجد ويقسمونها بينهم وكان فى ذلك مسامح بمصلحة الحكومة ومن أهم أسباب ذلك أولا صعوبة تعيين موقع أرض أى شخص بالجزيرة للحجز عليه عند ما يتأخر فى سداد المال ثانيا أن أطيان الحكومة التى كانت فاسدة فى السنة الماضية اذا وجدت صالحة فى السنة التى بعدها يزرعها الاهالى ويتركون أرضهم الضعيفة أو التى يكون النيل قد أ تلفها فتخسر الحكومة ما كانت تناله من الاجبار الذى هو طبعها أزيد من فئة الضريبة ولهذا الأسباب وضعت المالية فى شهر نوفمبر سنة ١٨٩٣ تعليمات أساسية لمساحة الجزائر وأدخلت عليها بعض تعديلات فى السنوات التالية وأصبحت هى دعامة العمل فى الوقت الحاضر وقبل أن نأتى على نصوص هذه التعليمات نستلفت النظر الى المقدمات الآتية

(١) - ان أرض الجزائر التى تدخل تحت أحكام التعليمات الآتية هى كل الارض الواقعة خارج جسر النيل الذى يعرف بالطراد شرقا وغربا وكلمة خارج هنا تدل على الارض المتصلة بماء النيل فتكون فى الشرق غرب الطراد وفى الغرب شرق الطراد

(٢) - ان أرض الجزائر هى الارض التى لا تزرع بها زراعة صيفية من أصناف القصب والقطن لان غمرها بماء الفيضان يكون فى شهر يوليو وهو بداية نمو نباتات الزراعة الصيفية وجفافها من الماء يكون فى شهر ديسمبر وهو الذى فيه محصولات الصيفى تكون صالحة للجنى أو تمجنها ولذلك فهى لا تزرع إلا لزراعة شتوية وأحيانا ذرة نباتى فى حوش صغيرة خاصة أو ذرة قنطرى هذا فى الارض المرتفعة وتزرع الارض الواطئة أصناف مقاني فقط من بطيخ وشمام وخضروات وسميت تلك الارض مواطى هذه هى مرتفعات الجزائر ومواطى الجزائر التى توجد مذكورة تكرر فى التعليمات

(٣) - ان اطلاق كلمة مرتفعات على أرض الجزائر التى تزرع زراعة شتوية هو تمييزا لها من أراضي العلو التى وان كانت على حدود النيل إلا أنها لا تنغمر اعتياديا من فيضانه عليها وكل تأثيراته عليها هى استئصال بعضها بأكل البحر وهذا النوع من كل البحر

لايجرى تحقيقه ورفع المال عنه الا اذا طلب أصحابه ذلك أما كل البحر والتالف من أطيان
الجزائر فذلك مما يتعين على الحكومة تحقيقه سنويا من تلقاء ذاتها بغير توقف على تقديم
طلبات من أحد

أما التعليمات فهي

١ - تقسم المساحة الى قسمين وهما الاول مساحة الاطيان المرتفعة التي تزرع
شويا مثل القمح والفلول والشعير وغيره والقسم الثاني مساحة أطيان المواطى التي
تزرع مقائى

٢ - يكون ابتداء مساحة الاطيان المرتفعة من أول يناير ونهايتها على الاكثر لغاية
١٥ ابريل

هذا هو نص تعديل المادة الثانية ويضاف الى ذلك ما صدرت به تعليمات أخرى من
جهة أراضى المواطى فقد تضمنت التعليمات المذكورة

« أ » - البدء فى مساحة ما تنحدر عنه المياه من تلك المواطى من أوائل شهر مايو

« ب » - مقياس وضبط ما يوجد قد زرع من حقوق الحكومة فى تلك المواطى
وتحصيل الجماره قبل جنى المحصول

٣ - عند الشروع فى مساحة الأطيان المرتفعة يجب على المديرية أن تعين ركابى
مساحة للبدء بالعمل فى آن واحد من أول يناير فأحد الركابين يتبدئ فى الحدود القبلية
والآخر فى الحدود البحرية أمامديريات قنا وجرجا وأسيوط والمنيا فيعين لكل منها
أربعة أركبة بدلا من ركابين اثنان منها يتبدئ أحدهما من الجهة القبلية والثانى من
الجهة البحرية والركابان الآخران يتبدئان من نقطة متوسطة فى المديرية يعينها المدير
بحيث ان سيرهما فى العمل يكون بواسطة اتجاه أحدهما الى الجهة البحرية ليتقابل مع الركاب
الذى ابتدأ من الجهة المذكورة والثانى يتجه الى الجهة القبلية ليتقابل مع الركاب الذى
ابتدأ من هذه الجهة أيضا

كل ركاب يكون برفقته معاون من الموثوق بأمانهم

أعمال جميع المساحين المذكورين تكون قاصرة على مساحة أطيان الجزائر فقط
(الا اذا صدرت أوامر بتكليفهم بأعمال اضافية أخرى كمشاحة الاطيان الشراعى لشدة
علاقتها بالجزائر)

٤ - يكون تحت يد كل مساح دفتر وعمدد كاف من أوراق القوائم محتوما عليها بختم
المديرية

هذا هو نص المادة الرابعة وفيه يجب الاطاعة بما سيأتى وهو
 « أ » - ان الدقر المشار اليه بهذه هو كراس من ورق اعتيادى يعرف عند المساحين
 بقصير الغيط كسوة عن عملية المساحة كل يوم ويطلب للمراجعة عليه عند طروء اشتباه
 أو وجود عوارض محو أو اثبات في دقر المساحة
 « ب » - ان القوائم المشار اليها هي استمارات مطبوعة تعرف باستمارة نمرة ٣١ تجد
 صورتها كالآتى

شكل الصحيفة الاولى من قائمة المساحة

استمارة نمرة ٣١ (أموال مقررة)

قائمة مساحة عن أطيان من نوع
 بناحية التابعة لمركز بديرية
 في يوم الموافق شهر سنة ١٩ باللجنة المؤلفة
 من الموظف بوظيفة ومعه كل من عمدة أو شيخ
 ناحية و عمدة أو شيخ ناحية الخ الخ و
 و و عمدة ومشايخ البلد التابعة للأطيان لزمامها قد ابتدئ
 بعمل المساحة على الأطيان الآتى ايضاحها بعد أن دعى ذوو الشأن للحضور بأنفسهم أو
 لانتداب وكلاء عنهم وهذه المساحة هي بناء على أمر صادر من الى
 بتاريخ نمرة الامضات

تحويل الاوراق من اللجنة بعد نهاية العمل

من الموظف بوظيفة مندوب المساحة الى
 بتاريخ شهر سنة ١٩
 قدمت المساحة على أطيان التابعة لزمام ناحية في
 يوم شهر سنة ١٩ بحسب التفصيلات التى اشتمل
 عليها هذا الدقر وبعد التوقيع عليه منا ومن أعضاء اللجنة أشرف بتقديمه محتويا على
 عدد صحيفة مكتوبة و عدد صحيفة بيضاء مرفقا برسومات عدد
 أما لمخوطاتنا في هذه الأمورية فهي تحريراً في
 شهر سنة ١٩ مندوب المساحة

شكل الصحيفة الثانية من قائمة المساحة

نتيجة المساحة	بور	
	فدان	الجلية
	(٢٠) فدان	معمور
	(١٩) فدان	صالح
	(١٨) فدان	فناد
	(١٧) فدان	
عملية المساحة	قصة (١٦) كنة الاقصاب الحاصلة من ضرب الخانة ١١ في ١٥	
	القصة (١٥)	القبلي مع البحرى
	قصة (١٤)	من الشرق الى الغرب أو بالعكس
	قصة (١٣)	القبلي
	قصة (١٢)	القبلي
	قصة (١١)	القبلي
	قصة (١٠)	القبلي
	قصة (٩)	القبلي
	قصة (٨)	القبلي
	قصة (٧)	القبلي
	قصة (٦)	القبلي
	قصة (٥)	القبلي
نوع الاطيان خارجى أو عشورى		
أو من اطيان الحكومة		
حدود كل قطعة أو كل قبالة أو كل حوض بحسب ترتيب المساحة		
اسم الحوض أو القبالة		
اسم صاحب التكليف واسم واضع اليد		
نمرة سلسلة لكل قطعة		
تاريخ المساحة يومياً		
خانة متركزة لتأشير الجيش أو الموقوفات		

« ت » - ان استمارات نمرة ٣١ المذكورة عند ختمها في رأس كل ورقة منها بختم المديرية في الزاوية اليمنى يلزم أخذ ايصال من المساح الذي سلمت اليه وقيد هاعليه في كراس مخصوص لذلك وكلما تقدمت دفاتر مكتوبة من هذه الاستمارات تخصم لحساب عهدة المساح الذي وردت من طرفه وفي نهاية العمل يحاسب كل مساح ويطلب باعادة ما يكون قد تأخر عنده من الاستمارات البيضاء المختومة وذلك لكي لا يتمكن أحد منهم من استعمال التزوير والغش بتغيير قوائم بدل أخرى لاغراض مخصوصة

٥ - على لجنة أولجان الجشني أن تبثدي بالعمل على اثر وصول دفاتر المساحة اليها من طرف المديرية ويكون السير أخذ من قبلي لجري ان أمكن والا فحسب ما يترا أى من موجبات الضبط والسهولة والنجاز أما أخذ الجشني فيكون باعتبار عشر مساحات من كل مائة مساحة حسب ما يتأثر من المديرية ويجوز للجنة بناء على ملاحظات استثنائية تبدولها أن تأخذ الجشني على مساحات أخرى خصوصية غير أنه يجب دقة الالتفات لأخذ الجشني على مساحات أسماء كاملة في الحوض الواحد والتأشير على كل اسم بما يترا أى في صفحته أو عدم صفحته وتحرير النتيجة النهائية على خاتمة الدقتر فان دلت النتيجة على صحة العمل الابتدا في يرسل الدقتر للمديرية حال انظر ف مختوم بالشمع الاجر

وان دلت على اختلال في العمل فعلى اللجنة اخبار المديرية في الحال بأقرب واسطة لكي ترسل اللجنة الابتدائية الى محل العمل للمراجعة ومعرفة الاسباب وفي مثل هذه الحالة لا يلزم أن تزيد مدة المراجعة بوجود اللجنة الابتدائية أكثر من ثلاثة أيام

٦ - يعمل محضر لانبات التقاء ركابي المساحة الابتدائية ويجري التوقيع عليه من جميع الحاضرين والركاب (بما فيه معاون) الذي يتضمن امتياز عن الآخر في مقدار المساحة التي يكون أجراها يعطى له ماهية شهر واحد على سبيل المكافأة تحت شرط أن يثبت ركاب الجشني صحة أعماله وضبطها أما اذا كان ظهر فيها فرق يزيد عن ثلاثة في المائة فيسقط حقه في المكافأة المذكورة ويعاقب بالاستقطاع من ماهيته بحسب قلة أو جسامته الفرق فضلا عن محاكمته هذا وحيث إنه لا بد من التقاط ركابي المساحة في جزيرة واحدة فالمشاخ المتوهم بالبند العاشر عن وجودهم مع المساحين يجب تقسيمهم على الركابين عند وجودهما في ذات الجزيرة حتى لا يحصل توقف في العمل اذا كانت الجزيرة تابعة لبلدة واحدة (تنبيه) - اعتبار الفرق مسموحا اذا لم يزيد عن نسبة ٣ في المائة هو مبدأ قديم قضى به في الامر العالي الصادر في ٨ صفر سنة ١٢٧٧ (٢٦ أغسطس سنة ١٨٦٥)

والاجانب خاضعون لهذا المبدأ بمقتضى حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ١٩ فبراير سنة ١٨٩١

٧ - الاستمارات غرة ٢٢ وغرة ٢٣ مع جميع التعديلات التي تحدثت في بحر السنة وتكون واردة في المكلفة تجعل أساسا للمساحة التي يلزم في اجرائها قيد الاطيان حسب التكليف الاصلى أى باسم المالك المتوفى مع التأشير بدفتر المساحة بأن ورثته هم الواضعوا ليد وعلى الصراف أن يجرى تسوية كشوفات التكليف لاجل تسليمها الى بلان المساحة حسب الكيفية المبينة بهذا البند

(تنبيه) - استمارة غرة ٢٣ قد أبطلت أما استمارة غرة ٢٢ فلم تزل مستعملة وهي عبارة عن اجمال لمساحة الاطيان المرتفعة بالجزائر وشكلها بالصيغة الآتية

٨ - اطيان الميرى يجرى مساحتها باسم الميرى مع ايضاح اسم كل مستأجر

٩ - لا لزوم لمساحة الجزائر التي تكون جميعها ملكا للدائرة السنية والدومين أما الجزائر المشتركة كعين المصالحين المسد كورتين وبين الاهالى فتجربى مساحتها وتدرج اطيانها في الاستمارتين غرة ٢٢ وغرة ٢٤ لأجل التمكن من مراجعة تخصيص طرح البحر

الاطيان المرتفعة التي هي عبارة عن كامل زمام الجزيرة أو بعض القبالان المعتادريها بالآلات لا تجرى مساحتها سنويا من الآن فصاعدا أما في حالة ما اذا كانت أراضي المواطنين مشتركة بالأراضي المرتفعة أى غير مفروزة منها بدفاتر المساحات السابقة فيعمل عنها مساحة في السنة الاولى بعد صدور هذه التعليمات لاجراء الفرز مع مراعاة تعيين حدود الاطيان المعتادريها بالآلات لاعتبارها مستديمة

كافة الاراضى الواقعة داخل طراد البحر تستنزل من زمام الجزائر اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٩٤ وتضاف على زمام مربوط الناحية

أما اذا كانت الاراضى المذكورة ليست مفروزة من أراضي الجزائر في المساحات السابقة فعلى أركبة المساحة اجراء مساحتها بدفاتر قائمة بذاتها لا تدرج باستمارات التسوية غرة ٢٢ وغرة ٢٤ بل ترسل للديرية أولا بأول ويكون اجراء المساحة بهذه الكيفية في السنة الاولى بعد صدور هذه التعليمات

استمارة غرة ٢٢

نسوية الجزائر المعتاد مساحتها سنويا

الاطيان المرتفعة

ملح جنيه (١١)	ملح جنيه (١٠)	س ط فدن (٩) المقتضى ربطه في سنة . . الحاضرة	س ط فدن (٨) السنة الحاضرة	س ط فدن (٧) السنة الحاضرة سنة ١٩	س ط فدن (٦) السنة الحاضرة سنة ١٩	س ط فدن (٥) تكليف الاطيان المرتفعة	س ط فدن (٤) اسم القبالة	س ط فدن (٣) اسم وارض اليد	س ط فدن (٢) اسم صاحب التكليف	س ط فدن (١) النمرة الواردة بدقتر المساحة
ملح جنيه (١١)	ملح جنيه (١٠)	س ط فدن (٩) المقتضى ربطه في سنة . . الحاضرة	س ط فدن (٨) السنة الحاضرة	س ط فدن (٧) السنة الحاضرة سنة ١٩	س ط فدن (٦) السنة الحاضرة سنة ١٩	س ط فدن (٥) تكليف الاطيان المرتفعة	س ط فدن (٤) اسم القبالة	س ط فدن (٣) اسم وارض اليد	س ط فدن (٢) اسم صاحب التكليف	س ط فدن (١) النمرة الواردة بدقتر المساحة

في حالة ما إذا كانت جزيرة تبقى على حالتها التي كانت عليها في السنة الماضية ويثبت للمور الركاب من بعد معاينتها عدم حدوث أدنى تغيير فيها من ابتداء السنة الماضية فعند ذلك يقتصر الأمور على معاينة ومساحة الأطيان التي هي من الأبور في تكليف كل بمول ثم ينتقل إلى جزيرة أخرى مع إعطاء الاخطار اللازم منه عن ذلك إلى المديرية لكي يتوجه وكيل المديرية إلى محل الواقعة للحكم فيما إذا كان يترأى هناك لزوم لمساحة الجزيرة بالفردات أم لا

(تنبيهات)

(أ) ان الغرض من مساحة الجزائر في كل سنة هو رفع المال عن التالف والمفقود وربط المال أو الإيجار على الأطيان المستجدة فالدائرة السنوية والدومين لاسبب كونهما بالاتفاق مع المالية مرخصتين بتحقيق ورفع مال أو إضافة مال ما يتلف وما يصلح من أطيانهما فالجزائر التي زمامها كله ملك لأيهما لا حاجة للحكومة بأجراء مساحة سنوية عليها أما الجزائر التي يكون لأيهما قسم منها فقط فأنها تدخل فيما تعمل عنه المساحة السنوية وذلك لأجل المساواة في توزيع ما يتجدد من طرح البحر إذا كان يوجد كل بحر

(ب) - نتيجة المساحة السنوية عن مساحة أطيان الدائرة والدومين بالجزائر المشتركة بحري تبليغها إليهما من قبل المالية (مراقبة الأموال المقررة)

(ت) - يوجد في بعض الجزائر أطيان للأوقاف معافاة من المال بالكلية وبناء على معافاتها من المال كانت أغفلت من المساحة في بعض الجهات لأن نتيجة رفع المال هذه حاصلة على البوام سواء كانت الأطيان صالحة أو غير صالحة موجودة أو مفقودة ولكن المالية لاحظت على أن ضبط المساحة لا يتم إلا بمساحة كل أطيان الجزائر بما فيها المعافى من المال وليكون لتلك الأطيان نصيبها في التعويض عن كل البصر كالأطيان التي تدفع عنها الضرائب

(ث) - استمارة نمرة ٢٤ المشار إليها هي مجموعة مساحة أطيان المواطى وهي بالشكل المين بالصحيفة الآتية

استمارة نمرة ٢٤

نسوية الجزائر المعتاد سلسلتها سنويا
أطيان الموالطي

لم لمنه	(١٢)	جملة المال اللازم ربطه
لم لمنه	(١١)	فئة الضريبة
س ط فدن	(١٠)	اللازم ربطه في سنة ١٩ الحاضرة
س ط فدن	(٩)	طرح بحر جديد وجرى تخصيصه على أرباب أكل البحر
س ط فدن	(٨)	السنة الحاضرة سنة ١٩
س ط فدن	(٨)	السنة الماضية سنة ١٩
س ط فدن	(٧)	السنة الحاضرة سنة ١٩
س ط فدن	(٧)	السنة الماضية سنة ١٩
س ط فدن	(٦)	السنة الحاضرة سنة ١٩
س ط فدن	(٦)	السنة الماضية سنة ١٩
س ط فدن	(٥)	تكليف الاطيان الموالطي
س ط فدن	(٤)	اسم القبالة
س ط فدن	(٣)	اسم واضح اليد
س ط فدن	(٢)	اسم صاحب التكليف
س ط فدن	(١)	النمرة الواردة بدفتر المساحة

(ج) - قبل سنة ١٨٩٤ كانت جلة قبالات بعيدة عن النيل بالكلية وبعضها يروى بالآلات اعتياديا وبعضها مفصول بجسر طراد النيل عن اطيان الجزائر وهذه كلها كانت مع ذلك تدخل في عملية المساحة السنوية فأشارت الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من هذه المادة الى لزوم تقدير زمام الاطيان التي من هذين النوعين في سنة ١٨٩٤ ونزعها بالكلية من مجموع المساحة السنوية وتعيين حدود الاطيان الواجب اجراء المساحة السنوية عليها

(ح) - كقاعدة عمومية عند وصول لجنة المساحة الى أية جزيرة وثبت عدم طروء أي تغير عليها كما كانت في السنة الماضية يصرف النظر عن اجراء المساحة ويعتبر زمامها في كل اسم كالسنة الماضية غير أنه يلزم في هذه الحالة معاينة الارض التي كانت رمالا أو فسادا في مساحة السنة الماضية حتى اذا كان قد صلح شئ منها يجري تحقيقه واثبات مقداره ويعطى بذلك اشعار في الحال للديرية لكي يحضر وكيل المديرية لموقع الجزيرة ويعاينها ويثبت أو ينفى قرار اللجنة

(خ) - وفي منشور صدر من المالية في ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٦ تصرح بأنه اذا ثبت أن التغييرات لم تطرأ الا على قبالة واحدة أو قبالتين من جزيرة كاملة فالمساحة لا تعمل الا على القبالة أو القبالتين الطارئ عليهما التغير ومعاينة الأبور ببقية القبالات كما ذكر بالفقرة السابقة ومع ذلك فلجنة الجشني تعين القبالات التي لم تعمل عليها المساحة لتأكد من حقيقة حالتها

(د) - وفي منشور المالية في ٩ مارس سنة ١٨٩٤ أن الأبور الواردة تقاسم أربابها المنصوص عنها بالمادة الرابعة من دكر يتأول مارس سنة ١٨٩٤ هذه ما يكون منها في زمام اطيان الجزائر يجب أن يدخل في المعاملة مع بقية اطيان الجزائر من رفع المال عن التالف أو دفع المال على الصالح لانها بحالة استثنائية عن بقية الابوار الكائنة في غير اطيان الجزائر

١٠ - كافة المساحات تكون بحضور المشايخ والأدلاء وأرباب الشأن ويجري الختم على دفاتر المساحة يوميا وتعطى غمرة متسلسلة للاسماء بدقتر المساحة وتوضع بدفاتر المساحة حدود القبالات وحدود اطيان أول اسم تجرى مساحته ونقسم اطيان كل تكليف الى مهور و بورصالح وفساد اذا كان في أثناء اجراء أعمال ركاب المساحة الابتدائية فنحن من سقوط اطيان ما بين

مساحة الاطيان المرتفعة وأطيان المواطى فنعالذلك يصير وضع علامات من خشب يصير اثباتها وضبطها بالقصب ويكون حفظ هذه العلامات تحت مسؤولية المشايخ ويؤخذ عليهم تعهد بذلك

(تنبيهات)

(١) - عند الشروع في المساحة بأية قبالة يلزم أولاً وصف الحدود الأربعة للقبالة بغاية الضبط واثباتها بدقتر المساحة والقطعة الأولى من القبالة يلزم وصف الحدود الأربعة المحيطة بها هذان هما الضابطان الوحيدان للدلالة على بدء نقطة العمل الابتدائى عند الحاجة للمراجعة والاستئناف

(ب) - المقصد بالثمرة المتسلسلة هو أن تعطى لكل قطعة لان الاسم الواحد الذى له أطيان في قطع متفرقة فدير في دفتر المساحة مرات متكررة كلما وجدت له أطيان في أية نقطة

(ت) - نظرا لكون الاطيان المواطى تكون مغمورة بالمياه لغاية انتهاء مساحة الأرض المرتفعة فالعلامات الخشب المشار اليها توضع على نهاية الأرض المرتفعة الجافة من الماء وكل ما يكون وراءها الناحية الماء يكون هو الأرض التى جفت بعد المساحة الأولى وهو الذى يجب أن تعمل عليه مساحة المواطى - وذلك اجتنابا من مساحة أطيان بالتكرار أو ترك أطيان بغير مساحة

١١ - متى انتهت مساحة جزيرة تسلم دفاتر مساحتها الى الصراف ويجب على المذكور أنه في ظرف خمسة أيام من تاريخ استلامها يملا خانات الاستمارة نمرة ٢٢ هذا وبالنظر لكون مساحة سنة ١٨٩٣ الحاضرة غير مبين بها الاطيان المواطى من الاطيان المرتفعة ففي أول سنة من صدور هذه التعليمات يجرى مل غانة السنة الجارية فقط ثم توجه الصراف الى المديرية ويرفقته كافة الاوراق ويراعى أن الثمرة المتسلسلة الموضوعه بالاستمارة نمرة ٢٢ يلزم أن تطابق الثمرة الموضوعه بدقتر المساحة وأطيان الميرى تدخل تحت الثمرة المتسلسلة بالاستمارة نمرة ٢٢ كأحد الممولين فقط يصير درج أسماء المستأجرين بدلا من أسماء واضى اليد

(تنبيه) اجراء التسوية بمعرفة الصراف على استمارة نمرة ٢٢ لا يتوقف على اجراء الجشنى وثبوت صحة العمل الابتدائى (منشور ٢١ مارس سنة ١٨٩٦)

١٢ - على المديرية أنها بعد مراجعة دفاتر المساحة على الاستمارة نمرة ٢٢ تجرى

الختم ثانيا على أوراق الدفاتر المذكورة بختم المديرية وتبرير صحائفها وشبكها بالدوارة حسب المنشور الصادر في ٢٣ أغسطس سنة ١٨٩٣ وتسلم للصراف دفاتر المساحة لابقائها بطرفه تحت طلب ركاب الجشني من بعد اجراء التأشير بمعرفتها بالخبر الاحرام امام كل اسم من الاسماء المقتضى اخذ جشني عنها

١٣ - اضافة اطيان الجزائر في الجرائد والاوراد تكون في بداية السنة المقبلة حسب مساحة السنة الماضية وأموالها تحصل بالاقساط المقررة كباقي الاموال

(تنبيه) نص هذه المادة ليس هو نص المادة في أصل اللائحة بل هو تعديل لها فالنص الاصل كان يقضى بترك اطيان الجزائر وأموالها وعدم ادخالها في جولة بقية الاطيان بأوراد الممولين وحسابات الصارف وأنها بعد اجراء المساحة عليها تضاف بالاوراد والجرائد بحسب ما توجد بالمساحة وعمل بهذه الطريقة في سنة ١٨٩٤ ولكن وجدت صعوبة وارتباك في العمل وفي التحصيلات فأضربت المالية عنها ورجعت الى الطريقة الاصلية ولم تنزل متبعة الى الآن وعندئذ هو المساحة والتسوية فلا زيادة تضاف والمجزر يرفع

١٤ - حيث ان ركابي المساحة يباشران مساحة الاطيان المرتفعة أولا وأحدهما يتقدم من بحري والآخر من قبلي ولا بد من التقائهما مع بعضهما في جزيرة واحدة فعند التقائهما كما ذكر بالبند الثالث يلزم أن يشراعا لافي مساحة اطيان للمواطي بكيفية أن الركاب الآتي من بحري يأخذ في مساحة المواطي راجعا الى بحري والركاب الآتي من قبلي يأخذ في مساحة المواطي راجعا الى قبلي

(تنبيه) ثبت بالتجربة أن المواطي لا يمكن البدء بالمساحة فيها قبل أوائل مايو لانها لغاية آخر ابريل تكون في الغالب مغمورة بالماء ولذلك فالبند ١٤ من التعليمات لا يعمل به قبل أوائل مايو

١٥ - القواعد العمومية اللازمة لاتباعها عن مساحة اطيان المواطي في حالة عدم اتصالها بالاطيان تكليف الممول هي الآتية

أولا - اذا كانت القطعة مقابلة لتكليف أحد الممولين ويكون للمول المذكور فساد مسجل من المواطي فيجوز مساحة القطعة المذكورة باسمه

ثانيا - اذا كانت القطعة مقابلة لتكليف المول ولم يكن له فساد مسجل من المواطي وواضع اليد الحالي عليها فساد مسجل من المواطي فيجوز مساحة القطعة باسم واضع اليد كالمثلها

ثالثا - اذا كان ليس للمؤل المقابلة القطعة لتكليفه ولا لوضع اليد الحال الى فساد مسجل من المواطى فيجبرى مساحة القطعة باسم الميرى

١٦ - تكون مساحة طرح البحر حال مساحة المواطى اجمالا بدون التفات لمفردات واضعى اليد فقط يبين فى دفتر المساحة اسم الناحية أو النواحي والقبالات التى يكون الطرح منسلابها ويعمل رسم نظرى عن جميع البيانات اللازمة من نوع ايضاح حالة الطرح وقبلاته ويكون تحرير الرسم النظرى على فرخ كامل من الورق الفولسكاب

١٧ - متى انتهت مساحة المواطى ~~بشكل~~ على جزيرة يسلم دفتر مساحتها الى الصراف والمذكور عليه أن يجرى ملء الاستمارة نمرة ٢٤ ويتوجه الى المديرية فى ظرف خمسة أيام وفى مدة خمسة أيام أخرى يصير ملء الاستمارة نمرة ٧٨ بعرفة المديرية ويحضر منها للمالية بذلك وبعد تصديقها ترسل الاستمارة نمرة ٧٨ للصراف لأجل عمل التغييرات اللازمة فى أصول الاوراد والجرائد وذلك بأن يتأثر فى خانة التغييرات بعبارة تنزيل أو اضافة من نتيجة مساحة الجزائر سنة . . . بناء على أمر المديرية الصادر بتاريخ . . . نمرة

(تنبيه) استمارة نمرة ٧٨ المشار اليها فى هذه المادة هى بالشكل الآتى

صحيحة
وغرة

مع

ال

فيه

الختم ثانيا على أوراق الدفاتر المذكورة بختم المديرية وتخير صحائفها وشبكها بالدوارة حسب المنشور الصادر في ٢٣ أغسطس سنة ١٨٩٣ وتسلم للصراف دفاتر المساحة لابقائها بطرفه تحت طلب ركاب الجيش من بعد اجراء التأشير بعرفتها بالخبر الاحرامام كل اسم من الاسماء المقتضى أخذ جشني عنها

١٣ - اضافة اطيان الجزائر في الجرائد والاوراد تكون في بداية السنة المقبلة حسب مساحة السنة الماضية وأموالها تحصل بالافساط المقررة كباقي الاموال

(تنبيه) نص هذه المادة ليس هو نص المادة في أصل اللائحة بل هو تعديل لها فالنص الاصلى كان يقضى بترك اطيان الجزائر وأموالها وعدم ادخالها في جولة بقية الاطيان بأوراد الممولين وحسابات الصيارف وأنها بعد اجراء المساحة عليها تضاف بالاوراد والجرائد بحسب ما توجد بالمساحة وعمل بهذه الطريقة في سنة ١٨٩٤ ولكن وجدت صعوبة وارتباك في العمل وفي التحصيلات فأضربت المالية عنها ورجعت الى الطريقة الاصلية ولم تزل متبعة الى الآن وعندئذ هو المناحة والتسوية فالزيادة تضاف والعجز يرفع

١٤ - حيث ان ركابي المساحة يباشران مساحة الاطيان المرتفعة أولا وأحدهما يبتدى من بحرى والاخر من قبلى ولا بد من التقائهما مع بعضهما في جزيرة واحدة فعند التقائهما كذا ذكر بالنسبة الثالث يلزم أن يسمعا حالاً في مساحة اطيان المواطنين بكيفية أن

ثالثا - اذا كان ليس للمؤل المقابلة القطعة لتكليفه وللاوضاع السيدالحالى فساد مسجل من المواطى فيجبرى مساحة القطعة باسم الميرى

١٦ - تكون مساحة طرح البحر حال مساحة المواطى اجمالا بدون التفات لمفردات واضعى اليد فقط بين فى دفتر المساحة اسم الناحية أو النواحي والقبالات التى يكون الطرح متصلا بها ويعمل رسم نظرى عن جميع البيانات اللازمة من نوع ايضاح حالة الطرح وقبالاته ويكون نجرير الرسم النظرى على فرخ كامل من الورق القولسكاب

١٧ - متى انتهت مساحة المواطى بعمل جزيرة يسلم دفتر مساحتها الى الصراف والمذكور عليه أن يجبرى ملء الاستمارة نمرة ٢٤ ويتوجه الى المديرية فى طرف خمسة أيام وفى مدة خمسة أيام أخرى يصير ملء الاستمارة نمرة ٧٨ بمعرفة المديرية ويتحرر منها للمالية بذلك وبعد تصديقها ترسل الاستمارة نمرة ٧٨ للصراف لأجل عمل التغييرات اللازمة فى أصول الاوراد والجرائد وذلك بأن يتأشرف فى خانة التغييرات بعبارة تنزيل أو اضافة من نتيجة مساحة الجزائر سنة . . . بناء على أمر المديرية الصادر بتاريخ . . . نمرة

(تنبيه) استمارة نمرة ٧٨ المشار اليها فى هذه المادة هى بالشكل الآتى

١٨ - يجب على المديرية أنهاء في الوقت ذاته ترسل للموارد المركز كشفاً بمقدار الطرح الذي يخص كل ممول من واقع التخصيص الوارد بالاستمارة نمرة ٢٤ ويجرى لصق الكشف المذكور بالناحية لاطلاع العموم عليه ويصير ابلاغ مافيه أيضاً الى أصحاب الشأن بواسطة المشايخ والمأذون

١٩ - بعد ارسال نتيجة مساحة المواطى وتبلغ تخصيص طرح البحر بواسطة المشايخ من المديرية كالمين بالبند ١٨ يصير تعيين معاون واحد من المديرية مع ركب المساحة لأجل معاينة كل جزيرة يوجد بها طرح بحر بحيث يكون البدع من الجهة القبلية بالمديرية لكي بالاتحاد مع جميع أرباب الشأن واعطاء الاقرب فالاقرب يصير تعيين قطعة كل واحد من أرباب الشأن مع توضيح ذلك بالرسم النظرى المنوئ عنه بالبند ١٦ ويصير ارفاق دفاتر مساحة طرح البحر بدفاتر مساحة الجزائر تكون أساساً للسنة المقبلة

(تنبيه) الاعتماد في تسليم الطرح لا يكون الا بعد التصريح من المالية بذلك وعند اجراء التسليم يعمل محضر لاثبات ذلك واثبات موقع حصه كل ممن أعطى اليهم

٢٠ - حالما تنتهى مراجعة الاستمارة نمرة ٢٤ يجب على المديرية أن تجرى عمل ملخص عن الاستمارتين نمرة ٢٢ ونمرة ٢٤ في جدول واحد جزيرة جزيرة موافق لرسم الاستمارة نمرة ٢٢ وترسله للمالية مرافقاً بالرسم النظرى المنوئ عنه بالبند السادس عشر للتصديق على الربط وبوصول نصريح المالية للمديرية تعطى الاذن لقلم المكلفات لاجراء التغييرات بالدفاتر

٢١ - يجوز قبول الاستئناف في المساحة عن الاطيان وذلك بالشروط الاتية

أولاً - تودع على قبول الامانة الاموال المستحقة لغاية الشهر المقدم فيه الاستئناف

ثانياً - يودع على قبول الامانة مبلغ قدره أربعون قرشاً عن كل يوم من المدة التي تستلزمها اعادة المساحة وتحديد هذه المدة يكون بعرفة المديرية بوجه التقريب بحيث لا تنقص عن ثلاثة أيام

ثالثاً - المبلغ المودع بالامانة يصير حقاً للحكومة لصرف أجرة المساحين منه اذا اتفق من اعادة المساحة صحة المساحة الابتدائية

رابعاً - يكون تقديم الاستئناف الى المديرية مباشرة في ظرف الاربعة الايام التالية لتسليم الورد أو الاضافة بالورد ماذا والاسقط الحق في تقديمه

٢٢ - تأجير أطيان الميري يكون بواسطة اشهارها في المزا سنوياً في شهر مسرى على حسب اللوائح الجارية العمل بها في مواد الايجارات أما الزيادات الجزئية المزروعة أو البور الصالح من كسور الفدان الى فدان واحد التي تظهر في تكليف المولين فتترك لهم بدون مزاد مقابلة دفع ايجار توازي قيمته أعلى ضريبة القبالة أو الحوض

(تنبيه) في ٢٦ مارس سنة ١٨٩٤ وفي ٧ يونيو سنة ١٨٩٧ صدر منشوران يتضمنان تعليمات اضافية في مسألة زيادات مساحة الجزائر لتلخص فيما سيأتي وهو

(١) - الزيادة التي تظهر في أطيان المولين بالجزائر هذه منها ما يكون من أطيان المرتفعات فقط التي كبتها وجذ رائدة عن أصل تكليف المول حيث ان تلك الزيادة اذا لم تكن من حقوق أحد المجاورين تكون طبعاً من حقوق الحكومة والحكم على احدى الحالتين لا يكون الا بعد انعام مساحة وتسوية الاطيان الموطن في الاقليم الاضافتها على واضع اليد بالايجار بمثل أعلى ضريبة خراجية في القبالة سواء قلت أو زادت عن الفدان أو كانت مزروعة أو من البور الصالح والسيارف ملزومون بالاستحصال من واضع اليد على سندات بقيمة الايجار وتقديمها للديرية مع النسوية استمارة نمرة ٢٢

وعند انعام التسوية العمومية اذا ثبت أنها من حقوق الحكومة وجب اعتبارها من الايجارات واذا ثبت أنها من حقوق أحد المجاورين فتضاف لأطيانه وقيمة ما يتحصل من واضع اليد تخصم لحساب المال المطلوب منه

(ب) - الزيادة التي توجد عند بعض المولين الذين لهم أطيان بالمرتفعات والمواطني معاً تحصل المعاملة في شأنها بالكيفية المتقدم ذكرها بالفقرة السابقة غير أنه مع ذلك يلزم ملاحظة المعاملة من جهة المقدار بحسب التعليمات أي ما ينقص أو يزيد عن الفدان

(ت) - الزيادة التي تظهر بالاطيان المرتفعة في كل اسم بمقدار قيراط واحد أقل يجري حصرها وعند ما تتم مساحة وتسوية المواطني فالمولون الذين لا يزيد العجز أو الزيادة عند كل منهم عن مقدار قيراط يجري فيها اضافة الزيادة ورفع العجز

٢٣ - تعطى نسخة من هذه التعليمات لكل ركب مساحة وتعطى نسخة أيضاً منها لكل صراف مع نسخة من استمارة نمرة ٢٢ واستمارة نمرة ٢٤

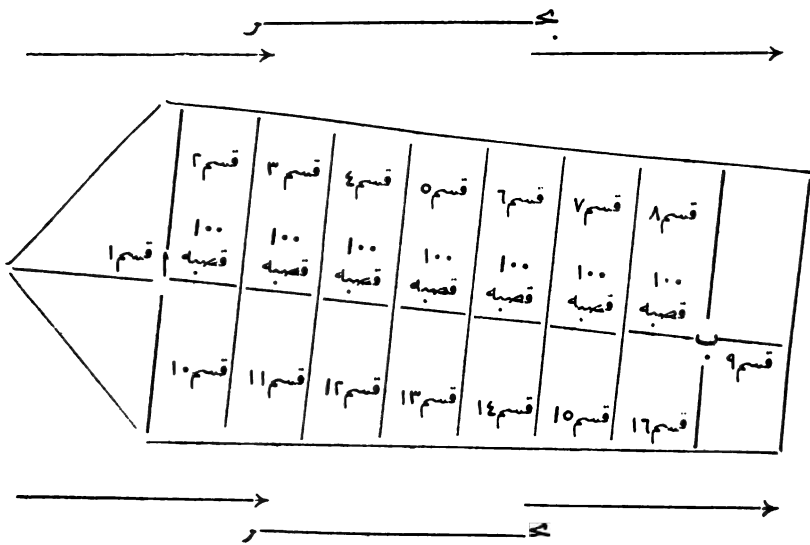
٢٤ - كل ما صدر قبل الآن من التعليمات عن مساحة وتسوية الجزائر يعتبر ملغى

وقد صار استبداله بهذه التعليمات وكل تسوية تكون ملغاة ما عدا التسوية التي تعمل في الاستمارتين غرة ٢٢ وغرة ٢٤

وضع قوائم حديدية تحدد ثابتة في الجزائر

وكانت نظارة المالية قد فكرت مدة طويلة في قسمة أراضي الجزائر والسواحل الى أقسام يكون كل منها كحوض أو قبالة بمقدار معين من الارض توضع على حدوده علامات ثابتة والغرض من ذلك هو (١) التخلص من تكرار المساحة سنويا على جملة أراض لا يمكن الحكم على عدم طروء أدنى تغيير عليها الا بالمراجعة على مواضع العلامات وما بين كل منها والاخرى وثبوت وجودها على مثل ما كانت عليه في السنة الماضية (٢) السهولة في معرفة موقع أطيان كل شخص وامكان الجزع عليه عند تأخره في سداد أموال الحكومة وفي ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٩٨ نشرت المنشور الآتي لمديريات الوجه القبلي وهو

انه لاجل تخفيف أعمال مساحات الجزائر السنوية قد ارتأت نظارة المالية أن أطيان كل من الجزائر والسواحل المعتاد مقاسها في كل سنة يجري تقسيمها بتدريجيا الى أقسام بحيث تصير كل جزيرة مقسمة على الشكل الآتي



ولأجل اجراء هذا التجزئ يلزم وضع علامة ثابتة في كل من النقطتين المرموز لهما بحرف ا وحرف ب والمسافة الكائنة بينهما يجرى تقسيمها طولاً الى اقسام كل منها يكون بامتداد مائة قصبة على الخط ا ب وفي نهاية كل مائة قصبة طولاً يجرى مقياس خط عمودي شرفاً و غير بالجهر وحينئذ يعمل رسم نظري تتوضح به أطوال الخطوط العمودية المذكورة

وبالاجراء على وجه ما ذكر فبعد وضع الاقسام ومساحة أطيان كل من الاسماء الداخلة في كل قسم في السنة الاولى في المستقبل يكون اللازم مساحته هو فقط أراضي القسم أو الاقسام التي يطرأ عليها تغير

هذا هو موضوع المشروع بالاختصار وفيما بعد ترسل للمديرية التعليمات الوافية عن كيفية تنفيذه ولاجل ذلك قد أوصت المالية على تجهيز العدد الذي تراى تجهيزه في هذه السنة من العلامات الحديدية اللازم وضعها في النقطتين المرموز لهما بحرفي ا ب وسيترسل للمديرية ما يلزم من ذلك مع التعليمات الموعود بها آنفاً والآن نأمل أن ترسلوا للمالية كشفاً بأسماء الجزائر والسواحل الجارية بمقاسها سنوياً مبتدئة بأول جزيرة واقعة في أول زمام المديرية من قبلي وهكذا واحدة بعد الأخرى بالتعاقب ووجه له زمام كل منها المعهود على حدة والفساد كذلك على حدة حسب المساحة الأخيرة

تعليمات ٢٢ يناير سنة ١٨٩٩

المختصة بمساحة مرتفعات الجزائر التي وضعت بها العلامات الحديدية

(١) - ان الغرض من وضع علامات الحدود الثابتة بالجزائر هو تجزئة الاطيان المرتفعة بها الى أجزاء يكون كل منها في المستقبل مفروزا على حدود كمحوض أو قبالة

(٢) - ريج أو طول كل قسم من الاقسام المذكورة هو الخط المستقيم الممتد الى مجرى النيل عمودياً على الخط الذي يصل بين خط العلامات أما القاعدة فهي المسافة الكائنة على خط مستقيم أيضاً بين علامة وأخرى من تلك العلامات وطول هذه القاعدة يكون على الدوام ١٠٠ قصبة

(٣) - ان قاعدة كل من القسمين الطرفين لكل جزيرة تكون هي الخط المستقيم الممتد في عرض الجزيرة عمودياً أيضاً على خط العلامات المذكورة أما بقية محيط كل من هذين القسمين فمن المعلوم أنها تكون محدودة بالنيل

(٤) - لاجل التثبت من الاتجاه الحقيقي لأرياح كل قسم يقام شاخص صغير برأسه مثلث مساح في موقع العلامة الحديدية لكي تتكون منه زاوية قائمة يتخذها المساح دليلاً له في ضبط الاتجاه المطلوب مقاسه

(٥) - بعد التثبت من اتجاه دريح كل قسم تعمل مساحة افرازية عن جميع الاطيان الداخلة في حدود ذلك القسم

(٦) - كل قسم من أقسام الجزيرة تعطى له غرة متسلسلة في قائمة المساحة استمارة غرة ٣١ وتلك الغرة تدرج بالخانه غرة ٥ من الاستمارة المذكورة عوضاً عن اسم القبالة أو الحوض وعند اتمام مساحة أى قسم يجري تكوين مفردات الزمام المشتل عليها

(٧) - تدرج بالخانه غرة ٦ من قائمة المساحة استمارة غرة ٣١ أطوال الأرياح الممتدة الى البحر وهذه الأطوال تبين أيضاً في الرسم النظري . أما القسمان الطرفيان فقاعدتهما (التي هي مسافة عرض الجزيرة من الماء الى الماء) تبين بالخانه غرة ٦ أيضاً وكذلك في الرسم بدلا من أطوال الأرياح

(٨) - اذا وجدت في قسم واحد اطيان تابعة لبلدين فالمقدار الخاص بزمام كل من البلدين يتوضح على حدة باستمارة غرة ٣١ المختصة بالبلد التابع لهما أما بقية اطيان القسم فتدرج باليا لضبط الكمية

(٩) - قد عملت رسوم نظرية مرفق من كل منها نسخة مع هذا ووضح بها أشكال الاقسام وغرها ومواقع العلامات الحديدية

(١٠) - يجب اخطار مفتش المالية المعين بالمديرية عن الميعاد الذي يحدد لمساحة كل من الجزائر المينة أعلاه قبل حلول الميعاد بخمسة أيام

تلك هي التعليمات التي صدرت من المالية عن اجراءات المساحة على اطيان الجزائر وقد طرأت بعض الصعوبات فاعتضت سير العمل في تعميم تنفيذها أما طريقة المعاملة في التعويض من طرح البحر عما يفقد بأكل البحر فقد تلخصت فيما سأتى

الطرق المتبعة في التعويض من طرح البحر عن المفقود بأكل البحر

ان واضع اللائحة السعيدية في البندين ١٦ و ٢٣ المعروفين الآن بالبندين ١٢ و ١٤ قد علق جواز التعويض عن أكل البحر من طرح البحر بأطيان الجزائر على شرط لازم وهذا الشرط هو لآن محور الدائرة في مسائل أكل البحر وطرح البحر وهو أن الطرح المطلوب التعويض منه يكون متصلاً بتمام الاتصال غير منفصل عن زمام البلد التي

أكل البحر منها ولا يمنع من ذلك اتصال الطرح بزمام بلاد أخرى وقسم الموضوع الى ثلاثة وجوه تكلم عن كل منها في البند ٢٣ المعروف الآن ببند ١٤ بمألفه فيما سيأتى وهو

(١) - اذا ثبت الاتصال وكان مقدار المفقود (أكل البحر) المطلوب التعويض عنه ١٠ أفدنة مثلاً ومقدار طرح البحر ٥ أفدنة فهذه الخمسة الأفدنة توزع على أصحاب العشرة فيكون التعويض بمقدار النصف من المفقود لكل منهم واذا كان المفقود (أكل البحر) هو خمسة أفدنة ومقدار طرح البحر هو ١٠ أفدنة فيعطى لأصحاب أكل البحر بدل المفقود من أطيانهم تماماً والزائد من طرح البحر يكون من حقوق الحكومة

(٢) - اذا كان الطرح قد تكون في جزيرة بين بحر ين يعتبر من حقوق الحكومة ويعتبر تابعاً لزمام بلد الشخص أو الأشخاص الذين يرسو عليهم من ادلك الطرح من أهالى البلاد الكائنة الجزيرة في مقابلة حدودها ما ما يكون قدأ كله البحر من زمام تلك البلاد فيرفع ماله فقط

(٣) - اذا تجدد طرح بحر في بلاد لا شئ فيها من أكل البحر فهذا الطرح يعطى بالمراد لاهالى البلاد الذين ظهرت الاطيان الطرح فيما بينهم ويضاف لزمام بلاد من يعطى اليهم هذا كل ما فتح به على واضع أو واضعى اللائحة السعيدية وهو على غاية النقص والغموض مع انها كما يقال قد بقيت زمام طويلاً معرضاً للاحتكاك الافكار بين جهات بدو العصر والمتشربين وكل ذى خبرة حتى دوت البلاد بأخبارها من أقصاها الى أقصاها وعدت من أحاسن نفقات الاقلام ومن نوادر مميزات البصائر والافهام وقد أوردنا فيما يلى عدة مسائل من مشكلات أكل وطرح البحر مما لم يأت عنه نص في تلك اللائحة ولا بد للحكومة يوماً ما أن تضع لائحة أخرى تلم فيها بأعدل المبادئ لحل مثل تلك المنا كل وهي

أولاً - للبلد الواحد أطيان كائنة شرق النيل وأطيان أخرى كائنة غرب النيل فأكل البحر من أطيان الشرق وطرح في أطيان الغرب كما في ناحية الرقة بمدينة البحيرة وشرط الاتصال مفقود في هذه الحالة الا باعتبار كون الاطيان الكائنة في الغرب هي من الاجزاء المكونة لزمام البلد ولذلك اعتبرتهما المالبة ببلد واحد وعوضت في الغرب عما فقد من الشرق

ثانياً - جاءت ادارة مساحة فك الزمام وقسمت ناحية الرقة ذاتها الى قسمين كل منهما بلد

مستقل سمي أحدهما الرقة الشرقية والثاني الرقة الغربية فامتنع اليوم ما كان جازاً بالامس وصار لا يمكن اعطاء اطيان من طرح البحر في احدى الجهتين تعويضاً عما فقد بدأ كل البحر في الاخرى - ومن مثل ذلك بلدان متلاصقتان احدهما بها معجزياً كل البحر والثانية بها طرح بحر لكنها تابعة لمديرية أخرى فبقيت الاولى محرومة من التعويض حتى ضمت للمديرية التي بها طرح البحر وحينئذ تصرح باعطائها

ثالثاً - لناحية جزيرة بيبا بمديرية بنى سويف اطيان غرب النيل واطيان شرق النيل فالاطيان الكائنة غربيه منقسمة الى ثلاث قبالات كل منها منفصلة عن الاخرى وقد استأصل البحر احدى هذه القبالات وتسمى قبالة أم صقر عن بكرة أبيها ثم جدد اطياناً في مكان القبالة ذاتها ولكن شرط الاتصال لم يتوفر لان الاطيان الطرح بعيدة عن اطيان البلد التي شرق البحر والتي غرب البحر أيضاً مع أنها في موضع المفقود ولا شئلاً أن لا رباب المفقود الحق في أخذ الاطيان الجديدة مادام يثبت انها في موضع المفقود ولو كانت غير متصلة بأى جزء من زمام البلد

رابعاً - في القانون الاهلى والمختلط يسقط الحق بمضى خمس عشرة سنة ولكن في أكل البحر لم تتبع هذه القاعدة فأصحاب أكل البحر يطالبون بالتعويض عنه مهما طال الزمن تمسك بان عدم تحديد مدة في اللائحة السعيدية وهو بمنزلة اعتراف بحفظ الحق مهما تقدم العهد - وكذلك يطالبون بالتعويض عما أكله البحر من أرض المساكين وهذا لم يذكر عنه شئ باللائحة

خامساً - ان ضريبة القبالة أو القبالات التي تجدد الطرح فيها هي أكثر وأقل من ضريبة القبالة الاصلية التي أكل البحر منها وهي على جملة فيات منها ما هو أكثر ومنها ما هو أقل من الضريبة الاصلية وقد جرت المالية في هذه المسألة على ان الاطيان الطرح توضع عليها على ضريبة خراجية بالقبالة التابعة لزمها ولو كانت أقل أو أزيد من ضريبة قبالة أكل البحر

سادساً - في سنوات شبع النهر بالفيضان يستمر عرضه عظيمًا فلا تحجب مياهه عن كثير من الارض التي تحجب عنها في سنوات قلة الماء فيقل ويكثر من سنة لاخرى مقدار اطيان النظمي المعروفة بالمواطى على نسبة قلة أو كثرة الماء ولكن هل يجوز أو لا يجوز اعتبار كل الارض التي تحجب عنها المياه مما يصح اعطاؤه تعويضاً عن أكل البحر هذا أمر يلزمه تعيين المسافة الحقيقية اللازم اعتبارها لغير العرض النهر حتى اذا جفت المياه عن بعضها أحياناً تحتفظ الحكومة على عدم التسليم في شئ منها بصفة طرح بحر بدل أكل البحر

فيكون عجزاً أصلياً ناشئاً عن فعل الماء لأن جريانه في مثل هذه الفروع هين لا يؤثر مثل تأثيرات النيل

ثاني عشر - ورد في القانون المدني للعالم المختلطة والمحاكم الاهلية ما يأتي

البند ١٤ مختلط يقابله البند ٦٠ أهلى

ما يحدث من طمي الأنهار على التدرج يكون ملكاً للمالك الأرض التي على ساحل النهر

البند ٨٥ مختلط يقابله البند ٦١ أهلى

أما الأراضي التي يستأصلها النهر بقوة جريانه والجزائر التي تتكون فيه فيتبع فيها منطوق اللائحة الصادرة في سنة ١٢٧٤

فقسم الشارع تكاوين النهر من الأراضي الى قسمين أحدهما سماه بالطمي وخص بملكيتيه مالك الأرض التي اتصل بها ذلك الطمي والثاني الجزائر وترك الحكم فيها وفيما يأكله البحر لنص اللائحة السعيدة والظاهر من اقتصار الشارع على كلتي الطمي والجزائر أنه قد أراد بالاولى ما يجده البحر من ذرات الرمل أو الطين التي يحملها الماء في زمن الفيضان وفي مروها ترسب وتتمسك بنوعها من الأرض مبتدئة طبعا بطبقة قاع النهر على إحدى جانبيه أو على كليهما معا وبالتدرج تعلق وتشغل مكانا كانت تشغله المياه من قبل حتى تساوى بأرض الزراعة فتزيد في مسطحاتها وتصير جزءاً من أجزائها

وأراد بالثانية ما يتكون في وسط النهر وأصاب في تسميته بالجزائر إذ يكون محاطاً بالماء من كل جانب ولكن فانه نوع آخر من مفاعيل النيل وهو ما قد سمي في اللائحة السعيدة باسم طرح البحر ولا يمكن أن يكون هو ذات الطمي الذي أشار إليه لأن أكثر طرح البحر لا يأتي تدريجاً كما وصفه واضع القانون ولكنه يتكون اقتحماً لذلك بأن يتأصل البحر قسمان أطيان الشرق منسلا ويطر حها في الشمال وقد جرت هذه المسئلة بعض المشا كل لتهافت البعض على التهام حقوق الحكومة أو حقوق الأفراد وتأويلهم معنى القانون أن صاحب الاطيان الكائنة على ساحل النهر له حتماً حق الاختصاص وحده بملكية الاطيان المستجدة من الطمي بالرغم عن كل مانع من مواع كونها استجبت بكمية عظيمة في سنة واحدة أو سنتين وليست تدريجاً كما يقول القانون أو كون أطيانه كاملة لا بعجز فيها أو كون في ذات البلد كثيرون من أصحاب الاطيان التي استأصلها البحر متطلعون بفارغ الصبر لما يجده البحر من الطمي أو الطرح ليعطى لهم بدل كل البحر من أطيانهم وقد بالغ طلاب الطمي في الاحتجاج على معارضة الحكومة لاطياناتهم فقالوا ان واضع القانون قد لاحظ غلو قيمة الأرض حين تكون متصلة بالنيل مباشرة وان امتلاك الطمي لغير صاحب الأرض قد يحجب الأرض عن النيل

ويقلل من قيمتها فلم يشأ أن تكون الحكومة هدف المسؤولية هذا الاحتجاب ولذلك أباح لأصحاب الاراضي التي على ساحل النهر امتلاك تلك الطمايا

وموضع الاشكال في هذه المسئلة هو عدم تحديد نوع الطمي بحد يميزه عن نوع الطرح وهي مسئلة علمية لان الحكم على مدة تكوين طبقات الرواسب ومقاساتها امتدادا وارتفاعا والتعريف عما يصح اعتباره منها من نوع الطرح لسبب سرعة تكوينه اقتراما وما يصح اعتباره منها من نوع الطمي لسبب سهولة تكوينه تدريجا كل ذلك من الامور السهلة الادراك عند الخبيرين من علماء هذا الفن من جماعة المهندسين على أن الغرض من الاشارة الى هذه المسئلة هو عين الغرض من الاشارة الى ما تقدم بيانه غير هاهنا المسائل التي تولدت من صعوبات التجارب في طريقة تنفيذ أحكام اللائحة السعيدية وهي في حاجة الى التقنين الشرعي ولكن مع ذلك فالمالية لا تعد مخطئة اذا عرضت عن تلك التأويلات لان القانون المصري منقول عن القانون الفرنسي ونص ذلك القانون طبعيا ينطبق على الانهار هناك التي فضلا عما يرجح من سهولة جريانها وعدم وجود التيار الذي يتسبب منه كثرة ما يطرأ من النقص والزيادة في الاطيان كما في النيل فكذلك من المحتمل أن تكون صافية الماء لا تحمل شيئا من الرواسب الا اليسير الذي اذا تكونت منه طمايا فلا تزيده عن بسطة الكف أما في النيل فأقل ما يتكون من الطمي في سنة واحدة لا ينقص عن عرض قصبة في كل أوفى معظم امتداد الساحل في زمام البلد الواحد الذي يكون أحيانا بطول أكثر من ألف قصبة

وليس هذا أول نص في القانون يعتبر غير ملائم لاحوال هذه البلاد ففي البند ٨٧ هكذا «الاراضي التي ينكشف عنها البحر المالح تكون ملكا لليرى» والبحر المالح في مصر اذا كان القصد منه البحر المتوسط فكثيرا ما طغى على أرض زراعية من أملاك الاهالي القريبة منه وأغرقها واذا صح هذا النص على كل ما تنكشف عنه مياه البحر المالح فأرض الاهالي التي كان قد طغى عليها أصبحت تدخل طبعيا في عداد أملاك الحكومة وعندنا أيضا بركة قارون وهي من المياه المالحة أيضا طغت وأغرفت وركدت على آلاف من الاطيان الواقعة على حدودها ومثلها تماما كمثل الارض القريبة من البحر المالح ولم يسمع للآن بأن الحكومة قد امتلكت شيئا مما انكشف عنه مياه البركة من تلك الاراضي فاذا كان هذا النص لا يجوز تطبيقه الاعلى حسب حالة البلد فكذلك يجب أن يكون تطبيق النص الخاص بالطمايا وما جاز على أحد المثلين جاز على الآخر

هذه اثنتا عشرة مسألة أتينا على بيانها وعسى أن تضع الحكومة قانونا لترح البحر وأكل البحر يكون أكثر ملاءمة لحل أمثال هذه الوقائع من اللائحة السعيدية

والجاري في تسليم ما يتصرح بتسليمه من الاطيان الطرح التي يجدها البحر متصلة تمام الاتصال باطيان البلد التي أكل منها هو تحرير كشف بأصحاب الاستحقاق اسما وكمية ومقدار المال منهم لما عتقد اكل ما هو مفقود من اطيانه اذا كان مقدار الطرح يكفي لذلك أو بمقدار ما يخصه بحسب النسبة العمومية بين كمية الموجود وكمية المفقود وينتدب أحد المعاونين وأحد المساحين لتسليم ذلك بمحضريه بعمل بالمقام بتبيين به موقع اطيان كل شخص من اطيان الآخر وبناء عليه تضاف الضريبة عليهم وتضاف الاطيان بالمكافئة على اسم كل منهم

غير أنه يراعى أن لا تكون مؤجرة من قبل الحكومة لمدة لم تنته في هذه الحالة اما أن تتفق الحكومة مع المستأجرين على فسخ الايجار أو مع أصحاب التعويض على أن يحلوا محل الحكومة في الايجار لنهاية المدة المتفق عليها

ولا يبرح من المذكور أن شركة الجزائر بينها وبين الحكومة اتفاق خاص حرر في ١٦ جويلية سنة ١٩٠٠ سبق إرادته في صحيفة ٣٢٥ وما يليها وفيه قضى البند السابع باستمرار حفظ حقوق السكان حفظا صريحا في التعويض عن الاطيان التي يأكلها البحر وذلك بحسب نصوص اللائحة السعيدية والأحكام المتبعة

وفي النهاية نورد الجدول الآتي للدلالة على مقدار الزيادة والنقص التي وجدت في اطيان الجزائر من نتيجة المساحة السنوية في الثمان السنوات الاخيرة وهي بالصحيفة الآتية

زيادة وعجز أطبان الجزائر في كل من السنوات التالية لسنة ١٨٩٥ لغاية سنة ١٩٠٣

سنة	صافي الزيادة الناتجة في كل سنة		أموال أضيفت على أطبان وجدت مستجدة من طرح البحر ومستصلحة من الرمال الفساد		أموال رفعت عن أطبان وجدت مفقودة بأكل البحر وفسدة بالرمال	
	جنيه	فدن	جنيه	فدن	جنيه	فدن
سنة ١٨٩٦	٦٥٧	١٠٨١	٤٧٦١	٥٣٩٤	٤١٠٤	٤٣١٣
سنة ١٨٩٧	٦٤٠	١٠٢٧	٤٨٠٩	٥٣٨٩	٤١٦٩	٤٣٦٢
سنة ١٨٩٨	٦٦٧	٨٢١	٤١٩٤	٤٦١١	٣٥٢٧	٣٧٩٠
سنة ١٨٩٩	عجز		٣٩٠٩	٣٩٩٠	٤٤٢٤	٤٣٦٦
سنة ١٩٠٠	١٥٢٣	١٥٣٥	٣٢١٢	٣١٥١	١٦٨٩	١٦١٦
سنة ١٩٠١	١٦٤٢	١٣٧٤	٦٢٧٣	٥٦٥٣	٤٦٣١	٤٢٧٩
سنة ١٩٠٢	١٤٦٢	١٩٦٥	٥٩٠٢	٥٨٠٣	٤٤٤٠	٣٨٣٨
سنة ١٩٠٣	٣٤٦	٧٧٨	٤٨١٣	٤٢٦٠	٤٤٦٧	٣٤٨٢
	٦٩٣٧	٨٥٨١	٣٧٨٧٣	٣٨٢٥١	٣١٤٥١	٣٠٠٤٦
٥١٥		٣٧٦	تنزيل عجز في سنة ١٨٩٩			
٦٤٢٢		٨٢٠٥	صافي الزيادة في مدة الثمان السنوات			

وقبل الكلام على بقية أنواع المرفوعات رأينا أن نأتى على بيان القواعد العمومية المعمول بها في كيفية تقديم وقبول وتحقيق الشكاوى من جهة الاطبان التابعة وهي
أولا - يقدم أصحاب الشأن شكواهم الى المديرية التابعة للاطبان لدايرة اختصاصها من جهة الاطبان التابعة فيما عدا الجزائر بالكيفية الآتية وهي (المادة الاولى والثانية من اللائحة المصدق عليها من مجلس النظاري ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩)
« ا » - تكتب الطلبات على ورق دمغة (المادة الثالثة من اللائحة المصدق عليها من مجلس النظاري ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

« ب » - طلبات الاطبان التابعة من أطبان الخاصة الخديوية هي وحدها التي يجوز قبولها على ورق عادة (منشور ٢٣ أكتوبر سنة ١٨٩٣)

« ت » - تشتمل طلبات تحقيق الاطيان التالفة على اسم ولقب المالك ومحل اقامته
 بمقدار التالف - نوع الاطيان خراجية أو عشورية - السنة الواقعة فيها الاتلاف -
 الحوض أو القبالة إن أمكن - إذا كان أو لم يكن مدفوعاً على الاطيان مقابلة (المادة
 الثالثة من اللائحة المصدق عليها من مجلس النظاري ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩)
 ثانياً - قبول طلبات الاطيان التالفة ومراجعة اجرائتها وحساباتها هو من اختصاص
 قسم أول قلم الإيرادات بكل مديرية (منشور ٥ سبتمبر سنة ١٨٩٣ ومنشور أول مارس
 سنة ١٩٠٤)
 ثالثاً - الطلبات على وجه العموم تقيد في سجل خصوصي (الفقرة الثانية من المادة
 الأولى من لائحة ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩)
 ومن ابتداء سنة ١٨٩٦ قد وضع لذلك سجل منتظم استمارة نمرة ٢٧ (منشور ٦
 أكتوبر سنة ١٨٩٥) وبه أعدت صحيفة مستقلة لكل بلد - وبه تدرج بلا دكل مركز
 في صفحات متعاقبة أما شكل هذا الدفتر فهو كالآتي

رابعا - بعد قيد كل طلب بالسجل المذكور قبل يرفقه نتيجة من استمارة نمرة ٢٨
يلخص بها مضمون الطلب ويوقع عليه الكاتب المسؤول (منشور ٦ أكتوبر سنة ١٨٩٥)
ويختتم على كل ورقة منها بختم المديرية (المادة ١١ من لائحة ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩)
النتيجة استمارة نمرة ٢٨ منقسمة لأربع صفحات هذا شكل كل منها
شكل الصحيفة الأولى

استمارة نمرة ٢٨ (أموال مقررة)

معاينة التوائف

مديرية مركز ناحية حوض

نوع التالف _____

تاريخ الشكوى _____

التمرة المسجلة بها الطلب في سجل التوائف - اسم الكاتب الذي استخرج هذه النتيجة
الى . . . حيث تقدم للمديرية الطلب الموضح عنه أعلاه فقد صار انتدابكم لأجراء

« ت » - تشمل طلبات تحقيق الاطيان التالفة على اسم ولقب المالك ومحل اقامته بمقدار التالف - نوع الاطيان خراجية أو عشورية - السنة الواقعة فيها الاتلاف - الحوض أو القبالة إن أمكن - إذا كان أوليكن مدفوعا على الاطيان مقابلة (المادة الثالثة من اللائحة المصدق عليها من مجلس النظاري ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩) ثانيا - قبول طلبات الاطيان التالفة ومراجعة اجرائياتها وحساباتها هو من اختصاص قسم أول قلم الإيرادات بكل مديرية (منشور ٥ سبتمبر سنة ١٨٩٣ ومنشور أول مارس سنة ١٩٠٤)

ثالثا - الطلبات على وجه العموم تقيد في سجل خصوصي (الفقرة الثانية من المادة الاولى من لائحة ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩) ومن ابتداء سنة ١٨٩٦ قد وُضع لذلك سجل منتظم استمارة مرة ٢٧ (منشور ٦ اكتوبر سنة ١٨٩٥) وبه أعدت صحيفة مستقلة لكل بلد - وبه تدرج بلاد كل مركز في صفحات متعاقبة أما شكل هذا الدفتر فهو كالآتي

تابع صحيفة ٤٧٦

نمرة متسلسلة	تاريخ الطلب	تاريخ ورود الطلب وقيد بهذا السجل	اسم الطالب	اسم صاحب التكليف	مقدار الاطيان المعروض بانلافها
(٢٤)	(٢٣)	(٢٢)	(٢١)	(٢٠)	(١٩)

رابعا - بعد قيد كل طلب بالسجل المذكور قبل يرفقه نتيجة من استمارة نمرة ٢٨
يلخص بها مضمون الطلب ويوقع عليه الكاتب المسئول (منشور ٦ اكتوبر سنة ١٨٩٥)
ويختتم على كل ورقة منها بختم المديرية (المادة ١١ من لائحة ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩)
التي هي استمارة نمرة ٢٨ منقسمة لاربعة صفحات هذا شكل كل منها
شكل الصحيفة الاولى

استمارة نمرة ٢٨ (أموال مقررة)

معاينة التوائف

مديرية مركز ناحية حوض

نوع التالف _____

تاريخ الشكوى _____

النمرة المسجلة بها الطلب في سجل التوائف - اسم الكاتب الذي استخرج هذه النتيجة
الى . . . حيث تقدم للمديرية الطلب الموضح عنه أعلاه فقد صار انتدابكم لاجراء
المعاينة الابتدائية في . . . سنة ١٩ مدير

الصحيفة الثانية

- (١) - هل التالف من الاطيان العشورية أو الخراجية
- (٢) - الاطيان مكلفة باسم من
- (٣) - هل التحقيق حصل بناء على حجة أو على تقسيط أو بناء على وضع اليد
- (٤) - هل الاطيان أصلهم من المعمور أو من خارج الزمام أو من المبيع من الميرى
- (٥) - عن أسباب الاتلاف
- (١) - اذا كانت من السباخ فاذ لا فهم من تسلط أى مصرف أو أى ترعة أو أى بحر
- (٢) - هل توجد مصارف متصلة بها
- (٣) - هل التالف جزء منعزل أو أجزاء صغيرة متفرقة توسط الاطيان
- (٤) - واذا كانت من تالف المنافع فبأى جسر أو ترعة أو قنطرة أو مصرف
- (٥) - فى أى وقت استعملت الاطيان فى المنافع العمومية

- (٦) - هل التالف بالمنافع العمومية صرفت قيمته لاربابه
 (٧) - اذا كان التالف هو بالرمال فن تسلط رمال أى جبل
 (٨) - اذا كان التالف هو بالمقاطع بوجه قبلى فن أى مقطع
 (٩) - اذا كان التالف هو من أى بحر فن أى بحر
 (٦) - هل المساحة عملت على ذات التالف أو على الموجود من اطيان المتشكى واعتبر
 الباقي تالفا
 (٧) - ماهى كمية التالف مع ايضاح مفردات القطع والاحواض والضرائب بظاهر
 هذا
 (٨) - ماهو مربوط مال التالف سنة واحدة وماذا يستحق عليه بالسنة الحاضرة من
 تاريخ الطلب
 (٩) - هل متأخر على المتشكى شئ من الاموال لغاية الشهر الماضى وهل فى جملته شئ
 من المتأخر لغاية السنة الماضية
 (١٠) - ملحوظات أخرى

العيقة الثالثة - مفردات مساحة التوالف

غزة	اسم	اسم	حدود كل	النشوق مع الغرب				القبلى مع الجورى				كعبة	كعبة	مقدار
متسلسلة	صاحب	الحوض	قطعة	(من النشوق الى القبلى او بالعكس)				(من النشوق الى الغرب او بالعكس)				الاقصاب	المساحة	الضريبة
اكل قطعة	وواضع			النشوق	الشرق	الغرب	القبلى	النشوق	الشرق	الغرب	القبلى	المكونة من		وهى
	البد											ضرب		نهاية او
												الطانة		موقنة
												غزة ٨ فى		
												الطانة غزة		
												١٢		
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)	(١٣)	(١٤)	(١٥)
				قصبه	قصبه	قصبه	قصبه	قصبه	قصبه	قصبه	قصبه	قصبه	فدن	جنيه

فقط تحريرافى ... شهر ... سنة ١٩
امضا المعاون امضا المشايخ امضا المساح امضا الدليل امضا الممول
صارمراجعة المفردات الميينة أعلام ووجدت على صحة ونوع التلف الموضح عنه فى الصحيفة
نمرة ٢ هومن الانواع المنصوص عنها فى ذكر يتو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ تحريرافى
... شهر ... سنة ١٩ رئيس قسم أول
ارادات •

الصحيفة الرابعة

الى

صار انتدابكم لاختدجشنى على المعاينة والمساحة الموضح عنها باطنه فى شهر ... سنة

ملحوظات لجنة الجشنى

أعضاء اللجنة

مأمور الجشنى

بناء على أمر المديرية رقم نمرة . . . قد توخضت ملحوظاتنا أعلام فى
... شهر ... سنة ١٩ مأمور الجشنى

خامسا - اذا كانت التوضيحات التى اشتمل عليها الطلب غير وافية بكل ما يلزم العلم به
مبدئيا موضح باستمارة نمرة ٢٨ فعلى المديرية تكليف الصراف باستيفائها وتبلغها
للمديرية فى ظرف خمسة أيام من تاريخ ما يكتب اليه (الفقرة الرابعة من منشور ٦ أكتوبر
سنة ١٨٩٥ نمرة ١٣١)

سادسا - طلبات تحقيق الاطيان التالفة بكل بلد يضم بعضها الى بعض ويضم اليها
أوراق وكشوف المعاينات السنوية عن التوالف المرفوعة بأموالها المقرر معاينتها - نوبا
كالتالف من رمال الجبال والمقاطع وكذلك كشوف الاطيان المربوطة بضرائب موقته لمدة
معينة انتهت واستحققت معاودة المعاينة وكشوف اطيان المبرى المؤجرة وغير المؤجرة وغير

تاسعا - كل لجنة ابتدائية تتألف من أحد المعاونين بصفة رئيس (الفقرة الثانية من منشور نمرة ٣٥٦) ومعه مساح واحد واثنان قصابة وكل بلد تحمل فيها اللجنة يطلب من عمدتها انتداب اثنين من مشايخها للانضمام الى اللجنة من لا يكون لهم شأن في الاطيان المشروع تحقيقها أو مساحتها وذلك كله فيما عدا ما يختص بالاراضى المزروعة ملكيتها للمنافع العمومية (منشور ٢٣ ابريل سنة ١٨٩٥ نمرة ١٢٠)

عاشرا - في مسائل تقدير أثمان الاراضى المأخوذة للمنافع العمومية ينتدب مع اللجنة أربعة مشايخ اثنان منهم من البلد ذاتها والاثنان الآخران ينتدبهما مأمورا من المركز من أقرب بلد للبلد الجارى بها العمل (منشور ٢٣ ابريل سنة ١٨٩٥ نمرة ١٢٠)

حادى عشر - تختص لجان المساحات والمعاينات السنوية الاعتيادية علاوة على تحقيق ومساحة ومعاينة التوالف بمساحة اطيان الميرى المؤجرة ومعاينة اطيان الميرى غير المؤجرة وأراضى المنافع العمومية لضبط ومقاس ما عساه أن يوجد من رعاىما هو غير مؤجر وتقدير ايجار غير أنه فى البلاد التى تكون زراعتها السنوية كثيرة هذه تتحول معاينة اطيان الميرى فيها على لجان الاملاك للتمكن من اجراء المعاينة وحصر المزروع الغير المؤجر قبل زوال آثار الزراعة - أما لجان المساحة التابعة لمراقبة الاملاك فتختص (١) بعمل المساحة على الاطيان المطلوب شراؤها والبرك المطلوب ردمها وامتلاكها (٢) تسليم ما يباع من أملاك الحكومة وتصح ما عساه أن يكون قد طرأ من الغلط في وصف الحدود (٣) تحقيق تعديلات الافراد على أملاك الحكومة (٤) اجراء المباحث التى يستلزمها الدفاع عن صوالح الحكومة فى القضايا التى بين الافراد والحكومة (٥) عمل المباحث على الاطيان التى تؤخذ للحكومة بالمراد الجبرى من ملك الافراد تسديد الاموال (٦) عمل المباحث والمساحات على ما يؤخذ من ملك الافراد لانشاء الجبانات وللدبر تعديل ذلك عند الضرورة (منشور ٩ اكتوبر سنة ١٨٩٩ نمرة ٣٧٨)

ثانى عشر - يفتح بالمركز سجل آخر من نمرة ٨ لضبط حركة أعمال لجان المساحة الابتدائية تخصص به صحيفة لكل لجنة بالشكل الآتى (منشور ٧ يناير سنة ١٨٩٦ نمرة ١٣٧ ومنشور ٢٠ اكتوبر سنة ١٨٩٦ نمرة ٢٠١)

عدد القضايا اللازمة لتحقيقها في كل بلد			أسماء البلاد	تاريخ دخول اللجنة في البلد	تاريخ خروج اللجنة من البلد	تواريخ الاوامر الصادرة الى اللجنة	تواريخ المكاتبات الواردة من اللجنة	تواريخ اعادة الاوراق المديرية
الجملة	محول على اللجنة في ابتداء تصنيفها	محول عليها فيما بعد						
عدد	عدد	عدد						

ثالث عشر - يسلم مأمور المركز الى معاون كل لجنة أوراق المساحات والمعاينات الخاصة بالبلاد المحولة عليه تدريجاً (الفقرة ١ من منشور ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٨)

رابع عشر - يسلم المأمور أيضاً الى معاون اللجنة في الوقت ذاته صورة من كل من الاوامر الآتية بيانها (منشور ٢٠ مارس سنة ١٩٠٠) وهي (١) المادة الثانية من دكرينو ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ (٢) منشور ٧ يوليو سنة ١٨٩٤ (٣) منشور ٢٣ مارس سنة ١٨٩٦ (٤) منشور ٢٠ اكتوبر سنة ١٨٩٦ (٥) منشور ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٦ (٦) منشور ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٨ (٧) منشور ٢٤ مارس سنة ١٩٠٠ (٨) الاوامر الخاصة بالصادرة من المديرية

خامس عشر - ويسلم المأمور الى معاون اللجنة أيضاً دفتر يومية يخصص به نصف صحيفة لكل يوم يقيّد فيها أسماء الأشخاص الذين حضر واوقت المعاينة وساعات العمل والزام الذي جرت مساحته ومعاينته وأي شيء حصل مما يهم ذكره - واذا استبدل المعاين بغيره يجب عليه استلام اليومية والاوامر من المعاين السلف - وفي نهاية العمل تسلم هذه اليوميات للكاتب الذي يأمره مأمور المركز بذلك وهذه اليوميات هي سنوية - ويجب استعمالها في قيد أعمال كل لجنة معاينة أو مساحة أطيان في الواجب الاعتيادية وغير الاعتيادية (منشور ٢٠ مارس سنة ١٩٠٠ غرة ٤٠٨)

ويؤشر مفقش المالية ومأمور المراكر ومن شأنهم التفتيش على هذه اليوميات كلما تفقدوا أعمال أية لجنة (منشور ٢٠ مارس سنة ١٩٠٠ غرة ٤٠٨)

سادس عشر - المقاس يعمل من ابتداء سنة ١٨٩٩ بجنزير جديد طوله خمس قصبات وله عشر شوك جديد أيضاً وقد أبطل بالكلية استعمال المقاس المعروف بالقصبة وذلك لعدالة المقاس بالجنزير عنه بالقصبة (منشور ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٩ غرة ٣٥٥)

سابع عشر - مفروض على معاون اللجنة أن يراجع الجنز يريوميا وذلك بمعايرته أعنى قياسه على جنز يراخر من الصلب أو بالقصبة ليتأكد من أنه لم يطرأ عليه خلل بزيادة أو نقص في طوله المحدد وأن يؤثر بذلك في رأس دفتر المساحة بعملية كل يوم (منشور ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٩ نمرة ٣٥٥) وعلى مفنش المالية بكل مديرية مراجعة الجنازير كلها على الجنزير الصلب في العشرة الايام الاخيرة من شهر ديسمبر

ثامن عشر - مفروض على كل مساح أن يكون معه دفتر غيط يرسم به شكل كل قطعة أرض مشروع في مساحتها وتقاطيعها في المقاس ومقدار طول كل ضلع من أضلاع كل جزء من الاجزاء التي قسمت اليها القطعة في المساحة (منشور ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٩) تاسع عشر - لجان المساحة الابتدائية هي تحت أوامر مأموري المراكز مباشرة وهؤلاء المأمورون مسؤولون عن مراقبة أعمالهم وتصرفاتهم ومن الواجب عليهم تعيين الخطة الواجب على اللجنة اتباعها والتفتيش عليهم على الأقل مرة كل شهر في ذات أما كن شغلهم وعرض ملحوظاتهم عنهم للديرية (منشور ٢٠ مارس سنة ١٩٠٠ نمرة ٤٠٨)

عشرون - تشتغل اللجان بالاستمرار (بغير انقطاع في أيام الجمعة) من صباح اليوم الثالث لغاية غروب اليوم الثامن والعشرين أما المدة من صباح يوم ٢٩ لغاية يوم ٢ من الشهر التالي فهي مساحة مالم تصدر أوامر خصوصية بخالف ذلك (الفقرة ٤ من منشور ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٨ نمرة ٣٥٦)

حادي وعشرون - عدا أيام المساحة المذكورة بالمادة السابقة غير مرخص لاحد من عمال اللجان بالانقطاع عن العمل الا باذن رسمي وكل مخالفة لهذه القواعد تستوجب مثل الجزاء الذي يجازى به العامل الذي ينقطع عن وظيفته بغير اذن (الفقرة ٥ من منشور نمرة ٣٥٦)

ثاني وعشرون - اللجنة غير مرخص لها أن تبرح بلد الا اذا كانت كل أعمالها فيها قد تمت - وذلك لكي لا تعود اليها مرة أخرى (الفقرة ٧ من منشور نمرة ٣٥٦)

ثالث وعشرون - يجب على اللجان دعوة أرباب الشأن قبل ميعاد الشروع في العمل بعشرة أيام ليحضروا في وقت المساحة والمعاينة وتذكر هذه الدعوة في محضر عمل اللجنة ولكن لا يترتب على عدم حضورهم تأخير أو توقيف العمل (المادة ١٨ من لائحة ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩) (الفقرة ١١ من منشور ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٨)

رابع وعشرون - مساحة وتحقيق التوالف على اختلاف أنواعها تكون على النتيجة استمارة نمرة ٢٨ الصادر عنها منشور ٦ اكتوبر سنة ١٨٩٥ نمرة ١٣١ وبقيّة أنواع

المساحات تعمل على قائمة المساحة استمارة نمرة ٣١ (راجع صحيفتي ٤٥٣، ٤٥٤) وهذه الاستثمارات يجب أن تكون محتوية بختم المديرية على الزاوية اليمنى العليا من كل ورقة منها والكتابة بها تكون خالصة من كل قشط أو لحس أو تصلح (المادة ١١ من لائحة ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

خامس وعشرون - طلبات تحقيق الاطيان التالفة بالسباح اذا كانت في بلاد أنشئت بها المصارف العمومية منذ مدة سنتين فأكثر يجب على اللجان رفضها (منشور أول جونيو سنة ١٩٠٤)

سادس وعشرون - مفروض على معاون كل لجنة أن يرسل بالمأمور المركز في صباح كل يوم مع دفتر الاحوال كشف عن أعمال اللجنة في اليوم الماضي - غير أن البلاد البعيدة جدا عن مقر المركز وعن نقط البوليس هذه يجوز للمأمور المركز التصريح باللجنة بتقديم كشف عن أعمالها لغاية اليوم العاشر وأخر لغاية اليوم العشرين وأخر لغاية آخر الشهر ويتأثر عن ذلك بالسجل نمرة ٨ أما الكشوف فتكون بالرسم الآتي (منشور ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٩٦ نمرة ٢٠١)

أعمال لجنة المساحة مأمورية و المساح مركز
في يوم . . . شهر . . . سنة ١٩ بناحيه

ملحوظات وأحوال أخرى	أراضي عملت عليها المساحة		أراضي جرى فحصها بالمعاينة فقط		أنواع الاطيان التي جرى عليها المساحة
	فدان	متر	فدان	متر	
					(١) طلبات توالف منطبقة على دكريتو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩
					(٢) اطيان منطبقة على دكريتو أول مارس سنة ١٨٩٤
					(٣) اطيان المبري المؤجرة وغير المؤجرة
					(٤) اطيان من الخارجة الزمام
					(٥) جزائر وأنواع أخرى الجلية

سابع وعشرون - الكشوف اليومية التي يقدمها معاون كل لجنة للمركز تدرج بالمركز في كشف بالشكل الآتي (منشور ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٩٦ نمرة ٢٠١)

مركز..... لجنة مأمورية..... المعاون ومعه..... المساح

[illegible]

ثامن وعشرون - في آخر كل شهر يقفل الكشف المذكور بالمادة السابقة ويجمع
ويراجع ويوقع عليه مأمور المركز ويرسل للمديرية في أول يوم من الشهر التالي والايام الخالية
من العمل تعتبر اللجنة فيها عاطلة من العمل (منشور ٢٠ اكتوبر سنة ١٨٩٦ غرة ٢٠١)
تاسع وعشرون - تجمع المديرية كشوف المراكز وتكتب منها كشوفات ترسله
للالية في ظرف الخمسة الايام الاولى من الشهر التالي والكشف المذكور يكون بالرسم الاتي
(منشور ٢٠ اكتوبر سنة ١٨٩٦ غرة ٢٠١)

٣٥٢) أما الاطيان المقدم عنها طلبات لتحقيق اتلافها فالرسم النظري المطلوب عنها يعمل على القسم المخصص لذلك بالصحيفة الرابعة من استمارة نمرة ٢٨ (الفقرة ١٢ من منشور ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٨)

ثالث وثلاثون - يتعين على اللجان عند الشروع في معاينة أو مساحة أى أطيان الاهتمام بغاية الامكان لاثبات صحة كون الاطيان التى حصل وقوفهم عليها هى أطيان ذات الشخص أو القبالة أو الحوض المراد معاينتها دون غيرها وأنها فى ذات الحدود التى حصل ارشادهم اليها وأن تستعين على ذلك بطلب واستلام ومراجعة ما عساه أن يوجد لتلك الاطيان من قائمة مساحة أصلية أو خارطة أو رسم وتكون اللجنة مسئولة عن صيانة تلك المستندات الاصلية من تطرق أى خلل (منشور ٢٩ فبراير سنة ١٨٩٧ نمرة ٢٣٣)

والاطيان الثالثة التى لا توجد على حالة من الاحوال المنصوص عنها بذكره يتو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ يجوز معاملتها بربط نصف ضريبة عليها لمدة سنتين بحسب قرار اللجنة المالية الصادر فى ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٢ (منشور ٢٤ يوليو سنة ١٨٩٢ نمرة ٦)

رابع وثلاثون - فى نهاية كل يوم يقفل العمل باستمارة نمرة ٢٨ أو باستمارة نمرة ٣١ الجارى القيد بها بحسب اختصاص العمل أو اذا كان باستمارة نمرة ٦ فيكتب اسم وتاريخ اليوم ويختتم على آخر القيد من أعضاء اللجنة والحاضرين من ذوى الشأن وفى اليوم التالى (فيما يختص باستمارتى ٢٨ و ٣١) يفتح العمل فى يوم جديد عقب اليوم الماضى وهكذا بالتعاقب الى أن يتم العمل وحينئذ يقفل الدفتر ويوقع عليه من الجميع (المادة ١١ من لائحة ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

خامس وثلاثون - كلما انتهى العمل من بلد تعمل حافظته عن أوراقها واستماراتها ومستنداتهما ومحاضرها وتوضع تلك الاوراق فى طرف ويختتم عليه بالسمع الاجرو ويرسل بخطاب مرفق بالحافظة لما مور المركز وهو فى الحال يأمر بالتأشير على السجل بما انتهى من العمل حسبما اشتملت عليه الحافظة ويرسل الظروف محتوما كأصله الى المديرية بالبوسنة الموصى عليها أو بغيره على أنه يراقب الاطلاع بنفسه على الايصال امامن البوسنة أو من المديرية (المادة ١٢ من لائحة ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

سادس وثلاثون - عند وصول الاوراق للمديرية تفتح المظاريف على يد المدير أو وكيل المديرية أو الباشكاك ومتى وجدت خالية من كل شبهة يتأثر عليها بذلك أما اذا وجد

بها شئ يؤدي الى الشبهة فيعمل محضر بذلك وتتخذ المديرية اللازم لمجازاة المسؤولين (المادة ١٤ من لائحة ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

سابع وثلاثون - كل محضر معاينة يوجد غير منطبق على اللوائح وكل نقص يوجد في العمل ويدعو الحال لاعادة الاوراق من المديرية الى لجنة المساحة لهذا الاسباب في المرة الاولى يجازى المعاون والمساح بالانذار واذا تكررت هذه الحالة فتتوقع عليهما الجزاءات التي يراها المدير (الفقرة ٢ من منشور ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٨ نمرة ٣٥٦)

ثامن وثلاثون - كل ما يتقدم من طلبات تحقيق الاطيان التالفة من مديريات بحري ومديرية الفيوم لغاية مايو و٤- مديريات قبلي لغاية فبراير يحول على اللجان لتحقيقه أما ما يتقدم بعد ذلك فيؤجل للسنة التالية الا اذا كان عدد الطلبات المتقدمة من بلد واحدة بلغ عشرة أو أكثر فانه يجوز تحقيقها في السنة ذاتها ولو بتعيين لجنة مخصوصة لذلك (منشور ١٥ يوليو سنة ١٨٩٦ نمرة ١٧١)

أعمال لجنة الجشني

تاسع وثلاثون - تؤلف لجنة الجشني من معاون يفضل أن يكون من درجة أرفق من درجات معاوني اللجان الابتدائية ومن ركاب العبادة المؤلف من عياد المساحة واثنين قصابة

أما اذا اقتضت كثرة العمل أحيانا انتداب أكثر من لجنة واحدة للجشني فليكون العياد واحدا ينتدب اللجنة واللجان الأخرى للجشني من المساحين الاوثق اعتمادا وخبرة وتكمل هيئة لجنة الجشني بأن ينضم اليها عمدة البلد التي تستغل بها وعمدة بلد أخرى ينتدبه مأمور المركز من عمد البلاد الأقرب الى بلد العمل (منشور ٢٣ ابريل سنة ١٨٩٥ نمرة ١٢٠)

أربعون - تختص لجان الجشني بالأعمال الآتية وهي

أ - طلبات تحقيق الاطيان التالفة باعتبار مراجعة عمل اللجنة الابتدائية كله في طلب واحد أي مسألة واحدة تنتخبها المديرية من عشر مسائل من أعمال لجنة واحدة (منشور ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٩٥ نمرة ١٢٦ و٢١ اكتوبر سنة ١٨٩٥ نمرة ١٢٨ و١٦٠ يناير سنة ١٨٩٩ نمرة ٣٥٩) وابداء رأيها من جهة صحة الرسم النظري (منشور ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٦ نمرة ٢١٣)

ب - البلد التي يعمل بها الجشني في المسئلة المنقبة من عشر مسائل من الاطيان التالفة (٦٢)

يعمل بها جنشنى أيضا على بقية أعمال اللجنة بالبلد ذاتها عن مسئلة واحدة من كل نوع من بقية الانواع واذا اشتمل النوع الواحد على أكثر من عشرة أسماء فالجنشنى يعمل عن اسم واحد من كل عشرة أسماء (منشور ٦ اكتوبر سنة ١٨٩٨ غمرة ٣٣٧ ومنشور ١٦ يناير سنة ١٨٩٩ غمرة ٣٥٩)

ت - البلاد التى لا توجد بها تحقيقات عن أطيان تالفة يعمل بها الجنشنى بالعبادة عن مسئلة واحدة من كل نوع فى بلد واحدة من كل خمس بلاد من أعمال كل لجنة ابتدائية (منشور ١٦ يناير سنة ١٨٩٩ غمرة ٣٥٩)

ث - مراجعة أعمال اللجان الابتدائية بوجه عام فى الاستثمارات غمرة ٦ المختصة فقط بالتلف المرفوع ماله بسبب تم ايل رمال الجبال (منشور ٥ ابريل سنة ١٩٠٢ غمرة ٤٧٣)
ج - مراجعة أعمال اللجان فى تحقيق المفقود بأكل البحر من أطيان العلوب بوجه عام (منشور ٢٠ مارس سنة ١٩٠٤ غمرة ٥٣٤)

ح - تحقيق مسئلة واحدة فى كل بلد من مسائل الاطيان المؤجرة بأقل من ضريبة حوزها وتقديم تقرير لمراقبة الاموال المقررة (منشور ٢٢ مارس سنة ١٨٩٦ غمرة ١٤٦)

حادى وأربعون - تعطى لجنة الجنشنى دفتر يومية لقياد أعمالها به يوميا فى نصف صحيفة بذات الكيفية الواضحة عن يوميات اللجان الابتدائية بالبلد الخامس عشر (منشور ٢٠ مارس سنة ١٩٠٠ غمرة ٤٠٨)

ثانى وأربعون - ترسل لجنة الجنشنى كشفا الى المديرية فى يوم ١٠ ويوم ٢٠ وآخر يوم من كل شهر بيان ماتم من أعمالها فى كل من العشرة الايام الاولى والثانية والثالثة من كل شهر وبمقتضى ذلك الكشف تؤشر المديرية بالسجل غمرة ٨ فى صحيفة لجنة الجنشنى عما انتهى من الاعمال وتدرج ذلك بالكشف الذى ترسله للبلدية (منشور ٢٠ اكتوبر سنة ١٨٩٦ غمرة ٢٠١)

ثالث وأربعون - ترسل لجنة الجنشنى أوراق الاعمال للمديرية فى ظروف محتومة بالشمع الاحمر (المادة ١٢ من لائحة ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

رابع وأربعون - أعمال اللجان الابتدائية التى من نتيجة الجشنى يظهر سقوط اعتمادها سواء كان خلل فى المساحة بالنظر لظهور فروقات فيها زيادة عن أربعة فى المائة أو

لادخال الغش في العمل بأي نوع من الانواع يجب اعادة تحقيقها في مجل الواقعة بمعرفة لجنة الجشني وبحضور عمال اللجنة التي أجرت العمل الابتدائي وتعمل المحاضر اللازمة مبينها فيها كيفية الخلل وبعد التوقيع عليها من الجميع تتقدم الى المديرية في الحال لاجراء ما يقتضى عنها المبادرة أيضا بما كمة المسؤولين فيها (المادة ١٤ من لائحة ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

خامس وأربعون - عند ورود الاوراق للمديرية من اللجان الابتدائية في ظروف محتومة بالسمع الاجروفتها والتحقق من خلوها من شوائب الشبهة كما ذكر بالمادة ٣٥ يتأشر عنها في الحال بالسجل غمرة ٨ وأيضا بالسجل غمرة ٢٧ وفي الحال يعرض على المدير أوفي غيابه على وكيل المديرية كشف ببيان عشر مسائل من الموجود تحت أخذ الجشني من أعمال اللجنة واحدة فيختار المسئلة التي يطلب إعادة تحقيقها بصفة جشني ويتأشر منه على أوراقها بذلك وترسل الى اللجنة الجشني وفي الوقت ذاته يتأشر على أوراق التسع المسائل الاخرى بما يدل على أن الجشني فيها تابع للمسئلة المنتخبة للجشني (يذكر تعريف كاف عن اسم صاحبها وتاريخ غمرته ومحض تحقيقها) وهذا التأشير يكتب في كل مسئلة على الجزء الاخير من استمارة غمرة ٢٨ (منشور ٦ اكتوبر سنة ١٨٩٥ غمرة ١٣١)

سادس وأربعون - اذالم يبلغ عدد المسائل المحولة على أية لجنة عشرة فينتخب الجشني مسئلة واحدة من المسائل الموجودة مهما كان عددها أقل من العشرة

سابع وأربعون - كل خلل في أعمال المساحة يجب اخطار المالية عنه وطلب رأيها في ملاقاته

ثامن وأربعون - الاطيان البور التي بيعت من الحكومة على شروط مقررة من جهة ربط ضرائب تدريجية عليها المدد مختلفة بحسب أحكام الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الثانية وبحسب أحكام المادة الثالثة من الامر العالي الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ لا يجوز تحقيق شكاوى اتلافها ولكن يجوز تحقيق الاطيان التالفة التي أعيد ربط المال عليها بحسب أحكام المادة الاولى من الامر العالي الصادر في أول مارس سنة ١٨٩٤ وهذا على صورة أن الاتلاف طارئ عليها بعد ربط المال وأن بقاء الاطيان تالفة ناشئ عن عجز أربابها عن التغلب على أسباب الاتلاف القهرية ولكن يجب بعد عمل التحقيقات الوافية

تقديم الاوراق للمالية لاجل أخذ رأى نظارة الاشغال العمومية حتى بعد أخذ اقرارها برفع المال

تاسع وأربعون - الاطيان الجارية في المعاملة تحت أحكام المادة الخامسة من الامر العالى الصادر فى أول مارس سنة ١٨٩٤ هذه تجرى المعاينة عليها سنويا (منشور ٧ مايو سنة ١٨٩٦ غرة ١٥٢)

خسون - ينشأ سجل مستديم بكل مديرية لحصر الاطيان التى رفعت أموالها بحسب أحكام المادة الخامسة من الامر العالى الصادر فى أول مارس سنة ١٨٩٤ بلدانها اسمها اسمها ويضاف الى هذا الجدول ويخصم منه أولا بأول كل ما يزيد وينقص من هذا النوع وفى العشرة الايام الاولى من شهر ديسمبر من كل سنة يتم ترك كشف عن الباقي من تلك الاطيان بالجدول ويرسل الكشف الى مفتش الرى التابعة اليه الجهة ويطلب منه الرد قبل آخر شهر ديسمبر عما قد تمت له فعلا المنافع العمومية من ضمن تلك الاطيان فهذه يجب أن تربط عليها الضريبة ويذكر بالقرار مضمون قرار مفتش الرى وأما ما يقال انه لم تتم به المنافع العمومية فهو الذى تعمل عليه المعاينة حسبما ذكر بالمادة السابقة (منشور ١٢ ابريل سنة ١٩٠٢ غرة ٤٧٧)

حادى وخسون - الاطيان التالفة التى تكتسب اجراءات اللجان الابتدائية فى تحقيقها صيغة الاعتماد بنتيجة اعمال لجان الجشنى هذه يجب أن تعرض على هندسة المديرية لاخذ اقرارها على ماسمى كرمها وهو (منشور ١١ أغسطس سنة ١٨٩٦ غرة ١٧٦)

أولا - على الاطيان التالفة بالمنافع العمومية مهما كان مقدارها قليلا أو كثيرا
ثانيا - على كل طلب من طلبات التوالف يزيد مقدارها على عشرين فدا نأمن أى نوع كان

أما ما عدا ذلك فيطلب رفع ماله بغير طلب رأى الهندسة
ثانى وخسون - المدة المحددة للجوابه من الباشمهندسين على مسائل التوالف هى شهران على الاكثر (ما عدا مدة المناوبات فى الصيف) وذلك بحسب اتفاق نظارة الاشغال المبلغ للمالية بالمكاتبة رقم ١١ اكتوبر سنة ١٨٩٨ غرة ٨٩٠٢ فكل تأخير يتعدى هذا الميعاد يجب اخبار المالية عنه فى الحال (منشور ٢٠ اكتوبر سنة ١٨٩٨ غرة ٣٤٠)

ثالث وخسون - حينما تم كل الاجراءات والمقدمات التي بها تصير الاموال المربوطة على الاطيان التالفة مستحقة الرفع يجب مراعاة القواعد الآتية وهي

(أ) اذا كانت الاطيان التالفة جزءا من مجموع اطيان مربوط المال عليها بغيريات مختلفة بحيث لا يمكن بمسندات ثابتة نسبة الجزء التالف الى احدى تلك البقيات فيرفع من كل فئة بنسبة الجزء التالف لاصل مجموع الاطيان ماعدا التالف بالسباخ فانه يرفع كله من البقيات الواطية (منشور ٤ مايو سنة ١٨٩٣ غرة ٣٢ و ٨ أغسطس سنة ١٨٩٣ غرة ٤٣)

(ب) اذا كان طلب تحقيق التالف تقدم في النصف الاول من الشهر فطلب رفع المال عن التالف يكون من أول الشهر الذي فيه تقدم الطلب واذا كان تقدم في النصف الثاني من الشهر فطلب رفع المال يكون من ابتداء الشهر التالي (منشور ١٧ يناير سنة ١٩٠٠ غرة ٣٨٩)

(ت) تقدير قيمة المال اللازم رفعه لا تكون بطريقة تخصيص مجموع المال السنوي على ٣٦٠ أيام السنة واعتبار المستحق الرفع قيمة ما يخص الايام الباقية من السنة التي اولها تاريخ يوم الطلب كما كان جاريا لغاية سنة ١٨٩٩ بل بطريقة تقدير قيمة الاقساط المستحقة التحصيل من أول الشهر الذي فيه تقدم الطلب أو الشهر التالي له على الكيفية التي وضعت بالفقرة السابقة (منشور ١١ أكتوبر سنة ١٨٩٩ غرة ٣٧٩)

(ث) اذا كان الشخص المطلوب رفع المال من حسابه قد تجاوزت له الحكومة غن شي من المال في أثناء المدة المطلوب رفع المال عنها السبب من الاسباب فيراعى تنزيل قيمة المتجاوز عنه من أصل المطلوب رفعه حتى لا يتكرر الرفع (منشور ٢٧ مايو سنة ١٨٩٣ غرة ٣٥)

(ج) اذا كان التالف المطلوب رفع ماله هو كل محرم من اطيان الغلو وكان في تلك السنة شراقي فتعمل المراجعة للتحقق من أنه لم يدخل شي من ذلك ضمن الشراقي التي تتقدر بمساحة المزرع من أصل الزمام واعتبار الباقي شراقي وفي جملة ذلك المفقود بأ كل البحر وذلك لكي لا يتكرر الرفع (منشور ١٦ ابريل سنة ١٩٠٠ غرة ٤٦٤)

(ح) ماعدا الاراضي التي تدخل في عداد المباني بالمدن التي تنجز الى آحاد من الالهم فجميع الاطيان التي يرفع مالها اذا وجد بها بعض أسهمها كان منها من سهمين فأقل يصرف النظر عنه بالكلية أما ما كان أكثر من سهمين وأقل من أربعة فيكمل لاربعة (منشور ٤ يوليو سنة ١٨٩٦ غرة ١٦٨)

(خ) عند طلب رفع المال عن أطيان تالفة يلاحظ اذا كان مطلوباً عنهم شيء من نفقات انشاء السكك الزراعية ويطلب رفع ما يخص التالف من تلك النفقات إلا باتفاق المالية مع الاشغال الذي أقرت عليه الاشغال فيما ورد منها للمالية في ٦ أكتوبر سنة ١٨٩٦ غمرة ٤٨١٤ (منشور ١٣ أكتوبر سنة ١٨٩٧ غمرة ٢٧٧)

(د) الاراضى المأخوذة للأنافع العمومية والجبانات بالبيع والشراء الاختيارى يرفع المال عنها بقيمة الأقساط الباقية من أول الشهر الذي فيه تحرر عقد الشراء أو من ابتداء الشهر الذي فيه تقر مصلحة الرى أو مصلحة الصحة العمومية باستلام الارض فعلاً (منشور ١٢ مايو سنة ١٩٠٣ غمرة ٥٠٩)

رابع ونجسون - قرارات رفع المال من أى نوع كان تكتب على استمارة غمرة ٤ (منشور ١٧ مايو سنة ١٨٩٦ غمرة ١٥٦ ومنشور ٢٨ يوليو سنة ١٩٠٢ غمرة ٤٨٤) ويلاحظ في تحرير كل قرار أن يتوضح مقدار أصل المكلف في كل حوض من الحياض التى بها التالف لصاحب الطلب (منشور ٢٢ يوليو سنة ١٨٩٣ غمرة ٤٠ و ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٣ غمرة ٦٧)

وقرارات رد المال على أى نوع من التالف الذى صلح يجب أن تكتب على استمارة غمرة ٤ مكررة ويجب أن يلاحظ في تحريرها توضيح أصل النوع التالف (منشور ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٣ غمرة ٤٨)

(تنبيه) - القرارات غمرة ٤ المذكورة أعدها لدرج مجلة مسائل لغاية عشرة عند اللزوم خامس ونجسون - مرخص للمدير بالنيابة عن ناظر المالية رفع ما يجوز رفع ماله من الاطيان التالفة بغير الاستئذان من نظارة المالية على حسب الحدود الآتية (منشور ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٨ غمرة ٣٢٩) وهذه الحدود هي

(١) مرخص للمدير أو من ينوب عنه في غيابه أن ينفذ بالنيابة عن ناظر المالية رفع مال الاطيان التالفة في حالة ما يكون مقدار التالف من أطيان الشخص الواحد لغاية ١٠ أفدنة بقيمة المال السنوى لغاية ٥ جنيهات

(٢) كل ما يزيد عن الحد الذى ذكر آنفا يلزم عرض القرارات المختصة به لنظارة المالية سادس ونجسون - تعرض التحقيقات التى تجر بها اللجان على هيئة مؤلفة من المدير بصفه رئيس والوكيل والباشمهندس والباشكاتب وقرارات الهيئة تعرض على نظارة المالية للتصديق عليها ما عدا المرخص للمدير تنفيذ بالنيابة عن ناظر المالية (المادة ٨ من

دكرينو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ومنشور ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٨ غمرة ٣٢٩)
 سابع ونحسون - كل قرار يصدر من الهيئة سواء كان مما يعرض للمالية
 للاستحصال على تصديق اعتماد أو مما ينفذ بأمر المدير مباشرة يجب أن يرفق به الطلب
 الاصلى ونتيجة المباحث والمساحة والرسم النظرى (منشور ١٤ سبتمبر سنة ١٨٩٨
 غمرة ٣٣٣ ومنشور ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٨ غمرة ٣٤٧)

ثامن ونحسون - القرارات التى تصدر برفض طلبات تقدمت عن أطيان تالفة
 يجب اعلان أربابها بها وكذلك يجب اعلانهم بما يتقرر ذأمواله عليهم مما تحقق اصلاحه من
 الاطيان التى كانت مرفوعة أموالها وثبت بالمعاينة اصلاحها (المادة ٩ من دكرينو
 ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩) (منشور ١٦ مارس سنة ١٨٩٣ غمرة ٢٨)

تاسع ونحسون - طريقة الاعلان هى ارسال اعلان بالكاتبه لذات الممول لايزيد
 مضمونه عن عبارة رفض الطلب وذلك فقط فى حالة ما اذا كان الطلب المقدم منه قد رفض كله
 أو بعضه وكذلك فى حالة علاوة الضريبة بناء على معاينة حصلت أتما ماعد اذالك فيكفى
 فى طريق الاعلان قيد الاضافة أو الخصم فى ذات الورد الذى هو فى يد صاحب الشأن
 (منشور ٢ اكتوبر سنة ١٨٩٩ غمرة ٣٧٦)

ستمون - كل قرار يتصدق عليه بالاعتماد ينفذ أولا فى جريدة الاموال المقررة
 استمارة غمرة ١ وبعد هاجل قيد التوالف استمارة غمرة ٣ مما يرفع من التوالف (ماعد ا
 التالف بالمنافع العمومية وتالف أطيان الجزائر) ثم بعد ذلك يحصل التنفيذ فى دفتر المكلفة
 بصحيفة حساب الممول الخاص وبصحيفة اجالى البلد - وفى الوقت ذاته يكتب اعلان
 لصراف البلد ويرسل اليه بواسطة مأمور المركز لاجل اثبات ذلك فى حساب الممول بدفتر
 الجريدة استمارة غمرة ٨٤ وفى الورد الذى بيد الممول وهذا الاعلان يجب أن يتضمن اسم
 الشخص ومقدار الاطيان وقيمة المال وتترك به خانة لتوقيع المراجع - ويتعين على
 المديرية معاينة هذا العمل فى ذات دفاتر الصراف كلما حضر الصراف لديوان المديرية وفى
 ديوان المركز عند عدم حضوره بواسطة ذهاب كتبة مخصوصين من المديرية اذا اقتضى
 الحال ذلك فى شهرين يعينهما المدير ويجب على المديرية اخطار المالية اخطاراً بسيطاً
 بنتيجة المراجعة (منشور ١٢ جوينو سنة ١٨٩٨ غمرة ٣٢١)

ومع ذلك يجب أن تكتب منذ كرهة تعرف باستمارة غمرة ٦ عن التالف من أطيان كل
 شخص المندرجة بالسجل غمرة ٣ ويجوز أن تكتب منذ كرهة واحدة عن أطيان قبالة واحدة

لجلة أشخاص اذا كانت الاطيان متجمعة وهذه الاستمارة يكتب عليها محضر المعاينة السنوية في قسم مخصص بها لكل معاينة (منشور ١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٨ نمرة ٣٥٢ ومنشور ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٩٨ نمرة ٣٥٤)

حادى وستون - أصحاب الاطيان التالفة الذين رفضت طلباتهم كلها أو بعضها والذين ربطت أو زيدت الضرائب على شئ من أطيانهم التي كانت في الاصل تالفة أو مربوطة بضرائب موقفة لهم الحق في أن يستأنفوا النظر في طلباتهم أمام نظارة المالية في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان الذي يصدر للستائف (المادة ٩ من دكريتو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

ثاني وستون - المعارضات التي تحصل من جهة رفض الطلبات كلها أو بعضها أو تقدير أو زيادة الضرائب على الاطيان التي كانت تالفة كما ذكر بالمادة السابقة هذه يجب أن يدفع عنها مقدما بصفة تأمين مبلغ نقدي مساو لقيمة مربوط سنة واحدة على الاطيان المقدمة بشأنها المعارضة وأن يرفق مع عريضة المعارضة (١) الايصال الدال على سداد مبلغ التأمين (٢) الاعلان الصادر اليه من المديرية (المادتان ١٠ و ١١ من دكريتو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

ثالث وستون - القرار الذي يصدر أخيرا من ناظر المالية بالحكم في موضوع المعارضة يكون نهائيا لا يقبل الطعن أمام جهات الادارة ولأمام المحاكم القضائية (المادة ٩ من دكريتو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩) وبناء على هذا القرار يصير مبلغ التأمين إتمام من حقوق الحكومة اذا وجدت المعارضة باطلة أو يرد لصاحبه اذا وجدت صحيحة (المادة ١١ من دكريتو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

رابع وستون - دفع مبلغ التأمين المار ذكره لا يعفى صاحبه من دفع المال السنوى اذا حكم برفض المعارضة لانه مفروض بصفة عقوبة أو غرامة ولكن ذلك يراعى فيه شرط أن يكون الطالب قد ادعى بأن أطيانه هي منطبقة على احدى الاحوال المنصوص عنها بالدكريتو وعند التحقيق وجدت على خلاف تلك الحالة أما اذا كان قد ادعى بعدم الانتفاع من العين لحالة من الاحوال التي لم ينص عنها الدكر يتوصر بحامثل كونها من الاخراس أو أومنايت الاحطاب الطبيعية أو النلال العالية أو غيرها مما لم يذكر عنه شئ بالاخر فبالعقوبة لا يجوز تطبيقها في أحوال كهذه من قبيل المماثلة (رأى قسم قضايا المالية في ١٧ مارس سنة ١٩٠٣ نمرة ٢٠٣٠)

خامس وستون - اذا صدرت أوامر عالية بنزع ملكية شئ من الاراضى للنفعة العمومية لفائدة شركات السكك الحديدية الزراعية أو الترامواي أو الاسواق أو غيرها فالديريات متنوعة من التداخل في اجراءات نزع الملكية التي يجب أن تجري بها الشركات على نفقاتها بواسطة الدوائر القضائية (منشور الاشغال العمومية في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٩)

سادس وستون - لاجل المراقبة على عدم سقوط شئ من التوافيق ما في السجل غرة ٣ والمذكورة استمارة غرة ٦ يتعين على باشكاتب كل مديرية في شهرى سبتمبر و اكتوبر من كل سنة أن يوزع المذكورات استمارة غرة ٦ على رؤساء أقسام قلم الإيرادات المديرية ليراجعوها ويطبّقوها ويصحّوها وأنه هو بنفسه ورئيس الإيرادات يراجعان بصفة جشنى ٥ في المائة من أعمال رؤساء الاقسام

وعليه أن يعرض على المالية تقريراً في ٥ نوفمبر من كل سنة عن نتيجة هذه المراجعة يشتمل على (١) الاطيان التي من المحتمل أن يكون قد حصل اغفال تحري استثمارات غرة ٦ عنها ولم تحصل معاينتها في السنة ذاتها (٢) مقدار الاطيان المدرجة باستثمارات غرة ٦ وعدد الاستثمارات المحررة عنها مركزاً مركزاً (٣) قيمة الاموال المستحقة الاضافة في السنة المقبلة بغير معاينة من نتيجة معاينات السنوات الماضية (منشور ١١ مايو سنة ١٩٠٤)

سابع وستون - علاوة ضرائب الاطيان الموقفة المقرر تصعيدها بغير معاينة يتم اجراؤها في أول السنة عند انشاء دفاتر الصيارف للسنة الجديدة (المنشور ذاته) ثامن وستون - لاجل المراقبة على ما يؤخذ من اطيان أو أملاك الافراد للنافع العمومية ومنع وقوع الغش في معاودة المطالبة بصرف شئ من ذلك يكون سبق صرف ثمنه يلزم فيه بذلك بالسجل الخصوصى استمارة غرة ٧٢ بايضاح المقدار والتمن ونوع المنفعة وقيمة التمن وتاريخ صرفه وتوقيع ذات صاحب الاطيان عند الامكان (منشور ١٩ مارس سنة ١٩٠٣ غرة ٥٠٢)

تاسع وستون - في أول يناير من كل سنة يعاد النظر على المذكورات المعروفة باستمارة غرة ٦ ويستخرج منها النحاس أو بالأطيان المقرر اجراء المعاينة عليها سنوياً فانياً بالاطيان التي استحققت أن تعاد المعاينة عليها في تلك السنة وترسل تلك المذكورات الى اللجان مع بقية أوراق المعاينات والمساحات بواسطة مأمورى المراكز (٦٣)

وكل ماتمت اجرا آت اللجان فيه من تلك المذكرات يرسل الى مفتش المالية الداخلة
 الجهة في دائرة اختصاصه ماعدا المختص منها بالتالف من تهايل رمال الجبال (منشور ٨
 ابريل سنة ١٩٠١ غمرة ٤٥١ ومنشور ٥ ابريل سنة ١٩٠٢ غمرة ٤٧٣)
 سبعون - حيث ان ديوان الاوقاف العمومية يدفع أموال أطيانه (المربوطة
 بالمال) الى الخزينة العمومية مباشرة فلاجل دوام معرفة التغيرات الناشئة عن رد المال
 أرفع المال الخاص بأطيان تالفه يجب على المدير ان ترسل شهر بالمالية كشفا عن
 حساب هذه الاموال يتضمن التغيرات التي حدثت (منشور ٢٥ ابريل سنة ١٨٩٣
 غمرة ٣١)

النوع الثاني

أكل البحر من أطيان العلو

هذا النوع هو المنصوص عنه بالمادة الثانية من الامر العالي الصادر في ١٧ ديسمبر
 سنة ١٨٨٩ والذي تنهم معرفته من شأنه هو

(١) - ان تحقيقه ورفع ماله لا يكون الانشاء على طلبات أربابه (المادة ١٤ من
 من ذكره بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

(٢) - ان تحقيقه هو بطريقة مقاس الموجود من أطيان المتشكي والتحقق من أنها
 متصلة بالبحر وأن الحدود التي اعتبرت أساسا للمساحة هي صحيحة واذا كانت كمية الموجود من
 الاطيان أقل من مقدار أصل الملك فالباقي يعتبر مفقودا بأكل البحر (منشور ٢٨ يناير
 سنة ١٨٩٧ غمرة ٢٣٢)

(٣) - اللجان السنوية المنوطة بمساحة أطيان الجزائر هي منوطة أيضا بمساحة
 ما يحده البحر من الطرح وهذا الطرح يجري توزيعه على أصحاب المفقود بأكل البحر من
 أطيان العلو ومن أطيان الجزائر معا توزع عا نسبيا اذا كانت حالته مطابقة تماما للشروط
 المقررة بالبندين ١٢ و ١٤ من اللائحة السعيدية ولذلك لا حاجة لتجديد المقاس في كل
 سنة على الاطيان العلو المفقود منها شيء بأكل البحر (منشور ٢٠ مارس سنة ١٩٠٤
 غمرة ٥٣٤)

(٤) - يدرج التالف من هذا النوع بالسجل غمرة ٣ ولكن لا تكتب عنه مذكرات

من استمارة نمرة ٦ (الفقرة الأخيرة من البند الثالث من التعليمات المرفقة بمنشور ٢١
ابريل سنة ١٨٩٨ نمرة ٣٠٩ ومنشور ٢٠ مارس سنة ١٩٠٤ نمرة ٥٣٤)
(٥) - الاطيان التي تعطى من طرح البحر تعويضا عن المفقود بأكل البحر تربط عليها
أعلى ضريبة خراجية بالقبالة التابعة الاطيان لزامها ولو تكون أقل أو أكثر من الضريبة
التي كان المفقود مربوطا بها

النوع الثالث

التالف من أطيان العلو بتهايل رمال الجبال

هذا النوع هو أحد نوعي تالف الرمال المنصوص عنهما بالمادة الثالثة من الامر العالى
الصادر فى ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ والذي تنهم معرفته من شأنه هو
(١) - ان تحقيقه ورفع ماله لا يكون الا بناء على طلبات أربابه (المادة ١٤ من
ذكر يتو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

(٢) - ان تحقيقه هو بطريقة مقياس الموجود من أطيان المتشكى والتحقق من أنها
متصلة بالجبل وأن الحدود التي اعتبرت أساسا للمساحة هي صحيحة وإذا كانت كمية الموجود من
الاطيان أقل من مقدار أصل الملك فالباقي يعتبر تالفا بانهايل الرمال

(٣) - تعمل معاينة سنوية على هذه الاطيان والرسومات النظرية التي تعمل
في محاضر التحقيق والتي تعمل على المذكرات استمارة نمرة ٦ تكون دليلا للمعاينة السنوية
المقررا جرائها

وهذه المعاينة تكون بطريقة معاودة مقياس الموجود واعتبار الزائد عن المربوط بالمال
صالحا كما كان قد تالف (المادة ١٦ من لائحة ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

(٤) - ما يصلح من تالف الرمال اذا لم يوجد قابلا لتحمل ضريبته الاصلية قد يجوز ربط
ضريبة موقته عليه تقدرها لجنة المعاينة ويتصدق عليها من لجنة الجشنى (المادة الثالثة
من ذكر يتو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ومنشور ٥ ابريل سنة ١٩٠٢ نمرة ٤٧٣)

(٥) - يدرج هذا النوع بالسجل استمارة نمرة ٣ وتكتب عنه مذكرات استمارة
نمرة ٦

النوع الرابع

التالف في المنافع العمومية

تعريف أنواع المنافع العمومية

هذا النوع هو المنصوص عنه بالمادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ وهو يشمل كل ما يؤخذ من املاك الافراد أو من املاك الحكومة للمنفعة العمومية سواء كان فى انشاء سكك حديدية أو زراعية أو ترع أو جسوراً أو مصارف أو طرق أو جبالاات أو قناطر أو مبان من كل ما يشترك فى فائده ومنفعته العموم

وفرق بين أن تكون الاطيان تالفة فى ذات امتداد الجسر أو المصرف أو الترعة أو مبولها وبين أن تكون تالفة بأسباب أخذ أترية من الردم الجسر أو مستعملة فى تخزين أدوات أو مواد لفائدة المنفعة العمومية فى الحالة الاولى تسمى الاطيان تالفة فى ذات المنافع العمومية وإذا كان قد أعطى التعويض عن قيمتها عند أخذها فلا يجوز قبول طلب اعادتها لاربابها إذا استغنى الحال عنها وتعتبر ختمها فى جلة أملاك الحكومة من يوم أخذها وفى الحالة الثانية تسمى الاطيان تالفة بأسباب المنافع العمومية ويجوز قبول ردها لاربابها عند الاستغناء عنها فلذلك يجب قيدها عند رفعها فى سجلات الاطيان التالفة لمعاملتها بهذا الشرط (منشور ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٩١)

التمييز بين المنافع العمومية والمنافع الخصوصية

والنصوص الآتية من الاوامر العالیه الصادره فى هذا الموضوع قد تضمنت من التفاصيل ما يكفى للتمييز بين المنافع العمومية وبين المنافع الخصوصية كما سيأتى

(١) بالمادة الاولى من ذكر يتو ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ قد نص « براد بالترعة مجرى معذلى أراضى أكثر من بلدين كلها أو بعضها وتعتبر جميع الترع التى من هذا القبيل عمومية ونفقة انشائها وصيانتها فى الغالب على الحكومة وهى تعد من الاملاك العمومية وليس التسويغ للافراد باستعمال جسورها واشغال تلك الجسور الا من باب التساهل وذلك عملاً بأحكام المادة الحادية والعشرين من أمرنا هذا »

(٢) وبالمادة الثانية من الذكر يتو ذاته قد نص « براد بالمسقى قناة أو مجرى معذلى

أراضى بلد واحد أو بلدين فقط أو لرى أرض لمالك واحد أو لعائلة مشتركة ولو تكون المسقى في زمام عدة بلاد

وتعتبر المساقى جميعها أملا كاختصاصية والمنفعون بها هم المكلفون بإنشائها وصيانتها ويجوز للحكومة عند حصول التأخير في تطهيرها أن تطهرها هي على نفقة هؤلاء المنفعين والمبلغ الذي يصرف في هذا السبيل يوزعه المدير على نسبة المال الذي يدفعه كل منهم ثم يحصل ذلك المبلغ بالكيفية المقررة في الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ - على أنه إذا كانت الأرض المعتاد بها من المسقى تزيد مساحتها عن ألف فدان وكانت تلك الأرض لمالك واحد أو لجملة ملاك فيجوز مع ذلك اعتبارها ترعة عمومية إذا طلب الملاك ذلك »

(٣) وبالمادة الثالثة من الدكر يتوذاه قد نص « يراد بالمصرف أخذ ودأ وحفير مستطيل معدل لصرف مياه الأراضي سواء كانت مياه رى أو مياه سيل أو مياه صرف وهو عموى إذا انصرفت فيه مياه أكثر من بلدين وخصوصى إذا انصرفت فيه مياه بلد واحد أو بلدين فقط إلا إذا كان الغرض منه صرف مياه أرض تزيد مساحتها عن ألف فدان ولو تكون في زمام بلد واحد فيعتبر حينئذ عمويا وعلى الحكومة صيانة المصارف العمومية وعلى المنفعين صيانة المصارف الاختصاصية وتسرى أحكام الفقرة الثانية من المادة السابقة على المصارف الاختصاصية المحكى عنها »

(٤) وبالمادة ٢٢ من الدكر يتوذاه قد نص « إذا دعت الحال إلى جعل الجسر المعتاد زرع طريقا للمارة أو إذا أريد منع الزراعة في ذلك الجسر لداع من الدواعى فعلى مفتش الرى أن يطلب من المدير إخطار زارع الجسر بعدم جواز زرع مرة أخرى بعد انقضاء الزراعة التى فيه فإذا أصبره هذا الإخطار على استعمال الجسر فليس له أن يطالب الحكومة بشئ فيما إذا أمر المدير بإزالة مزروعاته إنما إذا كان الجسر مفروضا عليه المال فعلى الحكومة أن ترفع ذلك المال وتجعل الجسر من المنافع العمومية »

(٥) وبالمادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ قد نص « يراد بالسكة الزراعية في أمرنا هذا كل سكة أعدت لمنفعة أكثر من بلدين وتعتبر جميع السكك الزراعية عمومية ومن أملاك الحكومة سواء كان إنشاءها على مصارف الحكومة خاصة أو بنقود فرضت على الأقليم الذى ينتفع بها أو على النواحى كما هو مبين في المادة الرابعة الآتى ذكرها ولذلك ترفع الاموال عن الأراضي التى تستعمل بها تلك السكك ويتناول السكة

الزراعية المقامة على امتداد جسر ترعة عمومية أو مصرف عمومي كل ما كان من أحكام أمرنا الصادر في ١٢ ابريل سنة ١٨٩٠ (٢١ شعبان سنة ١٣٠٧) منطبق عليها « (٦) وبالمادة الثالثة من الامر العالى الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ فيما يختص بإنشاء الجبانات الصحية الجديدة قد نص « يعتبر هذا النقل (أى نقل الجبانات) من المنافع العمومية والارض اللازمة تخصيصها للجبانة الجديدة تنزع ملكيتها عند الاقتضاء بحسب القواعد المتبعة في نزع الملكية »

كيفية المعاملة فيما كان يؤخذ في المنافع العمومية من الاطيان الخراجية قبل

وبعد صدور ذكرينو ١٥ ابريل سنة ١٨٩١

من المعلوم أنه قبل صدور قانون المقابلة في ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١ لم يكن لاحد من واضعي اليد على الاطيان الخراجية أدنى حق في ملكية شئ من هذا النوع من الاراضى التى كانت معتبرة ملكا للحكومة وليس لواضى اليد عليها غير حق المنفعة فيها فلما صدرت لائحة الاطيان المعروفة باللائحة السعيدية في ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٤ جاء بها في البند العاشر المعروف الآن بالبند التاسع أنه اذا لزم الحال الى مصلحة الرى لعمل جسور أو ترع أو قناطر أو لزوم اعمال طرق أو ابناء أو نحو ذلك بحسب لزوم المصلحة ودخل فيها شئ من الاطيان الخراجية خلاف الاطيان الغير الخراجية أى خلاف الاطيان المملوكة لاربابها فلا يكلف الميرى شئ في مقابلة ذلك خلاف رفع مال الاطيان التى أخذت في تلك العمليات وأما اذا دخل فيها شئ من الاطيان المملوكة فيعطى لاربابها بدلها أو قيمتها وأن يذكر هذا الشرط حرفيا في الحجج الشرعية المتضمنة انتقال أطيان من يد لأخرى ولما صدرت لائحة المقابلة المار ذكرها جاء بها في المادة السادسة ما يأتى

بدفع المقابلة على الاطيان الخراجية يجوز التوارث والهبة والاسقاط والوصاية والابقاف فيها ويعطى بدل أو غنم ما يؤخذ منها للنفقة العمومية الخ الخ ولما نشرت قوانين المحاكم المختلطة في سنة ١٨٧٥ جاء بها في القانون المدنى من ابتداء المادة ١١٨ لغاية المادة ١٢٩ والمادة ١٣٥ كيفية المعاملة فيما يراد أخذه من أملاك الافراد للنفاع العمومية

وفي ١٨ شوال سنة ١٢٨٨ (سنة ١٨٧١) صدرت لائحة بمجالس تفتيش الزراعة وفيها جاء بالبند ٢٣ « الاطيان التى أخذت للنفاع العمومية محادفت عنه المقابلة

هذه تقوم الحكومة باعطاء بدل منها أو بأداء قيمة ثمنها لارباها أما غير المدفوع عنها المقابلة فتحصل المعاملة فيها بمقتضى أحكام لائحة الاطيان

ولكن مع ذلك لم يعط تعويض مطلقاً عن شئ من الاطيان الخراجية التي أخذت للمنافع العمومية لغاية ١٥ ابريل سنة ١٨٩١

وفي ١٥ ابريل سنة ١٨٩١ صدر الامر العالى الذى ساوى بين المدفوع وغير المدفوع عنه مقابلة من الاطيان الخراجية ومنح حقوق الملكية التامة فى الاطيان الخراجية بوجه عام أسوة بالاطيان العشورية - ومن ذلك التاريخ لم يؤخذ شئ من الاطيان الخراجية للمنافع العمومية الاودفع عنه تعويض نقدى أما البديل العيني فلم يعط بالكلية الا بصفة بيع وشراء وهو نادى جداً ولا بد من صدور أمر عال باعتبار أى عمل من الاعمال العمومية فى جملة المنافع العمومية

(قانون نزاع الملكية للنفع العمومية الصادر به الامر العالى فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦) وفى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ صدر أمر عال يتضمن الاحكام اللازمة لنزع ملكية ما يؤخذ من أملاك الافراد للمنافع العمومية ولكن تلك الاحكام لم تسرع على الاجانب اذ هي نافذة على الوطنيين فقط وهذه صورة الامر المشار اليه

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

المادة (١) - لا يجوز نزع ملكية العقارات للنفع العمومية الا بأمر عال خاص بذلك
المادة (٢) - يشتمل هذا الامر العالى على ما يأتى (أولاً) تعيين الارض أو البناء الذى تقرر أخذه مع بيان صفته ومساحته وحدوده (ثانياً) كشف بأسماء الملاك المقيمة فى المكلفه أو فى جريدة عوائد الاملاك المبنية وبألقابهم ومحللات اقامتهم أما العقارات الغير الوارده بالمكلفه ولا بجرائد عوائد الاملاك فتبين فى الامر العالى بأسماء واضعى اليد عليها وألقابهم ومحللات اقامتهم - هذه المادة تعدلت بأمر عال فى ١٢ يونيو سنة ١٨٩٦ كالآتى
يشتمل هذا الامر العالى على ما يأتى (أولاً) كشف ببيان الارض أو البناء الذى تقرر أخذه مع بيان صفته ومساحته وحدوده (ثانياً) كشف بأسماء الملاك المقيمة فى المكلفه أو جريدة عوائد الاملاك المبنية وبألقابهم ومحللات اقامتهم أما العقارات الغير الوارده بالمكلفه ولا بجرائد عوائد الاملاك فتبين فى هذا الكشف بأسماء واضعى اليد عليها وألقابهم

ومحلات اقامتهم - ويودع في المديرية أو المحافظة صورة من الكشفين المقدم ذكرهما للاطلاع عليهما

المادة (٣) - يجوز أن يكون نزع الملكية شاملا للعقارات اللازمة للمنفعة العمومية ولكل أو بعض العقارات المجاورة لها إذا كان أخذها لازما لحسن الوصول الى الغاية المقصودة من المنفعة العمومية

المادة (٤) - المباني المطلوب نزع ملكية جزء منها تشتري بأكملها إذا طلب أصحابها ذلك

المادة (٥) - ينشر الامر العالى فى الجريدتين الرسميتين ويلصق فى المحل المعد للاعلانات فى المديرية أو المحافظة وفى المحكمة الابتدائية الموجود فى دائرتها العقارات المزوعة ملكيتها - ثم يعلن المدير أو المحافظ بالطريقة الادارية صورة من هذا الامر العالى الى كل واحد من أصحاب الملاك أو واضى اليد المبينة أسماؤهم فيه

المادة (٦) - العقارات المؤجرة أو التى عليها حق منفعة يصير تبنيها عينيا بحسب ما تساوى أما التعويض الذى يستحقه المستأجر أو صاحب المنفعة لغاية يوم نزع الملكية فتقدر قيمته على حدتها ولا يجوز للمستأجر ولا المالك حق المنفعة أن يطالب بتعويض أزيد مما قدر له

المادة (٧) - يرسل المدير أو المحافظ فى ظرف الاربعة الايام التى تلى اعلان الامر العالى خطابا الى النائب عن المصلحة أو الى الشخص الذى طلب نزع الملكية والى ذوى الشأن من أصحاب الاملاك يكلفهم فيه بالحضور أمامه فى ميعاد قدره عشرة أيام على الاكثر للممارسة على قيمة الثمن

المادة (٨) - اذا لم تحصل معارضة فبعد الاجتماع المذكور بخمسة عشر يوما يدفع الثمن الى الملاك الذين حصلت التسوية معهم بناء على شهادة يستحضر ونها من قلم الرهونات دالة على خلوا العقار من الرهن فاذا حصلت معارضة أو كان العقار رهونا يودع المبلغ فى خزانة المحكمة الموجود فى دائرتها العقار

المادة (٩) - يحضر المدير أو المحافظ عقب هذا الاجتماع كشفا بأسماء وألقاب ومحل اقامة الملاك الذين تأخروا عن الحضور أو الذين لم يحصل الاتفاق معهم على الثمن ويبين فيه العقارات المزوعة ملكيتها من أربابها ويرسله الى رئيس المحكمة مع الامر العالى وباقى الاوراق

المادة (١٠) - في ظرف الثلاثة الايام التي تلي يوم ورود الاوراق يعين رئيس المحكمة واحدا أو ثلاثة من أهل الخبرة بحسب أهمية المسئلة لتبين العقارات الميئنة في الكشف المتقدم ذكره - ويفضل انتخاب أهل الخبرة من أعيان المدينة أو المديرية - ويحدد الرئيس في أمر التعيين الميعاد الذي يجب على أهل الخبرة تقديم تقريرهم فيه - ولا يجوز أن يتجاوز هذا الميعاد خمسة عشر يوما

المادة (١١) - لا تقبل أدنى معارضة في أمر رئيس المحكمة - ويؤدي أهل الخبرة اليمين أمامه ويعين في المحضر اليوم والساعة اللذان تبتدئ فيهما معاينة أهل الخبرة

المادة (١٢) - لا يتحتم اعلان الطرفين بأمر التعيين ولا بحضور تحليف اليمين انما يجب على أهل الخبرة قبل الشروع في المعاينة بسنة أيام على الأقل أن يخطرأ الطرفين بأفادة مسجلة بالبوستة (مسوكة) حتى يتيسر لهما الحضور في محل المعاينة اذا أرادوا - ويجب أن يرفق بالتقرير وصل البوستة عن كل افادة - وتراعى القواعد الاخرى المقررة لأعمال أهل الخبرة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

المادة (١٣) - يقدر ثمن العقار في حالة نزاع ملكيته بأ كمله حسب قيمته الحقيقية كالمو كان المقصود ببيعها أما اذا كان نزاع الملكية قاصرا على جزء منه فيكون تقدير ثمن هذا الجزء باعتبار الفرق بين الثمن الحقيقي للعقار جميعه والثمن الحقيقي للجزء الباقي منه للمالك .

المادة (١٤) - اذا زادت أو نقصت قيمة الجزء الذي لم نزاع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العمومية فيجب مراعاة هذه الزيادة أو النقصان ولكن المبلغ الواجب اسقاطه أو اضافته لا يجوز أن يزيد في أى حال عن نصف القيمة التي يستحقها المالك بحسب أحكام المادة السابقة .

المادة (١٥) - لا يراعى مطلقا في تقدير الثمن زيادة القيمة التي يكتسبها الجزء المنزوعة ملكيته بسبب أعمال المنفعة العمومية - وكذلك الحال في المباني أو المغروسات أو التحسينات اذا ثبت أن احداثها كان بقصد الحصول على ثمن أزيد وهذا لا يمنع المالك من ازالة الانقاض وكل ما يمكن فصله بدون اضرار بالأعمال المقتضى اجراؤها ويكون ازالة ذلك بمصاريف على طرفه - والمباني والمغروسات والتحسينات التي أحدثت بعد نشر الامر العالي بنزع الملكية في الجريدتين الرسميتين تعتبر أنها حصلت للغرض المذكور بلا حاجة الى اقامة دليل على ذلك

المادة (١٦) - بقدر رئيس المحكمة المصاريف والاعباب المستحقة لاهل الخبرة ويرسل تقرير اهل الخبرة مع الاوراق الى المدير والمحافظة

المادة (١٧) - تعلن في الحال المصلحة أو الشخص الذي طلب نزع الملكية بارسال ذلك التقرير وعلى المصلحة أو الشخص ايداع الثمن الذي قدره اهل الخبرة في خزينة المحكمة ودفع المصاريف التي يستدعيها هذا الايداع

المادة (١٨) - يصدر ناظر الاشغال العمومية لدى اطلاعه على شهادة ايداع الثمن قرار بالاستيلاء على العقار المتروعة ملكيته

المادة (١٩) - يعلن هذا القرار اداريا الى كل من اصحاب العقارات المتروعة ملكيتهم مع تكليفهم بالتخلي عنها في ميعاد عشرة أيام ومتى انقضى هذا الميعاد تؤخذ ولو بالقوة ولا يحول دون هذا الاستيلاء أدنى معارضة أو مطالبة بأى حق على العقار ومتى كانت لهم حقوق على العقارات المتروعة ملكيتها يعاملون بمقتضى أحكام المادة السابقة

المادة (٢٠) - يجوز للطرفين الطعن في عمل اهل الخبرة بالطرق المعتادة أمام المحاكم الابتدائية وذلك في خلال الثلاثين يوما التالية لليوم الذي قدم اهل الخبرة فيه تقريرهم ومتى انقضى هذا الميعاد يصبح عمل اهل الخبرة نهائيا

المادة (٢١) - اذا حصل الطعن في عمل اهل الخبرة من واحد أو أكثر من الملاك وليس من المصلحة أو الشخص الذي طلب نزع الملكية فيجوز لهؤلاء الملاك أخذ المبلغ المودع مع مراعاة الشروط المنصوص عنها في المادة الثامنة بدون أن يخل ذلك بما يكون لهم من الحقوق في زيادة الثمن

المادة (٢٢) - اذارات نظارة الاشغال العمومية ضرورة الاستيلاء موقتا على عقار للنفعة العمومية فيكلف المدير والمحافظة بالممارسة مع صاحبه - فان تعذرا الاتفاق يقدر المدير والمحافظة قيمة التعويض التي يقتضى دفعها ويعين مدة الاستيلاء بحيث لا تتجاوز السنتين فان لم يقبل صاحب العقار ذلك تودع القيمة في خزينة المحكمة ثم يكون تقدير التعويض بحسب أحكام المادة التاسعة وما يليها - وبمجرد ايداع المبلغ يؤخذ العقار ولو بالقوة ولا يحول دون ذلك أية معارضة - ويجوز لصاحب العقار أخذ المبلغ المودع بدون أن يخل ذلك بما يكون له من الحقوق في الزيادة

المادة (٢٣) - يجوز للمدير والمحافظة في حالة حصول غرق أو قطع جسر أو تخرب قنطرة وفي سائر الاحوال المستعجلة أن يأمر بالاستيلاء موقتا على العقارات اللازمة لاجراء

أعمال الترميم أو الوقاية ويحصل هذا الاستيلاء فوراً بعد أن يكون قد أجرى بواسطة مهندس المديرية أو غيره من أهل الخبرة إثبات صفة العقارات ومساحتها وحوادثها بدون حاجة إلى اجراء آخرى ثم يعين المدير أو المحافظ في الثلاثة الأيام التالية مدة الاستيلاء المؤقت وقيمة التعويض المستحق لأصحاب العقارات - وعند عدم قبولهم لهذا التعويض تراعى أحكام المادة السابقة

(المادة ٢٤) - يجوز للمدير أو المحافظ عندما تدعو المنفعة العمومية أن يصدر قراراً بتمديد مدة الاستيلاء المؤقت المنصوص عنه في المادتين ٢٢ و ٢٣ إلى ما بعد السنتين ولغاية ثلاث سنين مع تقدير التعويض بنسبة التعويض السابق - أما إذا كان الاستيلاء لازماً لمدة تزيد عن ست سنوات فتزاع الملكية إن لم يتم الاتفاق بالممارسة

(المادة ٢٥) - العقار الذي حصل الاستيلاء عليه مؤقتاً يعاد بنفس الحالة التي كان عليها وقت أخذه وكل تلف يجعل لصاحبه حقاً في التعويض عنه وإذا أصبح العقار بسبب التلف غير صالح للاستعمال الذي كان مخصصاً له فلتزعم الحكومة بشراؤه ودفع القيمة التي كان يساويها وقت الاستيلاء عليه

(المادة ٢٦) - كلما دعت الحال لمعاينة أهل الخبرة لتقدير قيمة التعويض المستحق عن الاستيلاء المؤقت وجب عليهم تقدير قيمة العقار وإثبات ذلك في تقريرهم

(المادة ٢٧) - لا يجوز الممارسة عند نزاع ملكية العقارات التي يمتلكها القصر أو المحجور عليهم أو الغائبون أو المحلات الخيرية - ولا يجوز في هذه الحالة للأوصياء أو القيم أو النظراء استلام عن العقارات الذي قدره أهل الخبرة أو صدر به حكم الإذن خصوصاً من جهة الاختصاص أما إذا كان العقار وفقاً لايجوز بيعه فيدفع عنه في خزينة ديوان عموم الأوقاف إذا كان هذا الوقف إسلامياً ولا فيسلم إلى الجهة التابع لها بحيث إن محلات العبادة يبنى بينهما ما يقوم مقامها حسب الشريعة

(المادة ٢٨) - دفع الثمن بحسب أحكام المواد السابقة إلى الملاك المينة أسماؤهم في الأمر العالي يحصل به الإبراء التام - والمصلحة أو الشخص الذي طلب نزاع الملكية لا يطالب بعد ذلك من أي أحد كان وتكون العقارات المزوعة ملكيتها حرة من كل أنواع الرهن (المادة ٢٩) - على نظاردواوين حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه

(الاجراءات الادارية المتبعة في أخذ الأطيان للنفقة العمومية)

(١) تعمل التصميمات والرسومات بعرفة نظارة الاشغال العمومية فيما يختص بالترع

والجسور والمصارف والشوارع وخطوط السكك الحديدية والقناطر والكبارى وغير ذلك من المنافع العمومية ما عدا الجبانات فان مشروعاتها تعمل بمعرفة ادارة الصحة العمومية

(٢) المشروعات اللازمة فيها توزع نفقات تنفيذها على زمام اطيان مديرية بتمها أو بلاد بعض اقسام منها هذه يلزم فيها أن تستصدر نظارة الاشغال العمومية أمراً عالياً بعقد مجلس المديرية التابع لدائرة اختصاصها مشروع المنفعة العمومية اذا كان هناك ما يدعو للتجديد في انعقاده والا فعند انعقاده السنوى يعرض عليه المشروع

ومن المعلوم أن مفتش الرى الآن هو من جملة أعضائه بدلا من باشمهندس المديرية المنصوص عنه بالمادة ٦ من دكر يتو أول مايو سنة ١٨٨٣) والذي يقر عليه يعرض لمجلس النظار وعند المصادقة عليه يصدر به أمر عال

(٣) المشروعات الأخرى تعرض لأول وهلة على مجلس النظار وبعد التصديق عليها تصدر بها أوامر عالية باعتبار الاعمال المشروعة اجراءها في جملة المنافع العمومية

(٤) تعمل مساحة مضبوطة على الاراضى اللازمة للمنافع العمومية قطعة قطعة وأسماء المالكين والحدود والوصاف والرسومات وفي الوقت ذاته يعمل تبين عادل عن تلك الاراضى

(٥) في مدينة المحروسة يعمل التبين على ما يلزم للمنفعة العمومية بقوميسيون مؤلف من مدير اشغال المدينة أو مندوب من هذه الادارة يعين بقرار من النظارة بصفة رئيس ومن مندوب من نظارة المالية ومندوب آخر من نظارة الداخلية واثنين من اعيان المدينة يعينان بناء على طلب الداخلية لمدة سنة واحدة وأعماله ادارية لتنوير المحافظة فيما يلزم لزرع الملكية وقراراته لا تعتبر صحيحة الا اذا كان حاضرا فيه ثلاثة من أعضائه على الأقل الرئيس ومندوب من الداخلية أو المالية وأحد الاعيان (قرار نظارة الاشغال في ٢٢ مايو سنة ١٨٩٧)

(٦) في بقية المدن التي بها مصلحة تنظيم (ماعد الاسكندرية) يعمل التبين بمعرفة قوميسيون مؤلف من وكيل المحافظة أو المديرية أو مأمور المركز بصفة رئيس ومهندس التنظيم وثلاثة من اعيان المدينة ينتخبهم المدير أو المحافظ لمدة سنة ويجوز تجديد انتخابهم وأعماله ادارية محضه للتنوير المشار اليه قبل وقراراته لا تعتبر صحيحة الا اذا كان حاضرا فيه ثلاثة من أعضائه منهم الرئيس ومهندس التنظيم

(٧) تعين لجان لشراء الاراضى التي تلزم لمصلحة الرى كل منها مؤلفة من مندوب من نظارة الاشغال يعينه مفتش الرى ومندوب من نظارة المالية ومعاون من قبل المدير ومساح

واثنين قصابة يعينون بعرفة المالية (الفقرة الثانية من منشور المالية رقم ١٤ يناير سنة ١٨٩٧ غمرة ٢٢٩)

(٨) يصدرتوكيل خصوصي الى مفتش الري التابعة المنافع العمومية لادارة اختصاصه من ناظر المالية (المفوض من قبل الحضرة الفخيمة الخديوية في بيع وشراء ما يؤخذ من والى الحكومة) به يكتب مفتش الري حق النيابة عن الحكومة في شراء الارض والتوقيع على العقود (الفقرة الاولى من منشور غمرة ٢٢٩)

(٩) اللجان المشار اليها بالبند ٧ تختص (١) بمساحة الارض المطلوب شراؤها بحسب تكليف ووضع يد كل مالك (٢) بتقدير الثمن الذي تساويه الارض اللازمة على حدة وثمن ما عساه أن يوجد بها من أشجار أو محصولات أو غير ذلك (٣) بالاستحصال على قرارات بالكثابة من أصحاب الاطيان بقبولهم البيع بالاثمان التي تقدرت (الفقرة الثالثة من منشور غمرة ٢٢٩)

(١٠) تستعمل قائمة المساحة استمارة غمرة ٣١ في قيد مقاسات الاراضى اللازمة للمنافع العمومية وتخبر بها يكون من نسختين والثمن الذي يتقدر ويرقر عليه أولو الشأن بدرج بقائمة المقاس أمام كل قطعة في الخانة غمرة ٢٠ ويتوقع من أولى الشأن على القائمة المذكورة كل منهم قرين اسمه (المنشور غمرة ٢٢٩)

ولكن يراعى في تحرير قوائم المساحة بكمال الدقة استيفاء الايضاحات الآتية وهى
أولاً - تتوضح حدود الارض المأخوذة والحدود العمومية للأطيان المأخوذة منها هذه المنافع

ثانياً - اذا كانت الارض فيما سبق كان لها معالم أخرى وتصادف تغييرها بأسباب عملية فلك الزمام فيتوضح معالمها التي كانت تعرف بها فيما سلف والتي تعرف بها الآن (منشور ٨ أكتوبر سنة ١٩٠٢ غمرة ٤٨٧)

(١١) قائمة أوقواف مساحة الاطيان المأخوذة للمنافع العمومية في البلد الواحد يكتب في ختامها اقرارات بالكيفية الآتية وهى (أولاً) اقرار من العمدة والمشايخ بأن الاطيان خالية من الرهن وأن الاثمان المقدرة لها موافقة (ثانياً) اقرار من الصراف بأن الاطيان المذكورة مقيدة في سجلات الحكومة بصفة ملائمة للاشخاص الذين وضحت أسماءهم بقائمة المساحة (ثالثاً) اقرار من أعضاء اللجنة والمساح بأن جميع الاجراءات قد عملت باطلاعهم وبوجودهم وأن المقاس والتمين بغاية الضبط والدقة (منشور غمرة ٢٢٩)

(١٢) الاطيان الواقع عليها رهن شرعى مسجل لصالح أحد الاجانب أو واقع عليها حجز قضائى أو حق اختصاص وهى من اللازم للنفقة العمومية تتحرر عنها قائمة مساحة مستقلة اماما - مابلد ابدا (منشور غرة ٢٢٩)

(١٣) الاطيان التى وان كانت خالية من الموانع الا أنه قد تعذر الاتفاق مع صاحبها على شرائها منه بالبيع الاختيارى تتحرر عنها قائمة مساحة مستقلة أيضا وهذه القائمة ترسل الى المدير لكى يدع صاحب الاطيان لديه ويمارسه فى بيعها (الفقرة ٦ من منشور غرة ٢٢٩) فاذا قبل بصرف اليه الثمن من المديرية فى الحال (الفقرة ١١ من منشور غرة ٢٢٩) وإذا صمم على عدم الاتفاق فى هذه الحالة يتعين نزاع ملكيتها جبريا بالطرق المقررة فى دكر بتو ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ ولذلك يرسل المدير قائمة المساحة لنظارة الاشغال ويطلب منها الاستصدار أمر عال بنزع ملكيتها (الفقرة ٦ من منشور غرة ٢٢٩)

(١٤) والاراضى ملك الحكومة الداخلة فى منطقة المنافع العمومية تكتب عنها قائمة مساحة مستقلة أيضا بلدا ابدا وقوائم مساحة هذه الاطيان ترسلها المديرية الى مراقبة أملاك الميرى الحرة بالمالية (منشور غرة ٢٢٩)

(١٥) الاطيان التى لا توجد موانع ولا صعوبات لشرائها يكتب عنها عقود عرفية واحد منها الاطيان كل شخص بالصورة الآتية وهذه العقود قد عرفت باستمارة حرف أ

استمارة حرف أ - عقد بيع عرفى

فيما بين سعادة ناظر المالية القائم عنه مفقش رى قسم بموجب
توكيل مؤرخ فى سنة غرة من جهة وبين
من جهة أخرى قد حصل الرضا والتوافق بأن المذكورين الأخيرين يبيعون من يوم تاريخه
لنظارة المالية جميع فدان الكائن بناحية ومحدد على
حسب الاستمارة غرة ٣١ المرفقة بهذا كل منهم وما يخصه فى هذه الاطيان وقد صار تحديد
الثنى باتفاق الطرفين بمبلغ جنبيه مصرى بما فى ذلك كل تعويض خاص
بمحصولات أو غيره مما يكون موجودا بتلك الاطيان وقت استلامها وهذا المبلغ يصرف
أو يجعل تحت طلب البائعين فى ميعاد لا يتجاوز أربع شهور اعتبارا من تاريخ التوقيع
على هذا العقد من المشتري

يعتبر هذا العقد ملغى ولا مفعول له اذا تأخر المشتري عن اعطاء قبول منه فى ميعاد عشرة
أيام من ابتداء يوم تاريخه ومن ابتداء تاريخ هذا القبول يباح للحكومة أن تضع يدها

حالا على الاطيان المبيعة والحالة هذه بدون أدنى اجراءات قانونية بأى وجه من الوجوه

سند استلام الثمن

قد استلمنا مبلغ مليم جنيه قيمة ثمن س ط ف د المأخوذة للنفقة العمومية
المحرر بها هذا العقد وذلك بحضور الشهود العارفين لنا شخصيا واثباتا للاستلام قد توقع منا
تحريرا فى امضاء المستلم

اقرار العمدة والمشايع

الموقعون بهذا هم ذات أصحاب الشأن دون غيرهم وقد تسلم لهم المبلغ
عن يدنا وبحضورنا واثباتا لذلك قد توقع منا بالتصديق تحريرا فى الامضات
(منشور غرة ٢٢٩ و منشور ٢٣ يونيو سنة ١٩٠٣ غرة ٥١٤)

(١٦) العقود العرفية استمارة حرف ا المقدم القول عنها تكتب نسختين احدهما
تبقى بطرف عمدة البلدا والثنية ترسل مع قوائم المساحة استمارة غرة ٣١ الى مفتش الرى فاذا
وافق عليها يتصدق منه على العقود ويرسلها الى المديرية مع قوائم المساحة (منشور غرة ٢٢٩)
(١٧) عند وصول الاوراق الى المديرية تعمل المراجعة فى الحال بين ما فى قوائم المساحة
ودفاتر المكلفات وسجلات الرهون وفى ظرف ثمان وأربعين ساعة تعلن أصحاب الاطيان
بواسطة مأمورى المراكز بأن يحضروا والديوان المركز فى ميعاد تعيينه لهم لاستلام الاثمان
(منشور غرة ٢٢٩)

(١٨) على اثر المراجعة تقيد هذه الاطيان بالسجل استمارة غرة ٧٢ المخصص لقيد
ما يؤخذ للنافع العمومية اسما بالبلد ابدا (منشور ١٩ مارس ١٩٠٣ غرة ٥٠٢)
(١٩) قيمة الاثمان ترسل نقدا الى المركز بعهددة صراف خزانة المديرية أو أحد
العقدين لتكون موجودة هناك فى الميعاد المحدد للصرف وفيه يحصل الصرف وتؤخذ
سندات من البائعين فى ذيل العقود استمارة حرف ا بحضور العمدة والمشايع (العارفين
لاشخاص البائعين) وفى تلك السندات يقرون باستلام الثمن المقدر للعقد بغير لزوم
للاستحصال على سندات أخرى بالاستلام (منشور غرة ٢٢٩) وانه وان كان فى رفع
المال عن الاطيان التى تؤخذ للنافع العمومية يكمل الى ٤ أسهم كل ما زاد عن سهمين
وبصرف النظر عن كل سهمين وما قبل منهما ولكن صرف الثمن يكون على المقدار الاصلى
بحقيقة ما فيه من الكسر (منشور ٤ فوبر سنة ١٨٩٩ غرة ٢٠٤)
(٢٠) فى ذات الوقت الذى فيه ترسل النقدية لصرفها بالمركز يرسل السجل استمارة

نمرة ٧٢ للتوقيع عليه أيضا من البائعين في وقت الصرف حتى لو فرض وفقدت العقود فالسجل يكفي لاثبات صحة البيع واستلام الثمن وعدم الوقوع في خطأ تكرار صرف الثمن (منشور غرة ٥٠٢)

(٢١) عند عودة الصراف اذا وجد لديه شيء باقيا من النقدية بغير صرف يجب اضافتها بالامانات والخصم بها وبما صرف لاربابه فعلا على ادارة الخزينة العمومية وفي الحال يرسل لنظارة الاشغال العمومية (قسم الادارة) العقود العرفية مرفقة بنسخة من قوائم المساحة استمارة نمرة ٣١ لاجل تسجيل ذلك بقلم كتاب المحكمة المختلطة التابع العقار لاثارة اختصاصها وحفظها بعد ذلك بالنظارة المشار اليها (منشور غرة ٢٢٩)

(٢٢) النسخة الثانية من قائمة المساحة استمارة نمرة ٣١ تبقى بالديرية لكي على مقتضاها يكتب قرار رفع المال عن الاطيان المأخوذة للنافع العمومية (منشور غرة ٢٢٩)

(٢٣) رفع المال عن الاطيان المأخوذة للنافع العمومية يكون من ابتداء الشهر الذي فيه تحرر عقد البيع باعتبار قيمة الاقساط المستحقة من أول ذلك الشهر أو من التاريخ الذي تحدده مصلحة الري باعتبار أن الاطيان دخلت من ابتدائه فعلا بالنافع العمومية (٢٤) اذا تعددت فيات الضرائب في أحد الحياض أو القبالات التي أخذ جزء من اطيانها للنافع العمومية ولم يعلم الى أية فئة من فيات الضرائب ينسب الجزء المأخوذ للنافع العمومية فيرفع من كل فئة بنسبة مقدار المأخوذ بالنافع لاصل كمية ما يملكه صاحب الارض في ذلك الحوض (منشور ٨ أغسطس سنة ١٨٩٣ نمرة ٤٣)

(٢٥) الاراضى التي تؤخذ للنافع العمومية مما هو واقع تحت الرهن أو الحجر القضائي أو حق الاختصاص يجب أن تعمل عنها عقود عرفية استمارة حرف ب لكل اسم عقد خاص وقاعة مساحة مخصوصة وفيما يلي صورة العقد

استمارة حرف ب - عقد بيع عرفي

فيما بين سعادة ناظر المالية القائم عنه ... مفتش رى قسم
بموجب توكيل مؤرخ في سنة ... نمرة ... من جهة ... وبين
..... من جهة أخرى قد حصل الرضا والتوافق بأن المذكورين الأخيرين يبيعون
من يوم تاريخه لنظارة المالية جميع فدان الكائنة بناحية
ومحدودة على حسب الاستمارة نمرة ٣١ المرفقة بهذا كل منهم وما يخصه في هذه الاطيان

وقد صار متحد بين الطرفين بمبلغ جنيه مصري بما في ذلك كل تعويض خاص بمحصولات أو غيرها مما يكون موجودا بتلك الاطيان وقت استلامها وهذا المبلغ يصير توريده أمانة بخزينة المالية في ميعاد غايته أربعة شهور ويعتبر هذا الايداع ابرا للخدمة الحكومة

يعتبر هذا البيع ملغى ولا مفعول له اذا تأخر المشتري عن اعطاء قبول منه في ميعاد عشرة أيام من ابتداء يوم تاريخه ومن ابتداء تاريخ هذا القبول مباح للحكومة أن تضع يدها على كل الاطيان المبيعة والحالة هذه بدون أدنى اجرا آت قانونية بأى وجه من الوجوه تحس برافى سنة
أختام البائعين المشتري

مفتش رى قسم

(البند العاشر من التعليمات المرفقة بمنشور ٤ يناير سنة ١٨٩٨ نمرة ٢٨٧ ومنشور ٢٤ ابريل سنة ١٩٠٢ نمرة ٤٧٨)

(٢٦) بعد التوقيع من كل من أصحاب الشأن على ثلاث نسخ من العقد العرفى استمارة حرف ب يرسل مع نسخة من قائمة المساحة استمارة نمرة ٣١ الى المفتش الرى ومتى أقر على ذلك يتصدق منه على العقد ويرسل للديريه وهى فى الحال تجري اللازم بالمخاطبة مع ادارة عموم الحسابات لايداع الثمن بأمانات المالية الى أن يصرف عند فك الرهن بصفة قانونية سواء كان بالاتفاق بين المالك والمرتهن أو بصدور حكم انتهائى من المحاكم بأحقية أحد الفريقين للارض المرهونة (هذا ما عدا المرهون للبنك العقارى المصرى والدائرة السنية والدومين الآتى الكلام عنهم فيما يلى) وترسل المديرية فى الوقت ذاته احدى نسخ العقد واحدى نسختى قائمة المساحة الى قسم قضايا المالية ليجرى اللازم بمعرفته لتسجيل العقد بقلم كتاب المحكمة المختلطة وحفظ الاوراق بعد ذلك بنظارة الاشغال (منشور ٤ يناير سنة ١٨٩٨ نمرة ٢٨٧ ومنشور ٢٤ ابريل سنة ١٩٠٢ نمرة ٤٧٨)

(٢٧) الثلاث النسخ الواجب تحريكها من العقود استمارة حرف ب المار ذكرها احداها تحفظ عند عمدة البلد والثانية ترسل لإدارة عموم الحسابات على ذمة صندوق الدين العمومى (منشور ٤ يناير سنة ١٨٩٨ نمرة ٢٨٧)

(٢٨) الاطيان المرهونة للبنك العقارى مما يؤخذ للمنافع العمومية يجرى فى شأنها ما سبذ كرو هو (تعليمات ادارة عموم الحسابات المعلقة بمنشور ١٤ اكتوبر سنة ١٩٠٠)

(١) عقود البيع وجداول المساحة وباقي الاوراق المختصة بنزع الملكية ترسل من (٦٥)

الجهات لنظارة المالية (ادارة عموم الحسابات) بحيث تكون مستوفاة لاتقبل التناقص وهي تجري ارسالها بغيرتها القسم القضايا لاستيفاء الاجراءات اللازمة مع البنك

(ب) عن الاراضى المذكورة يصير علاوة بأمانات نظارة المالية باسم البنك وهي تجري صرفه اليه مباشرة بعد استيفاء الاجراءات المتفق عليها حسب مايجب بالفقرة الخامسة
(ت) لا يكلف البنك باحضار شهادة بعدم وجود رهنيات على الاراضى المذكورة خلاف رهنية البنك المذكور

(ث) الاراضى التى تنزع ملكيتها ولا تتجاوز قيمتها عشرة جنيهات يشرح كتابة على ذيل نسختي عقد البيع قبل استلام الثمن ما يأتى (١) شطب رهن غير رسمى (٢) مخالصة باستلام الثمن

(ج) يصرف للبنك وتحت مسؤوليته عن الاراضى التى تم شطب رهنها بعقد غير رسمية كل ثلاثة اشهر مرة بالمخالصة اللازمة

(ح) يقدم البنك كشفا بالمبالغ المطلوبة له الى قسم قضايا الحكومة حتى انه بعد التصديق عليه منه يقدمه لادارة عموم الحسابات للصرف بمقتضاه

(خ) يصرف للبنك مباشرة ثمن الاطيان الزائد عن عشرة جنيهات بعد تسليم عقد شطب الرهن الرسمى أى تقرير يرسله أمام كاتب المحكمة برضا البنك العقارى بفك الرهن (٢٩) الاطيان المرهونة للدائرة السنسية أو لمصلحة الدومين هذه بعد الحصول على عقود البيع من البائعين تحصل الخسارة مع قسم القضايا يطلب منها فك الرهن وعندئذ يصرف الثمن اليهم تحت مسؤوليتهما - وفى الوقت ذاته ترسل نسخة من العقد مع نسخة من قائمة المساحة لقسم القضايا الجرى اللازم لتسجيلها (الفقرة الثانية من منشور ٢٤ ايريل سنة ١٩٠٢ نمرة ٤٧٨)

(٣٠) - الاطيان الموقوفة تخبر رقائمة مساحة مخصوصة بهما من استارة نمرة ٣١ وعلى ذات تلك الاستمارة يؤخذ اقراران بطر الوقف بقبول الثمن وبعد مصادقة مفتش الرى على الثمن فى الحال تجرى المديرية ما يلزم بتوقيع الصيغة الشرعية عن ذلك أمام المحكمة الشرعية ثم تبادل بصرف الثمن (البند ١٢ من التعليمات المعلنة بمنشور ٢٦ يناير سنة ١٨٩٨ نمرة ٢٩١)

(٣١) الاطيان التى تؤخذ للنافع العمومية تجرى عليها المعايينة سنو بالالى أن يتحقق

استعمالها فعلا في الجسر والترعة والمصرف وغير ذلك من أنواع المنفعة العمومية وإذا ظهر من المعاينة انتفاع أحد من الأفراد بزراعة شئ منها فيقدر إيجارها ويحصل منهم أجرة بأطيان المديري (منشور ١٤ مايو سنة ١٩٠٣ غمرة ٥٠٩)

(٣٢) عند إجراء المعاينة السنوية على المنافع العمومية إذا وجد شئ متزعبا منها في بطون الترع النيلية أو في ميول الجسور أو المنابر أو القطعة التي يكون الزارع لها في السنة الواحدة هو ذات الزارع لها في السنة الماضية لأحاجة لتكرار مقامها أو تجد يد تقدر إيجارها أكثر من حمرة واحدة في كل ثلاث سنين إلا إذا تنسكى الزارع نفسه وطلب إعادة المقام

(٣٣) - يجوز قبول طلبات الأفراد عن استرداد ما كان قد أخذ من أطيانهم للمنافع العمومية بغير تعويض في الزمن الماضي عندما يتقرر الاستغناء عن تلك الأراضي للنفعة العمومية ويتبع في ذلك التعليمات الآتية وهي (قرار مجلس النظر الصادر في ١٥ فبراير سنة ١٨٩٢ المعلن منشورا أول مارس سنة ١٨٩٢ غمرة ٥)

(أ) ثبوت الاستغناء حقيقة عن تلك الأراضي للمنافع العمومية في الحال وفي الاستقبال بأقرار مصلحة الري

(ب) ثبوت أخذها حقيقة بغير إعطاء تعويض عنها

(ث) معاينة الأطيان وتقدير المدة اللازمة لإصلاحها بحيث لا تزيد عن خمس سنوات

(ث) إجراء المعاينة السنوية عليها لتحقيق ما يصلح منها وربطه بقيمة الضرر الأصلية وطبعاً إذا لم تعلم بالضبط فبأعلى ضريبة خراجية في الحوض

(ج) حفظ الحق للمالية في رفض الطلب

التألف بالسكك الزراعية

السكك الزراعية هي من جملة المنافع العمومية ورفع المال عما يؤخذ لامتدادها من أطيان الأفراد مقرر بمقتضى المادة الأولى من ذكره ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ وبمقتضى المادة الأولى من ذكره ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ وطريقة المعاملة في رفع المال لا تختلف في شئ عما مر إيضاحه بشأن المنافع العمومية غير أنه لا بد من الإحاطة بما سيأتى وهو

(١) - ليس للديريات أن تستقل في توزيع نفقات إنشاء السكك الزراعية بل لا بد من عرض ذلك بادئ بدء على نظارة المالية وطلب التصريح منها بما تراه عملاً بالاتفاق المبرم بين

هذه النظارة ونظارة الاشغال في ٢٦ مارس سنة ١٨٩٤ (منشور ١١ ابريل سنة ١٨٩٤ نمرة ٨٥)

(٢) - بناء على اتفاق المالية مع الاشغال أيضا تعفى من الاختصاص بشئ من نفقات انشاء السكك الزراعية كل الاطيان المربوطة عليها ضرائب كل فدان ١٠ قروش أو أقل من ذلك (منشور ٢٨ يونيو سنة ١٨٩٦ نمرة ١٦٤)

(٣) - شراء الاراضى اختياريا بالامتداد السكك الزراعية يكون بذات الطرق المقررة لشراء الاراضى اللازمة للمصارف وغيرها التى تقدم ايضاحها ويستعمل فى اثبات مقاسها ذات قائمة المساحة استمارة نمرة ٣١ (منشور ٩ اكتوبر سنة ١٩٠٠ نمرة ٤٣٦)

(٤) - عند طلب رفع مال اطيان تالفه يجب أن يطلب معه رفع ما يخصهم من نفقات السكة الزراعية (منشور ١٣ اكتوبر سنة ١٨٩٧ نمرة ٢٧٧)

القالب بمواضع الجبانات الصحية الجديدة

المراد بهذا النوع هو الارض الزراعية المربوطة بالمال التى تنتخبها مصلحة الصحة العمومية من ملك الافراد لبناء المقابر الجديدة الصحية لدفن الموتى فيما عدا مدينتى مصر والاسكندرية وهى بناء على ذلك تدخل فى المنافع العمومية بمقتضى المادة الاولى من دكريتو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ والمادة الثالثة من دكريتو ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ وأهم ما يجب الاخطاه به من شؤنها هو

(١) شراء الارض أو زرع ملكيتها يكون بالطرق المقررة لشراء بقية الاراضى التى تلزم للمنافع العمومية

(٢) ثمن الارض التى تشتري الجبانات يصرف بالتخصم على العهد وكذلك يصرف على نقل الجبانه القديمة

(٣) اذا كانت للحكومة اراض فى ذات البلد فى ثمن ما يتبعه منها يتسدد ما تنقيد بالعهد من ثمن الارض المشتراة

(٤) واذا لم يكن للحكومة اراض فى ثمن الارض ونفقات نقل الجبانه القديمة يتحصل من أهالى البلد بطريقة التوزيع على كل منهم بنسبة حالته

(٥) يعمل ذلك التوزيع بعرفة لجنة مؤلفة من المدير أو المحافظ بصفة رئيس وباشبه مهندس ومفتش صحة المديرية واثنين من الاعيان وعدة البلد وعند تساوى الآراء يكون رأى المدير هو المرجح وقرارات هذه اللجنة تكون غير قابلة للطعن بأى وجه من الوجوه

- (٦) تحصيل هذه النفقات يكون بذات الطرق المقررة لتحصيل الاموال بد كريتو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠
- (٧) كل ما يحصله الصيارف من هذه النفقات يجب أن تعطى عنه ايصالات لكل شخص على حدة من القسيمة استمارة ٣٣ حسابات (منشور ٢٢ يونيو سنة ١٩٠٢ نمرة ٤٨٢)
- (٨) اجراء المساحة والتممين على الاراضى التى تؤخذ من ملك الافراد لبناء الجبانات يكون بمعرفة لجان مساحة أملاك الميرى الحرة (منشور ٩ اكتوبر سنة ١٨٩٥ نمرة ٣٧٨)
- (٩) رفع الممال عن الارض يكون من تاريخ العقد بذات الطريقة المقررة للنافع العمومية ويلزم أيضا معاينة الارض سنويا الى أن يتحقق استنعمالها كلها فى بناء المقابر وفى تلك الاثناء اذا وجد شئ مضر وعامنها فيضبط بالمقاس ويتقذر ويحصل عنه الايجار بحسب ما يباوى

النوع الخامس

الاطيان التى تتلف بالمقاطع فى الوجه القبلى

هذا النوع هو المشار اليه فى المادة الرابعة من الامر العالى الصادر فى ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ وذلك أن أراضى الفيضان العمومية أى الملقى بعد أن تمتلئ بمياه الفيضان فى موسم النيل وتركد المياه عليها الزمن الكافى لتسببها بالرى يلزم صرفها عنهم متى حان موسم الزراعة - فطريقة الصرف كانت باطلاق مياه الحوض العالى على الحوض الذى بعده وهكذا واحد بعد الآخر وهذا الاطلاق كان يحصل بقطع مقطع فى الجسر الحائل بين الحوضين فيندفع الماء بقوة عظيمة جدا ويستأصل ما تحت وقع الماء من الطين ويتحول الى مستبحر عميق ويبقى كذلك عشرات من السنين تمتلئ بالماء فى موسم الفيضان ولا يجد ذلك الماء مصرفا فلا ينقص الابعقار ما يتجر منه وهكذا يبقى زمنا طويلا كما يشاهد فى بركة المجدوب التى فى مدخل مدينة أسبوط وفى بلاد أخرى كثيرة وتحدث هذه المقاطع أحيانا قهريا وذلك بأن لاتقوى جسور الحوض على مقاومة أمواج الماء وبالاخص فى الايام الشديدة العواصف فيستضعف الماء مكانا من الجسر ويبحره وينطلق على مادونه وقد استمر هذا الحال الى نحو سنة ١٨٩٠ وبعدها أنشأت مصلحة الرى لكل حوض موارد

ومصارى بالبناء الجلب وتخفيف الماء بطرق مأمونة منتظمة فقلت أوزالت مخاطر ومتالف المقاطع لاسباب وفي جهات كثيرة من الاقاليم الوسطى قد تحولت الحياض الغظبية الى زواجب صنيقية برى مستديم

وأهم ما يلزم الاطاحة به من شئون هذه المقاطع هو

أولاً - راعى في التحقيق اثبات كون مكان المقطع هو حقيقة في ملك الطالب وأنه لم يكن من الاراضى المستبعدات أو غير هامة للحكومة

ثانياً - اجراء التحقيق والمقاس يكون على النتيجة المعروفة باستمارة نمرة ٢٨ وعمل المقاس يكون على ذات الجزء الذى أتلفه المقطع

ثالثاً - رفع المال يكون من تاريخ الطلب بقيمة الاقساط المستحقه من أول شهر تقديم الطلب اذا كان تقدم قبل يوم ١٥ من الشهر أو من أول الشهر التالى اذا كان الطلب تقدم بعد يوم ١٥

رابعاً - تكتب استمارة نمرة ٦ عن النالف من هذه الاطيان ويعمل عليها رسم نظرى وتعمل معاينة سنوية على الاطيان لمعرفة ما اذا كانت أولم تكن على حالها من التلف خامساً - اذا وجد عند المعاينة شئ قد استصلح من نالف المقاطع تنقدر عليه ضريبة بقيمة ما يساوى وتحصل من أول سنة المعاينة وهكذا الى أن يوجد مستحقاً تحمل ضريبة الاصلية (المادة الاولى من ذكره يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

النوع السادس

الاطيان النالفة بالسباخ

هذا النوع من التوالف هو المشار اليه بالمادة الخامسة من ذكره يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ وهو الاكرشيوغاما من بقية الانواع في اطيان هذه البلاد لانه نتيجة ما يتغلب على الارض من الفرق أو الميونة التى تتكون منها الاملاح وتستنبت الاحطاب والاعشاب أو النباتات الخبيثة التى يعسر استئصالها الا اذا جفت الاراضى جفافاً تاماً والذى بهم معرفته من شئون هذه الاطيان هو

١ - ان المادة الخامسة من الاخر قد علفت اعتبار الاطيان نالفة بالسباخ على شروط نجسة وهى (١) ثبوت كون التلف قد نشأ من تسلط مياه الترغ العمومية (للاخصوصية) المتجاوزة للأرض

- (٢) أو كون التلف قد نشأ من تسلط فيضان مياه بركة قارون بالقيوم
 (٣) أو « « « مياه المصارف الواقعة على حدود الارض
 (٤) أو من عدم وجود مصارف عمومية لها
 (٥) وأن يثبت مع ذلك أن أصحابها عاجزون عن دفع وسائل الضرر عنها بأي وجهه من الوجوه

٢ - قد أضافت نظارة المالية الى ذلك بتعليمات خاصة بمديرية القيوم في ٢٧ أغسطس سنة ١٨٩٦ غرة ٤٤ ما يأتي انه ما دامت المادة الخامسة من دكرينو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ قضت صريحاً برفع مال الاطيان السباح وكما أنه لا فرق بين أن يكون السباح هو المالح الطبيعي الذي تتكون منه مادة بعض الاراضي أو أن يكون طارئاً على الارض بسبب مجاورته للترع والمصارف أو بركة قارون كذلك لا فرق بين أن يكون السباح وحده سبب فساد الارض أو أن يكون من جملة الاسباب التي جعلت الارض غير صالحة للزراعة داخله في جوار رفع المثال تحت حكم المادة الخامسة المشار اليها بشرط أن لا يكون فسادها ناشئاً بالكلية من اهمال صاحب الارض

٣ - قد ألغيت العبارة الاخيرة من المادة الخامسة التي هي « وتجري معانيها في كل ثلاث سنين بالاكثر وما يوجد منها قابلاً للزراعة تربط عليه الضريبة بحسب ما يستحق » واستبدلت بالمادة الاولى من دكرينو أول مارس سنة ١٨٩٤ التي هي اعفاء الارض من المال بالكلية في سنة صدورها بمر رفعها وفي السنة الاولى التالية لها ومن ابتداء السنة الثانية التالية لسنة الرفع تربط عليها في الفدان في تلك السنة وحسب في التي بعدها وحسب في التي بعدها ونصف ضربتها الاصلية في التي بعدها ثم في السادسة تعين وتدرج في احدى الدرجات الثلاث المنصوص عنها بالمادة الثانية من دكرينو ٣ فبراير سنة ١٨٩٢

٤ - الاطيان التي لا توجد منطبقه على الاحوال الميئنة بالبند الاول والثاني ترفض طلباتها بالكلية ولا يرفع شيء من أموالها (المادة السادسة من دكرينو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

على أن ذلك لا يمنع من معاملة الاطيان غير المنطبقه على هذه المادة وبقيّة مواد دكرينو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ بتكليفها بنصف ضريبة فقط لمدة سنتين بحسب قرار اللجنة المالية الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٢ (راجع بند ٣٣ من القواعد العمومية)

النوع السابع

مسموح عمداً البلاد

كانت الحكومة في الزمن الماضي تمنح مشايخ البلاد وبعض الأعيان شيئاً بصفة مكافأة على قيامهم بتجديدها في البلاد وإيواء وضيافة الوفود من الموظفين والمندوبين المكلفين بشئ من أعمال الحكومة وكانت هذه المكافأة تعرف باسم مسموح المساطب وهو التجاوز عن ضرائب أربعة أفدنة من كل مائة فدان من زمام البلد واستمرت الحكومة على هذا التجاوز لحد سنة ١٨٥٨ حيث صدر أمر عال للمالية في ١٥ القعدة سنة ١٢٧٤ غرة ١٠٤ بإعادة ربط المال على تلك الاطيان المسموحة سواء كانت تحت يد ذات المشايخ أو تحت يد غيرهم من الالهالي وهكذا حصل ودام الحال كذلك سبعاً وثلاثين سنة

وفي ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ صدر الأمر العالى المتضمن نظام انتخاب وتعيين وتأديب العمدة والمشايخ

وتلاه صدور أمر عال آخر في اليوم ذاته بإعفاء كل عمدة من دفع الأموال الأميرية عن خمسة فدادين من الاطيان التي يمتلكها ملكاً خاصاً في قرى القطر المصري (أنظر صورته في صحيفة ٤٤٦)

وقد أعلن هذا الأمر من المالية بنشور للجهات في ٢١ ابريل سنة ١٨٩٥ غرة ١١٩ عما يختص بتنفيذ مفعوله وطراً على ذلك بعض تعديلات خفيفة حتى أصبحت اجراءات التنفيذ كما سيأتى وهو

أولاً - بلاد الجفالك (كارمنت والمريس وماشاهما) التي لا يملك فيها أحد من الالهالي ولا العمدة ولا المشايخ شيئاً من الاطيان هذه طبعاً لا يتال عمد هاشياً من مسموح المال غير أنه في بلاد الواحات التابعة لمديرية المنيا لم يوجد لبعض العمدة ما يكمل خمسة أفدنة وبإقرار الداخلية فيما كتبه للمالية في ٢٥ اكتوبر سنة ١٨٩٧ غرة ٥٠ قدرع لكل منهم من عشور الخيل ثقله قيمة كماله مال خمسة أفدنة بنسبة ضرائب اطيان تلك الجهات

ثانياً - قد ظهر أن بعضاً من العمدة لا يملكون خمسة أفدنة في ذات البلاد المعينين بها ولكنهم يملكونها في بلدان أخرى أو كانوا يملكونها في ذات البلد المعينين بها ولكن عندهم ذلك الزمام العمومي انفصل جزء منها وضم الى بلد آخرى

ولما كان غرض الحكومة هو منح هذه المكافأة للعمد مقابل ما يؤدونه من الخدم وما يتحملونه من المسؤوليات ولا فرق بين أن تكون الاطيان كلها تابعة لزمام ذات البلد أو بعضها تابع لزمام بلد أخرى فالمالية قد أجازت رفع مال الخمسة الأفدنة بغير تعليق على شرط تبعيتها لزمام البلد

ثالثا - ليس الغرض أن ترفع الخمسة الأفدنة بأموالها بل تبقى في جلة المربوط ولكن لا يطالب بأموالها وذلك بطريقة أن تدرج في سجل الاموال الموقوفة بأوامر (استمارة نمرة ٢٩) - وتدرج بهذا النوع أيضا في كشف حساب المال الشهري المعروف باستمارة نمرة ١٠٦ الخاص بكل بلد - وفي شهر ديسمبر من كل سنة يكتب جدول بقيمة المستحق التجاوز عنه برعاها ما يكون قد طرأ في بحر السنة من حوادث الرفت والوفاة حسب تواريج حدودها ويصدر عنه قرار من هيئة المديرية (على استمارة نمرة ٤) ويعرض للمالية للتصريح برفعه وعندئذ يخصم المال قطعيا في ورد كل من العمد وفي حساباتهم عند الصيارف وبالمديرية أيضا

رابعا - احتساب المال الواجب التجاوز عنه للعمد يكون حسب ترتيب أفساط التحصيل من ابتداء الشهر الذي يحصل فيه التعيين كما أن قطع هذا التجاوز يكون من ابتداء الشهر الذي يحصل فيه الرفت أو الوفاة

النوع الثامن

رفع المال عن الارض التي تقام عليها المباني بالمدن

المقصود هنا بالمدن هو عواصم المديريات والمحافظات والبنادر التي فيها تؤخذ عوائد على المباني حسب الامر من العاليين الصادرين في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ وفي أول مارس سنة ١٩٠٢ - ما عدا البنادر التي أعفيت من عوائد المباني من ابتداء سنة ١٩٠٤ بمقتضى الامر العالي الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٣ وهذه البنادر المعفاة هي شبراخيت والمحمودية (بمديرية البحيرة) واخميم بمديرية جرجا

وكل من تلك البنادر محددة بالاوامر العالية الصادرة في ١٢ ابريل سنة ١٨٨٧ و ٥ ابريل سنة ١٨٩٧ و ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٩ و ١٦ مايو سنة ١٩٠١ وأول مارس سنة ١٩٠٢ - ولكن تبعا لثمن المساكن وازدياد الرفاهية قديمتد العمران بتلك المدن من وقت لآخر وفي الغالب أن استجداد المباني وتشيد العمارات يكون في الاراضي الزراعية (٦٦)

فتفقد وظيفتها الأصلية وهي الزراعة التي لاجلها كانت موضوعاً عليها ضريبة المال وتصير أراضي بناء مما تدفع عنه عوائد مبان وليس من الممكن أن تجمع بين الوظيفتين البناء والزراعة في وقت واحد ولا من العدل أن تدفع عنها الضريبتان في حالة كونها أرض مبان فقط

بناء على ذلك نظر مجلس النظاري هذه المسئلة وفي ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٦ صدر منه قرار بأنه من ابتداء سنة ١٨٨٦ الاراضي المشغولة بالبناء المدرجة في تقديرات لجان المباني لا يدفع عنها غير عوائد المباني

وفي ٧ يوليو سنة ١٨٩٤ صدر منشور من المالية نمرة ٩٥ منشورات (أموال مقرر) بأن الاراضي التي ترفع أموالها من هذا القليل يجب أن تدرج بالسجل استمارة نمرة ٣ - وأن تعان مرة واحدة في كل خمس سنوات حتى اذ تحول شئ منها من أرض مبان الى أرض زراعية كما كان يعمل عليه المقاس لتقدير مساحته واعادة ربط الضريبة عليه وفي ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٠ صدر منشور آخر نمرة ٤٠٢ مفاده أن المسجل من تلك الاراضي بالسجل المذكور تعمل عليه المعاينة في شهر ابريل من كل سنة لتحقيق مقدار امالا يظن احتمال رجوعه في عداد أرض الزراعة وهذا يستبعد قطعياً من الزمام أماماً محتمل رجوعه الى أرض زراعية فهذا يسترقده بالسجل واجراء المعاينة عليه في الميعاد المذكور

النوع التاسع

رفع المال عن مقتنيات الاجران

الاجران هي البيادر أو مطارح مجاني الحصاد وهي حول مساكن البلاديات في اليها انفلا حون بغلاتهم التي يجمعونها من الغيطان في مواسم الحصاد وبها يتون عمليات الدار والتذرية

ففي بلاد الوجه القبلي من الجيزة الى اقاصي الصعيد هذه الاجران هي من جملة الارض الداخلة في ملكية كل من أربابها ولكن في موسم الحصاد يتفقون على اخلائها ولو كانت كلها من ملك واحد أو اثنين من الاهالي فان اهالي البلاد الواحدة كعائلة واحدة يجمعون غلاتهم بها ويتعاونون في حراسة البسل وفي الوقاية من غوائل النار ومن هجمات اللصوص الى غير ذلك من دواعي التعاون

وفي بلاد الوجه البحري كانت البلاد على خلاف ذلك لأنه كانت الحكومة قد تركت لهم أراضي مخصوصة بغير ضريبة لمنفعة الأجران خاصة وفي سنة ١٥٧٢ (قبطية) لما شرعت الحكومة في معاودة ذلك الزمام أرادت أن تجري المساواة في مقدار مسطح الأجران فتترك لكل بلد بقدر ما يلزم لها على نسبة معينة فجاء في البندين ١١ و ١٤ من لائحة المساحة الصادرة في ٨ ربيع الثاني سنة ١٢٧١ (سنة ١٨٥٥) أن كل مائة فدان يعين لها نصف فدان أى اثني عشر قيراطا وهذه النسبة تأسست على أن أرض الأجران وجدت بمقدار ١٤٣ فداناً في عشر بلاد من طبقات مختلفة كان مجموع زمامها حينئذ ٢٧٠٠٨ أفدنة نقص كل مائة فدان نحو نصف فدان فانتخدت أساساً وسميت من ذلك الوقت مقننات الأجران والبلاد التي عمل بها ذلك الزمام ترك من زمامها لمنفعة الجرون ما يعادل هذه النسبة

ولما صدرت لائحة المقابلة في سنة ١٨٧١ جاء بها نص يحا في نص المادة ١٨ أنه « لا يجوز إعطاء شيء من الأراضي المخصصة للأجران ولا التلال ولا الكيمان المعدة لاستخراج السباخ في جملة المستبعدات والزيادات المصرح بإعطائها ذهبي لمنفعة الأهالي العمومية بغير مقابل » ولكن لما كان من أقصى رغائب الحكومة وقتئذ استنباط طرق الكثر من موارد الخزينة فقد استصدرت بعد ذلك قراراً من مجلس شورى النواب في ١١ محرم سنة ١٢٩٠ (سنة ١٨٧٤) وتأيد بأمر عال في ١٤ محرم سنة ١٢٩٠ غرة ٢٢٨ بتوزيع أراضي الأجران في الوجه البحري على الأهالي كل منهم بنسبة مقدار أطيانه وأن يكلفوا بدفع أموال تلك الأطيان وما يتبعها من السدس والري والمقابلة وأن تبقى هذه الأراضي بالرول للعموم الأهالي وبعد ذلك صدر قرار آخر من المجلس الخصوصي في ٨ ربيع الثاني سنة ١٢٩٢ غرة ٢٢٠ بأن أطيان الممولين بوجه عام يجب أن يتبعها في الربط ما يخصها من مقنن الجرن حتى ولو كان أحدهم مستعملاً لأجرانه أرضاً أخرى غير التي حول البلاد ودام الحال كذلك وكلما انتقل جزء من الأطيان تبعه ما يخصه من مقنن الجرن هذا مع التشديد في النهي عن البناء فيها - ولم نعثر في المحفوظات على شيء تستند إليه بصفة رسمية صحة الرواية المختصة بتكليف الأهالي فوق ذلك كله بثمن عن هذه الأطيان للخزينة قيمته خمسة وعشرون جنيهاً لكل فدان ولكن ذلك لا يقلل من احتمال صحتها

وبالرغم عن استمرار النهي عن البناء في أراضي الأجران قد امتدت إليها أيدي الطامعين وشادوا عليها المباني الكثيرة حتى في ذات عواصم المديرية وفي مقدمتها مدينة طنطا

وصرحت المالية في بعض المسائل بجواز أخذ بدل من أرض الزراعة الملاصقة للأجران بمقدار ما أخذ للبناء من أراضي الأجران وصدر بذلك أخيراً منشور في ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٩٢ نمرة ١٤ منشورات (أموال مقررة) ولم تسترح المالية من المطاعنات والشكاوى من الأهالي ضد بعضهم البعض إلا بأن أعرضت عن النظر بالكلية في هذه المسائل علمانها بأن الأجران هي من الاملاك الخصوصية المشتركة في كل بلد

ولما شرعت الحكومة في عمل فلك الزمام كانت مسألة مقننات الأجران من جملة الصعوبات التي قامت في طريقها وذلك لأنها موزعة على الأهالي عموماً ومن المستحيل تعيين حصة مفروزة في الجرن لأي كان من الناس - وأخيراً تقرردرج مساحة ما يوجد من أرض الجرن وقت المساحة كمية واحدة بعنوان جرن روك الأهالي وأن تدرج أمواله في دفاتر الصيارف حساباً واحداً كأحد الممولين وأن يقدم العمدة واثنتان من المشايخ في كل سنة كشفاً بأسماء الممولين الذين انتفعوا باستعمال أرض الجرن في تلك السنة وبناء عليه توزع عليهم قيمة ماله وتحصل منهم ويصدر بذلك منشور في ١٣ مارس سنة ١٨٩٨ نمرة ٢٩٥

وبعد ذلك صدر منشور في أول يناير سنة ١٨٩٩ بالتجاوز موقتاً عن أموال مقننات الأجران من ابتداء سنة ١٨٩٩ إلى أن يصدر أمر آخر وقد جاء في الفقرة الأخيرة من ذلك المنشور ما صورته

ومن المعلوم أن التجاوز بالكيفية الواضح عنها بهذا لا يعس حقوق الملكية التي لمجموع أهالي كل بلد على ذات أرض الأجران وهذا ما عدا أراضي الجرن ملك الميرى وهذا مقدار ما حصل التجاوز عن أمواله من هذا النوع

	قيمة المال السنوي		مقدار مقنن الأجران		
	جنيه	مليم	فدن	ط	س
بديرية الغربية	١١٧٩	٣١٤	١٨٩٨	١٤	١٩
» المنوفية	١٤٨٥	١٤٠	١٤٨١	١٠	١١
» الدقهلية	٧٦٦	٩٤	٩٩٨	٨	٧
» القليوبية	٤٩٥	١٣٧	٥٩٧	٩	١٨
» الشرقية	٢١٣	٨٠٢	٢٤٠	١٨	١٧
» البحيرة	٣١	٦٢٥	٣٧	٧	١٢
الجملة	٤١٧١	١١٢	٥٢٥٣	٢١	١٢٠

النوع العاشر

المجوزات التي تظهر في مساحة فل الزمام العمومي

المراد بالمجوزات التي تظهر في مساحة فل الزمام العمومي هو أن الاطيان التي توجد في المساحة العمومية قد يظهر مقدارها أقل من مقدارها قبل المساحة وقد تقدم القول أنه لم توجد أو امر أولوائح أساسية عمومية خاصة برفع المال عن مجوزات المساحة غير أن نظارة المالية جرت على رفع مال العجز اعتباراً من ابتداء السنة التي بدئ فيها بفل زمام البلد كما سبق الايضاح بالبند ٧١ من صحيفة ١٣١

والاساس في رفع المال عن الاطيان العجز من ابتداء سنة البدء في عمل المساحة هو المساواة في المعاملة فيها بنفس المعاملة المقررة في اضافة زيادة المساحة من سنة ظهورها وواضح فيما مر أن المعاملة بهذه الطريقة من جهة زيادة المساحة هي مقررة بأمر عال في ٨ صفر سنة ١٢٧٧ (٢٨ أغسطس سنة ١٨٦٠)

أما عجز المساحة فينسب الى الاسباب الآتية وهي
أولاً - ان الاقيسة التي قيست بها الاطيان في الازمنة الماضية كانت بمعدلات أقل من معدل طول القصبه باعتبار ٣,٥٥ متر و سطح الفدان $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ قصبه
ثانياً - تعدى البعض على حدود اطيان البعض الآخر من أصحاب الاطيان المجاورة

ثالثاً - دخول بعض الاراضى في المنافع العمومية وبقاؤها في جملة المربوط بالمال اهمالاً أو جهلاً من أربابها بحقوق المطالبة برفع المال

رابعاً - تسلط رمال الجبال بفعل العواصف على الاراضى المجاورة واتلاف البعض منها وبقاؤه في جملة المربوط بالمال مثل النوع الثالث

خامساً - طغيان مياه بركة قارون على بعض الاراضى المجاورة لها وانعمارها كغيرها من الاراضى المغمورة بمائها وعدم المطالبة برفع المال عنها

سادساً - اندفاع تيار ماء نهر النيل على الاراضى الماسية به على ضفتيه أو بالجزائر واجتياز واستئصال بعضها وهو ما يعبر عنه بأكل البحر

ويمكن أن نقول بوجود نوع سابع وهو أن يحتال بعضهم للحصول بغير حق على بعض اطيان الحكومة المجاورة لاطيانه وذلك بأن يبيع قسماً من أرضه بعقد غير مسجل فيبقى

الجزء المبيع بغير نقل من اسمه لاسم الشارى وعند المساحة يد رج الجزء المبيع طبعاً في اسم الشارى في جلة الواضع يده عليه وهو أكثر من المقيد باسمه من قبل المساحة فيضاف بصفة زيادة مساحة و يظهر بدل ذلك مثل مقدار بصفة عجز في اسم البائع و يطلب التعويض له عنه من أطيان الحكومة هناك فعطى له

وليس من المتعين حتماً على الحكومة اعطاء التعويض عن العجز غير أن التعليمات المدرجة بصحيفة ١١٤ من كتاب القوانين العقارية وفي صحيفة ١٤٧ من هذا الكتاب أجازت التعويض عن العجز ولكن ذلك هو فقط في حالة ما إذا كانت توجد أراض للحكومة مجاورة للأرض الظاهر فيها العجز ولا بد من التنبيه هنا إلى أن العبارة المستلمة عليها الفقرة الرابعة من التعليمات المشار إليها هي « فيصير تعويض العجز بدون مقابل من أطيان الحكومة المجاورة » هي ترجمة غير مطابقة للأصل الذي هو « فيجوز تعويض العجز بدون مقابل من أطيان الحكومة »

وليس لتجوز ذلك التعويض غير علة احتمال أن يكون في المساحة قد درج عسناً في اسم الحكومة شئ من أطيان صاحب العجز على أن ذلك إذا جاز وقوعه في اسم الحكومة فقد يجوز وقوعه أيضاً في اسم غيره من المجاورين بقصد أو بغير قصد وكانت المالية في بداية العمل بقفل الزمام قد جرت على طريقة ان الزيادة التي توجد بأطيان البعض تعتبر ونقص من حقوق أصحاب العجز من مجاورينهم ولكنها عدلت عن هذه الطريقة فراراً عما كان يتوقع حدوثه من الاشكالات والمنازعات ورأت أن تترك ذلك لذوى الشأن ليمارسوا شؤونهم فيه بالطرق القانونية وقبلت بجواز التعويض من أطيانها إذا أمكن ذلك عند توفر الشروط الآتية وهي أولاً - أن يثبت بالتحقيق أن العجز لم ينشأ من أكل البحر لأن ذلك مما يعطى التعويض عنه من الاطيان التي يحدد ها النيل من طرح البحر بمقتضى أحكام اللائحة السعيدية

ثانياً - أن يثبت بالتحقيق أن العجز لم يكن من تسلط رمال الجبال لأن ذلك يعد طبعاً من الاطيان الثالثة التي يرفع المال عنها وتبقى في ملك صاحبها حتى تصلح ثالثاً - أن يثبت بالتحقيق أن العجز لم ينشأ من تسلط مياه بركة قارون لأن ذلك يعد من الاطيان الثالثة مثل النوع الثاني

رابعاً - أن يثبت بالتحقيق أن أطيان المجاورين لم توجد بها زيادة وأن صاحب العجز لم يسبق شياً قبل المساحة لأحد من الجيران بعقود غير مسجلة خامساً - أن يثبت أن أطيان الحكومة المطلوب التعويض منها هي متصلة تماماً بأطيان صاحب العجز وهنا يجب مراعاة طلب التصريح من المالية في الاحوال الآتية وهي

« ا » - اذا كانت تلك الاطيان منفصلة ولكن انفصالها هو فقط بشئ من المنافع العمومية وتدخل اذا في حكم المجاورة (لا المتصلة) واذا كان أوليكن عليها شئ من حقوق الارتفاق لا طيان صاحب العجز

« ب » - اذا كانت الاطيان متصلة حقيقة ولكنها تابعة لزمام بلد غير التي تظهر العجز فيها

« ت » - اذا كانت الاطيان المراد التعويض منها هي متصلة بأطيان أكثر من شخص واحد من أصحاب العجز وهنا يجب توضيح (١) مقدار أطيان الحكومة (٢) مقدار العجز من أطيان كل من المجاورين (٣) أسماء من طلب ومن لم يطلب التعويض والاسبق طلبا ممن طلبوا (٤) تحرير رسم مضبوط يظهر منه نسبة اتصالها بأطيان كل من المجاورين سواء كان من حد واحد أو أكثر ومقدار طول الاتصال

سادسا - أن يثبت أن الاطيان المراد التعويض منها لا تكون من الاطيان الانوار المنهي عن بيع شئ منها في الوقت الحاضر بمناسبة عدم توفر طرق الري علما برأى نظارة الاشغال

سابعا - أن لا يثبت لاحد من الناس حق الاولوية في امتلاك شئ من الارض بداعي وضع اليد عليها مدة طويلة واجراء تحسينات فيها واقامة بناء أو غرس شئ بها على نفقائه الخاصة

ثامنا - أن لا يكون المقدار المطلوب اعطاؤه هو جزء من أرض يترتب على فصله منها اضرار بمستقبل ما يبقئ منها كنقص في قيمتها أو قلة الرغبة في استجارها أو في شرائها

تاسعا - أن لا تكون الاطيان المطلوبة هي من نوع يختلف عن نوع الاطيان العجز المطلوب التعويض عنها مثل كون أرض الحكومة من الاراضي المعدة للبانى أو موضع الآثار أو غير ذلك

عاثرا - أن لا يكون مقدار العجز بنسبة ٣ في المائة أو أقل منها المسموحة بمقتضى الامر العالى الصادر في ٨ صفر سنة ١٢٧٧ (٢٨ أغسطس سنة ١٨٦٠)

هذه هي المباحث الواجب الالتفات اليها في طلبات التعويض عن عجوزات المساحة العمومية

أما من جهة رفع المال عن العجز من ابتداء سنة البدء بالمساحة في البلد فالمتبع في ذلك هو

أولاً - اذا كانت أطيان الممول الظاهر عنده العجز مربوط بضرورة واحدة فهذه الضريبة عينها يرفع مال عجز المساحة

ثانياً - واذا كانت أطيان الممول مربوط بضرورة بضرورة مختلفة فحجز المساحة يرفع ماله بنية الضريبة المربوطة على أكبر قسم من أطيان الممول

والجدول الآتي يشتمل على مقدار عجز المساحة في الاطيان المربوطة بضرائب نهائية بالمديريات التي تمت بها أعمال فلك الزمام ونسبة مقدار العجز لمقدار مجموع الاطيان المربوطة بضرائب نهائية في وقت فلك الزمام

مديريات الوجه القبلي			مديريات الوجه البحري		
نسبة العجز في كل مائة من مجموع الاطيان قبل فلك الزمام	مقدار العجز فدان	أسماء المديريات	نسبة العجز في كل مائة من مجموع الاطيان قبل فلك الزمام	مقدار العجز فدان	أسماء المديريات
٤	٦٨٨٨	مديرية الجيزة	٥ $\frac{1}{4}$	٩٥٢٢	مديرية القليوبية
٣	٥١٩٥	» الفيوم	٣ $\frac{1}{4}$	١٤٤٧٢	» الشرقية
		» بني سويف	٤ $\frac{1}{4}$	٢٠٦٣٦	» الدقهلية
		» المنيا	٣	٢٠٧٢٨	» الغربية
		» أسيوط	٤ $\frac{1}{4}$	١٥٠٨٧	» المنوفية
		» جرجا	٣	١٢٤٢٥	» البحيرة
		» قنا			
		» اصوان			

تنبيهه - الارقام المبينة أعلاه هي للدلالة على العجز الاصل على بدون ان يخصم منه زيادة المساحة

الفصل الرابع

تعويض المقابلة

قد جاء ذكر المقابلة في عدة مواضع من هذا الكتاب والقانون الاساسي الذي وضعته

الحكومة لتحصيلها وهو قانون ٣١ أغسطس سنة ١٨٧١ مندرج بصحيفة ٢١٥ والغاؤه منصوص عنه في صحيفة ١٠١ كما أنها ذكرت بصحيفة ٣٥ في جلة بدع الضرائب التي تكلفت بها الأهل في عصر الخديو المرحوم اسماعيل باشا وجاء ذكرها أيضا في صحيفة ٦٦ عند ايراد قانون تصفية الديون الذي كانت المقابلة من جلة أبحاثه وتسوياته وكل ذلك يكتفي لمعرفة أصل الغرض من وضعها وهو تنكوير رأس مال قيمته بمثل قيمة مجموع ضرائب الاطيان ست سنوات لاستخدامه في تسوية وتخفيف الديون التي كانت الحكومة قد ثقلت بها والناس ان طوعا وان كرها دفعت سبعة عشر مليوناً من الجنيهات المصرية ولكن لم تستفد الخزينة منها بشئ اذ لعبت بها أيدي الاسراف وراحت كإراح غيرهما من الملايين العديدة من أموال الضرائب والايادات والديون

وكان قانون المقابلة يقضى على الحكومة باجراء تنزيل مؤبد بقيمة النصف من ضرائب الاطيان التي دفعت عنها المقابلة وتحصل بعضهم على سندات رسمية من ديوان الرزنامجة صريحة اللفظ بأن الضريبة تبقى بقيمة النصف بلا زيادة ولا نقص الى أن يرث الله الارض وما عليها ونظرت الحكومة الى ما وراء الارتباط بهذا الشرط من المضار الناشئة عن نقص نصف الضرائب وعدم كفاية النصف الآخر مع بقية الايرادات للقيام بنفقات الخزينة وفوائد واستهلاك الديون فعولت على التخلص من هذه الورطة بإبطال المقابلة ورجوع الضرائب الى ما كانت عليه واعتبار ما دفع من مال المقابلة نوعاً من أنواع الديون وتقسيمها لمدة خمسين سنة باضافة ٤ في المائة فائدة على المال المذكور في تلك المدة وفعلاً صدر الامر العالي بالقائها في ٦ يناير سنة ١٨٨٠ ودخلت في تسوية الديون بمقتضى المواد ٨٧ وما بعدها غاية ٩٢ من قانون التصفية

دفعت المقابلة عن اطيان معينة في حياض أو قبالات معينة حتى كانت توجد اطيان لمالك واحد في بلدة واحدة بعضهم مدفوعة عنه المقابلة وبعضها غير مدفوعة وهذا كان السبب في اعتبار المقابلة حقاً للطين المدفوعة عنها يتبعها في ملك أى شخص وجدت ولم تعتبر المقابلة ديناً شخصياً للأفراد

وقد أوردنا فيما يلي سلسلة تسوية حسابات المقابلة وما طرأ على ذلك من التغيرات حفظاً لتاريخ هذا النوع من الدين الذي لا يتم سداؤه الا بعد ست وعشرين سنة أى في سنة ١٩٣٠ (١) - حددت الحكومة ميعاد انهاء به ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٠ لتقديم طلبات دافعي المقابلة عن التعويض

(٢) - تقدمت الطليان وسجلت في سجلات مخصوصة وقد دل الاحصاء على أن دافعي المقابلة هم ٤٤٩٩٥٥ شخصاً منهم ٢٢٦١٧٧ في بلاد الوجه البحري و ٢٢٣٧٧٨ في بلاد الوجه القبلي

(٣) - أحصيت تسديدات المقابلة المقيدة في دفاتر الحكومة فبلغت ١٦٨٤٩٥٤١ جنبها مصرياً أضيفت إليها فائدة بقيمة ٤ في المائة فبلغت ٢٠٤٦٠١٦٣ جنبها هذه مفرداتها

الجملة	الوجه البحري	الوجه القبلي
١١٤٧٧٢٢	٩٥٧٩٧	١٠٥١٩٢٥
٣٢٠٦٤١	١٥٥١٦٧	١٦٥٤٧٤
١٢٥٠٧٩٦	١١١٥٧٤٨	١٣٥٠٤٨
٢٠٥٨٤٥٩	٧٦٠٦٢٧	١٢٩٧٨٣٢
٦٢٥٦٥٤٥	٤٨٠٤٣٨٣	١٤٥٢١٦٢
٥٤٢٨٧	.	٥٤٢٨٧
١١٠٨٨٤٥٠	٦٩٣١٧٢٢	٤١٥٦٧٢٨
٩٣٧١٧١٣	٧٠٦٠٥٣٢	٢٣١١١٨١
٢٠٤٦٠١٦٣	١٣٩٩٢٢٥٤	٦٤٦٧٩٠٩

(٤) - احتج بعد ذلك أصحاب الدولة البرنس أحمد باشا كمال والبرنيس عين الحياة هانم وأصحاب السعادة أحمد مظلوم باشا (كان يومئذاً أحمد بيك مظلوم) و إبراهيم باشا توفيق من جهة المقابلة التي سددت عن أطيان الاولين وأطيان الهوانم حليسلات الاخيرين وكانت أدخلتها الحكومة في جملة الغير المعترف بصحة سدادها واحتج المرحوم نوبار باشا أيضاً من جهة المقابلة التي سدها على أطيانه وخصمت الحكومة منها ٧٠ في المائة بدعوى أنها في مقابل أموال متأخرة طرفه وهو منكر ذلك وكل هذه الشكاوى تحققت وثبتت صحتها وأعيد احتساب المقابلة لهم واعتبارهم في جملة مستحقى التعويض أسوة ببقية دافعي المقابلة

(٥) - بمقتضى المادة ٨٩ من قانون التصفية تخصص ١٥٠٠٠٠ جنبه مصرى

تخصم سنويا على حساب الدين السائر للتعويض عن المقابلة في مدة نجسين سنة ابتداءها ١٥ يوليو سنة ١٨٨٠ وانتهائها ١٥ يوليو سنة ١٩٣٠

(٦) - بمقتضى أمر عال في ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ زيد على ضرائب الاطيان العنصرية ١٥٠٠٠٠ جنيه وظاهر هذا الأمر أنه كان لسد الهجز السنوي الناشئ من التعويض عن المقابلة

(٧) - لما كان المرحان صافي المقابلة المقتضى التعويض عنه قد لا يتجاوز سبعة ملايين ونصف من الجنيهات بما في ذلك فائدة فقد تحدد قسط التعويض السنوي بمقتضى قانون التصفية الصادر في ١٧ يوليو سنة ١٨٨٠ بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠ جنيه كما سبقت الإشارة لكي ينتج من ٥٠ قسطا بمبلغ السبعة الملايين ونصف ولكن لما انتهت التسويات في سنة ١٨٨٢ وانجبت عن بلوغ صافي المقابلة ٩٣٧١٧١٣ جنيه اضطرت الحكومة ان تجعل التعويض بنسبة ٨٠ في المائة من الاصل لكن لا تتعدى مبلغ السبعة الملايين ونصف التي سبق تحديدها - وعلى ذلك يكون نصيب الجنيه المصري الواحد من صافي المقابلة ٨٠ قرشا من التعويض يقسمتها على ٥٠ سنة يكون قسطها السنوي $\frac{٨٠}{٥٠}$ أو ١٦ مليا

(٨) - بمقتضى المادة ٩٠ من قانون التصفية علمت حسابات دافعي المقابلة واحدا فواحدا وتقدر مجموع التعويض الخاص بكل منهم وتوزع على اطيان كل حوض من المدفوع عنها المقابلة توزعها نسبيا على مجموع المال السنوي في كل حوض بكيفية أنه اذا كان مجموع تعويض المقابلة ١٠ جنيهات ومجموع المال السنوي ٤٠٠ جنيه كان المستحق من المقابلة لاطيان كل حوض بنسبة الربع من مجموع الضريبة وقيدت هذه الحسابات في سجلات عرفت بسجلات المقابلة وضحت بهامقادير الاطيان وما هو منها في كل حوض وقيمة ضريبة السنوية ومجموع ماله السنوي وقيمة التعويض لاطيان كل حوض وقيمة القسط السنوي من التعويض

(٩) - وبمقتضى المادة ٩٢ من قانون التصفية تحررت شهادات من دفتر قسمة واحدة منها لكل من دافعي المقابلة صورة طبق الاصل من حسابه بالسجل المار ذكره وتسلمت هذه الشهادات اليهم محتومة بختم الحكومة في كل مديرية وموقعا عليها من مديري الاقاليم أو وكلائهم

(١٠) - جرت الحكومة على طريقة تنزيل ما يستحق من تعويض المقابلة للاطيان الثالثة طالما كانت أموالها مرفوعة والرجوع لاحساب ما يخصها من تعويض المقابلة

من أول سنة إيقافه كدفعة مسددة من مربوط مالها السنوى عند ما يعاد ربط المال عليها بعد اصلاحها

(١١) - أقساط تعويض المقابلة التى استحققت عن نصف سنة ١٨٨٠ الاخير وعن سنتى ١٨٨١ و ١٨٨٢ خصمت كلها فى أوائل سنة ١٨٨٣ كدفعة مسددة من أموال الاطيان واستمر الحال فى خصم قسط تعويض المقابلة فى السنة التالية لسنة استحقاقه لغاية سنة ١٨٨٥ ومن أول سنة ١٨٨٦ صار يخصم قسط كل سنة فى أول السنة ذاتها والميعاد المحدد لذلك كان لا يتجاوز شهر فبراير من كل سنة

(١٢) - كان كل من الصيارف يكتب فى أول كل سنة كشفًا بالمستحق خصمه من الاموال عن قيمة قسط المقابلة وهذا الكشف يراجع على السجلات اسمًا اسمًا يصدر اذن المديرية بالخصم على حساب ادارة الخزينة العمومية التى كانت تضيف ذلك على نوعه فى أبواب تصفية الدين وتدفع لصندوق الدين العمومى بدل ما خصم للمقابلة من أصل المال السنوى بالمديرية الاربع المخصصة للدين

(١٣) - فى أول سنة ١٨٨٧ لما تحولت حسابات الحكومة من وحدة القرش الصاغ الى وحدة الجنيه المصرى قد حذف من حساب تعويض المقابلة كل الكسور التى لا تكمل مليًا فالاحدى عشرة بارة حسبت بثلثين وهكذا

(١٤) - فى انتقال اطيان من مالك لا آخر كان ينقل معها ما يخصها من تعويض المقابلة ويضاف بالسجلات فى حساب المالك الاخير ويخصم من حساب المالك الاول وكذلك كان يعمل فى الشهادات التى بأيدى أصحاب المقابلة واذا لم يكن للمالك الأخير شهادة أصلية كان يعطى شهادة جديدة

(١٥) - استمرت حسابات تعويض المقابلة تجرى فى وقت واحد بدفاتر مختلفة هى دفتر المكلفة أو لاجريده صراف البلد ثانياً وسجل المقابلة ثالثاً وفى يد كل ممول بها مستندان مختلفان هما الورد وشهادة المقابلة ورأت المالية أخيراً أن فى ذلك ما لا حاجة اليه من مضاعفة العمل فأمرت بصرف النظر عن سجلات المقابلة وشهادات المقابلة والاكتفاء ببقية الدفاتر والاوراد وذلك من ابتداء سنة ١٨٩٢ بمقتضى تعليمات من ادارة عموم الحسابات

(١٦) - رأت المالية أيضاً من الاقتصاد فى العمل الاستغناء عن الكشف الخصوصية التى كان يقدمها الصيارف سنوياً والاكتفاء بدرج حساب المقابلة أمام اسم كل ممول بالحساب الختامى الذى يقدمه كل منهم وهو المعروف بالمقاصدة

(١٧) - بسبب التغيرات الناشئة عن عملية المساحة العمومية (فلا الزمام) من انقلاب تكوين الحياض أو القبالات والبلاد أصبح من المستحيل تعيين الحياض التابعة لها المقابلة أصلاً بنوع خاص وأصبح تعويض المقابلة كقطوعة سنوية لكل من الممولين على أطيانه كلها يضاف إليها كل ما جدد في ملكه من ملك الغير ويخصم منها ما ينتقل من ملكه لملك غيره بطريقة التخصيص العمومي ولم يبق ثم دعاء للحرص على تمييز الاطيان المدفوع عنها المقابلة من الغير المدفوع عنها المقابلة وعلى الاخص بعد ان صدر الامر العالي في ١٥ ابريل سنة ١٨٩١ بتأييد وتعميم اعتبار الملكية المطلقة في سائر الاطيان بغير فرق

(١٨) - من الاطيان التالفة ما يعاد ربط المال عليه بعدمضى سنة واحدة غير السنة التي رفع فيها ولكن ليس بضر بيته الاصلية بل بضرائب تدريجية من قرشين الى خمسة ثم عشرة ثم نصف ضريبة الخ وكثيرا ما تكون قيمة التعويض السنوي التي تخص الاطيان أكثر من قرشين أو خمسة فلذلك يحسن أن لا يرجع التعويض عن المقابلة الا عندما تبلغ ضريبة الاطيان عشرة قروش

(١٩) - أنه بسبب نقص كمية كبيرة من الاطيان المدفوعة عنها المقابلة فيما أخذ للمنافع العمومية وما فقد بأكل البحر وما ظهر وعجز في المساحة وما حصل انلافه ولم يزل بالفاقد نقصت تبعاً لذلك قيمة التعويض السنوية فأصبحت ١٤٣٠٠٠ جنيه بدلا من ١٥٠٠٠٠ جنيه المقررة بقانون التصفية

الفصل الخامس

فوائض التسديدات

فوائض التسديدات (وتسمى بارز خصوم) هي ما يظهر في كمية الاموال المسددة زائدا عن كمية أصل الاموال المطلوب سدادها وينشأ ذلك من سبين وهما
أولا - من تسديد نقدية اختياريا أكثر من اللازم سداده

ثانيا - من رفع أموال اطيان تالفة أو عجز بالمساحة العمومية وقيمتهما هي وحدها أو بضمهما للتسديد نقدية يتكون منهما ما يزيد عن صافي المال اللازم سداده من طرف الممولين في سنة الرفع

وفي ختام كل سنة يكتب صراف البلد كشف الحساب الختامي المعروف بالمقاصدة استمارة

نمرة ٩٣ وفي القسم الرابع منها بيان فوائض التسديدات اسما اسما وبعد مراجعة الحساب المذكور على دفاتر الصراف والوثوق من صحته يكتب قسم ثانی قلم الايرادات كشفا يعرف باستمارة نمرة ١٨ عن الفوائض الظاهرة بتسديدات بلاد كل مركز على حدة مبيناه الفوائض اللازم اضافتها للايرادات وبقية الفوائض اللازم خصمها باصفة مسددة من أموال السنة التالية وبعد مراجعته يصدر قرار من هيئة المديرية (المدير والوكيل والباشكاتب) يخصم تلك الفوائض وبعقضى ذلك يورد الصراف قيمة الفائض لكل من الممولين في باب التسديدات بجريدة الاموال المقررة استمارة نمرة ١

أما ما يضاف للايرادات من فوائض التسديدات فيقتصر على آحاد الملييات التي لم يبق لأصحابها شيء من الاطيان المربوط عليها مال لانها انتقلت للملك غيرهم وأظهرت عجزا بالمساحة العمومية أو أخذت للأنافع العمومية

وفي ١٥ يناير سنة ١٩٠٣ صدر من المالية منشور نمرة ٤٩٦ وفي ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٣ صدر منشور آخر نمرة ٥٠٠ فيما يختص بفوائض التسديدات المذكورة ينلخص مضمونها فيما سأتى وهو

أولا - اذ لم يبق لصاحب الفائض أطيان لنخصم قيمة الفائض من الاموال المطلوبة على تلك الاطيان أو كانت له أطيان ولكنه لا يريد خصم ذلك الفائض من أموالها وأراد صرف قيمة الفائض اليه وكانت أموال أطيانه كلها مسددة لحديوم الطلب فيجاء الى طلبه بصرف القيمة نقدية بشرط أن يتأثر بذلك بالخبر الاجر على الورد الذي بيده عن حساب السنة التي ظهر فيها الفائض وعلى اسم الممول في جريدة الصراف وعلى حساب البلدي في جريدة الاموال المقررة الخاصة بالسنة ذاتها بالمديرية بايضاح تاريخ الصرف واذا أمكن يؤخذ الورد ذاته ويرفق مع مستندات صرف القيمة

وعلى العموم لا يصرح بصرف شيء من الفائض الا بعقضى تلك المستندات حتى لا يتكرر صرف شيء من ذلك

ثانيا - واذا أراد صاحب الفائض خصمه مما عساه أن يكون عليه من أموال السنة الجارية فيجاء الى ذلك بعد التأشير على المستندات بايضاح تاريخ النخصم

ثالثا - واذا كان الفائض هو في حساب بلد لم يبق للمول فيها أطيان وأراد خصمه مما عليه في حساب بلد أخرى فيجاء الى ذلك بعد التأشير على المستندات المار ذكرها أيضا

رابعا - أن تلك التأشير يجب أن تختم بختم المديرية

الفصل السادس

في التحصيلات النقدية

تقدم لنا القول بأنه في الأزمنة الماضية كانت الحكومة تأخذ من أراد أصناف غلال بدل المال ولكن ذلك قد امتنع قطعياً من ابتداء سنة ١٨٨٤ واستمر أداء الضرائب من ذلك العهد نقدية

وانغمس القلم عن وصف ما كان يجري من ضروب العسف بكل أنحاء البلاد في جباية الاموال بالضرب والجبس والنهب وأساليب الاهانة واستمر استعمال الضرب بالكرباج خلسة مدة سنتين بعد الاحتلال البريطاني فلم ينقطع الا في سنة ١٨٨٥ وكان بعض المأمورين قد اعتاد على طريقة كانت في منتهى الخلال وهي أن يدعو صراف البلدا التي يحل فيها ويطلب منه حساباً عن الباقي بغير تحصيل من أموال الحكومة فيقدمه له وهو أي المأمور يرغمه على قيد كل المتأخر في يومئذ بصفة متحصل نقدية فيضطر الصراف كرهاً عنه أن يقيد هاويذهب المأمور ويتركه في منتهى الحيرة وجرت هذه الطريقة خسائر جسيمة جدا على بعض الصيارف وكل ذلك تنبهت له نظارة المالية واستأصلته

وقد أوردنا فيما يلي كل ما يختص بجباية الضرائب مفصلاً بحسب اختلاف المواضع كما سيأتي

١

الصفات والواجبات التي تليق بالعمل الموكلين بأمر الخراج

جاء في صحيفة ٦٠ من كتاب الخراج للقاضي أبي يوسف

ورأيت أباي الله أمير المؤمنين أن تتخذ قوماً من أهل الصلاح والدين والامانة فتوليهم الخراج ومن وليت منهم فليكن فقيهاً عالماً مشاوراً لأهل الرأي عفيفاً لا يطلع الناس منه على عورة ولا يخاف في الله لومة لائم محافظ من حق وأدى من أمانة احتسب به الجنة وما عمل به من غير ذلك خاف عقوبة الله فيما بعد الموت تجوز شهادته ان شهد ولا يخاف من جور في حكم ان حكم فانك انما توليه جباية الاموال وأخذها من حلها وتجنب ما حرم منها برفع من ذلك ما شاء ويحتج من منه ما شاء فاذا لم يكن عدلاً ثقة أميناً فلا يؤتمن على الاموال اني قد أراهم

لا يحتاطون فبين يولون الخراج اذ ازالهم الرجل منهم باب أحدهم أياما ولا رقاب المسلمين وجباية خراجهم ولعله أن لا يكون عرفه بسلامة ناحية ولا عفاف ولا باستقامة طريقة ولا بغير ذلك وقد يجب الاحتياط فبين يولي شيئا من أمر الخراج والبحث عن مذهبهم والسؤال عن طرائقهم كما يجب ذلك فبين أريد للحكم والقضاء وتقدم الى من وليت أن لا يكون عسوا ولا اهل عمله ولا محتقر الهم ولا مستخفاهم - ولكن يلبس لهم جلبابا من اللين يشوبه بطرف من الشدة والاستقصاء من غير أن يظلموا أو يحملوا ما لا يجب عليهم واللين للمسلم والغلظة على الفاجر والعدل على أهل الذمة وانصاف المظلوم والشدة على الظالم والعفو عن الناس فان ذلك يدعوهم الى الطاعة وأن تكون جبايته للخراج كما يرسم له وترك الابتداء فيما يعاملهم به والمساواة بينهم في مجلسه ووجهه حتى يكون القريب والبعيد والشريف والوضيع عنده في الحق سواء الخ الخ

ثم قال ولا يؤخذ منهم ما قد يسمونه رواج الدراهم يؤدونها في الخراج فانه بلغني أن الرجل منهم يأتي بالدراهم ليؤديها في خراجه فيقطع منها طائفة ويقال هذا رواجها وصر وفها ولا يضرب رجل في دراهم خراج ولا يقيم على رجله فانه بلغني أنهم يقيمون أهل الخراج في الشمس ويضربونهم الضرب الشديد ويلقون عليهم الخرار ويقيدونهم بما يمنعهم من الصلاة وهذا عظيم عند الله شنيع في الاسلام

ثم قال وأنا أرى أن تبعث قوما من أهل الصلاح والعفاف ممن يوثق بدينه وأمانته يسألون عن سيرة العمال وماعملوا به في البلاد وكيف جباوا الخراج على ما أمروا به وعلى ما وظيف على أهل الخراج واستقر

فإذا ثبت ذلك عندك وصح أخذوا بما استفضلوا من ذلك أشد الاخذ حتى يؤدوه بعد العقوبة الموجهة والنكال المؤلم حتى لا يتعدوا ما أمروا به وما عهد اليهم فيه فان كل ما عمل به والى الخراج من الظلم والعسف فانما يحمل على أنه قد أمر به وقد أمر بغيره وان أخلت بواحد منهم العقوبة انتهى غيره واتي وخاف وان لم تفعل بهم هذا تعدوا على أهل الخراج واجتروا على ظلمهم وتعسفهم وأخذهم بما لا يجب واذا صح عندك من العامل والوالي تعد بظلم وعسف وخيانة لك في رعيتك واحتجان شئ من النقيء وأخبت طعمته أو سوء سيرته فحرام عليك استعماله والاستعانة به وأن تقلده شيئا من أمور رعيتك أو تشركه في شئ من أمرك بل عاقبه على ذلك عقوبة تردع غيره من أن يتعرض لمثل ما تعرض له وإياك ودعوة المظلوم فان دعوته بحجة انتهى

٢

المبادئ المول عليها في جباية الضرائب

جاء في الصحيفة ٣٤٦ من الكتاب السابع من دائرة المعارف ما يأتي
 وقبل أيام العالم آدم سميث لم تكن قواعد وضع الخراج مفهومة حق الفهم ولا يزال العلماء
 في خلاف على أمور كثيرة ووضع ذلك العالم ما يأتي وهو -- أولا على رعايا كل دولة أن يدفعوا
 ما يقوم بنفقات الحكومة وأن يكون ما يدفعونه مناسبا على قدر الامكان اقتدار كل منهم
 أي مناسبا للدخل الذي يحصل عليه وهو متمتع بحماية الدولة -- ثانيا ينبغي أن يكون كل
 انسان متحقا بحصة الخراج الذي يطالب اليه عارفا الزمان الذي يطلب اليه أن يدفعه فيه
 وكيفية الدفع وأن يكون ذلك واضحا عند الدافع وعند الجميع -- ثالثا أن يجمع الخراج
 في الزمان الذي يوافق الناس أن يدفعوه فيه وأن يجمع بأوفق الطرق -- رابعا أن يكون
 ما يدفع خراجا قدر المبلغ الذي يدخل الخزانة العمومية -- وقد أضاف العالم واكرا قاعدة
 خامسة الى القواعد الأربع المار ذكرها وقال باصا به أن جميع البلدان التي هي ذات
 خراج مهم قد عولت عليها وهي أنه ينبغي وضع أعظم الأخرجة على الأشياء التي تضر
 بصالح الاهالي

٣

قوانين التحصيل التي كلف محمود باشا في صدر حكومة المنفور له محمد علي باشا
 من جهة جباية الاموال

١ - جاء في كتاب المحاماة للعالم الفاضل حضرة أحمد فتحي بك زغلول رئيس محكمة مصر
 في صحيفة ١٦٨ ما يأتي

وأما الشدة في كل ما يتعلق بالضرائب والاموال فكانت فوق المنتظر ومن أمثالها ما وقع
 للعلم عالي وكان من المقررين عند المرحوم محمد علي باشا فانه قدّم تقريراً برأيه في تقدير الضرائب
 وأبان نقص تحصيلها فغضب الوالي عليه غضبا شديداً وأمر المرحوم ابراهيم باشا في ٥ شعبان
 سنة ١٢٣٥ بأن يقتله فقتل ويظهر أن القتل كانت قطيعة وأن بعض القلوب انخلعت من
 مشاهدتها

٢ - وجاء في القانون المنتخب المطبوع في سنة ١٢٦١ أيضا

(٦٨)

البند ٧ صحيفة ٥ « الذين لا يدفعون المال عند طلبه ويمتنعون عن الدفع بالاعتسار مع أنهم قادرون على أدائه اذا حصل منهم نزاع بحسب التحصيل وتلف بعض الاعضاء في حالة النزاع كالعين والاذن والسن والانف بحال أمرهم على الشرع الشريف ويحرم بالحكم اعلام شرعى والحاكم العرفى يجرى مقتضى ما فى الاعلام »

البند ٨ صحيفة ٥ « اذا طلب المال من احدى البلاد ولدى طامبه هرب قائمقام البلد أو أحد المشايخ فأما القائمقام سواء هرب بمفرده أو كان معه أحد من الفلاحين يضرب فى أول مرة ثلاثمائة كرباج وفى الثانية خمسمائة كرباج وفى الثالثة اذا وجد من يستدسده يعزل واذا لم يوجد فيضرب فى كل مرة هرب فيها ثلاثمائة كرباج ويستخدم فى خدمته وأما شيخ الحصة اذا هرب يضرب فى أول مرة مائتى كرباج وفى الثانية ثلاثمائة كرباج وفى الثالثة اذا وجد من يقوم مقامه يعزل ولا يضر بالكراباج ثلاثة أضعاف ويستخدم فى خدمته »

البند ١٠ صحيفة ٦ « اذا كان المأمور يطلب من بلدة عشرة أكياس مثلاً مما عليها وتحقق أن المشايخ قسموا ذلك المقدار على الفلاحين دون أنفسهم وأقاربهم والفلاحين الذين فى حمايتهم فيضرب كل شيخ منهم فى أول مرة مائة كرباج وفى الثانية مائة وخمسين كرباجا - والصراف اذا لم يبلغ عن بعض أسماء عند قراءته قائمة المقبوض بحضور القائمقام أو المشايخ فيضرب كلما فعل ذلك خمسمائة كرباج فى كل مرة »

البند ١١ صحيفة ٧ « اذا كان شيخ الحصة يبيع بهيمة أحد من الفلاحين فى غيابه بانقص من قيمتها وقبض من أحد دراهم فى غياب الصراف فمن حيث ان الواجب على القائمقام وشيخ الحصة وحاكم الخط بيع ذلك بسعر الوقت فلعدم انتباههم لذلك ينظر الى مقدار الفرق ويحصل منهم بالتقسيم كل منهم على قدر مرتبته ويعطى الى الصراف ليخصمه الى صاحب البهيمة فى ورده فان لم يكن عليه دين للبرى وكان موجودا فيعطى اليه ذلك فان كان قد توفى فيعطى الى ورثته فان لم يكن له وارث فيصرف الى بيت المال »

البند ١٢ صحيفة ٧ « اذا كان الفلاح يعصى المشد المرسل اليه ليجضره الى محل الديوان ويتعلل ولم يحضر معه فيضرب عشرة كراييج فاذا سلك فى خلاف الطاعة ومد يده وضرب المشد ورده من غير أن يأتى معه فيضرب خمسين كراييجا وذلك لا يكون الا من بعد التحقيق »

البند ١٣ صحيفة ٧ « اذا طلب شيخ الحصة من أحد الفلاحين الذين فى حصته أن يدفع ما عليه للديوان وذهب ذلك الفلاح واحتجى فى جاه شيخ آخر فان كان الشيخ الذى قبل الفلاح

ذامقدرة فيؤخذ منه المال المطلوب من ذلك الفلاح ثم يضرب نجسين كرباجا وان كان غير مقتدر فيضرب مائة ونجسين كرباجا »

البند ٢٠ صحيفة ١٠ « اذا كان أحد من المشايخ أو الفلاحين يحرق جرنه أو أصنافه زعمامته بانه يرفع عنه مال أطيانه فن يفعل ذلك ينبغى أن يرسل الى اللومان يقيم فيه مدة حياته اذ هو خائن فى حق نفسه وحق الميرى »

البند ٢١ صحيفة ١٠ « اذا كان أحد المشايخ أو الفلاحين يوجد عنده أطيان غير جيدة ويتركها فى النيل بغير رى لتكون شراقة أو يروها ولم يصرف الماء عنها ويدعى أنها مستجرو قصده بذلك رفع مالها مع امكانه من رىها وصرف الماء عنها فينبغى أن يضرب كل من قام بالبلدة وشيخ الحصة التى منها تلك الاطيان نجسين كرباجا ويضرب صاحب الاثر مائة كرباج ويحصل منه مالها بتمامه وان كانت الارض كثيرة فيضرب كل من القائم مقام وشيخ الحصة وصاحب الارض مائة كرباج ويؤخذ المال من صاحب الاثر »

البند ٢٣ صحيفة ٢٠ « اذا كان حاكم البلدة عند حلول وقت التخضير يلزم أهلها بتخضير جانب أطيان من النواحي المجاورة لهم بالنسبة لطاقتهم بناء على كونهم مقتدرين ولم يخضروها أو لم يخضروا أطيانهم المسوحة المضافة عليهم ويهر بوائهم يعودوا بعد أن يمضى الوقت فيحصل مال تلك الاطيان من أهل الناحية الذين يفعلون هذا الخلفا ويضرب كل واحد من مشايخها ثلثمائة كرباج »

البند ١٧٧ صحيفة ٩٦ « ان جميع أرباب الوظائف الأميرية أو كتابهم أو وكلائهم ومحصى الفردة والمال والخراج وسائر التكاليف والارادات الميرية أو وكلائهم اذا كانوا يأمرؤن بتحصيل مبلغ من أحد أو يحصلونه هم منه مع كونهم يعلمون أن ذلك لم يكن ديناعليه أو يتجاوزون الدين الذى على بعض الاشخاص سواء كان من مال أو فردة أو علائف أو سائر التكاليف فان كان الذين قد فعلوا ذلك هم أرباب الوظائف الميرية فيربطون بالقلعة من ستة أشهر الى سنتين وان كانوا وكلاءهم فيجازون باللومان من ستة أشهر الى سنتين بالنظر الى مقدار المبلغ »

٣ - وجاء فى كتاب تشكيل الدواوين وقانون السياسات المطبوع فى شهر ربيع الاول سنة ١٢٥٣ فى الفصل الثانى المعنون « عن بيان العملة »

البند الثالث منه « مشايخ القرى ليس لهم سبيل على الفلاحين الا فيما يختص بطلبات الميرى مثل تحصيل الاموال المطلوبة منهم لجهة الميرى والتحفظ على الجسور والترع بمعرفة

باشمهندسين وخدمة أراضي الصفيق والشتوى وجميع لوازم الميرى بكل نوع كما يجب أعنى
كافة مطلوبات الميرى تكون على دور الفدان وطلب النفقات ~~بمكون~~ يكون على عدد الانظار
الموجودة وتحصيل النقدية والإصناف يكون بحسب التقسيط بالعدالة بدون غدر أحد «
والبند الرابع منه « ينبغي أن يصارف القرى المستخدمين أولاً لا يكونون مضمونين
بعرفة عمداً اهالى ومشايخ البلاد ثانياً لا يكونون متممين العملية المطلوبة منهم ومكلفة
الاطيان وجريدة المال والفسدة تكون مطابقة لزمام الاطيان والفرقة وغيرها ثالثاً
يلزمهم الاهتمام في تحرير وتوزيع الاوراد على الفلاحين في أوقاتها مكتوباً بها أصول
الاموال المطلوبة منهم وكل ماوردوه من نقود وأصناف وغلل وغيره خصماً عما عليهم فيقيده
لهم بأورادهم بوقته بدون تأخير رابعاً يقتضى أن كافة النقود التى يتعاطونها من الاموال
يوردوها الى الخزينة المأمورين بتوريدها بالنقود بها خامساً من كون أن مرتب مفتشين على
عملية الصيارف فيكونون ملتزمين بملاحظة عملياتهم وانعامها على الوجه اللازم «
هذه كانت قوانين التحصيلات في أوائل القرن الماضى ودامت حالة التحصيلات على
غاية العسف والصرامة الى آخر أيام حكومة المرحوم اسماعيل باشا حتى ذهبت الاراء الى
أن غرض الحكومة والحكام هو ابتزاز أموال الناس بحق وبغير حق ولم ينجم من تلك المظالم
غير الاور وبأوبى وتبغة الدول الاجنبية ولم يكن يوجد قبل سنة ١٨٨٠ قانون للتحصيل
الجبرى من الممولين كافة بطريقة المساواة

٤

قوانين امتياز الحكومة فى الحصول على الاموال

أولاً - أمر على ١٠ رجب سنة ١٢٨٩ - ١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٢
الميرى ممتاز بكافة مطلوباته وهذا الامتياز مقدم عما سواه من جميع حقوق الامتياز
واجراؤه فيما يختص بالاطيان يكون على محصولاتها وثمارها وأجرتها وسائر اراداتها
بل وعلى نفس الاطيان ببيعها كلها أو بيع جزء منها ان لم توف المحصولات أو الثمار أو
الارادات المذكورة وفيما يختص بالاملاك يكون على موجودات المدين المنقولة وعلى
أجرتها وربيعها بل وعلى ذات الاملاك ببيعها كلها أو جزء منها بحيث انه في حالة ما اذا
وجدت ديانة آخرون للمدين الذى أفلس وصار يبيع موجوداته من منقول ونابت فلا يتسلم من
أثمانها ثمنى للدائنين سواء كانوا ممتازين أو عادية الا من بعد سداد كامل مطلوبات الميرى

المذكورة وهكذا جميع الحقوق الميرية في سائر المطلوبات متمازاة ويتبع فيها كما الاجراءات
الموضحة أعلاه

مستأجرو أطيان المديون أو أملاكه وجميع من يكون مطلوبا منهم شئ اليه ملزمون
بمجرد مطالبتهم أن يدفعوا للبيري ما عليهم للمديون المذكور أو ما يكون بطرفهم له لأى سبب
كان تسديدا لكامل المطلوب أو جزء منه والوصلات التي تعطى اليهم من الميري تكون سنداً
لهم بخلاص طرفهم مما يدفعونه

ثانيا - اعلان نشرته المالية في ٣ صفر سنة ١٢٩٧ - ٥ يناير سنة ١٨٨٠

من القواعد العمومية الأساسية في تحصيل الأموال الأميرية أن أموال الأطيان وما
يتبعها من طبعها تطلب من عين العقار ومع ذلك فالامر واضح من قرار المجلس الخصوصي
الصادر في ٢ محرم سنة ١٢٨٧ والذكر يتوالى رقم ١٠ رجب سنة ١٢٨٩ وعلى
موجب القرار والذكر يتوالى المذكورين أموال الحكومة هي مضمونة بواسطة الأولية
والامتياز للذين لها على نفس العقار أو محصولاتهم وبحق لها تنفيذ الخويزات التي توفعها على
العقار أو محصولات بدون التفات الى حقوق الغير السابقة على ذات العقار أو محصولات
وهذا الأمر يجري أيضا على الأجانب لأن القانون الصادر في ٧ صفر سنة ١٢٨٤ -
١٠ يونيو سنة ١٨٦٧ الذي منح لهم حق التملك في الاقطار العثمانية جعلهم تابعين
في ذلك الى ذات القوانين التابعة لها الرعايا العثمانيين

فيهم اذا كل من له حق بمحصلات أو أطيان وكل مستأجر أو دائر مرتهم وبالأجمال كل
من يكون له صالح ما في عقار أو محصولات أن يتحقق ما على العقار المذكور من الاموال

وحيث من المقتضى معلومية ذلك والعمل بموجبه ونشره لعموم الاهالى وسائر المزارعين
حتى يعلم واضعوا اليد على الاطيان سواء كان بطريق الملاك أو الإيجار أو الرهن أو بطريق
الحجز أنهم ملزمون بتسديد الأموال الأميرية من عين الطين الموضوع البدعليه ومن يتأخر
يعامل بحجز وبيع محصولات أو بحجز الإيجارات وإذا كان المحصول أو الإيجار لا يفي بالقيمة
المطلوبة تباع المواشي والموجودات وان لم تكف هي أيضا يباع من الطين ما يسد دقيقة
الاموال المستحقة فاقضى الاعلان للاجراء بموجبه

وهنا بمناسبة الإشارة في هذا الاعلان الى قانون سنة ١٢٨٤ - سنة ١٨٦٧ رأينا
من اللازم إيراد في أثر المنشور وهو ما يأتي :

قانون صادر في ٧ صفر سنة ١٢٨٤ - ١٠ يونيو سنة ١٨٦٧

باعطاء الاجانب حق ملكية العقارات بالممالك العثمانية

بند ١ - قدر خص للاجانب بأن يتمتعوا بحقوق ملكية العقارات في داخل المدن وخارجها بكافة أراضي الممالك العثمانية ما عدا اقليم الحجاز أسوة برعايا الدولة وبدون شرط آخر عليهم الانقياد للقوانين واللوائح الجارية في حق الرعايا العثمانيين أنفسهم كما سيذكر بعد أمان كان في الاصل من تبعة الدولة العلية ثم يبدل تابعيته فهو مستثنى من هذه القواعد ويجرى في حقه أحكام قانون مخصوص

بند ٢ - انه بمقتضى أحكام البند الأول صارت الأجانب ذوو العقارات بداخل البلاد وخارجها معتبرة كأسوة بتبعة الدولة العلية في كافة ما يتعلق بعقاراتهم واعتبارهم بهذه الصفة يترتب عليه (أولاً) ملزوميتهم باتباع الاجراء على مقتضى كافة القوانين ولوائح الضبط والربط والبلدية الجارية الآن والتي ستجرى في المستقبل في حق التصرف بالأموال العقارية وانتقالها وبيعها ورهنها (ثانياً) ايضاً وهم جميع التكليفات والاموال بأى وجه وأى عنوان كان مربوطاً أو ممكن ربطها على العقارات الداخلة أو الخارجة عن دائرة المدن (ثالثاً) جعلهم مباشرة تحت سلطة اختصاص المجالس المدنية العثمانية في كافة المسائل الخاصة بملكية العقارات وفي كافة قضايا الحقوق العينية سواء كانوا بصفة مدعين أو مدعى عليهم حتى ولو كان الخصمان كلاهما من رعايا الدولة الأجنبية وكل ذلك بالصفة والشروط والالوجه الجارية في حق أصحاب الاملاك الذين هم من تبعة الدولة العثمانية بدون أن يكون لتابعيتهم المنتصفين بهادخل في ذلك وانما يجب مراعاة الامتيازات المتعلقة بذات شخصهم وبنقولاتهم وفقاً للمعاهدات

بند ٣ - اذا أفلس أجنبي من ذوى العقارات فيجب على وكلاء تفليسته أن يعرضوا لجهة حكومة الدولة العلية ومجالسها المدنية بطلب بيع ما يمتلكه المفلس من العقارات الجائز شرعاً وفاء الديون التي على المالك منها وبالمثل يكون الاجراء بهذه الكيفية عندما يصدر حكم من مجالس الدول الأجنبية لأجنبي ضد أجنبي آخر من أرباب العقارات ولأجل تنفيذ الحكم على عقارات المدين يجب على المحكوم له أن يعرض لجهة الاختصاص من حكومة الدولة العلية للحصول على بيع ما يجوز بيعه من العقارات في نظير الديون التي على المالك بحيث لا ينفذ الحكم المذكور بمعرفة محاكم الدولة العلية وجهاتها الا بعد أن يتضح لها حقيقة أن العقارات المطلوب بيعها هي من النوع الجائز عليه البيع لسداد الدين

بند ٤ - يسوغ للأجنبي أن يتصرف بالهبة والوصاية في ماله من العقارات متى كان جائزاً التصرف فيها شرعاً بهذا الوجه أما العقارات التي لم يكن له تصرف فيها ولم تجوز له الشريعة التصرف فيها بالهبة أو الوصايا فالفصل في توريثها يكون بالتطبيق للقانون العثماني

بند ٥ - كل شخص من رعايا الدول الأجنبية له التمتع بفوائد هذه القوانين متى وافقت الدولة التابع هو إليها على الاتفاقات المعروض عنها من الدولة العلية فيما يخص بحقوق التملك

اتفاق دولي

ان القانون الممنوح به للأجانب حق ملكية العقارات لا يحس الامتيازات المصدق عليها بالمعاهدات بل تستمر مصرية الاجراء في حق ذات أشخاص ومنقولات الأجانب الذين صاروا من أرباب العقارات

ولما كان حق التملك هذا يرتب عليه ازدياد عدد الأجانب وتوطنهم بأراضي الممالك السلطانية فحكومة الدولة العلية ترى من الواجب عليها أن تنبصر وأن تمنع الصعوبات التي تنشأ من اجراء العمل بمقتضى هذا القانون في بعض الجهات وهذا هو الداعي لعمل الاتفاقات الآتية بيانها

حيث انه لا يجوز التعدي على محل اقامة أى شخص مقيم بأراضي الدولة العثمانية ولا يمكن لأحد ما الدخول فيه بدون رضا صاحبه الا اذا كان بموجب أو امر صادرة من جهة الاختصاص وبحضور أحد القضاة أو المأمورين المرخص لهم بذلك فبالمثل لا يجوز التعدي على محل اقامة من كان من رعايا الدول الأجنبية طبقاً للمعاهدات ولا يمكن لاعوان الضبط والربط الدخول فيه بدون حضور القنصل أو مندوب القنصل التابع اليه ذاك الاجنبي والمراد بمحل الإقامة هو منزل الشخص ومشمولته أى المطبخ والاسطبل وأمنالهما والأحواش والجنانين والمحلات المتصلة بها المحاطة بأسوار ما عدا جميع الباقي من أجزاء المالك فإنه لا يعد محل إقامة

لا يمكن لرجال الضبط والربط الدخول بمحل إقامة أحد الأجانب بالجهات التي تبعد عن محل إقامة القنصل أقل من تسع ساعات بدون حضور القنصل كما سبق القول آنفاً ومن جهة القنصل فإنه ينبغي عليه أن يعطى المساعدة حال الجهات الحكومة المحلية بحيث لا يفضى

أكثر من ست ساعات من وقت اختطافه لحد وقت قيامه أو قيام مندوبه لكي لا يحصل مطلقاً عطل في حركة إجراءات الحكومة مدة أكثر من أربع وعشرين ساعة
 أما في الجهات التي تبعد تسع ساعات أو أكثر من تسع ساعات مشياً عن محل إقامة وكيل القنصل فيسوغ لاعوان الضبط والربط الدخول بعمل إقامة الاجنبي بدون حضور وكيل القنصل بناءً على طلب الحكومة المحلية وبحضور ثلاثة من أعضاء مجلس اختيارية الناحية انما يكون ذلك فقط في الاحوال الضرورية وبقصد البحث والتحقيق عن واقعة قتل أو السرور في قتل أو حريق أو سرقة بواسطة استعمال السلاح أو كسر باب ونحوه أو سرقة ليل في منزل مسكون أو عصيان مع وجود أسلحة أو تشغيل نفوذ ذاته وذلك سواء كانت الجنائية وقعت من أحد رعايا دولة أجنبية أو من أحد رعايا الدولة أو حدثت في محل سكن الاجنبي أو خارجا عن المحل المذكور وفي أي محل كان

لا تسرى هذه الاحكام على أجزاء الملك المعنوية محل إقامة حسب الكيفية السابق تعريفها وما كان خارجا عن محل الإقامة فيكون اجراء أمور الضبط والربط به بلا شرط ولا قيد وانما اذا كان أحد الافراد منهم اجنبية أو خضعة ويجرى ضبطه وكان المتهم من رعايا دولة أجنبية فيراعى نحوه الامتيازات المتعلقة بذات الشخص

يجب على الموظف أو المأمور المكلف باجراء الكشف على المحل في الظروف الاستثنائية المبينة أعلاه وعلى أعضاء مجلس الاختيارية الذين يستعجبهم معه أن يجزروا محضرا عن الكشف الذي يعمل وأن يبلغوه حالاً للجهة الأعلى التابعين اليها وهي ترسله بعرفتها فوراً الى وكيل القنصل الاقرب اليها . انتهى .

وقد نشر النمساوي سفير دولفرنسا بالاستانة منشور في ١٧ أغسطس سنة ١٨٦٨ أوضح فيه بعض أمور فيما يختص بالاتفاق الدولي المشار اليه ومما جاء فيه

أن الفقرة الثالثة (من الاتفاق) مضمونها عدم التعدي على محل الإقامة ومكررها عدم امكان رجال الضبط والربط الدخول فيه بدون حضور القنصل أو مندوب من قبل القنصل للتابع اليه الأجنبي

ولما كان من المهم الايضاح عن تعريف محل الإقامة فقد جاءت الفقرة الرابعة بتعريف واضح البيان حسب المرغوب ولا كان يصح حقيقة التسليم بأن مقدار واسعا من الأراضي بمجرد لونه ملاك الاجنبي يعد كعمل إقامة غير مأذون للمأوري الحكومة العالية الحضور اليه أو الدخول فيه وطلب الحصول على أكثر من ذلك يعد من قبيل الزعم بأن كل أرض يملكها

أجنبي حق لها الامتياز بمعاملتها حسب قانون الدولة التابع لها المالك وكان يعتد ذلك تناقضا في الطلب لأنه من الطلبات المستجيبة اذ أن الباب العالي لا يسمح مطلقا بجعل الأملاك العقارية بالمالك العثمانية خاضعة لاحكام الدول الاجنبية

الفقرة الخامسة تأيد فيها ما نابع من عدم جواز التعدي على محل الإقامة فقط توضح بها أنه ينبغي على القنصل في حالة ما اذا طلب منه الكشف على محل أن يعطى المساعدة حال الجهات الحكومية المحلية لكي لا يحصل عطل في سير اجراءات المحاكم . انتهى .

ثالثا - أمر عال في ٢١ ابريل سنة ١٨٨٥

المادة ١ - للحكومة حق الامتياز والتقدم على غيرها في استحصاها من أموال الصيارف المنقولة والثابتة على ما يكون مستحقا اليها بطرفهم بسبب أعمال ووظائفهم

المادة ٢ - يجوز للحكومة أن تبأسر تحصيل هذه المبالغ بالطرق الادارية طبقا لاحكام الأمر العالي الرقم ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المختص بالاموال والعشور ولها ان شاء الحق في توقيع الجزع على العقار قبل توقيعه على المنقولات

المادة ٣ - لا يجوز مباشرة اجراءات التحصيل الامتي تعين مقدار الدين بمقتضى قرار وقتي يصدر من نظارة مالية حكومتنا ويستبدل هذا القرار فيما بعد بقراراتها في

المادة ٤ - لا يجوز في أية حالة توقيف اجراءات الجزأ والبيع لمجرد حصول منافضات في المبالغ المينة في القراما لم يودع من المناقض مقدار تلك المبالغ أمانة

المادة ٥ - أحكام هذا الامر نافذة المفعول على ضمان الصيارف أيضا

رابعا - أمر عال في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٦

المادة ١٤ - اذا وجد عجز في النقدية أو في الصنف نفسه طرف أمانة الملح مثل النظر والمخزنجية وباعة الملح فتنفذ في حقهم أحكام الامر العالي الصادر في ٢١ ابريل سنة ١٨٨٥ وذلك بخلاف محاكم الجاني من المستخدمين بمحكمة جنائية اذا كان العجز المذكور ناشئا من سرقة أو اختلاس

خامسا - أمر عال في ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦

أحكام الامر العالي الصادر في ٢١ ابريل سنة ١٨٨٥ المتعلق بالمبالغ المطلوبة من الصيارف تكون نافذة المفعول على صيارف خزن المديرية والمصالح وعلى ضمانهم أيضا

سادسا - أمر عال في ١٢ ابريل سنة ١٨٩٣
تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية وتحصيل الرسوم المختصة بهذه المحاكم يكونان في حالة
توقف المحكوم عليهم أو المطلوب منهم تلك الرسوم بالطرق والأوضاع المقررة في الأمر العالي
الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

هذه هي الاوامر الصادرة بامتياز الحكومة في تحصيل كفاة الاموال
والرسوم

وقد حكمت محكمة الاستئناف المختلطة في ٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ بأن امتياز الحكومة
المار ذكره لا يحتاج الى تسجيل

٥

تقييد سداد الضرائب على مواعيد مناسبة مع

مواسم المحصولات

ابتدأت الحكومة بهذا الترتيب العادل من أول سنة ١٨٨٠ وصدر بذلك أول أمر
عال في ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٠

وأدخلت عليه جملة تعديلات بأوامر أخرى وهي (١) أمر عال في ٩ مايو سنة ١٨٨٣
بتعديل أقساط الوجه القبلي ماعدا الفيوم وقسمي حلفا والسكنوز (٢) قرار من مجلس
النظار في ١٥ يونيو سنة ١٨٨٥ عن جهات بحرى مع استثناء بلاد الارز والبرارى
والبرلس ومركزى أشمون والدلنجات وبلاد الطارة (٣) أمر عال في ٢٤ فبراير سنة ١٨٨٦
من جهة بلاد الارز والبرارى والبرلس ومركزى أشمون والدلنجات وبلاد جبل الطارة بمركز
النجيلة (٤) أمر عال في ١٦ فبراير سنة ١٨٨٨ من جهة بلاد الوجه القبلي بوجه
عام (٥) أمر عال في ١١ فبراير سنة ١٨٩٠ بتعديل الاقساط في جميع الجهات
(٦) أمر عال في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٠ من جهة أقساط مديريتي الفيوم والحدود
(٧) أمر عال في ٢١ مارس سنة ١٨٩١ من جهة أقساط مديريات أسيوط وجرجا
وقنا

وأخيرا أصبحت أقساط سداد الاموال بحسب الواضح بالستة الجداول الآتية

المجلد الاول

مدیریتہ الشہور	مارس	اپریل	مئی	جون	جولائی	اگست	ستمبر	اکتوبر	نوفمبر	دسمبر
مدیریتہ الجیرہ	فراط	۱	۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸
فراط	۱	۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹
مدیریتہ بنی سوہب	فراط	۱	۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸
فراط	۱	۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹
مدیریتہ القصور	فراط	۱	۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸
فراط	۱	۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹
مدیریتہ المنا	فراط	۱	۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸
فراط	۱	۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹
مدیریتہ أسوط	فراط	۱	۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸
فراط	۱	۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹
مدیریتہ جرجا	فراط	۱	۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸
فراط	۱	۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹
مدیریتہ قنا	فراط	۱	۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸
فراط	۱	۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹
مدیریتہ اصفوان	فراط	۱	۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸
فراط	۱	۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹

الجدول الثاني

تعريفه خصوصية عن أقساط الاموال بالبلاد التي تحولت كل أو معظم أطيانها الهدى صيني مستديم
بالوجه القبلي

أسماء المديريات	أسماء المراكز	عدد البلاد	أسماء الشهور											
			ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليوس	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير
مديرية أسبوط	مركز ديروط	١٠	٠	٦	٦	٣	٠	٠	٣	٣	٢	٠	١	٠
»	مركز زملوى	٢٩	٠	٦	٦	٣	٠	٠	٣	٣	٢	٠	١	٠
مديرية المنيا	مركز اوفوقا قاص	٣٦	٢	٤	٤	٤	٠	٢	٣	٣	٢	٠	٠	٠
»	المنيا	٢٧	٢	٤	٤	٤	٠	٢	٣	٣	٢	٠	٠	٠
»	سمالوط	١٣	٢	٤	٤	٤	٠	٢	٣	٣	٢	٠	٠	٠
»	بني مزار	٢١	٢	٤	٤	٤	٠	٢	٣	٣	٢	٠	٠	٠
»	مغاغة	١٣	٢	٤	٤	٤	٠	٢	٣	٣	٢	٠	٠	٠
»	القشن	١٣	٢	٤	٤	٤	٠	٢	٣	٣	٢	٠	٠	٠

الجدول الثالث

تعريف عمومية عن أقساط أموال الاطيان وعشور النخيل بأقاليم الوجه البحري

أسماء الشهور	مديرية القليوبية	مديرية الشرقية	مديرية الدقهلية	مديرية الغربية	مديرية المنوفية	مديرية البحيرة
يناير	٢	٢	٢	٢	٢	٢
فبراير	١	١	١	١	١	١
مارس	٠	٠	٠	٠	٠	٠
أبريل	٠	٠	٠	٠	٠	٠
مايو	٠	٠	٠	٠	٠	٠
يونيو	٢	٢	٢	٢	٢	٢
يوليو	٣	٣	٣	٣	٣	٣
أغسطس	٠	٠	٠	٠	٠	٠
سبتمبر	٥	٥	٥	٥	٥	٥
أكتوبر	٦	٦	٦	٦	٦	٦
نوفمبر	٧	٧	٧	٧	٧	٧
ديسمبر	٣	٣	٣	٣	٣	٣
	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤

هذا وأما إيجارات أطيان الحكومة فأقساطها مقررة كالآتي

- (١) - في مديريات القليوبية والشرقية والدقهلية والمنوفية من المؤجر لزراعة الصنفي الثلث في نصف مايو والثلاثين في نصف أكتوبر من المؤجر لزراعة الشتوى النصف في ١٥ مايو والنصف في ١٥ يونيو
- (٢) - في مديرية الغربية بوجه عام الثلث في ١٥ مايو والثلاثين في ١٥ أكتوبر برما عدا بلاد البرارى فلا يجاز كل بهسد في نصف أكتوبر
- (٣) - في مديرية البحيرة الثلث في ١٥ مايو والثلاثين في ١٥ أكتوبر عن المؤجر لزراعة الصنفي والنصف في ١٥ أبريل والنصف الآخر في ١٥ مايو عن المؤجر لزراعة الشتوى
- (٤) - مديرى بقى الحيزه وبني سويف بوجه عام النصف في ١٥ مايو والنصف الآخر في ١٥ يونيو
- (٥) - مديريات المنيا وأسيوط وجرجا بوجه عام النصف في ١٥ أبريل والنصف الآخر في ١٥ مايو

- (٦) - مديرية الفيوم النصف في ١٥ مايو والنصف الآخر في ١٥ أكتوبر
 (٧) - مديرية قنا الربع في ١٥ مارس والنصف في ١٥ ابريل والربع في ١٥ مايو
 (٨) - مديرية اصفوان السدين في ١٥ مارس وعشرة قراريط في ١٥ ابريل ومثلها في ١٥ مايو
 مركزى دافو وأصفوان والنصف في ١٥ مايو والنصف الآخر في ١٥ يونيو

الجدول الرابع

تعريفه خصوصية عن أقساط أموال الاطنان بالبلاد التي حالتها استثنائية بأقاليم بحرى

أسماء المديريات	أسماء المراكز	عدد البلاد	قيراط	قيراط	قيراط	قيراط	قيراط	قيراط	قيراط	قيراط	قيراط
بديرية الدقهلية	مركز كرنس	كل بلاد المركز
« « «	« فارسكور «	« « «
« « «	« السنبلاوين «	٢٩
« « «	« المنصورة «	٢٠
مديرية الغربية	« فوة «	كل بلاد المركز
« « «	« شربين «	« « «
« « «	« دسوق «	١٨
« « «	« طنطا «	٢٢
« « «	« كفر الشيخ «	٣٤
« « «	« المحلة الكبرى «	١١
مديرية البحيرة	« دمنهور «	كل بلاد المركز
« « «	« شبراخيت «	٤٣
« « «	« أبو حمص «	٢٢ { * ١٠
« « «	« كفر الدوار «	١٣ { ** ٢
« « «	« اتباى البارود «	٨ { ٢
« « «	« رشيد «	كل بلاد المركز
« « «	« مأمورية عشور «	كل بلاد المأمورية
« « «	« اسكندرية «	٨ ٦ ١٢ ١٢
« « «	« مركز النجيلة «	١٠ { * ٩
« « «	« أبو حمص «	٦ { ** ٢
« « «	« اتباى البارود «	٢
« « «	« كفر الدوار «	٢

* العشرة البلاد منها خمسة بها أطنان على الترخية النوبارية ** هذان البلدان هما أطنان على الترخية النوبارية

** السبعة والعشرون بلدا المذكورة هي من بلاد الحاجر ويختص ترتيب الأقساط فيها على الكيفية المبينة

بهذا الجدول فقط بالممولين الذين ضرائب أطنانهم من عشرة قروش فأدون

الجدول الخامس

يشتمل على ترتيب مواعيد سداد أموال الاطيان وعشور النخيل تعلق المصالح الميئنة به

أسماء المصالح	أسماء الشهور						
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
مصلحة عموم الاوقاف	قيراط	قيراط	قيراط	قيراط	قيراط	قيراط	قيراط
مصلحة الدائرة السنوية	جزء	جزء	جزء	جزء	جزء	جزء	جزء
» » »	بالمواعيد المحددة لاقساط أموال الاهالى						
مصلحة الدومين (الاراضى الميرية)	١٢	١٢					
الكتفانة الخديوية	٢٤	٢٤					
جفلك الوادى التابع	١٨						
لنظارة الاشغال							
شركة الكوم الاخضر	١٢						
شركة أبو قير							
مقدم فى أول كل سنة شهور	٢٤	٢٤	١٨				
فى آخر ديسمبر	٢٤	٢٤	١٨				

الجدول السادس

يشتمل ترتيب مواعيد سداد الاموال الآتى ايضاح أنواعها بالجهات الميئنة

أسماء الشهور							بيان أنواع المال وأسماء الجهات
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	
قيراط	قيراط	قيراط	قيراط	قيراط	قيراط	قيراط	عوائد ابراهيمية بديرية القيوم
٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	» » ببقية جهات قبلى
							عوائد طوراجين الهدير بالقيوم
							مال سيوة بديرية البحيرة
							مال العميون وعشور النخيل بالوحدات الداخلة
							والخارجة بمسوط
							مال الاطيان وعشور النخيل بالوحدات البحرية التابعة
							للبنا
							مصاريف السكك الزراعية
							رسوم نقل التكليف
							بالمواعيد التى تقررها بالاوامر انصوصه التى تصدر عنها
							تحصيل مع أول قسط من الاموال

٦

ممال التحصيلات - صيارف البلاد

ان اعمال جباية الضرائب بالبلاد هم المعروفون بوجه عام باسم الصيارف وفي بعض بلاد الصعيد يعرف الصراف باسم القابض والصيارف منذ القدم خارجون عن هيئة العمال فخدمتهم في الحكومة لا تنكسبهم شيئاً من حقوق المعاش ولا المكافأة

وفي العصور الخالية كان كل صراف يلازمه عامل من قبل الحكومة يسمى شاهد ايتبعه كطله ليثبت عليه أو ينفى عنه ما يوجه عليه من التهم فيما يختص بمعاملاته مع أهالي البلاد ولكن هذه العادة أبطلت من نحو أربعين سنة

أما تعيين ورف الصيارف فكان كغيره من طرق تعيين ورف بقية صنوف المستخدمين غير مقيد بشئ من القوانين أو النظمات بل كان معلقاً على مجرد ارادة الرؤساء وأغراض ذوي الحل والعقد

والصيارف كانوا ولم يزالوا الى الآن أشد العمال التزاماً بتكليف مشاق العمل وكأواعداً ذلك أكثر العمال خضوعاً للالهانة واستهزاء للضميم والمذلة أما الآن فهم أحسن حالاً من ذي قبل على نسبة تأثير انتشار الاعتزاز بالحرية والشعور بالمساواة العامة أمام القانون ولم تكن تعطى لهم مرتبات مقررة بل كانت لهم عمولة باسم خدمة صراف بعملة بارة واحدة * على كل تسعين بارة (التي كانوا يسمونها مشطاً أو ربالاً) مما يتوسطون في تحصيله فقط ومع ذلك فكانوا لا يحصلون عليها الا بعد أن يتكلفوا صعوبات ونفقات كثيرة وفي النادر كانت تصرف لهم مرة في كل ستة شهور بل كانت تبقى بغير صرف سنتين وثلاثاً وأكثر من ذلك

ولم يقف بهم الضلُّ عند هذا الحد بل أصابتهم بعض سهام المطامع في ابتزاز الاموال أيام التقن في ترتيب البدع من أنواع الضرائب والرسوم ففرضت عليهم الحكومة أموالاً يدفعونها من أنفسهم للقرينة باسم ديوزيتو أي تأمينات تقدرت بقيم كلیة وشددت الحكومة في طلبها فدفعها الكثيرون منهم ودخلت في عداد ديون الحكومة السائرة وفاز بها

* كانت الحكومة تأخذ من الممولين لنوع عمولة الصيارف بارة واحدة ونصف بارة على كل تسعين بارة ولكن لا تعطى من ذلك للصيارف الا بارة واحدة

أخيراً من فاز فلم يرجع منها لمن عاش من أربابها ولا لورثة من مات إلا اليسير جداً - وعدا ذلك كانت فرضت عليهم الحكومة رسوما سنوية باسم رسوم رخص صيارف ولم يعفوا من دفعها إلا عندما ألغيت في سنة ١٨٨٠

هذا يجعل تاريخ مد لهم لفئة تعد من أكبر فئات مال الحكومة ولا غرابة في أن الكوارث والمكاره التي كانت محيطه بهم من الامام ومن الخلف ومن البين ومن اليسار فضلا عن احتياجات معيشتهم كانت تضطرهم حتما الى أن يمدوا أيديهم لاختلاس أموال الحكومة والتغنى في أساليب الاختلاس التي سرت منهم بالعدوى والتقليد الى خلفائهم حتى كان يوجد في دوائر المديريات والمالية ما يعبد بالمئات من قضايا الاختلاس

والغرض من إيراد هذه الحقائق هو المقارنة بين الماضي والحاضر والاستدلال على مقدار الإصلاح الذي توصلت اليه الحكومة الحالية الى اجرائه والعدالة والانصاف التي يتنعم بها الآن جماعة الصيارف بدلا من القهر والاستبداد والظلم والاحقاد أما التجاح الباهر الذي وصلت اليه مصلحة التحصيلات وصيانة أموال الحكومة والممولين من العبث بها فهذا حدث عنه ولا خرج

وقد أتبنا فيما يلي بجميع القواعد والمبادئ التي يرجع اليها الآن في شؤون الصيارف والتحصيلات وهي خلاصة القوانين التي صدرت منذ سنة ١٨٨٠ واتبعنا في ترتيبها خطة لأئحة الصيارف بقدر الامكان على أن نأخذ أثبتنا كل ما أدخلته الاوامر والمنشورات من التعديل على تلك اللأئحة مع مراعاة ما نعلمه من ما جريات سير العمل الواقعية وهذه هي

١ - تحددت اختصاصات الصيارف كما سيأتي وهو

«أ» تحصيلات الضرائب ووجه عام وفي جلتها أموال الاطيان العشورية التي كانت لغاية سنة ١٨٧٩ محصورة في ذات دواوين المديريات بدفاتر مستقلة تعرف بمجرائد العشور بعيدة عن الصيارف

«ب» التوسط في قبول واستلام ما يرد عليهم من رسوم المحاكم الشرعية التي بالمراكز ورسوم عقود الزواج ورسوم علاج مرضى عولجوا به بعض استباليات الحكومة وخرجوا منها قبل أن يدفعوا ما عليهم وما شابه ذلك من الإيرادات السائرة التي ينطاط بهم تحصيلها أحيانا «ت» قيد المواليدين والوفيات بالقرى التي لا يوجد بها مكاتب خصوصية لمصلحة الصحة العمومية

«ث» قيد عمليات تلقيح الاطفال بعامة منع الجدري بالقرى

«ج» تحري كشاف أسماء الشبان الذين يبلغون سن القرعة للخدمة العسكرية

- وما يتبع ذلك من الكشوف والتحقيقات الخاصة بالمعافاة القانونية التي يستحقها بعض الشبان

٢ - تعدلت مرتبات الصيارف كما سيأتى

«أ» بمقتضى منشور فى ٣١ مارس سنة ١٨٨٠ تقرر (١) أن قيمة الخدمة المقررة لهم تعتبر بقيمة بارة واحدة على كل تسعين بارة من كل ما يتحصل بواسطتهم أو بغير واسطتهم من أموال البلاد الداخلة فى دائرة اختصاص كل منهم (٢) أن تصرف لهم هذه الخدمة شهريا

«ب» وبمقتضى المنشور المعروف بتره ٩ الصادر فى مارس سنة ١٨٨١ تقرر فى البند ١٣ منه جعل الخدمة أى العمولة بقيمة واحدة فى المائة من المتحصلات وفى البند ١٤ منه تقرر لهم ماهية علاوة على ذلك بقيمة جنيه واحد لكل صراف سواء كان منفردا فى صرافيته أو شريكا مع صراف أو صيارف آخرين

«ت» بمقتضى منشور صادر فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٩٢ أبطلت العمولة بالكلية وتقدرت لهم ماهيات شهرية على أربع درجات الأولى بقيمة خمسة جنيهات والثانية بقيمة أربعة جنيهات والثالثة بقيمة ثلاثة جنيهات ونصف جنيه والرابعة بقيمة جنيهين وثلاثة أرباع الجنيه - على شرط أن يخصم منها واحد فى المائة من قيمة الأموال التى يتأخرون فى تحصيلها كل ثلاثة أشهر ويعاد صرف ذلك لهم اذا تحصل ذلك المتأخر قبل مضى سنة كاملة أو يضاف للإيرادات اذا لم يتحصل

«ث» وبمقتضى منشور فى ١٥ يناير سنة ١٨٩٥ تقرر أن الصيارف الذين بلادهم تبعد عن مركز المديرية بمسافة ساعة واحدة فأكثر بصرف لهم مرتبات شهرية تختلف باختلاف المسافات تعويضا عما يتكلفونه من نفقات الانتقال بالسكة الحديد وغيرها

«ج» وبمقتضى منشور فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩٦ عدلت درجات الصيارف الى ثلاث فقط الاولى منها مرتبتها خمسة جنيهات والثانية أربعة والثالثة ثلاثة

«ح» وبمقتضى منشور فى ١١ يونيو سنة ١٩٠٠ البلاد التى فى نهاية كل سنة يظهر من حساباتها الختامية أن متحصلاتها من نوع ايجارات اطيان وأمسلاك الحكومة كانت زائدة بنسبة ١٠ فى المائة عن متوسط متحصلاتها فى مدة السنتين الاخيرتين (بعد استبعاد ما يخص الاطيان التى بيعت من الحكومة فى أثناء السنة) هذه يعطى عنها مكافأة لصيارفها بقيمة ٢ فى المائة من مجموع متحصلات ايجارات المذكورة مدة السنة

٣ - بمقتضى منشور ٣١ مارس سنة ١٨٨٠ وملاحقه من التعليمات قسمت بلاد كل مركز بالنسبة لأعمال الصيارف الى دوائر اختصاص تسمى كل منها صيرافية وذلك على اعتبار (١) أن كل صيرافية يجب أن تتألف من بلد واحد أو من عدة بلاد متصلة أو ملتصقة ببعضها بعض - وهذا قابل للتعديل كلما طرأت ظروف داعية لذلك مثل ضم وتوحيد بلاد كانت منفردة أو فصل بلاد من مركز وإضافتها للمركز آخر بأسباب أعمال مساحة فلك الزمام العمومى أو بأسباب أخرى (٢) ان كل صيرافية يجب أن تتألف من بلاد تابعة لمركز واحد وهذا لا يقبل التعديل

٤ - اعتبار أية صيرافية من الدرجة الاولى أو الثانية أو الثالثة يكون على أساس اشتمالها على عدد أكثر مما تشتمل عليه صيرافيات أخرى في المديرية ذاتها من الأنواع الآتية وهى (١) كمية الاطيان التى يدفع عنهم مال (٢) كمية ما يطلب أدائه فى كل سنة من الاموال (٣) مجموع عدد الذين يدفعون الاموال (٤) عدد ما فى دائرة بلاد الصيرافية من النفوس (٥) عدد ما يوجد فيها من العزب والأبعاد (٦) كمية ما عساه أن يوجد فيها من أطيان الجزائر (٧) درجة رواج أو صعوبة تحصيل المال فيها مستنتجة من قيمة ما يتأخر تسديده من المال وعدد ما يعمل فيها سنويا من المحجوزات لتحصيل الاموال - فأكثر ما يوجد من النوع الواحد فى أية صيرافية بالمديرية كلها يفرض له عدد من التمر يكون أساسا للدرجة الاولى ويقاس عليه ما يوجد من نوعه فى كل من بقية الصيرافيات بالمديرية عينها والصيرافية التى تحجز أكثر مما تحجزه غيرها من مجموع التمر للسبعة الأنواع تعتبر من الدرجة الاولى والتى تحجز الثلثين تعتبر من الدرجة الثانية والتى تحجز أقل من الثلثين تعتبر من الدرجة الثالثة

٥ - الصيارف تابعون مباشرة للأمورى المراكز الذين لهم حق الاشراف على كل أعمالهم والمراقبة على تصرفاتهم وتقرير الجزاءات التى لا تتجاوز الا تذار وقطع الماهية لمدة لا تزيد عن ثلاثة أيام فى المخالفات التى لم تكن من الامور المقرر لها جزاءات معينة بلائحة الصيارف والتحصيل

٦ - تألفت فى كل مديرية لجنة لاجراء الامتحانات رئيسها المدير وفى حالة غيابه وكيل المديرية وأعضاؤها ثلاثة وهم الباشكاى ورئيس قلم الإيرادات وموظف آخر يعينه المدير فى كل مرة وينضم اليها حتما مفتش المالية الداخلة بالمديرية فى دائرة اختصاصه (ولذلك يجب مراعاة اعلانه قبل ميعاد انعقاد اللجنة بوقت كاف لحضوره) وفى جملة اختصاصات هذه اللجنة

امتحان المترشحين للاستخدام بوظيفة صراف ويرسد أبا لامتحان في الحساب عن قواعده الأربع الأصلية فإذا نجح الطالب فيها جاز دخوله في امتحان بقية المواد وهي (١) لائحة الصيارف والتحصيل في عدد مقرر من مواد اللائحة الخاصة بأعمال الصيارف (٢) الانشاء العربي (٣) الخط العربي - والنجاح في كل من هذه المواد وفي مجموعها مقرر له عدد معين من التمر يقاس عليه في تقدير ما يستحقه كل متحمن من نتيجة امتحانه والحكم على نجاحه أو سقوطه

٧ - تقررت الشروط السبعة الآتية لاعتبار الطالب في عداد المترشحين للاستخدام بوظيفة صراف وهي (١) أن يكون من رعايا الحكومة المحلية (٢) أن عمره لا يكون أقل من عشرين سنة ولا يزيد من أربعين (٣) أن لا يكون قد صدر في حقه أحكام إدارية أو قضائية تسلبه شيأ من حقوق المدنية أو تخدش منه وجه الشرف والاعتبار (٤) أن يقدم شهادة من شهود معروفين لدى المصلحة تدل على جودة أخلاقه واعتدال سلوكه وحسن سيرته (٥) أن يكشف عليه طبيبان من موظفي الحكومة ويقرران جودة صحته ولياقته للأعمال ذات الحركة (٦) أن يؤدي امتحاناً لدى اللجنة المارذ كرها وينال فيه - الأسبقية (٧) أن يقدم ضماناً من أشخاص مقدرين معروفين لدى المصلحة يكفلونه لدى الحكومة ويكونون مسؤولين لها عن أداء ما عساه أن يتأخر طرفه من الأموال والرسوم والمتحصلات المنوط بتحصيلها من أي نوع كانت ولاجل ذلك يلزم أن لا تكون قيمة أملاكهم أقل من ربع مجموع الأموال السنوية المكلف بتحصيلها سواء كان بالانفراد أو بالاشتراك مع صراف واحد أو عدة صيارف

٨ - علاوة على الضمانة التحريرية المارذ كرها بالفقرة السابقة يؤدي الصراف تأمينا نقدياً قيمته لا تزيد عن ٢٠٠ جنيه عن الصيرافية التي من الدرجة الأولى ولا أكثر من ١٥٠ جنيه الدرجة الثانية ولا أكثر من ١٠٠ جنيه للثالثة هذا مع مراعاة أن تسديد هذا التأمين التقدي لا يوقعه في شيء من الصعوبات المالية التي من المحتمل أن تهدد صداقته في الخدمة

٩ - الضمانة التحريرية تنكتب على وثيقة دمغة مطبوعة لهذا الغرض تعرف باستمارة نمرة ٩٩ وتشتمل على نصوص الاعتراف الصريح بتعهد الضمان بأن لا يتصرفوا في شيء من أملاكهم بالبيع أو بالزهن الا اذا أخبروا المديرية كتابة بذلك - ويجب أن يراعى في

تحريرها استيفاء كل النصوص والتواريخ وأن تكون التواريخ عليها بصمة أو كتابة كلها جلية مقروءة

١٠ - الضمانة تكون دائماً المدققة بتسدي من أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر ولكن الصيارف الذين يعينون في الشهور الأربعة الأخيرة من السنة هؤلاء يجوز أن يقدموا ضماناً واحداً عن بقية السنة التي يعينون فيها وعن السنة التالية لها - ويجب تقديم الضمانة السنوية قبل أول السنة بمدة شهر - ويعتبر من تعاضل الخدعة كل صراف يتأخر عن تقديم ضمانته لغاية يوم أول يناير من كل سنة ولا يجوز قبولها منه بعد هذا التاريخ إلا بعد تصريح بخصوصي من المألفة

١١ - إذا عهد إلى الصراف علاوة على دائرة اختصاصه بتحصيلات صيرافية أخرى كما مورية وقتية فلا بد من الحصول على كفالة جديدة عن مأموريته الإضافية فإن ضمنه ضمانه الأصليون فيكون أن يضاف إلى ضمانته الأصلية تعهد جديد منهم عن ضمانتهم في تلك المأمورية وأن ضمنه ضامن آخر فتؤخذ منه ضمانته جديدة مستقلة

١٢ - كل ضمانته يلزم الحصول على تصديق القاضي الشرعي عليها

١٣ - كل ضمانته يلزم الحصول على تصديق مأمور المركز عليها (وهذا التصديق كغيره من التصديقات الإدارية على ضمانات الصيارف لا تؤخذ عنه رسوم) ويتوقف هذا التصديق على (١) الوثوق من أن الشخص أو الأشخاص المنسوب اليهم الضمانة هم حقيقة ضامنون للصراف (٢) أن أختامهم أو أمضائهم الواقعة على الضمانة هي صحيحة لا غش فيها (٣) أن الأطيان أو الأملاك المنسوب لهم امتلاكها هي حقيقة ملكهم بحسب مقاديرها ومواقعها المثبتة على الضمانة (٤) أن قبضة تلك الأطيان والأملاك المقدرة بمعرفة آل الخبرة المنتدبين من طرف المأمور غير مبالغ فيها

١٤ - يتعين على رئيسي القسمين الثاني والرابع بقلم إرادات المديرية أن يراجعا الضمانة للتحقق من (١) صحة مقادير الأطيان والأملاك (٢) صحة مجموع ثمن هذه الأملاك على نسبة التقدير الذي قدره الخبيرون لكل فدان (٣) أن الثمن المقدّر للفدان الواحد مطابق للمتوسط ثمن الفدان في مجموع البيوع التي حصلت في الحوض ذاته أو القبالة ذاتها بالبلد ذاتها لمدة الثلاث السنوات الأخيرة (٤) أن مجموع ثمن أملاك الضمان لا ينقص شيئاً عن قيمته ربع مجموع المطال السنوي المعهود للصراف بتحصيله (٥) أن تقرير الضمانة لم ينقصه شيء من عبارة قصورها ولا أثبتت التواريخ والتصديقات وفي الوقت ذاته يؤمر في

دفتر المكلفة في صحائف الضمان بما يدل على أن أطيانهم موضوعة لضمانة الصراف ويوقع كل من رئيسي القسمين على الضمانة بما يدل على أداء واجباته فيها

١٥ - بعد استيفاء الضمانة بالكيفية التي وضعت آنفا يوقع عليها بالاعتماد من المدير أو الوكيل والباشكاتب ورئيس قلم الإيرادات وتحفظ بقسم ثاني قلم الإيرادات في عهدة عامل مخصوص ويحفظ بطرف رئيس قلم الإيرادات كراس صغير يوقع عليه ذلك الكاتب كلما تسلمت إليه ضمانة وافية وتاريخ تسليمها إليه

١٦ - إذا تصرف أحد من الضمان في شيء من أملاكه قبل انقضاء مدة الضمانة فالصراف يوقف عن أعمال وظيفته حتى يقدم ضمانة جديدة هذا ما لم يثبت أن بقية أملاك الضامن الأصلي لم تزل كافية للضمانة الصراف بما لا ينقص عن ربع الباقي بغير تحصيل من مجموع أموال الصيرافية

١٧ - الوظائف التي تخلو من الدرجتين الأولى والثانية يرقى إليها بالأولية والكفاءة والاستحقاق من الصيارف الموظفون بالدرجة الثالثة للثانية ومن الثانية للأولى

١٨ - طلبات تعيين أو ترقية الصيارف تعرض للمالية (مراقبة الأموال المقررة) على المطبوع استمارة نمرة ٩٦ مرفقة بالمستندات كالضمانة والكشف الطبي وأوراق ونتيجة الامتحان والشهادات

والمالية بعد مراجعتها والتثبت من صحتها تصدر أمرها بالاعتماد على المطبوع استمارة نمرة ٩٧

١٩ - مشروعات النقل والابدال في بعض الصيارف التي تقتضيها ظروف مهمة هذه تعرض على تطارة المالية في أوائل سبتمبر من كل سنة بإيضاح الاسباب الداعية لاجرائها ليكون التغيير دائما في أول كل سنة هذا ما لم يكن التغيير مبنيا على أحد الأغراض الثلاثة الآتية فإنه يجوز طلب اجرائه وتنفيذه في أي وقت من السنة وهذه الأغراض هي (١) مل وظيفة خالية (٢) الترقية (٣) إبعاد صراف من جهة يثبت أن استمرار وجوده فيها مضر بالصحة

٢٠ - الستة الشهور الأولى تعتبر مدة تجريبية لكل صراف حديث في الخدمة ويتعين على مأمور المركز التابع له أن يقدم تقريرا في نهايتها يتضمن ملحوظاته من جهة ذلك الصراف مؤسسة على ما تحققه بالاختبار من جهة (١) استقامة سلوكه وجوده

أخلاقه (٢) كفاءته في العمل (٣) رأيه في استحقاقه التثبيت في وظيفته وهذا التقرير يعرضه المدير للمالية مشفوعاً برأيه والمالية بناء على ذلك تأمر بما تراه

٢١ - يجوز مساحة الصيارف من العمل مدة أربعة أيام في كل شهر إذا رأى مأمور المركز أن حالة العمل قابلة لهذا الترخيص وفي هذه الحالة يعد يوم الجمعة الأول من الشهر من جملة الأربعة الأيام المساحة

٢٢ - لا يجوز لأى صراف أن يتخلف عن عمله بغير ترخيص رسمي من مأمور المركز في الأحوال المستحيلة التي لا تحمل انتظار تصريح المديرية وما عدا ذلك يكون الترخيص به من ذات المدير أو وكيله - وكل مخالفة تقع ضد ذلك يستحق من يأت بها الجزاء المقرر لها في لائحة الصيارف والتحصيل

٢٣ - تعتبر من جملة أركان الثقة باعتدال الصراف سكتاه في احدى بلاد الصيرافية وان لم يتيسر في أقرب بلد من احدى بلادها

٢٤ - الجدول استمارة ١١٠ أعده ليكون بيد كل صراف نسخة منه تتجدد مرة في كل ثلاثة شهور لاثبات حركات تنقلاته في كل وقت وفي كل يوم فأيام وجوده في أى بلد من بلاد صيرافيته يؤثر عنها في الخانة نمرة ٢ من الجدول ويؤيد ذلك بكراى مبلغ من مبالغ الاموال التي حصلها واسم الممول وغرة الورد الذي بيده وغرة صحيفة اليومية التي قيدها المبلغ واذا لم يكن قد حصل شيئاً من المال في ذلك في الخانة ذاتها ويؤشر بذلك أيضاً في دفتر الأحوال (وهو الدفتر الذي يقيده به عمدة كل بلد الأحوال يومياً ويرسله لمأمور المركز) وأيام حضوره للمديرية أو للمركز وأيام انصرافه منها ويؤشر بها في الخانات نمرة ٣ و ٤ و ٥ وفي الخانة نمرة ٦ يحصل على تصديق مأمور المركز عما يختص بوجوده بالمركز وتصديق رئيس قلم ايرادات المديرية عما يختص بوجوده فيها - والمأمور ورئيس الايرادات كلاهما مسؤول عن المراجعة بصفة جشنى على بعض أيام بين ما في الجدول المذكور وما في دفتر يومية الصراف وما في دفتر الأحوال حتى لا يجزأ الصراف على كتابه شئ غير حقيقى ويؤشر ان بذلك على ذات الجدول وفي كل ستة أشهر تعرض المديرية على المالية نتيجة المراجعة على الجدول المذكور

٢٥ - اجازات الصيارف في حالة المرض يلزم الاستحصال على تصديق المالية عليها بعد اجراء الكشف الطبي واثبات حالة المريض على أن المالية غير مقيدة ببقاء الصراف في الخدمة اذا كانت أعمال وظيفته لا تحتل التأخير

٢٦ - عمدة كل بلد مفروض عليه أن يثبت يومياً في دفتر الأحوال وجود أو غياب

الصراف عن بلد موغند ما يرى مأمورا المركز بغياب الصراف عن كل البلاد الداخلة في دائرة اختصاصه يجب عليه تحقيق ذلك مع الصراف وتبليغ المديرية بالشيجة بأقرب وقت ممكن وهكذا الحال اذا أنباء مفتش المالية مأمورا المركز بغياب الصراف

٢٧ - جزآت الصيارف التي بالانذار أو بقطع الماهية تكتب على أوامر من المطبوع المعروف باستمارة نمرة ١١٣

٢٨ - يوقف عن أعمال وظيفته بعد اقرار المالية كل صراف ثبت عليه اخلاس شئ من الاموال الموكل بتحصيلها وعدا ذلك فانه يرفق وبحول النيابة العمومية لاقامة الدعوى العمومية عليه وطلب عقابه على مقتضى المادة ٩٧ من قانون العقوبات هذا بعد أن يتم عمل حسابه وحصر كية ما اختلسه وجمع أدلة الخيانة التي تكون أركاناً للدعوى العمومية

ويوقف أيضا عن أعمال وظيفته كل صراف تقبض عليه النيابة العمومية لاتهامه في جحشة أو جنابة لها أو لم يكن لها علاقة بوظيفته - غير أنه في هذه الحالة لا يرفق قطعا الا اذا صدر حكم نهائي عليه بالسجن أو بالحبس أو بأكثر من ذلك

٢٩ - يعطى نصف ماهية الصراف الموقوف أو الغائب للصراف الذي حل محله من غيابه الى أن يعود هو أو صراف جديد بدله

٣٠ - قد أعد السجل استمارة نمرة ١٠٠٠ ليقيد توقيعات الصيارف أول بأول فأفردت به صحيفة مستقلة لكل صراف يقيد بها كل ما ناله من مكافأة أو جزاء وهي تشتمل على أسماء بلاد الصيرافية وعدم بدما في كل منها من النفوس ومقدار الاطيان والتخل وعدد العرب واسم ولقب الصراف وجهة مولده وجهة مسكنه ودرجته وماهيته السنوية وتاريخ تعيينه في الصيرافية وخدماته السابقة وبداية دخوله في خدمة المديرية وأسماء ضامنيه في كل سنة وكل ما يناله من ترقية أو مكافأة أو جزاء وعلى العموم تاريخ حياته في خدمة الصيرافية - هذا فضلا عن ان الجزآت تعلن في النشرة الشهرية التي تصدرها مراقبة الاموال المقررة

٣١ - كل صراف مات أو تضعفت صحته وهو في الخدمة حتى صار غير قادر على

الاستمرار في أداء وظيفته يجوز مساعدته في تعيين ابنه أو أخيه في خدمة الصيرافية واذا لم يكن له أولاد أو أخوة فأقرب أقاربه على شرط أن يؤدي الامتحان المقرر أمام لجنة الامتحان

٣٢ - مفروض على كل مأمور مركز أن يقدم المدير تقريراً في أول يناير ومثله في أول يوليو يتضمن كل ما لاحظته على كل من صيارف بلاد مركزه في مدة الستة أشهر الماضية - وعلى المدير أن يرفع ذلك التقرير للمالية في طرف النصف الأول من الشهرين الملزذين

٣٣ - في آخر كل شهر يحضر العامل المنوط بالسجل غرة ١٠٢ بيان المستحق صرف في أول الشهر التالي لكل من الصيارف على كشف من المطبوع الخاص المعروف باستمارة غرة ٩٠ فيرقم عليه أصل الماهية الشهرية نقلا من السجل غرة ١٠٢ ويضيف إلى ذلك (نقلا من حساب قيد الامانات) قيمة ما كان مودعا بالامانات من مرتبات الصيارف لمن كان غائبا، منهم وقت الصرف في الشهر الماضي ثم يخصم من مجموع النوعين (١) بدل ثمن الورق الدمغة (٢) الجزاءات نقلا من الدفتر استمارة غرة ١١٣ (٣) الاستقطاعات التي يستجمعها من مذكراتها الخصوصية - والصافي بعد ذلك يضاف إليه (١) قيمة المرتب الشهري لبعض الصيارف من بدل نفقات الانتقال (٢) قيمة ما يستحق لبعض الصيارف من مكافأة تحصيل الإيجارات أو غيرها وهذا الكشف يكتب عن كل مركز على حدة ويراجع بمعرفة عمال ورئيس قسم ثانی الإيرادات ورئيس القلم والباشكاتب وبعد التوقيع منهم عليه يسلم في صباح أول يوم من الشهر لرئيس قلم الحسابات فيكتب أوامر الصرف ويقيم القيمة بالمصروفات في نوع مرتبات الصيارف

٣٤ - ماهيات الصيارف الموقوفين لا تدرج بالكشوف الشهرية ولا تقيد بالامانات وإذا استحق صرف شيء منها يصرف محسوبا على اعتماد الصيارف في وقت الصرف

٣٥ - ترسل المديرية إلى مأمور كل مركز قبل اليوم الخامس من كل شهر بواسطة مصلحة البوستة للراكر البعيدة وبواسطة عذاد الخزينة للراكر التي في عاصمة كل مديرية قيمة اللازم صرفه للصيارف بلاد المركز معجوبة بالكشف استمارة غرة ٩٠ فيسلم مأمور المركز النقدية لصراف البلد عاصمة المركز ويأخذ منه أيضا ويرسله للمديرية في الحال وفي الوقت ذاته يشرع في الصرف والحصول على اقرارات الاستلام من كل صراف قريته اسمه بالكشف غرة ٩٠ وعند اتحاف الصرف يرسل الكشف المذكور للمديرية قبل آخر الشهر بالبوستة للموصى عليها أو بواسطة أحد العمال لتسليمه لرئيس قلم الحسابات والحصول على اتصال منه باستلامه - وإذا تأخر شيء بلا صرف لتغيب أربابه فقيمة ما تأخر من ذلك تضاف على عهدة الصراف يقيدها بقر يوميته في حانة المتحصل لحساب المديرية ويؤشر بذلك على الكشف استمارة غرة ٩٠ قبل اعادة المديرية

٣٦ - من واجبات الباشكاتب (١) مراقبة اعادة الكشف غرة ٩٠ من طرف مأموري المراكر قبل آخر الشهر (٢) اجراء اللازم للتحقق من أن التواقيع المثبتة على تلك الكشف هي تواقيع الصيارف حقيقة ولم يداخلها شيء من التزوير (٣) مراقبة توزيع (٧١)

المرتجع من مرتبات الصراف الخزينة وقيد به بحساب الامانات (٤) فخص الاسباب المترتب عليها تأخير صرف ما تأخر صرفه

٣٧ - كل صراف يشته في أعماله أو ينبت عليه ارتكاب الخيانة أو ينقل لصيرافية أخرى أو يموت يعمل حسابه فيموت بدفأره للمديرية بأقرب وقت ممكن ويناط عمل الحساب باثنين من كتبة قلم الإيرادات وكيفية ذلك هي (١) مراجعة التسديدات المقيدة بدفتر اليومية على ما في دفتر الجريدة بحساب كل ممول وقيد ما عساه أن يكون قد تأخر قيده مما باليومية في الجريدة (٢) مراجعة جعيات دفتر اليومية يوما وما صحيفه صحيفه (٣) مراجعة الايصالات المحررة من المديرية عما تسد للخزينة للتحقق من أنه مطابق تماما لما في دفتر اليومية (٤) مراجعة الأموال المرفوعة على قراراتها والتثبت من مطابقتها لها (٥) مراجعة فوائض التسديدات وتعويض المقابلة والمسدد مباشرة للخزينة العمومية والتحقق من أن قيمة المخصوم بحساب كل ممول مطابقة لما في مستندات الخصم بغير اختلاف (٦) مراجعة التغيرات التي حصلت في الاطيان من أول السنة للتحقق من أن كل ما نفذ بدفتر المكلفة قد نفذ فعلا في جريدة الصراف (٧) تحرير نتيجة الحساب على مطبوع من استمارة نمرة ٩٣ وهو المعروف بالمقاعدة وفيها الباقي والفائض اسما

٣٨ - تنتدب المديرية من تعتمد عليه للذهاب الى بلاد الصيرافية وطالب الاوراد من أيدى المولين واستنتاج حقيقة ما فيها من الباقي والفائض ومراجعتها على ما في المقاعدة واذا وجدت صحيفه يوشر بذلك على الورد واذا وجد الباقي في أى ورد أقل من الباقي بالمقاعدة فهناك يكون الاختلاس ويضبط الورد ويعطى به ايصال لصاحبه ويرسل للمديرية في الحال وهكذا الى أن تتم المراجعة وتعرض النتيجة للمديرية

٣٩ - عند ما يرصد على المديرية نبأ الاختلاس تعرض عنه تلفرافيا لالبية وتطلب صدور القرار الوقتي منها بحصيل قيمة الاختلاس من الصراف وضمانه تطبيقا على أحكام الامر المالى الصادر في ٢١ ابريل سنة ١٨٨٥ وفي نهاية الحساب وحصر قيمة الاختلاس يصدر بها قرار وقتي نهائى

٤٠ - الاموال المختلطة المقيدة بأوراد المولين وغير مقيدة بدفأر الصراف (لا يدخل في ذلك طبعاً ما دفعه بعض المولين للصراف بايصالات برانية لان الحكومة غير مسئولة الاعن المقيد بالأوراد) هذه تخص بحساب أربابها كدفعة مسددة نقدية تحت عنوان اختلاس الصراف وفي مقابل ذلك يفتح حساب خاص باسم الصراف المختلس يضاف في أصوله قيمة الاموال المختلطة من كل اسم وفي خصومه كل ما سدد الصراف أو ضمانه

٤١ - يعطى للمول ورد جديد بدلا من ورده الذي ظهر فيه الاختلاس ويؤشر بذلك في رأس الورد

٤٢ - الاوراد التي يظهر الاختلاس فيها يؤشر عليها بختم المديرية وتسلم للنيابة مع بقية مستندات الاختلاس

٤٣ - كل صراف يرفق من الخدمة لسبب الوفاة أو لسبب آخر أو ينقل من صيرافيته لصيرافية أخرى يلزم حتما الحصول على كل ما كان بعهدته من دفاتر الحكومة وأوراقها في البلد المنفصل عنها وبيان هذه الدفاتر يوجد وانحبا بالسجل غمرة ١٠١ الآتى الكلام عنه فيما بعد - وفي حالة الوفاة فاستلام تلك الدفاتر يكون في حضور مأمور المركز وضمان المتوفى ومن يوجه من ورثته بالبلد ذاتها وعلى الأقل أكبر ورثته

٤٤ - يجب طلب من يطلب من الصيارف المرفوتين في اعطائه اعلانا بخلو طرفه هذا بعد أن يتم عمل حسابه وتثبت براءة ذمته من الاموال وتسليم كل ما كان بعهدته من الدفاتر والاوراق ولا يلزم ذكر أسباب الرقت في الاعلان الا اذا كان الرقت لعللة الاختلاس فانه يلزم توضيحها وعليه فاء - لان الرقت في غير هذه الحالة يقتصر على بيان تاريخ الرقت وتاريخ قرار المسالية الصادر بالرفت وثبوت خلو الطرف من حساب الاموال واستلام ما كان عنده من الدفاتر والاوراق

١٥ - دفاتر الصيارف السنوية ومراجعتها واحصاؤها

٤٥ - ينشئ الصيارف في شهر ديسمبر من كل سنة حساباتهم للسنة التالية عن أصول المطلوب من كل من الممولين على حدة فتشمل دفاتر الصيارف حسابات الممولين ما عدا ما يختص منها بالمصالح الآتية وهى (١) الدائرة السنوية (٢) مصلحة قومسيون الأراضي الأميرية (٣) الكتبخانة الخديوية (٤) الأوقاف العمومية - فهذه المصالح الأربع تؤدى ما عليها من الأموال للخزينة العمومية وحساباتها هي مع نظارة المسالية مباشرة ولا تدخل لصيارف البلاد فيها

٤٦ - لحسابات الممولين عند الصيارف دفتر يعرف باسم الجريدة وهو ثلاثة أشكال كإسباني

(١) الشكل الأول يعرف باستمارة غمرة ٨٤ مكررة (راجع الملحق حرف ١ في صحيفة غمرة ٥٦٥) وهو خاص بمصر حسابات الممولين الذين لا يملكون شيئا من الأطنان بالكلية

بل كل ما يؤدون عنه مالا هو النخل أو إبحارات أطيان تعلق الحكومة أو نحو ذلك وكل صحيفة من هذا النوع تحتوى حسابات ثلاثة من الممولين

(ب) الشكل الثاني يعرف باستمارة نمرة ٨٥ (راجع الملحق حرف ب في صحيفة نمرة ٥٦٥) وهو خاص بمحصر حسابات الممولين الذين كانوا يملكون أطيانا ونخلا وغيرهما الآن أقساط تسديد أموال الأطيان ببلادهم تختلف عن أقساط بقية البلاد فان البلاد المخصصة لها هذا النوع من الجريدة تعرف بالبلاد المهولة وتدفع أموالها في موسم محصول القطن في آخر السنة وكل صحيفة من هذا الدفتر تحتوى حسابين اثنين من الممولين

(ت) الشكل الثالث يعرف باستمارة نمرة ٨٤ وهو الأعم استعمالا في بقية البلاد (راجع الملحق حرف ت في صحيفة نمرة ٥٦٦) وكل صحيفة من هذا الدفتر تحتوى حسابا واحدا للمول واحد

٤٧ - يعطى لكل مول في أول كل سنة صحيفة محتومة بختم المديرية تعرف باسم ورد* ويعرف عند بعضهم باسم الخنزير أو الزنجير وعند بعضهم باسم الخلاق وعند بعضهم باسم الحسبة وهذا الوردي فصل من دفتر قسمة يعرف باسم قسيمة أو راد وهو صورة طبق الأصل من صحيفة حساب المندرجة في دفتر الجريدة المار ذكره ليعلم منها (١) مقدار الأطيان وبقية العقارات التي يؤدي أموالها ومقدار ما تنسب ملكيته منها لذات شخصه أولا وآخرين (٢) مقدار المربوط منها بالمال وكية أمواله (٣) مقدار الغير المربوط عليه مال (٤) قيمة ما تأخر طرفه من الأموال لغاية السنة الماضية أو ما زاد في تسديده عما كان يستحق دفعه في السنة الماضية (٥) مجموع الأموال اللازمة سدادهما مجزا على شهور السنة بحسب المواعيد المقررة وفي كل ورد قسم خاص لقيمة التسديدات دفعة دفعة - والقسم الثابت من هذه القسمة يشمل اسم المول ومجموع المطلوب منه وتوقيعه الدال على استلام الورد أما قسائم أوراد الأطيان فيكتب على ظاهرها ترتيب أصناف الزراعة عند المول في السنة ذاتها وهذه القسمة شكلان وهما

(١) - الشكل الأول يعرف باستمارة نمرة ٨٣ (راجع الملحق حرف ث بالصحيفة نمرة ٥٦٧) وهو خاص بالممولين الذين لا يملكون أطيانا بالكلية المندرجة حساباتهم بالجريدة نمرة ٨٤ مكررة

(ب) - الشكل الثاني يعرف باستمارة نمرة ٨٢ (راجع الملحق حرف ج بالصحفتين نمرة ٥٦٨ و ٥٦٩) وهو خاص ببقية الممولين

* كانت الأوراد لغاية سنة ١٨٨٠ على شكل واحد لم يتغير ثم تغيرت في سنة ١٨٨١ ثم في سنة ١٨٨٤ ثم في سنة ١٨٩٤ وأخيرا تعدلت في سنة ١٨٩٥ بالشكل الحالي

۱. ملحق حرف ا

استمارة رقم ٨٤ مكررة جريدة أموال سنة

مدیریت مرکز ناحیه

اسم الممول ... تاريخ تسليم الورد... غمرة صحيفة سجل النخل ... غمرة الورد...

[illegible]

ملحق حرف پ

استمارة نمرة ٨٥ جريدة أموال سنة

مدیریت مرکز ناحیه

اسم الممول وقد تسلم اليه الورد في تاريخ سنة

[illegible]

جريدة أموال

استمارة غرة ٨٤

مديرية مركز ناحية

اسم الممول غرة الورد غرة صحيفة سجل النخل

بيان العقارات التي يودى أموالها ومجموع أموالها وقبضه المخابلة التي للأطيان

٤٨ - ويعطى لكل مصرف دفتر يومية يعرف باستمارة نمرة ٨١ لتقيد كل ما يقبضه من المتحصلات من كل شخص في كل وقت وفي كل يوم وغير مخصص للصرف بوجه الاطلاق أن يدع أحدا غيره يقيد شيئا في دفتر اليومية ولا في خصوم الاوراد فكل تسديدات الممولين باليومية والأوراد يلزم أن تكتب بيد المصرف نفسه وبالخبر المخصوص الذي تصرفه المالية (وهو غير قابل للحو بسهولة) ويلزم أن لا يستعمل غير هذا الخبر في جميع دفاتر الصرف بصفة عومية أما شكل دفتر اليومية فهو كالآتي

وجه نمرة ..		يومية متحصلات الصراف		استمارة نمرة ٨١ أموال مقررة	
مديرية.....مركز.....ناحية.....					
جاءت متحصلات كل يوم	(٤)	جاءت كل دفعة	(٥)	مخصص لحساب المديرية	(٦)
		سكك زراعية	(١٠)	رسوم نقل التكليف	(٩)
		إيجارات	(٨)	تخل	(٧)
		أموال اطيان	(٦)	أسماء المولين	(٥)
		أنواع التوصل لحساب المديرية	(٣)	نموذج الجريدة	(٤)
		تاريخ التسديدات	(٦)	التفتيش والمراجعة	(١)

٤٩ - من المقرر أن كل بلد يجب أن تكون لها يومية خصوصية وجريدة خصوصية وكذلك قسمة أوراد مستقلة ولكن البلاد الصغيرة جدا التي لا يوجد بها إلا آحاد ممولين هذه يجوز درج حسابات مموليها في دفاتر أقرب بلد إليها من دفاتر الصيرافية ذاتها - وكذلك البلاد الكبيرة جدا التي يعسر تحصيل أموالها بواسطة مصرف واحد في دفتر يومية واحد يجوز استعمال أكثر من يومية واحدة لتقيد متحصلاتها وفي كلتا الحالتين يجب الحصول على اقرار نظارة المالية لكي هي تحدد طريقة العمل سواء كانت بتخصيص قسم من دفاتر البلاد الكبيرة لحسابات البلاد الصغيرة أو بقيد الممولين على السواء وتبين البلد التابع لها كل منهم

٥٠ - يعطى لكل صراف دفتران أحدهما يعرف باسمارة غمرة ٨٧ مكررة لقيـد المحررات التي تصدر منه والثاني اسمارة غمرة ٨٧ لقيد المحررات التي ترد اليه بوجه عام سواء تألفت دائرة اختصاص الصراف من بلد واحدة أو أكثر أما إرسال المحررات التي تصدر منه فيكون بطريق البوستة بطوابع أميرية

٥١ - يعطى لكل صراف دفتر يعرف باسمارة غمرة ٨٨ وهو قسمة فالجزء الذي ينفصل عنها هو حافظه يوردها الصراف للخزينة النقود التي يحصلها ببيان المتحصل لحساب كل نوع وكل بلد والجزء الذي يبقى نابئاً هذا يكتب عليه فلم حسابات المديرية ايصال استلام النقدية بالخزينة ويوقع عليه من رئيس المصلحة

٥٢ - دفاتر حسابات الصيارف تطبع في مطبعة بولاق الأميرية وتجلد وتجلدها من خمس فيات وهي خمسة أفرخ وعشرة أفرخ وخمسة عشر فرخاً وخمسة وعشرون فرخاً وخمسون فرخاً

٥٣ - دفاتر الصيارف يجب أن يختم على كل ورقة منها بختم المديرية أو المحافظة في الزاوية اليمنى العليا

٥٤ - تقدير ما يلزم من الدفاتر لكل بلد في أول كل سنة يكون على نسبة ما يوجد بها من عدد الممولين بغير زيادة إلا ما يوجب حتما عدد ما يحتوي عليه الدفتر من الأوراق بحسب أصل حبه وإذا زاد عدد الممولين في أثناء السنة زيادة تستلزم صرف دفاتر جديدة عندئذ يحصل طلبها وصرفها

أما أدوات الكتابة فقد يعطى لكل صراف في مدة السنة علمتان من مسحوق الحبر المخصوص ومائة فرخ ورق أبيض غمرة ١٧ وأربعة وأربعون طرفاً من غمرة ٤٤

٥٥ - في أول ديسمبر من كل سنة يكتب قسم نافي إيرادات المديرية كشفاً على اسمارة غمرة ١٠٠ ببيان أصناف الدفاتر اللازم صرفها لكل صراف من كل صنف ومن كل فئة واسم الصراف اللازم تسليم الدفاتر اليه وعلى ذلك الكشف يصدر أمر المديرية لأمين التوريدات بصرف تلك الدفاتر لكل من الصيارف كلما وصل اليه نبأ من رئيس قلم الإيرادات بأنه قد قدم ضمانته ولم يبق مانع للصرف اليه فيسلمه الدفاتر ويأخذ منه ايصالاً بها على الكشف الأصلي

٥٦ - عندما نصرف الدفاتر يجب تنهير صحائفها بالحبر ويكتب على الورقة الأخيرة من كل دفتر عدد ما يحتويه من الأفرخ ثم يكتب الصراف كشفاً ببيانها نوعاً وفيه فيراجع أمين التوريدات على حقيقة المنصرف ويؤشر عليه بامضائه بما يدل على صحته

فأخذ الصراف ويقدمه لرئيس قلم الإيرادات وهذا يصدر عليه تصريح بالعمل المعهود اليه
بختم الدفاتر بأن يختتمها على نحو ما ذكر بالفقرة ٥٣ ويؤشر بما يدل على اجراء ذلك - وحينئذ
يؤشر عليه الى العامل المنوط بعمل السجل استمارة نمرة ١٠١ بأن يقيد الدفاتر المذكورة في
صول عهدة الصراف في قيدها وبعد ايمارس الصراف أعماله فيها

٥٧ - السجل نمرة ١٠١ المشار اليه بالفقرة السابقة هو دفتر سنوى لحصر الدفاتر
التي تصرف للصراف والتي يسلمونها في نهاية المدة المحددة لاستعمال الدفاتر وفي نهاية خدمة
الصراف وبه قد أفردت صحيفة مستقلة لحساب دفاتر كل صراف نصفها لاصول مبينة نوعا
نوعا فية تاريخا تاريخا والنصف الثاني للخصوم عما يسلمه للخبز - زن ثانية من الدفاتر
البيضاء التي لم تستعمل أو يسلمه في آخر السنة للدفاتر خاتمة أو يسلم لصراف آخر حل محله وفي
آخر السنة اذا تأخر شيء من الدفاتر عهدة الصراف يطالب بتقديمه والا اذا كان العمل به
مستمر السنة التالية فيخصم بسجل السنة الماضية ويقيد بأصول سجل السنة الجديدة

٥٨ - يشرع الصراف في انشاء اصول حسابات الممولين للسنة الجديدة معتمدا في
تقديرها على ما في السجلات المعدة للاسناد في كل نوع وهي

(١) - في نوع الاطيان وأموالها - على ما في دفاتر المكلفات استمارة نمرة ١٤ بعد
مراجعتها على جريدة حسابات الممولين عن السنة التي انتهت وعلى جريدة الأموال المقررة
بالمديرية استمارة نمرة ١ المشتملة على اجمالي حساب كل بلد وعلى السجلات استمارة نمرة
٣ المشتملة على الاطيان الغير المربوطة والمربوطة بضرائب موقفة

(ب) - في نوع النخل وعشوره - على ما في سجلات النخل استمارة نمرة ٧٩ بعد
مراجعتها على جريدة حسابات الممولين عن السنة التي انتهت وعلى جريدة الاموال المقررة
بالمديرية

(ت) - في نوع أموال عيون الواحات بأسيموط - على السجل المخصوص الموجود
بالمديرية المشتمل على بيان العيون وأموالها وما يزيد وما ينقص في ملكية كل شخص
(ث) - في نوع مصاريف الابراهيمية بمديرية بنى سويف والفيوم والمنيا وأسيموط
- على ما في جريدة الصراف عن السنة التي انتهت بالنسبة لمفردات الاسماء وعلى جريدة
الأموال المقررة بالمديرية بالنسبة للاجالي

(ج) - في نوع عوائد طواحين الهدير بالفيوم - على ما في السجل المخصوص
الموجود بالمديرية المشتمل على بيان هذه الطواحين وأموالها وما يزيد وما ينقص منها
(ح) - في المتأخر من بقية الأنواع السائرة مثل رسوم نقل التكليف ومصاريف

السكك الزراعية وما شابه ذلك - على ما في جريدة الصراف عن السنة التي انتهت بالنسبة لمقررات الاسماء وعلى جريدة الاموال المقررة بالمديرية بالنسبة للاجبال هذا هو اساس انشاء اصول حسابات الممولين لأول كل سنة أما ما يستجد في أثناء السنة من أى نوع فالاعتماد فيه يكون على ما في ذات الاوامر التي تصدر عنه الصراف

٥٩ - لا يلزم أن يكتب الصراف أو راداعن حساب الباقي أو الفائض للمولين الذين لم يبق لهم شئ من الأطيان أو النخل ولكن تأخر عليهم شئ من أموال ما كان لهم من الاطيان أو النخل أو زاد لهم شئ من تسديداتهم

٦٠ - بعد انشاء الجرائد والاوراد وقسماتها يقدمها الصراف الى رئيس قلم ايرادات المديرية وهذا يكلف أحد كتبة قلم الايرادات بمراجعتها اسما اسما في ما في دفاتر السنة الماضية والحاضرة وما في المكلفات والسجلات التي مرّ ايضا حها بالفقرة ٥٨ ومتى تحقق صحة ما احتوته اجمالا وافرادا يؤثر بمضائه على حساب كل ممول بالجريدة وبالورود بما يدل على ذلك وعلى قيمة مجموع المال السنوى المطلوب من كل ممول

٦١ - كل تغيير يحدث في أثناء السنة بأسباب اضافة ضرائب جديدة أو زيادة ضرائب موقفة أو رفع ضرائب أو تنقيص ضرائب وتصدر به أوامر من المديرية لتنفيذه في جرائد الصيارف وأوراد المولين يجب على الصيارف اثباته في الحال بالجرائد والاوراد وتقديم الجرائد والاوراد للمور المركز الذي يجب عليه تكليف أحد كتبة المركز بمراجعتها ومتى ثبتت صحتها يؤثر عليها بذات الطريقة المار ايضا حها بالفقرة ٦٠ - هذا ما عدا ايجارات الأطيان التي يكتشفها معاونون في أثناء عمل المساحة منزرعة بغير عقود من أملاك الحكومة فانه يجوز اضافتها وتحصيلها بأوامر تصدر من معاونين المرخص لهم أيضا الختم على أورادها

٦٢ - كل تغيير يحدث في أثناء السنة بسبب انتقال أطيان أو نخل من شخص لشخص آخر أو تأجير شئ من أطيان أو أملاك الحكومة لشخص ليس في جملة المولين من قبل ويترتب على ذلك كله تحرير أواد جديدة فهذه الاوراد يقدمها الصراف بيده الى رئيس قلم ايرادات المديرية اذا كان مركزه قريبا من عاصمة المديرية أو بالبوسنة الموضى عليها اذا كان بعيدا عنها فيكلف الكتبة التابعين للقسم الرابع بمراجعة الاوراد المختصة بانتقال أطيان والتابعين للقسم الثاني بمراجعة الاوراد المختصة بايجارات أطيان والتابعين للقسم السادس بمراجعة الاوراد المختصة بالنخل ومتى تحققت صحتها تأثر على كل منها بذلك بعد ملء الخانات

المخصصة بالورد لتوضيح غمرة صحيفة المكلفة وغمرة صحيفة سجل النخل ويختتم على الا^و ورا بدختم المديرية وتسلم أو ترسل الى الصراف لتسليمها للمولين في الحال وكل ما يقع من الرهونات أو فكل الرهونات أو أحكام الجزاءات أو حقوق الاختصاص والايقاف يتأشربه في صحائف أربابه أول بأول بعقضى أو امر المديرية ويحفظ عند كل صراف جدول ببيان ذلك للرجوع اليه

٦٣ - بعد انشاء الجرائد والا^و راد في أول السنة فأول عمل يعمل به الصراف هو قيد قسط تعويض المقابلة السنوي بصفة أول دفعة من التسديدات وذلك نقلا من الجدول المحرر على هامش المقاصد الا^ق الكلام عنه فيما بعد ومنهني قطعيا عن محو أو اثبات أى شئ بالدفاتر بطريقة الحسن أو القسط فذلك من أعظم مجالب الشبهة

٦٤ - يسلم الصراف الى كل من المولين الورد المحرر باسمه ويحصل منه على (١) ايصال استلامه الورد بالقسم المخصص لذلك بالقسيمة الثابتة وإذا كان جاهلا بالقراءة والكتابة وليس لديه ختم فيختم العمد أو أحد المشايخ بصفة شهادة عليه باستلامه (٢) الحصول من الممول على بيان أصناف الزراعة الموجودة بأطيانه أو المنوى على زراعته في أثناء السنة وأثبت ذلك في القسم المخصص له بالقسيمة الثابتة - وغير جائز للصراف فصل الا^و راد من قسائمها الثابتة الا في وقت تسليمها لا^ر بابها

٦٥ - كل ممول يجوز له أن يشكو للمديرية اذا تبين أن حساب المال السنوي المطلوب سداذه منه كافي الورد غير صحيح وذلك في ظرف خمسة عشر يوما التالية لاستلام الورد وعلى المديرية تحقيق ذلك وتصحيحه

٦٦ - القسط المقرر تحصيله في أى شهر يعتبر مستحقا سداذه من أول يوم من الشهر
٦٧ - الممولون الذين مجموع المال السنوي المطلوب من كل منهم في بلد واحدة أو عدة بلاد لا يبلغ ٢٠٠ جنيه هؤلاء يتعين عليهم ختم سداد المال الى صيارف البلاد في الميعاد المحدد لكل قسط

٦٨ - الممولون الذين يبلغ مجموع المال السنوي المطلوب من كل منهم (في بلدة واحدة أو عدة بلاد) ٢٠٠ جنيه أو يزيد عن ذلك هؤلاء يجوز لهم أن يسددوا المطلوب منهم الخزينة العمومية أو لخزينة المديرية مباشرة قبل اليوم الخامس والعشرين من الشهر
٦٩ - طريقة التسديد للخزينة العمومية أو لخزينة المديرية مباشرة من المولين الذين تقدم القول عنهم في الفقرة ٦٨ هي أن يقدموا المراقبة الأموال المقررة بالمالية

أول رئيس قلم الإيرادات بالمديرية ما بأيديهم من الأوراد وبالقلم الأول من القسم الثاني من هذه المراقبة أو بقسم ثاني الإيرادات بالمديرية يعمل حساب المال اللازم تسديده لحد آخر الشهر المقدمة فيه الأوراد وتكتب حافظة بالقيمة المطلوب تسديدها للخزينة والمستحق منها لحساب كل بلد ويأخذها الممول في دفع قيمتها للخزينة المالية إذا كانت الأوطيان تابعة لمديريات غير المخصصة لصندوق الدين أو لخزينة صندوق الدين العمومي إن كانت من المديريات المخصصة للصندوق أو لخزينة المديرية

٧٠ - بمقتضى الإيصال الذي يقدمه الممول من الخزينة يقيد العمال المنوطون بذلك بقلم أول قسم ثاني مراقبة الأموال المقررة أو بقسم ثاني الإيرادات بالمديرية في ورد الأوطيان التابعة لكل بلد قيمة المال المسدد لحسابها وتاريخ التسديد ويوقع على ذلك مدير الأموال المقررة بالمالية أو الباشكاتب بالمديرية وتسلم الأوراد لصاحبها فانية - وفي الحالة الأولى يكتب من المراقبة إلى المديرية ذات الاختصاص حالانخصم ذلك هناك في ظرف أربع وعشرين ساعة

٧١ - عند وصول أمر مراقبة الأموال المقررة المار ذكره تكتب المديرية بتصريحاً لصراف البلد على المطبوع استمارة نمرة ٨٩ به تأذنه أن يقيد المبلغ المدفوع للخزينة العمومية في حساب تسديدات الممول بالجريدة وفي الوقت ذاته يقيد رئيس قسم ثاني الإيرادات المبلغ المذكور في حساب تسديدات البلد بجريدة الأموال المقررة استمارة نمرة ١

وهنا يلزم ملاحظة عدم تكرار قيد المبلغ عندما ترد للمديرية من إدارة عموم الحسابات بالمالية في أثناء الشهر التالي للسداد بحقيقة التسوية اللازم إتيانها في دفاتر الحسابات وفي سجلاتها الأموال المسددة لحساب المديرية بالخزينة العمومية أو خزائن المصالح الأخرى

٧٢ - يتعين على الصراف حتماً أن يفتح في دفتر اليومية حساباً مستقلاً لكل يوم يقيد به كل ما يصل إليه من الأموال باسم كل من الممولين المدفوعة لحسابهم في كل نوع من أنواعها وبدون أدنى إهمال ولا إهمال يقيد ذلك في الأوراد التي بأيديهم وفي صحف حساباتهم الخصوصية بالجريدة وفي نهاية اليوم يقفل حسابه ويجمع المتحصل من كل نوع بالخانة المغدلة في السطر التالي للسطر المقيدة به آخر دفعة من التسديدات ويسطر أفضاً تحت الشكل ويضع كمية متحصلات اليوم في الخانة المفتوحة لخصر مجموع تسديدات الأيام

٧٣ - لا يجوز لأي ممول أن يتسلل بإيصال من الصراف غير الورد عن شيء يدعي أنه سده له من الأموال فالحكومة غير مسئولة الاعمال يقبده الصراف بالأوراد كما هو منصوص

في كل ورد بتنبية خصوصي ولكن ذلك لا يمنع من طلب اقامة الدعوى العمومية على الصراف
عندما ثبت عليه استلام المبلغ المحرره بالايقال البراني وعدم توريده الى الخزينة

٧٤ - يجوز لكل من اراد من الممولين بمحض مشيئته واختياره أن يدفع ماشاء دفعه
من الاموال مقدما قبل حلول مواعيد تسديدها للقانونية

٧٥ - لا يجوز لاي صراف بغير تصريح خصوصي من نظارة المالية أن يثبت في دفاتره
شياء من المناولات وهي نسبة التسديد في حساب أحد الممولين لشخص غيره سددها بيده عنه

٧٦ - ماعد الضرائب والاموال العقارية اللازم قبدها لحساب أنواعها في اليومية
والجرائد والاوراد فكل ما وصل ليد الصراف من الرسوم التي يحصلها أمناه آخرون من

موظفي الحكومة ومنذوبها ويسلمونها لتوريدها للخزينة مثل رسوم المحاكم الشرعية
بالمرکز ورسوم عقود الزواج وغيرها هذه يجب أن يقبدها الصراف بيوميته في نوع المتحصل

لحساب المديرية ويعطى بها الايقال على الورد الخاص المعروف باستمارة نمرة ٨٦ بمقتضى
حافطة محررة على المطبوع استمارة نمرة ٣٧ حسابات زبوقع عليها من دفع القيمة فيرق هذه

الحافطة بالحافطة التي يقدمها للمديرية عند التسديد للخزينة
ومن اللازم على المديرية الحصول في آخر كل شهر على بيان تلك التسديدات من ذات

مصادرها ومراجعتها والتحقق من مطابقتها لما في حساب الصراف

وهذا هو شكل الورد استمارة نمرة ٨٦

استمارة نمرة ٨٦ أموال مقررة				
متحصل بمعرفة الصراف لحساب المديرية				
مديرية مركز ناحية سنة ١٩				
ورد باسم وظيفته				
عن التسديدات الواردة منه لصراف الناحية المذكورة من أصل إيرادات				
امضاء الصراف	محل تفقيط كل دفعة	قيمة المسدد كل دفعة	نمرة الحافطة	تاريخ التوريد

٧٧ - المتحصلات التي تصل ليد الصراف من بعض الافراد لحساب مصالح أخرى وهي من مثل ما يصرف أحياناً زيادة عن الواجب صرفه ويطلب تحصيله ورده ومثل نفقات علاج المرضى الذين عولجوا بمستشفيات الحكومة وما شابه ذلك هذه يقيد بها الصراف في دفتر القسمة استمارة نمرة ٣٣ (حسابات) وذلك بوضع ورقة من الورق القمعي (الكاربونيير) بين كل ورقتين من أوراق القسمة فترتسم الكتابة في كليهما معاً في وقت واحد وتعطى إحدى القسمتين للدافع سنداً بالاستلام وترفق الثانية مع حافظة التوريد للخرينة لكي بعد التوريد للخرينة ترسل تلك القسمة للصحة ذات الشأن لانبائها بتحصيل القيمة وفي آخر كل يوم يجمع الصراف ما وصل اليه بالقسمة نمرة ٣٣ ويقيد كنهه باليومية استمارة نمرة ٨١ في حساب اليوم ذاته لنوع المتحصل لحساب المديرية بغير مفردات اكتفاء بما في القسمة نمرة ٣٣ - هذا وفي الخانة المعدة باليومية لقياد أسماء الدافعين يقيد غر القسمة المتسلسلة المقيد بها مفردات ذلك المبلغ وعلى المديرية أو المركز كلما قدم الصراف شيئاً من النقدية لتوريده للخرينة أن تعمل مراجعة مدققة على القسمة نمرة ٣٣ واليومية معاً حتى لا يسقط شيء من التوريد للخرينة مما هو مقيد بتلك القسمة

٧٨ - يجوز قبول سندات بنك نوت على البنك الاهلي بصفة نقود متحصلة في جلة المتحصلات لدى الصراف

المراقبة على حركة التحصيلات

٧٩ - قد أعد في كل مركز سجلان من استمارة نمرة ٨ لضبط حركة التحصيلات أحدهما لتحصيلات أموال الاطيان بالشكل الآتي وهو

شهر وهو من الان شهر المقرر تحصيل أقساط أموال فيها		شهر غير مقرر تحصيل شيء فيه من الاموال	
أسماء البلاذ	التأخرات في الشهر الماضي	موقوفات الوفاء وعظومات	صافي اللازم تحصيله
(١)	(١)	(١)	(١)
(٢)	(٢)	(٢)	(٢)
(٣)	(٣)	(٣)	(٣)
(٤)	(٤)	(٤)	(٤)
(٥)	(٥)	(٥)	(٥)
(٦)	(٦)	(٦)	(٦)
(٧)	(٧)	(٧)	(٧)
(٨)	(٨)	(٨)	(٨)
(٩)	(٩)	(٩)	(٩)
(١٠)	(١٠)	(١٠)	(١٠)
(١١)	(١١)	(١١)	(١١)
(١٢)	(١٢)	(١٢)	(١٢)
(١٣)	(١٣)	(١٣)	(١٣)
(١٤)	(١٤)	(١٤)	(١٤)
(١٥)	(١٥)	(١٥)	(١٥)
(١٦)	(١٦)	(١٦)	(١٦)
(١٧)	(١٧)	(١٧)	(١٧)
(١٨)	(١٨)	(١٨)	(١٨)
(١٩)	(١٩)	(١٩)	(١٩)
(٢٠)	(٢٠)	(٢٠)	(٢٠)
(٢١)	(٢١)	(٢١)	(٢١)
(٢٢)	(٢٢)	(٢٢)	(٢٢)
(٢٣)	(٢٣)	(٢٣)	(٢٣)
(٢٤)	(٢٤)	(٢٤)	(٢٤)
(٢٥)	(٢٥)	(٢٥)	(٢٥)
(٢٦)	(٢٦)	(٢٦)	(٢٦)
(٢٧)	(٢٧)	(٢٧)	(٢٧)
(٢٨)	(٢٨)	(٢٨)	(٢٨)
(٢٩)	(٢٩)	(٢٩)	(٢٩)
(٣٠)	(٣٠)	(٣٠)	(٣٠)

سجل مستحققات ومتحصلات الايجارات ومصاريف السكك الزراعية ورسوم نقل التكليف

مركز مديرية شهر سنة

٨٠ - يرسل كل صراف الى مأمور المركز في أول يوم من كل شهر كشفاً يشتمل على (١) كمية ما بناه على كل بلد من البلاد صيرافيته لغاية الشهر الماضي من كل من أنواع الأموال والارادات المقررة (٢) بيان الموقوفات تحصيله من ذلك بمقتضى أوامر المالية (٣) صافي المتأخر (٤) قيمة المقرر تحصيله في الشهر الجديد اذا كان مقرراً تحصيله بل شئ فيه من الأموال (٥) جملة ذلك كله وهو المطلوب تحصيله في الشهر الجديد

فيسجل كاتب المركز هذا الكشف في السجلين المار ذكرهما كل عما يختص به

٨١ - يرسل كل صراف الى مأمور المركز الكشف الآتي بيانها واسطة الحفير
المنتدب لتوصيل تقارير الأحوال مباشرة أو بواسطة نقطة البوليس التي ترسل اليها تقارير
الأحوال ويتعين على الصراف حتما تقديم هذه الكشف سواء كان أو لم يكن هناك
تحصيلات وهي

(١) - في صباح كل يوم من الشهور المقر تحصيل شيء فيهما من الاموال ببيان الذي تحصل في اليوم الماضي ومجموع الذي كان تم تحصيله لغاية اليوم الذي قبله - ولا يستثنى

من هذا الواجب غير صيارف البلاد القاصية جدا فهو لا يكفي أن يقدموا هذه الكشوف ثلاث مرات في كل شهر الاولى لغاية يوم ١٠ والثانية لغاية يوم ٢٠ والثالثة لغاية يوم ٢٥

(ب) - في صباح كل من اليوم الحادى عشر والحادى والعشرين وفي آخر يوم من الشهر في الشهور الغير المقرر تحصيل شئ فيها من الأموال وذلك ببيان المتحصل من المتأخر وفي الكشوفين الأخيرين يجب أن يبين المتحصل في المدة الأخيرة وكيفية المتأخر لغاية المدة التي قبلها

وهذه الكشوف يحتفظ عليها كاتب المركز ويسجل منها بالسجلين مجموع المتحصل لغاية اليوم العاشر واليوم العشرين واليوم الخامس والعشرين وآخر يوم من الشهر

٨٢ - يتعين على الكاتب المنوط بعمل السجلين بالمركز أن يعرضهما على مأمور المركز في أثناء الخمسة الايام الاولى من كل شهر من الشهور الغير المقرر تحصيل شئ فيها من الأموال ويتحصل منه على التأشير على السجلين للدلالة على احاطة علمه بقيمة المتأخر

ويتعين عليه أيضاً أن يحصى ما وقع من التأخير من كل صراف في تقديم الكشوف التي مر ذكرها بالفقرة ٨١ ويكتب عنها في كل شهر جداول يعرضه على مأمور المركز الذي يجب عليه تقديمه للديرية في اليوم الاول من الشهر

٨٣ - على المديرية أن تجازي كل صراف عن كل تأخير في كل كشف بخمسة قروش من ماهيته

٨٤ - في شهور أكتوبر ونوفبر وديسمبر وهي أهم شهور السنة في حركة التحصيلات يلزم الاستمرار على احاطة علم مراقبة الأموال المقررة بالمالية وحضرات المديرين عن حالة التحصيلات بالطرق الآتية وهي

(١) يقدم مأمور كل مركز للدير كشاف في كل يومين ببيان المتحصل ببلاد المركز تفصيلاً عن الكشوف التي يقدمها الصيارف اليه

(ب) تقدم كل مديرية الى مراقبة الأموال المقررة في اليوم الحادى عشر واليوم الحادى والعشرين واليوم السادس والعشرين كشفاً ببيان المتحصل في كل من هذه المدد وفي الكشوفين الأخيرين يجب أن يتوضح مجموع المتحصل لغاية المدة الماضية من الشهر

(ت) ترسل كل مديرية الى مراقبة الأموال المقررة تلغرافاً في صباح أول يوم من كل من

شهرى نوفمبر وديسمبر وفى اليوم الأخير من ديسمبر بيان مجموع المتحصل فى الشهر من كل من أنواع الأموال المقررة غير أنه فى نوع أموال الأطيان يجب أن يبين على حدة ما قد تحصل منها من المتأخر لغاية السنة الماضية وما تحصل من أموال السنة الأخيرة

٨٥ - لا يتوقف تحصيل المال لأى سبب من الاسباب مثل حرق المحصولات بالغيطن أو بالجرون أو بالمخازن أو انهيار السيل وجرف أو استئصال أو تلافى الزراعة أو المحصولات وبوجه عام لا يجوز للصراف ايقاف تحصيل أى شئ من الأموال ما لم يصدر بذلك تصریح من المالية

٨٦ - الأموال التى يتصرح بايقاف تحصيلها مثل مال الخمسة الافدنة المسموحة لكل عام مدة أو الأموال المرفوعة بشأن دعاوى أو منازعات هذه يجب قيدها فى السجل الخصوص الذى أعده لقيدها به عند الصراف وهو المعروف باستمارة رقم ٢٩

وعلى كل مأمور مركز والمفتشين تفقد هذا السجل من وقت لآخر والبحث فيما يوجد من الأسباب المترتب عليها تأخير انجاز المسائل الموقوف عليها تحصيل الأموال المقيدة بهذا السجل

وعلى كل مديرية أن تعرض للمالية فى كل ستة شهور جدولاً ببيان هذه الأموال وما تم من الاجراءات المختصة بكل مسألة

توريد المتحصلات الى الخزينة

٨٧ - عمد البلاد ومشايخها ملزمون بتعيين الخفراء الكفاية على المكان الذى توجد به متحصلات الصراف وعليهم وعلى مأمور المركز أن يتخذوا كل الوسائل اللازمة لصيانتها على الدوام وبالاخص فى أثناء نقلها لاجل توريدها للخزينة مباشرة أو لتوصيلها للمركز لترسل منه الى المديرية بواسطة مصلحة البوستة

٨٨ - تورد متحصلات بلاد المركز الذى فى نفس عاصمة المديرية الى خزينة المديرية مباشرة وهكذا البلاد التى وان كانت تابعة لمركز آخر غيره الا أنها قريبة أيضاً من مركز المديرية وذلك بعد اجراء المراجعة بعرفة كتبة الايراد بالطريقة الآتية بيانها بالفقرة ٩٠. أما بقية بلاد المديرية فتحصلاتها تسلم الى مصلحة البوستة بواسطة مأمورى المراكز لاجل توصيلها لخزينة المديرية

ويتعين على كل صراف عند قيامه بتحصلاته لتوريدها لخزينة المديرية أن يرسل

بأسرع الوسائل بلاغاً لمؤامراتهم عن يوم وساعة قيامه وكذلك يرسل له بعد التوريد شهادة موقعاً عليها من باشكاتب المديرية ورئيس قلم إراداتهم عن يوم وساعة توريد متحصلاته فإذا لم يصل النبا الثاني للأمر بعد مضي الوقت الكافي فعليه مع إخطار المديرية تلغرافياً أن يتخذ بأسرع الوسائل لكشف حقائق أسباب التأخير حتى يتحقق توريد المتحصلات فعلاً

وكاتب المراجعة بقلم الإيرادات عليه أن يثبت بالحفاضة نمرة ٨٨ الوقت الذي تمت فيه المراجعة وينبئ الباشكاتب بذلك فإذا فات أكثر من ثلاثين دقيقة ولم يصل للباشكاتب نبا تسليم المتحصلات للخرينة فعليه اتخاذ الاجراءات اللازمة في الحال لاثبات توريد المتحصلات فعلاً •

٨٩ - كقاعدة عمومية يورد كل صراف متحصلاته لغاية اليوم العشرين من كل شهر إلا إذا زادت المتحصلات قبل هذا التاريخ عن مائة جنيه أو رأى مأمور المركز لأسباب استثنائية عدم موافقة تأخير التوريد للخرينة لحد يوم ٢٠ فإنه يلزم توريد المتحصلات بغير انتظار لحلول ذلك اليوم ويستثنى من هذه القاعدة مديريات الوجه البحري في شهور أكتوبر ونوفمبر ويسمى بفرانه يجب توريد متحصلات بلادها مرة لغاية اليوم العاشر وأخرى لغاية اليوم العشرين وكلما رأى مأمور المركز موجبا للتجسس بتوريد المتحصلات للخرينة هذا فيماعد البلاد القاصية التي لبعده مسافات يصعب التوريد مرتين أو أكثر فالأمر يحدد لها ميعاد التوريد تبعاً للظروف وعلى العموم فإنه لا يجوز تأخير توريد شئ للخرينة من متحصلات شهر للشهر التالي له

٩٠ - في المواعيد المعينة للتوريد من البلاد التي ترسل متحصلاتها بواسطة مصلحة البوسنة يذهب بها الصراف تحت الحفظ ومعه دفاتره إلى ديوان المركز ويقدم للأمر المركز الحفاضة استمارة نمرة ٨٨ داخل في جملتها كنوع من أنواع الإيرادات جميع المبالغ المتحصلة لحساب المديرية المقيدة باستمارة نمرة ٣٣ والمحرو عنها حواظ من استمارة نمرة ٣٧ فيأمر بمراجعتها على اليومية كإسبأى وهو

(١) يكلف أحد الصراف الذين يوجدون في المركز بطريق الصدفة بأن يراجع (١) جمع متحصلات كل يوم بدفتر اليومية ومطابقة مجموع الأنواع لفرداتها (٢) جمع متحصلات الأيام المطلوب توريدها ومطابقتها في الحفاضة (٣) مراجعة مفردات المتحصل باستمارة

نمرة ٣٣ على القيد منها باليومية يومياً (٤) مراجعة مفردات المبالغ المتحصلة لحساب المديرية المعطى بها أو راد من استمارة نمرة ٨٦ والتحقق من مطابقة مفرداتها لما فى الحوافظ استمارة نمرة ٣٧ (حسابات) الموقع عليها من الدافعين (٥) التحقق من أن غمر الجريدة مؤثر بها أمام كل دفعة من كل شخص (٦) التحقق من أن مجموع المتحصل من كل نوع الواضع بالحافضة مطابق لما يتكون من حقيقة المفردات المخصدة باليومية - وهذا المراجع يؤثر على الحافضة بما يدل على اجراء هذه المراجعة

(ب) - يكاف أحد كتبه المركز بأن يحول بنظره على دفتر اليومية من أوله الى آخره ليتأكد من أنه خال من مجالب الشبهة التي هي المحو والانيات بطريقة القسط والحس في الاسماء والأرقام والايام ويوقع بأضائه على الحافضة لجانب المراجع الاول بما يدل على نتيجة هذه المراجعة الثانية - واذا وجد باليومية شيئاً من تلك المخطورات فيكتب عنها مذكرة بالوصف الكافي ويقدمها للأمر الذي يجب عليه في الحال استجواب الصراف والحصول على اقراره والاجراء في ذلك كما سيذكر بعد بالفقرة ٩٨ وارسال المتحصلات للمديرية

٩١ - ان لم يوجد للارسال للخرينة الامتصاصات ثلاثة صياف فكل منهم يسلم بنفسه متحصلاته الى وكيل مكتب البوستة بصفة حوالة ان كانت لا تزيد عن عشرة جنيهات وليس في جملتها من صنف الفضة أكثر من قيمة جنيهين وبصفة صرة مختومة بالشمع الأحمر ان كانت تزيد عن ذلك ويأخذ البوليس من وكيل البوستة ويعود بها فيسلمها للأمر بالمركز وهو بعد أن يكتب غمرتها على حافضة التوريد استمارة نمرة ٨٨ يرفقها معا ويرسلها للمديرية بالبوستة في ظرف موصى عليه

٩٢ - اذا زاد عدد الصياف الحاضرين بالمركز لتوريد متحصلاتهم عن ثلاثة فكل منهم يضع متحصلاته في صرة ويختتم عليها بالشمع الأحمر وهذه الصرة توضع كلها في صندوق (من الصناديق التي أعدها نظارة المالية لنقل متحصلات الصياف بالبوستة) ويقفل الصندوق ويختتم عليه بالشمع الأحمر بختم الأمر بالمركز ويسلم الى وكيل البوستة وتؤخذ منه بوليسه الاستلام ويؤشر بنمرتها على كل من الحوافظ استمارة نمرة ٨٨ التي ضم الصندوق محتوياتها يضم الحوافظ استمارة نمرة ٨٨ المذكورة ومرفقاتها بعضها الى بعض ويرسلها الى المديرية بالبوستة في ظرف موصى عليه وفي الوقت ذاته يعطى ايصال وقت الاصراف بقيمة البصرة الخاصة به الى أن يرد الايصال النهائي من المديرية فيستبدل به

٩٣ - في جميع الاحوال يجب أن تسليم النقدية الحوالات أو الصررأ والصناديق المقفلة الى مكتب البوستة يكون قبل ميعاد قيام أول قطار سكة حديد بساعة واحدة على الأقل وإذا قضت الظروف أحياناً ببقاء الصندوق بديوان المركز اليوم التالي فأموال المركز مسؤول عن ترتيب الحرس الكافي عليه الى أن يسلم للبوسته

٩٤ - تعتبر بصفة نقدية متحصلة مستندات النقدية التي يكون قد تحول صرفها على الصراف وصرفت من متحصلاته وهذه المستندات ترفق مع الحافظة استمارة نمرة ٨٨ فتضيف المديرية قيمتها فيما يورد للخزينة وتخصص بقيمة المنصرف في حساب الخزينة للتوازن

٩٥ - الصناديق المعدة لنقل النقود كل منها له مفتاحان أحدهما يكون دائماً بطرف مأمور المركز والثاني بطرف صراف خزينة المديرية

عند وصول صرر المتحصلات بالبوسته فرادى أو في صناديق مغلقة ومختومة تفتح وتجرد وتعد بعرفة لجنة مخصوصة يؤلفها المدير لهذا الغرض من ثلاثة من كبار موظفي المديرية يكون في جلانهم صراف الخزينة

ووظيفة هذه اللجنة هي عذ النقود المشتملة عليها صرة كل صراف مستقفاً صنفوا والتحقق من أنها مطابقة لما في الحافظة وتحرر بمحضر بوصولها كاملة أو بماعساء أن يوجد بها من عملة زائفة أو ناقصة

٩٦ - العملة الزائفة تجري اتلافها في الحال والعجز يضاف بالحسابات عهد طرف صراف البلد في مقابل تحرر بعلم الخبر (الايقال) بالقيمة كاملة وامضائه وارسله للمركز بمكاتبه تدل على حالة ما ظهر عند جرد النقود وطلب تكليف الصراف بأن يدفع للخزينة في ظرف ثمان وأربعين ساعة بدل ماعساءه أن يكون قد ظهر ناقصاً

٩٧ - بمجرد استلام النقود بالخزينة تعيد المديرية الى المركز الأيكاس والصناديق عبوة النقود

٩٨ - مأمور المركز عند اطلاعه على المخطورات التي وجدت بيومية الصراف المحدث عنها بالفقرة ٩٠ والحصول على اقرار الصراف بصحة وجودها يطلب في الحال أو راد المولين الذين وجدت تلك المخطورات في قيد تسديداتهم ويفحصها ليتحقق من خلوها أو عدم خلوها من مثل تلك المخطورات واستنتاج الاسباب التي يمكنه أن يبنى عليها رأيه في علة وقوع ما وقع ويعرض ذلك على المديرية

وهذه الطريقة بعضها يجب اتباعها فيما يظهر عند مراجعة يوميات صيارف البلاد الذين
يوردون متحصلاتهم لخزينة المديرية مباشرة

وعما يجب الانتباه اليه ما يحتمل وجوده من المحظورات في قيودات بعض الممولين في مدد
ماضية لم يسبق استلفات النظر اليها بواسطة المراجعين وذلك لتحقيق أسباب عدم ظهور ذلك
عند المراجعة في ذات وقت توريد تلك التسديدات ومعاقبة المسؤولين

المراقبة على حسابات الصيارف

٩٩ - مفروض على كل صراف أن يقدم لأموال المركز في آخر كل شهر من الشهور
الآتية بياناتها للكشوف التي ستذكر وهي

(١) - كشف على المطبوع استمارة نمرة ١٠٦ يقدمه الصراف في آخر كل شهر من
الشهور المقرر تحصيل شئ فيها من أقساط الأموال ببيان كمية المطلوب من كل بلد من
بلاد صيرافيته من أموال الاطيان لغاية الشهر والموقوف من ذلك بتصرفات والمستحق
تحصيله والفائض أي مجموع المسددة من بعض أشخاص أكثر من المستحق عليهم وكمية
المسدودة وكمية الباقي

وعلى الهامش اليمين من هذه الاستمارة يكتب الصراف أمام كل بلد غر صحائف الجريدة
عن حسابات الممولين الذين لهم شئ من فائض التسديدات وذلك فيما عدا الشهور المقرر
فيها تقديم الكشف استمارة نمرة ١٠٨ عن مفردات حساب الفائض فانه لا يلزم درج هذا
البيان باستمارة نمرة ١٠٦

وعلى الصحيفة الثانية من استمارة نمرة ١٠٦ يدرج الصراف حسابا اجماليا عن كمية
المطلوب من كل بلد والفائض والمسدد والباقي من كل من أنواع إيجارات اطيان وأملاك
الحكومة ورسوم نقل التكليف ومصاريف السكك الزراعية

(ب) - كشف على المطبوع استمارة نمرة ١٠٧ يقدمه الصراف أيضا في آخر كل
شهر من شهور التحصيل ببيان مفردات الباقي لآخر الشهر من أموال الاطيان استمارة
وهو تفصيل للأجبال المندرج في استمارة نمرة ١٠٦

(ت) - كشف على المطبوع استمارة نمرة ١٠٤ يقدمه الصراف مع استمارة نمرة
١٠٧ ببيان مفردات الباقي لآخر الشهر من كل نوع من إيجارات اطيان وأملاك المبري

ومصاريف السكك الزراعية ورسوم نقل التكليف وهو تفصيل للاجمال المنشدرج على
ظاهرا لاستمارة نمرة ١٠٦

(ث) - كشف على المطبوع استمارة نمرة ١٠٨ عن مفردات المدفوع من كل شخص
زيادة عن المستحق عليه لآخر الشهر

(ج) - كشف على المطبوع استمارة نمرة ١١١ عن حساب كل من الممولين الذين
كانت تسديداتهم لغاية الشهر بقدر المطلوب منهم فلا عليهم ولا لهم
وهذان الكشفان الاخيران يقدمهما كل صراف حتما خمس مرات في كل سنة في
أربع مرات يقدمونها في مواعيد محددة وهي

بمديريات بحرى في أواخر فبراير وجونيو وأكتوبر ونوفمبر

بمديرية الفيوم في أواخر ابريل وجونيو وسبتمبر وأكتوبر

ببقية مديريات قبلى في أواخر مارس ومايو وجونيو ويوليو

أما المرة الخامسة فالمدبر يحدد ميعادها بغته ويطلب تقديم الكشفين في آخر الشهر الذى
يحدده وهذا لا يمنع المدبرية من طلب تقديمهما في شهور أخرى من السنة تبعاً لظروف
خصوصية ما عدا الشهر الذى فيه يستحق آخر قسط من أقساط السنة

١٠٠ - يجب على مأمور كل مركز أن يرسل للمديرية الكشف سوف استمارة نمرة
١٠٦ في ذات يوم ورودها من طرف الصيارف وعلى رئيس قسم ثاقب الايرادات مراجعة
ما احتوته في الحال على ما في جريدة الاموال المقررة من حساب أصل المربوط وقيمة الاقساط
المستحقة والذى تسدده والباقي يؤشر كاتب المراجعة على الكشف بما يدل على ذلك ليكون
مسئولاً عنه اذا وجد اختلاف فيما بعد - على أنه اذا ظهر من المراجعة أى شئ من
الاختلاف يجب العرض عنه في الحال لرئيس المصلحة للبادرة بتحقيقه

١٠١ - الكشف استمارة نمرة ١٠٤ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١١١ يجب
على الصيارف أن لا يتأخروا عن تقديمها للمأمورى المراكز أكثر من اليوم الثانى من
الشهر التالى - ويجازى الصراف بقطع ماهية يوم عن كل يوم من أيام التأخير
بشرط أن لا يزيد حساب اليوم الواحد من قيمة الجزاء عن ثمانية قروش ولكن هذا لا يمنع
من ترتيب جزاء أشد من ذلك عند اقتضاء

١٠٢ - فى كل شهر من شهور السنة بوجه عام ما عدا الشهر الاخير الذى فيه يحضر
الصيارف أنفسهم للمديرية بأخذ دفعة من متحصلاتهم بعمل بالمرأى كمرجعة بصفة جشنى
(٧٤)

على ما شملت عليه الكشوف استمارات غمرة ١٠٤ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١١١ وذلك بطريقة أن ينتخب مأمور المركز خمسة أسماء في المائة من الاسماء المبينة باستمارات غمرة ١٠٤ و ١٠٧ و ١٠٨ وخمسة عشر في المائة من الاسماء المبينة بالاستمارة غمرة ١١١ ويؤشر أمامها بمراجعتهم بعرفة صراف يعينه لذلك من الصيارف الذين يتصادف وجودهم بالمركز وهذه المراجعة تعمل تحت ملاحظة كاتب المركز وعند ما يرى المدير لزوال ما زاد عدد الكتبه يمكنه ارسال كاتب من المديرية أما في الشهر الاخير من السنة فهذه المراجعة تعمل بعرفة كتبه قلم الارادات

١٠٣ - المراجعة هي أن يقدر المراجع قيمة ما يستحق على كل ممول تسديده لغاية الشهر بحسب ترتيب الاقساط ويضم اليه المتأخر من قبل وكية ذلك تعتبر أصلاً وتراجع تسديدات الممول بين ما في اليومية والجريدة ومتى تطابقتا فمجموعها يخصم من الاصل ان كان المسدد أقل منه والباقي يكون هو المتأخر الواجب درجه باستمارتي غمرة ١٠٤ و ١٠٧ أو يخصم الاصل من مجموع المسدد ان كان المسدد أكثر منه والباقي يكون هو فائض التسديد الواجب درجه باستمارة غمرة ١٠٨ وان كان المسدد هو بقدر الاصل تماماً فهذا ما يجب درجه باستمارة غمرة ١١١ وتظهر نتيجة حساب المراجع بالموافقة لما أثبتته الصراف في الكشوف المذكورة يدل على صحة العمل ويؤشر العامل المنتدب للمراجعة بامضائه لجانب تأشير مأمور المركز بما يدل على المراجعة

١٠٤ - وجود اختلاف بين حساب الصراف وحساب المراجع بعد من الامور التي تستوقف النظر وتستوجب التدقيق لكشف الحقيقة

١٠٥ - ترسل كل مديرية الى مراقبة الاموال المقررة بالمالية في ظرف الثمانية الايام الاولى من كل شهر من الشهور المقررة فيها تقديم استمارة غمرة ١٠٦ مجموعاً بالبيان مركزاً

١٠٦ - كل مأمور مركز بعد أن يتحقق من أن المراجعات التي أمر باجرائها على الكشوف استمارات غمرة ١٠٤ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١١١ قد تمت فعلاً وتأثير من المراجعين بنجحة الحساب يؤشر بالكشفين استمارة غمرة ١٠٤ و ١٠٧ أمام أسماء من يلزم اتخاذ الاجراءات التنفيذية لتحصيل المطلوب منهم وهي جميع الاسماء المدرجة بالكشوف ما عدا من يوجد الباقي عليهم جزئياً لا يحتاج لعمل اجراءات

١٠٧ - البقايا التي يجوز اعتبارها في عداد الجزئيات يجب أن المدير يحدد

قيمتها ما هو دون الجنيه و يتغير هذا التحديد مرة في كل شهر بين أول ثلاثة ومع ذلك فأمور المركز يجوز له أن يأمر بالجز على أى شئ من هذه الجزئيات مما يدخل في تحديد المدير إذا رأى أنه في غير الامكان تحصيلها بغير الجز و يبين ذلك بالكشف استمارة نمرة ١٠٧

١٠٨ - بعد التأشير من أمور المركز على الكشف استمارة نمرة ١٠٤ ونمرة ١٠٧ يكتب كاتب المركز كشوفها بما استمارة نمرة ١٠٧ عن الاموال وبما استمارة نمرة ١٠٤ عن المتأخر من مصاريف السكك الزراعية اللازم اتخاذ الاجراآت الجبرية لتحصيلها وفي ظرف الثلاثة الايام الاولى من الشهر الجديد ترسل هذه الكشف للصارف بأوامر من أمور المركز لاتخاذ الاجراآت الجبرية - وفي الوقت ذاته يرسل أمور المركز الى المديرية جميع الكشف استمارة نمرة ١٠٤ و ١٠٧ و يطلب من المدير اصدار الاوامر باجراء الجوزات الامتيازية لتحصيل المتأخر من الايجارات المندرج بالاستمارات نمرة ١٠٤

١٠٩ - يجازى كل صراف بخصم خمسة مليات من ماهيته عن كل اسم من أسماء الممولين الذين يوجد المتأخر عليهم من المال بقيمة ثلثمائة مليم فأقل كلما وجد شئ من ذلك بالكشف استمارة نمرة ١٠٧ وبالاخص في أواخر شهري فبراير و يوليو و ديسمبر بمديريات بحرى ولغاية يوليو ولغاية الشهر الذي يستحق فيه تسديد آخر قسط في السنة بمديريات قبلى ما عدا اقنا واصوان ففيهما يوقع هذا الجزاء على الصارف الذين يراهم المدير مستحقين توقيعه عليهم ولكن يستثنى من استحقاق الجزاء فيه شهر يناير بمديريات بحرى والحيرة - والباشكباب ورؤساء الايرادات مسؤولون عن استطلاقات أنظار المدير بن عند ما يوجد باقيا شئ كثير من هذه الجزئيات

١١٠ - في آخر كل مدة ثلاثة شهور يخصم من ماهية كل صراف واحد في المائة بنسبة الاموال التى يكون تأخر تحصيلها في صيرافيته من الاقساط المستحقة ما عدا المعتاد تسديده للخزينة العمومية مباشرة والاموال الموقوفة بتصريرات من المالية لاسباب وجود أطيان نالفة أو قضايا منظورة وما عدا اعوائد المباني والاموال التى عملت عنها فعلا اجراآت تنفيذية والاموال التى تكون أضيفت للتصصيل في الشهر الثالث من كل مدة ويجوز صرف ما سبق خصمه اذا تسددت تلك المتأخرات قبل آخر السنة ويسقط الحق في المطالبة بها اذا انقضت السنة بغير تحصيل هذه المتأخرات

١١١ - مفروض على باشكباب المدير يات ورؤساء أقلام الايرادات ورؤساء القسمين الثانى والثالث من قلم الايرادات أن يراجعوا بدقة الكشف استمارة نمرة ١٠٤

و ١٠٧ وأن يعرضوا المدير في كل شهر من شهرين شهور أقساط التحصيل تقريرين عن نتيجة هذه المراجعة بالكيفية الآتية وهي

١ - التقرير الأول في أثناء الخمسة الايام الاولى من الشهر التالي للدلالة على (١) هل وجد أو لم يوجد شيء مندرجاً في جملة الموقوف تحصيله وهو في الحقيقة غير موقوف (٢) بيان الصيرافيات الأكثر تأخيراً والأسباب التي ينسب إليها التأخير (٣) هل قيمة الواجب تحصيله من الاموال والايحارات بحسب حقيقة نهاي مطابقة تماماً للمندرج بالكشوف المذكورة

ب - التقرير الثاني في أثناء الخمسة الايام الرابعة من الشهر (أي بعد أن يكون وصل المديرية في ١٦ من الشهر كشف ببيان الاجراءات التنفيذية التي عملت تنفيذاً لتأشيرات مأموري المراكز على الاستمارات نمرة ١٠٤ و ١٠٧) وذلك للدلالة على (١) اذا كان أو لم يكن قد تم فعلاً تنفيذاً وأمر مأموري المراكز المؤشر بها على استمار في نمرة ١٠٤ و ١٠٧ وأنه لم يترك منها غير اتخذ اجراءات المبالغ التي سددتها أو بابها من أنفسهم قبل الشروع في الحجز (٢) اذا كان مأمور والمراكز قد أمر بالعمل الاجراءات على كل المتأخرات بغير استثناء المبالغ الزهيدة (٣) اذا كان أحد من مأموري المراكز قد أمر عبثاً بالحجز عن شيء من المبالغ الزهيدة بغير موجب (٤) اذا كان أحد من الصيارف قد عمل شيئاً من الاجراءات لتحصيل شيء من المتأخرات بغير أن يصدر له أمر بذلك (٥) اذا كانت الحجزات الامتيازية التي عرض عنها مأمور والمراكز كلها صدرت أو أمر بإجرائها وعملت أو لم تعمل فالباشكناج ورؤساء الإيرادات مفروض عليهم تقديم هذه التقارير عن شهرين متفاوتين ينتخبونهما ورؤساء القسمين الثاني والثالث مفروض عليهم تقديم هذه التقارير عن بقية شهور أقساط التحصيل والمديرون بعد اطلاعهم عليها وامعان النظر فيها يرسلونها للمالية مشفوعة بملاحظاتهم

١١٢ - عندما تشرع المديرية في عمل حساب أي صرف لسبب من الاسباب الموجبة لذلك يلزم أن لا يفوتها معاودة المراجعة على كل الجشائي التي عملت على حساب المتأخرات والفوائض المدرجة بالكشوف استمارات نمرة ١٠٤ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١١١ من أول السنة لحد وقت الشروع في عمل الحساب وذلك لاجل اكتشاف ما عساه أن يكون قد وقع من المراجعين من الاهمال أو سوء القصد لمساعدة التستر على دخائل الصراف

المؤسسة على الغش واذا ظهر وقوع شيء من ذلك فالمديرة في الحال تبادر بتحقيقه وإجراء اللازم لمعاقبة المسؤولين اذ اداريا وان لزم قانونيا أيضا

١١٣ - المبالغ الموقوف تسديدها لحد آخر السنة من نوع إيجارات أطيان وأملاك الحكومة يجب أن تخصص قطعيا من حساب الباقي بقية قضى أو امر أصدر من المديرية للصيارف وفي الوقت ذاته يجب أن تقيده هذه المبالغ في السجل المخصص بالمديرية لتقيده الأموال الموقوفة

١١٤ - بعد تسديد آخر دفعة للخزينة من متحصلات السنة يقفل الصراف دفاتر تلك السنة بقطع الباقي بحساب كل اسم وتصفية الفائض في تسديدات كل اسم وتحرير الحساب الختامى لكل بلد المعروف بالمقاصدة استمارة نمرة ٩٣

وهذه المقاصدة هي عبارة عن دفتر منقسم الى أربعة أقسام - فالقسم الاول يتضمن مجمل حساب أموال البلد نوعا ونوعا برده بمجموع المتأخر لغاية السنة السابقة ثم يضم اليه مجموع أموال السنة التي انتهت الذي أضيف في ابتدائها ويضاف الى ذلك أيضا مجموع ما استجد في أثناء السنة ومجموع ما زاد في تسديدات بعض الممولين أكثر من المطلوب منهم وما كان خصم غلطا بصفة مسددة من بعض أنواع خلافا لحقيقة تسديده التي هي من أنواع أخرى والذي يتكون من ذلك كله يكون هو مجموع المال اللازم تحصيله من البلد - فيخصم منه (١) مجموع المسددين قديمه من الممولين للصراف (٢) المسددين منهم للخزينة العمومية (٣) قسط تعويض المقابلة الذي خصم في أول السنة (٤) فوائض تسديدات السنة الماضية الذي خصم لحساب الممولين في أول السنة (٥) الاموال التي رفعت بتصريرات (٦) الاموال التي كانت خصمت غلطا بصفة مسددة من بعض أنواع وهي في الحقيقة مسددة من أنواع أخرى - والباقي بعد ذلك يكون هو مجموع الذي تأخر تسديده لنهاية السنة ويلزم ترحيله لحساب السنة التالية - هذا هو القسم الاول من المقاصدة

أما القسم الثاني فإنه يتضمن تفصيلات التسديدات والمرافيع تاريخا تاريخا بمبلغا مبلغا بإيضاح ما سدده الصراف لخزينة المديرية وما سدده الممولون للخزينة العمومية أو لخزينة المديرية وتواريخ ونوع وأعلام الخبر ومجموع ذلك يطابق تماما مجموع التسديدات المبينة بالقسم الاول - وأما القسم الثالث فإنه يتضمن حسابات تفصيليا لكل من الممولين عن أصل المطلوب منه اجمالا ومجموع المسددة منه والباقي من كل نوع والفائض اجمالا وأمام كل اسم نمرة صحيحة حسابه بدفتر الجريدة ونمرة الورد الذي يسده ويثبت الصراف أيضا أمام اسم كل محمول

(في خانة مخصوصة) بيان ما يستحق له من تعويض المقابلة للسنة التالية - وأما القسم الرابع فإنه يتضمن بيان تفصيل الفوائض التسديدات اسماء انواعا نوعا

١١٥ - بعد تحرير المقاصدة والتوقيع عليها من الصراف يقدمها المديرية مع دفاتر السنة التي انتهت والدفاتر التي أنشأها العملية السنة التالية في كاف رئيس قلم الإيرادات من يلزم من كتبة القلم لمراجعة المقاصدة بالكيفية الآتية وهي (١) التحقق من أن مقدار ما ورد بأصول وخصوص حساب كل اسم من المستحقات والمرفوعات مطابق لما في دفتر المالكفة بالنسبة للربوط السنوي ومطابق لأذونات الاضافة أو الرفع بالنسبة لما يكون قد أضيف أو رفع بأقل من مربوط سنة كاملة (٢) التحقق من أن ما أعطيت عنه أو راد من استمارة نمرة ٨٦ أو ابصالات من استمارة نمرة ٣٣ كله مقيد باليومية (٣) التحقق من أن المقيد باليومية تسدد كله بالخزينة (٤) التحقق من أنه لا يوجد شيء باليومية من محظورات المحو والاثبات بالكتابة أو اذا وجد بهائي من ذلك فكله قد عمل الواجب في تحقيقه (٥) التحقق من أن الدفاتر التي قدمها الصراف لتسليمها مع المقاصدة هي كل الدفاتر التي سلت اليه المقيدة بعهدته في السجل استمارة نمرة ١٠١ وعند اتمام ذلك يؤشر على حوطانه على المقاصدة فيطلع عليها رئيس القسم ورئيس القلم فالباشكاتب ويصرح بتسليم الدفاتر لدفتر خاته

(وأما مراجعة دفاتر السنة الجديدة فقد مر ايضا صاحبها بالفقرة ٦١)

١١٦ - يورد الصراف دفاتر السنة الماضية لدفتر خاته ويأخذ بها ابصالا من أمين الدفتر خاته فيقدم ذلك الاصل لرئيس قلم الإيرادات ليأمر بتخصمها من عهدة الصراف بالسجل استمارة نمرة ١٠١

١١٧ - عند ما يبدأ الصراف بتقديم مقاصداتهم ودفاتر السنة الماضية يفتح رئيس قلم الإيرادات الجدول الآتية وهي

(١) - جدولان من استمارة نمرة ١٧ (لكل مركز) بيان مجموع المتأخر في كل بلد من الاموال انواعا وفي النهاية يقفل كل جدول ويصدر عليه قرار هيئة المديرية باضافة هذا المتأخر في أصول حساب السنة الجديدة

(٢) - جدولان من استمارة نمرة ١٨ (لكل مركز) بيان مجموع فائض تسديدات بعض الممولين في كل بلد انواعا وبالنهاية يقفل كل جدول ويصدر عليه قرار هيئة المديرية

بإضافة ما يستحق اضافته من ذلك للإيرادات وخصم الباقي لأرباحه من أموال السنة الجديدة

(٣) - جرد ولايوميا من استمارة نمرة ٩٤ يعرض للآلية بنتيجة المراجعة التي تمت على المقاصدات في كل يوم

(٤) - جرد ولا عن قسط المقابلة المستحق خصمه من أموال السنة الجديدة يتقفي البلاد التي تمت مراجعتها ويصدر عليه اذن خصم المبلغ على حساب ادارة الخزينة العمومية من أصل المقرر لآلة عويض

(٥) - جرد ولا لاحصاء عدد الممولين مرتباً على ست درجات وهي (١) أصحاب خمسة أفدنة فأقل (٢) أصحاب أكثر من خمسة أفدنة لغاية عشرة (٣) أصحاب أكثر من عشرة أفدنة لغاية عشرين (٤) أصحاب أكثر من عشرين فـدانا لغاية ثلاثين (٥) أصحاب أكثر من ثلاثين فـدانا لغاية خمسين (٦) أصحاب أكثر من خمسين فـدانا - وعند تكامل تقديم المقاصدات بقفل هذا الجدول ويعرض عنه مجموع للآلية ببيان عدد الممولين من كل من هذه الدرجات ومجموع ما يملكونه من الاطيان

ومن الواجب أن تنتهي كل اجراءات المراجعات والاحصائيات على الاكثر لغاية شهر يناير

التحصيل الجبىرى

١١٨ - التحصيل الجبىرى نوعان أحدهما يسمى بالججز الادارى وهو خاص بمصلحة الحكومة فقط لتحصيل الضرائب والرسوم الأميرية والثانى يسمى بالججز الامتيازى يعمل لمصلحة الافراد كما يعمل لمصلحة الحكومة وهو خاص بتحصيل ايجارات الاطيان

والفرق بين الاثنين هو أن الاول يعمل على كل ما يوجب دفي العقار من منقول وثابت حتى وعلى عين العقار ان اقتضى الحال ولا فرق فيه بين الوطنيين والاجانب - أما الثاني فلا يعمل الا على محصول وثمار الارض ولا يعمل الا لمصلحة الوطنيين والحكومة أما الاجانب فهم لأن غير خاضعين لاحكامه

المجلس الادارى

١١٩ - صدر في شأن هذا الجز أربعة أوامر عالية تأتي على صورة كل منها فيما يلي مرتبة بحسب تواريخ صدورها

١

الامر العالى الصادر في ١٤ ربيع الثانى سنة ١٢٩٧ - ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

(المقدمة) صار منظورنا الفرمان الهمايونى الصادر في ٧ صفر سنة ١٢٨٤ - ١٨ يونيو سنة ١٨٦٧ وقرار المجلس المخصوصى الرقم ٢ محرم سنة ١٢٨٧ والامر العالى المؤرخ في ١٠ رجب سنة ١٢٨٩ وأمرنا الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٠ ومنشورنا ظرما ليتنا الى المديرين بتاريخ ٢٨ منه بتنفيذ الامر المذكور وبناء على ما رفعه السينمى مجلس تطارنا - نأمر بما هوأت

(المادة الاولى) - عدم دفع الاموال والعشور والرسوم في مواعيد استحقاقها المقررة لسدادها بناء على اللوائح والاوامر والمشورات يستوجب اجراء الجز بالكيفية الآتية ذكرها على الاثمار والمحصولات والموجودات والمواشي الموجودة في العقار بل وعلى نفس العقار المستحقة عليه تلك الاموال أو العشور أو الرسوم تنفيذ القرار والاوامر المذكورة أعلاه

(المادة الثانية) - اذا كان الجز على المنقولات والعقارات من معا توقيعه في محل سكن أحد الاجانب فلا يمكن اجراؤه الا بعد اخطار القونصلوات المتنى اليه ذلك الاجنبى (المادة الثالثة) - على سائر الاحوال لا يمكن ايقاف الجز والبيع بسبب منازعات تتعلق بالاموال أو العشور أو الرسوم المستحقة ما لم يودع المنازع المبلغ المقصود اعمال الجز عليه أو البيع لاجله

* (المادة الرابعة) - توقيع الجز على الاثمار والمحصولات والموجودات والمواشي لا يمكن اجراؤه الا بعد مضي ثمانية أيام من تاريخ حصول التنبيه بالدفع والاذار بالجز الى صاحب العقار أو الى الشخص الموجود فيه مهما كانت صفته

(المادة الخامسة) - تشمل ورقة التنبيه والاذار على بيان العقار المطلوب عليه المال

* هذه العبارة تعدلت بنص المادة الاولى من دكرى تو ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ راجع صحيفة ٥٩٦

أو العشور أو الرسوم ومقدار المبالغ المستحقة وتعلن عن يمدندوب المديرية أو المحافظة - صاحب العقار أو من يجيب عنه أو من يكون موجودا في العقار يضع امضاءه أو ختمه على ورقة التنبيه وإذا توقف أو كان في غير مكانه وضع امضاءه أو ختمه فندوب المديرية أو المحافظة يحضر شاهدين من مشايخ البلدة أو غيرهم وهما عريان أو يَحْتَمَان ورقة التنبيه والاذنار تثبتا لحصول الامتناع من وضع الامضاء أو الختم

(المادة السادسة) - تعطى نسخة من ورقة التنبيه والاذنار الى صاحب العقار أو من يجيب عنه أو الموجود فيه

وفي حالة حصول الامتناع من استلام تلك النسخة تعلق على باب المحافظة أو على باب المديرية وعلى دار شيخ البلدة وتعلق بها باعتبار اعلانا مستوفيا

(المادة السابعة) - اذا مضت الثمانية الايام المحددة بورقة التنبيه والاذنار بدون حصول دفع الاموال أو العشور أو الرسوم الى صراف الناحية أو الى مأمور التحصيل فيتوقع الحجز على الأثمار والمحصولات والمنقولات والمواشي

(المادة الثامنة) - يتوقع الحجز بعرفة مندوب المديرية أو المحافظة معصوبا بشاهدين من مشايخ أو غيرهم والمحصولات التي يجري حجزها تكال أو تقاس أو توزن على حسب نوعها - وعند الاقتضاء تنقل الى محل مؤتمن وتذكر هذه الاجراءات ضمن محضر الحجز - المزروعات والمواشي أو المنقولات التي تحجز يصير تعدادها وتبين أوصافها في محضر الحجز ثم يتعين حارس على الاشياء المحجوز عليها - كل من مندوب المديرية أو المحافظة والشاهدين والحارس يضع امضاءه أو ختمه على محضر الحجز وهو يشتمل على بيان اليوم الذي يتحدد للبيع والجهة التي يحصل فيها البيع بحيث ان البيع المذكور لا يمكن حصوله قبل مضي ثمانية أيام * من تاريخ اعلان الحجز ولا بعد مضي خمسة عشر يوما من التاريخ المذكور وتعطى نسخة المحضر مصدقا عليها من مندوب المديرية أو المحافظة الى كل من الحارس وصاحب العقار أو الموجود فيه أو من يجيب عنه ويذكر ذلك في محضر الحجز وفي حالة الامتناع من استلام تلك النسخة يذكر هذا الامتناع أيضا ضمن المحضر المذكور - وعلى سائر الأحوال بعد مضي أربعة أيام بالاكثر من تاريخ اعلان الحجز تعلق نسخة من محضر الحجز على باب ديوان المحافظة أو ديوان المديرية وباب دار شيخ البلدة وفي نقطة ظاهرة من الموضع المزمع اجراء البيع فيه

* هذه العبارة تعدلت بنص المادة الاولى من دكرتيو ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ راجع صحيفة ٥٩٦

(المادة التاسعة) - في اليوم المحدد تشرع المديرية أو المحافظة عن بدأ حسمندوبها وبحضور اثنين من المشايخ أو العمد في بيع الاشياء المحجوزة إما في محل توقيع الخبز أو في السوق المجاورة - يحصل بيع المحصولات والمنقولات أو الموائش المحجوزة بالمراد بالمناداة لمن يرسو عليه آخر عطاء - يستمر البيع لغاية ما يوازي قيمة المبيع بمقدار المبالغ المستحقة وما يستحق لغاية يوم انتهاء الشهر الحاصل فيه البيع والمصاريف أيضا إذا اقتضى الحال - ويتحرر بذلك محضر يذكرفيه سبب البيع وبيان الاشياء المباعة ومحل نخبها وساعة افتتاح المراد وقفه ومقدار ثمن البيع واسم الراى عليه المراد ويصير امضاء أو ختم محضر البيع من مندوب المديرية أو المحافظة والاثنين من المشايخ والاثنين من العمد والراى عليهم المراد - من يرسو عليهم المراد ملزومون بدفع ثمن المبيع على الفور نقدا وعدا

(المادة العاشرة) - في حالة عدم كفاية ثمن المحصولات والمنقولات والموائش اسداد الاموال أو العشور أو الرسوم المستحقة يشرع في توقيع الخبز على العقار بالكيفية الاتية - قبل توقيع الخبز على العقار بشهر يعلن عن يد مندوب المديرية أو المحافظة الكتائن بدائرتها ذلك العقار الى صاحبه المعروف لدى المصلحة في شخص واضح اليد عليه مهما كانت صفته تنبيه بالدفع وانذار بحجز العقار وتعلن ورقة التنبيه والانذار المذكورة مع مراعاة الشروط المبينة بالبندين الخامس وتشتمل على بيان العقار المطلوب عليه المال أو العشور أو الرسوم والمبالغ المستحقة وجميع البيانات المقتضى ادراجها في أوراق الانذار بحجز المنقولات (المادة الحادية عشرة) - بعدمضى شهر بالاقل وأربعين يوما بالاكثر من تاريخ الانذار يشرع بوضع الخبز على العقار بمعرفة مندوب المديرية أو المحافظة معصوبا باثنين من العمد وإذا اقتضى الحال يكون معهم شخص من أهل الخبرة أو مساح لاجل مساحة وتحديد وتميز العقار المحجوز ويتحرر محضر بالخبر ويعلن الى صاحب العقار المعروف لدى المصلحة في شخص واضح اليد مهما كانت صفته بالكيفية المبينة بشأن محاضر حجز المحصولات والمنقولات ويتوضح فيه بيان العقار المحجوز ومقدار مساحته وقيمة ثمنه المقدرة

(المادة الثانية عشرة) - يشرع في بيع العقار المحجوز عليه بالمراد العمومي بعدمضى شهر بالاقل أو خمسة وأربعين يوما بالاكثر من تاريخ اعلان محضر الخبز وينشر عن ذلك بالجريدة الرسمية العربية مرتين بين كل واحدة منها والأخرى ثمانية أيام وتعلق الاعلانات أيضا على باب ديوان المحافظة أو على باب ديوان المديرية وعلى باب دار شيخ البلدة إذا كان العقار كائنا في القرى وفي نقطة ظاهرة من العقار المحجوز - ويجب أن يكون نشر آخر

اعلان في الجريدة قبل اليوم المحدد للزاد بنمانية أيام بالاقبل وتشتمل الاعلانات على تعيين يوم البيع وبيان العقار المرزوع بعه والثمن الذي يبنى عليه افتتاح المزاد وهو قيمة الثمن المقدّر بمحضرا الحجز وتشتمل أيضا على جميع الايضاحات المتعلقة بشروط البيع (المادة الثالثة عشرة) - يحصل البيع بالمديرية أو المحافظة علنا بحضور المدير أو المحافظ أو وكيل أحدهما معجوبا بأحد كالأب المديرية أو المحافظة - وينبنى افتتاح المزاد على الثمن الذي صار تقديره في محضر الحجز بمعرفة العمد وأهل الخبرة والمساح - المدير أو المحافظ أو وكيل أحدهما يوقع البيع لمن يرسو عليه آخر عطاء أعنى لمن أعطى عطاء مضى عليه عشر دقائق بدون حصول زيادة عليه من خلافه - ثمن المبيع يجب دفعه على الفور نقدا وعرضا - يتحرر محضر البيع بمعرفة المدير أو المحافظ أو وكيل أحدهما والكاتب الذي يكون حاضرا معه وكل منهما يضع امضاءه عليه ويشتمل المحضر على سبب البيع وبيان العقار المبيع وكل عطاء حصل ومرسى المزاد وكل ما يحدث في جلسة المزادة (المادة الرابعة عشرة) - اذا كان في اليوم المعين للمزاد لم يحضر أحد للمزادة فيصير تأخير البيع لميعاد شهر واحد ويجرى تنزيل الخمس من المبلغ السابق لتحديد لافتح المزاد - وينشر عن ذلك مجددا في الجريدة الرسمية العربية وباعلانات تلصق وتعلق بالطريقة المبينة في البند الثاني عشر

• (المادة الخامسة عشرة) - يعطى الى الراسى عليه المزاد محضر البيع مشمولا بصيغة التنفيذ من مأذون بتعين من طرف قاضى المديرية الكائن بدائرتها العقار المبيع بعد دفع ثمن المبيع بأكمله مع الرسوم النسبية باعتبار المائة خمسة والمصاريف وذلك المحضر يكون سنداً للمشتري بملكية المبيع ويقوم مقام الحجة - على الراسى عليه المزاد أن يسجل محضر البيع بمصاريف من طرفه سواء كان التسجيل في المحكمة الشرعية أو في قلم كتاب المحكمة المختلطة التابعة لها بالمديرية أو المحافظة الكائن بدائرتها العقار المبيع

(المادة السادسة عشرة) - اذا تأخر الراسى عليه المزاد عن وفاء شروط البيع يباع المبيع ثانيا بالمزادة على ذمته بعد النشر عن ذلك بعشرة أيام في الجريدة الرسمية العربية فان نقص الثمن يلزم الراسى عليه المزاد الاول بالفرق وان زاد ففي هذه الزيادة يستحقها الممول المنزوع منه العقار وتخصم له من الاموال أو العشور أو الرسوم المطلوبة اذا كان هناك اقتضاء

* هذه المادة عدلت بنص المادة الاولى من دكرى بتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٨٩٢ راجع صحيفة ٥٩٨

(المادة السابعة عشرة) - يسوغ لكل انسان في مدة عشرة أيام من البيع أن يقرر في قلم كتاب ديوان المديرية أو قلم كتاب ديوان المحافظة أنه يقبل الشراء بزيادة العشر على أصل الثمن المباع به بشرط أن يودع الخمس من الثمن الذي يرغب الأخذ به خلافاً للمصاريف وأن يقدم بذلك كفيلاً ذامبسة وعلى المديرية أو المحافظة أن تعطي له صورة رسمية من اقراره

(المادة الثامنة عشرة) - في حالة إعادة البيع بسبب حصول زيادة في الثمن يجب على المديرية أو المحافظة أن تنشر مجدداً عن ذلك باتباع الطرق المينة بالنسبة الثانية عشر وتاريخ المزايا لا يمكن تحديده إلا بعد أقله ثمانية أيام اعتباراً من تاريخ آخر إعلان ينشر في الجرائد

(المادة التاسعة عشرة) - على ناظرى داخلينا وماليتنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه

٢

الامر العالى الصادر فى ٢٩ ذى الحجة سنة ١٣٠٢ - ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥

بعد الاطلاع على أوامرنا الصادرة فى تاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٠ و ١٤ ربيع الثانى سنة ١٢٩٧ - ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ و ٢ رجب سنة ١٣٠٠ - ٩ مايو سنة ١٨٨٣ وعلى قرار مجلس النظار الصادر فى ١٥ يوليو سنة ١٨٨٥ - وبناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوآت

(المادة الاولى) - اذا وقع تأخير فى دفع الاموال فى الآجال المعينة فى أمرنا الصادرين فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٠ و ٩ مايو سنة ١٨٨٣ - ٢ رجب سنة ١٣٠٠ وفى قرار مجلس نظارنا المؤرخ فى ١٥ يوليو سنة ١٨٨٥ - ٣ رمضان سنة ١٣٠٢ فبصد يراعلان انذار ثم يحصل الشروع فوراً فى توقيع الحجر على أئمار الاطيان ومحصولاتها وغير ذلك من الموائش والاشياء المنقولة ولكن لا يجوز بيع شئ مما ذكر الا بعد مضى أربعين يوماً من تاريخ توقيع الحجر ما لم يكن ذلك الشئ قابلاً للتلف فيسوغ بيعه بعد توقيع الحجر بخمسة أيام *

(*) الاشياء القابلة للتلف تباع فى أثناء الخمسة الايام التالية للعجز وكلمة (بعد) الواردة فى نص الامر العالى هي غلط فى الترجمة وقد تدورك هذا الغلط بماتشرته رئاسة مجلس النظار تصحيحاً لذلك فى نوفمبر سنة ١٨٩٠

(المادة الثانية) - يجوز للمحجوز عليه أن يبيع بنفسه بغير توسط المديرية المحصولات المحجوزة في ظرف الاربعين يوما التالية للحجز بشرط أن يوردتها للمأمور صيلا . لا يستزل من الاموال المستحقة ومع ذلك لا يسوغ بيع تلك المحصولات الا باعتبار التسعيرة المقررة في المديرية بعد خصم عشرة من المائة بالاكثر

(المادة الثالثة) - اذا وفي المحجوز عليه بجميع الاموال المطلوبة منه في ظرف عشرين يوما من تاريخ توقيع الحجز أو باع في المدة المذكورة المحصولات المحجوزة وأوردتها للمأمور التحصيلات لا يكلف بدفع مصاريف الاجراءات وأما اذا حصل الوفاء أو ايراد الثمن بعد مضي العشرين يوما فليزِم المحجوز عليه بنصف تلك المصاريف على حسب ما هو مقرر في التعريفة المرفقة بأمرنا هذا

(المادة الرابعة) - يسقط حق المحجوز عليه في العمل بمقتضى المادة الثانية من أمرنا هذا بعد انقضاء الاربعين يوما ويكون ملزما بدفع كافة المصاريف وبصير الشروع في بيع المحصولات المحجوزة بمعرفة المديرية بمقتضى أحكام اللوائح المتبعة وما يتحصل من المبيع تخصم منه أولا قيمة مصاريف الاجراءات ورسوم البيع ثم يستزل الباقي من الاموال المتأخرة لغاية استيفائها

(المادة الخامسة) - اذا لم تتجاوز قيمة المال المتأخر الخمسة قرش فلا يلزم المحجوز عليه في حالتي الوفاء أو البيع بعد مضي العشرين أو الاربعين يوما الا بمصاريف حراسة الاشياء المحجوزة

(المادة السادسة) - على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا وهذه هي التعريفة المشار اليها بالمادة الثالثة من هذا الامر

بيان المصاريف التي يلزم بها صاحب الاطيان

(حجز المنقولات) ١٠ قروش اذار - ٥ قروش عن كل صورة من الانذار - ٣٠ محضر حجز المنقولات - قيمة واحد في المائة من متحصل البيع - ٦ عن كل نسخة من محضر الحجز - مصاريف الخفر باعتبار اجرة قدرها أربعة قروش لكل خفير في اليوم (حجز عقارى) ٣٠ قرشا اذار عقارى - ٤٠ محضر الحجز العقارى - ١٢ صورة الانذار - ٢٠ صورة محضر الحجز - قيمة خمسة في المائة من متحصل البيع - ٤٠ عن

اعلانين - ٥٠ قيمة درج اعلانات في الجرائد عن كل خمسة وعشرين فدانا أو أقل - ٥٠
محضر البيع

المصاريف الواجب دفعها من طرف مشتري الاطيان المزروعة من ماليتها
٤٠ قرشا أصل محضر مرسى المزا - ٢٠ صورة محضر مرسى المزا - خمسة في المائة
رسم نسبي على مجموع الثمن

٣

الامر العالي الصادر في ٨ أغسطس سنة ١٨٩٢

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ الذي تقررت فيه
قواعد حجز وبيع الأعمار والمحصولات والمنقولات والمواشي والعقارات التي يمتلكها الممول
الذي يتأخر عن دفع الاموال والعشور في مواعيد استحقاقها وبعد الاطلاع على أمرنا
الصادر في ١٥ رمضان سنة ١٣٠٩ - ١٢ ابريل سنة ١٨٩٢ بخصوص تنفيذ
الاحكام الصادرة من المحاكم الشرعية - وبناء على ما عرضه علينا مجلس النظار وبعد
أخذ رأي مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت

(المادة الاولى) - تعدلت المادة ١٥ من الامر العالي الرقيم ٢٥ مارس سنة
١٨٨٠ المشار اليه كما يأتي (محضر البيع يسلم الى الراسي عليه المزا بعد دفعه الثمن
بأكمله ورسمان نسبيا قدر خمسة في المائة والمصاريف ويصير نافذا المفعول بواسطة المدير أو
المحافظ الكائن العقار في دائرته ويكون في يده بمثابة سند ملكية ويقوم مقام الخطة ثم
يصير تسجيله بعرفة الراسي عليه المزا ودعى مصاريفه في المحكمة الشرعية * أو في قلم
كتاب المحكمة المختلطة الكائن في دائرتها العقار)

(المادة الثانية) - على نظار المالية والداخلية والحفانية تنفيذ أمرنا هذا كل
منهم فيما يخصه

* عند نشر هذا الامر الكريم في وقت صدوره كان حصل غلط بمحذف حرف الالف من كلمة (أو)
وضمت الواو الى كلمة (في) فصارت (وفي) ولكن تدورك هذا الغلط فيما بعد وصدر به قرار من
مجلس النظار ونشرت الصحة بالعدد ٣٣ من الجريدة الرسمية الصادرة في مارس سنة ١٩٠٣
كما هي هنا

٤

الامر العالى الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ - وبعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة - وبعد الاتفاق بين حكومتنا والدول المصادقة على انشاء المحاكم المذكورة - وبناء على ما عرضه علينا ناطر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار امرنا بما هوآت

(المادة الاولى) - محضر الجرز العقارى المنصوص عليه فى المادة الحادية عشرة من الامر العالى المشار اليه المؤرخ فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ يصير اعلانه أيضا الى قلم النائب العمومى بالمحكمة المختلطة الكائن فى دائرتها العقارى طرف ١٥ يوما من تاريخه وعلى القلم المذكور التأشير على نسخة المحضر الاصلية - وعليه أيضا اعلان هذا المحضر بغير مصاريف الى الدائنين المقيدة ديونهم بقلم الرهونات ان كانوا ويكون الاعلان الى محلهم الاصلى أو المختار وذلك فى طرف ٣٠ يوما من تاريخ التأشير من قلم النيابة

(المادة الثانية) - لا يجوز الشروع فى بيع العقار الا فى مدة ٢٠ يوما على الاقل و٧٥ يوما على الاكثر من تاريخ اعلان محضر الجرز الى الدائنين المقيدة ديونهم (المادة الثالثة) - يجب أن يكون الجرز والبيع بالمزاد اذا اقتضت الحال قاصرين بقدر الامكان على جزء من العقار تكون فيه الكفاية لتسديد الاموال والمصاريف المستحقة - فاذا زاد عن المبيع عن المبلغ الواقع بشأه الجرز بما فيه المصاريف والاموال التى استحققت من بعد يوم التنبيه بالدفع فترد الزيادة الى صاحب العقار الا اذا حصلت معارضة من أحد الدائنين المقيدة ديونهم فى طرف ٣٠ يوما من تاريخ البيع وفى هذه الحالة يجب على جهات الادارة توريد الزيادة الى خزينة المحكمة المختلطة الواقعة فى دائرتها العقار لكي يحصل التصرف فيها بحسب القانون - وينشر الاعلان بالبيع فى الجريدة الرسمية باللغتين العربية والفرنساوية

(المادة الرابعة) - للدائنين المقيدة ديونهم على العقار الخيار فى توقيف الاجراآت لحى وقت مرسئ المزاد النهاى وذلك بدفع الاموال المطلوبة والمصاريف - ومتى دفعوا المطلوب حلوا حلولا قانونيا محل خزينة الحكومة فى حقوقها وامتيازاتها بدون أن يكون هنالك حاجة لقيدها

(المادة الخامسة) - لا يجوز توقيف الجـز والبيع في أى حال بسبب منازعات في الاموال المستحقة أو بسبب التنفيذ العقارى الا اذا كان الذى تقع منه المنازعة أو الدائن الساعى في التنفيذ العقارى يودع في خزانة المديرية والمحافظة قيمة المبالغ التى حصل بسببها الجـز والبيع - والمبالغ المودعة بهذه الكيفية تصير حقاً لخزينة الحكومة بصفة نهائية اذا مضت ستة شهور على تاريخ الابداع ولم يثبت الذين وقعت منهم المنازعة حقوقهم

(المادة السادسة) - نشر وتعليق الاعلانات المنصوص عليها في المادتين ١٢ و ١٤ من الامر العالى المشار اليه يكون اثباته بمحضر يعضى عليه أو يختتمه مندوب المديرية

(المادة السابعة) - البيع بالمراد يترتب عليه شطب الرهونات أو الاختصاص بها وترسل المديرية محضر المزايد في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخه الى قلم النائب العموى بالمحكمة المختلطة الكائن في دائرتها العقار وهو يأمر بتسجيله من تلقاء نفسه وبدون مصاريف

(المادة الثامنة) - يسقط الحق في المطالبة بالديون المستحقة بسبب الأموال والعشور بعد مضي ٣ سنوات افر نكبة - وهذا السقوط لا تقع عليه أسباب الايقاف ولا الانقطاع ولا يسرى هذا الحكم على الدائنين المرتبهين الذين حلوا محل خزينة الحكومة بالشروط المنصوص عليها في المادة الرابعة المشار اليها

(المادة التاسعة) - يعمل بهذه الاحكام بعد مضي شهر واحد من تاريخ نشرها بالطرق المنصوص عليها في المادة ٣٥ من الكتاب الاول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة (المادة العاشرة) - على ناظر الحقاينة تنفيذ أمرنا هذا

هذه هي الأوامر الاربعة المعمول بها الآن في الجـز الادارى لتحصيل الاموال والعشور أو الرسوم والفارق بين كل منها والآخرو

أولاً - ان المنقولات والمحصولات كان لا يمكن الجـز عليها بحسب ذكره ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ الا بعد مضي ثمانية أيام من تاريخ اعلان التنبيه بالدفع والاذار بالجـز فجاء في ذكره ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ أن الجـز يعمل في ذات وقت التنبيه والاذار وطبعاً ان ذلك فرار من تمكن الممول من تهريب المحصولات أو المنقولات

ثانياً - ان الاثمار والاشياء القابلة لسرعة التلف لم تستثن في ذكره ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ من الانتظار في بيعها الى انقضاء المدة المحددة لاستمرار الجـز فجاء في ذكره ٤ نوفمبر

سنة ١٨٨٥ الحكم ببيعها بعد توقيع الخبز بخمسة أيام والمراد هو في أثناء الخبز ليلة الايام التالية للخبز

ثالثا - كانت المدة المحددة لبيع المحصولات والمنقولات ثمانية أيام على الأقل وخمسة عشر يوما على الاكثر من تاريخ الخبز بحسب ذكر يتو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٥ فتقررت في ذكر يتو ١٨٨٥ نوفمبر سنة أربعين يوما

رابعا - كان غير ممنوع للمول أن يبيع بنفسه شيئا من المحصولات المحجوزة بحسب ذكر يتو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٥ فجاء في ذكر يتو ١٨٨٥ نوفمبر سنة ١٨٨٥ الترخيص له بأن يبيعها في ظرف الاربعين يوما التالية للخبز بشرط أن لا يكون الثمن ناقصا أكثر من ١٠ في المائة عن التسعيرة وأن يورد الثمن تسديدا فباعا عليه من المال

خامسا - لم يأت في ذكر يتو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٥ نص جلي من جهة مصاريف اجراءات الخبز ما في ذكر يتو ١٨٨٥ نوفمبر سنة ١٨٨٥ فقد ورد تعريف صريح عن ذلك وهذه المصاريف هي من جملة ما يدعول عدم تأخر الممولين في سداد ما عليهم فبرارا من التكاف بدفعها

سادسا - قد راى واضع ذكر يتو ١٨٨٥ نوفمبر سنة ١٨٨٥ عدم المبالاة في مساواة من يتأخر في تسديد خمسة جنيهات أو أقل من ذلك بمن يتأخر في تسديد أكثر من ذلك ومن يسدد ما عليه بمجرد توقيع الخبز وقبل مضي العشرين يوما الاولى بمن لا يكثر بالخبز ولا يسدد الا بالبيع فقرر المعافاة من المصاريف بالنكبة لمن يكون المطلوب منه فقط خمسة جنيهات فأقل ولن يسدد المطلوب منه قبل انقضاء العشرين يوما الاولى وقرر المعافاة من نصف المصاريف لمن يسدد المطلوب منه بعد العشرين الاولى وقبل تمام الاربعين يوما هذا ما عدا أجرة الحارس فهذه لا بد من تسديدها على أية حالة

سابعا - كان يتعين حضور مندوب من طرف القاضى الشرعى لاثبات صيغة التنفيذ على محضر بيع العقار الذى كان محجوزا بمقتضى ذكر يتو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٥ فجاء ذكر يتو ١٨٨٥ نوفمبر سنة ١٨٨٥ بإبطال هذه الطريقة وأن المدير ينفذ محضر البيع والشارى يسجله حيث يشاء في المحكمة الشرعية أو المحكمة المختلطة الكائن العقار في دائرتها

ثامنا - كان غير جائزا اتخاذ الاجراءات الادارية لتنفيذ أحكام ذكر يتو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٥ على العقار المرهون أو واقع عليه حق اختصاص لاحد من الاجانب فصدر ذكر يتو

٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ يجوز اتخاذ اجراءات الحجر والبيع على هذا النوع من العقار بشرط مراعاة الاحكام التي تضمنها الذكر يتو

هذه هي تفصيلات الفرق بين كل من الاوامر الاربعة والآخر

وقبل أن نأتى على بيان سير الاجراءات الادارية للجزر الجبرى متتابعة متعاقبة يجب أن نزيد القارئ ايضا بالمواد الآتية وهي

(١) - ان الاوامر والقرارات التي أشير اليها في مقدمات الاوامر الاربعة كلها تختص بترتيب أقساط تسديد الاموال ماعدا قرار المجلس الخصوصى الصادر في ٢ محرم سنة ١٢٨٧ فانه أول قرار كانت وضعته الحكومة بالحجز والبيع من المحمولات ومن عين العقار بما في المال ولكنه لم يشتمل على شئ من النظمات القانونية الكافله تنفيذه فلم يعمل به - والفرمان السلطاني الصادر في ٧ صفر سنة ١٢٨٤ هو الذى أجاز للدورباوين والحمايات امتلاك الاراضى والخضوع فى المعاملة فى شؤونها الاحكام القوانين المحلية وقد وردنا فى صحيفة ٥٤٢ من هذا الكتاب وكذلك الامر العالى الصادر فى ١٠ رجب سنة ١٢٨٩ وادبه فى صحيفة ٥٤٠ (٢) - انه بمقتضى ذكر يتو ١٢ ابريل سنة ١٨٩٢ الوارد فى صحيفة ٥٤٦ من هذا الكتاب يجوز اتخاذ الاجراءات الادارية لتنفيذ الاحكام التى تصدر من المحاكم الشرعية ولكن بحسب المنصوص بذكر يتو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ فقط

(٣) - ان كل التخصيصات الجبرية فبماعد انواع الاموال والعشور والرسوم يجب أن يكون التنفيذ عليها بحسب أحكام ذكر يتو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ وذلك من أهم الامور التى يلزم أن يشتمل عليها الامر العالى الذى يصدر بتقرير تحصيل شئ جديد مثل مصاريف السكك الزراعية وغيرها

(٤) - ان كل أنواع الاطيان المتأخر عليها شئ من المال جائز توقيع الحجر عليها وبيعها ماعدا الاطيان الموقوفة ولكن لا يوجد سبب من الاسباب التى بها تمتاز الاطيان الموقوفة عن بقية الاطيان ولا بد من أن يأتى يوم فيه تنساوى بغيرها ويجز عليها وبيع منها الوفاء المال المطلوب عليها هذا وقد تكلمنا من جهة الاطيان الموقوفة فى صحيفة ٦٣٥ فلراجع

(٥) - ان أعمال المحجزات الادارية كانت لغاية سنة ١٨٩٦ منوطة بمعاونى المديرين والمراكز ولكن من ابتداء سنة ١٨٩٧ قد نيطت بصيارف البلاد على ان ذلك لا يمنع من انتداب بعض معاونين أو غيرهم لعل الحجر عند الاقتضاء - أما سير اجراءات الحجر فهو كالآتى

١٢٠ - قد أعدت سجلان لضبط اجراءات الحجز أحدهما يعرف باستمارة غمرة ١٥ وهومن اختصاص القسم الثالث بقلم ايرادات كل مديرية وذلك لقيود (١) اجراءات الحجز على المحصولات والمنقولات التي يتم فيها بيع المحجوز فقط (٢) اجراءات الحجز على العقار بوجه عام تم أولم يتم فيها البيع وقد خصصت به صحيفة مستقلة لكل بلد تقيد بها المحجوزات بنمرة متسلسلة وهذه الغمرة تتجدد كلما تجدد الدفتر ويترك به سطران تحت كل حجر لاستيفاء التأشير بهما عما يحدث في شأنه - والثاني يعرف باستمارة غمرة ١٦ وهومن اختصاص كتابة المرا كز وقد أعد لقيود اجراءات الحجز على المحصولات والمنقولات بالتفصيل التام سواء تم أولم يتم فيها البيع وبيان المحجوزات العقارية بوجه الاجال وفي كل نصف شهر يكتب كشف يعرف باستمارة غمرة ١٦ مكررة يلخص ماتم في المحجوزات المعاملة على المنقولات وهذا الكشف يرسل للمديرية في اليوم الأول واليوم السادس عشر من كل شهر وفي نهاية كل شهر تقدم المديرية للمالية كشفا يعرف باستمارة غمرة ٧١ عن بيان المحجوزات التي علمت والذي تم فيها

١٢١ - بناء على الامر الذي يصدره مأمور المركز الى الصراف مندوب الحجز باجراء الحجز على الممولين المتأخرين المندرجة أسماؤهم بالكشفين استمارة غمرة ١٠٧ و ١٠٤ كما تقدم بيان ذلك بالفقرة ١٠٨ يشرع الصراف في اجراءات الحجز في ذات موقع العقار المطلوب عليه المال المتأخر - ولا يجوز تأخير تنفيذ هذه الاجراءات أكثر من خمسة أيام من تاريخ الامر الصادر من مأمور المركز بحسب الترتيب الآتي

الحجز على المحصولات والاثمار والمواشي والمنقولات

١٢٢ - يبدأ الصراف بكتابة ورقة التنبيه بالدفع والاذار بحجز المنقولات على استمارة غمرة ٥٩ وهي بصورة ما يأتي

عن المطلوب لجهة الحكومة على سهم ط ف دن الكائنة بناحية التابعة
لمركز بمديرية المكلفة باسم
مليم جنبيه

في يوم سنة الموافق سنة في
بلدة أنا الواضع اسمي وختمتي فيه أدناه حيث انتدبت من قبل مديرية لما

سيد كر بعد وهو أننى قد أعلنت حيث وجدته موجودا فى الاطيان المينة
أعلاه بأنه مطلوب الى جهة الحكومة لغاية شهر سنة مبلغ
قدره كالبيان أعلاه على الاطيان المذكورة أيضا أعلاه وطلبت منه أن يدفع
حالا ليدى أو لصراف الناحية هذا المبلغ ولما لم يقم بدفعه قد أنذرت به بأنه اذا كان لم يسدده حالا
فبناء على ذكرى توء نوفمبر سنة ١٨٨٥ يتوقع الحجز على المزروعات والمحصولات الموجودة
ضمن الاطيان المذكورة حتى يباع منها بالمزاد العمومى ما يفي بسداد المبلغ المذكور وقد سلمته
نسخة من هذا الانذار . امضاء الشخص الذى حصل انذاره امضاء المندوب
الاطيان الواضع مقدارها أعلاه فى من تكليف والواضع اليدها
. حسب الورد الذى بيده وتحرره هذا شهادة منى بذلك . امضاء الصراف
تنبيه - فى حالة الامتناع عن التوقيع على نسخة هذا الانذار أو اسه تلامها يطلب
شاهدان للتوقيع منهما هنا اثباتا للحصول الامتناع (المادة ٥ من ذكرى توء ٢٥ مارس
سنة ١٨٨٥)

١٢٣ - اذالم يحصل تسديد المطلوب بناء على الانذار المارذ كره يوقع المندوب الحجز
على ما يجده فى عين العقار من المحصولات والمواشى والمنقولات كلها أو بعضها بقيمة ما يكتفى
لتسديد المال المتأخر ويكتب محضرا الحجز على مطبوع من استمارة نمرة ٦٠ بالصورة
الآتية

بيان مصاريف الاجراءات

مقيم جنبه

مصاريف الانذار الابتدائى

مليم عدد

١٠٠ ١ الانذار الاصلى

— — نسخ فية ٥٠ مليما

مصاريف الحجز

مليم عدد

٣٠٠ ١ المحضر الاصلى

— — نسخ فية ٦٠ مليما

— — الجملة

فقط وقدره مندوب المديرية
 في يوم سنة الموافق الساعة
 في بلدة أبا الواضع اسمي وختم في فيه أدناه حيث انتدبت
 من قبل مديرية لماسيد كبر بعد وهو أنه بناء على الاعلان بالدفع والانداز بالحجر
 الذي أعلن بتاريخه عن يدى بصفتي مندوب المديرية بأن يدفع مبلغ قيمة
 المستحقة لجهة الحكومة لغاية شهر سنة على سهم ط فنت وبحضور
 شاهدين وهما اللذين صارت كليهما اليكونا شاهدين على ما في ذلك المحضر
 قد كرت التنبيه على بان يدفع حالا ليدى أولصراف الناحية المبلغ المرقوم أعلاه
 والا يشرع حالا عن يدى وبحضور من ذكر وأعلامه في حجر كافة الموجودات المنقولة
 الموجودة ضمن العقار المستحقة عليه تلك الاموال ولما لم يدفع فبناء على المادة الاولى من
 دكرينو ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ قد شرعت بالفعل في حجر الموجودات التي وجدت المدة
 أربعين يوما وهي الآتي بيانها
 وبناء على المادة الثانية من الدكرينو المشار اليه يجوز للمحجز عليه في طرف الاربعين يوما
 المذكورة أن يبيع بنفسه تلك المحجوزات بشرط أن لا يجوز له أن يسلمها الى المشتري
 ولا يقبض ثمنها منه الا بحضور صراف الناحية الذي يستولى من المشتري قيمة ثمن المبيع أو
 قيمة المطلوب من الممول اذا كان ثمن المبيع أزيد من المطلوب ثم انه بناء على الحجر المذكور
 قد تعين بموجب قسيمة استمارة نمرة ١٩ على جميع ذلك تحت مسؤوليته
 بشرط أنه ملزم بالمحافظة عليها من كل ضرر واتلاف وأنه يقدمها عند الطلب في أى وقت
 كان وتحضر هذا المحضر وجرى امضاؤه من الشاهدين ومن الحارس ومن الصراف ومن المستلم
 ومنى أيضا وتحدد فيه أن مبيع الاشياء المذكورة بقدر ما يفي المستحقات الاميرية يكون في
 يوم شهر سنة

(ختم الحارس) (أختم الشاهدين) (ختم المندوب)

قد سلمت نسخة من هذا الى صاحب الشأن ونسخة الى الحارس
 وأجريت تعليق نسخة على باب دار العدة أو الشيخ وتحضر هذا شهادة منى بما ذكر
 امضاء المندوب

تنبيه - في حالة الامتناع عن استلام النسخة يذكر عن ذلك في المحضر

١٢٤ - لا يتوقف اجراء الحجر على أى شئ من المنازعات ما لم يودع المنازع قيمة
 المال المراد عمل الحجر أو البيع لاجل تحصيله

١٢٥ - تحديد ميعاد البيع يكون بمراعاة مقتضى أربعين يوما كاملة غير يوم توقيع الحجز ويوم اجراء البيع ما لم يكن المحجوز من الاشياء القابلة لسرعة التلف فان ميعة بيعها يجب أن لا يتجاوز خمسة أيام

١٢٦ - المحصولات أو المواشي أو المنقولات التي يحجز عليها يلزم اثبات مقدارها وأضافها بالضبط في القسم المخصص لذلك بالمحضر سواء كانت مما يوزن أو يكال أو يعد ولا فرق في حجز المحصولات الناتجة من عين العقار المطلوب عليه المال بين أن تكون ملكا لذات صاحب العقار أو لمن استأجره أو لمن استأجره ثانيا من المستأجر الاول

١٢٧ - لا يجوز الحجز على المواشي التي ينبت أن وجودها في العقار كان بالصدقة في غير الطريق أو في رعي الربيع وهي من ملك الغير ولكن يجوز الحجز على المواشي والآلات الزراعية تعلق ذات صاحب العقار المطلوب عليه المال المعروف لدى المصلحة أينما توجد تلك المواشي والآلات مادامت معدة لإدارة أشغال العقار كما أنه يجوز الحجز على ما يوجد في عين العقار وقت الحجز من المواشي والآلات الزراعية المعدة لإدارة أشغاله سواء كانت ملك المستأجر أو الزارع العقارية بصفة كانت أو مؤجرة اليهما أو الى المالك

١٢٨ - لا يجوز الحجز على المزروعات الا اذا كانت المدة الباقية على صلاح جنى محصولها خمسة وخمسين يوما أو أقل وفي هذه الحالة يحجز عليها بالمقاس بالفدان وتوضح حدودها أو على الأقل حدين من حدودها بالضبط - ويستمر هذا الحجز نافذا بغير احتياج لتجديده بعد استواء تلك المزروعات حتى لو نقلت الى الجرون أو المخازن

١٢٩ - يتعين حتما على مندوب الحجز في حالة الشروع في الحجز على شيء من المنقولات أو العقار في محل سكن أحد تبعه الدول الأجنبية أنه قبل اجراء الحجز يرسل اعلانا الى القنصل المتني اليه ذلك الاجنبي به يخبره عن الشروع في توقيع الحجز وهذا الاعلان يعرف باستمارة نمرة ٥٤ وهو بالنص الآتي الى جناب . . .

أتشرف بأن أحيط جنابكم علماً بأن مطلوب منه للكمونة جنبا
و ملبا عن الاقساط المستحقة من الاموال المربوطة على المولة
باسمه بجهة ولأجل الحصول على تسديد المبلغ المذكور قد حصل اعلان ورقة
التنبيه والاذار الرسمي بتاريخ سنة الى ولعدم حصول تسديد المطلوب
سيشرع في توقيع الحجز بتاريخ سنة الساعة على المنقولات

الموجودة بالمحل المشغول بسكنه تطبيقاً لاوامر العالية الصادرة في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ و..... وبناء عليه تحرر هذا الجنا بكم الأمل أنه مع الاستحسان تعينوا من يلزم نيابة عن جنابكم لحضور ذلك الحجر التنفيذي الذي سيباشرفيه سواء كان بحضور أو بغياب مندوب من قبل جنابكم تحريراً في ٥٥٥٥ سنة ٥٥٥٥.

١٣٠ - يعين المندوب الحارس أو الحراس على المحصولات أو المزروعات أو المنقولات المحجوزة بقدر ما يلزم بصياتهما من العبث والضياع ويراعى في ذلك الثلاثة الامور الآتية وهي

- « أ » - يعين حارس واحد اذا كانت قيمة المحجوز هي أكثر من ستة جنيهات وغير متجاوزة خمسين جنيهاً ويعين حارسان اذا كانت القيمة أكثر من خمسين جنيهاً غير متجاوزة مائة جنيه ويعين ثلاثة حراس اذا كانت قيمة المحجوز أكثر من مائة جنيه غير متجاوزة مائتي جنيه واذا زادت القيمة عن ٢٠٠ جنيه يعين حارس على كل ١٠٠ جنيه مما يزيد عن ذلك ولكن يجوز للدير في ظروف استثنائية أن يأمر بتعيين حراس أزيد من المحدد بهذه القاعدة
- « ب » - غير جائز للمندوب في أية حالة من الاحوال أن يعين للحراسة أحداً من أقارب المحجوز عليه أو من لهم به أية علاقة وتعد من أعظم الزلات مخالفة المندوب لهذا النهى
- « ت » - يعطى لكل حارس أمر بانتدابه للحراسة وتاريخه وهذا الأمر يفصل من دفتر قسمة تعرف باستمارة نمرة ١٩ وهو بالرسم الآتى

استمارة نمرة ١٩ « أموال مقررة »	استمارة نمرة ١٩ « أموال مقررة »
انتداب حراس على المنقولات والمزروعات المحجوزة لتفصيل	انتداب حراس على المنقولات والمزروعات المحجوزة لتفصيل
أموال متأخرة	أموال متأخرة
نمرة متسلسلة	نمرة متسلسلة
الى	الى
قد صار تعيينك حارساً على (هذا بتوضيح نوع ومقدار المحصولات أو المنقولات المحجوزة) تعلق بناحية بمركز بتاريخ وليكن في علمك أن أجرة الحراسة يسقط الحق في المطالبة بها اذا تأخرت في المطالبة أكثر من ثلاثين يوماً بعد تاريخ رفعتك	تعيين في حارساً على بناحية بمركز رفعت في عدد الايام تاريخ ارسال استمارة نمرة ٢٠ للمركز امضاء المندوب
امضاء المندوب	امضاء المندوب
امضاء الحارس	امضاء الحارس

ومن اللازم أن يعطى لكل مندوب عدد كاف من القسائم استمارة نمرة ١٩ ولكن اذا رقت أو تغير مر كره فعليه أن يرذلديرية مالدیه من القسائم لكي تحفظها وتسليمها لمن خلفه

١٣١ - المحصولات أو الموائش أو المنقولات المحجوزة لتحصيل قيمة من المال لا تزيد عن خمسة جنيهات يجوز تسليمها الذات الممول ليكون حارسا عليها ويتعلق ذلك على الشروط الآتية وهي (١) أن يقدم ضمانا معتمدين يقعون على المحضر باسم تلامهم الأشياء المحجوزة ويتعهدون بتقديمها عند الطلب (٢) أن لا يكون الممول من الأشخاص المعتادين على المطل وعدم التسديد بالواسطة الجرز ويعتبر بما طال كل ممول عمل ضده محرز في السنة الماضية أو التي قبلها (٣) أن لا يكون الممول من الأشخاص الذين يخاف من اقدامهم على سرقة المحجوز والذي يتم من ذلك كله يجب على المندوب أن يذ كره صريحا في محضر الجرز وفي الميعاد المعين البيع اذا تأخر الممول عن تقديم الأشياء المحجوزة فيعمل في حقه محضر اختلاس ويرسل للنيابة لاقامة الدعوى العمومية عليه وطالب بحاكمته بمقتضى المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ومتى ورد للديرية اخطار بالحكم عليه يرسل للمالية في خلال أربع وعشرين ساعة بمكاتبة واضحة بها ظروف المسئلة - ومن المعلوم أن ذلك لا يمنع من الجرز على العقار وبيع ما يكفي لسداد مطلوب الحكومة

١٣٢ - بعد تسليم نسخة من الانذار ونسخة من محضر الجرز الى الممول أو من يجيب عنه أو من يوجد في العقار وبعد تسليم نسخة من محضر الجرز لكل من الحراس وبعد تعليق نسخة من محضر الجرز على باب دار العدة وأخرى في نقطة ظاهرة من الموضع المزمع اجراء البيع فيه وبعد استيفاء كل الشهادات والتوقيعات يرسل المندوب أوراق الجرز الى مأمور المركز وذلك في أثناء الخمسة الايام التالية لتاريخ أمر مأمور المركز الصادر بالجرز

١٣٣ - في ذات الوقت الذي فيه يرسل المندوب أوراق الجرز الى مأمور المركز يعيد اليه أيضا ذات الامر الذي كان صدر اليه منه بتوقيع الجرز على المولين المتأخرين في التسديد المندرجة أسماؤهم بالكشفين استمارة نمرة ١٠٧ ونمرة ١٠٤ ويؤثر أمام كل اسم اذا كان وقع عليه الجرز في جملة ما تقدمت أو راقه أو سدد المطلوب منه بغير محرز بإيضاح تاريخ التسديد ونمرة صحيفة اليومية التي قيد بها المال المسدد وفي هذه الحالة الأخيرة يلزم من ارجعة أو راد أولئك المولين على الجريدة بواسطة مندوب ينتدبه مأمور المركز لذلك في ميعاد يحدده له

١٣٤ - عند وصول أوراق الحجز الى مأمور المركز يكلف كاتب المركز بمراجعتها بالدفعة الثامنة والتأشير عليها بما يدل على أن المواعيد المحددة وباقى الاجراءات توجه عام هي مطابقة للتعليمات وفي الوقت ذاته يقيد بها صحيفة البلد في السجل استمارة نمرة ١٦ ويؤشر على ورق الحجز بنمرة صحيفة السجل ثم يعيد الأوراق الى المندوب لكي يتم اجراءات البيع في المواعيد بعد أن يرسل للمديرية نسخة من محضر الحجز لتعليقها على باب ديوان المديرية قبل مضي الاربعة الايام التالية لتاريخ توقيع الحجز واثنان حصول ذلك بمحضر على ذات مكاتبه المركز المرسله بها نسخة محضرا الحجز

١٣٥ - في اليوم السادس عشر من الشهر يقدم مأمور المركز الى المديرية صورة ما في السجل استمارة نمرة ١٦ على كشف من المطبوع استمارة نمرة ١٦ مكررة مرفقا بأوراق الحجزات التي تكون قد نفذت فعلا بالبيع أو أبطلت لحصول سداد المطلوب بغير بيع في أثناء النصف الاول من الشهر ويضاف الى ذلك في ذيل الكشف استمارة نمرة ١٦ مكررة ببيان الاموال التي تسددت بغير اجراء بحجز بالكلية مما كان تأشير باجراء الحجز عنه وبيان الاسماء التي لم تعمل عنها حجزات ولا تسدد المطلوب منهم والاجراءات التي اتخذها المأمور بنفسه عن ذلك

ومن أهم الواجبات على الكاتب المنوط بعمل السجل أن يستلفت أنظار مأمور المركز الى كل حجز يكون قد تجاوز ميعاد اتمام الاجراءات اللازمة عنه فيفحص المأمور الاسباب ويكتب للمديرية بما يراه من مجازاة المسؤولين وبالاخص اذا كانت الاجراءات قد سقطت

١٣٦ - يجوز رفع الحجز اذا عرضت قيمة المال المتأخر من شخص آخر غير الممول لعله كون الشيء المحجوز هو كدعواه ملكه فنقبل منه القيمة ويعطى ايضا بالصورة الآتية وهي (وصل من . . . مبلغ . . . على سبيل الامانة تسديدا للاموال والمصاريف المتوقعة الحجز في نظيره باسم ويدعى دافع هذه القيمة بأن الحجز في غير محله)

١٣٧ - اذا صدر أمر برفع الحجز يجب على المندوب أن يؤشر بذلك على نسخة محضر الحجز الاصلية وعلى النسخة التي بيد الحارس وعلى النسخة التي سلت لصاحب العقار أو من أجاز عنه أو من وجد في العقار وفي حالة عدم وجود من سلت اليه نسخة صاحب العقار يعمل محضر لاثبات ذلك يتوقع عليه من المندوب وعمدة وشيخ البلد أو من ينوب عن أحدهما في حالة غيابه

وقسم الاشياء المحجوزة الى العمدة أو الشيخ مع اثبات ذلك بالمحضر المار ذكره وفي نسخة محضر
الجزر الاصلية وتعرض المسألة للمالية في الحال مشفوعة برأى المدير من جهة الميعاد الذي
يراه مناسباً لبيع المحجوز بالمرادكى بواسطة المالية ينشر ذلك في الوقائع الرسمية وعند انعام
البيع بمقتضى قائمة المزايد بمراعاة الاسعار الحاضرة يورد الثمن بخزينة المديرية ويقيد بالامانات
على ذمة صاحبه - واذا توقف العمدة أو الشيخ عن استلام المحجوز ينحر محضر لاثبات ذلك
ويحصل البيع بذات الطريقة التي مر ذكرها

١٣٨ - يجوز للمول أن يبيع بنفسه بغير توسط المديرية المحصولات المحجوزة
عليها في ظرف الاربعين يوماً التالية للعجز بشرط أن يورد عنها للصراف ليخصم قيمتها في حساب
المول من الاموال المتأخرة ولا بد من ملاحظة ان ذلك الثمن لا ينقص أكثر من ١٠ في
المائة على اعتبار تسعيرة الاثمان المقررة بالمديرية ويسقط حق المول في بيع المحصولات
بنفسه اذا مضت الاربعون يوماً المقررة للعجز

١٣٩ - المواشي والمنقولات المحجوزة هذه غير مصرح لاربابها أن يبيعوها
بأنفسهم مباشرة وهي كغيرها من بقية أصناف المحجوز لا يجوز لها أن تجز عنها التكون في تصرف
اربابها ما لم يتسدد المطلوب للحكومة المستحق لغاية الشهر الذي فيه يحصل التسديد

١٤٠ - تباع المحصولات أو المواشي أو المنقولات المحجوزة بعدمضى أربعين
يوماً كاملة أولها اليوم التالي لتاريخ الجز ولا يعد يوم البيع في جلتها هذا من جهة الاشياء
الغير القابلة للتلف أما الاشياء القابلة للتلف كالاشجار وماشا كلها فهذه تباع في أثناء
الخمس الايام التالية للعجز وهذا البيع يكون بالمراد بالمناداة في ذات محل توقيع الجز أو في
السوق المجاورة لحد ابقاء المستحق للحكومة لغاية الشهر الحاصل فيه البيع مع قيمة مصاريف
الاجراءات

١٤١ - اذا كان الجز عمل بعرفة الصراف فلا بد من أن يحضر في البيع معاون من
طرف مأمور المركز وفي سائر الاحوال يلزم أن يحصل البيع بحضور عمدة البلد وفي غيابه
أحد المشايخ

١٤٢ - اذا تعذر البيع في الميعاد المحدد لذلك بسبب عدم وجود راغب أو لسبب
آخر فيؤجل البيع لميعاد آخر لا يكون أقل من ثمانية أيام وبراى تحديد في اليوم الذي فيه
عادة ينعقد السوق العمومي الاقرب للبلد وفي ذات يوم السوق تنقل الاشياء المحجوزة (على
نفقة المول المحجوز عليه) الى موضع السوق وهذا التأجيل يؤثر به في السجل استمارة فترة

١٦ ويكتب عنه اخطار على استمارة نمرة ٦٠ مكررة بالشكل الآتي

استمارة نمرة ٦٠ مكررة « أموال مقررة »

اخطار تأجيل بيع المنقولات

ضد الممولين المتأخرين في دفع المستحقات الاميرية

في يوم سنة الموافق أنا الواقع اسمي وختي
فيه أدناه المندوب من قبل مديرية قد أعلنت
مخاطبا حيث وجدته موجودا بأن بيع المنقولات المحدله يوم
شهر سنة بموجب المحضر المحرر بتاريخ
بسبب عدم تسديد مبلغ جنيه قيمة المستحقة لجهة الحكومة لغاية شهر
. سنة على س ط ن د ن قد صارت تأجيله الى يوم شهر
. سنة وذلك بسبب (ختم الحارس) (ختم أحد
الشهود) (ختم فاني الشهود) (ختم المندوب)
وقد أوضحت أيضا تاريخ تأجيل البيع المذكور أعلاه في نسخة محضر الجز الموجودة
بيد الحارس وبالنسخة المعلقة على باب دار العمدة أو الشيخ
وتحررت هذه شهادة مني بذلك (ختم المندوب)

تنبيه - في حالة الامتناع عن استلام النسخة تعلق على باب المحافظة أو على باب المديرية أو
على دار شيخ البلد وتعليقها باعتبار إعلانا مستوفيا

١٤٣ - عند اجراء البيع يمل محضر بذلك على استمارة نمرة ٦١ بالشكل

الآتي

استمارة نمرة ٦١ « أموال مقررة »

محضر بيع المنقولات ضد الممولين المتأخرين في دفع المستحقات الاميرية

بيان مصاريف البيع	
بمبلغ جنبه محضر البيع	
— — قيمة واحد في المائة من متحصل البيع	
— — الجمله	

فقط وقدره مندوب المديرية

في يوم سنة الموافق سنة
 الساعة من النهار في ناحية بمديرية بناء على
 الجز الذي جرى توقيعه بتاريخ سنة عن يد
 على الكائنة في عقار وبناء على تعيين هذا اليوم لبيع الاشياء
 المحجوزة ضمن محضر الجز الذي جرى تعليق النسخ اللازمة منه بالجهات المقررة قانونا وبناء
 على المادة التاسعة من ذكره ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ أنا الواضع اسمي وختمتي فيه
 أدناه حيث انتدبت من قبل المديرية لماسيد كره بعد وهو أني قد توجهت
 الى ناحية

وصحبتى اللذين كلفتهما أن يكونا شاهدين على الاجراءات الآتية
 وهي في حال وصولي وجدت الذي كان أقربني وقت حجزها
 صاحبها وطلبت من الحارس على الاشياء المحجوزة أن يقدم لي جميع الاشياء
 المحجوزة على حالتها التي كانت عليها يوم ماتسلت اليه حسب البيان الواضح في محضر الجز
 السالف ذكره فأطلعني عليها وجرى جردها فوجدتها كالآتي وهو
 ثم شرعت في البيع وكانت النتيجة حسب ماسأني بيانه وهو

(ختم الصراف) (أختام الاثنين عمداً ومشايخ) (ختم المندوب)

١٤٤ - يدفع الشاري ثمن المبيع في الحال فيحسب من ذلك أولاً أجرة الحراس
 باعتبار أربعة قروش لكل حارس يومياً من تاريخ تعيينه وثانياً بمصاريف الاجراءات المقررة
 بالمادة الثالثة من ذكره ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ (راجع صحيفة ٥٩٧) وما يزيد
 بعد ذلك يسد في المال المتأخر لغاية الشهر الحاصل فيه البيع وإذا لم يكف فالمديرية تأمر
 بعمل حجز آخر جديد

١٤٥ - يعنى من مصاريف الاجراآت ما عدا أجرة الحارس (١) المحجوزات المعولة على الصيارف وضمنهم التحصيل أموال ظهرت طرفهم وذلك بناء على قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ٢ يوليو سنة ١٨٨٥ (٢) المحجوزات المعولة لتحصيل أموال قيمها لا تزيد عن خمسة جنيهات (٣) المحجوزات التي تدفع الاموال المعولة لتحصيلها في ظرف العشرين يوما التالية لتاريخ الحجز ويعنى من نصف مصاريف الاجراآت الممولون الذين يسددون ما عليهم بعد مضى العشرين يوما التالية لتاريخ الحجز وقبل انقضاء الاربعين يوما المقررة للبيع

١٤٦ - ما يسدد في الاموال من ثمن المبيع يقيد في الحال بيومية الصراف وبالجزيدة وبالورد الذي بيد الممول ويذكر أمامه صريحاً أنه قيمة المتحصل من بيع المحجوز وما يحسب من ثمن المبيع لأجرة الحارس ومصاريف الاجراآت فإنه يقيد في اليومية أيضاً في نوع المتحصل لحساب المديرية وفي ورد الممول كمية واحدة بغير تفصيل

١٤٧ - مصاريف الاجراآت وان كانت تقيد بيومية الصراف وبأوراد الممولين إلا أنها لا ترد في جريدة الاموال المقررة التي بالمديرية اذ هي معدة لحساب الاموال

١٤٨ - بعد ذلك يكتب المندوب نتيجة الحجز على صحيفة استمارة نمرة ٢٠ وهي قائمة من ٢٣ سطر مقسومة الى ثلاثة أقسام الاول يحتوى ٧ منها وهي (١) اسم الممول المحجوز عليه وبلده والمركز (٢) قيمة المتأخرات المستحقة (٣) نوع الحجز وبيان المحجوز بالاختصار (٤) تاريخ الحجز (٥) عدد الحراس (٦) تاريخ البيع أو التسديد (٧) جملة المتحصل من البيع أو المسدد لو فاء المطلوب - والقسم الثاني يحتوى سبعة أسطر أخرى لبيان المتحصل من مصاريف اجراآت حجز المنقولات وهي (٨) أجرة الحراس (٩) مصاريف الانذار عشرة قروش (١٠) عن صور الانذار بحسب خمسة قروش على كل نسخة (١١) مصاريف محضر حجز المنقولات ٣٠ قرشا (١٢) واحد في المائة من ثمن المبيع (١٣) عن كل نسخة من محضر الحجز ستة قروش (١٤) عن محضر البيع خمسين قرشا - والقسم الثالث يحتوى ثمانية أسطر لمصاريف الحجز العقاري وهي (١٥) انذار عقارى ٣٠ قرشا (١٦) محضر الحجز العقارى ٤٠ قرشا (١٧) صور الانذار بحسب ١٢ قرشا عن كل صورة (١٨) صور محضر الحجز بحسب ٢٠ قرشا عن كل صورة (١٩) خمسة في المائة من ثمن المبيع (٢٠) مصاريف اعلانين ٤٠ قرشا (٢١) مصاريف النشر بالوقائع الرسمية بحسب ٥٠ قرشا عن

كل خمسة وعشرين فدانا أو أقل (٢٢) محضر البيع ٥٠ قرشا وبعد ذلك سطر غمرة ٢٣ يدرج به صافي المسدد للاموال بعد كل هذه المصاريف ويوقع المندوب على هذه الصحيفة ويرفقها بأوراق الجزو والبيع ويرسلها لمأمور المركز فيامر بقيدتها بالسجل استثمار غمرة ١٦ وأرفاقها مع الكشف استثمار غمرة ١٦ مكررة الذي يرسل للمديرية في كل نصف شهر

١٤٩ - أجرة الحراس تصرف من السلفة المستدعية الموجودة بطرف مأمور المركز وذلك بناء على طلب الحارس نفسه وبعد أن يقدم الامر الذي بيده استثمار غمرة ١٩ وبحسب في جملة مدة الحراسة يوما الجزو والبيع ويسقط الحق في المطالبة بأجرة الحراسة اذا مضت ثلاثون يوما من تاريخ زفت الحارس بغير أن يطالب - ولذلك يفرض على مأمور المركز أن يحدد ميعاد صرف أجر الحراس وينبه عمدة البلد بواسطة دفتر الاحوال اليومية ليدعو الحراس للحضور للمركز في الميعاد المحدد لاستلام أجرتهم

١٥٠ - قيمة السلفة المستدعية يحددها المدير لكل مركز على نسبة ما يراه فيه من الحاجة ولكن لا تزيد هذه القيمة عن خمسة جنيهات الا في ظروف استثنائية جدا وفي جميع الاحوال لا تزيد عن عشرة جنيهات وكل ما يصرف منها يقيد في دفتر المخصص لقيد السلف المستدعية وكما تم صرف قيمة الثلاثين منها يصرف بدل ذلك لمأمور المركز في ظرف ثمان وأربعين ساعة من وقت الطلب سواء كان بارسال القيمة من خزينه المديرية أو بالتصريح بصرفها من عهدة أحد صارف البلاد

١٥١ - في آخر كل شهر يرسل مأمور المركز الى المديرية جميع الايصالات استثمار غمرة ١٩ مرفقة بكشف عن مفرداتها وعند ورودها اليها بأخذ رئيس قسم ثالث الايرادات ما يختص منها بكل جزو ويرفقها بالاستثمار غمرة ٢٠ بعد أن يلائمها بالخانة غمرة ٨ بايضاح غير الايصالات - واذا تأخر ورود شيء من الايصالات استثمار غمرة ١٩ من المركز يلزم استكمال طلبه

المحجز على العقار

١٥٢ - يعمل الجزو على العقار في حالة عدم وجود محصولات أو منقولات أو عدم كفاية ثمن ما يحجز من ذلك لو فاء كل المال المطلوب للحكومة

١٥٣ - في حالة عدم وجود محصولات أو منقولات أو عدم كفاية ما وجد

منه الوفاء المطلوب يجب على المندوب تحرير محضر بذلك على استمارة نمرة ٦٢ بالشكل الآتى

استمارة نمرة ٦٢ «أموال مقررة»

محضر بعدم وجود منقولات

في يوم سنة بجهة أنا الواقع اسمي
وختمى فيه أذناه حيث انتدبت من قبل لما سيذكر بعد وهو أنه بناء على
الاعلان بالدفع والانذار بالجزا الذى أعلن الى بتاريخ عن
يد مندوب بأن يدفع مبلغ قيمة
المستحقة لجهة الحكومة لغاية شهر على وبحضور
شاهدين وهما اللذين جرى تكليفهما ليكونا شاهدين على ما فى هذا
المحضر قد كررت التنبيه على بأن يدفع حالا ليدى أو الى صراف
الناحية المبلغ المرقوم أعلاه ماذا والا يشرع حالا عن يدى وبحضور من ذكروا
أعلاه بمحجر كافة الموجودات المنقولة الموجودة ضمن ولما لم يدفع ورغب أن
أجرى الجز حسب ما ذكر فاجدت شياً أجزه من المحصولات أو المواشى أو آلات الزراعة
وعلى ذلك تحرر هذا المحضر وجرى امضاؤه من الشاهدين المذكورين ومنى ومن
الذى وحدته وسلمته له
الامضاءات

١٥٤ - يضم المندوب المحضر استمارة نمرة ٦٢ مع اعلان التنبيه بالدفع والانذار
بمحجر المنقولات استمارة نمرة ٥٩ ويعمل فى الحال انذارا آخر بالجز على العقار استمارة
نمرة ٦٣ بالشكل الآتى

استمارة نمرة ٦٣ «أموال مقررة»

ورقة تنبيه وانذار

عن حجز العقار ضد الممولين المتأخرين فى دفع المستحقات الاميرية

عن المطلوب لجهة الحكومة على ط قدن كائنه بمركز
التابع لمديرية مكافئة باسم
مليح جنبه

في يوم سنة الموافق سنة ببلدة
 أنا الواضع اسمي وختمي فيه أدناه حيث انتدبت من قبل مديرية
 لما سيدكر بعد وهو انني قد اعلنت المعروف لدى الحكومة بأنه
 صاحب الاطيان الميمنة أعلاه حيث انها مكلفة باسمه بأنه مطلوب على الاطيان المذكورة
 لجهة الحكومة لغاية شهر سنة مبلغ قدره مليم جنيه كالمين أعلاه
 ولما لم يقم بدفعه أنذرت به بأنه اذا لم يسدده في ظرف شهر واحد من تاريخه فبناء على البند الحادي
 عشر من الدكريتوا الرقم ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ يتوقع الجزع على الاطيان الميمنة أعلاه
 ويباع منها بالمزاد العمومي ما في بسداد المبلغ المذكور وقد سلمته نسخة من هذا الانذار
 (ختم الذي حصل انذاره) (ختم المندوب)

شهادة الصراف - الاطيان الواضع مقدارها باطنه هي من تكليف والواضع
 اليد عليها هو حسب الورد الذي بيده وتحررت هذه شهادة مني بذلك (ختم
 الصراف)

تنبيه - في حالة الامتناع عن التوقيع على نسخة هذا الانذار أو استلامها فالمندوب
 يدعو شاهدين من مشايخ البلد أو غيرهم للتوقيع على ورقة التنبيه والانذار اثباتا
 لحصول الامتناع

١٥٥ - يرسل المندوب ورقة الانذار لمأموال المركز في الحال مرفقة بالمحضرة ٦٢
 وورقة الانذار الاولى استمارة ٥٩ وهو بعد أن يقيد بها بالسجل استمارة ١٦
 يرسلها للمديرية في الحال أيضا

١٥٦ - عند وصول الاوراق للمديرية تسلم الى الرئيس قسم ثالث الايرادات
 فيراجعها وبعد أن يتحقق من صحة اجراءاتها يطلب من رئيس القسم الرابع أن يبين
 بالكتابة على ورقة الانذار استمارة ٦٣ مما في دفتر المكلفة مقدار الاطيان المكلفة
 على الممول في البلد حوضا حوضا ثم يعيد الاوراق لمأموال المركز بأمر من المدير يتضمن اتمام
 الاجراءات بالجزع على العقار بعد انقضاء المدة المحددة قانونيا للانذار هذا اذا لم يكن المطلوب
 قد تسدد

١٥٧ - بعد مضي ثلاثين يوما على الاقل أو أربعين يوما على الاكثر من ابتداء
 اليوم التالي لتاريخ الانذار يشرع في توقيع الجزع على العقار بقدر ما يكفي لسداد المطلوب
 للحكومة لغاية الشهر الذي يحصل فيه البيع

أما تقدير قيمة المال اللازم تحصيلها بواسطة الحجر فيكون بضم المستحقات الآتي بيانها بعضها إلى بعض وهي (١) قيمة المال المتأخر لغاية الشهر السابق للشهر الذي فيه يحصل الحجر (٢) قيمة ما عساه أن يستحق من أقساط المال المقرر تحصيلها لغاية الشهر الذي فيه تنقضي مدة خمسة وأربعين يوما من تاريخ الحجر (٣) قيمة عشرين في المائة من كمية النوعين السابق ذكرهما وذلك أولا لتسديد قيمة مصاريف الاجراءات العقارية وثانيا للاحتياط لما يحتمل وقوعه من النقص في عن الاطيان اذ لم يوجد راغب لشرا ثم اوعليه فمجموع هذه الثلاثة الانواع يكون هو قيمة المال اللازم الحجر على مقدار من العقار عنه يوازي تلك القيمة

١٥٨ - يستحب مندوب الحجر ان ين من العمد وعند الاقتضاء واحدا من أهل الخبرة أو مساحا لأجل تبيين العقار ومساحة وتحديد المقدار اللازم حجزه لوفاء القيمة المطلوبة على نحو ما تقدم بيانه بالفقرة السابقة

ويراعى رسم شكل الارض التي يعمل الحجر عليها رسمًا نظريًا بقدر ما يمكن من الضبط لتمثيل هيئة تكوينها واتجاهاتها من قبلى ومن بحرى وطول كل ضلع من أضلاعها وموقعها بالنسبة لأقرب ترعة أو نقطة ثابتة وكل عامل يقصر في عمل هذا الرسم أو في ضبط تحريره وكل عامل يقبل أوراق أى حجر عقارى مجرد من هذا الرسم يقع تحت طائلة المسؤولية والعقاب

١٥٩ - بعد تبيين الارض وبعد تقدير الجزء الذى يلزم حجزه منها للحصول على المال المطلوب وبعدم مقياس وتحديد الجزء المذكور وبعد عمل الرسم النظرى عنه كما تقدم القول بحجر المندوب محضرا الحجر على استمارة نمرة ٦٤ بالشكل الآتى

استمارة نمرة ٦٤ حوف خ «أموال مقررة» محضر حجر العقار ضد الممولين المتأخرين في دفع المستحقات الاميرية

بيان مصاريف الاجراءات

مصاريف الانذار العقارى	مليم	جنيه
مليم ٣٠٠ جنبه الاصل		
نسخة ١٢٠ مليم	-	-
محضر الحجر		
مليم ٤٠٠ جنبه الاصل		
نسخة ٢٠٠ مليم	-	-
الجملة		

فقط وقدره جنبها و مليم (مندوب المديرية)

في يوم سنة الساعة في بلدة التواضع
 اسمي وختم في أدناه حيث اني اشدت من قبل مديرية لتسديد كرت بعد وهو
 انه بناء على الاعلان بالدفع والاذن بالحز العقارى الذى أعلن الى عن يد
 بأنه يدفع مبلغ مليم جنيه قيمة المستحقة لجهة الحكومة
 لقاية شهر سنة على سيم ط فدن وبحضور
 كلاهما عديمين و مساج قد كبرت التنبه على
 بأن يدفع ليدى المبلغ المرقوم اعلاما لما اذا و الايسر عر حال عن يدى وبحضور من ذكر و
 اعلام بحجز الاطيان المطلوب عليها المستحقات البادية ذكرها و لم يدفع قد شرعت بالفعل
 بحجزها وهى كالبيان الآتى (هنا توضح المقاسات والإطوال والحدود قطعة قطعة وأسماء
 الحياض مما أوضحت المديرية على ورقة الانذار) وباختيار هذه الاطيان بمعرفة المد
 والمساح المذكورين أعلاه جرى تعيينها بمبلغ مليم جنيه الفيدان وعلى ذلك قد تحرر هذا
 المحضر معلنا به حجز الاطيان المذكورة حتى يصير يعوفا في جلسة المراجعة التي سيجري
 انعقادها بالمديرية بنسبة على الحادى الثالثة عشر من دكرينو ٤٥ مارس سنة ١٩٨٩
 وجرى امضاه وختمه من المد والمساح ومنى وقد أعلنت منه نسخة الى
 الامضات

١٦٠ - الاطيان المغير العامة التي لا يوجد صاحبها فاولا لتحديد الملكية من
 أصحاب الشأن لخواها من الزرع والمساكن والسكان هذه عند اتخاذ الاجراءات لتحصيل
 ما يتاخر من أموالها يجب أن اعلان صاحبها يكون في شخص عمدة البلد أو من ينوب عنه
 وبذلك بالنص الصريح في ذيل الانذار استمارة نمرة ٦٣ ومحضر الحز استمارة نمرة
 ٦٤ ويكتب للمالية في الحال واذا كان صاحب الاطيان أو روبا وبافى كتب اسمه بالحروف
 الافرنكية وعند وصول هذه المخبرات للمالية تعلن عنها في الحال أيضا بالحريفة الرسمية بالعربي
 والفرنساوى بايضاح اسم الممول بالضبط واسم البلدة وتاريخ الانذار وتاريخ الحز وأن الاوراق
 تسلمت للعمدة

وبقدر الامكان يلزم مراعاة اعلان ذوى الشأن للمعلومة أما كين اقامتهم وبالاخص
 الشركات مثل شركة الاسواق وغيرها عند الشروع في حز ثمنى من أملاكها

١٦١ - بعد اجراء الحز واعلان النسخ اللازمة من محضر الحز يرسل المندوب
 كل الاوراق الى مأمور المركز ماعدا نتيجة الحز استمارة نمرة ٢٠ بعد أن يملأ جازاتها من

فمرة ١ المرة ٤، وبعد التأشير بالسجل نمرة ١٦ ترسل الأوراق في الحال من المركز للمديرية وبها تحصل مراجعتها بقسم ثالث الإيرادات وبعد التحقق من أن كل الاجراءات مطابقة للاوامر بمحدد ميعاد البيع بعد انقضاء الثلاثين يوما وقبل نهاية الخمسة والأربعين يوما التالية ليوم الحجز ويعلم بذلك مندوب الحجز بواسطة المركز لاجل اثباته في نتيجة الحجز استمارة نمرة ٢٠. هذا مع مراعاة اتمام الاجراءات التي ذكرها بالفقرة ١٦٧ في أثناء الأربعة الأيام التالية لتاريخ الحجز اذا كان العقار المحجوز مرهونا لاحد الاجانب

١٦٢ - تبقى الاستمارة نمرة ٢٠ بيد المندوب فان سدد الممول قيمة المطلوب منه قبل اليوم الخامس والاربعين يتم المندوب مل بقية خانات النتيجة ويرسلها للمديرية بواسطة المركز والافبعد انقضاء المدة المذكورة يرسل الاستمارة للمديرية وهناك بعد البيع عملا بقية خانات الاستمارة وترفق بالأوراق

١٦٣ - المعاملة في مصاريف الاجراءات من جهة الحجز العقارى هي عين المعاملة من جهة حجز المنقولات فلا شيء منها بالكلية على الحجزات التي قيمتها خمسة جنيهات ولا على الحجزات المعتمولة ضد الصيارف وضمنانهم ولا على الحجزات التي تدفع قيمتها لغاية اليوم العشرين من تاريخ الحجز ولا يؤخذ كد من النصف على الحجزات التي تدفع قيمتها لغاية اليوم الاربعين أما اذا دفعت القيمة بعد ذلك بالبيع أو بغير بيع فالمصاريف كلها واجبة عليه

١٦٤ - يعلن بالجريدة الرسمية عن بيع العقار المحجوز من بين اثنين اختداهما والاخرى ثمانية أيام وبين تاريخ آخر اعلان وتاريخ ميعاد البيع ثمانية أيام على الأقل بحيث يشمل الاعلان على بيان العقار المعروض للبيع والتاريخ المحدد للبيع وقيمة الثمن المحدد لافتح المزاد وجميع الايضاحات المتعلقة بشروط البيع

ومع ذلك يلزم تعليق نسخة من الاعلان بمطبوع من استمارة نمرة ٦٥ على باب ديوان المديرية وعلى باب دار العمد وفي نقطة ظاهرة من العقار ويعتني جيداً بأمر الاعلان في البلاد اعلانا فعليا وتعين على مندوب الحجز اثبات تعليق هذه الاعلانات بحضور موقع عليه مع شاعدين وهذا المحضر يرفق مع الأوراق ويراعى أن يضاف الى الاعلان أن الاطيان المرهونة أو الواقع عليها حق اختصاص هذه تشطب عنها تلك الحقوق اذا بيعت بالمزاد الجبرى لتحصيل أموال متأخرة وذلك تطبيقاً المادة السابعة من دكرينو ٢٦ مارس

سنة ١٩٠٥

وإذا طرأ ما يوجب الغاء الحجز فالمديرية تسترد من المطبعة اعلان جلوسية المزايا إذا كان لم ينشر بعد أو تعلن مرة ثانية بصرف النظر عنه

١٦٥ - قبل الميعاد المحدد للبيع بعشرة أيام يعاين العقار المحجوز حتى إذا كان يوجد به شئ جديد من المحصولات أو المنقولات كاف لوفاء المطلوب الحكومة فيسطل أو يؤجل الحجز العقاري ويججز على المنقولات وإذا أبطل الحجز العقاري فلا يستحق تحصيل شئ عنه بالكلية من مصاريف الاجراءات أما إذا كانت المنقولات أقل مما يكفي لتسديد المطلوب بتسامة فمعرض التفصيلات للمالية يعمل بمقتضى ما يصدر منها ويراعى في حالة حجز المنقولات التوضيح في محضر الحجز بأن اجراءه كان بعد الحجز على العقار وقبل بيعه
أما إذا لم يوجد شئ جديد من المنقولات فيكتب بذلك محضر جديد من استمارة قمر ٦٢ ويرسل للمديرية لارفاقه بالاوراق

١٦٦ - إذا تصرح برفع الحجز عن عقار محجوز يتعين على رئيس قسم ثالث الايرادات أن يؤشر بذلك على محضر الحجز وعلى سجل الحجزات وأن يستصدر أمر المديرية للتدوب بأن يؤشر بذلك أيضاً على نسخة المحضر المعلنة لصاحب العقار أو واضع البدأ والعمدة وإذا لم يوجد من تسلمت اليه تلك النسخة فيعمل بذلك محضر يوقع عليه المندوب وشاهدان من مشايخ البلد وغيرهم ويرسل للمالية للنشر منها في الوقائع الرسمية بما يفيد رفع الحجز

١٦٧ - عند تقديم أوراق الحجز العقاري للمديرية يجب على الباشكاتب ورئيس قلم الايرادات الاطلاع على كل مسئلة واجراء اللازم للوثوق التام مما سيذكر وهو (١) ان الاجراءات كلها صحيحة ومطابقة للاوامر وانها باسم الممول المالك المعروف لدى المصلحة المقيد اسمه بدفتر المكلفة وأنه لا توجد عقود تحت التنفيذ تتضمن انتقال ملكية شئ من العقار لشخص آخر (٢) أن قيمة المال الواقع الحجز عنها صحيحة ومستحقة وأنه لم يكن منها شئ موقوف تحصيله (٣) أنه لا توجد شكوى من الممول تحت التحقيق بوجود شئ تالف من أطيانه (٤) أنه لا توجد موانع بالكلية لتنفيذ بيع العقار المحجوز وإذا كان شئ من ذلك العقار مرهوناً لصالح أحد الاجانب أو واقعاً تحت الحجز القضائي أو تحت حق الاختصاص لأحد الاجانب أيضاً فالاجراءات المقررة في ذكره يتو ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ قد نفذت بالدقة ويوقع الباشكاتب ورئيس الايرادات على الاوراق بما يدل على ذلك

١٦٨ - الاجراءات اللازم مراعاة استيفائهما من جهة العقار المحجوز ادارياً لتحصيل المال وهو محجوز قضائياً أو واقع تحت الرهن أو حق الاختصاص لصالح أحد

الأجانب هي أولا - تبليغ قلم النيابة بالمحكمة المختلطة التابع العقار لادارة اختصاصها بمحضر الجرز وصورة منه مصدقا عليها عطا بقتها الاصل في ظرف الأربعة الايام الأول التالية للجرز مرفقا بصحيفة من استمارة حرف ١ وذلك كله بواسطة البوستة الموصى عليها ثانيا - أنه لا يجوز بيع العقار الا بعد مضي عشرين يوما بالاقل وخمسة وسبعين يوما بالاكتر بعد تاريخ اعلان الدائنين بمحضر الجرز بعرفة النيابة ثالثا - اعلانات البيع يجب أن تنشر بالجريدة الرسمية باللغتين العربية والفرنساوية.

١٦٩ - اذا وصل للمديرية اعلان رسمي قبل الميعاد المحدد لبيع العقار يدل على أن العقار المذكور قد حصل بيعه فعلا بالطريقة القضائية فعلى المديرية ايقاف اجراءات البيع الادارى واخطار المالية في الحال

١٧٠ - اذا حصل بيع العقار اداريا يجب ارسال محضر البيع الى قلم نيابة المحكمة المختلطة في أثناء الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ البيع لتسهيله واعادته للمديرية بغير مصاريف وارساله يكون مرفقا بصحيفة من استمارة حرف ب في ظرف موصى عليه بالبوسته

١٧١ - ومن الامور الواجب التفات الجهات اليها لزوم انباء المالية أول بأول عن كل تأخير يقع من النيابة المختلطة في مخابرة المديريات في هذه المسائل زيادة عن المواعيد المحددة لها في ذلك من قبل النائب العمومي وهي (١) اعادة محضر الجرز للمديرية في ذات يوم وصوله للنيابة بعد التأشير عليه منها (٢) اعلان محضر الجرز الى الدائنين في ظرف الثلاثين يوما التالية لتاريخ تأشير النيابة على المحضر الاصلى وإشعار المديرية بذلك وارسال شهادة اليه الدالة على ما يكون واقعا من رهونات وغيرها على العقار المحجوز (٣) تسجيل محضر البيع في ذات يوم وصوله للنيابة واعادته الى المديرية

١٧٢ - استمارتا حرف ١ وحرف ب المشار اليهما بالفقرتين ١٦٨ و ١٧٠ هما مطبوعان بهما تبليغ للنيابة بمحاضر الجرز والبيع والاستمارة حرف ١ هي بالشكل الآتى وهو (الى نيابة المحكمة المختلطة بـ — عملا بأحكام المادة الاولى من دكرينو ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ نزل مديريه طى هذا أصل محضر الجرز المؤرخ فى وصورة منه مصدقا عليها عطا بقتها للاصل المشتل ذلك على حجر كائنة بناحية بمركز بمديريه أو بمدينة بشارع وهذا الجرز واقع ضد المعروف بصفة مالك لدى المصلحة تحريرا فى (الامضاء)

والاستمارة حرف ب هي بالشكل الآتي وهو (الى نيابة المحكمة المختلطة —
 عملاً بأحكام المادة السابعة من ذكر يتو ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ ترسل مديرية
 أصل محضر البيع المؤرخ في عن العقارات المباعة بالمزاد ضد
 الكتائب بناحية بمركز بمديرية أو بمدينة
 بشارع لاجل تسجيله من تلقاء نفسها وبدون مصاريف تحريراً في
 سنة (الامضاء)

١٧٣ - إذا طرأ قبل الميعاد المحدد للبيع ما يوجب تأجيل البيع لميعاد آخر فمن
 اللازم مراعاة أن مدة التأجيل تكون كافية للاعلان عن ذلك مرتين بالجريدة الرسمية بين
 أحدهما والاخرى ثمانية أيام ولكن ليس لأكثر من شهر واحد وتطليق الاعلانات
 الآتية على باب دار العمدة وعلى باب ديوان المديرية وفي نقطة ظاهرة من العقار
 ١٧٤ - في الميعاد المحدد للبيع برأس جلسة البيع المدير أو وكيله مختصاً بأخذ
 كتبة المديرية وبطرح العقار المحجوز للراغبين الراغبين على الثمن الاساسي المقرر بمحضر
 الحجز وذلك بعد أن يدفع تأمين نقدي بقيمة ١٠ في المائة ورسوم المزايدة على من قدم آخر
 عطاء اذا مضت عشر دقائق بغير تقديم زيادة عنه واذا وجد مجموع الثمن يزيد بنسبة
 لا تتجاوز ٢٠ في المائة من أصل المطلوب للحكومة فيباع العقار المحجوز كله. أما اذا
 كانت الزيادة في مجموع الثمن تزيد عن نسبة ٢٠ في المائة فيستلزم في جلسة المترادبان
 لا يباع من العقار الاجزاء على الشروع بقيمة المطلوب وهذا الجزء يتحدد ويقرر بمجلس المحمديين
 من المالية على البيع ولكن اذا رأى المدير ما يوجب مخالفة هذه القاعدة فيبين ذلك فحينئذ يكتب
 للمالية ويكتب محضر البيع على استمارة نمرة ٦٩ ويوقع عليه رئيس الجلسة والكتائب
 ويسجل في المديرية بسجل خاص يوقع عليه الرئيس والكتائب أيضاً وتوجه عام لا يعتبر
 البيع نافذا الا اذا صدق عليه من المالية

وهذا هو شكل المحضر استمارة نمرة ٦٩ المشار اليه

استمارة نمرة ٦٩ « أموال مقررة »

محضر جلسة المزايدة

..... بمجلس المزايدة المحقق تحت رئاسة سعادة وصحته
 للمكتاتب - يضاف على حجز العقار الآتي بيانه الذي جرى حجزه بموجب محضر رقم
 محرر بمعرفة مندوب لما هو مطلوب عليه الى جهة الميرى

لغاية مبلغا قدره مليم جنيه المعلوم لدى الحكومة ان العقار المذكور هو
تعلق بموجب تكليفه بدفاتر وبناء على الاعلان بالوقائع
الصادرة في ... غرة ... وبالجهات المقررة في ذكره ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠
عن بيع العقار المذكور في هذا اليوم هذا المجلس قد جرى تلاوة أو صلب وبيان العقار
المذكور علنا على الحاضرين وهو ثم جرى تلاوة
شروط البيع وهي أولا - ان من يرسو عليه المزايا يستلم العقار في الحالة التي يكون
عليها يوم مرسى المزايا بدون مطالبة على الحكومة أو على صاحب العقار بشئ مما يسبب
تلف حدث في المبيع أو تعبيرات أو إصلاحات لازمة له أو غلط أو وهو حصل في تعيين
أو صلافة مبيعاته ثانيا - من يرسو عليه المزايا له أن ينتفع بحقوق الارتفاق التي للمبيع
ولأن تجعل ما على المبيع المذكور من الحقوق للمزاد سواء كانت تلك الحقوق ظاهرة
أو خفية ثالثا - من يرسو عليه المزايا ملزم بأداء كافة الحقوق الميرية المرتبة والتي يحتمل
ترتيبها على المبيع وملزم بأداء الثمن ورسوم البيع ومصاريفه في خزينة في ظرف
عشرة أيام من يوم مرسى المزايا وإذا تأخر عن ذلك فلزم بقائمة المبلغ باعتبار ١٢ في المائة
سنويا رابعا - من يرسو عليه المزايا ملزم بأن يعتبر بالإيجارات التي يكون جرى التوافق
عليها بين صاحب الملك والمستأجر بشرط أن يكون لسند الإيجار تاريخ ثابت بوجه رسمي
سابق على تاريخ حجز المبيع خامسا - محضر البيع يسلم الى الراسي عليه المزايا بعد أن
يدفع الثمن بأكمله ورسما يسبق قدره ٥ في المائة والمصاريف ويصير نافذا المفعول بواسطة
المدير أو المحافظ الكائن العقار في دائرته ويكون في يده بمثابة سند ملكية ويقوم مقام الحجة
ثم يصير تسجيله بعرفة الراسي عليه المزايا وعلى مصاريفه في المحكمة الشرعية أو في قلم كتاب
المحكمة المختلطة الكائن في دائرتها العقار سادسا - إذا تأخر الراسي عليه المزايا عن وفاء
شروط البيع خصوصا فيما يتعلق بدفع الثمن وما يليه من الرسوم والمصاريف يباع المبيع
ثانيا بالمزاد على ذمته فإن نقص الثمن يلزم الراسي عليه المزايا الأول بالفرق وإن زاد فهذه
الزيادة يستحقها الممول المزروع منه العقار سابعا - يباع المبيع بالمزاد ثانيا إذا كان في
ظرف العشرة الأيام التالية للبيع الأول تقدم زيادة عن ثمنه الأول بقدر عشر الثمن بناء على
للبندي السابع عشر من ذكره ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ وفي هذه الحالة لا ترتب أدنى
مسؤولية ولا تعويض على الحكومة أو على صاحب الملك الأصلي إذا حصل إعادة البيع
ثامنا - الاطيان المرهونة أو الواقع عليها حق اخفصاص تشطب عنها هذه الحقوق إذا بيع

شيء منها في المزاد الجبرى كالمادة السابعة من ذكريتو ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠
 تاسعا - بناء على ما تقدم من الشروط يكون أول عطاء في اقتناح المزايدة مبلغ ٥٠٠٠
 عاشرا - لا يعتمد البيع الا بعد تصديق المالية - وعلى ذلك صار الشروع في بيع
 العقار المذكور وقبل المشتري بمبلغ بعد حصول المزايدة من
 الحاضرين وحيث قدمضت عشر دقائق على آخر عطاء المقدم من المذكور
 بدون ما ان يتقدم عطاء من خلافه بزيادة عن العطاء المذكور فبناء على البند ١٣ من
 ذكريتو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ صار العقار المبيع أعلا مع كافة شملاته كاليان
 أعلاه حقا وملكاً الى الراسى عليه المزاد وله التصرف والانتفاع به تصرفاً مطلقاً
 شرعياً على مقتضى الشروط المندرجة أعلاه متى صدقت المالية وبناء على ذلك ملزم
 كل من كان واضعاً يده عليه أن يسلمه ويرفع يده عنه ماذا والا يجبر بكافة الطرق الشرعية
 تحريراً في يوم الساعة (الراسى عليه المزاد) (كاتب المجلس)
 (رئيس المجلس) تاريخ تصديق المالية غمرة

١٧٥ - اذالم يأت أحد لشراء الاطيان بجلسة المزاد فيو أجل البيع لمدة شهر
 واذالم يأت أحد للمزاد في الميعاد الثاني فيو أجل البيع لمدة شهر آخر (هذا فيما عدا الاطيان
 المحجوزة الا في الكلام عليها بالفقرة ١٧٧) وفي كل مرة ينقص الخمس من قيمة الثمن
 الاساسى الذى كان مقدراً من قبل ويكتب محضر بالتأجيل على استمارة غمرة ٦٨
 ويراعى تسوية الكسور الناتجة من تنزيل الخمس في حساب الثمن بخفض ما يقل عن خمسة
 قروش وتكمل ما يزيد عنها الى عشرة ويعلن ذلك بالجريدة الرسمية العربية بالطريقة
 المقررة وتقص الاسباب المترتب عليها اعراض الناس عن الشراء ويكتب عنها المالية

١٧٦ - اذان تقدم أحد لشراء الاطيان ولكن ثمن أقل من قيمة المال المتأخر عليها
 فالديرية تكتب في الحال للمالية تلغرافياً لتخبرها عن قيمة المطلوب وقيمة الثمن ومقدار
 الاطيان واسم البلد والمركز وذلك لكي ترسل مندوباً لموقع الاطيان ان تراى لها موافقة طلب
 شراء الاطيان لخدمة الحكومة بزيادة الثمن والتصريح للديرية بما تراعى في ظرف العشرة الايام
 المقررة للزيادة

١٧٧ - اذالم يأت في يوم الجلسة من يرغب الشراء وكانت الاطيان المحجوزة هي كل
 ما يملكه في البلد الممول المحجوز عليه بعد أن يكون سبق حجز وبيع المحصولات فتوقف
 اجراءات بيع الاطيان ويعرض للمالية عن ذلك ويعمل بحسب ما يصدر منها

١٧٨ - وإذا تقدم أحد لشراؤها ولكن بئس أقل من خمسة أضعاف قيمة مجموع مالها السنوى فالمدبر يقدم عطاء لشراؤها لحساب الحكومة بقيمة خمسة أضعاف المال السنوى وإذا لم يتقدم أحد للزيادة في ظرف العشرة الايام التالية لجلسة المزاد فيعرض للمالية لكي منها يرسل أحد المفتشين لموقع الارض لمعرفة سبب عدم الاقبال من أحد على شراؤها والتصريح بعد ذلك للمديرية إما ببقاء الاطيان على ذمة صاحبها ان وجدت أسباب داعية لذلك مع تعيين طريقة المعاملة من جهة المال أو بضم الاطيان لاملالك الحكومة

١٧٩ - يسوغ لمن يشاء أن يطلب شراء الاطيان المحجوزة في ظرف العشرة الايام التالية لجلسة المزاد بزيادة ١٠ في المائة عن الثمن الذى رسا بالجلسة فيذهب الى المديرية ويقرر ذلك كتابة في السجل الخاص بعد أن يدفع لخزينة المديرية على سبيل التأمين قيمة ٢٠ في المائة من مجموع الثمن وفي جلسته زيادة العشرة في المائة « عدا المصاريف » وبعد أن يقدم ضامنا من الكفاء بضمه في هذا الطلب وتعطى للطالب صورة بيده من اقراره يعلن عن بيع الاطيان مرة ثانية والذي يتم في تلك الجلسة يعرض للمالية ويعتمد بعد التصديق منها على ذلك

١٨٠ - كلما تأجل أو أوقف بيع العقار لأى سبب من الاسباب التي مر ذكرها يجب على المديرية أن تخبر بأمور المركز بذلك لبا أمر بالتأشير عما تم في السجل غمرة ١٦

١٨١ - متى تصدق من المالية على اعتماد البيع تدعو المديرية الشارى وتكلفه بتسديد بقية الثمن وقيمة المصاريف التي هي خمسة في المائة من مجموع الثمن وأربعون قرشا عن محضر مرسى المزاد وعشرون قرشا عن صورة ذلك المحضر فان سدد ذلك يعطى محضر البيع ويصدر أمر المدير بنقل التكليف على اسمه بالمكلفة وبجريدة الصراف وهو ملزم بأن يسجل المحضر على حسابه في المحكمة المختلطة أو في المحكمة الشرعية ويكون في يده بمثابة سند ملكية ويقوم مقام المحجة الشرعية

أما إذا توقف عن التسديد فيعلن بالجريدة الرسمية عن بيع العقار ثانية على ذمة الشارى بعد تاريخ النشر بعشرة أيام وفي جلسة المزاد إذا بيع العقار بأقل من الثمن السابق البيع به فقيمة النقص يؤديها الشارى الاول وإذا بيع بئس أزيد فالزيادة تكون من حقوق صاحب العقار

١٨٢ - إذا كان البيع قد تم في جزء على الشيوخ من الاطيان التي كانت محجوزة

فبعد التصديق من المالية يرسل المدير مندوبا لموقع الاطيان ليعين ويحدد الجزء اللازم تسليمه للمستري بالافراز بمحض يوقع عليه من المندوب وعدة البلد ويكتب بمحض البيع بحسب ذلك الفرز

١٨٣ - ومتى تم ذلك كله يكتب للصراف علم خبر استمارة نمرة ٨٩ انخصم قيمة المال المتأخر بحساب الممول الذي علمت ضده الاجراآت بالجريدة وبالورد بالايضاح الكافي بأن ذلك قيمة صافي عن اطيان مبيعة

١٨٤ - محاضر شراء الاطيان التي تؤخذ للحكومة بالمرزاد الجبرى تسجل بالمحكمة المختلطة فقط

١٨٥ - قد تقرر جزاآت بقطع المناهية بقيمة عشرة قروش على الاكثر من ماهيات الخدمة الداخلين هيئة العمال وثمانية قروش من ماهيات الخدمة الخارجين عن هيئة العمال عن كل مخالفة تقع منهم في أى شئ من اجراآت الجزر وقبدها واعلانها مما وضحت تفصيلاته بالبند ٢١٩ من لائحة التصيلات

هذه هي اجراآت الجزر الادارية وفي الجدول الآتى قد أوردنا عدد ما عمل من الجوزات في ظرف ثمانية عشر سنة الاخيرة وما نفذ منها فعلا وما لم ينفذ للدلالة على درجة نجاح التصيلات في الوقت الحاضر

جدول الخجوزات الادارية التي علمت بانحاء المديرية لتخصيل الاموال في مدة الاحدى عشرة سنة الأخيرة

أسماء المديرية	خجوزات على أطيان				خجوزات على منقولات			
	خجوزات وقعت		خجوزات نفذت بالبيع		خجوزات وقعت		خجوزات بيعت	
	عدد الخجوزات	مقدار الاطيان	عدد الخجوزات	مقدار الاطيان	عدد الخجوزات	مقدار الخجوزات	عدد الخجوزات	مقدار الخجوزات
	فدين	فدين	فدين	فدين	فدين	فدين	فدين	فدين
بيانه	٢٣٢٥٩	٢٩٠٦٣٨	٢٦٤٠	٥٣٨٨٠	٤٣٢٠٣	٧٨٠٢٥	١٦٨٤٧	١٦٣٥٦٠
القليوبية	٢٩٦	١٠٧٤	٤٩	٣١٥	٨٤٦	٤٢٥٦	٩٧	١٦٧٣
الشرقية	١٥٣٢	٣٤٧٣٨	٣٩٦	١٣٦٥٨	٣١٧١	١١٩٢٨	٢٩٣	٣٠٢٩
المنوفية	٤٤٠	٨٤٥٠	٦٩	١٤٠	١٥٣٠	١٥٣٩	١٤١	٣٢٧٩
الغربية	٣٤٣٨	٩٢٠٩٤	٤٥٨	٢١٥٩٧	٢١٦٠١	١٠٤٤٠	٧٣١٩	١٠٥١٧٤
الدقهلية	١٠٥٢	٤١٥٩	١٩٩	٧٧٤	٢١٣٢	٤٧٠٠	٤٤٦	٢٨٨٦
البحيرة	٨٤٩٧	١٢١٩٤٥	٦٠٦	١١٦٢٠	٤٧٤٩	١٤٧٨٨	٧٠٧	٥٧٦٦
الجيزة	٢٤٥٢	٦٥٩٢	٢٠٨	٦٥٧	٢٧٥٩	١٤٩٨٧	٦٣٥٨	٣٢٦٠٦
الفيوم	٢٧٧٨	٢١٨٢٣	٢٧١	٤٠١٩	١٩٣٣	٢٩٤٢	٩٤٢	٤٥٤٣
بنى سويف	١٤٠	٢٨٩	١٢	٢١	٧٥	٦٠٣	٢٤	١٤١
المنيا	١٦٦٦	٥٠٩١	٢٨٥	٨٤٦	٣٦٦٢	٢٠٣٨	٢٦٣	٢٩٠١
أسيوط	٢٥٣	٨١٥	٤٧	١٦٨	٢٦٨	١٦٧	٤٢	٤٢٩
جوها	٦٦٥	١٠٣٥	٣٧	٥٩	٣٣٤	٩٢٧	١٩٤	١٠٤٣
قنا	٣٨	١٢٧	٠	٤	٣٥	٣٢٩	٢٠	٨٨
الحدود	١٢	١٢	٠	٠	٧	٧١	٠	٠
بيانه	٢٣٢٥٩	٢٩٠٦٣٨	٢٦٤٠	٥٣٨٨٠	٤٣٢٠٣	٧٨٠٢٥	١٦٨٤٧	١٦٣٥٦٠
سنة ١٨٩٣	١٨٦٣	٢٣٧٩٤	٢٠٣	٧٥٤	٣٦٨٩	٩٥٦٨	٢١٥٧	٢٢٥٦٩
» ١٨٩٤	٤٤٢٧	٣٤٣٠٣	١٥٥	٦٧٨	٢٢١٥	١١٤٤٩	٢٥٢٢	١٨٢٠٠
» ١٨٩٥	٦٩١٨	٨٤٣١٦	١٢٩	١٢٦٠٥	٨٠٥٩	٢٢٨٠٦	٥٤٧٥	٣٩٧٦٦
» ١٨٩٦	٣٣٠٢	١٧٩٥١	٢٠٦	٢٦٣٥	٢٩٤٨	١٦٨٢٥	٢١٩٥	٢٢٠٩٢
» ١٨٩٧	١٧٦٥	٣٨٦٦٤	٤١٧	١٦٢٤٢	١١٦٠٤	٣٦٤٤	٩٨٣	١٠٤٣٠
» ١٨٩٨	١٤٤٧	٥٢٢٦٣	٣٥٥	٩٦٨٦	٦٠٢٦	٤١٠٠	٩٧٥	١١١٦٤
» ١٨٩٩	١٣٢٣	٢٠٥٧٨	٤٧٨	٧٦١٠	٤٢٢٩	٢٧٨٦	٨٣٢	١٤٢٠٧
» ١٩٠٠	٨٤١	٨٧٢٨	٢٩٩	٢٦٢٠	٢٣١٣	١٥٠١	٤٧٩	٧١٨٢
» ١٩٠١	٤٧٦	٤٢٩٨	١٦٦	٥٩١	٧٥٣	٢٠١٧	٥٢٠	٧١٩٧
» ١٩٠٢	٤٧٥	٣٨٨٩	١١٣	٢٢٦	٧٩٨	١٩٧٤	٤٠٨	٦٠٣٩
» ١٩٠٣	٤٢٢	١٨٥٤	١١٩	٢٢٣	٥٧٢	١٣٥٥	٢٩١	٤٧١٤
بيانه	٢٣٢٥٩	٢٩٠٦٣٨	٢٦٤٠	٥٣٨٨٠	٤٣٢٠٣	٧٨٠٢٥	١٦٨٤٧	١٦٣٥٦٠

المحضر الاقيازي

المحضر الاقيازي هو الذي قرره الحكومة في أواسط سنة ١٨٨٤ ليعمل في مصلحة الافراد كما يعمل في مصلحة الحكومة بأوامر ادارية بغير احتياج لاذن القاضي لتحصيل ايجارات الاطيان من المستأجرين الذين يتأخرون في سداد ما عليهم من ايجارات الاطيان فقط وذلك بواسطة المحضر على محصولات الاطيان وثمارها فقط دون أى شئ آخر مما يوجد فيها من منقول وثابت وقد صدرت في شؤون هذا النوع من المحضر ثلاثة أوامر عالية وهما بنصها

١

الامر العالى الصادر في ١٧ ذى القعدة سنة ١٣٠١ - ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ بناء على ما عرضه علينا مجلس نظارنا وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت

(المادة الاولى) - يجوز لاصحاب الاطيان المؤجرة بمقتضى عقد بالكتابة أو بغير عقد أن يوقعوا بغير اذن من القاضي محضرا امتيازيا على محصولاتها سواء كانت موجودة فيها أو بطرف المستأجر لاستحصاها على ايجارات المستحقة اليهم بشرط استيفاء الاجراآت الآتية فان كان مستأجر تلك الاطيان أجراها لغيره جاز له اجراء ذلك أيضا

(المادة الثانية) - يصير توقيع المحضر بمقتضى أمر يصدر بالكتابة من المدير التابع اليه موقع الاطيان ويكون صدور ذلك الامر بناء على تقديم عقد الايجار أو على اقرار من صاحب الاطيان يشهد بصحته شاهدان معتمدان

(المادة الثالثة) - ويجوز أيضا توقيع المحضر الاقيازي على الانعام والمحصولات المملوكة لمن استأجر الاطيان من المستأجر الاصلى لاستيفاء ايجارات المستحقة طرف المستأجر الاصلى المذكور - أما الخضر واثاقها التي يخشى عليها من التلف مدة المحضر فيصير بيعها بومياعن بد معتمدين حسب العادة والتمن يحفظ بطرف شيخ البلد المأمور بالمحضر - انما يرفع المحضر اذا قدم المستأجر الثانى سند مخالصة من المستأجر الاصلى المأذون بالتأجير لغيره ويكون المحضر على ذلك بالطرق المبينة آنفا

(المادة الرابعة) - يلزم أن يكون الامر الصادر من المدير بالترخيص بالمحضر مشتملا على تعيين أحد مشايخ البلد لتنفيذه تحت مسؤوليته وعلى الشيخ المعين لاجراء المحضر أن يحضره محضرا وأن يكون حارسا للاشياء المحجوزة انما يجوز له أن يستئيب عنه واحدا

أوأكثر من خفراء البلد تحت مسؤوليته - ويعطى في نظير ذلك لشيخ البلد لحد خمسة في المائة من ثمن المحصولات المبيعة ولكل من الخفراء ثلاثة قروش يومياً بحيث ان المدير يعين العدد اللازم منهم بقيمة ما يصرف للشيخ والخفراء يتخضم من ثمن المحجوز

(المادة الخامسة) - لا يجوز لشيخ البلد المعين بالأمر الصادر من المدير أن يمنع بلا عذر شرعى عن اجراء الحجر فوراً فان امتنع يلزم بقيمة ما يتحقق نقصه من المحصول في مدة تأخير عن اجراء الحجر مع معاقبته بالعقوبات التي يستحقها حسب القانون - ولطالب الحجر الرجوع الى المدير لتعيين شيخ آخر

(المادة السادسة) - يلزم أن يكون محضر الحجر مشتملاً على بيان الأثمار المحجوزة ويلزم أن توزن تلك الأثمار أو تكال حسب نوعها

(المادة السابعة) - لا يأمر المدير بالحجز في الأحوال الآتية (١) اذا سبق توقيع حجر قضائى على الأثمار والمحصولات انما للأوثر الحق بأن يستولى ماله من الأيجار مقدماً على سائر الديون من نفس ثمن المحجوز عليه حسب القانون (٢) اذا كان بين المؤجر وبين المستأجر منازعة بسبب الأيجار وكان المدير عالماً بها ولم يطلب صاحب الأرض اجراء الحجر التحفظى الامتيازى تحت مسؤوليته أو يقدم المستأجر ضماناً مقنناً وقت طلب الحجر

(المادة الثامنة) - اذا حدث حجر قضائى بعد الحجر الذى أمر به المدير يجب على المحضر أن يحقق وجود الأشياء المحجوزة بناء على ذلك الأمر ثم يخلى طرف شيخ البلد (المادة التاسعة) - اذا لم يطلب مداين نان الحجر على ثمن المحصولات تحت يد المدير بمقتضى ورقة تلمن بواسطة محضر في ظرف ثمانية أيام بعد الحجر الامتيازى الاول الذى أمر به المدير ولم يدفع المستأجر قيمة المطلوب منه تباع الأثمار والمحصولات بالزيادة العمومية بناء على أمر آخر يصدر من المدير بناء على طلب المحجوز له ويلصق على باب المديرية وباب بيت شيخ البلد المعين لاجراء الحجر ويكون لصق ذلك الأمر قبل البيع عدة لاتنقص عن ثلاثة أيام ولا تزيد عن ثمانية أيام

(المادة العاشرة) - بين في الاعلان الذى يلصق محل البيع ويومه واسم المداين واسم المدين والأثمار والمحصولات المقصود ببيعها والمبلغ المستحق ويحصل البيع أمام شيخ البلد الذى تعين لاجراء الحجر وبصير الاستمرار عليه الى أن يستوفى المبلغ المستحق (المادة الحادية عشرة) - يحجر محضر بالبيع وترسل صورة منه للدورية وتسلم صورة أخرى للدين لتقوم مقام سند مخالصة بمبلغ مساو لقيمة الثمن الذى رسبه المزار

(المادة الثانية عشرة) - يدفع الثمن الذي رسابه المزاदनقد الى شيخ البلد وهو يسلمه الى المصرف لتوريده لخزينة المديرية في أقرب وقت فان تأخر الراسى عليه المزاदन دفع الثمن فوراً تباع المحصولات ثانياً بالمزايدة في الحال على اسم الراسى عليه المزااد وان رسا المزااد بلاقل عملاً كان رسا عليه فيلزم بفرق الثمن فقط متى كان مقتدراً فان لم يدفع وظهر عجزه عن ذلك يجازى على مقتضى المادة ٣٠٠ من قانون العقوبات

(المادة الثالثة عشرة) - اذ رسا المزااد على المحجوز له جازله أن يخصم من الثمن مبلغاً يفي بمطلوبه

(المادة الرابعة عشرة) - يجوز لأصحاب الاطيان المؤجرة أن يطلبوا الحجز على مزروعاتها التي لم تحصد بشرط أن يكون ذلك قبل استوائها بشهرين - ويكون طلب الحجز على ذلك والترخيص به وتنفيذه بالطرق المقررة فيما يتعلق بحجز الأثمار والمحصولات المذكورة في المواد السابقة ويلزم أن يشتمل محضرا الحجز الذي يحجروه شيخ البلد المعين لذلك في الامر الصادر له من المدير على بيان قطع الاطيان ومساحتها وموقعها وحثدين بالقل من حدودها وأنواع المزروعات

(المادة الخامسة عشرة) - بيع المزروعات التي لم تحصد يكون بالكيفية المقررة في بيع الأثمار والمحصولات انما يلزم أن يشتمل الاعلان المتعلق به على صورة محضرا الحجز

(المادة السادسة عشرة) - اذا بيعت الأثمار والمحصولات أو المزروعات التي لم تحصد فيخصم الثمن الذي رسابه المزااد للمحجوز له الى أن يستوفي المبلغ المستحق اليه مالم يحدث حجز آخر من مدين ثان وان زاد من المحصولات أو المزروعات أو من الثمن شيء بعد ذلك يسلمه الدائن للمحجوز عليه مالم يطلب حجز آخر فان حدث حجز يودع المدين الثمن في قلم كتاب المحكمة الابتدائية المختصة بذلك لاجراء الاصول القانونية - وكذلك اذ رسا المزااد على صاحب الاطيان وخضم المبلغ المستحق اليه من الثمن الذي رسابه المزااد وزاد بعد ذلك شيء تسلم الزيادة للمحجوز عليه مالم يطلب مدين ثان الحجز عليها فان طلب الحجز عليها تسلم اقل كتاب المحكمة الابتدائية المختصة بذلك لاستيفاء الاصول القانونية

(المادة السابعة عشرة) - لا يقبل طلب الحجز على ثمن المبيع الا اذا كان مستوفياً للاصول المقررة فيما يتعلق بأوراق الحجز وأعلن بالطرق القانونية

(المادة الثامنة عشرة) - الاحكام السابقة لا تمنع أولى الشأن من استعمال الطرق

القانونية العمومية ما لم تكن مخالفة لها وتبقى للاستأجر كافة حقوقه وطلباته على المؤجر خصوصا فيما يتعلق باسترداد ما أخذ منه أو تعويض ما لحقه من الضرر

(المادة التاسعة عشرة) - يعتبر المدير في تنفيذ الاحكام السابقة بصفة قاض ولا يلزم اذا ابتغى منات بسبب ما يصدر منه من الاوامر وكذلك مشايخ البلاد فانهم يعتبرون كالمحضر أو كأموري الضبط والربط فيما يتعلق بمآلهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات المترتبة على ما تدون في هذا الامر

٢

الامر العالي الصادر في ٢٢ اغسطس سنة ١٨٨٥

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظار وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوأت

(المادة الاولى) - اذا كان لشيوخ البلد شأن في الجزر سواء كان بصفة دائن أو مدين ولم يكن في البلد شيخ آخر يقوم مقامه فيعين المدير أحد ضباط البوليس أو أحد موظفي المديرية ليقيم بدلا منه بالأعمال الميدنة في المواد ٤ و ١٠ و ١٢ من أمرنا المشار اليه قبل ولكن لا يجوز في أى حال من الاحوال أن يكون الضابط أو الموظف حارسا للأشياء المحجوزة بل يجب عليه أن يعين حارسا اذا لم يأت طالب الجزر بحارس مقتدر

٣

الامر العالي الصادر في ٢٤ ابريل سنة ١٨٨٨

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ الشامل لبيان الاجراءات التي يجب على أصحاب الاطيان المؤجرة استيفاءها لحصولهم على الايجارات المستحقة لهم وبعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٤ فبراير سنة ١٨٨٦ بالتصديق على تعريف الرسوم في المحاكم - وبناء على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظار وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوأت

(المادة الاولى) - تؤخذ رسوم نسبية باعتبار ٢ في المائة على الصافي من أثمان ما يباع من المحصولات والأثمار المحجوز عليها بعد أجرة الخفير وما مور الجزر

(المادة الثانية) - الرسوم النسبية وأجرة الخفير ومأمور الخبز تحسب على المستأجر

تلك هي الاوامر العالية التي يرجع اليها في اجرا آت توقيع وتنفيذ الخبز الامتيازي

وقد كانت اجرا آت الخبز الامتيازي معدودة من جملة اختصاصات نظارة الداخلية لأن
الواامر العالية المشار اليها صادرة اليها ومنصوص بها صريحاً أن تنفيذها منوط بها ولكنها
أصبحت الآن من اختصاصات نظارة المالية لاعتبارات ثلاثة وهي أولاً - علاقة
هذه الخجوزات بالصيارف والخزينة لاستلام ما يحصل من البيع والرسوم ثانياً - لقرب
المشابهة في اجرا آت الخبز الاداري وتغرر عمال المالية عليها وادراكهم التام
لدقائقها ثالثاً - لان لنظارة المالية مصلحة في الخبز الامتيازي لتحصيل ما يتأخر
تسديده من ايجارات اطيان الحكومة ومع ذلك قد بقي لنظارة الداخلية حق الاشراف على
ما يكتنف هذه الاعمال من الاشكالات والحكم على حلها وتسويتها بحسب رأى قسم
قضائها - أما نظارة المالية فقد بالغت في العناية بأمر هذه الخجوزات وأصدرت في
شأنها الأوامر والتعليمات ووضعت لها المطبوعات والسجلات لتسهيل سيرها على أوضح
الطرق وأبسط الأساليب التي تلخص فيما سياتي

١٨٦ - طلبات الخبز تعرض للدير وفي حالة غيابه الوكيل ولا يجوز قبولها بالنسبة
للأفراد إلا من صاحب الأرض أو من المستأجر من صاحب الأرض أو من المستأجر الثاني
من المستأجر الأول وفي الحالة الأخيرة يجب أن يكون المستأجر الأول حاصل على اقرار صاحب
الأرض بالتصريح له بأن يؤجر الأرض من باطنه وإذا تقدمت طلبات من أشخاص
بصفتهم وكلاء أو نظاراً فلا بد من التحقق من صحة ذلك على الأقل بوجود مستندات التأجير
بأيديهم - وأما بالنسبة لمصلحة الحكومة فأمور المركز هو الذي يقوم مقام الحكومة في
تقديم طلب توقيع الخبز الامتيازي عند تقديم الكشف الشهري استمارة نمرة ١٠٤
المحتوي بيان المتأخر تسديده من الايجارات فيصدر عنه أمر الخبز في اليوم التالي لوصول
الكشف استمارة نمرة ١٠٤

١٨٧ - يقدم الطلب على مطبوع يعرف باستمارة نمرة ٤٠ به يبين قيمة الايجار
المطلوب ومن استحقاق أية سنة هو ومقدار الاطيان المؤجرة وبيان المستندات المؤيدة لذلك
وأسماء الشهود الذين يشهدون بصحة الطلب وبيان المحصولات المراد الخبز عليها وأسماء
الحراس الذين يرغب الطالب انتدابهم للحراسة وينص في الطلب صريحاً أن الخبز هو تحت
مسؤولية الطالب

١٨٨ - بعد اطلاع المدير على هذا الطلب يأمر بمراجعته للتحقق من (١) صحة شأن الطالب في الطلب (٢) صحة القيمة المطالب بها بحسب المستندات (٣) ان تلك القيمة قد فات موعد استحقاق تسديدها وانها ليست عن أقساط مقبلة (٤) أن المستأجر حاصل على مصادقة المالك بأن يؤجر من باطنه الارض كلها أو بعضها (٥) أن طرفي الحجز زمن رعاية الحكومة المحلية (٦) أنه لا يوجد نزاع بين المؤجر والمستأجر (٧) أنه لا يوجد حجز قضائي سابق على ذات الشيء المراد الحجز عليه

١٨٩ - في حالة عدم وجود مانع يصدر المدير أمره الى عمدة البلدة وأحد مشايخها بتوقيع الحجز وبتعيين العدد الذي يحدده من الحراس (هذا ما لم ينتخب طالب الحجز حارسا بمعرفة قادر على الوفاء) ويجوز لندوب الحجز أن يسلم المحصول لذات الشخص المراد اجراء الحجز ضده أو لاحد أقاربه بصفة حارس اذا كانت له فيهم الثقة التامة و يطلب من المندوب تحرير محضر الحجز على نسختين يحفظ احدهما عنده ويرسل الثانية للسديرة بواسطة مأمور المركز وفي ذات الامر يحدد الميعاد الذي فيه يجوز قبول طلب طالب الحجز عن بيع المحجوز واعتبار الحجز باطلا اذا مضى الميعاد ولم يقدم الطلب

١٩٠ - اذا كان عمدة البلدة شأن في الحجز بصفة دائن أو مدين ولم يكن في البلد من المشايخ من يعتمد عليه في اجراء الحجز فينتدب لاجرائه أحد ضباط البوليس أو أحد موظفي المديرية أو المركز

١٩١ - عند التوقيع من المدير على أمر الحجز يقيده ذلك بمعرفة رئيس قسم ثالث الارادات بالسجل الخاص المعروف باسمارة غمرة ٥

١٩٢ - يقع المندوب الحجز ويحرر المحضر على الصحيفة التالية لأمر الحجز وبه يبين مقدار المحجوز بالوزن أو بالعدد أو بالكيل وأوصافه ومساحته وعدد قطع الزراعة التي حجزت قبل استوائها بستين يوما وحدود كل قطعة منها وعلى الأقل حدين من حدودها وبيان الاشياء القابلة للتلف وتعهده المندوب مباشرة ببيعها يوما وعدد أسماء الحراس وبعرفة من حصل انتخابهم

١٩٣ - اذا صادف المندوب معارضة من المستأجر أو غيره فعليه أن يذكرها على ظاهر محضر الحجز ومع ذلك يستمر في التنفيذ بدون توقف ما لم يصدر له أمر من المدير وذلك بحسب ما قرره الداخلية في منشور منها بتاريخ ٢٧ يوليو سنة ١٨٩٧

١٩٤ - طلب اجراء البيع يقدمه طالب الخبز في اثناء الميعاد المحدد لذلك بأمر الخبز وبناء عليه يكتب رئيس قسم ثالث قلم الارادات على المطبوع استمارة غرة ٤١ اسم الطالب واسم المحجوز عليه واسم البلد والمركز وقيمة الايجار ومواعيد الاقساط وتاريخ محضر الخبز والميعاد المحدد لتقديم طلب البيع وبيان المحصولات المحجوزة واذا كان أولم يكن تقدم شيء من المعارضات تمنع التصريح بالبيع وذلك كله مما في السجل غرة ٥ ومن دوسيه الخبز ويعرض ذلك على المدير

١٩٥ - اذا لم يجد المدير مانعا يصدر أمره بالبيع تحت مسؤولية الطالب على ذات المطبوع استمارة غرة ٤١ وهو يشتمل على (١) تعيين اليوم الذي يحصل فيه البيع (٢) تقدير عمولة المندوب بمراعاة انعابه على نسبة أهمية القيمة المتوقع الخبز من أجلها وأن لا تتجاوز هذه العمولة ٥ في المائة والتصريح بصرف ذلك من أصل ثمن البيع (٣) التصريح بصرف أجر الحراس من أصل ثمن البيع أيضا* (٤) التصريح بتسليم الرسم النسبي المقرر للحكومة بقيمة ٢ في المائة من ثمن البيع الى الصراف (٥) التصريح بتسليم صافي ثمن البيع الى طالب الخبز اذا كان لا يزيد عن مطلوبه واذا كان غائبا فالقيمة تدفع للصراف لتوريدها الى الخزينة بحساب الامانات (٦) التصريح بتسليم المحجوز عليه ما عساه أن يزيد في ثمن البيع عن قيمة الايجار والمصاريف (٧) التنبيه بتحرير محضر الخبز على نسختين وتسليم احدهما للدين - وبعد التوقيع من المدير على أمر البيع يسجله كاتب قسم ثالث بالسجل غرة ٥ ويؤشر بذلك

١٩٦ - عند وصول أمر البيع الى المندوب يكتب اعلانات على المطبوع استمارة غرة ٤٢ تشتمل على اسم الطالب واسم المحجوز عليه وقيمة المطلوب وبيان المحصولات المحجوزة المنشروغ في بيعها والتاريخ المحدد للبيع والموضع الذي يحصل فيه البيع وهذه الاعلانات يرسل منها نسخة لتلصق على باب ديوان المديرية ويالصق نسخة أخرى منها على باب دار العمدة ويكون لصق هذه الاعلانات قبل اليوم المحدد للبيع بثلاثة أيام على الأقل وثمانية أيام على الأكثر

١٩٧ - في الميعاد المحدد للبيع بشرع في البيع بالمزاد بطريقة المناذاة وفي النهاية يكتب محضر البيع على الصحيفة التالية لأمر البيع وبه يتوضح (١) التاريخ والساعة والمكان والجهة (٢) اسم مندوب البيع (٣) اسم مندوب الخبز (٤) تاريخ الخبز (٥) بيان المحصولات والأثمار ومقدار المحجوز من كل صنف منها وقيمة ثمنه بحسب مرسوم

المزاد واسم الشارى (٦) مجموع الثمن (٧) قيمة ما صرف منه للحراس وأسماءهم ومدة حراسة كل منهم (٨) قيمة ما صرف من ذلك عمولة للندوب بحسب المقدّر بأمر البيع (٩) وإذا كان في جلة المبيع شئ من الزراعة التي لم تحصد في المحضر يجب تبين مقدارها وحدودها وأوصافها بحسب الواضح في محضر الجرز - وهذا المحضر يوقع عليه المندوب والمشتري والحراس والمجوز عليه أو من ينوب عنه وطالب الجرز أو من ينوب عنه وشهود البيع - وتعطى نسخة منه للمجوز عليه

١٩٨ - هلى ذلت محضر البيع يؤشر صرفى البلد بها يبدل على استلام ما تسلّم اليه من ثمن المبيع سواء كان لحسابه الامانة على ذمة الطالب أو على ذمة المجوز عليه أو قيمة الرسوم للنسبية وتلد بخ قيد ذلك في يوميته وغرة صحيفة اليومية

١٩٩ - بعد ذلك ترسل الاوراق الى المديرية بواسطة مأمور المركز وهناك تسجل في السجل غرة ٥ وتحفظ الاوراق

ولم يبق علينا من البيان في موضوع الجرز الادارى الا شئ واحد وهو أنه قبل صدور ذكره بنو ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ كان لا يجوز توقيع الجرز على نوعين من الاطيان وهما (١) الاطيان الموقوفه قفلا هليا كان أو خيرا (٢) الاطيان المرهونة أو الواقع عليها حق اختصاص وقد زال هذا المانع من جهة النوع الثانى من وقت صدور الأمر المشار اليه أما النوع الأول وهو الاطيان الموقوفة فلم يرل غير حازر الجرز عليها ولا بيعها وغاية ما تعمله جهة الادارة هو انتظار نمو محصولات أو وجود منقولات فى الارض ويجوز عليها ومخاطبة القاضى الشرعى فى أمر ناظر الوقف تطبيقا على المادة ٢٣ من لائحة المحاكم الشرعية

فالاطيان الموقوفة حاصلة على امتيازين وهما

الاول - عدم جواز الجرز عليها لتحصيل الضرائب وهو من الامور الغير القانونية ولكنه من القواعد القديمة وقد حكمت المحكمة المختلطة بجواز الجرز والبيع من هذا النوع من الاطيان لتحصيل الضرائب ولكن هذا الحكم مرفوع عنه استئناف وللاّ لم يصدر الحكم النهائى والارجح أنه يؤيد الحكم الابتدائى

الشانى - أن بعض تلك الاطيان معنى من الضرائب بالكلية وهو من الموقوف على خيرات ويسند هذا الاعفاء الى مجرد القول بأن ذلك بمقتضى أوامر السلاطين والولاة فى الازمنة الماضية ولكن ذلك غير مؤيد بعسندات رسمية وعلى الضد من ذلك وبسندت اطيان

كانت معفاة من المال من هذا النوع ولكن صدرت أوامر بوضع الضرائب عليها ووضعت فعلا ومع ذلك توجد جملة أطيان من الموقوف على خيرات مقدارها ٣١٨٤٧ فداناً موضوعة عليها الضرائب أسوة ببقية الاطيان ولا يهذب من العدالة أن تكون المعاملة في نوع واحد من الاطيان على طريقتين مختلفتين - أما مقدار هذه الاطيان المعفاة من الضرائب فهو ١٥٥٤١ فداناً راجع الجدول المدرج بصحيفة ٧ من هذا الكتاب

احصاء أصناف الزراعة بأنحاء البلاد في كل سنة

ومن جملة الواجبات المفروضة على صيارف البلاد احصاء أصناف الزراعة بأنحاء البلاد في كل سنة بواسطة الحصول من كل عمول في أول شهر مايو من كل سنة على ترتيب زراعة أطيانه في تلك السنة وقد ذلك على ظاهر القسيمة الثابتة من دفتر الاوراد (راجع الفقرة ٦٤ بصحيفة ٥٧٤) ثم يحرر كل منهم مجموعة عن احصاء أصناف الزراعة في كل من بلاد صيرافيته ويقدمها للمديرية وهي تكتب مجموعة واحدة عن بلاد المديرية كلها وتعرض للمالية قبل نهاية شهر مايو بحيث تشمل هذه المجموعة على أصل مقدار الاطيان والغير الصالح منها للزراعة والشرافي والصالح للزراعة وأصناف زراعته صنفان صنفان يحذف الكسور التي تقل عن فدان وتكمل النصف وما فوقه الى فدان ومن المعلوم أن مقدار المتزرع يزيد كثيراً عن مقدار الزمام ذلك لأن كثيراً من الاراضي تزرع في السنة الواحدة مرتين وثلاثاً ولا بد من درجها في احصاء كل نوع من أصناف زراعتها فهذه الزيادة تسمى زراعة تكرر

ومفروض على مصلحة الدومين والدائرة السنية أن تقدم للمالية احصائية خصوصية عن أصناف زراعات أطيانها فتضمها لتجارة المالية (مراقبة الاموال المقررة) الى احصائيات بقية الجهات وتعمل مجموعة واحدة عن بلاد القطر المصري كافة وذلك للدلالة على حالة تقدم الزراعة بالبلاد من سنة لاخرى

ولتمام الفائدة قدرنا أن نضمن الجدول الآتي احصائية أهم أصناف الزراعة في مدة الاحدى عشرة سنة الماضية وهو من أبهج الدلائل على التقدم المحسوس في حالة القطر الزراعيه فان زراعة صنف القطن وحدها قد زادت بين سنة ١٨٩٤ وسنة ١٩٠٤ . بمقدار خمسمائة ألف فدان لو قدرنا متوسط محصولها بمليون في قنطار لتنتج من ذلك أن ثروة البلاد قد زادت في هذه المدة من هذا الصنف وحده بما لا ينقص عن ستة ملايين من الجنيهات سنوياً

قيود المواليد والوفيات وعمليات التطعيم بمادة الجدرى

هذا العمل هو من جملة النظم التي تقررت في عصر المرحوم محمد علي باشا وكان قد فسر قيد المواليد والوفيات يعرف بدفتر الارنيك ولكن لم يلتفت لضبط هذه القيدونات الا في العشرين سنة الاخيرة وبالرغم من العناية المبذولة في منع افلات أحد من القيد لم يزل يهمل الكثير من المواليد والوفيات في أحياء عرب البادية وفي بعض القرى والأباعد ولا يخلو الحال من وقوع شئ من ذلك في بعض القرى والمدن

ويختص هذا العمل في المدن التي يوجد بها مكاتب لمصلحة الصحة العمومية بعمل مصلحة الصحة أنفسهم أما في القرى فانه من اختصاص صيارف البلاد

يجرى هذا العمل بالنسبة للمواليد والوفيات على مقتضى أحكام الامر من العاليين الصادر أحد هما في ٩ جويلية سنة ١٨٩١ والثاني في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ وبالنسبة لعمليات تطعيم الجدرى على مقتضى أحكام الامر العالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠

ومن أحكام هذه الاوامر أن التبليغ عن المواليد يكون في ظرف الثمان والاربعة وعين ساعة التالية لوقت الولادة والوفيات في ذات وقت حدوثها وان تطعيم الاطفال بالمادة المانعة للجدرى يكون في ظرف الثلاثة الشهور التالية للولادة والتجاوز عن هذه المواعيد يعد من المخالفات المقررة عليها العقوبات المبينة بالاوامر

في المادة الثانية من دكريتو ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ أن قيد المواليد والوفيات يكون في دفترين أصليين يكونان بالمدن في ذات مكاتب الصحة وفي القرى يكون أحدهما عند العمدة والثاني عند الصراف - وفي المادتين ٧ و ٦ من دكريتو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠ أن كل بلد يبلغ عدد سكانها ٣٠٠ نفس فأكثر يخص به دفتر لقيد المطعمين بمادة الجدرى يكون بالمدن في مكاتب الصحة وبالقرى عند المشايخ ويؤدي عمله الصيارف

ووضعت مصلحة الصحة دفترين أحدهما يعرف باستمارة نمرة ٤ لقيد المواليد والوفيات كل نوع بصحيفة مستقلة منه والثاني يعرف باستمارة نمرة ١٧ لقيد عمليات تطعيم الجدرى ووضعت صحيفتين افراديتين احدهما تعرف باستمارة نمرة ٥ تعطى شهادة المواليد والثانية تعرف باستمارة نمرة ٧ تعطى شهادة بالوفيات وهذا العمل وهذه الشهادات لا تؤخذ عنها رسوم بالكلية - الا اذا طلب أحد صورة من الشهادة الاصلية فانها تعطى له بناء على طلب يقدمه على ورقة دمغة ويدفع رسم اقدره ستون مليما

يرسل صياف البلاد الى مفتشى صحة المديرية في اثناء النصف الاول من كل شهر
كشف عن مجموع المواليد والوفيات وعمليات تطعيم الجسد في الشهر السابق - وتكلف
المديرية أى صراف بتقديم بدل ما يحتمل عدم وصوله من تلك الكشف لكاتب الصحة
بناء على طلبها

ممنوع بالكلية احداث أى محو أو اثبات في هذه الدفاتر
كلما تم العمل في أى دفتر من هذه الدفاتر يعرض على مفتش الصحة فيراجعه ويؤشر عليه
بعدد المانع من تسليمه بالدفتر خانه وحينئذ يسلمه الصراف بدفتر خانه المديرية ويعطى خلافه
جديدا

أعمال القرعة العسكرية

ومن اختصاصات الصياف بالاتحاد مع عمد ومشايخ البلاد تحرير كشف أسماء
وألقاب الشبان الذين يبلغون سن القرعة للخدمة العسكرية على مقتضى قانون القرعة
الصادر عليه الامر العالى في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢

قبل الشروع في عمل القرعة بأى بلد بعدة شهرين يلزم اعلان عدتها وصرافها من قبل
المديرية وحينئذ يشتغل العمدة والمشايخ والصراف بتحرير كشف شبان القرعة العسكرية
على النمط الآتى وهو

بحسب المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ من قانون القرعة الكشف المفروض على العمدة
والمشايخ والصراف تحريرها يجب أن يشتمل على أسماء الأشخاص الذين لهم علاقة بالبلد
وستبدأ ملزوميتهم بالخدمة العسكرية في تلك السنة (سنة تحرير الكشف) وهؤلاء هم
(١) - كل ذكرا اسمه وارد في دفاتر مواليد البلد وعمره في سنة تحرير الكشف يكون
سيبلغ التاسعة عشرة سواء كان مقيما في البلد ذاتها أو في غيرها

(٢) - كل ذكرا جاء الى البلد بقصد الإقامة فيها بعد تحرير كشف السنة الماضية وعمره
بحسب الظاهر لا يكون قد بلغ السابعة والعشرين بل يبلغ التاسعة عشرة أو تجاوزها
في خلال سنة تحرير الكشف

(٣) - كل ذكرا متوطن عادة في البلد ولكن اسمه لم يدرج في دفاتر المواليد ولا في
كشف القرعة وعمره بحسب الظاهر سيبلغ التاسعة عشرة في خلال سنة تحرير الكشف

(٤) - كل ذكرا متوطن عادة في البلد ولكن اسمه لم يدرج في دفاتر المواليد ولا في

كشوف القرعة وعمره بحسب الظاهر بلغ التاسعة عشرة ولكنه لم يتجاوز السابعة والعشرين ومن اللازم التأشير قرين اسم الشخص الذي توفي من المندرجة أسماؤهم تحت القرعة الاولى وتوضيح غرة صحيفة الدفتر المقيدة فيه وفاته

ومن اللازم أن ترفق مع الكشوف المذكورة كشوف أخرى تشتمل على بيان عائلات أولئك الشبان وصناعة وحالة كل منهم وغير ذلك من المعلومات التي يتوقف على معرفتها الحكم باستحقاق أو عدم استحقاق معافاة من يطلب المعافاة من الخدمة العسكرية فهذه الكشوف ملزم بتحريرها صيارف البلاد وهم مع العمد والمشايع مسؤولون عن كل خلل أو غش يوجد فيها

الى هنا انتهت اختصاصات صيارف البلاد من تحصيلات الضرائب والأموال وما يتبع ذلك كله من الاعمال التي تقدم ببيانها

ولتمام الفائدة نقول ان صيارف البلاد يبلغون في الوقت الحاضر ١٨٩٢ صرافا منهم ٣٩ من الدرجة الاولى و ٦٥٠ من الدرجة الثانية و ١٢٠٣ من الدرجة الثالثة وكية ما يتقاضونه من الرواتب لا تزيد عن ٧٦٨٤٨ جنيها وهي تساوي واحد ونصف في المائة من خمسة ملايين جنية التي تحصل من الضرائب على الاطيان فقط عدا ما يحصلونه من بقية الاموال وما يؤدونه من أعمال القرعة وغيرها من الاعمال الادارية

الباب التاسع

مصاريف التركة الابراهيمية

التركة الابراهيمية هي التي أنشئت في عصر الخديوي المرحوم اسمعيل باشا لفائدة توسيع نطاق الري الصفي في الاقاليم الوسطى يستدئ فيها عند دبروط الشريف وينتهي امتدادها عند اشمنت بالقرب من قناطر قشيشة

وقد كان من جملة بدع الضرائب أن قررت الحكومة وضع ضريبة اضافية على الاطيان المنتفعة منها باسم مصاريف التركة الابراهيمية

ابتداء وضع هذه الضريبة على ٣٥٥٧٣٧ فداناً في سنة ١٨٧٧ منها ١٤١٣٠١ فدان بحساب كل فدان أربعة قروش ونصف و ٢١٤٤٣٥ فداناً بحساب كل فدان قرشين وعشرة فضة

وفي ١٠ ربيع الأول سنة ١٢٩٥ - سنة ١٨٧٧ صدر أمر من مفتش عموم الاقاليم لمديرية المنيا نمرة ١٤٤ على قرار صدر من الجمعية التي انعقدت من مديري أسسوط والمنيا وبنى سويف والفيوم ومفتش هندسة وجه قبلى وباشمهندس التربة الابراهيمية مقتضاه ربط ستة قروش على الفدان من الاطيان التي تروى نيليا وشتويا وصيفيا بالراحة وأربعة قروش على الفدان من الاطيان التي تروى نيليا وشتويا وصيفيا ولكن بالآلات وثلاثة قروش على الاراضى التي لا تروى الا للزراعة الشتوية فقط والظاهر أنه لم توجد أطيان من النوع الثانى فربطت ستة قروش على كل ما يزرع زراعة صيفية وشتوية ونيلية وثلاثة قروش على أراضى الحيطان وما شابهها مما لا يزرع الزراعة شتوية واحدة

ابتدأت هذه الضريبة في عهد نشأتها بقيمة ١٧٠١٥ جنها وكانت تزداد بقدر ما يستجد غويله من الاطيان في كل سنة ولكن الحكومة عادت فأبطلت هذه الضريبة عن أكثر الاراضى حتى لم يبق شئ منها الى الآن غير ٢٩٥٠ جنها سنويا مربوطة على الاطيان التي تزرع زراعة صيفية وهى التى لا تدفع ضريبة عشورية من أملاك الاهالى وهى داخله فى الربط والاتساق والتحصيل مع بقية ضرائب الاطيان ولكنها استبطل نهائيا فى القريب العاجل ويعمى اسمها بالكلية مضافا الى حسنات الحكومة العديدة فى هذا العصر السعيد

الباب العاشر

ابطال زراعة الدخان والتبناك والحشيش البلدى

لما كان هذا الموضوع يععدم أجزاء تاريخ الاطيان والضرائب بالقطر المصرى رأيت من اللازم أن أضيفه الى غيره من مواضيع هذا الكتاب كمسألتى

ان الحكومة لم تكن تأخذ شيأ من الرسوم أو العوائد على زراعة هذه الاصناف ولا على محصولاتها الا عندما تقررت لأئحة الجبل فى عهد المرحوم سعيد باشا وصدر بتنفيذها أمر عال فى ٢٥ محرم سنة ١٢٧٥ وفيها تقرران تؤخذ بارة واحدة عوائد حلة على كل رطل أى قرشين ونصف على كل قنطار من الدخان أو التبناك البلدى عند دخوله مدينة القاهرة أو غيرها من المدن المقرر تحصيل الجملة فيها

وبعد ذلك تصرف ملتمزوا الجملة فضاء عفا عوائد هذه الاصناف وجعلوها حصة قروش

على كل قطار بدلا من قرشين ونصف وبمقتضى قرار من المجلس الخصوصى تصدى عليه
بأمر عال ونصر بواسطة نظارة الداخلية فى ٤ رجب سنة ١٢٩٠ - سنة ١٨٧٢ تقرر
أخذ عوائد دخولية على هذه الاصناف بقيمة ٩ فى المائة من الثمن وذلك كان فى ذات
الوقت الذى ابتدأت فيه الحكومة بأخذ عوائد بقيمة ٢٠ قرشا على كل أقة من الدخان
والتبناك واردة المالك الاجنبية

وفى ٢٣ شعبان سنة ١٢٩٠ - سنة ١٨٧٢ صدر أمر عال بإبطال عوائد الجملة
بالكلية من الدخان والتبناك وإبلاغ عوائد الدخولية عنهما الى ٢٠ قرشا على كل أقة أبوة
بالدخان والتبناك الاجنبى

وفى ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٠ - سنة ١٨٧٢ صدر أمر المالية للأمور عوائد
مصر بتعديل عوائد دخولية الدخان الى عشرين فى المائة من قيمة الثمن بدلا من عشرين
قرشا على كل أقة

وبناء على طلب ناظر المالية قرر المجلس الخصوصى فى ٩ ربيع الثانى سنة ١٢٩١
اعادة تحصيل عشرين قرشا على كل أقة من الدخان البلدى وذلك لان تخفيف العوائد
هذه ترتب عليه قلة ورود الدخان الاجنبى

وفى ٢٠ شوال سنة ١٢٩١ - سنة ١٨٧٣ صدر أمر المالية لدائرة بلدية مصر
بتخفيض عوائد دخولية الدخان والتبناك البلدى الى عشرة قروش عن الاقة بدلا من عشرين
وفى الوقت ذاته باعطاء نصف قيمة العوائد بصفة مكافأة الى الخبز عندما يضببط بارشاده شئ
منه مهربا

وفى غرة ربيع الثانى سنة ١٢٩٤ - ١٥ ابريل سنة ١٨٧٧ صدر أمر عال
بتنقيص عوائد دخولية الدخان والتبناك البلدى الى خمسة قروش على كل أقة بدلا
من عشرة

وفى ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ صدر أمر عال يتضمن ما سياتى وهو
(١) - ترتيب عوائد بقيمة تسعة جنيهات مصرية على كل فدان يزرع دخانا وتبناكا
فى بلاد القطر المصرى وذلك عند اضريبة الارض

(٢) - عدم جواز زراعة شئ من هذين الصنفين بغير رخصة من الحكومة. وكل
ما يضبط منزعا بغير رخصة أو زائدا عن المقدار المرخص به من نصف قيراط فما أكثر تحصل
عنه غرامة بقيمة ثلاثة أضعاف العوائد

(٣) - أن العوائد تدفع قبل نقل المحصول ومن يخالف يحصل منه غرامة بقيمة ضعفي العوائد

(٤) - تعطى نصف الغرامة من أي نوع للنجار الحكومى عن المخالفة

(٥) - عدم جواز زراعة شئ بالكلية من صنف الحشيش لأى رخصة ولا بغير رخصة وضبط ومصادرة ما يوجد من زراعته وتخصيل جنهين غرامة

وفي ١٩ يناير سنة ١٨٨٠ صدر أمر حال بتعديل الأمر المشار إليه وذلك (١) بتقييد العوائد إلى ستة جنيهات بدلا من تسعة وذلك غير الضرر من المصلحة على ذات الأرض (٢) إبطال عوائد الدخولية المقررة على دخول هذين الصنفين في المدن (٣) ترتيب غرامة على مقدار العوائد على ما يوجد من زراعتهم بغير رخصة أو إذا اعتدوا بأربعة قواريط فأكثر في كل فدان عن أصل المرخص به (٤) منع زراعة الحشيش بالكلية وإتلاف ما يضبط من زراعته وترتيب غرامة بقيمة عشرة جنيهات مصرية على كل فدان

وفي ٣ يونيو سنة ١٨٨٠ صدرت لائحة من مجلس النظار بأعادة تحصيل عوائد الدخولية بقيمة خمسة قروش عن كل أقة على ما يدخل المدن من الدخان والتبناك البلدى وترتيب غرامة بقيمة خمسة وعشرين قرشا على كل أقة تضبط مهربة

وفي ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠ صدر أمر حال بتقييد قيمة عوائد زراعة الدخان والتبناك إلى جنهين ونصف جنيه على كل فدان بدلا من ستة جنيهات

وفي ١٣ أكتوبر سنة ١٨٨٤ صدر أمر حال بزيادة الغرامة المقررة في الأواصر السابقة إلى عشرين جنهما المصري على كل فدان مما يضبط من زراعتهم بغير رخصة أو إذا اعتدوا أكثر من سمس المقدار المرخص به

وفي ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٧ صدر أمر حال يتضمن ما سياتى وهو

(١) - إبلاغ العوائد المقررة على زراعة الدخان والتبناك إلى ثلاثين جنهما الفدان لأن تقدير العوائد بقيمة جنهين ونصف كان على أساس أن محصول الفدان لا يزيد عن ١١٩ أقة وظاهر أن ذلك أقل بكثير من نصف المحصول

(٢) - إبلاغ الغرامة إلى مائة جنيه عن كل فدان يضبط من زراعتهم بغير رخصة وإن تعطى كلها الأخيرين

(٣) - منع زراعة الدخان والتبناك مدة خمس سنوات في البلد التي يضبطها شئ من الدخان من زراعتهم بغير رخصة بصفة عقوبة

(٤) - اشتراط شيخ الزارع معه بالنظام في الغرامة اذا ثبت أن له علما بالزراعة الغير المرخص بها

وقررت نظارة المالية تحديد مواعيد لتقديم طلبات الرخص لايحوز بعدها قبول شئ من الطلبات وهي في وجه قبلي من أول هاتور - ١٠ نوفمبر لغاية برمهات - ٧ ابريل في وجه بحري من نصف كيهك - ٢٤ ديسمبر لغاية نصف بشنس - ٢٢ مايو وفي ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٩ صدر منشور من المالية بان الارض التي تضبط أصنافا كالصل أو غيره يتخلله نباتات دخان تعتبر كلها من زرع دخان وتعامل بأحكام الاوامر الصادرة في حق زراعة الدخان

وفي ٢٧ اكتوبر سنة ١٨٨٩ قررت نظارة المالية بعدم الترخيص بزراعة أكثر من ألف وخمسمائة فدان من الدخان أو التبناك البلدى بجهات القطر المصرى على وجه العموم

وفي ٢٣ يونيو سنة ١٨٩٠ رفع صاحب الدولة رياض باشا تقريرا لسمو الخديوى ارتأى به منع زراعة الدخان والتبناك البلدى في انحاء القطر المصرى وابلاغ الرسم المقرر على الدخان الوارد من الممالك الاجنبية الى ٢٠ قرشا بدلا من ١٤ قرشا على الأفة وقد بنى هذا الاقتراح على (١) أن المقدار المصرح بزراعته الآن لا يزيد عن ١٥٠٠ فدان وهو جزء هيد من مجموع مساحة الأراضي الزراعية بالقطر المصرى ومع ذلك فانها في أبدي أفراد قليلين من التجار الذين يستأجرون الأرض باجرة تكاد أن لا تزيد شيئا عن قيمة الضريبة وينتفعون بمحصول الدخان في مزجه بالدخان الاجنبى (٢) ان التوازن بين الدخان البلدى والدخان الاجنبى يستلزم اعلاء عوائد زراعة البلدى الى ٣٠٠ جنيه على الفدان وصعوبة أو استحالة الحصول على هذه العوائد تجعل الامر بها بمنزلة النهى عن زراعة هذا الصنف (٣) ان ضريبة الحكومات الاجنبية على الدخان هي أكثر بكثير من العشرين قرشا المشروع ترتبها على الأفة اذهى بقيمة ٣٨ قرشا في انكلترا و ٤٠ في فرنسا و ٤٨ في إيطاليا و ٣٢ في النمسا على الكيلو جرام الواحد (٤) أن الزيادة المنتظرة من إيرادات الدخان الاجنبى ستكون من أعظم الوسائط المالية التي تساعد الحكومة على تخفيف الضرائب فتعود بفائدة أعظم من فائدة المحافظة على استمرار زراعة الدخان (٥) أنه متى امتنعت هذه الزراعة قطعيا أصبح اكتشاف ما يزرع خفية من الامور السهلة خلافا لما هو حاصل في الوقت الحاضر من صعوبة تمييز المتزرع بدون رخصة

هذه كانت خلاصة الاسباب التي بنى عليها دولتنا نظر المالية تقريره المشار اليه وبناء عليها صدر الامر العالي في ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٠ بالموافقة عليه وهذه صورته

بناء على ما عرضه علينا نظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار أمرنا بما هوأت

المادة الاولى - زراعة الدخان والتبناك ممنوعة في كافة انحاء القطر المصري اعتبارا من تاريخ نشر أمرنا هذا ويستثنى من ذلك التصريحات السابقة اعطاؤها فانها تبقى نافذة المفعول لحين انقضاء ميعادها

المادة الثانية - من يزرع دخانا أو تبناكا يجازى بدفع غرامة قدرها مائتا جنيه مصري عن كل فدان فضلا عن مصادرة وتلافى الزراعة أو المحصول - اذا لم يخبر شيخ البلد عن الدخان أو التبناك المتزرع خفية في دائرته فيكون مسؤولا مع الزارع بوجه التضامن والتكافل عن جميع الغرامات التي تترتب على ذلك - يحكم المديرون والمحافظون بالغرامات وتكون قراراتهم غير قابلة الطعن أمام أية محكمة كانت ويكون تحصيل الغرامات بالطرق الادارية وبالكيفية المنصوص عليها في أمرنا الرقم ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

المادة الثالثة - الغرامات التي تحصل تستنزى منها المصاريف وما يبقى بعد ذلك يخص ثلثة أرباعه الى الاشخاص الذين يرشدون الحكومة عن الدخان أو التبناك المتزرع خفية سواء كان هؤلاء الاشخاص مستخدمين أو غير مستخدمين بالحكومة ويعطى الربع الآخر لمن يجرون ضبط الدخان أو التبناك بحيث لا تكون الحكومة ملزمة لأى جهة كانت بدفع مبلغ أزيد عن المبالغ التي تحصلت من هذا القبيل

المادة الرابعة - يلغى كل ما كان من أحكام القوانين والاورام السابقة مخالفا لأمرا هذا

المادة الخامسة - على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

وفي ١٠ مايو سنة ١٨٩٢ صدر أمر عال آخر هذه صورته

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٠ وبناء على ما عرضه علينا نظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار أمرنا بما هوأت

المادة الاولى - تعدل الفقرة الاولى من المادة الثانية من الامر العالي المشار اليه بالكيفية الآتية (من يزرع دخانا أو تبناكا يجازى بدفع غرامة قدرها مائتا جنيه مصري عن كل فدان أو جزء من الفدان فضلا عن مصادرة وتلافى الزراعة أو المحصول)

المادة الثانية - سائر أحكام الامر العالى الصادر فى ٢٥ جوينو سنة ١٨٩٠
تبنى على ما هو عليه

أما من جهة الحشيش فانه عدم اتضمنه الامر الصادر فى ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ فقد
صدر امران عاليان أحدهما فى ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ والثانى فى ٢٨ مايو سنة
١٨٩٩ وكلاهما بالنسبة عن زراعة هذا الصنف وترتيب غرامته قدرها ٥٠ جنيا على كل فدان
أو بغيره من فدان يوجد من زراعته وتكرر القيمة بتكرار الفعل

وقبل أن تنتهى من الكلام فى هذا الموضوع رأينا أن نورد البيانات الاتية وهى
(١) أن رسوم الدخان والتبناك الوارد من المالك الاجنبية كانت فى سنة ١٨٨٦
٣٠٤٤٧٤ جنيا وسنة ١٨٨٧ ٢٧٥٠٠٠ جنيه وسنة ١٨٨٨ ٣٨٧٠٠٠ جنيه
أما فى سنة ١٩٠٤ فقد بلغت ١١٣٠٠٠٠ جنيه فتكون زادت بقيمة ٧٤٣٠٠٠
جنيه فى طرف خمس عشرة سنة

(٢) أن عوائد زراعة الدخان كانت فى سنة ١٨٨٦ بقيمة ٢٤٨١٩ جنيا عن
٩٩٢٧ فدان باعتبار الفدان جنين ونصف وكانت فى سنة ١٨٨٧ بقيمة ٣١٠١٥
جنين عن ١٢٤٠٦ أفدنة وفى سنة ١٨٨٨ ٣٧٢٧٤ جنيا عن ١٢٤٢ فدان
باعتبار الفدان ثلاثين جنينا

(٣) أن مقدار متوسط محصول الفدان الواحد لم يكن ينقص عن اثني عشر قنطارا
أو ٤٣٢ أقة وعن الاقة عشرة قروش

الباب الحادى عشر فى غشور النخل

لم نعد على شئ من أقوال المؤرخين يوثق به فى تعيين تاريخ بداية وضع شئ من الضرائب
على النخل غير أنه فى صحيفة ١١١ من كتاب الاحكام المرعية الذى وضعه سعادة يعقوب
باشا أرتين ورد نقلا عن أحد العلماء أن أول من وضع ضريبة على النخل هو عمر بن
الخطاب من الصحابة أحد الخلفاء الراشدين - وفى صحيفتى ٢١ و ٢٢ من كتاب
الخزائج القاضى أبى يوسف ذكر أن هذا الخليفة أمر بإبطال ضريبة العشر الموضوعة على
النخل وأظهر أن هذه الضريبة قد تناوبتها عدة قعبيرات فمن المحقق أنها كانت مما
يجبى فى البلاد لحد ولاية المنصور له محمد على باشا على مصر ولكن على غير قيمة محددة بل كان

مندوبوا الحكومة. يقدر ونزقة عمار النخل ومحصوله من ليف وجريد وسعف وغيره فيؤدى أصحاب النخل عشر تلك القيمة

ومن القواعد المقررة في الفقه للامام الاعظم أبى حنيفة أن لا يجتمع العشر والحراج على عقار واحد فكان ذلك سببا لاتجاه نظر الحكومة الى تطبيق حالة النخل على هذه القاعدة بدليل ما جاء في البند الثاني عشر من لائحة مساحة فن الزمام الصادرة في سنة ١٢٧٢ (١٨٥٦) أن كل أرض مربوطة بالمال اذا وجد بها شئ من النخل فيستبعد من مساحتها قهبتان وربع قصبة مربعة لكل نخلة أى مسطح من الارض حول النخلة بطول قصبة واحدة ونصف في كل من جهاتها الاربع وتعفى هذه المساحة من ضريبة الاطيان ولكن لم يعف بقية هذه القاعدة الا ٥٠ فدانا بناحية السنانية بمديرية الغربية رفع عنها المال بأمر من قاسم باشا حين كان مديرا الغربية وبقيت مسألة رفع مال هذه الاطيان بأمر المدير زمانا طويلا لموضوع المناقشات بين المديرية والمالية وأخير صدقت المالية على بقائها كما هي وذلك بأمر في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٩ غرة ٥٥٦

وفي ٨ صفر سنة ١٢٧٧ - سنة ١٨٦١ كان صدر أمر المرجوم سعيد باشا على قرار من الجمعية العمومية عما قررت الحكومة وجوب اتخاذها أساسا في تقدير عشور النخل يستفج منه ما سياتى وهو

أولا - أن الارض القائم عليها النخل تؤدى ضرائب الاطيان بحسب نوعها خراجية كانت أو عشورية وذلك عدد عشور النخل

ثانيا - أن النخيل كان يؤدى ضربتين احدهما العشور وهو بقيمة أربعة وعشرين باره ونصف باره على كل نخلة وأصلها عشرون باره فقط ضم اليها $\frac{1}{4}$ ٣٠ قيمة السدس وباره واحدة أخرى قيمة الخمسة في المائة وذلك أسوة بقيمة الضرائب التي زادت عليها العلاوات المذكورة - أما الضريبة الثانية على النخل فكانت تسبى فردة وهى ثلاث درجات الاولى العال بقيمة قرشين على كل نخلة والثانية قرش ونصف والثالثة قرش واحد وقد زيد عليها الخمسة في المائة فقط (دون السدس) فبلغت الدرجة الاولى قرشين و٤ باراب والثانية قرش واحد و٢٣ باره والثالثة قرش واحد وبارتين

ثالثا - أن بحري عدد النخل وتقدير قيمة محصوله من غر وجريد وليف مرة في كل ست سنوات وتؤخذ قيمة عشر ذلك للحكومة

وفي ٢٤ شعبان سنة ١٢٨١ - سنة ١٨٦٥ صدر أمر عال على قرار من المجلس

الخصوصى بتاريخ ١٤ الشهر المذكور باعفاء النخيل المغروس فى المساجد والمعابد والاضرحة من العشور

ويظهر أن مسألة ضرائب النخل بقيت زمنًا طويلا غير مستقرة على شئ من القواعد الاساسية وأن بعضا من النخل كان لا يؤدى شيئا من العشور مثل نخل جفك أُرمنت فى ١٠ رجب سنة ١٢٨٤ - سنة ١٨٦٨ صدر أمر عال بان الارض المغروسة نخلا تؤدى ضرائبها خراجية أو عشورية ويؤدى العشور على ما فهمان النخل أيضا

وفى ١٩ جمادى الثانية سنة ١٢٩٣ - سنة ١٨٧٦ صدر أمر عال باعفاء أهالى العريش من أداء العشور على نخيلهم لكونهم من ضعفاء عربان البادية الذين لم يبعدوا أداء شئ من الضرائب للحكومة وهكذا أعفى من عشور النخل أهالى القصير وبعد ذلك صدر الأمر العالى فى ٢٨ مايو سنة ١٨٨١ مقتضيا بقرشين ونصف على كل نخلة فى كل جهات القطر المصرى ما عدا الواحات وقسم حلفا فبربط عشور النخل هذه بقيمة قرش واحد ونصف فقط

ثم صدر أمر عال آخر فى ٢٦ مارس سنة ١٨٩٠ بان عدد النخل يتحدد مرة واحدة فى كل خمس سنوات

ولا يعلم على أى أساس قدر واقعية عشور النخلة الواحدة بقرشين ونصف قرش ولكن من الجائز أنهم ضموا ضريبة العشور الاصلية وهى $\frac{1}{4}$ ٢٤ باره الى كل من فيات الفردة الثلاث فتكون منها $\frac{1}{4}$ - $\frac{3}{4}$ أخذوا متوسطها وهو $\frac{1}{8}$ - $\frac{7}{8}$ وزادوا عليه اثنتى عشرة باره فى مقابل نفقات التحصيل (خدمة الصراف) وثنى الورد فبلغت العشور قرشين ونصف أو انهم قدروا متوسط محصول النخلة فى السنة الواحدة من غروب يد وليف وكرناف بقيمة خمسة وعشرين قرشا - وعلى أية حالة كانت فهذا التقدير هو فى صالح المولين أكثر منه فى صالح الحكومة لأن أصناف البلج العامرى والزغلول والسمانى وبنيت عائشه والجنديله وجرجوده والابري والامهات كل هذه لا يقل متوسط محصول النخلة الواحدة منها سنويا عن أربعة ريات فى متوسط خمس سنوات وأصناف المجهل والبلدى لا يقل عن ثلاثين قرشا وفى رأينا أن متوسط محصول النخلة الواحدة سنويا فى عموم بلاد القطر لا يقل عن أربعين قرشا فى متوسط خمس سنوات ولكن الناس تستنقل أداء هذه الضريبة على أساس أن النخل شئ من نبات الارض التى تدفع عنها الضرائب بل هو مشلا أقل قيمة من أشجار الفواكه التى لا تؤدى شيئا من المال غير ضريبة الارض ولكن الحكومة

قد نظرت الى اصحاب النخيل فرأت أن منهم أكثر من النصف لا يملكون الارض القائم عليها النخل كما يعلم من الاطلاع على الجدول الوارد بصحيفة ٦٥٦ ولا يعد من العدالة أن تعامل فريقا بمكس ما تعامل به الفريق الآخر فقررت الاستمرار على ربط وتحصيل عشور النخل كما هي الآن

ولما كان الامر ان العالين الاخيران هما اللذان يتكون من مجموعهما قانون عدو وتحويل النخل رأينا أن نأتى على نصوصهما تفصيلا ونعقهما بالتعليقات التي تجري نظارة المالية عليها في الوقت الحاضر تنفيذ الهمما - وهما

الامر العالي الصادر في ٢٨ هابوسة ١٨٨١ - ٢٠ جمادى الثانية سنة ١٢٩٨ بعد الاطلاع على التقرير المقدم بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٨٨١ من قوميسيون تعديل الضرائب لنظارة المالية والرأى العام المعطى من قوميسارية صندوق الدين العموى لبناء على ما رفعه السيناتور المالية وموافقة رأى مجلس نظارنا أمرنا بما هوآت

المادة الاولى - تربط عشور النخل باعتبار قرشين ونصف على كل نخلة في جميع جهات القطر المصرى ما عدا جهات الواحات وقسم حلقا التابع لمديرية أسسنا فان عشور النخل فيها تكون قرشا ونصفا على كل نخلة وذلك من ابتداء سنة ١٨٨١ الجارية
المادة الثانية - تربط العشور المذكورة على جميع النخيل الحامل للثمر أو الطلع في سنة ١٨٨١ فيشمل الذ كرمها والانى ويدخل في ذلك النخيل المغروس في أراضى الاوقاف الخيرية

المادة الثالثة - يعفى من العشور (أولا) النخيل المغروس في حيشان وجنائن بيوت السكن التى تدفع عليها عوائد الاملاك (ثانيا) النخيل المغروس في حيشان وجنائن محلات العبادة والمدافن

المادة الرابعة - ربط العشور على الوجه المقرر أعلاه يكون بمقتضى تعداد النخيل الجارى الآن - والعشور التى تربط على هذا الوجه عن سنة ١٨٨١ يستمر اعتبارها والعمل بها في الاربع السنوات التالية للسنة المذكورة ولا عبرة بما يحدث في هذه المدة من الزيادة أو النقصان في كمية النخيل التى تصلح لربط العشور عليها

المادة الخامسة - كل ما يخالف أمرنا هذا من الاحكام السابقة يكون ملغى لا يعمل به

المادة السادسة - على ناظر مالية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

الامر العالى الصادر فى ٥ شعبان سنة ١٣٠٧ - ٢٦ مارس سنة ١٨٩٠
بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٠ جمادى الثانية سنة ١٢٩٨ - ٢٨
مايوسنة ١٨٨١ بخصوص تعداد النخل وربط المال عليه وعلى امرنا الصادر فى ٥
جمادى الاولى سنة ١٣٠٣ - ٩ فبراير سنة ١٨٨٦ و ٢٢ ذى القعدة سنة ١٣٠٤
- ١٣ أغسطس سنة ١٨٨٧ و ٤ جمادى الاولى سنة ١٣٠٥ - ١٧ يناير سنة
١٨٨٨ و ١٦ شعبان سنة ١٣٠٦ - ١٧ ابريل سنة ١٨٨٩ وبناء على ما عرضه
علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار امرنا بما هوآت

المادة الاولى - يجرى تعداد النخل بعموم القطر المصرى فى كل خمس سنوات مرة
لربط المال على مقتضاه والمال الذى يربط على وجه ما ذكر يعتمد لمدة الخمس السنوات بدون
التفات لما يحدث فى بحر هذه المدة من زيادة أو نقصان فى كمية النخل المربوط عليه المال
والتعداد الذى يصير اجراؤه فى السنة الجارية يعتمد لأول مدة خمس سنوات اعتبارا من أول
يناير سنة ١٨٩٠

المادة الثانية - تستمر مرعية الاجراء باقى أحكام امرنا الرقم ٢٠ جمادى الثانية
سنة ١٢٩٨ - ٢٨ مايوسنة ١٨٨١

المادة الثالثة - على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا
أما التعليمات التى تجرى عليها نظارة المالية فى عدد وتحويل النخل فتتلخص فيما سياتى وهو
١ - يتجدد عدد النخل بانحاء القطر المصرى كافة (ماعدا العريش والقصير)
مرة واحدة فى كل خمس سنوات

٢ - يفضل أن تعمل تحريات خصوصية فى السنة الخامسة للاستدلال على ما اذا
كانت طرأت تغييرات محسوسة على عدد النخل من زيادة أو نقص يستوقف النظر فى أثناء
الخمس السنوات الماضية فاذا لم يكن قد طرأ شئ من ذلك تستصدر نظارة المالية امرأعاليا
باطالة المدة سنة أو أكثر وذلك فرارا من تكلف نفقات العمل بغير جدوى

٣ - تبقى نتيجة التعداد معمولا بها الى أن يتجدد التعداد غير أنه يلزم اثبات تغييرات
الملكية أولا بأول فى السجلات استمارة ٧٩ الآتى الكلام عليها بالفقرة ٣٣

٤ - اذا تحقق أن كل ما ملكه شخص واحد من النخل قد تلاشى بأسباب قهرية
كالعواصف أو كل البحر ولم يبق له شئ من النخل بالكلية يجوز رفع عشوره وكذلك اذا
تسببت الحكومة نفسها فى استئصال شئ من النخل الذى يقتضى النظام قطعه مما يوجد

قائما في غرض شارع أو جسر أو مصرف أو غير ذلك من المنافع العمومية أو ما يخشى من احتمال سقوطه على المساكن الماسة به ويتقرر قطعه - ولا يدخل في جواز الرفع كل ما يكون حدونه ناشئا عن مقاصد شخصية

٥ - يعمل التعدد بمعرفة لجان تؤلف الواحدة منهما من مأمور وكاتب واثنين من العمد أو المشايخ آل الخبرة وفضل أن يكونا ممن يعرفون القراءة والكتابة وينضم إليهم في كل بلد عمدتها ومشايخها وما أذن الشرع فيها *

٦ - يعمل جشني على التعدد الابتدائي بمعرفة لجنة مؤلفة من أحد كبار الموظفين (تنخبه المالية أو المديرية ولكن تحصل على تصديق المالية عنه) ومعه اثنان من العمد آل الخبرة المعول عليهم أما كيفية عمل الجشني فقد وضحت فيما يلي بالفقرات ٢٦ و ٢٧ و ٢٨

٧ - يراعى في انتداب العمد أعضاء اللجان المارذ كرها أن يكونوا من أقرب البلاد إلى دائرة اختصاص كل من اللجان التي يتسحبون فيها وذلك لتخفيف مشاق الانتقال عليهم بقدر الامكان

٨ - لجان التعدد الابتدائي تكون تابعة مباشرة لمأموري المراكز وهؤلاء المأمورون مسؤولون عن مراقبة أعمالها ومساعدتها على إنجازها وتطبيقها على التعليمات

٩ - يعين ميعاد بداية العمل في كل بلد بواسطة عمدة ومشايخ البلد ينادى به قبل حلوله بثلاثة أيام في ذات البلد وفي جميع العزب والاباعد التابعة لها لتعميم اعلان ذوى الشأن ليحضر منهم في الميعاد من يشاء ممارسة شؤونه

١٠ - أول عمل يسدأ به في كل بلد هو تعيين دائرة حدودها التي يلزم اعتبار كل ما يوجد فيها من النخل تابعاً للبلد واثبات ذلك في المحضر الآتي القول عنه بالفقرة ١٧ وإذا كانت البلاد الكائنة على حدود البلد هي تابعة لدائرة اختصاص لجنة أخرى في عدد النخل فترسل لها صورة محضر تعيين الحدود لكي لا يسقط من المحضر شيء من النخل بين البلدين

١١ - يتنوع النخل إلى ثلاثة أنواع أحدها ما هو مستحق أداء العشور عنه ويسمى الكبير وهو كل نخلة أنشأ كانت أو ذكرا أنتجت بالفعل شيئاً من الثمر أو الطلع

* أرى أن اللجان التي بهذه الهيئة تناط فقط بعمل التعدد بالبلاد التي يوجد بكل منها خمسة آلاف نخلة فأكثر وأما ما دون ذلك فيمكن الاعتماد في عده على عمدة وصراف وأحد مشايخ البلد ذاتها

و بعبارة أخرى كل نخلة مثمرة أو من شأنها الثمر أو الطلع والمعنى في عبارة «من شأنها» هو أن النخل بطبيعته لا يثمر في كل سنة على التوالي بل يرتاح أو ينام في بعض السنين فيشاهدته عند التعداد مجردا من الثمر أو الطلع بسبب ذلك لا يترتب عليه اعتباره في عسداد الذي لم ينتج ثمر أو ذلك لأن من شأنه الثمر أو الطلع من قبل - والنوع الثاني هو النخل الذي لم يكن قد أنتج منذ غرسه شيئا من الثمر أو الطلع ولذلك يعفى من العشور في السنوات الخمس المحددة للتعداد حتى ولو شوهد مثمر في أثناء تلك المدة ويعبر عن هذا النوع بالصغير وفي عرف بعض البلاد يسمى بالفسيخ - والنوع الثالث هو النخل الذي وإن كان من فرع الكبير إلا أنه حاصل على امتياز المعافاة من العشور بالكلية وهو النخل المغربي في حيشان وحناين بيوت السكن والمباني المربوط عليها عوائد مبان والمغروس بالاماكن المخصصة لدفن الموتى والمعابد - وهذا النوع الثالث لا يدخل العد بالكلية أما النوعان الأولان فهما اللذان يجري عليهما العد والاحصاء

١٢ - يدخل في نوع الكبير النخل الذي لأرأسه بالكلية وهو ما يعرف باسم المنجوم والنخل الذي كاد أن يفقد رأسه ولم يبق منها الا بقية من آحاد الجريد وهو ما يعرف باسم الشايط ولكن يجب أن يؤشر عنه بذلك في دفتر التعداد لأعفائه من رباط العشور

١٣ - تعتبر كواحدة في العدد كل نخلة تنفرع من أصلها الواحدة وأرأسها أو أكثر

١٤ - لا يدخل في التعداد بالكلية النبات الذي ينبت حول بعض النخل وهو ما يعرف باسم الهيش

١٥ - يقسم النخل في كل بلد الى أقسام يسهل بها التعرف عن موقع أى نخل أريد التعرف عن موقعه كما تعرف الاطيان بجياضها أو بقبالاتها والمراد بالقسم هو كل قطعة من الارض يوجد النخل بها ملتفامتها كافيا بحيث يكون مجتمعا يميز عن سواه بحدود تفصله عن قسم آخر ويجحسن ان أمكن جعل القسم الواحد مشتملا على عدد ليس أكثر من ألف نخلة وهو ما يرجح إمكان عمله في يوم واحد وذلك لكي لا يؤجل عد شيء في قسم واحد من يوم ليوم آخر ولاجل زيادة الايقان من دائرة حدود كل قسم يجب تخطيط سلك كل من النخل القائم على دائرة ذلك القسم ببقعة من محلول الجير ثم يعمل التعداد على تحصيل القسم اجمالا الكبير على حدة وكذلك الصغير وبعد ذلك على العدة والمشايخ والدليل والحاضر من ذوي الشأن على الكاتب عد ما عداه كل شخص في ذلك القسم من كل نوع فاذا اطلبني بجمع المفردات كية التعداد كان العمل صحيحا ولا فيستكرر حتى يصح

١٦ - النخل المنتشر آحاداً في أطراف وأكناف البلدي يحمل تعداداً واحدة فواحدة ويدرج في قسم واحد تحت عنوان نخيل متفرق

١٧ - يفتح في كل بلد محضر يقسم إلى ثلاثة أقسام الأول لاثبات حصول النداء المنصوص عنه بالفقرة ٩ والثاني لاثبات تعيين حدود البلد وفصلها من البلاد المجاورة كما نص بالفقرة ١٠ والثالث لاثبات عملية التعداد في كل يوم بإيضاح النقطة التي ابتدئ بها في التعداد والقسم أو الأقسام التي تم عد نخيلها في اليوم وحدوداً ووصاف كل منها بمجموع ما اجتمه من نخل كبير ومن نخل صغير وأسماء الطلائع الذين رافقوا اللجنة في العمل وبوجه عام كل ما صادفته اللجنة مما يلزم الإحاطة به وهذا المحضر يوقع عليه يومياً من اللجنة وعمدة ومشايخ ودليل البلد

١٨ - قد أعدت المألفة جدولاً مطبوعاً يعرف باستمارة نمرة ٨٠ لقد عد النخل مقسوماً إلى عشر خانات كل منها القسم مستقلاً يسمى بالترتيب قسم أول وبلدية ثان وثالث وهكذا وفي رأسه مجموع ما يشتمل عليه مقسوماً إلى كبير بخانة مخصوصة وكذلك صغير وللأسماء إلى اليمن تكتب على ترتيب الحروف الهجائية وتردأ مام كل منها ما هو جدله في كل قسم ويكتب ذلك في خانة الجلسة فيما كان يوجد في التعداد الماضي بخانة مخصوصة أيضاً فاللجنة بعد أن تتم أعمالها في كل قسم تدرجه بهذا الجدول وفي النهاية تستوفي دفتر البلد أجمالاً وتفصيلاً وتوقع عليه وتضيف إلى المحضر ملحوظاتها من جهة ما دلت عليه النتيجة من الزيادة أو النقص عن التعداد الماضي وأسباب ذلك ثم تضع الدقة والمحضر في ظرف وتحتم عليه بالسمع الآخر وترسله للديريّة على يد مأمور المركز

١٩ - النخيل الموروث يقيد باسم الوارث إذا كان واحداً وإذا كانوا جلسة وورثة ولكنهم باقون معاً في قيد النخل باسم المورث مسبوقاً بكلمة ورثة وإذا كان أحدهم قد اختص بشئ من النخل في قيد باسمه

٢٠ - النخلة الواحدة التي يشترك في ملكيتها أكثر من شخص واحد تدرج في التعداد باسم من يملك أكبر قسم منها وإذا تساوت الأقسام فتقيد باسم أحدهم باتفاقهم معاً ويؤشر بذلك في خانة الملحوظات

٢١ - النخيل تعلق الحكومة أو إحدى مصالحها كصلحة السكة الحديدية والدومين أو الدائرة السفينة يدرج في التعداد باسم الحكومة أو المصلحة وطبعاً لا يربط عشور على النخيل تعلق الحكومة

الطلائع هم الأشخاص المحترفون بمعرفة تقليم وتلقيح النخل ولذلك يعتبرون في كل بلد من أعرف الناس فيها بموقع نخيل كل من أفرادها والمثمر والغير المثمر الخ

- ٢٢ - البلاد التي يقال بعدم وجود شئ فيها بالكلية من النخل يجب على اللجان أن تطوف بها لتأكد من صحة ذلك وتثبت في محاضر تقدم للمديرية
- ٢٣ - من أدق المسائل تمييز النخل الغير المستحق التمويل من المستحق وذلك لتنوع أجناس النخل واختلاف طبائعه فنه ما لا يظهر له ثمر الا بعد أن يبلغ طول ساق النخلة مترين أو ثلاثة أو أربعة ومنه ما تنكاد عراجله ثمره أن تناس الارض وعلى كل حال فالمعول هو على آفاق قطع الثمر من قلب النخلة
- ٢٤ - منهي قطعها عن محو أو اثبات شئ بدفاتر التعداد بطريقة المحس أو الكشط
- ٢٥ - عند ورود دفاتر التعداد للمديرية يطلع عليها الباشكاتب أو من يقوم مقامه ليتحقق من خلوها من مجالب الشبه ويؤشر عليها بذلك
- ٢٦ - تنتخب المديرية أحد أقسام النخل في البلد وتؤشر على الدقتر بمعاودة عدده بصفة جشني وترسل الدقتر لأمور لجنة الجشني في ظرف مختوم
- ٢٧ - البلاد التي كل ما فيها من النخل يكون من نوع المتفرق ينتخب الجشني منها بلد واحدة من عشر بلاد من اختصاص كل لجنة وترسل الدقتر الى أمور لجنة الجشني
- ٢٨ - الجشني هو معاودة تعداد كل النخل المشتمل عليه القسم أو البلد المحول على اللجنة وهذا العمل يعمل بوجود هيئة اللجنة ومتى ظهر العمل صحىما يؤشر بذلك على الدقتر ويعاد للمديرية وان ظهر اختلاف فيطلب حضور اللجنة الابتدائية لاثبات الحقيقة
- ٢٩ - البلاد التي يتحقق وجود خلل في عمل التعداد الابتدائي بها يعاد تعداد نخيلها مرة أخرى
- ٣٠ - اللجان التي يوجد خلل أو غش في أعمالها تتحول بحكمها على المحاكم بواسطة قلم النيابة
- ٣١ - عند التصديق على صحة التعداد يعمل التمويل ويحرر الجدول عن كل بلد ويعرض على هيئة المديرية للتصديق عليه وتقديم قرار ربط العشور للمالية على استمارة نمرة ٤ مكررة
- ٣٢ - متى تصدق من المالية باعتماد ما في القرار نمرة ٤ مكررة يكتب للصراف على صورة الجدول لاضافة ذلك بالجريدة بحسابات الممولين وبالاوراد التي بأيديهم وفي الحال يقيد ذلك بالمديرية بجريدة الاموال المقررة استمارة نمرة ١ وسجل النخل استمارة نمرة ٧٩

٣٣ - السجل نمرة ٧٩ هو عبارة عن مكلفة للنخل مرتبة على الحروف الهجائية ويستمر للسدة التي يستمر فيها التمويل بحسب التعداد المحرر عنه ذلك السجل وكل ما يحدث من تغيير الملكية يلزم اثباته فيه بمقتضى العقود المسجلة وهو من اختصاص قسم سادس الإيرادات

٣٤ - عشور النخل هي مما يضاف بأوراد المولين السنوية ويحصل بذات الطرق المقررة لتحصيل الاموال التي تقدم ارادها

٣٥ - يحصل عشور النخل أقساطا في مواسم الثمر وقد تقدم بيانها في الجداول الستة المندرجة بالصحف من ٥٤٧ الى ٥٥١ وفي الجدول الآتي بيان ما تقتدر في الموازن السنوية وما تحصل فعلا لمدة العشر السنوات الاخيرة

	تقدير الميزانية	تقدير فعلا		تقدير الميزانية	تقدير فعلا
	جنيه	جنيه		جنيه	جنيه
سنة ١٨٩٩	١٠٤٨٢٥	١٠٣٠٦٥	سنة ١٨٩٤	٩٨٧٤٢	١٠١٠٠٠
سنة ١٩٠٠	١٠٣٦٠٠	١٠٢٩٧٧	سنة ١٨٩٥	١٠٥٧٦٢	١٠٠٠٠٠
سنة ١٩٠١	١٠٣٦٠٠	١٢٢١٤٤	سنة ١٨٩٦	١٠٥٣٩٥	١٠٥٣٠٠
سنة ١٩٠٢	١٢٢٤٧٠	١٢١٦٣١	سنة ١٨٩٧	١٠٤٥٩٥	١٠٥٠٠٠
سنة ١٩٠٣	١٢٢٤٣٠	١٢١٨٣٥	سنة ١٨٩٨	١٠٣٦٧١	١٠٤٩٧٠

والجدول الآتي يشتمل على عدد الفخار المربوط عليه العشرة بحسب آخر تعداد وهو المعمول به من سنة ١٩٠١

اسماء المديريات	عدد البلاد التي يوجد بها نخيل						عدد المولين				عدد النخيل	
	البلد						البلد					
	بلايد يوجد بها اكثر من ٥٠٠ نخلة	بلايد يوجد بها اكثر من ١٠٠ نخلة	بلايد يوجد بها اكثر من ١٠٠ نخلة	بلايد يوجد بها اكثر من ١٠٠ نخلة	بلايد يوجد بها اكثر من ١٠٠ نخلة	بلايد يوجد بها اكثر من ١٠٠ نخلة	بلايد يوجد بها اكثر من ١٠٠ نخلة	بلايد يوجد بها اكثر من ١٠٠ نخلة	بلايد يوجد بها اكثر من ١٠٠ نخلة	بلايد يوجد بها اكثر من ١٠٠ نخلة		
مديرية اسوان	٠	٢١	٢١	٠	٠	٢	٤	٧٤	٢٣٠٣٩	٧٢٧٩٤	٩٥٨٣٣	٦٣٤٣٤٣
» فشا	٠	٦	٢٤	٤٧	٢٧	١٩	٢١	١٣٨	١١٦٢٣	٣٧٨٣١	٤٩٠٥٣	٤٤٧٣٠٥
» جرجا	٠	٣	١١	٦٤	٦٠	٤٤	٤٣	٢٢٥	١٥٤٣١	٤٧٨٨٣	٤٥٩٢٩٤	٤٥٩٢٩٤
» أسوط	٠	٧	٢١	٣٥	٦٢	٦٠	٩٩	٣٠٣	١٥٧٨٧	٤٧٤١١	٦٨١٩٨	٦٣٦٧٢٨
» المنيا	٠	٤	٨	٤٣	٣٨	٧٠	٦٦	٢٦٦	١٤٣١٨	٤٧٥٣٤	٤٤٥٨٤٦	٤٤٥٨٤٦
» بني سويف	٠	٠	٤	٢٢	٢٦	٢٣	٧٨	١٧٣	٦١٥٤	١٢٠٧٨	١٦٧٨٣١	١٦٧٨٣١
» الفيوم	٠	١٠	١١	٢٢	١٩	٧	١٥	٨٥	١٥١٢٧	١٥٥٧٠	٣٠٦٩٧	٣٦٧١٦٠
» الحرة	٠	١٢	٩	٢٣	٢٢	٢٤	٥٩	١٤٩	١٣٣٥٤	١٥٦٦١	٢٩٠١٥	٤٠٤٠٤٣
» القليوبية	٠	٤	١	٢١	٢١	٢٣	٢٧	١٤٧	٨٩٧٣	٢٦١٠	١١٥٧٢	١٧٧٥٤٤
» الشرقية	٠	٢٤	٢٣	٣٩	٤٥	٤٥	١٨٤	٣٦١	١٥٨١٩	٤٢١٢٠	٧٣٢٩٠٦	٧٣٢٩٠٦
» الدقهلية	٠	٢	١	٢	١٠	١١	٣٨٠	٤٠٦	٦٥٢٩	٦١٨٩	١١٤٥٤٤	١١٤٥٤٤
» الغربية	٠	٥	١	٣	٦	٢٤	٤٥٢	٤٩١	٥٥٧٠	١٠٤٤٥	٢٩٩٨٠٧	٢٩٩٨٠٧
» المنوفية	٠	٠	٠	١	١	٩	٢٨٩	٣٠٠	٦٣٤٤	٢٢٩١	٨٦٣٥	٢٨٦١٠
» البحيرة	٦	٣	٢	٣	٦	٣١	٢٧٢	٣٠٩	٤٢٠٦	٤٠٧٨	٨٢٢٣	١٧٤٨٠٦
محافظه العريش عن	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
قاطنة وقطنة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
محافظه القناطر	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ناحية زفتى	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
جملة عمومية	٦	٢١	١٣٩	٣٥٧	٣٩٦	٣٧٤	٢٠٢	٣٤٦٩	١٧٧٧١٤	٣٠٩٠٢٣	٤٦٧٩٣٧	٥١٤٣٦١١

هذا عدد اسموه وأم الصغير التابعين لمديرية البحيرة فانه مربوط عليهما مقطوعة سنوية على كل ما فيها من عين

وغرس راجع صحيفة ٢٠٣

الباب الثاني عشر

عوائد المبانى بالمدن

هذه العوائد حديثة العهد حلت محل العوائد المتنوعة التي كانت مقررة على الاملاك المؤجرة وذات الاراد بقبضى اللائحة الصادر عليها الامر العالى فى ٢٨ جادى الثانية سنة ١٢٧٠ - سنة ١٨٥٤. وما أعقبها من اللوائح غير أن تلك كانت تؤخذ في عموم المسدن والقري من الوطنيين فقط وهذه لا تؤخذ الا في المسدن من الوطنيين والاجانب على السواء وقد صدر بها الامر العالى فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ ولكن لم يعمل به فعلا الا من ابتداء سنة ١٨٨٦

أما الامر العالى فهو بصورة ما يأتى

بناء على ما رفعه السيناتور المالية وموافقة رأى مجلس نظارنا وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوأت

(المادة الاولى) - يتبدأ من أول يناير سنة ١٨٨٤ بأخذ عوائد باعتبار جزء من اثنى عشر من قيمة الاجرة عن بيوت السكن والوكائدات والمخازن والدكاكين والواپورات والمعامل والاملاك ذات الاراد وبالجملة عن جميع أبنية القطر المصرى والجنائن التابعة لها سواء كانت مسكونة بأصحابها أو بأصحاب المنفعة فيها أو غيرهم بأجرة أو بدون أجرة ويكون تحصيل تلك العوائد بالكيفية الآتية بعد

(المادة الثانية) - يعنى من العوائد - أولا - العشش الغير المؤجرة - نانبا - البيوت التى لا تزيد أجرتها السنوية عن خمسمائة قرش صاغ اذا كانت مسكونة بأصحابها أو بأصحاب المنفعة فيها - ثانيا - الابنية المخصصة لاقامة الشعائر الدينية مثل المساجد والكنائس والاديرة والابنية المعدة للخيرات أو للصدقة وتعين الحكومة الاملاك التى تعفى من دفع العوائد اما ما كان من العقارات ذات الربيع ملكا للاوقاف أو للطوائف الدينية أو للجمعيات الخيرية فلا يعنى منها - رابعا - العقارات ملك الحكومة المعدة للصلمة العمومية - خامسا - دورا الفصلاوات التى تكون ملك الدول الاجنبية

(المادة الثالثة) لا يدخل فى تقدير أجرة البيوت قيمة مفروشاتهما ولا يدخل فى تقدير أجرة المعامل اما كان فيها من الآلات والعدد الثابتة التى لا تقوم تلك المعامل بدونها وتقدير الاجرة يكون إما بحسب الاجرة الواردة فى عقود الايجار اذا وجدت عقود وكانت صادقة واما بالقياس على البيوت المجاورة التى تكون أجرتهام معروفة مع مراعاة مقدار اتساع

اليوت وصقها ومنافعها ووافقها وبالجملة يكون التقدير بحسب ما يمكن الحصول عليه من الاجرة

ويراعى في تقدير اجرة الابنية الاحواش والجنائن المتصلة بها التابعة لها رأسالا الاحواش والجنائن التي وان كانت متصلة بالابنية الا انها تكون مستقلة عنها وؤجرة أو يمكن تأجيرها على حدة

(المادة الرابعة) - يجري كل سنتين ما يأتي - أولا - تعداد الابنية في كل مدينة أو بلدة بحسب جهة الادارة - ثانيا - تقدير اجرة الابنية - ويتم هذا التقدير بحسب لجنة تباشر العمل في البلاد عن كل بلد وفي المدن عن كل عن أو قسم وتؤلف هذه اللجان - أولا من ثلاثة مندوبين تعيينهم الحكومة تكون الرئاسة لاحدهم وله رأى مهيغ - ثانيا - من ثلاثة أعضاء ينتخبون بالقرعة من بين اثني عشر من أصحاب الاملاك يختارهم الممولون ويكون أحدهم لاء الثلاثة الأعضاء بالاقل أجنبي الجنسية وينتخب أيضا بالقرعة من بين هؤلاء الاثني عشر عضوان للثلاثة عن يغيب من الأعضاء

ولا تعتبر قرارات اللجان نافذة الا اذا كانت صادرة من أربعة أعضاء بالاقل بحيث يكون اثنان منهم من مندوبي الحكومة والاثنان الاخران من أصحاب الاملاك المنتخبين ويسوغ استئناف قرارات تلك اللجان لدى مجالس المراجعة

(المادة الخامسة) - يؤلف كل من مجالس المراجعة كما يأتي - أولا - من مندوب تعينه الحكومة وتكون له الرئاسة - ثانيا - من ستة أعضاء ينتخبون بالقرعة من بين المندرجة أسماؤهم في الجدول التي سيأتي ذكرها وينتخب أيضا بالقرعة أربعة أعضاء للثلاثة فان كان طلب الاستئناف مقدما من أحد الاهالي ينبغي أن تكون أكبرية أعضاء المجلس من الاهالي وان كان الطلب مقدما من أحد الاجانب ينبغي أن تكون الاكثريه فيه من الاجانب وتكون مرأى من مجالس المراجعة في القاهرة وفي الاسكندرية وفي المحافظات وبندرا المديريات - ويجتمع في كل من مدينتي القاهرة والاسكندرية الاثنا عشر عضوا من ذوي الاملاك المنتخبون عن كل عن أو قسم لتؤلف منهم لجنة تقدير الاجرة ويختارون من بينهم أربعة وعشرين عضوا من ذوي الاملاك اثني عشر مصرية واثني عشر اجانب ينتخب من بينهم الأعضاء الاصليون والنائبون لمجلس المراجعة - أما في بندر المديريات وفي المحافظات فيكون انتخاب الستة الأعضاء الاصليين والأربعة الأعضاء للثلاثة بالقرعة من بين أربعة وعشرين من أصحاب الاملاك يختارهم الممولون - وتكون قرارات مجالس

المراجعة قطعية ولا تعتبر نافذة الا اذا كانت صادرة من أربعة أعضاء بالاقول غير محسوب من ضمنهم مندوب الحكومة الذي هو الرئيس ويجب في هذه الحالة أن تكون اكثرية الاعضاء من الاهالى اذا كان الطلب مقدما من أحد الاهالى ومن الاجانب اذا كان مقدما من أحد الاجانب

وفي بنساخت المديريات والمحافظات التي ليس الاجانب فيها كثيرين ليعين منهم في مجلس المراجعة العدد الكافي فأصحاب الاملاك من الاهالى ينتخبون بالقروحة من بينهم العدد المعين وفي هذه الحالة اذا كان المتظلم أجنبيا فله أن يرفع شكواه لاي مجلس أراد من مجالس المراجعة

المادة السادسة - لا يجوز انتخاب أحد أعضاء لجنة من لجاني التقدير ليكون عضوا في أحد مجالس المراجعة

مدة لجان التقدير ومجالس المراجعة هي سنتان

المادة السابعة - يستتر تقرير اللجان فابتاعه متغير لمدة ثمان سنوات الا فيما الارباب الشئون من حق التظلم عند الضرور وفي تخصيص عوائد السنة الاولى كما يشاء ذلك ولا يجوز تعديل التقدير المذكور وعند تحجر بوالحد اول السنوية التالية الاسبب الشاء ابنية بحدية أو هدم أو حريق كلي أو جزئي طرأ على الابنية أو خلوها من السكن

المادة الثامنة - تنشأ في كل سنة جريدة تمويل يعتمد في تحريها على جداول التقييم والالتقدير ويستخرج من هذه الجريدة في كل سنة جداول التمويل عن كل مدينة وكل بلد

المادة التاسعة - على أصحاب الاملاك وأصحاب المنفعة أن يخبروا في النصف الاول من شهر نوفمبر من كل سنة عما يكون حصل في أملاكهم من الزيادة والنقصان المنصوص عنهما في المادة السابعة واذا لم يحصل الاخبار في الميعاد المذكور يلزم أصحاب الاملاك أو أصحاب المنفعة في السنة الاولى بدفع العوائد مضاعفة عن الابنية الجديدة أو التي تجدد بناؤها والتي صارت قابلة لربط العوائد عليها وعما أصنف الى أملاكهم من البناء الجديد واذا لم يحصل ذلك الاخبار منهم في الميعاد المتقدم ذكره عما هدم من الابنية أو تخرب منها أو صار غير قابل لربط العوائد عليه سقط حقهم في السنة الاولى في طلب رفع العوائد عنه

المادة العاشرة - على أرباب الشئون أن يخبروا في الخمسة عشر يوما الاولى من شهر نوفمبر من كل سنة عما حصل من انتقال الملكية في الابنية سواء كان بطريق البيع أو البذل أو القسمة الى غير ذلك من العقود القاضية بانتقال الملكية أو المنفعة واذا لم يحصل الاخبار

عن ذلك في الميعاد المتقدم ذكره ألزم كل من صاحب الملك أو المنفعة القديم والجديد بدفع العوائد بالتضامن بينهما

وما يجبر عنه في المواعيد المقررة في كل سنة من انتقال الملكية بدرج في جريدة وجدول تمويل السنة التالية

المادة الحادية عشرة - متى تحررت الجداول السنوية وتقرر وجوب العمل بها تنشر ويباشر في تحصيل قيمها

المادة الثانية عشرة - العوائد التي تربط في أول يناير تستحق عن السنة بأكملها الحد أول يناير من السنة التالية على الممول المندرج اسمه في الجدول مهما حصل من التغيرات في أثناء السنة في العقار المربوطة العوائد عليه الا اذا حجب العقار أو خلى من السكن

المادة الثالثة عشرة - يكون دفع العوائد مقدما كل ثلاثة شهور قسط وكل ما يمتلكه صاحب العقار يكون ضامنا لدفع العوائد

المادة الرابعة عشرة - ان لم تدفع العوائد اختيارا فتحصل جبرا على مقتضى أحكام الامر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ بدون لزوم لحكم تنفيذي آخر

أما فيما يتعلق بالاملاك الاجانب فلا يمكن اجراء التنفيذ مع غياب مندوب الفصلاوات الا بعد مرور أربع وعشرين ساعة من تاريخ اخبار الفصلاوات وتطول هذه المهلة بحسب المسافات

وتحكم جهات الاختصاص في كل ما تؤدي اليه الاجراءات التنفيذية من معارضة الممولين وما ينبع ذلك من المشاكل

المادة الخامسة عشرة - للحكومة الامتياز في تحصيل العوائد المطلوبة لها باستيلائها اياها من ايجارات وايرادات الابنية في أية يد وجدت أو من الابنية نفسها ان لم يكف ايجارها وباقى ايراداتها التسديد المستحق عليها من العوائد

ويكون هذا الامتياز مقدما على أي امتياز كان ما خلا الامتياز الضامن للصاريف القضائية المنصرفة لحفظ وبيع الاملاك المقررا امتياز الحكومة فيها

المادة السادسة عشرة - يكون المستأجر وصاحب الملك متضامنين في تأدية العوائد المطلوبة للحكومة لحد قيمة الاجرة المستحقة

وعلى كل مستأجر أو مطالب أو مديون لصاحب الملك بنقود سار عليها امتياز الحكومة أن

يدفع لها حال طلبها بدون احتياج الى اجراءات قضائية قيمة العوايد المستحقة لخدمة الاجرة أو المبالغ المطلوبة منه لصاحب الملك

وقسائم العوايد التي تسلم اليه تعتبر كوصل من صاحب الملك

المادة السابعة عشرة - يسقط حق الحكومة في طلب العوايد بعد خمس سنين تمضي من تاريخ نشر جداول التمويل أو من تاريخ آخر الاجراءات الجبرية

المادة الثامنة عشرة - يسوغ لكل صاحب ملك أو منفعة أن يتشكى لدى مجلس المراجعة من اجراءات التعداد والتقدير

المادة التاسعة عشرة - يجب أن تقدم تلك التשיكات في الستة شهور التي تلي نشر أول جدول من جداول التمويل والافسقط الحق في تقديمها ولا يقبل في مدة الثلاثة الشهور التي تلي نشر جداول التمويل السنوية التالية أدنى تشك في شأن التقدير الا لاسباب طارئة بعد الاجراءات الاولى مثل الهدم والحريق والخراب كلياً كان أو جزئياً على شرط أن يكون الاخبار عن هذه الاسباب بالطريقة القانونية

المادة العشرون - كل من ربطت عليه في جداول التمويل عوايد غدراله أن يطلب رفع تلك العوايد عنه وكل من ربطت عليه في الجداول عوايد تزيد عن مقدارها الحقيقي له أن يطلب تنزيل تلك الزيادة

و يجوز رفع العوايد أو تنقيصها عما يخص الايراد المفقود من الملك اما بسبب خراب كلي أو جزئي طرأ فيه اثناء السنة أو بسبب خلوسكن استمر مدة ستة شهور على الأقل في العقار أو في جزء منه على شرط أن لا يكون أصحاب الملك أو المنفعة انتفعوا بالمكان الخالي في المدة المذكورة

المادة الحادية والعشرون - كل صاحب ملك أو منفعة غير واد اسمه في جداول التمويل له أن يطلب درجه فيها و اذا حصل انتقال الملكية وأعلن عنها في المواعيد المقررة ولم ينوّه عن ذلك في جداول التمويل عند تحريرها كان لذوى الشأن الحق في طلب اصدار قرار بنقل التمويل باسمهم

المادة الثانية والعشرون - تقدم طلبات رفع العوايد أو تنقيصها أو قيدها ونقلها في الستة الشهور التي تمضي من تاريخ نشر جداول التمويل الاول أو في الثلاثة الشهور التي تلي نشر الجداول السنوية التالية أو في خلال الثلاثة الشهور المبدوءة بشهر يناير اذا نشرت تلك الجداول قبل أول يناير وفيما عدا ذلك يسقط الحق في تقديم الطلبات

وأما طلبات رفع العوائد أو تنقيصها لتعجب خراب كل شيء أو جزئي أو لسبب خلوسكن فتقدم في الشهر الذي يلي الخراب أو نهاية خلوا السكن والافسقاط حتى تقديم الطلب عن ذلك المادة الثالثة والعشرون = تعجب الطلبات بقسائم الأقساط المدفوعة من العوائد ولا يستوعب على هذه الطلبات وتوقف دفع الأقساط التالية وأما إذا لم يصدر القرار في مدة الثلاثة أشهر التالية لوصول الطلب إلى جهة الاختصاص فيجب لصاحب الطلب أن يرفض دفع الأقساط التي تستحق بعد انقضاء الميعاد المذكور إلى أن يصدر القرار

المادة الرابعة والعشرون - يرخص لأمرى التخصيص لفضل عن الطلبات المتقدمة من أولياء الشأن أن يقرر واستوى إلى الثلاثة أشهر التي تلي نشر جداول التمويل بيانات عن كل من أو تمنع من المبدن وعن كل بلد واختلافها العوائد التي درجت في الجداول غديرا وأن يقره هو تلك البيانات إلى ما هو في الدائرة البلدية أو المديونية أو المحافظين ويحال هذه البيانات على لجنة التقدير لبدء رأيها فيها ثم تعرض على مجلس المراجعة ليحكم فيها

المادة الخامسة والعشرون - مصاريف التحقيقات التكميلية ومعاينات أهل الخبرة وغير ذلك من الأجزاء التي يأمر بها المجلس المراجعة بناء على الطلبات المقدمة يترتبها مقدمو تلك الطلبات إذا رفضت طلباتهم

المادة السادسة والعشرون - بما أن جداول التمويل هي سنوية فلا يلزم مفعول القوانين الصادرة عن الطلبات المتقدمة من أولياء الشأن أو البيانات المحررة من ما هو في التخصيص من العوائد المدفوعة غديرا الأعلى السنة المحررة تلك الجداول عنها أما القرارات الصادرة عن الطلبات المشقة بأجزاء التقدير فيسرى دفعه إلى انتهاء المدة المقرر إجراء العمل فيها بمقتضى التقدير المذكور

المادة السابعة والعشرون = أحكام المواد المتقدمة ذكرها لا تكون نافذة إلا في المدن المعنية في الجداول الموضوعة عليه بحرف (١) المرفق بأمرنا هذا وفي دائرة الحدود التي ستبين بأمر يصدر مننا فيما بعد وذلك إلى أن يصدر أمر آخر المادة الثامنة والعشرون - تصدر لائحة إدارة عمومية تقر فيها كيفية تنفيذ أحكام أمرنا هذا

المادة التاسعة والعشرون = الوظائف المناطة في أمرنا هذا وفي اللائحة المنطقية بتفصيله بجهات الحكومة المينة فيهما يجوز إحالتها كلها أو بعضها على المجالس البلدية في المدن التي تنشأ فيها هذه المجالس

المادة الثلاثون - كل ما كان من أحكام القوانين والأوامر العامة والخاصة والتعليقات مخالفًا لأمرنا هذا فهو ملغى وغير معمول به

المادة الحادية والثلاثون - على نظار الداخلية والمالية والأشغال العمومية والمحظية تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه ويتعلق به
وهذه هي المدن المشتمل عليها الجدول المشار إليه بالمادة ٢٧

القاهرة - الاسكندرية - بورسعيد - الاسماعيلية - السويس - رشيد - دمياط - بنها - شبين القناطر - شبين الكوم - منوف - دمنهور - شبراخيت - المحمودية - طنطا - المحلة الكبرى - سنود - دسوق - زفتى - كفر الزيات - المنصورة - ميت غمر - الزقازيق - بلبيس - القناطر الخيرية - الجيزة - بني سويف - الفيوم - المنيا - الفشن - أسيوط - أوتنج - منفوط - ملوى - طهيلا - أخميم - سيوهاج - جرجا - قنا - إسياف - أسيوان - جلتناف ٤١ مدينة

ولكن رأيت نظارة المالية أن القناطر الخيرية هي في دور الجداثة في العمران وليس في المبانى ما يستحق التكلف بأعمال الجرد والتقدير والتحقيق المستمر عن الخلو والتخريب فأجملت ووضع العوائد على مبانها

وقد عينت نظارة المالية الحدود والمحيطات بمباني كل من المدن المقررة فيها العوايد وكلما اتسع العمران عدلت تلك الحدود واستصيرت الأوامر الغالية لتقريرها. وهذه هي الأوامر المشار إليها

أولا - أمر عال في ١٩ يونيو سنة ١٨٨٤ بتعيين الحدود والمحيطات بدائرة مبانى مدينتي مصر والاسكندرية

ثانيا - أمر عال في ١٢ ابريل سنة ١٨٨٧ بتعيين الحدود والمحيطات بدائرة مبانى كل من النيان والثلاثين بمدينة البياضية (أي ما عدا القناطر الخيرية المتقدم للقول عن تأجيل وضع العوايد على مبانها)

ثالثا - أمر عال في ٥ ابريل سنة ١٨٩٧ بتعديل حدود مدينة مصر وادخالها تحت نظر القارئ إلى أن هذا التعديل الجديد يشمل المبانى الكائنة على امتداد خط سكة حديد المظفرية ومبانى الجزيرة غرب النيل ومبانى منيل الروضة

رابعا - أمر عال في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٩ بتعديل حدود المباني بمدينة بورسعيد والاسماعيلية والسويس وشبين الكوم ومنوف وطنطا ودسوق وزفتى وكفر الزيات والمنصورة وميت غمر والزقازيق والجيزة وبنى سويف وأبوتيج وطهطا وأنجيم وسوهاج وجرجا وقنا واصوان

خامسا - أمر عال في ١٦ مايو سنة ١٩٠١ بتعديل حدود مباني مدينة الاسكندرية

تلك هي الاوامر العالية المعينة بها حدود المباني بكل من الاربعين مدينة وفي سنة ١٨٨٧ لما ألغت الحكومة مديرية اسناقلت أهمية تلك المدينة وابتدأت بدور الانحطاط وقد زارها في سنة ١٨٩١ جناب السير الوين بالمر المستشار المالي يومئذ فشكى له أهلها شكاوى مؤثرة والتسوا منه النظر في اعفائهم من عوائد المباني وعند عودته وضعت الشكاوى تحت نظر المالية فتقرر بالغاء عوايد المباني عن مدينة اسنا ابتداء من أول يوليو سنة ١٨٩١ وصدر بذلك أمر المالية لمديرية قنا في ١٣ يونيو سنة ١٨٩١ - ٦ القعدة سنة ١٣٠٨ نمرة ١٦ عرض وبالعائها أصبح عدد المدن تسعا وثلاثين وفي أول مارس سنة ١٩٠٢ صدر أمر عال بوضع عوايد المباني على مدينة حلوان

وفي ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٣ صدر أمر عال بالغاء العوايد بالكلية عن مباني ثلاث مدن وهي مدينة أنجيم التابعة لمديرية جرجا ومدينتي المحمودية وشبراخيت من ملحقات مديرية الجيزة وبذلك أصبح عدد المدن المقرر بها عوايد المباني سبعة وثلاثين وفي ١١ ابريل سنة ١٨٨٦ صدر أمر عال بهذه صورته

حيث ان الدول قبلت معاملة تبعتها بقنضى الامر الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ المختص بعوايد المباني أسوة برعايا الحكومة المحلية بالتعديل المبين بالمادة الاولى من هذا الأمر (المادة الاولى) - الاعضاء الاجانب في لجان التقدير ومجالس المراجعة المشكلة ببناء على المادتين ٤ و ٥ من الامر السالف ذكره يصير تعيينهم معرفة القنصل في حالة ما اذا لم تأت الانتخابات بنتيجة أو لم يحضر المندوبون المنتخبون واذا تأخر مندوب القنصل عن الحضور فلجنة التقدير أو مجلس المراجعة يجريان أعمالهم باغياب المندوبين المذكورين وتكون تلك الاعمال نافذة المفعول

(المادة الثانية) - ان لم تأت انتخابات الأعضاء الوطنيين في اللجان والمجالس المذكورة

قبل نتيجة أو أن تمنع المندوبون الذين صار انتخابهم عن الحضور فيصير تعيينهم بعرفة المحافظ
أو المدير

وإذا تمتع مندوب المحافظ أو المدير عن الحضور فيباشر كل من لجنة التقدير ومجلس
المراجعة عمله في حالة غياب المندوبين المذكورين ويكون عملهما نافذاً للمفعول

أمر عال صادر في ١١ أبريل سنة ١٨٨٦

المادة الاولى - أمرنا الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ المتعلق بعوائد الابنية
الذي صار توقيف تنفيذه بالأمر الصادر في ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٤ يجرى العمل بمقتضاه

المادة الثانية - تحسب العوائد اعتباراً من أول يناير سنة ١٨٨٦ على حسب
القواعد المبينة بأمرنا الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ وهذا بدون اضرار في تحصيل
المستحق من تلك العوائد لغاية سنة ١٨٨٥ طبقاً للوائح والقوانين السابقة على الأمر
المؤرخ في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤

قرار صادر من مجلس النظاري ١١ نوفمبر سنة ١٨٨٦

نظراً لأن الأمر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ لم يقصد الا وضع ضريبة
على الملك المبنى أو على البناء ذاته وحيث أنه لو دخل في تقدير أجر العامل ما كان فيها من
البناء ومن الآلات والعدد لكان ذلك نوعاً من وضع ضريبة على الصناعة مباشرة وليس على
المباني وحدها وهو مخالف ومناف لمعنى الأمر العالي الموما إليه - فبطبق التأويل للمادة
الثالثة من الأمر المشار إليه قد تقرر أنه لا يجب على لجان التقدير أن تدخل في تقدير أجر
العامل الا قيمة أجرة البناء من حيث هو بصرف النظر عن الآلات والعدد الموجودة فيه
حتى ولو كانت ثابتة

قرار صادر من مجلس النظاري ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٦

الارض المقامة عليها مباني مربوطة عليها العوايد بالمدن لا يؤخذ عنها الاعوائد المباني
فقط أما الضريبة على الارض في دائرة مساكن المدن فلا تؤخذ الا على الارض الخالية
من البناء والعشش المعافاة من العوايد

أمر عال في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩١

المادة الاولى - تعفى من عوايد الاملاك المبنية البيوت التي لا تتجاوز قيمة ايجارها في

السنة ٥٠٠ قرش صاغ ولولم يسكنها أربابها أو أصحاب حق الانتفاع فيها - ومع ذلك لا تسرى هذه المعافاة على البيوت التي يكون أربابها أو أصحاب حق الانتفاع فيها مالكيين لبيوت أخرى أولهم عليها حق الانتفاع وذلك إذا تجاوز مجموع قيمة إيجار هذه البيوت ٥٠٠ قرش صاغ في السنة

المادة الثانية - يكون العمل بهذا الامر من أول يناير سنة ١٨٩٢

أمر عال في ١٤ ابريل سنة ١٨٨٨

حيث انه من الضروري القيام بمصاريف الاشغال التي كان اجراؤها من اوطانها بمقوميسيون تحسينات مدينة الاسكندرية الى حين تشكيل مجلس البلدية فيها نهائيا وبناء على قبول الدول يصير تحصيل وتوريد رسم اضافي قدره واحد في المائة على قيمة إيجارات مباني مدينة الاسكندرية حسب ما هو مبين في الجدول الحالية من الامر العالي الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ وهو أمر تشكيل المجلس البلدي بالاسكندرية

المادة الحادية والثلاثون - للقوميسيون البلدي بالاسكندرية أن يعرض عمارة من حيثية تفرير عوائد اضافية على الرسوم المقررة الآن - وللمجلس النظر دون غيره أن يقرر ما يراه ما يعرض عليه من هذا القليل - فاذا وافق المجلس يكون الطلب المعروف عنه نافذا المفعول ولكن اذا كان مخالفًا لنص المعاهدات الصريح فلا يصير نافذا الابعدا قرار الدول عليه

المادة الاربعون - ايرادات ميزانية المجلس البلدي بالاسكندرية هي الآتية

ثالثا - صافي ما يتحصل من أرباب الاملاك بواقع واحد في المائة بالأكثر من قيمة إيجارات أملاكهم المبنية

رابعا - صافي ما يتحصل من مستأجرى الاملاك المبنية بواقع اثنين في المائة بالأكثر من قيمة الإيجارات

أمر عال صادر في ١٣ يناير سنة ١٨٩٦

تضاف على الإيرادات المخصصة للقوميسيون البلدي بمدينة الاسكندرية الإيرادات الآتية اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٩٦

أولا - قيمة ما يزيد من مجموع عوائد المباني بدائرة مدينة الاسكندرية عن المبلغ

المحصل في سنة ١٨٩٥ ولأجل حسابان هذه الزيادة يقتضى أن يخصم من مجموع العوائد المذكورة جميع المبالغ المتأخرة من قبل سنة ١٨٩٦

ثانيا - كافة إيرادات سلطنة الاسكندرية على جميع أنواعها في مدة الالتزام المعقود عنه اتفاق مع القوميسيون البلدى بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٨٩٢ أما المبلغ المقرر للحكومة بمقتضى المادة الخامسة عشرة من الاتفاق المذكور فيبطل تحصيله

ثالثا - نصف صافي المبلغ الذى يتحصل من بيع الاملاك الاميرية الحرة في دائرة مدينة الاسكندرية بحيث ان المبالغ التى تخصص لذلك القوميسيون من هذا القليل لا يمكن أن تتجاوز ٨٠٠٠ جنيه مصرى عن كل خمس سنوات والمبلغ الصافى المذكور هو عبارة عن جميع أثمان ما يباع من تلك الاملاك بعد خصم مصاريف قلم الاملاك بالاسكندرية

قرار صادر من مجلس بلدى الاسكندرية في ٢٥ يناير سنة ١٨٩٩

المادة الاولى - اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٩٩ تحصل عوائد ٢ فى المائة من قيمة الاجارات المقررة على المستأجرين من جميع الاشخاص المقيمين فى محلات مقيدة بجداول الاملاك المبنية المحررة بمعرفة مصلحة الاموال المقررة بالحكومة

المادة الثانية - هذه الضريبة تجعل موقفا بحسب قيمة اجارات الاملاك المحددة بمعرفة مصلحة الاموال المقررة لتحصيل عوائد الاملاك المبنية ويحفظ المجلس البلدى لنفسه الحق فى جعلها فى المستقبل بحسب قيمة الاجارات التى يدفعها المستأجرون

المادة الثالثة - تكون العوائد مستحقة على الممولين عن السنة يتامها على المحل الذى يقيمون فيه من أول يناير من السنة نفسها وتدفع بأكملها حال الشروع فى التحصيل بمقتضى الجداول

والاشخاص الذين فى خلال السنة يقيمون لأول مرة فى محل مقررة عليه الضريبة يدفعون الضريبة بأكملها اذا أقاموا فى المحل قبل أول يولييه ويدفعون نصفها اذا كانت أقامتهم فيه منذ هذا التاريخ أو بعده

المادة الرابعة - يكون التحصيل بمعرفة مأمورى المجلس البلدى وهم عند اللزوم يعاملون الممولين المتأخرين بمقتضى أحكام الامر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

قرار صادر من المجلس البلدى بالاسكندرية فى ٢٣ يناير سنة ١٩٠٠

المادة الاولى - اعتبارا من سنة ١٩٠٠ تحصل عوائد الاجارات وهى ٢ فى

المائة على قيمة الاجرة الحقيقية ويكون المجلس البلدى مخيرا بأن يتبع أحكام الفقرتين ٣ و ٤ من المادة ٤ من لائحة الاجراآت التنفيذية الصادرة فى ٣ مايه سنة ١٨٩٩ فى تقدير جميع المحلات بدون استثناء المقيم بها المستأجرون وأرباب الاملاك

المادة الثانية - القرار الصادر فى ٤ يناير سنة ١٨٩٩ ولائحة الاجراآت التنفيذية الصادرة فى ٣ مايه سنة ١٨٩٩ المذكورين قبل تبقى أحكامهما مربية الاجراء الا فيما تعدل منهما بمقتضى هذا القرار

قرار وزارى صادر فى ١٨ فبراير سنة ١٩٠٠

المادة الاولى - اعتبارا من أول مارس لحين صدور أمر آخر تحال أعمال عوائد الاملاك المبنية بمدينة الاسكندرية على مجلسها البلدى ويكون هو المسؤول وحده عن تطبيق أحكام الاوامر واللوائح الجارى العمل بها الآن أو التى تصدر فى شأن ذلك وقد تعين مدير عموم المجلس البلدى رئيسا للمجلس المراجعة

المادة الثانية - يوزد المجلس البلدى الى نظارة المالية على أقساط شهرية الحصة التى تخص الحكومة مما يتحصل من عوائد الاملاك حسب الفقرة الاولى من المادة الاولى من الامر العالى الرقم ١٣ يناير سنة ١٨٩٦ بعد تنزيل مبلغ ٣٨٧٠ جنيها مصريا نظير مصاريف الادارة والتحصيل

المادة الثالثة - اعتبارا من أول مارس تنقل العمال المنوطة بعوائد المباني وقسم من عمال الحسابات الى المجلس البلدى - وعلى مدير عموم الحسابات ومراقب الاموال المقررة اتخاذا التدابير اللازمة لاجراء هذا النقل

تلك هى الاوامر العالبة والقرارات التى صدرت فى شأن عوائد المباني بالمدن - ولا يفوتنا أن ننبه فكر القارئ الى أن أمر معافاة الاجانب المقيمين بالقطر المصرى من عوائد أملاكهم المبنية قبل صدور كريتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ لم يبن على اتفاقات أو قواعد رسمية ولكنه تم لهم فقط بحكم العادة وكان ذلك على الضد مما قضت به القانوننامه العثمانية الصادرة فى ٧ صفر سنة ١٢٨٤ - ٩ يوليوس سنة ١٨٦٧ الذى هو أن اعطاء الاجانب حق ملكية العقارات بالممالك العثمانية يتوقف بوجه مطلق على شرط خضوعهم للقيام بدفع العوائد المقررة على الاملاك فى داخل وخارج المدن وآل الامر أخيرا لعمل الاتفاق بين الحكومة والدول على أن يلتزم الاجانب بتسديد العوائد منذ صدر الامر العالى فى ١١ ابريل سنة ١٨٨٦ بحسب أحكام ذكر كريتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ وقد

لخصنا فيما يلي ترتيب الاجراءات المنفذة للامر المشار اليه وكل ما تلاه من الاوامر والقرارات والتعليمات والمنشورات

قيمة العوائد والمدن المقرر أخذها فيها والحدود المعينة لكل مدينة

١ - من ابتداء أول يناير سنة ١٨٨٦ تؤخذ عوايد على جميع الاملاك المبنية والجنان التابعة لها بالمدن (الغير المعفاة من ذلك) وهذه العوايد بقيمة جزء من اثني عشر جزءا أو $\frac{1}{12}$ ٨ في المائة من مجموع الاجرة السنوية (ذكر يتو ١١ ابريل سنة ١٨٨٦ والمادة الاولى من ذكر يتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤)

٢ - المدن المقرر أخذ العوائد فيها الحدسنة ١٩٠٥ هي سبع وثلاثون وهي القاهرة - الاسكندرية - بورسعيد - الاسماعيلية - السويس - رشيد - دمياط - بنها - شبين القناطر - شبين الكوم - منوف - دمنهور - طنطا - المحلة الكبرى - سمند - دسوق - زفتى - كفر الزيات - المنصورة - ميت غمر - الزقازيق - بليس - الجيزة - حلوان - بني سويف - الفيوم - المنيا - الفشن - اسيوط - أوتيج - منفوط - ملوى - طهطا - سوهاج - جرجا - قنا - اصوان - (المادة ٢٧ من ذكر يتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ والمادة الاولى من ذكر يتو أول مارس سنة ١٩٠٢)

٣ - المباني التي تدفع عنها العوايد هي المبنية داخل دائرة الحدود المعينة لكل مدينة ماعدا الاستثناءات الآتية الكلام عليها فيما بعد (ذكر يتو ١٢ ابريل سنة ١٨٨٧ وذكر يتو ٥ ابريل سنة ١٨٩٧ وذكر يتو ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٩ وذكر يتو ١٦ مايو سنة ١٩٠١ والمادة الثانية من ذكر يتو أول مارس سنة ١٩٠٢)

٤ - في مدينة الاسكندرية (دون غيرها من المدن) يجبي رسم اضافي بقيمة ١ في المائة من قيمة الاجارات وهذا الرسم لا يفرق شيئا مطلقا عن عوايد الماني بل بعد جزوا من أجزائها واجبا ومستحقا على عين العقار (ذكر يتو ١٤ ابريل سنة ١٨٨٨)

٥ - جرد المباني وتقدير العوائد عليها يكون بمعرفة لجان كل منها تؤلف من ثلاثة مندوبين من طرف الحكومة تكون الرئاسة لاحدهم وله رأى مرجح وثلاثة مندوبين آخرين

من أصحاب الاملاك يعينون بالانتخاب بأغلبية الاصوات بالكييفية المينة في باب الانتخابات (المادة الرابعة من دكر يتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤)

٦ - شكاوى الممولين من جهة غلو وتقدير العوايد المقدرة بمعرفة البجان التي تقدم القول عنها ترفع الى مجلس في كل جهة من الجهات المذكورة بالفقرة ١٤ يسمى مجلس المراجعة يؤلف من مندوب من طرف الحكومة بصفة رئيس ومن ستة من أصحاب الاملاك يعينون أيضا بالانتخاب بأغلبية الاصوات بالكييفية المينة في باب الانتخابات (المادة الخامسة من دكر يتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤)

الانتخابات لتعين أعضاء لجان التقدير ومجلس المراجعة

٧ - يكتب جدول في كل مدينة بمعرفة صرافها أو الادارة المنوط بها تحصيل العوايد يشتمل على أسماء أرباب الاملاك (منشور ٩ جونيوس سنة ١٨٨٦)

٨ - تحدد نظارة المالية يوما معينيا لكل من أقسام مدينة القاهرة وبقيية المدن ويحدد مجلس بلدى الاسكندرية يوما معينيا لكل من أقسام مدينة الاسكندرية وهذه المواعيد تعلن بواسطة المديريات والمحافظات لتتخذ الاجراءات اللازمة لنشر ذلك ودعوة أرباب الاملاك لحضروا في المكان والوقت المعين للانتخاب بكل قسم أو مدينة وفي اليوم المحدد يعين المدير أو المحافظ وفي الاسكندرية مدير عموم المجلس البلدى موظفا يتراأس على جلسة الانتخاب وهذا الموظف يطلب ممن يأتون من أرباب الاملاك في مقدمة الوافدين أن ينتخبوا منهم اثنين لينضما اليه ويؤلفوا لجنة الانتخاب لتقبل آراء المنتخبين (بكر الخاء) ويؤدى أحد العضوين وظيفة سكرتير اللجنة (منشورى ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٤ و ٩ جونيوس سنة ١٨٨٦)

٩ - لا يجوز لاحد حق ابداء رأيه في الانتخاب الا اذا كان من أصحاب الاملاك المدرجة أسماءهم في الجدول المحدث عنه بالفقرة ٧ (منشورى ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٤ و ٩ جونيوس سنة ١٨٨٦)

١٠ - لا يجوز أن يقع الانتخاب على أحد ليكون عضوا في لجان الجرد والتقدير أو في مجلس المراجعة الا اذا كان من جملة أصحاب الاملاك في ذات القسم أو المدينة (منشورى ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٤ و ٩ جونيوس سنة ١٨٨٦)

١١ - المنحدرون المطلوب انتدابهم من أصحاب الاملاك لخدمة أعمال الجرد والتقدير هم ثمان عشر مندوبا يكون ربعهم على الأقل من الاجانب من كل مدينة ماعدا

مدينتي القاهرة والاسكندرية فائنا عشر من كل قسم من أقسامهما أماعد من يكون منهم من الاجانب فهو النصف بالنسبة لاقسام الازبكية والموسكي بالقاهرة وقسم سادس والزميل بالاسكندرية والرابع بالنسبة لاقسام الخليفة والوالي ومصر القديمة بالقاهرة وقسم سابع بالاسكندرية والثالث بالنسبة لبقية الاقسام بوجه عام (المادة الرابعة من دكر يتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ ومنشور ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٤)

١٢ - في تمام الساعة العاشرة صباحا من ميعاد الانتخاب يجلس رئيس وأعضاء لجنة الانتخاب وبين أيديهم الجدول المنصوص عنه هنا بالفقرة السابعة وأنية لجمع أوراق الانتخاب ثم يتقدم لديهم كل من المنتخبين (بكسر الحاء) ويعلن اسمه فيراجعه السكرتير على ما في جدول أسماء أرباب الأملاك ومتى وجدته في جلته يصرح له بأن يلقى في الأنية المارذ كرها ورقة مكتوبة بها أسماء الاثني عشر مندوبا الذين قرأ به على انتخابهم وحينئذ يؤشر السكرتير أمام اسمه في الجدول بما يدل على أنه ألقى ورقة انتخابه والنساء بات الاملاك أن ينتدبن رجالا بالنيابة عنهن لأداء الانتخاب والقصر أرباب الاملاك يقوم مقامهم أو صياؤهم في أداء الانتخاب

وفي تمام الساعة الرابعة مساء تقفل جلسة الانتخاب ويؤخذ في احصاء الاصوات التي اشتملت عليها أوراق الانتخاب الموجودة بالأنية وتكتب في كشف الاكثر فالأكثر بحسب ترتيب العدد في الأغلبية - وينتخب من الوطنيين الاسبق فالاسبق لحدا استيفاء العدد المطلوب منهم ولكن اذا صادف أن عدد الاصوات كان متساويا في شخصين أو أكثر لا بد من انتخاب أحدهم لكافة العدد فيقترح بين المتساوين والذي تصيبه القرعة يعتبر في جملة المندوبين - وهكذا الحال في انتخاب الاجانب بحسب العدد المطلوب منهم وحينئذ يكتب محضر بذلك ويوقع عليه من اللجنة ويتلى علنا على الحاضرين وبه تكون تمت عملية الانتخاب (منشوري ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٤ و ٩ يونيو سنة ١٨٨٦)

١٣ - في أثناء الثمانية الأيام التالية للانتخاب يدعو المحافظ أو المدير أو مدير عموم المجلس البلدي بالنسبة لالاسكندرية الاثني عشر مندوبا المنتخبين للعضور في المكان والوقت الذي يحدده لذلك بكل قسم من أقسام القاهرة والاسكندرية وبكل مدينة وبعرفته ان أمكن أو بعرفته من ينتدبه لذلك تكتب أسماء الاثني عشر مندوبا على اثنتي عشرة ورقة صغيرة كل منهم على ورقة وتطوى تلك الاوراق ثم توضع في آنية وبوجود المندوبين يسحبها المحافظ أو المدير أو المندوب واحدة فواحدة وكلاما صعب ورقة يعطى اسم صاحبها ثم بالترتيب وفي

النهاية يعتبر الاول والثاني والثالث مندوبين في لجنة الجرد والتقدير والرابع والخامس نائبين غير أنه اذا لم يوجد بين الثلاثة الاول واحد من الاجانب فأول اسم منهم في ترتيب القرعة يعين مندوباً مع الاثنين الوطنيين الاول أما الثالث والرابع فيعينان نائبين ويكتب محضر بذلك ويحفظ بالمديرية أو المحافظة (منشورى ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٤ و ٩ جونيوس سنة ١٨٨٦)

١٤ - يختص مجلس المراجعة في مركز كل مديرية وفي كل من محافظتى مصر والاسكندرية بالنظر والحكم في شكاوى أرباب الاملاك من جهة غلو التقدير فقط في مصر والاسكندرية يختص المجلس بالنظر والحكم في المسائل الخاصة بكل أقسام المدينة وفي كل مديرية يختص بالمسائل المتعلقة بجميع المدن الخاضعة لقانون عوائد المباني بالمديرية (المادة الخامسة من ذكر يتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤)

١٥ - يؤلف مجلس المراجعة من مندوب من قبل الحكومة بصفة رئيس ومن ستة أعضاء مندوبين عن أصحاب الأملاك وهؤلاء الاعضاء يكونون أنفسهم من أصحاب الاملاك ويعينون بالانتخاب كما سيذكر بالفقرات التالية (المادة الخامسة من ذكر يتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤)

١٦ - بمصر والاسكندرية يطلب اجتماع الاثنى عشر مندوباً بالمنتخبين من كل من أقسام المدينتين في ميعاد يحدد لذلك في أثناء الاسبوع الثالث التالى لتاريخ انتخاب أولئك المندوبين ففي مصر يجتمعون بديوان المحافظة في المكان والوقت اللذين يعينان لذلك أما بالاسكندرية فالآن في ديوان المجلس البلدى وحينئذ يطلب منهم انتخاب أربعة وعشرين منهم بالقرعة السرية تصفهم من الوطنيين ونصفهم الآخر من الاجانب ويشترط أن لا يكون أحد منهم من جملة الخمسة المنتخبين في لجان الجرد والتقدير اذ لا يصح أن يجمع أحد هذين الوظيفتين فيكون في آن واحد بلجنة الجرد والتقدير ومجلس المراجعة وتعمل نتيجة الانتخاب بذات الكيفية التى تقدم بيانها بالفقرة ١٢ (المادة السادسة من ذكر يتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ ومنشورى ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٤ و ٩ جونيوس سنة ١٨٨٦)

١٧ - قبل انفضاض جلسة الانتخاب المتقدم ذكره بالفقرة ١٦ يكتب اسم كل من الاربعة والعشرين مندوباً بالذين وقع الانتخاب عليهم في ورقة صغيرة وأوراق الاثنى عشر الوطنيين تطوى وتوضع في آنية مخصوصة وأوراق الاثنى عشر الاجانب تطوى وتوضع في آنية أخرى ثم تسحب ورقة من كل من الآتين في وقت واحد وأصحاب الثلاث الورقات الاول

يعينون مندوبين بمجلس المراجعة ثلاثة وطنيين ومثلهم أجنب وأصحاب الورقتين الرابعة والخامسة يعينون نواباً اثنين وطنيين واثنين أجنب وإذا كان عدد الأجنب في أصل الانتخاب أقل من اثني عشر فالعدد الذي يوجد ينتخب منه ثلاثة لمجلس المراجعة واثنان نائبين وذلك بحسب أصل ترتيب أسمائهم في نتيجة الانتخاب وإذا كان الموجود لم يزل أقل من هذا العدد أيضاً فالنقصان من العدد يعرض عنه للمالية لكي تجرى اللازم لتكميله بواسطة المخاربة مع نظارة الخارجية عملاً بذكرينو ١١ ابريل سنة ١٨٨٦ وفي كل حال يكتب محضر بذلك كله ويحفظ بالمديرية أو بالمحافظة أو بمجلس بلدى الاسكندرية (منشورى ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٤ و ٩ جونيوس سنة ١٨٨٦)

١٨ - في بقية المحافظات والمديريات في الأسبوع الثالث من تاريخ الانتخاب الاول يطلب اجتماع أصحاب الاملاك بالمدينة التي هي عاصمة المديرية أو المحافظة في المكان والوقت الذي يعينه المدير أو المحافظ ويكلفون بانتخاب أربعة وعشرين من أصحاب الاملاك بشرط أن لا يكون أحدهم منهم ممن تقدم انتخابهم للجان الجرد والتقدير والأربعة والعشرون مندوباً الذين يقع عليهم الانتخاب ينتخب منهم ستة لمجلس المراجعة وأربعة نواب بذات الكيفية التي تقدم بيانها بالفقرة ١٧ (منشور ٩ جونيوس سنة ١٨٨٦)

١٩ - الانتخابات المذكورة تتجدد مرة في كل سنتين (المادة السادسة من ذكرينو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤)

تنبيهه - انتداب شخص ما في انتخاب سابق لا يمنع من معاودة انتخابه في انتخاب جديد

الجرد والتقدير

٢٠ - اجراء الجرد والتقدير يكون بمعرفة اللجان التي تؤلف كل منها من ثلاثة مندوبين من طرف الحكومة يعينهم المدير أو المحافظ وثلاثة مندوبين يعينون بالانتخاب من قبل أصحاب الاملاك كما تقدم بيان ذلك ولكن قرارات هذه اللجان لا تعتبر قانونية الا اذا كانت صادرة من أربعة على الأقل من أعضائها يكون اثنان منهم من مندوبي الحكومة (المادة الرابعة من ذكرينو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤)

٢١ - يتجدد الجرد والتقدير في كل ثمان سنوات وفي هذه المدة يبقى بلا تغيير مالم يطرأ تعديل على التقدير بحكم مجلس المراجعة أو عديم أو حريق كلي أو جزئي أو انشاء أبنية أو

تكميل أبنية (المادة السابعة من دكرينو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤) ويستثنى من حكم الثمان السنوات الكاملة الابنية التي تجددت تكميل البناء قديم فان مدة الثمان السنوات يجب أن تسرى على الملك كله في آن واحد (منشور ٢٢ ابريل سنة ١٨٩٧)

٢٢ - الجرد والتقدير نوعان عمومي وهو ما يشمل أبنية المدينة كلها في نهاية كل ثمان سنين من ابتداء سنة ١٨٨٦ وخصوصي أو سنوي وهو ما يعمل على الابنية التي تجددت مما لم يكن مندرجا بالجرد العمومي أو تغيرت أو تكملت مما كان مندرجا بالجرد العمومي أو استحققت معاودة التقدير بمضي ثمان سنوات كاملة على أول سنة ربطت فيها العوائد عليها

٢٣ - الجرد والتقدير العمومي، أو الخصوصي هذا عمله الحكومة من نفسها غير أنه في نوع الجرد والتقدير السنوي يتعين على أرباب المباني المستجدة أن ينبؤوا الحكومة بما قد جددوه وأدخلوا عليه تعديلا أو تكميلا من أملاكهم - والميعاد المحدد لتقديم تلك الانباء هو النصف الاول من شهر نوفمبر من كل سنة وعدم تقديم هذا البلاغ أو تقديمه بعد الميعاد يترتب عليه تكليف الممول بغرامة بمثل قيمة عوائد سنة كاملة (المادة التاسعة من دكرينو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤)

٢٤ - لجان الجرد والتقدير مفروض عليها في الجرد والتقدير العمومي أن تعمل ذلك على بيوت السكن والوكائدات والمخازن والدكاكين والواورات والمعامل والاملاك ذات الاراد وبالجملة جميع الاملاك المبنية والجنابن التابعة لها سواء كانت مسكونة بأصحابها أو بأصحاب المنفعة فيها أو غيرهم بأجرة أو بغير أجرة وسواء كانت مما يربط عليها أو مما لا يربط عليها عوائد ما عدا الاملاك الواضحة بالفقرة التالية (المادة الاولى والمادة الرابعة من دكرينو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ والفقرة الاولى من منشور ٢٧ يونيو سنة ١٨٨٦)

٢٥ - الأملاك التي يلزم جردها ولكن لا يلزم تقدير عوائدها هي (١) العقارات ملك الحكومة المعدة للصحة العمومية (٢) المباني ملك الحكومات الاجنبية المعدة دورا للقنصلات (٣) المساجد والزوايا والاضرحة والمزارات ولكنائس والمعابد والاديرة والبطركنانات المخصصة فقط لاقامة الرؤساء الروحانيين والقسوس والرهبان التي تكون ملكا للطوائف الدينية (٤) التكايا الكائنة في عقارات مسكونة لذات الفعل الخيرية التابعة له تلك التكايا والاسبله على سائر أنواعها المعدة للصدقة وإذا كان السبيل جزأ من

ملك مشغول بأقربه بسكن المالك أو معدللتأجير فالاعفاء من التقدير يقتصر على موضع السبيل فقط وكذلك الاماكن المعدة لاقامة الجمعيات الخيرية اذا كانت ملكا لها والمستشفيات ملك الجمعيات الخيرية الغير المؤجرة والاملاك أو أجزاء الاملاك التي تكون ملكا لطوائف دينية أو لجمعيات خيرية ومشغولة بمدارس مجانية أو غير مجانية (الفقرة الثانية من منشور ٢٧ يونيو سنة ١٨٨٦ وقرار اللجنة المالية في ٢ اكتوبر سنة ١٨٨٧)

ويدرج في الجرد العمومي غير تقدير عوايد ولكن بصفة احصاء كل المباني التي لم يكن قد مضى عليها ثمان سنوات كاملة مما استجد بعد آخر جرد

٣٦ - قيد وثائق عملية الجرد والتقدير يكون على الكشف المطبوعة استمارة غرة ٣٢ وقد كانت تعرف في بداية وضعها باستمارة غرة ١٠٠٨ وغرة ١٠٠٩ تستعمل أولا بصفة مسودة يوقع عليها أعضاء اللجنة في نهاية كل يوم وبعد ذلك بصفة تبويض يوقع عليه من أعضاء اللجنة في نهاية العمل وهذه الاستمارة تشتمل على تسع خانات هذا بيانها (١) أسماء المالكين أو أصحاب المنفعة (٢) محل اقامة المالك أو صاحب المنفعة (٣) غرة الملك (٤) غرة صحيفة دفتر التفريغ استمارة غرة ٣٤ (٥) نوع الملك وأوصافه ومشمولاته ووظيفته ان كان لشعائر دينية أو غيره (٦) تصحيح ما يطرأ من الغلط (٧) قيمة الاجرة والعوائد بالرقم والكتابة (٨) التعديلات التي يقررها مجلس المراجعة (٩) التغييرات التي تحصل في الملك

٣٧ - تخصص مجموعة كدفتر مستقل من الكشف استمارة غرة ٣٢ لكل حارة أو درب أو شارع (البند الثالث من تعليمات سنة ١٨٨٤) لكي يقيد فيها ما تشتمل عليه الحارة أو الدرب أو الشارع من المباني - ويرقم على كل بناء غرة متقطعة بالبوية الزرقاء المنقوبة في الزيت - ويبدأ بهذه الثمرة من عين الداخل في الحارة وتسلسل الى نهاية الحارة على اليسار (الفقرة الثانية من منشور ١٢ مايو سنة ١٩٠١) ويختتم بختم المصلحة على الرأوية البني العليا من كل ورقة من الاستمارات غرة ٣٢ سواء كانت تسويدا أو تبويضا (البند الخامس من تعليمات سنة ١٨٨٤)

٣٨ - يرسم لكل من أقسام مدينة القاهرة بحرف خاص من الحروف الهجائية وهذا الحرف يكتب بجانب غرة الملك عند المطالبة للدلالة على القسم التابع له الملك وهذه الأحرف هي لـ القسم الازبكية ش لباب الشعيرة م للموسكى ي للجملية

ح للدرب الأجر ف للخليفة ن للسيدة زينب ع لعابدين ص لمصر القديمة
ب لبولاق ر لشبرا و للوايلي (البند السابع من تعليمات سنة ١٨٨٤)

٢٩ - غمرة الملك الواحد ترقيم على بابه واذا كان للملك أكثر من باب واحد أو كانت
له بعض ملحقات مثل دكاكين أو عريجات أو أسطبلات فالغمرة ترقيم على الباب العمومي الأكثر
استعمالاً وترقيم مسبقة بكلمة تبع على بقية الأبواب والاماكن المذكورة والمباني التي لها
وجهتان كل منهما في حارة أو شارع يختلف عن الآخر تدخل في الجرد والتقدير في جملة مباني
الشارع الذي فيه الباب العمومي الأكثر استعمالاً وترقيم غمرتها مسبقة بكلمة تبع مع حرف
الرمز على أبواب الوجهة الأخرى (الفقرتان الثانية والسادسة من منشور ١٢ مايو سنة
١٩٠١)

٣٠ - اذا صادف في أحد الشوارع أو الحارات بمدينة القاهرة أن جزأ منها تابع
لقسم من أقسام المدينة غير القسم التابعة اليه بقية مباني الشارع والحارة فالمباني التابعة
لكل قسم من أقسام المدينة يعمل عليها الجرد والتقدير كحارة مستقلة وفي هذه الحالة يجب
أن يكتب على ذات البناء وفي دفتر الجرد الحرف المرموز به للقسم بجانب غمرة الملك (الفقرة
الخامسة من منشور ١٢ مايو سنة ١٩٠١)

٣١ - اذا اختلفت غمرة الملك في الجرد الأخير عن غمرته في الجرد الذي قبله بسبب
ما يكون تجديد من الابنية في الفترة التي مضت من الزمن بين الجردين يجب أن يكتب في دفتر
الجرد استمارة غمرة ٣٢ بالخانة غمرة ٣ بحرف صغير بجانب غمرة الملك في الجرد الجديد غمرته
الاصلية لسهولة الاهتداء الى ذلك عند الحاجة (منشور ١٢ مايو سنة ١٩٠١)

٣٢ - لا يفوت الرؤساء والعمال في اللجان وفي دوائر الاختصاص بالمحافظات
والمديريات ملاحظة أن إعداد الخانة غمرة ٦ في الكشف استمارة غمرة ٣٢ هو لاثبات
ماتنقصه عدالة تنفيذ القانون من التعديلات وما يلزم من تصحيح الاغلاط الكتابية
وغيرها وهذا لقصد أن لا يجبر أحد ما على احداث أي تحو أو اثبات في أرقام أو ألقاظ
الجرد والتقدير الاصلية بطريقة القشط أو اللبس أو أية واسطة أخرى وعليه فكل ما يظهر
من هذه المحظورات يعد من أعظم الامور التي يلزم المواخذة عليها ويقضي لتحقيقها كمال
الدقة لحصر مسؤولية وقوعها وترتيب الجزاءات الادارية وعند الاقتضاء القانونية أيضا
وكل ورقة من دفاتر مسودات الجرد يجب أن يضع رئيس اللجنة امضاءه وختمه عليها

وكل تصحيح يحصل فيها يكون بمعرفة ذات رئيس اللجنة وبامضائه تحت كل منها (منشور ٣ نوفمبر سنة ١٩٠٢)

٣٣ - المباني الدوائر المكونة لمبان عديدة في طبقة واحدة أو عدة طبقات كالقنادق البلدية القديمة المعروفة بالوكائل أو الربوع أو الحيشان وما شابهها هذه مجرد كل منها بنمرة واحدة خاصة تدرج بالخانة نمرة ٣ في الكشف استمارة نمرة ٣٢ ولكن كل من أجزائها مجرد وتقدر عوائده على حدة بنمرة أخرى متسلسلة تدرج بالتفصيل في الخانة نمرة ٧ (الفقرة السابعة من منشور ١٢ مايو سنة ١٩٠١)

٣٤ - تشييد البناء الواحد على أجزاء متعددة في أزمته مختلفة لا ينبغي عليه أن العوائد التي كانت قدرت على كل جزء منه على حدة عند اتمام ذلك الجزء تبقى بلا تغيير مدة ثمان سنوات كاملة لان هذه المدة محددة للملك بكامل أجزائه لالكل جزء منه مستقلا وعليه فكلما كل جزء وأعد للنفعة فلا تقدر العوائد على الملك كله مضافا اليه ذلك الجزء وتبتدئ الثمان السنوات حينئذ من أول السنة التي فيها ربطت العوائد على ذلك الجزء الأخير وهذا هو الاستثناء الذي تقدمت الإشارة اليه في الفقرة ٢١ (منشور ٢٢ ابريل سنة ١٨٩٧ والفقرة ٨ من منشور ١٢ مايو سنة ١٩٠١)

٣٥ - يراعى في وصف كل ملك بالجرد ايضاح اتجاه وجهته شرقا أو غربا بحري أو قلمي وبقية حدوده وعدد ما يشتمل عليه من الغرف في كل طبقة وفي وصف السرايات توضيح مشتملاتها ومقدار مساحة الجنائن المحقة بأى ملك بوجه التقريب وبالأجمال كل ما يقتضيه استيفاء وصفه واقع وحدود ومشمولات وملحقات كل ملك (الفقرة ١٢ من منشور ١٢ مايو سنة ١٩٠١)

٣٦ - يلزم توضيح اسم ولقب كل صاحب ملك بغاية الدقة لامتناع الغلط والالتباس الذي ينشأ من تشابه الاسماء وبالأخص في الاسماء الغير العربية وإذا كان تاجرا أو صانعا فيتموضع اسم المحل الذي فيه يمارس تجارته أو صناعته (الفقرة ١٣ من منشور ١٢ مايو سنة ١٩٠١)

٣٧ - الاملاك المشتركة على الشيوع يدرج كل ملك منها على حدة ويدرج في الخانة نمرة ١ أسماء المالكين وحصة كل منهم ان علمت وفي الخانة نمرة ٢ اسم أحد الشركاء الا كثر شهرة أو الا كبر نصيبا في الملك ومحل سكنه والاملاك الموروثة التي لم يحجر

عليها تقسيم شرعى تدرج باسم المورث مسبقا بكلمة ورثة (البند التاسع من تعليمات سنة ١٨٨٤ ومنشور أول يوليو سنة ١٨٨٤)

٣٨ - الملك المشتل على جملة طبقات كل منها فى حيازة مالك مخصوص يدرج كل جزء منه فى اسم مالكة وفى الخانة عمرة ٣ يكتب هكذا « ٠٠ من ملك عمرة ... » (البند التاسع من تعليمات سنة ١٨٨٤)

٣٩ - المبلغ الذى لم يكن قد تم بنائها واعدادها للانتفاع لحد وقت الجرد تدرج بوصف حالتها بالدقة وعند حلول ميعاد الجرد والتقدير السنوى تعاد عليها المعاينة واستكمال توضيح الاوصاف والمشمولات وتقدير العوائد اذا كانت استحققت التقدير (البند ١١ من تعليمات سنة ١٨٨٤)

٤٠ - الاراضى الفضاء الداخلة دائره السكن يدرج منها فى الجرد بما يكون محاطا بسور بالبناء أو بالخشب للانتفاع بأية كيفية كانت أما اذا كان الغرض من السور هو حفظ حدود الملك فلا يدرج بالجرد (الفقرة الاولى من منشور ٢٦ مايو سنة ١٨٨٤)

٤١ - الابنية المقامة بالحجر أو الطوب أو البوص والطين أو بالخشب وهى ملك لشخص غير مالك الأرض سواء كانت مستعملة مخازن أو دكاكين أو قهاوى أو أبواب طحين أو غير ذلك وسواء كانت الأرض ملكا للحكومة أو للاوقاف أو غيرها تدرج باسم مالك البناء ويذكر بأنهم قائمة على أرض ملك الحكومة أو الاوقاف أو أى شخص آخر (الفقرة الثانية من منشور ٢٦ مايو سنة ١٨٨٤)

٤٢ - العيش أو البيوت الصغيرة والعرب المبنية على أرض زراعية داخل دائرة الحدود المعينة لكل مدينة وبالأجمال كل بيوت السكن من أى نوع كانت التى أجرة كل منها فى السنة لا تزيد عن خمسة جنيهات وهى قائمة على أرض مملوكة لذات صاحب البناء هذه راعى عند جردها توضيح ما هو منها مسكون بأصحابه وما هو مؤجر للغير والعرب بنوع خاص يلزم توضيح ان كانت معدة لايواء المزارعين والمستخدمين (لجواز اعفائهم من العوائد فى هذه الحالة) لاهل لسكن المستأجرين أو المشاركين (منشور ٢٧ يونيو سنة ١٨٨٦ و ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٦)

٤٣ - الأماكن التى ترى اللجان اقتضاها معاينتها من الداخل يجب اعلان سكانها بفعل من قبل بأربع وعشرين ساعة (منشور ٢٧ يونيو سنة ١٨٨٦)

٤٤ - الأماكن الخربة يجب أن تدرج فى الجرد وان كانت بعض مشتملاتها من

الغرف أو المحطات مؤجرة أو مسكونة تغذر عليها العوائد والأفلا (منشور أول يوليو سنة ١٨٨٤)

٤٥ - تقدير الأيجار والعوائد يراعى فيه الأحوال الآتية وهي

(١) - المباني التي تغذرت عوائدها اعتمادا على عقود معتبرة اطلعت عليها اللجنة يجب التوضيح عن ذلك صريحاً في الدفتر ويتوضع أيضاً ما يلزم بعدد دفعه التحري من جهة قيمة مرئيات البوابين وقيمة أثمان المياه المستمدة من مياه الشركات إذا كلفت على حساب المستأجرين أو على حساب أصحاب الملك

(ب) - المباني التي لا تطلع اللجنة على عقود تأجيرها أو تكون هي غير مؤجرة يجب أن تقدير العوائد عليها يكون بالقياس على أجور الأملأ المجاورة لها المعروفة أجرتها بما عراعاة سعة الملك ودرجة أهمية الصقع أو النقطة التابع لها أثرها ومنافع ومرافق الملك ووظيفته إن كان للتجارة أو للصناعة أو للاجتماعات العمومية

(ت) - لا يدخل في تقدير أجرة البيوت قيمة مفروشاتها ولا يدخل في تقدير أجور المعامل ما فيها من الآلات والعدد حتى ولو كانت ثابتة (قرار مجلس النظائر الصادر في ١١ نوفمبر سنة ١٨٨٦)

(ث) - ويراعى في تقدير أجرة الأبنية الأحواش والجنائن المتصلة بها التابعة لها رأساً لا الأحواش التي وإن كانت متصلة بالأبنية إلا أنها تكون مستقلة عنها مؤجرة أو يمكن تأجيرها على حدة

(ج) - المباني المعفاة من العوائد وهي الميمنة بالفقرة ٢ لا يلزم تقدير العوائد عليها

٤٦ - المباني المشتملة على عدة أجزاء مستقلة كالعزلات (احداها عزلة) المصطلح عليها باسم شقات (احداها شقة) أو طبقات أو غرف يجب تقدير عوائدها على كل جزء منها على حسنة الموهولة معرفته في حالة الخلق أو التخرب التي فيها يلزم رفع العوائد عن جزء واحد أو بعض أجزاء (منشور ٢٧ يونيو سنة ١٨٨٦ و منشور ١٢ مايو سنة ١٩٠١)

٤٧ - المباني المستجدة في كل من السنوات الثلاثة للجرد العمومي يعمل للوجود منها في كل حارة أو شارع دفتر خاص من استمارة نمرة ٣٢ ويلاحظ أن يعطى لكل من تلك المباني المستجدة نمرة المنسلسلة متعاقبة مع آخر نمرة انتهى إليها الجرد العمومي على ما في دفتر ذلك الجرد وكل حارة يتجددها ثلث من المباني في أية سنة يؤثر بدفتر الجرد العمومي الخاص بها بأنه قد استجدت بها مباني في سنة وأنه يصدر هذا دفتر جرد وتقدر يستعمل على المباني من

نمرة ... لغاية نمرة ... وهكذا في كل سنة ليكون معلوما على الدوام عدد دفاتر المستجندات في كل حارة وآخر نمرة وصلت اليها المباني وهذه الدفاتر تضم بعضها الى بعض في محفظة واحدة يكتب عليها في الظاهر بخط واضح مستجندات المباني سنة ... بقسم أو بمدينة

٤٨ - يعمل جدول يحفظ في القسم الخامس من أقسام قلم الإيرادات بكل من المدير يات وفي أقلام الاموال المقررة بالمحافظات يشتمل على حصر دفاتر الجرد بالشكل الآتي

أسماء الاقسام أو المدن	أسماء الحارات أو السوارع أو الدروب	نمرة دفتر الجرد العمومي	آخر نمرة تسلسل للجرد العمومي	مستجندات	
				سنة	وهكذا ثمان سنوات
				من نمرة لغاية نمرة	

وهذا الجدول يوقع عليه رئيس القسم ويحفظ بطرف رئيس القلم وفي كل سنة بعد جرد المستجندات يطلب الرئيس دفاترها ويقيدها بالجدول في حانة السنة ذاتها وفي النصف الثاني من نوفمبر من السنة التالية عند تكليف لجنة الجرد والتقدير بجرد المستجندات تسلم لها دفاتر جرد مستجندات السنة الماضية بعد التحقق من أنه لم يسقط منها شيء بقصد أو بغير قصد وذلك بواسطة المراجعة على ما في ذلك الجدول

٤٩ - تطوف لجنة الجرد والتقدير على الحارات التي أنشئت بها المباني المستجدة في السنة الماضية وتراجع مشتملات كل منها بين ما في نفس البناء وما في دفتر الجرد وإذا وجدت شيئا جديدا تدرجه في مستجندات السنة الأخيرة

٥٠ - مفروض على مهندسي التنظيم في كل مدينة أن يرسلوا في أول يناير وفي آخر يونيو من كل سنة الى المدير يات والمحافظات كشفا ببيان الرخص التي صدرت من مكاتب التنظيم بإنشاء مباني جديدة في أثناء السنة الأشهر الماضية بإيضاح أسماء من أعطيت اليهم والمكان المرخص بالبناء فيه وهذه الكشف يجب أن تسلم أيضا الى لجان الجرد والتقدير ليعملوا أساسا لهم في طوافهم لجرد المباني المستجدة (منشور ٦ مايو سنة ١٩٠١)

٥١ - تقديم الكشف المذكورة بالفقرة السابقة لا يبني عليه اعفاء أصحاب المباني من الغرامة (منشور ٦ مايو سنة ١٩٠١)

٥٢ - الطلبات التي بناء على المادة التاسعة من ذكر يتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ يقدمها أصحاب المباني الجديدة لغاية ١٥ نوفمبر من كل سنة اشعاراً بانتهاء تلك المباني وطلب تقدير العوائد عليها هذه يجب قيدها أول بأول في سجل خاص من استمارة نمرة ٨ بنمرة متسلسلة بإيضاح تادخ تخجيرها وتاريخ ورودها واسم ولقب صاحب الملك واسم الشارع وصفة البناء ان كان بيتاً أو مخبزاً الخ. ويعطى اتصال عن كل طلب وفي صباح يوم ١٦ نوفمبر يقفل السجل بالتوقيع على آخر تسجيل من رئيس المصلحة والباشكاتب ورئيس قلم الإيرادات وإذا تقدمت طلبات بعد هذا الميعاد تفيد في السجل بتواريخها وذلك فقط لإثبات تأخيرها واستحقاق المعاملة من جهة الغرامة بحسب القانون (منشوري ١٤ و ٢٧ بجونيو سنة ١٩٠٤)

٥٣ - الطلبات المقدمة لغاية يوم ١٥ نوفمبر عن المباني المستجدة تسلم الى اللجنة بحافظة بعد التأشير على تلك الحافظة من رئيس القسم الخامس أو من رئيس الاموال المقررة بالمحافظات) بأن المندرج فيها مطابق للقيده بالسجل وأنه لم تقدم طلبات أخرى قبل الميعاد

٥٤ - المباني المستجدة بعد الجرد العمومي التي مضت عليها ثمان سنوات كاملة من ابتداء أول سنة ربط العوائد يجب تسليم دفاتها الى لجان الجرد والتقدير لمعاودة التقدير عليها فالمستجدات التي ربطت في أول سنة ١٩٠٢ مثلاً يعاد جردها وتقديرها بدفاتر جديدة في النصف الثاني من نوفمبر سنة ١٩٠٩ لكي تربط عليها العوائد الجديدة من ابتداء سنة ١٩١٠ وبناء على ذلك تحفظ دفاتر الجرد والتقدير السابقة ويحل محلها دفاتر الجرد والتقدير الجديدة وهكذا بالدور والتسلسل

٥٥ - تسلم اللجان دفاتر الجرد والتقدير أولاً بأول الى رئيس قلم الاموال المقررة بالمحافظات أو رئيس القسم الخامس بالمديريات الخاصة (١) بالمباني المستجدة في السنة الأخيرة مرفقة بكشوف مهندسي التنظيم وطلبات أرباب المباني (٢) بالمباني المستجدة في السنة السابقة التي روجعت بجمعية اللجنة (٣) بالمباني التي أعيد تقدير العوائد عليها بسبب انقضاء الثمان السنوات المقررة

وفي الحال يجري تبليغ دفاتر الجرد والتقدير بمعرفة عمال أقلام الإيرادات على استمارة نمرة ٣٢ والتوقيع عليها من الكتبة المسؤولين ومن رئيس القسم الخامس ورئيس قلم الإيرادات وبعد ذلك من اللجنة

٥٦ - رؤساء أقلام الاموال المقررة بالمحافظات ورؤساء القسم الخامس بالاموال

مع رؤساء قلم الإيرادات بالمديريات مسؤولون عن مراجعة الدفاتر المأذكرة بالفقرة ٥٥ عند ورودها من اللجان للتحقق من خلوها من مجالب الشبه ومن مطابقة كل اجراءاتها شكلا وموضوعا لما تضمنته التعليمات سواء كان من جهة استكمال أعضاء الهيئة القانونية باللجنة أو من جهة استحقاق المعافاة ولا يفوت المسؤولين عن المراجعة ملاحظة التنسيب بين القيمة المقدرة من العوائد في كل من المباني وبين وصف البناء احتياطيا لعدم فوات ما يكون طرأ من الغلط والنسيان بوضع رقم بدلا من رقم أكبر منه وحصر مسؤولية المراجعة في أشخاص معينين يؤشرون على الدفاتر بما يدل على اجرائها

٥٧ - بعد المراجعة والثقة من صحة أعمال اللجان تسلم دفاتر الجرد والتقدير الى مفتش المالية الداخلة الجهة في دائرة اختصاصه فينتخب بنفسه من الاعمال ما يوازي على الاقل عشرة في المائة ويراجعها بصفة جشني ويقدم ملحوظاته عنها لنظارة المالية مباشرة أما الدفاتر فيعيد ها ثانية (منشور ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٢)

التمويل وتخسير الدفاتر ونشرها والاعلان للمولين

٥٨ - المباني المؤجرة بعقود معتبرة اعتمدت عليها اللجان في تقدير العوائد يجوز أن تنقص عوائدها المقدرة بمعرفة اللجان بقيمة ١٠ في المائة وذلك تعويضا عن المصاريف التي يؤديها المالك في مصلحة الملك كتنين الماء ومرتببات البوابين وغير ذلك لأن المادة الثالثة من الأمر العالي تضمنت أن التقدير يكون بحسب ما يمكن الحصول عليه من الاجرة (قرار اللجنة المالية في ٢٧ يوليو سنة ١٨٨٦)

٥٩ - قيمة العوائد عن كل ملك يجب أن تقسم الى أربعة أقساط أي أجزاء صحيحة وإذا تخلف كسرمليم من عملية القسمة يصرف النظر عنه أما كل جزء من الاجزاء الاربعة فإنه يحصل في ثلاثة أشهر الاولى منها نهايتها شهر مارس والثانية جونيو والثالثة سبتمبر والرابعة ديسمبر (منشور ١٢ مارس سنة ١٩٠٠)

٦٠ - الغرامة المقررة بقيمة عوائد سنة كاملة على المباني التي وجدت عند الجرد بغير اخبار من أربابها عملا بالمادة التاسعة من دكر يتو ١٣ ثمار سن سنة ١٨٨٤ هذه لا تدخل في القسمة بل تضاف بجملتها مع القسط الاول وتحصل معه

٦١ - المباني التي أجرة كل منها لا تزيد عن خمسة جنيهات سنويا إذا وجدت بجملة أما كن منها ملكا لشخص واحد فلا يعفى منها من العوائد الا البيت المقيم فيه ذات المالك

بعائلته أما بقية أملاكه فتربط العوائد عليها (منشور ٥ ديسمبر سنة ١٨٩٨)
 ٦٢ - العشش المبنية على أرض ليست ملكا لصاحب العشش تربط عليها العوائد
 باسم صاحب البناء واعفاء العشش الغير المؤجرة يتوقف على أن تكون سكنا لذات الشخص
 الذي يملك بناءها

٦٣ - على أثر اتمام الجرد العمومي وتقديم دفاتر الجرد والتقدير ومراجعتها
 حسب ما تقدم ايضاحه بالفقرة ٥٦ والثقة من ههنا يكتب لكل قسم في مدينتي مصر
 والاسكندرية ولكل من بقية المدن دفتر حصري ويكتب عنه الآن بدقته تفرغ على المطبوع
 استمارة نمرة ٣٤ مقسما الى تسعة وعشرين قسما بعدد الحروف الهجائية فيختص
 القسم الاول بحصر أملاك الاشخاص الذين يتبدى أسماءهم بحرف الألف ويليه الذين
 أول حرف من أسمائهم الباء فالتاء فالثاء الخ

٦٤ - لا يبرح من الذهن أن الغرض من انشاء دفتر التفرغ استمارة نمرة ٣٤
 هو أن أملاك كل من المولين وبالأخص الذين يملكون أكثر من ملك واحد في جملة شوارع
 وأحارات هذه كلها يجمعها حساب واحد يضم اليه أو يخصم منه من وقت لآخر كل ما تجدد
 أو انتقل من الملك في السنوات التالية للجرد وقد شكلته المالية بشكل قاموس مرتب على
 حروف الهجاء لمقصد السهولة في الكشف عند الحاجة

٦٥ - دفتر التفرغ استمارة نمرة ٣٤ تشتمل كل صحيفة منه على تسع خانات
 معنونة كالآتي (١) اسم المالك وصناعته (٢) محل إقامة المالك (٣) اسم
 الحارة الكائن فيها الملك (٤) نمرة دفتر الجرد (٥) نمرة الملك (٦) أوصاف الملك
 (٧) قيمة الأجرة المقدرة على الملك سنويا (٨) قيمة العوائد بحساب $\frac{1}{13}$ (٩) ملحوظات
 وأما الممولون تبعه الدول الأجنبية فتكتب أسماءهم وأسماء الدول التابعين هم اليها
 بالحبر الاحمر تميزا لهم عن الوطنيين والمباني التي عند الجرد العمومي لم تدخل في التقدير
 ولكنها وردت في الجرد فقط لاحصائها في جملة مباني القسم أو المدينة وذلك لان مدة الثمان
 السنوات التي يتجدد التقدير بعد انقضاءها كانت لم تنته لحد وقت الجرد هذه تدرج أجرتها
 وعوائدها بدقته التفرغ بلحائتين نمرة ٧ ونمرة ٨ ولكن يكتب أمامها بالحبر الاحمر
 السنة التي ربطت عليها العوائد من ابتدائها ليعلم من ذلك السنة التي فيها يستحق معاودة
 التقدير عليها

الكراس أو القسم من دفتر التفرغ المخصص لكل حرف المشتمل على أملاك الاشخاص

المبدوءة أسماءهم بذلك الحرف يمثل في نهايته اجمال احصائي يدل على (١) غدد الاملاك (٢) كمية ما قدر لها من الاجرة السنوية (٣) كمية ما قدر عليها من العوائد وفي كل من هذه الانواع الثلاثة تين املاك الوطنيين على خبء وكذلك املاك الأجانب واملاك الاوقاف الخيرية كل منها على حدة (٤) الاملاك المعفاة من العوائد عديدها وأجرتها السنوية وقيمة ما كان يستحق عليها من العوائد (٥) الاملاك التي لم تقدر عليها عوائد بالكلية كالمعابد واملاك الحكومة والاضرحة والتكليات الخ

وفي نهاية حرف الياء يمثل احصاء للقسم كله أو المدينة كلها بذات التفصيلات التي ذكرت ويوقع عليه العمال المسؤولون ورئيس قلم الاموال المقررة والباشكاتب ويوقع عليه أيضا رئيس المصلحة (منشور ١٢ مايو سنة ١٩٠١)

٦٦ - بعد النهاية من تحرير دفتر التفرغ استمارة غمرة ٣٤ يكتب دفتر الجريدة استمارة غمرة ٣٦ وقد أعدت كل صحيفة منتهى لحساب بناء واحد ولذلك اذا كان الممول الواحد عدة املاك فتدرج في صحائف متعاقبة ويلها املاك بمول آخر وهكذا الى النهاية وتقسم كل صحيفة الى اثني عشر قسما أفقيا - الاول من كل من ثلاثة أسطر في الاول منها «استمارة غمرة ٣٦ أموال مقررة» وفي الثاني «جريدة عوائد الاملاك المبينة» وفي الثالث اسم المحافظة أو المديرية واسم المدينة - والقسم الثاني به اسم صاحب الملك ومحل تعاقبه - والقسم الثالث به في أول سطر أوصاف الملك في الجانب الايمن من الصحيفة وأملها الجانب الايسر غمرة دفتر الجرد - والسطر الثاني به في الجانب الايمن غمرة الملك وأملها في الجانب الايسر اسم الجهة المكائن بها الملك والقسم والثنى التابع هوله - والقسم الرابع منه الجانب الايسر معنون «أصول» وينقسم الى خمس فئات من اليسار الى اليمين هكذا (١) سنة ٥٥٠ (٢) قيمة قسط كل ثلاثة أشهر (٣) قيمة المتأخر لغاية السنة الماضية (٤) قيمة العوائد (٥) الجلة والجانب الايمن معنون «خصوم» وينقسم الى سبع فئات من اليسار الى اليمين أيضا كالتالي (١) تاريخ التسديد (٢) فترة الايضال (٣) تاريخ وعزرة القروا الذي يصدر برفع ثمن العوائد (٤) قيمة ما يرفع (٥) قيمة ما يستد نقدية (٦) الجلة (٧) ملحوظات. أما الثمانية الاقسام الباقية فكل منها مختص لحساب سنة واحدة من الثمان السنوات المحددة لاستمرار التقدير. ولكل سنة سبعة أسطر تنتهي بسطر سميك يفصلها عن السنة التالية لها وفي نهاية الجريدة يوقع عليها العمال بما يدل على مراجعتها ويوقع عليها بالاعتماد من رئيس قلم الايرادات والباشكاتب والمدير أو المحافظ

٦٧ - متى تم تحرير الجرائد توضع في المحافظات بأقلام الاموال المقررة وفي بقية المدن بطرف صيارف البلاد لاطلاع المولين عليها ويعلم عن ذلك في الجريدة الرسمية بالليتين العربية والفرنساوية لاحاطة علم الجمهور ومن المعلوم انها تستعمل لمدة ثمان سنوات فلا تصد في كل سنة ولكن يضاف اليها ويخصم منها كل ما زاد وكل ما نقص في حساب كل سنة

٦٨ - على اثر انعام الجرد العمومي ترسل اعلانات لكل من المولين على استمارة نمرة ٤٤ لاحاطة علم كل منهم ببيان الاملاك التي جردت على اسمه وما قدر عليها من العوائد لمدة الثمان السنوات الجديدة وفي اول كل سنة ترسل اعلانات بالصفة ذاتها الى المولين الذين جددوا املاكهم كاربطت عليها العوائد من اول السنة والى المولين الذين أعيد تقدير العوائد على املاكهم لمضى مدة الثمان السنوات عليها

٦٩ - الاعلانات استمارة نمرة ٤٤ عنوانها كشف مستخرج من جريدة تمويل سنة وهي تشمل على اسم المديرية او المحافظة وغرة صحيفة الجريدة واسم الممول وصناعته ومحل اقامته وقيمة العوائد وسنة استحقاقها وتاريخ نشر الجريدة وبيان الاملاك وغرة كل ملك واسم الشارع او الحارة واسم القسم او المدينة (المادة ٨ من لائحة ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٩)

٧٠ - قد أعدت جريدة مخصوصة لتكون بأيدي محصلي العوائد عن حساب العوائد كل سنتين في كل من اقسام مدينتي مصر والاسكندرية وهذه الجريدة تعرف باستمارة نمرة ٥٧ كل صحيفة منها مخصصة لحساب خمسة ممولين وكل صحيفة منقسمة الى خمس عشرة خانة رأسية وهي (١) نمرة صحيفة الممول بالجريدة استمارة نمرة ٣٦ (٢) اسماء المولين ومجلات اقامتهم (٣) نمرة الملك (٤) بيان الاملاك والعوائد (٥) ترتيب الاقساط الاول والثاني الخ (٦) امضاء او ختم الممول اثبات القيمة ما سيده (٧) تاريخ التسديد (٨) نمرة الايصال (٩) بيان الاقساط والسنوات المسددها (١٠) المبلغ المسدد - فالحانات من نمرة (٧) لنمرة (١٠) هي لحساب احدى السنتين ومن نمرة (١١) لنمرة (١٤) للسنة الثانية مثلها تماما والخانة نمرة (١٥) للحوطات وبعد تحريرها والتوقيع عليها من العمال ورئيس القلم والباشكاتب ورئيس المصلحة يسلم منها الى كل من المحصلين ما يختص بدائرة اختصاصه

٧١ - متى تمت كل هذه الأعمال وحررت تلك الدفاتر يكتب قرار على المطبوع

استمارة نمرة ٤ مكررة من هيئة المصلحة المؤلفة من المدير أو المحافظ ومن الوكيل
وبالشكايب أو ناظر الادارة تصديقاً باضافة العوائد في حساب الأموال المقررة المستحقة
التحصيل بالجريدة الاجالية استمارة نمرة (١) و يعلن بذلك صياغ المدن وبشرع
حينئذ في التحصيل على ما سيذكر بالتفصيل فيما يلي بالفقرات من ١١٣ لغاية ١٢٨
(منشور ٢٨ يوليو سنة ١٩٠٢)

تسجيل وتحقيق شكاوى الممولين من جهة غلو التقدير ومن جهة التخرّب أو الخلو
٧٣ - الشكاوى نوعان أحدهما من جهة غلو التقدير وهذا يختص بمجلس
المراجعة بالنظر والحكم فيه والثاني من جهة التخرّب أو الخلو وهذا يختص به المدير
أو المحافظ وبقية أعضاء الهيئة المشار إليها بالفقرة السابقة
٧٣ - شكاوى الممولين من جهة غلو التقدير نوعان أحدهما عن غلو التقدير على
شي من المباني المدرجة في الجرد والتقدير العمومي هذه لا يجوز قبولها الا اذا قدمت في أثناء
الثلاثة الأشهر التالية لتاريخ النشر عن الجرائد* اذا كان نشرها بعد حلول شهر يناير أما
اذا كانت نشرت قبل يناير ففي أثناء الثلاثة الشهور الاولى من السنة والثاني عن غلو التقدير
على شي من المباني التي تجدد انشاؤها وتقدرت عليها لأول مرة العوائد المشكومتها وهذه
لا يجوز قبولها الا اذا قدمت في أثناء الستة الشهور التالية لتاريخ النشر عن الجرائد التي
درجت بها تلك العوائد - أما طلبات رفع العوائد بسبب الخلو والتخرّب فتقدمها يكون
في الشهر الذي يلي الخراب أو الخلو (المادة الثانية والعشرون من دكريتو ١٣ مارس
سنة ١٨٨٤)

٧٤ - الشكاوى المقدمة من جهة الخلو والتخرّب والمقدمة من جهة غلو التقدير
عن عوائد قيمتها السنوية خمسة جنيهات مصرية فأقل هذه كلها يجوز قبولها على ورقة عادة
أما التي عن عوائد قيمتها أكثر من خمسة جنيهات مما يختص بغلو التقدير فتقدمها يكون
على ورقة دمعنة (المادة ١٢ من لائحة ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٩ ومنشور ٢٤
ديسمبر سنة ١٨٩٨)

٧٥ - يلزم أن ترفق الشكاوى بإيصالات دالة على حصول سداد العوائد عن
الاقساط التي استحققت لحد تاريخ الشكاوى (المادة ٢٣ من دكريتو ١٣ مارس
سنة ١٨٨٤)

* الجرائد هي ذات الجداول المنصوص عنها بالمادة ٢٢ من دكريتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤

٧٦ - الشكاوى من أى نوع كانت يجب تسجيلها بالسجل الخاص استمارة
 نمرة ٤٧ وكل صحيفة من هذا السجل تنقسم الى اثنتى عشرة خانة عامودية كالآتى
 (١) تنقسم الى خانتين احدهما معنونة (تشكيات خاصة بمجلس المراجعة) والثانية
 (تشكيات خاصة بالهدم والتخرب وغيره) (٢) تاريخ ورود الشكاوى ونمرة الايصال
 المعطى عنها (٣) اسم المتشكى ولقبه وصنعتة ومحل اقامته والحكومة التابع هولها
 (٤) مال الشكاوى وبيان ونمرة الملك الخاص به التشكى (٥) بيان ما تم فى التشكى
 بمعرفة المصلحة (٦) تاريخ ارسال الشكاوى لمجلس المراجعة (٧) تاريخ وملخص
 قرارات المجلس الصادرة بيجواز قبول الشكاوى (٨) تاريخ وملخص القرارات الصادرة
 من المجلس فى موضوع التشكى (٩) بيان ما صار اجراؤه عن القرار الصادر من المجلس
 فى موضوع الشكاوى (١٠) تاريخ اذن الرفع المعطى للحسابات (١١) تاريخ ونمرة
 الاخطار المحرر لارباب الشأن حسب نص بند ١٥ من لائحة سنة ١٨٨٤
 (١٢) تاريخ ونمرة الاخطار المرسل للمالية (منشور ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٨)

٧٧ - كل شكوى يجب أن يعطى عنها اىصال على المطبوع استمارة نمرة ٤٦
 وهو يشتمل على اسم ولقب المتشكى وصناعتة ومحل اقامته وموضوع شكواه وبيان
 وعدد الاوراق التى قدمها وتاريخ استلامها ونمرة صحيفة قيد الشكاوى فى السجل استمارة
 نمرة ٤٧ ونمرة الملف الذى أعد لحصر اوراق شكواه وهذا الايصال يوقع عليه من رئيس
 المصلحة (المادة ١٢ من لائحة ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٩)

٧٨ - تقديم بعض الشكاوى المختصة بغلوا التقدير بعدمضى المواعيد المقررة المبينة
 بالفقرة ٧٣ لا يترتب عليه اهمال قيدها فى السجل استمارة نمرة ٤٧ بل لابد من قيدها
 وتقديمها فى الحال بغير تحقيق الى مجلس المراجعة ليحكم برفضها بالنسبة لفوات المدة ومع
 ذلك فله أن يحكم بتحقيقها (المادة ١٣ من لائحة ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٩)
 (منشور ٦ ابريل سنة ١٨٩٩)

٧٩ - الشكاوى المختصة بغلوا التقدير اذا كانت تتعلق بشئ من المباني التى روجع
 تقديرها بمعرفة مغتاش المالية عند الجرد والتقدير فهذه المراجعة تقوم مقام التحقيق
 الادارى المشار اليه بالمادة ١٤ من لائحة ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٩ - أما فيما عدا
 هذه الحالة فبأمر المدير بعمل التحقيق بمعرفة القوميسيون الادارى وقبل تقديم الأوراق
 لمجلس المراجعة يراعى ضم ما عساه أن يكون قد خصم من العوائد بقيمة ١٠ فى المائة من

أصل التقرير المشار اليه بالفقرة ٥٨ ثم تحول الاوراق بتأشير من المدير على مجلس المراجعة (المادة ١٤ من لائحة ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٩ وتعليمات ٥ يناير سنة ١٨٩٧ ومقتور ٧ جونيوس سنة ١٨٩٧)

٨٥ - القوميسيون الادارى المشار اليه بالفقرة السابقة مؤلف من ثلاثة من موظفى الحكومة يتدبرهم المدير ويكلف بفحص الشكاوى وتقديم تقرير عن كل منها يشتمل بايضاح كاف على بيان الاسباب التى لاجلها يرى قبول أو رفض الشكاوى (تعليمات ٩ ديسمبر سنة ١٨٨٨)

٨٦ - لمجلس المراجعة أن يأمر قبل اصدار قراره فى الشكاوى باجراء تحقيقات أخرى مثل تعيين أرباب خبرة أو سماع شهادة شهود أو غير ذلك (المادة ١٤ من تعليمات ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٩)

٨٢ - يراعى فى اعتبار أحكام مجلس المراجعة (١) أن تكون قراراته صادرة من الهيئة القانونية للمجلس وهى أربعة أعضاء غير الرئيس (٢) أن يكون أكثر أعضائه من الوطنيين اذا كانت الشكاوى تختص بوطنى أو من الأجانب اذا كانت تختص بأجنبي (المادة الخامسة من دكرى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤) وهذه القرارات تقيد فى سجل خاص يعرف باسمارة نمرة ٤٨ واذا لم تكن ممضاة من كل أعضاء المجلس الحاضرين فلا بد من أن تكون ممضاة من الرئيس والسكرتير وواضع فيها أسماء من كانوا حاضرين وان كان الحكم باتفاق أو بأغلبية الآراء

٨٣ - بعد صدور قرارات مجلس المراجعة تعمل نتيجة عن محاضر الجلسة على المطبوع استمارة نمرة ٤٩ تشمل على أسماء وألقاب المتسكين الذين حكم فى تشكيكهم وأسماء الاقسام التابعة الاملاك لدائرة اختصاصها وما ل الشكاوى ونمرة صحيفة سجل قيد الشكاوى ونمرة ترتيب المسائل لدى مجلس المراجعة وأصل تقرير اللجان ببيان العوائد الامتلية على حدة وكذلك الغرامة وبيان نتيجة التحقيقات الادارية عن المبالغ المؤجلة بايضاح قيمة عوائدها والمبالغ المتأجلة والمسكونة بأربابها بايضاح قيمة عوائدها أيضا وحكم المجلس من جهة العوائد ومن جهة الغرامة أيضا. والاسباب المبني عليها التزويل أو الرضى وقيمة الفرق المراد دفعه سنة سنة نوعا نوعا وهذه النتيجة تعرض على هيئة المديرية أو المحافظة لصدور قرارها على المطبوع استمارة نمرة ٤ برفع الفرق وعرض ذلك للمالية لصدور أمرها باعتماد

٨٤ - قرارت مجلس المراجعة بعد التصديق الإداري عليها من نظارة المالية تعلن الى أصحاب الشكوى بواسطة مطبوع يعرف باستمارة نمرة ٥١ يشتمل على قيمة العوائد التي قررها المجلس ونمرة الملك ونوع الملك واسم الجهة الكائن فيها الملك وهذه القرارات تعتبر نافذة المفعول غير قابلة معارضة مطلقا (المادة ١٥ من لائحة ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٩)

٨٥ - اجراء التحقيقات الادارية أو الاستثنائية عن الشكاوى المقدمة من أصحاب الاملاك بحسب القانون و اعلان أحكام مجلس المراجعة كل ذلك لا يترتب عليه تكليف المولين بشي اضافي مثل نفقات أو رسوم (المادة ١٥ من لائحة ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٩)

٨٦ - يتعين على كل صاحب ملك عند خلو شي من أملاكه من السكني أن يقدم على ورق عادة اشعار ايدل على ذلك في أثناء العشرة الايام التالية لتاريخ الخلو (منشور ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٩ الملحق بالوقائع الرسمية عدد ١٢٦)

٨٧ - الاشعارات المارذ كرها بالفقرة السابقة يلخص ما يختص منها بكل ملك على صحيفة مطبوعة من استمارة نمرة ٣٧ يتوضح بها اسم ولقب وصناعة صاحب الملك وتاريخ الطلب المقدم منه وتاريخ قيده واسم الشارع ونمرة الملك وان كان الخلو هو في الملك كله أو في قسم منه وهذه الصحيفة تحول بأمر من رئيس المصلحة على أحد مندوبيها ولا يفوت رئيس القلم اثبات تسليم تلك الصحيفة للمندوب بإيصال بالكتابة (منشور ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٩)

٨٨ - يتعين على مندوب المصلحة الذهاب لموقع الملك ومعاينته والتحقق من خلوه أو انشغاله واثبات ذلك بالقسم المخصص له بالصحيفة والتوقيع عليه منه واعادة الصحيفة لقلم الاموال المقررة بإيصال بالكتابة (منشور ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٩)

٨٩ - اذا ثبت خلو الملك من السكني يتعين على المندوب معاودة معاينته مرة في كل شهر واثبات نتيجة المعاينة على الصحيفة ذاتها في القسم المخصص بها للمعاينة كل شهر (منشور ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٩)

٩٠ - في نهاية ستة أشهر كاملة من تاريخ ابتداء الخلو يتعين على صاحب الملك تقديم طلب رفع العوائد عن الملك وتكون الصحيفة استمارة نمرة ٣٧ أساسا لرفع العوائد ولكن

مع ذلك يجوز له هيئة المديرية أو المحافظة اجراء تحقيقات أخرى لزيادة التمكن ان رأت لزوما لذلك (منشور ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٩)

٩١ - الطريقة المارذ كرها بالفقرات من ٨٧ لغاية ٩٠ تستعمل في اثبات خلو المباني التي سبق رفع عوائدها لعللة خلوها من السكنى (منشور ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٩)

٩٢ - اذا قدم بعض أصحاب المباني طلبا عن رفع العوائد عن ملأه يقول انه استمر ستة أشهر خاليا يجب تكليفه باثبات مدة الخلو من يوم ابتداءها ما بواسطة تقديم عقود ايجار أو دفاتر حسابات معول عليها أو شهادات مقبولة لدى المصلحة وبغير هذه المستندات يعتبر الطلب مرفوضا من جهة رفع عوائد المدة الماضية ما لم يكن خلو ذلك الملك من الامور المشهورة للخاص والعام وفي هذه الحالة يقبل الطلب ويحقق في المحافظات بمعرفة وكيل المحافظة أو رئيس ادارة الاموال المقررة بها وفي المديرية بمعرفة الوكيل أو الباشكاك (منشور ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٩)

٩٣ - ان استمر الملك المرفوعة عوائده خاليا بعد التحقيق الاخير الذي بمقتضاه رفعت عوائد الستة اشهر الماضية ولكن انشغل بالسكن قبل أن تغضى عليه ستة أشهر أخرى خاليا يتعين على صاحب الملك أن يخبر الحكومة كتابة بذلك في ظرف شهر من تاريخ انشغال الملك وان تأخر عن ذلك يسقط حقه في طلب رفع العوائد عن الفترة من الزمن التي بين آخر مدة رفع العوائد وبين تاريخ بداية السكن (منشور ٦ ابريل سنة ١٨٩٩)

٩٤ - اذا تأخر صاحب ملك قد خرب عن تقديم طلب رفع العوائد عن ذلك الملك زيادة عن الشهر التالي لتاريخ ثبوت الخراب يسقط حقه في طلب رفع العوائد عن الفترة التي تضى من تاريخ الخراب لغاية يوم تقديم الطلب (المادة ٢٢ من دكرينو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤)

٩٥ - تحقيقات الخلو والتخرب تراجع بصفة جشني بمعرفة وكيل المحافظة أو رئيس ادارة الاموال المقررة بالمحافظات ووكيل المديرية أو الباشكاك بالمديرية على الترتيب الآتي وهو (١) تراجع التحقيقات المذكورة كلها المختصة بالاملاك المربوط على كل منها ١٠ جنهات فأكثر (٢) تراجع ٥٠ في المائة مما يختص منها بالمباني التي عوائد كل منها خمسة جنهات لغاية أقل من ١٠ جنهات (٣) تراجع ١٠ في المائة

مما يختص بالمباني التي عوائد كل منها من نصف جنيه لغاية أقل من خمسة جنيهات (منشور ١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٦)

٩٦ - انتخاب المسائل التي تراجع بصفة جشني هومن واجبات المحافظ أو المدير فيعرض على أيهما كشف يحزره قلم الإيرادات مرة في كل شهر ببيان المسائل التي تم تحقيقها وهو يؤثر على المسائل التي يختارها للجشني بقدر النسبة التي وضعت بالفقرة السابقة وعلى رئيس قلم الإيرادات تنفيذ الأمر بارسال أوراق المسائل المنتخبة بكتاب من رئيس المصلحة إلى مأمور الجشني وفيه يستلفت نظره إلى ما سيجي بالفقرة ٩٧ (منشور ١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٦)

٩٧ - يجب على مأمور الجشني أن يؤدي مأموريته ويعيد الأوراق بتقارير منه لرئيس المصلحة بحيث في اليوم العشرين من الشهر الثاني لا يوجد باقيا عنده شيء متأخر مما تحول عليه في ظرف كل شهرين وأن يبين ملحوظاته بجلاء تام في كل مسألة (منشور ١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٦)

٩٨ - تقدير العوائد اللازم رفعها عن المباني الخالية أو المتخربة يكون باعتبار ما يخص اليوم الواحد من ابتداء التاريخ الذي تقرر رفع العوائد فيه بحسب السنة ٣٦٠ يوما

٩٩ - رفع العوائد يكون بقرارات من هيئة المحافظة أو المديرية على المطبوع استمارة نمرة ٤ وتنفيذها لا يحتاج إلى تصديق المالية فيما يختص بتنقيص العوائد بناء على قرارات مجلس المراجعة فإنه يجب الحصول على إقرار المالية عليها

١٠٠ - تنفيذ قرارات الرفع يكون بآبائاتها في جريدة الأموال المقررة استمارة نمرة ١ اجمالا وفي جريدة المباني استمارة نمرة ٣٦ تفصيلا والتأشير بها في دفتر التفريغ استمارة نمرة ٣٤

تغييرات الملكية في المباني

١٠١ - عقود انتقال ملكية المباني المسجلة هي المستند المعول عليه في نقلها بالدفاتر من اسم الشاري لاسم البائع وعند دور ود صور تلك العقود من طرف المحاكم للمحافظات والمديريات يلزم تنفيذها في الجرائد استمارة نمرة ٣٦ وجرائد المحصلين استمارة نمرة ٥٧ والتأشير عنها في دفتر التفريغ استمارة نمرة ٣٤ في أي وقت من السنة بغير

انتظار لتقديم البلاغات المفروضة على أصحاب المباني بحكم المادة ١٠ من ذكره بنو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ (منشور ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٣)

١٠٢ - في الجرد العمومي اذا نسبت بعض المباني في وضع اليد لأشخاص غير المقيدة على أملاكهم من قبل فلا ينقل منها الأسماء واضحى البدفعلا الا ما ثبت أن مالكه الاصليين لم يزد مجموع ايجار أملاكهم عن خمسة جنيهاً سنوياً وان مجموع ايجار أملاك كل من واضحى اليد الجدد يتجاوز هذه القيمة وذلك فراراً من جواز الاختيال على تخليص بعض الاملاك من دفع العوائد لعل كون ايجارها لم يزد عن خمسة جنيهاً بطريقة توزيعها من ملك صاحبها الحقيقي على أسماء أولاده أو أقاربه (منشور ١٢ نوفمبر سنة ١٩٠١)

١٠٣ - تبليغ صور عقود انتقال ملكية المباني المسجلة الى صيارف المدن لتنفيذها يكون بالقسمة المخصوصة استمارة نمرة ١٢ مكررة فيخص منها دفتر لكل صراف بنمرة متسلسلة وكل ما يرد من هذه العقود يومياً يخص بالقسمة الثابتة والمنفصلة ويسلم ما يختص منها بصيارف المدن التي هي مركز كل مديرية بإيصال على دفتر مركزي تسليم المراسلات أما ما يختص بصيارف المدن البعيدة فيوضع ما يختص منه بكل صراف في ظرف ويرفق بحافظة سنوية ويرسل اليهم في البوسطة الموصى عليها بواسطة مأموري المراكز فيسلم اليهم بإيصالات على ذات الحواظ التي يلزم اعادتها للمديرية في الحال (منشور ١٢ مايو سنة ١٩٠٤)

والتأشير بتوقيع رهن أو قرض رهن أو حفظ حق اختصاص أو حجز قضائي أو إيقاف كل ذلك يكون بأذونات على قسمة استمارة نمرة ٤٣ تكتب بناء على ذات العقود والاحكام التي تعلن للمديرية أو المحافظة (منشور ٨ مايو سنة ١٩٠٤)

١٠٤ - الحواظ المار ذكرها تعطى لها نمرة متسلسلة وتحفظ في ملف خاص بكل صراف ولا حاجة لقبد صور العقود بدقتر قيد الصادر عند ارسالها للصيارف ولكن عند وصولها للصيارف يقيدونها في صحيفة مستقلة بدقتر قيد الوارد وبعد تنفيذها يعيدونها للمديرية بواسطة مأموري المركز في ظرف موصى عليها بذات الطريقة التي سبق ايضاحها (منشور ١٢ مايو سنة ١٩٠٤)

١٠٥ - المختارة من جهة العوائق التي توجد في تنفيذ بعض العقود تكون بين المديرية ومأموري المركز لا يبينها بين الصراف مباشرة ويلزم التأشير عنها في قوائمها الثابتة الى أن يتم تنفيذها أو حفظها (منشور ١٢ مايو سنة ١٩٠٤)

١٠٦ - تنفيذ العقود عند الصيارف وإعادتها للمديرية يجب أن لا يزيد عن عشرة أيام من تاريخ وصوله للصيارف وتنفيذها بالمديرية والتأشير عنها في قسائمها الثابتة يجب أن لا يزيد عن مثل هذه المدة (منشور ١٢ مايو سنة ١٩٠٤)

١٠٧ - يجب أن لا يفوت المدير بات أو المحافظات أن التنفيذ لا يقتصر على نقل الملك من اسم البائع لاسم الشاري ولكن عد ذلك تعديل العوائد عند الاقتضاء برفعها إذا كان الملك مما لا تزيد أجرته السنوية عن خمسة جنيهات وصاحبه الجديد لا يملك غيره أو يربط العوائد عليه إذا كان أصله معنى لمثل هذه الحالة وقد زاد على أملاك شخص له أملاك أخرى وتؤشر بذلك في القسيمة الثابتة (منشور ١٢ مايو سنة ١٩٠٤)

١٠٨ - تخضع خمسة قروش بصفة جزاء من ماهية كل صراف يتسبب في تأخير إعادة استمارة فترة ١٢ مكررة للمديرية كل مدة خمسة أيام وأقل من خمسة أيام عن الميعاد المحدد بالفقرة ١٠٦ ويفرض نفس هذا الجزاء أيضا على كل كاتب بالمديرية أو بالمحافظة يتأخر في التنفيذ أو تعديل التمويل أكثر من مدة العشرة الايام (منشور ١٢ مايو سنة ١٩٠٤)

١٠٩ - العقود التي توجد موانع لتنفيذها يجب إعلان أصحابها عنها وتعريفهم بالواجب عليهم اجراءه في شأنها وتحديد ميعاد أربعين يوما للجوابه منهم وبأنه اذا لم يصل الرد منهم في الميعاد أو جاء بغير فائدة فلا يسع المديرية أو المحافظة الاحتفاظ بالعقد وعدم اجراءه شيء فيه (منشور ١٢ مايو سنة ١٩٠٤)

١١٠ - اذا لم ير الرد من صاحب العقد أو جاء بغير فائدة يحفظ العقد واذا وجد صاحبه طلب إعادة النظر فيه فلا يجاب طلبه الا اذا دفع ٤٠ قرش رسم استخراج العقد (منشور ١٢ مايو سنة ١٩٠٤)

١١١ - في آخر كل شهر يقدم رئيس قلم الإيرادات بالمديرية بالباشكاتب كشفا بمضائيه وامضاء رئيس القسم الخامس مستخرج من القسيمة الثابتة استمارة فترة ١٢ مكررة يتضمن (١) عدد العقود التي أعيدت من الصيارف ولم تنفذ (٢) عدد العقود التي وجدت عوائق في تنفيذها وتاريخ وغرمة ومضمون آخر مكاتبه صدرت في شأن كل منها (٣) عدد العقود التي لم يعدها الصيارف وعلى الباشكاتب فحص هذا الكشف واجراء اللازم لاستكمال المتأخر وتذليل الصعوبات وتنفيذ الجزاءات (منشور ١٢ مايو سنة ١٩٠٤)

١١٣ - لا يستحق تحصيل شئ من الرسوم على تنفيذ عقود ملكية المباني (منشور ٢ يناير سنة ١٨٩٩)

تحصيل عوائد المباني

١١٣ - تحصيل عوائد المباني بالمحافظات منوط بعمل مخصوصين يعرفون باسم محصلين وفي بقية المدن والبنادر تحصيلها منوط بصيارف البلاد علاوة على اختصاصهم بتحصيل ضرائب الاطيان وغيرها من أقلام الإيرادات التي ذكرت في غير هذا الموضع من الكتب

١١٤ - الاعتماد في مطالبة الممولين بالعوائد يكون على ما في الجريدة استمارة نمرة ٥٧ ولا يجوز تجزئة القسط الواحد على دفعتين في التسديد الاختياري - ولكن يجوز قبول ما يراد تسديده مقدما عن أقساط كاملة مستقبلية

١١٥ - يعتبر القسط مستحقا سدا له بمجرد حلول اليوم الاول من الشهر الاول من الثلاثة الأشهر المقرر تحصيله فيها

١١٦ - تعطى ایصالات التسديد من القسائم المخصوصة استمارة نمرة ٣٩ وهذه القسائم يطبع عليها اسم السنة ولذلك لا يجوز استعمالها في سنة أخرى وكل قسيمة معدة لاثبات تسديد قسط واحد عن ثلاثين ملكا للمول واحد فيكتب المحصل أو الصراف على القسم الثابت منها ذات البيانات والأرقام التي يكتبها على القسم المنفصل الذي يسلم للمول عند التسديد بعد التوقيع عليه من المحصل أو الصراف (منشور ١٢ أكتوبر سنة ١٩٠٤)

١١٧ - اذا زادت أملاك المول الواحد من بعض المولين عن ثلاثين ملكا يجوز أن يعطى ایصال ثان وثالث بقدر ما يكفي لاثبات تسديد أى قسط عن كل من أملاكه العديدة (منشور ١٢ أكتوبر سنة ١٩٠٤)

١١٨ - بالمحافظات دفتر القسيمة الثابتة يؤدي وظيفتين احدهما أصلية وهي حفظ صور ایصالات التسديد والثانية اضافية وهي تخصيص خانة مخصوصة بالقسيمة بصفة يومية متحصلات لاحصاء ما يرد من النقود في عهدة المحصل أو الصراف وأما في بقية المدن فمجموع

ما يقيد يوميا بالخانة المذكورة بالقسيمة هذا يقيد بيومية الصراف استمارة غمرة ٨١ ويؤشر أمامه بأنه متحصل من عوائد المبانى بإيصالات من غمرة ٠٠ لثمرة ٠٠ (منشور ١٢ أكتوبر سنة ١٩٠٤)

١١٩ - بالمحافظات يسلم لكل محصل دفتران من القسيمة استمارة غمرة ٣٩ أحدهما يستعمل في الايام الفردية وهى ١ و ٣ و ٥ الخ والثانى للايام الزوجية وهى ٢ و ٤ و ٦ الخ أما في بقية المدن فدفتر واحد (منشور ١٢ أكتوبر سنة ١٩٠٤)

١٢٠ - كل ما يحصله الصراف أو المحصل يقيد به بالحال في الجريدة استمارة غمرة ٥٧

١٢١ - يقدم المحصل في كل يوم صباحا الى رئيس ادارة الاموال المفردة أو رئيس القلم بالمحافظة حافظة من استمارة غمرة ٣٧ حسابات بقيمة المبالغ المتحصلة في اليوم الماضى بايضاح غمر القسائم المتحصلة بها ويقدم ايضا دفتر القسائم المقيدة به تلك المتحصلات فيأمر في الحال بتوريد القيمة للخزينة واعطاء ايصال التسديد الى المحصل ليعود لمباشرة ما موربته في دفتر القسائم الآخر وفي الوقت ذاته تعمل المراجعة بالقلم على القسائم المكونة للقيمة المسددة للخزينة واحدة فواحدة للتحقق من (١) خلوها من شبهة المحو والاثبات (٢) ان كمية مفرداتها مطابقة تماما للكمية التى وردت للخزينة وأنها كلها متحصلة في اليوم ذاته (٣) أنها قيدت بالجريدة استمارة غمرة ٥٧ بدليل أن غمرة بمحيفة تلك الجريدة المختصة بكل محول مكتوبة على القسيمة ويؤشر العامل بأمضائه على كمية اليوم بدفتر القسائم بما يدل على نتيجة المراجعة وان ظهر شئ من المحظورات يبينه على الدفتر ويقدم به مذكرة للرئيس

١٢٢ - ان ظهر شئ من المحظورات يبادر الرئيس بطلب القسائم ذاتها من أيدي المولين واذا تبين من رؤيتها ما يؤكده الشبهة أو الخيانة في الحال يعرض على المحافظ طلب ايقاف المحصل وعمل حسابه واخطار نظارة المالية واستمداد رأيها فيما يجب اجراؤه

١٢٣ - تحقيق حساب المحصل هو مراجعة الجريدة استمارة غمرة ٥٧ على دفاتر القسائم من أول السنة وخضم ما عساه أن يكون تأخر خصمه في الجريدة من المقيد بالقسائم أو تأخر خصمه من المصرح برفعه ونحريه ككشف بالباقي طرف المولين كما في الجريدة وانتداب من يعتمد لمراجعته على ما في أيدي المولين من القسائم فان وجد مطابقا كان الحساب صحيحا وان وجدت قسائم بتسديد شئ غير مقيد بالقسيمة أو أن المنسدر به بعض

القسائم التي بأيدي الممولين أكثر مما في نظائرها الثابتة كان المحصل مختلصا وحسابه مختلا ويتعين على ذلك تبليغ المالية في الحال وتحويله على النيابة العمومية لضبطه ومحاكمته - وفي الوقت ذاته يطلب من المالية اصدار قرار وقتي ضده هو وضمانه للحصول منهم على قيمة الأموال المختلصة بالتطبيق لا ذكره بتاريخ ٢١ ابريل سنة ١٨٨٥ ومحله كونه أمام مجلس التأديب للحكم برفته من وظيفته

١٢٤ - في نهاية كل شهر تطلب الجريدة استمارة نمرة ٥٧ لقلم الأموال المقررة وتراجع على القسائم للتحقق من استيفاء العمل فيها ومن مطابقتها للقسائم

١٢٥ - فيما عدا المحافظات بورد صيارف المدن متحصلات عوائد المباني في جملة متحصلاتهم ولكن لا بد من مراجعة القسائم على الجريدة استمارة نمرة ٣٦ ومراجعة كمية المتحصل يوما يوما على دفتر اليومية استمارة نمرة ٨١ بذات الكيفية التي ذكرت بالفقرة ١١٢

١٢٦ - القسائم البيضاء التي تزيد في نهاية السنة عن حاجة العمل في الدفاتر الأخيرة يوضع عليها طابع صليب للدلالة على اتلافها وعدم جواز استعمالها في السنة ذاتها أو في سنة تالية ويكتب على آخر قسيمة في الدفتر ما يدل على أنها هي آخر ما استعمل في الدفتر وأن ما بعدها من نمرة .. لنمرة .. بيضاء (منشور ١٢ اكتوبر سنة ١٩٠٤)

١٢٧ - القسائم ثابتة ومنفصلة يجب أن تكتب على كل منها نمرتها التسلسلية ويختتم عليها بختم المصلحة قبل تسليمها للمحصلين (منشور ١٧ يناير سنة ١٨٩٨) وكذلك الجرائد استمارة نمرة ٥٧

١٢٨ - عوائد المباني في الجهات المقررة بها تدفع الى المحصلين في المحافظات والى الصيارف في بقية البلاد فلا يدفع منها الغزينة العمومية مباشرة الا عوائد المباني ملك الأوقاف بحسب ما يوجد من الاتفاقات بينها وبين المالية

الاجراءات الجزية لتحصيل ممن يتأخرون في التسديد

١٢٩ - الاجراءات الادارية الجزية لتحصيل ممن يتأخرون في تسديد العوائد هي ذات الاجراءات المقررة لتحصيل ممن يتأخرون في تسديد ضرائب الاطيان - غير أن في تحصيل العوائد يلزم عدم توقيع الجزاء بعد مضي ثمانية أيام من تاريخ الانذار كنص ذكره بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ (المادة ١٤ من ذكره بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٨٨٤)

١٣٠ - وفي تحصيل عوايد المباني يجوز حجز الاجرة وباقي ايرادات الملك ويكون المستأجر متضامنا مع المالك في أداء العوايد من الاجرة المستحقة (المادة ١٥ من دكر بتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤)

١٣١ - مفروض على الصيارف والمحصلين أن يقدموا للسديريات والمحافظات في آخر يوم من كل من أشهر مارس وجونيو وسبتمبر وفي ١٥ نوفمبر كشفاً على المطبوع استمارة نمرة ٥٨ عن المتأخر من كل من أقساط عوايد المباني الاربعة مرفقا بكشف آخر ببيان ماعساه أن يكون قد تسدد مقدما من بعض الممولين أي فوائض تسديدات وان لم تكن توجد فوائض فيؤثر الصراف أو المحصل بذلك على استمارة نمرة ٥٨ وهذه الكشف تراجع في قلم الاموال المقررة على حسابات كل من الممولين الافرادية بالجزيرة استمارة نمرة ٣٦ اسما ملكا ملكا للتحقق من صحة ما احتوته كشف الباقي والفائض واثبات ذلك بذيل الكشف فبامضاء الباشكاتب أو رئيس قلم الايرادات ومن يعجبهم من العمال في المراجعة (منشور ٩ جونيو سنة ١٩٠٣)

١٣٢ - الكشف استمارة نمرة ٥٨ منقسم الى عشر خانات وهي (١) أسماء المولين المتأخرين (٢) نمرة الملك المتأخرة عوائده (٣) الجهة الكائن بها الملك (٤) مجموع العوايد السنوية (٥) العوايد المتأخرة (٦) نمرة الجزيرة (٧) تأشيريات اتخاذ الاجراءات (٨) التاريخ الذي حصل فيه الانذار (٩) التاريخ الذي حصل فيه الجز (١٠) التاريخ الذي حصل فيه السداد

١٣٣ - كقاعدة عومية يجب حتماً عمل الاجراءات التنفيذية على كل مبلغ من المتأخرات التي توجد بقيمة ٦٠٠ ملية فأكثر في نهاية مدة كل من الثلاثة الأقساط الأول وبقيمة ٣٠٠ ملية في القسط الرابع (منشور ٩ جونيو سنة ١٩٠٣)

١٣٤ - أوراق عمل الاجراءات التنفيذية لتحصيل عوايد المباني هي غير أوراق عمل الاجراءات لتحصيل أموال الاطيان فاعلان التنبيه بالدفع والانذار بالجز على المنقولات يعرف باستمارة نمرة ٥٢ ويطبع على ورق أزرق ومحضرا للجز على الاجري يعرف باستمارة نمرة ٥٣ ويطبع على ورق أخضر ومحضرا للجز على المنقولات يعرف باستمارة نمرة ٥٥ ويطبع على ورق أحمر - ويراعى دائما وجوب اءلان القناصل على المطبوع استمارة نمرة ٥٤ الواردة صورته في صحيفة ٦٠٦ وذلك عند الشروع في اتخاذ اجراءات ضد الاجانب

١٣٥ - بناء على المبدأ المبين بالفقرة ١٢٤ كل المبالغ المقرر اتخاذ الاجراءات (٨٨)

التنفيذية لتخصيلها يجب على الصيارف أن يقدموا بها مع الكشف استمارة نمرة ٥٨ أوراق انذارات من استمارة نمرة ٥٢ محررا بها القسم العلوى المشتمل على قيمة المتأخر واسم وصناعة وتبعية الممول وقيمة المتأخر وموقع الملك ويوقع منهم عليها - وبعد مراجعة هذه الانذارات يوقع عليها من المحافظ أو المدير أو الوكيل على أمر التنفيذ - ذوق - لم مع الكشف استمارة نمرة ٥٨ الى مندوب الحجر للبادرة باعلانها للممولين المتأخرين على الاكثر لحد يوم ٦ من أشهر ابريل ويوليو وكنوب و يوم ٢١ من نوفمبر (منشور ٩ جونيوس سنة ١٩٠٣)

١٣٦ - اذا تسدد شئ من المتأخر المعجولة عنه الانذارات قبل تسليمها يتأثر عنه بذلك على ذات أوراق الانذارات المختصة به وبذلك أيضا في الحالة نمرة ١ من الكشف استمارة نمرة ٥٨ - واذا تسدد شئ من المتأخر بعد تسليم أوراق الانذارات ولكن قبل اجراء الحجر فعلاوة على التأشير على الانذارات وفي الحالة نمرة ١٠ من استمارة نمرة ٥٨ يتأثر بذلك أيضا في الحالة نمرة ٨ من الاستمارة ذاتها ومن أهم الواجبات على المعاون المندوب لتنفيذ الاجراءات أن يتحقق من صحة سداد هذه المتأخرات فعلا بواسطة المراجعة على دفاتر القسائم واليوميات والجرائد ويؤشر أمام كل اسم في الكشف استمارة نمرة ٥٨ بكلمة صح أو اذا تبين خلل فيجب عنده المحافظة أو المديرية في الحال (منشور ٩ جونيوس سنة ١٩٠٣)

١٣٧ - يعيد الصراف أو المحصل أوراق الانذارات الى المحافظة أو المديرية على الاكثر لغاية ١٥ ابريل أو يوليو أو اكتوبر ولغاية ٣٠ نوفمبر ويبقى عنده الكشف استمارة نمرة ٥٨ (منشور ٩ جونيوس سنة ١٩٠٣)

١٣٨ - في ذات التواريخ التي ذكرت بالفقرة السابقة يشرع المحصل أو الصراف في عمل الجوزات بشرط اتمامها في ظرف ثلاثة أيام تلى التواريخ المذكورة - ويجب مراعاة تحديد مواعيد البيع في اليوم الماشر من تاريخ الحجر ويؤشر بذلك في الحالة نمرة ٩ من استمارة نمرة ٥٨ ويعيد الاستمارة المذكورة للمحافظة أو المديرية معصوبة بمحاضر الحجر في يوم ١٩ من ابريل أو يوليو أو اكتوبر وفي يوم ٤ من ديسمبر - وعلى المديرية أو المحافظة مراجعة المحاضر بالدقة وتسجيل هذه الاجراءات واعادة الاوراق للصيارف في الحال لاتمام الاجراءات (منشور ٩ جونيوس سنة ١٩٠٣)

١٣٩ - بخصص سجل مستقل لتسجيل الاجراآت المختصة بعوائد المباني من الدفاتر استمارة ٨ ويناط عمله في المديرية رئيس القسم الخامس وفي المحافظات بكتاب أول الاموال المقررة وبه تفيد الاجراآت أولاً بأول (منشور ٩ يونيو سنة ١٩٠٣)
١٤٠ - اذا تسدد شيء من المتأخر بعد الحجز وقبل البيع بعيد المحصل أو الصراف أوراقه للمحافظة أو المديرية في الحال وبين تاريخ التسديد وغرة القسبة وغرة صحيفة اليومية أو الجريدة (منشور ٩ يونيو سنة ١٩٠٣)

١٤١ - الموظفون المنوطة بهم أعمال السجل مفروض عليهم أن يقدموا للمحافظ أو المدير تقريرين عن حركة الاجراآت التي عملت وسجلت الأول في ١٧ ابريل ويوليو و اكتوبر و ٢ ديسمبر عن أصل الانذارات التي تأثر بتنفيذها وقيمة العوائد المعولة لتحصيلها والباقي منها بغير تنفيذ والثاني بعد خمسة أيام من التواريخ التي ذكرت ببيان الحجوزات التي عملت وقيمتها والباقي منها بغير تنفيذ وعلى المحافظين أو المديرين أن يرسلوا التقارير المذكورة لمراقبة الأموال المقررة في ظرف اليومين التاليين للتواريخ المحددة لتقدمها بإيضاح الملاحظات الواضحة عما اتخذوه من الاجراآت في شأنها (منشور ٩ يونيو سنة ١٩٠٣)

١٤٢ - يخصم يوم من ماهية أى عامل من العمال المنوط بهم أداء تلك الاجراآت والتسجيلات عن كل يوم تأخير يقع في اتمام ذلك زيادة عن المواعيد المقررة بحيث أن لا تزيد قيمة هذا الجزاء عن عشرة قروش عن اليوم من ماهية كل من العمال الداخلين هيئة العمال وغمانية قروش من الخارجين عن الهيئة (منشور ٩ يونيو سنة ١٩٠٣)

١٤٣ - محافظة مصر مسموح لها بنوع استثنائي بثلاثة أيام زيادة عن المواعيد المحددة آنفاً (منشور ٩ يونيو سنة ١٩٠٣)

١٤٤ - تحديد المواعيد التي تقدم ببيانها للانداز والحجز هذا لا يمنع رؤساء المصالح من عمل الاجراآت بنوع غير اعتيادي ضد أى تمويل برون استحقاق معاملته بالحجز بعد أول يوم من ميعاد استحقاق أى قسط (منشور ٩ يونيو سنة ١٩٠٣)

١٤٥ - تسديد ما يتسدد من الاجر المحجوز لا يتفقد بالقيء المذكور في الفقرة ١١٤ من جهة أن القسط الواحد من العوائد لا يتجزأ فأى مبلغ يتحصل من الاجر المحجوز أقل أو أكثر من قسط كامل يعطى به ائصال من أصل العوائد المستحقة على الملك

الغرامات المقررة على المباني التي يقصر أربابها في الإخيار عنها

١٤٦ - الغرامات المقررة بالمادة التاسعة من دكرينو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤
لا تضاف في جلة العوائد بل تضاف نوعاً مستقلاً في خانة مخصوصة (منشور ١٩ مايو
سنة ١٨٩٦)

١٤٧ - تعطى مكافأة من أصل الغرامات المذكورة إلى الموظفين الذين ضبطت
تلك المباني بمعرفتهم في أثناء إجراء الجرد على الكيفية الآتية وهي
(١) - أن الموظفين الجائز إعطاؤهم هذه المكافأة هم المتجولون المذوطنون بالجرديغير
الموظفين المركزيين بالمديرية أو بالمحافظة

(ب) - أن مجموع المكافأة يجب أن لا يتجاوز نصف مجموع الغرامة المفصلة
(ت) - أن قيمة ما يناله الموظف الواحد في السنة يجب أن لا يزيد عن عشرين جنيتها
(ث) - تقدير المكافأة يكون بتوزيع نصف محصلات الغرامة توزيعاً نسبياً على
ماهيات المستحقين وتعتبر بقيمة عشرة جنيتها فقط ماهية كل شخص من المستحقين تكون
ماهية في الحقيقة أكثر من ذلك
(ج) - الموظف الذي يستحق شيئاً من تلك المكافأة يسقط حقه فيها إذا رقت لاعترافه
شيئاً من الذنوب

(راجع منشورات ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٠ و ١٢ ديسمبر سنة ١٩٠٠ و ١٧ ديسمبر
سنة ١٩٠٢)

الكثوف المقرر تقديمها للولاية فيما يخص عوائد المباني

١٤٨ - يقدم كشف في أول شهر نوفمبر من كل سنة بيان عدد المباني المستجدة
وأصل ما تقدر لها من الأيجارات ومن العوائد وما تقدم في شأنها من الشكاوى وما قرره
مجلس المراجعة والفرق (منشور ١٠ نوفمبر سنة ١٨٩٦)

١٤٩ - يقدم كشف في اليوم الخامس من كل شهر بيان الشكاوى التي قدمت
من أرباب المباني وما حكم فيه وما تأخر منها (منشور ١١ مايو سنة ١٨٩٨)

١٥٠ - يقدم كشف عند نشر الجرائد في كل سنة بيان أصل مربوط عوائد
المباني والذي رفع منها والصافي في آخر السنة والذي أضيف من تمويل المستجيدات والذي زاد

من تقدير عوايد المباني التي مضت عليها ثمان سنوات (منشور ٢ فبراير سنة ١٨٩٨) ١٥١ - يقدم كشف شهري عن الشكاوى المعروضة على مجلس المراجعة والذي تم فيها والباقي (منشور ١٢ ابريل سنة ١٩٠٢) ١٥٢ - يقدم كشف في الخامس من كل شهر ما عدا يناير عن الباقي بغير تحصيل من مأمورية كل من المحصلين بمحافظة مصر

رد العوايد التي تحصل بغير حق

١٥٣ - العوائد التي تحصل بغير حق تصرف لاربابها بعد الحصول على تصريح المالية مرة في كل خمسة عشر يوما (منشور ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٨)

تسجيل ما يصرف من دفاتر عوايد المباني

١٥٤ - يسجل في دفتر من استمارة نمرة ١١١ كل ما يصرف من دفاتر وقسائم عوايد المباني على عهدة كل من المحصلين ويحاسبون عليها في نهاية السنة وعند انفصالهم أو نقلهم ويتجدد هذا السجل في كل سنة

الى هنا تمت كل التعليمات والاجراءات المختصة بجرد وتقدير واحصاء عوايد المباني بالمدن واتمام الفائدة نورد الجدول الآتي ببيان عدد ما يوجد بالمدن من المباني التي تدفع عنها العوايد وعدد أصحابها وقيمة العوايد بحسب آخر احصاء حصل في سنة ١٩٠٤ وهو كالآتي بالصيغة الآتية

عدد الباني	مدد رأب الباني	جنيته العوائد السنوية	أسماء البلاد	عدد الباني	مدد رأب الباني	جنيته العوائد السنوية	أسماء البلاد
١٦٩٤١	١٤٥٥٤	٥٧٧٠٢	مدينة الاسكندرية	٨٨٨٩٢	٦٢٧٩١	١٨٤٠٥٦	مافله
٣٩٢٠٢	٢٨٢٩٦	٩١٢٧١	« مصر »	٩٧٢	٣٨٣	٣٧٧	مدينة رشيد
١٢٩١	٧٠٧	٨٩٧	« بنها »	١٠٠٦	٦٣٨	٥٢٢	« الحيزة »
٤٢٤	٢٣٩	٢١٥	« شين القناطر »	٧٠٨	٤٧٤	٣٠٣٥	« خلوان »
٢٠٧٣	١٠٤٣	١٠١٤	« شين الكوم »	٢٠٥٥	٩٠٧	١٣٨٤	« بنى سويف »
١٩٧٠	٧٧٦	٨٥٠	« منوف »	٢٦٢٧	١٤٤٠	١٦٥٢	« الفيوم »
٣٦٨٢	٢١٢٢	٣٧٧٢	« الزقازيق »	٢٠٦٤	١٠٧٣	١٤٨٨	« المنيا »
٩٩٥	٥٩٣	١٩٩	« بلطيس »	٥٤٦	٣١٥	١٤٥	« الفشن »
٣٤٨٠	٢٤٥٦	٤٢٥٢	« المنصورة »	٤٧٩٨	٩٠٠	١٣٣٢	« أسوط »
١٢٥٠	٩٣٩	٨٩٢	« ميت غمر »	١٢٧٥	٥٢٦	٢٨٥	« ملوى »
٥٤٨٨	٣٤٥١	٧٧٥٨	« طنطا »	١١١٣	٤٣٢	١٨٠	« أوتيج »
٢٦٤٥	١٥٦٤	١٨١٧	« المحلة الكبرى »	٩٦٦	٢٦٠	١٧٢	« منفوط »
٤٥٥	٣٦٩	٢٩٤	« دسوق »	١٢٩٤	٥١٩	٦٢١	« سوهاج »
١٠٠٩	٦٢٨	٨٠٦	« زفتى »	١٣٤٦	٥٤٤	٣٨٩	« جرجا »
١٢٤٧	٥١٦	٥٣٧	« ممنود »	٨٨٦	٢٥٤	٢٠٣	« طهطا »
١٢٧٢	٧٤٤	١٤٨٤	« كفر الزيات »	١٣٧٥	٦٧٧	٥١٧	« قنا »
٢٥١٣	١٣٥١	١٩٥٠	« دمنهور »	١٤٠٣	٥٩٥	١٠٧٠	« اسيوط »
٢٤١١	٢٠١٧	٧٠٨٩	« بور سعيد »	٢٠٨٤	١١٤٠	٨٠٣	« دمياط »
٥٤٤	٣٧٦	١٢٥٧	« الاسماعيلية »	١٤٢١	٧٢٤	٢٨٧٤	« السويس »
٨٨٨٩٢	٦٢٧٩١	١٨٤٠٥٦	الجملة	١١٦٨٣١	٧٤٥٩٢	٢٠١١٠٥	الجملة العمومية

الباب الثالث عشر

عوايد طواحين الهدير بمديرية الفيوم

هذا هو أضرار من أبواب الضرائب العقارية وعساه أن يعي قرى بالقلة ما تجنيه

الحكومة منه وهو ١٠٣١ جنيها في مديرية واحدة وهي مديرية الفيوم

أما هذه العوائد فهي حديثة العهد من سنة ١٨٧٨ وهي تؤخذ في مقابل انتفاع أصحاب

الطواحين بإدارة الدوايب تعلقهم المعدة لطحن الغلال على هدير الماء تعلق الحكومة وإنشاء البناء المركبة عليه الدوايب في ذلك الماء أما تقدير العوايد فهو بقيمة الثمن أو $\frac{1}{4}$ أو $\frac{1}{2}$ في المائة من أصل قيمة الإيجار السنوى وتجدد تقدير الإيجار مرة في كل خمس سنوات وذلك بمقتضى أمر صادر من المالية للمديرية في ٢٢ أغسطس سنة ١٨٩١ غمرة ٢٨١ (أموال مقررة)

أما جرد الطواحين وتقدير إيجارها كل خمس سنوات فينباط اللجنة مؤلفة من أحد كبار موظفي المديرية بصفة رئيس وباشتهندس المديرية أو من ينوب عنه ومأمور المركز أو من ينوب عنه وأربعة من عمد البلاد الخبيرين وإذا كان لأحد العمد المندوبين شأن في شئ من الطواحين فيستبدل بمدة آخر

يعمل الجرد والتقدير بحضور عمدة ومشايخ كل بلد وأصحاب الطواحين أو من ينوب عنهم ولكن لا يترتب على غياب أحد من أصحاب الطواحين توقف العمل

يوضع على كل طاحونة غمرة متسلسلة مرسومة على لوحة من الصاج أو الحديد وتسمر بمسامير قلاووظ على خشب الطاحونة ومصاريف هذه التمر تكون على طرف أصحاب الطواحين

تختص اللجنة المار ذكرها بالنظر في شكاوى أصحاب الطواحين المتعلقة بالجرود والتقدير والفصل فيها

حيث أن الحكم على إدارة وإيقاف بعض الطواحين بصفة موفقة أو بصفة داءة هو من اختصاص مصلحة الري فعند إيقاف أى طاحونة يتعين على تلك المصلحة إخطار المديرية وتعيين مدة الإيقاف فتعتمد المديرية على ذلك في رفع العوايد عن الطاحونة مدة الإيقاف لصاحب كل طاحونة أن يطلب من المديرية رفع العوايد إذا خربت أو أزيلت الطاحونة بعد إجراء التحقيق اللازم وإثبات صحة حصول التخرب أو الإزالة

رفع العوايد يكون بحسب قسط اليوم على اعتبار السنة ٣٦٠ يوما بقرارات تصدر من هيئة المديرية على استمارة غمرة ٤ وإضافة العوايد يكون كذلك على استمارة غمرة ٤ مكررة

يخصص سجل بصفة مكلفة خصوصية للطواحين يضاف به كل ما زاد ويخصم منه كل ما نقص بمقتضى القرارات السالف ذكرها وبمقتضى العقود المسجلة التي ترد على المديرية

الطواحين التي تتجدد كل سنة يعمل عليها الجرد والتقدير بمعرفة اللجنة المارذ كرها
ولكنها تدخل في الجرد والتقدير العمومي الذي يعمل كل خمس سنوات ولو كان لم يمض عليها
خمس سنوات كاملة

تم الكتاب الاول

الكتاب الثاني

المضارب الغير العقارية

« الرسوم الغير المقررة على شئ من العقارات »

ان أنواع هذه الرسوم بحسب ترتيب ميزانية إيرادات الحكومة هي عشرون نوعاً رئيسية ولكن كلاً منها يتكون من عدة أنواع فرعية وقد ضاق نطاق هذا المجلد عن شرح أساس وضع كل من هذه الأنواع وكل ما طرأ عليه من التعديل هذا فضلاً عن أن معظم تلك الإيرادات لكل نوع منها قانون خاص ولذلك نقتصر على إيراد بعض المعلومات عن بعض الأنواع الأكثر أهمية

الباب الاول

إيرادات الجمارك

كانت تحجب رسوم الجمارك على عهد دولة المماليك في ثمانية أماكن وهي القاهرة ومصر القديمة وبولاق والسويس ودمياط ورشيد والاسكندرية والقصر - وكانت إيرادات جمرك القصر متروكة لحكام جهات الصعيد أما بقية الجمارك فكانت تؤل إيراداتها إلى إبراهيم بك ومراد بك زعمي المماليك وقد اختص إبراهيم بك بجمرك السويس فكان يديره بعمال يعينهم من طرفه واختص مراد بك بقية الجمارك وكانت معطاة منه التزام البعض الأكبر يديرونها بعمال من طرفهم ولم تزد إيراداتها حينئذ عن ٥٦٥٠٠ جنيه في السنة يصرف منها على العمال نحو خمسة عشر ألفاً من الجنيهات ويدفع ثمن الالتزام نحو الثلاثين ألف جنيه ويزيد للالتزام أحد عشر ألف جنيه - وكان إيراد جمرك السويس وحده يوازي ٨٤ في المائة من إيرادات بقية الجمارك التي ذكرت أي ٤٧٥٠٠ جنيه - وكان إيراد جمرك القصر ١١٥٠٠ جنيه فمجموع إيرادات الجمارك بوجه عام كانت بقيمة ١١٥٥٠٠ جنيه يعبر عنها في ذلك الزمن بقيمة مليون وكسور ريال ببطاقه - ومن ابتداء سنة ١٢٠١ هجرية - سنة ١٧٨٦ لغاية سنة ١٢١٠ - سنة ١٧٩٥ بلغ مجموع إيراد جمرك الاسكندرية ١٣٧٦٠٩٨ ريال ببطاقه والمنصرف

(٨٩)

هو ٣٤٠٤٠٤ ريات بطاقة وصافي الايراد ١٠٣٥٦٩٤ ريات على متوسط ١٠٣٥٦٩ ريات اسنوي بقيمتها ٣٢٢٨٧٢ فرنكا أو ١٦١٤٤ فينتيا أو ١٢٤٥٥ جنيها مصريا وأخذت هذه الايرادات في النعمن ذلك الحين الى الآن على نسبة زيادة عدد الخلق وارتقاء المدينة والحضارة وتقدم العمران وانتظام الادارة فبلغت ١٤٤٧٢٦١ جنيها مصريا في سنة ١٩٠٣ وهو نحو مائة ضعف أكثر مما كان يحصل منذ مائة واثنتي عشرة سنة على أنها بنوع آخر قد نمت نغوا عظيما جدا في مدة المجلس السنوات الأخيرة منذ تولى ادارتها في سنة ١٩٠٠ جناب المستر آرثر شيتي بيك الذي بذل منتهى العناية في تنظيم مصالحها وتدير أمورها وانتقاء عمالها وليس للدلالة على صحة ذلك أكثر من ايراد بيان مخصصاتها في تلك المدة وهو

ايرادات الجمارك		ايرادات الدخان	
جنيه		جنيه	
١٠٢٤٤٩٧	١٠٦٨٢٨٢	سنة ١٨٩٩	
١٢٥٨٠٩٤	١١٥٩٨٨١	سنة ١٩٠٠	
١٣٤١٧١٠	١٢٢١٤٨٣	سنة ١٩٠١	
١٢٨٩١٤٩	١٢٨٥٩٠٨	سنة ١٩٠٢	
١٤٤٧٢٦١	١٣٠٤٠٧٧	سنة ١٩٠٣	

ومن أحسن أعماله فيها أنه جمع شتات القوانين والفرمانات والاتفاقات والاوامر التي يجري نظام ادارة الجمارك على مقتضاها ورتبها وطبعها في مجلد ضخم ظهر في سنة ١٩٠٢ سماه قانون مصلحة الجمارك ولم يبق لي هنا أن أتى على ايراد شيء من تلك الاصول التي اشتمل عليها ذلك القانون غير توضيح أنواع مخصصات الجمارك وأساس تقديرها وهي ان الاموال التي تحصل عليها مصلحة الجمارك تنقسم الى قسمين وهما القسم الاول رسوم لايرادات ميزانية ذات مصلحة الجمارك وهي نوعان أيضا النوع الاول رسوم الجمارك والادخنة الاساسية وهي ثمانية هذا بيانها (١) - قيمة ثمانية في المائة من اثمان البضائع الواردة على المواني المصرية من للمالك الاجنبية وذلك بناء على المعاهدات التجارية المبرمة بين الباب العالي ودولة فرنسا سنة ١٨٦١ وسنة ١٨٦٢ ولا يفوتنا التنبيه الى أمرين مهمين الامر الاول - هو أن أكثر الوفاقات مقرر فيها أن رسم الجمارك يحصل بقيمة عشرة

في المائة ولكن ذلك معلق على شرط أن تقبل المعاملة به كل الحكومات التي تجرى بضائعها في أداء رسوم الجمارك تحت أحكام الوفاقات المبرمة مع الباب العالي هذا وقد حفظت كل الدول لنفسها الحق في أن تتمتع بكافة الامتيازات التي منحت أو تمنح لاحداهن وبناء على حصول الاتفاق مبدئيا بين الحكومة المصرية وحكومة فرنسا على أن يؤخذ رسم الجمارك على البضائع الواردة بقيمة ٨ في المائة فلم تنتفع الحكومة المصرية إلا أن بتحصيل شيء أكثر من ٨ في المائة - ولكن بمقتضى أحكام استثنائية في تلك المعاهدات يجوز لها أن تزيد رسوم الجمارك لغاية خمسة عشر في المائة على المشروبات الروحية والسكر المكرر والاختشاب والكحول والبترول والمواشي

الامر الثاني - هو أن واردات دولة إيران لا يؤخذ عنها إلا ٦ في المائة جريا على النظام الذي كان معمول به في تركيا

(ب) - قيمة واحد في المائة على البضائع الصادرة - وعلى ما يصعد إلى داخلية القطر من المواد المصرية من الفحومات والوقود السائلة التي هي من جملة بضائع التخزين المعروفة بالترانسيت

(ت) - مائتا مليم على كل كيلو جرام من الدخان الورق وذلك بمقتضى دكر يتو ٢٥ جونيو سنة ١٨٩٠

(ث) - مائتان وخمسون مليم على كل كيلو جرام من الدخان الورق المزروع ساقه أو عرقه الاوسط أو المفروم أو المسحوق أو السجاير وذلك بمقتضى دكر يتو ٢٧ ابريل سنة ١٨٩٤

(ج) - مائتان وخمسون مليم على كل كيلو جرام من السجاير مهما تنوعت اجناسه وذلك بمقتضى دكر يتو ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٨

(ح) - مائتان وسبعون مليم على كل كيلو جرام من الدخان الورق المجرد من الساق أو من العرق الاوسط أو المصنوع الوارد من البلاد التي ليس بينها وبين الحكومة المصرية وفاقا لمخصوصة ولذلك كان غير مصرح بدخول شيء من الادخنة الواردة منها إلى أن صدر أمر عال في ١٦ جونيو سنة ١٩٠٢ بجواز دخولها بعد أن تدفع ٢٢٠ مليم على كل أقم من الدخان و ٢٧٠ مليم على كل أقم من هذا النوع

(خ) - سبعون مليم على كل أقم من التبالة رسم وارد واحتكار وذلك بمقتضى الاتفاق المبرم بين الحكومة وبين سعادة خليل باشا خياط في ٢٥ جونيو سنة ١٨٩٠

(د) - أربعة وتسعون مليم على كل أفة من التبنك مضافة الى السبعين مليم المار ذكرها وذلك على كل ما يرد من هذا الصنف أكثر من ٢٤٠٠٠ أفة المتفق عليها بمقتضى الوفاق المبرم بين الحكومة وبين سعادة خليل باشا خياط في ١٠ يوليو سنة ١٨٩٤

النوع الثانى - رسوم اضافية متنوعة تؤخذ في أحوال خصوصية مثل عوائد أرضية على البضائع التى يتأخر استلامها وعوائد جمالة وتمكين وختم بالرصاص ورفاقى وعلوم خبر ونو تجسية وملاحظة وشهادات ونسخ وونشات نقالة وقبانه وكبس ومراجعة طوابع السجائر وعن الطوابع ومنافسات وصور منافسات وتفصيلات هذه الأنواع واضحة في قانون الجمارك بالمواد من ٨ الى ٤٦ ومن ٥٧ الى ٦٥

القسم الثانى - رسوم لحساب ثلاث مصالح أخرى وهى

أولا - لحساب ميناء الاسكندرية ثلاثة أنواع وهى

«أ» - أربعة ونصف في الألف من ثمن البضائع التى ترد على ميناء الاسكندرية للاستهلاك في داخلية القطر وذلك بمقتضى أمر عال في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٠

«ب» - اثنان في الألف من ثمن البضائع التى تصدر من ميناء الاسكندرية وذلك بمقتضى دكرى تو ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٠

«ت» - مليم واحد على كل أربعة كيلو جرامات أى ربع مليم على كل كيلوم من أصناف الدخان أو التبنك أو السجائر على وجه العموم وذلك بمقتضى أمر صادر من عموم الجمارك في ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٥ نمرة ١٠٣٠

ثانيا - رسوم لحساب المجلس البلدى باسكندرية ثلاثة أنواع أيضا وهى

«أ» - نصف واحد في الألف من ثمن البضائع التى ترد على ميناء الاسكندرية أو تصدر منها بوجه عام وذلك بمقتضى دكرى تو ٥ يناير سنة ١٨٩٠

«ب» - مليم واحد على كل ثمانية كيلو جرامات (أى ثمن مليم على كل كيلو) من أصناف الدخان أو التبنك أو السجائر التى ترد أو تصدر من الى ميناء اسكندرية

«ت» - خمسمائة مليم على كل عربة ركوب أو عربة أو موبيل أو عربة نقل (كارو) ترد برسم الاسكندرية

ثالثا - رسوم لحساب بلدية دمياط وهى

«أ» - واحد في الألف من ثمن جميع البضائع التى ترد على ميناء دمياط التى تصدر

منها ما عدا أصناف الحطب أو خم الحطب أو الأقمشة الحريرية أو القطن أو الرز أو الجلود أو الغلال أو الدخان والتبناك

- «ب» - عشرة مليمات على كل قنطار من الأقمشة الحريرية
 «ث» - خمسة مليمات على كل أدر من الرز أو قنطار من القطن أو طرد من الجلود
 «ث» - مليم واحد على كل أدر من الغلال
 «ج» - ربع مليم على كل قنطار من الحطب أو خم الحطب
 «ح» - ربع مليم على كل كيلوجرام من الدخان أو التبناك أو السجائر
 تلك هي كل إيرادات ومصالح عموم الجمارك والذي وقفنا عليه من اسنادات وضعها الاساسية

الباب الثاني

إيرادات الملح والنظرون

يستخرج الملح في انحاء القطر المصري من منخفضات من الارض ملاءة بياه آسنة تتكون فيها الاملاح وتنقل وتحفف وتدف بعرفة أشخاص لهم خبرة بهذا العمل وهذه الملاحات في تسع جهات وهي المنكس باسكندرية وسرايوم بنحط السويس وبورسعيد وبرج رشيد وترسا بالقيوم والبلاسي وعزبة الحاجه بجهة فارسكو ورو بعض ملاحات في العريش هذه كلها ملك الحكومة وهناك ملاحات أخرى في دمياط كلها ملك الاهالي وملاحات في رشيد تعرف بملاحات خان الجن تملك الحكومة حصّة فيها بقدر ثلاثة أثمان والباقي ملك لبعض الافراد

وكانت الحكومة تعطى ملاحاتها التزام البعض السراة بقيمة من المال يؤدونها للخزينة سنويا ويجلون محل الحكومة في التسلط على الملح والملاحات بشروط مخصوصة من جهة الثمن الذي يباع به الملح للتجار وللأهالي في كل جهة وكذلك من جهة الثمن الذي يدفعه الملتزم عما يأخذه من الملاحات ملك الافراد الذين كان مفروضاً عليهم أن يؤدوا للعكومة في مقابل ذلك نصفين فضة عن كل أدر من الملح يؤخذ من ملاحاتهم بمقتضى أمر صادر لحفاظة دمياط في ٨ صفر سنة ١٢٧٣ وقد كان مال الالتزام بقيمة ٤١٠٠ كبس أي ٢٠٥٠٠ جنيه

مصرى في المدة من سنة ١٨٥٨ الى سنة ١٨٦١ بمقتضى أمر عال في ٢٤ ربيع الثانى سنة ١٢٧٥ غرة ٢٤ وكان بقيمة ٣١٩٨ كيسا ثم زيد عليها ١١٠٠ كيس وزيد عليها ثمانية ٢٠٠٠ كيس حيث بلغت ٩٢٩٨ كيسا أى ٤٦٤٩٠ جنهما مصرىا في المدة من سنة ١٨٦٢ لغاية سنة ١٨٦٥ بمقتضى أمر من المعية السنية للمالية في ٢٩ ذى الحجة سنة ١٢٧٨ غرة ٧١ وأمر عال في ١٨ صفر سنة ١٢٨١ غرة ٢١٣ - وفي المزايدة للمدة من سنة ١٨٦٦ لسنة ١٨٦٨ بلغ عن الالتزام ٣٥٠٠٠ كيس أى ١٧٥٠٠٠ جنيه ولكن عجز الملتزمون بعدئذ عن القيام بوفاء تعهداتهم ولاحظت الحكومة على سوء تصرفهم مع الاهالى فأبطلت الالتزام بالكلية وقررت ادارة الملاحات وبيع الملح بعرفة الحكومة من ابتداء شهر رثونة سنة ١٥٨٤ - سنة ١٨٦٨ وقررت عن أفة الملح قرش واحد ونصف وعينت متعهدين يبيعون بالعمولة في كل بلد ورثبت مخازن لقبول الملح من الملاحات

وفي ١٤ رجب سنة ١٢٩٠ - سنة ١٨٧٢ صدر قرار من المجلس الخصوصى به فرضت ضريبة للملح على سكان البلاد بقيمة تسعة قروش سنويا على كل رأس من عمر ست سنوات فاكثر ما عدا العجزة والارامل والمنقطعين وذلك عن ست أقات ملح تصرف ختم الكل فرد من أهالى البلاد وفي ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٩ صدر أمر عال بالغاء هذه الضريبة وبأن يكون بيع الملح بعرفة الحكومة من ابتداء سنة ١٨٨٠ بشمن قدره قرش واحد عن كل أفة وبالنهي الشديد عن استخراج أى شئ من الملح بعرفة أحد غير الحكومة التى لها الخيار فى اعطاء أو عدم اعطاء احتسكا رادارة الملح وبيعه بالالتزام

وكان اعراض الناس شديدا عن الشراء من ملح الحكومة لقلته ونظافته وتفضيل الملح الجبلى عليه وهذا الملح يستخرج كتلا من الجبل وهو أبيض اللون جدا جيد الملوحة يأتي به العربان وبعض فقراء الاهالى ويبيعونه بشمن أقل بكثير من ملح الحكومة فتهبت الحكومة لذلك وأصدرت لأئحة عقوبات تهريب الملح بأمر عال في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٦ وبثت العيون والارصاد فى أنحاء البلاد وبالاخص عسا كر خفر السواحل لضبط الملح المهرب وأبطلت استخراج الملح من جميع الملاحات ما عدا ملاحه المكس لكونها ملاحه معدنية وجاءت لها بما كنان لتكرير الملح وتخفيفه ومحققه وبالغت فى العناية بتحسين وتنظيف المخازن التى يؤتى اليها بالملح وأمرت فعملت مغلفات من الورق يرسل بهم الملح المسحوق من اسكندرية الى الجهات كل أفة أو نصف أفة فى مغلف مستقل بشمن قرشين صاغا عن

الافه وفي ٢١ مايو سنة ١٨٨٩ صدر قرار من المالية بتحديد خمسة مليمات ثمن الكل افة من الملح العادة الذي يباع لدوائر ضرب الرز وذلك تشجيعا للصناعة ثم عادت وجعلت المغلفات لكل كيلو جرام وجعلت ثمنه قرشاً صاعداً بمقتضى ذكر يتوفى ٣٠ اكتوبر سنة ١٨٩٢ ومن ابتداء سنة ١٩٠٠ أعطيت هذه المصلحة التزاما لشركة الملح والنظرون بمقتضى الاتفاق المبرم بينها وبين الحكومة المصدق عليه من مجلس النظار بجلسته المنعقدة في ٢١ جونيوس سنة ١٨٩٩ وتحررت عنه العقود بين الطرفين في ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٩٩ تلخص فيما سياتى وهو

١ - ان مدة هذا الالتزام بتبندى في أول نوفمبر سنة ١٨٩٩ وتنتهى في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧ وهو ذات التاريخ الذى فيه تنتهى مدة التزام الشركة لوادى النظرون

٢ - تستخرج الشركة الملح من ملاحات المكس ونفقات ذلك كلها تكون على طرفها ولا تختص الحكومة منها إلا بنفقات السكة الحديدية فى النقل من الملاحه للشونة وتتعهد الشركة باستمرار ادارة ملاحات البلاى والعريش على ذمة الحكومة وتؤدى الشركة ما يلزم من الملح لاشغال الحكومة الخصوصية والمجلات الخيرية لغاية ٣٥٠ طونيلاته بغير عمولة

٣ - تدفع الشركة للحكومة ثلاثة جنيهات وأربعمائة مليم عن كل طونيلاته من الملح تستخرج من ملاحات المكس وتنفق مائة مليم من هذه القيمة عن كل ما يزيد فى مقدار انخارج سنوي عن ٤٥٠٠٠ طونيلاته هذا اذا ١٥٠٠٠ تأخذها الشركة من وادى النظرون بغير عمولة لاجل لوازمها الخصوصية

٤ - تحل الشركة محل الحكومة فى بيع الملح بثمان مائة عن الكيلو جرام عشرة مليمات من الملح المكرر ونصفها من الملح العادة وتدفع عمولة الباعة لايحوز تنقيصها الا باقرار الحكومة وهى عشرة فى المائة من الثمن بالبلاد التى توجد فيها أسوان للملح وعشرون فى المائة ببقية البلاد - ويجوز للحكومة تنقيص هذا الثمن فى أى وقت شاءت ولكن بعدمضى ثلاثة أشهر من تاريخ اعلان الشركة - ويتبع ذلك نقص القيمة المقررا دأوها من الشركة للحكومة

٥ - مصرح للشركة أن تباع فى داخلية القطر النظرون الخام والاصناف المستخرجة منه وهى الصوداء المكاسة والغير المكاسة - وبيكر بونات الصوداء وفى مقابل ذلك تدفع

الشركة للحكومة جنبيها مصر باعن كل طونيلاته من هذه الاصناف عدا ما هو مقرر للحكومة في عقد التزام وادى النظرون

٦ - بالرغم عن منع دخول الملح للقطر المصرى من البلاد الاجنبية يجوز للشركة جلب الملح من الخارج بشرط أن تؤدى عنه عوائد الجمارك مثل ما تؤدى عنه أيضا العوائد المقررة على الملح المستخرج من الملاحات ويجوز لها أيضا تصدير الملح للخارج بحيث تؤدى عنه للحكومة أربعين مليمًا عن كل طونيلاته علاوة على عوائد الجمرک التي تؤخذ على الثمن المنفق عليه وهو مائة وخمسون مليمًا عن كل طونيلاته

٧ - يجوز للشركة أن تستخرج ملحًا لا يزيد مقداره سنويًا عن ١٥٠٠ طونيلاته من ملاحات البرلس لتملج الاسماك وتؤدى عنه للحكومة جنبيها ونصف فقط عن كل طونيلاته

٨ - للشركة حق التمتع مدة الالتزام بالمباني والشئون والورش تعلق الحكومة المعدة للملح في المكس مع ما يوجد بهما من الملح وتعيدها للحكومة بذات الحالة التي تسلمت بها اليها وفي الوقت ذاته تسلم بها من الملح مقدارًا مساويًا بالمقدار الذي كان بها يوم استلامها من الحكومة والافتؤدى للحكومة جنبيها مصر باعن كل طونيلاته

٩ - تقدم الشركة حسابًا للحكومة عن مبيعاتها وتحفظ الحكومة لنفسها حق المراقبة

١٠ - يجوز للحكومة الغاء التزام الملح لآى سبب تراه مناسبًا لذلك ولا يترتب للشركة على الحكومة أدنى حق في ثمن التعويض غير أنه يتعين على الحكومة اعلان الشركة من قبل ستة أشهر - كما أن الغاء التزام الملح لا يترتب عليه الغاء التزام وادى النظرون قبل انتهاء المدة المحددة له - ولذلك فالشركة تستمر على اخراج الملح من المكس وتدفع للحكومة عشرة آلاف جنيه عن المباني والشئونه وقيمة ثمن الملح الذي كان موجودا بها - وتستمر على أداء أربعين مليمًا عن كل طونيلاته من الملح المتصدر للبلاد الاجنبية مضافة الى عوائد الجمرک وتؤدى للحكومة مثل قيمة عوائد الجمرک عما يتصدر الى داخلية البلاد

١١ - في نهاية مدة الالتزام تعود للحكومة أملا كلها التي كانت سلمتها للشركة في المكس بغير تعويض للشركة وما يوجد بهما من الملح يكون حقًا للحكومة وإذا كان مقداره أقل مما كان موجودا يوم تسليم المباني فقيمة ثمن الفرق تخصم من قيمة التأمين

١٢ - تؤدى الشركة للحكومة على سبيل التأمين قيمة عشرة آلاف جنيه وتحفظ لنفسها الحق في تحويل هذا الالتزام لغيرها بعد اقرار الحكومة

١٣ - اذا حصل خلاف في تنفيذ هذه الشروط فالفصل في ذلك يكون بمجلس تحكيم يؤلف من عضوين أحدهما تنتخبه الشركة والثاني تنتخبه الحكومة وعند الاقتضاء ينضم اليهما عضو ثالث ينتخبه رئيس المحكمة المختلطة وقرار هذا المجلس لا يقبل الاستئناف ولا المعارضة

١٤ - عند عدم قيام الشركة بتنفيذ شيء من هذه الشروط فالحكومة ترسل لها عنه انذارا واذا مضت ثلاثة أشهر ولم تنفذ فيجبر خطاب اداري يرسل بذلك الى الشركة يسقط حق الشركة في التزام الملمح والنظرون معا بمقتضى قرار يصدر من مجلس النظار بناء على طلب ناظر المالية وتعود للحكومة المباني والشونة وكل ما فيها يصير من حقوق الحكومة هذه خلاصة ما في عقد الالتزام والمعلول هو على ما في العقد ذاته وبمقتضى أحكامه تؤدي الشركة التخزينية ما لا قدرت قيمته لسنة ١٩٠٤ الجارية بمبلغ ١٦٠٠٠٠ جنيه مصرى

الباب الثالث

في مال مصايد الأسماك

للحكومة منذ عهد بعيد جد أنواع من الرسوم على صيد الأسماك من النيل وفروعه والخيرات المالحة وبوجه عام على كل ما يصاد من السمك في أنحاء البلاد وكانت الحكومة تبسح ذلك بالالتزام في كل مدة تعينها لذلك لمن يتعهد أن يؤدي مالا أكثر من غيره من بقية الطالبين عن المصايد الكائنة في حدود مديرية أو أكثر ولكن بمقتضى أمرين عالين في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٠٣ و ٢٠ يونيو سنة ١٩٠٤ قد أبطلت هذه الرسوم وتلك الالتزامات ماعدا في بعض أماكن تقرر أن تؤخذ فيها عوائد سنوية عن كل من مراكب الصيد تدفع أقساطا ولم تزل هذه الطريقة في حاجة الى تقرير نظامها وهي الآن موضوع النظر لذلك لم نأت على إيراد تفاصيلها هنا

الباب الرابع

في عوائد الملاحة المعروفة بمال الرسالة والمعادى

للحكومة منذ عهد بعيد رسوم سنوية على المراكب الشراعية والبحارية الجارية في النيل وهذه الرسوم نوعان وهما

الأول - عوائد الملاحة ويكنى عنها بمال الرسالة مقررة على السفن التي تجرى في

شئون التجارة لنقل البضائع وكانت قيمتها مقدرة بنمائية غروش عن كل اردب من تقدير جولة المركب اذا كانت لثلاثة أردب فقط وتنقص العوائد كلما كانت جولة المركب عظيمة حتى تصبح عشرة فضة عن كل اردب اذا كانت جولة المركب ثلاثة آلاف وخمسمائة اردب

وكان تقدير جولة المراكب متروكا لرأى الخبراء ولكن في ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ صدر أمر عال به تقرر احصاء المراكب ومقاسها بطريقة فنية لتقدير جولتها التي يعول عليها في تقدير وجباية الرسم السنوي وأن تعطى لكل مركب غرة منقوشة بارزة على مربع صغير من الحديد تسم في مقدم المركب ويعطى بيد صاحبها اقرار ملكية ورخصة ويسجل ذلك في سجلات وكل مركب تجددت يعلن صاحبها عنها المقاسها ووضع الترخية عليها واعطاء صحيفة الاقرار والرخصة لصاحبها وكل مركب توجد جارية في النيل بغير اقرار الرخصة تضبط وتغرم بقيمة خمسة أضعاف ما يترتب عليها من العوائد السنوية وكل ذلك تم فعلا عن الماضي ومعمول به في الوقت الحاضر - وغير مستثنى من عوائد الرسالة الا الذهبيات والمراكب المستعملة للترهة أو لخدمة مصلحة أصحابها الخصوصية

الثاني - عوائد المعادى مقررة على القوارب المخصصة في النسل وفروعه لنقل البشر والدواب من ضفة الى أخرى بقيمة مقررة على كل صنف ماعدا المتنقلين في خدمة مصلحة الحكومة وللحكومة قيمة الثلث من هذه العوائد فتعطيها في كل جهة بالاتزام لمن يدفع مالا أكثر من بقية الطالبين

ونكتفي بما ذكر عن ايراد كل التفاصيل المدققة عن هذا النوع لانه من الانواع القليلة الاهمية ولانه قد صدر الامر العالي فعلا في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ بالتجاوز عن مال الرسالة اعتبارا من أول سنة ١٩٠٥ ولكننا نورد الجدول الآتي عن بيان المراكب الجارية في نهر النيل وفروعه

جدول بيان السفن الجارية في مياه القطر المصري لغاية سنة ١٩٠٤

عدد المراكب	تقدير جابلها بالاردب	
٢٢٩	٦٩٥٧٨	سفن بخارية
١٦٠٣٦	٢١٥٩٨٤١	سفن شراعية للتجارة
٤٤٦	١٥٣٤٩٧	ذهبيات
٢٤٨٩	٤٢٣١٠	قوارب الصيد
٣٠١٢	١٠٩٠٢٥	قوارب للمعادى
٢٢٢١٢	٢٥٣٤٢٥١	الجملة

الباب الخامس

نمن ما يباع من الورق المدموغ بدمغة الحكومة

في ٢٥ شعبان سنة ١٢٦١ - سنة ١٨٤٣ صدر أمر عال بعمل ورق مدموغ بدمغة الحكومة لتكتب عليه مستندات المعاملات العمومية والتجارية فعمل هذا الورق وطبع على كل صنف منه الثمن الذي تقرر لكل ورقة منه وأودعت تلك الأوراق في خزائن الحكومة وعند الباعة المخصوصين بالبلاد لبيع منها لكل طالب بالثمن المقرر - وفي سنة ١٢٨٠ - سنة ١٨٦٢ عدلت الأثمان المقررة بمقتضى أمر عال في ٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٨٠ غرة ١٢٠ على أساس قرشين صاغ لكل ألف قرش أماما هو أقل من ذلك فهو عشرة فضة لما قيمته خمسون قرشاً فأقل وعشرون فضة لما قيمته أكثر من خمسين قرشاً لغاية مائة قرش - وفي سنة ١٨٧٤ وسنة ١٨٧٥ اكتشفت حادثة التزوير الذي حصل في الأوراق الدمغة وهي من الحوادث الشهيرة وبناء عليها غيرت الحكومة دمغة الأوراق البيضاء البارزة إلى شكلها الحالي - وفي سنة ١٨٨٦ جددت الحكومة أوراق دمغة مرسوماً عليها شكل الأهرام وسفينكس (أبو الهول) - وبعد ذلك قررت الحكومة أن لا يؤخذ رسم الدمغة على كل ما كان أقل من جنيه وأن لا يؤخذ رسم في كل الأحوال يقل عن عشرة مليمات

وتعطي الحكومة ٢ في المائة عمولة لباعة الورق الدمغة - وهذه الأوراق معدودة من الأوراق ذات القيمة وتسليمها دائماً للعهد موظفين مأخوذة عنهم ضمانات ولها حسابات مخصوصة موضوعة تحت مراقبة دائمة ويعمل جرد على تلك الأوراق من وقت لآخر لدوام الثقة من صياتها - ويدخل في إيرادات هذا النوع عوائد الباسبورات التي تعطى للاشخاص الراجلين عن القطر

الباب السادس

إيرادات عوائد متنوعة

هذا النوع يدخل تحته أربعة أنواع وهي (١) عوائد صحية مثل تحنيط الجثث المنقولة والكشف عليها والترخيص بإنشاء المحلات التي يخشى منها المساس بالصحة العمومية كالمدايع ومواضع رص وحق الطوب والجير وغيرها (٢) عوائد دمغة المصوغات بالاقليم بعد امتحانها بطريق التحليل والتطهير بعرفة عمال فنيين معينين من قبل الحكومة يعرفون باسم جاشخية المصوغات يؤيدون بعملية الدمغة بعد عملية التطهير المارذ كرهاً أن

قطعة المصوغ التي اختبرت من الذهب أو الفضة هي من النوع أو القيمة أو الدرجة (المعبر عنها باسم عيار) التي وصفها بها الصائغ وذلك ضبطاً للعلامات العمومية من تطرق الغش (٣) رسوم هندسية على رخص انشاء المباني على خطوط التنظيم وما ينبع ذلك من اجراءات التنظيم (٤) عوائد الذبيح على ما يذبح بالسلمخانات بالمدن المقر بها سلمخانات - وكل من هذه الأنواع مقرر بأمر أساسية وتنفيذها منوط بعمل مخصوصين من قبل الحكومة

الباب السابع

ايرادات المصالح ذات الاراد

المصالح ذات الاراد أربع وهي أولاً مصلحة السكة الحديد الاميرية والتلغرافات ومينا الاسكندرية وهي من أهم المصالح التي ينسب اليها انتشار العمران ونجاح البلاد ابتدئ بإنشائها في يوم ٢٩ ذي الحجة سنة ١٢٦٧ - ١٢٥٠ أكتوبر سنة ١٨٥٠ الذي فيه ابتدئ بمحور جسر السكة الحديد الموصل بين القاهرة والاسكندرية على عهد ساكن الجنان عباس باشا الاول ولحد وفاته في نصف جويلية سنة ١٨٥٣ لم يكن قد تم منه أكثر من ٧٠ ميلاً فتم على عهد ساكن الجنان سعيد باشا ومن ثم أخذت هذه المصلحة في الامتداد في داخلية البلاد حتى تم الى الآن ٢١ فرساً يبلغ طولها ٢١٩١ كيلو متراً وذلك عدا خط جالوان وخط رمل سكندرية وثمانية وعشرين فرساً أخرى أنشأتها شركات خصوصية

وايرادات هذه المصلحة هي (١) أجرة النقل بالقطارات المستحجلة (٢) أجرة النقل بالقطارات الغير المستحجلة (٣) أجرة التلغرافات - والانواع الآتية خاصة بمينا الاسكندرية وهي (٤) عوائد مينا (٥) عوائد استقبال (٦) عوائد شمن دوره (٧) عوائد تمكين (٨) عوائد أرصفة صادر (٩) عوائد أرصفة وارد (١٠) عوائد تخزين على الارصفة (١١) أجرة أرض (١٢) أجرة أدوات عوامية (١٣) عوائد تفريغ تراب فحم (١٤) عوائد مواعين (١٥) عوائد تصديق وايرادات أخرى

ولكل من هذه الأنواع قواعد أساسية مقررة في قوانين هذه المصالح

ثانيا - مصلحة البوسطة وقد كانت هذه المصلحة في بدء نشأتها صغيرة جدا وكان نقل المراسلات في داخلية البلاد جارا بأيدي السعاة وقد لازمت زميلتها مصلحة السكة الحديد في التقدم والنظام حتى وصلت الى أحسن درجة من الترتيب والعناية بمصالح الجمهور - أما إيراداتها فهي (١) أجرة نقل المراسلات وطرود البوسطة (٢) إيرادات مكاتب البوسطة الاجنبية (٣) أجرة نقل وتحويل النقود داخل وخارج القطر (٤) اشتراكات الصناديق المخصوصة وإيرادات سائرة - ولكل من هذه الانواع قواعد أساسية في قوانين المصلحة

ثالثا - مصلحة الفنارات والليمانات - وإيراداتها هي (١) عوائد فنارات الضوء ليلابالبحرين الأبيض والاحمر في حدود القطر المصرى (٢) عوائد الليمانات (٣) عوائد الارصفة (٤) عوائد المرسى (٥) عوائد التسييل (٦) عوائد التمكنين - ولكل منها قواعد أساسية أيضا

رابعا - مصلحة دمغة المصوغات وهي بقية المصلحة الكبيرة التي كانت أقدم مصالح الحكومة وكانت تسمى دار انضرب أو الضرب بخانة لأن فيها كانت تصنع مسكوكات العملة أما الآن فقد اقتصر على اختبار مصوغات الذهب والفضة وتقرير الفضة التي توجد كل قطعة من نوعها وقيمتها وتسمى بالعيار وعدا ذلك ضبط المقاييس والموازين والمكاييل وختمها بختم الدمغة ونقش الاختام لمن يريد وذلك كله ضبطا للعاملات العمومية - أما إيراداتها فهي

أولا - رسم عمل الجشني على المصوغات وهو على كل درهم من الذهب بقيمة $\frac{1}{4}$ ٧ مليم على عيار ١٢ (نصف ذهب) و $\frac{3}{4}$ ٨ مليم على عيار ١٥ و ١٠ مليم على عيار ١٨ و $\frac{1}{2}$ ١١ مليم على عيار ٢١ و $\frac{1}{4}$ ١٢ مليم على عيار ٢٣ وعلى كل درهم من الفضة بقيمة نصف مليم عن عيار ٤٥ وثلاثة أرباع المليم عن عيار ٦٠ ومليم كامل على عيار ٨٠ أو ٩٠ ذلك بمقتضى اللوائح الصادرة في سنة ١٢٥١ و ٢٠ جلدى الثانية سنة ١٢٦٢ وسنة ١٢٦٩ والامر العالى الصادر في ٤ سبتمبر سنة ١٨٩٧

ثانيا - رسم ضبط المقاييس والموازين والمكاييل وهو عشرون فضة على كل مقياس مهما كان طوله وعشرة فضة على كل سنجة لا تزيد عن نصف رطل - وعشرون فضة على كل سنجة أكثر من نصف الرطل لغاية أفة - وثلاثون فضة على كل سنجة أكثر من أفة لغاية عشرة أرطال - وعشرين فضة عن كل رطل من زنة أية سنجة تتجاوز العشرة الارطال

ويعتبر برطل كامل كسر الرطل وعشرة فضة على كل ميكال سبعة قدح واحد فأقل وعشرون فضة على كل ميكال سبعة أكثر من قدح وذلك بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ١٤ يونيو

سنة ١٨٨١

ثالثا - أرباح تشغيل أختام وهي تختلف باختلاف المعادن ولهذه المصلحة ناظر وموظفون فنيون واداريون ودفاتر وحسابات وهي تابعة فى الادارة للسكرتارية العمومية بالمالية

الباب الثامن

إيرادات المصالح الادارية

المصالح الادارية هي نظارات الحفانية والاشغال العمومية والمعارف العمومية والحربية والمالية والداخلية وفروعها وإيراداتها هي

- (١) - رسوم المحاكم المختلطة وهي المقررة بلائحة الرسوم المرفقة بقانون تلك المحاكم
- (٢) - رسوم المحاكم الاهلية وهي المقررة بتعريفة الرسوم الصادر عليها الأمر العالى فى ٧ اكتوبر سنة ١٨٩٧ واللائحة التنفيذية الصادرة عنهما من نظارة الحفانية
- (٣) - رسوم المحاكم الشرعية وهي المقررة بتعريفة الرسوم المرفقة مع لائحة المحاكم الصادر عليها الأمر العالى فى ١٧ يونيو سنة ١٨٨٠ والتعديلات التى طرأت عليها بمقتضى الأوامر العالية الصادرة فى ٨ ديسمبر سنة ١٨٨٤ وفى ٢٩ أغسطس سنة ١٨٨٦ و ١٢ مارس سنة ١٨٩٠ و ٢٩ مايو سنة ١٨٩٣ و ٢١ يوليو سنة ١٩٠٣

(٤) - أرباح العملة الجارية تشغيلها بمعرفة صندوق الدين من أصل الإيرادات المخصصة للصندوق

(٥) - البدل النقدي للتخلص من الخدمة العسكرية وهو عشرون جنيه لقبيل طلب الشاب أمام مجلس الفرقة وخمسون جنيه بعد اقتراعه أمام المجلس وقبل طلبه للخدمة العسكرية ومائة جنيه بعد الحاقه فى الخدمة العسكرية وذلك بمقتضى الامر من العالين الصادرين فى ٩ يونيو سنة ١٨٨٦ وأول مارس سنة ١٨٨٨

(٦) - مخصلات للانفاق على انشاء المدافن الصحية بمقتضى الأمر العالى الصادر فى

٢٥ يناير سنة ١٨٩٤

(٧) - متحصلات الانفاق على انشاء سكل زراعية جديدة بمقتضى الاوامر العالية التي تصدر بانشاءها

(٨) - الجزآت بقطع الماهية التي تتوقع على المستخدمين وتؤل قيمتها الايرادات وايرادات أخرى مثل رسوم الترخيص بتركيب الآلات الرافعة بمقتضى لأئحة سنة ١٨٨١ ومثل الثلاثين قرشا التي وضعت بناء على قرار مجلس النظار الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ على كل فدان يروى من الآلات الرافعة التي يرخص بتركيبها على النيل وفروعه الكبيرة في الوجه القبلي بعد انشاء الخزان كلما كان مقاس الطلبة أكثر من ثمان بوصات على آلة قوتها الاسمية عشرة خيول

(٩) - عوايد على السكر المكرر المتصدر لداخلية القطر من معمل تسكرير السكر بمقتضى الامر العالي الصادر في ٤ يونيو سنة ١٨٨٥ وهي مقرر أصلا بقيمة ٢ في المائة من متوسط الأثمان الشهرية للسكر المكرر الوارد من مرسيليا ولكن ان زادت أرباح شركة تسكرير السكر عن ٢ في المائة تزداد عوايد استهلاك السكر بنسبة زيادة الأرباح لغاية ٥ في المائة على الأكثر

(١٠) - أرباح تشغيل مصنوعات البارود بمعرفة الحربية

(١١) - إيجار عن استعمال بعض أجزاء من الطرق العمومية لمنفعة بعض الافراد

(١٢) - مرتبات مقرر على تلامذة المدارس

(١٣) - إيجار الحمامات والواو كندة في حلوان

(١٤) - إيجارات ومتحصلات أملاك الحكومة وهي أربعة أنواع (١) إيرادات

الاملاك المشتركة بين الحكومة وقومية قنال السويس (٢) ثمن السمار الطبيعي الذي

ينبت في أراضي الحكومة (٣) متحصلات جنائن الحكومة (٤) إيجارات أطيان

وأملاك الحكومة وكيفية تأجير هذه الأطيان مقرر بقانون خاص مطبوع في سنة ١٩٠١

(١٥) - محصوم للعاش من ماهيات الموظفين والمستخدمين الداخلين هيئة العمال وهو

قيمة ماهية يوم واحد في كل شهر ويعرف بالاحتياطي قيمته $\frac{1}{3}$ في المائة من ماهيات

الأشخاص العاملين بلائحة المغفورة سعيد باشا وخمسة في المائة من ماهيات العاملين

بلائحة المغفورة توفيق باشا وبداية خصم هذا اليوم أول ثوب سنة ١٥٨٧ - ١٠ سبتمبر

سنة ١٨٧٠ ومع ذلك فذه الخدمة التي قبل هذا التاريخ محسوبة في مدة المعاش ولوائه

لم يؤخذ عنها احتياطي

(تم طبعه في أوائل ديسمبر سنة ١٩٠٤)

This book should be returned to
the Library on or before the last date
stamped below.

A fine is incurred by retaining it
beyond the specified time.

Please return promptly.

~~DUE APR '85 H~~

~~343-115~~

~~MAR 15 1985 ILL~~

~~564132~~

~~WIDENER~~

~~WIDENER~~

~~JUL 13 1996~~

~~JAN 10 1997~~

~~CANCELLED~~

~~BOOK DUE~~

~~WIDENER~~

~~WIDENER 1997~~

~~JUN 15 1997~~

~~CANCELLED~~

~~BOOK DUE~~



3 2044 044 483 584

